LEADERSHIP Academy

العدد الثامن عشر

المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية

مجلة علمية محكمة

ISSN: 3085-4873



رقم الإيداع: 03 / 2024 ص

عدد يونيو - 2026

مدير النشر: ذ. سعيد أزركي

RMPRS.COM

المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية

مجلة علمية محكمة

تصدر عن Leadership Academy

بالمملكة المغربية

معلومات الاتصال:

البريد الإلكتروني: contactRMPRS@gmail.com

الرقم الخاص بالمجلة: 0716288654

الموقع الإلكتروني: www.RMPRS.com

العدد الثامن عشر

تاريخ الإصدار: 30 يونيو 2026

مدير النشر: ذ. سعيد أزركي

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع: 2024/03 صحافة

ISSN: 3085-4873

تنويه: لا تعكس دراسات هذه السلسلة الدولية سوى آراء مؤلفيها، وهم المسؤولون بشكل كامل عن صحة البيانات وما يترتب عليها من مسائل تتعلق بالإخلال بقواعد الأخلاق العلمية والأمانة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) —
يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الهيئة العلمية والاستشارية

د. محمد حجولي، المغرب	د. قلعي عبد الملك، المغرب
د. خريصي عبد الحكيم، المغرب	د. داود الهكيوي، المغرب
د. أحمد مفهوم، المغرب	د. بدر القاسمي، المغرب
د. أشرف نزهي، المغرب	د. عبد المجيد باباابريك، المغرب
د. نور الدين الخرازي، المغرب	د. محمد فتحي، المغرب
د. غني اولاكنلي اولاجدي، نيجيريا	د. بوشتى المشروح، المغرب
د. عثمان تاموسيت، المغرب	د. حسن قوبع، المغرب
د. سعيد الأشعري، المغرب	د. ابراهيم الهيباوي، المغرب
د. يوسف لشكر، المغرب	د. بوبكر اشو، المغرب
د. ميلود سوالمة، المغرب	د. الهاني إلياس، المغرب
د. عبد الله الحرشي، المغرب	د. يوسف اعسيلة، المغرب
د. رضوان تاشفين، المغرب	د. رشيد زاح، المغرب
دة. السعدية نوجدي، المغرب	د. اشرف ركراكي ، المغرب
د. عبد العزيز الهلالي، المغرب	د. طريق الخودي، المغرب
د. محمد احديدو، المغرب	د. سعيد عبده مصلح المقص
د. محمود الطيبي، المغرب	د. باعلي رشيد، المغرب
دة. اضوالي صارة، المغرب	د. عبد الله المخلوق، المغرب
د. عبد العزيز لعبيدي، المغرب	د. مونية عبد الوهاب، المغرب
دة. مريم عزوزي، المغرب	د. منير حداد، المغرب
دة. آمال بن الطاهر، المغرب	

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

محتويات العدد الثامن عشر

الترتيب	عنوان المقال	اسم الباحث	الصفحة
	الدراسات الشرعية والإسلامية		
1	الدرس اللغوي وأثره في إبراز المقاصد القيمية والأخلاقية في تفسير "الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي	إسماعيل رمضان	1
2	إسهامات ابن هلال السجلماسي في خدمة المذهب المالكي الإفتاء في النوازل أنموذجا	د. بلخير سرحاني	14
	الدراسات القانونية والسياسية		
3	الأجهزة المسؤولة على الرقابة المالية في القانون القطري	علي محمد فرج القحطاني	27
4	التقطيع الانتخابي على ضوء النص الدستوري والقانوني والاجتهاد القضائي	مصطفى مماد	35
5	حماية إرادة المريض في التدخل الطبي	عبد العالي المقدم	69
6	الاستشارة الطبية عن بعد: تحديات قانونية و أخلاقية	زكرياء الصغير	78
7	آليات لحماية الحق في التعويض عند انحلال الرابطة الزوجية في ضوء القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة	آمال اليوسفي	86
8	وظائف محكمة النقض على ضوء إعادة إقرار حق التصدي في قانون المسطرة المدنية رقم 58.25	نادية الزخنيني	98
9	الحماية القانونية للأشخاص المسنين من العنف والإهمال والاستغلال المالي في المغرب: دراسة في ضوء التشريع والاجتهاد القضائي	عزيزة مخشان	121
10	الحماية القانونية للمسنين في المغرب من تشتت النصوص إلى بناء قانون إطار متكامل	عزيزة مخشان	140
11	تمكين المرأة الإماراتية في الحياة العامة	مبخوت سالم الراشدي	157
	علوم التربية والتكوين والديداكتيك		
12	النمذجة الديداكتيكية في التعليم الصريح: تأصيل مفاهيمي وضبط اصطلاحي، ومراجعة نقدية لمدونة من الدراسات العربية	د. إبراهيم طير	174

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

محتويات العدد الثامن عشر

13	المدرِّس الرقمي بينَ الكفايات التقنية والبيداغوجية: رِهانات التكيّف مع الذكاء الاصطناعي	د. لحسن عبود دة. خديجة بومس‌هولي	190
14	الـهروب من فصول الدِّراسة بثانويات الدَّار البيضاء بين التَّعثر المعرفي والإغراء الرَّقمي: الغياب المتكرِّر في كواليس الحراسة العامَّة	دة. زينب براج	201
	العلوم الإنسانية والاجتماعية		
15	الفقر بتطوان القرن التاسع عشر: مقاربة في المف‌هوم والعوامل الطبيعية وآثارها الاجتماعية	د. حسن أكدي	210
16	التحولات التاريخية للباس المغربي بوصفه رمزاً ثقافياً وآلية للتواصل الـهوياتي: دراسة في تمثلات طلبة ماستر التواصل والثقافة الرقمية	د. هشام عبد الاوي	229
17	سلطة اتخاذ القرار لدى المرأة القروية وأثرها في تحقيق التنمية الترابية: دراسة ميدانية بجماعتي بير الطالب وزكوطة	الموحدي مديحة ف‌هد صبرو	254
18	كرة القدم والاستعمار: من أداة هيمنة إلى رمز للنضال الوطني	جمال مروان	262
19	من الأرشيف إلى الخيال: تحوّل الذاكرة الاجتماعية في عصر الصورة المولَّدة	د. محمد العماري	270
20	القدس في عدسة المصورين المغاربة	أ. إل‌هام حسين احمد ياسين	282
21	الذكاء الاصطناعي وتحولات الصحافة الرقمية: نحو نموذج نقدي لف‌هم التأثيرات على إنتاج المحتوى الإخباري وممارسات الصحفيين	د. هشام مداحي	311
22	الإعلام الانكلوسكسوني المعرب وجدلية اللغة والثقافة: حالة "بي بي سي عربي".	دة. سارة الصاخي	325
	الأدب واللغة والنقد		
23	استحقـاق السمـاع من أدلـة النحـو	د. ياسين أبومـارية	335
24	خصائص المعجمية العربية التراثية في ضوء كتاب "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق" للدكتور علي القاسمي	دة. آمال بن الطاهر	346
25	ضراوة الترميز في لصِّ وكلابِ نجيب محفوظ	د. داود الـهكيوي	360

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

محتويات العدد الثامن عشر

26	سردية الصحراء في رواية " الشرخ سأسر بأمري لخلاني الفصول" لإبراهيم الكوني	نورة الصديق	371
27	النص المسرحي السبعيني في المغرب: رهانات التأصيل وسمات التجديد	فاطمة كارير	381
	اللسانيات والفلسفة والدراسات الثقافية		
28	الوظيفة التمييزية للتفخيم في اللغة الأمازيغية: تمازيغت نموذجا للدراسة	د. سالم الرامي خليد والعبدو	394
29	إبستمولوجيا النظيمة المفهومية في النسق الفلسفي لأبي الحسن العامري	محمد كرواوي	402
30	ليو شتراوس ومشكلة العلمنة	اشريف مزور	425
	الدراسات باللغات الأجنبية		
31	Can Machine Learning Replace VAR? A Critical Evaluation in the Moroccan Inflation Context	Mariam BELAMAR Raby GUEBAZ	437
32	Le tourisme de montagne solidaire comme levier d'innovations territoriales: le cas de la commune de Ouirgane dans le Haut Atlas de Marrakech	Yasmine CHAKIR Pr. Fatima GEBRATI	459
33	Les portes en bois et fenêtres traditionnelles des zones subatlasiques: diversité des formes et richesse patrimoniale	Larbi BEROUANE	478
34	Disparités régionales et territorialisation des Objectifs de développement durable au Maroc: lecture multidimensionnelle à partir des données récentes	Ghizlane CHAKLATI	499
35	La légitimité de l'arbitrage dans le règlement des différends environnementaux nationaux	Addi MOUHAND	521
36	Weaponizing Interdependence in the Grey Zone: How Hybrid Threats Convert Economic Leverage into Security Erosion	Alae-Eddine SANOUSSI	546
37	Système éducatif marocain face aux défis de l'intelligence artificielle	Jihane RAHMOUNI	591
38	L'intelligence artificielle générative dans l'apprentissage universitaire : quel impact sur l'autonomie des étudiants de l'ENCG de Fès?	Amina BELAID Jafaar HAMID	602
39	Intelligence artificielle et compétence communicative : vers une redéfinition des pratiques didactiques en classe de langu	Mustapha EL BOUHSINI	630

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

محتويات العدد الثامن عشر

655	Youness EL BOUTAKMANTI	Enhancing the Competencies of Moroccan Amazigh Language Teachers Through Pre- and In-Service Training	40
670	Dr. Adil LOUKILI	Apprendre des Softs Skills dans un langage didactique : limites et contraintes)cas des étudiants de l'OFPPT de Meknès(	41
691	Mihad EDDAHANI	Chatbots, regional development, and tourism : Exploratory analysis of algorithmic representations of Agadir and the Souss-Massa region	42
725	Mohammed GUEROUAOUI	Pour une Épistémologie Inversée: La primauté de l'énoncé prédictif sur l'explication causale dans la méthode scientifique	43
763	Dr. Abdelilah BOUALI	Lexique rituel et sémiotique du discours religieux: vers une analyse sémantico-syntaxique et discursive	44

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الدرس اللغوي وأثره في إبراز المقاصد القيمية والأخلاقية في تفسير "الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي (النموذج الثاني)

إسماعيل رمضان
باحث بسلك الدكتوراه
مختبر الدراسات الإسلامية والأنساق المعرفية
جامعة شعيب الدكالي كلية الآداب والعلوم الإنسانية
تحت إشراف: الأستاذ الدكتور عبد الجبار لند
ismailramdane80@gmail.com
المملكة المغربية

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على العلاقة، بين أدوات الدرس اللغوي، وأثرها في إبراز المقاصد القيمية والأخلاقية، من خلال تفسير أبي عبد الله القرطبي الموسوم ب" الجامع لأحكام القرآن الكريم".

وذلك بالوقوف على الدرس اللغوي عند القرطبي، وتقديم نماذج للقيم من تفسيره، مع توضيح أن تناول أدوات اللغة العربية، لم يكن عنده وسيلة لشرح الألفاظ؛ وإنما يتجاوز ذلك إلى جعله يتناغم مع القيم السلوكية، والأخلاقية، المبثوثة في التعبير القرآني.

وتبرز نتائج البحث، أهمية الاستفادة من الدراسات اللغوية في فهم القرآن الكريم، وعلاقتها بالثروة التفسيرية، للوقوف على جمال التعبير القرآني، واستكناه أبعاده القيمية والأخلاقية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب نورا لأهل العقول والألباب، وانتخب اللسان العربي وعاء لحمل المراد، والصلاة و السلام على أفضل من نطق بالضاد، محمد بن عبد الله الذي اصطفاه ربه وهيأه ليكون قلبه منبعا لوحي رب العباد، فكانت أخلاقه وحيا يمشي بين الأنام، فصلى الله عليه وعلى آله وصحابته الأعلام، الذين نهلوا من معينه الصافي، وشرعة مائه الرقراق الباقي، فرضي الله عنهم وأرضاهم إلى يوم التلاقي.

أما بعد:

يعد التفسير اللغوي من بين المواضيع المهمة، التي تحظى بعناية كبيرة من لدن الباحثين والدارسين؛ وقد بوأه المفسرون مكانة سامقة في مؤلفاتهم؛ لأن به يدرك إعجاز القرآن الكريم، وينقب عن أسراره ومعانيه، والوقوف على مقاصده القيمية والأخلاقية.

وقد بز أبو عبد الله القرطبي أقرانه في هذا المضمار، وهو وإن كان تفسيره كتاب فقه وأحكام، لم يخل من توظيف الدرس اللغوي وأدواته، سواء في تفسير وبيان المعنى، أومن جهة إدراك إعجاز القرآن، وأسراره البيانية، أو من جهة الوقوف على المقاصد القيمية أو الأخلاقية، من خلال الكشف عنها بتوظيف تلكم الأدوات، ولذلك تأتي هذه المحاولة لنفض الغبار عنها في هذه الموسوعة التفسيرية، وسيتم معالجة هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

إشكالية البحث:

إن التحليل اللغوي عند أبي عبد الله القرطبي، يعد أداة بارزة في تفسيره، وهو وإن لم يكن باستفاضة كما عند أبي حيان الأندلسي، إلا أنه اعتمد عليه في بيان معاني كتاب الله تعالى، وبناء عليه جاء هذا البحث ليجيب عن الإشكال الآتي:

إلى أي حد أسهم التحليل اللغوي، عند أبي عبد الله القرطبي في تفسيره "الجامع لأحكام القرآن" في الكشف عن المقاصد القيمية، والأخلاقية للقرآن الكريم؟

وكيف وظف أدواته المختلفة، للوقوف على البعد الأخلاقي، والقيمي في النص القرآني؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا الموضوع فيما يلي:

- ✓ كونه موضوعا بكرا، لم يسل فيه مداد، و لم يشرع فيه باب.
- ✓ إنه يكشف اللثام عن الدرس اللغوي وعلاقته بالقيم والأخلاق، مع تقديم أمثلة من تفسير القرطبي على تلكم العلاقة.
- ✓ يبرز أهمية الدرس اللغوي في تحديد القيمة، وإدراك مقاصدها الإيمانية والتعبدية.

أهداف البحث:

تتمحور حول هدف أساس، وهو الكشف عن التفاعل الحاصل بين أدوات الدرس اللغوي، والتفاعل القيمي.

منهجية البحث:

قد اعتمدت في إنجاز هذا البحث على عدة منهجية تتمثل في الآتي:

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء بعض الأمثلة من خلال تفسير "الجامع لأحكام القرآن" التي تدل على التفاعل بين الدرس اللغوي والقيم.

المنهج الوصفي: وذلك بتحليل ووصف النماذج وتفسيرها، ووضع اليد على ذلكم التفاعل الحاصل بين الدرس اللغوي، والمقاصد الأخلاقية، في تفسير أبي عبد الله القرطبي.

✍ **المنهج الاستنباطي:** وذلك بالانطلاق من الجزئيات لاستنباط كليات وخلاصات تكون نبراسا للباحثين في هذا المضمار.

تقسيم البحث:

مدخل

التعريف بأبي عبد الله القرطبي.

المبحث الأول: علاقة القيم بالدرس اللغوي في تفسير "الجامع لأحكام القرآن".

المطلب الأول: الدرس اللغوي عند أبي عبد الله القرطبي.

المطلب الثاني: الدرس اللغوي أداة للوقوف على القيم الجمالية والمعرفية لتفسير القرآن الكريم.

المبحث الثاني: القيم الدينية في تفسير القرطبي.

المطلب الأول: نماذج وأمثلة للقيم في تفسير أبي الجامع لأحكام القرآن الكريم

✍ قيمة الصدق

✍ قيمة التواضع

المطلب الثاني: العلاقة بين البناء اللغوي والدلالة القيمية.

المطلب الثالث: الجانب البلاغي ودوره في إبراز المقاصد الأخلاقية.

خاتمة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مدخل

❖ **التعريف بأبي عبد الله القرطبي.**

✍ **اسمه وكنيته ونسبه:**

محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح بإسكان الراء والحاء المهملة الشيخ الإمام أبو عبد الله الأنصاري الأندلسي القرطبي المفسر.[1]

❖ **تأثير بيئة الأندلس وبالأخص قرطبة في نحت شخصيته:**

✍ **شيوخه:**

روى عن أبيه أبي محمد، وأبي عبد الله بن نوح، أسند عنهما القراءات.

روى عنه ابنه أبو إسحاق، وأبو عبد الله السهيلي المالكي الضرير.[2]

سمع من الشيخ أبي العباس: أحمد بن عمر القرطبي –مؤلف المفهم في شرح صحيح مسلم –بعض هذا الشرح وحدث عن أبي علي: الحسن بن محمد بن محمد البكري وغيرهما.[3]

✍ **ثناء العلماء عليه:**

يقول صاحب الذيل والتكملة:" وكان من جلة المقرئين لكتاب الله، القائمين على تجويده، أكتبه طويلا بربض التبانين، وشهر بالفضل والورع والدين، وكان حافظا لفروع الفقه."[4]

يقول ابن فرحون في حق الإمام القرطبي: " كان من عباد الله الصالحين والعلماء العارفين الورعين الزاهدين في الدنيا المشغولين بما يعنيهم من أمور الآخرة أوقاته معمورة ما بين توجه وعبادة وتصنيف.

جمع في تفسير القرآن؛ كتابا كبيرا في اثني عشر مجلدا، سماه كتاب جامع أحكام القرآن، والمبين لما تضمن من السنة وآي القرآن، وهو من أجل التفاسير وأعظمها نفعا، أسقط منه القصص، والتواريخ، وأثبت عوضها أحكام القرآن، واستنباط الأدلة، وذكر القراءات، والإعراب، والناسخ والمنسوخ.

وله شرح أسماء الله الحسنى في مجلدين سماه: "الكتاب الأسنى في أسماء الله الحسنى" وكتاب "التذكار في أفضل الأذكار" وضعه على طريقة التبيان للنووي؛ لكن هذا أتم منه وأكثر علما، وكتاب "التذكرة بأمور الآخرة" مجلدين، وكتاب "شرح التقصي" وكتاب "قمع الحرص بالزهد والقناعة، ورد ذل السؤال بالكتب والشفاعة" لم أقف على تأليف أحسن منه في بابه، وله أرجوزة جمع فيها أسماء النبي صلى الله عليه وسلم، وله تآليف وتعاليق مفيدة غير هذه.[5]

---

[1] الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (2/ 308). إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت 799هـ) تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة. وأيضا " الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة" المؤلف: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (ت 703 هـ) الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس الطبعة: الأولى، 2012 م.

[2] الذيل والتكملة 364/4.

[3] الديباج 309/2.

[4] المصدر السابق.

[5] الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (2/ 309).

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد كان القرطبي محظوظا إلى حد كبير، حيث قدر له أن يكون من أبناء هذه القطعة من الأرض، فهي عاصمة العلم والدولة آنذاك.

يقول صاحب معجم البلدان:" قرطبة وهي مدينة عظيمة بالأندلس، وسط بلادها، وكانت سريرا لملكها وقصبتها، وبها كانت ملوك بني أمية، ومعدن الفضلاء، ومنبع النبلاء من ذلك الصقع، وبينها وبين البحر خمسة أيام.

قال ابن حوقل التاجر الموصلي: وأعظم مدينة بالأندلس قرطبة، وليس لها في المغرب شبيه في كثرة الأهل، وسعة الرقعة، ويقال: إنها كأحد جانبي بغداد، وإن لم تكن كذلك فهي قريبة منها، وهي حصينة بسور من حجارة، ولها بابان مشرعان في نفس السور إلى طريق الوادي من الرصافة، والرصافة مساكن أعالي البلد متصلة بأسافله من ربضها، وأبنيتها مشتبكة محيطة من شرقيها وشماليها، وغربها وجنوبها، فهو إلى واديها وعليه الرصيف المعروف بالأسواق والبيوع، ومساكن العامة بربضها، وأهلها متمولون متخصصون."[1]

وفاته:

وكان مستقرا بمنية بني خصيب وتوفي بها ودفن في شوال من سنة إحدى وسبعين وستمائة.[2]

المبحث الأول: علاقة القيم بالدرس اللغوي في تفسير "الجامع لأحكام القرآن".

إن اللغة العربية بجميع قواعدها، تعد حاملة للقيم؛ ولذلك اختارها الله تعالى لحمل رسالة الإسلام الخالدة، والإفصاح عن قيم الإسلام الفاضلة، ويمكن أن أتناول هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الدرس اللغوي عند أبي عبد الله القرطبي.

الإمام القرطبي، ومن خلال تسميته للتفسير، يظهر أنه عني عناية شديدة بأحكام القرآن عامة، والفقهية منها على وجه الخصوص، وهذا لا يمنع أن تحتوي هاته المدونة التفسيرية، على موضوعات أخرى كعلوم اللغة وما يتعلق بالدرس اللغوي.

يقول القرطبي رحمه الله مبينا منهجه في جامعه: "رأيت أن أشتغل به مدى عمري، وأستفرغ فيه منتي، بأن أكتب تعليقا وجيزا، يتضمن نكتا من التفسير واللغات، والإعراب والقراءات، والرد على أهل الزيغ والضلالات، وأحاديث كثيرة شاهدة لما نذكره من الأحكام ونزول الآيات، جامعا بين معانيهما، ومبينا ما أشكل منهما، بأقاويل السلف، ومن تبعهم من الخلف."[3]

فهو يشير هنا إلى أن تفسيره يتضمن نكتا من اللغات، والإعراب، والقراءات،

وبإلقاء نظرة خاطفة على تفسيره يمكن أن نستشف بعض النقاط، وهي على الشكل الآتي:

- **يرى أن اللغة أساس لفهم النص القرآني،** ومن جهلها أخطأ في تفسير اللغة والفقه معا، وهذا ما يدل عليه صنيعه عند ما عقد بابا في مقدمة التفسير، سماه " باب ما جاء في إعراب القرآن وتعليمه والحث عليه، وثواب من قرأ القرآن معربا" وذكر فيه النصوص التي تدل على فضل إعراب القرآن.

---

[1] معجم البلدان (4/ 324). بتصرف يسير. المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626هـ) الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، 1995 م

[2] الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (2/ 309).

[3] الجامع لأحكام القرآن 1/ 2-3.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بالإضافة إلى ما بثه في تفسيره مما سيأتي من الأمثلة التي تدل على اعتماده على اللغة متنا وتركيبا وإفرادا.

- **لم يتحدث عن منهج واضح المعالم**، كما تقدم معنا عند أبي حيان الأندلسي، وإنما يستشف بين ثنايا تفسيره للآيات، وهذا ما ورد في كل الكتب التي ألفت في هذا المضمار[1].
- **فهل من مصادر لغوية متنوعة**[2]، كان يرجع إليها، و لم يفته أن يصوب ما ينبغي تصويبه، وينبه على ما يجب التنبيه عليه، من ذلك ما ورد عند قوله تعالى: " وَلَآ أَنتُم بِمُعجِزِينَ فِي ٱلأَرضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَاءِ ٢٢ [سورة العنكبوت,٢٢]

بعد إيراده قول الفراء في الآية يقول رحمه الله: " قال الفراء: معناه ولا من في السماء بمعجزين الله".

وهو غامض في العربية، للضمير الذي لم يظهر في الثاني.

وهو كقول حسان:

فمن يهجو رسول الله منكم ... ويمدحه وينصره سواء

أراد ومن يمدحه وينصره سواء، فأضمر من، وقاله عبد الرحمن بن زيد.

ونظيره قوله سبحانه:" وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَام مَّعلُوم ١٦٤ [سورة الصّافّات,١٦٤]

أي من له."[3]

فانظر كيف حكم على قول الفراء بالغموض، وهذا لا يقتصر فقط على الدرس اللغوي؛ بل حتى المسائل الفقهية، قد يخالف فيها مذهب الإمام مالك ويصحح ما ينبغي تصحيحه.

المطلب الثاني: الدرس اللغوي أداة للوقوف على القيم الجمالية والمعرفية لتفسير القرآن الكريم.

يتخذ البعد الجمالي في اللغة العربية أشكالا كثيرة، يصعب حصرها، فهي لغة الجمال، والتصوير الفني في أبهى حلة، وكان الدرس اللغوي هو المنطلق الذي على أساسه يشيد صرح ذلكم الإبداع والجمال، ويكفيه فضيلة، أن الله ميز به الإنسان عن الحيوان.

يقول عبد القاهر الجرجاني: " اعلم أن الكلام هو الذي يعطي العلوم منازلها، ويبين مراتبها، ويكشف عن صورها، ويجني صنوف ثمرها، ويدل على سرائرها، ويبرز مكنون ضمائرها، وبه أبان الله تعالى الإنسان من سائر الحيوان، ونبه فيه على عظم الامتنان.

فقال عز من قائل: " ٱلرَّحمَٰنُ ١ عَلَّمَ ٱلقُرءَانَ ٢ خَلَقَ ٱلإِنسَٰنَ ٣ عَلَّمَهُ ٱلبَيَانَ ٤ "[سورة الـــرحـــمـــن,١-٤]"[4]

---

[1] ينظر على سبيل المثال "الاتجاه البياني في تفسير القرطبي" رسالة ماجستير للطالب : رضا حسن الحسن .إشراف الدكتور إبراهيم المشني، مكتبة الجامعة الأردنية 2003. وأيضا كتاب مختصر عن الجانب اللغوي مختصر عن الجانب اللغوي عند الإمام القرطبي في تفسيره "الجامع لأحكام القرآن" مثنى علوان الزيدي إشراف الدكتور عبد العزيز حاجي. 2008.

[2]- ينظر " مختصر الجانب اللغوي عند الإمام القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن" مثنى علوان الزيدي ص 32.

[3] الجامع لأحكام القرآن 337/13.

[4] أسرار البلاغة ص 4 الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فبفضل الدرس اللغوي، يتم التعبير عن مكنون العقل، ولولاه لما كان للإنسان أن يعرف كفر من إيمان، ولما عرف فرق بين ذم ومدح، وتهجين.

يقول عبد القاهر الجرجاني موضحا هذه النقطة: "فلولاه لم تكن لتتعدى فوائد العلم عالمه، ولا صح من العاقل أن يفتق عن أزاهير العقل كمائمه، ولتعطلت قوى الخواطر والأفكار من معانيها، واستوت القضية في موجودها وفانيها، نعم، ولوقع الحي الحساس في مرتبة الجماد، ولكان الإدراك كالذي ينافيه من الأضداد، ولبقيت القلوب مقفلة تتصون على ودائعها، والمعاني مسجونة في مواضعها، ولصارت القرائح عن تصرفها معقولة، والأذهان عن سلطانها معزولة، ولما عرف كفر من إيمان، وإساءة من إحسان، ولما ظهر فرق بين مدح وتزيين، وذم وتهجين."[1]

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه شبه جمال البيان بالسحر،

فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أنه قدم رجلان من المشرق فخطبا، فعجب الناس لبيانهما، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن من البيان لسحرا، أو إن بعض البيان لسحر).[2]

فوصف الرسول صلى الله عليه وسلم هنا البيان بالسحر، هل هو من باب المدح، أو من باب الذم؟

لذلك اختلف العلماء في هذا المضمار، فحمل بعضهم هذا الحديث على الذم؛ والبعض الآخر حمله على المدح.

يقول ابن حجر في هذا الصدد: "قال الخطابي: البيان اثنان:

- **أحدهما:** ما تقع به الإبانة عن المراد بأي وجه كان.
- **والآخر:** ما دخلته الصنعة بحيث يروق للسامعين، ويستميل قلوبهم، وهو الذي يشبه بالسحر إذا خلب القلب، وغلب على النفس، حتى يحول الشيء عن حقيقته، ويصرفه عن جهته، فيلوح للناظر في معرض غيره.

وهذا إذا صرف إلى الحق يمدح، وإذا صرف إلى الباطل يذم.

قال: فعلى هذا فالذي يشبه بالسحر منه هو المذموم.

وتعقب بأنه لا مانع من تسمية الآخر سحرا؛ لأن السحر يطلق على الاستمالة كما تقدم تقريره في أول باب السحر".[3]

فهذا الرأي، يحمل تشبيه النبي صلى الله عليه وسلم، للبيان بالسحر، إذا كان استعماله في الحق فقط، وأما إذا استعمل في الباطل، فيحمل على الذم، ويكون شبيها بالسحر على وجه الذم، وتعقبه ابن حجر؛ بأنه لا مانع من تسمية الآخر–الذي استعمل في الباطل–سحرا؛ لأن السحر يطلق على الاستمالة.

وهناك رأي آخر، حمل الحديث على الذم لمن تكلف وتصنع في الكلام،

"وحمله بعضهم على الذم لمن تصنع في الكلام، وتكلف لتحسينه وصرف الشيء عن ظاهره، فشبه بالسحر الذي هو تخييل لغير حقيقة.

---

[1] نفسه.

[2] صحيح البخاري الحديث رقم 5434 كتاب الطب باب " السحر". (5/ 2176)

[3] فتح الباري 237/10. الناشر: المكتبة السلفية – مصر الطبعة: «السلفية الأولى»، 1380 - 1390 هـ

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وإلى هذا أشار مالك؛ حيث أدخل هذا الحديث في الموطأ في "باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله".

وتقدم في باب الخطبة من كتاب النكاح في الكلام على حديث الباب من قول صعصعة بن صوحان في تفسير هذا الحديث ما يؤيد ذلك، وهو أن المراد به الرجل يكون عليه الحق، وهو ألحن بالحجة من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيذهب بالحق، وحمل الحديث على هذا صحيح؛ لكن لا يمنع حمله على المعنى الآخر إذا كان في تزيين الحق.

وبهذا جزم ابن العربي وغيره من فضلاء المالكية.

وقال ابن بطال: أحسن ما يقال في هذا أن هذا الحديث ليس ذما للبيان كله، ولا مدحا لقوله من البيان، فأتى بلفظة من التي للتبعيض.

قال: وكيف يذم البيان وقد امتن الله به على عباده، حيث قال: {عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ٤} [سورة الـــرحـــمـــن,٤] انتهى.

والذي يظهر أن المراد بالبيان في الآية المعنى الأول الذي نبه عليه الخطابي، لا خصوص ما نحن فيه.

وقد اتفق العلماء على مدح الإيجاز، والإتيان بالمعاني الكثيرة بالألفاظ اليسيرة، وعلى مدح الإطناب في مقام الخطابة بحسب المقام، وهذا كله من البيان بالمعنى الثاني. نعم الإفراط في كل شيء مذموم، وخير الأمور أوسطها. والله أعلم."[1]

والذي يهمنا من إيراد شرح هذا الحديث، هو أن البيان نوع من السحر؛ لقوة تأثيره في المتلقي، وأخذه بمجامع القلوب، وسلبه للسمع واللب، حتى كأن السامع قد سحر.

ولا يبلغ الكلام تلكم المنزلة السامقة إلا بالدرس اللغوي، وقواعده الأساسية، التي تضفي رونقا وبريقا على الكلمات والجمل حتى تسيل العبارات كالرحيق المختوم، فتسقي الأرواح، وتأخذ بمجامع القلوب.

وقد شهدنا أهمية الدرس اللغوي، وقواعده في فهم نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية، فلا يمكن لأحد أن يحصل شيئا منهما، ولن يبلغ إدراك معانيهما إلا بالتمكن من ناصية الدرس اللغوي.

يقول الإمام الزركشي: "وعلى الناظر في كتاب الله، الكاشف عن أسراره، النظر في هيئة الكلمة، وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ، أو خبرا، أو فاعلة، أو مفعولة، أو في مبادئ الكلام، أو في جواب، إلى غير ذلك من تعريف، أو تنكير، أو جمع قلة، أو كثرة إلى غير ذلك."[2]

نستنتج من خلال هذا النص، ومما مر آنفا مع أبي حيان، أبعاد الدرس اللغوي في فهم نصوص الوحي قرآنا وسنة، وهذا البعد، هو من أبعاد الدرس اللغوي الأساسية، إذ الفضل يعود إلى الوحي في نفض الغبار عن اللغة العربية، وإحياء ما اندرس من معالمها، وجعلها خالدة تساير التطور البشري عبر الأزمنة والأمكنة وبه بوئت اللغة العربية المكانة السامية، وخلدها التاريخ.

[1] نفسه.

[2] البرهان في علوم القرآن 1/ 311. الناشر: دار إحياء الكتب العربية الطبعة: الأولى، 1376 هـــ - 1957 م.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المبحث الثاني: القيم الدينية في تفسير القرطبي.

يعد تفسير أبي عبد الله القرطبي موسوعة تفسريه عظيمة اشتملت على كثير من القيم الجمالية، والدينية وغيرها، بالإضافة إلى كونه مصدرا للأحكام الفقهية وسأقف على ذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: نماذج وأمثلة للقيم في تفسير أبي عبد الله الجامع لأحكام القرآن الكريم.

كما تمت الإشارة إليه سابقا فإن تفسير أبي عبد الله القرطبي تضمن ثروة هائلة من القيم في جميع المجالات، وفي تناغم تام مع قواعد الدرس اللغوي، وسأكتفي بقيمتين، وهما كالآتي:

✍ **قيمة الصدق:**

يقول أبو عبد الله القرطبي عند قول الله تعالى:" يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ١١٩ "

الأولى: قوله تعالى:" وكونوا مع الصادقين" هذا الأمر بالكون مع أهل الصدق حسن بعد قصة الثلاثة حين نفعهم الصدق وذهب بهم عن منازل المنافقين.

قال مطرف: سمعت مالك بن أنس يقول: قلما كان رجل صادقا لا يكذب إلا متع بعقله و لم يصبه ما يصيب غيره من الهرم والخرف.

الثانية: حق من فهم عن الله وعقل عنه أن يلازم الصدق في الأقوال، والإخلاص في الأعمال، والصفاء في الأحوال، فمن كان كذلك لحق بالأبرار، ووصل إلى رضا الغفار، قال صلى الله عليه وسلم: "عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا".

والكذب على الضد من ذلك، قال صلى الله عليه وسلم: "إياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا" خرجه مسلم[1].

فالكذب عار وأهله مسلوبو الشهادة.[2]

فهذا النموذج القيمي يدل دلالة واضحة على استثمار دلالة الدرس اللغوي في إبراز المعنى الأخلاقي للنص القرآني، حيث وقف القرطبي عند هذه الآية موضحا معنى ما تفيده " مع " وأن من اتصف بصفة الصدق عد مع الأبرار، وتبرأ من أهل النفاق.

✍ **قيمة التواضع:**

يقول القرطبي رحمه الله عند قول الله تعالى:" وَلَا تَمشِ فِي ٱلأَرضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخرِقَ ٱلأَرضَ وَلَن تَبۡلُغَ ٱلجِبَالَ طُولا ٣٧"

قوله تعالى: (ولا تمش في الأرض مرحا) هذا نهي عن الخيلاء، وأمر بالتواضع.

والمرح: شدة الفرح. وقيل: التكبر في المشي. وقيل: تجاوز الإنسان قدره. وقال قتادة: هو الخيلاء في المشي. وقيل: هو البطر والأشر. وقيل: هو النشاط وهذه الأقوال متقاربة ولكنها منقسمة قسمين:

أحدهما مذموم والآخر محمود.

فالتكبر والبطر والخيلاء وتجاوز الإنسان قدره مذموم.

---

[1] صحيح مسلم كتاب البر والصلة والآداب الحديث رقم 105 -(2607) محمد فؤاد عبد الباقي [ت 1388 هـ] الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة عام النشر: 1374 هـ -1955 م

2 الجامع لأحكام القرآن 289/8. المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة الطبعة: الثانية، 1384 هـ -1964 م.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والفرح والنشاط محمود. وقد وصف الله تعالى نفسه بأحدهما، ففي الحديث الصحيح" لله أفرح بتوبة العبد من رجل ... " الحديث.[1]

والكسل مذموم شرعا والنشاط ضده.

وقد يكون التكبر وما في معناه محمودا، وذلك على أعداء الله والظلمة.[2]

فهنا القرطبي ينطلق من توضيح دلالة لفظ "المرح" ليبرز أنه يتجزأ إلى دلالتين رئيسيتين:

- التكبر عكس التواضع، وهو مذموم.
- والفرح والنشاط وهو محمود.

وهذا الصنيع من القرطبي يظهر التفاعل والتناغم الواقع بين الدرس اللغوي والدلالة القيمية.

المطلب الثاني: العلاقة بين البناء اللغوي والدلالة القيمية.

إن الدرس اللغوي عند أبي عبد الله القرطبي، لم يكن أداة لفهم القرآن الكريم، وحسب؛ بل هو محرك أساسي لتوجيه المعنى القيمي، ويتجلى هذا الأمر في صنيع القرطبي من خلال ما يلي:

الدلالة الصرفية وأثرها القيمي:

يعد هذا النوع من الدلالات اللغوية أداة مهمة في تفسير القرطبي حيث اعتمد القرطبي على بنية الكلمة، وما تدل عليه أوزانها وصيغها المختلفة من معان، الشيء الذي ينتج عنه استنباط قيم تربوية واخلاقية مختلفة، فهو لا يقف عند اللغة ودلالتها؛ بل يتجاوز ذلك إلى ما تحمله من توجيهات سلوكية وقيمية.

ودونكم مثالا من الجامع لأحكام القرآن يقول القرطبي رحمه الله عند قول الله تعالى:" إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ٢٢٢"

السادسة: لا يجوز أن يقال في حق الله تعالى: تائب اسم فاعل من تاب يتوب لأنه ليس لنا أن نطلق عليه من الأسماء والصفات إلا ما أطلقه هو على نفسه أو نبيه عليه السلام أو جماعة المسلمين وإن كان في اللغة محتملا جائزا. هذا هو الصحيح في هذا الباب على ما بيناه في (الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى).

قال الله تعالى:" لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ ..١١٧ " التوبة 117.

وقال:" أَلَم يَعلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقبَلُ ٱلتَّوبَةَ عَن عِبَادِهِۦ ١٠٤ [سورة التوبة,١٠٤]

وإنما قيل لله عز وجل: تواب لمبالغة الفعل وكثرة قبوله توبة عباده لكثرة من يتوب إليه.3

[1] صحيح البخاري كتاب الدعوات باب التوبة الحديث رقم 5950 . المحقق: د. مصطفى ديب البغا الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق
الطبعة: الخامسة، 1414 هـ – 1993 م

[2] المصدر السابق (10/ 260).

[3] الجامع لأحكام القرآن (1/ 326)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فهنا القرطبي يوظف الدلالة الصرفية لإبراز المعنى القيمي والأخلاقي، لصيغة المبالغة من الفعل تاب، وانها تفيد كثرة قبوله سبحانه توبة عباده.

الدلالة النحوية وأثرها القيمي:

يقول القرطبي رحمه الله عند قول الله تعالى:" وَمَن لَّم يَستَطِع مِنكُم طَولًا أَن يَنكِحَ ٱلمُحصَنَٰتِ ٱلمُؤمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَت أَيمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلمُؤمِنَٰتِ ٢٥ [سورة النساء,٢٥]

الثامنة–قوله تعالى: (المؤمنات) بين بهذا أنه لا يجوز التزوج بالأمة الكتابية، فهذه الصفة مشترطة عند مالك وأصحابه، والشافعي وأصحابه، والثوري والأوزاعي والحسن البصري والزهري ومكحول ومجاهد.

وقالت طائفة من أهل العلم منهم أصحاب الرأي: نكاح الأمة الكتابية جائز. قال أبو عمر: ولا أعلم لهم سلفا في قولهم، إلا أبا ميسرة عمرو بن شرحبيل فإنه قال: إماء أهل الكتاب بمنزلة الحرائر منهن.

قالوا: وقوله (المؤمنات) على جهة الوصف الفاضل وليس بشرط ألا يجوز غيرها، وهذا بمنزلة قوله تعالى: (فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة) فإن خاف ألا يعدل فتزوج أكثر من واحدة جاز، ولكن الأفضل ألا يتزوج، فكذلك هنا الأفضل ألا يتزوج إلا مؤمنة، ولو تزوج غير المؤمنة جاز.

فوصف الإيمان في هاته الآية باعتباره قيمة أساسية في جميع حياة المؤمن، أدى إلى اختلاف الفقهاء في فهمها، هل هو شرط لا بد منه، أو هو وصف فاضل، وهذا يؤكد ما سطرناه سابقا من ألأثر الجلي للدرس اللغوي بقواعده المختلفة، في إبراز المقاصد الأخلاقية والقيمية.

المطلب الثالث: الجانب البلاغي ودوره في إبراز المقاصد الأخلاقية في تفسير أبي عبد الله القرطبي.

الجانب البلاغي يحتل مكانة سامقة في تفسير أبي عبد الله القرطبي، فهو ليس عنده مظاهر جمالية يزين بها ويزركش بها تفسيره؛ وإنما يعدها وسائل مهمة للكشف عن المقاصد التربوية والقيم الأخلاقية، التي يحملها التعبير القرآني، فمباحث البلاغة من تشبيه واستعارة، وغيرها يوظفها توظيفا بديعا؛ لإبراز المقاصد السلوكية، والقيمية.

وهذه بعض النماذج تدل على هذا المعنى.

الاستعارة:

يقول القرطبي رحمه الله عند تفسير قول الله تعالى:" وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو" الأنعام 59.

وهو في الآية استعارة عن التوصل إلى الغيوب، كما يتوصل في الشاهد بالمفتاح إلى المغيب عن الإنسان؛ ولذلك قال بعضهم: هو مأخوذ من قول الناس افتح علي كذا، أي أعطني، أو علمني ما أتوصل إليه به.

فالله تعالى عنده علم الغيب، وبيده الطرق الموصلة إليه، لا يملكها إلا هو، فمن شاء إطلاعه عليها أطلعه، ومن شاء حجبه عنها حجبه.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ولا يكون ذلك من إفاضته إلا على رسله، بدليل قوله تعالى:" وما كان الله ليطلعكم على الغيب ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء" وقال:" عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول".[1]

فالقرطبي هنا وظف هذا اللون البلاغي في إبراز المقصد القيمي وهو الإيمان بالغيب، فهذه الاستعارة التصريحية حيث صرح بالمشبه به وهو "المفاتح" وحذف المشبه وهو "خزائن علم الغيب" والتي لا يملكها إلا الله سبحانه وتعالى.

وهنا تبرز براعة ابي عبد الله القرطبي في توظيف الألوان البلاغية في تقويم الأخلاق وتوجيه السلوك، واستنباط الهدايات الإيمانية من خلال الآيات القرآنية.

الصور البلاغية البديعة في التعبير الإلهي

يقول القرطبي عند تفسير قول الله تعالى:" والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه...". فاطر 9.

فإن قلت: لم جاء" فتثير" على المضارعة دون ما قبله وما بعده؟ قلت: لتحكي الحال التي تقع فيها إثارة الرياح السحاب، وتستحضر تلك الصورة البديعة الدالة على القدوة الربانية، وهكذا يفعلون بفعل فيه نوع تمييز وخصوصية بحال تستغرب، أو تهم المخاطب أو غير ذلك، كما قال تأبط شرا:

بأني قد لقيت الغول تهوي وبسهب كالصحيفة صحصحان

فاضربها بلا دهش فخرت وصريعا لليدين وللجران

لأنه قصد أن يصور لقومه الحالة التي تشجع فيها بزعمه على ضرب الغول، كأنه يبصرهم إياها، ويطلعهم على كنهها مشاهدة للتعجب. من جرأته على كل هول، وثباته عند كل شدة.

وكذلك سوق السحاب إلى البلد الميت، لما كانا من الدلائل على القدرة الباهرة قيل:" فسقنا" و" أحيينا" معدولا بهما عن لفظة الغيبة إلى ما هو أدخل في الاختصاص وأدل عليه.[2]

والأمثلة أكثر من أن تحصى فالإمام القرطبي يوظف أدوات الدرس اللغوي بشكل عام، والجانب البلاغي على وجه الخصوص لإبراز المقاصد القيمية والأخلاقية، واستدرار المعاني والهدايات من النص القرآني.

خاتمة.

وفي ختام هذا البحث يمكن أن نستنتج ما يلي:

أن الدرس اللغوي في تفسير أبي عبد الله القرطبي لم تكن أدواته وسيلة لحل شفرات الألفاظ والتراكيب، وإنما أداة للكشف عن المقاصد السلوكية والقيمية.

أن تفسير أبي عبد الله القرطبي يجسد التكامل المعرفي بين الدرس اللغوي والبعد القيمي.

كما يكشف هذا البحث أهمية الدراسة اللغوية لتفاسير القرآن الكريم، وتحديد العلاقة بين أدوات الدرس اللغوي، والهدايات القرآنية، والمقاصد القيمية والسلوكية.

---

[1] الجامع لأحكام القرآن (7/ 1)

[2] الجامع لأحكام القرآن (14/ 327)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

علاوة على ما سبق فإن هذا الموضوع يظل مجالا خصبا لمزيد من البحث والتمحيص الذي يجلي العلاقة بين علوم اللغة والتفسير.

والله من وراء القصد وهو يهدي إلى سواء السبيل.

المصادر والمراجع:

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت 799هـ) تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة" المؤلف: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (ت 703 هـ) الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس الطبعة: الأولى، 2012 م.
- معجم البلدان المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626هـ) الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، 1995 م
- "الاتجاه البياني في تفسير القرطبي" رسالة ماجستير للطالب : رضا حسن الحسن .إشراف الدكتور إبراهيم المشني، مكتبة الجامعة الأردنية 2003.
- مختصر عن الجانب اللغوي مختصر عن الجانب اللغوي عند الإمام القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن" مثنى علوان الزيدي إشراف الدكتور عبد العزيز حاجي. 2008.
- أسرار البلاغة الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر.
- فتح الباري الناشر: المكتبة السلفية – مصر الطبعة: «السلفية الأولى»، 1380 - 1390 هـ
- البرهان في علوم القرآن الناشر: دار إحياء الكتب العربية الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م.
- صحيح مسلم كتاب البر والصلة والآداب الحديث رقم 105 -(2607) محمد فؤاد عبد الباقي [ت 1388 هـ] الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة عام النشر: 1374 هـ -1955 م
- الجامع لأحكام القرآن. المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة الطبعة: الثانية، 1384 هـ -1964 م.
- صحيح البخاري. المحقق: د. مصطفى ديب البغا الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق الطبعة: الخامسة، 1414 هـ - 1993 م.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إسهامات ابن هلال السجلماسي في خدمة المذهب المالكي
الإفتاء في النوازل أنموذجا

الدكتور بلخير سرحاني
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة الشرق
المملكة المغربية

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان إسهامات أبي إسحاق إبراهيم بن هلال السجلماسي في خدمة المذهب المالكي، وقد استوى هذا العمل على مقدمة وثلاثة مباحث، عرفت في المبحث الأول بابن هلال السجلماسي؛ حيث ذكرت شيوخه وطلبته، ومكانته العلمية، وانصب اهتمامي في المبحث الثاني على ذكر مؤلفاته، وجاء المبحث الثالث حاملا لمنهج ابن هلال السجلماسي في الإفتاء، وتكفلت الخاتمة بذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث

وسعيا لتحقيق هذه الغاية، فقد اعتمدت المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال تتبع وجمع المادة العلمية المتصلة بالموضوع، كما لجأت إلى المنهج التحليلي لدراسة ما تيسر لي جمعه. وبعد الدراسة توصلت إلى بعض النتائج، أهمها أن ابن هلال السجلماسي يعد علما من الأعلام الذين خدموا المذهب المالكي تأليفا وتدريسا وإفتاء، وأن نوازله مصدر معتبر في الإفتاء.

الكلمات المفاتيح: ابن هلال، النوازل، المذهب المالكي

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل لهُ، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

ونشهدُ أنَّ سيدنا محمدا عبده ورسوله، وخيرته من خلقه وسفيرهُ بينه وبين عباده، المبعوث بالدين القويم، والمنهج المستقيم، أرسلهُ الله رحمة للعالمين، وإماماً للمتقين، وحجةً على الخلائق أجمعين.

وبعد،

فيعد المذهب المالكي أصح مذهب أهل المدائن الإسلامية شرقاً وغرباً، وهو أكثر المذاهب المتبعة أصولا وأوفرها أدلة؛ وسواء تعلق الأمر بالأدلة النقلية أو الأدلة العقلية، وهي خصائص مكنت المذهب المالكي من السمو، وأكسبته مرونة في التطبيق، كما كان لها بالغ الأثر في التفريع الفقهي، والتخريج المذهبي؛ ذلك أن كثرة تنوع أصول الاستدلال، واختلاف أدوات الاستنباط، مما يمنح المفتي أن يكون في أجوبته أقرب إلى الصلاح، وأدنى إلى تحقيق العدل.

وقد قيض الله للمذهب المالكي رجالا نبغوا فيه، ووجهوا جهودهم لخدمته والذود عنه، فكثرت مؤلفاتهم، واختلفت ترجيحاتهم، وتفريعاتهم، وتخريجاتهم.

ومن أجل العلماء الذين حملوا مشعل خدمة المذهب المالكي، تعليما وإفتاء وتدريسا أبو إسحاق بن إبراهيم السجلماسي الذي يعد من أبرز علماء سجلماسة، وواسطة عقد فقهاء تلك الديار، بل لا يختلف مترجموه أنه كان من نخبة علماء المغرب، يشهد لذلك غزارة مؤلفاته، وتنوعها، وكثرة انشغالاتها؛ كالإفتاء والتدريس والتأليف.

في هذا السياق يأتي هذا البحث؛ ليكشف اللثام عن جهود ابن هلال في خدمة المذهب المالكي، خاصة في مجال الإفتاء، وقد جاء العنوان على النحو الآتي:

"جهود ا بن هلال السجلماسي في خدمة المذهب المالكي، الإفتاء في النوازل أنموذجا"

إن الخوض في هذا الموضوع يعد من صميم الاعتراف بجهود جبارة عظيمة بذلها ابن هلال السجلماسي في سبيل خدمة المذهب المالكي، تأليفا وإفتاء.

واضح إذن أن الإشكالية التي يسعى هذا البحث لمعالجتها، ويهدف إلى الإجابة عنها تتمثل في السؤالين الآتيين :

- ما مدى إسهام ابن هلال السجلماسي في خدمة المذهب المالكي؟
- ما هو منهج ابن هلال السجلماسي في الإجابة عن النوازل الطارئة ؟

وقد استوى هذا العمل على مقدمة وثلاثة مباحث، عرفت في المبحث الأول بابن هلال السجلماسي؛ وذكرت شيوخه وطلبته، ومكانته العلمية، وانصب اهتمامي في المبحث الثاني على ذكر مؤلفاته المختلفة، وجاء المبحث الثالث حاملا لمنهج ابن هلال السجلماسي في الإفتاء، وتكفلت الخاتمة بذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وسعيا لتحقيق هذه الغاية، فقد اعتمدت المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال تتبع وجمع المادة العلمية المتصلة بالموضوع، كما لجأت إلى المنهج التحليلي لدراسة ما تيسر لي جمعه.

المبحث الأول: التعريف بابن هلال السجلماسي

عقدت هذا المبحث لترجمة ابن أبي إسحاق إبراهيم بن هلال السجلماسي، حيث عرفت باسمه، ومولده، وذكرت شيوخه وبعض تلامذته، كما بينت مكانته العلمية، وتاريخ وفاته، وذلك وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ونشأته

اسمه ونسبه:

هو الإمام الفقيه النظار عالم سجلماسة ومفتيها أبو إسحاق إبراهيم بن هلال بن علي الصنهاجي نسباً، الفلالي السجلماسي بلداً ومدفناً [1].

مولده ونشأته:

ولد مترجمنا بمدينة سجلماسة سنة 817هـ.، وبها نشأ وحصَّل مبادئ العلوم، ثم رحل إلى فاس فأخذ عن جماعة من مشايخها الجلة[2].

المطلب الثاني: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

تبوأ إبراهيم بن هلال مكانة علمية مرموقة بين العلماء، ولعل أهم ما يجلي ذلك ثناء المترجمين عليه، قال ابن عساكر في دوحة الناشر: " إبراهيم بن هلال السجلماسي شيخ الفتيا وإمام أهل التقى، العالم العلم، كان أشهر من أن يذكر لفضله وغزارة علمه واتساع باعه وعلو مقامه، وعلى الجملة فابن هلال من العلماء الأعلام أكابر مشايخ الإسلام"[3].

وكان لنبوغه ورحلاته في طلب العلم، والتقائه بالعلماء الأجلاء، وأخذه عنهم، وتعدد معارفه في الفنون، خاصة بفقه مالك، الأثر الواضح في لفت الأنظار إليه، حتى صار مهوى أفئدة الطلاب، فذاع صيته واتسعت شهرته، قال الحضيكي: " إبراهيم بن هلال شيخ الفتيا وإمام أهل التقى، العالم العلامة، العلم القدوة، كان رضي الله عنه متبحرا في العلوم طويل الباع فيها، عظيم القدر، عالي الشأن فريد عصره، وأعجوبة دهره" [4].

---

(1) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي الكتاني، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:2، 1982م، 1106/2

(2) جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، أحمد بن القاضي، دار المنصور، الرباط، 1973م 97/1. الأعلام، خير الدين الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط:15 2002م، 7/1 . معجم المؤلفين معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 124/1

(3) دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، لمحمد ابن عسكر الشفشاوني الحسني، تح: محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ط: 2، 1379هـ – 1977م، 106/2

(4) طبقات الحضيكي، محمد بن أحمد الحضيكي، تح: أحمد بومزكو، مطبعة النجاح، الدار البيضاء،1427هـ، 2006م، ص: 126

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

شيوخه:

لقد حظي ابن هلال بالتتلمذ والرواية عن عدد كبير من شيوخ العلم، نذكر منهم:

- محمد بن علي ابن أملال المديوني ت 856 هـ .[1].
- محمد بن القاسم بن أحمد، القوري اللخمي المكناسي الفاسي ت 872 هـ .[2].
- أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن حمامة الأوربي ت 887 هـ[3].
- أبو الفرج محمد بن موسى بن أحمد الأموي الشهير بالطنجي ت 889 هـ [4].
- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بكر بن محمد بن مرزوق بن عبد الله المعروف بابن مرزوق الحفيد [5].

تلامذته:

أشهر من صرّحت المصادر بتتلمذه على ابن هلال: ابنه عبد العزيز، وأبو زيد عبد الرحمن بن علي الفلالي، وعلي بن محمد بن عبد العزيز الحامدي الأيسي [6].

ولعل السبب في قلة تلامذة ابن هلال كونه كان منشغلا بالقضاء والفتوى، خصوصا إذا ما علمنا أن سجلماسة كانت خلوة من الأحكام الأكفاء، وهذا ما نص عليه ابن هلال في الدر النثير حيث قال: "وتأمل هل يعذر الشاهد لعدم قيامه بشهادته في الطلاق والحرية في هذه البلاد الشاغرة أم لا؟ والأظهر والله أعلم أنه يعذر"[7].

المطلب الرابع: وفاته

وفاته:

توفي ابن هلال رحمه الله، سنة ثلاث وتسعمائة عن ست وثمانين سنة [8].

المبحث الثاني: آثار ابن هلال العلمية

لقد شغل التأليف حيزا هاما من اهتمام ابن هلال؛ حيث اتفقت كلمة المترجمين على غزارة إنتاجاته العلمية في فنون مختلفة، بيد أن هذا التراث لم يتمكن من مقاومة عوادي الزمن، ولم يبق له ذكر إلا النزر القليل، ومن ذلك:

---

(1) نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي السوداني، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، -طرابلس، ط:2، 2000م، ص: 66 -67

(2) جذوة الاقتباس 97/1. طبقات الحضيكي 126/1

(3) جذوة الاقتباس 243/1. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، تح: عبد الله الكامل الكتاني وحمزة بن محمد الطيب الكتاني ومحمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، ط: 1، 1425 هـ – 2004 م، 65/2-67

(4) جذوة الاقتباس 243/1 . سلوة الأنفاس 118/2-119

(5) نيل الابتهاج، ص:330

(6) نوازل باز النوازل، لأبي إسحاق إبراهيم بن هلال السجلماسي، بعناية عبد الله الهلالي، دار ابن حزم ط:1، 1437هـ -2016م، 51/1

(7) الدر النثير ، لابن هلال، بعناية: أبي الفضل الدمياطي، مركز التراث الثقافي في المغرب، دار ابن حزم، ط:1، 1436 هـ -2011م، 712/2

(8) نيل الابتهاج، ص:67

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **نوازل ابن هلال**

وهذا المؤلف عبارة عن فتاوى وأجوبة أجاب بها ابن هلال السجلماسي عن مجموعة من الأسئلة والنوازل والقضايا الفقهية المرفوعة إليه، مصحوبة بفتاوى وأجوبة أخرى في نوازل متنوعة شملت مختلف الأبواب الفقهية.

ونظرا للقيمة العلمية للكتاب عده الشيخ محمد الغلاوي الشنقيطي واحدا من المصنفات المعتمدة في الإفتاء، جاء في نظمه الموسوم ب "نظم المعتمد من الأقوال والكتب في المذهب المالكي":

واعْتَمدُوا نَوازلَ الهِلالي ودُرَّه النثيرَ كَالآلي[1]

- **الدر النثير على أجوبة أبي الحسن الصغير** [2].

يعد هذا المؤلف من أنفس كتب الأجوبة في القرن الهجري التاسع، ويتضمن أجوبةَ أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الحق الزّرْوِيلي الشهير بالصَّغير (ت719هـ.)، وقد عمد ابن هلال إلى ترتيبها على أبواب الفقه؛ وذَيَّلَ جُلَّ مسائلها بأقوال أئمة المذهب تكميلا للفائدة، وفي هذا يقول رحمه الله في مقدمة كتابه: " فإني لما نسخت أجوبة الشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة المفتي القاضي الشهير، وحيد عصره وفريد دهره، المجمع على تقديمه في حفظ الفقه، وتبريزه في فهمه ودرايته وتحصيله، حامل رايته: أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالحق الزَّرْوِيلي الشهير بأبي الحسن الصغير رحمه الله وأكرم مثواه وأجزاه الأجر الجزيل والثواب الجميل الكثير، فوجدتها أجوبة شافية، على قواعد المذهب ومناهجه جارية، جمة الفوائد، مشتملة على جواهر من العلم وفوائد، صادرة من فقيه محصل نبيل، تنبئ عن درجته في الفقه وتعرب عن قدره الجليل، قيّدها عنه وجمعها تلميذه الشيخ الفقيه المدرس المحصل العالم الأوحد أبو سالم إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي بكر التسولي التازي المعروف بابن أبي يحيى رحمه الله، غير أنه كما قيدها بقيت غير مرتبة، بل تركها كذلك مختلطة ليست مبوبة.

فعزمت والله المستعان بضَمّ كل نازلة إلى مثلها وتبويبها بجمع كل مسألة إلى شكلها، فإني لا أعلم من سبقني إلى ذلك ليسهل أخذ ما يريده منها المستفيد الراغب، ويقرب تناولها على الباحث الطالب، ونقلت كل مسألة منها باللفظ والنص، على حسب ما وجدته من غير زيادة ولا نقص، وذَيَّلْتُ جُلَّها بأقوال علمائنا، ونصوص أئمتنا وفقهائنا–رحمهم الله– تكميلا للإفادة، وتتميما للقصد والإرادة... وترجمته بـ "الدر النثير على أجوبة الشيخ أبي الحسن الصغير" [3].

- **مناسك الحج**

أثبته له عبد الله كنون في النبوغ المغربي، ونسخه متوافرة منها نسخة بالخزانة العامة، ونسخة بخزانة علال الفاسي تحت رقم 220 ع، ونسخة بالخزانة الحسنية، وقد تناول في هذا المؤلف فضائل الحرمين، وأحكام الحج وآدابه وحكمه [4].

(1) البوطليحية، محمد بن عمر الغلاوي، تح: يحي بن البراء، مؤسسة الريان، بيروت، ط: 2، 1435هـ -2004م، ص: 87

(2) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر بن قاسم بن مخلوف، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1424 هـ - 2003م،388/1

(3) الدر النثير، 19/1

(4) نوازل ابن هلال، 152

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **رسالة في الرد على المبتدعة:**

وهي رسالة فيما أحدثته المبتدعة الذين اتخذوا الرقص والشطح عبادة، حيث بين فسقهم، وأبطل عادتهم، بالنصوص الشرعية، وهي الرسالة التي تولى الدكتور عبد الله الهلالي تحقيقها لأهميتها، وقد طبعت بمطبعة أنفو برانت بفاس، سنة 2008م [1].

- **اختصار فتح الباري لابن حجر**

يقع كتاب اختصار فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الذي ألفه العلامة ابن هلال السجلماسي في أربعة أسفار، وقد أثبته له غير واحد من المترجمين [2]، ولعله من الكتب المفقودة.

- **فهرست ابن هلال** [3].

موضوع هذا الكتاب إجازة ابن مرزوق الكفيف له، وقد ذكره كل من ترجم له، وتوجد نسخة منه بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 240ك [4].

قال محمد بن عبد الحي الكتاني: "وله فهرسة بناها على إجازة الأخير له (ابن مرزوق الكفيف)، ومروياته في نحو ثلاث كراريس عندي منها نسخة بخطه، أروي ما فيها من طريق شيخه ابن مرزوق بأسانيدنا إليه [5].

منظومات وقصائد: من ذلك قصيدته المسماة: «جواهر الجلال»

قال الشيخ مخلوف: " وكان بينه وبين أبي محمَّد عبد الله العنابي أخوة ومراسلات، ابتدأها بقصيدة سماها: جواهر الجلال في استجلاب مودة ابن هلال" [6].

ومن أبيات هذه القصيدة [7]:

يا نخبة العلمـــــــاء والفضلاء	وبقية الأعلام والنّبـــــــــــلاء
صدر الصدور إمامهم ووحيدهم	ذوقا وإدراكا وفرط ذكـــــــــاء
وبراعة وفصاحة وبلاغـــــــة	أزرت بسائر ألسن الفصحـــــــاء
دانوا أقروا أذعـــــنوا لزعيمهم	فاسحب ذيول العزّة القعســـــاء
سحبانهم لكم يقرّ بأنكـــــــم	قطـــــــب البيان وفارس البلغاء
لا والذي أولاك كلّ فضيلـــــة	وحبـــــــاك بالتنويه والإحظاء
ما إن رأيت ولا سمعت بمن حوى	كلّ العلوم سواك بالإحصـــــاء
والله يؤتي من يشا أفضّالـــــه	ويخص بالإكـــــــرام والآلاء
وأنارد يجورا وأوضح مشكـــــلا	كالبدر جلّى غيهب الظلمـــاء

(1) نوازل ابن هلال، 51/1
(2) جذوة الاقتباس 97/1
(3) فهرس الفهارس 427/2
(4) نوازل ابن هلال 53/1
(5) فهرس الفهارس، 1106/2
(6) شجرة النور 388/1
(7) درّة الحجال في أسماء الرّجال، أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسي الشّهير بابن القاضي، تح: محمد الأحمدي أبي النور، دار التراث القاهرة – المكتبة العتيقة، تونس، ط:1، 1391 هـ - 1971م، 197/1

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بشراك عبد الله حزت مفاخـــــرا وعلوت فوق كواكـب الجوزاء
أرئيسنا الأعلى وبـــــــدر زماننا وفتى العـــــلاء وكعبة العلياء

- **تعليق على مختصر خليل في الفقه المالكي، ولم يكمل** [1].

المبحث الثالث: منهج ابن هلال في الإفتاء

لما كانت النصوص الشرعية قرآنا وسنة معدودة، وكانت النوازل الطارئة غير متناهية، قيض الله لهذه الأمة علماء أكفاء، وجهوا جهودهم، واتجهت عنايتهم لبيان الأحكام الشرعية للمستجدات والمسائل التي تنزل بالناس، وقد ضرب فقهاء المذهب المالكي بسهم وافر في مجال الإفتاء، تشهد لذلك المؤلفات التي عنيت بهذا الشأن؛ من قبيل نوازل ابن هلال الذي غدا مرجعا في معرفة الحلال والحرام وفض الأقضية الطارئة. ويتولى هذا المبحث بيان منهج ابن هلال في فض النوازل.

المطلب الأول: الإفتاء بمشهور مذهب مالك

دأب فقهاء المالكية –في فض نوازلهم– على الالتزام بالمذهب المالكي، فلا تراهم يفتون بغير المشهور في المذهب، إلا في مسائل قليلة، قاصدين بذلك ضبط الفتوى، وسد الباب أمام من يتطاول على منصب الإفتاء، نقل الشاطبي قول المازري معللا إفتاءه بمشهور مالك: "ولست ممن يحمل الناس على غير المعروف المشهور من مذهب مالك وأصحابه؛ لأن الورع قل بل كاد يعدم، والتحفظ على الديانات كذلك، وكثرت الشهوات، وكثر من يدعي العلم ويتجاسر على الفتوى فيه، فلو فتح لهم باب مخالفة المذهب لاتسع الخرق على الراقع، وهتكوا حجاب هيبة المذهب، وهذا من المفسدات التي لا خفاء فيها " [2] .

قال الشاطبي معلقا على كلام المازري: "فانظر كيف لم يستجز –وهو المتفق على إمامته–الفتوى بغير مشهور المذهب، ولا بغير ما يعرف منه بناء على قاعدة مصلحية ضرورية؛ إذ قل الورع والديانة من كثير ممن ينتصب لبث العلم والفتوى كما تقدم تمثيله؟ فلو فتح لهم هذا الباب لانحلت عرى المذهب، بل جميع المذاهب؛ لأن ما وجب للشيء وجب لمثله" [3].

وقد ألفيت أجوبة ابن هلال – انضبطت لهذا المهيع، ومن النماذج التي تشهد لهذا المنهج، قوله في مسألة زواج الثيب بغير ولي :"فالطالب الآذنُ لها –أي للثيب– بأن تتزوج بغير ولي في ذلك إن تكن دنية، خالف مشهورا في المذهب، وليس له مخالفته، لأن الحكم بغير الشهور لا يجوز، بل هو فسق وزندقة، قاله العلماء، لأنه من ناحية الهوى[4].

وختم إحدى فتاويه بقوله: "والفتيا بغير المشهور حرام من ناحية الحكم بالهوى، ولو كان المفتي بغير المشهور من أهل العلم والدين لما أفتى بالشواذ، وإنما جاهل ضعيف الدين، ولا يستغرب ذلك، ومثله في هذا الزمان كثير، تغمدنا الله برحمته وعفوه"[5].

(1) معجم المؤلفين، 124/1
(2) الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تح: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط: 1، 1417هـ- 1997م، 101/5
(3) نفسه 102/5
(4) نوازل ابن هلال، 67/1
(5) نفسه، 67/1

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الثاني: اعتماده على أمهات المذهب المالكي

من المصادر التي تردد ذكرها في فتاوى نوازل ابن هلال أمهات المذهب الأربعة، قال العدوي: "الأمهات أربع: المدونة والعتبية والواضحة، فالمدونة لسحنون، والعتبية للعتبي، والموازية لمحمد بن المواز والواضحة لابن حبيب"[1]، وهو أحد الكتب الجامعة في المذهب [2].

وهكذا، فقد استند ابن هلال في بناء فتاويه إلى ما ورد في المدونة، ومما يجلي ذلك أنه قال أفتى في مسألة الظئر، بما ورد في المدونة "أرأيت إن أرادوا سفرا فأرادوا أخذ صبيهم، أيكون ذلك لهم وتفسخ الإجارة؟ قال: لا يكون لهم أن يفسخوا الإجارة، وإن أرادوا أخذ صبيهم لم يكن لهم ذلك إلا أن يوفوها الأجرة [3].

كما لجأ إلى الموازية في فتوى الجاهل بما تصح الصلاة به فقها وقراءة الصالح ديانة، والعالم الفاسق بما تصح به الصلاة فقها وقراءة أيهما أولى؟ حيث قال: "قال ابن المواز: يعيد الإمام والمأموم أبدا؛ لأن الإمام صلى بغير قراءة يقتضي أنه أمي لا لحان"[4].

المطلب الثالث: محاربة البدع والعادات الفاسدة

لم يتوان ابن هلال في محاربة البدع والعادات الفاسدة، فكان رحمه الله ينبه السائلين على خطورة الأعراف الفاسدة، لأن فيها مخالفة للشريعة ومعارضة لمبادئها ونصوصها، ومن نماذج ذلك أنه سئل عن قوم جرى عرفهم أن المطلقة لا مهر لها، إلا ما قدموا لها عند البناء بها، وأن المؤخر فلا إن طلقت، بخلاف المتوفى عنها، وبأن المهر في عرفهم خمسة وعشرون دينارا، فيقدمون شيئا منه، ويؤخرون جله إلى وفاة المطلقة، لا شيء لها من المؤخر.

هل ذلك قادح في أنكحتهم فتفسخ قبل البناء وتثبت بعده بصداق المثل؟ أو تصح بما يقدم عند البناء من ذلك إن قدم ما يصح به النكاح؟

فأجاب: الحمد لله، فإن وقع النكاح على ما ذكرتم فلا إشكال في فساده، وقد لزم بعض الشيوخ التونسيين فساد الأنكحة عندهم بسبب أن العادة لديهم أن المهر لا يؤخذ من الزوج إلا عند موت أو فراق، فكيف بمسألتكم[5].

فالصداق حق من حقوق المرأة، لا يسقط بحال، قال تعالى: ﴿**وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً**﴾ [النساء/4]، غير أن العادة في النازلة هي حرمان المرأة من مؤجل صداقها، إن طلقت، أو توفيت، فأفتى ابن هلال السجلماسي بفساد هذا النوع من الأنكحة، ومما يؤيد هذه الفتوى قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ**﴾ [البقرة/187].

ولا شك أن في حرمان المرأة من مؤخر صداقها أكلا لأموالها، واعتداء على حق من أهم حقوقها.

---

(1) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، لأبي الحسن، علي بن أحمد العدوي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر – بيروت- ط:1، 1414هـ - 1994م. 38/1

(2) الفكر السامي 117/2

(3)المدونة، سحنون، دار الكتب العلمية ط:1، 1415هـ - 1994م، 452/3

(4) نوازل ابن هلال 76/1-77

(5) نوازل ابن هلال السجلماسي، 545/1

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثم إن هذه التصرفات تخالف ما عليه المسلمون من الوفاء بشروطهم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ** »[1]. ومعنى على شروطهم: " أنّ المسلمين وقّافون عند شروطهم التي التزموها على أنفسهم فلا يتعدّونها، ويعملون على المحافظة عليها ومراعاتها وتنفيذها" [2].

وقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أيضا:« **أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ** »[3].

المطلب الرابع: مراعاته للعرف

من المعلوم أن لكل قوم عوائد اعتادوا عليها، وأعراف دأبوا على الاحتكام إليها أزمنة عديدة، ومن رحمة الله تعالى بعباده أن أقر طائفة من تلك العوائد التي لا تصادم قواعد الشرع الحكيم، ولا تخالف نصوصه ومنهجه، لذلك راعى ابن هلال عادات الناس وهو يجب عن نوازلهم، ومن ذلك أنه سئل ابن هلال عن معلم الصبيان، هل يجوز له أن يأكل مما يهدى للمحضرة، أم لا؟ ولو جرت به عادة، وهل يجوز له أن يأكل مما يطعمون على السور المعلومة، أم لا؟

أجاب: "لا حرج على المعلم في أكل الباروك [4]، والذي جرت به العادة بعمله عند ختم الصبيان سورة من السور المعروفة، وذلك إن كان كسب صانعه طيبا، إلا إن جرت العادة عند قوم أنهم لا يصنعونه إلا للصبيان خاصة دون المعلم، فلا يأكل المعلم حينئذ، وقد نص أهل العلم على جواز الأكل من ولائم الأيتام في عروسهم وختانهم"[5].

فلم ير المفتي بأسا في مشاركة المعلم طلبته في أكل طعام الختمة، إلا إذا تعارف أهل البلدة على أن الطعام لا يصنع إلا للصبيان، فلا يجوز للمعلم وقتها الأكل، وقد اشترط ابن هلال أن يكون كسب صاحب الطعام طيبا؛ لأن الإنسان مأمور بتحري الطيب الحلال من الطعام، والبعد عن المحرمات والمشتبهات، ودليله قوله تعالى: ﴿يَا أَيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنتُمْ إِيَّاهُ تعْبُدُونَ﴾ [البقرة/ 172].

وقد أجاز ابن هلال للمعلم أن يأكل مما يهدى للصبيان، مخرجا هذه المسألة على جواز الأكل من طعام الأيتام، إذا كان ذلك في مناسبة جرى العرف بتوسعة النفقة فيها عليهم، كالعيد والعرس والختان، بشرط عدم الإسراف، فقد نقل القرافي، قول اللخمي: "ويوسَّع عليه في الأعياد، ويضحي عنه من ماله إلا أن يضر ذلك بماله، وينفق عليه من ختانه وعرسه، ولا حرج على من دعي فأكل؛ لأن هذه الأمور تصَرّفُ الرشاد والحاجة داعية إليها عادة وشرعا [6].

المطلب الخامس: الاسترشاد بالقواعد الفقهية

لا غرو أن القواعد الفقهية من أهم ما يعين على استحضار الفروع الفقهية وأحكامها، قال القرافي في مقدمة الفروق: "وهذه القواعد مهمة في الفقه عظيمة النفع، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه، وتتضح له مناهج الفتوى، ومن أخذ الفروع الجزئية

---

(1) أخرجه البخاري معلقا في صحيحه، كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة.
(2) موسوعة القواعِد الفقهِية، لمحمد البورنو، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان– ط: 1، 1424 هـ - 2003م، 610/10
(3) صحيح البخاري، كتاب الشروط، بَاب: الشُّرُوطِ فِي الْمَهْرِ عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ، ح:2572، 970/2
(4) يطلق الباروك في المغرب على الطعام الذي جرت العادة بعمله عند الصبيان لبعض السور، ولعله نسبة للبركة، نوازل ابن هلال 1045/2
(5) نفسه، 1045/2
(6) الذخيرة، للقرافي، تح: أحمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي– بيروت– ط: 1، 1994م.
171/7

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

دون القواعد الكلية، تناقضت عليه تلك الفروع، واضطربت واحتاج إلى حفظ جزئيات لا تتناهى، ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات؛ لاندراجها في الكليات، وتناسب عنده ما تضارب عند غيره"[1].

و بإجالة النظر في التراث النوازلي المالكي ألفيت أن الفقهاء استندوا إلى القواعد الفقهية وهم يجيبون عن فتاوى المستفتين في كل ما يُلم بالمجتمع من نوازل، وما يرفع إليهم من نزاعات وخصومات في كافة المجالات التي تكتنف حياة الإنسان، فأثبتوا بذلك أن الشريعة الإسلامية بما اشتملت عليه من أصول وفروع.

ولم يكن أبو إسحاق بن هلال بمعزل عن هذا المهيع؛ إذ كان يعتمد القواعد الفقهية لتأسيس أجوبته، ومن ذلك استدعاؤه لقاعدة اليسير معفو عنه، ومعناها أنه "إذا كان الشيء يسيراً حقيراً مما يتغابن الناس بمثله ولا يسلمون منه غالباً، فإنه مغفور ومعفو عنه، ولا يلتفت إليه وإنما يتجاوز عنه ويتسامح فيه، ولا يعامل معاملة الكثير والعبرة بالأغلب واليسير في حكم المعدوم[2].

ومن شواهد هذه القاعدة، ما أجاب به في واقعة الخماس والمعلم الذي شارطه أهل الموضع على تعليم الصبيان، ثم تذكر تباعات كانت عليه، وأراد المشي إليها قصد التحلل من أصحابها؛ حيث قال: " أما مسألة الخماس والمعلم اللذين أرادا، بعد أن عقدا على أنفسهما ما عقدا، الذهاب للتحلل، فلا يكون لهما ذلك، لأنهما قد لزم لهما ما عقدا على أنفسهما، فليس لهما انفكاك حتى يتما ما عقدا على أنفسهما، إلا الشيء الخفيف الذي لا يعطلهما عن وقتهما" [3].

فقد منع المفتي ذهاب المعلم إلى قضاء مآربه، إلا إذا كان غيابه يسيرا، استناد إلى قاعدة: اليسير معفو عنه.

المطلب الخامس: التوقف

قد تعرض للفقيه والمفتي عوارض تجعله يتوقف عن الفتوى، فلا يبدي فيها رأيا، قال ابن عبد البر: "ومن أشكل عليه شيء لزمه الوقوف، ولم يجز له أن يحيل على الله قولاً في دينه، لا نظير له من أصل، ولا هو في معنى أصل، وهذا الذي لا خلاف فيه بين أئمة الأمصار قديمًا وحديثًا فتدبره" [4].

قال النووي: "اعلم أن الإفتاء عظيم الخطر كبير الموقع كثير الفضل لأن المفتي وارث الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وقائم بفرض الكفاية لكنه معرض للخطأ ولهذا قالوا المفتي موقع عن الله تعالى: وروينا عن ابن المنكدر قال العالم بين الله تعالى وخلقه فينظر كيف يدخل بينهم، وروينا عن السلف وفضلاء الخلف من التوقف عن الفتيا أشياء كثيرة: معروفة نذكر منها أحرفا تبركا: وروينا عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال: أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، يسأل أحدهم عن المسألة فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا، حتى ترجع إلى الأول "[5].

(1) الفروق، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، دون طبعة، عالم الكتب، دون تاريخ، 3/1

(2) اليسير المعفو عنه عند المالكية دراسة: تأصيلية تطبيقية ياسين باهيط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1971م، ص: 36

(3) نوازل ابن هلال 328/1-329

(4) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر النمري القرطبي، تح: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية ط: 1، 1414 هـ - 1994م، 847/2

(5) المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، باشر تصحيحه: لجنة من العلماء، 40/1

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويرى الواقف على نوازل ابن هلال أنه لا يمنعه الحياء أن يتوقف عن الإفتاء حينما لا يبدو وله جه الحق في النازلة، من ذلك أنه قال في مسألة من أدرك الركعة الأخيرة من الصبح وقنت في ركعة القضاء: "فإن بطلان الصلاة في المسألة بذبك لا أعرفه، ولا يجري على الأصول للمعنى الذي ذكرتم" [1].

وجوابا عن نازلة إعطاء الزكاة للطلبة المقيمين على القراءة أعواما بوصفهم أبناء السبيل قال رحمه الله: " ولا أعرف لأحدهم في مسألتكم بعينها نصا" [2]

خاتمة:

الحمد الله الذي بفضله تتم الصالحات، فإلى هنا ينتهي بي المطاف إلى تسطير ما توصلت إليه من فوائد ونتائج:

- يعد ابن هلال السجلماسي واحدا من الأعلام الذين أسهموا في خدمة المذهب المالكي تدريسا وتأليفا وإفتاء.
- سمو مكانة ابن هلال؛ حيث كان لنبوغه في طلب العلم، وتعدد معارفه في الفنون، خاصة بفقه مالك، الأثر الواضح في لفت الأنظار إليه، حتى صار مهوى أفئدة الطلاب، فذاع صيته واتسعت شهرته.
- شغل التأليف حيزا هاما من اهتمام ابن هلال؛ حيث اتفقت كلمة المترجمين على غزارة إنتاجاته العلمية في فنون مختلفة.
- بيان الدراسة القيمة العليمة لنوازل ابن هلال، حيث غدت مصدرا من مصادر الفقه المالكي المعتمدة في الإفتاء.
- التزام ابن هلال في إصدار فتاويه بأصول المذهب المالكي، وعدم الخروج عنه، قصدا لضبط الفتوى، وسد الباب أمام من يتطاول على منصب الإفتاء.
- إثبات الدراسة مراعاة ابن هلال السجلماسي للعرف واعتباره في فض الفتاوى والنوازل الطارئة.
- كشف الدراسة عن جهود ابن هلال السجلماسي في إبطال الأعراف والعادات التي تتعارض مع مبادئ الشريعة وتخالف نصوصها.
- استناد ابن هلال السجلماسي إلى القواعد الفقهية وهم يجيب عن فتاوى المستفتين في كل ما يُلم بالمجتمع من نوازل، وما يرفع إليه من نزاعات وخصومات.

---

(1) نوازل ابن هلال 1/71-72

(2) نوازل ابن هلال 1/72

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- الأعلام، خير الدين الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط:15، 2002م.
- البوطليحية، محمد بن عمر الغلاوي، تحقيق: يحي بن البراء، مؤسسة الريان، بيروت، ط: 2، 1435هـ. -2004م.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر النمري القرطبي، تح: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية ط: 1، 1414 هـ. - 1994م.
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، أحمد بن القاضي، دار المنصور، الرباط، 1973م.
- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، لأبي الحسن، علي بن أحمد العدوي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر – بيروت- ط:1، 1414هـ. - 1994م.
- الدر النثير، لابن هلال، بعناية: أبي الفضل الدمياطي، مركز التراث الثقافي في المغرب، دار ابن حزم، ط:1، 1436 هـ. -2011م .
- درّة الحجال في أسماء الرّجال، لأبي العبّاس أحمد بن محمّد المكناسى الشّهير بابن القاضى، تحقيق: محمد الأحمدي أبي النور، دار التراث القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، ط:1، 1391 هـ. -1971م.
- دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، لمحمد ابن عسكر الشفشاوني الحسني، تحقيق: محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط ط: 2، 1379هـ – 1977م.
- الذخيرة، للقرافي، تحقيق: أحمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي- بيروت- ط: 1، 1994م.
- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لمحمد بن جعفر بن ادريس الكتاني، تح: عبد الله الكامل الكتاني وحمزة بن محمد الطيب الكتاني ومحمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، ط:1،1425 هـ. – 2004 م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للشيخ محمد بن محمد بن عمر بن قاسم بن مخلوف، حواشيه وعلق عليه عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1424 هـ. -2003م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط:1، 1422هـ..
- طبقات الحضيكي، محمد بن أحمد الحضيكي، تح: أحمد بومزكو، مطبعة النجاح، الدار البيضاء،1427هـ، 2006م.
- الفروق، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، دون طبعة، عالم الكتب، دون تاريخ.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط:2، 1982م.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، باشر تصحيحه: لجنة من العلماء.
- المدونة، سحنون، دار الكتب العلمية ط:1، 1415هـ . - 1994م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط: 1، 1417هـ .- 1997م.
- موسوعة القواعِد الفقهِية، لمحمد البورنو، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان- ط: 1، 1424 هـ . - 2003م.
- نوازل باز النوازل، لأبي إسحاق إبراهيم بن هلال السجلماسي، بعناية عبد الله الهلالي، دار ابن حزم ط:1، 1437هـ . -2016م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي السوداني، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، -طرابلس، ط:2، 2000م.
- اليسير المعفو عنه عند المالكية دراسة: تأصيلية تطبيقية ياسين باهيط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1971م.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الأجهزة المسؤولة على الرقابة المالية في القانون القطري

علي محمد فرج القحطاني
باحث بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة الحسن الثاني
المملكة المغربية

المُلَخّص:

لاشك أن الهدف الرئيسي والجوهري من الرقابة على المالية العامة في التشريع القطري هو الحفاظ على أموال الدولة العمومية بمختلف صورها وأشكالها، ومنع كل من تسول له نفسه المساس بها، وتختلف الرقابة باختلاف الأنظمة التي تسود الدولة سواءٌ كانت اجتماعية أو سياسية أو إدارية، كما أنها تختلف داخل الدولة الواحدة من فترة زمنية إلى أخرى. وتكرس الرقابة على المال العام توجها حديثا في الدولة لما لم من أثار جيدة على حوكمة مؤسسات الدولة وترشيد نفقاتها.

Abstract:

Undoubtedly, the primary and fundamental objective of public finance oversight in Qatari legislation is to safeguard public funds in all their forms and manifestations, and to prevent anyone from misappropriating them. Oversight varies according to the prevailing systems in the country, whether social, political, or administrative, and it also differs within the same country from one period to another. Oversight of public funds represents a modern approach in the country due to its positive impact on the governance of state institutions and the rationalization of their expenditures.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

تعتبر الرقابة المالية والإدارية من أبرز أدوات الدولة المملوكة لها لكي تسهل تنفيذ خططها ومعالجة أية انحرافات تطرأ، خاصة أن الأجهزة الحكومية مسؤولة عن العديد من التصرفات القانونية التي تشمل اتخاذ القرارات الإدارية، وإبرام العقود، لأجل ضمان سير المرفق العام بانتظام يخدم المواطنين، وهو عمل إداري إنساني معرض للقصور وللانحراف بما يتطلب وجود جهات رقابية إدارية ومالية؛ من أجل التحقق من قيام الجهاز الإداري بالواجبات الموكلة له على الوجه الأكمل ووفق القانون، ولهذا صارت الرقابة المالية والإدارية أبرز عناصر هذا العمل الإداري التي لا يمكن للاستغناء عنها.

يُعَدُّ الهدف العام من الرقابة المالية الحفاظ على أموال الدولة العمومية بمختلف صورها وأشكالها، ومنع كل من تسول له نفسه المساس بها، وتختلف الرقابة باختلاف الأنظمة التي تسود الدولة سواءٌ كانت اجتماعية أو سياسية أو إدارية، كما أنها تختلف داخل الدولة الواحدة من فترة زمنية إلى أخرى.

تشير المادة خمسة وخمسون من الدستور القطري الدائم لسنة (2004م) صراحة على أن الأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على المجتمع، لقد حظي موضوع الرقابة المالية بدولة قطر في الآونة الأخيرة بمزيد من العناية والاهتمام؛ حيث تُعدُّ الأجهزة الإدارية الدعامة الأساسية التي تقوم عليها جهود التنمية المستدامة بالدولة وإعادة البناء، فهي الأداة التي تستطيع من خلالها بسط رقابتها على جميع المؤسسات العمومية، ومنع تغلغل الفساد الإداري في المجتمع من خلال تطبيق السياسات والخطط المتفق عليها كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد قامت معظم الدول في العقود الأخيرة بإصلاح أنظمتها المحاسبية، وهياكلها الإدارية في ظل اتساع نطاق خدماتها العامة، وتبني طرق جديدة في تسيير نظامها الرقابي لتحقيق المساءلة، والحفاظ على الأموال العامة، وقد نتج عن تغير دور الدولة من دور الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي البحث عن الرقابة في المؤسسات من أجل المساءلة وبالرغم من ظهور فكرة تقريب نظام الرقابة للمحاسبة العمومية من نظام الرقابة للمحاسبة في المؤسسات الاقتصادية.

مشكلة البحث:

كيف تمارس الأجهزة الحكومية رقابتها على المالية العامة؟

خطة البحث:

المحور الأول: دور ديوان المحاسبة القطري في الرقابة على المال العمومي.

المحور الثاني: الجهات التي يتولى ديوان المحاسبة مراقبتها.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المحور الأول: دور ديوان المحاسبة القطري في الرقابة على المال العمومي.

تذهب المادة (55) من الدستور القطري الدائم لسنة (2004) على أنَّ الأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على الجميع، وفقًا للقانون. وعلى ذلك فإنَّه بمقتضى النص الدستوري الصريح، فقد احتلت الأموال العامة أهمية كبرى لدى المشرع الدستوري القطري، وقرر بأن لها حرمتها، لا يجوز الاعتداء عليها، ويتعين حمايتها ورعايتها وفقًا لأحكام القانون، ويدخل أعمال المراقبة المالية في ذات الإطار، إلا أنه كان يتعين على المشرع الدستوري أن ينص صراحة على ديوان المحاسبة القطري بنصوص دستورية صريحة؛ بالنظر للأهمية التي يحتلها ذلك الديوان ودوره الرقابي تجاه الأموال العامة، وسلطاته الممتدة لدى العديد من الأشخاص الاعتبارية.

أما على المستوى التشريعي نجد قانون رقم (2) لسنة (1962) المتعلق بتنظيم السياسة المالية العامة في قطر[1]؛ حيث يُعَدّ وزير المالية خطة كاملة للسياسة المالية العامة تكفل تنفيذ السياسة الحكومية العامة على خير وجه في كل من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وغيرها، وترفع تلك الخطة للحاكم لإقرارها.

تناولت المادة الثانية الإجراءات المتعلقة بإعداد السياسة العامة، كما تناولت المادة الثالثة يعين القانون قواعد إجراء المشتريات الحكومية عمومًا على أن تبين هذه القواعد بوجه خاص أحكام التعاقد المختلفة سواءٌ بالنسبة للمشتريات أو مقاولات الأعمال أو المزايدات الحكومية[2]، وفي المادة الرابعة يعد وزير المالية لائحة للمخازن تتضمن أحكام وقواعد التصرف في إخراج وإدخال الأصناف من وإلى المخازن الحكومية، والحسابات التي تمسك في شأنها، ودقة الرقابة على موجودات الحكومة عامة[3]، وتناولت المادة الخامسة جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذه القانون[4].

على الصعيد التشريعي أيضًا تناول القانون رقم (11) لسنة (2016) بشأن ديوان المحاسبة القطري، العديد من الأحكام والقواعد المتعلقة بديوان المحاسبة القطري؛ حيث تضمن الباب الأول من القانون تعاريف بعض المصطلحات[5]، في حين تناول الباب الثاني ديوان المحاسبة وأهدافه[6]، أما الفصل الأول من الباب الثالث فيتناول الجهات الخاضعة لرقابة الديوان[7]، في حين استعرض الفصل الثاني من الباب سالف الذكر أنواع الرقابة التي يباشرها الديوان وكيفية ممارستها[8]، أما الفصل الثالث فيتناول تقارير المراجعة[9].

تناول الباب الرابع من القانون الأحكام المتعلقة بالمخالفات المالية والمساءلة التأديبية، والباب بدوره ينقسم إلى ثلاثة فصول تناول في الفصل الأول المخالفات المالية[10]، في حين تطرق الفصل الثاني إلى التحقيق في المخالفات المالية[11]، أما الفصل الثالث فتناول

---

(1) الجريدة الرسمية، العدد (1) نسخة الجريدة الرسمية تاريخ النشر: 1962/01/01 الموافق 1381/07/25 هجري الصفحة من 2008.

(2) المادة الثالثة من القانون ذاته سالف الذكر.

(3) المادة الرابعة من القانون ذاته سالف الذكر.

(4) المادة الخامسة من القانون ذاته سالف الذكر.

(5) المادة الأولى من القانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ديوان المحاسبة القطري.

(6) المواد من (2، 3) من القانون ذاته.

(7) المواد من (4، 5) من القانون ذاته.

(8) المواد من (6 إلى 22) من القانون ذاته.

(9) المواد من (23 إلى 29) من القانون ذاته.

(10) المواد من (30 إلى 32) من القانون ذاته.

(11) المواد من (33 إلى 37) من القانون ذاته.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إجراءات التأديب[1]، وفي الباب الخامس فيتناول تشكيل الديوان ونظام موظفيه[2]، ويتناول الباب السادس موازنة الديوان وحساباته[3]، أما الباب السابع تناول العديد من الأحكام الختامية[4].

كما يدخل في إطار الأساس التشريعي قرار رئيس ديوان المحاسبة رقم (109) لسنة (2011) بإصدار لائحة شؤون موظفي ديوان المحاسبة[5]؛ حيث يتم تطبيق ذات القرار فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة المرفقة، وتسري على موظفي ديوان المحاسبة أحكام قانون إدارة الموارد البشرية رقم (16) لسنة (2015)، ويتناول ذلك القرار العديد من المسائل الوظيفية:

يمكن الإشارة إلى أن الأساس التشريعي لرقابة ديوان المحاسبة القطري – أيًا كان نوع هذه الرقابة؛ حيث يتمثل في نصوص القانون رقم (11) لسنة (2016) الصادر بتنظيم واختصاصات الديوان المذكور، وكذلك قرار رئيس ديوان المحاسبة القطري رقم (109) لسنة (2011) بإصدار لائحة شؤون موظفي الديوان.

إنَّ تحقيق الرقابة المالية الأهداف المرجوة منها يرتبط بوجود أجهزة رقابية قادرة على القيام بأعمالها، على أن تكون هذه الأجهزة لها استقلاليتها حتى تستطيع أن تقوم بمراقبة أعمالها، ثم يتعين أن لا تتبع الجهات التي تباشر رقابتها عليها ولا تخضع لها بأي شكل من الأشكال، ويجب أن يتوافر في أعضائها شروط معينة، فيكونون من ذو الكفاءات الممتازة، وفي ذات السياق يتعاظم دور ديوان المحاسبة القطري؛ حيث يشمل بالإضافة إلى الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانوني العديد من الاختصاصات الرقابية الأخرى، وهذه السلطات، هي:

أولاً: السلطات الرقابية المالية المخولة لدى ديوان المحاسبة: تتعدد السلطات الرقابية المالية الممنوحة لديوان المحاسبة القطري؛ حيث نص القانون رقم (11) لسنة (2016) بشأن ديوان المحاسبة القطري في المادة السابعة منه على السلطات المخولة لدى الديوان في مجال الرقابة المالية ورقابة الالتزام، وفحص وتدقيق ومراجعة الحسابات والأعمال المالية للجهات الخاضعة لرقابته.

تتعدد الأساليب التي يتبعها الديوان لرقابته المالية، والتي يعبر عنها بأنها هي تلك الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الرقابة، وتتمثل في العديد من الأطر المنهجية والأدلة الإجرائية التي يعتمد عليها موظفو الرقابة المالية، والتي تحدد خطوات الرقابة وتسهل القيام بإجراءات العمل الرقابي، من خلال اتباع أساليب متنوعة في الرقابة من حيث أسلوب الرقابة المسبقة وأثناء التنفيذ، إضافة إلى أسلوبي الرقابة اللاحقة والمفاجئة[6].

تتمثل السلطات والصلاحيات الرقابية المالية المخولة لديوان المحاسبة في ما يلي:

---

[1] المواد من (38 إلى 40) من القانون ذاته.

[2] المواد من (41 إلى 64) من القانون ذاته.

[3] المواد (65، 66) من القانون ذاته.

[4] المواد من (67 إلى 69) من القانون ذاته.

[5] منشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 14/4/ 2011 الموافق 11/5/1432هـ.

[6] د. يوسف محمد المطيري، أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على تفعيل معايير الحوكمة بالجهات الحكومية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (1)، العدد (4)، 2020، ص228.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. **فحص وتدقيق ومراجعة الحسابات والأعمال المالية للجهات الخاضعة لرقابته:** تناول القانون رقم (11) لسنة (2016) بشأن ديوان المحاسبة القطري في المادة السابعة السلطات المخولة لدى الديوان في مجال الرقابة المالية ورقابة الالتزام، فحص وتدقيق ومراجعة الحسابات والأعمال المالية للجهات الخاضعة لرقابته، وعلى وجه الخصوص في ما يلي[1]:

أ- الإيرادات، والنفقات، وأعمال الشراء والتوريد والبيع وتكاليفها، والمصروفات، وأعمال الاستثمار، والإقراض والاقتراض والسلف والتأمينات وحسابات هذه البنود، وما يتعلق بها من عقود واتفاقيات وسجلات وقيود ومستندات، والتحقق من أنها تمت في جميع مراحلها بصورة صحيحة، ووفقًا للقوانين واللوائح والأنظمة والموازنات المعتمدة لها والقرارات الصادرة بهذا الشأن والقواعد المالية والمحاسبية التي تنظمها.

ب- الحسابات الختامية والمراكز المالية والقوائم المالية للدولة، والجهات الخاضعة لرقابة الديوان، والتحقق من أنها تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال بصورة صحيحة، ومن أعدادها وفقًا للقواعد والأصول المحاسبية المعمول بها.

ج- الحسابات النظامية والتعهدات للغير، بما فيها الضمانات والاعتمادات المستندية، والتحقق من صحتها.

د- مشروعات البنية التحتية والإنشائية والصناعية، والتحقق من تنفيذها وفقًا لأحكام وشروط الاتفاقيات الخاصة بها، وفي حدود المخصصات المرصودة لها.

هـ- مشروعات المناقصات والمزايدات التي تنوي الجهات الخاضعة لرقابة الديوان طرحها، ومشروعات العقود والاتفاقات التي تزعم إبرامها أو تجديدها، إذا بلغت القيمة التقديرية للمناقصة أو المزايدة أو قيمة العقد أو الاتفاق أو قيمة التجديد التلقائي السنوية لعقود أيًا كانت الطريقة التي يتم اختيارها في التعاقد.

و- أعمال خصخصة المرافق والمنشآت التابعة للجهات الخاضعة لرقابة الديوان، والتحقق من سلامة إجراءاتها في جميع مراحلها.

ز- عمليات حل أو دمج أو فصل أي من الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، والتحقق من صحة المراكز المالية لها، ومن أن هذه العمليات قد تمت بصورة صحيحة وفقًا للقوانين والأنظمة ذات الصلة.

ح- خطط الإنقاذ المالي الحكومية لمختلف الجهات، والتحقق من مشروعيتها، ومن تنفيذها بصورة صحيحة في جميع مراحلها، ووفقًا للقوانين واللوائح والأنظمة المالية والمحاسبية وللقرارات الصادرة بشأنها.

ط- نظم الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر وتضارب المصالح، والتحقق من مدى كفايتها وفعاليتها، ومدى الالتزام بها، وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها.

ي- أحكام القوانين واللوائح والأنظمة المالية والمحاسبية، والتحقق من كفايتها وتحديد أوجه النقص والقصور فيها، واقتراح سبل ووسائل معالجتها.

---

[1] يناط بجهاز المحاسبة القطري الوظائف التالية:

- عمليات فحص الحسابات.
- عمليات تدقيق الحسابات.
- التحقق من صحة المراكز المالية للجهات المختلفة.
- الكشف عن المخالفات المالية.
- مراجعة الحسابات والأعمال المالية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ك- الكشف عن الاختلاس والإهمال والمخالفات المالية، والبحث في أسبابها والقصور في تطبيق أنظمة الرقابة المالية الداخلية الذي أدى إلى وقوعها، واقتراح وسائل علاجها.

تسعى تلك الرقابة إلى تحقيق العديد من الأهداف، منها التحقق من أنَّ الإنفاق تم وفق ما هو مقرر لها طبقًا للخطط الموضوعة، والتحقق من أنَّ الموارد حصلت كما هو مقرر لها، وأنها استخدمت أفضل استخدام[1].

2. **التفتيش والتحري:** وسيلة التفتيش لها أهميتها من أجل تسهيل الرقابة المالية المخولة لدى ديوان المحاسبة القطري، وعليه فإنَّه يحق لديوان المحاسبة طبق للمادة (19) من القانون رقم (11) لسنة (2016) ما يلي:

أ- أن يقوم بالاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة واللجان الرقابية والاشرافية والتنفيذية، وتقارير مراقبي الحسابات والتدقيق الداخلي بالجهات الخاضعة لرقابته، والحصول على نسخة من تلك المحاضر والتقارير.

ب- الاطلاع على أي مستندات أو أوراق أو سجلات أو ملفات يرى أنها لازمة لأغراض المراجعة، وله أن يحصل على نسخة مما يراه من مستندات أو وثائق أو أوراق أخرى، وأن يطلب من الجهة المعنية التحفظ عليها أو تحريزها إذا كانت هنالك ضرورة لذلك.

ج- أن يطلب أي بيانات أو معلومات أو إيضاحات يرى أنها لازمة لمباشرة مهامه.

د- الاتصال المباشر بأي وحدة إدارية في الجهات الخاضعة لرقابته، ومراسلتها.

هـ- إجراء الرقابة المفاجئة على أعمال هذه الوحدة.

يمكن الإشارة إلى أنَّ المشرع القطري قد استثنى كل من وزارتي الدفاع والداخلية والجهات العسكرية والأمنية الأخرى من عملية الفحص ومراجعة الحسابات؛ لما يقع في نطاق السرية العسكرية وما تتطلبه دواعي أمنها.

3. **حضور اجتماعات لجان المناقصات والمزايدات:** يقع على عاتق ديوان المحاسبة القطري حضور اجتماعات لجان المناقصات والمزايدات، وهو ما تأكد في نص المادة السابعة ، الفقرة (12) من القانون رقم (11) لسنة (2016) بشأن ديوان المحاسبة القطري: "حضور اجتماعات لجان المناقصات والمزايدات التي يشارك الديوان فيها"، كما نصت المادة (12) من القانون ذاته على أنه: "يكلف الرئيس من يراه من موظفي الديوان من ذوي الكفاءة والخبرة المناسبة، لحضور اجتماعات لجان المناقصات والمزايدات التي يشارك فيها الديوان، للتثبت من أن جميع الإجراءات الواجب اتباعها وفقًا للقواعد المالية والقانونية المقررة، ولتنبيه اللجان إلى ما قد يقع بالمخالفة لهذه القواعد.

4. **مراجعة القوائم المالية للجهات الخاضعة لمراقبته:** فقد نصت المادة (20) من القانون ذاته بشأن ديوان المحاسبة القطري على أنه: "للديوان في سبيل مراجعة القوائم المالية للجهات الخاضعة لرقابته، الاطلاع على أوراق عمل مراقبي حسابات تلك الجهات ومناقشتهم بشأنها، وعلى تلك الجهات تضمين ذلك في خطابات واتفاقيات تكليفهم بأعمال التدقيق، وإلا يخل تعيين تلك الجهات لمراقبي الحسابات برقابة الديوان على أي منها.

5. **استعانة الديوان بغيره من الخبراء والرقابيين والاستشاريين:** أوضح المشرع في المادة (22) بعض الآليات التي قد يستعين بها الديوان في سبيل إنجاز أعماله الرقابية، فله أن يستعين بمن يرى من الخبراء والرقابيين والاستشاريين من أي جهة، وذلك وفقًا للضوابط التي يصدر بتحديدها قرار من الرئيس.

---

[1] أ. ماجد أبو هداف، تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقاة المالية والإدارية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص40.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المحور الثاني: الجهات التي يتولى ديوان المحاسبة مراقبتها

تذهب المادة الثامنة من القانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ديوان المحاسبة القطري على أنه: "على وزارة المالية أن توافي الديوان بنسخة من الحساب الختامي للدولة خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويقوم الديوان بفحص ومراجعة هذا الحساب، ويضع عنه تقريرًا سنويًا يبين فيه ملاحظاته، ويضمنه ما قد يكون من خلاف بينه وبين الجهات التي شملتها رقابته، ويرفع الرئيس التقرير إلى الأمير، ويرسل نسخة منه إلى وزير المالية، وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لتاريخ تسلم الديوان نسخة الحساب الختامي.

أما الجهات المحددة بموجب نصوص القانون؛ حيث يضطلع ديوان المحاسبة القطري بموجب المادة الرابعة من القانون ذاته بالعديد من المهام المتعلقة بالرقابة المالية تجاه العديد من الجهات الحكومية التي يتولى الديوان رقابتها، وهي تتمثل في الجهات الآتية:

1. الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والهيئات والمؤسسات العامة، والجهات التي تختص بإدارة مال عام أو تمول موازنتها من الدولة أيًا كان نوع الموازنة التي تمول منها، ويستثنى من فحص ومراجعة حسابات وزارتي الدفاع والداخلية والجهات العسكرية والأمنية الأخرى، ما يقع في نطاق السرية العسكرية وما تتطلبه دواعي أمنها، وفقًا لما تحدده القيادة الأعلى فيها.
2. الشركات والمنشآت المملوكة بالكامل للدولة أو لأحد الأشخاص المعنوية العامة، أو تلك التي تساهم فيها الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة بحصة لا تقل عن (51%) من رأسمالها.
3. الشركات والمنشآت الخاصة، التي تضمن لها الدولة حدًا أدنى من الربح، أو تقدم لها إعانات مالية، أو تلك المرخص لها باستغلال أو إدارة مرفق من المرافق العامة للدولة، أو الممنوحة امتيازًا لاستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية، ويقتصر نطاق الرقابة على هذه الشركات والمنشآت في حدود ما يقدم لها من دعم أو ما يرخص لها باستغلاله أو إدارته أو امتيازه من مرافق الدولة ومواردها الطبيعية.
4. المؤسسات الخاصة ذات النفع العام، التي تخصص لها الدولة إعانات مالية أو مزايا عينية، ويقتصر نطاق الرقابة في هذه المؤسسات في حدود ما يقدم لها من إعانات مالية أو مزايا عينية.
5. حسابات وأموال صناديق المعاشات.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة:

وانطلاقًا من الاختلاف في التنظيم القانوني للرقابة الإدارية والمالية ما بين دولة وأخرى وفق النظم السياسية، والاقتصادية والقانونية، والإدارية التي تطبقها الدولة، نجد قطر كغيرها من الدول تهتم بمسألة تنظيم الرقابة الإدارية والمالية سواء كان ذلك عبر الدستور أو القوانين أو الأنظمة، وقد عملت على إنشاء هيئات للرقابة الإدارية والمالية مثل: ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية والشفافية، حيث لتلك الهيئات دورها في تعزيز التعاون بين السلطات في مجال الرقابة بمزيد من الدقة والمصداقية لكي تصبح عونا للسلطة التشريعية في تلك المهمة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التقطيع الانتخابي
على ضوء النص الدستوري والقانوني والاجتهاد القضائي

مصطفى مماد
باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس الرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا

الملخص:

يتناول هذا المقال خطورة التقطيع الانتخابي، في رسم السياسات الانتخابية في إطار الأنظمة الانتخابية الديمقراطية والتنافسية، حيث يتخذ أداة لمنح مختلف المرشحين حظوظا متساوية للفوز بمقاعد البرلمان أو المؤسسات المحلية المنتخبة، ولا يتعلق الأمر بمسألة شكلية؛ بل بعامل أساسي في توجيه الانتخابات والتأثير المباشر في نتائجها؛ وقد ضل التقطيع الانتخابي خاضعا للسلطة التقديرية لوزارة الداخلية، عبر تهريب التقطيع الانتخابي من دائرة اختصاص البرلمان إلى مجال وزارة الداخلية، ولا يمكن للمحكمة الدستورية أن تفحص الأعمال الممهدة للانتخابات بقرار مستقل وإنما تربطه بالعملية الانتخابية، علما أن الفرصة لم تتح للقضاء الإداري المغربي للبت في منازعات التقطيع الانتخابي إلا في حالات معدودة، لأن وضعه يتم عبر آلية توافقية تلتف حول مبادئه، وهو ما قد يفسر انعدام الطعون القضائية في عمليات التقطيع الانتخابي التي عرفها المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم من جهة، وعدم تمكن القضاء من تقدير مدى تأثير التقطيع الانتخابي على نتائج الاقتراع.

الكلمات المفتاحية: التقطيع الانتخابي؛ الدوائر الانتخابية ؛ معايير التقطيع الانتخابي؛ الرقابة القضائية على التقطيع الانتخابي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Electoral Districting in Light of Constitutional and Legal Provisions and Judicial Precedent

Abstract:

This article examines the significance of electoral districting in shaping electoral policies within democratic, competitive systems where it serves as a mechanism to provide candidates with equal opportunities to secure seats in parliament or elected local bodies. Far from being a mere formality, districting is a fundamental factor that steers elections and directly influences their outcomes; yet, the process has remained subject to the discretionary authority of the Ministry of Interior, effectively shifting it from the parliamentary domain to the Ministry's purview.

The Constitutional Court cannot review acts preparatory to elections in isolation; rather, it must consider them in conjunction with the electoral process itself. Notably, the Moroccan administrative judiciary has rarely had the opportunity to adjudicate disputes regarding electoral districting—largely because the districting process relies on a consensual mechanism that bypasses standard judicial scrutiny. This situation may explain both the absence of legal challenges to electoral districting in Morocco since independence and the judiciary's inability to assess the impact of districting on election results.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

مهما كان نظام الحكم جيدا إلا أنه لا يمكن اعتباره ديمقراطيا، إلا إذا كان المسؤولون فيه قد انتخبوا بحرية من قبل المواطنين، ولا شك أن آليات الانتخابات تختلف من بلد لآخر، بالرغم من وجود مشتركات وقضايا جوهرية تكاد تكون واحدة في الديمقراطيات المختلفة ولاسيما تلك التي تقوم على تمكين المواطنين من ذوي الأهلية[1] من الاقتراع، وحماية الناس من أية ضغوط عليهم لدى ممارستهم حق التصويت[2] لتبقى مشروعية المهام الانتدابية رهينة سلامة العملية الانتخابية[3]، هذه الأخيرة ليس بينها وبين إقامة الديمقراطية رابط شرطي مهما تقدمت تنافسية هذه الانتخابات، وحافظت على دوريتها ونزاهتها. حيث يلاحظ أن الانتخابات ما تنفك تعود إلى النقطة التي انطلقت منها، بإعادة إنتاج نفس أشكال السلطوية واستمرارية أشكال التحكم الفردي في الحياة السياسية[4]؛ والانتخاب لا يكون له أي معنى إلا إذا تحققت فيه شروط: الحرية والنزاهة، وصحة الاقتراع وسلامته، حيث إن حرية ونزاهة الانتخاب تخول الناخب التعبير عن اختياره دون أي شكل من أشكال الضغوط سواء كانت مادية أو قانونية، أما صحة وسلامة الاقتراع فتهدف إلى تطابق النتائج المعلن عنها مع اختيارات الناخبين[5].إن مناقشة القوانين الانتخابية لا تقل خطورة عن المقتضيات الدستورية نفسها، على اعتبار أنها تعتبر من آليات تطبيق هذه المقتضيات وبواسطتها يتم تنزيل الإصلاحات السياسية على أرض الواقع[6]؛ والسعي إلى التحكم في مخرجات العملية الانتخابية، يتم عبر مستويين: يتعلق الأول باحتكار وزارة الداخلية الاشراف على العملية الانتخابية وإدارتها[7]، ويتعلق الثاني بالتحكم في الإطار القانوني المنظم للعملية الانتخابية، من خلال احتكار وزارة الداخلية لاقتراح مشاريع القوانين التي تخص الانتخابات[8] بما يخدم استراتيجيتها[9].

---

[1] راجع مصطفى مماد "المنازعات المتعلقة بالأهلية الانتخابية –الإطار العام وتدخل القضاء–، المجلة الدولية للدراسات الأكاديمية، عدد أبريل 2025، ص 9-26، منشورات دار المجد للتوزيع والنشر.

[2] عبد الحسين شعبان: "في الثقافة الانتخابية والمعايير الدولية" ضمن كتاب "النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية"، ص 97، طبع ونشر المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، سبتمبر، 2008.

[3] عبد الحق أخو الزين: " منازعات انتخابات الجماعات الترابية في ضوء قرارات محكمة النقض وتوجهات القضاء الدستوري"، ص 3، مطبعة Bucephale، الطبعة الأولى، 2021، الرباط.

[4] عبد الاله سطي: "الوظيفة الانتخابية بين سياقات السلطوية والسياقات الانتقالية – مدخل نظري – " ضمن مؤلف جماعي بعنوان " الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015"، ص 16، منورات مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الطبعة الأولى، الرباط، شتنبر 2016.

[5] د حسن الجماعي ود خالد العسري: "القاسم الانتخابي وسؤال حرية الناخب وصحة وسلامة الاقتراع"، مجلة دفاتر برلمانية، المجلد 2، العدد 2، أكتوبر 2023، ص ص 23 – 36.

[6] د. عبد اللطيف بروحو: " لعبة القانون وخدعة التقطيع الانتخابي" مقال منشور بموقع pjd.ma/2794-1333.html بتاريخ 12 يوليو 2015.

[7] جاء في الخطاب الملكي ليوم 29 يوليوز 2025 ما يلي: "وفي هذا الإطار، أعطينا توجيهاتنا السامية لوزير الداخلية، من أجل الإعداد الجيد، للانتخابات التشريعية المقبلة، وفتح باب المشاورات مع مختلف الفاعلين(...)".

[8] جاء في نفس الخطاب الملكي ليوم 29 يوليوز 2025 ما يلي: " ونحن على بعد سنة تقريبا، من إدراء الانتخابات التشريعية المقبلة، في موعدها الدستوري والقانوني العادي، نؤكد ضرورة توفير المنظومة العامة، المؤطرة لانتخابات مجلس النواب، وأن تكون معتمدة ومعروفة قبل نهاية السنة".

[9] د خالد العسري: "انتخابات 7 أكتوبر 2016 وسؤال الحياد والنزاهة" ضمن مؤلف جماعي بعنوان "تشريعيات 2016 بين إنعاش الآمال وتكريس الإحباطات قراءة في النتائج والتداعيات"، ص 402، نشر "مركز تكامل للدراسات والأبحاث"، توزيع دار العرفان أكادير، مطبعة قرطبة أكادير، طبعة 2018.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فالتقطيع الانتخابي، يكتسي أهمية قصوى، في رسم السياسات الانتخابية في إطار الأنظمة الانتخابية الديمقراطية والتنافسية، حيث يتخذ أداة لمنح مختلف المرشحين حظوظا متساوية للفوز بمقاعد البرلمان أو المؤسسات المحلية المنتخبة. والأمر هنا لا يتعلق بمسألة شكلية؛ بل بعامل أساسي في توجيه الانتخابات؛ يعد آلية سياسية قبل أن يكون آلية تقنية لذلك، ويعتبر من العوامل الأساسية المؤثرة في النتائج الانتخابية؛ إذ يحدث أثرا مباشرا على نتائجها.[1]

شكلت هيمنة وزارة الداخلة على إدارة الانتخابات السمة البارزة في المسار الانتخابي المغربي[2] وإذا كانت الدولة قد استطاعت التحايل على باقي الفاعلين السياسيين وخاصة الأحزاب السياسية كما يرى البعض، عبر تهريب التقطيع الانتخابي من دائرة اختصاص البرلمان إلى مجال وزارة الداخلية، فإن طبيعة التقطيع ستحدد بنسبة كبيرة هوية الحزب الفائز بالانتخابات من الناحية الحسابية، والأحزاب ذات الشعبية الانتخابية ستجد دوائرها الرئيسية ذات مقاعد قليلة مقارنة مع الدوائر القروية التي تتحكم فيها اعتبارات أخرى[3].

على ضوء ما ذكر تطرح إشكالية طبيعة التقطيع الانتخابي المعتمد مع كل مناسبة انتخابية منذ الاستقلال إلى اليوم؟ والآليات المعتمدة في وضعه؟ وما مدى تنزيل القانون لمبادئ تقطيع الدوائر الانتخابية كمقتضى دستوري يسعى تكريس الخيار الديمقراطي؟ وما مدى دور القضاء في الرقابة على التقطيع الانتخابي ومساهمته في احترام تنزيل مبادئ التقطيع الانتخابي؟

للإجابة عن هذه التساؤلات سأتناول الموضوع في أربع محاور كما يلي:

أولا: التقطيع الانتخابي بين هاجس التحكم والطموحات السياسية؛

ثانيا: مبادئ التقطيع الانتخابي بين التنصيص ومحاولات الالتفاف؛

ثالثا: التقطيع الانتخابي بين المنطق الدستوري والتوافق السياسي؛

رابعا: التقطيع الانتخابي على ضوء الاجتهاد القضائي؛

أولا: التقطيع الانتخابي بين هاجس التحكم والطموحات السياسية؛

جميع قوانين التقطيع الانتخابي صدرت في شكل مراسيم وزارية – ما عدا تقطيع 1963 الذي صدر في شكل مرسوم ملكي – نظرا لكون الوزارة الأولى آنذاك كان يتقلدها الملك – ويلاحظ مؤسساتيا أن كل العمليات الانتخابية بما فيها الانتخابات الأولى لسنة 1963، كانت مسبوقة بميلاد أحزاب سياسية جديدة منافسة للبنيات المسماة معارضة آنذاك وهو مظهر سيقود تدريجيا كل التيارات السياسية إلى قبول السياسة الانتخابية للدولة و"مركزة" الصراع حول ما سمي بالتقطيع الانتخابي، الذي قاد إلى ميلاد ما يمكن تسميته "بالمشاتل أو المزارع الانتخابية"، المرصودة مسبقا لأشخاص معينين من تيارات مختلفة، وإلا كيف تفسر علاقة العديد من الشخصيات الحزبية بنفس الدوائر الانتخابية منذ 1963؟[4] كل هذه الممارسات سواء من طرف السلطة أو من

---

[1] أنظر محمد زين الدين" التأثيرات السياسية لنمط الاقتراع الخاص بالاستحقاقات المغربية لسنة –2002جريدة بيان اليوم –6 شتنبر2002، ص 4.

[2] محمد باسك منار: إدارة الانتخابات بالمغرب محاولة للتقييم على ضوء تجارب دولية" ضمن مؤلف جماعي بعنوان "المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016" منشورات" المركز المغربي للأبحاث الاستراتيجية ودراسة السياسات" ضمن "سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية" ص 127، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2017.

[3] د. عبد اللطيف بروحو: " لعبة القانون وخدعة التقطيع الانتخابي" ن م س.

[4] عبد الرحيم المنار السليمي: "محددات السياسة الانتخابية" ضمن مؤلف جماعي بعنوان: "الانتخابات العامة في المغرب في ظل المفهوم الجديد للسلطة: الجوانب القانونية والأبعاد السياسية"، ص 32، منشورات "مجلة أنفاس حقوقية "، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، العدد الأول شتنبر 2002.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

طرف الأحزاب في تعاملها مع العملية الانتخابية، أفقدت هذه الأخيرة مصداقيتها[1]،وما يمكن ملاحظته بالنسبة للتقطيع الانتخابي منذ أول انتخابات تشريعية بالمغرب هو عدم استجابته للشروط الموضوعية التي يمكنها أن تفرز انتخابات حرة ونزيهة، لذا لم يسلم أي منها منذ سنة 1963 إلى آخر اقتراع سنة 2021 من الانتقادات وملاحظات من قبل أطراف سياسية[2]، بالرغم من أن التقطيع الانتخابي عرف مسارا جديدا منذ انتخابات 1997 التشريعية المباشرة سواء من الناحية الشكلية أو من ناحية المضمون[3]، فالتقطيع الانتخابي لانتخابات يوم 2002/09/27 عرف تناقضا في مسطرة إيجاده، بين دائرة وطنية منصوص عليها في القانون التنظيمي لمجلس النواب ودوائر محلية بلغت واحدا وتسعين (91) دائرة محدثة بمرسوم، وهذا ما جعل بعض الباحثين ينتقدون هذا التمييز

[1] محمد شقير: "السلوك الانتخابي في المغرب بين السيادة الملكية والتحكم في الإرادة الشعبية" مجلة وجهة نظر العدد 65 صيف 2014، ص 22، مطبعة النجاح الجديدة،

[2] وهنا تجب الإشارة إلى موقف أحزاب المعارضة داخل وخارج البرلمان للتدليل على هذا الموقف.

حزب التقدم والاشتراكية: مراجعة التقطيع الانتخابي بما يضمن التجانس المجالي والإنصاف التمثيلي والتوازن والتناسب بين عدد السكان وعدد مقاعد كل دائرة، بناءً على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024؛ إعادة هيكلة الدوائر وفق منطق التجميع الإقليمي: بمعنى تجميع الدوائر الصغرى التي تضم 2 أو 3 مقاعد، والعمل على ألاَّ يقل عدد المقاعد المتنافس عليها في كل دائرة عن 4، لأن الاقتراع اللائحي لا يحقق غاياته إلَّا باعتماد دوائر تشريعية كبرى بما يعزز التعددية ويَحُدُّ من الهيمنة الحزبية؛ تجميع الدوائر الانتخابية المتعددة، في الإقليم الواحد أو العمالة الواحدة، في دائرة انتخابية واحدة، وخاصة: الرباط (7)، سلا (7)، القنيطرة (7)، فاس (8)، مراكش (9)، تارودانت (7)، الخميسات (6)، تاونات (6)، أزيلال (6)؛ اعتماد المنهجية التشاركية في إعداد التقطيع، من خلال إخضاع مشاريع التقطيع الانتخابي للنقاش داخل اللجنة الوطنية للانتخابات واللجان الإقليمية، وضمان انخراط الأحزاب السياسية في بلورة التقطيع، بما يعزز الثقة في نجاعة مخرجاته؛ مذكرة حزب التقدم والاشتراكية حول إصلاح المنظومة العامة المؤطرة لانتخابات مجلس النواب لسنة 2026، منشورة بالموقع الالكتروني للحزب https://pps.ma/28646/ منذ فاتح شتنبر 2025.

حزب العدالة والتنمية: إذا كان التقطيع الانتخابي الحالي من حيث المبادئ العامة التي تؤطره قد حرص على تحقيق نوع من التوازن في تغطية كافة التراب الوطني وإقران كافة الدوائر بمجالات ترابية محددة ال تتجاوز حدود العمالة أو الإقليم الواحد، فإنه مع ذلك يسجل أن السكان المقيمين في المدن الكبرى ممثلون تمثيلا ناقصا، مما يعطي وزناً أكبر للأصوات القادمة من المناطق الأقل كثافة سكانية، وهو ما يؤدي إلى غياب التوازن والتناسب بين الدوائر الانتخابية وعدد ممثليهم، ويضر بمبدأ المساواة الانتخابية. لذا ندعو إلى: .1 مراجعة التقطيع الانتخابي الحالي بما يمنح الصوت الانتخابي نفس القيمة التمثيلية قدر الإمكان، مع المزاوجة بين عدالة التمثيل وعدالة التوزيع الجغرافي؛ بما يرسخ العدالة التمثيلية ويعكس بشكل أفضل التغيرات في التوزيع الديموغرافي للساكنة ، حيث إن توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية الحالي لم تتم مراجعته منذ 2011 ولم يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الديموغرافية التي حدثت خلال السنوات الماضية، حيث شهد المغرب إجراء إحصاءين عامين للسكان والسكنى عامي 2014 و ،2024 والتي أظهرت نتائجهما نموا قويا لساكنة عدد من الحواضر والأقاليم. مذكرة حزب العدالة والتنمية في إطار المشاورات السياسية للإعداد للانتخابات التشريعية لسنة 2016، ص 13، منشورة بالموقع الالكتروني https://www.pjd.ma/static/uploads/2025/09/

الحزب الاشتراكي الموحد: يقترح تصحيحا جذريا لمعايير التقطيع، مرتكزا على ثلاث دعائم كبرى:

توسيع وتجميع الدوائر بما يقلص التفاوتات الصارخة بين الحواضر الكبرى والدوائر القروية، إذ إن بعض الدوائر الحضرية تمثل ما يقارب 100 ألف نسمة لكل مقعد، في حين أن دوائر قروية لا يتجاوز معدلها 10 آلاف نسمة للمقعد، وهو تفاوت يتعارض مع مبدأ المساواة امام القانون ومع جوهر التمثيل الديمقراطي.

وحدة المدينة في الحواضر الكبرى: اعتمادا على مبدأ "دائرة المدينة الواحدة" في المراكز الحضرية الكبرى مثل الدار البيضاء، الرباط، فاس، مراكش، وطنجة، على أساس تخصيص مقعد لكل 100 ألف نسمة وفق معطيات إحصاء 2024، بدل التقسيم المفتعل الذي يضعف التمثيل ويجزئ الإرادة الشعبية.

عدالة التمثيل في المجالات الهشة: في الأقاليم الجبلية والمناطق القروية المهمشة، يقترح الحزب اعتماد معيار موحد يتمثل في تخصيص مقعد واحد لكل 75 ألف نسمة، مع ضمان حد أدنى لا يثقل عن مقعدين لكل إقليم، تفاديا لإقصاء تلك المناطق من التمثيل السياسي. راجع الموقع الرسمي للحزب https:// www.psu.ma

[3] يوسف اليحياوي: ن م س، ص 115.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

واعتباره مخالفا للدستور لخرقه مبدأ المساواة بين المرشحين، حيث تم التساؤل عن مغزى انتخاب جزء من النواب في دوائر محلية وجزء آخر على مستوى دائرة وطنية وكلاهما ينتميان إلى فئة واحدة ومجلس واحد؟[1]. كما أعاد المرسوم رقم 2.11.603 الصادر في 21 من ذي القعدة 1432 (19 أكتوبر 2011) بإحداث الدوائر الانتخابية المحلية لانتخاب أعضاء مجلس النواب وتحديد عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة، إنتاج نفس "الفروقات المرتبطة بالتمثيلية"، وهو الأمر البنيوي الذي تم الوقوف عليه منذ سنة 1960 والذي يهم مختلف أنماط الاقتراع[2].

ضل التقطيع الانتخابي خاضعا للسلطة التقديرية لوزارة الداخلية[3]؛ وكان دائما "الطابور" الذي تنتظره الأحزاب والهيآت السياسية بفارغ الصبر حتى تعلم مكانها داخل الساحة السياسية[4] حيث تمثل الدائرة الانتخابية الوعاء الانتخابي الذي يتحكم في باقي أجزاء العملية الانتخابية، حيث تعتبر من ناحية المجال الجغرافي الذي يتم في نطاقه تسجيل الناخبين باللوائح الانتخابية بوصفه الشرط الشكلي لمباشرة حق الاقتراع، وهي من ناحية ثانية تمثل الإطار الذي يمارس في ظله حق الترشح، كما تعتبر من ناحية أخرى الفضاء الذي يتم فيه إدارة دواليب الحملة الانتخابية، والتي من خلالها يتعرف الناخبون على برنامج المترشح، فضلا على أن الدائرة الانتخابية تمثل المكان الذي تجري فيه عملية التصويت وتقدم الطعون الانتخابية[5].

والدستور لا يتضمن أي "قاعدة مؤسسة" أو "متصلة بموضوع النظام الانتخابي، وبصرف النظر عن مآل النقاش حول القاسم الانتخابي بحيث إن التعديل الذي عرفه ليس هو ما يفسر مخرجات العملية الانتخابية (مثال ما أفرزته الانتخابات التشريعية والجهوية والمحلية سنة 2021)، فإن هذا لا يمنع من اعتبار أن توقيت إثارته لا يجعله بمنأى عن خلفيات سياسية أو بالأحرى سياسوية. إنها خلفيات لا يبررها فقط هاجس التحكم في تمثيلية حزب أو أحزاب بعينها بل وإفراغ الحكومة المنتخبة من كل محتوى[6] أي أن الطموحات المعلنة للوثيقة الدستورية، في بناء مرجعيات جديدة للديمقراطية المحلية، لم تستوعب بكل زخمها في لحظة الإنتاج التشريعي للنصوص المؤطرة للعمل الجماعي وللتنظيم الجهوي[7]، حيث تهيمن على النقاش الانتخابي مقاربة تقنية تجعل الانتخابات معادلة رياضية (mathématique) تكنولوجية، وهو ما يمثل أحد مظاهر فشل الرهانات السياسية والانتخابية التي تأسس عليها مقترح تخفيض العتبة الانتخابية إلى 03% بفعل التحرر المتصاعد لعناصر اللعبة الانتخابية من منطق الضبط الانتخابي وتطبيعها المتنامي

---

[1] Abdellah Harsi : « Le conseil constitutionnel et la consécration de l'Etat de droit, Remald, série Thèmes Actuels, N° 38 – 2002, p 37.

[2] عصام صمري: "رقابة القضاء على التقطيع الانتخابي"، ن م س، ص 87.

[3] تقرير النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات من أجل ملاحظة غير متحزبة للانتخابات، (الانتخابات التشريعية شتنبر 2002) منشورات إليستوغراف، 2003، ص 7.

[4] يوسف اليحياوي: "الانتخابات التشريعية المباشرة بالمغرب – بين واقع نظامها القانوني وعلاقتها بالتوظيف السياسي –، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق، وجدة، الموسم الجامعي 2005/2004، ص 114.

[5] شوقي يعيش تمام: "الطعون في انتخابات المجالس النيابية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)" ص 18، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون دستوري، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2014/2013، الجزائر.

[6] رقية المصدق: "الفاعل السياسي بين النفق الدستوري والنفق الانتخابي"، ص 36، الطبعة الأولى، 2024، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

[7] د حسن طارق: " 4 شتنبر، انتخابات تبحث عن السياسة واقتراع يبحث عن المعنى" ضمن مؤلف جماعي بعنوان " الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015"، ص 18، منشورات مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الطبعة الأولى، الرباط، شتنبر 2016.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مع اللبرلة الانتخابية[1]، بمعنى أن الهم السياسي لدى الفاعلين هو البحث عن تقنيات انتخابية جديدة تضمن النزاهة، وبالتالي يضل النقاش المغيب هو مضمون اللعبة الانتخابية ككل أو الفكرة السياسية التي حكمت الانتخابات بالمغرب منذ الاستقلال[2]؛ كلعبة سياسية تتحرك داخل حقل سياسي موجه بمحددات معيارية وضمنية ورسمية تؤثر جميعها في التفاعلات والسجالات والتوافقات الفاعلة في بناء وإرساء معايير وقواعد انتخابية تصبغ البيئة المؤسسية التي ستحتضن اللعبة الانتخابية وتشكلها وتؤثر فيها[3]؛ غير أن ما يلاحظ أن الاتفاق حول هذه التقنيات الجديدة تم بواسطة ما يسمى في الثقافة السياسية المغربية بالتوافق والتراضي، وهما مفهومان يصعب لمسهما دستوريا ويحيلان على "ديمقراطية التراضي" المناقضة لديمقراطية المساطر وتصريف الاختلاف عن طريق المؤسسات، هذا الشكل المصطلح عليه بالتوافق أو التراضي يصعب الاعتماد عليه في المنطق الانتخابي المرتبط بالتمثيل السياسي، الذي يقتضي أن يخضع إيجاد النصوص المنظمة للعملية الانتخابية إلى موازين القوى[4].

من الناحية الواقعية انتقد التقطيع الانتخابي لأنه عرف نفس الخاصية التي عرفت بها مراسيم التقطيع السابقة، فأوجد تفاوتا فادحا بين بعض العمالات والأقاليم بل وبين دوائر نفس المدينة،[5] مما يعني طغيان الاعتبارات السياسية في مسألة التقطيع[6]، بالرغم من أن الحكومة حاولت تبرير التقطيع الانتخابي الذي قامت بوضعه، مسقطة عليه في هذا الخصوص، ما راكمته الممارسة الديمقراطية في بعض الدول من معايير تضبط أسس وضع تقطيع انتخابي عادل، حيث كان عليها على الأقل أن تشرك جميع الفاعلين السياسيين في عملية التقطيع إشراكا فعليا، وأن يتم بعد ذلك فسح المجال أمام المجلس الدستوري لكي يبدي رأيه في التقطيع الانتخابي، حتى لا تبقى عملية إشراك مختلف الفاعلين السياسيين عملية استشارية محضة قد تأخذ من خلالها الحكومة بآراء هؤلاء الفاعلين أو تتجاوزها[7]؛

وبمعزل عن صحة كل الدعاوى والانتقادات التي وجهت لوزارة الداخلية، بتكريسها بإرادة ووعي، التفاوت بين الدوائر من حيث الشساعة الجغرافية والكثافة السكانية زيادة أو نقصانا، بغية بناء التوازنات داخل المؤسسة التشريعية[8]، فمن المؤكد أنها وزارة يثقلها ماض من تزوير إرادة الناخبين حسب البعض، رغم بعض المحطات التي حاولت أن تبني فيها مصداقيتها لا سيما في الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2002، والتي شكلت أول امتحان ل" العهد الجديد"، فإنها في استحقاقات 7 أكتوبر 2016 خسرت الثقة في حيادها، والحياد والاستقلالية والكفاءة مقدمات شرطية لتدبير انتخابات ديمقراطية[9]؛ وهو ما سبق أن ورد في بيان أسباب صدور المرسوم المتعلق بإحداث وتحديد الدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب، بالتأكيد على أن احترام المبادئ الدستورية المرتبطة

---

[1] د عبد المنعم لزعر: "التعبيرات السوسيو-انتخابية لتخفيض العتبة إلى 03%" ضمن مؤلف جماعي بعنوان "تشريعيات 2016 بين إنعاش الآمال وتكريس الإحباطات قراءة في النتائج والتداعيات"، ص 109، نشر "مركز تكامل للدراسات والأبحاث"، توزيع دار العرفان أكادير، مطبعة قرطبة أكادير، طبعة 2018.

[2] عبد الرحيم المنار السليمي: "محددات السياسة الانتخابية" م س، ص 25.

[3] د عبد المنعم لزعر: "اللعبة الانتخابية، رهانات الحقل السياسي بالمغرب، "، ص 21، مطبعة "شمس برنت"، الطبعة الأولى 1442هـ/ 2021م سلا.

[4] عبد الرحيم المنار السليمي: "محددات السياسة الانتخابية" ن م س، ص 39.

[5] تقرير المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول الانتخابات التشريعية بالمغرب بعنوان: "الانتخابات وحقوق الانسان"، ص 25، منشورات المنظمة، 1998.

[6] يوسف اليحياوي: ن.م.س، ص 119.

[7] د الحسن الجماعي: " التقطيع الانتخابي" ضمن مؤلف جماعي بعنوان: "الانتخابات العامة في المغرب في ظل المفهوم الجديد للسلطة: الجوانب القانونية والأبعاد السياسية"، ن م س، ص 240.

[8] امحمد مالكي: " الانتخابات البرلمانية في المغرب في ضوء معايير الحكامة الانتخابية" م س، ص 461.

[9] د خالد العسري: "انتخابات 7 أكتوبر 2016 وسؤال الحياد والنزاهة" ضمن مؤلف جماعي بعنوان "تشريعيات 2016 بين إنعاش الآمال وتكريس الإحباطات قراءة في النتائج والتداعيات"، ص 402، نشر "مركز تكامل للدراسات والأبحاث"، توزيع دار العرفان أكادير، مطبعة قرطبة أكادير، طبعة 2018.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بتساوي الناخبين ضل حاضرا في تهييء تقسيم انتخابي متوازن يتفادى بصفة أكيدة إقرار تمثيلية مفرطة بالنسبة لناخبي الدوائر التي تضم عددا محدودا من السكان من جهة وكذا ضعف تمثيلية ناخبي الدوائر ذات الكثافة السكانية المرتفعة من جهة اخرى[1] وهو ما يجعل التقطيع إذن، في حقيقة أمره لا يعرف تجانسا بين الدوائر[2]، ما حذا بالمجلس الوطني لحقوق الانسان ليعتبر أن رفع تحدي انتخابات أكثر إدماجا يمر عبر مراجعة جوهرية للإطار القانوني المنظم للانتخابات من أجل تحقيق الأهداف ذات الطبيعة الدستورية ويقترح في هذا الإطار وضع تقطيع انتخابي متوازن يحد من التفاوتات من أجل تمثيلية متكافئة[3].

ثانيا: مبادئ التقطيع الانتخابي بين التطبيق ومحاولات الالتفاف.

يشكل التقطيع الانتخابي نقطة البدء في الأعمال الممهدة للانتخابات ويكتسي أهمية مركزية في رسم السياسات الانتخابية، على مستوى حلقات المسلسل الانتخابي، وعلى مستوى رسم السياسات الانتخابية في إطار الأنظمة الانتخابية الديمقراطية والتنافسية[4] إذ يحدد المعترك الذي تتم في نطاقه العملية الانتخابية[5] بما تحمله من حساسيات وطموحات[6].حيث يعتبر أداة لمنح مختلف المرشحين حظوظا متساوية للفوز بمقاعد البرلمان أو المؤسسات المحلية المنتخبة، لأن الأمر لا يتعلق بمسألة شكلية بل بعامل أساسي في توجيه الانتخابات[7]، كما تنبع أهميته وخطورته أيضا في كونه قد يكون أداة لصالح أحزاب أو مرشحين مقربين من السلطة الحاكمة، وقد يؤدي إلى إمكانية تشويه النظام السياسي بشكل فاحش، وذلك بإنشائه لما عرف في بعض الدول باسم الضواحي المتعفنة[8] أي أنه يجب ألا يفضي تحديد الدوائر الانتخابية وأسلوب الاقتراع، إلى تكوين فكرة مشوهة عن توزيع الناخبين أو إلى التمييز ضد أي فئة من الفئات[9]؛ ففي الدول الديمقراطية يشكل التقطيع الانتخابي أداة لمنح مختلف المرشحين حظوظا متساوية للفوز بمقاعد البرلمان أو المؤسسات المحلية المنتخبة، أما في الدول غير الديمقراطية، يتم تحويل التقطيع الانتخابي إلى أداة

---

[1] المرسوم رقم 2.97.786 الصادر في 21 من جمادى الأولى 1418 (24 سبتمبر 1997) بإحداث وتحديد الدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب، ج ر عدد 4520 بتاريخ 22 جمادى الأولى 1418 (25 سبتمبر 1997)، ص 3769.

[2] يوسف اليحياوي: ن م س، ص 121.

[3] مذكرة عامة صادرة عن المجلس الوطني لحقوق الانسان بتاريخ 2015/03/04 حول الإطار القانوني المنظم للعمليات الانتخابية بعنوان "45 توصية من أجل انتخابات أكثر إدماجا وقربا من المواطنات والمواطنين" ضمن سلسلة المساهمة في النقاش العمومي، رقم 9، منشورة بالمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة نصوص ووثائق، عدد 283، بعنوان "كل شيء عن انتخابات 2015" الطبعة الأولى 2016، ص 40 – 51، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، توزيع سوشبريس.

[4] د رضوان العنبي: " الإشراف على العملية الانتخابية بين هيمنة وزارة الداخلية ورقابة القضاء الإداري" ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان " الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015"، ص 212، منورات مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الطبعة الأولى، الرباط، شتنبر 2016.

[5] ذة. نجاة خلدون و ذ. المكي السراجي: "الطعون القضائية في انتخابات الجماعات الترابية" ص 185، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 96، الطبعة الأولى 2016، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، توزيع سوشبريس.

[6] عبد العزيز يعكوبي، " الممارسة الديمقراطية وأخلاقيات الانتخابات على ضوء الطعون المقدمة أمام القضاء "، مجلة المعيار، العدد 23 السنة 1988، ص 65.

[7] د رضوان العنبي: م س، ص 212.

[8] يوسف اليحياوي: ن.م.س، ص 103.

[9] ريتشارد تشامبرز: "المعايير الدولية للانتخابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ضمن كتاب "النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية"، ص 69، طبع ونشر المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، سبتمبر، 2008.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

للتحكم في النتائج الانتخابية، وتوجيهها مسبقا، بما يخدم مصالح النظام السياسي القائم[1]. ولضمان عدم التلاعب بالتقطيع الانتخابي يجب وضعه من قبل البرلمان[2] وأن تتم عملية الإشراف على الانتخابات بواسطة هيئة محايدة[3]غير أن إحداث دوائر انتخابية بواسطة قانون لا يمنع السلطة التنظيمية من إحداثها، إذ يمكن أن تتقدم بمشروع قانون يخص التقطيع الانتخابي على أن يصادق عليه البرلمان، كما هو حال باقي مشاريع القوانين الأخرى وهذا ينبني على أساس قانوني[4]ويندرج في إطار الاختصاص التشريعي وهو ما يشكل ضمانة قانونية لتحقيق مبدأ الموضوعية عند إجراء التقطيع؛ والمبادئ الأساسية التي يرتكز عليها التقسيم الانتخابي التشريعي[5] يجب احترامها قدر الإمكان، غير أن تطبيق هذه المبادئ يبقى أحيانا صعب المنال إلا إذا تم التوافق بينها وبين المعطيات المحلية والجغرافية والاثنية، لذا، فإن تطبيق هذه المبادئ يسمح باللجوء إلى بعض الاستثناءات في ظل شروط يتعين تحديدها[6]، وليبلغ التقطيع الانتخابي المبتغى[7] منه يتعين مراعاة مبدأين أساسيين هما: أولا مبدأ المساواة بين المواطنين في التمثيل السياسي وثانيا مبدأ مساواة القوى السياسية أمام التنافس السياسي، ولمراقبة مدى احترام هاذين المبدأين يتم الاعتماد على معيار التوازن الديمغرافي بين الدوائر[8] (**I**) ومعيار حياد التقطيع وعدم تحكميته[9] (**II**).

I: معيار التوازن الديمغرافي بين الدوائر

يقوم معيار التوازن الديمغرافي بين الدوائر، على أساس ضرورة وجود تناسب بين عدد السكان وعدد المقاعد المخصصة لتمثيلهم، وبالتالي تحقيق نوع من (المساواة) بين الدوائر، ولكن ليس بالضرورة إلى درجة التطابق التام بين عدد سكان كل دائرة انتخابية مع باقي الدوائر[10] وهو ما عمل المشرع المغربي على تضمينه في القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء

---

[1] زكرياء أقنوش: ن م س، ص 76.

[2] رغم إشارة الفصل 146 من دستور 2011 إلى أن شروط تدبير الجهات والجماعات الترابية الأخرى لشؤونها بكيفية ديمقراطية وعدد أعضاء مجالسها، والقواعد المتعلقة بأهلية الترشيح وحالات التنافي وحالات منع الجمع بين الانتدابات، وكذا النظام الانتخابي وأحكام تحسين تمثيلية النساء داخل المجالس المذكورة، تحدد بقانون تنظيمي بصفة خاصة، ورغم إشارة الفصل 71 منه إلى أن القانون يختص بالتشريع في نظام الجماعات الترابية ومبادئ تحديد دوائرها الترابية والنظام الانتخابي للجماعات الترابية ومبادئ تقطيع الدوائر الانتخابية وبالتالي تضمينها....انتهى الأمر في الأخير بإسناد ذلك إلى وزارة الداخلية.

[3] المهدي الفحصي: "مدى تأثير الإصلاحات الدستورية والسياسية على التوازن بين السلط في المغرب" أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2001 – 2002، ص 81.

[4] محمد بن طلحة: " النظام الجماعي المغربي"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة محمد الأول بوجدة، السنة الجامعية: 2004-2005، ص 248.

[5] زكرياء أقنوش، "أنماط الاقتراع وتأثيراتها السياسية في التقطيع الانتخابي وفي الأحزاب السياسية" ضمن مجلة مسالك، عدد خاص 42/14، سنة 2016، ص: 73.

[6] المرسوم رقم 2.97.786 الصادر في 21 من جمادى الأولى 1418 (24 سبتمبر 1997) بإحداث وتحديد الدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب، ج ر عدد 4520 بتاريخ 22 جمادى الأولى 1418 (25 سبتمبر 1997)، ص 3769.

[7] زكرياء أقنوش: "المبتغى من تغيير الاقتراع داخل النسق السياسي المغربي والنتائج المحصل عليها"، مجلة السياسات العمومية العدد 23، ص 85، المحمدية، صيف 20017،

[8] ذ عبد السلام زوير: "الرقابة القضائية على انتخابات الجماعات الترابية" ص 18، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد رقم 7، الطبعة الأولى أبريل 2018، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

[9] د رضوان العنبي: م س، ص 214.

[10] ذ عبد السلام زوير: م س، ص 18.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مجالس الجماعات الترابية[1] بالإشارة إلى وجوب مراعاة التوازن الديمغرافي فيما بين الدوائر الانتخابية قدر الإمكان عند تحديدها، وهو ما اعتبره البعض ثغرة يمكن استغلالها من طرف السلطة المكلفة بالتقطيع بوجه أو بآخر والحيلولة دون تحقيق الهدف المنشود من النص القانوني ليعتبر إحدى معوقات الشأن الانتخابي في المغرب[2]، لهذا كان من الأجدر حذف عبارة "قدر الإمكان" من النص القانوني واعتماد الدقة والوضوح حتى لا يتعرض النص إلى التحريف في التأويل أو التنزيل المعيب على أرض الواقع[3]ذلك أن هذا المعيار يسمح بقياس درجة التناسب بين عدد السكان وعدد المقاعد المخصصة لتمثيلهم للوقوف على مدى تحقق مبدأ المساواة بين الدوائر في التقطيع الانتخابي[4] لذلك يستلزم هذا المعيار قاعدة المراجعة الدورية للتقطيع[5] نظرا للتغيرات الكبيرة التي تطال الجغرافية السياسية بسبب تزايد النمو الديمغرافي[6]

ويفترض عموما أن يحقق التقطيع الانتخابي مبدأين أساسيين، هما مبدأ مساواة المواطنين في التمثيل السياسي، ومبدأ مساواة القوى السياسية أمام التنافس السياسي، ولتحقيق هذين المبدأين ينبغي مراعاة معيارين عند القيام بهذا التقطيع، يتعلق الأول بالتوازن الديموغرافي بين الدوائر، ويتصل الثاني بمبدأ الحياد وعدم تحكمية التقطيع[7]، وفي حقيقة الأمر، قد تكون اللامساواة في التمثيل مقصودة، فالتقطيع الانتخابي ليس مجرد مسطرة تقنية، فهو بالموازاة مع نمط الاقتراع يعد من أهم العناصر المحددة في الإستراتيجية السياسية، حيث أن اعتماد تقسيم انتخابي على المقاس يعد حسما مسبقا في النتائج الانتخابية[8].ويجب أن يكون التقسيم الانتخابي متساويا داخل الجماعة، حتى يمثل سكان كل دائرة انتخابية كما يمثل غيرهم في الدوائر الانتخابية الأخرى بكيفية

---

[1] تنص المادة 129 من القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية كما تم تعديله بالقانون التنظيمي رقم 21.06 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.41 بتاريخ 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6987 بتاريخ 5 شوال 1442 (17 ماي 2021)، ص 3413، على ما يلي:

"تشكل الجماعة التي ينتخب أعضاء مجلسها عن طريق الاقتراع باللائحة دائرة انتخابية فريدة.

غير أنه بالنسبة للجماعات المقسمة إلى مقاطعات، فإن النفوذ الترابي لكل مقاطعة يشكل دائرة انتخابية واحدة ينتخب فيها أعضاء مجالس الجماعات المذكورة وأعضاء مجالس المقاطعات التابعة لهذه الجماعات.

بالنسبة للجماعات التي ينتخب أعضاء مجالسها عن طريق الاقتراع الفردي، فإن الدوائر الانتخابية تحدث وتحدد بقرار لوزير الداخلية حسب المعايير التالية:

أ) يجب أن يراعى في تحديد الدوائر الانتخابية قدر الإمكان تحقيق توازن ديمغرافي فيما بينها؛

ب) يجب أن يكون النفوذ الترابي للدوائر الانتخابية متجانسا ومتصلا؛

ج) يجب أن يتم تحديد الدوائر الانتخابية دون المساس بالحدود الإدارية للجماعة.

[2] محمد أديب السلاوي: "الانتخابات في المغرب إلى أين...؟" ص 98، الطبعة الأولى، البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع، القنيطرة، 2002.

[3] د رضوان العنبي: م س، ص 213.

[4] نجاة خلدون والمكي السراجي: الطعون القضائية في انتخاب الجماعات الترابية، م س ص 186.

[5] يوسف اليحياوي: ن م س، ص 105.

[6] ذة. نجاة خلدون و ذ. المكي السراجي: م س، ص 186.

[7] نجاة خلدون، " دور محاكم الاستئناف الإدارية في تطوير الاجتهاد القضائي في المادة الانتخابية "، مداخلة في إطار أشغال اليوم الدراسي المنظم من طرف المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، يوم 22 نونبر 2006، بالرباط، حول موضوع: "تطور القضاء الإداري بالمغرب على ضوء إحداث محاكم الاستئناف الإدارية"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 55، السنة 2007.

[8] عسو منصور، نعيمة البالي، أحمد مفيد، " القانون الانتخاب المغربي "، ص 47، مطبعة أنفو- برانت، الطبعة الأولى، فاس، 2005.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

عادلة[1]، وعليه فإن تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية ضرورة ملحة تقتضيها الديمقراطية والواقع الديمقراطي، والجغرافي، وبالتالي لا يمكن جعل الدولة كلها دائرة انتخابية واحدة[2].

مبدأ التوازن الديموغرافي لم يتم احترامه وتم خرقه بشكل فظيع، ويرجع ذلك لأمرين أساسيين: أولهما أن التقطيع يعتمد أساسا على التقسيم الإداري للمملكة وهو ما حذا بمذكرة مرسوم التقطيع أن تجعله من المبادئ الواجب التقيد بها في إعداده، حيث تم تبرير التفاوت الذي وصف بالنسبي –بينما هو بالفادح – بالحرص على عدم المساس بحدود الوحدات الإدارية والثاني هو الاستبداد الواضح في عملية إعداد التقطيع الانتخابي وعدم خضوعه للمرقبة القضائية السابقة مثلما هو معتمد في العديد من النماذج الديموقراطية[3]، وبخصوص المبادئ التي وضعها المجلس الدستوري الفرنسي وكذلك الأسباب التي ساقتها الحكومة المغربية لتبرير التقطيع الانتخابي الذي أنجزته، أنها لا تشمل كل الانتخابات[4] ؛ ومما لا شك فيه أن تقسيم الدوائر يتغير من انتخابات إلى أخرى حسب تغيير عدد السكان وبما يحقق العدالة، وتتم عملية التقسيم على أساس مبدأ المساواة التقريبية وليست الحسابية بحيث يكون تقسيم الدوائر معقولا خاضعا لمبدأ المراجعة الدورية والمستمرة[5].

II: معيار الحياد وعدم تحكمية التقطيع

أساس مبدأ حياد الدولة يؤطره الفصل 11 من الدستور خاصة الفقرة الثانية منه[6] التي تنص صراحة على أن "السلطات العمومية ملزمة بالحياد التام إزاء المرشحين، وبعدم التمييز بينهم" وكذا الفقرة الأولى من الفصل 7 التي تحدد دور الأحزاب السياسية في التعبير عن إرادة الناخبين والمشاركة في ممارسة السلطة بالوسائل الديمقراطية[7]، وترتكز الديمقراطية التمثيلية على مفهوم سيادة الشعب، وهي سيادة ترتكز على المساواة بين كافة المواطنين، والمساواة كمبدأ من المبادئ الأساسية الثابتة التي يتعين استحضارها في مجال حقوق الحقوق السياسية[8]، غير أن الثغرات الحقيقية التي يعرفها المسلسل الديمقراطي ككل، والناتجة عن غياب رؤية إصلاحية متكاملة تنطلق من فهم صحيح لمنطق التطور الديمقراطي في المغرب، والذي هو كمنطق يعتبر غير محايد، بل متحكما في مساره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق آليات منها سلبيات التقطيع الإداري والانتخابي[9]، وهو ما أضحى يصطلح عليه في أدبيات علم السياسة

---

[1] محمد عامري، " الطعون الانتخابية بالمغرب "، ص 232، الطبعة الأولى، مطبعة إفريقيا الشرق، 1993.

[2] المكي السراجي ونجاة خلدون، " المنازعات الانتخابية ورقابة القضاء الإداري "، ص 278، دار الإنماء الثقافي، الطبعة الأولى 2009.

[3] د حسن الجماعي ود خالد العسري: "القاسم الانتخابي وسؤال حرية الناخب وصحة وسلامة الاقتراع"، م س ص 32.

[4] د الحسن الجماعي: " التقطيع الانتخابي" ضمن مؤلف جماعي بعنوان: "الانتخابات العامة في المغرب في ظل المفهوم الجديد للسلطة: الجوانب القانونية والأبعاد السياسية"، ن م س، ص 255.

[5] د هشام عبد السيد الصافي بدر الدين: " المستحدث في انتخابات المجالس المحلية في ضوء أحكام الدساتير والقضاء"، ص 114، دار الكتب والوثائق القومية، نشر المكتب الجامعي الحديث 2022، طبعة 2021.

[6] ن م س، ص3603 وص 3604.

[7] ن م س، ص 3602.

[8] الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011) ص 3604.

[9] فاطمة بلمودن: " تعقيب" على مداخلة محمد مالكي بعنوان " الانتخابات البرلمانية في المغرب في ضوء معايير الحكامة الانتخابية" ضمن كتاب "النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية"، ص 468، طبع ونشر المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، سبتمبر، 2008.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بنظام "السلطوية الانتخابية"[1] المبنية على آليات لعبة سياسية مصنوعة ومتحكم فيها، فحتى حجم التمثيلية السياسية لكل الفرقاء السياسيين يكون معروفا سلفا[2].

وقد وضع معيار الحياد وعدم التحكم، لضبط حدود تدخل السلطة المكلفة بالتقطيع الانتخابي وعدم تعسفها؛ وهو من المبادئ الأساسية التي يستوجب مراعاتها للقيام بعملية التقطيع؛[3] هذا المبدأ ظل محط خرق من قبل السلطة المكلفة بالتقطيع في المغرب والمتمثلة في وزارة الداخلية، وهو أمر أدى إلى توجيه انتقادات من الداخل والخارج لهذا الأمر وتمت المطالبة بمنح الاختصاص في هذا المجال للسلطة التشريعية أو على الأقل إلى إعمال رقابة على مرسوم التقطيع[4].

ثالثا: التقطيع الانتخابي بين المنطق الدستوري والتوافق السياسي.

يعود الأساس الواقعي والمادي للتقطيع الانتخابي إلى ما هو وارد في المادة الأولى من القانون المتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الانتخابية للجماعات الترابية قصد إحداث جماعات ترابية قابلة للدوام والاستمرار، بالنظر إلى مؤهلاتها ومكوناتها الترابية، بغية إقامة تنظيم ترابي لا مركزي قائم على جهوية متقدمة في إطار الدولة الواحدة[5] مع الحفاظ، قدر الإمكان، على وحدة التجمعات الحضرية الكبرى[6]، حيث يشكل النفوذ الترابي للعمالة أو الإقليم أو عمالة المقاطعات أساس التقطيع الانتخابي للجهة[7] وتحدث على صعيد النفوذ الترابي لكل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات دائرة انتخابية واحدة8، على أن يحدد بموجب مرسوم، يتخذ باقتراح من وزير الداخلية، عدد الأعضاء الواجب انتخابهم في مجلس كل جهة وتوزيع عدد المقاعد على العمالات والأقاليم

---

[1] عبد الأله سطي: "الوظيفة الانتخابية بين سياقات السلطوية والسياقات الانتقالية – مدخل نظري – " ضمن مؤلف جماعي بعنوان " الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015"، ص 12، منورات مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الطبعة الأولى، الرباط، شتنبر 2016.

[2] عبد الإله سطي: "الوظيفة الانتخابية بين سياقات السلطوية والسياقات الانتقالية – مدخل نظري – " ن م س، ص 14.

[3] والغاية منه هي ألا تعمد هذه السلطة إلى تقسيم غير عادل للدوائر وذلك بربط دوائر حضرية بأخرى قروية أو بتمزيق وحدة بعض المدن بل وحتى بعض الدوائر كما حدث في الانتخابات التشريعية لسنة 2007.

انظر: المكي السراجي: تأثيرات نمط الاقتراع اللائحي النسبي على الانتخابات التشريعية لمجلس النواب لسنة 2007 مداخلة في إطار الندوة الوطنية المنظمة من قبل جامعة القاضي عياض بمراكش كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية يومي 17 و18 أبريل 2008 في موضوع "تقييم مسلسل الانتخابات التشريعية 2007 بالمغرب.

[4] د رضوان العنبي: " الإشراف على العملية الانتخابية بين هيمنة وزارة الداخلية ورقابة القضاء الإداري" ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان " الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015"، ص 214، منورات مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الطبعة الأولى، الرباط، شتنبر 2016.

[5] الظهير الشريف رقم 1.13.74 الصادر في 18 من رمضان 1434 (27 يونيو 2013) بتنفيذ القانون رقم 131.12 المتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية.

[6] الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون المتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية.

[7] المادة 76 من القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية كما تم تعديله بالقانون التنظيمي رقم 21.06 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.41 بتاريخ 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6987 بتاريخ 5 شوال 1442 (17 ماي 2021)، ص 3413.

[8] الفقرة الثانية من المادة 76 من القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية كما تم تغييرها وتعديلها بموجب المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 34.15 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.90 بتاريخ 29 رمضان 1436 (16 يوليوز 2015) ج.ر عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)، ص 6715 كما تم تعديله بالقانون التنظيمي رقم 21.06 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.41 بتاريخ 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6987 بتاريخ 5 شوال 1442 (17 ماي 2021)، ص 3413.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعمالات المقاطعات المكونة لكل جهة مع بيان عدد المقاعد المخصصة للنساء في كل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات[1]. و"تحدث الدوائر الانتخابية المحلية ويحدد عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية بمرسوم حسب المبادئ التالية:

1. يراعى في تحديد الدوائر الانتخابية قدر الإمكان تحقيق توازن ديمغرافي في ما بينها، مع مراعاة الجانب المجالي؛
2. يكون النفوذ الترابي للدوائر الانتخابية متجانسا ومتصلا؛
3. تحدث دائرة انتخابية واحدة في كل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات، ويخصص لها عدد من المقاعد يحدد بمرسوم غير أنه يجوز أن تحدث في بعض العمالات أو الأقاليم أكثر من دائرة انتخابية واحدة.[2]

وإذا كان التقطيع الانتخابي يبدو في ظاهره مجرد مسطرة تقنية، فهو بالموازاة مع نمط الاقتراع، يعتبر واحدا من العناصر المهمة في الانتخابات، حيث إن اعتماد تقسيم انتخابي على المقاس، يعد ضبطا مسبقا للنتائج الانتخابية، بعدما يوفر التقطيع الانتخابي للجهة المشرفة على الانتخابات فرصة التدخل لصياغة الخريطة السياسية للبرلمان بالشكل الذي تريده، حيث يبقى البرلمان رهين اختيارات من يضع القوانين الانتخابية، وقد يساهم في ضمان استمرار نفس الأغلبية في الحكم[3]، لذا وجب احترام قواعد تحديد الدوائر؛ حتى لا تكون الوظيفة الانتخابية، وظيفة حمالة أوجه، قد تؤدي إلى ترسيخ قيم الديمقراطية وتكرس مبدأ السيادة الشعبية من خلال التمثيلية الأغلبية، أو قد تكون حاملة لمشروع استمرارية النظام القديم، وإضفاء الشرعية على أشكال تحكمه في الحياة السياسية[4] كفضاء مضبوط الإحداثيات، لا يقبل الانفلات أو الفائض، فهو بمثابة ميثاق غير مكتوب يعيد هندسة المجال التمثيلي وفق مقاربة تجعل التعددية ممكنة، دون أن تجعلها بالضرورة فاعلة[5] ونابعة من دينامية المجتمع أو من التفاعل الحر بين القوى الحزبية؛ بل أضحت نتاجا لهندسة قانونية مسبقة تنتج تعددية متساكنة لا متصارعة. إنها "تعددية مفرغة من الصراع"، أو "تواصل بلا صدام". فالبرلمان المغربي مثلا، في ظل هذا الترتيب، يتحول إلى فضاء لتداول الخطابات بدل أن يكون ساحة لتقاطع الإرادات، وإلى منتدى رمزي لإعادة إنتاج التوازن أكثر مما هو مؤسسة لصناعة القرار[6]؛

إن الحوار والتراضي يبقيان الوسيلة الوحيدة لإشراك مختلف الفاعلين السياسيين في إعداد ووضع التقطيع الانتخابي في غياب ضوابط قانونية تلزم الحكومة بالأخذ باقتراح هؤلاء الفاعلين وإشراكهم في هذه العملية خاصة وأنه في غياب مشاركة ديمقراطية

---

[1] الفقرة الأولى من المادة 77 من القانون التنظيمي رقم 34.15 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.90 بتاريخ 29 رمضان 1436 (16 يوليوز 2015) ج.ر عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)، ص 6715 كما تم تعديله بالقانون التنظيمي رقم 21.06 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.41 بتاريخ 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6987 بتاريخ 5 شوال 1442 (17 ماي 2021)، ص 3413.

[2] المادة 2 من الظهير الشريف رقم 1.11.165 الصادر في 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب كما تم تعديه بالقانون التنظيمي رقم 04.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.39 بتاريخ 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021)؛ الجريدة الرسمية عدد 6987 بتاريخ 5 شوال 1442 (17 ماي 2021)، ص 3405.

[3] زكرياء أقنوش: "أنماط الاقتراع وتأثيرها السياسية في التقطيع الانتخابي وفي الأحزاب السياسية"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد عدد خاص 42/41، السنة 12، ص 73، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2016.

[4] عبد الأله سطي: "الوظيفة الانتخابية بين سياقات السلطوية والسياقات الانتقالية – مدخل نظري – " ضمن مؤلف جماعي بعنوان " الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015"، ص 14، منورات مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الطبعة الأولى، الرباط، شتنبر 2016.

[5] د أشرف الطريبق ود عبد الرزاق المسكي: "تحليل نقدي لمقترحات أحزب المعارضة حول المنظومة الانتخابية المغربية في أفق الاستحقاقات التشريعية لسنة 2026" المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الثامن، العدد الخامس والثمانون، ص 162، أكتوبر 2025، www.ajsp.net.

[6] د أشرف الطريبق ود عبد الرزاق المسكي: ن م س، ن

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لإحداث وتحديد الدوائر الانتخابية تعمل السلطة المكلفة بالتقطيع على اصطناع دوائر متساوية من حيث عدد سكانها، لكنها تعسفية في هندستها، بحيث تشتت بعض الدوائر التقليدية على دوائر جديدة، أو تربط دوائر حضرية بأخرى قروية أو تمزق وحدة بعض المدن[1]، وهو ما يجعل الخروقات في التمثيل واضحة من حيث توزيع المقاعد على الدوائر[2] وتدل على التباين الشاسع بين الأقاليم فيما يخص عدد المقاعد البرلمانية، ولا يوجد أي منطق لتوزيعها على الدوائر التي تعتبر ذات مساحة متقاربة[3].

والعتبة الانتخابية المقلصة التي كانت أيضا موضوع توافق، يمكن أن تفضي إلى الفوز بمقاعد نيابية في حالة توفر الدوائر الانتخابية على عدد كبير من المقاعد يتجاوز العشر (10) مقاعد، بحيث يمكن للوائح الترشيح الحاصلة على عتبة 03% من الأصوات أن تترجم اندماجها في دائرة التنافس على المقاعد تمثيليا سواء عبر بوابة القاسم الانتخابي أو عبر بوابة أكبر البقايا، وهي حالة غير متوفرة على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية بالمغرب التي لا يتجاوز عدد المقاعد المتنافس حولها حاجز الستة (06) مقاعد4؛ فعدد السكان في المجال القروي لا يشكل إلا أقل من 40 في المائة (حوالي 13 مليون) من عدد سكان المغرب، لكنه يساهم بأكثر من 70 في المائة من عدد الناخبين الكبار الذين يصوتون لتشكيل الجهات وغرفة المستشارين (حوالي 1280 جماعة قروية وأكثر من 13 ألف منتخب، بينما لا تخصص للمدن إلا 120 جماعة وحوالي 8000 منتخب، رغم أن المدن تضم حوالي 20 مليون نسمة، وهكذا يتساوى منتخب فاز بمنصبه في دوار صغير ب 100 صوت مع منتخب فاز ب 1000 صوت في المدينة[5].

وقد تم استبعاد مبدأ التوازن الديمغرافي انطلاقا من المبدأ القاضي بتخصيص مقعدين على الأقل لكل عمالة أو إقليم مهما كان عدد سكانها من جهة، ومن جهة أخرى قد يبتعد التوازن الديمغرافي، داخل حدود نفس العمالة أو الإقليم بفارق 20 في المائة بالنسبة لمعدل عدد سكان الدوائر الانتخابية المخصصة للعمالة أو الإقليم إما بسبب عدم احترام الحدود الإدارية أو بعض المعطيات الطبيعية التي تتشكل منها المجموعات الجغرافية والروابط التي تجمع بينها أو لمعطيات إثنية[6].

وبالرغم من أن التأطير القانوني للانتخابات المتعلقة بمجالس الجماعات الترابية حظي باهتمام المشرع وتجلى ذلك على مستوى تعدد النصوص القانونية ذات الصلة بالانتخابات المذكورة والتغييرات والتعديلات المتلاحقة التي طالت تلك النصوص[7]، فإنه بالرجوع إلى الفلسفة التي تحكمت في الإعداد والمصادقة على القوانين التنظيمية للجماعات الترابية يلاحظ هيمنة الهاجس الأمني والتحكمي في ضبط المجال السياسي الترابي، ورسم الخريطة الانتخابية، حيث يكلف العمال ومرؤوسوهم بتهييء الخريطة

---

[1] د الحسن الجماعي: " التقطيع الانتخابي" ضمن مؤلف جماعي بعنوان: "الانتخابات العامة في المغرب في ظل المفهوم الجديد للسلطة: الجوانب القانونية والأبعاد السياسية"، ص 227، منشورات "مجلة أنفاس حقوقية "، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، العدد الأول شتنبر 2002.

[2] يوسف اليحياوي: ن م س، ص 121.

[3] د. عبد اللطيف بروحو: " لعبة القانون وخدعة التقطيع الانتخابي" ن م س.

[4] د عبد المنعم لزعر: "التعبيرات السوسيو-انتخابية لتخفيض العتبة إلى 03%" ن م س، ص 107 و108.

[5] د عبد الرحيم العلام: "في الظروف المحيطة بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية المغربية الأسباب والتحديات"، ضمن مؤلف جماعي بعنوان: الانتخابات الجماعية: قراءة موضوعاتية في اقتراع 04 سبتمبر 2015 السياق، الرهانات، النتائج والدلالات"، ص 241، ضمن سلسلة "دراسات وأبحاث" 12، الطبعة الأولى، منشورات "مجلة القضاء المدني" و"مركز تكامل للدراسات والأبحاث" مطبعة المعرف الجديدة الرباط، توزيع دار الأفاق المغربية، الدار البيضاء، 2016.

[6] د الحسن الجماعي: " التقطيع الانتخابي" ضمن مؤلف جماعي بعنوان: "الانتخابات العامة في المغرب في ظل المفهوم الجديد للسلطة: الجوانب القانونية والأبعاد السياسية"، م س، ص 238.

[7] عبد الحق أخو الزين: " منازعات انتخابات الجماعات الترابية في ضوء قرارات محكمة النقض وتوجهات القضاء الدستوري"، ص 4، مطبعة Bucephale، الطبعة الأولى، 2021، الرباط.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الانتخابية[1] عبر تقطيع الدوائر الانتخابية، وهذه الصلاحيات تساعد الإدارة على التأثير في مجرى الانتخابات خاصة في الوسط الحضري، ويتجلى أساسا مع نظام الاقتراع المتبع خصوصا حينما يتم اعتماد النظام الأحادي الاسمي الذي يعد سلاحا فعالا للوصول لهذا الغرض، أي أن استخدام أنظمة الاقتراع لأغراض سياسية يجري به العمل أيضا حتى في الديمقراطيات الكلاسيكية مما يطرح سؤال الحياد والنزاهة والشفافية، ويجعل السلطة تتحكم في الانتخابات بدءا بإعداد اللوائح والتقطيع الانتخابي واختيار المرشحين وانتهاء بالإعلان عن النتائج[2]؛ وهو ما يجعل نزاهة الانتخابات على المحك، ويضع الانتخابات المغربية في حلقة مفرغة تجعل من سؤال النزاهة سؤالا قارا مع كل استحقاق انتخابي[3].

انطلاقا من مقتضيات الفصل 118 من دستور يوليوز 2011 [4] الذي جاء فيه أن حق التقاضي مضمون لكل شخص للدفاع عن حقوقه وعن مصالحه التي يحميها القانون وأن "كل قرار اتخذ في المجال الإداري، سواء كان تنظيميا أو فرديا، يمكن الطعن فيه أمام الهيئة القضائية الإدارية المختصة" إلا أنه يجب التمييز هنا بين حالتين[5]:

-الحالة الأولى: وهي أنه يمكن الطعن في التقطيع الانتخابي قبل إجراءات الانتخابات، وفي استقلال تام عن الطعون التي تمارس بشأن الاستحقاقات الانتخابية وهنا ما دام أن التقطيع وتحديد الدوائر الانتخابية يتم إما بواسطة مرسوم بالنسبة للمجالس الجهوية، أو بمقتضى قرار لوزير الداخلية متى تعلق الأمر بالجماعات التي ينتخب أعضاء مجالسها عن طريق الاقتراع الفردي[6] وبالتالي فإن اختصاص البت في الطعن الذي يقدم ضد المرسوم أو القرار المتعلق بالتقطيع الانتخابي وتحديد الدوائر الانتخابية هو القضاء الإداري (الغرفة الإدارية بمحكمة النقض) الذي يختص حينها بفحص مدى اخترام التقطيع المطعون فيه للقواعد والمبادئ القانونية المشار لها أعلاه ومتى ثبت له أي خرق لتلك المقتضيات، الحكم بإلغاء المرسوم أو القرار المذكور دون إمكانية تعديله أو تغييره، لأن القضاء الإداري لا يحق له الحلول محل الإدارة أو توجيه الأوامر لها، وقد جاء في قرار للغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى سابقا –محكمة النقض حاليا- "أن إحداث الدوائر الانتخابية بمجلس النواب وتحديد المقاعد المخصصة لكل دائرة ينظم بمقتضى مرسوم، وبذلك

---

[1] بول شامبرجا، "ملاحظات حول النظام الانتخابي السابق بالمغرب " المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، السنة الخامسة، عدد 15-16، مارس – يونيو 1993، ص 52.

[2] د. جواد الرباع: " الانتخابات المحلية وإشكاليات الديموقراطية المحلية بالمغرب مقاربة قانونية وسياسية" ضمن مؤلف جماعي بعنوان: الانتخابات الجماعية: قراءة موضوعاتية في اقتراع 04 سبتمبر 2015 السياق، الرهانات، النتائج والدلالات"، ص 184، ضمن سلسلة "دراسات وأبحاث" 12، الطبعة الأولى، منشورات "مجلة القضاء المدني" و"مركز تكامل للدراسات والأبحاث" مطبعة المعرف الجديدة الرباط، توزيع دار الأفاق المغربية، الدار البيضاء، 2016.

[3] د خالد العسري: "انتخابات 7 أكتوبر 2016 وسؤال الحياد والنزاهة" ضمن مؤلف جماعي بعنوان "تشريعيات 2016 بين إنعاش الآمال وتكريس الإحباطات قراءة في النتائج والتداعيات"، ص 402، نشر "مركز تكامل للدراسات والأبحاث"، توزيع دار العرفان أكادير، مطبعة قرطبة أكادير، طبعة 2018.

[4] الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011) ص 3600.

[5] ذ عبد السلام زوير: "الرقابة القضائية على انتخابات الجماعات الترابية" ص 23، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد رقم 7، الطبعة الأولى أبريل 2018، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

[6] المادة 129 من القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 173.11.1 في 24 من ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر 2011) ج.ر عدد 5979 مكرر – 25 ذو الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فهو يقبل الطعن بالإلغاء للتجاوز في استعمال السلطة خلال الستين يوما من صدوره أمام الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى (محكمة النقض حاليا) عملا بالمادة التاسعة من القانون المحدث للمحاكم الإدارية[1].

-أما الحالة الثانية: فهي التي لا يتم فيها الطعن في التقطيع الانتخابي بشكل مستقل، وإنما يتم الطعن فيه فقط خلال الطعن في نتيجة وإجراءات الاستحقاق الانتخابي، كأن يرجع الطاعن في العملية الانتخابية تضرره منها إلى عملية التقطيع التي لم تكن محايدة ولم تحقق مبدأ المساواة. حيث يثار التساؤل حول مدى أحقية القاضي الانتخابي في مراقبة التقطيع الانتخابي من الطعن الانتخابي وإبطال نتيجة الانتخاب إذا ما تبين له عدم مشروعية التقطيع الانتخابي؟

التنازع في إحداث الدوائر الانتخابية بمجلس النواب وتحديد المقاعد المخصصة لكل دائرة، مما يدخل في اختصاص الغرفة الإدارية لأن تنظيمه يتم بمرسوم في إطار السلطة التنظيمية لرئيس الحكومة حاليا[2]، وبالتالي فإن الغرفة الإدارية لا تستطيع في نطاق اختصاصها النوعي إلا أن تبت في هذا المرسوم ليس في إطار القضاء الانتخابي، وإنما في إطار قضاء الإلغاء بسبب تجاوز السلطة[3]ومن الناحية القانونية يصدر التقسيم الإداري عن طريق مرسوم الأمر الذي يستدعي منا الوقوف على بعض المنازعات الخاصة بتعديل التقسيم الإداري ومدى تأثيرها على نتيجة الاقتراع في الانتخابات البرلمانية وإبراز موقف القضاء الدستوري في هذا الشأن، وفي هذا الإطار نبرز القرار رقم 599 بتاريخ 2 فبراير 2005[4]، الذي جاء في إحدى حيثياته أن الوسيلة المعتمدة في الطعن الانتخابي "تتلخص في دعوى، أن عامل إقليم بنسليمان أقحم بشكل تعسفي ناخبي ثلاث جماعات قروية، جماعة بني يخلف وجماعة سيدي موسى بن علي وجماعة سيدي موسى المجدوب، للمشاركة في الانتخابات النيابية الجزئية بدائرة بنسليمان التي حدد مرسوم صادر في 13 ماي 2004 إجراءها يوم 6 يوليوز 2004، مع أن الجماعات الثلاث المذكورة، التي كانت تابعة لإقليم بنسليمان، أصبحت بموجب المرسوم عدد 527.03. 2 الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 2003 المتعلق بتغيير وتتميم الظهير الشريف في شأن التقسيم الإداري للمملكة المؤرخ في 2 دجنبر 1959 حسبما ما وقع تغييره وتتميمه، تابعة لعمالة المحمدية، وقد أدى إشراك ناخبي هذه الجماعات الثلاث في الاقتراع المذكور ضمن الدائرة الانتخابية لبنسليمان إلى وقوع خلط في مجال الاختصاص الترابي لكل من عامل عمالة المحمدية وعامل إقليم بنسليمان بخصوص الإجراءات التنظيمية الممهدة للاقتراع الجزئي ليوم 6 يوليوز 2004، فيما يتعلق بإعداد بطائق الناخبين وأوراق التصويت وتعيين أماكن الاقتراع وتعيين رؤساء وأعضاء مكاتب التصويت والمكاتب المركزية، والمحاضر المتعلقة بذلك، مما يكون معه عامل إقليم بنسليمان قد خرق النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، وتجاوز النفوذ الترابي للدائرة الانتخابية بنسليمان، التي تتطابق مع النفوذ الترابي لإقليم بنسليمان، بالإضافة إلى عدم حرص وزير الداخلية على تطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بالتقسيم الإداري للمملكة فيما يخص إقليم بنسليمان وعمالة المحمدية، ونتيجة لذلك يكون الاقتراع المجرى يوم 6 يوليوز 2004 بدائرة بنسليمان مخالفا للقانون، مما يتعين إبطاله

---

[1] القرار عدد 592 بتاريخ 2003/7/31 الصادر في الملف الإداري عدد 2002/14/1/2002 منشور بمجلة القضاء والقانون، السنة الواحدة والثلاثون، العدد 147، ص 300، أورده عبد السلام زوير في نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

[2] راجع المادة 2 من الظهير الشريف رقم 1.11.165 الصادر في 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب كما تم تعديله.

[3] ذة. نجاة خلدون و ذ. المكي السراجي: "الطعون القضائية في انتخابات الجماعات الترابية" ص 188، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 96، الطبعة الأولى 2016، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، توزيع سوشبريس.

[4] قرار رقم 599-2005 صادر بتاريخ 22 ذي الحجة 1425هـ (2 فبراير 2005) ، ج.ر عدد 5293 (21 فبراير 2005) ص. 763، راجع أيضا "دليل المنازعات الانتخابية البرلمانية من خلال قرارات المجلس الدستوري" ص 11 و12، منشورات المجلس الدستوري، الطبعة الأولى، مطبعة الأمنية، الرباط، 2011.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تطبيقا لمقتضيات المادة 83 من القانون التنظيمي رقم 97-31 المتعلق بمجلس النواب؟ لكن حيث من جهة، إن النفوذ الترابي للدائرة الانتخابية "بنسليمان" موضوع الاقتراع المجرى في 6 يوليوز 2004، قد حدد بمقتضى المرسوم عدد 587 -02-2 بتاريخ 7 غشت 2002 المتعلق بإحداث الدوائر الانتخابية وتحديد عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة، في إقليم بنسليمان الذي كان يشمل ضمن الجماعات المكونة له جماعات بني يخلف وسيدي موسى بن علي وسيدي موسى المجدوب، وأن هذا التحديد لا يغيره المرسوم عدد 527. 03. 2 الصادر في 10 سبتمبر 2003 الذي يختلف عن المرسوم الأول مادام موضوعه يهم تعديل التقسيم الإداري للمملكة، الأمر الذي يجعل مشاركة ناخبي الجماعات الثلاث المذكورة في الاقتراع الذي أعلن المجلس الدستوري إلغاءه سابقا في محلها وإلا تم حرمان ناخبي هذه الجماعات من التعبير عن إرادتهم في اختيار ممثليهم بمجلس النواب."

وبالرجوع إلى القانون التنظيمي لمجلس النواب، نجده قد حدد على سبيل الحصر، حالات إبطال الانتخابات من طرف المحكمة الدستورية مستبعدا بذلك قبول أية مآخذ ذات صلة بمسألة التقطيع الانتخابي، الأمر الذي من شأنه أن يقيد القاضي الدستوري في المساهمة الفعالة، من جهة، في مراقبة صحة الانتخابات التشريعية، ومن جهة ثانية، في توطيد مؤسسات دولة الحق والقانون.

عدم إمكانية مراقبة القاضي الدستوري للأعمال السابقة للانتخابات وبالتالي فإنه لا يمكن الطعن أمام المحكمة الدستورية إلا بعد الإعلان عن النتائج، حيث كانت تنص الفقرة الأخيرة من المادة 87 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب "لا يمكن الطعن في حكم المحكمة الابتدائية أو المنازعة في قرار قبول الترشيح إلا أمام المحكمة الدستورية بمناسبة الطعن في نتيجة الانتخاب"، قبل أن يتم تعديلها بصيغة تمنع "المنازعة في تصريح بالترشيح تم قبوله من لدن السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيحات"[1]؛ فبالرغم من كل الانتقادات التي تبديها الأحزاب السياسية اتجاه التقطيع الانتخابي فالقضاء المغربي ضل بعيدا عن مراقبة صحة التقطيع الانتخابي المعمول به[2] ذلك أن دور العمل القضائي في المنازعات الانتخابية يتجلى في تحقيق التوازن بين من أسندت إليهم صلاحية الإشراف على سير العمليات الانتخابية من جهة، وبين الممارسين لهذه العمليات، فالرقابة القضائية تضفي الشرعية على سلامة العمليات الانتخابية وتطهرها من كل الشوائب على الرغم من الاختلاف البين بين مستويات هذه الرقابة سواء من حيث التأليف أو الاختصاص أو المسطرة3وفي ظل غياب مقتضيات قانونية، تؤهل القضاء الدستوري بالمغرب كجهة يفترض تمتعها بالاستقلالية، لضمان توزيع عادل للدوائر الانتخابية4، يجعل نزاهة الانتخابات موضوع شك وريبة، وهذا مرده إلى تجربة النظام السياسي المغربي الذي أبان عن نزعته "السلطوية" في التعامل مع القوى السياسية "المغضوب عليها" أو التي ينظر إلى توجهاتها الإيديولوجية والسياسية بيعن الريبة5، وهو ما يؤكد أن عدم خضوع التقطيع لأي مراقبة يجعله لا يخلو من التلاعبات ذات الصبغة

---

[1] المادة 87 من القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.70 الصادر في 26 من رجب 1447 الموافق ل 16 يناير 2026، الجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 9 شعبان 1447 الموافق 29 يناير 2026، ص791.

[2] د عبد العزيز الهلالي: " النظام الانتخابي والأحزاب السياسية بالمغرب" مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 5 ص 451، الطبعة الأولى، طبع وتوزيع دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ماي 2023.

[3] إدريس بلمحجوب،" معايير الرقابة القضائية على سلامة العمليات الانتخابية بين توجهات الغرفة الإدارية والمجلس الدستوري " ضمن كتاب " القضاء الإداري والمنازعات الانتخابية" أشغال اليومين الدراسيين 27 و28 مارس 2003، سلسلة دفاتر المجلس الأعلى، العدد 2004/4 مطبعة الأمنية، ص 38.

[4] د الحسن الجماعي: " التقطيع الانتخابي" ضمن مؤلف جماعي بعنوان: "الانتخابات العامة في المغرب في ظل المفهوم الجديد للسلطة: الجوانب القانونية والأبعاد السياسية"، ن م س، ص 245.

[5] محمد ضريف: "نزاهة انتخابات 07 أكتوبر في خطاب الفاعل الحزبي" ن م س، ص 139.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التقنية التي لها تأثير في المجال السياسي، وهذا ما عرف عبر التاريخ الانتخابي المغربي[1]. وبناء على ذلك، فالقانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، لم يعد يربط بين إجراء الطعن أمام المحكمة الدستورية وضرورة الإعلان عن نتائج الانتخاب، أي أن اختصاص القاضي الدستوري في هذا المجال (مراقبة الأعمال السابقة للعمليات الانتخابية) مقيد، ولا يمكنه التدخل قبل إعلان النتائج، فلا يمكن إذن للمحكمة الدستورية أن تفحص الأعمال الممهدة للانتخابات بقرار مستقل وإنما تربطه بإجراء العملية الانتخابية[2].

رابعا: التقطيع الانتخابي على ضوء الاجتهاد القضائي:

تعتبر محكمة النقض أن دعوى الطعن الانتخابي هي من قبيل الدعاوى العينية التي لا يتوخى منها الطاعن مصلحته الشخصية بل المصلحة العامة وهي مصلحة أفراد الجماعة الذين انتخبوه نائبا عنهم وتتمثل في أن يجرى الانتخاب وفق الإجراءات والأوضاع القانونية[3]، فإذا كان إحداث الدوائر الانتخابية بمجلس النواب وتحديد المقاعد المخصصة لكل دائرة ينظم بمقتضى مرسوم (مجال الضبط الإداري) فهو يقبل الطعن بالإلغاء للتجاوز في استعمال السلطة خلال الستين يوما من صدوره أمام الغرفة الإدارية بمحكمة النقض عملا بالمادة التاسعة من القانون المحدث للمحاكم الإدارية.[4]

وبصفة عامة يمكن القول بأن الطعون في الانتخابات سواء في مراحلها التحضيرية أو في العمليات الانتخابية ذاتها، يشكل منازعة إدارية ذات طبيعة خاصة[5]، والدعوى الانتخابية لا تندرج في إطار القضاء الشامل ولا في إطار قضاء الإلغاء، كما أن هذه الدعوى لا تندرج كذلك في إطار دعاوي التعويض أو المسؤولية، ويترتب على ذلك أن بعض القرارات الصادرة عن السلطة الإدارية المركزية بشأن الانتخابات، بشكل عام، والتي تدخل في إطار هذه المرحلة التحضيرية، لن يكون من سبيل أمام الطاعن لإلغائها سوى اللجوء إلى قضاء الإلغاء. ولم يعثر في العمل القضائي على طعن ارتكز على مثل هذه القرارات، لكن ألا يمكن القول بأن القضاء الإداري إذا كان لا يمكنه بمناسبة النظر في الطعون الانتخابية أن يبت بشأن هذه القرارات، فهل يمكن القول بأن ذلك لا يحول دون فحصها واعتماد العيب الذي ثبت له بشأنها كسبب لإلغاء الانتخاب، خصوصا ما إذا ثبت عدم قانونية الإجراء موضوع تلك القرارات وتأثيره بشكل جدي واضح في اتجاه سير الانتخاب؟ كما فعلت المحكمة الابتدائية بآسفي

[1] يوسف اليحياوي: ن م س، ص 49.

[2] محمد العابدة: "القاضي الدستوري ودوره في مراقبة الانتخابات التشريعية بالمغرب – انتخابات أكتوبر 2016 أنموذجا – ضمن مؤلف جماعي بعنوان "المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016" منشورات" المركز المغربي للأبحاث الاستراتيجية ودراسة السياسات" ضمن "سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية" ص 322، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2017.

[3] قرار رقم 532 مؤرخ في 2004/07/07 ملف إداري عدد 2004/2/4/341 أورده ذ محمد قصري في كتابه "المنازعات الانتخابية ورقابة القضاء الدستوري والقضاء الإداري"، ص 518، مطبعة جودة، الطبعة الأولى، 2021.

[4] قرار الغرفة الإدارية عدد 592 بتاريخ 2003/07/31 ملف إداري عدد 2002/1/14/2002 منشور بمجلة القضاء والقانون السنة الواحد والثلاثون مطبعة الأمنية الرباط ص 300.

[5] ذ مصطفى التراب: " مسطرة الطعون الانتخابية أمام المحاكم الإدارية بين النظرية والتطبيق" مداخلة في إطار اليوم الدراسي المنظم من قبل شعبة القانون الخاص، كلية الحقوق –السويسي– الرباط، بتعاون مع مؤسسة هانس سايدل في 7 مارس 1998، في موضوع: "مسطرة المنازعات الانتخابية أمام المحاكم الإدارية"، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– السويسي– الرباط، ص 17، سلسلة الندوات، العدد الثالث، السنة 1998.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

في حكمها الشهير عن إحداث مكاتب التصويت، ويتعلق الأمر بالقرارات الصادرة عن السلطة الإدارية المركزية الصادرة بشأن التقطيع الانتخابي[1].

في هذا الإطار سبق للمحكمة الابتدائية بالرباط أن صرحت بأنه لا يمكن الاعتماد على كون التقسيم الإداري معيبا لطلب إلغاء نتيجة الانتخاب، لأن أمر هذا التقسيم موكول للسلطة الإدارية وقد يخضع لوسائل طعن خاصة[2] مع الإشارة أن هذا الموقف سجل قبل المستجدات الدستورية لسنة2011 [3]، وهو نفس التوجه الذي أكدته المحكمة الإدارية بوجدة عندما اعتبرت أن المنازعة في التقطيع الانتخابي يجب أن تتم بمقتضى دعوى الطعن بالإلغاء في قرار هذا التقطيع وليس بمناسبة الطعون الانتخابية[4]وقد اعتبر بعض الفقه أنه من الملائم اعتبار الطعن في قرار التقطيع طعنا انتخابيا لارتباطه بالعملية الانتخابية وتأثيره في نتيجتها[5].

ويضم العمل القضائي المغربي اجتهادا فريدا يتعلق بهذا الموضوع وهو ذلك الذي صدر عن المحكمة الابتدائية بأسفي حيث قضت فيه «ببطلان العملية الانتخابية بعلة أن التقسيم الانتخابي لم يكن مناسبا لخلق مكتب تصويت واحد وجاء في هذه العلة ما يلي: حيث أن أسباب الطعن المعتمدة من طرف الطاعنين تمثلت في منع عدد كبير من الناخبين من التصويت باختلاق أسباب واهية، والاكتظاظ المفتعل أمام المكتب وعرقلة الناخبين من التصويت، وأن تلك الوقائع أكدها الشهود المستمع إليهم من طرف القاضي المقرر. وحيث إنه إضافة إلى التفسير المعتمد من طرف الطاعنين بخصوص مجموع الأسباب المثارة فإنه بما للمحكمة من سلطة في إعادة التكييف لتلك الأسباب فإن الازدحام وحرمان عدد كبير من الناخبين من التصويت، ساهم فيه بقسط كبير وجود قرارين إداريين معيبين، ذلك أن الدائرة المذكورة المحدثة بمقتضى قرار السيد وزير الداخلية المؤرخ في 30-06-1992 والمتخذ بناء على اقتراحات السلطة الإدارية الإقليمية تضمنت 1734 ناخبا أي ذات كثافة عالية مقارنة مع الدوائر 1 التي تضم 659 مسجلا و5 التي تضم 617 مسجلا و9 التي تضم 809 مسجلا من نفس الجماعة، أي أن هذا التقسيم في حد ذاته أفسد انعدام التوازن في التمثيل، كما أن نفس الجهة قامت بإحداث مكتب للتصويت وحيد بخصوص الدائرة المذكورة بخلاف ما كان يقتضيه الموقف من إحداث مكاتب للتصويت اعتمادا على الكثافة العالية للناخبين بالدائرة المذكور، ذلك أنه لو خصصت دقيقة واحدة لكل ناخب لتطلب الأمر بخصوص جميع المسجلين 1734 دقيقة أي 28 ساعة في حين أن الوقت المخصص للدائرة والعملية المذكورين هو 12 ساعة فقط».

---

[1] ذ عبد الحميد الحمداني: " دراسة حول أسباب الطعن الموجبة لبطلان الانتخاب" مداخلة في إطار الأشغال اليومين الدراسيين المنظمين من طرف المجلس الأعلى بالرباط بتاريخ 27-28 مارس 2003، في موضوع: " القضاء الإداري والمنازعات الانتخابية "، سلسلة دفاتر المجلس الأعلى، العدد 4، السنة 2004، ص 329.

[2] حكم صادر بتاريخ 1983/7/11 في الملف عدد 1838/1، ذكرته نجاة خلدون في مقالها "سلطات القاضي الإداري في الطعون الانتخابية" مجلة الإشعاع، العدد 32 يوليوز 2007، ص 185.

[3] يتعلق الأمر هنا أساسا بما نص عليه الفصل 71 بإسناد التشريع للقانون في ميدان نظام الجماعات الترابية ومبادئ تحديد دوائرها الترابية وكذا النظام الانتخابي للجماعات الترابية ومبادئ تقطيع الدوائر الانتخابية. وهو ما تم تنفيذه بصدور الظهير الشريف رقم 173-11-1 الصادر في 24 من ذي الحجة 1432 الموافق ل 21 نونبر 2011 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 11-59 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية والظهير الشريف رقم 171 الصادر بتاريخ 30 ذي القعدة 1432 الموافق ل 28 أكتوبر 2011 بتنفيذ القانون رقم 11-57 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

[4] حكم عدد 231 الصادر بتاريخ 2003/6/5، أشار إليه محمد لمزوغي في مقاله "دور القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات السياسية –الحق الانتخابي نموذجا – "مجلة القضاء والقانون" العدد 152 – ص 90.

[5] محمد لمزوغي: ن م س، ص 90. وفي نفس الاتجاه – بوعبيد الترابي "رقابة القاضي الإداري للضوابط الانتخابية على ضوء العمل القضائي المغربي" مجلة الملف العدد 10 أبريل 2007، ص 10-11.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعند استقرائنا لهذا الحكم نجده أنه جاء منسجما مع ما ذهبت إليه الغرفة الإدارية في أحد قراراتها الذي جاء فيه " إن دعوى بطلان الانتخاب يجوز أن ترتكز على كل ما من شأنه أن يسبب البطلان ولو كان خارج نشاط مكاتب التصويت كالأعمال التمهيدية للاقتراع أو البحث عن شروط المرشحين "[1].

لكن محكمة النقض تعاملت مع السبب الذي انبنى عليه حكم المحكمة الابتدائية لآسفي بنوع من الحذر في "اعتبار هذا السبب زائد يستقيم الحكم بدونه، ورغم أن هذه العلة لا تعني فساد السبب المذكور في منظور المجلس الأعلى"[2].

وفي نفس السياق المتعلق بالرقابة القضائية على عملية التقطيع الانتخابي قضت المحكمة الابتدائية بالرباط بأنه "لا يمكن الاعتماد على كون التقسيم الإداري معيبا لطلب إلغاء نتيجة الانتخاب، لأن أمر هذا التقسيم موكول للسلطة الإدارية وقد يخضع لوسائل طعن خاصة"[3]، كما اعتبر بعض الفقه أنه بالرغم من أهمية هذا القرار يظل موقف القضاء الإداري المغربي من الطعن في عملية التقطيع الانتخابي غامضا، لأن هذا التقطيع يمكن الطعن فيه كقرار تنظيمي بعيدا عن أي طعن انتخابي، وحينئذ يخضع لدعوى الإلغاء بسبب تجاوز السلطة في إطار النظرية العامة للقرارات الإدارية[4]؛ غير أنه يلاحظ بهذا الصدد أن المتقاضين مازالوا لم يستوعبوا طريقة سلوك هذا النوع من الطعن[5] ويثيرون ذلك بمناسبة الطعون في اللوائح الانتخابية، وقد عرفت المحكمة الإدارية بوجدة عدة قضايا من هذا النوع التمس فيها الطاعنون إعادة تسجيلهم في الدائرة التي كانوا مسجلين بها قبل التقطيع الانتخابي على أساس أنها الدائرة التي ينتمون إليها استنادا إلى مجموعة من الروابط العائلية والقبلية، وقد استبعدت المحكمة الوسيلة المثارة بهذا الشأن بعلة "أن المنازعة في التقطيع وليس بمناسبة الطعون الانتخابية "[6]؛ وفي أحد قراراتها وبمناسبة طعن في نتيجة الانتخاب، تقدم به أحد المرشحين اعتبر فيه أن السيد وزير الداخلية أصدر قراره رقم 3378.14 بتاريخ 2 أكتوبر 2014 بتعيين الحدود الترابية لجماعة فاس، الذي مس أجزاء من تراب جماعات تابعة للدائرة الانتخابية مولاي يعقوب، سواء على مستوى عين قنصرة أو عين الشقف، مما أثر على المجال الترابي للدائرة المعنية، وبالتالي يكون القرار المذكور غير دستوري وفاقد الشرعية، ويجعل العملية الانتخابية المستندة للقرار المشار إليه باطلة؛ وبعد أن صححت المعطيات المتعلقة بالقرار الوزاري المذكور، تبين للمحكمة الدستورية أن الطعن المذكور يرمي في جوهره إلى البت في دستورية ومشروعية قرار وزير الداخلية بشأن تعيين الحدود الترابية للدائرة الانتخابية المحلية المعنية، وأنه بحسب نفس المحكمة لا يوجد في الدستور ولا في القوانين التنظيمية ما يخول المحكمة الدستورية مراقبة قرارات وزير الداخلية المتعلقة بالموضوع، مما يكون معه المأخذ المذكور غير قائم على أساس صحيح من القانون [7] وعوض أن تتناول المحكمة الوسيلة المثارة وطرح مدى قانونيتها ومدى جديتها وتأثيرها على نتيجة الانتخاب ومدى دستورية

---

[1] قرار المجلس الأعلى عدد 107 بتاريخ 10-11-1960 أورده عبد القادر الرافعي في كتابه: " محطات قضائية"، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 2002، ص 13.

[2] قرار الغرفة الإدارية عدد 130 بتاريخ 30-3-1995، أورده عبد القادر الرافعي في كتاب: "محطات قضائية"، نفس المرجع، ص 33.

[3] حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالرباط بتاريخ 11-7-1983 ملف عدد 1838/1، أورده كل من المكي السراجي ونجاة خلدون في كتابهما المشترك: " القضاء الانتخابي في المادة الإدارية"، دار القلم، الرباط، الطبعة الأولى 2009، ص 280.

[4] ذة. نجاة خلدون و ذ. المكي السراجي: "الطعون القضائية في انتخابات الجماعات الترابية" م س، ص 188.

[5] يفترض أن الطعن في قرار التقطيع الانتخابي يهم المرشحين المحتملين كناخبين أكثر مما يهم عموم الناخبين، كما أن الجهة المفترض أكثر من غيرها للمبادرة بالطعن هي الأحزاب السياسية أو على الأقل الحزب الذي يرى أن التقطيع الانتخابي يمس مصالحه الانتخابية والسياسية.

[6] حكم المحكمة الإدارية بوجدة عدد 231/2003 بتاريخ 5-6-2003، أورده محمد لمزوغي في مقاله: " دور القضاء الإداري في حماية الحقوق السياسية – الحق الانتخابي نموذجا-"، مجلة المحاكم الإدارية، العدد 2، السنة 2005، ص 82.

[7] قرار رقم 29/17 :م.إ، ملفات عدد 1557/16 :و16/1558 و16/1604، المحكمة الدستورية بالرباط في يوم الثلاثاء فاتح من ذي القعدة 1438 (25 يوليو 2017) www.cour-constitutionnelle.ma/Decision?id=1072&Page=Decision

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

القرار على اعتبار أن القرار اتخذه وزير الداخلية بناء على اختصاص يجد أصله في الدستور من خلال الفصل 71 منه – وإن كان هذا الفصل يشير إلى أن من يختص في "نظام الجماعات الترابية ومبادئ تحديد دوائرها الترابية" و"النظام الانتخابي للجماعات الترابية ومبادئ تقطيع الدوائر الانتخابية" هو القانون – ثم وبمناسبة صدور القانون التنظيمي رقم 11.59المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية تم اعتماد نظام الاقتراع أساسا للتقطيع الانتخابي بموجب الفقرة الأولى من المادة 129 1 في حين تم إسناد إحداث وتحديد الدوائر الانتخابية للجماعات التي ينتخب أعضاء مجالسها عن طريق الاقتراع الفردي إلى وزير الداخلية بقرار وفق معايير[2] وعلى أي فإن المبدأ المستقر عليه فقها وقضاء، أن الانتخابات إذا أجريت تبعا لتقطيع انتخابي غير قانوني، فإن القاضي يعمد إلى إلغاء الانتخاب وليس له أن يصدر حكما بشأن قرار تقسيم الجماعة إلى دوائر انتخابية، ولكن له الصلاحية في أن يفحص إذا ما كان هذا العمل المهيئ للانتخابات معيبا، ويستمد منه سببا بالإلغاء، وهذا ما قرره مجلس الدولة الفرنسي في قراره الصادر بتاريخ 5-11-1945 [3]؛ وما ذهبت إليه المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية في قرارها الصادر سنة 1962 في شأن قضية " Baker " ضد " Carr " بإمكانية الطعن في تقطيع انتخابي قديم واعتباطي لم يأخذ بعين الاعتبار حركية السكان في ولاية "Tennessee"[54]؛ لذا أصبح من اللازم على القضاء المغربي أن يسلك هذا التوجه القضائي، وذلك بمراقبة مشروعية التقطيع الانتخابي إذا أثيرت أمامه أثناء نظره في الدعاوى الانتخابية، لأنه يعتبر الأرضية التي تقوم عليها العملية الانتخابية والتي تؤثر في نتائجها إيجابا أو سلبا[6] وبالتالي تعد الرقابة القضائية، الآلية الناجعة لكفالة صحة الانتخاب، بما ينطوي عليه ذلك من صيانة مشروعية التمثيل الديمقراطي وثقة المواطنين في المؤسسات التمثيلية وضمان سلامة الانتدابات الانتخابية، بما يجعلها رقابة قضائية تنفرد بخصوص موضوعها المتصل بعملية انتخابية تشكل تنزيلا مباشرا لأحد الثوابت الدستورية[7] ومن أجل ضمان احترام الانتخابات للضوابط القانونية لابد من إقرار الرقابة القضائية عليها كواجب من واجبات الدولة في كل مجتمع سياسي يعمل على إرساء دولة القانون[8].

ونرى أنه من الملائم اعتبار الطعن في قرار التقطيع طعنا انتخابيا لارتباطه بالعملية الانتخابية وتأثيره في نتيجتها، وحبذا لو تدخل المشرع لتكريس نص قانوني ينظم شروط الطعن في قرار التقطيع أو التقسيم الانتخابي. وإن كانت عملية التقطيع تتعارض من

[1] تنص هذه الفقرة على أن الجماعة التي ينتخب أعضاء مجلسها عن طريق الاقتراع باللائحة تشكل دائرة انتخابية فريدة.

[2] راجع نص الفقرة الثالثة من المادة 129 من القانون المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

[3] محمد بوغالب: "دور القاضي الإداري في تكريس المشروعية في ميدان المنازعات الانتخابية"، مداخلة في إطار الأشغال اليومين الدراسيين المنظمين من طرف المجلس الأعلى بالرباط بتاريخ 27-28 مارس 2003، في موضوع: " القضاء الإداري والمنازعات الانتخابية "، سلسلة دفاتر المجلس الأعلى، العدد 4، السنة 2004، ص 301.

[4] نجاة خلدون، "اختصاص المحاكم الإدارية في مجال الطعون الانتخابية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال– الرباط 2001-2002، ص 221.

[5] ذة. نجاة خلدون و ذ. المكي السراجي: "الطعون القضائية في انتخابات الجماعات الترابية" م س، ص 189.

[6] يوسف اليحياوي: ن م س، ص 121.

[7] عبد الحق أخو الزين: " منازعات انتخابات الجماعات الترابية في ضوء قرارات محكمة النقض وتوجهات القضاء الدستوري"، ص 6، مطبعة Bucephale، الطبعة الأولى، 2021، الرباط.

[8] ذ هشام الوازيكي، " دور القاضي الإداري في إنجاح المسلسل الانتخابي " ضمن كتاب "القضاء الإداري والمنازعات الانتخابية" أشغال اليومين الدراسيين 27 و28 مارس 2003، سلسلة دفاتر المجلس الأعلى، العدد 2004/4 مطبعة الأمنية، ص 94.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الناحية الزمنية مع رقابة المحكمة الدستورية التي لا تتدخل إلا بعد مرور العملية الانتخابية بأكملها[1] حيث تبت في الطعون المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان، بموجب الفقرة الأخيرة من الفصل 132 من الدستور، داخل أجل سنة، ابتداء من تاريخ انقضاء أجل تقديم الطعون إليها[2].

ومن هذا المنطلق تتجلى أهمية الرقابة القضائية على عملية التقطيع الانتخابي ودورها في إلزام الإدارة على احترام مبدأ وقدرة تلك الرقابة على أن تلزم السلطة واضعة التقطيع باحترام المبادئ التي يقوم عليها التقسيم الترابي للدوائر، فحضور الرقابة القضائية يعطي ضمانات أكبر لسلامة التقطيع الترابي، وغيابها يؤدي إلى وجود عدة عيوب تشوب التقطيعات الانتخابية، وهذا ما يزكي تشكيك بعض الهيئات السياسية والباحثين في سلامة ونزاهة الاستحقاقات الانتخابية التي شهدها المغرب.[3] وفي هذا الإطار أكد البعض أن هذه العملية التقنية جزء لا يتجزأ من العملية الانتخابية والتي يمكن أن توجه الانتخاب في هذا الاتجاه أو ذاك ويجب أن تخضع لرقابة القضاء ليتأكد من صحتها ومدى تحقيقها لمبادئها، وذلك على غرار ما ذهب إليه الاجتهاد القضائي في الأنظمة المقارنة الذي كرس إمكانية مراقبة القاضي للتقطيع الانتخابي بمناسبة الطعن في العملية الانتخابية.[4]وهذا التوجه حري بالتأييد وينبغي على القضاء أن ينهج هذا النهج ويراقب مشروعية التقطيع الانتخابي إذا أثير أمامه أثناء نظره في الدعاوى الانتخابية لأنه يعتبر الأرضية التي على أساسها يقوم العمل الانتخابي التي تؤثر في نتائجه إيجابا أو سلبا، خاتمة

إن النصوص الدستورية والقوانين الناظمة للانتخابات مهما كانت تمنح من ضمانات لإرساء انتخابات نزيهة، فهي على محك الممارسة السياسية التي ما فتئت تضعف وتتهشم، لاسيما في ظل سياق سياسي يتسم بالسلطوية[5]، ذلك أنه من آليات النزاهة أيضا موضوع التقطيع الانتخابي الذي لا يمكن اعتباره عملا تقنيا فحسب، كما يجري الاعتقاد، بقدر ما هو فعل سياسي بامتياز، فمن المعروف أن رسم الدوائر وتحديد إطارها الجغرافي والبشري له صلة عميقة بطبيعة النظام السياسي ودرجة ترسخ الديمقراطية في

---

[1] عصام صمري: "رقابة القضاء على التقطيع الانتخابي"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص حول القضاء والتحكيم، نونبر 2020، ص 79، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط.

[2] المادة 33 من القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1,14,139 بتاريخ 16 شوال 1435 (13 أغسطس 2014)، الجريدة الرسمية عدد 6288 بتاريخ ذو القعدة 1435 (4 سبتمبر 2014)، ص 6661.

[3] وقد ذهب مجلس الدولة الفرنسي في عدة مناسبات أن تعديل الكانتونات داخل المحافظة لا يجب أن يكون موضوعه توسيع الفوارق التي توجد بين الكانتونات الأكثر والأقل كثافة سكانية للمحافظة، وفي هذا الاتجاه أقر مشروعية تقطيع انتخابي جديد يقلص الفوارق الموجودة داخل المحافظة وبالنتيجة تجميع كانتونات للواحد منهما كثافة سكانية ضعيفة وللآخر كثافة سكانية مرتفعة بغرض تقليص الفوارق السكانية يكون مشروعا.

Conseil, d'Etat 23 oct. 1985, Cne d'Allos c min – int – et d'écentr, AJDA 1986 P 33 Poncl, MROUX cité par Bertrand MALIGNER, le découpage des circonscriptions électorales devant le conseil constitutionnel d'Etat, D.A. 31ème année n° 4 avril, 1992 P 2

[4] نجاة خلدون والمكي السراجي: "الطعون القضائية في انتخابات الجماعات الترابية"، م.س، ص 188.

وقد أكد مجلس الدولة الفرنسي أن قاضي الشطط في استعمال السلطة يمارس رقابة الشرعية على التقطيع الانتخابي وأن القاضي الانتخابي بمناسبة النظر في دعوى ضد العملية الانتخابية يمكن أن يلغي العملية الانتخابية في مجموعها إذا كانت قائمة على أساس تقطيع انتخابي غير قانوني.

CE 4 Nov 1936 élections de bureaux Rec p 954 Nov 1945 élections municipales d'OSEILE font romeu Rec p 220.

[5] محمد ضريف: "نزاهة انتخابات 07 أكتوبر في خطاب الفاعل الحزبي" ضمن مؤلف جماعي بعنوان "تشريعيات 2016 بين إنعاش الآمال وتكريس الإحباطات قراءة في النتائج والتداعيات"، ص 128، نشر "مركز تكامل للدراسات والأبحاث"، توزيع دار العرفان أكادير، مطبعة قرطبة أكادير، طبعة 2018.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الدولة والمجتمع[1]، وهو بذلك عملية تقنية ذات أبعاد سياسية[2] والأداة التي يمكنها أن تساهم بقسط وافر إما في إفراز انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وإما أنها تؤدي إلى تحريف الانتخابات عن مغزاها الحقيقي[3].

وإن اعتبر البعض أن الفرصة لم تتح للقضاء الإداري المغربي للبت في منازعات التقطيع الانتخابي[4] ولم يسبق للقضاء الدستوري المغربي أن بت ولو على سبيل الاستثناء في الأعمال السابقة والممهدة للاقتراع قبل إجراء الانتخاب[5]، فالتطور الذي حققه القاضي الدستوري في رقابة صحة الانتخابات التشريعية كشف وجود العديد من العوائق التي تحول دون قيامه بالمراقبة الكاملة والفعلية للانتخابات التشريعية[6] أبرزها عدم تمكن القاضي الدستوري من تقدير مدى تأثير التقطيع الانتخابي على نتائج الاقتراع، عكس نظيره الفرنسي الذي كرس مجموعة من المبادئ العامة الضابطة لعملية التقطيع الانتخابي[7] ؛ وفي الأخير يمكن طرح مجموعة من التساؤلات قد يكون الجواب عنها محاولة لتجاوز بعضا من الإشكاليات التي يطرحها موضوع التقطيع الانتخابي، فلماذا لا تسند مهمة التقطيع الانتخابي إلى المندوبية السامية للتخطيط على اعتبار أنها مستقلة وتتوفر على معطيات إحصائية يكفي فقط أن تلتزم في تلك المهمة بتطبيق المبادئ التي يفترض أن تحكم وضع تقطيع انتخابي محايد؟ ضمن جهة محايدة تتشكل من قضاة[8] لما يتمتع به القضاء من استقلالية وحيادية وعلى غرار اللجان الإدارية التي تتولى بحث طلبات القيد في اللوائح الانتخابية[9]، ولجنة الإحصاء الجهوية[10] واللجنة الوطنية التقنية المشرفة على عملية المعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية العامة[11]، ذلك أن المبادئ المعترف

---

[1] محمد مالكي: " الانتخابات البرلمانية في المغرب في ضوء معايير الحكامة الانتخابية" ضمن كتاب "النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية"، ص 461، طبع ونشر المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، سبتمبر، 2008.

[2] عصام صمري: "رقابة القضاء على التقطيع الانتخابي"، ن م س، ص 77.

[3] يوسف اليحياوي: "الانتخابات التشريعية المباشرة بالمغرب – بين واقع نظامها القانوني وعلاقتها بالتوظيف السياسي –، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق، وجدة، الموسم الجامعي 2005/2004، ص 104.

[4] ذة. نجاة خلدون و ذ. المكي السراجي: م س، ص 187.

[5] د الحسن الجماعي: " مراقبة المنازعات المتعلقة بالعمليات الانتخابية السابقة والممهدة للعمليات الانتخابية –دراسة مقارنة–" ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان " الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015"، ص 146، منورات مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الطبعة الأولى، الرباط، شتنبر 2016.

[6] محمد العابدة: "القاضي الدستوري ودوره في مراقبة الانتخابات التشريعية بالمغرب – انتخابات أكتوبر 2016 أنموذجا – ضمن مؤلف جماعي بعنوان "المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016" منشورات" المركز المغربي للأبحاث الاستراتيجية ودراسة السياسات" ضمن "سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية" ص 321، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2017.

[7] عزيزة الغداني: "مراقبة المجلس الدستوري لصحة الانتخابات التشريعية بالمغرب بين الفعالية والمحدودية نموذج الانتخابات التشريعية لعام 1997، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 75 سنة 2007 ص 119.

[8] محمود علي يحيى السقاف: "الرقابة القضائية على انتخابات المجالس المحلية في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية"، ص 102، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام كلية العلوم القانون والاقتصادية والإجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط سنة 2017/2016.

[9] المادة 10 من القانون رقم 11-57 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-11-171 الصادر في 30 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 28 أكتوبر 2011.

[10] المادة 85 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-11-165 الصادر في 16 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 14 أكتوبر 2011.

[11] المادة 32 من نفس القانون رقم 11-57 م س.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بها في الدول ذات التقليد الديموقراطي العريق في إعداد التقطيع الانتخابي، كما يرى البعض، لا تجد لها مكانا ضمن عملية إعداده بالمغرب[1] والحديث عن معايير التقطيع الانتخابي يصبح غير ذي جدوى دون التركيز على خلفيات التقطيع نفسه والفلسفة من اعتماده والغاية من تحديد مؤشراته الدقيقة2.

[1] يوسف اليحياوي: ن م س، ص 122.

[2] د. عبد اللطيف بروحو: " لعبة القانون وخدعة التقطيع الانتخابي"، ن م س.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

✓ **الكتب والمجلات:**

- رقية المصدق: "الفاعل السياسي بين النفق الدستوري والنفق الانتخابي"، الطبعة الأولى، 2024، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- د عبد المنعم لزعر: "اللعبة الانتخابية، رهانات الحقل السياسي بالمغرب، "، مطبعة "شمس برنت"، الطبعة الأولى 1442هـ/ 2021م سلا.
- ذ عبد السلام زوير: "الرقابة القضائية على انتخابات الجماعات الترابية"، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد رقم 7، الطبعة الأولى أبريل 2018، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- د هشام عبد السيد الصافي بدر الدين: " المستحدث في انتخابات المجالس المحلية في ضوء أحكام الدساتير والقضاء"، دار الكتب والوثائق القومية، نشر المكتب الجامعي الحديث 2022، طبعة 2021.
- ذ محمد قصري: "المنازعات الانتخابية ورقابة القضاء الدستوري والقضاء الإداري"، مطبعة جودة، الطبعة الأولى، 2021.
- عبد الحق أخو الزين: " منازعات انتخابات الجماعات الترابية في ضوء قرارات محكمة النقض وتوجهات القضاء الدستوري"، مطبعة Bucephale، الطبعة الأولى، 2021، الرباط.
- محمد بفقير، قضايا الانتخابات في قضاء الغرفة الإدارية بمحكمة النقض من سنة 2015 إلى سنة 2018، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، العدد 9، 2021.
- "تشريعيات 2016 بين إنعاش الآمال وتكريس الإحباطات قراءة في النتائج والتداعيات"، مؤلف جماعي، نشر "مركز تكامل للدراسات والأبحاث"، توزيع دار العرفان أكادير، مطبعة قرطبة أكادير، طبعة 2018.
- "المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016"، مؤلف جماعي، منشورات" المركز المغربي للأبحاث الاستراتيجية ودراسة السياسات" ضمن "سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية" ص 127، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2017.
- الظاهرة الانتخابية بالمغرب – أبحاث ميدانية بجهة سوس ماسة –، مكتبة دار العرفان حي السلام، أكادير، الطبعة الأولى، 2017.
- المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016، المركز المغربي للأبحاث الاستراتيجية ودراسة السياسات، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى، 2017.
- ذة. نجاة خلدون و ذ. المكي السراجي: "الطعون القضائية في انتخابات الجماعات الترابية"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 96، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، توزيع سوشبريس، 2016.
- عبد الأله سطي: "الوظيفة الانتخابية بين سياقات السلطوية والسياقات الانتقالية – مدخل نظري – " ضمن مؤلف جماعي بعنوان " الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015"، منورات مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الطبعة الأولى، الرباط، شتنبر 2016.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- في أفق استحقاق 2016 أنماط الاقتراع وتأثيرها في الحياة السياسية المغربية، منشورات مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، العدد 42/41، 2016.
- " الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015"، مؤلف جماعي، منورات مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الطبعة الأولى، الرباط، شتنبر 2016.
- المنازعات الانتخابية في ضوء أحكام القضاء الدستوري والقضاء الإداري، سلسلة دليل العمل القضائي- مجلة القضاء المدني- ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2016.
- حكامة الانتخابات بالمغرب بين النص والممارسة، منشورات مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، العدد 44/43، الطبعة الاولى، 2016.
- المنازعات الانتخابية في ضوء قرارات محكمة النقض، سلسلة إصدارات المكتب الفني، مطبعة الأمنية، الرباط، العدد الأول، شتنبر 2016.
- الطعون القضائية في انتخابات الجماعات الترابية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2016.
- د رضوان العنبي: " الإشراف على العملية الانتخابية بين هيمنة وزارة الداخلية ورقابة القضاء الإداري" ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان " الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015"، منشورات مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الطبعة الأولى، الرباط، شتنبر 2016.
- القضاء الدستوري بالمغرب – المحكمة الدستورية ونظم الرقابة على دستورية القوانين، منشورات مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، العدد 38/37، 2016.
- الانتخابات الجماعية – قراءة موضوعاتية في اقتراع 04 سبتمبر 2015 السياق، الرهانات، النتائج والدلالات، منشورات مجلة القضاء المدني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، العدد 12، 2016.
- محمد شقير: "السلوك الانتخابي في المغرب بين السيادة الملكية والتحكم في الإرادة الشعبية" مجلة "وجهة نظر"، العدد 65، ص 22، مطبعة النجاح الجديدة، صيف 2014.
- المكي السراجي ونجاة خلدون، " المنازعات الانتخابية ورقابة القضاء الإداري "، ص 278، دار الإنماء الثقافي، الطبعة الأولى 2009.
- المكي السراجي ونجاة خلدون: " القضاء الانتخابي في المادة الإدارية"، دار القلم، الرباط، الطبعة الأولى 2009.
- "النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية"، طبع ونشر المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، سبتمبر، 2008.
- "النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية"، طبع ونشر المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، سبتمبر، 2008.
- نجاة خلدون: "سلطات القاضي الإداري في الطعون الانتخابية" مجلة الإشعاع، العدد 32 يوليوز 2007، ص 185.
- عسو منصور، نعيمة البالي، أحمد مفيد، " القانون الانتخاب المغربي "، مطبعة أنفو- برانت، الطبعة الأولى، فاس، 2005.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- إدريس بلمحجوب، "المسلسل الانتخابي بين الممارسة والرقابة القضائية 1997- 2003"، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى 2005.
- محمد لمزوغي: " دور القضاء الإداري في حماية الحقوق السياسية – الحق الانتخابي نموذجا-"، مجلة المحاكم الإدارية، العدد 2، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، أكتوبر 2005.
- القضاء الإداري والمنازعات الانتخابية، سلسة دفاتر المجلس الأعلى، مطبعة الأمنية، العدد 4، 2004.
- الدليل العملي للاجتهاد القضائي في المادة الإدارية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2004.
- عبد القادر الرافعي في كتابه: " محطات قضائية"، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 2002.
- محمد أديب السلاوي: "الانتخابات في المغرب إلى أين...؟"، الطبعة الأولى، البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع، القنيطرة، 2002.
- عبد الرحيم المنار السليمي: "محددات السياسة الانتخابية" ضمن مؤلف جماعي بعنوان: "الانتخابات العامة في المغرب في ظل المفهوم الجديد للسلطة: الجوانب القانونية والأبعاد السياسية"، ص 32، منشورات "مجلة أنفاس حقوقية "، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، العدد الأول شتنبر 2002.
- الانتخابات العامة في المغرب في ظل المفهوم الجديد للسلطة: الجوانب القانونية والأبعاد السياسية، مجلة أنفاس حقوقية " مجلة مغربية لتنمية الثقافة الحقوقية والقانونية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط،العدد الأول شتنبر 2002.
- عبد العزيز النويضي," العدالة السياسية: الانتخابات و القضاء الدستوري في المغرب", مطبعة النجاح الحديثة, 1997.
- محمد عامري، " الطعون الانتخابية بالمغرب "، الطبعة الأولى، مطبعة إفريقيا الشرق، 1993.
- محمد عامري، "الطعون الانتخابية بالمغرب"، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى 1993.

✓ **الرسائل والأطروحات:**

- نجاة خلدون، "اختصاص المحاكم الإدارية في مجال الطعون الانتخابية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال– الرباط 2001-2002.
- المهدي الفحصي: "مدى تأثير الإصلاحات الدستورية والسياسية على التوازن بين السلط في المغرب" أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2001 – 2002.
- محمد بن طلحة: " النظام الجماعي المغربي"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة محمد الأول بوجدة، السنة الجامعية: 2004-2005.
- يوسف اليحياوي: "الانتخابات التشريعية المباشرة بالمغرب – بين واقع نظامها القانوني وعلاقتها بالتوظيف السياسي -، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق، وجدة، الموسم الجامعي 2004/2005.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- شوقي يعيش تمام: "الطعون في انتخابات المجالس النيابية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون دستوري، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2014/2013، الجزائر.
- محمود علي يحي السقاف، الرقابة القضائية على انتخابات المجالس المحلية في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية – دراسة مقارنة –، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة محمد الخامس بالرباط، السنة الجامعية: 2016-2017.
- عبد الغني المرابط، دور القضاء الإداري في الرقابة على مشروعية الانتخابات الجماعية، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهراز بفاس، السنة الجامعية: 2008-2009.

✓ **المقالات:**

- مصطفى مماد "المنازعات المتعلقة بالأهلية الانتخابية –الإطار العام وتدخل القضاء–، المجلة الدولية للدراسات الأكاديمية، عدد أبريل 2025، ص 9-26، منشورات دار المجد للتوزيع والنشر.
- د أشرف الطريبق ود عبد الرزاق المسكي: "تحليل نقدي لمقترحات أحزب المعارضة حول المنظومة الانتخابية المغربية في أفق الاستحقاقات التشريعية لسنة 2026" المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الثامن، العدد الخامس والثمانون، أكتوبر 2025، www.ajsp.net.
- د حسن الجماعي ود خالد العسري: "القاسم الانتخابي وسؤال حرية الناخب وصحة وسلامة الاقتراع"، مجلة دفاتر برلمانية، المجلد 2، العدد 2، أكتوبر 2023، ص 23 – 36.
- د عبد العزيز الهلالي: " النظام الانتخابي والأحزاب السياسية بالمغرب" مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 5، الطبعة الأولى، طبع وتوزيع دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ماي 2023.
- عصام صمري: "رقابة القضاء على التقطيع الانتخابي"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص حول القضاء والتحكيم، نونبر 2020، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط.
- د عبد المنعم لزعر: "التعبيرات السوسيو-انتخابية لتخفيض العتبة إلى 03%" ضمن مؤلف جماعي بعنوان "تشريعيات 2016 بين إنعاش الآمال وتكريس الإحباطات قراءة في النتائج والتداعيات"، نشر "مركز تكامل للدراسات والأبحاث"، توزيع دار العرفان أكادير، مطبعة قرطبة أكادير، طبعة 2018.
- د خالد العسري: "انتخابات 7 أكتوبر 2016 وسؤال الحياد والنزاهة" ضمن مؤلف جماعي بعنوان "تشريعيات 2016 بين إنعاش الآمال وتكريس الإحباطات قراءة في النتائج والتداعيات"، ص 402، نشر "مركز تكامل للدراسات والأبحاث"، توزيع دار العرفان أكادير، مطبعة قرطبة أكادير، طبعة 2018.
- زكرياء أقنوش: "المبتغى من تغيير الاقتراع داخل النسق السياسي المغربي والنتائج المحصل عليها"، مجلة السياسات العمومية العدد 23، المحمدية، صيف 2017.
- محمد العابدة: "القاضي الدستوري ودوره في مراقبة الانتخابات التشريعية بالمغرب – انتخابات أكتوبر 2016 أنموذجا – ضمن مؤلف جماعي بعنوان "المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية 07 أكتوبر 2016" منشورات" المركز

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المغربي للأبحاث الاستراتيجية ودراسة السياسات" ضمن "سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية" ص 322، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2017.

- نجاة خلدون، " دور محاكم الاستئناف الإدارية في تطوير الاجتهاد القضائي في المادة الانتخابية "، مداخلة في إطار أشغال اليوم الدراسي المنظم من طرف المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، يوم 22 نونبر 2006، بالرباط، حول موضوع: "تطور القضاء الإداري بالمغرب على ضوء إحداث محاكم الاستئناف الإدارية"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 55، السنة 2007.
- زكرياء أقنوش: "أنماط الاقتراع وتأثيرها السياسية في التقطيع الانتخابي وفي الأحزاب السياسية"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد عدد خاص 42/41، السنة 12، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2016.
- د حسن طارق: " 4 شتنبر، انتخابات تبحث عن السياسة واقتراع يبحث عن المعنى" ضمن مؤلف جماعي بعنوان " الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015"، منشورات مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الطبعة الأولى، الرباط، شتنبر 2016.
- د الحسن الجماعي: " مراقبة المنازعات المتعلقة بالعمليات الانتخابية السابقة والممهدة للعمليات الانتخابية —دراسة مقارنة–" ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان " الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015"، منشورات مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، الطبعة الأولى، الرباط، شتنبر 2016.
- د. جواد الرباع: " الانتخابات المحلية وإشكاليات الديموقراطية المحلية بالمغرب مقاربة قانونية وسياسية" ضمن مؤلف جماعي بعنوان: الانتخابات الجماعية: قراءة موضوعاتية في اقتراع 04 سبتمبر 2015 السياق، الرهانات، النتائج والدلالات"، ص 184، ضمن سلسلة "دراسات وأبحاث" 12، الطبعة الأولى، منشورات "مجلة القضاء المدني" و"مركز تكامل للدراسات والأبحاث" مطبعة المعرف الجديدة الرباط، توزيع دار الأفاق المغربية، الدار البيضاء، 2016.
- د عبد الرحيم العلام: "في الظروف المحيطة بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية المغربية الأسباب والتحديات"، ضمن مؤلف جماعي بعنوان: الانتخابات الجماعية: قراءة موضوعاتية في اقتراع 04 سبتمبر 2015 السياق، الرهانات، النتائج والدلالات"، ضمن سلسلة "دراسات وأبحاث" 12، الطبعة الأولى، منشورات "مجلة القضاء المدني" و"مركز تكامل للدراسات والأبحاث" مطبعة المعرف الجديدة الرباط، توزيع دار الأفاق المغربية، الدار البيضاء، 2016.
- د. عبد اللطيف بروحو: " لعبة القانون وخدعة التقطيع الانتخابي" مقال منشور بموقع pjd.ma/2794-1333.html بتاريخ 12 يوليو 2015.
- ريتشارد تشامبرز: "المعايير الدولية للانتخابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ضمن كتاب "النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية"، ص 69، طبع ونشر المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، سبتمبر، 2008.
- المكي السراجي: تأثيرات نمط الاقتراع اللائحي النسبي على الانتخابات التشريعية لمجلس النواب لسنة 2007 مداخلة في إطار الندوة الوطنية المنظمة من قبل جامعة القاضي عياض بمراكش كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية يومي 17 و18 أبريل 2008 في موضوع "تقييم مسلسل الانتخابات التشريعية 2007 بالمغرب.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- نجاة خلدون، "دور محاكم الاستئناف الإدارية في تطوير الاجتهاد القضائي في المادة الانتخابية"، مداخلة في إطار اليوم الدراسي المنظم من طرف المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، يوم 22 نونبر 2006 بالرباط حول موضوع: "تطور القضاء الإداري بالمغرب على ضوء إحداث محاكم الاستئناف الإدارية"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضع الساعة، العدد 55، السنة 2007.
- عزيزة الغداني: "مراقبة المجلس الدستوري لصحة الانتخابات التشريعية بالمغرب بين الفعالية والمحدودية نموذج الانتخابات التشريعية لعام 1997، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 75 سنة 2007.
- إدريس بلمحجوب، "معايير الرقابة القضائية على سلامة العمليات الانتخابية بين توجهات الغرفة الإدارية والمجلس الدستوري"، مداخلة في إطار الندوة الجهوية السادسة المنظمة من قبل المجلس الأعلى بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسه بالرباط يومي 10-11 ماي 2007 في موضوع: "المنازعات الانتخابية والجبائية من خلال اجتهادات المجلس الأعلى"، مطبعة الأمنية، الرباط 2007.
- هشام الوازيكي" دور القاضي في إنجاح المسلسل الانتخابي" مجلة المحاكم الإدارية منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، أكتوبر 2005.
- محمد بوغالب، "دور القاضي الإداري في تكريس المشروعية في ميدان المنازعات الانتخابية"، مداخلة في إطار أشغال اليومين الدراسيين المنظمين من طرف المجلس الأعلى بالرباط بتاريخ 27 و28 مارس 2003 في موضوع: "القضاء الإداري والمنازعات الانتخابية"، سلسلة دفاتر المجلس الأعلى، العدد 4، السنة 2004.
- محمد لمزوغي، "القضاء الإداري والطعون الانتخابية"، مداخلة في إطار أشغال اليومين الدراسيين المنظمين من طرف المجلس الأعلى بالرباط بتاريخ 27 و28 مارس 2003 في موضوع: "القضاء الإداري والمنازعات الانتخابية"، سلسلة دفاتر المجلس الأعلى، العدد 4، السنة 2004.
- علوي جعفر" علاقة قاضي الانتخاب بالقاضي الجنائي في مجال مكافحة الجرائم المرتبطة بالانتخابات " المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة دراسات، عدد 59, نونبر 2004.
- محمد قصري، "المخالفات الانتخابية ورقابة القضاء الإداري"، مداخلة في إطار أشغال اليومين الدراسيين المنظمين من طرف المجلس الأعلى بالرباط بتاريخ 27 و28 مارس 2003 في موضوع: "القضاء الإداري والمنازعات الانتخابية"، سلسلة دفاتر المجلس الأعلى، العدد 4، السنة 2004.
- محمد زين الدين" التأثيرات السياسية لنمط الاقتراع الخاص بالاستحقاقات المغربية لسنة -2002جريدة بيان اليوم –6 شتنبر2002، ص 4.
- عبد العزيز اليعكوبي" الممارسة الديمقراطية وأخلاقيات الانتخابات" مسطرة المنازعات الانتخابية أمام المحاكم الإدارية، سلسلة الندوات، رقم 3، سنة 1999.
- د الحسن الجماعي: " التقطيع الانتخابي" ضمن مؤلف جماعي بعنوان: "الانتخابات العامة في المغرب في ظل المفهوم الجديد للسلطة: الجوانب القانونية والأبعاد السياسية"، منشورات "مجلة أنفاس حقوقية "، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، العدد الأول شتنبر 2002.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- الحسن سيمو، "سلطات القاضي الإداري في إلغاء العملية الانتخابية"، مداخلة في إطار اليوم الدراسي المنظم من قبل شعبة القانون الخاص، كلية الحقوق، السويسي – الرباط، بتعاون مع مؤسسة هانس سايدل في 7 مارس 1998، في موضوع: "مسطرة المنازعات الانتخابية أمام المحاكم الإدارية"، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- السويسي- الرباط، سلسلة الندوات، العدد الثالث، السنة 1998.
- مصطفى التراب، "مسطرة الطعون الانتخابية أمام المحاكم الإدارية بين النظرية والتطبيق"، مداخلة في إطار اليوم الدراسي المنظم من قبل شعبة القانون الخاص، كلية الحقوق -السويسي- الرباط، بتعاون مع مؤسسة هانس سايدل في 7 مارس 1998، في موضوع: "مسطرة المنازعات الانتخابية أمام المحاكم الإدارية"، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- السويسي- الرباط، سلسلة الندوات، العدد الثالث، السنة 1998.
- بول شامبرجا، "ملاحظات حول النظام الانتخابي السابق بالمغرب " المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، السنة الخامسة، عدد 15-16، مارس – يونيو 1993، ص 52.
- محمد شقير" خصائص الحملات الانتخابية بالمغرب" المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مارس-يونيو 1993.
- عبد العزيز يعكوبي، " الممارسة الديمقراطية وأخلاقيات الانتخابات على ضوء الطعون المقدمة أمام القضاء "، مجلة المعيار، العدد 23 السنة، 1988.
- هشام الوازيكي" دور القاضي في إنجاح المسلسل الانتخابي" مجلة المحاكم الإدارية منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، أكتوبر 2005.
- محمد ضريف: "نزاهة انتخابات 07 أكتوبر في خطاب الفاعل الحزبي" ضمن مؤلف جماعي بعنوان "تشريعيات 2016 بين إنعاش الآمال وتكريس الإحباطات قراءة في النتائج والتداعيات"، نشر "مركز تكامل للدراسات والأبحاث"، توزيع دار العرفان أكادير، مطبعة قرطبة أكادير، طبعة 2018.
- امحمد مالكي: " الانتخابات البرلمانية في المغرب في ضوء معايير الحكامة الانتخابية" ضمن كتاب "النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية"، ص 461، طبع ونشر المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، سبتمبر، 2008.
- بوعبيد الترابي "رقابة القاضي الإداري للضوابط الانتخابية على ضوء العمل القضائي المغربي"، مجلة الملف العدد 10، أبريل 2007.
- إدريس بلمحجوب،" معايير الرقابة القضائية على سلامة العمليات الانتخابية بين توجهات الغرفة الإدارية والمجلس الدستوري " ضمن كتاب " القضاء الإداري والمنازعات الانتخابية" أشغال اليومين الدراسيين 27 و28 مارس 2003، سلسلة دفاتر المجلس الأعلى، العدد 2004/4 مطبعة الأمنية.
- ذ هشام الوازيكي: " دور القاضي الإداري في إنجاح المسلسل الانتخابي " ضمن كتاب "القضاء الإداري والمنازعات الانتخابية" أشغال اليومين الدراسيين 27 و28 مارس 2003، سلسلة دفاتر المجلس الأعلى، العدد 2004/4 مطبعة الأمنية.
- ذ مصطفى التراب: " مسطرة الطعون الانتخابية أمام المحاكم الإدارية بين النظرية والتطبيق" مداخلة في إطار اليوم الدراسي المنظم من قبل شعبة القانون الخاص، كلية الحقوق -السويسي- الرباط، بتعاون مع مؤسسة هانس سايدل في 7 مارس 1998، في

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

موضوع: "مسطرة المنازعات الانتخابية أمام المحاكم الإدارية"، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- السويسي- الرباط، ص 17، سلسلة الندوات، العدد الثالث، السنة 1998.

- ذ عبد الحميد الحمداني: " دراسة حول أسباب الطعن الموجبة لبطلان الانتخاب" مداخلة في إطار الأشغال اليومين الدراسيين المنظمين من طرف المجلس الأعلى بالرباط بتاريخ 27-28 مارس 2003، في موضوع: " القضاء الإداري والمنازعات الانتخابية "، سلسلة دفاتر المجلس الأعلى، العدد 4، السنة 2004.
- محمد بوغالب: "دور القاضي الإداري في تكريس المشروعية في ميدان المنازعات الانتخابية"، مداخلة في إطار الأشغال اليومين الدراسيين المنظمين من طرف المجلس الأعلى بالرباط بتاريخ 27-28 مارس 2003، في موضوع: " القضاء الإداري والمنازعات الانتخابية "، سلسلة دفاتر المجلس الأعلى، العدد 4، السنة 2004، ص 301.
- نجاة خلدون، "اختصاص المحاكم الإدارية في مجال الطعون الانتخابية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال– الرباط 2001-2002.

✓ **نصوص ووثائق**

- مذكرة عامة صادرة عن المجلس الوطني لحقوق الانسان بتاريخ 2015/03/04 حول الإطار القانوني المنظم للعمليات الانتخابية بعنوان "45 توصية من أجل انتخابات أكثر إدماجا وقربا من المواطنات والمواطنين" ضمن سلسلة المساهمة في النقاش العمومي، منشورة بالمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة نصوص ووثائق، عدد 283، بعنوان "كل شيء عن انتخابات 2015" الطبعة الأولى 2016، ص 40 – 51، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، توزيع سوشبريس.
- "دليل المنازعات الانتخابية البرلمانية من خلال قرارات المجلس الدستوري"، منشورات المجلس الدستوري، الطبعة الأولى، مطبعة الأمنية، الرباط، 2011.
- تقرير النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات من أجل ملاحظة غير متحزبة للانتخابات، (الانتخابات التشريعية شتنبر 2002) منشورات إليستوغراف، 2003.
- تقرير المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول الانتخابات التشريعية بالمغرب بعنوان: "الانتخابات وحقوق الانسان"، منشورات المنظمة، 1998.
- المرسوم رقم 2.97.786 الصادر في 21 من جمادى الأولى 1418 (24 سبتمبر 1997) بإحداث وتحديد الدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب، ج ر عدد 4520 بتاريخ 22 جمادى الأولى 1418 (25 سبتمبر 1997)، ص 3769.
- المرسوم رقم 2.97.786 الصادر في 21 من جمادى الأولى 1418 (24 سبتمبر 1997) بإحداث وتحديد الدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب، ج ر عدد 4520 بتاريخ 22 جمادى الأولى 1418 (25 سبتمبر 1997)، ص 3769.
- الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011) ص 3604.
- الظهير الشريف رقم 1.13.74 الصادر في 18 من رمضان 1434 (27 يونيو 2013) بتنفيذ القانون رقم 131.12 المتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية كما تم تغييره وتعديله بالقانون التنظيمي رقم 34.15 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.90 بتاريخ 29 رمضان 1436 (16 يوليوز 2015) ج.ر عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)، ص 6715 كما تم تعديله بالقانون التنظيمي رقم 21.06 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.41 بتاريخ 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6987 بتاريخ 5 شوال 1442 (17 ماي 2021)، ص 3413.
- الظهير الشريف رقم 1.11.165 الصادر في 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب كما تم تعديه بالقانون التنظيمي رقم 04.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.39 بتاريخ 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021)؛ الجريدة الرسمية عدد 6987 بتاريخ 5 شوال 1442 (17 ماي 2021)، ص 3405.
- الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011) ص 3600.
- القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 173.11.1 في 24 من ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر 2011) ج.ر عدد 5979 مكرر – 25 ذو الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011).
- القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 165-11-1 الصادر في 16 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 14 أكتوبر 2011.+القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1,14,139 بتاريخ 16 شوال 1435 (13 أغسطس 2014)، الجريدة الرسمية عدد 6288 بتاريخ ذو القعدة 1435 (4 سبتمبر 2014)، ص 6661.
- القانون رقم 11-57 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 171-11-1 الصادر في 30 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 28 أكتوبر 2011.
- القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.70 الصادر في 26 من رجب 1447 الموافق ل 16 يناير 2026، الجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 9 شعبان 1447 الموافق 29 يناير 2026، ص791.
- قرار رقم 29/17 :م.إ، ملفات عدد 1557/16 :و16/1558 و16/1604، المحكمة الدستورية بالرباط في يوم الثلاثاء فاتح من ذي القعدة 1438 (25 يوليو 2017) www.cour-constitutionnelle.ma/Decision?id=1072&Page=Decision
- قرار الغرفة الإدارية عدد 592 بتاريخ 2003/07/31 ملف إداري عدد 2002/1/14/2002 منشور بمجلة القضاء والقانون السنة الواحد والثلاثون مطبعة الأمنية الرباط ص 300.
- حكم المحكمة الإدارية بوجدة الصادر بتاريخ 2003/06/05 تحت عدد 231 غير منشور.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

✓ المراجع باللغة الفرنسية :

✓ **Les ouvrage**

- Levraut (B.), "La ferrière traité de la juridiction administrative et des recours contentieux", 2ème édition, Tome II, 1996.

✓ **Les articles** :

- Abdellah Harsi : « Le conseil constitutionnel et la consécration de l'Etat de droit, Remald, série Thèmes Actuels, N° 38 – 2002, p 37.
- Ouazzani Chahdi (H) : « Le juge administratif et les droits de l'homme », Publications de la Revue Marocaine d'Administration Locale et de Développement, série, « thèmes actuels », n° 47, 2004.
- Poncl, MROUX cité par Bertrand MALIGNER, le découpage des circonscriptions électorales devant le conseil constitutionnel d'Etat, D.A. 31ème année n° 4 avril, 1992 P 2
- CE 4 Nov 1936 élections de bureaux Rec p 954 Nov 1945 élections municipales d'OSEILE font romeu Rec p 220.
- Conseil, d'Etat 23 oct. 1985, Cne d'Allos c min – int – et d'écentr, AJDA 1986 P 33.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

حماية إرادة المريض في التدخل الطبي

عبدالعالي المقدم
طالب بسلك الدكتوراه
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس
المملكة المغربية

الملخص:

لا شك أن حماية إرادة المريض في التدخل الطبي أصبحت تشكل إحدى الركائز الأساسية للقانون الطبي المعاصر، لما تعكسه من توازن بين متطلبات العمل الطبي من جهة، وضرورة احترام حقوق المريض وحريته الشخصية من جهة أخرى، ليتحول هذا الأخير من مجرد متلق للرعاية الصحية إلى طرف فاعل يتمتع بحقوق قانونية، الأمر الذي يقتضي إعلامه وتبصيره من طرف الطبيب بشأن العلاج المقترح لمرضه وطبيعة هذا المرض ودرجة خطورته، وكذا تكاليف العلاج ليستطيع المريض اتخاذ قراره عن بينة واختيار.

غير أن هذه الحماية تثير بعض الإشكالات، خاصة عندما تتعارض هذه الإرادة مع الضرورات العلاجية وحماية الصحة العامة، مما يجعل الموضوع يكتسي أهمية خاصة، بالنظر إلى ما يثيره من توازن دقيق بين مقتضيات العمل الطبي وضرورات حماية الصحة العامة

الكلمات المفتاح: إرادة المريض _ الالتزام بالتبصير _ حقوق المريض_ التدخل الطبي

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

مما لا شك فيه أن التحولات العميقة التي عرفها الفكر القانوني المعاصر وتنامي الوعي بأهمية كرامة الانسان والحرية الفردية، أثر بالغ في إعادة تأطير العلاقة بين الطبيب والمريض، وإشراك هذا الأخير في كل قرار أو تدخل طبي قد يتخذ على جسده.

فبعد أن كانت هذه العلاقة تقوم على فكرة الوصاية الطبية التي تمنح للطبيب سلطة واسعة في اتخاذ القرارات العلاجية من منطلق الخبرة التي اكتسبها والمعرفة العلمية التي حصل عليها، أصبحت تقوم على مبدأ احترام إرادة المريض وإشراكه في اتخاذ القرار المتعلق بالتدخل الطبي الحاصل على جسده.

فحماية إرادة المريض في التدخل الطبي أصبحت تشكل إحدى الركائز الأساسية للقانون الطبي المعاصر، لما تعكسه من توازن بين متطلبات العمل الطبي من جهة، وضرورة احترام حقوق المريض وحريته الشخصية من جهة أخرى، ليتحول هذا الأخير من مجرد متلق للرعاية الصحية إلى طرف يتمتع بحقوق قانونية، الأمر الذي يقتضي إعلامه وتبصيره من طرف الطبيب بشأن العلاج المقترح لمرضه وطبيعة هذا المرض ودرجة خطورته، وكذا تكاليف العلاج ليستطيع المريض اتخاذ قراره عن بينة واختيار.

غير أن هذه الحماية تثير بعض الإشكالات، خاصة عندما تتعارض هذه الإرادة مع الضرورات العلاجية وحماية الصحة العامة، مما يجعل الموضوع يكتسي أهمية خاصة، بالنظر إلى ما يثيره من توازن دقيق بين مقتضيات العمل الطبي وضرورات حماية الصحة العامة، الأمر الذي يقتضي البحث عن **مدى نجاح المشرع المغربي في تحقيق الموازنة بين حماية إرادة المريض في التدخل الطبي والحفاظ على الصحة العامة للمجتمع؟**

وللإحاطة بهذه الإشكالية يمكن تقسيم الموضوع إلى مبحثين، سأخصص المبحث الأول للحديث عن مظاهر حماية إرادة المريض في التدخل الطبي، في حين سأتناول في المبحث الثاني حدود حماية إرادة المريض في التدخل الطبي.

المبحث الأول: مظاهر حماية إرادة المريض في التدخل الطبي

لاشك أن للتقدم التقني والتكنولوجي آثار إيجابية على العمل الطبي ، نتيجة ظهور وسائل وتقنيات مكنت من علاج بعض الحالات المرضية التي كانت إلى حد قريب مستعصية نظرا لضعف الإمكانيات، غير أن هذا الجانب الإيجابي يقابله جانب سلبي ، يتمثل في إمكانية ظهور مخاطر جديدة قد تلحق جسم المريض نتيجة لتعقد التدخل الحاصل عليه ، لذلك أقرت جل التشريعات الوضعية مبدأ إلزام الطبيب عند كل تدخل طبي باحترام إرادة المريض وتبصيره بكل ما يتعلق بهذا التدخل ، ولم يحد المشرع المغربي عن هذا التوجه، حيث أقر مجموعة من الضمانات التي من شأنها حماية إرادة المريض عند كل تدخل طبي على جسده(المطلب الأول) وجعل القضاء الضامن الفعلي لتكريسها(المطلب الثاني).

المطلب الأول: الحماية التشريعية لإرادة المريض في التدخل الطبي

إن حاجة المريض إلى العلاج ، لا يمكن أن يكون بأي حال سببا لسلب إرادته وحقه في اتخاذ قرار يطمئن إليه، لذلك تكفل المشرع بضمان هذا الحق من خلال إلزامه للطبيب بضرورة الحصول على موافقة الشخص المراد فحصه أو علاجه بمناسبة كل تدخل طبي ذي طبيعة وقائية أو تشخيصية أو علاجية ، وتكون هذه الموافقة مكتوبة أو ضمنية ، مع إبقاء الحق للمريض في التراجع عنها في أية لحظة ، مالم يكن الأمر يتعلق بحالة مستعجلة حيوية بعد إخبار المريض بعواقب قراره[1] ، كما أن الطبيب ملزم بإعلام المريض

[1] المادة 42 من مدونة خلاقيات مهنة الطب.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومحيطه بالقدر الكافي من الوضوح بكل ما يتعلق بالعلاج [1] وأن يخبر المريض إخبارا صادقا ومناسبا وبلغة واضحة وملائمة لإمكانيات فهمه واستيعابه، بالتشخيص الكامل للمرض والفحوصات الواجب إجراؤها والمخاطر المحتملة، بالإضافة إلى خطة العلاجات المرتقبة وتكلفتها المتوقعة والآثار التي قد تنتج عن غياب العلاج ، علاوة على الخيارات العلاجية الممكنة ومدى نجاعتها مقارنة مع العلاج الموصوف، رغبة في تمكين المريض من حق اختيار العلاج الذي يرتضيه بما له من سيادة على جسمه.

وحماية إرادة المريض لا تقتصر على الموافقة فقط بل كذلك في الرفض ، أي رفض أي تدخل طبي على جسده ، ورفضه معرفة نتائج التشخيص لمرضه وهو ما نصت عليه المادة 41 من مدونة أخلاقيات مهنة الطب شريطة ألا يكون ذلك سببا في إلحاق ضرر بالمريض نفسه أو بالأغيار لا سيما في الحالات المعدية، ويجب أن يعبر عن رفضه عن طريق الكتابة مع توقيعه ويضمن قراره هذا بملفه الطبي، مع احتفاظه بحق التراجع عن هذا القرار في أي وقت.

وتمتد حماية إرادة المريض كذلك إلى مجال الأبحاث التي تجرى على الأنسان، حيث نجد أن القانون رقم 13-28 المتعلق بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيو طبية وكذا مرسومه التطبيقي رقم 2.20.326 ، يشترطان الموافقة الصريحة والمستنيرة لكل شخص مزمع مشاركته في بحث بيوطبي أو عند الاقتضاء موافقة أحد افراد عائلته ، بعد تقديمه له الإيضاحات والمعلومات المتعلقة بالبحث ولا سيما تلك المتعلقة بحقوقه والهدف من البحث ومنهجيته ومدته والإكراهات والأخطار المتوقعة والمنافع المنتظرة وكذا البدائل الطبية المحتملة... ، وتثبت موافقة الشخص المشارك في بحث بيوطبي أو أحد أفراد أسرته وكذا سحبها بوثيقة مكتوبة وموقع عليها بصفة قانونية

كما أن القانون المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب[2] يشترط في المادة 13 منه على ضرورة الحصول على موافقة الزوجين الحرة والمستنيرة، وأن يتم التعبير عن هذه الموافقة كتابة بعد أن يقدم لهما الممارس باللغة التي يتكلمان بها، جميع المعلومات المتعلقة بالمخاطر على صحة الأم وتلك المحتملة على المولود القادم وباحتمالات النجاح في الحالات المماثلة وبتقدير كلفة العملية، وكذا بالإطار القانوني المنظم للمساعدة الطبية على الإنجاب.

وفيما يتعلق بمجال التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وأخذها وزرعها ، فقد اشترط القانون رقم 16.98[3] في مادته العاشرة ، ضرورة تعبير المتبرع على موافقته على أخذ عضو منه أمام رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها مقر إقامته أو أمام رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها المستشفى العمومي المعتمد الذي ستتم فيه عملية الأخذ والزرع ،أو أمام قاض من المحكمة المعنية يعينه الرئيس خصيصا لذلك الغرض، بعد أن يشرح له طبيبان أبعاد العملية مع مراعاة مقتضيات المادة 11 من نفس القانون.[4]

---

[1] المادة 39 من مدونة أخلاقيات مهنة الطب.

[2] ظهير شريف رقم 1.19.50 صادر في 4 رجب 1440 (11 مارس 2019) بتنفيذ القانون رقم 14.47 المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب، الجريدة الرسمية عدد 6766 بتاريخ 28 رجب 1440 (4 أبريل 2019) ص 1771.

[3] ظهير شريف رقم 1-99-208 صادر في 13 من جمادى الأولى 1420 بتنفيذ القانون رقم 98-16 المتعلق بالتبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وأخذها وزرعها، ج.ر عدد 4726 بتاريخ 5 جمادى الآخرة 1420 (25 أغسطس1999)، ص 2299.

[4] تنص المادة 11 من القانون 16.98 على أنه:" لا يجوز أخذ عضو لأجل زرعه من شخص حي قاصر أو شخص حي راشد يخضع لإجراء من إجراءات الحماية القانونية.

غير أنه وفي حالة انعدام بديل علاجي، يمكن للسلطة الحكومية المختصة أن ترخص ، بعد أخذ رأي المجلس الاستشاري لزرع الأعضاء البشرية المشار إلية في المادة 46 أدناه ، بأخذ الخلايا الجذعية المكونة للدم من شخص حي قار لفائدة أخيه أو أخته ، مع مراعاة توفر جميع الشروط التالية:

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتعبير الشخص عن إرادته بالموافقة أو بالرفض ، يمكن أن يمتد إلى ما بعد وفاته ، حيث أنه يمكن لكل شخص دخل إلى أحد المستشفيات المحددة قائمتها من طرف وزير الصحة[1] ، قصد العلاج أن يعبر عن رفضه أخذ أي عضو من أعضائه أو بعضا منها ، وذلك بتصريح يضمن في سجل خاص يمسك بالمستشفيات المحددة قائمتها من طرف وزير الصحة، وفي حالة عدم التعبير عن هذا الرفض يمكن لأحد المستشفيات المحددة أن تقوم بإجراء عمليات أخذ الأعضاء لأغراض علاجية أو علمية من شخص متوفى لم يعبر أثناء حياته عن رفضه الخضوع لعمليات من هذا النوع[2].

وإذا كانت موافقة المتبرع ضرورية لكل عملية تبرع ، فإن موافقة المتبرع له ضرورية أيضا حيث نصت الفقرة الأولى من المادة 24 من القانون 16.98 على أنه " يجب أن يتأكد الطبيب المسؤول قبل زرع عضو ما من موافقة المتبرع له على ذلك".

ونفس الأمر يسري على عمليات التبرع بالدم البشري ، حيث أوجبت المادة الأولى من القانون رقم 03.94 المتعلق بالتبرع بالدم البشري وأخذه واستخدامه على ضرورة أن يكون التبرع اختياريا ودون ممارسة أي ضغط على المتبرع بالدم الذي يجب أن يعبر عن إرادته بكل حرية ووعي ، وذلك تحت طائلة عقوبة حبسية تتراوح بين سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.[3]

من كل ما سبق يتضح أن المشرع كرس حق المريض في حماية إرادته أثناء كل تدخل طبي على جسده، رغبة منه في ضمان صدور إرادته عن وعي تام منه وتمكينه من الاختيار السليم بين البدائل العلاجية الممكنة.

المطلب الثاني: الحماية القضائية لإرادة المريض في التدخل الطبي

تتبوأ الإرادة مكانة مركزية في جميع العقود، إلا أن أهميتها تتضاعف في نطاق العقد الطبي، لارتباطه بحرمة جسد الانسان المحمي بمقتضيات الدستور والقانون الجنائي، وبالتالي فالطبيب لا يملك أية صلاحيات للمساس به إلا بموافقة المريض واحترام المقتضيات القانونية.

وترتيبا على ذلك، فإن عدم احترام الطبيب لإرادة المريض وتبصيره عند كل تدخل طبي ، يعطي لهذا الأخير الحق في اللجوء إلى القضاء عندما يخل الطبيب بهذا الالتزام ، وذلك بسلوك قواعد المسؤولية المدنية بشقيها التقصيري أو العقدي.

- أن يوافق الوالدان معا، في حالة غيابهما أن يوافق القاضي أو الوصي أو المقدم بالإضافة إلى أحد الوالدين في حالة وجوده ، على عملية الآخذ مع مراعاة أحكام المادة 8 أعلاه ووفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه .
- أن لا تشكل عملية الأخذ أي خطر حال او محتمل على نمو القاصر بالنظر إلى سنه
- أن لا يوجد ضمن العائلة متبرع راشد متوافق بما فيه الكفاية مع المتبرع له
- أن يتم إخبار المتبرع القاصر بعملية الاخذ قصد التعبير عن إرادته ، إذ يعتبر رفضه مانعا لها..."

[1] تنص المادة 3 من المرسوم 2.01.1643 على أنه : "يحدد وزير الصحة لائحة المستشفيات العمومية المدنية والعسكرية المشار إليها في المادتين 6 و 16 من القانون رقم 16.98 السالف الذكر، المعتمدة لإجراء عمليات أخذ الأعضاء وزرعها لغرض علاجي وعلمي.
يحدد وزير الصحة كذلك بقرار ، لائحة المستشفيات العمومية المعتمدة لإجراء عمليات أخذ الأعضاء أو الأنسجة فقط . ويجوز أن يحصر القرار المذكور في نوع أو عدة أنواع من الأعضاء أو الأنسجة وأن يحدد الغرض من عمليات الأخذ المذكورة ".

[2] أنظر المادة 16 من القانون رقم 16.98

[3] المادة 14 من القانون رقم 03.94 المتعلق بالتبرع بالدم البشري وأخذه واستخدامه.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فإقامة المسؤولية المدنية أيا كان نوعها، باعتبارها تهدف إلى الحصول على التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور، تتطلب وجود أركانها من خطأ وضرر وعلاقة سببية.

فبخصوص الخطأ الطبي كركن أول من أركان المسؤولية، فهو كل عمل أو نشاط طبي مقدم للمريض يخرج عن القواعد الطبية المتبعة والمألوفة في المهنة والاختصاص وينتج عنه ضرر للمريض (بسبب هذا العمل الطبي)، أي يرتبط بالعلاقة السببية بين الخطأ والضرر.

لذلك، فمجرد إخلال الطبيب بواجب التبصير الواقع عليه تجاه المريض يكون قد ارتكب خطأ، إلا أن هذا الخطأ لا يعطي للمدعي حق المطالبة بالتعويض، إلا إذا حصل له ضرر، لأن لا مسؤولية بدون ضرر .

والحقيقة أن التزام الطبيب بتبصير المريض بمخاطر العلاج يعد جوهر مسؤولية الطبيب بشأن المعلومات التي ينبغي عليه تقديمها في العمل الطبي، ذلك أن وصف العلاج للمريض خصوصا إذا كان متفقا مع المعطيات العلمية المكتسبة لا يشكل خطأ في حد ذاته يوجب المسؤولية ،إلا إذا اقترن بعدم إعلام المريض بطبيعة العلاج ومخاطره[1].

وتقدير حصول الخطأ من عدمه، متروك لسلطة المحكمة التي لها أن تستخلصه من المعطيات والبراهين المقدمة لها بما في ذلك اللجوء إلى الخبرة، وهذا ما أقرته محكمة النقض في قرار لها[2].

كما أن محكمة النقض المغربية أيدت في قرار لها ما ذهبت إليه محاكم الموضوع من تحميل الطبيب والمصحة مسؤولية ضرر أصاب مريضة جراء قيام الطبيب باستئصال قناة فالوب دون إذنها مما تسبب لها في فقدان القدرة على الإنجاب ، وتتلخص وقائع هذه النازلة في أن سيدة أجرت فحصا طبيا بواسطة الدكتوراة (..) التي خلصت إلى أنها تعاني من ورمين ليفيين داخل عضلة الرحم، وأنها توجهت عند الطبيب (أ.م) بصفته جراحا من أجل إزالة الورميين المذكورين فقامت بالتحليلات الطبية الضرورية وأدت ثمن العملية التي أجريت من طرف الطبيب المذكور بمصحة (أ) ، وأنه بعد العملية فوجئت بكون العادة الشهرية لم تأتها بعد ثلاثة أشهر كما أن موجات حرارة واختناق شديد أصبحت تنتابها مما جعلها تعاود الاتصال بالطبيب (أ.م) الذي بعد فحصها أخبرها بأنه استأصل الورميين كما استئصال قناة فالوب، وأنه أصبح محكوما عليها بعدم الإنجاب الشيء الذي ترتب عنه ضرر كبير بالنسبة إليها تمثل على الخصوص بإصابتها بعقم تام رغم أنها في مقتبل العمر ملتمسة القول بمسؤولية المدعى عليه (أ.م) عن خطئه الطبي الناتج عن قيامه باستئصال قناة فالوب **بدون موافقتها** ودون إجراء التحليلات الضرورية والفحص بالصدى قبل إقدامه على إجراء العملية الجراحية المذكورة، وكذا مسؤولية مصحة (أ) التي أجريت بها تلك العملية ، وبعد إجراء خبرة من طرف المحكمة وانتهاء المناقشات ، قضت المحكمة بتحميل الدكتور (أ.م) والمصحة (أ) مسؤولية الخطأ الطبي الذي كانت المدعية ضحية له وبأدائهما لها تعويضا مدنيا قدره 1.000.000.00 درهم، وهو ما كان محل تأييد من محكمة الدرجة الثانية ومحكمة النقض.[3]

---

[1] محمد حسن قاسم، الطب بين الممارسة وحقوق الإنسان: دراسة في التزام الطبيب بإعلام المريض أو حق المريض في الإعلام، دار الجامعة الجديدة : الإسكندرية 2012 ، ص 44.

[2] قرار محكمة النقض رقم3/48 الصادر بتاريخ 24 يناير 2017 في الملف المدني رقم 2015/3/1/6316 . منشور بالموقع الالكتروني للمجلس الأعلى للسلطة القضائية https://juriscassation.cspj.ma/.

[3] قرار رقم 3/48 الصادر بتاريخ24 يناير 2017 في الملف المدني رقم 2015/3/1/6316، منشور بالموقع الالكتروني للمجلس الأعلى للسلطة القضائية https://juriscassation.cspj.ma/

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويعكس هذا القرار مدى احترام إرادة المريض عند التدخل الطبي، ذلك أنه حتى ولو أن مثل هذا الضرر مألوف في مثل هذه العمليات، إلا أن إحجام الطبيب عن عدم أخذ موافقة المريضة وعدم تبصيرها بمخاطر العملية، كان سببا في تحميله المسؤولية عن هذا الضرر ، بحيث لو أنه أخبرها منذ البداية بالآثار المحتملة لهذه العملية لكان في منأى عن تحميله المسؤولية.

المبحث الثاني: حدود حماية إرادة المريض في التدخل الطبي

للإرادة دور مهم في جميع أنواع العقود، وتبدو أهميتها أكثر في العقد الطبي لارتباطه بجسد الانسان الذي يتمتع بحماية قانونية ، إذ ليس للطبيب المساس بجسم مريضه إلا بعد الحصول على رضاه أو رضا من ينوب عنه ، إلا أن هناك بعض الاستثناءات التي يمكن خلالها تجاوز إرادة المريض ، عند التدخل الطبي، وهذه الاستثناءات منها ما يتعلق بالضرورة الطبية (المطلب الأول) ومنها ما يتعلق بحماية الصحة العامة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: القيود المرتبطة بالضرورة الطبية

نص المشرع المغربي على بعض هذه القيود والمرتبطة بالضرورة الطبية ، كحالة الاستعجال أو استحالة إخبار المريض [1]، حيث تتحقق حالة الضرورة الطبية عند وجود المريض في وضعية حرجة لا يمكن معها الانتظار للحصول على موافقته لأن كل تأخر قد يؤدي إلى فقدان حياته أو تفاقم الضرر، كحالة المصاب في حادثة سير الذي نقل إلى أقرب مستشفى في وضعية حرجة، حيث تتطلب حالته تدخلا طبيا عاجلا لإنقاذ حياته.

وتشمل أيضا حالة الضرورة، حالة إنقاذ حياة المريض ولو بعد إبدائه عدم الموافقة عن تلقي العلاج حيث يكون الطبيب المتدخل ملزما بإنقاذ حياة المريض إذا رأى أن عدم الحصول على موافقته سيؤدي حتما إلى هلاكه، كما هو الامر في نازلة تتلخص وقائعها في أن شخصا يبلغ من العمر 44 سنة كان يعاني من فشل كلوي، دخل إلى المستشفى من أجل تلقي العلاج ، إلا أنه ونظرا لحالته الحرجة ، أفاده الأطباء بأن لا وسيلة لعلاجه سوى تزويده بالدم، غير أن هذا المريض رفض صراحة أن يتم تزويده بالدم في رسالة مكتوبة وذلك لاعتبارات دينية، لانتمائه لطائفة تسمى(Témoins de Jéhovah) التي تحرم نقل الدم في معتقداتها ، وقد أعاد الأطباء تذكيره بالتراجع عن قراره إلا أنه تمسك بالرفض . ومع تدهور حالته بسبب معاناته من فقر دم حاد ، اضطر الأطباء إلى تزويده بالدم لإسعافه، إلا أنه توفي بعد ذلك. رفعت زوجته دعوى قضائية أمام المحاكم الإدارية تطالب فيها بإلزام هيئة مستشفيات باريس العامة (AP-HP) بتعويض زوجها عن الضرر الذي لحق به، والذي زعمت أنه ناجم عن تجاهل رغبته في عدم نقل الدم إليه، ما يشكل بذلك بالنسبة لها اعتداء على معتقده.

غير أن مجلس الدولة قضى بعدم مساءلة الطبيب ومن تم المستشفى ، لأسباب تتعلق بحالة الاستعجال والضرورة القصوى ، التي لا يتوفر معها بدائل علاجية أخرى [2].

---

[1] الفقرة الأولى من المادة 40 من مدونة أخلاقيات مهنة الطب

[2] Conseil d'État. Décision n° 198546 publié au recueil Lebon. https://www.legifrance.gouv.fr/.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتمتد حالة الضرورة إلى كل حالة يستحيل أو يصعب معها الحصول على رضا المريض أو من ينوب عنه ، كحالة فقدانه للوعي أو كونه قاصرا أو محجرا عليه، بحيث لا يستطيع التعبير عن قراره بالموافقة من عدمها على إجراء عمل طبي أو رفضه له.[1]

فعمل الطبيب في هذه الحالات يتصف بالمشروعية ولا تترتب عليه أية مسؤولية ، على أساس حالة الضرورة التي تعتبر مانعا من موانع المسؤولية.

المطلب الثاني: القيود المرتبطة بالحفاظ على الصحة العامة

بالإضافة إلى حالات الاستعجال والضرورة، يمكن أيضا الاستغناء عن موافقة المريض في الحالة التي يكون فيها التدخل الطبي إجباريا أو مفروضا بقوة القانون حفاظا على الصحة العامة، كالتلقيح الإجباري ضد بعض الأمراض المعدية أو الأوبئة، حيث تقتضي المصلحة العامة فرض تلقيح إجباري لمواجهتها وعدم ترك الأمر لمحض إرادة الأشخاص، لأن ذلك قد يدفعهم إلى الامتناع عن التلقيح مما سيجعل الغاية من فرضه والتي هي حماية الصحة العامة والحد من انتشارها صعبة التحقق.

وفي هذا الإطار نجد أن المشرع المغربي، جعل التلقيح ضد بعض الأمراض والأوبئة إجباريا، حيث نجده على سبيل المثال نص في الفصل الأول من القانون المتعلق بإجبارية التلقيح وإعادة التلقيح ضد الجذري[2]، على أنه "يعتبر التلقيح وإعادة التلقيح ضد الجدري إجباريين ويجب على الآباء أو الأولياء أن يعملوا على تلقيح أبنائهم أو الذين لهم ولاية عليهم ضد الجدري خلال سنتهم الأولى...." ، ويضيف الفصل الثاني من نفس القانون على أنه " يجب على كل شخص يعتزم الإقامة بالمغرب أن يعمل في شهر دخوله على تلقيحه أو إعادة تلقيحه وكذا الشأن فيما يرجع لأبنائه ما عدا إذا أدلى بما يثبت قيامه سلفا بهذا الواجب"، من خلال هذين الفصلين يتضح أن المشرع لم يجعل مسألة التلقيح هنا اختيارية، بل أقر مبدأ الإلزام حماية للصحة العامة والوقاية من انتشار الأوبئة والأمراض المعدية.

وإبان جائحة كورونا التي اجتاحت مختلف دول العالم، وأعلنت معها منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ صحية، اتخذت الحكومات إجراءات وتدابير استثنائية[3] للحد من انتشار كوفيد 19، منهم من أقر صراحة إجبارية التلقيح ضد هذا الفيروس، ومنهم من قيد حق التنقل وولوج أماكن معينة بضرورة الإدلاء بجواز التلقيح، مما جعله في حكم الإجباري.

لتكون بذلك مثل هذه التدابير بمثابة خرق أو تعد على حرية الشخص في قبول التدخل الطبي على جسده، لأن المصلحة العامة مرجحة دائما على المصلحة الخاصة، مما يبرر فرض بعض القيود الاستثنائية على الحقوق والحريات الفردية ، ما يعني أن جملة من

---

[1] تنص في هذا الصدد مقتضيات المادة 43 من مدونة أخلاقيات الطب على أنه :" عندما يستحيل على المريض التعبير عن إرادته، وجب على الطبيب العمل على الوصول إلى أقاربه وإخبارهم. وفي حالة استحالة ذلك، أو في الحالات الاستعجالية القصوى، يتخذ الطبيب كل الإجراءات ذات الطابع الطبي التي تتطلبها قواعد مهنة الطب. عندما يتعلق الأمر بقاصر أو ببالغ محجور عليه، وجب الحصول على موافقة الأبوين أو النائب الشرعي. وفي الحالات المستعجلة أو الاستحالة، وجب على الطبيب تقديم لعلاجات الضرورية".

[2] ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.72.165 بتاريخ 15 جمادى الثانية 1392 (27يوليوز1972) ، الجريدة الرسمية عدد3120 بتاريخ 6 رجب1392(16غشت1972)نص2135.

[3] أقرت في هذا الصدد الحكومة المغربية المرسوم رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441(23مارس2020) والمتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، والذي بموجبه اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التي تقتضيها حالة الطوارئ الصحية كتقييد بعض الحقوق.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الالتزامات المتعلقة بحقوق الانسان يمكن أن تخضع لعدم التقيد بها بسبب هذه الحالة وفق شروط معينة حددتها المادة الرابعة[1] من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[2].

ولذلك فمشروعية التدخل الطبي هنا تستند على هذه القوانين وكذا الفقرة الثالثة من المادة 19 من مدونة أخلاقيات الطب التي تنص على أنه " يلتزم الطبيب في كل الظروف، بتلبية كل نداء يصدر عن السلطات العمومية للمساهمة في منظومة الإغاثة وذلك حالة حدوث كوارث أو انتشار وباء بين السكان".

خاتمة:

إن حماية إرادة المريض أثناء التدخل الطبي على جسده، لم يعد مجرد ترف أخلاقي بل أصبح واجبا قانونيا، يشكل تجسيدا لحق الانسان في حماية وحرمة جسده، ذلك أن إلزام الطبيب أو المتدخل بإعلام المريض وأخذ موافقته القبلية من شأنه خلق نوع من التوازن المعرفي بين الطبيب والمريض، مما سيقلص من كم النزاعات القضائية التي قد تثار بينهما عند كل تدخل طبي، وبالتالي يمكن القول أن المقاربة التشريعية المغربية توفقت إلى حد ما في إرساء نوع من التوازن بين حماية إرادة المريض وحماية النظام العام الصحي.

[1] تنص هذه المادة على أنه" 1. في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسميا، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي

2. لا يجيز هذا النص أي مخالفة لأحكام المواد 6 و 7 و 8 (الفقرتين 1 و 2) و 11 و 15 و 16 و 18.

3.على أية دولة طرف في هذا العهد استخدمت حق عدم التقيد أن تعلم الدول الأطراف الأخرى فورا، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بالأحكام التي لم تتقيد بها وبالأسباب التي دفعتها إلى ذلك. وعليها، في التاريخ الذي تنهى فيه عدم التقيد، أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريق ذاته".

[2] شكيب الخياري، "التلقيح الإجباري في ظل احترام حقوق الانسان"، مقال منشور بالموقع الالكتروني https://maroclaw.com/ .

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

- شكيب الخياري، "التلقيح الإجباري في ظل احترام حقوق الانسان"، مقال منشور بالموقع الالكتروني https://maroclaw.com/.
- محمد حسن قاسم، الطب بين الممارسة وحقوق الإنسان: دراسة في التزام الطبيب بإعلام المريض أو حق المريض في الإعلام، دار الجامعة الجديدة : الإسكندرية 2012.
- مدونة أخلاقيات مهنة الطب، ج.ر عدد 7002 الصادرة بتاريخ 27 ذو القعدة 1442(8 يوليوز2021) ص5168.
- ظهير شريف رقم 1.19.50 صادر في 4 رجب 1440 (11 مارس 2019) بتنفيذ القانون رقم 14.47 المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب، الجريدة الرسمية عدد 6766 بتاريخ 28 رجب 1440 (4 أبريل 2019) ص 1771.
- ظهير شريف رقم 1-99-208 صادر في 13 من جمادى الأولى 1420 بتنفيذ القانون رقم 98-16 المتعلق بالتبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وأخذها وزرعها، ج.ر عدد 4726 بتاريخ 5 جمادى الآخرة 1420 (25 أغسطس1999)، ص 2299.
- ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.72.165 بتاريخ 15 جمادى الثانية 1392 (27يوليوز1972) ، الجريدة الرسمية عدد3120 بتاريخ 6 رجب1392(16غشت1972)نص2135
- المرسوم رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441(23مارس2020) والمتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.
- المرسوم 2.01.1643 على أنه : "يحدد وزير الصحة لائحة المستشفيات العمومية المدنية والعسكرية المشار إليها في المادتين 6 و 16 من القانون رقم 16.98 السالف الذكر، المعتمدة لإجراء عمليات أخذ الأعضاء وزرعها لغرض علاجي وعلمي.
- https://juriscassation.cspj.ma _/
- https://www.legifrance.gouv.fr _

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الاستشارة الطبية عن بعد:
تحديات قانونية وأخلاقية

زكرياء الصغير
طالب باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
قلعة السراغنة – جامعة القاضي عياض
مختبر القانون و العدالة
z.essaghir.ced@uca.ac.ma
المملكة المغربية

الملخص:

تناولت هذه المداخلة موضوع الاستشارة الطبية عن بعد، وهي ممارسة أصبحت أكثر انتشارًا في ظل التطور التكنولوجي المتسارع وخاصة بعد جائحة كوفيد-19. ركزت المداخلة على التحديات القانونية والأخلاقية التي تثيرها هذه الممارسة، وعلى رأسها مسألة احترام السرية الطبية، وحماية المعطيات الشخصية للمريض، وضمان جودة الرعاية الطبية عن بعد. كما ناقشت الإطار القانوني المنظم لهذه الخدمة في بعض التشريعات المقارنة، مع الوقوف على حالة الفراغ أو الغموض التشريعي في بعض الدول، ومن ضمنها المغرب. وخُتمت المداخلة بتوصيات ترمي إلى وضع إطار قانوني وأخلاقي متكامل يوازن بين مصلحة المريض ومتطلبات الابتكار الصحي.

الكلمات المفتاحية: الاستشارة الطبية عن بعد، السرية الطبية، حماية المعطيات الشخصية، جودة الرعاية، التحول الرقمي.

Résumé :

Cette intervention a porté sur le thème de la **télémédecine** et plus particulièrement de la **consultation médicale à distance**, une pratique en plein essor, notamment suite à la pandémie de Covid-19. L'exposé a mis l'accent sur les **enjeux juridiques et éthiques** de cette pratique, notamment la **confidentialité médicale**, la **protection des données personnelles du patient**, et la **qualité des soins à distance**. L'intervenant a également présenté les approches réglementaires de quelques pays, tout en soulignant l'absence ou l'insuffisance de cadres juridiques clairs dans d'autres contextes, dont le Maroc. L'intervention s'est conclue par des recommandations pour encadrer cette pratique de manière équilibrée entre **innovation** et **respect des droits fondamentaux du patient**.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

يشهد العصر الحديث تحولات جذرية فرضتها الرقمنة المتسارعة، التي لم تترك قطاعًا إلا وأحدثت فيه أثرًا، وكان من أبرزها القطاع الصحي. ومع تزايد التحديات التي تواجه المنظومات الصحية، خاصة في ظل الأزمات الوبائية كجائحة كوفيد-19، أصبحت الحاجة ملحة لتبني آليات جديدة تسمح باستمرار تقديم الخدمات الطبية دون المساس بسلامة الأفراد. من هنا برزت **الاستشارة الطبية عن بعد** كإحدى الركائز الجديدة للطب الحديث، التي تهدف إلى تقريب الخدمة الصحية من المواطن، وتقليص الفجوة الجغرافية والزمنية، وتحقيق نجاعة في التدبير الصحي، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

و في السياق المغربي، ورغم أن النصوص التنظيمية بدأت منذ سنة 2018 تتناول موضوع الطب عن بعد، إلا أن التنزيل الفعلي لم يبدأ إلا عقب تفشي وباء كوفيد-19، حيث اضطرت الدولة إلى السماح مؤقتًا بالممارسات الطبية عن بعد لتفادي انهيار المنظومة الصحية. ورغم ما حققته هذه التجربة من نتائج إيجابية، فإنها ما تزال تطرح **إشكاليات قانونية وأخلاقية متعددة**، أبرزها مدى قدرة التشريع الوطني على مواكبة هذا النمط الجديد، وضمان الحقوق الأساسية للأطراف، وخصوصًا المريض، الذي قد يتحول من مستفيد إلى ضحية في غياب ضوابط محكمة.

ولعل **أخطر التحديات** تتمثل في هشاشة البيئة القانونية المؤطرة، وغياب ضمانات تقنية لحماية المعطيات الصحية الحساسة، إضافة إلى إشكاليات أخلاقية تتعلق برضا المريض، وشفافية العلاقة الطبية، والمساواة في الولوج.

إشكالية البحث:

ما مدى فعالية الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر للاستشارة الطبية عن بعد في المغرب في مواجهة التحديات المستجدة؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن بين النجاعة التكنولوجية واحترام المبادئ الأخلاقية للممارسة الطبية؟

خطة البحث:

- المطلب الأول: التحديات القانونية للاستشارة الطبية عن بعد.
- المطلب الثاني: التحديات الأخلاقية المرتبطة بالاستشارة الطبية عن بعد.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الأول: التحديات القانونية للاستشارة الطبية عن بعد

أفرز التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ظهور أنماط جديدة لتقديم الخدمات الصحية، من أبرزها الاستشارة الطبية عن بعد التي أصبحت تشكل وسيلة فعالة لتقريب الخدمات العلاجية من المرضى وتجاوز الإكراهات المرتبطة بالبعد الجغرافي ونقص الموارد الطبية. غير أن هذا التحول الرقمي في المجال الصحي أثار العديد من الإشكالات القانونية المرتبطة بتنظيم العلاقة بين الطبيب والمريض، وتحديد المسؤولية الطبية، وضمان حجية المعاملات الإلكترونية، فضلاً عن حماية المعطيات الصحية ذات الطابع الشخصي. كما أن الطبيعة الخاصة للاستشارة الطبية عن بعد تفرض إيجاد إطار قانوني متوازن يضمن الاستفادة من مزايا التكنولوجيا مع الحفاظ على حقوق مختلف الأطراف المتدخلة. لذلك تبرز أهمية دراسة التحديات القانونية التي تطرحها الاستشارة الطبية عن بعد ومدى قدرة التشريع على مواكبة هذا التطور المتسارع.

الفقرة الاولى: قصور الإطار القانوني والتنظيمي

رغم صدور بعض النصوص المنظمة لممارسة الطب عن بعد، إلا أنها تبقى غير كافية وتفتقر إلى التفصيل والدقة، خاصة في ما يتعلق بتحديد المسؤوليات وتنظيم عمل المنصات التقنية الوسيطة، مما يفرز فراغًا قانونيًا يُضعف الحماية القانونية للمريض والطبيب معًا.

أولا: الإطار التشريعي المنظم للاستشارة الطبية عن بعد

تنص **المادة 99 من القانون رقم 131.13**[1] المتعلق بمزاولة مهنة الطب على إمكانية تقديم خدمات الطب عن بعد، شريطة احترام الضوابط التي تحددها النصوص التنظيمية. وقد صدر لاحقًا **المرسوم رقم 2.18.378**[2] لتحديد كيفيات ممارسة الطب عن بعد.

لكن هذه النصوص، رغم أهميتها، ما تزال تعاني من **عدة ثغرات**، منها:

- غياب المراسيم التطبيقية المفصلة.
- عدم وضوح حدود المسؤولية الطبية في حال حصول ضرر.
- قصور في تحديد طبيعة العلاقة التعاقدية بين الطبيب والمريض.

كما أن القوانين الحالية لا تتضمن قواعد خاصة بحالات الاستشارة العاجلة، أو تلك التي يتم فيها تبادل البيانات مع مختبرات أو صيدليات رقمية.

ثانيا: فراغ قانوني في ما يتعلق بالوسيط التقني والمنصات

تتطلب الاستشارة الطبية عن بعد تدخل جهات تقنية تتيح التواصل بين الطبيب والمريض، كالمواقع الإلكترونية والتطبيقات الهاتفية. لكن القانون لم يحدد:

---

[1]- القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب، الجريدة الرسمية عدد 6288 بتاريخ 12 مارس 2015، ص 2982.

[2]- المرسوم رقم 2.18.378 بتحديد كيفيات ممارسة الطب عن بعد، الجريدة الرسمية عدد 6706 بتاريخ 5 غشت 2018، ص 6088.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- الشروط التي يجب أن تتوفر في هذه المنصات.
- مسؤوليتها في حال فشل التواصل أو تسريب البيانات.
- التزاماتها التعاقدية والأمنية.

هذا الفراغ يعرض المريض للخطر، كما يضعف ثقة الأطباء أنفسهم في التعامل مع هذه الوسائط. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المنصات التي تقدم خدماتها في المغرب تخضع لقوانين أجنبية[1]، مما يثير إشكالات تتعلق بتنازع القوانين.

الفقرة الثانية: صعوبة تحديد المسؤولية الطبية

تُعد المسؤولية الطبية في سياق الاستشارة عن بعد من المسائل القانونية المعقدة، بالنظر إلى غياب المعاينة الجسدية، وتداخل العوامل التقنية مع العمل الطبي. كما أن ضعف الرقابة المهنية في الفضاء الرقمي يزيد من صعوبة ضبط التجاوزات وتفعيل الجزاءات.

أولا: صعوبة إثبات الخطأ في غياب الفحص السريري

في الطب التقليدي، يُعتبر الفحص الجسدي ركيزة أساسية للوصول إلى تشخيص سليم. أما في الطب عن بعد، فغالبًا ما يعتمد الطبيب على رواية المريض فقط، أو على صور وبيانات رقمية، قد تكون غير كافية أو مضللة.

في هذا السياق، يصعب:

- إثبات بذل العناية اللازمة من قبل الطبيب.
- معرفة إن كان الخطأ ناتجًا عن الطبيب أم عن سوء في التواصل التقني[2].
- تحميل المنصة أو الشركة الوسيطة المسؤولية في حال وجود خلل.

ثانيا: صعوبة تنفيذ المراقبة المهنية وضبط التجاوزات

تواجه الهيئات المهنية (كهيئة الأطباء) تحديات كبيرة في مراقبة الممارسين عن بعد، خاصة:

- إذا ما قدم الطبيب استشارة من خارج التراب الوطني.
- أو تم استخدام منصات غير مرخصة أو مشبوهة.
- أو إذا ما أخفى الطبيب هويته أو صفته التخصصية.

ورغم وجود قانون العقوبات المهنية، فإن تطبيقه في الفضاء الرقمي يتطلب تطوير آليات جديدة للرقابة والإثبات.

[1]– عبد الكريم الشاذلي، "الاستشارة الطبية الرقمية وتحديات التشريع المغربي"، مجلة الحقوق الرقمية، عدد 3، 2021، ص 46.
[2]– محمد أمزيان، "المسؤولية الطبية في ظل المستجدات التقنية"، مجلة المحاماة المغربية، عدد 85، 2020، ص 112.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الثاني: التحديات الأخلاقية المرتبطة بالاستشارة الطبية عن بعد

إلى جانب الإشكالات القانونية، تثير الاستشارة الطبية عن بعد مجموعة من التحديات الأخلاقية التي ترتبط بجوهر الممارسة الطبية والقيم المهنية التي تقوم عليها. فالعلاقة التقليدية المباشرة بين الطبيب والمريض تشكل أساسًا لبناء الثقة وتحقيق التواصل الإنساني اللازم لتقديم الرعاية الصحية المناسبة، في حين قد يؤدي الاعتماد المتزايد على الوسائط الرقمية إلى ظهور صعوبات تتعلق بسرية المعلومات الطبية، وحماية خصوصية المرضى، وضمان الموافقة الحرة والمستنيرة، وتحقيق العدالة في الولوج إلى الخدمات الصحية الرقمية. كما تطرح الاستشارة الطبية عن بعد تساؤلات حول حدود استخدام التكنولوجيا في المجال الصحي ومدى توافقها مع المبادئ الأخلاقية للمهنة الطبية. ومن ثم، فإن دراسة هذه التحديات الأخلاقية تكتسي أهمية خاصة لفهم الضوابط الواجب مراعاتها من أجل تحقيق توازن بين التطور التكنولوجي واحترام القيم الإنسانية والأخلاقية التي تحكم العمل الطبي.

الفقرة الأولى: المساس بمبادئ الإنصاف والعدالة الصحية

يُبرز الواقع وجود تفاوتات مجالية واجتماعية في الاستفادة من الطب عن بعد، مما يُهدد مبدأ العدالة الصحية، ويُكرّس الفجوة الرقمية بين الفئات، فضلًا عن تسليع بعض الخدمات الطبية الرقمية بشكل قد يُضر بجوهر العلاقة الإنسانية بين الطبيب والمريض.

أولا: الفجوة الرقمية بين المواطنين

تواجه فئة واسعة من المواطنين (خاصة في الوسط القروي والمناطق الجبلية) صعوبات في ولوج الخدمات الصحية الرقمية بسبب:

- انعدام أو ضعف البنية التحتية التكنولوجية.
- ضعف الثقافة الرقمية.
- الفقر وغياب الأجهزة الحديثة[1].

وهذا ما يخلق نوعًا جديدًا من **التمييز الصحي**، يناقض مبدأ المساواة في العلاج المنصوص عليه في الدستور[2].

ثانيا: تحول الرعاية الصحية إلى "خدمة تجارية"

مع تنامي عدد المنصات الرقمية الخاصة، بدأت تبرز ممارسات تهدد الطبيعة الإنسانية للمهنة الطبية، من قبيل:

- فرض أسعار مرتفعة على الاستشارات الرقمية.
- تقديم علاجات متسرعة لإرضاء الزبون.
- التعامل مع المرضى كـ"عملاء" لا كذوي حاجات صحية[3].

وهذا يعاكس المبادئ الأخلاقية للمهنة التي تفرض تقديم العناية وفقًا لمصلحة المريض فقط.

---

[1]- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، تقرير حول البنيات الرقمية الصحية بالمغرب، 2022.

[2]- دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصل 31.

[3]- ليلى المريني، "المهنة الطبية بين الأخلاق والتسليع"، أطروحة دكتوراه، كلية الطب الرباط، 2022، ص 89.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفقرة الثانية: تهديد الخصوصية والمسؤولية عن المعطيات الصحية

تعتمد الاستشارة عن بعد على معالجة كمية هائلة من البيانات الصحية الحساسة، ما يجعل احترام الخصوصية وحماية هذه المعطيات من التسريب أو الاستخدام غير المشروع تحديًا أخلاقيًا محوريًا، خاصة في ظل غموض شروط "الرضا المستنير" في البيئة الرقمية.

أولا: ضعف حماية البيانات الشخصية الصحية

ينص **القانون 09.08**[1] على حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وتخضع الملفات الصحية إلى أعلى درجات الحماية. لكن الواقع يكشف أن:

- الكثير من المنصات لا تصرح لدى CNDP .
- المرضى لا يطلعون على شروط المعالجة.
- البيانات قد تُنقل لخوادم خارج المغرب دون علم صاحبها[2].

ثانيا: غموض الرضا المستنير في البيئة الرقمية

يعد "الرضا المستنير" من الشروط الأخلاقية الأساسية لكل تدخل طبي. إلا أن النسخة الرقمية منه غالبًا ما تختزل في "موافقة إلكترونية"، دون شرح كافٍ للمخاطر أو البدائل.

ويثير هذا وضعية غير متكافئة بين الطبيب (الخبير) والمريض (الجاهل بالتفاصيل التقنية والطبية)، مما يُخل بمبدأ حرية القرار.

خاتمة:

لا يمكن إنكار الأثر العميق الذي أحدثته الاستشارة الطبية عن بعد في المشهد الصحي المغربي، خاصة في السنوات الأخيرة التي عرفت ضغطًا غير مسبوق على المنظومة الصحية، مما دفع بالمشرع والمؤسسات إلى البحث عن حلول مبتكرة تسمح بضمان استمرارية العلاج، وتيسير الولوج إليه، وتجاوز العقبات المجالية واللوجستيكية. وقد مثل الطب عن بعد، وفي قلبه الاستشارة الطبية الرقمية، أحد أبرز هذه الحلول، بل تحول إلى مطلب ضروري في ظل السياق العالمي المتجه نحو الرقمنة الشاملة.

غير أن هذه الطفرة التكنولوجية، ورغم ما تحمله من فرص كبيرة، تطرح تحديات جدية تتعلق أولًا وأساسًا بمدى قدرة **الإطار القانوني والمؤسساتي المغربي** على احتضان هذا النموذج الجديد، ووضعه ضمن سياق ضامن للحقوق، ومحقق للمساواة، وحافظ لأخلاقيات المهنة. فالممارسة الطبية عن بعد ليست مجرد "تحول شكلي" في وسيلة التواصل، بل تنطوي على **إعادة صياغة جوهر العلاقة العلاجية**، وهو ما يفرض مساءلة متأنية ومركزة حول الأسس القانونية التي تضبط هذه العلاقة، والضمانات الأخلاقية التي تحمي المريض من الانزلاقات الممكنة.

---

[1]- القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية عدد 5714 بتاريخ 18 فبراير 2009.

[2]- تقرير اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، دورة 2023.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لقد بيّنا من خلال هذا المقال أن المشرع المغربي، وإن كان قد أحرز خطوات أولية في تقنين الاستشارة الطبية عن بعد، خصوصًا عبر القانون رقم 131.13 والمرسوم التطبيقي رقم 2.18.378، إلا أن هذا التنظيم ما زال **محدودًا**، **جزئيًا**، **ومجزأً**، ولا يستجيب لما تتطلبه هذه الخدمة من دقة وتفصيل، خاصة في ظل تنامي استعمال المنصات الرقمية، واعتماد آليات الذكاء الاصطناعي في التشخيص، واستعمال المعطيات الصحية لأغراض تجارية أو بحثية دون موافقة حقيقية وواعية من المعنيين بها.

وتتفاقم هذه التحديات حين نأخذ بعين الاعتبار أن المنظومة الصحية الوطنية ما تزال تعاني من **تفاوتات صارخة بين الوسطين الحضري والقروي، ومن ضعف في التكوين الطبي في المجال الرقمي، ومن غياب معايير وطنية واضحة لتقييم جودة الخدمات الصحية عن بعد** .كما أن الفجوة الرقمية، التي تهم ملايين المواطنين، تشكل عائقًا بنيويًا أمام تحقيق عدالة صحية رقمية، مما يجعل الحديث عن "تحول صحي رقمي شامل" سابقًا لأوانه إذا لم يصحبه إعداد مؤسساتي، تشريعي، وتكويني محكم.

أما من الزاوية الأخلاقية، فإن الممارسة الطبية عن بعد تفرض إعادة التأمل في مفاهيم تقليدية مثل "الرضا المستنير"، و"السر الطبي"، و"المسؤولية العلاجية"، و"العلاقة التفاعلية المباشرة"، إذ أن غياب التفاعل الفيزيقي بين الطبيب والمريض قد ينعكس سلبًا على جودة التشخيص، وعلى الثقة المتبادلة، وعلى الإحساس بالأمان العلاجي، كما قد تفتح الباب لتسليع الممارسة الطبية، وظهور فاعلين غير مهنيين أو تجاريين في قطاع يفترض فيه الإنسانية والتطوع.

ولتجاوز التحديات المطروحة، أقترح ما يلي:

- تعديل القانون 131.13 لإدراج قواعد صريحة تنظم الطب عن بعد.
- إلزام المنصات الرقمية الصحية بالخضوع لمراقبةCNDP .
- إدماج مقرر خاص بأخلاقيات الطب الرقمي ضمن التكوين الطبي.
- خلق هيئة وطنية لمراقبة الممارسة الطبية الرقمية.
- تحفيز البحث العلمي في موضوع الطب عن بعد.
- تطوير نظام موحد لحماية المعطيات الصحية الرقمية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

- القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب، الجريدة الرسمية عدد 6288 بتاريخ 12 مارس 2015.
- المرسوم رقم 2.18.378 بتحديد كيفيات ممارسة الطب عن بعد، الجريدة الرسمية عدد 6706 بتاريخ 5 غشت 2018.
- عبد الكريم الشاذلي، "الاستشارة الطبية الرقمية وتحديات التشريع المغربي"، مجلة الحقوق الرقمية، عدد 3، 2021.
- محمد أمزيان، "المسؤولية الطبية في ظل المستجدات التقنية"، مجلة المحاماة المغربية، عدد 85، 2020.
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، تقرير حول البنيات الرقمية الصحية بالمغرب، 2022.
- ليلى المريني، "المهنة الطبية بين الأخلاق والتسليع"، أطروحة دكتوراه، كلية الطب الرباط، 2022.
- القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية عدد 5714 بتاريخ 18 فبراير 2009.
- تقرير اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، دورة 2023.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

آليات لحماية الحق في التعويض عند انحلال الرابطة الزوجية
–في ضوء القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة–

آمال اليوسفي
باحثة في سلك الدكتوراه، القانون الخاص
كلية الحقوق بأكدال – الرباط
المملكة المغربية

الملخص:

إن تعايش أفراد المجتمع في إطار علاقات بشكل عام، والأزواج في إطار رابطة زوجية على وجه الخصوص، قد يترتب عنه أضرار تلحق أحد الطرفين، مما يقتضي جبر ضرر الطرف الذي قد يكون مصابا بأضرار معنوية أو مادية ملموسة، خاصة في الحالة التي لا تستمر فيها العلاقة الزوجية على النحو المرغوب.

الأمر الذي يستوجب الحديث عن سبل جبر الضرر، والتي من أهمها استحقاق التعويض؛ إلا أن ذلك قد لا يتم بيسر في جميع الأحوال، و حتى لو تم الحكم به قضائيا، الأمر الذي يستوجب إيجاد آليات ناجعة لاستحقاقه، وهاته الأخيرة منها ما يكون سالبا للحرية، والذي لا يكون فعالا في غالب الأحوال، مما يستوجب معه تحديث سبل حماية الحق في التعويض وجبر الضرر؛ توسلا بعقوبات بديلة تحقق غاية الجبر والردع في نفس الوقت.

الكلمات المفتاحية: جبر الضرر– التعويض– الإكراه البدني – العقوبة البديلة – الجزاء الجنائي – التأهيل

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

مما لا شك فيه، أن سلطة القضاء ومكانته لا تتجلى فقط في إقرار الحقوق عن طريق البت في المنازعات والخصومات، ولكن أيضا في الحفاظ على هذه الحقوق، صيانتها، وإيصالها لأصحابها، ذلك أن المتقاضي لا يلجأ إلى سلطة القضاء بغاية الحصول على أحكام وقرارات، وإنما بغاية الوصول إلى الحق الواقعي والفعلي، وذلك حتى لا تبقى تلك الأحكام والقرارات مجرد حبر على ورق، ومن دون تنفيذ على أرض الواقع، فبعد أن يصدر الحكم بالتعويض عند حل ميثاق الزوجية، ويستنفذ جميع طرق الطعن العادية منها [1]، يسلك طريقه إلى التنفيذ مباشرة، إلا أن هاته العملية ليست دائما بالسهولة بمكان، حيث إنه قد يعترض المضرور امتناع المنفذ عليه عن تنفيذ الحكم بالتعويض، مما يستدعي وجود آليات جنائية تكفل حسن تنفيذ الحكم القاضي بالتعويض.

فالمضرور طالب التنفيذ يسلك في الغالب مسلكين فإما أن يطلب الحماية الجنائية عن طريق التجريم، وإما أن يطلب الحماية الجنائية عن طريق سلوك مسطرة الإكراه البدني. وإلى جانب هاته الآلية ذات الصبغة الجنائية، فالتأمين يعتبر قوة حقيقية للمسؤولية المدنية عموما؛ فحق التعويض كرسته قواعد المسؤولية المدنية وحصنه التأمين وقواه[2]، إلا أن الطبيعة الخاصة التي تسم العلاقة الزوجية قد يصعب معها تصور لجوء أحد الزوجين إلى إبرام عقد تأمين على مسؤوليته المدنية عن الأضرار التي قد يلحقها بزوجه، وهو ما يوجب بحث التأمين خارج نطاق عقد التأمين من المسؤولية المدنية، وبالتالي التوجه نحو تأمين آخر وهو تأمين المضرور في إطار صناديق خاصة بهذا الشأن، وهو ما اعتمدته بعض القوانين المقارنة، واستبعده المشرع المغربي عند إحداثه لصندوق التكافل العائلي، كما تقتضي أهمية جبر المضرور من خلال التعويض الانفتاح على القانون رقم 43.22[3] المتعلق بالعقوبات البديلة الذي تبنى المشرع الجنائي من خلاله سياسة تقوم على التأهيل وتتجاوز الدور التقليدي للعقاب.

وفي هذا الإطار تتبادر إلى الذهن إشكالية أساسية يثيرها موضوع المقال، والتي تدفعنا إلى التساؤل : هل استطاع المشرع المغربي من خلال الآليات القانونية حماية الحق في التعويض ؟

وسعيا للإجابة عن الإشكالية السالفة الطرح، سأتناول الحماية الجنائية للتعويض عند تنفيذ الحكم (المبحث الأول) و حق المضرور في التعويض عبر مؤسسة التأمين والعقوبات البديلة (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الحماية الجنائية للتعويض عند تنفيذ الحكم

فبعد صدور الحكم بالتعويض عن الضرر في الطلاق أو التطليق، ويستنفذ جميع طرق الطعن العادية منها [4]، يأخذ مساره إلى التنفيذ مباشرة، و هاته العملية ليست دائما بالسهولة بمكان، حيث إنه قد يعترض المضرور امتناع المنفذ عليه عن تنفيذ الحكم، و هنا أتساءل، هل هناك آليات جنائية تضمن حسن تنفيذ الحكم القاضي بالتعويض؟

---

[1]–الدكتور خالد بنمومن، المسؤولية المدنية في قضايا الأسرة، منشورات مجلة القضاء المدني، دار نشر المعرفة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2016، ص 294وما يليها.

[2]–الدكتور محمد كمو، التأمين من المسؤولية المدنية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط–أكدال، السنة الجامعية 2001–2002،فقرة 171،ص 149 .

[3] – ظهير شريف رقم 1.24.32الصادر بتنفيذ القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة الصادر بتاريخ 24 يوليو 2024، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 22 غشت 2024، ص 5327 وما يليها.

[4]–الدكتور خالد بنمومن، المسؤولية المدنية في قضايا الأسرة، مرجع سابق، ص 294وما يليها.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والمقصود بالآليات الجنائية، وجود بعض المساطر القانونية على مستوى القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية التي تحمي التعويض عن ضرر الطلاق أو الفسخ للإكراه والتدليس، فمدونة الأسرة تضمنت عدة إحالات على القانون الجنائي وذلك في عدة مقتضيات[1]، وهذه الإحالات تنم عن نجاعة الجزاء الجنائي ووظائفه الأساسية في تعزيز وتدعيم القوانين المدنية عموما ومدونة الأسرة على وجه الخصوص[2]؛ مما يثير التساؤل حول نصيب التعويض عن الضرر من الحماية الجنائية عن طريق التجريم؟

و تأسيسا على ما سبق، سأجزئ هذا المبحث إلى مطلبين، أتناول في الأول: العقوبة البدنية كضامن للتعويض المدني، فيما سأتناول في المطلب الثاني: مدى حماية القضاء للحق في التعويض جنائيا

المطلب الأول: العقوبة البدنية كضامن للتعويض المدني

المقصود هنا، الحماية الجنائية عن طريق الإجبار على التنفيذ بواسطة الإكراه البدني، وليس عن طريق التجريم، فمرحلة التنفيذ تعد مرحلة هامة وحساسة في مسار الحكم القضائي لأنها تعد تتويجا لمجموعة من المراحل؛ فهي التي تبرز القيمة الحقيقية للأحكام ومن ثم لسلطة القضاء، فالأصل أن يتم تنفيذ الحكم الصادر ضد المسؤول اختيارا عن طريق الوفاء الطوعي، ولكن إذا امتنع المدين عن التنفيذ، ففي هذه الحالة يتم التنفيذ عن طريق الإجبار، والتنفيذ الجبري قد يكون عينيا كما قد يكون بواسطة الإكراه البدني، عن طريق الزج بالمنفذ عليه في السجن.

ويقصد بالإكراه البدني: "إجبار المدين بدين عمومي أو خاص والمحكوم عليه في أغلب الأحوال بمقتضى حكم نهائي غير قابل لأي طعن عادي أو غير عادي، بالوفاء بدينه للدائن كاملا والزج بالغريم في السجن لمدة يحددها القانون بناء على طلب الدائن بعد إنذاره[3].

و تأسيسا على ذلك، يمكن لمحكمة الموضوع المدنية تحديد مدة الإكراه البدني في حكمها بناء على طلب المعني بالأمر، أو بشكل مستقل إذا تم إغفاله.

والإكراه البدني في الديون الخاصة مؤطر قانونا بعدة قوانين منها أساسا ظهير 20 فبراير لسنة 1961 بشأن استعمال الإكراه البدني في القضايا المدنية[4]، والذي أحال بدوره على قانون المسطرة الجنائية، التي تضمنت مجموعة من القواعد الإجرائية والموضوعية للإكراه البدني، سواء تعلق الأمر بالديون العمومية أو الديون الخاصة.

---

[1]–ومنها المادة 43 بشأن مسطرة التعدد، والمادة 66 المتعلقة بالتدليس في الحصول على الإذن أو شهادة الكفاءة، والمادة 81 بشأن مسطرة الطلاق الرجعي التي يتحايل فيها الزوج في عنوان الزوجة،والمادة 202 المتعلقة بإهمال الأولاد التي أحالت على أحكام إهمال الأسرة،والمادة 257 بخصوص مسؤولية الوصي والمقدم.

[2]– ذلك أن القانون الجنائي يشغل مجموعة من الوظائف، لعل من بينها الوظيفة الاجتماعية،الوظيفة الاقتصادية،ف ضلا عن كون القانون الجنائي دعامة لسائر القوانين،أي أنه يقوم بدور تكميلي لسائر القوانين إذ يدعمها بقواعده الزاجرة، فارضا احترام ما تنص عليه باقي القواعد القانونية.

[3]–الدكتور إدريس بلمحجوب، قواعد تنفيذ العقوبات السالبة للحرية والعقوبات المالية، الجزء الأول، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1988 ص 194.

[4]– القانون رقم30–06 الرامي إلى تعديل أحكام الظهير الشريف رقم 305–60–1 الصادر في 4 رمضان 1380 (20 فبراير 1961)،بشأن اعتماد الإكراه البدني في القضايا المدنية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 169–06–1 في 30 من شوال 1427 (22 نوفمبر2006)، الجريدة الرسمية رقم 5477 الصادرة يوم الإثنين 27 نونبر 2006.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعلى هذا الأساس فمحاكم الموضوع تستطيع الحكم بتحديد مدة الإكراه البدني في الأحكام بالتعويض عن الضرر، لإجبار المحكوم عليه على التنفيذ، وهو ما يستنتج بمفهوم المخالفة من نص المادة 636 من قانون المسطرة الجنائية[1]، وبمعنى آخر إذا كانت الرابطة الزوجية تشكل مانعا من تحديد وتطبيق مسطرة الإكراه البدني فإن انحلال العلاقة الزوجية بالطلاق أو التطليق-أو بالفسخ متى تعلق الأمر بالتدليس أو الإكراه- يسمح باللجوء إلى هذه المسطرة، وذلك بغاية إجبار المحكوم عليه على التنفيذ استنادا إلى المادة 638 من قانون المسطرة الجنائية[2]، والتي حددت مدد الإكراه البدني قياسا على المبالغ المحكوم بها للطرف المتضرر.

فإن المحكوم له بالتعويض عن ضرر الطلاق أو التطليق لا يمكنه المطالبة بتطبيق الإكراه البدني في حق المحكوم عليه بالأداء مباشرة، وإنما من اللازم المرور عبر مجموعة من الإجراءات، ومنها تقديم طلب تطبيق الإكراه البدني إلى السيد وكيل الملك لدى محكمة محل صدور الحكم القاضي بالتعويض، مرفق بمجموعة من الوثائق والذي يسجل الطلب بكتابته، ويرفعه إلى السيد قاضي تطبيق العقوبات بذات المحكمة، وهي مؤسسة جديدة تم إحداثها مع دخول قانون المسطرة الجنائية السابق لسنة 2002 حيز التطبيق، فهذا القاضي هو الذي يختص بإعطاء الأمر بالموافقة على تطبيق العقوبات من عدمه، و هو ما نصت عليه المادة 640 من قانون المسطرة الجنائية [3]، وذلك بعد أن يتحقق من توفر عدة شروط ذكرت في هذه المادة وهي :

- توجيه إنذار من طرف طالب الإكراه إلى الشخص المطلوب تطبيق الإكراه البدني في حقه يبقى بدون نتيجة بعد مرور أكثر من30 يوما من تاريخ التوصل به؛ "
- تقديم طلب كتابي من المطالب بالإكراه البدني يرمي إلى الإيداع في السجن؛
- الإدلاء بما يثبت عدم إمكانية التنفيذ على أموال المدين.

---

[1]-تنص المادة 636 من قانون المسطرة الجنائية، على:" غير أنه لا يمكن الحكم بالإكراه البدني أو تطبيقه :
."...ضد مدين لفائدة زوجه أو أصوله أو فروعه أو إخوته أو أخواته أو عمه أو خاله أو عمته أو خالته أو ابن أخيه أو ابن أخته أو ابنة أخيه أو ابنة أخته أو من تربطه به مصاهرة من نفس الدرجة.

[2]-تحدد مدة الإكراه البدني من بين المدد المبينة بعده، ما لم تنص قوانين خاصة على خلاف ذلك:=
من 15 يوما إلى 21 يوما إذا كان المبلغ يعادل أو يفوق ثمانية آلاف درهم "_8000 " ويقل عن عشرين ألف درهم،
-من ستة أيام إلى عشرين يوما،إذا كان مبلغ الغرامة أو ما عداها من العقوبات المالية،يقل عن50.000 ألف درهم،
-من خمسة عشر يوم إلى واحد وعشرين يوما،إذا كان المبلغ يعادل أو يفوق 200.000،
-من شهر واحد إلى شهرين إذا كان المبلغ يعادل أو يفوق 1000.000،
-من ثلاثة أشهر إلى خمسة أشهر إذا كان المبلغ يعادل أو يفوق 1000.000؛
حيث تم الرفع من المبالغ مما يفهم معه التوجه نحو تجاوز السياسة الجنائية التي تتأسس على سلب الحرية .

[3]-إذ تنص المادة640 من قانون المسطرة الجنائية على أنه: "لا يمكن تطبيق الإكراه البدني في جميع الأحوال ولو نص عليه في مقرر قضائي،إلا بعد موافقة قاضي تطبيق العقوبات .."
القانون رقم 22.01المتعلق بالمسطرة الجنائية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.02.255بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)بتنفيذ القانون رقم22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، المنشور في الجريدة الرسمية عدد5078 بتاريخ 2003/01/30،ص315. =
= و المغير والمتمم بالظهير الشريف رقم 1.25.55 الصادر بتاريخ 13 غشت 2025 بتنفيذ القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويبقى الهدف من التنصيص على هاته الشروط هو مراقبة سلامة إجراءات مسطرة الإكراه البدني[1].

و عقب تأكد قاضي تطبيق العقوبات من صحة وسلامة إجراءات الإكراه البدني، يرجع الأمر إلى السيد وكيل الملك الذي يعطي أوامره للضابطة القضائية من أجل إلقاء القبض على المحكوم عليه والزج به في السجن، وذلك خلال المدة المحددة في الحكم إلى أن يؤدي المبلغ المحكوم به عليه، فإن تحقق ذلك يطلق سراحه.

و تأسيسا على ما سبق يتضح أن مسطرة الإكراه البدني في هاته الحالة، تشكل حماية فعلية لمستحق التعويض، وذلك بدفع المحكوم عليه بالتعويض إلى أداءه تحت طائلة الزج به في السجن.

المطلب الثاني: مدى حماية القضاء للحق في التعويض جنائيا

يعتبر التعويض من الآثار المهمة التي قد تنجم عن إنهاء العلاقة الزوجية [2]، وإذا كان المشرع المغربي الأسري قد كرس الحق في التعويض –وهذا في حد ذاته يعد آلية لحماية المضرور – إلا أنني أتساءل في هذه النقطة بالذات عن حدود الحماية المقررة للمضرور بعد صدور الحكم القاضي بالتعويض وصيرورته نهائيا عن طريق التجريم.

والمقصود بالحماية الجنائية هو إيراد المشرع الجنائي لمقتضيات ضمن القانون الجنائي، تجرم الأفعال التي تضرب في صميم هذا الحق، وفي هذا الصدد، فإنه جرم مجموعة من الأفعال، من أجل حماية الأسرة عموما، والحق في النفقة على وجه الخصوص[3]، وفي ظل غياب نص صريح ضمن فصول القانون الجنائي المغربي؛ يضمن تنفيذ التعويضات المحكوم بها،أتساءل عن توجه القضاء في هذا الشأن؟

وفي إطار العمل القضائي المجسد لحماية حق المضرور في التعويض عند انحلال الرابطة الزوجية، فقد اتجهت محكمة النقض في القرار الصادر عنها بتاريخ 2009/01/18[4] إلى أن المتعة هي من مستحقات الطلاق وهي مشمولة بالحماية الجنائية؛ إذ جاء في هذا القرار: "حيث إن القرار المطعون فيه عندما أيد الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول المتابعة اقتصر في تعليل ذلك على القول، حيث بالرجوع إلى الفصل محل المتابعة نجده يتعلق بالنفقة التي يمتنع الزوج عن أدائها وليس مستحقات الطلاق مما ينبغي معه تأييد الحكم الابتدائي،في حين أن الفصل 480 من القانون الجنائي المتابع به المطلوب في النقض يعاقب على الامتناع عن أداء النفقة بصفة عامة، وأن مستحقات الزوجة عن الطلاق حسب المادة 84 من مدونة الأسرة تشمل الصداق المؤخر ونفقة

---

[1]–الدكتورعبد العالي حفيظ،صلاحية قاضي تطبيق العقوبات في مراقبة سلامة إجراءات مسطرة الإكراه البدني،مقال منشور بمجلة المرافعة،عدد مزدوج،14 -15 دجنبر 2004 ص 59 وما بعدها.

[2] – كما في حالة التعسف في حل ميثاق الزوجية، والتطليق للضرر.

[3]– يعد الحق في النفقة من أهم الحقوق التي نص عليها المشرع الأسري المغربي، وهو مقرر لفائدة الزوجة والأبناء وكذا الأبوين.

والمشرع الجنائي المغربي نص في الفصل 480 من القانون الجنائي على أنه :"يعاقب بنفس العقوبة من صدر في حقه حكم نهائي أو قابل للتنفيذ المؤقت بدفع نفقة إلى زوجه أو أحد أصوله أو فروعه وأمسك عمدا عن دفعها في موعدها المحدد،

وفي حالة العود يكون الحكم بعقوبة الحبس حتميا،=

= والنفقة التي يحددها القاضي تكون واجبة الأداء في محل المستحق لها مادام لم ينص الحكم على خلاف ذلك".

مجموعة القانون الجنائي، الصادر بالمصادقة عليها ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962)،منشور بالجريدة الرسمية عدد 2640 مكرر بتاريخ 12 محرم 1383 (5 يونيو1963)،ص1253 .

[4]– قرار محكمة النقض عدد10/174 بتاريخ2009/01/18 في الملف الجنائي عدد2008/10/18687 منشور بمجلة محكمة النقض عدد71 ص 415 وما يليها.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

العدة والمتعة وغيرها، الأمر الذي يكون معه القرار المطعون فيه عندما صدر على هذا النحو مشوبا بفساد التعليل الموازي لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض والإبطال".

ويمكن القول أنه لئن اعتبرت محكمة النقض أن المتعة باعتبارها من مستحقات المطلقة في التطليق أو الطلاق، تستفيد من الحماية الجنائية المقررة في الفصل 480 من القانون الجنائي حسب ما جاء في قرار محكمة النقض، فإن سؤالا يفرض نفسه في هذا المقام وهو: هل التعويض المدني يستفيد هو الآخر من الحماية الجنائية المقررة بالفصل المذكور؟

إن اعتبار محكمة النقض أن المتعة باعتبارها من مستحقات المطلقة، مشمولة بالحماية الجنائية المقررة بنص الفصل 480 من القانون الجنائي، يستتبع القول بكون التعويض المدني المحكوم به في الطلاق أو التطليق يستفيد أيضا من الحماية المذكورة[1].

و تأسيسا على ما سبق، وأخذا بعين الاعتبار مبدأ الشرعية الجنائية :"لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص"[2]، يتبادر إلى الذهن أن الفصل المذكور، يشمل بالحماية الجنائية فقط حق النفقة، و لا يمتد إلى حماية حق التعويض المدني، فمن نتائج مبدأ شرعية التجريم والعقاب قاعدتين اثنتين هما: عدم رجعية القوانين، وعدم التوسع في تفسير القانون الجنائي[3].

وباستقراء مجموعة من الأحكام الزجرية الصادرة عن محاكم المملكة المغربية، يتضح أن الغالبية منها يسير في خطى قرار محكمة النقض المشار إليه أعلاه، ومنها على سبيل المثال، الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بميدلت بتاريخ 2015/04/23[4]، حيث جاء فيه "..حيث إن شكاية المشتكية جاءت معززة بحكم قابل للتنفيذ قضى على المتهم بأدائه لها مستحقاتها ومنها المتعة ومستحقات ابنتها ومحضر امتناع هذا الأخير عن التنفيذ.

وحيث إن المتهم أُمهِل 15 يوما للوفاء بما قضى به الحكم طبقا لمقتضيات الفصل 481 من القانون الجنائي، وحيث أن امتناع المتهم عن تنفيذ الحكم القاضي بدفع النفقة بمفهومها العام المحكوم بها عليه للمشتكية وابنتها منه، يشكل الركن المادي لجنحة الإمساك عمدا عن أداء النفقة في موعدها المحدد[5]".

و الحقيقة أنه وأخذا بعين الاعتبار قاعدة عدم التوسع في تفسير النص الجنائي، الذي هو نتيجة لمبدأ شرعية التجريم والعقاب، يمكن القول أن الفصل 480 من القانون الجنائي يحمي بالمقتضيات الزجرية فقط حق النفقة، دون التعويض عند إنهاء العلاقة الزوجية.

وعلى هذا الأساس أصبح تدخل المشرع الجنائي، من خلال نص صريح يكفل الحماية القانونية المرجوة للمضرور من الزوجين، بضمان آليات فعالة لاستحقاقه، خاصة وأن الإكراه البدني وحتى المتابعة لم يكن لهما الصدى المرغوب، أمر في غاية الأهمية.

---

[1]- الدكتور خالد بنمومن، المسؤولية المدنية في قضايا الأسرة، منشورات مجلة القضاء المدني، دار نشر المعرفة، الرباط، 2016، ص335 وما يليها.

[2]-نص القانون الجنائي المغربي على مبدأ شرعية التجريم والعقاب في الفصل الثالث منه الذي جاء فيه: "لا يسوغ مؤاخذة أحد على فعل لا يعد جريمة بصريح القانون ولا معاقبته بعقوبات لم يقررها القانون".

وقد نص دستور المملكة المغربية لسنة 2011 على هذا المبدأ في الفصل 23 منه،حيث ورد فيه"...لا يجوز إلقاء القبض على أي شخص أو اعتقاله أو متابعته أو إدانته،إلا في الحالات وطبقا للإجراءات التي ينص عليها القانون ".

[3]- الدكتور ميلود غلاب، تعليق على قرار المجلس الأعلى عدد 10//174 بتاريخ 2009/01/28 في الملف الجنائي عدد 2008/10/6/18687، مقال منشور بالمجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية، العدد 8 يونيو2012 ص 203 وما يليها .

[4]-حكم جنحي تلبسي عدد 102 بتاريخ 2015/04/23 ملف جنحي تلبسي رقم 15/62 غير منشور.

[5]- قرار محكمة النقض عدد 10/174 في الملف عدد 08/18687 منشور بمجلة محكمة النقض عدد 71 ص 415 وما يليها.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتنبغي الإشارة إلى أن تدخل القانون الجنائي في مجال قانون الأسرة مسألة تفرضها الحاجة الملحة إلى حماية الطرف المضرور جراء انحلال الرابطة الزوجية، فذلك لا ينقص من قيمة الأحكام التي تصدر في هذا الشأن و إنما في ذلك سمو نحو التعزيز والتكامل بين القوانين، سعيا نحو تحقيق هدف واحد وهو ضمان مصلحة الأسرة وحماية أفرادها، كما يتحقق نوع من التدبير الوقائي من خلال التخوف من إيقاع الجزاء المحدد قانونا [1].

فتدخل القانون الجنائي في مجال الأسرة عموما يعتبر تدخلا أصليا ينبع من ذاتيته وتفرده بآليات تسهل له إقامة التوازن بين العلاقات الأسرية وحاجيات أطرافها كما يحافظ على حقوقها، فالوظيفة الردعية للجزاء الجنائي تساهم في منع ارتكاب بعض التصرفات التي تنافي طبيعة الأسرة ووظائفها[2]، من قبيل بعض الأفعال المنبوذة التي قد تلحق ضررا بأحد الزوجين أو كلاهما والتي قد تؤدي إلى حل ميثاق الزوجية.

فالتدخل الجنائي في قانون الأسرة لم يكن فقط ليغطي محدودية الجزاء المدني فحسب، وإنما جاء ليبرهن عن لزوم القيام بتدخل أصلي لحماية العلاقات الأسرية نظرا لمحدودية قانون الأسرة فيما يتعلق بإيجاد آليات تستجيب للتطور الذي تعرفه الأسرة[3].

وقولي في هذا المقام، أنه بدل المكنة التشريعية الآنفة الذكر، أي سلوك مسطرة الإكراه البدني، وخاصة في حالة العسر المثبت، ومادام أن سجن المسؤول عن الضرر في غالب الأحوال لا يجبر ضرر المضرور، سواء كان الزوج أو الزوجة، وما قد ينجم عن ذاك من تشرد الأطفال في حالة ما إذا كان المطالب بالتعويض هو الزوجة، فيستحسن إيجاد سبل أخرى كفيلة بالوفاء في هاته الأحوال، كالصندوق الوطني للتكافل العائلي[4]، أو أي آلية مثيلة قد تفي بالغرض.

المبحث الثاني: حق المضرور في التعويض عبر مؤسسة التأمين والعقوبات البديلة

ذلك أن التأمين شكل قوة دافعة حقيقية للمسؤولية المدنية عموما، إذ ساهم بشكل فعال في توسيع الهامش الذي يتحرك فيه الاجتهاد القضائي والتشريع، فحق التعويض كرسته قواعد المسؤولية المدنية وحصنه التأمين وقواه[5].

ذلك أن الطبيعة الخاصة التي تسم العلاقة الزوجية قد يصعب معها تصور لجوء أحد الزوجين إلى إبرام عقد تأمين على مسؤوليته المدنية عن الأضرار التي قد يلحقها بزوجه، وهو ما يوجب بحث التأمين خارج نطاق عقد التأمين من المسؤولية المدنية، وبالتالي التوجه نحو تأمين آخر وهو تأمين المضرور في إطار صناديق خاصة بهذا الشأن، وهو ما سنقف عليه من خلال بعض القوانين المقارنة (المطلب الأول)، واستبعده المشرع المغربي عند إحداثه لصندوق التكافل العائلي[6] (المطلب الثاني).

---

[1]– الدكتور عبد القادر قرموش، الدور القضائي الجديد في قانون الأسرة المغربي، مرجع سابق، ص134.

[2]–الدكتور عبد القادر قرموش، الدور القضائي الجديد في قانون الأسرة المغربي،مرجع سابق،ص 131 .

[3]– الدكتور عبد القادر قرموش، الدورالقضائي الجديد في قانون الأسرة المغربي،مرجع سابق، ص133 .

[4]–القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.10.191 بتاريخ7 محرم 1432 (13 ديسمبر 2010)، الجريدة الرسمية عدد 5904 بتاريخ 24 محرم 1432 (30 ديسمبر 2010)،ص 5567 .

[5]–الدكتور محمد كمو، التأمين من المسؤولية المدنية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط–أكدال، السنة الجامعية 2001–2002،فقرة 171، ص149.

[6]– الدكتور خالد بنمومن، المسؤولية المدنية في قضايا الأسرة، مرجع سابق، ص344.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الأول: حماية حق المضرور في التعويض بصناديق خاصة في التشريع المقارن واستبعاده من صندوق التكافل العائلي المغربي

إن قصور مسطرة الإكراه البدني في تأمين حق المضرور في التعويض وجبر ضرره و كذا الجانب الزجري بشكل عام، فإنه من الضروري البحث عن آليات تكفل تحقيق هاته الغاية، الأمر الذي يستدعي الانفتاح على تشريعات مقارنة، والتوسل بالآليات القانونية الحديثة.

الفقرة الأولى: حماية حق المضرور في التعويض بصناديق خاصة في التشريع المقارن

سعى المشرع التونسي ضمن مجلة الأحوال الشخصية إلى حماية حق المطلقة في التعويض، إذ نص في المادة 31 منها،على أن للمطلقة الحق في التعويض عن الضررين المادي والمعنوي، غير أن الضرر المادي الذي يلحق المطلقة يعوض "بجراية تدفع لها بعد انقضاء العدة مشاهرة وبالحلول على قدر ما اعتادت من العيش في ظل الحياة الزوجية، بما في ذلك المسكن؛ وهذه الجراية قابلة للمراجعة ارتفاعا وانخفاضا بحسب ما يطرأ من متغيرات، وتستمر إلى أن تتوفى المفارقة أو يتغير وضعها الاجتماعي بزواج جديد أو بحصولها على ما تكون معه في غنى عن الجراية، وهذه الجراية تصبح دينا على التركة في حالة وفاة المفارق، وتصفى عندئذ بالتراضي مع الورثة أو عن طريق القضاء، بتسديد مبلغها دفعة واحدة يراعى فيها سنها في ذلك التاريخ، كل ذلك ما لم تختر تعويضها عن الضرر العادي في شكل رأسمال يسند لها دفعة واحدة" [1].

ذلك أن المشرع التونسي أعطى للمطلقة أن تختار شكل تعويضها عن الضرر المادي الذي أصابها، بين جراية عمرية أو بمبلغ يسدد دفعة واحدة، وهو يرمي بذلك إلى ضمان الحق للمرأة المطلقة في مواصلة حياتها في ظروف مادية تماثل أو تقارب نمط العيش الذي اعتادت عليه خلال فترة الزوجية، وبما أن هذه الأخيرة لم تنقض بطلب منها ولا بخطئها[2].

وإنه لمن المستحسن لدى المشرع التونسي، في إطار الحماية القانونية للمرأة المطلقة هو ضمان حصولها على مبلغ الجراية المحكوم بها لفائدتها عند تعذر تنفيذ الحكم، حيث أحدث منذ سنة 1993 صندوق تأمين خاص يتولى صرف ذلك المبلغ لفائدة المطلقة، وأطلق عليه اسم "صندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق"[3]، حيث جاء في الفصل الثاني من هذا القانون على أنه:" يمكن للمطلقات وأولادهن الصادرة لفائدتهم أحكام باتة متعلقة بالنفقة أو بجراية الطلاق وتعذر تنفيذها لتلدد المدين، أن يتقدموا لصندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق بطلب للحصول على المبالغ المستحقة، و يثبت تلدد المدين إذا تعلقت به قضية إهمال عيال طبقا لمقتضيات الفصل53 مكرر من مجلة الأحوال الشخصية[4].

---

[1]–الدكتور محمد الشافعي،قانون الأسرة في دول المغرب العربي،سلسلة البحوث القانونية رقم 16،المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، الطبعة الأولى 2009،ص 110 .

[2]–الدكتور محمود حسن، التجربة التونسية في مادة الأحوال الشخصية،المجلة المغربية لقانون واقتصاد التنمية،العدد 5 لسنة 2004،عدد خاص باليوم الدراسي حول الأسرة المغربية بين الفقه المالكي والقانون الوضعي،ص 58 و60 .

ذلك أن الاجتهاد القضائي التونسي اختلف فيما إذا كانت المطلقة تستحق جراية الطلاق بصرف النظر عن وضعها المادي، أم أنه يلزم أن تثبت حاجتها لدخل قار.

[3]– تم إحداثه بموجب القانون عدد65 لسنة 1993 المؤرخ في 5 يوليو 1993 المتعلق بإحداث صندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق.

[4]–الدكتور خالد بنمومن، المسؤولية المدنية في قضايا الأسرة، مرجع سابق،ص345.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فالصندوق يتولى صرف مبالغ النفقة أو الجراية لمستحقيها مشاهرة في أجل لا يتجاوز الخمسة عشر يوما من تاريخ تقديم المطلب المستوفي للشروط القانونية "[1].

فضلا عن كون الفصل الثالث من القانون المشار إليه سابقا، يخول لصندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق أن يحل محل مستحقي النفقة أو الجراية في ما لهم من الحقوق على الشخص المطالب بالمبالغ المحكوم بها، ويخول له استخلاص تلك المبالغ في حدود ما قام بدفعه – كما هو بالنسبة لصندوق التكافل العائلي حيث بوسعه الرجوع على المسؤول عن النفقة، باعتباره يؤدي تسبيقات مالية بدلا عنه–.

والأكثر من ذلك، فإن الاستفادة من مبلغ الجراية الذي يتولى صرفه الصندوق المذكور لا يقتصر فقط على المطلقات اللواتي يحملن الجنسية التونسية بل يشمل كل مطلقة مقيمة فوق التراب التونسي حتى ولو كانت تحمل جنسية أجنبية شرط أن تكون حاضنة للأبناء"[2].

وقد اعتبر بعض الفقه التونسي[3] أن هذا الصندوق يندرج بصفة عامة في إطار المشاريع الإنسانية، وفي منظومة حقوق الإنسان في مفهومها الشامل، الذي يجمع بين الحقوق السياسية من جهة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جهة ثانية، كما أنه يتماشى وروح الشريعة الإسلامية السمحاء، التي تدعو إلى إعلاء روح التكافل والتعاون.

ويبدو لي في هذا المقام أن المشرع التونسي في قمة التطور على مستوى حماية الحق في تعويض الضرر اللاحق جراء حل ميثاق الزوجية.

أما المشرع المغربي فقد اتجه نحو تضييق نطاق تدخل صندوق التكافل العائلي في ضمان تنفيذ الأحكام القاضية بأداء النفقة دون التعويضات المحكوم بها عند فك ميثاق الزوجية، والمتعذر أداؤها من قبل المسؤول، لأسباب معينة قد تكون نابعة من إرادته أو لعجزه.

الفقرة الثانية : صندوق التكافل العائلي المغربي لا يشمل تأمين مبالغ التعويض

[1]–فقد نصت مجلة الأحوال الشخصية التونسية على تأمين جراية الطلاق للمطلقة حيث جاء في الفصل 31 مكرر منها ما يلي: "ويتولى صندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق دفع مبالغ النفقة أو جراية الطلاق الصادرة بها أحكام بأنه تعذر تنفيذها لفائدة المطلقات وأولادهن من المحكوم عليه بسبب تلدده وذلك وفقا للمقتضيات المنصوص عليها ضمن القانون المحدث للصندوق".

[2]– إذ جاء في منشور صادر عن وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 08 جوان 1994 أن :"توفر الجنسية التونسية ليس شرطا ضروريا لتدخل الصندوق،خاصة وأنه يمكن أن يكون أحد أفراد الأسرة غير تونسي في صورة الزواج المختلط، وبالنظر للصبغة المعيشية التي تتميز بها =النفقة وجراية الطلاق وحفاظا على النظام العام الاجتماعي التونسي،فإنه يشترط في كل الحالات أن يكون المنتفع بخدمات الصندوق مقيما بالبلاد التونسية.

[3]–الدكتورة وسيلة بلعيد بن حمدة، مكانة الاجتهاد في تطور قوانين الأسرة، مداخلة ألقيت بمناسبة مناظرة دولية يومي 19و20 فبراير 1999 حول موضوع "المسألة النسائية ودور الاجتهاد في الإسلام، جسور ملتقى النساء المغربيات، ص 143 .

أشار له الدكتور خالد بنمومن، المسؤولية المدنية في قضايا الأسرة، مرجع سابق،ص346 .

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أحدث المشرع المغربي صندوق التكافل العائلي بموجب المادة 16 مكرر من قانون المالية لسنة 2010[1]، وقد صدر بعد ذلك القانون رقم 41.10 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف المؤرخ في 13 دجنبر 2010 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من الصندوق المذكور[2]، والمعدل بموجب القانون رقم 83.17[3].

فبالعودة للمقتضيات القانونية المنصوص عليها ضمن القانون المنظم لصندوق التكافل العائلي، وحتى للقانون المعدِل له يتضح أن نطاقه جد محدود من حيث الأشخاص المستفيدين منه، ومن حيث المستحقات المالية التي يتولى تأمين أدائها، وذلك ما يتأكد لنا من خلال ما جاء في المادة الثانية من نفس القانون المذكور-41.10-، حيث جاء فيه: "يستفيد من المخصصات المالية للصندوق، إذا تأخر تنفيذ المقرر القضائي المحدد للنفقة أو تعذر لعسر المحكوم عليه أو غيابه أو عدم العثور عليه، وبعد ثبوت حالة عوز الأم :

- الأم المعوزة المطلقة،
- مستحقو النفقة من الأطفال بعد انحلال ميثاق الزوجية".

و بالرجوع للمقتضيات القانونية المنصوص عليها ضمن القانون رقم83.17، يبدو أنه جاء محملا بمجموعة من المستجدات، ولعل من بينها توسيع دائرة المستفيدين من خدمات صندوق التكافل العائلي؛ إلا أن ما يمكن تسجيله عليه، أنه لم يتدارك كل النقص الذي شمل القانون رقم 41.10، ذلك أنه هو الآخر لم ينص على إمكانية استخلاص التعويضات المحكوم بها قضائيا على أحد الزوجين أو كلاهما، متى تعذر الحصول عليها من المسؤول لسبب أو لآخر من صندوق التكافل العائلي، وذلك ما تؤكده المادة الثانية من القانون رقم83.17، ضمن الباب الأول الذي يحدد الفئات المستفيدة من الصندوق، والتي جاء فيها: "يستفيد من التسبيقات المالية للصندوق، إذا تأخر تنفيذ المقرر القضائي المحدد للنفقة أو تعذر لعسر المحكوم عليه أو غيابه أو عدم العثور عليه:

- مستحقو النفقة من الأولاد بعد انحلال ميثاق الزوجية وثبوت عوز الأم؛
- مستحقو النفقة من الأولاد خلال قيام العلاقة الزوجية بعد ثبوت عوز الأم،
- مستحقو النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم؛
- مستحقو النفقة من الأبناء المكفولين؛
- الزوجة المعوزة المستحقة للنفقة".

---

[1]-إذ نصت المادة 16 المكررة من قانون المالية لسنة 2010:"يحدث ابتداء من يناير 2011 حساب خصوصي للخزينة يسمى صندوق التكافل العائلي .

يتعين قبل التاريخ المذكور أعلاه، صدور تشريع يحدد على الخصوص الفئات المعنية بعمليات الصندوق وكذا الشروط والمساطر الواجب استيفاؤها للاستفادة من موارد الصندوق ".

قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010،الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.09.243 صادر في 13 من محرم 1431 (30 ديسمبر2009)،الجريدة الرسمية عدد5800 بتاريخ 14 محرم 1431 (30 ديسمبر2009)،ص6095.

[2]-القانون رقم 41.10الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.10.191 الصادر في 7 محرم 1432 (13 ديسمبر 2010)،الجريدة الرسمية عدد5904 بتاريخ 24 محرم 1432 (30 ديسمبر2010)،ص 5567.

[3]-القانون رقم83.17 المغير للقانون رقم41.10،الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.20 الصادر بتاريخ 22 فبراير 2018،الجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 23 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس2018)،ص1456.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومما سبق يتأكد لنا استثناء المشرع المغربي مبلغ التعويض المحكوم به عند انحلال الرابطة الزوجية من نطاق التأمين الذي يغطيه صندوق التكافل العائلي، بخلاف المشرع التونسي كما سبق ورأينا، وهو ما قد يؤاخذ على المشرع المغربي خاصة إذا علمنا أن مبلغ التعويض له طابع معاشي شأنه في ذلك شأن النفقة؛ خاصة بالنسبة لكثير من المطلقات اللواتي يطلقن بعد قضاء سنين طويلة في علاقة زوجية لم تتكلل بأبناء، حيث تجد المرأة المطلقة غير العاملة نفسها بدون معيل، فالمشرع كان عليه أن يراعي أوضاع مثل هؤلاء المطلقات خاصة وأن هذا الصندوق يحمل اسم "التكافل العائلي" وليس مقصورا على النفقة.

المطلب الثاني : حماية الحق في التعويض في إطار قانون العقوبات البديلة

نظرا لقصور الآليات التقليدية التي كرسها المشرع لضمان حق المضرور في التعويض، اتجهت الرؤى التشريعية نحو سبل مستحدثة يرجى منها تحقيق الغاية المذكورة، فكان صدور القانون رقم 43.22[1] المتعلق بالعقوبات البديلة الشعلة التي تنير هذا التوجه، حرصا من المشرع على تجاوز عدم فعالية الإكراه البدني في إنصاف المضرور من جهة وتفادي الحبس عديم الفائدة من جهة أخرى، بحيث يشكل هذا القانون وسيلة غير مباشرة لأداء التعويض، إذ يعرف القانون المذكور العقوبات البديلة على أنها العقوبات التي يحكم بها بديلا للعقوبات السالبة للحرية في الجنح التي لا تتجاوز العقوبة المحكوم بها من أجلها خمس سنوات حبسا نافذا [2]، وتتحدد في العمل من أجل المنفعة العامة، المراقبة الإلكترونية، تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية وأخيرا الغرامة اليومية [3].

وما يهمنا في هذا الصدد يتعلق بنقاط أساسية متعددة.

فالمشرع من خلال هذا القانون كرس مجموعة من المقتضيات التي تنهض بالحق في التعويض وتؤطره، في مقابل إجبار المسؤول عن الأداء بوسائل ناجعة وفعالة،

فبالرجوع للفصل 13-35 من القانون المذكور، نجد المشرع قد ألزم المحكوم عليه بالخضوع لتدابير تقييدية ورقابية، حيث جعل جبر الضرر المادي و المعنوي أولوية، إذ نصت على أنه : " يلتزم المحكوم عليه بتنفيذ العقوبات المقيدة لبعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية، داخل أجل لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ صدور المقرر التنفيذي...".

فيما تذهب المادة 14-35، إلى إمكانية استبدال العقوبة الحبسية النافذة بغرامة يومية، حيث تؤدى غرامة عن كل يوم تأخير، واشتراط وجود صلح او تنازل من المضرور أو إثبات ما يفيد التعويض، حتى تتحقق إمكانية الاستفادة من العقوبة البديلة، وفي هذا السياق نصت المادة 14-35 على أنه :" يمكن للمحكمة ان تحكم بعقوبة الغرامة اليومية بديلا للعقوبة الحبسية النافذة.

وتتمثل الغرامة اليومية في مبلغ مالي تحدده المحكمة عن كل يوم من المدة الحبسية المحكوم بها.... لا يمكن الحكم بعقوبة الغرامة اليومية إلا بعد الإدلاء بما يفيد وجود صلح أو تنازل صادر عن الضحية أو ذويه أو قيام المحكوم عليه بتعويض أو إصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة ".

وهنا يتضح بجلاء اتجاه إرادة المشرع نحو حماية حق المضرور في التعويض.

---

[1] – ظهير شريف رقم، 1.24.32الصادر بتنفيذ القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة الصادر بتاريخ 24 يوليو 2024، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 22 غشت 2024، ص 5327 وما يليها . .

[2] – الفصل 1-35 من القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة.

[3] –الفصل 2-35 من القانون رقم 43.22 المتعلق بقانون العقوبات البديلة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أما المادة7-647، فقد أصبح بموجبها من صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات، الاتجاه إلى إلغاء العقوبة البديلة، في حالة امتناع المحكوم عن العمل، وتعويضها بالعقوبة الحبسية الأصلية [1].

كما تم من خلال قانون العقوبات البديلة، الربط بين تحديد قيمة التعويض المالي بحجم الضرر؛ فعندما تتجه المحكمة نحو تحديد مبلغ الغرامة اليومية (والذي يتراوح بين 100 و2000 درهم عن كل يوم حبس)، فإنها ملزمة قانوناً بمراعاة "الضرر المترتب عن الجريمة" إلى جانب الإمكانيات المادية للمحكوم عليه، مما يكرس عدم تبخيس حقوق الضحية المتضرر[2].

خاتمة:

استنادا إلى كل ما سلف مناقشته حول الحماية القانونية المكرسة للحق في التعويض، يتضح أن التشريع المغربي المتعلق بهذا الموضوع لا يزال هشا، إذ لا يكفل الحماية الحقيقية والفعالة المرجوة في هذا الشأن، الأمر الذي يقتضي التفعيل الأمثل للنصوص القانونية في سياق يستحضر عدالة تصالحية، تأمينا للحق في جبر الضرر، والسعي نحو التأهيل بدل سلب الحرية، فالمغرب ليس بحاجة لسجون مكتظة.

[1] – حيث نصت هاته المادة على : " في حالة عدم تنفيذ أو إخلال المحكوم عليه بالالتزامات المقررة في المقرر التنفيذي لأداء عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة، يمكن لقاضي تطبيق العقوبات إصدار مقرر لوضع حد لهذه العقوبة ن وتطبق حينها في حق المحكوم عليه العقوبة الحبسية الأصلية بعد خصم عدد ساعات العمل المنفذة والتي يتم احتسابها على أساس يوم واحد لكل ثلاث ساعات عمل غير مؤداة ".

[2] – المملكة المغربية مجلس النواب، تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 43.22، يتعلق بالعقوبات البديلة (أحيل من مجلس المستشارين) قراءة ثانية السنة التشريعية الثالثة، دورة أبريل 2024، الولاية التشريعية 2021-2026 الحادية عشر، ص : 5 .

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وظائف محكمة النقض على ضوء إعادة اقرار حق التصدي في قانون المسطرة المدنية رقم 58.25

نادية الزخنيني
باحثة في القانون الخاص
المملكة المغربية

الملخص:

في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها النظام القضائي المغربي، برزت آليات تسعى إلى تحقيق معادلة دقيقة بين النجاعة القضائية وحسن تدبير الزمن القضائي، يأتي ضمنها تخويل حق التصدي لمحكمة النقض. وتثير هذه الآلية نقاشًا فقهيًا وقضائيًا واسعًا، لما لها من أثر مباشر على طبيعة الوظائف التي تضطلع بها محكمة النقض. فإذا كانت هذه المحكمة قد استقرت تقليديًا كـ"محكمة قانون" بوظيفة رقابية؛ تراقب حسن تطبيق النصوص وتوحيد الاجتهادات، فإن منحها سلطة الحسم في موضوع النزاع بعد النقض، يطرح تساؤلات حول مدى انسجام ممارسة هذه السلطة مع مبدأ وحدة القضاء، وحدود تدخلها بين مراقبة القانون والفصل في الوقائع.

ورغم التجربة التي عرفها المغرب في هذا الصدد، وإلغاء المشرع لحق التصدي بعد مدة قصيرة من إقراره، إلا ان قانون المسطرة المدنية رقم 58.25 قد أعاد العمل به، وبالتالي أعاد فتح النقاش من جديد بين مؤيدي هذا التوجه ومعارضيه، على ضوء ما جاء به هذا قانون رقم 58.25 الذي حاول إعادة تنظيم هذا الحق ضمن ضوابط محددة، مما يجعل دراسة انعكاساته على وظائف محكمة النقض ضرورة لفهم أثره على البنية القضائية ككل، وعلى الثقة في العدالة كمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: محكمة النقض – حق التصدي – الوظيفة الرقابية – توحيد الاجتهاد القضائي – النجاعة القضائية– – مبدأ وحدة القضاء – التطبيق السليم للقانون.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Functions of the Court of Cassation in Light of the Reintroduction of the right evocation in code of civil procedure No. 58.25

Abstract

Amid the rapid transformations currently observed within the Moroccan judiciary, mechanisms have emerged to effect a precise balance between judicial efficiency and the management of judicial time. This includes granting the Court of Cassation the right of evocation. This mechanism has generated extensive doctrinal and judicial debate, given its direct impact on the nature of the functions entrusted to the Court of Cassation. While this court has traditionally been constituted as a "court of law" charged with ensuring the proper application of legal provisions and the unification of jurisprudence; however, conferring on it the power to adjudicate finally on the substance of disputes after cassation raises questions about the compatibility of evocation with the principle of judicial unity, and about the limits of its intervention between law review and fact-finding.

Despite Morocco's prior experience in this regard, and the legislature's decision to abolish the right of evocation shortly after its initial introduction, the Code of Civil Procedure 58.25 has reinstated this prerogative. Consequently, it has reopened the debate between its proponents and opponents, in light of the provisions of this approach, which seeks to reorganize this right within clearly defined parameters. This makes the study of its implications on the functions of the Court of Cassation essential for understanding its impact on the overall judicial structure and on public confidence in justice as an institution.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

تحتل محكمة النقض في النظام القضائي المغربي موقعًا محوريًا باعتبارها القمة التي يعلو إليها هرم القضاء الوطني، حيث تمثل تجسيدًا لمبدأ وحدة القضاء[1]، الذي اعتمده المغرب بشكل صريح في تنظيمه القضائي. وقد نصّت المادة الخامسة من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة على هذا المبدأ، مؤكدة أن "التنظيم القضائي يعتمد على وحدة القضاء وتعتبر محكمة النقض أعلى هيئة قضائية بالمملكة". وبذلك، فهي ليست مجرد درجة من درجات التقاضي، بل هي المرجع الأسمى الذي يضطلع بمهمة السهر على سلامة تطبيق القانون وتوحيد الاجتهاد القضائي، بما يضمن استقرار المعاملات وتحقيق الأمنين القانوني والقضائي.

وتكرّس المادة 84 من القانون نفسه هذا الدور، حيث حصرت وظائف محكمة النقض في مراقبة التطبيق السليم للقانون وتوحيد العمل والاجتهاد القضائي، وهي وظيفتان مترابطتان من حيث الجوهر، إذ إن ضمان سلامة تطبيق النصوص القانونية على وقائع النزاع لا ينفصل عن السعي إلى توحيد التفسيرات القضائية لها، حتى لا تتضارب الأحكام وتختلف النتائج في قضايا متماثلة. ويكتسي هذا البعد أهمية خاصة في السياق المغربي الذي يسعى، من خلال الإصلاحات التشريعية والقضائية المتلاحقة، إلى تعزيز الثقة في القضاء، وجعل أحكامه قابلة للتوقع، وواضحة الأثر بالنسبة للمتقاضين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على السواء.

وفي هذا الإطار، برز حق التصدي[2] كآلية إجرائية استثنائية مخوّلة لمحكمة النقض في ظروف معينة، تمكّنها من تجاوز دورها التقليدي كمحكمة قانون، لتباشر بنفسها الفصل في موضوع النزاع بعد نقض الحكم المطعون فيه. ورغم أن هذا الحق ليس وليد

---

[1] – في الوقت الذي يرى فيه البعض أن المشرع المغربي تراجع عن هذا المبدأ، وذلك منذ إحداثه لجهات قضائية أخرى إلى جانب القضاء العادي وتتمثل هذه الجهات في كل من القضاء الإداري (المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية)، والقضاء التجاري (المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية)، نجد غالبية الفقه المغربي، يؤكد بأن التنظيم القضـــائي المغربي لازال ملتزما بمبدأ وحدة القضـــاء؛ وحجة جمهور الفقه، هو أنه بالرغم من إحداث المحاكم الإدارية والتجارية، فإن القضـــاء لا زال واحدا ما دام أن محكمة النقض هي الهيأة الوحيدة التي تنظر في جميع الأحكام الانتهائية الصـــادرة عن مختلف محاكم المملكة سـواء كانت مدنية أو إدارية أو تجارية ؛ بينما يتطلب الحديث عن ازدواجية القضـاء أو تعدد الجهات القضـائية بدولة معينة تواجد أو قيام محاكم نقض موازية لهذه الجهات الجديدة ، كما هو الشـأن بالنسـبة لمجلس الدولة الفرنسـي الذي ينظر في نقض الأحكام والقرارات الصـادرة في المادة الإدارية ؛ وهذا ما يعرف بالاختصاص الوظيفي.

– عبد الرحمان الشرقاوي، التنظيم القضائي بين العدالة المؤسساتية والعدالة المكملة او البديلة، مطبعة دار الآفاق المغربية، 2020، ص 8

[2] – عرف كارسوني (Garsonnet) حق التصدي، بأنه صلاحية المحكمة، عند نظرها في استئناف حكم غير قطعي أو حكم قطعي مطعون فيه بوسائل لا تتصل بالجوهر، لجذب (التصدي) هذا الجوهر إليها والبت فيه حين إلغائها الحكم المستأنف بدل إحالة الجوهر أمام المحكمة الابتدائية التي بثت فيه أو أمام محكمة أخرى من نفس الدرجة.

- E. Garsonnet Ch. Cézar Bru, précis de procédure civile, 7ème éd, Librairie de la société du recueil sirey, Paris, 1911, p. 614.

– وفي المقابل عرف جون بول رازون (Razon) التصدي بأنه: "سلطة البت في جوهر النزاع، في حين أن محكمة الدرجة الأولى لم تبت فيه أو بثت فيه بطريقة غير قانونية".

- J.P. Razon Hassan Mahmoud, Les institutions judiciaires et la procédure civile du Maroc, 1e éd., Najah el jadida, Casablanca, 1988. p. 244.

وبناءً عليه، يُعد نظام التصدي من اختصاص محاكم الاستئناف وفقًا للتعاريف المذكورة أعلاه، حيث يقع على عاتق هذه المحاكم الالتزام بتطبيق التصدي عند إلغاء أو إبطال الحكم الابتدائي الذي لم يفصل في الموضوع، شريطة أن تكون الدعوى جاهزة للحكم فيها.

وفي هذا الصدد، أوضحت محكمة النقض في قرار لها جاء في حيثياته بأن: " لكن حيث إن محكمة الدرجة الأولى لم تصدر حكما منهيا للخصومة دون فصلها في الموضوع، حتى يفسح المجال أمام محكمة الاستئناف التجارية لتطبيق نظام التصدي على الدعوى لما تكون جاهزة للبت فيها".

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

اللحظة، إذ عرفه القانون المغربي منذ صدور قانون المسطرة المدنية لسنة 1974 قبل أن يعرف تقييدًا ملحوظًا[1]، فإن مشروع قانون المسطرة المدنية رقك 02.23 جاء ليعيد تنظيمه ويحدد ضوابط ممارسته، في محاولة للتوفيق بين مقتضيات النجاعة القضائية وضمانات المحاكمة العادلة.

ويثير هذا التطور جملة من الإشكالات النظرية والعملية تتصل مباشرة بوظائف محكمة النقض. فإذا كانت هذه المحكمة في الأصل تراقب مدى احترام قضاة الموضوع للقواعد القانونية دون أن تحلّ محلهم في تقييم الوقائع، فإن حق التصدي يضعها أحيانًا في موقع قاضي الموضوع، الأمر الذي قد يوسع من نطاق تدخلها، ويؤثر على طبيعة وظيفتها التقليدية. فهنا يطرح السؤال: هل يؤدي نظام التصدي إلى تعزيز وظيفة محكمة النقض في التطبيق السليم للقانون من خلال اختصار المساطر وتسريع البت في النزاعات، أم أنه يمس بجوهر دورها كمحكمة قانون ويجعلها تنخرط في عمل تقويمي للوقائع قد يثقل كاهلها ويخل بالتوازن بين درجات التقاضي؟

كما أن أثر حق التصدي لا يقف عند حدود الوظيفة الرقابية لمحكمة النقض، بل يمتد إلى وظيفتها في توحيد الاجتهاد القضائي. فمن جهة، قد يتيح هذا الحق إصدار قرارات حاسمة في موضوع النزاع تؤسس لاجتهادات موحدة وفورية، وتغلق باب التأويلات المتباينة. ومن جهة أخرى، قد يحمل في طياته مخاطر تسريع إصدار قرارات قد لا تستوفي النضج الكافي من حيث النقاش القضائي، مما ينعكس سلبًا على جودة التفسير القانوني واستقراره.

وعليه، فإن دراسة انعكاس نظام التصدي على وظائف محكمة النقض تقتضي تناول الموضوع من زاويتين متكاملتين: البحث في أثره على وظيفة التطبيق السليم للقانون أو الوظيفة الرقابية لمحكمة النقض، من خلال تحليل ما إذا كان التصدي يعزز من فعاليتها في تصحيح الأخطاء القانونية وتحقيق النجاعة القضائية، أم أنه يربك حدود تدخلها ويمس بدورها كضامن للتطبيق القانوني المجرد (الفقرة الأولى)، ثم الوقوف على انعكاساته على وظيفة توحيد العمل والاجتهاد القضائي، عبر دراسة مدى إسهامه في تكريس

- قرار صادر عن محكمة النقض، عدد 201/1 ، بتاريخ 9/5/2013، ملف تجاري رقم 74/3/1/2013، اورده عمر ازوكار، الموسوعة الكاملة لقانون المسطرة المدنية، ج الأول، دار الأفاق المغربية، الطبعة الأولى، 2021 ، ص 314.

ونظرًا لعدم وجود تعريف صريح لتصدي محكمة النقض في الفقهين المغربي والفرنسي، نجد في المقابل الفقه المصري يعرّفه ك "صلاحية تمنح لمحكمة النقض عند إلغاء الحكم المطعون فيه بسبب مخالفته للقانون، سواء بسبب خطأ في تطبيقه أو تأويله، حيث تمكّن هذه الصلاحية المحكمة من البت في القضية مباشرة بدلًا من إحالتها مجددًا إلى محكمة الموضوع".

- عز الدين الدناصوري–عبد الحميد الشواربي، طرق الطعن في الأحكام المدنية، دار الكتب والدارسات العربية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2006، ص 49.

كما يُقصد به أيضا "أن تفصل محكمة النقض في موضوع الدعوى التي سبق عرضها والبت فيها أمام محاكم الموضوع، رغم أن لها خيار إعادتها إلى محكمة الإحالة، مع التقيّد بالنقاط القانونية التي أدت إلى النقض".

- أحمد محمد مليجي، التصدي محكمة النقض للفصل في موضوع الدعوى المدنية–دارسة مقارنة–، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الأول، ماي 1987 ، ص 249.

[1]– إن نظام التصدي أمام محكمة النقض مرّ بتحولات جوهرية، حيث تطور من كونه خياراً جوازياً يخص القضايا الإدارية فقط إلى إجراء إلزامي يشمل القضايا المدنية أيضًا بموجب الفصل 368 من ق.م.م، قبل أن يُلغى ويُقيد مجددًا ليشمل فقط دعاوى الإلغاء، مع اشتراط جاهزية القضية للفصل فيه. غير أن القانون 58.25جاء لتوسيع صلاحيات محكمة النقض، مانحًا إياها إمكانية التصدي والفصل في الموضوع مباشرة بعد النقض، إذا توفرت العناصر الكافية، وذلك على غرار ما هو معمول به في التشريعين الفرنسي والمصري، في محاولة لتحقيق التوازن بين الفعالية القضائية واستقرار الأحكام، وتخفيف العبء على المحاكم الأدنى.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

اجتهادات موحدة، أو ما إذا كان قد يفضي أحيانًا إلى إصدار قرارات معزولة قد تعيق التنسيق القضائي على المدى البعيد(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: انعكاس حق التصدي على وظيفة التطبيق السليم للقانون

يتسم دور محكمة النقض في النظام القضائي المغربي بوظيفة رقابية بحتة، بالنظر لطبيعتها القانونية، حيث تعتبر الحارس الأمين على التطبيق السليم للقانون في شقيه المسطري والموضوعي. أي أنها عندما يعرض أمامها حكم مطعون فيه بالنقض، فإنها تباشر عملية التحري عن سلامة تطبيق القوانين فيه، وهو ما يستدعي البحث في الإطار القانوني لهذه العملية(أولا)، ثم تداعيات إقرار نظام التصدي عليها (ثانيا).

اولا: الوظيفة الرقابية لمحكمة النقض

يكتسي الدور المناط لمحكمة النقض في مراقبة مدى احترام المحاكم للضوابط القانونية الشكلية والموضوعية أهمية بالغة، خصوصا حينما يتعلق الأمر بالإجراءات المسطرية التي تشكل الإطار الشكلي لحماية الحقوق، إذ إن أي إخلال بها قد يؤدي إلى ضياع تلك الحقوق أو المساس بها. وعلى هذا الأساس، تبرز أهمية هذه الرقابة في كونها تحول دون ضياع الحقوق بسبب أي إخلال بالضوابط القانونية، مما يستوجب بيان مدى فعاليتها في مراقبة التطبيق السليم للقواعد الموضوعية للقانون (أ)، وتحليل مدى تأثيرها على ضبط الجوانب الإجرائية (ب).

أ- **وظيفة محكمة النقض في مراقبة سلامة تطبيق القواعد الموضوعية**

عندما تباشر محكمة النقض دراسة طعن مقدم أمامها، إنما تستند إلى الدفوع المقدمة أمامها أو ما يسمى بالوسائل، لأنها لا تكون أمام محاكمة أطراف الخصومة ولكنها تكون في حالة محاكمة للقرار الصادر في الخصومة من حيث احترامه للإجراءات المسطرية، وتطبيقه للنص الموضوعي على وجه صحيح، لذلك فالمشرع لم يترك الباب مفتوحا أمام طالبي الطعن بالنقض كسائر طرق الطعن غير العادية، بل حدد الأسباب التي يمكن الاستناد عليها للطعن بالنقض على سبيل الحصر من خلال مقتضيات المادة 381[1] ،

وقد جعل المشرع على رأس قائمة الأسباب التي ينبني عليها الطعن بالنقض خرق النظام الداخلي، غير أنه لم يرد في التشريع المغربي أي تحديد للمقصود بكلمة القانون الداخلي كسبب للطعن بالنقض وهكذا يمكن القول أن المقصود بالقانون الداخلي معناه الواسع بحيث يشمل جميع الأعمال الصادرة عن السلطة التشريعية الوطنية من ظهائر ومراسيم وقوانين والأعمال الصادرة عن السلطة التنفيذية في اطار السلطة التنظيمية كالمراسيم الصادرة عن الوزير الأول أو القرارات الوزارية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المصدق

[1] – حيث ان قانون المسطرة المدنية رقم 58.25، من خلال مقتضيات المادة 381، قد تخلى عن العبارة الإلزامية "يجب أن تكون الطلبات... مبنية" واستعاض عنها بصيغة أكثر مرونة "تُبنى الطلبات..."، في اتجاه يعكس تحوّلاً تشريعياً يرمي إلى تخفيف الطابع الإلزامي للصياغة دون المساس بجوهر القاعدة القانونية، كما تم استبدال عبارة "خرق القانون الداخلي" بالصيغة العامة "خرق القانون"، وهو ما يترتب عنه توسيع نطاق هذا السبب ليشمل مختلف القواعد القانونية، أياً كانت طبيعتها أو مصدرها، إضافة إلى إدراج قيد جديد يتعلق بسبب "عدم الاختصاص"، يتمثل في إلزامية مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة 599، مما يعكس توجهاً نحو تقنين هذا الدفع وتأطير شروط ممارسته بشكل أكثر دقة وانسجاماً مع باقي المقتضيات القانونية ذات الصلة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

عليها قانونا بالمغرب والقرارات التي يصدرها العمال والباشوات ورؤساء الجماعات الحضرية والقروية في نطاق السلطة المخولة لهم بمقتضى القانون وقواعد الفقه الإسلامي[1] .

وبذلك فكلما رصد المتقاضي تطبيق قاعدة قانونية مخالفة للقانون الجاري به العمل، أو تأويلها أو تفسيرها بشكل خاطئ.

ويراد بالخطأ في تطبيق القانون تطبيق قاعدة قانونية غير القاعدة القانونية الواجبة التطبيق على القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه ولو طبقت تطبيقا سليما، كما قد يتخذ شكل إعراض عن تطبيق القاعدة القانونية الصحيحة في بعض الأحوال[2].

ويشمل الخطأ في تفسير القاعدة القانونية اعطاءها معنى غير ذلك الذي قصدته إرادة المشرع، وهذا الخطأ بدوره أمّا أن يحصل بصورة عمدية حين تكون القاعدة القانونية على درجة كبيرة من الوضوح ولا تحتمل التأويل، وقد يحدث الخطأ في التفسير بصورة غير عمدية حين تكون القاعدة القانونية غامضة وغير واضحة المعنى، حيث يضطر القاضي للجوء للتأويل الذي يمكن أن يعتريه الخطأ وذلك بإعطاء النص الواجب التطبيق مدلولا غير مدلوله الحقيقي أو اعطاء تفسير غير صحيح للقاعدة القانونية اذ يخالف بذلك قصد المشرع ونيته الحقيقية[3]، كما يشمل أيضا مد نطاق القاعدة القانونية ليغطي حكمها حالات لا تدخل في نطاقها أصلا، أو تضيف حكما جديدا لم تنص عليه القاعدة القانونية[4].

وبذلك تختص محكمة النقض في فحص مدى صحة تأويل القانون وتفسيره وتطبيقه من طرف محاكم الموضوع بناء على طلبات النقض المقدمة بشأنها والتي يجب أن تكون مصاغة بشكل دقيق، حيث إن قبول عريضة النقض[5] شكلاً لا يعني بالضرورة قبول الوسيلة المثارة، ما لم تكن مستوفية للوضوح والدقة في عرض وجه النعي على القرار المطعون فيه.

---

[1] – عبد العزيز توفيق، موسوعة قانون المسطرة المدنية والتنظيم القضائي، ج 2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة 3، 2011، ص157.

[2] – محمد الكشبور، نظام الطعن بالنقض، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، عدد 25، 1996، ص 41

[3] – كأن يعتبر فقر الواهب قرينة على صورية عقد الهبة كافيا لإبطاله في حين أن الفصل 454 من ق .ل.ع ينص على أنه "ليس للقاضي أن يقبل الا القرائن القوية الخالية من اللبس أو القرائن المتعددة التي حصل التوافق بينها"

– عبد العزيز توفيق، ج 2، م س، ص 159.

[4] – محمد لمعمري، قرارات المجلس الأعلى وأثارها في المادة المدنية، أطروحة لنيل شـــهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة القاضـــي عياض، كلية الحقوق، مراكش ، 2008-2009، ص148

وفي هذا الصدد، جاء في أحد قرارات المجلس الأعلى: " ان محكمة الاستئناف لما اعتبرت القرارات الغيابية الاستئنافية غير قابلة للتعرض بناء على الاحالة الواردة في الفصل 353 على الفصل 130 من ق.م.م. باعتبارها شاملة للفصل 153، فإنها مددت الفصول الاربعة المحال عليها لتشمل غيرها مما لا علاقة له بموضوع النازلة. تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وعرضت قرارها للنقض".

– قرار صـــادر عن المجلس الأعلى، عدد 2174، بتاريخ 1995/04/19، ملف 1992/4813، منشـــور على موقع المكتبة القانونية العربية، https://www.bibliotdroit.com/2021/05/153.html،

[5]– حيث أوجب المشـــرع ضـــرورة توقيع عرائض الطعن بالنقض من طرف محامٍ مقبول للترافع أمام محكمة النقض، وذلك اعتبارًا للطبيعة الخاصـــة لهذا الطعن، الذي لا يتعلق بمناقشة وقائع النزاع، بل يُعنى حصراً بمراقبة مدى احترام القانون وتطبيقه السليم. ويقتضي هذا الانتقال من مجال الوقائع إلى مجال القانون امتلاك المحامي لمهارات وتقنيات خاصة في تحرير العرائض والمذكرات الجوابية.

وفي هذا الإطار، نصّـت المادة 33 من القانون رقم 28.08 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة على أنه: " لا يُقبل لمؤازرة وتمثيل الأطراف أمام محكمة النقض، مع مراعاة الحقوق المكتسبة، إلا:

المحامون المسجلون في الجدول منذ خمس عشرة سنة كاملة على الأقل؛

المحامون الذين شغلوا بصفة نظامية مهام مستشارين أو محامين عامين بمحكمة النقض؛

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ولكي تؤدي الوسيلة مهمتها بنجاح، يجب أن تُصاغ بلغة قانونية واضحة ومباشرة، تبرز مكمن الخرق أو الخطأ القانوني المرتكب، دون غموض أو عمومية، لأن محكمة النقض، في هذه الحالة، لا تبت في وقائع النزاع، وإنما في مدى سلامة تطبيق القاعدة القانونية على تلك الوقائع.

وفي هذا السياق ، قضت محكمة النقض في قرار لها جاء فيه: " إن شرط صحة سبب النعي أن ينصب على القرار وأن يبين الطاعن وجه نعيه بيانا كافيا وكاشفا للخرق القانوني المعيب به محمولا على مكمنه ومورده في القرار وإلا كان غامضا ومبهما"[1]، بمعنى أن المحكمة رتبت على كاهل الطاعن، عندما يستند على سبب مخالفة القانون الداخلي، أن تكون وسيلته جامعة لمجموعة من العناصر، أهمها وجود قاعدة قانونية يمكن تطبيقها على النزاع استنادا للأدلة الواقعية التي أثبتها الحكم المطعون فيه، وكون الحكم المطعون فيه قد خالف هذه القاعدة، أو أخطأ في تطبيقها، أو في تأويلها، وأنه بناء على هذا الإعمال الخاطئ للقاعدة القانونية المعنية قد تم إصدار الحكم المطعون فيه.

ب–وظيفة محكمة النقض في مراقبة سلامة القواعد المسطرية

لا يقتصر دور محكمة النقض على التحقق من مدى احترام محاكم الموضوع لقواعد القانون من حيث تطبيقه وتفسيره، بل يمتد لمراقبة صحة الإجراءات المتبعة، ومدى كفاية تعليل الأحكام. وباعتبار الطعن بالنقض، كطريق غير عادي للطعن، يُشكل الملاذ الأخير للمتقاضي من أجل الدفاع عن حقوقه، حيث أشار الاستاذ حسن فتوخ، إلى أهمية التزام المحكمة بمراقبة مدى التطبيق السليم للقانون الموضوعي والإجرائي من طرف محاكم المملكة، مؤكدًا أن استيفاء الإجراءات المسطرية بشكل سليم يُعد وسيلة لضمان الوصول إلى الحق المراد حمايته تشريعياً[2].

ويتطلب إعداد وسائل النقض صياغة دقيقة ومراعية للشروط القانونية، تختلف في جوهرها عن المذكرات المقدمة أمام محاكم الموضوع لأنها تقوم على إثارة دفوع قانونية محضة دون المساس بوقائع النزاع، وهو ما يستلزم الى جانب احترام الشكليات القانونية المقررة، صياغة دقيقة ومُحكمة، تستوفي الشروط القانونية من حيث البناء والتحليل، وكذلك التزام بالأسباب التي حددها القانون، وهنا يثور التساؤل حول الكيفية القانونية السليمة التي ينبغي أن تُصاغ بها وسيلة النقض لتحقيق الغاية من الرقابة القضائية التي تمارسها محكمة النقض؟ وكيف تتعامل هذه المحكمة مع عريضة الطعن والوسائل المثارة فيها؟

ويقصد بوسائل النقض تلك الحجج القانونية التي يُفصح من خلالها الطاعن عن نوعية الخروقات أو الاختلالات التي شابت القرار المطعون فيه، والتي يجب أن تنصب حصرًا على الأسباب القانونية المحددة في الفصل359 من نفس القانون. وتشمل هذه الأسباب في الجانب المسطري: خرق قاعدة مسطرية أضرت بأحد الأطراف، عدم الاختصاص، الشطط في استعمال السلطة، أو انعدام التعليل أو عدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني[3].

القضاة السابقون وأساتذة التعليم العالي المعفون من شهادة الأهلية ومن فترة التمرين، بعد مرور خمس سنوات من تسجيلهم بالجدول".

[1]– القرار الصادر عن محكمة النقض، عدد 252/3 ، بتاريخ 12/04/2022 ، ملف مدني عدد 9383/1/3/2019، مجلة النشرة المتخصصة لمحكمة النقض، قرارات الغرفة المدنية، ج 2، س 2022، ص 265

[2]– حسن فتوخ، التزام المحكمة بمراقبة مدى التطبيق السليم للقانون، مغرب القانون، 07 ماي 2018، https://maroclaw.com/،

[3]– ادريس العلوي العبدلاوي، القانون القضائي الخاص –طرق الطعن في الاحكام–، ج 3، د.ذ.ط، د.ذ.م، الرباط، 1984، ص 160

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومن الجدير بالذكر أن خرق القاعدة المسطرية ليس سببا مطلقا للطعن بالنقض، حيث يشترط ليكون سببا من أسباب النقض أن يكون خرق هذه القاعدة قد أضر بطالب النقض[1]، بحيث أن القاعدة المسطرية ولو كانت جوهرية اذا لم يضار الطاعن من خرقها وأثبت الضرر الحاصل له بهذا الخرق، لا يعد سببا كافيا لنقض القرار المطعون فيه[2]، غير أن هناك عدد من القواعد الاجرائية التي استقر القضاء على جعلها مرتبة لطلب النقض، حيث مثلا يرتب اغفال الحكم لعبارة "باسم جلالة الملك" بطلانه، كما يرتب خرق القواعد المسطرية المتعلقة بحقوق الدفاع؛ كعدم استدعاء الأطراف بطريقة قانونية ، أو رفض السماع للشاهد بعد أن يكون قد أدى اليمين القانونية، أو خرق القواعد المسطرية المتصلة بالنظام العام كانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة، نقض الحكم المطعون فيه.

أما فيما يتعلق بعدم الاختصاص، فمفاده أنه نظر المحكمة في نزاع لا يدخل ضمن اختصاصها النوعي أو المكاني، أو عدم احترام قواعد التوزيع القضائي بين المحاكم، وبذلك، إذا نظرت محكمة في قضية من اختصاص محكمة أخرى تكون قد خرجت عن اختصاصها وعرضت حكمها للنقض، غير أن إثارة عدم الاختصاص النوعي أو المكاني أمام المجلس الأعلى مشروط بكون كان هذا الدفع قد أثير في المرحلة الابتدائية وقبل أي دفع أو دفاع وكان الحكم المطعون فيه لعدم الاختصاص حكما انتهائيا صدر غيابيا.

ويعتبر الشطط في استعمال السلطة سببا لإعداد وسيلة الطعن، وهو يحيل تجاوز القاضي حدود اختصاصه الوظيفي وتدخله في مهام تخرج عن اختصاصه القضائي. ويتحقق تجاوز السلطة أو الشطط في استعمالها بشكل عام في تدخل القضاء في اختصاص السلطتين التشريعية والتنفيذية[3]، كأن يعمد القاضي إلى البث في دستورية قانون أو مرسوم أو تفسير عمل اداري يعود الى السلطة التنفيذية أمر تفسيره مثلا.

ومن جهة أخرى، يعتبر عدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني أو انعدام التعليل، من الأسباب الأكثر إثارة في طلبات النقض، إذ يشترط في الأحكام أن تكون معللة تعليلًا قانونيًا سليمًا بصريح المادة 109من ق.م.م.

وقد استقر قضاء المجلس الأعلى على اعتبار نقصان التعليل أو فساده يوازي انعدامه وبالتالي يجعل القرار المتسم به معرضا للنقض، حيث جاء في أحد قراراته: "يشترط لصحة الأحكام أن تكون معللة، وأن عدم الإجابة عن دفع له أثره في نتيجة القرار يعد

---

[1] – ويشمل خرق قاعدة مسطرية أضرت بأحد الأطراف الإخلال بضمانات التقاضي كالإخلال بحق الدفاع، أو عدم تبليغ الأطراف بصفة قانونية، أو البت في القضية دون احترام مقتضيات علنية الجلسات أو المرافعة. وهذا ما اكدته محكمة النقض في قرار لها جاء فيه:" إن الاحتجاج بالخرق المسطري لا يكون له محل إلا إذا تسبب في ضرر للمستوسل به وفقا لمقتضيات الفصل 359 من قانون المسطرة المدنية. والبيّن أن طلب المطلوبة اقتصر على المطالبة بتعيينها وصية على الطفلة مكفولة الهالك وإثبات الوصية مع ترتيب كافة الآثار القانونية على ذلك، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من صحة الإشهاد الصادر عن الهالك وذلك بجعل المدعية القائمة بتنفيذ الوصية بالربع من جميع مخلفه لمكفولته حسب عقد الوصية بالربع مع ترتيب جميع الآثار القانونية على ذلك، بعلة أن الطاعنة لم تثبت الضرر الذي تسبب لها فيه التفصيل والتدقيق الوارد بمنطوق الحكم المذكور، تكون قد جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها تعليلا سليما."

– قرار صادر عن محكمة النقض، عدد 155، بتاريخ 2022-03-15، في الملف الشرعي رقم 2019/1/2/603، منشور على موقع محكمة النقض، تم الاطلاع عليه 2025-04-24 على الساعة 43: 10

وفي ذات السياق قضت محكمة النقض بأن: " المقرر ان خرق قاعدة مسطرية لا يشكل سببا من أسباب النقض إلا إذا تضررت مصالح مثير الخرق المذكور".

– قرار صادر عن محكمة النقض، عدد 62، تاريخ 2023-01-19، في الملف الاداري رقم 2022/1/4/1733، بمنشور على موقع محكمة النقض، تم الاطلاع عليه 2025-04-24 على الساعة 11:11

[2] – عبد العزيز التوفيق، ج2، م.س ، ص 160.

[3] – عبد العزيز التوفيق،ج 2، م س، ص 160.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بمثابة نقصان التعليل ينزل منزلة انعدامه"[1]، وفي قرار آخر له قضى فيه ان: "عدم إشارة المحكمة إلى أهم المقتضيات التشريعية التي طبقتها لا يمكن المجلس الأعلى من مراقبة حسن تطبيق القانون مما يجعل الحكم المطعون فيه غير مرتكز على أساس قانوني و خارقا للفصل 189 من ظهير المسطرة المدنية"[2]. ويجد الأمر تفسيره في كون التعليل يكشف عن الأسس التي بُني عليها الحكم؛ فغياب التعليل أو بناؤه على أسس غير قانونية يجعل الحكم عرضة للنقض.

أما انعدام الأساس القانوني للحكم المطعون فيه، فيحيل على تجريد الحكم من السند القانوني الذي يجب أن يتوفر في كل حكم قضائي، أي القاعدة القانونية الواجبة التطبيق، وهناك من يقول بأن انعدام الأساس القانوني يتحقق في الوقت الذي لا يقوم فيه قاضي الموضوع بوصف دقيق للمعطيات الواقعية التي تسمح لمحكمة النقض بممارسة رقابتها[3]، أي ما يجعلها قادرة على البت في ما إذا كان قاضي الموضوع قد استوعب وقائع النزاع، ودفوعات أطرافه، وفحص أدلته ووثائقه، ووازن بينها، ورجح بينها وأعمل قواعد قانونية بعينها، وهو ما يظهر جليا على مستوى التعليل، فالسند القانوني يكون نتاج الاستيعاب الكامل لوقائع النزاع، وظروفه، وبالتالي تكون مهمة قاضي الموضوع متمثلة في تحديد القاعدة القانونية الواجبة التطبيق وفق المنطق الذي يرى أنه يجيب على ما توفر لديه من معطيات.

ثانيا : تأثير التصدي على الوظيفة الرقابية لمحكمة النقض

إن النقاش حول تأثير نظام التصدي على طبيعة محكمة النقض يمتد بصورة مباشرة للحديث عن تأثيره على وظائفها، خاصة الوظيفة الرقابية، وما إذا كانت تنسجم مع وظيفة البت في جوهر الموضوع التي يخولها مشروع القانون 02.23 لمحكمة النقض، مما يطرح التساؤل حول هل يشكل التصدي امتدادًا مشروعًا واستثنائيًا لوظيفتها القانونية (أ)، أم أنه يمثل انزياحًا عن دورها الرقابي (ب)؟

أ- التصدي كإمتداد استثنائي لوظيفة الرقابة على التطبيق السليم للقانون

يثير نظام التصدي نقاشاً واسعاً بشأن مدى انسجامه مع الوظيفة الأصلية لمحكمة النقض، ولعل هذا النقاش كان وراء تراجع المشرع المغربي عن هذا بإلغاء الفصل 368 من ق.م.م المنسوخ، لكنه مع ذلك سيبقي عليه من خلال المادة 17 من القانون رقم 80.03 المتعلق بإحداث محاكم الاستئناف الإدارية، ليعود إلى اقتراح عودة العمل به ضمن مقتضيات المادتين 391 و392 قانون المسطرة المدنية رقم 58.25.

ويُعزى هذا التذبذب التشريعي في تنظيم التصدي أمام محكمة النقض إلى تباين وجهات النظر الفقهية والقضائية بشأن مدى اتساق هذا الحق مع وظيفة المحكمة. فبينما يرى اتجاه أن التصدي يُعد خروجاً عن الوظيفة الرقابية الأصلية للمحكمة، المتمثلة في مراقبة تطبيق القانون، يذهب اتجاه آخر إلى اعتباره آلية داعمة لوظيفتها، تعزز من دورها في تحقيق الأمن القانوني وتسريع البت في النزاعات التي لا تحتمل الإحالة من جديد.

---

[1] – قرار صادر عن المجلس الاعلى ، ع 499 بتاريخ 1989/3/28 ، مجلة قرارات المجلس الأعلى، ع 42-43، 1989، ص 142.

[2] – قرار صادر عن المجلس الاعلى ، ع 66، حكم مدني، بتاريخ 1968/12/18، مجلة قضاء المجلس الأعلى، ع 4، 1969، ص 18

[3] – عبد العزيز ادزبي، قانون المسطرة المدنية المغربي –دراسة تحليلية في ضوء مستجدات القانون الجديد رقم 58.25، دار الافاق المغربية، مراكش، ط 4،
2026، ص 101

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي هذا السياق، يرى الأستاذ عبد العزيز توفيق أن التصدي، كما تؤطّره بعض النصوص، لا يفضي إلى تحويل محكمة النقض إلى محكمة من درجة ثانية تُعيد النظر في جوهر النزاع، بل هو مجرد تدخل محدود الغاية منه النطق بحكم كان يمكن – وربما ينبغي – أن يصدر مباشرة من قبل محكمة النقض، متى توفرت عناصر الواقعة الثابتة. فهذه التقنية، من وجهة نظره، تحقق نجاعة قضائية وتُسهم في اختصار آجال التقاضي وتقليص النفقات على المتقاضين[1].

أما الأستاذ محمد الكشبور، فقد دافع بدوره عن شرعية التصدي في النظام القضائي المغربي، مؤكداً أن تنظيمه – سواء كما كان عليه الحال في الفصل 368 من قانون المسطرة المدنية قبل إلغائه، أو كما هو مقرر حالياً في المادة 17 من قانون إحداث محاكم الاستئناف الإدارية – لا يتعارض بالبتة مع الطبيعة القانونية لمحكمة النقض. فهو يرى أن هذه الأخيرة، حتى حين تتصدى للنزاع، لا تبت في الوقائع من جديد، وإنما تُعيد ترتيب حكم القانون على معطيات واقعية سبق لمحاكم الموضوع إثباتها. ومن ثم، فالتصدي لا يعدو أن يكون أداة لتطبيق القانون، شبيهة بما تقوم به محكمة الإحالة حين تُطلب منها إعادة الحكم في ضوء التفسير أو التأويل الذي ارتأته محكمة النقض صواباً[2].

ويؤكد الأستاذ محمد الكشبور أيضاً أن بعض الاعتراضات المثارة ضد التصدي في الفقه المغربي، لم يكن لها مثيل في التجارب المقارنة، التي لم تُبدِ تحفظاً مماثلاً، ما يُفهم منه أن الرفض أحياناً قد ينبع من سوء فهم لطبيعة هذه الآلية، أو ربما لدوافع مصلحية غير مُعلنة، من قبيل إطالة أمد التقاضي[3].

وفي السياق ذاته، يُبرز الأستاذ عبد المنعم حسني الطابع الوظيفي للتصدي، مؤكداً أن تدخل محكمة النقض للحسم في جوهر النزاع لا يُفرغها من صفتها كمحكمة قانون، لأنها لا تُعيد تقييم الوقائع، بل تكتفي بإنزال القانون السليم على عناصر واقعية تم استنفاد النظر فيها من طرف محاكم الموضوع. فالتصدي، من هذا المنظور، لا يقع إلا متى توفرت الشروط اللازمة: الجاهزية، واستنفاد محكمة الموضوع ولايتها، وتوفر العناصر الواقعية الكاملة للحكم[4].

وعليه، فإن محكمة النقض لا تلجأ إلى التصدي إلا في الحالات التي يغدو فيها الرجوع إلى محكمة الموضوع أمراً غير ذي جدوى، نظراً لوضوح النزاع وثبوت عناصره، ووضوح الأسباب الداعية لنقضه، وبالتالي توفر الخريطة الكاملة للنزاع من حيث الوقائع والمساطر والقانون الواجب التطبيق، وهو ما يجعل القرار الذي يمكن أن تصدره محكمة الإحالة متوقعاً وواضح النتيجة في ضوء قرار النقض.

ومما يعزز القول بأن التصدي أمام محكمة النقض لا يُفضي إلى تحويلها إلى محكمة موضوع، هو أن ممارسته لا تكون ممكنة عملياً إلا في الحالات التي ينقض فيها الحكم لخرق قاعدة قانونية سواء أكانت موضوعية أو مسطرية، أي أن إمكانية التصدي لا تكون متاحة عندما يتعلق الأمر بالجوانب الواقعية للنزاع، كنقصان التعليل أو فساده، مما هو متاح لقاضي الموضوع[5]، وهو ما يجعل الشرط الثاني للتصدي الوارد في مشروع القانون 02.23 غائبا، فيستوجب الحكم بالنقض والإحالة.

وبناء عليه، فمحكمة النقض تحتفظ بوظيفتها الأصلية حيث تراقب صحة تطبيق القواعد القانونية على وقائع سبق أن تم استخلاصها من طرف محاكم الموضوع، لتبت في نقض الحكم من عدمه أولا. وفي حال نقض الحكم للمرة الثانية، أي سقوط محكمة

---

[1]– عبد العزيز توفيق، موسوعة قانون المسطرة المدنية والتنظيم القضائي، ج 3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة 3، 2011، ص 904

[2] – محمد الكشبور، النقض المدني الجزئي، مطبعة دار الآفاق المغربية، الدار البيضاء، 2019، ص 172

[3] – محمد الكشبور، النقض المدني الجزئي، م.س، ص 173

[4] – عبد المنعم حسني، طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية، مطبعة دار العلم، مصر، الطبعة الأولى، 1975، ص 808

[5]– محمد الكشبور، نظام التصدي ووظيفة المجلس الأعلى، م.س، ص 66

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الموضوع للمرة الثانية في خرق للقانون، فإن تصديها للحسم لا يُعد خرقاً لوظيفتها التقليدية، ما دامت لا تبتّ في عناصر الوقائع من جديد، بل تسعى فقط إلى إنزال القاعدة القانونية الصحيحة على معطيات محققة وثابتة، بما يمكن معه اعتبار تصدي محكمة النقض امتدادا لوظيفة الرقابة على التطبيق السليم للقانون من خلال إعمال القاعدة القانونية الصحيحة في موضوع نزاع حددت محكمة الموضوع وقائعه الموضوعية.

ب- التصدي كخرق محتمل لوظيفة الرقابة على التطبيق السليم للقانون

عرف تخويل محكمة النقض إمكانية التصدي للحسم في موضوع الدعوى، كما كان منصوصًا عليه في الفصل 368 من ق.م.م قبل إلغائه، موجة من الانتقادات الفقهية والمؤسساتية، تمحورت حول ما اعتُبر تجاوزًا لوظيفة محكمة النقض الأصلية كمحكمة قانون، وتحولًا محتملًا نحو لعب دور محكمة موضوع.

إن تخويل محكمة النقض حق مباشرة البث في موضوع النزاع يُبعدها عن مهمتها الأساسية المتمثلة في مراقبة التطبيق السليم للقانون، ويجعلها تتدخل في تقدير الوقائع، وهو ما يُعد خرقًا لمبدأ الفصل بين القانون والواقع الذي تقوم عليه الرقابة القضائية في مرحلة النقض. كما انتقد المعارضون غياب ضبط تشريعي دقيق لشروط ممارسة حق التصدي، ما قد يفتح المجال للتأويل الواسع أو حتى للتعسف في استعماله، ويؤثر سلبًا على حقوق الدفاع، خاصة عندما لا تُمنح الأطراف فرصة مناقشة الموضوع أمام جهة محكمة قبل صدور حكم نهائي، حيث أن هذه المسألة تبعد هذه المحكمة عن مهامها المرتبطة بمراقبة حسن تطبيق القانون[1].

ومن ضمن هذه الانتقادات أيضًا، أن التصدي يُكرّس محكمة النقض كدرجة ثالثة للتقاضي، ما يخلّ بمبدأ التقاضي على درجتين ويُفضي إلى تداخل الأدوار القضائية، بل ذهب بعض الفاعلين في المجال القانوني إلى أن هذا التطور يفرض منطقًا جديدًا يتطلب هو الآخر محكمة "نقض عليا" تشرف على مراقبة محكمة النقض ذاتها عند ممارستها لهذا الحق[2].

غير أن هذا الطرح، وإن بدت له وجاهته من زاوية الشكل، إلا أنه تعرض لعدة مؤاخذات من حيث الجوهر، فمحكمة النقض، في ظل مقتضيات المادة 368 من ق.م.م المنسوخ لا تمارس التصدي إلا في حالات محددة تتعلق بكون القضية جاهزة للفصل فيها، أي أن العناصر الواقعية قد تم تقديرها واستخلاصها بشكل صحيح ونهائي من قبل محاكم الموضوع، ولا يبقى أمام المحكمة سوى إنزال قاعدة قانونية معينة بشأنها[3]. وحتى القانون رقم 58.25، جاء أكثر صرامة وتحديدا لنطاق التصدي، مع جعله رخصة وليس

---

[1] – التقرير المقدم من طرف هيئة المحامين بمناسبة المؤتمر الثامن عشر لهيئات المحامين بالمغرب، المنعقد بتاريخ 27-28-29 يونيو 1985 بمدينة فاس، تحت عنوان ملاحظات حول المسطرة المدنية بعد تجربة عشر سنوات، مجلة المحاكم المغربية، ع 38، ص127 وما يليها.

[2] – ادولف ريولط، الإجراءات المدنية أمام المجلس الأعلى، تعريب إدريس ملين وسـعيد عبد الله الداودي، مجموعة الدلائل والتعاليق القانونية، المعهد الوطني للدراسات القضائية، وزارة العدل 1984، ص 127

[3]– "والمجلس الأعلى حينما يتصدى للقضية، كثيرا ما يقتصر نشاطه على تغيير جملة أو جملتين في منطوق الحكم الذي قام بنقضه، من ذلك مثلا:

« ... إن المحكمة ترفض الدفع المتعلق بالتقادم وتحكم بثبوت الدين... »

« ... إن المجلس الأعلى يحكم بقبول الدفع المتعلق بالتقادم وبالتالي سقوط الدين »

أو « إن المحكمة تفسر أن العقد قد انعقد صحيحا و ..... »

« ....إن العقد لم يستوف كل شروطه وبالتالي فهو غير موجود بين طرفيه...»

ففي المثال الأول، فإن الثابت من وقائع الدعوى أن الدين المطالب به قد سـقط بالتقادم، وفي المثال الثاني فالثابت كذلك أن المحكمة لم تنتبه لانعدام أحد الشـروط التي يتطلبها القانون لإبرام عقد معين كتخلف الكتابة بالنسـبة لبيع عقاري مثلا، وفي المثالين معا، فالمفروض أن القضـية لم تعد في حاجة

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

واجبا. فمن جهة ربطه بوقوع الطعن للمرة الثانية، بما يفيد استمرار حالة عدم التطبيق السليم للقانون ن قبل محاكم الموضوع، وثانيا بتوفر قاضي النقض على جميع الوقائع التي توفرت لقاضي الموضوع، بما يتيح له الجمع بين تملك الوقائع من جهة، وآليات حسن إعمال القانون بناء على قرار الطعن من جهة ثانية.

لكن هذا الاتجاه المشكك في تأثير التصدي على وظيفة السهر على التطبيق السليم للقانون قد يجد صداه في كون المادة من 405 ق.م.م، قد جعل قرارات محكمة النقض القاضية بالنقض والتصدي قابلة للتعرض من الغير الخارج عن الخصومة، أي أنها قابلة للطعن وإن كان محدودا ومشروطا، ولكنه، يجعل وظيفة التطبيق السليم للقانون بشقيه المسطري والموضوعي محل تساؤل، لأنه إذا كانت محكمة النقض هي الساهر على هذه العملية، فإنه لا يُتوقع أن تكون القرارات الصادرة عنها موضوع مراجعة من أي نوع، وطالما أن المادة 405 جعلتها قابلة للطعن، ولو من غير الأطراف الأصليين للدعوى، فإنها بذلك قابلة لأن يشوبها تطبيق غير سليم للقانون، ويتجاوز بذلك رأي الأستاذ محمد الكشبور في كون "الانتقاد الموجه للتصدي لا يستند إلى أساس صحيح، ويُعزى في الغالب إلى خلط حاصل بين التصدي الذي تمارسه محكمة النقض، والذي لا يتجاوز إعمال القاعدة القانونية على وقائع محققة، وبين التصدي الذي تمارسه محكمة الاستئناف، الذي يقتضي إعادة النظر في الوقائع والقانون معًا"[1]، مستندا على كون محكمة النقض لا تقوم بإعادة بناء الوقائع، وإنما تراقب مدى ملاءمة الحكم القانوني المطبق عليها[2]، ولكنه أغفل إمكانات امتداد أثر الحكم بالتصدي من طرف قاضي النقض إلى أطراف أخرى بحكم اختلاف القناعات الصميمة ما بين قاضي الموضوع وقاضي النقض بخصوص وقائع النزاع. وبذلك يكون نظام التصدي المرتقب تخويله لمحكمة النقض بمثابة خرق لوظيفتها في الرقابة على التطبيق السليم للقانون.

الفقرة الثانية: أثر حق التصدي على وظيفة توحيد الاجتهاد القضائي

تعتبر محكمة النقض حجر الزاوية في ضمان الانسجام القضائي، حيث لا تقتصر مهمتها على مراقبة التطبيق السليم للقانون بل تمتد إلى توحيد الاجتهادات القضائية لتفادي التباين والتناقض في القرارات الصادرة عنها[3]. ويتجلى هذا الدور التوجيهي الأساسي

لأي تحقيق إضافي لاستكمال عناصرها. فما هو الحل السليم، هل يتصدى المجلس الأعلى للقضية أم يحيلها على محكمة الإحالة لكي تعمر سنوات أخرى؟

الذي تبين هو أن الحل الأول، بالإضافة إلى أنه لا يمس إطلاقا بطبيعة المجلس الأعلى بوصفه محكمة قانون في المواد المدنية، فإنه يقتصد الإجراءات ويقضي على جانب من التعقيد والشكلية التي تهيمن على مسطرة التقاضي عموما، وأن الحل الثاني وعلى العكس من ذلك وزيادة على أن يطيل إجراءات التقاضي ويزيد في مصاريفها بدون فائدة تذكر يساهم بشكل وافر في تكريس حجم القضايا المعروضة على محاكم الموضوع."

- خالد الادريسي، إصلاح المجلس الأعلى ودوره في تحقيق الأمن القضائي، دار القلم الرباط، الطبعة 1، 2010، ص 160-161

[1] – محمد الكشبور، رقابة المجلس الأعلى على محاكم الموضوع في المواد المدنية–محاولة للتمييز بين الواقع والقانون، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001، ص567

– محمد الكشبور ، نظام التصدي وطبيعة المجلس الأعلى، نظام التصدي ووظيفة المجلس الاعلى، مجلة القضاء والقانون، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، عدد 139، دجنبر 1988، ص 139

[2]– "أي ان المجلس الأعلى كقاعدة لم يستعمل حق التصدي إلا على الوجه الصحيح باستمرار، وبما يوافق مقتضيات القانون، حيث ظل هذا الحق يُستعمل في نطاقه الضيق والاستثنائي."

– خالد الادريسي، إصلاح المجلس الأعلى ودوره في تحقيق الأمن القضائي، م,س، ص 161

[3]– الطيب بن لمقدم، القرارات المتناقضة لمحكمة النقض، الكتاب الثالث، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة 1، 2023، ص 7

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لمحكمة النقض في النظام القضائي المغربي من خلال وظيفتها الضامنة لتوحيد الاجتهاد القضائي[1]، فعندما تعرض أمامها اجتهادات قضائية متناقضة، تباشر عملية تقويمها وضمان انسجامها مع المبادئ القانونية الثابتة، وهو ما يقتضي تحليل الإطار القانوني المنظم لهذه المهمة الجوهرية (أولاً)، ثم تقييم مدى تأثير نظام التصدي على فعالية هذه الوظيفة الهامة (ثانياً).

اولا: وظيفة محكمة النقض في توحيد العمل والاجتهاد القضائي

يُعَدُّ الاجتهاد القضائي[2] في الفقه القانوني محوراً أساسياً لضمان وحدة التطبيق القضائي حيث تنقسم التعريفات الفقهية لمفهوم الاجتهاد القضائي إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية: يتمثل الاتجاه الأول في الربط بين الاجتهاد القضائي ووظيفة السلطة القضائية، حيث يشمل جميع الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم بمختلف درجاتها. ومن هذا المنظور، يُعرَّف الاجتهاد القضائي بأنه "مجموع القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم[3]، أو مجموع الحلول التي تستنبطها المحاكم عند فصلها في المنازعات وفق الإجراءات القانونية"[4]. وقد يكون هذا الاجتهاد متخصصاً في فرع معين من فروع القانون كالاجتهاد القضائي العقاري، أو عاماً يشمل مختلف المجالات القانونية[5]، وبذلك يعتبر هذا الاتجاه الاجتهاد القضائي رديفا للعمل القضائي الذي ليس سوى مجموع المقررات الصادرة عن مختلف المحاكم للبت في قضايا يتم فيها إعمال القوانين الجاري بها العمل.

---

[1]- يطلق على الاجتهاد القضائي في اللغة العربية عدة مصطلحات ، منها " اجتهاد" و " اجتهاد المحاكم " و " قضاء " ، أما في اللغة الفرنسية فإن عبارة الاجتهاد القضائي " JURISPRUDENCE " مشتقة من أصل لاتيني يتكون من لفظ " JURIS " و يعني القانون ثم لفظ " PRUDENTIA " وتعني المعرفة أو العلم ، بحيث كان يطلق قديما على الاجتهاد القضائي " العلم التطبيقي للقانون.

- محمد عبد النباوي، تعميم الاجتهاد القضائي مساهمة في خدمة العدالة، مجلة سلسلة الاجتهاد القضائي، عدد 2- ماي 2012، ص 2

- Le mot "Jurisprudence" a deux sens : Dans le sens large, il désigne "l'ensemble des décisions rendues par les juges" ;

- Dans le sens étroit, il correspond au phénomène créateur de droit, c'est-à-dire, "l'interprétation d'une règle de droit définie, telle qu'elle est admise par les juges" Le juge et la jurisprudence, créateurs de droit

- I. Germain, Le juge et la jurisprudence, créateurs de droit ?, publié en 25 septembre 2019 sur le site www.cours-de-droit.net.

[2]- إن الاجتهاد القضائي بوصفه عملا ذهنيا إبداعيا، يجعله يختلف عن العمل القضائي من حيث مصدره وشكله ومضمونه. ومن نتائج هذه التفرقة بين الاجتهاد القضائي والعمل القضائي، أن معظم التشريعات تجعل من العمل القضائي عملية منظمة قانونا لحسم كل نزاع يثور بين الأفراد، سواء فيما يتعلق بإجراءات تقديم الدعوى أو فيما يتعلق بطرق التحقيق ووسائل الإثبات وطرق الطعن في الأحكام الصادرة بشأنها، بينما لا يخص المشرع الاجتهاد القضائي بقواعد قانونية محددة بشكل مسبق، بل إن الاجتهاد القضائي نفسه يساهم في خلق قواعد وأعراف تؤطر العملية القضائية،

- محمد عبد النباوي، م.س، ص 3

[3]- A. de Theux, I. Kovalovszky et N. Bernard, «Précis de méthodologie juridique, les sources documentaires du droit », publications des facultés universitaires, Saint-louis, Bruxelles, 2000, p: 33.

[4]- موسى عبود، الاجتهاد القضائي ودوره في النظام القضائي المغربي، مجلة المحاماة، عدد 3، 1969، ص 16

- محمد الأمراني زنطار، الاجتهاد القضائي في المادة المدنية بين الثبات وعدم الاستقرار، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، عدد 15، 1991، ص 45

[5]- عبد الرحمان اللمتوني، الاجتهاد القضائي التطوري ودوره في دعم التنافسية المعيارية، مجلة العلوم القانونية والقضائية، عدد 1، 2015، ص 40-41

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي المقابل، يركز الاتجاه الثاني في تعريف الاجتهاد القضائي على الجانب الإبداعي والذهني الذي يمارسه القاضي عند مواجهة النوازل القانونية المستجدة. فيُعَرَّف الاجتهاد القضائي في هذا السياق بأنه "مجموع الحلول القانونية الإبداعية التي تبلورها المحاكم عند معالجتها للإشكالات القانونية المعروضة عليها". وبصورة أكثر دقة، يمكن القول إن الاجتهاد القضائي يمثل "الحل القانوني الذي تبتكره الهيئة القضائية لفض نزاع معروض عليها في حالات انعدام النص القانوني، أو غموضه، أو عدم كفايته لمواجهة الواقعة المعروضة[1]".

فيما يعرف اتجاه ثالث الاجتهاد القضائي على أنه مجموعة من المبادئ القانونية التي يتم استخلاصها من الأحكام التي يصدرها القضاء الوطني في قضية معينة، أي أن الاجتهاد القضائي يعكس استقرار القضاء على مسار معين، لأن نصوص القانون تكون عامة ومجردة، وعند تطبيقها يواجه القاضي صعوبة في تحديد ما إذا كان النص ينطبق على الحالة المعروضة أمامه أم لا، فيتخذ حكمه بناءً على قناعته الشخصية، متتبعًا إرادة المشرع ومساعدًا بالقياس، والفقه القانوني، ومبادئ العدالة[2]. وبناءً على هذا الرأي، يُعتبر الاجتهاد القضائي عملية عقلانية معقدة للغاية، تتوسل بالتفسير والتأويل لتطبيق قواعد قانونية على مجموعة من الوقائع المتشابكة التي تشكل هيكل القضية، وبالتالي فهو "يخصص القاعدة القانونية، ويقوم بتحيينها، إذ بدونه لا يتمكن التشريع من التوفيق بين خاصيتي الاستقرار والاستمرارية، فالاجتهاد القضائي يؤمن للتشريع ملاحقة تطورات المجتمع من خلال تطبيق النصوص القديمة بروح جديدة[3]، وتمتد هذه العملية إلى تحليل المعطيات التاريخية، الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية التي ساهمت في نشوء النص القانوني، بالإضافة إلى ملاءمة تطبيقه مع احتياجات المجتمع المعاصر[4]، أي أن الاجتهاد القضائي يقوم بدور المحين لمقتضى تشريعي بملاءمة مضامينه مع القضايا المستحدثة، "كما أنه يساهم في تفسير النصوص الغامضة و يكمل الناقص منها فيصير الاجتهاد القضائي مصدرا مباشرا للقانون"[5].

وبذلك يرتبط الاجتهاد القضائي من جهة، بالقاعدة القانونية المتوفرة[6]، ومن جهة ثانية، بخصوصية القضية المعروضة ومساحة ابتعادها عن قابلية تطبيق القاعدة المعنية، ومن جهة ثالثة، بقدرة القاضي على استثمار أدوات القياس والاستنباط لإيجاد حل للقضية المعروضة. غير أن هذه العملية قد تفضي إلى أحكام متضاربة في قضايا متشابهة، كما أن من شأن كل انزياح في اجتهاد قضائي معين، باعتباره اجتهادا بشريا قابلا للخطأ، أن يؤثر على مصالح المتقاضين، لذلك عملت الأنظمة القضائية المختلفة على تحديد جهة تعمل على توحيد العمل والاجتهاد القضائي.

وتضطلع محكمة النقض في النظام القضائي المغربي بهذه المهمة، حيث يقع على عاتقها توحيد هذه الاجتهادات، باعتبارها مجموع الحلول القانونية التي تستنبطها المحاكم بمناسبة فصلها في المنازعات المعروضة عليها، والتي صادف فيها القضاة إما قصورا

---

[1]– عبد الرحمان اللمتوني، الاجتهاد القضائي والامن القانوني، مجلة الملحق القضائي، دار القلم، الرباط، 2018، ص 4

[2]– رجاء ناجي مكاوي، علم القانون– ماهيته، مصادره، فلسفته وتطبيقه، دار أبي رقراق للطباعة و النشر ، الطبعة الثالثة، 2012 ، ص 472

[3] – محمد عبد النباوي، م.س، ص 6

[4]– عزالدين أكومي، الاجتهاد القضائي ركن من أركان التكوين القانوني، مجلة محاكم الشمال، ع 1، نوفمبر 2016 ، ص 11

[5] – محمد عبد النباوي، م.س، ص 6

ومنه فإن القضاء بأحكامه المتعددة واتجاهاته المحددة فإنه يساعد من دون شك على تحديد معاني النصوص، بل يتعدى ذلك إلى إنشاء بعض الاحكام خلف ستار مصدر أو آخر من المصادر الرسمية."

– عز الدين الماحي، مدى مساهمة الاجتهاد القضائي في إنشاء القاعدة القانونية، مجلة القصر، عدد 7، 2004، ص 76.

[6] – حيث يعتبر في جوهره تأويل للقاعدة القانونية المكتوبة، وهو من هذه الناحية يدخل في باب ابتكار القاضي للقاعدة القانونية.

– عبد المجيد غميجة، مبدأ الامن القانوني وضرورة الامن القضائي، مجلة الملحق القضائي، عدد 42، ماي 2009، ص 25

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تشريعيا، أو فراغا تشريعيا، أو صعوبة في تفسير تشريع، لكنهم كانوا مجبرين على البت في القضايا كي لا يقعوا في إنكار العدالة، فكان لا بد لهم من إيجاد حلول للقضايا المعروضة عليهم، وكانت القرارات التي أنتجوها اجتهادات مرتبطة بطبيعة المجتهد وتكوينه وطريقة مقاربته للنزاع، لذلك لم يكن مستغربا أن تصدر أحكام متضاربة في نفس القضية، فكيف يتم تدارك مثل هذا المأزق؟

تباشر محكمة النقض، بوصفها أعلى هيئة قضائية، دوراً محورياً في صياغة المبادئ القانونية وتوجيه الاجتهاد القضائي حيث تتدخل في مثل هذه الحالة، استنادا إلى القرار الصادر بتاريخ 30/1/1985 والذي جاء فيه ما يلي: " في حالة تناقض بين أحكام أو قرارات غير قابلة للطعن صادرة عن محاكم استئناف مختلفة يمكن للمجلس الاعلى أن يبطل أحد الحكمين بدون احالة (ف 390 ق.م.م). يشترط القبول هذا الطلب المبنى على الفصل المذكور أن يكون التناقض قائما بين الحكمين ولا يتصور هذا التناقض الا إذا كان الحكمان يتعلقان معا بنفس الموضوع وبناء على نفس السبب الى جانب وحدة الاطراف[1]، وبالتالي فمسار التقاضي يبقى مستمرا إلى أعلى درجة من التقاضي، وفي حال وجود تناقض بين أحكام بخصوص نفس القضية، فإن محكمة النقض تبت فيها بالانتصار لقرار على حساب الآخر، ولكن وفق ما يقتضيه قرارها من تعليل يكرس الاجتهاد القضائي المتبنى، ويجعله مصدرا من مصادر التشريع، يستعاض به عن غياب القاعدة القانونية أو عدم كفايتها.

ففي ما يتعلق بالقرارات التي يُستدل بها عن ملأ الاجتهاد القضائي للفراغ التشريعي، نورد القرار 1/1512 الصادر عن محكمة النقض بخصوص التبليغ عن طريق تقنية الواتساب، حيث اعتبرته صحيحا، وجاء في قرارها: "إن تعذر تسليم الاستدعاء إلى عضو المجلس الجماعي بالدعوة لحضور جلسة انتخاب رئيس المجلس، لعدم تواجده بالعنوان بعد التردد عليه لعدة مرات من طرف عون السلطة الذي عمد إلى توجيه الاستدعاء إليه عبر "الواتساب" في رقم هاتفه الخاص وأنه لم ينف توصله به، يجعل التبليغ صحيحا، خصوصا وأن الإجراءات المرتبطة بالعملية الانتخابية تتسم بالسرعة لإتمام انتخاب الأجهزة التنفيذية للمجلس الجماعي داخل الآجال المحددة قانونا، قصد الانكباب على تدبير الشأن العام المحلي"[2]. وقد استندت محكمة النقض إلى مبدأ السرعة المرتبط بالعمليات الانتخابية الجماعية، وإلى الدورية الوزارية التي تنص على إمكانية التبليغ "بجميع الوسائل الممكنة" لإثبات الإخبار، مؤكدة أن المشرع لم يُحدد شكلاً حصرياً للدعوة لحضور جلسة الانتخاب وفق المادة 12 من القانون التنظيمي 113.14. واعتبرت المحكمة أن التبليغ عبر "واتساب" في هذه الحالة مقبول ويكفي قانوناً طالما ثبت تحقق الغاية من التبليغ أي العلم بالجلسة. مما يُكرس اجتهاداً قضائياً مرناً يأخذ بواقع تطور وسائل الاتصال الحديثة، ويؤكد أن الشكلية ليست غاية بحد ذاتها في المساطر الإدارية، ما دام قد تحقق علم المعني بالأمر بالإجراء. كما يؤكد على الطابع الاستعجالي للعملية الانتخابية المحلية، وضرورة عدم عرقلتها بسبب شكليات غير جوهرية.

كما تعزز هذا الاجتهاد بما قضت به الغرفة الاجتماعية بكون" تغيُّب الأجيرة عن العمل ستة أيام خضعت خلالها لعملية جراحية لاستئصال ورم من الدماغ، أعقبتها بشهادتين طبيتين مدتهما 34 يوماً، وجهتهما إلى المشغلة عن طريق تطبيق الواتساب الذي تم الاعتياد على استعماله في المراسلات من طرف المقاولة. فتوصل بهما الإطار المسؤول في المقاولة، مما يفيد علم هذه الأخيرة

[1]– القرار الصادر عن المجلس الاعلى، عدد 248، في الملف المدني رقم 99599، بتاريخ 1985-01-30، منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى، دجنبر 2000، عدد 38-37، ص 19

[2]– قرار صادر عن محكمة النقض، عدد 1/1512، بتاريخ 01 دجنبر 2022، في الملف الإداري رقم 2279/4/1/2022، منشور على موقع محكمة النقض، تم الاطلاع عليه 30-04- 2025، على الساعة 10:13

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بسبب الغياب الذي لم تنازع فيه، مما يجعل ادعاء المشغلة بكون الأجيرة قد غادرت عملها بصورة تلقائية ودون إشعار، ناقصَ التعليل الموازي لانعدامه ويعرض القرار الاستئنافي للنقض"[1].

كما كانت محكمة النقض مواكبة لأحد أهم المستجدات في الحياة الاجتماعية والمتعلق بحق الملكية في ارتباطه بالسكن الاجتماعي المدعم من الدولة، وبموقع الأسرة من هذا الحق، حيث أفرز الاجتهاد القضائي لمحكمة النقض مبدأ يؤطر العمل القضائي لمحاكم الموضوع بشأن تطبيقها للمقتضيات القانونية، حيث حسمت الغرفة العقارية بكون "السكن الممنوح لرب أسرة في اسمه وحده في إطار برامج الدعم الاجتماعي، هو سكن ممنوح للأسرة بكامل أفرادها طالما أنه منح مجانا أو بثمن منخفض، ولو أن الزوج هو الذي أداه وحده"[2]. وذلك ان وجه الاستفادة في منح ذلك السكن هو مكافحة الهشاشة وتحسين أوضاع الأسر المعوزة، ولذلك لا يكون من شأن الفرقة بين الزوجين حرمان المرأة المطلقة من السكن بدعوى أنه مقيد في اسم زوجها، إذ العبرة في الاستفادة بالأسرة وحدها".

وفي قرار اخر لها صادر عن غرفة الأحوال الشخصية والميراث ذهبت إلى اعتبار "الزوجة محقة في الحصول على نصف ثمن العقار المسجل في اسم الزوج وحده طالما أن الزوجين كانا قد اتفقا بالتزامن مع إبرام عقد زواجهما على اشتراك جميع الأموال المكتسبة بعد الزواج مناصفة، وأن محكمة الموضوع لم تكن في حاجة إلى البحث عن مدى مساهمة الزوجة في المال المدعى فيه أو معرفة من اقتناه من ماله الخاص من الزوجين، لأن الاتفاق المكتوب باشتراك الذمة يغنيها عن الخوض في ذلك"[3].

وبذلك تكون محكمة النقض في إطار بتها في الطعون بالنقض وفي إطار رقابتها على التطبيق السليم للقانون، تقوم بدور الرقيب أيضا على أوجه إعمال الاجتهاد في الحالات التي يشوبها قصور أو غياب أو غموض تشريعي، وبالتالي العمل على تأطير هذا الاجتهاد بما لا يفرز أحكاما متضاربة في القضية نفسها، انسجاما مع وظيفتها الأساسية في توحيد هذا الاجتهاد القضائي وضمان انسجامه مع المبادئ القانونية طبقاً للمادة 84 من ق.ت.ق. فمحكمة النقض، بوصفها أعلى هيئة قضائية، تضطلع بمهمة مراقبة صحة تطبيق القانون وتوحيد تفسيره، مما يحول دون تباين الأحكام ويحافظ على مبدأي اليقين القانوني والمساواة أمام القضاء.

غير أن واقعا لا يمكن إنكاره هو أن المجلس الأعلى قد بت في قضايا متشابهة بقرارات متضاربة وبهذا العمل كرس تناقضات مهمة وكثيرة في ميادين القانون المختلفة، أرجع أمر معالجتها له بمقتضى قرار جاء فيه ما يلي: "يكون المجلس الاعلى مختصا للبت في الصعوبة الناشئة عن القرارين المتناقضين الصادرين عنه طبقا لمقتضيات الفصل 26 من قانون المسطرة المدنية الذي يطبق على أحكام جميع المحاكم العادية ومن بينها المجلس الاعلى الذي يندرج ضمن المحاكم العادية، كما ينص على ذلك الفصل الأول من ظهير 15/7/1974 بشأن التنظيم القضائي للمملكة[4].

---

[1] – قرار الغرفة الاجتماعية، عدد 1/46، في الملف عدد 2023/1/5/237، بتاريخ 2024/01/23،
– مأخوذ عن كلمة الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بمناسبة افتتاح السنة القضائية لسنة 2025 – الرباط، الأربعاء 15 يناير 2025، منشور على موقع https://www.cspj.ma.

[2]– قرار صادر عن محكمة النقض، عدد 7/252 ، بتاريخ 02 أبريل 2024 ، في الملف العقاري 6525 رقم 2022/04/07/ ،
– مأخوذ عن كلمة الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، م.س https://www.cspj.ma

[3]– قرار صادر عن محكمة النقض، عدد 1/158 ، في الملف رقم 2023/1/2/1102، بتاريخ 2023/09/10 ،
– مأخوذ عن كلمة الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، م.س، https://www.cspj.ma.

[4]– القرار الصادر عن المجلس الاعلى، عدد 923 ، في ملف رقم 85/303، بتاريخ 10-04-1985، منشور على موقع محكمتي https://mahkamaty.com

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذلها محكمة النقض، والدور الذي تضطلع به في توحيد الاجتهاد القضائي، فإن ممارسة هذه الوظيفة لا تخلو من بعض الاختلالات التي تمس أحياناً بمبدأ توحيد التفسير القانوني وتكريس الاستقرار في المواقف القضائية. إذ لا تزال بعض القرارات الصادرة عن المحكمة تعكس تفاوتاً في التفسير أو تأويلاً مرناً قد يفتح المجال لتأويلات متباينة، مما قد يؤثر سلباً على توحيد المعايير القانونية وتكافؤ المعاملة أمام القانون، ومن أبرز الأمثلة على هذه الاختلالات، نجد القرارات الصادرة عن محكمة النقض في موضوع واحد، حيث تباينت مواقف الغرفة نفسها في تفسير نفس المسألة القانونية. حيث نجد في القرار الأول اعتبر أن محكمة الاستئناف، حتى وإن استهلت قرارها بصيغة "باسم جلالة الملك" دون إضافة عبارة "وطبقا للقانون"، فإن ذلك لا ينال من شرعية القرار او يمس ذاتيته مع وجود الصيغة المذكورة "باسم جلالة الملك"، طالما أن الاستهلال "باسم جلالة الملك" يعد أمرا مفترضاً بقوة الدستور نفسه، و ان ايراد كلمة "و طبقا للقانون" بوثيقة القرار ليس الا عملا ماديا كاشفا عن ذلك الامر المفترض و ليس منشئا له"[1]، فيما اعتبر القرار الآخر الصادر في نفس السنة، أن غياب عبارة "وطبقا للقانون" وتضمين فقط عبارة "باسم جلالة الملك" يعتبر مخالفاً للمقتضيات المنصوص عليه في البند الاول من المادة 365 من قانون المسطرة الجنائية، و معرضا للبطلان عملا بالبند الاول من المادة 370 من نفس القانون[2].

وبناء عليه، فإن وظيفة توحيد العمل والاجتهاد القضائي تبدو غير يسيرة بالنسبة لمحكمة النقض، لكن عودة العمل بنظام التصدي بمقتضى القانون 58.25 يطرح سؤال إمكانية تيسير هذه المهمة، كما يطرح فرضية تعقيدها، فأي أثر لإقرار نظام التصدي لمحكمة النقض على وظيفتها في توحيد العمل والاجتهاد القضائي؟

ثانيا: انعكاس نظام التصدي على وظيفة محكمة النقض في توحيد العمل والاجتهاد القضائي

تباشر محكمة النقض عملية ضمان الانسجام بين قرارات محاكم الموضوع في القضايا المتشابهة حفاظا على الأمن القضائي، كما تعمل على تقويم وضمان انسجام الاجتهادات القضائية المعروضة أمامها بشأن المواضيع ذاتها، وفق مبادئ قانونية ثابتة تمنع التباين في التفسير الذي قد يمس بمبدأ المساواة أمام القانون. ويتجسد هذا الدور عمليا لمحكمة النقض من خلال القرارات الصادرة عنها في الطعون المرفوعة أمامها بالنقض، أو بمناسبة بتها في القضايا الأخرى التي تدخل في صلب اختصاصها بمقتضى الفصل 375 من ق.م.م.

وتتمتع هذه القرارات بقوة ملزمة تكاد لا تقل أهمية عما تتمتع به قواعد القانون الناشئة عن مصادره الرسمية[3]، حيث إنه عندما تتبنى محكمة النقض في قراراتها رأياً معيناً، وتستقر عليه، تتبنى بعدها سائر المحاكم هذا الرأي وتطبقه بانتظام. وتستمد هذه القرارات

---

[1]- قرار صادر عن محكمة النقض، ع 8/125 بتاريخ 2012/1/26، في الملف الجنائي رقم 2011/8/6/15430، منشور بمجلة قضاء محكمة النقض، عدد 75، س 2012 ص 362.

[2]- قرار صادر عن محكمة النقض، ع 5/453 ، بتاريخ 2012/6/20 ، في الملف الجنائي رقم 6992 /2012/5/6- منشور بمجلة الملف، العدد 20- فبراير 2013، ص 158.

[3]- باعتبار أن الاجتهاد القضائي يعد مصدرا ثانويا وتفسيريا للقاعدة القانونية، فضلاً عن دوره في "ملء الفراغ القانوني بشكل واضح في التشريع المغربي من خلال أحكام مدونة الأسرة، ذلك أن القاضي وهو بصدد البت في قضايا الأسرة يطبق أحكام مدونة الأسرة، مع ما يزامن ذلك من إعمال لمناهج تفسير القاعدة القانونية، أما إذا استنفذ نصوص مدونة الأسرة وأحكام الفقه المالكي المحال عليها بموجب المادة 400 من المدونة المذكورة دون أن يجد حلا للنازلة المعروضة عليه، فإنه ينتقل إلى إطار آخر يتعلق بملء الفراغ التشريعي عن طريق الاجتهاد بناء على سند قانوني تضمنه نص المادة 400 من مدونة الأسرة الذي جاء فيه: "كل ما لم يرد به نص في هذه المدونة، يرجع فيه إلى المذهب المالكي والاجتهاد الذي يراعى فيه تحقيق قيم الإسلام في العدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف".

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

قوتها الإلزامية من بنية النظام القضائي الذي أعطى لمحكمة النقض وظيفة الرقابة على أحكام المحاكم التي هي أدنى منها من حيث التطبيق السليم للقانون. ومادامت محكمة النقض قد ذهبت إلى إصدار قرار يعالج غيابا أو قصورا تشريعيا، فإنها بذلك أنشأت اجتهادا ثابتا مستقرا تطبقه جميع المحاكم كما تطبق قواعد القانون وإلا عرضت مخالفتها له أحكامها للنقض، لأنه "إذا كان التشريع يعبر عن اختيارات الأمة ومصالحها العامة، فإن الاجتهاد القضائي يتميز بكونه يضمن استمرارية القواعد التشريعية، من خلال ملاءمتها مع الوقائع و النوازل"[1].

وفي هذا الإطار، يُعد نظام التصدي امتدادًا لوظيفة محكمة النقض في توحيد الاجتهاد، باعتباره استثناءً يرد على القاعدة العامة التي تعطي لمحكمة النقض دور مراقبة سلامة تطبيق القانون دون التعرض للوقائع. غير أن هذا الاستثناء يشكّل في بعض الحالات ضرورة يفرضها منطق العدالة القضائية وحسن سير المرفق القضائي. فقد تبرز حالات لا يمكن معها الاقتصار على مجرد نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة الإحالة، إما لكون الإحالة لا جدوى منها، أو لأن الطعن المثار أمام محكمة النقض لا يثير سوى مسألة قانونية صرفة، تم البت فيها بصورة قاطعة لا تحتمل إعادة النظر من جديد.

وفي هذا السياق، نجد أن محكمة النقض (المجلس الأعلى سابقاً) مارست حق التصدي، حتى في غياب نص تشريعي صريح، في عدد من القضايا التي لم يكن فيها ما يستدعي الإحالة بعد النقض[2]. ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك، الحالات التي يتبين فيها للمجلس من خلال دراسته للطعن أن قاضي الأمور المستعجلة غير مختص للبث في القضية، لأنها لا تمس نقطة تتعلق بجوهر النزاع، أو أن الدعوى غير مقبولة شكلاً لكونها رفعت من غير ذي صفة أو على غير ذي صفة. ففي مثل هذه الحالات، قضى المجلس بالنقض دون إحالة، إما لعدم الاختصاص في الحالة الأولى، أو لعدم القبول في الحالة الثانية، معللاً قراراته بكونه لم يعد هناك موضوع يستوجب النظر فيه من طرف محكمة الإحالة[3].

ومن بين الأمثلة التي تبرز تأثير نظام التصدي على وظيفة محكمة النقض في توحيد العمل والاجتهاد القضائي، نجد إشكالية الحق الذي يترتب عن الوعد ببيع العقار التي عرف موضوعها اختلافاً في الآراء الفقهية والقضائية والتي تصدى لها المجلس الأعلى[4] وحسم النقاش فيها حيث قضى بأن: " الوعد ببيع العقار لا يرتب سوى حقوق شخصية لفائدة الموعود له"[5].

ويعكس هذا التوجه القضائي مدى مرونة محكمة النقض في استعمال سلطاتها الاستثنائية متى تعلق الأمر بإقرار قواعد قانونية واضحة ومحددة في مواجهة وقائع لا تثير أي تعقيد، وهو ما يُعزز في العمق دورها في توحيد الاجتهاد القضائي. إذ من شأن تدخل

- محمد عبد النباوي، م.س، ص 10

[1] - محمد عبد النباوي، م.س، ص 7

[2] - خالد الادريسي، إصلاح المجلس الأعلى ودوره في تحقيق الأمن القضائي، م.س، ص 161.

[3] - خالد الادريسي، إصلاح المجلس الأعلى ودوره في تحقيق الأمن القضائي، م.س، ص 161.

[4] - العربي الشادلي، تعليق على الوعد ببيع العقار على ضوء الاجتهاد القضائي، مجلة محكمة النقض، عدد 74، مطبعة امنية، الرباط، يناير 2012، ص 151.

[5] - قرار صادر عن المجلس الاعلى، عدد 1989، بتاريخ 2010-05-04، في ملف رقم 2008/5/1/1763،

- العربي الشادلي، م.س، ص 151

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

محكمة النقض بهذه الصيغة الحاسمة أن ينهي الجدل القانوني بخصوص نقطة محددة، مما يجنّب محاكم الموضوع التردد أو التفاوت في التقدير القانوني في قضايا مماثلة، وهو ما يكرّس بدوره مبدأ الأمن القانوني والمساواة أمام القانون[1].

وبناء عليه، يتم تبني الاجتهاد القضائي تبعا لقوة وسيلة النقض باعتبارها المدخل الأساسي لتفاعل محكمة النقض مع القرار المطعون فيه، إذ إن جودة قرارات هذه المحكمة تبقى، في جزء كبير منها، رهينة بجودة الوسائل القانونية المثارة من طرف الطاعن[2]. فوسيلة النقض ليست مجرد شكل إجرائي، بل هي أداة تحفز المستشارين على الخوض في مناقشة قانونية معمقة، حيث لا تنحصر وظيفتها في دفع محكمة النقض إلى تبني مضمون العريضة من عدمه، وإنما في إثارة حوار قانوني رفيع المستوى بين ما تطرحه الوسيلة من دفوع وما تُقدمه المحكمة من تحليل وردّ قانوني، من شأنه التأسيس لاجتهاد قضائي جديد. وعليه، تتحمل كل من هيئة الدفاع، ممثلة في المحامي، وهيئة الحكم، ممثلة في المستشار المقرر وباقي القضاة، مسؤولية مشتركة في الرفع من جودة العمل القضائي؛ وفي تأطير الاجتهاد القضائي؛ فالمحامي مطالب بصياغة وسيلة طعن مُحكمة من حيث البناء والتحليل، كما أن المستشارين مطالبون بالتفاعل الجاد والعميق مع ما تثيره الوسيلة من إشكالات قانونية، فإن لم تقتنع المحكمة بالوسيلة، تم إقرار الحكم، وبالتالي تم اعتماد الاجتهاد القضائي وفق نقاش قانوني يرتقي به لمستوى تشريع. أما إذا اقتنعت المحكمة بالوسائل المستند إليها، فإنها تنقض الحكم، بما يرتب الإحالة على محكمة الموضوع لتصحح الاختلالات المثارة في وسائل النقض. لكن نقضا للمرة الثانية من قبل محكمة النقض يعني أن ما دفع به من وسائل للمرة الثانية كان كافيا لنقض الحكم، وبالتالي تفتح إمكانية التصدي أمام محكمة النقض متى كانت على بينة من وقائع القضية كما تبتت لقاضي الموضوع؛ أي أن المحكمة ستنتقل من وظيفة الرقابة على اجتهاد محكمة الموضوع إلى إنتاج قرار جديد في القضية ذاتها والذي سيكون بالتأكيد مختلفا عما أقرته محكمة الموضوع طالما أنه منقوض، ولكنه سيكون مبنيا على الحوار الطويل بين الوسائل المعتمدة في الطعنين بالنقض، ومعالجة محكمة النقض لهما وردها عنهما.

من المرجح أن القرار الذي ستصدره محكمة النقض تصديا سيكون ثمرة مسار طويل من التفكير والمحاجة، لأنه طالما أن الحكم قد نقض فإن وسيلة النقض كانت جيدة، وكلما كانت الوسيلة جيدة ومؤسسة على تعليل قانوني متماسك، كلما ساهمت في إغناء النقاش القانوني داخل المحكمة، ودفعت المستشار المقرر وأعضاء الهيئة إلى التفاعل معها بجرأة ومسؤولية علمية، من شأنها الدفع إلى إصدار قرارات قضائية عالية الجودة من طرف محكمة النقض تبتعد عن التسرع والتضارب.

---

[1] – وبذلك، فإن انعكاس نظام التصدي على وظيفة محكمة النقض يتجلى أساسًا في تعزيز قدرتها على توحيد العمل والاجتهاد القضائي، من خلال ما تصدره من قرارات تتسم بالحسم والوضوح، وتُشكل مرجعًا ملزمًا لمحاكم الموضوع في القضايا المشابهة.

"ويُلاحظ أن هذا التوجه يجد سنده التشريعي في الفقرة الثالثة من الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية القديم، التي تنص على أنه :إذا رأى المجلس الأعلى بعد نقض الحكم المحال عليه أنه لم يبق هناك ما يستوجب الحكم، قرر النقض بدون إحالة."

كما أنه يتطابق مع ما استقر عليه الاجتهاد الفرنسي، وفقًا للمادة 627 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي، التي تسمح لمحكمة النقض الفرنسية بالنقض بدون إحالة « lorsque la cassation n'implique pas qu'il soit statué sur le fond » ".

– خالد الادريسي، إصلاح المجلس الأعلى ودوره في تحقيق الأمن القضائي، م.س، ص 161

[2] – التقرير السنوي للمجلس الاعلى، 2001، ص 11

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبناء عليه، فإن محكمة النقض، من خلال تفعيلها لنظام التصدي، لا تقتصر على دورها الرقابي التقليدي، بل تمارس دورًا تأويليًا وتقويميًا يساهم بشكل مباشر في توجيه العمل القضائي وتوحيده[1]، ويحد من ازدواجية الأحكام واختلاف التطبيقات القانونية بين محاكم الموضوع.

خاتمة:

يتضح أن نظام التصدي، في صيغته الجديدة، يُمثل تحولا نوعيا في وظيفة محكمة النقض، حيث يسمح لها، متى توافرت شروط الجاهزية، بالفصل في جوهر النزاع مباشرة دون إحالة. ويعد ذلك امتدادا لوظيفتها في ضمان حسن تطبيق القانون، كما يساهم في تعزيز فعالية القضاء وتقليص آجال البت، دون أن يخل بموقعها كمحكمة قانون إذا التزمت بحدود الوقائع الثابتة أمام قضاة الموضوع. مما يستدعي إعادة النظر في ماهية دور محكمة النقض داخل النظام القضائي المغربي، ويطرح تساؤلات قانونية وفلسفية عميقة حول مدى توافق هذه الصلاحية مع مبدأ وحدة القضاء، الذي يحكم تنظيم السلطات القضائية ويضمن استقرار الأحكام القضائية وسلامة الإجراءات.

غير أن تفعيل هذا النظام دون تأطير قانوني دقيق قد يُفضي إلى انزلاق نحو دور محكمة الموضوع، وهو ما من شأنه التأثير على ثقة الأطراف في مسار العدالة، خاصة إذا لم تُحدد المعايير الموضوعية التي تضبط مفهوم "القضية الجاهزة للتصدي"، وتؤمن حق الدفاع على نحو فعال عند تفعيل هذا الاختصاص.

وعليه، فإن إعادة العمل بنظام التصدي لا يجب أن تُفهم بوصفها مجرد تقنية إجرائية، بل يجب أن تُواكب بضوابط قانونية واضحة وتوجيهات اجتهادية موحدة تضمن الأمن القانوني وتكافؤ المعاملة، بما يُكرّس الوظيفة الأصلية لمحكمة النقض في مراقبة مشروعية الأحكام وتوحيد الاجتهاد القضائي، دون المساس باستقلال محاكم الموضوع أو حقوق المتقاضين.

وبناءً عليه، فإن دراسة انعكاسات حق التصدي على وظيفة محكمة النقض لا تقتصر على تحليل وظيفة هذه المحكمة فحسب، بل تتعداها إلى التأمل في الآثار المتعددة على منظومة العدالة بصفة عامة، وعلى ثقة المواطنين في القضاء كمؤسسة مسؤولة عن تحقيق العدل ونشر الأمن القانوني. ولهذا، فإنه من الضروري أن يستمر التشريع والقضاء في تطوير هذا الحق ضمن آليات تضمن احترام مبدأ التقاضي على درجتين، والحفاظ على استقلالية محكمة النقض،

[1] - F. Rigaux, La nature du contrôle de la cour de Cassation, établissement Emil Brylant, Bruxelles, 1986, p.309

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

✓ **الكتب**

- عبد الرحمان الشرقاوي، التنظيم القضائي بين العدالة المؤسساتية والعدالة المكملة او البديلة، مطبعة دار الآفاق المغربية، 2020،
- عبد العزيز توفيق، موسوعة قانون المسطرة المدنية والتنظيم القضائي، ج 2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة 3، 2011،
- محمد الكشبور، نظام الطعن بالنقض، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، عدد 25، 1996،
- ادريس العلوي العبدلاوي، القانون القضائي الخاص –طرق الطعن في الاحكام–، ج 3، د.ذ.ط، د.ذ.م، الرباط، 1984،
- عبد العزيز ادزني، قانون المسطرة المدنية المغربي –دراسة تحليلية في ضوء مستجدات القانون الجديد رقم 58.25، دار الافاق المغربية، مراكش، ط 4، 2026،
- عبد العزيز توفيق، موسوعة قانون المسطرة المدنية والتنظيم القضائي، ج 3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة 3، 2011
- محمد الكشبور، النقض المدني الجزئي، مطبعة دار الآفاق المغربية، الدار البيضاء، 2019،
- عبد المنعم حسني، طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية، مطبعة دار العلم، مصر، الطبعة الأولى، 1975،
- ادولف ريولط، الإجراءات المدنية أمام المجلس الأعلى، تعريب إدريس ملين وسعيد عبد الله الداودي، مجموعة الدلائل والتعاليق القانونية، المعهد الوطني للدراسات القضائية، وزارة العدل 1984،
- محمد الكشبور، رقابة المجلس الأعلى على محاكم الموضوع في المواد المدنية–محاولة للتمييز بين الواقع والقانون، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001،
- خالد الادريسي، إصلاح المجلس الأعلى ودوره في تحقيق الأمن القضائي، دار القلم الرباط، الطبعة 1، 2010
- الطيب بن لمقدم، القرارات المتناقضة لمحكمة النقض، الكتاب الثالث، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة 1، 2023،
- رجاء ناجي مكاوي، علم القانون– ماهيته، مصادره، فلسفته وتطبيقه، دار أبي رقراق للطباعة و النشر ، الطبعة الثالثة، 2012 ،

- F. Rigaux, La nature du contrôle de la cour de Cassation, établissement Emil Brylant, Bruxelles, 1986,
- A. de Theux, I. Kovalovszky et N. Bernard, «Précis de méthodologie juridique, les sources documentaires du droit », publications des facultés universitaires, Saint-louis, Bruxelles, 2000,
- E. Garsonnet Ch. Cézar Bru, précis de procédure civile, 7ème éd, Librairie de la société du recueil sirey, Paris, 1911,
- J.P. Razon Hassan Mahmoud, Les institutions judiciaires et la procédure civile du Maroc, 1e éd., Najah el jadida, Casablanca, 1988.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

✓ **الاطاريح:**

- محمد لمعمري، قرارات المجلس الأعلى وأثارها في المادة المدنية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة القاضي عياض، كلية الحقوق، مراكش ، 2008-2009،
- علي فنون، تصدي محاكم ثاني درجة لموضوع النزاع في مجال التحكيم الداخلي بين تحكم سلطان القانون وأولوية حرية إرادة الأطراف دراسة مقارنة في الوظيفة المستحدثة لمحاكم ثاني درجة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، 2023/2024

✓ المجلات:

- التقرير المقدم من طرف هيئة المحامين بمناسبة المؤتمر الثامن عشر لهيئات المحامين بالمغرب، المنعقد بتاريخ 27-28-29 يونيو 1985 بمدينة فاس، تحت عنوان ملاحظات حول المسطرة المدنية بعد تجربة عشر سنوات، مجلة المحاكم المغربية، ع 38، ص127 وما يليها.
- أحمد محمد مليجي، التصدي محكمة النقض للفصل في موضوع الدعوى المدنية-دارسة مقارنة-، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، عدد الأول، ماي 1987
- محمد الكشبور ، نظام التصدي وطبيعة المجلس الأعلى، نظام التصدي ووظيفة المجلس الاعلى، مجلة القضاء والقانون، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، عدد 139، دجنبر 1988،
- محمد عبد النباوي، تعميم الاجتهاد القضائي مساهمة في خدمة العدالة، مجلة سلسلة الاجتهاد القضائي، عدد 2- ماي 2012،
- موسى عبود، الاجتهاد القضائي ودوره في النظام القضائي المغربي، مجلة المحاماة، عدد 3، 1969،
- امحمد الأمراني زنطار، الاجتهاد القضائي في المادة المدنية بين الثبات وعدم الاستقرار، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، عدد 15، 1991
- عبد الرحمان اللمتوني، الاجتهاد القضائي التطوري ودوره في دعم التنافسية المعيارية، مجلة العلوم القانونية والقضائية، عدد 1، 2015
- عبد الرحمان اللمتوني، الاجتهاد القضائي والامن القانوني، مجلة الملحق القضائي، دار القلم، الرباط، 2018
- عزالدين أكومي، الاجتهاد القضائي ركن من أركان التكوين القانوني، مجلة محاكم الشمال، ع 1، نوفمبر 2016 ،
- عز الدين الماحي، مدى مساهمة الاجتهاد القضائي في إنشاء القاعدة القانونية، مجلة القصر، عدد 7، 2004،
- عبد المجيد غميجة، مبدأ الامن القانوني وضرورة الامن القضائي، مجلة الملحق القضائي، عدد 42، ماي 2009،
- العربي الشادلي، تعليق على الوعد ببيع العقار على ضوء الاجتهاد القضائي، مجلة محكمة النقض، عدد 74، مطبعة امنية، الرباط، يناير 2012،
- التقرير السنوي للمجلس الاعلى، 2001، ص 11

✓ **المواقع الالكترونية:**

- حسن منصف، الإنشاء القضائي لقرارات محكمة النقض، مقال منشور على موقع مغرب القانون، https://maroclaw.com،

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- حسن فتوخ، التزام المحكمة بمراقبة مدى التطبيق السليم للقانون، مغرب القانون، 07 ماي 2018، https://maroclaw.com/،
- كلمة الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بمناسبة افتتاح السنة القضائية لسنة 2025 – الرباط، الأربعاء 15 يناير 2025، منشور على موقع https://www.cspj.ma.
- موقع محكمتيhttps://mahkamaty.com
- I. Germain, Le juge et la jurisprudence, créateurs de droit ?, publié en 25 septembre 2019 sur le site www.cours-de-droit.net.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الحماية القانونية للأشخاص المسنين من العنف والإهمال والاستغلال المالي في المغرب: دراسة في ضوء التشريع والاجتهاد القضائي

عزيزة مخشان
باحثة بسلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق – جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
المملكة المغربية

الملخص:

يعالج هذا المقال الحماية القانونية المقررة للأشخاص المسنين من العنف والإهمال والاستغلال المالي في المغرب، انطلاقا من ملاحظة أن الإساءة في مرحلة الشيخوخة لا تقتصر على الاعتداء الجسدي، بل تشمل كذلك التهديد والإذلال والعزل والامتناع عن الرعاية والإنفاق والتحكم في المعاشات والأموال واستغلال التبعية أو ضعف الخبرة لانتزاع تصرفات مالية أو عقارية. ويحلل المقال القواعد الدستورية والأسرية والجنائية والمدنية التي يمكن توظيفها لمواجهة هذه السلوكات، مع التركيز على الفصول المتعلقة بالعنف ضد الأصول، والتهديد، وعدم تقديم المساعدة لشخص في خطر، وإهمال الأسرة، والنصب وخيانة الأمانة واستغلال فاقد الأهلية أو المحجور، إلى جانب أحكام النفقة والأهلية والحجر وعيوب الرضا. ويخلص التحليل إلى أن التشريع المغربي يوفر حماية متعددة المستويات، لكنه يربط جزءا مهما منها بصفة الضحية باعتبارها أصلا أو فاقدة للأهلية، ولا يقيم نظاما خاصا يحيط بجميع صور إساءة معاملة المسنين، خصوصا عندما يكون المعتدي شخصا يتولى الرعاية أو عندما تتخذ الإساءة صورة نفسية أو اقتصادية يصعب إثباتها. كما تكشف الدراسة أن الحماية قد تتحول إلى وصاية إذا ربط القانون التقدم في السن تلقائيا بنقص الأهلية، ولذلك يجب أن يجمع الإصلاح بين الوقاية من الاستغلال واحترام الاستقلالية والإرادة. ويقترح المقال تطوير تعريف قانوني جامع للإساءة، وإقرار ظروف تشديد مرتبطة باستغلال التبعية، وتنظيم التبليغ والحماية العاجلة، وتكوين فرق متعددة التخصصات، وتعزيز الرقابة على مؤسسات الرعاية، وتوفير المساعدة القانونية والاجتماعية، مع اعتماد آليات تدعم القرار بدل الحلول الكلي محل إرادة المسن. كما يستعين المقال بعينة من قرارات محكمة النقض للكشف عن كيفية تنزيل القواعد الجنائية والمدنية والأسرية، ولا سيما في قضايا العنف ضد الأصول، وإثبات العلاقة السببية، والحجر، وتعيين المقدم، وصحة التصرفات المالية الصادرة عن الشخص المتقدم في السن.

الكلمات المفتاحية: الأشخاص المسنون؛ العنف؛ الإهمال؛ الاستغلال المالي؛ الأهلية؛ الحماية الجنائية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Résumé:

Cet article analyse la protection juridique des personnes âgées contre la violencela négligence et l'exploitation financière au Maroc. La maltraitance ne se ,réduit pas aux agressions physiques: elle comprend également les menaces l'humiliation, l'isolement, le défaut de soins ou d'entretien, le contrôle des pensions et des revenus, ainsi que l'exploitation d'une situation de dépendance ou d'une connaissance juridique limitée afin d'obtenir des actes patrimoniaux. L'étude ,examine les règles constitutionnelles, familiales, pénales et civiles mobilisables notamment celles relatives aux violences commises contre les ascendants, aux menaces, à la non-assistance à personne en danger, à l'abandon de famille, à l'escroquerie, à l'abus de confiance, à l'exploitation d'une personne juridiquement .incapable, à l'obligation alimentaire, à la capacité et aux vices du consentement ,Elle montre que le droit marocain offre une protection plurielle mais fragmentée souvent fondée sur la qualité d'ascendant ou sur l'incapacité juridique, sans construire un régime cohérent couvrant toutes les formes de maltraitance. L'article souligne également que la protection ne doit pas conduire à assimiler l'âge avancé ,à l'incapacité. Il propose une définition juridique globale de la maltraitance l'aggravation des sanctions en cas d'abus de dépendance, des mécanismes sûrs de signalement et de protection urgente, des équipes multidisciplinaires, un contrôle renforcé des établissements sociaux et des dispositifs d'accompagnement à la .décision respectueux de l'autonomie L'étude mobilise également plusieurs arrêts de la Cour de cassation afin d'apprécier la mise en œuvre judiciaire des règles relatives aux violences contre les ascendants, à la preuve, à la capacité, à la tutelle et à la validité des actes patrimoniaux.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

تطرح حماية الأشخاص المسنين من العنف والإهمال والاستغلال المالي إحدى أكثر قضايا الشيخوخة تعقيدا، لأن الاعتداء يقع في الغالب داخل علاقة يفترض فيها الثقة والرعاية، وقد يصدر عن قريب أو مقدم خدمة أو شخص يتولى إدارة المال أو المساعدة في الحياة اليومية. ويمنح هذا السياق الإساءة طابعا خفيا؛ فالمسن قد يتردد في التبليغ خوفا من فقدان السند الأسري، أو من الانتقام، أو من الإيداع في مؤسسة، كما قد يصعب عليه الوصول إلى الشرطة أو القضاء أو إثبات أفعال لا تترك أثرا ماديا واضحا. ولهذا تعرف منظمة الصحة العالمية إساءة معاملة المسنين بأنها فعل واحد أو متكرر، أو امتناع عن فعل مناسب، يقع داخل علاقة تتسم بتوقع الثقة ويسبب ضررا أو ضيقا للشخص المسن. وتشمل صورها العنف الجسدي والنفسي والجنسي والمالي، فضلا عن الإهمال والهجر.1

ولا يعني الحديث عن حماية المسنين افتراض ضعفهم أو فقدانهم القدرة على اتخاذ القرار. فالتقدم في السن لا ينشئ بذاته عجزا قانونيا، كما أن كثيرا من الأشخاص يواصلون إدارة شؤونهم والمشاركة في الحياة الأسرية والاجتماعية والاقتصادية باستقلال كامل. غير أن الشيخوخة قد تتقاطع عند بعض الأفراد مع المرض المزمن أو الإعاقة أو فقدان الدخل أو العزلة أو الاعتماد على الغير، فتزيد احتمالات التعرض للإساءة. ومن ثم، يجب أن تقوم الحماية على معادلة دقيقة: منع استغلال التبعية والوهن من جهة، وصيانة الأهلية والاستقلالية والحق في الاختيار من جهة ثانية. وقد كرست مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن الاستقلالية والمشاركة والرعاية وتحقيق الذات والكرامة، بينما قدمت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الأشخاص المسنين نموذجا إقليميا يجمع الحماية من العنف والإهمال مع احترام الاستقلالية والموافقة الحرة.2

وتكتسب المسألة أهمية متزايدة في المغرب بسبب التحول الديموغرافي الذي رفع عدد الأشخاص البالغين ستين سنة فأكثر إلى ما يقارب خمسة ملايين شخص سنة 2024، مع ارتفاع نسبة الأمراض المزمنة والقيود الوظيفية داخل هذه الفئة. ولا تنتج هذه المعطيات العنف تلقائيا، لكنها تكشف اتساع عدد الأشخاص الذين قد يحتاجون إلى رعاية مستمرة أو مساعدة في التنقل أو العلاج أو إدارة الموارد، وهي أوضاع يمكن أن تتحول إلى مجال للاستغلال عندما تغيب الرقابة والخدمات المساندة. كما أن التحولات التي عرفتها الأسرة، واتساع الهجرة والعمل المأجور وارتفاع كلفة الرعاية، قلصت قدرة التضامن الأسري التقليدي على الاستجابة بمفرده لجميع الاحتياجات.3

وقد وضع دستور المملكة لسنة 2011 أساسا عاما للحماية من خلال ضمان السلامة الجسدية والمعنوية، وحظر المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتكريس الحق في الصحة والحماية الاجتماعية، وإلزام السلطات العمومية بوضع سياسات لمعالجة هشاشة الأشخاص المسنين والوقاية منها. ويعني ذلك أن مواجهة العنف والإهمال لا تدخل فقط في نطاق التجريم والعقاب، بل تندرج كذلك ضمن الالتزامات الإيجابية للدولة في الوقاية والكشف المبكر والرعاية والمواكبة والانتصاف.4

1منظمة الصحة العالمية، «إساءة معاملة كبار السن»، صحيفة وقائع، 15 يونيو 2024. وتعرض المنظمة صور الإساءة الجسدية والنفسية والجنسية والمالية، إلى جانب الإهمال والهجر.

2الجمعية العامة للأمم المتحدة، مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، القرار 91/46، 16 ديسمبر 1991؛ ومنظمة الدول الأمريكية، الاتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان للأشخاص المسنين، 15 يونيو 2015، ولا سيما المواد المتعلقة بالاستقلالية والحماية من العنف.

3المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2024: الموضوع الخاص بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين بالمغرب، الرباط، 2025، ص 97-99.

4دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصول 22 و31 و34.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعلى المستوى التشريعي، لا يتوفر المغرب على قانون خاص يجمع صور إساءة معاملة المسنين ويحدد مسارات حمايتهم. لذلك تتوزع القواعد بين مجموعة القانون الجنائي ومدونة الأسرة وقانون الالتزامات والعقود والقواعد المنظمة للأهلية والنيابة الشرعية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية. ويستطيع القاضي، بحسب طبيعة الفعل، تطبيق مقتضيات الضرب والجرح والتهديد وعدم تقديم المساعدة وإهمال الأسرة والنصب وخيانة الأمانة والإكراه واستغلال فاقد الأهلية، كما يستطيع القضاء المدني أو الأسري إبطال بعض التصرفات أو تقرير النفقة أو الحجر عند ثبوت سببه. غير أن تعدد النصوص يثير سؤال كفايتها لمواجهة إساءة مركبة تقوم في كثير من الأحيان على التبعية والعزلة وتداخل العلاقات الأسرية والمالية والصحية.

وتنبع أهمية الموضوع علميا من قلة الدراسات القانونية المغربية التي تجمع بين العنف الجسدي والنفسي والإهمال والاستغلال المالي ضمن إطار واحد، ومن الحاجة إلى تجاوز القراءة التي تحمي المسن فقط بصفته أصلا داخل الأسرة. فليس كل مسن أبا أو أما، وقد يقع الاعتداء من شخص غير فرع، أو داخل مؤسسة للرعاية، أو في علاقة مهنية أو تعاقدية. كما أن حماية الأصل لا تستوعب بصورة كاملة الإساءة القائمة على السن أو فقدان الاستقلالية. أما الأهمية العملية، فتتصل بالحاجة إلى مسارات واضحة تسمح بالتبليغ الآمن والتدخل العاجل، وتحمي المال والسكن والقرار الشخصي من دون أن تسلب المسن أهليته تلقائيا.

وانطلاقا من ذلك، يطرح المقال الإشكالية الآتية: إلى أي مدى يوفر التشريع المغربي حماية فعالة للأشخاص المسنين من العنف والإهمال والاستغلال المالي، وما الإصلاحات الكفيلة بتجاوز محدودية التجريم وتشتت آليات الوقاية والانتصاف؟ وتتفرع عنها أسئلة تتعلق بنطاق الجرائم والقواعد المدنية والأسرية القابلة للتطبيق، ومدى استيعابها للعنف النفسي وعنف الإهمال والاستغلال القائم على التبعية، وصعوبات التبليغ والإثبات، والحدود الفاصلة بين الحجر الحمائي والوصاية غير المشروعة، ثم الآليات المؤسسية التي يمكن أن تحول الحماية من استجابة لاحقة إلى سياسة وقائية مندمجة.

وينطلق المقال من فرضيتين مترابطتين. تفترض الأولى أن التشريع المغربي يوفر حماية حقيقية عبر قواعد متعددة، لكنه لا يعترف بإساءة معاملة المسنين باعتبارها ظاهرة قانونية مستقلة، مما يترك صورا من العنف النفسي والاقتصادي والإهمال خارج التكييف الواضح أو يجعل إثباتها شديد الصعوبة. أما الفرضية الثانية، فتتمثل في أن تطوير الحماية لا يتحقق بمجرد تشديد العقوبات، بل يحتاج إلى تعريف جامع للإساءة، وخدمات اجتماعية وصحية مساندة، وقنوات تبليغ آمنة، وتدابير حماية عاجلة، ومراقبة مؤسسات الرعاية، وآليات تحترم إرادة المسن وقدرته على اتخاذ القرار.

وسنعتمد في معالجة الموضوع المنهج التحليلي لتفكيك المقتضيات الجنائية والأسرية والمدنية، والمنهج النسقي لبحث ترابط التجريم بالنفقة والأهلية والرعاية المؤسسية، والمنهج المقارن بصورة محدودة للاستئناس بالمعايير الدولية والإقليمية، خاصة مبادئ الأمم المتحدة والاتفاقية الأمريكية، إلى جانب المنهج النقدي لتقييم الفجوة بين وجود القاعدة وقابلية استعمالها. وبناء عليه، سنخصص المبحث الأول لمظاهر الحماية القانونية من العنف والإهمال والاستغلال المالي، ثم نبحث في المبحث الثاني حدود هذه الحماية ومداخل تطويرها. كما سنوظف المنهج التطبيقي من خلال تحليل اجتهادات محكمة النقض وربط القواعد التشريعية بكيفية تفسيرها وتنزيلها قضائيا، مع الوقوف عند ما تكشفه الأحكام من ضمانات وحدود عملية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المبحث الأول: مظاهر الحماية القانونية للمسنين من العنف والإهمال والاستغلال المالي

تتعدد صور الإساءة التي قد يتعرض لها الشخص المسن، كما تتعدد القواعد التي تتدخل لمواجهتها. فالعنف المادي والمعنوي يجد أساسه أساسا في القانون الجنائي، بينما يرتبط الإهمال بالنفقة وواجب المساعدة والرعاية، ويخضع الاستغلال المالي لقواعد الاعتداء على الأموال وعيوب الرضا والأهلية. ويقتضي فهم نطاق الحماية التمييز بين هذه المجالات مع إبراز الروابط التي تجمعها، لأن الواقعة الواحدة قد تجمع عنفا نفسيا وحرمانا من العلاج واستيلاء على الدخل في الوقت نفسه.

المطلب الأول: الحماية من العنف المادي والمعنوي والإهمال

تقوم الحماية من الإساءة الواقعة على شخص المسن على قواعد تجرم الاعتداء الإيجابي على سلامته وكرامته، وقواعد أخرى تعاقب الامتناع عن واجبات النفقة أو المساعدة. لذلك سنتناول في الفقرة الأولى الحماية من العنف المادي والمعنوي، قبل أن نبحث في الفقرة الثانية الإهمال والامتناع عن الرعاية والإنفاق.

الفقرة الأولى: الحماية الجنائية من العنف المادي والمعنوي

يحمي القانون الجنائي السلامة الجسدية للأشخاص عبر تجريم الضرب والجرح وسائر صور العنف والإيذاء، ويحدد العقوبة بحسب مدة العجز والنتيجة المترتبة عن الفعل واستعمال السلاح أو سبق الإصرار أو الترصد. وتكتسب حماية المسنين قوة إضافية حين يكون المجني عليه أحد أصول الجاني، إذ يضاعف الفصل 404 العقوبات المقررة لبعض جرائم العنف، ويرفعها في الحالات التي تفضي إلى عاهة دائمة أو موت. وقد أضاف القانون رقم 103.13 فئات وعلاقات أخرى إلى دائرة التشديد، من بينها الشخص المكلف بالرعاية، وهو ما يسمح بحماية المسن الذي يتعرض للعنف على يد من يتولى مساعدته، ولو لم يكن من فروعه.1

وقد وجد تشديد الحماية الجنائية للأصول تطبيقا مباشرا في قضاء محكمة النقض، إذ أيدت في قرارها رقم 157 الصادر في 9 فبراير 2022 إدانة شخص من أجل الضرب والجرح المفضيين إلى الموت دون نية إحداثه في حق أحد أصوله، بعدما استخلصت محكمة الموضوع ثبوت الاعتداء من اعتراف المتهم وشهادة الشاهدة والتقرير الطبي المثبت للعلاقة السببية بين العنف والوفاة. ويؤكد هذا الاتجاه أن صفة الأصل لا تقوم مقام إثبات الفعل والنتيجة، وإنما تؤدي دورها في تشديد الجزاء بعد تحقق المحكمة من الأركان المادية والمعنوية للجريمة. غير أن هذه الحماية تظل مرتبطة بالرابطة العائلية، ولا تمتد بالوضوح نفسه إلى كل شخص مسن يتعرض للعنف من شخص يستغل ضعفه أو تبعيته من دون أن يكون من فروعه.2

ويكشف هذا التنظيم أن المشرع لم يتعامل مع الاعتداء داخل الأسرة باعتباره شأنا خاصا، بل ربط صفة الجاني والضحية بتشديد الجزاء. ويجد هذا التشديد مبرره في خيانة الثقة وفي ضعف قدرة المجني عليه على المقاومة أو مغادرة العلاقة. ويؤكد الفقه الجنائي أن الاعتداء على الأصل لا يمس السلامة البدنية وحدها، بل يضرب قيمة التضامن الأسري ويستغل رابطة يفترض أن تقوم على الرعاية

1مجموعة القانون الجنائي المغربي، صيغة محينة إلى غشت 2024، الفصل 404، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 103.13.
2 محكمة النقض، القرار رقم 157 الصادر بتاريخ 9 فبراير 2022، في الملف الجنائي عدد 2021/5/6/21539.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والاحترام. ومع ذلك، تقوم الحماية أساسا على صفة الأصل، بينما لا يجعل القانون السن المتقدم ظرفا مشددا عاما. ولذلك قد يحصل مسنان تعرضا للفعل نفسه على حماية مختلفة بحسب قرابتهما من الجاني أو ثبوت الإعاقة أو ضعف القوى العقلية.1

ويظهر هذا القصور بصورة أوضح عندما يكون المعتدي جارًا أو مستخدما أو وسيطا أو شخصا يقيم مع المسن دون رابطة أسرية أو تكليف رسمي بالرعاية. ففي هذه الحالات تطبق القواعد العامة، ولا يتيح العمر وحده تشديد العقوبة، رغم أن الجاني قد يكون قد اختار الضحية بسبب ضعفها البدني أو حاجتها إلى المساعدة. ومن الأنسب أن يربط التشديد باستغلال حالة التبعية أو الهشاشة الظاهرة أو المعروفة، لا بالقرابة وحدها. فالحماية الجنائية الحديثة لا تنظر فقط إلى النتيجة، بل تراعي كيفية اختيار الضحية واستعمال العلاقة غير المتكافئة لتسهيل الجريمة.

ولا ينحصر العنف في الأثر الجسدي. فقد يتعرض المسن للتهديد بالطرد أو الحرمان من العلاج أو قطع الصلة بالأبناء أو الإيداع في مؤسسة، وقد يخضع للإهانة والتحقير والصراخ المتكرر أو العزل المتعمد. ويعاقب القانون على صور من التهديد في الفصول 425 إلى 429، ويضاعف العقوبة في بعض العلاقات الأسرية أو عند وجود سلطة أو رعاية، كما يعرف السب والقذف ويقرر لهما جزاءات وفق النصوص ذات الصلة. غير أن هذه القواعد تعالج أفعالا محددة ولا تبني مفهوما متكاملا للعنف النفسي ضد المسن. فقد تكون الإساءة سلسلة من السلوكات الصغيرة والمتكررة لا تبلغ كل واحدة منها بمفردها عتبة الجريمة، لكنها تنتج في مجموعها خوفا وعزلة وفقدانا للإرادة.2

كما أن القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء أدخل مفهوم العنف النفسي والاقتصادي في الحماية الموجهة إلى النساء، وهو ما تستفيد منه المرأة المسنة متى وقع العنف بسبب الجنس أو داخل العلاقات التي يشملها القانون. غير أن الرجل المسن لا يستفيد من الإطار المفاهيمي نفسه، كما أن العنف القائم أساسا على السن أو التبعية لا يجد تعريفا مستقلا. ويكشف ذلك أن الحماية القطاعية، رغم ضرورتها، لا تعوض قاعدة عامة تمنع إساءة معاملة كل شخص مسن، مع مراعاة التمييز المتقاطع الذي قد تعانيه النساء المسنات على أساس السن والجنس والوضع الاقتصادي في آن واحد.3

ويطرح العنف داخل مؤسسات الرعاية تحديا خاصا. فقد يصدر عن موظف أو متطوع أو نزيل آخر، وقد يتخذ صورة استعمال القوة أو التقييد غير المبرر أو الحرمان من الزيارة أو الدواء أو الخصوصية. ويخضع الفاعل للقواعد الجنائية العامة، كما تترتب مسؤولية المؤسسة إذا ثبت تقصيرها في الاختيار أو الرقابة أو السلامة. غير أن الوقاية تحتاج إلى معايير تتجاوز التجريم، مثل فحص السوابق المهنية، وتكوين العاملين، وتحديد نسب التأطير، وتسجيل الحوادث، وتمكين النزلاء من الشكوى خارج التسلسل الإداري للمؤسسة. وقد رصد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي محدودية الموارد البشرية المتخصصة ومخاطر استقبال فئات غير متجانسة داخل بعض المؤسسات، بما قد يؤدي إلى توترات وعنف بين النزلاء.4

ومن جهة الإثبات، يعتمد العنف المادي غالبا على الشهادة الطبية والمعاينة والشهود، غير أن الوضع الصحي للمسن قد يعقد تحديد العلاقة السببية بين الاعتداء والضرر. فقد تنسب الكدمات أو الكسور إلى السقوط، وقد يتأخر الضحية في الفحص، أو

1عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي المغربي: القسم الخاص، الجزء الثاني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2019، ص 155 وما بعدها؛ وعبد الكريم شهبون، الشرح العملي للقانون الجنائي المغربي: القسم الخاص، ط. 3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2019، ص 147 وما بعدها.

2مجموعة القانون الجنائي المغربي، الفصول 425 إلى 429-1 المتعلقة بالتهديد، والفصول 442 إلى 444 المتعلقة بالسب والقذف.

3القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.19 بتاريخ 22 فبراير 2018.

4المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2024، مرجع سابق، ص 109-110.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يعجز عن رواية الوقائع بدقة بسبب الخوف أو اضطراب الذاكرة. لذلك يجب أن يتلقى الأطباء والممرضون والأخصائيون الاجتماعيون تكوينا يساعدهم على التمييز بين الحوادث العادية والمؤشرات المحتملة للعنف، وأن يوثقوا العلامات الجسدية والنفسية وظروفها من دون افتراض الإدانة. وتكتسب الخبرة متعددة التخصصات أهمية خاصة، لأنها تربط الفحص الطبي بظروف السكن والعلاقة بمقدم الرعاية وتاريخ الإصابات.

ويتأكد دور القضاء في تقدير أدلة العنف الأسري من خلال قرار محكمة النقض رقم 8/108 الصادر في 21 يناير 2021، الذي اعتبر أن مناقشة وقائع القضية واستخلاص الاقتناع من تصريحات الضحية وباقي وثائق الملف يدخلان في نطاق السلطة الموضوعية للمحكمة، متى جاء القرار معللا تعليلا كافيا وسليما. ويبرز هذا التوجه أن الإثبات في العنف الواقع داخل الأسرة لا يتوقف على دليل منفرد، بل يمكن أن يقوم على مجموعة من العناصر المتساندة، وهو أمر يكتسي أهمية خاصة عندما يتأخر الشخص المسن في التبليغ أو لا تترك الإساءة آثارا مادية واضحة.1

الفقرة الثانية: الحماية من الإهمال والامتناع عن الرعاية والإنفاق

يمثل الإهمال أكثر صور الإساءة خفاء، لأنه يقوم على الامتناع لا على الفعل المباشر. وقد يتجلى في ترك المسن دون غذاء أو نظافة أو دواء أو تدفئة، أو عدم نقله إلى العلاج، أو حرمانه من المساعدة الضرورية للحركة، أو تركه في عزلة طويلة رغم العلم بحاجته إلى المتابعة. ويمكن أن يكون الإهمال متعمدا بقصد العقاب أو الاستيلاء على الموارد، كما قد ينتج عن جهل مقدم الرعاية أو عجزه أو إرهاقه. ولا تلغي الصعوبات الأسرية الضرر الواقع، لكنها تؤثر في نوع الاستجابة؛ فالحالة التي تحتاج إلى دعم اجتماعي تختلف عن حالة الحرمان المتعمد أو الاستغلال.

وتوفر مدونة الأسرة مدخلا أساسيا للحماية من الإهمال المالي، إذ تقرر أن النفقة على الأقارب تجب على الأولاد للوالدين، وتوزع نفقة الآباء بين الأبناء بحسب يسرهم، ويبدأ الحكم بها من تاريخ تقديم الطلب. ويخول هذا التنظيم واجب التضامن إلى حق قضائي، كما يسمح للمسن الذي لا يملك موردا كافيا بمطالبة أبنائه بالنفقة. غير أن الحماية تظل مرتبطة بوجود أبناء موسرين وبقدرة المسن على اللجوء إلى المحكمة. كما أن النفقة المالية لا تغطي بالضرورة احتياجات الرعاية اليومية أو المرافقة أو الترويض أو التكيف السكني.2

ويعزز القانون الجنائي تنفيذ الحكم بالنفقة من خلال الفصل 480، الذي يعاقب من صدر عليه حكم نهائي أو قابل للتنفيذ المؤقت بدفع النفقة إلى زوجه أو أحد أصوله أو فروعه وأمسك عمدا عن أدائها في موعدها. وتقوم الجريمة هنا على وجود حكم سابق والامتناع العمدي، وهو ما يربط الحماية الجنائية بالمسار الأسري. ويؤدي هذا الشرط إلى نتيجة مهمة: لا يستطيع المسن تفعيل التجريم قبل الحصول على حكم بالنفقة، وقد تستغرق الخصومة والتنفيذ وقتا تكون الحاجة فيه عاجلة.3

كما يعاقب الفصل 431 على الامتناع العمدي عن تقديم المساعدة لشخص في خطر عندما يستطيع الفاعل التدخل أو طلب الإغاثة دون تعريض نفسه أو غيره للخطر، ويضاعف العقوبة إذا كان الفاعل من الفروع أو كان مكلفا بالرعاية. ويستطيع هذا النص مواجهة حالات ترك المسن في وضع صحي خطير أو الامتناع عن طلب الإسعاف، لكنه يشترط قيام خطر واضح ومباشر

1 محكمة النقض، القرار رقم 8/108 الصادر بتاريخ 21 يناير 2021، في الملف الجنحي عدد 2020/6/8/15132.
2مدونة الأسرة، المواد 197 و203 و204.
3مجموعة القانون الجنائي المغربي، الفصل 480 المتعلق بالامتناع العمدي عن دفع النفقة المحكوم بها إلى الزوج أو أحد الأصول أو الفروع.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وإمكان المساعدة. أما الإهمال المتراكم الذي يؤدي ببطء إلى سوء التغذية أو تدهور الصحة أو الاكتئاب، فقد يصعب إدخاله في نطاق النص قبل بلوغ مرحلة الخطر.1

وتبرز في هذا المجال حدود الفصل بين الرعاية الأسرية والمسؤولية العمومية. فالأسرة تظل الفاعل الأول في التكفل اليومي، لكن بعض الأسر تفتقر إلى الدخل أو المعرفة أو الوقت أو الخدمات القريبة، وقد يتحمل شخص واحد، وغالبا امرأة، عبئا مستمرا من دون تدريب أو راحة أو تعويض. وإذا اكتفى النظام القانوني بتهديد مقدم الرعاية بالعقوبة من دون توفير خدمات منزلية ومراكز نهارية ومواكبة نفسية، فقد يفشل في منع الإهمال غير المتعمد. ولهذا تدعو منظمة الصحة العالمية إلى تدخلات تخفف عبء الرعاية، وخطوط للمساعدة، وبرامج إدارة الأموال، وفرق متعددة التخصصات، لأن الاستجابة الفعالة تتجاوز جهاز العدالة الجنائية.2

ولا ينبغي، في المقابل، استعمال صعوبات الرعاية لتبرير التخلي أو الحرمان المتعمد. فواجب الدولة في دعم الأسرة لا يعفي الشخص الذي يستولي على معاش المسن ثم يتركه دون علاج، أو الذي يمنعه من الاتصال بالغير، أو الذي يهمله رغم توافر الإمكانات. ويتعين على السلطات التمييز بين الحاجة إلى الدعم والحاجة إلى الحماية العاجلة، من خلال تقييم اجتماعي وصحي يحدد درجة الخطر وقدرة الأسرة والبدائل المتاحة. كما ينبغي أن تسمح التدابير بإبعاد المعتدي أو تنظيم الزيارة أو تعيين مساعد مؤقت، بدلا من نقل المسن دائما من مسكنه وقطع صلته بمحيطه.

ويزداد خطر الإهمال داخل المؤسسات حين تعاني نقص الموظفين أو التمويل أو التخصص. وقد أشار تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2024 إلى محدودية عدد مؤسسات الرعاية المخصصة للمسنين، واعتمادها الكبير على تبرعات غير قارة، وخصاصها في الأطباء والممرضين والأخصائيين، وتأخر بعض المقتضيات التنظيمية، وهو ما ينعكس على جودة المتابعة. ولا يعني ذلك أن كل نقص يشكل جريمة، لكنه يفرض معايير دنيا ملزمة، ونظاما للتفتيش، وآلية شكاية مستقلة، وخطط تصحيح عندما تعرض أوجه القصور سلامة النزلاء وكرامتهم للخطر.3

المطلب الثاني: الحماية من الاستغلال المالي والعقاري

يتخذ العنف الاقتصادي ضد المسن صورا تتراوح بين الاستيلاء المباشر على المعاش أو المدخرات، واستعمال الوكالة أو الثقة في غير غرضها، والضغط للحصول على توقيع أو هبة أو بيع، واستغلال نقص الخبرة أو فقدان الأهلية. وسنتناول أولا الحماية الجنائية والمدنية للأموال، ثم نبحث الأهلية والحجر باعتبارهما مجالا تتقاطع فيه الوقاية من الاستغلال مع وجوب احترام استقلالية المسن.

الفقرة الأولى: الحماية الجنائية والمدنية لأموال المسنين

يعد الاستغلال المالي من أكثر صور الإساءة ارتباطا بعلاقة الثقة. فقد يسلم المسن بطاقة السحب أو وكالة أو مبلغا لإدارة حاجاته، ثم يستعملها القريب أو المساعد لمصلحته، أو يضغط عليه لتحويل ملكية عقار أو التوقيع على التزام لا يفهم آثاره. وقد يقع الاستغلال من خلال حجب المعلومات أو تزوير التوقيع أو التهديد بحرمان المسن من الرعاية. وتكمن خطورته في أنه قد لا

1مجموعة القانون الجنائي المغربي، الفصل 431 المتعلق بالامتناع العمدي عن تقديم المساعدة لشخص في خطر.

2World Health Organization, Tackling Abuse of Older People: Five Priorities for the United Nations Decade of Healthy Ageing (2021–2030), Geneva, 2022.

3المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2024، مرجع سابق، ص 109-114.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يظهر إلا بعد نفاد المدخرات أو انتقال الملكية، وقد يمتنع الضحية عن الشكوى حفاظا على العلاقة الأسرية أو لعدم قدرته على إثبات الاتفاق الشفوي.

وتتيح مجموعة القانون الجنائي عدة تكييفات بحسب الوسيلة المستعملة. فالفصل 537 يعاقب انتزاع توقيع أو محرر أو عقد بواسطة القوة أو العنف أو الإكراه، ويجرم الفصل 538 الحصول على المال أو التوقيع بواسطة التهديد بإفشاء أمور شائنة، بينما يعاقب الفصل 540 النصب القائم على الاحتيال والتأكيدات الخادعة أو إخفاء الوقائع أو استغلال الخطأ للحصول على منفعة مالية. كما يجرم الفصل 547 خيانة الأمانة عندما يبدد الشخص مالا سلم إليه ليرده أو يستعمله لغرض محدد. وتستوعب هذه النصوص كثيرا من صور الاستيلاء على معاش المسن أو أمواله متى أمكن إثبات عناصر الجريمة.1

ويكتسي الفصل 552 أهمية خاصة، لأنه يعاقب من يستغل حاجة قاصر أو بالغ فاقد الأهلية أو محجور، أو يستغل أهواءه أو عدم خبرته للحصول منه على التزام أو إبراء أو سند يمس ذمته المالية إضرارا به، ويشدد العقوبة إذا كان المجني عليه تحت سلطة الجاني أو إشرافه أو رعايته. كما يجرم الفصل 553 خيانة الورقة الموقعة على بياض. ويقترب الفصل 552 من فكرة استغلال الضعف، لكنه لا يشمل المسن كامل الأهلية الذي يعتمد على الجاني أو يعاني عزلة أو ضعفا بدنيا من دون أن يكون فاقد الأهلية أو محجورا. ويؤدي ذلك إلى فراغ بين الأهلية القانونية الكاملة والضعف الواقعي الذي يستغله المعتدي.2

وتكمل القواعد المدنية الحماية من خلال عيوب الرضا والمسؤولية العقدية والتقصيرية. فقانون الالتزامات والعقود يجيز إبطال الالتزام الناتج عن الإكراه أو التدليس، ويقيد أثر الغبن بقواعد محددة، مع حماية خاصة للقاصر أو ناقص الأهلية. ويمكن للقاضي أن يبحث في ظروف التعاقد وعلاقة الطرفين وطبيعة المقابل ومدى فهم الشخص للتصرف. غير أن مجرد تقدم السن لا يكفي لإبطال العقد؛ وإلا تحولت الحماية إلى قرينة تمييزية تفترض عدم قدرة المسنين على التصرف. لذلك يجب إثبات عيب الإرادة أو الاستغلال أو انعدام الأهلية وفق القواعد القانونية.3

وفي تطبيق قضائي يرتبط بصحة التصرفات المالية، نقضت محكمة النقض في قرارها رقم 582 الصادر في 30 نونبر 2021 قرارا رفض إبطال عقد هبة أبرمته أم لفائدة أحد أبنائها، لأن محكمة الموضوع لم تبحث بصورة كافية تاريخ بداية المرض العقلي للواهبة ومدى تأثيره في إدراكها وقت إبرام العقد. ويستفاد من القرار أن ثبوت المرض أو الحجر في مرحلة لاحقة لا يكفي وحده لإبطال التصرف السابق، بل يجب التحقق من حالة المتصرف العقلية في اللحظة التي صدر فيها التصرف. ويحقق هذا التوجه توازنا بين حماية المال من إرادة مختلة وبين عدم تحويل المرض اللاحق أو التقدم في السن إلى سبب تلقائي لإبطال التصرفات.4

وقد أبرز الفقه المدني أن نظرية عيوب الإرادة تهدف إلى حماية حرية التعاقد الحقيقية لا الشكلية؛ فالتوقيع لا يعبر عن إرادة معتبرة إذا حصل نتيجة ضغط غير مشروع أو تدليس أو استغلال لحاجة حادة. وتفيد هذه الفكرة في قضايا المسنين، لأن الضغط قد لا يتخذ صورة تهديد صريح، بل يقوم على التحكم في السكن أو العلاج أو الزيارة. ويحتاج القضاء في هذه الحالات إلى قرائن

1مجموعة القانون الجنائي المغربي، الفصول 537 و538 و540 و547.
2المرجع نفسه، الفصلان 552 و553.
3قانون الالتزامات والعقود، الفصول 39 إلى 56، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالإكراه والتدليس والغبن.
4 محكمة النقض، القرار رقم 582 الصادر بتاريخ 30 نونبر 2021، في الملف الشرعي عدد 2019/1/2/120.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

متكاملة، مثل التفاوت الفاحش بين الالتزامات، وسرعة التصرف، وعزل الشخص عن محيطه، وتدخل المستفيد في إعداد الوثائق، وغياب استشارة مستقلة.1

وتطرح الوكالات البنكية والعقارية بدورها تحديا عمليا. فالوكالة قد تكون ضرورية لتيسير الحياة اليومية عندما يصعب على المسن التنقل، لكنها تمنح الوكيل سلطة يمكن إساءة استعمالها. ومن المناسب أن تعتمد المؤسسات البنكية والموثقون والعدول إجراءات يقظة تراعي المعاملات غير المعتادة والتغييرات المفاجئة والمستفيدين الجدد، من دون منع الشخص من التصرف بسبب سنه. ويمكن أن تشمل الضمانات شرح الأثر القانوني بلغة واضحة، والتأكد من الإرادة بعيدا عن المستفيد، واقتراح وكالة محددة المدة أو الغرض، وإتاحة إشعار شخص موثوق عند الحركات الكبيرة إذا اختار المسن ذلك.

كما يحتاج الاستغلال العقاري إلى حماية وقائية، لأن استرداد العقار بعد انتقاله إلى الغير قد يكون معقدا. ويجب أن يوازن الموثق أو العدل بين واجب الحياد واحترام إرادة المتعاقد وبين واجب التحقق من الأهلية والرضا. فإذا ظهرت مؤشرات ضغط أو عدم فهم، يتعين تأجيل التوثيق وطلب تقييم أو استشارة مستقلة، لا رفض التصرف بصورة نهائية. وتكمن القيمة الحمائية هنا في منع الجريمة أو النزاع قبل وقوعه، مع الحفاظ على حق المسن في البيع أو الهبة أو الوصية متى عبر عن إرادة حرة ومستنيرة.

الفقرة الثانية: الأهلية والحجر بين الوقاية من الاستغلال واحترام الاستقلالية

تقرر مدونة الأسرة أن أهلية الوجوب تلازم الشخص طوال حياته، وأن كل من بلغ سن الرشد ولم يثبت سبب لنقصان أهليته أو انعدامها يعد كامل الأهلية. ولا يرد التقدم في السن ضمن أسباب الحجر؛ إذ ترتبط هذه الأسباب بالسفه أو العته أو فقدان العقل، ويصدر الحكم بعد خبرة طبية ووسائل إثبات أخرى، كما يرفع الحجر عند زوال السبب. وتكتسب هذه القاعدة أهمية حقوقية، لأنها تمنع مساواة الشيخوخة بالعجز وتحمي حرية الشخص في إدارة ماله وحياته.2

وقد كرس الاجتهاد القضائي هذا التمييز بين السن والحالة العقلية. فقد أيدت محكمة النقض في قرارها رقم 22 الصادر في 18 يناير 2022 رفض طلب الحجر المقدم في مواجهة شخصين متقدمين في السن، لأن الطالب اقتصر على التمسك بالشيخوخة والخشية من تدهور حالتهما، بينما دلت الشهادات على تمتعهما بقواهما العقلية وقدرتهما على تدبير شؤونهما. وفي المقابل، أيدت المحكمة في قرارها رقم 269 الصادر في 10 ماي 2022 الحكم بالحجر على شخص ثبتت إصابته بمرض الزهايمر وعدم قدرته على إدارة أمواله، اعتمادا على تقرير طبي وشهادة وإقرار قضائي. ويستفاد من الجمع بين القرارين أن القضاء لا يقيم الحجر على العمر الزمني، بل على ثبوت أثر الاضطراب العقلي في الإدراك والقدرة على التصرف، وهو اتجاه يوفق بين حماية المال واحترام استقلالية الشخص المسن.43

غير أن الحجر يمكن أن يؤدي وظيفة وقائية عندما يثبت فقدان الأهلية أو نقصانها ويصبح الشخص عرضة لتصرفات تضر به. وتخضع تصرفات عديم الأهلية للبطلان، بينما تخضع تصرفات ناقص الأهلية لقواعد تميز بين النفع والضرر. كما تضع المدونة النائب

1عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد: نظرية الالتزام بوجه عام، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 482 وما بعدها.

2مدونة الأسرة، المواد 206 إلى 228 المتعلقة بالأهلية وأسباب الحجر وإجراءات إثباته ورفعه وتصرفات المحجور.

3 محكمة النقض، القرار رقم 22 الصادر بتاريخ 18 يناير 2022، في الملف الشرعي عدد 2019/1/2/551.

4 محكمة النقض، القرار رقم 269 الصادر بتاريخ 10 ماي 2022، في الملف الشرعي عدد 2019/1/2/461.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الشرعي تحت رقابة القضاء وتلزمه بحماية المال. ويتيح هذا النظام وقف الاستغلال حين يصبح الشخص عاجزا فعلا عن فهم التصرف أو تقدير نتائجه.

وتظهر المشكلة عندما يتحول طلب الحجر إلى وسيلة للاستيلاء على القرار أو المال. فقد يسعى قريب إلى تقييد أهلية المسن لتولي حساباته أو التحكم في سكنه، أو قد تستعمل المؤسسة الحجر لتسهيل الإدارة بدل توفير الدعم اللازم. ولهذا لا يكفي أن يكون الإجراء حمائيا في اسمه؛ بل يجب أن يخضع للضرورة والتناسب والمراجعة، وأن يسمع القاضي الشخص المعني ما أمكن، وأن يحدد نطاق الحجر بدقة، وأن يراقب أعمال النائب ويتيح الطعن والإبلاغ عن التعسف.

ولا تنتهي الحماية القضائية بمجرد صدور الحكم بالحجر، بل تمتد إلى التحقق من أمانة الشخص الذي يعهد إليه بتدبير شؤون المحجور. وفي هذا السياق، نقضت محكمة النقض بقرارها رقم 202 الصادر في 29 مارس 2022 قرارا عين إحدى البنات مقدمة على والدها، لأن محكمة الموضوع لم تبحث بصورة كافية ما أثير بشأن وجود خلاف عائلي ونزاع حول إدارة أموال المحجور وعزلها سابقا من وكالة منحها لها والدها. وأكدت المحكمة أن تعيين المقدم يقتضي التحقق من الأمانة والكفاءة وانتفاء النزاع الذي يخشى منه على مصلحة المحجور. ويكشف هذا الاجتهاد أن نظام الحجر، وإن قصد إلى الوقاية من الاستغلال، قد يتحول بنفسه إلى مدخل للتحكم في المال إذا لم يراقب القضاء تضارب المصالح داخل الأسرة.1

كما أن النموذج القائم على الحلول محل الشخص لا يغطي الحالات التي يحتفظ فيها المسن بالأهلية لكنه يحتاج إلى شرح أو مساعدة في التواصل أو إدارة بعض العمليات. وتدعو المقاربة الحقوقية الحديثة إلى دعم اتخاذ القرار، أي تمكين الشخص من اختيار مساعد موثوق وتحديد مجالات المساعدة، مع بقاء القرار النهائي له. وتسمح الاتفاقية الأمريكية لحقوق الأشخاص المسنين بالربط بين الاستقلالية والموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة والحماية من الإساءة، وهو ما يقدم مرجعا مهما لتطوير حلول وسط بين الاستقلال الكامل والحجر الشامل.2

ويمكن للمشرع المغربي أن يطور تدابير أقل تقييدا، مثل المساعدة القضائية المحددة في مجال مالي معين، أو الوكالة المستمرة بضمانات، أو الحساب المشترك المقيد، أو تعيين شخص للمراقبة دون منحه سلطة التصرف، أو اعتماد خطة دعم يحددها الشخص مسبقا. وتحتاج هذه الآليات إلى تنظيم دقيق يمنع تضارب المصالح ويحدد الرقابة والمساءلة. كما يجب أن تظل قابلة للإلغاء أو التعديل متى تغيرت إرادة الشخص أو حالته.

وتتطلب حماية المال كذلك احترام الخصوصية. فلا يجوز كشف المعاملات أو المعلومات الصحية لأفراد الأسرة لمجرد أنهم أبناء الشخص، ما دام كامل الأهلية ولم يأذن بذلك. كما لا يجوز تجميد حسابه أو منعه من التصرف بناء على العمر وحده. وتكمن المقاربة السليمة في الاستجابة للمؤشرات الموضوعية للاستغلال، مع إشراك المسن في الحل وشرح الخيارات والمخاطر. وبذلك تصبح الحماية أداة لتوسيع القدرة على الاختيار، لا مبررا لسلبها.

المبحث الثاني: حدود الحماية القانونية ومداخل تطويرها

تكشف القواعد القائمة عن حماية مهمة، لكنها لا تنتظم في مسار موحد يبدأ بالوقاية والكشف وينتهي بالانتصاف وإعادة الإدماج. كما أن كثيرا من النصوص يشترط رابطة أسرية أو حكما سابقا بالنفقة أو فقدان الأهلية، بينما تقع الإساءة أحيانا خارج

1 محكمة النقض، القرار رقم 202 الصادر بتاريخ 29 مارس 2022، في الملف الشرعي عدد 2019/1/2/411.
2منظمة الدول الأمريكية، الاتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان للأشخاص المسنين، المواد 7 و11 و12.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذه الأوصاف. لذلك يتعين بحث القيود الموضوعية والإجرائية التي تحد من الفعلية، ثم صياغة مداخل إصلاح تجمع التجريم بالتدابير الاجتماعية والصحية والمؤسساتية.

المطلب الأول: الإكراهات الموضوعية والإجرائية التي تحد من فعالية الحماية

لا ترجع محدودية الحماية إلى غياب العقوبة وحده، بل ترتبط كذلك بصعوبة تعريف السلوك وإثباته، وتردد الضحية في الشكوى، وتعدد الجهات، وغياب تدابير حماية سريعة. ومن ثم، سنعرض أولا قصور التكييف القانوني وتعدد صور الإساءة، ثم نبحث صعوبات التبليغ والإثبات والانتصاف.

الفقرة الأولى: قصور التكييف القانوني وتعدد صور الإساءة

لا يتضمن التشريع المغربي تعريفا جامعا لإساءة معاملة المسنين. لذلك يضطر المطبق إلى توزيع الوقائع بين الضرب والتهديد وعدم المساعدة وإهمال الأسرة والنصب وخيانة الأمانة وعيوب الرضا. وقد ينجح هذا التوزيع عندما تكون الواقعة واضحة، لكنه يضعف أمام السلوك المركب والمتكرر. فالشخص الذي يتحكم في معاش المسن، ويمنعه من الاتصال، ويحرمه من العلاج إلا إذا وقع تنازلا، يرتكب سلسلة مترابطة لا تعكسها جريمة واحدة بالضرورة.

وتبرز أهمية التكييف الدقيق في قرار محكمة النقض رقم 14 الصادر في 7 يناير 2015، الذي نقض قرارا أدان المتهم من أجل الضرب والجرح المفضيين إلى الموت دون نية إحداثه في حق أحد الأصول، بعدما تبين أن محكمة الموضوع لم تضبط بصورة يقينية ما إذا كانت الإصابة ناتجة عن فعل المتهم أو عن سقوط عرضي. وشدد القرار على أن الغرفة الجنائية غير مقيدة بالوصف الذي أحيلت به القضية، بل يتعين عليها تكييف الوقائع وفق ما يثبت لديها وإقامة العلاقة السببية على أدلة كافية. ويكشف هذا الاجتهاد أن حماية الأصل لا تبرر التخفف من متطلبات الإثبات والمحاكمة العادلة، كما يبرز الحاجة إلى خبرة طبية دقيقة حين تتداخل آثار الاعتداء مع السقوط أو المرض أو مظاهر الوهن المرتبطة بالتقدم في السن.1

وتعرف منظمة الصحة العالمية الإساءة على أساس الضرر داخل علاقة الثقة، بينما تعرف الاتفاقية الأمريكية الإهمال والهجر والعنف وتلزم الدول بوضع تشريعات وبرامج للوقاية والتحقيق والعقاب. وتفيد هذه المقاربة في توجيه الإصلاح المغربي نحو مفهوم وظيفي يشمل الفعل والامتناع، والاعتداء البدني والنفسي والجنسي والاقتصادي، والإساءة داخل الأسرة والمؤسسة والمجتمع، من دون اشتراط فقدان الأهلية.2

كما يفتقر القانون إلى ظرف تشديد عام يقوم على استغلال اعتماد الضحية أو ضعفها المرتبط بالسن. فالفصل 404 يحمي الأصول وبعض الفئات والعلاقات، والفصل 552 يحمي فاقد الأهلية أو المحجور، لكن المسن كامل الأهلية الذي يعتمد على الجاني في الحركة أو السكن قد يبقى تحت القواعد العامة. ولا يتطلب الإصلاح تجريم كل نزاع أسري، بل تحديد عناصر موضوعية، مثل علم الجاني بحالة التبعية، واستعمالها لتسهيل الاعتداء، ووقوع ضرر معتبر أو خطر جدي.

ويطرح الإهمال صعوبة إضافية لأنه قد ينتج عن العجز لا القصد. ويجب أن يميز القانون بين الإهمال الجنائي المتعمد أو الجسيم، وبين قصور الرعاية الذي يحتاج إلى دعم وتصحيح. ويمكن اعتماد معايير تتعلق بواجب الرعاية، وإمكان الفعل، ودرجة الخطر، وعلم

1 محكمة النقض، القرار رقم 14 الصادر بتاريخ 7 يناير 2015، في الملف الجنائي عدد 2014/5/6/14251.

2منظمة الصحة العالمية، «إساءة معاملة كبار السن»، مرجع سابق؛ ومنظمة الدول الأمريكية، الاتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان للأشخاص المسنين، المادة 9.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الشخص بالحاجة، واستمرار الامتناع. أما فرض مسؤولية واسعة على كل قريب لمجرد القرابة فقد يؤدي إلى نتائج غير عادلة، خصوصا عندما لا يملك الإمكانات أو لا يتولى الرعاية فعلا.

ويتصل القصور كذلك بغياب التنظيم المفصل للممارسات داخل مؤسسات الرعاية، مثل التقييد البدني أو الدوائي، والعزل، وحرمان النزيل من ممتلكاته أو وسائل الاتصال، واستعمال أمواله لتغطية نفقات غير متفق عليها. ويجب أن تحدد النصوص التنظيمية متى يجوز أي تقييد، ومن يقرره، ومدة سريانه، وكيف يوثق ويراجع، مع حظر استعماله للعقاب أو لتغطية نقص العاملين. كما ينبغي أن يملك النزيل حق الاطلاع على ملفه وتقديم شكوى إلى جهة مستقلة.

ومن أوجه القصور أيضا غياب الحماية الصريحة من التمييز بسبب السن في تعريف التمييز الوارد في القانون الجنائي. فالفصل 1-431 يعدد أسبابا متعددة من بينها الحالة الصحية والإعاقة، لكنه لا يذكر العمر. وقد تؤثر هذه الفجوة في معالجة رفض خدمات أو معاملات بسبب السن، كما تعكس غياب رؤية أفقية للتمييز العمري. ولا يقتصر أثر التمييز على إقصاء الشخص من الخدمة؛ فقد يسهل العنف حين يرسخ صورة المسن بوصفه غير قادر أو أقل قيمة أو عبئا على الأسرة.

ويجب أن يراعي الإصلاح التقاطع بين السن والجنس والإعاقة والفقر والمجال القروي. فالمرأة المسنة قد تعتمد اقتصاديا على الأسرة وتملك وثائق أو عقارات لا تديرها بنفسها، وقد تواجه ضغطا للتنازل عنها. والشخص المسن في وضعية إعاقة قد يعجز عن الوصول إلى مركز الشكاية. ولا تكفي قاعدة عامة إذا لم تترجم إلى ترتيبات تواصل وولوج ومساعدة قانونية تراعي هذه الاختلافات.

الفقرة الثانية: صعوبات التبليغ والإثبات والانتصاف

يعد ضعف التبليغ من أبرز عوائق الحماية. فالمعتدي قد يكون الابن الذي يوفر السكن، أو الشخص الذي يساعد في العلاج، أو الموظف الذي يتحكم في الحياة اليومية داخل المؤسسة. ويخشى المسن أن يؤدي التبليغ إلى فقدان الرعاية أو تفكك الأسرة أو الانتقال إلى مكان لا يختاره. كما قد يشعر بالخجل أو الذنب، أو يعتبر العنف شأنا عائليا، أو لا يعرف الجهة المختصة. ولهذا لا تعكس الشكايات المسجلة بالضرورة حجم الظاهرة.

وتحتاج قنوات التبليغ إلى أن تكون متعددة وقريبة وآمنة: رقم مجاني، ومكاتب داخل المستشفيات والخدمات الاجتماعية، وإمكانية الإبلاغ لدى النيابة العامة والشرطة والجماعات ومؤسسات حقوق الإنسان، وزيارات منزلية للحالات المعزولة. ويجب ألا يقتصر النظام على استقبال البلاغ، بل يقيّم الخطر ويحدد ما إذا كانت الحالة تحتاج إلى إسعاف أو إبعاد المعتدي أو حماية المال أو دعم مقدم الرعاية. وتؤكد منظمة الصحة العالمية أهمية خطوط المساعدة والفرق متعددة التخصصات والملاجئ والتدخلات الخاصة بالاستغلال المالي.[1]

أما الإثبات، فيتعقد بسبب وقوع الأفعال داخل المسكن وغياب الشهود، وتداخل آثار الاعتداء مع المرض أو الشيخوخة، واعتماد المعاملات المالية على وكالات أو موافقات ظاهرها صحيح. ويمكن تطوير الإثبات من خلال تقارير طبية واجتماعية موحدة، وتوثيق تاريخ الإصابات، وتحليل العمليات المالية، وسماع الجيران والمهنيين، وحماية الأدلة الرقمية، مع احترام قرينة البراءة. كما ينبغي للقاضي ألا يستبعد شهادة المسن بسبب العمر أو الإعاقة، بل يوفر التيسيرات اللازمة للتواصل ويقيّمها وفق الظروف.

ويزيد بطء المساطر من الضرر. فقد يؤدي التأخر في دعوى إبطال عقد أو رفع يد عن حساب أو تنفيذ نفقة إلى ضياع المال أو المسكن، وقد يعرض بقاء المسن مع المعتدي سلامته للخطر. لذلك تحتاج القضايا إلى أوامر وقتية تضمن العلاج والسكن والنفقة

1منظمة الصحة العالمية، «إساءة معاملة كبار السن»، مرجع سابق، فقرة استراتيجيات الوقاية والاستجابة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتجميد التصرف محل الشبهة عند توافر قرائن جدية، مع مراجعة القرار وضمان حقوق الأطراف. ولا ينبغي أن يصبح الإجراء الوقتي مصادرة نهائية للمال أو الأهلية.

كما تتوزع الاختصاصات بين القضاء الأسري والجنائي والمدني، والشرطة والنيابة العامة والصحة والتعاون الوطني والجماعات والجمعيات. وقد يضطر المسن إلى إعادة سرد الوقائع وتقديم الوثائق إلى جهات متعددة. وتستدعي الفعلية مسار إحالة منسقا يحدد الجهة القائدة ومسؤول الحالة، مع تبادل المعلومات في الحدود الضرورية وبموافقة الشخص ما لم يوجد خطر جسيم. وينبغي أن ترافق المساعدة الاجتماعية والقانونية الضحية منذ البلاغ إلى تنفيذ الحكم، لا أن تنتهي عند تحرير المحضر.

وتظهر صعوبات خاصة في مؤسسات الرعاية، لأن النزيل قد يعتمد على الإدارة للوصول إلى الهاتف أو الأسرة أو الطبيب. لذلك يجب أن تتمكن آلية خارجية من الزيارة من دون إشعار مسبق، ومقابلة النزلاء على انفراد، وفحص السجلات، وإصدار توصيات ومتابعة تنفيذها. وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتعزيز المراقبة والتقييم وضمان تخصص المؤسسات وتطوير مواردها، وهي شروط ترتبط مباشرة بمنع الإهمال والعنف.1

ولا يكتمل الانتصاف بالعقوبة أو التعويض. فالضحية قد تحتاج إلى علاج وترويض ودعم نفسي واسترجاع الوثائق والسكن والمال، وإعادة بناء شبكة اجتماعية. كما قد تحتاج الأسرة إلى وساطة أو تدريب عندما لا توجد خطورة تمنع استمرار العلاقة. ومن ثم، يجب أن يقوم الانتصاف على إرادة المسن ومصلحته، وأن يتيح خيارات متعددة بدل فرض الإيواء باعتباره الحل الوحيد.

المطلب الثاني: آفاق إصلاح حماية المسنين من العنف والاستغلال

يقتضي الإصلاح الجمع بين قاعدة جنائية واضحة وتدابير وقائية واجتماعية تحمي الشخص قبل تفاقم الضرر، مع ضمان ألا تتحول الحماية إلى وصاية. وسنتناول في الفقرة الأولى تطوير التجريم والتدابير الحمائية، ثم نخصص الفقرة الثانية لبناء منظومة مؤسساتية مندمجة للتبليغ والمواكبة والانتصاف.

الفقرة الأولى: تطوير التجريم والتدابير الوقائية والحمائية

تتمثل الخطوة الأولى في إدراج تعريف قانوني لإساءة معاملة الشخص المسن، يضم الفعل أو الامتناع الواحد أو المتكرر داخل علاقة ثقة أو رعاية أو تبعية، ويشمل الأذى الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي والإهمال والهجر. ولا يعني التعريف إنشاء جريمة عامة غامضة، بل يؤدي وظيفة توجيهية تسمح بتنسيق القوانين والسياسات وجمع البيانات، على أن تحدد الجرائم وعناصرها وعقوباتها بدقة.

ويتعين بعد ذلك مراجعة الظروف المشددة حتى تشمل استغلال التبعية أو الضعف الظاهر أو المعروف المرتبط بالعمر أو المرض أو الحاجة إلى الرعاية، بصرف النظر عن القرابة. ويمكن أن يطبق التشديد على الضرب والتهديد والنصب وخيانة الأمانة وانتزاع التوقيع عندما يثبت أن الجاني استعمل علاقة الرعاية أو السكن أو التحكم في العلاج لتسهيل الجريمة. ويجب أن يظل التشديد مرتبطا بوقائع موضوعية حتى لا يتحول العمر إلى افتراض آلي للعجز.

وفي مجال الإهمال، ينبغي صياغة واجب واضح على مقدم الرعاية المهني أو الشخص الذي قبل فعليا مسؤولية الرعاية، مع تجريم الامتناع العمدي أو الجسيم الذي يعرض السلامة لخطر معتبر. ويجب أن يراعي النص القدرة الفعلية على تقديم الرعاية، وأن يسمح

1المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2024، مرجع سابق، ص 113-114.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بإحالة الحالات الناتجة عن الفقر أو الإرهاق إلى خدمات الدعم بدل العقوبة وحدها. كما يمكن إلزام المهنيين بالتبليغ عند وجود خطر جسيم، مع حماية المبلغ حسن النية وسرية المعلومات.

أما الاستغلال المالي، فيحتاج إلى توسيع حماية الفصل 552 حتى تشمل استغلال التبعية أو نقص الخبرة أو الضعف الواقعي لدى الشخص المسن كامل الأهلية، مع اشتراط الضرر والقصد. كما ينبغي تمكين القضاء من اتخاذ أوامر عاجلة لحماية الحسابات والعقارات والوثائق، وإلزام الوكيل أو القائم على المال بالمحاسبة عندما تظهر مؤشرات جدية. ويمكن للمؤسسات المالية والمهن القانونية وضع بروتوكولات للتعرف إلى المعاملات غير المعتادة، مع احترام السرية والإرادة وعدم منع التصرف بسبب العمر.

ويجب تطوير بدائل للحجر الشامل. فيمكن اعتماد المساعدة في اتخاذ القرار، والوكالات المحددة، والرقابة القضائية الجزئية، والتوجيه المسبق للرعاية وإدارة المال. وتنسجم هذه الحلول مع مبدأ الاستقلالية الذي تقرره مبادئ الأمم المتحدة والاتفاقية الأمريكية، ويقتضي أن يظل المسن قادرا على اختيار مكان عيشه ورعايته وإدارة ماله ما لم يثبت قانونا عكس ذلك.1

وفي مؤسسات الرعاية، يجب أن تحدد دفاتر التحملات حقوق النزيل بالتفصيل: السلامة والخصوصية والزيارة والاتصال والموافقة على العلاج والاطلاع على النفقات والشكوى. كما ينبغي تنظيم التقييد والعزل، وفرض تسجيل الحوادث، وتكوين العاملين في الوقاية من العنف والخرف والتواصل، وإجراء تقييم دوري للاستقلالية وخطة رعاية فردية. ويجب أن يرتبط الترخيص باستمرار احترام هذه المعايير، مع جزاءات إدارية ومالية وإحالة جنائية عند الضرورة.

ولا يكتمل الإصلاح من دون الوقاية المجتمعية. فمحاربة الصور النمطية والتمييز العمري، ودعم المشاركة، وتوفير مراكز نهارية وخدمات منزلية، وتخفيف العبء عن مقدمي الرعاية، كلها تقلل العزلة والتبعية التي تسهل الإساءة. وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتوسيع خدمات الرعاية المنزلية ودعم الأسر وتطوير المراكز النهارية وتقوية المؤسسات والرقابة، وهي تدابير يجب ربطها صراحة باستراتيجية منع العنف والإهمال.2

الفقرة الثانية: بناء آليات مؤسساتية مندمجة للتبليغ والمواكبة والانتصاف

تحتاج الحماية إلى آلية وطنية واضحة تقود التنسيق بين العدل والصحة والتضامن والداخلية والجماعات الترابية ومؤسسات حقوق الإنسان. ولا يقتضي ذلك بالضرورة إنشاء مؤسسة جديدة؛ إذ يمكن إحداث وحدة متخصصة داخل المرصد الوطني للأشخاص المسنين أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تتولى جمع البيانات وتلقي الإحالات ومتابعة السياسات، مع ضمان استقلالها ومواردها وتمثيل الأشخاص المسنين داخلها.

وعلى المستوى الترابي، ينبغي إنشاء فرق متعددة التخصصات تضم النيابة العامة أو الشرطة القضائية والصحة والخدمات الاجتماعية، وتتدخل وفق بروتوكول موحد. ويبدأ التدخل بتقييم الخطر والاستماع إلى المسن على انفراد، ثم إعداد خطة تراعي إرادته: حماية عاجلة، علاج، دعم منزلي، نفقة، حماية المال، أو إحالة قضائية. وقد أثبتت المقاربات الدولية أن الإساءة تتقاطع فيها العدالة والصحة والرعاية الاجتماعية، ولا يستطيع قطاع واحد معالجتها منفردا.3

1الجمعية العامة للأمم المتحدة، مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، مرجع سابق، مبادئ الاستقلالية والرعاية والكرامة.
2المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2024، مرجع سابق، ص 113-115.
3World Health Organization, Tackling Abuse of Older People, op. cit.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويجب أن تتوفر وسيلة تبليغ مجانية وميسرة، مع إمكان التواصل الشفوي والكتابي والرقمي ولغة الإشارة، وإتاحة الزيارة المنزلية للأشخاص محدودي الحركة. كما ينبغي السماح بالتبليغ من الغير، مع التحقق واحترام رغبة المسن، إلا إذا وجد خطر جسيم أو فقدان للأهلية يبرر تدخلا وفق القانون. ويحتاج العاملون إلى قواعد واضحة حول السرية ومتى يجوز تبادل المعلومات.

وفي مجال العدالة، يتعين تخصيص مساعدة قانونية واجتماعية للأشخاص المسنين ضحايا الإساءة، وتسريع القضايا ذات الأثر على السكن والعلاج والدخل، وتوفير تيسيرات في الاستماع والتنقل. ويمكن تخصيص نقاط اتصال داخل النيابات العامة والمحاكم، وتدريب القضاة والمحامين والخبراء على التمييز بين الأهلية والهشاشة، وعلى تقدير العنف النفسي والاقتصادي. كما يجب تتبع تنفيذ الأحكام، لأن الحكم بالنفقة أو التعويض لا يحمي الضحية إذا تعذر تنفيذه.

وتحتاج مؤسسات الرعاية إلى جهاز شكاية مستقل عن الإدارة، يستطيع النزيل أو أسرته أو العامل إخطاره. ويجب أن تنشر المؤسسات حقوق النزلاء بلغة مبسطة، وتوفر صندوقا واتصالا سريا، وتمنع أي انتقام. كما ينبغي أن ترفع تقارير دورية عن الحوادث والوفيات والقيود والشكايات ونتائجها، مع حماية المعطيات الشخصية. ويساعد النشر المجمّع على تقييم جودة القطاع من دون كشف هوية الأفراد.

كما يجب إدماج الوقاية من الاستغلال المالي في عمل الأبناك والموثقين والعدول والمحامين ومصالح المحافظة العقارية. ويمكن وضع دليل للمؤشرات والإجراءات، وتكوين المهنيين على التواصل مع المسن والتحقق من الرضا، وإنشاء قناة سريعة للإبلاغ عن التزوير أو الضغط مع الحفاظ على السر المهني وفق القانون. ولا ينبغي أن يحل المهني محل القضاء أو الأسرة، لكنه يستطيع منع كثير من التصرفات المشبوهة قبل اكتمالها.

ويقتضي التقييم جمع بيانات مصنفة حسب السن والجنس ونوع الإساءة وعلاقة المعتدي ومكان الواقعة ومآل البلاغ، مع إجراء دراسات دورية تحترم السرية. فغياب البيانات يحجب الظاهرة ويمنع معرفة فاعلية الإصلاح. كما ينبغي أن تقدم الحكومة تقريرا دوريا إلى البرلمان حول البلاغات والتدخلات والتفتيش والخدمات والنتائج، وأن تشارك جمعيات المسنين والباحثون في تقييمه.

وأخيرا، يجب أن ينطلق كل تدخل من اعتبار المسن صاحب حق لا موضوع حماية فقط. فيجب إبلاغه بالخيارات، والحصول على موافقته، واحترام رغبته ما لم يقرر القضاء خلاف ذلك وفق ضمانات صارمة. وتصبح الحماية فعالة عندما تمنع الضرر وتستعيد الأمان والمال والروابط الاجتماعية، من دون أن تسلب الشخص حريته أو صوته.

الخاتمة:

يتضح من خلال التحليل أن التشريع المغربي لا يترك الأشخاص المسنين دون حماية من العنف والإهمال والاستغلال المالي؛ فقد راكم قواعد دستورية وأسرية وجنائية ومدنية تسمح بتجريم الاعتداء على السلامة والتهديد وعدم تقديم المساعدة والامتناع عن النفقة والنصب وخيانة الأمانة وانتزاع التوقيع واستغلال فاقد الأهلية، كما تتيح إبطال التصرفات المعيبة وتقرير الحجر عند ثبوت سببه. ويكتسب بعض هذه القواعد قوة خاصة حين يكون المجني عليه أصلا أو تحت رعاية الجاني. وقد أكدت الاجتهادات القضائية المدروسة أن فعلية هذه القواعد تتوقف على دقة التكييف، وكفاية الإثبات، والتحقق من العلاقة السببية، وربط الحجر بالحالة العقلية الفعلية لا بمجرد السن، ومراقبة أمانة المقدم وتضارب المصالح.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

غير أن هذه الحماية تظل متفرقة ومبنية على أوصاف لا تغطي دائما خصوصية إساءة معاملة المسنين. فهي تحمي الأصل أكثر مما تحمي المسن بصفته صاحب حقوق، وتحمي فاقد الأهلية أكثر مما تحمي الشخص كامل الأهلية الذي يستغل الجاني تبعيته أو عزلته أو ضعفه البدني. كما تعالج الجرائم المنفردة من دون أن تستوعب السلوك المتكرر الذي يجمع الإذلال والعزل والحرمان من العلاج والتحكم في المال. ويصعب تفعيل القواعد بسبب الخوف والتبعية وغياب الشهود وبطء المساطر وتعدد الجهات. كما أبرز القضاء أن القواعد الحمائية قد تؤدي وظيفتها حين تطبق بضمانات صارمة، لكنها قد تصبح مدخلا للمساس بالاستقلالية أو المال إذا بني الحجر على افتراضات عمرية أو لم يجر التحقيق في ظروف التصرف وتعيين النائب الشرعي.

وتؤكد الدراسة أن تشديد العقوبات، رغم أهميته، لا يكفي وحده. فالإهمال قد ينتج عن عجز الأسرة وغياب الخدمات، والعنف قد يستمر لأن الضحية لا تجد بديلا آمنا، والاستغلال المالي قد يكتمل قبل وصول القضية إلى القضاء. لذلك يجب أن تجمع السياسة القانونية بين التجريم والوقاية والدعم الاجتماعي والصحي والرقابة والمساعدة القانونية. كما ينبغي أن تحافظ على الأهلية والاستقلالية، وألا تستخدم الحجر أو الإيواء كحل تلقائي لمجرد التقدم في السن.

وبناء عليه، يقترح المقال اعتماد تعريف قانوني جامع لإساءة معاملة الأشخاص المسنين، وإقرار ظرف تشديد عند استغلال علاقة الثقة أو الرعاية أو التبعية، وتطوير جريمة استغلال الضعف المالي بما يشمل الضعف الواقعي لا فقدان الأهلية وحده، وتنظيم واجب التبليغ المهني في حالات الخطر الجسيم. كما يقترح إحداث أوامر حماية عاجلة، وتطوير المساعدة في اتخاذ القرار، وتعزيز التفتيش والشكايات داخل مؤسسات الرعاية، ووضع بروتوكولات لدى المؤسسات المالية والمهن القانونية.

وتحتاج هذه الإصلاحات إلى فرق ترابية متعددة التخصصات، وخط تبليغ مجاني وميسر، ومساعدة قانونية واجتماعية، وتكوين القضاة والشرطة والأطباء والعاملين في الرعاية، وجمع بيانات منتظمة. ويجب أن يشارك الأشخاص المسنون أنفسهم في صياغة الآليات وتقييمها، لأن الحماية التي تتجاهل صوتهم قد تستبدل خطر الإساءة بخطر الوصاية. وعليه، فإن المعيار الحقيقي لنجاح الإصلاح لا يكمن في عدد النصوص أو العقوبات، بل في قدرة المنظومة على اكتشاف الضرر مبكرا، ووقفه، واستعادة الأمان والحقوق، وصون كرامة المسن وإرادته.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

✓ **أولا: النصوص القانونية الوطنية**

- المملكة المغربية. دستور المملكة المغربية لسنة 2011. ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر، 30 يوليوز 2011.
- المملكة المغربية. القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، كما وقع تغييره وتتميمه. ظهير شريف رقم 1.04.22 صادر في 3 فبراير 2004، صيغة محينة بتاريخ 29 يوليوز 2021.
- المملكة المغربية. مجموعة القانون الجنائي، الظهير الشريف رقم 1.59.413 الصادر في 26 نونبر 1962، كما وقع تغييره وتتميمه، صيغة محينة إلى غشت 2024.
- المملكة المغربية. ظهير الالتزامات والعقود الصادر في 12 غشت 1913، كما وقع تغييره وتتميمه، صيغة محينة إلى غشت 2024.
- المملكة المغربية. القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء. ظهير شريف رقم 1.18.19 صادر في 22 فبراير 2018، الجريدة الرسمية، عدد 6655، 12 مارس 2018.
- المملكة المغربية. القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية. ظهير شريف رقم 1.18.25 صادر في 22 فبراير 2018، الجريدة الرسمية، عدد 6659، 26 مارس 2018.
- **ثانيا: الكتب والدراسات**
- العلمي، عبد الواحد. شرح القانون الجنائي المغربي: القسم الخاص. الجزء الثاني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2019.
- السنهوري، عبد الرزاق أحمد. الوسيط في شرح القانون المدني الجديد: نظرية الالتزام بوجه عام. الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- شهبون، عبد الكريم. الشرح العملي للقانون الجنائي المغربي: القسم الخاص. الطبعة الثالثة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2019.
- حضري، عبد العزيز. شرح مدونة الأسرة: الأهلية والنيابة الشرعية. مطبعة الأمنية، الرباط، 2014.
- مشقاقة، رشيد. السياسة الجنائية في المغرب بين النص القانوني والعمل القضائي: حماية الفئات الهشة نموذجا. دراسة قانونية، الرباط.

✓ **ثالثا: التقارير والوثائق الوطنية**

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الأشخاص المسنون في المغرب. إحالة ذاتية، الرباط، 2015.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. التقرير السنوي 2024: الموضوع الخاص بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين بالمغرب. الرباط، 2025.
- المجلس الأعلى للحسابات. تقرير موضوعاتي حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تعنى بالأشخاص في وضعية صعبة. الرباط، 2018.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

✓ **الأحكام والقرارات القضائية**

- محكمة النقض. القرار رقم 269 الصادر بتاريخ 10 ماي 2022، في الملف الشرعي عدد 2019/1/2/461.
- محكمة النقض. القرار رقم 202 الصادر بتاريخ 29 مارس 2022، في الملف الشرعي عدد 2019/1/2/411.
- محكمة النقض. القرار رقم 157 الصادر بتاريخ 9 فبراير 2022، في الملف الجنائي عدد 2021/5/6/21539.
- محكمة النقض. القرار رقم 22 الصادر بتاريخ 18 يناير 2022، في الملف الشرعي عدد 2019/1/2/551.
- محكمة النقض. القرار رقم 8/108 الصادر بتاريخ 21 يناير 2021، في الملف الجنحي عدد 2020/6/8/15132.
- محكمة النقض. القرار رقم 582 الصادر بتاريخ 30 نونبر 2021، في الملف الشرعي عدد 2019/1/2/120.
- محكمة النقض. القرار رقم 14 الصادر بتاريخ 7 يناير 2015، في الملف الجنائي عدد 2014/5/6/14251.

✓ **خامسا: الوثائق الدولية**

- الجمعية العامة للأمم المتحدة. مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن. القرار 91/46، 16 ديسمبر 1991.
- منظمة الدول الأمريكية. الاتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان للأشخاص المسنين. واشنطن، 15 يونيو 2015.
- منظمة الصحة العالمية. إساءة معاملة كبار السن. صحيفة وقائع، 15 يونيو 2024.
- World Health Organization. Tackling Abuse of Older People: Five Priorities for the United Nations Decade of Healthy Ageing (2021–2030). Geneva, 2022

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الحماية القانونية للمسنين في المغرب
من تشتت النصوص إلى بناء قانون إطار متكامل

عزيزة مخشان
باحثة بسلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق – جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
المملكة المغربية

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في مدى قدرة المنظومة القانونية المغربية الحالية على توفير حماية متكاملة للأشخاص المسنين، في ظل توزع الأحكام ذات الصلة بينهم بين الدستور ومدونة الأسرة والقانون الجنائي وقوانين الرعاية الاجتماعية والتغطية الصحية والحماية الاجتماعية والمنظومة الصحية. وتنطلق من فرضية مؤداها أن تعدد النصوص لا يعادل بالضرورة تكامل الحماية، لأن غياب مركز تشريعي جامع يؤدي إلى اختلاف التعاريف ونطاقات التطبيق، ويصعب تحديد الحقوق الخاصة بالمسن والجهات المسؤولة عن ضمانها ومسالك التظلم عند انتهاكها. وتعتمد الدراسة المنهج التحليلي والنسقي، مع الاستئناس بالمقارنة المعيارية، لفحص صور الحماية القائمة ورصد حدودها، ثم تقويم مبررات اعتماد قانون–إطار خاص بحقوق الأشخاص المسنين. وقد خلصت إلى أن التشريع المغربي يتوفر على مرتكز دستوري متقدم وعلى ضمانات قطاعية مهمة، غير أنها لا تزال موزعة بين نصوص عامة لا تسمي السن صراحة ونصوص خاصة تعالج جوانب محددة من الرعاية أو التغطية دون أن تجمع بين الكرامة والاستقلالية وعدم التمييز والمشاركة والرعاية طويلة الأمد والحماية من العنف والاستغلال. وتدافع الدراسة عن اعتماد قانون–إطار لا يلغي القوانين القطاعية، بل يمنحها وحدة مرجعية، ويحدد المبادئ والحقوق الأساسية، ويوزع الاختصاصات، ويرسي آليات للتنسيق والتظلم والرقابة والتقييم، مع إلزام المشرع والسلطات العمومية بإدماج البعد العمري في مختلف السياسات ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: الأشخاص المسنون؛ الحماية القانونية؛ تشتت التشريع؛ القانون–الإطار؛ الحماية الاجتماعية؛ الرعاية طويلة الأمد.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

أصبح تسارع الشيخوخة السكانية من التحولات البنيوية التي تعيد تشكيل علاقة الدولة بالمجتمع، لأنها تمس أنظمة الحماية الاجتماعية والصحة والتقاعد والعمل والسكن والأسرة في وقت واحد. وقد أبرزت النتائج الحديثة للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 أن الأشخاص البالغين ستين سنة فما فوق يمثلون 13.8 في المائة من سكان المغرب، أي ما يقارب خمسة ملايين شخص، بعد أن كانت نسبتهم 9.4 في المائة سنة 2014. كما يتوقع أن ترتفع النسبة إلى نحو 23 في المائة في أفق سنة 2050. ولا تعكس هذه المؤشرات زيادة عددية فحسب، بل تكشف انتقالا ديموغرافيا سريعا يرافقه ارتفاع الأمراض المزمنة وفقدان الاستقلالية وتراجع بعض أشكال التضامن الأسري التقليدي، وهو ما يضع المنظومة القانونية أمام اختبار قدرتها على الاستباق بدل الاكتفاء بالاستجابة المتأخرة للحالات الأشد هشاشة.1

ومن الناحية الحقوقية، لا يجوز اختزال المسن في صورة الشخص العاجز أو المتلقي للمساعدة. فالتقدم في السن لا يؤدي بذاته إلى نقص الأهلية ولا يسقط حق الفرد في اتخاذ القرار والمشاركة والاستمرار في العمل والحياة العامة. ومع ذلك، قد تقترن الشيخوخة لدى بعض الأشخاص بمخاطر إضافية ترتبط بالصحة والدخل والعزلة والاعتماد على الغير والتعرض للعنف أو الاستغلال. لذلك، تقتضي الحماية القانونية الجمع بين بعدين متلازمين: حماية المسن من المخاطر التي قد تمس سلامته وكرامته، وصون استقلاليته وأهليته وحقه في تقرير شؤونه بنفسه. وقد أسس دستور 2011 لهذا التوازن من خلال الكرامة والمساواة والحق في العلاج والحماية الاجتماعية، ومن خلال التنصيص صراحة على ضرورة معالجة الأوضاع الهشة للأشخاص المسنين والوقاية منها.2

كما وفرت المرجعيات الدولية قاعدة تفسيرية تسمح بتحويل الحقوق العامة إلى التزامات تراعي خصوصية العمر. فقد أكد التعليق العام رقم 6 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن عدم ذكر المسنين صراحة في العهد الدولي لا يعفي الدول من ضمان حقوقهم في العمل والضمان الاجتماعي والصحة والسكن والتعليم والثقافة، ودعا إلى اعتماد تدابير إيجابية لمواجهة الفقر والعزلة والتمييز في مرحلة الشيخوخة.3 ثم جاءت مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن وخطة مدريد الدولية للشيخوخة لتجمع الحماية حول الاستقلالية والمشاركة والرعاية وتحقيق الذات والكرامة، وتربط الشيخوخة بالتنمية والبيئة الداعمة والرعاية الصحية المستمرة.4

وفي المغرب، لا تقوم الحماية على نص واحد، بل تتوزع بين مستويات متعددة. فالدستور يقرر المبادئ العامة، ومدونة الأسرة تنظم النفقة وبعض أحكام الأهلية، والقانون الجنائي يجرم صورا من العنف والإهمال والامتناع عن المساعدة، بينما يؤطر القانون رقم

---

1 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين بالمغرب: من أجل الاستعداد بشكل أفضل للتكيف مع تسارع وتيرة شيخوخة السكان. الموضوع الخاص ضمن التقرير السنوي 2024، الرباط، 2025، ص. 109-115.

2 دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر، 30 يوليوز 2011، التصدير والفصلان 31 و34.

3 Committee on Economic, Social and Cultural Rights. General Comment No. 6: The Economic, Social and Cultural Rights of Older Persons. UN Doc. E/1996/22, 8 Dec. 1995, paras. 10–13 and 20–42.

4 United Nations General Assembly. United Nations Principles for Older Persons. Resolution 46/91, 16 Dec. 1991; United Nations. Madrid International Plan of Action on Ageing. Second World Assembly on Ageing, Madrid, 2002.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

65.15 مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتنظم مدونة التغطية الصحية الأساسية الاستفادة من التأمين عن المرض، ويحدد القانون-الإطار رقم 09.21 التوجهات الكبرى للحماية الاجتماعية، في حين يعيد القانون-الإطار رقم 06.22 تنظيم المنظومة الصحية الوطنية. ويضاف إلى ذلك تعدد البرامج والسياسات والمؤسسات المتدخلة. ويظهر للوهلة الأولى أن هذا التراكم يحقق حماية واسعة، غير أن القراءة النسقية تكشف أن وجود قواعد كثيرة لا يضمن وحده وحدتها أو وضوحها أو قابليتها للإنفاذ.

ويقصد بتشتت الحماية، في نطاق هذه الدراسة، توزيع الأحكام المتعلقة بحقوق الأشخاص المسنين بين نصوص مختلفة من دون وجود قانون جامع يحدد مفهوم المسن، ويقرر لائحة متكاملة لحقوقه، ويبين العلاقة بين المسؤولية الأسرية والالتزام العمومي، ويوزع الاختصاصات بين القطاعات والمؤسسات، وينظم مسالك التظلم والرقابة والتقييم. ولا يشكل تعدد القوانين القطاعية عيبا في ذاته، لأن الصحة والتقاعد والأسرة والقانون الجنائي مجالات تحتاج إلى تنظيم متخصص، لكن التعدد يتحول إلى تشتت حين تغيب المرجعية المشتركة التي تضمن اتساق النصوص، وحين يجد صاحب الحق نفسه أمام قواعد موزعة لا تحدد له بصورة واضحة ما يستحقه والجهة الملزمة بتوفيره.

تنبع أهمية الموضوع، علميا، من الحاجة إلى تجاوز القراءة التجميعية للنصوص نحو فحص مدى تكاملها في بناء مركز قانوني واضح للمسن. كما تبرز أهميته العملية في أن الأشخاص المتقدمين في السن لا يتعاملون مع القانون في صورة فروع منفصلة، بل يواجهون حاجات مترابطة: دخل كاف، وعلاج مستمر، ومسكن ملائم، ومساعدة عند فقدان الاستقلالية، وحماية من العنف والاستغلال، وإجراءات يسيرة للشكوى والانتصاف. ومن ثم، فإن معيار فعالية المنظومة لا يقتصر على عدد النصوص الصادرة، بل يقوم على قدرتها مجتمعة على ضمان مسار حماية مفهوم ومتصل وقابل للنفاذ.

وانطلاقا من ذلك، تتمحور إشكالية المقال حول السؤال الآتي: إلى أي مدى تسمح النصوص الدستورية والتشريعية المتفرقة بإقامة حماية قانونية متكاملة للأشخاص المسنين في المغرب، وهل يبرر ما يعتريها من فراغات وتداخلات اعتماد قانون-إطار خاص يوحد المبادئ والحقوق وآليات الإنفاذ؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة تتعلق بمدى وضوح مفهوم المسن داخل التشريع، وحدود الحماية التي توفرها القوانين العامة والخاصة، وآثار تعدد المؤسسات والبرامج على وحدة المسؤولية، ثم المضامين التي ينبغي أن يحملها القانون المقترح.

تقوم الدراسة على فرضيتين مترابطتين. تفترض الأولى أن المنظومة المغربية لا تعاني غيابا كليا للحماية، بل تتوفر على قواعد دستورية وقطاعية مهمة، غير أن تفرقها يجعل الحماية جزئية وغير متجانسة، ويترك بعض الحقوق الخاصة بالشيخوخة خارج التقنين الصريح. أما الفرضية الثانية، فتذهب إلى أن اعتماد قانون-إطار يمكن أن يمنح هذه المنظومة وحدة مرجعية، شريطة ألا يتحول إلى إعلان عام جديد، وأن يقترن بتعديل القوانين القطاعية وإصدار النصوص التنظيمية وتحديد المؤسسات والموارد ومؤشرات التقييم.

ولمعالجة الإشكالية، يعتمد المقال المنهج التحليلي في تفسير النصوص الدستورية والتشريعية، والمنهج النسقي في دراسة العلاقة بين مكونات الحماية، والمنهج النقدي في تقويم قابلية الحقوق للإنفاذ. كما يستأنس بالمقارنة المعيارية مع المرجعيات الدولية والإقليمية التي بلورت حقوقا خاصة بالأشخاص المسنين، من دون نقل حلولها بصورة آلية إلى السياق المغربي. ويقتصر النطاق الموضوعي على البنية القانونية العامة للحماية، لذلك لا يتوسع في تفاصيل أنظمة التقاعد أو جميع صور العنف، إلا بالقدر الذي يوضح أثر التشتت التشريعي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبناء على هذا الاختيار، ينقسم المقال إلى مبحثين. يتناول المبحث الأول مظاهر تشتت الحماية القانونية للمسنين بين القواعد الدستورية والعامة والقوانين القطاعية، بينما يخصص المبحث الثاني لحدود هذه البنية ومبررات اعتماد قانون-إطار خاص، مع اقتراح المبادئ والمضامين والآليات التي ينبغي أن يقوم عليها.

المبحث الأول: مظاهر تشتت الحماية القانونية للمسنين في التشريع المغربي

تقوم الحماية الحالية على بناء متعدد الطبقات؛ إذ يقرر الدستور الأسس العليا، ثم تتولى القوانين العامة تنظيم بعض العلاقات الأسرية والجنائية والمدنية، بينما تعالج القوانين الخاصة مجالات الرعاية المؤسسية والتغطية الصحية والحماية الاجتماعية. ويتيح هذا البناء الاستجابة لحاجات متنوعة، لكنه يجعل وضع المسن موزعا بين صفات قانونية مختلفة: مواطن يستفيد من الحقوق العامة، وأصل يستحق النفقة، وضحية محتملة للعنف أو الاستغلال، ومستفيد من التغطية الصحية، ونزيل داخل مؤسسة للرعاية. وتكمن الصعوبة في غياب قاعدة جامعة تصل بين هذه الصفات وتمنع سقوط بعض الحالات في الفراغ بين النصوص.

المطلب الأول: الحماية الدستورية والقواعد العامة ذات الصلة بالمسنين

تستند حماية المسنين في التشريع المغربي إلى مبادئ دستورية عامة، تكملها مقتضيات أسرية وجنائية ومدنية تعالج بعض أوضاعهم. وعليه، سنقف في الفقرة الأولى عند الأساس الدستوري وحدود الحماية العامة، قبل أن نتناول في الفقرة الثانية الحماية الأسرية والجنائية والمدنية بين التكامل والجزئية.

الفقرة الأولى: الأساس الدستوري وحدود الحماية العامة

يمنح دستور 2011 حماية المسنين سندا قويا، وإن لم يصغ لهم بابا مستقلا. فالكرامة الإنسانية تؤطر المنظومة الحقوقية بكاملها، ويقرر الفصل 6 المساواة أمام القانون، بينما يلزم الفصل 31 الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة الوسائل المتاحة لتيسير الاستفادة، على قدم المساواة، من العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية. ويكتسب الفصل 34 أهمية خاصة، لأنه يذكر الأشخاص المسنين صراحة ضمن الفئات التي يتعين على السلطات العمومية معالجة أوضاعها الهشة والوقاية منها. كما يربط الفصل 32 حماية الأسرة بمسؤولية الدولة، ويفتح الفصل 71 المجال للقوانين-الإطار التي تحدد الأهداف الأساسية لنشاط الدولة في الميدان الاجتماعي.1

تكشف هذه المقتضيات انتقال الحماية من نطاق الواجب الأخلاقي إلى دائرة الالتزام الدستوري. فالمسن لا يستحق الرعاية فقط لأنه أب أو أم أو فرد ضعيف داخل الأسرة، بل لأنه شخص يتمتع بحقوق أصلية تلتزم السلطات باحترامها وحمايتها وإعمالها. ومع ذلك، يظل البناء الدستوري عاما؛ إذ يحدد الغاية ولا يفصل مضمون الحقوق الخاصة بالشيخوخة، ولا يبين معايير الرعاية طويلة الأمد أو شروط حماية الاستقلالية أو إجراءات التظلم عند التعرض للتمييز بسبب السن. ولذلك، يحتاج المبدأ الدستوري إلى وسيط تشريعي يحوله إلى قواعد محددة يمكن للإدارة والقضاء والأفراد الاحتجاج بها.

ويظهر أول مظاهر غياب الوحدة في مفهوم المسن ذاته. فلا يتضمن القانون المغربي تعريفا عاما موحدا يحدد من يعد شخصا مسنا لأغراض الحماية. وتستعمل السياسات الاجتماعية في الغالب سن الستين، بينما يرتبط بعض الأنظمة بسن الإحالة على

1 دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصول 6 و31 و32 و34 و71.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التقاعد الذي رفع تدريجيا إلى ثلاث وستين سنة بالنسبة إلى فئات من موظفي الدولة.1 كما تختلف شروط الاستفادة من برنامج أو خدمة بحسب الوضعية المهنية أو الصحية أو الاجتماعية. ولا يقتضي توحيد الحماية فرض سن جامد على جميع المجالات، لأن سن التقاعد لا يؤدي وظيفة سن الاستفادة من الرعاية المنزلية أو الأولوية الصحية، لكن غياب تعريف عام وتعريفات وظيفية واضحة قد يفضي إلى تفاوت غير مبرر في الاستفادة.

ويظهر مظهر ثان في حظر التمييز. فالدستور يكرس المساواة، وتسمح صياغة التصدير المتعلقة بمنع التمييز بسبب أي وضع شخصي بإدراج السن ضمن نطاق الحماية، كما اعتبرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن العمر يندرج ضمن عبارة «أي وضع آخر» الواردة في قواعد عدم التمييز.2 غير أن التشريع المغربي لا يقدم قاعدة أفقية صريحة تحظر التمييز بسبب السن في مجالات العمل والصحة والتأمين والسكن والخدمات والائتمان. وتظل الحماية مستمدة من عموم المساواة أو من قواعد قطاعية لا تسمي العمر دائما، مما يضعف وضوح الالتزام ويصعب إثبات التمييز غير المباشر الناتج عن شروط تبدو محايدة لكنها تقصي كبار السن فعليا.

وعليه، يوفر الدستور قاعدة معيارية تسمح ببناء حماية متقدمة، لكن قيمتها العملية تتوقف على تشريع يجمع الحقوق ويحدد مضمون الالتزامات. ولا يعني هذا التقليل من القوة الإلزامية للفصول الدستورية، بل الإقرار بأن المحكمة لا تستطيع وحدها تعويض غياب قواعد تفصيلية تحدد معايير الخدمات والمسؤوليات والجزاءات. ومن هنا يظهر الفرق بين الاعتراف الدستوري بفئة المسنين وبين إنشاء مركز قانوني متكامل لها.

الفقرة الثانية: الحماية الأسرية والجنائية والمدنية بين التكامل والجزئية

تتولى مدونة الأسرة حماية المسن أساسا من خلال النفقة على الأصول. فالنفقة تشمل الغذاء والكسوة والعلاج وما يعد من الضروريات، ويلتزم الأبناء بالإنفاق على والديهم عند الحاجة بحسب الاستطاعة، مع توزيع الالتزام بين الفروع وفق القدرة المالية.3 وتستند هذه القواعد إلى التضامن بين الأجيال، وتؤدي وظيفة مهمة حين يكون المسن فاقدا للدخل أو غير مشمول بمعاش كاف. كما تمنح القضاء أساسا لإلزام الأبناء بأداء النفقة، وتحول الواجب الأخلاقي إلى حق قابل للمطالبة القضائية.

غير أن النفقة، على أهميتها، لا تشكل نظاما شاملا للرعاية. فهي تفترض وجود أبناء قادرين على الأداء، وتتعامل مع الحاجة غالبا من زاوية مالية، بينما قد يحتاج المسن إلى مرافقة يومية أو ترويض أو رعاية منزلية أو مساعدة في اتخاذ القرار. كما أن اللجوء إلى القضاء ضد الأبناء يثير حساسية اجتماعية ونفسية، وقد يتعذر على المسن الذي يعتمد على الأسرة في السكن أو الحركة أو التواصل أن يرفع دعوى أو يتابع تنفيذ الحكم. وتبين التحولات التي تعرفها الأسرة المغربية أن استمرار تحميلها المسؤولية الأساسية دون خدمات عمومية مساندة يؤدي إلى تفاوت الحماية بحسب حجم الأسرة ودخلها ومكان إقامتها.

---

1 القانون رقم 72.14 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 011.71 المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.109 بتاريخ 20 يوليوز 2016، الجريدة الرسمية، عدد 6490، 18 غشت 2016.

2Committee on Economic, Social and Cultural Rights. General Comment No. 20: Non-discrimination in Economic, Social and Cultural Rights. UN Doc. E/C.12/GC/20, 2 July 2009, paras. 28–29.

3 القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.22 بتاريخ 3 فبراير 2004، الجريدة الرسمية، عدد 5184، 5 فبراير 2004، المواد 189 و197 و199 و200 و203.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أما القانون الجنائي، فيوفر حماية من خلال تجريم الضرب والجرح والعنف، وعدم تقديم المساعدة لشخص في خطر، وإهمال الأسرة والامتناع عن النفقة في الحالات التي يحددها القانون.1 ويمكن تطبيق هذه القواعد على الاعتداءات التي يتعرض لها المسنون داخل الأسرة أو المؤسسة أو الفضاء العام. كما تسمح قواعد المسؤولية الجنائية بمواجهة الحجز والإيذاء والاستيلاء على الأموال والابتزاز متى اكتملت أركان الجرائم. وقد أبرز الفقه الجنائي أن حماية الفئات الهشة يمكن أن تستند إلى القواعد العامة متى راعى القاضي حالة الضحية وحدود قدرتها على المقاومة أو التبليغ.2

إلا أن هذه الحماية تظل موزعة بين جرائم متعددة ولا يجمعها تصور خاص للعنف ضد المسنين. فالعنف في هذه المرحلة قد يتخذ صورا لا تظهر في الضرب المباشر، مثل الحرمان من الدواء، والعزل القسري، والتحكم في المعاش، والتهديد بالإيداع في مؤسسة، وإهمال النظافة والتغذية، واستعمال التبعية للحصول على تنازل مالي أو عقاري. وقد تخضع بعض هذه الأفعال لنصوص عامة، لكن تكييفها وإثباتها يظلان صعبين، ولا يجعل القانون السن المتقدم أو فقدان الاستقلالية ظرفا مشددا على نحو شامل. كما تغيب مساطر خاصة للتبليغ الآمن والحماية العاجلة عندما يكون المعتدي هو الشخص الذي يعتمد عليه المسن في حياته اليومية.

وتكمل القواعد المدنية هذه الحماية من خلال أحكام الرضا والغبن والتدليس والاستغلال والأهلية. ويمكن إبطال التصرفات المشوبة بعيب في الإرادة أو استغلال واضح للضعف، كما تسمح النيابة الشرعية بحماية أموال الشخص الذي ثبت فقدانه للأهلية وفق الضمانات القضائية.3 غير أن الممارسة تفرض تمييزا دقيقا بين حماية المسن من الاستغلال وبين افتراض عجزه بسبب العمر. فالأصل أن التقدم في السن لا ينقص الأهلية، وأي تقييد لها يجب أن يستند إلى تقييم فردي وقضائي، وأن يقتصر على القدر الضروري، مع تفضيل المساعدة في اتخاذ القرار على الحلول الكلي محل إرادة الشخص.

يتضح، تبعا لذلك، أن القواعد الأسرية والجنائية والمدنية توفر أدوات مهمة، لكنها تنطلق من زوايا منفصلة: النفقة، والجريمة، وصحة التصرف. ولا تنظم مسار حماية متكاملا يبدأ بالوقاية والكشف المبكر، ويمر بالتبليغ والمواكبة الصحية والاجتماعية، وينتهي بالانتصاف وإعادة الإدماج. كما لا تحدد بصورة واضحة واجبات المهنيين والمؤسسات عند الاشتباه في إساءة المعاملة. وهذا الانفصال يبرر الحاجة إلى نص جامع يربط بين الأدوات القائمة من دون أن يلغي تخصص كل فرع قانوني.

المطلب الثاني: الحماية القطاعية في قوانين الرعاية والصحة والحماية الاجتماعية

إلى جانب القواعد العامة، أقر المشرع مقتضيات قطاعية تنظم بعض جوانب حماية المسنين، خاصة في مجالات الرعاية والصحة والحماية الاجتماعية. لذلك، سنخصص الفقرة الأولى للرعاية المؤسسية والتغطية الصحية، على أن نتناول في الفقرة الثانية الحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية.

الفقرة الأولى: الرعاية المؤسسية والتغطية الصحية

يمثل القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية أبرز نص خاص ينظم البنيات التي تستقبل الأشخاص في وضعية هشاشة، ومن بينهم المسنون. وقد حل محل القانون رقم 14.05، ووسع ضوابط الإذن والفتح والتدبير، وأقر حقوقا للمستفيدين،

1 مجموعة القانون الجنائي، الظهير الشريف رقم 1.59.413 بتاريخ 26 نونبر 1962، كما وقع تغييره وتتميمه، الفصول 404-410 و431 و479-482.

2 العلمي، عبد الواحد. شرح القانون الجنائي المغربي: القسم الخاص. الجزء الثاني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2019، ص. 155-160.

3 الكشبور، محمد. النظرية العامة للالتزامات في ضوء مدونة الالتزامات والعقود والعمل القضائي. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2010، ص. 342-344.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وأخضع المؤسسات للمراقبة، وربط اشتغالها بدفاتر تحملات ومعايير تنظيمية.1 كما استكملت بعض أحكامه بمرسوم تطبيقي وقرارات تحدد نماذج دفاتر التحملات والأنظمة الداخلية.2 ويعكس هذا التطور انتقالا ضروريا من الرعاية القائمة على المبادرة الخيرية وحدها إلى نشاط مؤطر بمسؤوليات قانونية.

مع ذلك، لا يشكل القانون نظاما خاصا برعاية المسنين، بل ينظم مؤسسات تستقبل فئات مختلفة. وقد سجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في موضوعه الخاص لسنة 2024 أن بعض النصوص التنظيمية للقانون تأخر صدورها، وأن الفاعلين المكلفين بتدبير المؤسسات يعتبرون أن الإطار الجديد لم يدمج بما يكفي الاحتياجات الخاصة للأشخاص المسنين، فضلا عن محدودية التغطية الترابية والتمويل والموارد البشرية المتخصصة.3 كما سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن رصد اختلالات في الحكامة والتأطير والمراقبة والتمويل داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية.4

وتكشف هذه الملاحظات أن تنظيم المؤسسة لا يكفي إذا لم يحدد معيارا خاصا للرعاية المسنية. فالشخص الذي فقد جزءا من استقلاليته يحتاج إلى تقييم صحي واجتماعي متعدد التخصصات، وخطة رعاية فردية، وضمانات للموافقة والخصوصية والاتصال بالأسرة، ومساطر لتلقي الشكايات، ومنع القيود غير الضرورية، ومراجعة دورية لقرار الإيواء. كما ينبغي أن يظل الإيواء حلا أخيرا عندما يتعذر الدعم داخل الأسرة والمجتمع، لا أن يتحول إلى البديل الوحيد لغياب خدمات منزلية ونهارية. وهذه العناصر لا تنتظم حاليا في قانون جامع يربط المؤسسة بباقي مسار الرعاية.

وفي مجال الصحة، أنشأ القانون رقم 65.00 منظومة التغطية الصحية الأساسية، ووضع الأساس القانوني للتأمين الإجباري عن المرض ونظام المساعدة الطبية، قبل الانتقال إلى توسيع التغطية في إطار ورش الحماية الاجتماعية.5 وقد استفاد عدد متزايد من المسنين من هذا التحول، لأنه خفف الارتباط بين التغطية والوضعية المهنية السابقة. غير أن التغطية المالية لا تساوي في ذاتها توافر الخدمة أو ملاءمتها؛ فقد يكون الشخص مؤمنا ولا يجد طبيب الشيخوخة أو الرعاية المنزلية أو مؤسسة قريبة، أو يعجز عن تحمل الجزء المتبقي من النفقات والأدوية والنقل.

ويؤكد التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن العرض المتخصص في طب الشيخوخة ما يزال محدودا، وأن عددا كبيرا من المسنين يلجأ إلى القطاع الخاص، بما يرفع العبء المالي ويؤثر في انتظام المتابعة الطبية. كما أوصى بتوسيع خدمات التأمين لتشمل الرعاية الصحية المنزلية والمواكبة عند فقدان الاستقلالية، وإحداث أقسام متخصصة في طب الشيخوخة وتكوين

1 القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.06 بتاريخ 7 فبراير 2018، الجريدة الرسمية، عدد 6647، 15 فبراير 2018، ص. 1049 وما يليها.

2 المرسوم رقم 2.19.693 الصادر في 24 فبراير 2021 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، الجريدة الرسمية، عدد 6966، 15 مارس 2021؛ قرار وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة رقم 1699.21 بتاريخ 22 يونيو 2021 بالمصادقة على دفتر التحملات العام لمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

3 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين بالمغرب، مرجع سابق، ص. 124-126.

4 المجلس الأعلى للحسابات. تقرير موضوعاتي حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تعنى بالأشخاص في وضعية صعبة. الرباط، 2018، ص. 11-18 و35-38.

5 القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.296 بتاريخ 3 أكتوبر 2002، الجريدة الرسمية، عدد 5058، 16 أكتوبر 2002، ص. 2950 وما يليها.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مهنيين مؤهلين.1 وتبين هذه التوصيات أن النصوص الحالية تضمن الولوج العام إلى العلاج، لكنها لم تحول الرعاية طويلة الأمد إلى حق محدد له خدمات وتمويل ومسار إحالة واضح.

الفقرة الثانية: الحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية

جاء القانون-الإطار رقم 09.21 ليعيد بناء السياسة الاجتماعية على أهداف تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتوسيع التعويضات العائلية، وتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد، وتعميم التعويض عن فقدان الشغل.2 ويستفيد المسنون من هذه الاختيارات، ولا سيما من التغطية الصحية والدخل المتأتي من التقاعد أو الدعم الاجتماعي. كما يعكس القانون انتقالا من أنظمة ترتبط أساسا بالعمل المأجور إلى تصور أكثر شمولا يقوم على التضامن والاستهداف الاجتماعي.

غير أن القانون-الإطار يحدد التوجهات الكبرى ولا ينشئ نظاما متكاملا خاصا بمخاطر الشيخوخة. فلا يتضمن تعريفا للرعاية طويلة الأمد، ولا يحدد شروط الاستفادة من خدمات المساعدة المنزلية، ولا ينظم إجازات مقدمي الرعاية أو دعم الأسر التي تتكفل بشخص فاقد للاستقلالية. كما لا يقرر ضمانا موحدا لحد أدنى من الدخل في الشيخوخة بمعزل عن التاريخ المهني. ومن ثم، قد يؤدي تعميم التغطية إلى تقدم كمي مهم، لكنه يظل محتاجا إلى تكييف نوعي مع احتياجات العمر، حتى لا تستمر الفجوة بين الانتماء الشكلي إلى النظام والتمتع الفعلي بخدمة ملائمة.

وفي الاتجاه نفسه، أرسى القانون-الإطار رقم 06.22 مبادئ المساواة في الولوج إلى العلاج، والاستمرارية، والإنصاف المجالي، والحكامة الجيدة، والتدبير القائم على النتائج، وحدد مسؤولية الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق أهداف المنظومة الصحية.3 ويشكل ذلك أساسا مهما لتطوير خدمات تستجيب للشيخوخة، غير أن القانون لا يذكر الأشخاص المسنين صراحة ولا يخصص لهم بابا أو التزاما محددا في طب الشيخوخة أو الرعاية المنزلية أو التكفل بفقدان الاستقلالية.

وتؤكد المعايير الصحية الحديثة أن الرعاية الملائمة للمسنين لا تقتصر على علاج مرض منفرد، بل تقوم على تقييم القدرة الوظيفية، وتنسيق الخدمات الصحية والاجتماعية، ودعم الشخص داخل بيئته، والوقاية من فقدان الاستقلالية، وتيسير الرعاية طويلة الأمد عند الحاجة.4 ويصعب تحقيق هذا التكامل حين تخضع كل خدمة لنص ومؤسسة وتمويل ومساطر مختلفة. فقد يتولى نظام التأمين تعويض العلاج، بينما تتولى جمعية تقديم المساعدة الاجتماعية، وتتحمل الأسرة الرعاية اليومية، من دون جهة تقود خطة موحدة أو تتحمل مسؤولية ضمان استمراريتها.

ويتضح من خلال المبحث الأول أن التشريع المغربي راكم ضمانات مهمة، ولا سيما الاعتراف الدستوري، وتنظيم النفقة، وتجريم صور العنف، وتأطير مؤسسات الرعاية، وتوسيع التغطية الصحية والحماية الاجتماعية. غير أن هذه الضمانات تظل موزعة بين

---

1 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين بالمغرب، مرجع سابق، ص. 126-131.

2 القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.30 بتاريخ 23 مارس 2021، الجريدة الرسمية، عدد 6975، 5 أبريل 2021، ص. 2178 وما يليها.

3 القانون-الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.77 بتاريخ 9 دجنبر 2022، الجريدة الرسمية، عدد 7151، 12 دجنبر 2022، المواد 1-6.

4 ,World Health Organization. Decade of Healthy Ageing: Baseline Report. Geneva, WHO pp. 16-24; World Health Organization. Integrated Care for Older People: Guidelines on ,2020 ,Community-Level Interventions to Manage Declines in Intrinsic Capacity. Geneva, WHO .2017

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

نصوص تتفاوت من حيث موضوعها وقوتها وآلياتها، ولا تنتظم حول تعريف موحد وحقوق خاصة ومسار مؤسسي متصل. ولذلك، لا تكمن المشكلة في قلة القواعد فقط، بل في غياب هندسة تشريعية تربط بينها وتسد المساحات الواقعة عند تقاطع الأسرة والصحة والحماية الاجتماعية والعدالة.

المبحث الثاني: الحاجة إلى قانون–إطار خاص بحقوق الأشخاص المسنين

إذا كان التشتت التشريعي لا يلغي المكاسب التي حققتها النصوص القائمة، فإنه يحد من قدرتها على إنتاج حماية متجانسة وقابلة للقياس. ويقتضي الانتقال إلى قانون–إطار أولا تحديد مواطن القصور التي لا تستطيع القوانين القطاعية معالجتها منفردة، ثم بيان القيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها النص الجامع. فالغرض ليس إنشاء طبقة تشريعية رمزية جديدة، بل وضع مرجعية تلزم مختلف القطاعات بتكييف قوانينها وخدماتها مع حقوق المسنين.

المطلب الأول: حدود الحماية المتفرقة وآثارها على فعلية الحقوق

يترتب عن تفرق القواعد المنظمة لحماية المسنين عدد من الاختلالات التي تمس وضوح الحقوق وفعالية تنفيذها. ومن ثم، سنبحث في الفقرة الأولى الفراغات المعيارية وغياب المركز القانوني الموحد، ثم نخصص الفقرة الثانية لقصور آليات الإنفاذ والتنسيق والرقابة.

الفقرة الأولى: الفراغات المعيارية وغياب المركز القانوني الموحد

يتمثل القصور الأول في غياب تعريف قانوني واضح للمسن وللمفاهيم المرتبطة به، مثل فقدان الاستقلالية والرعاية طويلة الأمد ومقدم الرعاية وسوء المعاملة والتمييز القائم على السن. وتؤدي هذه الفجوة إلى استعمال عتبات ومعايير مختلفة بين القطاعات، كما تجعل بعض الخدمات مرتبطة بوصف «الهشاشة» من دون بيان عناصره أو حقوق الشخص الذي يندرج فيه. ويستحسن أن يقرر القانون تعريفا عاما يبدأ، لأغراض السياسات، من سن الستين، مع السماح بتعريفات وظيفية بحسب طبيعة الحق، وأن يؤكد أن بلوغ هذا السن لا يمس الأهلية ولا يبرر افتراض العجز.

ويتمثل القصور الثاني في عدم جمع الحقوق الخاصة بالشيخوخة في نص واحد. فالتعليق العام رقم 6 لا يكتفي بالحق في الضمان الاجتماعي، بل يشمل العمل والصحة والسكن والتعليم والثقافة والمشاركة، ويطالب بتدابير خاصة لحماية النساء المسنات والأشخاص غير المستفيدين من معاش.1 كما تقدم الاتفاقية الأمريكية لحقوق المسنين نموذجا متقدما يجمع الاستقلالية والموافقة المستنيرة والرعاية طويلة الأمد والحماية من العنف والحق في الصحة والعمل والسكن والولوج إلى العدالة.2 ولا يعني الاستناد إلى هذه الوثائق نقلها حرفيا، بل الاستفادة من قدرتها على صياغة حقوق مترابطة حول الشخص لا حول القطاع.

ويظهر القصور الثالث في عدم التنصيص الصريح والأفقي على حظر التمييز بسبب السن. فقد تنتج بعض القواعد أو الممارسات إقصاء من العمل أو التأمين أو الائتمان أو الخدمات الرقمية لمجرد تجاوز عتبة عمرية، حتى عندما يكون الشخص قادرا على الاستفادة أو الوفاء بالتزاماته. وفي غياب قاعدة واضحة، يضطر المتضرر إلى الاستناد إلى المساواة العامة وإثبات المعاملة التمييزية وفق قواعد لا

1.Committee on Economic, Social and Cultural Rights. General Comment No. 6, paras. 30-42

2 Organization of American States. Inter-American Convention on Protecting the Human .Rights of Older Persons. Washington, D.C., 15 June 2015, arts. 1-7, 12 and 19

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تراعي صعوبة الوصول إلى المعلومات الموجودة لدى الجهة المدعى عليها. وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي منذ تقريره حول الأشخاص المسنين بتعديل الإطار القانوني والمؤسساتي لحمايتهم من التمييز والإهمال وسوء المعاملة والعنف.1

كما تغيب صياغة متكاملة للحق في الاستقلالية. فالسياسات قد تنظر إلى المسن باعتباره مستفيدا من خدمة أو موضوعا للرعاية، بينما يقتضي المنظور الحقوقي الاعتراف بحقه في اختيار مكان العيش، والموافقة على العلاج، وإدارة أمواله، والمشاركة في خطة الرعاية، والحصول على المساعدة الضرورية لاتخاذ القرار. ويجب ألا يقيد هذا الحق إلا وفق القانون وبقرار فردي متناسب وقابل للمراجعة. ومن شأن تقنينه أن يمنع تحول الحماية إلى وصاية تلقائية، وأن يوجه الأسرة والمؤسسات الصحية والاجتماعية نحو دعم الإرادة بدل إلغائها.

ويترتب عن غياب المركز القانوني الموحد أن تتفاوت الحماية بحسب الباب الذي يدخل منه الشخص إلى النظام. فمن يوجد داخل مؤسسة للرعاية تحكمه شروط المؤسسة، ومن يطلب علاجا يخضع لقواعد الصحة والتأمين، ومن يتعرض لاستغلال مالي يلجأ إلى القانون المدني أو الجنائي، ومن يحتاج إلى دخل يعتمد على النفقة أو التقاعد أو الدعم. ولا توجد جهة ملزمة بتجميع هذه الأبعاد في خطة واحدة. وهكذا يتحول صاحب الحق إلى منسق لمساره بنفسه في مرحلة قد يكون فيها أكثر حاجة إلى التبسيط والمواكبة.

الفقرة الثانية: قصور الإنفاذ والتنسيق والرقابة

لا يقاس اكتمال الحماية بمضمون الحقوق وحده، بل كذلك بمسالك استعمالها. وتكشف المنظومة الحالية تعدد الجهات المتدخلة: القطاعات الحكومية المكلفة بالتضامن والصحة والشغل والداخلية والعدل، ومؤسسة التعاون الوطني، وصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي، والجماعات الترابية، ومؤسسات الرعاية، والجمعيات. ويعكس هذا التعدد الطبيعة المركبة للشيخوخة، لكنه قد يؤدي إلى تداخل الاختصاصات أو فراغها حين لا تحدد جهة قائدة مسؤولة عن التنسيق وضمان استمرارية المسار.

وتظهر صعوبة الإنفاذ بوضوح في مؤسسات الرعاية. فوجود الترخيص ودفتر التحملات والتفتيش لا يضمن وحده احترام الحقوق إذا ظلت الزيارات محدودة أو لم تتوفر مؤشرات موحدة للجودة أو آلية مستقلة لتلقي شكايات النزلاء وأسرهم. وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتعزيز المراقبة والتقييم، وتفعيل تخصص المؤسسات الموجهة للمسنين، وتسريع النصوص التنظيمية للقانون رقم 65.15، مع مراعاة الإكراهات العملية للجمعيات المسيرة.2 كما أبرز المجلس الأعلى للحسابات الحاجة إلى معالجة اختلالات الحكامة والتمويل والتأطير.3

ويواجه الولوج إلى العدالة بدوره عوائق خاصة. فقد يعتمد المسن على الشخص الذي يعتدي عليه في السكن أو التنقل أو العلاج، وقد يخشى القطيعة الأسرية أو الإيداع في مؤسسة، أو يجهل الجهة المختصة. كما قد تتوزع الوقائع بين نزاع أسري وجريمة ومطالبة مدنية وقرار إداري. لذلك، يحتاج الإنفاذ إلى قنوات تبليغ متعددة وآمنة، وإمكانية التدخل العاجل، ومساعدة قانونية واجتماعية، وتنسيق بين النيابة العامة والصحة والخدمات الاجتماعية، وأجل معقول للبت في القضايا التي يؤدي التأخير فيها إلى ضرر يصعب تداركه.

---

1 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الأشخاص المسنون في المغرب. إحالة ذاتية رقم 2013/20، الرباط، 2013، التوصيات المتعلقة بتعديل الإطار القانوني والمؤسساتي والحماية من التمييز والإهمال والعنف.

2 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين بالمغرب، مرجع سابق، ص. 128-131.

3 المجلس الأعلى للحسابات. تقرير موضوعاتي حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تعنى بالأشخاص في وضعية صعبة، مرجع سابق، ص. 35-38.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويرتبط القصور أيضا بالبيانات والتقييم. فلا يمكن بناء سياسة دقيقة من دون معلومات مصنفة حسب السن والجنس والمجال والوضعية الصحية والاستقلالية. كما يصعب مساءلة البرامج حين لا تنشر أهدافها ومؤشراتها وميزانياتها ونتائجها. ويوفر قانون الحق في الحصول على المعلومات أساسا للنشر الاستباقي، لكن حماية المسنين تحتاج إلى التزام أكثر تحديدا بإصدار تقرير دوري وطني وترابي حول الحقوق والخدمات والإنفاق والشكايات ونتائج التفتيش.1

ومن زاوية التمويل، يؤدي تفرق البرامج إلى توزيع الاعتمادات بين قطاعات وصناديق ومبادرات مختلفة، من دون ميزانية موحدة تبين كلفة الشيخوخة أو العائد الاجتماعي من الوقاية والرعاية المجتمعية. وقد ينتج عن ذلك تفضيل الإيواء أو العلاج الاستشفائي المكلف على خدمات منزلية ونهارية أقل كلفة وأكثر حفاظا على الاستقلالية. كما قد تعتمد المؤسسات على تبرعات غير قارة، بينما لا تملك الأسر محدودة الدخل القدرة على شراء خدمات خاصة. ولذلك، يجب أن يرتبط القانون المقترح بتخطيط مالي متعدد السنوات، لا أن يكتفي بإعلان الحقوق.

يتضح أن القصور المعياري والإجرائي متداخلان: فغموض الحق يضعف المطالبة به، وضعف التظلم يقلل أثر النص، وغياب البيانات يمنع التقييم، وتشتت التمويل يحول دون استمرارية الخدمة. ومن ثم، لا تكفي تعديلات متفرقة لكل قانون على حدة، رغم ضرورتها، بل تحتاج المنظومة إلى مرجعية مشتركة تحدد النتائج التي يجب أن تحققها القطاعات مجتمعة.

المطلب الثاني: مقومات القانون–الإطار المقترح وآليات تفعيله

يقتضي تجاوز تشتت الحماية وضع إطار تشريعي جامع يحدد حقوق المسنين ويوحد المبادئ المنظمة لتدخل مختلف الفاعلين. وبناء عليه، سنتناول في الفقرة الأولى الأسس والمبادئ والنطاق الموضوعي للقانون المقترح، ثم نبحث في الفقرة الثانية هندسته المؤسساتية وآليات إنفاذه وتقييمه.

الفقرة الأولى: الأسس والمبادئ والنطاق الموضوعي

يجد اقتراح قانون–إطار خاص بحقوق الأشخاص المسنين أساسه في ثلاثة اعتبارات. أولا، يمنح الفصل 34 حماية دستورية مباشرة للمسنين، ويجعل معالجة أوضاعهم الهشة والوقاية منها التزاما عموميا. ثانيا، يدرج الفصل 71 القوانين–الإطار المتعلقة بالأهداف الأساسية لنشاط الدولة في الميدان الاجتماعي ضمن مجال القانون، وهو ما يسمح باعتماد نص يحدد الرؤية والمبادئ والالتزامات المشتركة للقطاعات.2 ثالثا، بلغ التحول الديموغرافي درجة تجعل استمرار المعالجة القطاعية وحدها غير كاف، لأن حاجات الصحة والدخل والسكن والرعاية والعمل والعدالة أصبحت مترابطة.

ولا ينبغي أن يحل القانون–الإطار محل مدونة الأسرة أو القانون الجنائي أو قوانين الصحة والحماية الاجتماعية. فوظيفته إنشاء قاعدة مرجعية عليا داخل التشريع العادي، تلزم هذه القوانين بالتناسق، وتحدد الحقوق التي يجب أن تحترمها كل جهة في مجالها. ويتطلب ذلك أن ينص على أجل لمراجعة النصوص القطاعية، وأن يحدد النصوص التنظيمية الواجب إصدارها، حتى لا يبقى مجرد برنامج تشريعي مفتوح.

---

1 القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.15 بتاريخ 22 فبراير 2018، الجريدة الرسمية، عدد 6655، 12 مارس 2018، ولا سيما المادة 10.

2 دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصل 71، الذي يدرج القوانين–الإطار المتعلقة بالأهداف الأساسية لنشاط الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية ضمن مجال القانون.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ينبغي أن يقوم القانون على مبادئ الكرامة والاستقلالية وعدم التمييز والمشاركة والتضامن بين الأجيال والإنصاف المجالي والمساواة بين النساء والرجال. كما يجب أن يكرس حق الشخص في البقاء داخل محيطه الأسري والمجتمعي ما دام ذلك ممكنا وآمنا، وأن يجعل الإيواء المؤسسي حلا اختياريا أو ضروريا وفق تقييم فردي وضمانات واضحة. وتلتقي هذه المبادئ مع مبادئ الأمم المتحدة التي تجمع الاستقلالية والمشاركة والرعاية وتحقيق الذات والكرامة.1

ويتعين أن يحدد القانون مفهوم الشخص المسن على نحو مرن. ويمكن اعتماد سن الستين كقاعدة عامة منسجمة مع السياسات الوطنية والمرجعيات الدولية، مع النص على أن بعض الحقوق ترتبط بالحاجة أو فقدان الاستقلالية لا بالعمر وحده. كما ينبغي تعريف الرعاية طويلة الأمد بأنها مجموعة خدمات صحية واجتماعية وشخصية تساعد الفرد على الحفاظ على قدرته الوظيفية وكرامته عندما يحتاج إلى مساعدة مستمرة. ويجب تعريف مقدم الرعاية الأسري والمهني، وسوء المعاملة، والاستغلال المالي، والإهمال، والتمييز المباشر وغير المباشر.

أما نطاق الحقوق، فينبغي أن يشمل الحق في الاستقلالية والاختيار والموافقة المستنيرة، والحق في الحماية من جميع أشكال العنف والإهمال والاستغلال، والحق في دخل كاف وضمان اجتماعي، والحق في الصحة والرعاية المتكاملة وطويلة الأمد، والحق في السكن والولوجيات والتنقل، والحق في العمل والتكوين والمشاركة الثقافية والسياسية والرقمية، والحق في المعلومات والعدالة. وتنسجم هذه المقاربة مع خطة مدريد التي تربط المسنين بالتنمية والصحة والبيئة الداعمة، بدلا من حصرهم في الإيواء والمساعدة.2

ومن الضروري أن يتبنى القانون مقاربة تقاطعية، لأن آثار السن لا تتوزع بالتساوي. فالمرأة المسنة قد تواجه فقرا وترملا وأمية واعتمادا اقتصاديا أكبر، والشخص القروي قد يعاني بعد الخدمات، والمسن في وضعية إعاقة يحتاج إلى ترتيبات إضافية، كما قد تتضاعف هشاشة المهاجر أو الشخص من دون سند أسري. ولهذا يجب أن يسمح القانون بتدابير تفضيلية مؤقتة ومتناسبة، وألا يعتبرها تمييزا محظورا ما دامت تهدف إلى تحقيق المساواة الفعلية.

كما ينبغي تقنين الحماية من التمييز بسبب السن بصورة صريحة وأفقية. ويتطلب ذلك حظر رفض الخدمة أو فرض شروط غير متناسبة في العمل والتأمين والائتمان والسكن والعلاج والنقل والخدمات الرقمية، مع السماح بالفروق العمرية التي تقوم على غاية مشروعة وتثبت ضرورتها وتناسبها. وتفيد الاتفاقية الأمريكية في هذا المجال لأنها تجمع الحظر العام للتمييز مع التزامات محددة في الاستقلالية والرعاية والصحة والعمل والعدالة.3 كما يوفر التعليق العام رقم 20 أساسا لاختبار الأثر التمييزي حتى عندما لا يتضمن النص تفرقة صريحة.4

1United Nations General Assembly. United Nations Principles for Older Persons, principles 1–18.

2United Nations. Madrid International Plan of Action on Ageing, paras. 10–14, 58–76 and 95–106.

3 Organization of American States. Inter-American Convention on Protecting the Human Rights of Older Persons, arts. 3, 4, 7, 9, 12, 19 and 24.

4 Committee on Economic, Social and Cultural Rights. General Comment No. 20, paras. 8–13 and 28–29.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفقرة الثانية: الهندسة المؤسساتية وآليات الإنفاذ والتقييم

لا يحقق القانون-الإطار غايته ما لم يحدد من يفعل الحقوق وكيف تراقب النتائج. لذلك، ينبغي أن يسند التنسيق الوطني إلى آلية واضحة ذات اختصاصات فعلية، سواء عبر مجلس وطني لحقوق الأشخاص المسنين أو عبر تقوية المرصد الوطني ومنحه أساسا قانونيا وموارد واستقلالا وظيفيا. ويجب أن تضم الآلية ممثلين عن القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والباحثين، إلى جانب تمثيل مباشر للأشخاص المسنين، حتى لا تصاغ السياسات باسمهم من دون مشاركتهم.

وعلى المستوى الترابي، ينبغي إحداث لجان أو منصات تنسيق تربط الصحة والخدمات الاجتماعية والجماعات الترابية ومؤسسات الرعاية، وتتكفل بإدارة الحالات المعقدة ومسارات الإحالة. فالمسن الذي يغادر المستشفى بعد فقدان جزء من قدرته لا ينبغي أن يترك للأسرة لتبحث منفردة عن الترويض والمساعدة المنزلية والدعم الاجتماعي. ويستحسن أن يقرر القانون حقه في تقييم شامل وخطة رعاية فردية ومسؤول حالة تتابع تنفيذها، مع احترام موافقته وخصوصيته.

وفي مجال الرعاية المؤسسية، يجب أن يلزم القانون بتخصص المؤسسات التي تستقبل المسنين، وباعتماد معايير وطنية للجودة والسلامة وعدد المهنيين وتكوينهم، وبوجود نظام داخلي يضمن الحرية والخصوصية والزيارة والتواصل والشكوى. كما ينبغي تنظيم قرارات الدخول والخروج ومنع الإيداع القسري إلا في الحالات التي يحددها القانون وتحت رقابة قضائية. وتدعم توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هذا الاتجاه من خلال الدعوة إلى توسيع التغطية الترابية، وتقوية الموارد البشرية والمالية، وتسريع تطبيق القانون رقم 65.15، وتعزيز التفتيش والتقييم.[1]

أما الرعاية المنزلية والمجتمعية، فينبغي تحويلها من مبادرات متفرقة إلى خدمة قانونية منظمة. ويشمل ذلك الاعتماد المهني لمقدمي الرعاية، وتحديد معايير السلامة، ودعم الأسر التي تتكفل بشخص فاقد للاستقلالية، وتطوير المراكز النهارية والوحدات المتنقلة وخدمات المساعدة عن بعد. ومن شأن هذا التنظيم أن يخفف الضغط عن المؤسسات والمستشفيات، وأن يحافظ على الروابط الاجتماعية، وأن يعترف بالعمل غير المؤدى الذي تتحمله النساء داخل الأسرة في أغلب الأحيان.

وفي مجال الحماية من العنف والاستغلال، يجب أن ينشئ القانون واجبا مهنيا للتبليغ في الحالات الخطيرة، مع حماية المبلغ وحفظ سرية الشخص، وأن يتيح أوامر حماية عاجلة وإبعاد المعتدي عند الضرورة، لا نقل الضحية دائما من مسكنها. كما ينبغي تعديل القانون الجنائي لإدراج إساءة معاملة الشخص المسن أو استغلال ضعفه ضمن الظروف المشددة في الحالات الملائمة، وتطوير قواعد الإثبات في الاستغلال المالي، وتوفير خبرة اجتماعية وطبية تساعد القضاء على تقييم التبعية والإرادة من دون افتراض العجز.

ويجب أن ينظم القانون مسالك الشكوى والانتصاف على ثلاثة مستويات: تظلم داخلي مبسط لدى الجهة المقدمة للخدمة، وآلية مستقلة تتلقى الشكايات وتحقق فيها وتصدر توصيات ملزمة أو قابلة للإحالة، ثم ولوج قضائي سريع مع الاستفادة من المساعدة القانونية. ويمكن إسناد الآلية المستقلة إلى مؤسسة وطنية قائمة، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو مؤسسة الوسيط، مع تخصيص وحدة لحقوق المسنين، تفاديا لتضخم البنيات، شريطة منحها صلاحيات واضحة في الزيارة والاستماع والإحالة والمتابعة.

ويرتبط الإنفاذ بالتمويل. لذلك، يتعين أن يفرض القانون إعداد استراتيجية وطنية متعددة السنوات وميزانية مبرمجة، وأن يحدد قواعد مساهمة الدولة والجماعات الترابية والصناديق والقطاع الخاص، مع ضمان ألا يؤدي ضعف الموارد إلى تراجع غير مبرر عن الحد

1 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين بالمغرب، مرجع سابق، ص. 124 و128-130.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الأدنى من الحقوق. كما ينبغي ربط التمويل بمؤشرات للنتائج، لا بعدد الأنشطة فقط: مدة الانتظار، ونسبة التغطية، وكلفة العلاج من جيب الأسر، وعدد المستفيدين من الرعاية المنزلية، ونسب التفتيش، وعدد الشكايات ومآلها، ومدى الحفاظ على الاستقلالية.

وتكتمل المنظومة بإلزام الحكومة بتقديم تقرير سنوي إلى البرلمان حول تنفيذ القانون، ونشر البيانات بصورة مفتوحة ومصنفة، وإجراء تقييم دوري مستقل بمشاركة الأشخاص المسنين. وقد طورت منظمة الصحة العالمية إطارا لقياس أثر عقد الشيخوخة الصحية يربط السياسات بالقدرة الوظيفية والبيئات الداعمة والرعاية المتكاملة وطويلة الأمد.1 ويمكن تكييف هذه المؤشرات مع الواقع المغربي حتى يصبح تقييم الحماية قائما على الأثر الفعلي لا على صدور النصوص والبرامج.

وأخيرا، يجب أن يتضمن القانون مقتضيات انتقالية تحدد آجالا واضحة: إعداد الاستراتيجية والميزانية، إصدار النصوص التنظيمية، مراجعة القوانين القطاعية، اعتماد المؤسسات، وإحداث آليات الشكوى والتنسيق. فالتجربة تبين أن تأخر النصوص التطبيقية قد يعطل الإصلاح سنوات. ومن ثم، ينبغي أن يقر القانون جدولا زمنيا ومسؤولية مؤسساتية عن كل إجراء، مع تمكين البرلمان وهيئات الرقابة من تتبع التنفيذ.

بهذه الشروط، لا يكون القانون–الإطار تجميعا شكليا للنصوص، بل أداة لإعادة تنظيمها حول صاحب الحق. فهو يحافظ على تخصص القوانين القائمة، ويمنحها في الوقت نفسه مبادئ مشتركة وتعريفات موحدة والتزامات قابلة للقياس ومسارات مترابطة. أما إذا اقتصر على إعلان الكرامة والرعاية من دون مؤسسات وموارد وآجال وجزاءات، فسوف يضيف نصا جديدا إلى التشتت الذي يراد تجاوزه.

خاتمة

أظهر تحليل المنظومة القانونية المغربية أن حماية الأشخاص المسنين لا تنطلق من فراغ. فقد أرسى دستور 2011 مرتكزا مهما يقوم على الكرامة والمساواة والحق في العلاج والحماية الاجتماعية، وخص الأشخاص المسنين بضرورة معالجة أوضاعهم الهشة والوقاية منها. كما وفرت مدونة الأسرة حماية عبر النفقة، وأتاح القانون الجنائي مواجهة صور من العنف والإهمال، ونظمت القواعد المدنية الأهلية والتصرفات المشوبة بعيوب الإرادة، بينما أرست القوانين رقم 65.15 و65.00 والقانونان الإطاران 09.21 و06.22 ضمانات في الرعاية المؤسسية والتغطية الصحية والحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية.

غير أن هذا التراكم لم ينتج بعد مركزا قانونيا موحدا للمسن. فالقواعد موزعة بين صفات وقطاعات مختلفة، ولا يوجد تعريف عام وتعريفات وظيفية متناسقة، كما لا يحظر التشريع التمييز بسبب السن بصورة أفقية وصريحة، ولا يجمع في نص واحد حقوق الاستقلالية والمشاركة والرعاية طويلة الأمد والحماية من العنف والاستغلال والولوج إلى العدالة. ويضاف إلى ذلك تعدد الجهات، وضعف التنسيق والبيانات والرقابة، وتأخر بعض النصوص التنظيمية، وعدم وضوح مسارات الإحالة والشكوى.

وبذلك تؤكد الدراسة فرضيتها الأولى: المشكلة لا تتمثل في غياب الحماية، بل في جزئيتها وتشتتها وضعف الربط بين النص والإنفاذ. كما تؤكد فرضيتها الثانية: يمكن لقانون–إطار خاص أن يحقق قيمة مضافة، بشرط أن يؤدي وظيفة التنسيق والإلزام، لا أن يكرر المبادئ العامة. ويتعين أن يحدد المفاهيم والحقوق، ويكرس عدم التمييز والاستقلالية، وينظم الرعاية المنزلية والمؤسسية، ويوزع الاختصاصات، وينشئ آليات للتظلم والرقابة، ويربط التنفيذ بميزانية ومؤشرات وآجال واضحة.

1 World Health Organization. Measuring the Progress and Impact of the UN Decade of Healthy Ageing (2021-2030): Framework and Indicators. Geneva, WHO, 2025, pp. 41 and 71.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعليه، تقترح الدراسة اعتماد قانون–إطار لحقوق الأشخاص المسنين يتبعه برنامج لمراجعة النصوص القطاعية، مع إعطاء الأولوية لتعديل قواعد التمييز والعنف والاستغلال، واستكمال تنظيم الرعاية طويلة الأمد، وتقوية القانون رقم 65.15 ومعايير مؤسسات الرعاية، وتكييف التغطية الصحية مع خدمات المنزل وفقدان الاستقلالية. كما ينبغي إحداث آلية وطنية للتنسيق والرصد، ووحدات ترابية لإدارة مسارات الرعاية، وقناة مستقلة للشكايات، وتقرير سنوي يقدم إلى البرلمان وينشر للعموم.

إن الانتقال من حماية موزعة إلى منظومة متكاملة لا يعني نقل مسؤولية الأسرة كاملة إلى الدولة، ولا إعادة المسن إلى منطق التبعية. بل يقوم على توزيع متوازن للمسؤوليات، يحفظ التضامن الأسري ويدعمه بالخدمات العمومية، ويجعل المسن شريكا في القرار لا موضوعا للرعاية فقط. وحين تتوحد القواعد حول الكرامة والاستقلالية وفعلية الحقوق، يصبح القانون قادرا على مواكبة التحول الديموغرافي، لا مجرد الاستجابة المتأخرة لآثاره.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

✓ **أولا: النصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية**

- دستور المملكة المغربية لسنة 2011. ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر، 30 يوليوز 2011.
- القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة. ظهير شريف رقم 1.04.22 صادر في 3 فبراير 2004، الجريدة الرسمية، عدد 5184، 5 فبراير 2004.
- مجموعة القانون الجنائي. ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 26 نونبر 1962، كما وقع تغييره وتتميمه.
- القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية. ظهير شريف رقم 1.02.296 صادر في 3 أكتوبر 2002، الجريدة الرسمية، عدد 5058، 16 أكتوبر 2002.
- القانون رقم 72.14 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 011.71 المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية. ظهير شريف رقم 1.16.109 صادر في 20 يوليوز 2016، الجريدة الرسمية، عدد 6490، 18 غشت 2016.
- القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية. ظهير شريف رقم 1.18.06 صادر في 7 فبراير 2018، الجريدة الرسمية، عدد 6647، 15 فبراير 2018.
- القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية. ظهير شريف رقم 1.21.30 صادر في 23 مارس 2021، الجريدة الرسمية، عدد 6975، 5 أبريل 2021.
- القانون-الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية. ظهير شريف رقم 1.22.77 صادر في 9 دجنبر 2022، الجريدة الرسمية، عدد 7151، 12 دجنبر 2022.
- القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات. ظهير شريف رقم 1.18.15 صادر في 22 فبراير 2018، الجريدة الرسمية، عدد 6655، 12 مارس 2018.
- المرسوم رقم 2.19.693 الصادر في 24 فبراير 2021 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، الجريدة الرسمية، عدد 6966، 15 مارس 2021.
- قرار وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة رقم 1699.21 بتاريخ 22 يونيو 2021 بالمصادقة على دفتر التحملات العام لمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

✓ **ثانيا: الكتب والدراسات**

- عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي المغربي: القسم الخاص. الجزء الثاني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2019.
- محمد الكشبور، النظرية العامة للالتزامات في ضوء مدونة الالتزامات والعقود والعمل القضائي. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2010.

✓ **ثالثا: التقارير والوثائق الوطنية**

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الأشخاص المسنون في المغرب. إحالة ذاتية رقم 2013/20، الرباط، 2013.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين بالمغرب: من أجل الاستعداد بشكل أفضل للتكيف مع تسارع وتيرة شيخوخة السكان. الموضوع الخاص ضمن التقرير السنوي 2024، الرباط، 2025.
- المجلس الأعلى للحسابات. تقرير موضوعاتي حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تعنى بالأشخاص في وضعية صعبة. الرباط، 2018.

✓ **رابعا: الوثائق الدولية**

- Committee on Economic, Social and Cultural Rights. General Comment No. 6: The Economic, Social and Cultural Rights of Older Persons. UN Doc. E/1996/22, 8 Dec. 1995.
- Committee on Economic, Social and Cultural Rights. General Comment No. 20: Non-discrimination in Economic, Social and Cultural Rights. UN Doc. E/C.12/GC/20, 2 July 2009.
- Organization of American States. Inter-American Convention on Protecting the Human Rights of Older Persons. Washington, D.C., 15 June 2015.
- United Nations. Madrid International Plan of Action on Ageing. Second World Assembly on Ageing, Madrid, 2002.
- United Nations General Assembly. United Nations Principles for Older Persons. Resolution 46/91, 16 Dec. 1991.
- World Health Organization. Decade of Healthy Ageing: Baseline Report. Geneva, WHO, 2020.
- World Health Organization. Integrated Care for Older People: Guidelines on Community-Level Interventions to Manage Declines in Intrinsic Capacity. Geneva, WHO, 2017.
- World Health Organization. Measuring the Progress and Impact of the UN Decade of Healthy Ageing (2021-2030): Framework and Indicators. Geneva, WHO, 2025.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تمكين المرأة الإماراتية في الحياة العامة

مبخوث سالم الراشدي
المملكة المغربية

الملخص:

تمكين المرأة في الإمارات كان وما زال أحد الأهداف الرئيسية للقيادة الإماراتية، التي ساهمت في تعزيز مكانة المرأة في جميع القطاعات الحياتية، بدءا من المشاركة السياسية والإدارية وصولا إلى ريادة الأعمال والمجالات الاقتصادية. وقد ساعدت السياسات المتبعة في دعم حقوق المرأة على تحقيق توازن بين الجنسين في المجتمع الإماراتي، حيث أصبحت المرأة جزءا فاعلا في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. التركيز الكبير على تعليم المرأة وتطوير استراتيجيات وطنية، مثل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة، أدى إلى تمكينها للمساهمة في التنمية المستدامة وضمان مشاركتها في صنع القرار على كافة المستويات.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة؛ التوازن بين الجنسين؛ الاستراتيجية الوطنية؛ المشاركة السياسية؛ التنمية المستدامة؛ ريادة الأعمال

Summary:

The empowerment of women in the UAE has been a central goal of the leadership, contributing to elevating women's status across all sectors, from political and administrative participation to entrepreneurship and economic fields. The adopted policies that support women's rights have helped achieve gender balance in Emirati society, making women an active part of economic and social development processes. A significant focus on women's education and the development of national strategies, such as the National Strategy for Women Empowerment, has enabled their contribution to sustainable development and ensured their involvement in decision-making at all levels.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تقديم:

منذ منتصف القرن العشرين، أصبحت قضايا المرأة ودورها في التنمية جزءا أساسيا من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية. هذه الاتفاقيات تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها في جميع المجالات التنموية. التنمية، في أي مجتمع، تعتمد بشكل أساسي على قوة الإنسان وطاقاته. وبما أن المرأة تمثل جزءا أساسيا من المجتمع، فإن عدم تمكينها يعتبر عقبة أمام التقدم. لذا، يجب أن تكون المرأة واعية بأهمية تمكينها لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة في المجتمع[1].

لتحقيق ديمقراطية حقيقية، لا بد من تكامل الجهود بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع على كافة الأصعدة وبمساواة كاملة. والعمل من أجل حقوق المرأة ليس مجرد مسعى منفصل، بل هو جزء أساسي من النضال لتحقيق الديمقراطية، التي تتطلب بطبيعتها تحقيق المساواة بين جميع المواطنين. تعزيز حقوق المرأة إذا يعد خطوة مهمة نحو تعزيز الديمقراطية. ويتفق معظم الباحثين في علم السياسة على أن مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية باتت ضرورة لتحقيق أهداف النظام السياسي في المجتمعات الحديثة، حيث ينبغي أن يتمتع كل من المرأة والرجل بحقوق متساوية في الترشيح والانتخاب. [2]

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها تحولات كبرى وسريعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع تركيز خاص على تمكين المرأة. حظى تمكين المرأة باهتمام كبير من القيادة، ما أدى إلى تبوؤ المرأة الإماراتية مكانة مميزة في كافة القطاعات، وجعل من الإمارات نموذجا يحتذى به في التنمية البشرية بفضل السياسات الراعية لحقوق الإنسان. منذ قيام الدولة، سعت الإمارات إلى تعزيز مشاريع التنمية لصالح الإنسان، وخاصة المرأة، في مجالات التعليم والصحة والثقافة. أصبحت المرأة الإماراتية حاضرة في كافة مواقع العمل والبناء، تساهم في عملية التنمية جنبا إلى جنب مع الرجل. ومن المبادرات البارزة، الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة التي أطلقها الاتحاد النسائي العام في عام 2002، والتي تحدث وتطور بانتظام لرفع طموحات المرأة الإماراتية وتلبية احتياجاتها. يهدف تحديث الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة حتى عام 2021 إلى تحقيق رؤية مستقبلية متقدمة، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والمجتمعية، لتكون الإمارات في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال[3].

---

1 ندى بنت عبد الله بن سعود التميمي، هيفاء بنت فهد المبيرك ، دور برامج التعليم المستمر في تمكين المرأة في ضوء التجارب الدولية، ص 14.

2 صابر صفاء خليفة: المشاركة المدنية للشباب والتعبئة العربية: ست سنوات على تحليل الخطاب وتقييم الفترة الماضية، نموذج مساهمة المرأة في الحياة السياسية المصرية، ضمن أشغال مؤتمر " مشاركة النساء في السلام ، الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، م.س ص 345.

3 الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، تمكين ..مشاركة.. ريادة، 2015-2021، ص 20 و 21.

مكرر:

تضم دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من تسعين في المئة من سكانها في المناطق الحضرية. الاستيطان في المناطق الريفية نادر ومتفرق على مساحات شاسعة. بينما تعتبر المساواة بين الجنسين ضمن أولويات الدستور الإماراتي، ومرسوم اتحادي رقم 30 لعام 1996 وقرار وزاري رقم 225 لعام 2015، فهناك حاجة ملحة للنظر في التمكين من وجهة نظر التحول المجتمعي. قد عرض التطور الاقتصادي السريع للإمارات التراث الثقافي مثل نسيج "الصادو" الذي غالبا ما يعتقد أنه مهارة المرأة ، فهو فن نسج تقليدي في المناطق البدوية بشبه الجزيرة العربية، وبالأخص في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. يتميز هذا النسيج بأنه يستخدم في صنع المنتجات اليدوية مثل الأغطية والسجاد والحقائب وأحزمة الجمال. تستخدم النساء البدويات في هذا النسيج خيوطًا ملونة لإنتاج أنماط هندسية معقدة وجميلة. يعد نسيج الصادو جزءًا مهمًا من التراث الثقافي في المنطقة، ويتم نقل فن النسيج هذا من جيل إلى جيل داخل الأسر البدوية.

تدعم "صوغة وهي مبادرة من صندوق خليفة لتطوير المشروعات، النساء الريفيات في الحفاظ على الحرف المحلية من خلال المبيعات. صوغة" هو مشروع إماراتي تأسس تحت مظلة صندوق خليفة لتطوير المشروعات. يهدف المشروع إلى تحفيز وتعزيز التراث الثقافي الإماراتي من خلال دعم النساء الريفيات في

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تقدم المرأة وازدهار دورها في المجتمع يرتبطان ارتباطا وثيقا بتطور الأمم ورقي الحضارات. ففي البلدان التي حققت مستوى عال من التمدن والتحضر، نرى أن النساء يحرزن تقدما ملحوظا، حيث يرتفعن تدريجيا من القيود التي كانت تحد من إمكانياتهن. يعكس هذا التقدم ليس فقط وعي المجتمعات بدور المرأة وأهميته، بل أيضا سعيها إلى تحقيق المساواة والتنمية[1].

يفهم التمكين على أنه عملية تهدف إلى مساعدة الأفراد على تحقيق الاستقلالية الذاتية وزيادة ثقتهم بأنفسهم، وذلك بشكل أساسي من خلال تعزيز معرفتهم ومهاراتهم وتنمية قدراتهم. يصبح تمكين المرأة رحلة تحويلية حيث تتعرف النساء على كيفية تشكيل العلاقات القوية في حياتهم، وبالتالي زرع الثقة بالنفس ومواجهة جميع أشكال التفاوت بينهن وبين نظرائهم من الرجال[2] .

يعتبر التمكين مفهوما يتمثل في "تحقيق تغيير حقيقي في تجربة القوة من خلال التفاعل في العالم الاجتماعي، ويصف عملية بناء التمكين باعتبارها عملية متكررة، حيث يتخذ الفرد إجراءات نحو تحقيق أهدافه الشخصية، ويعتمد على الدعم المجتمعي والمهارات والمعرفة والثقة بالنفس للتقدم نحو تلك الأهداف[3].

يعد التمكين مفهوما يحمل دلالات لمجالات السياسات في الحوكمة والتشريعات السياسية والتمثيل، والتمويل الاقتصادي، والتوظيف، والتعليم، والصحة، والحماية من العنف (الجسدي والعقلي). النساء، اللاتي يشكلن ما يقرب من 50٪ من سكان العالم، يقومن بأداء 66٪ من العمل العالمي، ويشكلن 60٪ من الفقراء العاملين، وينتجن 50٪ من المواد الغذائية، ويحققن 10٪ من الدخل العالمي وللأسف يمتلكن 1٪ فقط من الممتلكات . تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لفجوة الجنس العالمية لعام 2016، المرتبة 124 من بين 144 دولة، وهي الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتصدر عالميا في بعض المجالات، مثل التعليم (المرتبة 32) والتمويل السياسي (المرتبة 83). المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التطوير وفقا لهذا التقرير هي المشاركة الاقتصادية والفرص (المرتبة 130)، والرعاية الصحية والبقاء (المرتبة 132). في الإمارات، نسبة النساء العاطلات عن العمل إلى الرجال هي 10:1؛ يمتلك المزيد من الرجال حسابات بنكية من النساء (90% مقابل 60%)؛ وهناك عدد أقل من النساء في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ولا يزال هناك حاجة لتنويع المهارات .[4]

الحفاظ على الحرف المحلية وتطويرها. من خلال "صوغة"، تُقدم الدورات التدريبية والدعم لهؤلاء النساء لتطوير مهاراتهن في صنع الحرف التقليدية، مثل النسيج، وبيع منتجاتهن في الأسواق المحلية والدولية. يساهم المشروع في توفير مصدر دخل لهؤلاء النساء وفي الحفاظ على الهوية الثقافية الإماراتية.

[1] قاسم أمين: تحرير المرأة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016، ص 16.

[2] حمو محمد: التنمية الاجتماعية النسوية لتمكين المرأة اقتصاديا وتحقيق ريادتها في مجتمع الأعمال وفق مرئيات أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، م.س ، ص 137.

مكرر:

تحمل نتائج البحث حول مفهوم التمكين، والهوية المتوقعة للمشارك، ودور الاستقلال المالي، والحاجة إلى مهارات الأعمال والحفاظ على التراث، تبعات سياسية لمجالات التعليم، والصحة (السعادة)، والاقتصاد، والثقافة. يمكن استخدام النتائج من قبل المنظمات العاملة في هذا المجال كعوامل محفزة وهي ذات قابلية للتطبيق على المستوى العالمي

Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Global Initiatives, Mohammed Bin Rashid School of Government: Empowering Women in remote communities and safeguarding heritage, the case of Sougha, a Khlifa Fund Initiative, March 2018,P 3.

[3] Empowering Women in remote communities and safeguarding heritage, IBID, P 8.

[4] Empowering Women in remote communities and safeguarding heritage, IBID, P 5 .

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتعتبر المرأة عنصرا أساسيا في البنية الاجتماعية لأي مجتمع. وتمكين المرأة هو تقوية قدرات المرأة وتمويلها بالمهارات والفرص لتكون قادرة على تحقيق طموحاتها.

من الأهداف الأساسية لهذه الدراسة تحليل الأطر والآليات التي ساهمت في تمكين المرأة الإماراتية، مع التركيز على السياسات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في المجتمع. تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مشاركة المرأة في الحياة العامة، خاصة في المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية، وتقييم مدى تأثير هذه السياسات على تحقيق المساواة بين الجنسين.

خطة العمل في هذه الدراسة تعتمد على منهج وصفي تحليلي يهدف إلى فهم وتحليل التوجهات والسياسات التي تدعم تمكين المرأة في الإمارات. سيتم استخدام البيانات والتقارير الوطنية والدولية لتقييم مستوى التقدم والتحديات القائمة، مع التركيز على المبادرات والجهود المبذولة لتحسين مشاركة المرأة في الحياة العامة.

خطة العمل:

- المطلب الأول: أطر وآليات تمكين المرأة في الإمارات
  - أولا: تمكين المرأة ودعم حقوقها
  - ثانيا: سياسات التوازن بين الجنسين
- المطلب الثاني: مشاركة المرأة الإماراتية في الحياة العامة
  - أولا: المجال السياسي والإداري
  - ثانيا: المجال الاقتصادي وريادة الأعمال

المطلب الأول: أطر وآليات تمكين المرأة في الإمارات

منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971، اتخذت القيادة الإماراتية خطوات هامة لتعزيز دور المرأة في المجتمع وضمان حقوقها كجزء لا يتجزأ من مشروع التنمية الوطنية. تركزت جهود الإمارات على تأسيس بنية تحتية مجتمعية وسياسية تضمن تمكين المرأة في مختلف المجالات، حيث أطلقت العديد من المبادرات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها من أداء دورها الفعال في بناء المجتمع. يعتبر تمكين المرأة هدفا استراتيجيا يندرج ضمن رؤية الإمارات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك عبر إرساء قاعدة حقوقية واجتماعية تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين.

تمكين المرأة في الإمارات لا يقتصر على تقديم فرص متساوية، بل يتعداه إلى تعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات المستقلة والمشاركة بفعالية في صنع مستقبل الدولة. تعد دولة الإمارات من الدول الرائدة في المنطقة في تبني سياسات تهدف إلى رفع مستوى الوعي بأهمية التمكين وتعزيز حقوق المرأة كركيزة أساسية لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. فقد أظهرت القيادة الإماراتية التزاما ثابتا تجاه تعزيز حقوق المرأة من خلال إقرار مجموعة من القوانين والسياسات، والتي تهدف إلى ضمان مشاركتها في كافة جوانب الحياة العامة، من العمل إلى السياسة والتعليم. من المبادرات الهامة في هذا السياق، الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة، التي أطلقها الاتحاد النسائي العام عام 2002، والتي تعمل على تطوير وتحديث آلياتها باستمرار لمواكبة التغيرات المجتمعية والاقتصادية. هذه الاستراتيجية تمثل إطارا واضحا للعمل الوطني يهدف إلى توفير بيئة داعمة تساعد المرأة على الإسهام بفعالية في مسيرة التنمية، بما في ذلك تعزيز مشاركتها في العمل السياسي والإداري والاقتصادي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لقد لعبت سياسات التوازن بين الجنسين دورا محوريا في خلق بيئة تعزز من مشاركة المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل، وتحقق مبدأ المساواة في الفرص المتاحة للجميع. إحدى هذه السياسات هي "مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين"، الذي تأسس لضمان تكافؤ الفرص وإرساء مبدأ الشمولية في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة. من خلال هذا المجلس، يتم العمل على وضع معايير وتوجيهات لتحقيق التوازن بين الجنسين في شتى المجالات، وقياس مدى التقدم المحرز في هذا الجانب. يعكس هذا التوجه حرص القيادة الإماراتية على توفير بيئة عمل مميزة تمكن المرأة من المشاركة الفعالة، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص.

إلى جانب السياسات الوطنية، تسعى الإمارات إلى تعزيز الوعي بأهمية التعليم والتدريب المهني، حيث تلعب هذه الجوانب دورا أساسيا في تمكين المرأة من اكتساب المهارات اللازمة التي تؤهلها للمشاركة الفعالة في سوق العمل وفي مختلف المجالات القيادية. كما تم إطلاق العديد من البرامج التي تهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال لدى المرأة، وخاصة في المناطق الريفية والمناطق الأقل حظا، من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لتمكين النساء من إقامة مشاريعهن الخاصة وتعزيز استقلاليتهن المالية. وفي الجانب الدولي، تسعى الإمارات إلى الالتزام بالمعايير والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وتقوم بتكييف سياساتها الوطنية بما يتوافق مع هذه المعايير الدولية، مما يعكس حرصها على أن تكون نموذجا إقليميا يحتذى به في مجال تمكين المرأة.

أولا: تمكين المرأة ودعم حقوقها

تمكين المرأة ودعم حقوقها يعد من الركائز الأساسية في نهج التنمية المستدامة الذي تتبناه دولة الإمارات. منذ تأسيسها، تبنت القيادة الإماراتية سياسات تهدف إلى تعزيز دور المرأة في المجتمع، وضمان حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من خلال إقرار قوانين وتشريعات تضمن للمرأة حقوقها المتساوية، وتمكينها من المشاركة في مختلف جوانب الحياة العامة، استطاعت الإمارات تحقيق تقدم ملموس في مجال حقوق المرأة، مما جعلها نموذجا يحتذى به في المنطقة. هذه السياسات لا تقتصر على توفير فرص عمل متساوية، بل تشمل أيضا تعزيز قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المستقلة والمشاركة الفعالة في صنع المستقبل[1].

التمكين هو مفهوم يعبر عن تعزيز قدرة الإنسان ليصبح عضوا فاعلا في المجتمع قادرا على أداء أدوار معينة. في السياق التاريخي لحقوق المرأة، تطور هذا المفهوم من التركيز على إشراك المرأة في التنمية وتمكينها من مصادر الدخل إلى مفهوم "النوع الاجتماعي والتنمية" الذي يهدف إلى تحقيق التوازن في الأدوار والمسؤوليات بين الرجال والنساء. وقد أصبحت هذه المفاهيم جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات النهوض وتمكين المرأة. اعتمدت 189 دولة منهاج عمل بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عام 1995، الذي ركز على 12 مجالا للنهوض بالمرأة، مثل الفقر والتعليم والصحة والعنف وصنع القرار. وقد كان هذا المنهاج خطوة أولى نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وإدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات التنموية لضمان عدم خلق فجوة اجتماعية أو اقتصادية بين الرجل والمرأة. المرحلة القادمة من استراتيجية تمكين المرأة يجب أن ترتكز على إدماج مفهوم النوع الاجتماعي كآلية عمل لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية والاجتماعية للإمارات. يتطلب ذلك تحليلا دقيقا لاحتياجات المجتمع وأولوياته، وضمان بيئة عمل حساسة للنوع الاجتماعي تدعم المساواة في الفرص بين الرجال والنساء، وتعزز بناء القدرات البشرية لضمان نجاح هذه الجهود في جميع المجالات التنموية[2].

---

[1] هاشمي الطيب: مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي مفاهيم ، نظريات وسياسات، دار النشر اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2021، ص 106.

[2] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س، ص 36.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعليه برز مفهوم تمكين المرأة، وخاصة في إطار "قيادة المرأة"، بشكل كبير في الخطابات العامة والحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يسلط الضوء على النجاحات التي حققتها النساء الإماراتيات. تعتبر الإمارات نفسها ضمن الدول التي لا تروج لقيادة المرأة بقوة فحسب، بل نجحت أيضا في تطبيقها في مختلف القطاعات السياسية والثقافية والاقتصادية.[1]

علاوة على ذلك، عملت الإمارات العربية المتحدة على بناء قدرات النساء وتمكينهن وزيادة إمكانياتهن دون أي تمييز. وفقا للدستور، تعد التضامن والمساواة بين الرجل والمرأة حقا أساسيا. أرسى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان هذه الحقوق الأساسية للنساء كجزء لا يتجزأ من المجتمع منذ تأسيس الإمارات[2]. كان لهذه الأسس دور كبير في تمهيد الطريق لإطلاق استراتيجيات تهدف إلى ضمان تمكين المرأة بكافة أشكاله.

وفي إطار تعزيز هذا التمكين، تأتي الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة الإماراتية، التي تمثل خطة وطنية لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف ميادين الحياة بالدولة، بما يسهم في توظيف طاقاتها الكامنة في مسيرة التنمية المستدامة. تعتمد الاستراتيجية على تحليل واقع التقدم المحرز في مجالات السياسات والتشريعات والخدمات الموجهة للمرأة، بهدف الحفاظ على المكاسب المتحققة والبناء عليها لدعم المرأة في قيادة المستقبل.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة (2015-2021) تستند إلى متابعة مسيرة تقدم المرأة الإماراتية التي بدأها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك. وتستهدف هذه الاستراتيجية تمكين المرأة من مختلف الفئات العمرية والاجتماعية، مع دعم متواصل من القيادة الحالية بقيادة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وحكام الإمارات. تم إعداد هذه الوثيقة من خلال تعاون مشترك بين الاتحاد النسائي العام ومؤسسات معنية على المستويات الاتحادية والمحلية، ومؤسسات المجتمع المدني. تسعى الاستراتيجية لتكون مرجعا لكافة الجهات في الدولة في وضع خطط وبرامج عمل تهدف إلى توفير حياة كريمة عالية الجودة للمرأة الإماراتية في مجالات الصحة، التعليم، الثقافة، والاقتصاد، وبما يسهم في تحقيق رؤية الإمارات 2021 والوفاء بالتزامات الدولة الدولية[4].

تشكل الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة (2015-2021) إطارا مرجعيا للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الإمارات، حيث تهدف إلى تطبيق أفضل الممارسات في مجال تمكين المرأة. وفي جلسة استثنائية لمجلس الوزراء عقدت في مقر الاتحاد النسائي العام في 4 ديسمبر 2018، تم إطلاق حزمة من المبادرات لدعم المرأة، ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية هي: التشريعات والسياسات، والخدمات، والتمثيل الدولي، بهدف تعزيز مشاركة المرأة الإماراتية في جميع المجالات محليا ودوليا. وقد تم

---

[1] Laila Prager : Emirati Women Leaders in the Cultural Sector From "State Feminism" to Empowerment?, JOURNAL OF WOMEN OF THE MIDDLE EAST AND THE ISLAMIC WORLD 18 (2020), p 52.

[2] The United Arab Emirates' National Report on the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action Unofficial Translation Beijing + 25, 2019, P 17

[3] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س، ص 22.

[4] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س، ص 22.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تكليف مكتب رئاسة مجلس الوزراء بالعمل على تسريع تنفيذ هذه المبادرات بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام، وشملت المبادرات ما يلي[1]:

1. رفع نسبة تمثيل المرأة في العمل الدبلوماسي: دراسة زيادة نسبة تمثيل المرأة في البعثات الدبلوماسية الدولية وفي المنظمات العالمية، بهدف توسيع حضورها في الساحة الدولية.
2. تمكين المرأة في السلك القضائي: دراسة إدماج النساء بشكل أكبر في العمل القضائي على مستوى المحاكم الاتحادية لتعزيز التنوع.
3. قانون مكافحة العنف الأسري: إعداد مقترح لقانون اتحادي لمكافحة العنف الأسري، وفقا لقرار مجلس الوزراء ضمن خطة حقوق الإنسان في الدولة، والذي يشمل حماية النساء والأطفال من العنف الأسري.
4. دعم المرأة في مجال الأعمال: دراسة تحسين السياسات الوطنية المتعلقة بريادة الأعمال، وتوفير تسهيلات خاصة للنساء للحصول على تراخيص ريادة الأعمال ودعم العمل الحر، بالإضافة إلى مراجعة قوانين الكفالة لتمكين المرأة من إصدار التراخيص وتأشيرات العمالة اللازمة لدعم مشاريعها.
5. زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل: تطوير سياسة تشجع على انضمام المرأة غير العاملة لسوق العمل، والتغلب على التحديات التي قد تواجهها في هذا الصدد.
6. موازنات التوازن بين الجنسين: اقتراح سياسة لدعم موازنات تهدف إلى تعزيز التوازن بين الجنسين بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، من خلال تطبيق أفضل المعايير العالمية.
7. تشجيع النساء في العلوم المتقدمة: تعزيز مشاركة المرأة في مجالات العلوم المتقدمة والابتكار.
8. تحسين الرعاية الصحية للنساء: توفير خدمات متخصصة لصحة المرأة قبل وأثناء وبعد الولادة، وتشمل خدمات المتابعة والرعاية بعد الولادة، بالإضافة إلى منصة إلكترونية تقدم للأمهات المعلومات الضرورية لصحة المرأة والطفل.
9. دعم الفئات الخاصة من النساء: دراسة الخدمات الصحية المتخصصة لفئات معينة من النساء، مثل كبار المواطنين وذوات الاحتياجات الخاصة، مع تيسير وصولهن للرعاية الصحية في كافة أنحاء الدولة، عبر خدمات مثل "جليس" و"عنايتي" للرعاية المنزلية.
10. خدمات الاستشارات الأسرية والصحة النفسية: تطوير خدمات الاستشارات الأسرية والدعم النفسي للمرأة في مراحل حياتها المختلفة عبر مراكز الرعاية الأولية والمنشآت الصحية.
11. تمثيل المرأة في السلك الدبلوماسي: العمل على رفع نسبة السفيرات الإماراتيات، وتعيين سفيرات للمساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة وسفيرات للسلام ضمن برامج الأمم المتحدة.
12. إنشاء مرصد إعلامي دولي: تأسيس منصة إعلامية دولية لتسليط الضوء على إنجازات المرأة الإماراتية في المحافل الدولية.
13. المجلس التنسيقي لسياسات الأسرة: تشكيل مجلس يعمل على توفير أسس جودة الحياة للأسرة الإماراتية، وضمان التكامل في تطوير وتطبيق السياسات التي تدعم الأسرة.

تجسد هذه المبادرات رؤية الإمارات لتعزيز دور المرأة في التنمية، وتحقيق التكامل بين الجنسين في جميع القطاعات بما يعكس التزام الدولة بتحقيق المساواة وتوفير الفرص المتساوية للمشاركة الفاعلة للمرأة.

---

[1] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. (2020). *التقرير الدوري الرابع لدولة الإمارات العربية المتحدة المقدم بموجب المادة 18 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، م.س، ص 5 وما بعدها.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

في هذا الإطار، تولي دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما كبيرا بالتزاماتها الإقليمية والدولية، انسجاما مع توجهات الحكومة لتحقيق رؤية الدولة في تعزيز تنافسيتها على مختلف الأصعدة. ويعد ملف تمكين المرأة من أبرز الأولويات التي تعمل الدولة على تعزيزها، من خلال شراكات استراتيجية مع المؤسسات الاتحادية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني، بهدف رفع تنافسية الإمارات في هذا المجال الحيوي. تستند الإمارات إلى المعايير الدولية في صياغة ومراجعة السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) مرجعية أساسية لهذه الجهود.[1]

وفي سياق تعزيز مكانة المرأة، تعنى الدولة بمراجعة منظومة التشريعات والسياسات والخدمات، بهدف تعزيز العدالة الاجتماعية وضمان المساواة بين الجنسين. كما تحرص الإمارات على الالتزام بتقديم تقاريرها الدورية للجنة الأمم المتحدة المعنية باتفاقية "سيداو"، والعمل بتوصيات اللجنة لمواصلة تحسين سياساتها وبرامجها في تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز فرص المرأة في المجتمع الإماراتي، وتأمين بيئة داعمة لنجاحها، في ظل رؤية شاملة تؤكد على أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة، وتمكينها للمشاركة الفاعلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2].

كما وضعت الأمم المتحدة مجموعة من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بهدف توفير معايير أساسية للحياة الكريمة لجميع الأفراد دون تمييز. وتطورت حقوق المرأة عبر عدة مراحل، حيث بدأت بالمساواة بين الجنسين كمبدأ، ثم جاءت إعلانات ومواثيق دولية لتعزيز حقوقها في المجالات السياسية والمدنية والاجتماعية. في عام 1945، أكد ميثاق الأمم المتحدة على الإيمان بالمساواة بين النساء والرجال. وفي عام 1948، جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليشدد على حقوق الأفراد دون تمييز، بينما اعترفت اتفاقية عام 1952 بحق المرأة في التصويت وتولي المناصب العامة. كما تضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، مبدأ المساواة بين الجنسين في التمتع بكافة الحقوق. وفي عام 1995، اعتمد منهاج عمل بيجين كخطة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وشمل 12 مجالا من بينها التعليم والصحة وصنع القرار. كما وفرت اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) إطارا شاملا لتوجيه السياسات المتعلقة بحقوق المرأة، مع تحديد مجموعة من الخطوات للقضاء على التمييز[3].

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على الانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها: الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات العمل التي تعزز المساواة في الفرص والأجور[4].

---

[1] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة .(2020) *.التقرير الدوري الرابع لدولة الإمارات العربية المتحدة المقدم بموجب المادة 18 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، نيويورك: الأمم المتحدة.(CEDAW/C/ARE/4 :) . ص 4.

[2] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة .(2020) *.التقرير الدوري الرابع لدولة الإمارات العربية المتحدة المقدم بموجب المادة 18 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، نيويورك: الأمم المتحدة.(CEDAW/C/ARE/4 :) . ص 4.

[3] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س ، ص 40.

4 •الإعلان الدولي لحقوق الإنسان • .الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري • .اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة • .اتفاقية حقوق الطفل • .الاتفاقية رقم (29) لعام 1930 بشأن العمل الجبري أو الإلزامي • .الاتفاقية رقم (89) لعام 1948 المتعلقة بالعمل الليلي (النساء) • .الاتفاقية رقم (100) لعام 1951 بشأن المساواة في الأجر بين العمال والعاملات عن عمل ذي قيمة متساوية • .الاتفاقية رقم (105) لعام 1957 بشأن إلغاء العمل الجبري • .الاتفاقية رقم (111) لعام 1958 بشأن التمييز في المهنة والاستخدام • .الاتفاقية رقم (138) لعام 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام • .الاتفاقية رقم (182) لعام 1999 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

كما نصت المادة (125) من الدستور الإماراتي على التزام حكومات الإمارات باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القوانين الصادرة عن الاتحاد والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يتم إبرامها، بما في ذلك إصدار القوانين واللوائح والقرارات المحلية الضرورية لهذا التنفيذ. وتشرف السلطات الاتحادية على تنفيذ

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لتوضيح الأهداف الاستراتيجية وآليات التنفيذ ومؤشرات الأداء والنتائج المتوقعة لتمكين المرأة[1]:

الهدف الاستراتيجي	مؤشرات الأداء	آليات التنفيذ	نتائج الأثر المتوقعة
خلق بيئة تشريعية داعمة للمرأة	-إيجاد إطار تشريعي ومؤسسي داعم للمرأة	-مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية لتلبية احتياجات المرأة	-إطار تشريعي يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية
	-نسبة الوعي القانوني لدى المرأة	-إيجاد آلية للمراجعة الدورية للتشريعات	-حماية المرأة وضمان حقوقها
زيادة المرأة في المناصب القيادية	-نسبة النساء في المناصب القيادية	-تفعيل مشاركة المرأة في صنع واتخاذ القرار	-تعزيز صورة المرأة الإماراتية ورفع مستوى مشاركتها
	-معدل توافق المؤشرات المحلية مع المعايير العالمية	-تطوير آليات بناء القدرات وصقل المهارات	-زيادة تمثيل المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار
ضمان العدالة في البرامج التنموية	-نسبة الخطط الاستراتيجية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي	-حث المؤسسات على إدماج منظور النوع الاجتماعي	-تعزيز قدرة المؤسسات على اعتماد سياسات مراعية للنوع الاجتماعي
	-نسبة المؤسسات المتبنية لموازنات النوع الاجتماعي	-وضع موازنات مالية تراعي النوع الاجتماعي	-تسهيل مراجعة وتقييم المشروعات الموجهة لتمكين المرأة
دعم عملية التخطيط الاستراتيجي	-نسبة وحدات إحصاء النوع الاجتماعي	-توفير إحصاءات ومؤشرات مصنفة تعبر عن احتياجات المرأة	-دعم وتطوير الخطط الاستراتيجية الموجهة لتمكين المرأة

ثانيا: سياسات التوازن بين الجنسين

يكشف التاريخ لنا أن الحضارات التي حققت تقدما ملحوظا كانت تتميز بالمكانة المرتفعة والرفعة التي حظيت بها المرأة. في الدول التي شهدت ازدهارا ثقافيا، استطاعت النساء التغلب على التحديات، مما رفع من مكانتهن وأثر بشكل إيجابي على تقدم المجتمع ككل .يشير تقدم المرأة إلى تحسين المكانة والوضع الذي تحتله المرأة في المجتمع. ويتم تحقيق ذلك من خلال ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للمشاركة بشكل كامل وفعال في جميع جوانب الحياة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. والهدف من تقدم المرأة هو تحقيق مستوى أعلى من المشاركة والفرص والتأثير للنساء في المجتمع من خلال مجموعة من الجهود والإجراءات.

حكومات الإمارات لهذه القوانين والاتفاقيات والأحكام القضائية، مع تقديم كل المساعدات الممكنة من قبل السلطات الإدارية والقضائية المختصة في الإمارات للسلطات الاتحادية في هذا الشأن.

[1] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س ص 67.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفقا للدستور الإماراتي، يعد المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين أساسا لبناء المجتمع (المادة 14). ويكفل الدستور حماية الطفولة والأمومة، ويشدد على أهمية دعم الأفراد الذين يواجهون صعوبات، مثل القصر والمسنين (المادة 16). وينص الدستور أيضا على أن جميع الأفراد متساوون أمام القانون، دون أي تمييز بناء على الأصل أو الدين أو الوضع الاجتماعي (المادة 25). وفي إطار العمل، يكفل قانون العمل الاتحادي الإماراتي رقم 8 لعام 1980 أن المرأة يجب أن تحصل على نفس الأجر الذي يحصل عليه الرجل إذا قاما بنفس العمل (المادة 32). بينما تضمن المادة 34 من الدستور حق كل مواطن في اختيار مهنته. كما يقدم القانون الاتحادي الإماراتي رقم 6 لعام 2001 الرعاية الاجتماعية للنساء اللاتي تم الطلاق منهن أو أصبحن أرامل أو يدعمن الأطفال الأيتام.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما قيمتان راسختان في تاريخ وثقافة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أدت المرأة الإماراتية أدوارا محورية في مسيرة التنمية والتقدم. فقد قدمت إسهامات بارزة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما عزز من مكانتها ودورها في المجتمع الإماراتي. يكفل دستور دولة الإمارات حقوق المرأة بشكل متساوٍ مع الرجل، حيث تتمتع المرأة بحقوق متساوية في الوضع القانوني، وحق الملكية، والتعليم، والرعاية الصحية، والإرث، والتوظيف. كما تضمن القوانين الإماراتية الحماية للمرأة من جميع أشكال العنف الأسري، مما يعكس التزام الدولة بتهيئة بيئة آمنة وداعمة لتمكينها. وقد أرست دولة الإمارات هذا النهج الداعم للمرأة من خلال رؤية الوالد المؤسس، المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الذي كان يعتبر تمكين المرأة جزءا لا يتجزأ من رؤية الدولة لمستقبلها. بفضل السياسات التقدمية والتدابير الحماية، حققت دولة الإمارات مراتب متقدمة في مؤشرات دولية متعلقة بحقوق المرأة، حيث جاءت في المرتبة السابعة عالميا والأولى إقليميا في مؤشر الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين لعام 2024. وفي عام 2023، أشاد البنك الدولي بجهود الدولة بمنحها 82.5 نقطة من أصل 100 في مجال حقوق المرأة، وهو ما يمثل قفزة واضحة عن المتوسط الإقليمي البالغ 53.2 نقطة. وفي عام 2021، حققت الإمارات المركز الأول على مؤشر المرأة والسلام والأمن وفقا لتقرير معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، ما يبرز مكانة الإمارات كداعم رائد لحقوق المرأة على المستويين المحلي والدولي[1].

على الرغم من الخطوات الكبيرة التي أحرزتها دولة الإمارات في تمكين المرأة، فإن هناك مجالات ما زال يحتاج إلى النظر فيها، خصوصا عند النظر في وضع المرأة القاطنة في المناطق النائية. يقدر عدد السكان في المناطق الريفية بالإمارات بـ 1.34 مليون، أي ما يمثل 10٪ من إجمالي السكان . ومن بين الإمارات السبع، تضم أبو ظبي الغالبية العظمى من السكان الريفيين، حيث يعيش 1,085,529 من السكان في المناطق الريفية . مع التطور الاقتصادي السريع وزيادة التحضر، ستستمر مشكلة الفقر في المناطق الريفية لفترة طويلة.[2]

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين بشكل مستمر، بالاستفادة من المادة (4) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد اتخذت الدولة العديد من الخطوات لتعزيز هذا التوجه، وذلك من خلال تطوير السياسات والتشريعات والخدمات الموجهة للمرأة، بما يضمن تحقيق المساواة بينها وبين الرجل في مختلف المجالات .ومن أجل ترسيخ هذا النهج، تم تأسيس مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين في عام 2015، بهدف تقليص الفجوة بين الذكور والإناث في ميادين العمل المختلفة في الدولة. يعمل المجلس أيضا على تعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، مما يعكس التزام الدولة بتحقيق التوازن

[1] اللجنة الدائمة لحقوق الانسان بدولة الامارات:
www.pchr.gov.ae

[2] Empowering Women in remote communities and safeguarding heritage, IBID, P 6.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بين الجنسين ودعم المرأة كشريك رئيسي في بناء المستقبل .من بين المبادرات البارزة التي أطلقها المجلس، جاء إصدار "دليل التوازن بين الجنسين – خطوات عملية للمؤسسات في الإمارات العربية المتحدة" في عام 2017، ويعد هذا الدليل الأول من نوعه على مستوى العالم. يقدم الدليل إرشادات عملية وشاملة للقطاعين العام والخاص، حيث يحدد معايير وخطوات يمكن اتباعها لتحقيق التوازن بين الجنسين، وتقليل الفجوات الموجودة في بيئة العمل[1].

مؤشرات التنافسية العالمية لتمكين المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين تتميز بالحداثة، إذ ظهرت مع بداية التسعينيات نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية وتزايد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وازدهار الدول. يقاس مفهوم التنافسية من خلال قدرة الدول على تحسين مستوى معيشة مواطنيها وتقديم خدمات ومنتجات بكفاءة تفوق المنافسين، مما يحقق لها النجاح على المستوى العالمي دون دعم حكومي. تقاس تنافسية الدول بعدد كبير من المؤشرات التي تبيّن قدرتها على المنافسة، سواء داخليا أو عالميا. يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقارير سنوية لمؤشرات التنافسية العالمية، منها تقرير "الفجوة بين الجنسين" الذي بدأ إصداره منذ عام 2006. يعد هذا التقرير من أهم المراجع التي تساعد الدول في معرفة موقعها من حيث المساواة بين الجنسين، ورسم خارطة طريق لتطوير وتحسين أدائها في هذا المجال من خلال المقارنات المعيارية مع الدول ذات المراتب المتقدمة. يحدد التقرير الفجوات بين النساء والرجال في مجالات مثل المشاركة الاقتصادية وصنع القرار، مما يساعد الدول على اتخاذ إجراءات لتحسين أدائها. يتضمن التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي أربعة مجالات تنافسية رئيسة[2]:

- المشاركة الاقتصادية والفرص: تشمل هذه الركيزة معدل مشاركة النساء في قوة العمل، المساواة في الأجر، الدخل التقديري، المشاركة في المناصب القيادية، ونسبة النساء العاملات في المجالات التقنية والفنية؛
- التقدم في مجال الالتحاق بالتعليم: يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي كفلتها الشريعة الإسلامية وجميع الاتفاقيات والمنظمات الدولية والقوانين المحلية، و ولعل أهمية الحق في التعليم تكمن في دوره في تمكين وتقوية الحقوق الأخرى. فبغير التعليم الكافي والمناسب لا يستطيع الانسان أن يعرف حقوقه الأخرى. [3] يتم قياس هذه الركيزة من خلال معدلات التحاق الإناث بالتعليم مقارنة بالذكور، باستخدام أربعة متغيرات:
  - معدل الأمية بين الإناث مقابل الذكور.
  - معدل التحاق الإناث الصافي في التعليم الأساسي مقارنة بالذكور.
  - معدل التحاق الإناث الصافي في التعليم الإعدادي مقارنة بالذكور.

---

[1] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة .(2020) .*التقرير الدوري الرابع لدولة الإمارات العربية المتحدة المقدم بموجب المادة 18 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، م.س، ص .11

[2] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س ص 44.

[3] للتوسع راجع: سليم حميد: الحريات المدنية والسياسية في دستور الامارات، مركز المزمار للدراسات والبحوث، 2019، ص 49.

مكرر:

إن العلم حياة للنفس الإنسانية، وحرمانها منه يعني انتقاص وامتهان كرامتها فشريعتنا الإسلامية عنيت بهذا الحق عناية كبيرة. اقرأ باسم ربك الذي خلق ، أول سورة نزلت في القرآن الكريم, وعليه فقد صار الدستور الاماراتي على نفس النهج، فلكل شخص الحق في التعليم ويعتبر مؤشر الزامية ومجانية التعليم من أبرز مؤشرات الحق في التعليم المتعارف عليها. فحق التعليم من أخطر الحقوق الإنسانية ، فبالتعليم يتشكل عقل الانسان وفكره، كما يتشكل وعيه الاجتماعي والسياسي الذي سوف يترتب عليه فعاليته في الواقع.

نفس المرجع:

سليم حميد: الحريات المدنية والسياسية في دستور الامارات ، م.س، ص 53 وما بعدها

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- معدل إجمالي التحاق الإناث بالتعليم الثانوي مقارنة بالذكور.

➢ الصحة والبقاء على قيد الحياة: تقاس هذه الركيزة من خلال عاملين:

- معدل الجنس عند الولادة.
- مدى العمر الصحي المتوقع عند الولادة.

➢ التمكين السياسي: تقاس هذه الركيزة بالفجوة بين الرجال والنساء في الوصول إلى أعلى مستويات صنع القرار، باستخدام ثلاثة متغيرات:

- معدل النساء في البرلمان مقارنة بالرجال.
- معدل النساء في المناصب الوزارية مقارنة بالرجال.
- عدد السنوات التي شغلت فيها النساء منصب رئيسة دولة أو رئيسة حكومة.

يصنف الدليل العالمي لفجوة النوع الاجتماعي تنافسية 136 دولة وفقا لمجموع العلامات الكلية في هذه المجالات التنافسية الأربعة، مما يساعد الدول على معرفة وضعها ومقارنته عالميا. يتيح التقرير تحديد النقاط التي يجب معالجتها واتخاذ خطوات نحو تحسين ترتيبها التنافسي في مجالات تمكين المرأة. يحوّل التقرير الأرقام والنسب إلى معدلات لقياس الفجوة بين الجنسين باستخدام معيار "المساواة الجندرية"، حيث يمثل "الواحد الصحيح" المستوى الأعلى من المساواة، فيما تشير القيم الأقل إلى وجود فجوة لصالح الرجال. أما في حالة كون المعدل فوق الواحد الصحيح، فهذا يعني أن الفجوة تصب لصالح النساء[1].

طريقة القياس في التقرير تعتمد على[2]:

- احتساب الفجوات في الوصول إلى الموارد والفرص بدلا من مستويات الموارد نفسها.
- النظر إلى الفجوة من حيث النتائج وليس المدخلات أو السياسات.
- تصنيف الدول بناء على مؤشر المساواة الجندرية بدلا من مؤشر تمكين المرأة، مما يركز على مدى المساواة بين الجنسين بشكل عام.

المطلب الثاني: مشاركة المرأة الإماراتية في الحياة العامة

منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، أدركت القيادة الإماراتية أهمية دمج المرأة بشكل كامل في كافة مناحي الحياة العامة، وإتاحة الفرص لها لتشارك بفعالية في قيادة الدولة نحو مستقبل مشرق. لم تعد مشاركة المرأة مجرد شعار يرفع في المحافل الوطنية والدولية، بل تحولت إلى واقع ملموس تتجسد فيه المرأة الإماراتية كمساهمة وشريك أساسي في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد تمثل ذلك في تبوؤها مناصب قيادية في الحكومة والقطاع العام، وأيضا في مشاركتها الفاعلة في المجال الاقتصادي وريادة الأعمال، وهو ما يعكس الالتزام الراسخ لدى القيادة الإماراتية بتمكين المرأة وتعزيز دورها الحيوي.

في المجال السياسي والإداري، لعبت المرأة الإماراتية دورا محوريا من خلال مشاركتها في مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي، وكذلك في العديد من الهيئات والمجالس الحكومية التي تعنى بصنع القرار. أتاح الدستور الإماراتي والقوانين المشرعة للمرأة الحقوق السياسية الكاملة، بما في ذلك حق الترشح والانتخاب، مما أسهم في تزايد حضور المرأة في مختلف مواقع القيادة السياسية والإدارية.

[1] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س ص 46.

[2] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س ص 47.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذا التوجه يعد خطوة نوعية نحو تحقيق التكامل في إدارة الدولة، ويعكس رؤية القيادة بأن مشاركة المرأة تعد ضرورة لتحقيق التقدم والتطور الاجتماعي.

أما في المجال الاقتصادي وريادة الأعمال، فقد شهدت الإمارات طفرة نوعية في دعم وتمكين المرأة من دخول سوق العمل، بل وتشجيعها على ريادة الأعمال والابتكار. حيث أطلقت العديد من البرامج والمبادرات لتمكين المرأة اقتصاديا، مثل برامج التمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك لخلق بيئة تشجع على الابتكار وتوفر للمرأة الأدوات اللازمة لبناء مشاريعها الخاصة. أسهمت هذه الجهود في تعزيز دور المرأة الإماراتية كرائدة أعمال، مما انعكس على ازدهار الاقتصاد الوطني وتنويعه. من اللافت للنظر أن المرأة الإماراتية اليوم تمتلك شركات ومشاريع ناجحة في قطاعات متعددة، مثل التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والخدمات، وهو ما يعكس الإرادة القوية للمرأة الإماراتية والطموح الذي لا يعرف حدودا.

هذا التقدم في مشاركة المرأة الإماراتية في الحياة العامة، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي، لم يكن ليتم لولا التزام الحكومة بتطوير سياسات وتشريعات تكفل المساواة بين الجنسين وتعزز من مكانة المرأة في جميع القطاعات. ومن خلال التركيز على التعليم والتدريب وتوفير بيئة تشريعية داعمة، أصبحت المرأة الإماراتية قادرة على المنافسة والوصول إلى مواقع القرار والمشاركة الفعالة في بناء مجتمع يقوم على العدالة والمساواة.

أولا: المجال السياسي والإداري

أهمية المجالات التي تشغلها وتشرف عليها النساء في حكومة الإمارات في جدول:

الوزيرة	الوزارة / المجال	أهمية المجال
ريم بنت إبراهيم الهاشمي	التعاون الدولي	تعزيز العلاقات الخارجية وبناء شراكات دولية لتحقيق التنمية والمساعدات الإنسانية.
شما بنت سهيل المزروعي	تنمية المجتمع	دعم الفئات المحتاجة وتعزيز التماسك المجتمعي لتحقيق رفاهية المجتمع.
آمنة بنت عبدالله الضحاك الشامسي	التغير المناخي والبيئة	حماية الموارد البيئية وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستدامة البيئية.
سارة بنت يوسف الأميري	التربية والتعليم	وضع سياسات تعليمية شاملة تساهم في بناء قدرات بشرية تتناسب مع طموحات الدولة.
عهود بنت خلفان الرومي	التطوير الحكومي والمستقبل	تعزيز الابتكار الحكومي والتطوير المؤسسي لمواجهة تحديات المستقبل بفعالية.
علياء بنت عبدالله المزروعي	ريادة الأعمال	دعم الابتكار وتشجيع ريادة الأعمال، وتوفير بيئة داعمة لرائدات الأعمال.
نورة بنت محمد الكعبي	الثقافة	تعزيز الهوية الوطنية والتنوع الثقافي ودعم الفنون والتراث.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مريم بنت أحمد الحمادي	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	ضمان سير العمل الحكومي بفعالية وتنظيم العمل بين الوزارات المختلفة.
ميثاء بنت سالم الشامسي	شؤون الشباب	دعم وتمكين الشباب وتوجيه السياسات لتعزيز مساهماتهم في بناء الدولة.

إن وجود المرأة وحضورها في الأجهزة التنفيذية للحكومات، من خلال تعيينها في مناصب وزارية، يعد دليلا واضحا على توافر الإرادة السياسية الداعمة لتمكين المرأة، وهو أيضا انعكاس لثقة القيادة في قدرات النساء وكفاءتهن. هذا التمثيل الوزاري لا يعكس فقط اعترافا بمؤهلات المرأة، بل يؤكد رغبة الحكومة في إشراك المرأة بفعالية في عملية صنع القرار على أعلى المستويات. إن تعيين المرأة في مناصب قيادية يعزز من توازن القوى في الإدارة، ويضمن تنوعا في وجهات النظر والتجارب التي تسهم في تطوير السياسات وتنفيذها بشكل أكثر شمولية وكفاءة. هذا الإجراء يعزز من صورة الدولة كبيئة تقدر العدالة والمساواة، ويبرز الالتزام بتمكين المرأة كجزء أساسي من التنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية[1].

في المجال التشريعي:

صدر القرار رقم (1) لسنة 2019 من قبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات، لرفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50%، ودخل حيز التنفيذ مع الفصل التشريعي المقبل. يأتي القرار في إطار تعزيز مسيرة التنمية السياسية للإمارات، والمساهمة بفاعلية في برنامج التمكين السياسي الذي أطلقه الشيخ خليفة عام 2005 لتهيئة الظروف اللازمة لزيادة مشاركة المواطنين في الحياة العامة. تضمنت آليات التنفيذ أن لا تقل نسبة تمثيل النساء في كل إمارة عن 50%. لكل حاكم إمارة تحديد عدد المقاعد المخصصة للنساء بشرط ألا يتجاوز نصف المقاعد المطلوبة. تعلن عدد المقاعد المخصصة للنساء قبل فتح باب الترشح، على أن تفوز النساء بأعلى الأصوات أو يستكمل تعيين النساء عند الحاجة. شمل القرار ثلاث مواد رئيسة. المادة الأولى نصت على تحديد نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي بحيث لا تقل عن 50% لكل إمارة. المادة الثانية أضافت ممثلا عن المجلس الوطني للإعلام إلى عضوية اللجنة الوطنية للانتخابات. المادة الثالثة أوكلت إلى اللجنة الوطنية للانتخابات مسؤولية إصدار التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام هذا القرار. هذا القرار يسهم في تعزيز دور المرأة في العملية السياسية، ويجعل التجربة البرلمانية الإماراتية نموذجا يحتذى به في التمكين السياسي للمرأة على مستوى العالم. وخلال الفصل التشريعي الرابع عشر (2006-2011)، وصلت نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 22%، وهي الأعلى عربيا في ذلك الوقت. وفي الفصل التشريعي السادس عشر (2015-2019)، تبوأت المرأة رئاسة المجلس الوطني الاتحادي، في سابقة هي الأولى على مستوى العالم العربي[2].

الإمارة	عدد النساء	عدد الأعضاء	نسبة النساء(%)
أبوظبي	4	8	50
دبي	4	8	50

[1] رجاء حسن خليفة، رصد وتحليل التغير في وضعية المرأة في عملية صنع القرارات والسياسات، المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير ، القاهرة 13-14 ديسمبر 2016، ص 15.

[2] القرار رقم (1) لسنة 2019،

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الشارقة	3	6	50
رأس الخيمة	3	6	50
عجمان	2	4	50
أم القيوين	2	4	50
الفجيرة	2	4	50
المجموع	20	40	50

يتألف المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة من 40 عضوا، يتوزعون على الإمارات السبع وفقا للدستور:

أبوظبي	8 :مقاعد
دبي	8 :مقاعد
الشارقة :	6مقاعد
رأس الخيمة :	6مقاعد
عجمان :	4مقاعد
أم القيوين :	4مقاعد
الفجيرة :	4مقاعد

ثانيا: المجال الاقتصادي وريادة الأعمال

تهتم دولة الإمارات العربية المتحدة بتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا، ويتجلى ذلك في الأجندة الحكومية التي تركز على تعزيز دور المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية. حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة في وظائف القطاع العام أكثر من 66%، وفي القوى العاملة الوطنية حوالي 25%. أما في الأعمال الحرة، فتصل مشاركة المرأة إلى 15%، وتمثل النساء ما نسبته 30% من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بالمدخرات، فقد وصلت قيمة مدخرات المرأة إلى 50 مليار درهم، في حين تشكل النساء 33% من المشاريع التي تحقق إيرادات تتجاوز 100 ألف دولار سنويا. تعكس هذه الأرقام التزام الدولة بتعزيز دور المرأة في الاقتصاد ودعم ريادتها في قطاع الأعمال، بما يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[1].

[1] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة(2020) . ص 28.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تشغل المرأة الإماراتية وتدير ملفات حيوية وغير تقليدية في الحكومة الإماراتية، حيث تتولى مناصب وزارية تشمل: وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي، وزيرة الدولة للأمن الغذائي، وزيرة الدولة للعلوم المتقدمة، وزيرة الدولة للسعادة وجودة الحياة، وزيرة الدولة لشؤون الشباب، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة، وزيرة تنمية المجتمع، ووزيرة الدولة لشؤون التعليم العام. بالإضافة إلى ذلك، تترأس المرأة الإماراتية المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان) وتشارك بفعالية كعضو في هذا المجلس، مما يعكس دورها البارز في عملية صنع القرار. كما تعمل المرأة الإماراتية في السلك الدبلوماسي وتساهم في تمثيل الدولة في المحافل الدولية. في مجال الأعمال الحرة، تتميز المرأة الإماراتية بمشاركتها في ريادة الأعمال، إلى جانب وجود برامج وطنية تدعم المشاريع الصغيرة التي تديرها النساء. وفي قطاع الفضاء، تمثل النساء الإماراتيات نحو 40% من العاملين في وكالة الإمارات للفضاء، حيث تتنوع أدوارهن بين الإدارة العليا وقيادة المشاريع، إضافة إلى مجالات الهندسة، الدراسات، تحليل البيانات، الاتصالات، التعليم، التدريب، والتشريعات. تسهم المرأة الإماراتية أيضا في مختلف الاختصاصات المتعلقة بعلوم وتكنولوجيا الفضاء، مما يعزز الابتكار والتطور في هذا القطاع الحيوي[1].

إيمانا من دولة الإمارات العربية المتحدة بدور المرأة كشريك استراتيجي في التنمية، تضمنت الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة للفترة 2015-2021 هدفا رئيسيا لتعزيز مشاركة المرأة في جميع المجالات ورفع نسبة تمثيلها في مواقع السلطة وصنع القرار. وبهذا الصدد، اتخذت الدولة عدة تدابير لضمان مشاركة فعالة للمرأة في الحياة السياسية والعامة، ومنها[2]:

- دليل التوازن بين الجنسين: يصنف دليل الإمارات للتوازن بين الجنسين المؤسسات حسب التزامها بمراعاة الفروق بين الجنسين، ويشجع المؤسسات على التنافس لتحسين أدائها في هذا المجال.
- تمثيل المرأة في مجلس الوزراء: ارتفعت نسبة النساء في مجلس الوزراء إلى 29.5%، حيث يشغل 9 وزيرات مناصب وزارية.
- المجلس الوطني الاتحادي: يشكل النساء 50% من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي وفق قرار رئيس الدولة في عام 2019، والذي رفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس إلى 50%.
- التوازن في السلطة القضائية: تم تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1983 لتعزيز التوازن بين الجنسين في السلك القضائي، ويجري حاليا تنفيذ هذا التعديل.
- مشاركة المرأة في مجالس الإدارة: أصدر مجلس الوزراء قرارا في عام 2012 لتعزيز دور المرأة في مجالس الإدارة، وتلاه قرار وزارة الاقتصاد في عام 2015 لدعم تمثيل النساء في شركات الأسواق المالية. كما أطلق مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين مبادرة "المرأة في مجالس الإدارة" لتعزيز تمثيل المرأة في مجالس إدارات القطاعين العام والخاص بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- زيادة الحضانات في مقار العمل: تضمنت الدفعة الخامسة من المسرعات الحكومية إطلاق مبادرة لزيادة عدد الحضانات في أماكن العمل الحكومية لدعم المرأة العاملة، تنفيذا لقرار مجلس الوزراء لعام 2006.
- برامج التدريب القيادي: ينظم الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع الجمعيات النسائية برامج تدريبية لبناء قدرات المرأة القيادية وتعزيز دورها كنموذج يحتذى به للأجيال القادمة.

تسهم هذه المبادرات والتدابير في رفع مكانة المرأة الإماراتية وتعزز مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يتماشى مع رؤية الدولة نحو تمكين المرأة الإماراتية ودعمها كعنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة.

---

[1]. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة(2020) . ص 13.

[2] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة(2020) . ص 21.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة المرأة شريكا استراتيجيا في عملية التنمية، وتسعى جاهدة إلى خلق بيئة عمل تدعم المرأة وتتيح لها فرصا متكافئة مع الرجل. وفي هذا السياق، أصدرت الإمارات دليل التوازن بين الجنسين بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك لدعم توجهات الدولة في تعزيز مشاركة المرأة وضمان تكافؤ الفرص. وفيما يتعلق بالتشريعات، لا تشترط قوانين الموارد البشرية المعنية بتنظيم العمل موافقة ولي الأمر لتوظيف المرأة، مما يعكس احترام الدولة لاستقلالية المرأة وحقوقها في مجال العمل، دون أن يؤثر ذلك على التزاماتها الأسرية. وتشكل النساء نسبة كبيرة من القوى العاملة في القطاع الحكومي؛ ففي عام 2018، مثلت النساء 65% من إجمالي العاملين في هذا القطاع، حيث شغلت النساء 44% من إجمالي الوظائف المدنية في الحكومة الاتحادية، و41% من الوظائف القيادية، و69% من الوظائف التعليمية والتعليمية المساندة، و73% من الوظائف الطبية والطبية المساندة[1].

صفوة القول ، تؤكد هذه الدراسة أن تمكين المرأة الإماراتية ليس مجرد شعار، بل هو نهج مؤسسي واجتماعي يعكس التزام دولة الإمارات بتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، وضمان حقوق الإنسان لجميع أفراد المجتمع. منذ تأسيسها، عملت الإمارات على تعزيز مكانة المرأة في كافة المجالات، من خلال السياسات الداعمة والمبادرات الوطنية الطموحة، مما جعل المرأة الإماراتية تحظى بمكانة بارزة على المستويين المحلي والدولي. التمكين يعد وسيلة لتحسين نوعية الحياة وزيادة المشاركة المجتمعية والإنتاجية.

التمكين بمفهومه الواسع يعني تعزيز قدرات المرأة ومنحها الفرص المتساوية للتطور والإسهام في مختلف المجالات. ومن خلال تمكين المرأة، يمكن تحقيق التكامل بين الجنسين في العملية التنموية، مما يؤدي إلى بناء مجتمع أكثر شمولية واستدامة. كما أن التركيز على تمكين المرأة اقتصاديا، وتعزيز قدراتها في ريادة الأعمال، والمشاركة السياسية، يساعد على تقليل فجوة التفاوت بين الجنسين ويخلق بيئة تدعم التنمية الشاملة.

على الرغم من التقدم الملحوظ في تمكين المرأة في الإمارات، إلا أن هناك تحديات ما زالت قائمة تتعلق بالمشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة. لتجاوز هذه التحديات، ينبغي الاستمرار في تطوير السياسات والمبادرات التي تساهم في تعزيز مشاركة المرأة في جميع المجالات، مع التركيز على رفع مستوى التوعية بأهمية دور المرأة في المجتمع. تعد تجربة الإمارات في تمكين المرأة نموذجا ملهما يمكن أن يقتدى به على مستوى المنطقة والعالم، حيث أن تمكين المرأة يرتبط بشكل وثيق بتحقيق التنمية المستدامة، ودون مشاركة فعالة من المرأة، لا يمكن تحقيق مجتمع متقدم وعادل يلبي طموحات جميع أفراده.

[1] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة(2020) . ص 24.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

النمذجة الديداكتيكية في التعليم الصريح
تأصيل مفاهيمي وضبط اصطلاحي، ومراجعة نقدية لمدونة من الدراسات العربية

د. إبراهيم طير
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، جهة سوس ماسة
المملكة المغربية

الملخص:

يقدم هذا المقال تأصيلا مفاهيميا واصطلاحيا لمفهوم النمذجة الديداكتيكية داخل التعليم الصريح، وينجز مراجعة نقدية لمدونة منتقاة من الدراسات العربية تقاسمت لفظ "النمذجة". شاع المصطلح في الخطاب التربوي العربي حتى اتسعت دلالته واقتربت من جوار مفهومي يلابسه: المحاكاة الجمالية، والتمثيل اللساني الصوري، والنمذجة الرياضية والإحصائية البنائية، والنمذجة الاجتماعية المفاهيمية، والبراديغم المعرفي، والنمذجة التنظيمية الحاسوبية، والنمذجة في النقد الثقافي. ويرجع جانب من هذا الاتساع إلى رحلة اللفظ بين اللغات؛ إذ تستعمل الأدبيات الفرنكوفونية "modelage" للدلالة على الإظهار البيداغوجي، و"modélisation" غالبا في بناء تمثيل صوري أو حسابي، بينما ترد العربية المعنيين إلى مصدر واحد.

يعتمد المقال مقاربة مفاهيمية تحليلية تقابلية ذات أربعة مستويات: تأصيلي يتتبع تقاطعاتِ المفهوم من التعلم بالملاحظة إلى التعليم الصريح، واصطلاحي يقارن استعمالاته عبر شبكة من المحاور مسندة إلى شواهد من المدونة والأدبيات المؤسِسة، ونقدي يراجع الدراسات الميدانية العربية وفق معايير انتقاء معلنة ويميز موقع المقال منها، وإجرائي يصوغ تعريفا وشروطا وأفقا تجريبيا محكما. ويذهب إلى أن النمذجة الديداكتيكية إظهار لإجراءات الخبير المعرفية والاستراتيجية في أداء مفسر ذي معيار نجاح معلن قابل للملاحظة والمحاكاة الواعية والتملك التدريجي، يعقبه تحرير متدرج للمسؤولية. ويختم بنماذج تطبيقية في تدريس الإحالة بالعربية، وبشبكة ملاحظة للمكونين، وبتصميم تجريبي يميز أثر النمذجة في المعرفة الصريحة من أثرها في الأداء التلقائي، وبخاتمة تركيبية.

الكلمات المفتاحية: النمذجة الديداكتيكية؛ التعليم الصريح؛ التفكير بصوت مرتفع؛ التحرير المتدرج للمسؤولية؛ الحمل المعرفي؛ الخريطة الاصطلاحية؛ تعليم اللغة العربية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This paper offers a conceptual and terminological foundation for instructional (didactic) modeling within explicit instruction, together with a critical review of a .purposively selected corpus of fifteen Arabic studies that share the term modeling The Arabic term has spread so widely that its sense now borders several neighboring ,fields: aesthetic imitation, formal-functional and computational representation mathematical and structural-equation modeling, socio-conceptual modeling, the epistemic paradigm, organizational and computational modeling, and modeling in ,cultural criticism. The study adopts a four-level approach (theoretical terminological, critical-review, and operational). It holds that instructional modeling renders the expert's covert procedures into an explicated performance with an announced success criterion, observable, consciously imitable, and progressively appropriable, followed by a gradual release of responsibility. It closes with applied examples in teaching Arabic anaphora, an observation grid for teacher trainers, and a rigorous experimental design distinguishing explicit knowledge from .spontaneous performance

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
/https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

مقدمة

صار مصطلح "النمذجة" شائعا في الخطاب التربوي العربي المعاصر، يتردد في وثائق التكوين وأدبيات الديداكتيك وممارسات القسم. واتسعت دلالته حتى حمِل على الشرح المباشر حينا، وعلى العرض والمحاكاة العامة حينا آخر، فالتبس على الممارس الفصل بين فعل يظهر إجراءات الإنجاز وفعل يعرض حاصلها جاهزا. ويزداد الالتباس بينا في المدونة البحثية العربية: فاللفظ نفسه يدل في دراسة على استراتيجية تدريس داخل القسم، وفي أخرى على تمثيل لساني صوري، وفي ثالثة على تحليل المسار الإحصائي، وفي رابعة على أنموذج نقدي ثقافي.

ويعود جانب من هذا الالتباس إلى رحلة اللفظ بين اللغات. ففي أدبيات التعليم الصريح الفرنكوفونية يستعمل "modelage" للدلالة على فعل إظهار إجراءات الإنجاز والتفكير أمام المتعلم، في حين يستعمل "modélisation" غالبا في بناء تمثيل صوري أو نظري أو حسابي، دون أن يدعى أن هذا التوزيع قاعدة صرفية صارمة مطردة في كل سياق. وترد العربية المعنيين إلى جذر واحد هو "نموذج"، فيلتقيان في مصدر واحد هو "النمذجة"، فيقع على الباحث عبء التمييز بالسياق والنعت. ويضاف إلى ذلك أصل اللفظ؛ فـ"أنموذج" دخيل من الفارسية، و"النمذجة" مصدر مولد منه حديثا أرِخ أول توثيق له بسنة 1979م[1].

وتنحل الفجوة التي يعالجها هذا المقال إلى ثلاثية صريحة: خلط في الاستعمال العربي بين "النموذج" بوصفه موضوعا معروضا يحتذى، و"النمذجة" بوصفها فعل إظهار يمارس أمام المتعلم، و"النمذجة" بوصفها بناء تمثيل صوري أو حسابي للظاهرة. وعلى فك هذه الثلاثية، وضبطِ المعنى الديداكتي منها بالتأصيل والتقابل والتعريف الإجرائي، يقوم هذا المقال.

أولا: الإشكالية والمنهج وبناء المدونة

تنبثق أسئلة المقال من هذا الموضع: ما النمذجة الديداكتيكية في التعليم الصريح؟ وما حدودها النظرية والإجرائية وشروط صدقها؟ وبأي معنى تمثل فعلا تعليميا يظهر إجراءات الخبير أمام المتعلم؟ وكيف تميز عما تتقاسم معه اللفظ في الدراسات العربية المعاصرة؟ ويعتمد المقال مقاربة مفاهيمية تحليلية تقابلية في أربعة مستويات: تأصيلي يتتبع تقاطعات المفهوم في نظريات التعلم؛ واصطلاحي يقارن استعمالاته عبر شبكة من المحاور مسنِدا كل معنى إلى شاهد مرجعي من الأدبيات؛ ونقدي يراجع الدراسات الميدانية العربية ويميز موقع المقال منها؛ وإجرائي يصوغ التعريف والشروط والأفق التجريبي.

ويقتضي المقام تمييزين اصطلاحيين. أولهما بين "التعليم الصريح"(Explicit Instruction) و"التعليم المباشر" (Direct Instruction)؛ والعلاقة بينهما علاقة تداخل واختلاف بحسب التقليد البحثي لا فصل حاد: فـ"التعليم المباشر" له معنى ضيق مرتبط ببرامج إنجلمان المقننة محددة الخطوات، ومعنى أوسع يجعله تدريسا منظما موجها من المدرس يتقاطع كثيرا مع التعليم الصريح. وثانيهما بين "النمذجة" موضوعِ هذا المقال وما يجاورها من "العرض" و"الشرح" و"المثال المحلول". ويحسم الاشتراك اللفظي بالتخصيص والالتزام: فيلتزم المقال باستعماله الديداكتي مقرونا بنعته، ويحجز للمعنى الصوري نعته الخاص.

ولما كان العنوان يعِد بمراجعة نقدية لمدونة من الدراسات العربية، وجب التصريح بطبيعة هذه المراجعة وحدودها. وهي مراجعة سردية نقدية لمدونة منتقاة انتقاء قصديا (Purposive)، لا مراجعة منهجية شاملة من نوع التحليل البعدي أو مراجعة بريزما؛ ومن ثم لا تدعي حصر الإنتاج العربي، بل تمثيل تنوع استعمالات اللفظ تمثيلا كافيا لإقامة التقابل الاصطلاحي وتمييز موقع المقال.

وقد جمعت المدونة من الإنتاج العربي المنشور بين سنتي 2015 و2026، عبر قواعد البيانات العربية المتاحة (دار المنظومة،

[1] معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، مادة "نمذجة"، الدوحة: مركز الدوحة الدولي لمعجم اللغة العربية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
/https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

والمعرفة e-Marefa، والمنصة الجزائرية ASJP، ومحرك الباحث العلمي Google Scholar)، باستعمال كلمات مفتاحية هي: "النمذجة"، و"استراتيجية النمذجة"، و"النمذجة اللغوية"، و"النمذجة الديداكتيكية"، و"النمذجة الصورية"، و"النمذجة الرياضية"، و"تحليل المسار"، ومقابلاتها الأجنبية modeling/modelage/modélisation.

وأدرِجت الدراسة بشرطين: أن تستعمل لفظ "النمذجة" استعمالا اصطلاحيا جوهريا لا عابرا، وأن تكون مقالا محكما أو رسالة جامعية متاحة النص. واستبعِدت الدراسات التي ترِد فيها الكلمة ذكرا عرضيا أو غير اصطلاحي. وأفضى ذلك إلى مدونة من خمس عشرة دراسة تتوزع على استعمالين: تطبيقي ميداني يجعل "النمذجة" استراتيجية تدريس، ومفاهيمي في حقول مجاورة. وغرض المقال من ذلك تمثيلي تقابلي لا حصر إحصائي.

ثانيا: تقاطعات نظرية: من التعلم بالملاحظة إلى التعليم الصريح

تستمد النمذجة الديداكتيكية شرعيتها من جملة من الأعمال المتقاطعة. ونؤثِر وصفها بـ"التقاطعات" لا "النسب" التطوري الصارم؛ فالنمذجة عند باندورا ليست هي النمذجة في التلمذة المعرفية، وليست هي المثال المحلول في نظرية الحمل المعرفي؛ بينها قرابة معنى ووشائج إفادة، لا سلسلة وراثية مباشرة. وتقرأ كل محطة بما تضيفه وبالمدى الذي يقف عنده إسهامها.

يقع جذر المفهوم في نظرية التعلم بالملاحظة عند باندورا[2]، التي تعد القسط الأوفر من السلوك مكتسبا بمشاهدة نموذج يؤديه، وتنبه إلى أن النمذجة تنقل القاعدة المجردة قبل أشكالها الجزئية. ويظل هذا الجذر نفسيا عاما يصف آلية الاكتساب، فيترك للديداكتيك صوغ الفعل التدريسي المخصوص. ويأخذ المفهوم بنيته التدرجية من مفهوم السقالة عند وود وبرونر وروس[3]، الممتد من منطقة النمو الأقرب عند فيغوتسكي[4].

ثم يبلغ المفهوم قلبه في نموذج التلمذة المعرفية عند كولِنز وبراون ونيومان[5]، الذي يجعل غايته "تجسيد العمليات المعرفية" وإخراج تفكير الخبير المستتر إلى حيز الملاحظة، ناقلا النمذجة من المهارات المرئية إلى العمليات الذهنية الخفية. ويسنده معيار معرفي من نظرية الحمل المعرفي عند سويلر[6]؛ فالنموذج "مثال محلول"[7] يخفض الحمل الدخيل، وقد طورت الأبحاث هذا بتمييز المثال المحلول

---

[2] Albert Bandura, Social Learning Theory, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977; and: Social Foundations of Thought and Action: A Social Cognitive Theory, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1986.

[3] David Wood, Jerome S. Bruner and Gail Ross, The Role of Tutoring in Problem Solving, Journal of Child Psychology and Psychiatry, 17/2, 1976, pp. 89-100.

[4] Lev S. Vygotsky, Mind in Society: The Development of Higher Psychological Processes, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1978.

[5] Allan Collins, John S. Brown and Susan E. Newman, Cognitive Apprenticeship: Teaching the Crafts of Reading, Writing, and Mathematics, in L. B. Resnick (ed.), Knowing, Learning, and Instruction, Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum, 1989, pp. 453-494.

[6] John Sweller, Cognitive Load During Problem Solving: Effects on Learning, Cognitive Science, 12/2, 1988, pp. 257-285.

[7] John Sweller and Graham A. Cooper, The Use of Worked Examples as a Substitute for Problem Solving in Learning Algebra, Cognition and Instruction, 2/1, 1985, pp. 59-89.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الإجرائي[8]، مع تنبيه إلى أن نفعه ينقلب عبئا لدى المتمكن في أثر انعكاس الخبرة[9].

ويأخذ المفهوم موقعه الإجرائي في نموذج التحرير المتدرج للمسؤولية عند بيرسون وغالاغر[10]، الذي طوره فِشر وفراي[11]. ويستقر مكونا معياريا في التعليم الصريح في فرعيه: الأنجلوأمريكي عند روزنشاين[12] وآرتشر وهيوز[13]، حيث يصير التفكير بصوت مرتفع ركيزة تخرج القرار الداخلي نطقا؛ والفرنكوفوني عند غوتييه وبيسونيت وريشار[14]، حيث يسمى الفعل "المودلاج" (modelage)، ويعرف بأن المدرس يضع "مكبر صوت على فكره". ويتصل هذا الخيط بإطار النقل الديداكتيكي عند شوفالار[15]؛ فتمثل النمذجة أحد أوجه الأجرأة داخل القسم لتحول المعرفة العالمة إلى معرفة قابلة للتعليم.

ثالثا: الخريطة الاصطلاحية: النمذجة بين المحاكاة والتمثيل والمعيرة والأتمتة والتعليم

يقتضي ضبط المعنى الديداكتي مقارنته بالمعاني التي تتقاسم معه المصطلح الواحد، مسندة إلى مدونة مؤرخة لا مفترضة. ويبنى التمييز على شبكة من المحاور تفاديا لثنائية حادة قابلة للنقض؛ غير أن معيار النجاح يبقى أحد المحاور تمييزا: فالنمذجات الأخرى تقاس بدقة التمثيل أو قابلية الحساب، وتقاس نجاعة النمذجة الديداكتيكية بقدرة المتعلم على التملك والإنجاز المستقل. والجدول الآتي يجمع المعاني المجاورة، ويسنِد كلا إلى شاهد مرجعي من الأدبيات (من المدونة المرصودة أو من الأدبيات المؤسِسة)، ويبرز المحور الفاصل:

[8] Tamara van Gog, Fred Paas and Jeroen J. G. van Merrienboer, Process-Oriented Worked Examples, Instructional Science, 32/1-2, 2004, pp. 83-98.

[9] Slava Kalyuga, Paul Ayres, Paul Chandler and John Sweller, The Expertise Reversal Effect, Educational Psychologist, 38/1, 2003, pp. 23-31.

[10] P. David Pearson and Margaret C. Gallagher, The Instruction of Reading Comprehension, Contemporary Educational Psychology, 8/3, 1983, pp. 317-344.

[11] Douglas Fisher and Nancy Frey, Better Learning Through Structured Teaching, Alexandria, VA: ASCD, 2008.

[12] Barak Rosenshine, Principles of Instruction, Geneva: IAE and IBE-UNESCO, 2010; and Principles of Instruction: Research-Based Strategies That All Teachers Should Know, American Educator, 36/1, 2012, pp. 12-19, 39.

[13] Anita L. Archer and Charles A. Hughes, Explicit Instruction: Effective and Efficient Teaching, New York: Guilford Press, 2011.

[14] Clermont Gauthier, Steve Bissonnette and Mario Richard, Enseignement explicite et reussite des eleves, Montreal/Bruxelles: ERPI/De Boeck, 2013.

[15] Yves Chevallard, La transposition didactique: Du savoir savant au savoir enseigne, Grenoble: La Pensee Sauvage, 1985.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الحقل / المعنى	دلالة "النمذجة" فيه	شاهد مرجعي من الأدبيات	المحور المميِز عن المعنى الديداكتي
اللساني الصوري / الحاسوبي	صياغة صورية تمثل اللغة وتيسر معالجتها آليا	معافة (2020)؛ المتوكل (1985)	اتجاه الحركة: بناء تمثيل لا إظهار إجراء
الإحصائي البنائي	نمذجة بالمعادلة البنائية وتحليل المسار	بوعيشة وبوبلال (2024)	المعيار: مطابقة النموذج للبيانات
الرياضي / بحوث العمليات	برمجة خطية وتنبؤ ومحاكاة لتحسين الأداء	عمر (2026)	الحقل: قرار إداري لا تعليمي
الاجتماعي المفاهيمي	أجرأة المفهوم وبناء المؤشرات	زاوي (2018)	المعيار: دقة التمثيل المفاهيمي
الإبستمولوجي / البراديغمي	النموذج المعرفي المهيمن (كون)	عديلة ومنصر (2021)	المستوى: إبستمولوجي لا قِسمي
الجمالي / الأدبي	إنتاج أنموذج فني معادل موضوعي	بوعمارة (2017)	إنتاج نص رمزي؛ تعرف ضد المحاكاة
النقدي الثقافي	بناء أنموذج تحليلي / ناقد نموذجا	الجهوري (2019)	تحليل نقدي لا فعل تعليمي
الديداكتي (موضوع المقال)	إظهار إجراء الخبير الخفي في أداء مفسر	Gauthier وآخرون (2013)؛ Rosenshine (2012)؛ Archer & Hughes (2011)	اتجاه الحركة: من الخفي إلى المرئي؛ المعيار: تملك المتعلم

وقد جعلنا شاهد المعنى الديداكتي مراجعه المؤسِسة في التعليم الصريح لا المقال نفسه، تفاديا للدور؛ فالمقال لا ينشئ المعنى من فراغ بل يعيد ضبطه عربيا ويسوره عن جواره. ويتأكد بالجدول أن المعنى الديداكتي ينفرد باتجاه حركته ومعيار نجاحه عما سواه، فيستقيم التمييز بالاصطلاح المعلن والنعت الملازم.

رابعا: مراجعة نقدية للدراسات الميدانية العربية وتمييز موقع المقال

إلى جانب الاستعمالات المفاهيمية المجاورة، تنهض في المدونة طبقة من الدراسات الميدانية التي طبقت "استراتيجية النمذجة" داخل القسم. ويلخص الجدول الآتي خصائصها ونتائجها وحدودها المنهجية، تأسيسا للحكم النقدي على معطى لا على انطباع:

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
/https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

جدول المراجعة النقدية للدراسات الميدانية المرصودة

الدراسة (السنة)	المجال والعينة	التصميم والأداة	النتيجة	قياس مؤجل؟ / الحد المنهجي
عمران (2025)	التاريخ/تفكير منظومي (ن=60)	تجريبي بمجموعتين؛ اختبار منظومي (40 فقرة)	تفوق التجريبية	لم يرصد؛ لا تعريف إجرائي ولا قياس انتقال
بهمول (د.ت.)	قواعد العربية (ن=36)	تجريبي بمجموعتين؛ اختبار تحصيلي	تفوق التجريبية	لم يرصد؛ تحصيل آني، لا تمييز للنمذجة
عبد النبي (2023)	مهارات التحدث (ن=60)	شبه تجريبي؛ اختبار + بطاقة ملاحظة	فرق دال للتجريبية	لم يرصد؛ نمذجة أقرب للعرض
عطية عبد الله (2015)	مفاهيم نحوية، ابتدائي	شبه تجريبي؛ اختبار مفاهيم + وسيط تقني	فاعلية	لم يرصد؛ خلط بالنمذجة السلوكية
عبد الله (2025)	طرق التدريس/جامعي (ن=169/165)	شبه تجريبي؛ اختبار + مقياسان	فاعلية في ثلاثة متغيرات تابعة	لم يرصد؛ تمييع المتغير المستقل
محمد (2019)	التمكين النفسي/إرشاد (ن=20)	تجريبي؛ مقياس + برنامج 8 جلسات	أثر دال	لم يرصد؛ سياق إرشادي وعينة صغيرة
عبد الفتاح ونصر (2024)	الكفاءة النصية/القصة (ن=76)	شبه تجريبي؛ اختبار كفاءة نصية	تحسن دال	لم يرصد؛ قياس كفاءة مقيسة لا أداء تلقائي
حاج وعومري (2021)	المهارات الحركية/ثانوي	وصفي مسحي لأداء المدرسين	وصف مستوى الأداء	لا ينطبق (وصفي)؛ النمذجة إيضاح حركي مرئي

يكشف الجدول ثلاث خلاصات نقدية. أولاها أن هذه الدراسات تثبت بأرقام دالة نجاعة النمذجة في تحصيل المتعلمين العرب، وأقربها إلى موضوعنا أربع تناولت العربية مباشرة (بهمول في القواعد، وعبد النبي في التحدث، وعطية عبد الله في المفاهيم النحوية، وعبد الفتاح ونصر في الكفاءة النصية)، فهي سوابق تسنِد اختيار حقل العربية. وثانيتها أن عمود "القياس المؤجل" يسنِد الحكم النقدي بمعطى: فالدراسات التجريبية في المدونة لم ترصد بقاء الأثر بعد التدخل ولا انتقاله إلى أداء تلقائي، واكتفت بالقياس البعدي الآني بأداة واحدة غالبا؛ أما دراسة المهارات الحركية فوصفية مسحية لا يرِد فيها القياس المؤجل أصلا. وثالثتها أنها تتعامل مع "النمذجة" استراتيجية عامة محزمة، فلا تعرفها إجرائيا، ولا تميزها من العرض والمثال المحلول، وتغفل حدودها. ومن هذا الموضع ينشأ إسهام المقال: فهو يقدم لهذه الدراسات ما تفتقر إليه من تعريف إجرائي وشروط وحدود وأفق قياسي مميِز، فيمنحها الضبط المفاهيمي الذي تفتقر إليه.

خامسا: التعريف الإجرائي

تفضي المحطات النظرية والخريطة الاصطلاحية والمراجعة النقدية إلى تعريف إجرائي جامع. والنمذجة الديداكتيكية في التعليم الصريح فعل تعليمي ينجز فيه المدرس أو الخبير مهمة معرفية أو لغوية أمام المتعلمين، مع إظهار خطوات الأداء ومعاييره وقراراته الداخلية، غالبا عبر التفكير بصوت مرتفع، قصد تحويل إجراء خفي إلى ممارسة قابلة للملاحظة والفهم والمحاكاة الواعية والتملك التدريجي، يعقبه تحرير متدرج للمسؤولية نحو المتعلم.

ويقوم هذا التعريف على أربعة شروط لازمة: إظهار القرار الخفي، فتكشف العملية الذهنية التي تسبق النتيجة؛ وقابلية الملاحظة والمحاكاة، فيصير الأداء موضوعا حسيا يرى ويسمع ويعاد؛ ووجود معيار نجاح معلن، فيعرف المتعلم لِم كانت هذه الخطوة صائبة لا الخطوة فحسب؛ والتحرير المتدرج للمسؤولية، فتنتقل العهدة من المدرس إلى المتعلم بحسب تمكنه. ويضبط هذه الشروط شرط حدي هو تلاشي الدعم: تقاس نجاعة النمذجة بانتهائها إلى استقلال المتعلم. ويتضح بذلك موقع "التفكير بصوت مرتفع": وسيلة نمطية راجحة لإظهار القرار، تشاركها وسائل أخرى، ويبقى الشرط الجوهري إظهار القرار مقرونا بمعيار صوابه.

سادسا: حدود النمذجة وشروط صدقها

تكتمل النمذجة بوعي حدودها. فالخبير المطلوبة نمذجته يكون قد أتمت كثيرا من إجراءاته، فتغدو سيروراته أصعب على الاستحضار؛ وهي "النقطة العمياء لدى الخبير"[16]. ويتصل بذلك سؤال صدقية التفكير بصوت مرتفع؛ فقد بين إريكسون وسايمون[17] أن المتمكن يفقد كثيرا من آثار سيروراته الآنية بحكم أتمتتها، فيصير ما ينطق به إعادة بناء بيداغوجي للقرار، يكسب المدرس بالإقرار به دقة وأمانة.

وتترجم هذه الحدود إلى مقتضى تكويني مباشر؛ فالنقطة العمياء لا تعالج بالوعظ بل بتقنيات تدرب: "النمذجة المكتوبة مسبقا" التي يعِد فيها المكوِن سلسلة القرار كتابة قبل الأداء فيبطئ ما صار لحظيا؛ و"بروتوكول التفكير بصوت مرتفع" الذي يلزِم المدرس بنطق كل قرار ضمني؛ و"التسجيل والتحليل الذاتي" الذي يعيد فيه المتدرب مشاهدة أدائه ليرصد الخطوات التي قفز فوقها. وتضاف مخاطر عملية: وهم الكفاية لدى المتعلم، ويواجه بالانتقال السريع إلى الممارسة الموجهة؛ وترسيخ استراتيجية واحدة طريقا وحيدا،

[16] ,Mitchell J. Nathan and Anthony Petrosino, Expert Blind Spot Among Preservice Teachers .American Educational Research Journal, 40/4, 2003, pp. 905-928

[17] .K. Anders Ericsson and Herbert A. Simon, Protocol Analysis: Verbal Reports as Data, rev .ed., Cambridge, MA: MIT Press, 1993

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
/https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

ويواجه بنمذجة المرونة. ويضاف بعد إبستمولوجي يستفيد من مرافعات حدود النمذجة المعرفية[18]: فكما يتغير معنى "النموذج" باختلاف طبيعة الظاهرة، تتغير شروط صدق النمذجة الديداكتيكية باختلاف طبيعة المهمة؛ فما يكفي لنمذجة مهارة حركية مرئية لا يكفي لنمذجة عملية ذهنية خفية كالإحالة.

سابعا: النحو الإجرائي: لحظات النمذجة

تترجم النمذجة تعريفها إلى ممارسة في أربع لحظات. تسبق الأولى الأداء، وفيها يحدد المدرس المهارة، ويعزل الصعوبة، ويضبط الحمل المعرفي، ويقرر موضوع النمذجة واستراتيجية تنظيمه[19]. وتجري الثانية أثناء الأداء، وفيها ينجز المهمة كاملة، ويفكر بصوت مرتفع يظهر قراراته[20]، ويبرز معيار النجاح. وتعقب الثالثة بممارسة موجهة بتغذية راجعة وتقليص متدرج للدعم عبر محطة تشخيصية[21]. وتختم الرابعة بممارسة مستقلة ينجزها المتعلم وحده، واختبار لقدرته في غياب النموذج. وما يفصل هذه السلسلة عن العرض إظهارها للقرارات الخفية وراء النتيجة.

ثامنا: نماذج تطبيقية في تدريس العربية: آلية الإحالة

تجعل الازدواجية اللغوية شروط الاكتساب الضمني للفصحى أضعف، فتشتد الحاجة إلى الإظهار الصريح في العمليات النصية التي يضعف فيها الوعي الميتالغوي، ومنها الإحالة[22]. ونعرض أربعة نماذج متدرجة تنتقل من المطابقة الصرفية إلى الانسجام الدلالي إلى الإحالة النصية على مضمون الجملة.

النموذج الأول: المطابقة تحسم

يكتب المدرس: «سألت سلمى أخاها عن دفاترها». ثم يفكر بصوت مرتفع: «أبحث عن مرجع الضمير في: دفاترها. المرشحان: سلمى وأخاها. أختبر المطابقة في النوع: الضمير "ها" مؤنث، و"أخاها" مذكر، فأستبعده، وتبقى سلمى. أختبر المعنى: دفاتر سلمى مستقيمة في السياق. إذن يعود الضمير على سلمى». ويبرز هنا اشتغال المطابقة بحضور مرشح منافس يسقط بالنوع، في مثال خال من لبس الملكية.

النموذج الثاني: المعنى يحسم حين تتساوى المطابقة

يكتب المدرس: «وضع سعيد الكتاب في المحفظة لأنه ثمين». ثم يظهر قراره: «الضمير في "لأنه" مذكر. المرشحون: سعيد،

---

[18] عديلة محمد الطاهر ومنصر جمال، "حدود النمذجة المعرفية في العلوم الاجتماعية والإنسانية: قراءة في مرافعات فلاسفة ما بعد الوضعية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م6 ع1، 2021، ص 1603-1624.

[19] Karen R. Harris, Steve Graham, Linda H. Mason and Barbara Friedlander, Powerful Writing Strategies for All Students, Baltimore, MD: Brookes, 2008.

[20] Beth Davey, Think Aloud: Modeling the Cognitive Processes of Reading Comprehension, Journal of Reading, 27/1, 1983, pp. 44-47.

[21] Alexander Renkl and Robert K. Atkinson, Structuring the Transition from Example Study to Problem Solving in Cognitive Skill Acquisition, Educational Psychologist, 38/1, 2003, pp. 15-22.

[22] Elinor Saiegh-Haddad, Linguistic Distance and Initial Reading Acquisition: The Case of Arabic Diglossia, Applied Psycholinguistics, 24/3, 2003, pp. 431-451.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الكتاب، المحفظة. المحفظة مؤنثة فتسقط، ويبقى سعيد والكتاب، فالمطابقة لا تكفي. أرجع إلى المعنى: الوصف بـ"ثمين" يلائم الكتاب في مقام وضعِهِ حفظا له، فأرجح عودة الضمير على الكتاب». ويظهر انتقال القرار من المطابقة إلى الانسجام الدلالي.

النموذج الثالث: المطابقة المعنوية في جمع ما لا يعقل

يكتب المدرس: «الكتب التي اشتريتها نافعة، وقد رتبتها في الرف». ثم يظهر قراره: «الضمير في "رتبتها" يعود على "الكتب"، وهي جمع لما لا يعقل، يعامل معاملة المفردة المؤنثة؛ فلا أقول "رتبتهم"، بل أطابق بالإفراد والتأنيث، وكذلك خبرها "نافعة"». ويظهر هذا النموذج قاعدة توليدية لا مثالا مفردا.

النموذج الرابع: الإحالة النصية على مضمون جملة

يكتب المدرس: «تأخر القطار ساعة، وهذا أربك المسافرين». ثم يظهر قراره: «أبحث عن مرجع "هذا". أمسح الأسماء السابقة فلا أجد مفردا يطابق ويستقيم وحده. فأرتقي: المحال عليه مضمون الجملة كلِها، أي حدث تأخر القطار. إذن الإحالة هنا نصية على حدث لا على مفردة». وينقل هذا النموذج درس الإحالة إلى لسانيات النص.

ثم ينتقل المدرس في كل نموذج إلى مثال ثان ينجزه المتعلمون بمساعدته مع تخفيف الدعم، فثالث باستقلال تام اختبارا لانتقال المسؤولية. وتكمن القيمة النمذجية في الكشف عن سلسلة القرار: رصدِ العلامة الإحالية، فالبحثِ عن المرشح، فاختبارِ المطابقة، فاختبارِ الانسجام، فالارتقاءِ إلى المضمون عند الحاجة.

شبكة ملاحظة لتقويم مشهد النمذجة عند المتدربين

مؤشر الملاحظة	متحقِق	غير متحقِق
عزل المهارة وضبط الحمل المعرفي قبل الأداء		
أنجز المهمة كاملة لا مجزأة		
أظهر القرار الخفي لا النتيجة فحسب		
سمى معيار الاختيار عند تساوي المرشحات		
نمذج مرونة الاستراتيجية لا طريقا وحيدا		
خفف الدعم تدريجيا حتى الإنجاز المستقل		

تاسعا: أفق تجريبي محكم

رجحت التركيبات البعدية كفة التعليم الصريح في اكتساب اللغة الثانية، بدءا من نوريس وأورتيغا[23]، فمراجعة غو وآخرون[24]،

[23] John M. Norris and Lourdes Ortega, Effectiveness of L2 Instruction: A Research Synthesis and Quantitative Meta-Analysis, Language Learning, 50/3, 2000, pp. 417-528.

[24] Jaemyung Goo, Gisela Granena, Yucel Yilmaz and Miguel Novella, Implicit and Explicit Instruction in L2 Learning: Norris and Ortega (2000) Revisited and Updated, in P. Rebuschat (ed.), Implicit and Explicit Learning of Languages, Amsterdam: John Benjamins, 2015, pp. 443-482.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فكانغ وسوك وهان[25]، فتحليل لي وسون[26] الذي ضم 28 تقريرا و67 عينة (N=3754) وبلغ فيه حجم الأثر مقادير متوسطة إلى كبيرة. وتنبه هذه الأعمال إلى أن نوع أدوات القياس يؤثر في حجم الأثر، وأن الأثر في المعرفة الصريحة قد يفوق أثره في التوظيف التلقائي. وإذ وقفت الدراسات الميدانية التجريبية المرصودة عند القياس الآني (كما بين جدول المراجعة) نقترح تصميما يتجاوز حدها:

عنصر التصميم	التفصيل المقترح
السؤال المركزي	إلى أي مدى ينتقل أثر النمذجة الصريحة لسلسلة قرار الإحالة من استرجاع القاعدة إلى توظيفها في إنتاج كتابي تلقائي نسبيا لدى الناطق بالعربية في وضعه الازدواجي؟
الفرضيات	تفوق مجموعة النمذجة في استرجاع القاعدة، وفي التوظيف الكتابي الحر، وبقاء الفرق دالا في القياس المؤجل، وتفوق حجم الأثر في المعرفة الصريحة على الأداء التلقائي.
التصميم والعينة	شبه تجريبي بمجموعتين متكافئتين؛ ويحدد حجم العينة نهائيا بتحليل قوة إحصائية قبلي (مع حد أدنى لا يقل عن 30 لكل مجموعة، يرفع إذا اعتمدت نمذجة المسار)، وبتكافؤ قبلي في العمر والمستوى القرائي والتحصيل والوعي الميتالغوي.
المعالجة وضبطها	توحيد زمن التدخل ومحتواه؛ ضبط أثر المدرس (المدرس نفسه للمجموعتين أو تدوير المدرسين)؛ توحيد تعليمات التطبيق.
القياس	قبلي / بعدي / مؤجل (بعد 6–8 أسابيع) لرصد بقاء الأثر.
الأداتان وصدقهما	أداة لاسترجاع القاعدة، وأداة للتوظيف في إنتاج كتابي حر؛ مع فحص صدق المحتوى والثبات، وتعمية المصححين، وحساب معامل الاتفاق بين المصححين.
المعالجة الإحصائية	اختبار "ت" وتحليل التباين المصاحب (ANCOVA)، وحجم الأثر (d). وتعتمد نمذجة المسار (Path/SEM) خيارا مشروطا: إذا بلغ حجم العينة حدا مناسبا وتوافرت مؤشرات قياس مستقرة، لاختبار وساطته بين النمذجة والأداء.

وتوظيف نمذجة المسار هنا (حين تتوافر شروطها) ليس استعارة للفظ، بل استثمار واع للمعنى الإحصائي البنائي المرصود في الخريطة[27]، يلتقي فيه المعنيان المتمايزان في تصميم واحد: النمذجة الديداكتيكية متغيرا مستقلا، والنمذجة البنائية أداة تحليل لأثره.

عاشرا: خاتمة تركيبية

انتهى هذا المقال إلى أربع نتائج متضافرة تجيب أسئلته وتثبت إضافته. أما الأولى فتعريف النمذجة الديداكتيكية تعريفا إجرائيا يميزها من العرض والشرح والمثال المحلول: فهي فعل تعليمي يظهر إجراء الخبير الخفي في أداء مفسر معلنِ المعيار، قابل للملاحظة

[25] Eun Young Kang, Sang-Ki Sok and ZhaoHong Han, Thirty-Five Years of ISLA on Form-Focused Instruction: A Meta-Analysis, Language Teaching Research, 23/4, 2019, pp. 428-453.

[26] Shaofeng Li and H. Sun, Effects of Different Forms of Explicit Instruction on L2 Development: A Meta-Analysis, Foreign Language Annals, 57/1, 2024, pp. 229-255.

[27] نورة بوعيشة ومسعودة بوبلال، "النمذجة في البحوث التربوية: تحليل المسار نموذجا"، مجلة التمكين الاجتماعي، م6 ع4، 2024، ص 124-136.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والمحاكاة والتملك، يعقبه تحرير متدرج للمسؤولية حتى تلاشي الدعم. وبهذا التعريف ينتقل المفهوم من شعار تربوي فضفاض إلى مقولة ديداكتيكية مضبوطة قابلة للملاحظة والتقويم.

وأما الثانية فتمييز هذا المعنى عما يجاوره في خريطة اصطلاحية مسندة إلى مدونة مؤرخة. فقد تبين أن "النمذجة" في العربية تحمل (إلى جانب معناها الديداكتي) معاني الصورية اللسانية الحاسوبية، والإحصائية البنائية، والرياضية في بحوث العمليات، والاجتماعية المفاهيمية، والبراديغمية الإبستمولوجية، والجمالية الأدبية، والنقدية الثقافية. ويفصل المعنى الديداكتي عن هذه المعاني محور اتجاه الحركة (من الخفي إلى المرئي) ومحور معيار النجاح (تملك المتعلم لا دقة التمثيل). ويحفظ التمييز في الخطاب بالاصطلاح المعلن والنعت الملازم، فلا يترك للسياق وحده.

وأما الثالثة فوعي حدود النمذجة وشروط صدقها، حتى لا تنقلب إلى خطاب تبشيري. فالنقطة العمياء لدى الخبير، وصدقية التفكير بصوت مرتفع، ووهم الكفاية لدى المتعلم، وأثر انعكاس الخبرة؛ كلها تحد النمذجة وتطلب أن تقرن بتقنيات تكوينية تدرِب المكوِن على تفكيك خبرته المؤتمتة، وأن تتلاشى لمصلحة استقلال المتعلم. وأما الرابعة فأفق اختبارها في تعليم العربية بتصميم يميز أثرها في المعرفة الصريحة من أثرها في الأداء التلقائي، ويرصد بقاء الأثر بقياس مؤجل، ويستوفي شروط الضبط الإحصائي والمنهجي، وهو ما لم تبلغه الدراسات المرصودة.

وإضافة المقال الأساسية وصل التأصيل المفاهيمي بالتطبيق الدقيق على آلية الإحالة في العربية، فيفتح بابا لأبحاث تختبر المفهوم ميدانيا وتوسع نماذجه إلى ظواهر نحوية ونصية أخرى. وبهذا تستقر النمذجة الديداكتيكية مقولة مضبوطة تدرس وتلاحظ وتختبر، لا شعارا يردد.

معجم مصطلحي مقترح

المصطلح العربي	المقابل الأجنبي	الضبط المعتمد
النمذجة الديداكتيكية	Modelage / Instructional modeling	إظهار إجراء الخبير الخفي أمام المتعلم
النمذجة الصورية	Modélisation / Formal modeling	بناء تمثيل صوري للظاهرة
التفكير بصوت مرتفع	Think-aloud	نطق القرار الداخلي أثناء الأداء
التحرير المتدرج للمسؤولية	Gradual release of responsibility	انتقال العهدة من المدرس إلى المتعلم
الحمل المعرفي	Cognitive load	العبء على الذاكرة العاملة
النقطة العمياء للخبير	Expert blind spot	قفز المتمكن فوق ما صار بديهيا عنده
أثر انعكاس الخبرة	Expertise reversal effect	انقلاب نفع الدعم عبئا لدى المتقدم

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
/https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

المراجع والمصادر:

✓ **أولا: مدونة الدراسات المرصودة**

- بهمول، عمر هشام. (د.ت.). أثر استراتيجية النمذجة في تحصيل طلبة الصف الثاني المتوسط في مادة قواعد اللغة العربية. مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد 92.
- بوعمارة، بوعيشة. (2017). النمذجة الفنية وتجربة الواقع في شعر الرواد (دراسة في استدعاء المتنبي والمعري). مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد 9.
- بوعيشة، نورة؛ وبوبلال، مسعودة. (2024). النمذجة في البحوث التربوية: تحليل المسار نموذجا. مجلة التمكين الاجتماعي، 6(4)، 124-136.
- الجهوري، عبد الله بن علي. (2019). النمذجة في النقد الثقافي: عبد الله الغذامي أنموذجا (رسالة ماجستير، إشراف إحسان اللواتي). جامعة السلطان قابوس.
- حاج، ابن خالد؛ وعومري، دحون. (2021). مستوى الأداء التدريسي لتعليم المهارات الحركية وفق أسلوب النمذجة في المرحلة الثانوية. المجلة العلمية لعلوم وتكنولوجية النشاطات البدنية والرياضية، 18(1)، 16-28.
- زاوي، فكروني. (2018). النمذجة في العلوم الاجتماعية، من المفهوم إلى المؤشرات. مجلة التدوين، العدد 10.
- عبد الله، إيمان أحمد عبد الله أحمد. (2025). استخدام استراتيجية النمذجة بمقرر طرق التدريس لتنمية التحصيل ومهارات إدارة المعرفة وفاعلية الذات الإبداعية لدى طلاب كلية التكنولوجيا والتعليم. مجلة العلوم التربوية، 33(4)، ج1، 129-176.
- عبد الفتاح، ليلى عيد فرج؛ ونصر، معاطي محمد إبراهيم. (2024). تنمية الكفاءة النصية باستخدام استراتيجية النمذجة اللغوية الموجهة في تدريس القصة لتلاميذ الصف الرابع الابتدائي. مجلة كلية التربية بدمياط، 39(88)، ج1، 25-67.
- عبد النبي، مروة عصام الدين سيد. (2023). استخدام إستراتيجية النمذجة في تدريس اللغة العربية لتنمية بعض مهارات التحدث لتلاميذ الصف السادس الابتدائي. مجلة البحث في التربية وعلم النفس، 38(2)، 725-764.
- عطية عبد الله، بهية أحمد. (2015). فاعلية النمذجة مدعومة بأحد المستحدثات التكنولوجية لتنمية بعض المفاهيم النحوية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية. المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، 31(4)، 616-656 (بحث مستل من رسالة ماجستير).
- عديلة، محمد الطاهر؛ ومنصر، جمال. (2021). حدود النمذجة المعرفية في العلوم الاجتماعية والإنسانية: قراءة في مرافعات فلاسفة ما بعد الوضعية. مجلة الأستاذ الباحث، 6(1)، 1603-1624.
- عمر، نعيمة امحمد. (2026). النمذجة الرياضية كأداة استراتيجية لتحسين كفاءة العمليات. Sharwes Scientific Journal, 7(1), 40-55.
- عمران، علي مفتي محمد. (2025). أثر استراتيجية النمذجة في تنمية التفكير المنظومي لدى طلاب الصف الخامس الأدبي في مادة التاريخ. مجلة الفتح، 29(2)، 357 وما بعدها. (https://doi.org/10.23813/FA/29/2/15)
- محمد، جنان صالح. (2019). أثر أسلوب النمذجة في تنمية التمكين النفسي لدى المرشدين التربويين. مجلة الفتح، العدد 80. (https://doi.org/10.23813/FA/80/16)

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
/https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

- معافة، سوسن. (2020). النمذجة الصورية الآلية للغة العربية. مجلة اللغة العربية، 22(49)، 222-249.

✓ **ثانيا: المراجع العربية الأخرى**

- المتوكل، أحمد. (1985). الوظائف التداولية في اللغة العربية (ط1). الدار البيضاء: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر.
- المتوكل، أحمد. (1986). دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، مادة "نمذجة". الدوحة: مركز الدوحة الدولي لمعجم اللغة العربية.

✓ **ثالثا: المراجع الأجنبية**

- Archer, A. L., & Hughes, C. A. (2011). Explicit instruction: Effective and .efficient teaching. New York: Guilford Press
- Bandura, A. (1977). Social learning theory. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-.Hall
- Bandura, A. (1986). Social foundations of thought and action: A social cognitive .theory. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall
- Chevallard, Y. (1985). La transposition didactique: Du savoir savant au savoir .enseigne. Grenoble: La Pensee Sauvage
- .Collins, A., Brown, J. S., & Newman, S. E. (1989). Cognitive apprenticeship .In L. B. Resnick (Ed.), Knowing, learning, and instruction (pp. 453-494) .Hillsdale, NJ: Erlbaum
- Davey, B. (1983). Think aloud: Modeling the cognitive processes of reading .comprehension. Journal of Reading, 27(1), 44-47
- Ericsson, K. A., & Simon, H. A. (1993). Protocol analysis: Verbal reports as data .(rev. ed.). Cambridge, MA: MIT Press
- .Fisher, D., & Frey, N. (2008). Better learning through structured teaching .Alexandria, VA: ASCD
- Gauthier, C., Bissonnette, S., & Richard, M. (2013). Enseignement explicite .et reussite des eleves. Montreal/Bruxelles: ERPI/De Boeck
- Goo, J., Granena, G., Yilmaz, Y., & Novella, M. (2015). Implicit and explicit .instruction in L2 learning: Norris & Ortega (2000) revisited and updated. In P

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
/https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

.Rebuschat (Ed.), Implicit and explicit learning of languages (pp. 443-482) .Amsterdam: John Benjamins

- Harris, K. R., Graham, S., Mason, L. H., & Friedlander, B. (2008). Powerful .writing strategies for all students. Baltimore, MD: Brookes
- Kalyuga, S., Ayres, P., Chandler, P., & Sweller, J. (2003). The expertise reversal .effect. Educational Psychologist, 38(1), 23-31
- Kang, E. Y., Sok, S., & Han, Z. (2019). Thirty-five years of ISLA on form-focused instruction: A meta-analysis. Language Teaching Research, 23(4), 428-.453
- :Kuhn, T. S. (1970). The structure of scientific revolutions (2nd ed.). Chicago University of Chicago Press. (Original work published 1962)
- Li, S., & Sun, H. (2024). Effects of different forms of explicit instruction on L2 .development: A meta-analysis. Foreign Language Annals, 57(1), 229-255 https://doi.org/10.1111/flan.12726
- Nathan, M. J., & Petrosino, A. (2003). Expert blind spot among preservice .teachers. American Educational Research Journal, 40(4), 905-928
- Norris, J. M., & Ortega, L. (2000). Effectiveness of L2 instruction: A research .synthesis and quantitative meta-analysis. Language Learning, 50(3), 417-528
- Pearson, P. D., & Gallagher, M. C. (1983). The instruction of reading .comprehension. Contemporary Educational Psychology, 8(3), 317-344
- Renkl, A., & Atkinson, R. K. (2003). Structuring the transition from example study to problem solving in cognitive skill acquisition. Educational .Psychologist, 38(1), 15-22
- Rosenshine, B. (2010). Principles of instruction (Educational Practices Series .No. 21). Geneva: IAE & IBE (UNESCO)
- Rosenshine, B. (2012). Principles of instruction: Research-based strategies that

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
/https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

.all teachers should know. American Educator, 36(1), 12-19, 39

- :Saiegh-Haddad, E. (2003). Linguistic distance and initial reading acquisition .The case of Arabic diglossia. Applied Psycholinguistics, 24(3), 431-451
- .Sweller, J. (1988). Cognitive load during problem solving: Effects on learning .Cognitive Science, 12(2), 257-285
- Sweller, J., & Cooper, G. A. (1985). The use of worked examples as a substitute .for problem solving in learning algebra. Cognition and Instruction, 2(1), 59-89
- van Gog, T., Paas, F., & van Merrienboer, J. J. G. (2004). Process-oriented .worked examples. Instructional Science, 32(1-2), 83-98
- Vygotsky, L. S. (1978). Mind in society. Cambridge, MA: Harvard University .Press
- Wood, D., Bruner, J. S., & Ross, G. (1976). The role of tutoring in problem .solving. Journal of Child Psychology and Psychiatry, 17(2), 89-100

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
/https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

المدرس الرقمي بينَ الكفايات التقنية والبيداغوجية:
رِهانات التكيّف مع الذكاء الاصطناعي

د. لحسن عبود
باحث في اللسانيات، جامعة محمد الخامس
دة. بومسهولي خديجة
باحثة في علم النفس الاجتماعي، جامعة محمد الخامس
المملكة المغربية

الملخص

يشهد الحقل التربوي تحولات عميقة نتيجة التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يفرض إعادة النظر في تكوين المدرس وأدواره المهنية داخل المنظومة التعليمية. وفي هذه الورقة، نناقش إشكالية الموازنة بين الكفايات التقنية المرتبطة بتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي وهندسة الأوامر، فضلا عن تحليل البيانات التعليمية من جهة، والكفايات البيداغوجية المرتبطة بالتخطيط والتدريس والتقويم في البيئات الرقمية من جهة ثانية. وذلك انطلاقا من سؤالين أساسيين هما: إلى أي حد يمكن لهندسة تكوين المدرس الرقمي أن تواكب التحولات التي أحدثها الذكاء الاصطناعي؟ وما هي الكفايات الكفيلة بضمان ممارسة تدريسية فعالة وذات جودة؟

نستند في جوابنا عن ذلك إلى مقاربة تحليلية نقدية للأدبيات التربوية المعاصرة مدعومة ببعد استشرافي، بهدف استجلاء ملامح نموذج المدرس الرقمي، والكشف عن الكفايات المهنية اللازمة لتوظيف الذكاء الاصطناعي بصورة تربوية فعالة وأخلاقية. كما نناقش في هذه الورقة التحديات المرتبطة بإدماج الذكاء الاصطناعي في الممارسات الصفية، خاصة ما يتعلق بتنمية التفكير النقدي لدى المتعلمين وترسيخ أخلاقيات الاستخدام الرقمي.

ونخلص إلى اقتراح هندسة تكوينية متكاملة تجمع بين الأبعاد التقنية والبيداغوجية والأخلاقية، وترتكز على تنمية الوعي الرقمي النقدي لتعزيز قدرة المدرس على توظيف الذكاء الاصطناعي باعتباره رافعة للتطوير المهني وتحسين جودة العملية التعليمية التعلمية.

الكلمات المفتاحية: المدرس الرقمي– الذكاء الاصطناعي– هندسة الكفايات– التكوين التربوي– الكفايات التقنية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Digital Teacher between Technical and Pedagogical Competencies: Challenges of Adaptation to Artificial Intelligence

Abstract :

The educational field is undergoing profound transformations driven by the rapid advancement of artificial intelligence (AI) technologies, necessitating a reconsideration of teacher preparation and professional roles within educational systems. This paper examines the challenge of balancing technical competencies related to the use of AI tools, prompt engineering, and educational data analysis on the one hand, with pedagogical competencies associated with planning, teaching, and assessment in digital learning environments on the other. The discussion is guided by two central questions: To what extent can the design of digital teacher education programs keep pace with the transformations brought about by artificial intelligence? And which competencies are essential for ensuring effective and high-quality teaching practices?

To address these questions, the paper adopts a critical analytical approach to contemporary educational literature, complemented by a forward-looking perspective. This approach seeks to identify the defining characteristics of the digital teacher model and to determine the professional competencies required for the effective and ethical integration of artificial intelligence in educational contexts. Furthermore, the paper discusses the challenges associated with incorporating AI into classroom practices, particularly those related to fostering learners' critical thinking skills and promoting ethical digital use.

The paper concludes by proposing an integrated teacher education framework that combines technical, pedagogical, and ethical dimensions, grounded in the development of critical digital awareness. Such a framework aims to strengthen teachers' capacity to employ artificial intelligence as a lever for professional development and as a means of enhancing the quality of teaching and learning processes.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة

لم يعد المتعلم المعاصر متلقيا سلبيا للمعرفة، بل أصبح فاعلا منغمسا في بيئة رقمية كثيفة، يتفاعل معها بوصفه مستهلكا ومنتجا للمحتوى في الآن ذاته، وهو ما يعيد تشكيل تَمَثُّلاته للتعلم وأساليب بنائه للمعرفة. ومن ثَم، فإن الاستمرار في تدريسه بأدوات تقليدية منفصلة عن هذا السياق الرقمي لم يعد مجديا، بل قد يفاقم الفجوة بين المدرسة وعالمه اليومي الذي لم يعد منفصلا عما هو رقمي. وعليه، تبرز ضرورة إرساء مقاربات بيداغوجية جديدة قوامها امتلاك المهارات الرقمية وتوظيفها توظيفا نقديا وهادفا، بما يضمن مواكبة تحولات المعرفة وتنمية استقلالية المتعلم، وقدرته على التمييز والتحليل وامتلاك وعي نقدي أمام تدفق معلوماتي متسارع. إننا في زمن تنتج فيه الآلة المعرفة في ثوان، مقابل واقع تربوي لا زال يشتغل بأدوات أفقدها الذكاء الاصطناعي فاعليتها. وفي ظل هذه التحولات الرقمية المتسارعة التي يقودها الذكاء الاصطناعي، خاصة في صيغته التوليدية، لم يعد إنتاج المعرفة حكرا على الإنسان، ولم تعد عملية بطيئة تبنى تدريجيا، بل أصبحت متدفقة، لحظية وفورية، وقابلة لإعادة التشكيل باستمرار.

أمام هذا الواقع، يجد الحقل التربوي نفسه أمام منعطف حاسم لم يعد فيه المدرس ناقلا للمعرفة، بل أصبح مطالبا بإعادة تعريف دوره داخل بيئة تعليمية جديدة مُتجددة، تتداخل فيها الأبعاد التقنية بالبيداغوجية بشكل غير مسبوق. فلم يعد كافيا أن يمتلك المدرس أدوات رقمية، بل هو مطالب بأن يوظفها بوعي نقدي بناء، وأن يحولها إلى دعامة لبناء تعلم ذي معنى (المندلاوي، 2024).

صحيح أن هذا التحول المنشود يصطدم في الواقع العملي بجملة من الإكراهات التي تحدُّ من تفعيل الذكاء الاصطناعي داخل الممارسة الصفية، وهذا ما أكدته دراسة السالك والهلالي (2024)، حول واقع وإكراهات توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم الثانوي التأهيلي العمومي، حيث بينت استنادا إلى عينة تكونت من (138) أستاذة و(137) أستاذا بالمديرية الإقليمية للرشيدية خلال الموسم الدراسي 2023–2024، أن مستوى توظيف المدرسين لتقنيات الذكاء الاصطناعي لا يزال ضعيفا، مقابل ارتفاع ملموس في حجم الإكراهات المرتبطة بها. إنه تحوُّل يكشف عن فجوة بنيوية بين التحولات الرقمية المتسارعة وواقع الممارسة التربوية، مما يمنح مشروعية علمية للتفكير في هندسة تكوين المدرس الرقمي. وانطلاقا من هذا السياق العام، وما يطرحه من إشكالات نظرية وتطبيقية في ظل التحولات التي يعرفها الحقل التربوي في عصر الذكاء الاصطناعي، نستكشف ملامح نموذج المدرس الرقمي والكفايات المهنية الكفيلة بتأطيره نظريا ومنهجيا، في ضوء ما تكشفه هذه التحولات من إعادة تشكيل لأدوار الفاعلين التربويين، وما تطرحه من تحديات تتعلق بطبيعة وحدود التكوينات الحالية، والتي تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في هندسة تكوين المدرسين بما يتجاوز الفصل التقليدي بين الكفايات التقنية والكفايات البيداغوجية، نحو بناء كفايات مندمجة وممتدة قادرة على مواكبة هذا التحول العميق.

هكذا، سيكون المدرس الرقمي بوصفه فاعلا متبصرا، قادرا على تحويل الذكاء الاصطناعي من تهديد محتمل إلى فرصة حقيقية لتجويد الفعل التربوي. وانسجاما مع هذا الهدف، نسعى للجواب عن الإشكال التالي: إلى أي حد يمكن لهندسة تكوين المدرس الرقمي أن تواكب تحولات الذكاء الاصطناعي؟ وما طبيعة الكفايات الكفيلة بضمان ممارسة تدريسية فعالة وذات جودة؟

1. التحولات الرقمية وإعادة تشكيل مهنة التدريس

لم تعد التحولات التي يشهدها العالم المعاصر مجرد تغيرات تدريجية في الوسائط أو الأدوات، بل أضحت تحولات بنيوية عميقة تمسّ منطق إنتاج المعرفة ذاته، وضوابطه، في ظل الصعود المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة في صيغته التوليدية. فهذه

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التقنيات لم تحدث فقط طفرة في سرعة الوصول إلى المعلومة، بل أعادت تعريف طبيعة المعرفة، من كونها محتوى ثابتا يُنقل، إلى سيرورة دينامية تبنى وتعاد صياغتها بشكل مستمر (Chai & kong, 2017). وفي خضم هذه الدينامية؛ يجد الحقل التربوي نفسه أمام إعادة تشكّل جذرية، لم تعد تسمح باستمرار النموذج التعليمي التقليدي القائم على إعادة الإنتاج، حتى لو تعلق الأمر ببيداغوجية تتبنى المقاربة بالكفايات ولا تُدخل في حسبانها التحول الذكي المرتبط بالحصول على المعلومة وكيفية استثمارها. لأن المتعلم لم يعد في حاجة إلى من يزوده بالمعلومة بقدر حاجته إلى من يوجهه نحو كيفية بنائها، وتمحيصها، وتوظيفها في سياقات متعددة، مما يجعل مركز الثقل في العملية التعليمية ينتقل من نقل المعرفة إلى هندسة التعلم (Hrona et al,. 2022).

وضمن هذا التحول، تتعرض مهنة التدريس بدورها لإعادة تعريف عميقة، حيث لم يعد المدرس فاعلا تربويا أحادي الدور، بل أصبح مطالبا بالاضطلاع بوظائف مركبة تتداخل فيها أبعاد متعددة؛ فهو مصمّم لبيئات التعلم، وميسّر للتفاعلات، ومقوّم للعمليات، والأهم، فاعل رقمي متبصر قادر على تحليل ممارساته وتطويرها في ضوء معطيات متغيرة. لذلك؛ أصبح مطالبا بالانخراط الواعي في البيئة الرقمية، ليس فقط عبر استخدام أدواتها، بل من خلال فهم منطق اشتغالها واستيعاب حدودها وإمكاناتها (نهاري، 2022). وعليه، فإن هذه التحولات تفرض إعادة النظر في السياسات التربوية التي تعتمدها المراكز الجهوية للتربية والتكوين في تكوين وتأهيل المدرسين، التي لم يعد بإمكانها أن تظل رهينة المقاربات التقليدية، بل أضحت مطالبة بالانتقال نحو نماذج تكوينية أكثر مرونة وتكاملا، تستجيب لتعقيد الأدوار الجديدة، وتؤسس لمدرس قادر على التفاعل النقدي مع تحولات الذكاء الاصطناعي، بدل الاكتفاء بالتكيف السطحي معها. ولا يغيب عنا أن الوثائق الرسمية التربوية الوطنية تعكس وعيا متزايدا بأهمية إدماج البعد الرقمي في التعليم؛ منذ الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999) الذي أكد على ضرورة توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وجاء برنامج (GENIE 2006)، لترجمة هذا التوجه إلى إجراءات عملية عبر تجهيز المؤسسات وتكوين المدرسين، فيما اعتبرت الرؤية الاستراتيجية 2015– 2030 التحول الرقمي رافعة لتجديد المدرسة المغربية وتجويد العملية التعليمية– التعلمية، وعزز القانون الإطار 51.17 هذا المنحى بالتنصيص على إدماج التكنولوجيا وتطوير استعمالها داخل الفضاء التعليمي.

وبذلك، يتضح أن التحول الرقمي لا يمكن اختزاله في كونه مجرد معطى خارجي يحيط بالعملية التعليمية، بل يشكل نسقا بنيويا ناظما يعيد تشكيلها من الداخل، ويعيد تعريف منطق اشتغالها، وأدوار فاعليها، وفي مقدمتهم المدرس الذي لم يعد على هامش هذا التحول، بل هو في صميمه وفاعليته. فإدماج التكنولوجيا الرقمية في التعليم؛ فضلا عن تحقيقه للجودة المنشودة التي تختصر الزمن، فهو أساس تحديث الممارسات التربوية عبر تطوير الوسائل والطرائق. لكن فعاليته، تظل مشروطة بتأهيل المدرسين وضمان توظيف بيداغوجي واع وفعلي لهذه التقنيات داخل الفصل الدراسي (Tsymbal, 2020).

2. تكامل الكفايات التقنية والبيداغوجية في بناء نموذج المدرس الرقمي

في سياق التحولات العميقة التي يعرفها النظام التربوي في العصر الرقمي، لم يعد تكوين المدرس يقتصر على امتلاك معارف تخصصية أو مهارات معزولة، بل أصبح يقوم على بناء كفايات مركبة ومتكاملة تسمح له بممارسة فعل بيداغوجي واع وفعال، داخل بيئة تعليمية تتسم بالتعقيد والتغير المستمر. ومن هذا المنظور يمكن التمييز بين الكفايات البيداغوجية والكفايات التقنية دون الفصل بينهما، إذ يشكلان معا بنية واحدة متكاملة تحدد جودة الأداء المهني للمدرس. حيث تحيل الكفايات البيداغوجية إلى مجموع القدرات المهنية التي تمكن المدرس من فهم التعلمات وتصميمها وتدبيرها وتقويمها، بطريقة تستجيب لحاجات المتعلمين وتراعي الفروق الفردية بينهم. فهي تشمل القدرة على التخطيط الدقيق للوضعيات التعليمية بناء على الأهداف والكفايات المستهدفة،

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والتمكن من تدبير القسم عبر توظيف استراتيجيات تعليمية فعالة. مثل التعلم النشط والتعلم التعاوني وحل المشكلات، إضافة إلى التقويم بوصفه جزءا بنيويا من العملية التعليمية وليس مرحلة نهائية فقط، فضلا عن امتلاك مهارات التواصل التربوي لبناء مناخ صفي محفز قائم على التفاعل الإيجابي والدافعية؛ فجودة التدريس ترتبط باكتساب التلميذ القدرة على الانخراط الفعال في بناء المعرفة بما يضمن إعادة استثمارها، وهي كفاية تستمد خلفيتها من قدرة المدرس على تحويل المعرفة إلى خبرات قابلة للفهم والتفاعل (Somba & Otieno,2022).

وفي المقابل، تتجسد الكفايات التقنية في قدرة المدرس على توظيف الأدوات الرقمية والتكنولوجيات الحديثة داخل الممارسة التعليمية بشكل هادف ومنسجم مع تلك الأهداف البيداغوجية. فهي لا تعني مجرد الإلمام بالأجهزة أو البرمجيات، بل تشمل استخدام المنصات الرقمية في التدريس، وإنتاج موارد تعليمية تفاعلية، وتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي والتعلم عن بعد، مع تسيير بيئات تعلم تسمح بالتفاعل والتتبع والتقويم المستمر. وفي هذا السياق، أكدت تقارير اليونسكو الحديثة أن الكفايات الرقمية للمدرس أصبحت جزءا أساسيا من الهوية المهنية الحديثة، وليست مجرد مهارة إضافية يمكن إغفالها، حيث يعتبر التحول الرقمي في التعليم تحولا بنيويا في أدوار المدرس (Cukurova & Miao,2024).

تأسيسا على ذلك، يظهر أن الرهان الحقيقي لم يعد مرتبطا بمجرد إدماج التكنولوجيا داخل الممارسة الصفية، بل بكيفية تحقيق هذا التكامل بين البعد البيداغوجي والبعد التقني- الرقمي؛ فالإشكال يكمن في القدرة على التوظيف ضمن رؤية تربوية هادفة ومتكاملة. وتبرز الكفايات التقنية هنا باعتبارها شرطا ضروريا للانخراط في البيئة الرقمية، حيث ينتظر من المدرس التمكن من تقنيات الذكاء الاصطناعي، وفهم آليات اشتغالها، وتوجيهها عبر هندسة الأوامر، إضافة إلى استثمار المعطيات التعليمية في دعم اتخاذ القرار التربوي. غير أن هذه الكفايات، على أهميتها، تظل محدودة الأثر إذا ما تم التعامل معها بمعزل عن بعدها البيداغوجي (Cukurova & Miao,2024).

بالموازاة مع ذلك، تشكل الكفايات البيداغوجية بعدا استراتيجيا، إذ تتجلى في قدرة المدرس على تصميم وضعيات تعلمية مندمجة، توظف الذكاء الاصطناعي كوسيط داعم لبناء التعلم لا بديل عنه. كما تشمل التخطيط الذكي للتعلم، وتدبير الفصول الافتراضية، واعتماد تقويم تكيفي يستجيب لحاجيات المتعلمين مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية بينهم. وبهذا، فإن الرهان الأساسي يكمن في تحقيق تكامل وظيفي بين هذين البعدين المذكورين، بما يفضي إلى تجاوز التصور التجزيئي للكفايات، نحو بناء كفايات مندمجة تؤسس لنموذج "المدرس الرقمي"؛ فهذا الأخير لا يختزل في كونه مستخدما ماهرا للتكنولوجيا، بل يتحدد بوصفه فاعلا بيداغوجيا قادرا على إعادة توظيف ما هو رقمي ضمن مشروع تعليمي مفكّر فيه (Selwyn,2019). إن المدرس الرقمي، وفق هذا التصور، هو مهندس للممارسات البيداغوجية الذكية، يوظف الأدوات الرقمية بوعي نقدي، ويخضعها لرؤية تربوية واضحة، مستندا إلى ممارسة تبصّرية تمكنه من تحليل أفعاله التعليمية وتقويمها وتطويرها باستمرار. وبذلك، يصبح التكامل بين الكفايات التقنية والبيداغوجية شرطا بنيويا لضمان فعالية الفعل التربوي في عصر الذكاء الاصطناعي (ISTE,2017).

3. تحديات إدماج الذكاء الاصطناعي في الممارسة الصفية ورهانات تنمية التفكير النقدي

على الرغم من الإمكانات التحويلية المتاحة من قِبل الذكاء الاصطناعي في الارتقاء بجودة العملية التعلّمية، فإن إدماجه داخل الممارسة الصفية لا يخلو من إكراهات تتجاوز البعد التقني لتلامس أبعادا معرفية وبيداغوجية وقيمية عميقة، فكل تحول تكنولوجي جذري لا ينتج فقط فرصا جديدة، بل يعيد أيضا طرح أسئلة قديمة في حلة جديدة بصيغ أكثر تركيبا تتعلق بطبيعة المعرفة، وحدود

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التعلم، وأدوار الفاعلين التربويين. حيث يبرز تحدي البنية التحتية التكنولوجية كمدخل أساسي يؤطر إمكانات هذا الإدماج وحدوده، إذ لا يمكن الحديث عن توظيف فعلي للذكاء الاصطناعي في غياب شروط مادية ملائمة، من قبيل توفر تجهيزات رقمية كافية، وجودة الربط بالإنترنت، وصيانة الموارد التكنولوجية داخل المؤسسات التعليمية. كما أن التفاوت في الولوج إلى هذه الموارد بين المؤسسات والمجالات الجغرافية يطرح إشكالية العدالة الرقمية، ويجعل هذا الإدماج رهينا بسياقات غير متكافئة، مما قد يعمق الفوارق بدل تقليصها (Cukurova & Miao,2024). وعلى المستوى المعرفي، يبرز تحدي الاعتماد المفرط على مخرجات الذكاء الاصطناعي التي تتميز بسهولة الوصول وسرعة الإنتاج، مما قد يفضي إلى نوع من "الكسل المعرفي"، إذْ يتراجع الجهد الذهني المبذول في بناء المعرفة لصالح استهلاكها الجاهز، وهو ما يهدد بتقويض أحد أهم أهداف التربية المتمثل في تنمية الاستقلالية الفكرية لدى المتعلم. أما على المستوى البيداغوجي؛ فتتمثل الإشكالية في كيفية إدماج هذه التقنيات ضمن سيناريوهات تعليمية ذات معنى، تتجاوز الاستخدام الأداتي السطحي نحو توظيف واع ومندمج؛ فغياب رؤية واضحة قد يحول الذكاء الاصطناعي إلى مجرد أداة للإشعاع الاستهلاكي غير المنتج، لا يحدث أثرا فعليا في التعلم، بل قد يعمق الفجوة بين الوسيلة والغاية (Tsymbal, 2020). أما في ما يخص البعد القيمي؛ فالذكاء الاصطناعي يطرح تحديات دقيقة تتعلق بمصداقية المعلومات، وحدود الثقة في المخرجات الخوارزمية، إضافة إلى قضايا مرتبطة بحماية المعطيات الشخصية، والنزاهة الأكاديمية، خاصة في ظل سهولة إنتاج محتويات يصعب التحقق من مصدرها أو أصالتها، وهو ما يستدعي بناء وعي أخلاقي رقمي لدى كل من المدرس والمتعلم على حد سواء (Tsymbal, 2020). وفي مواجهة هذه التحديات، يبرز رهان مركزي يتمثل في تنمية التفكير النقدي باعتباره آلية أساسية لإعادة التوازن داخل العملية التعليمية؛ فلم يعد الهدف هو تمكين المتعلم من الوصول إلى المعرفة فحسب، بل أصبح يتمثل في قدرته على مساءلتها، وتحليلها، وتقييمها في ضوء معايير علمية ومنهجية. ومن تم، يتحول الذكاء الاصطناعي من مصدر جاهز للإجابات إلى موضوع للتفكير والتحليل. وعليه، فإن إدماج الذكاء الاصطناعي في التعليم لا ينبغي أن يفهم بوصفه عملية تقنية محضة، بل هو ضمن صميم تحول بيداغوجي عميق، يفرض إعادة بناء العلاقة مع المعرفة، ويستدعي تطوير ممارسات تعليمية تضع التفكير النقدي في صلبها، بما يضمن تكوين متعلم فاعل، واع، وقادر على التفاعل مع عالم يتغير باستمرار (Falloon, 2020).

4. نحو هندسة تكوينية متكاملة للمدرس في عصر الذكاء الاصطناعي

إن التحولات التي أفرزها الذكاء الاصطناعي لا يمكن استيعابها داخل نماذج التكوين التقليدية، القائمة على تجزيء الكفايات أو الفصل بين ما هو تقني وما هو بيداغوجي. لذلك، يبرز الرهان الاستراتيجي في ضرورة الانتقال نحو هندسة تكوينية متكاملة، تعيد بناء مهنة التدريس على أسس جديدة قوامها الترابط الوظيفي بين المعرفة التربوية، والقدرة الرقمية، والوعي الأخلاقي. وفي هذا السياق، تقدم معايير الجمعية الدولية للتقنية في التعليم (International Society for Technology in Education 2017)، إطارا مرجعيا دوليا متقدما يؤطر هذا التحول؛ إذ تنظر إلى المدرس بوصفه فاعلا رقميا متعدد الأدوار يجمع بين كونه متعلما مستمرا، ومصمما للتعلم، وميسرا للتفاعلات، ومحللا للبيانات، ومواطنا رقميا مسؤولا. بما يعكس تصورا مندمجا للكفايات يتجاوز الاختزال التقني أو البيداغوجي. وتنطلق هذه الهندسة من تصور يعتبر الكفايات الرقمية المهنية قدرات تحليلية نقدية، تمكن المدرس من فهم منطق اشتغال أنظمة الذكاء الاصطناعي، واستيعاب حدودها وانحيازاتها، وتوظيفها بشكل واع يخدم أهداف التعلم. وهو ما ينسجم مع أدوار المحلل والمتعلم و"المواطن الرقمي" كما تؤطرها معايير الجمعية الدولية للتقنية في التعليم (ISTE). فإتقان الأدوات في غياب الفهم، قد ينتج ممارسة تقنية فارغة من بعدها التربوي. في المقابل، لا تكتسب الكفايات

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

البيداغوجية معناها الكامل إلا حينما تنفتح على الإمكانات التي يتيحها الذكاء الاصطناعي من خلال تصميم تعلم تَكيُّفي، وبناء مسارات تعليمية مرِنة. فضلا عن تطوير أساليب تقويم دينامية قائمة على تحليل المعطيات، وهو ما يتقاطع مع أدوار "المصمم" و"الميسر" و"المتعاون" ضمن نفس الإطار المرجعي. وبذلك، فإن القيمة الحقيقية تكمن في القدرة على توليف الأبعاد داخل ممارسة مندمجة تنتج أثرا فعليا في التعلم، وتجسد التحول نحو فاعل رقمي متبصر يعيد توجيه التكنولوجيا بوعي نقدي (حسين، 2021). وانطلاقا من توصيات اليونسكو (Cukurova & Miao,2024)، نقترح فيما يلي نموذجا تكوينيا لإعادة تنظيم برامج تكوين المدرسين وفق ثلاثة مرتكزات كبرى:

أولا. التأسيس الرقمي والأخلاقي Digital & Ethical Foundation

تستهدف هذه المرحلة إرساء الأسس المعرفية والقيمية اللازمة لبناء كفايات المدرس الرقمي، من خلال تمكينه من فهم تحولات الثورة الرقمية، واستيعاب الإمكانات التربوية التي يتيحها الذكاء الاصطناعي في دعم عمليتي التعليم والتعلم. وفي هذا السياق، يكتسب المدرس معارف أساسية تتعلق بمفاهيم هذه التقنيات وآليات اشتغالها، ومجالات توظيفها إلى جانب الوعي بحدودها المنهجية، وما قد يترتب على استخدامها من تحديات ومخاطر. كما تركز هذه المرحلة على تنمية ثقافة رقمية مسؤولة عبر تدريب المدرس على مبادئ الأمن الرقمي والاستخدام الآمن له، وتعزيز قدرته على تقويم مصادر المعلومات والتحقق من مصداقيتها، والتمييز الدقيق بين المحتويات الأصلية وتلك المولدة آليا. ويكتسي هذا البعد أهمية خاصة في تنمية التفكير النقدي والوعي المعلوماتي باعتبارهما ركيزتين للممارسة التربوية المعاصرة. وعلاوة على ذلك، تسعى هذه الخطوة إلى ترسيخ الأبعاد الأخلاقية عبر تشجيع المدرس على بناء ميثاق مهني شخصي يؤطر ممارساته داخل الفصل الدراسي، ويضمن احترام مبادئ المسؤولية والشفافية والإنصاف. ليشكل ذلك المدخل التأسيسي لإعداد مدرس يمتلك وعيا مسؤولا، وقادرا على توظيف المستجدات التكنولوجية بكفاءة لخدمة التعلم وتحسين جودة التدريس.

ثانيا: التكوين المندمج بالممارسة Integrated Practice Training

تمثل هذه المرحلة الحلقة المركزية في مسار إعداد المدرس الرقمي، حيث يتم الانتقال من مستوى المعرفة النظرية إلى التوظيف العملي للذكاء الاصطناعي داخل الوضعيات التعليمية. وتقوم على مبدأ التعلم بالممارسة من خلال تمكين المدرس من دمج هذه الأدوات في مختلف مكونات الفعل التربوي، بدءا بتصميم الدروس وتخطيطها، مرورا بتنفيذها وتقويمها. كما يتدرب المدرسون على هندسة الأوامر التربوية (Prompt Engineering) بما يسمح بإنتاج موارد وأنشطة موجهة تتلاءم مع الأهداف البيداغوجية وخصائص المتعلمين. وتشمل هذه المرحلة كذلك تنمية كفايات تحليل التعلم (Learning Analytics) لتتبع تقدم المتعلمين وفهم أنماطهم استنادا إلى البيانات التي تنتجها البيئات الإلكترونية المختلفة. ويتم ذلك عبر الاستفادة من أنظمة إدارة التعلم مثل (Moodle وCanvas وSchoology) و(Blackboard Learn)، إضافة إلى المنصات التفاعلية الموجهة للتقويم والتعلم النشط مثل(Kahoot وQuizizz وEdpuzzle). فمن خلال الأنشطة الرقمية والاختبارات التكوينية والتفاعلات المسجلة، يصبح المدرس قادرا على استخراج مؤشرات دقيقة حول مستويات التحصيل ومعدلات المشاركة، والصعوبات المتكررة، والفجوات التعلمية، فضلا عن تحديد مواطن التميُّز لدى المتعلمين. وتتيح هذه المعطيات بناء قرارات بيداغوجية تستند إلى الأدلة والبيانات الفعلية، بما يعزز التدخل المبكر للرفع من فعالية الدعم والتقويم، والمساهمة في تجويد التعلمات وتكييفها مع الحاجات المختلفة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي سياق تعزيز مبدأ تفريد التعلم ومراعاة التباينات الفردية، تركز هذه المرحلة على تنمية كفايات المدرس في تصميم وتقويم خبرات تكيفية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، قادرة على الاستجابة لاحتياجات المتعلمين وخصائصهم المعرفية. فمن خلال توظيف الأنظمة الذكية القائمة على تحليل بيانات الأداء والتفاعل، يصبح المدرس قادرا على بناء مسارات مرنة تتكيف مع مستوى كل متعلم، عبر توليد أنشطة وموارد تتدرج في الصعوبة والتعقيد وفقا لمؤشرات التقدم المحققة. وبهذا المعنى؛ يستفيد المتعلمون الذين يواجهون الصعوبات من أنشطة داعمة وتدخلات علاجية موجهة، في حين يتاح لذوي الأداء المرتفع الانخراط في مهام تتطلب مستويات عليا من التفكير التحليلي والنقدي والإبداعي. كل ذلك بما يعزز التعلم العميق ويحفز الاستقلالية. كما تسعى إلى تمكينه من استثمار تلك البيانات التربوية في تصميم مواقف مرنة وقابلة للتخصيص، تراعي تنوع أنماط وإيقاعات التقدم، وتتيح اتخاذ قرارات بيداغوجية مبنية على الأدلة والمعطيات الواقعية بدل الاعتماد على التقديرات العامة؛ وهنا يتضح أن توظيف التكنولوجيا لا يقتصر على دعم الفعل التعليمي فحسب، بل تتحول إلى أداة استراتيجية لإعادة هندسة الخبرات بما يحقق قدرا أكبر من الإنصاف والفعالية. وتهدف هذه المرحلة في محصلتها النهائية، إلى الارتقاء بالمدرس نحو مستوى الممارس التربوي القادر على توظيف هذه التقنيات بصورة نقدية وواعية في تصميم بيئات تعلم ذكية وشخصية، تستجيب للاحتياجات المتنوعة، وتدعم تجويد التعلمات وتعزيز نواتجها على نحو مستدام.

ثالثا. التبصر والتطوير المستمر Reflective & Continuous Development

تمثل هذه المرحلة البعد التأملي في نموذج إعداد المدرس الرقمي، إذ تركز على تنمية قدرته على مراجعة ممارساته المهنية وتقويمها بصورة مستمرة، بما يضمن التطور الذاتي المستدام ومواكبة المستجدات المتسارعة في المجالين التربوي والتكنولوجي؛ فهو فاعل مراقب لأدائه، يفكر في ممارساته ويسائل آلياتها بتبصر. وتنطلق هذه المرحلة من اعتبار التبصر آلية أساسية لتحسين جودة التدريس، إذ يقوم المدرس بتوثيق خبراته وتجاربه الفصلية عبر اعتماد دفتر رقمي للتأمل في نواتج أنشطته، يسجل فيه ملاحظاته وانعكاساتها على المواقف التعليمية داخل الفصل. كما تتضمن تدريب المدرسين على تحليل الحصص الدراسية المسجلة بهدف استثمار مواطن القوة وتجاوز نقاط الضعف، وتوظيف المعطيات المستخلصة في تحسين الأداء. ويواكب ذلك توظيف مؤشرات الأداء الرقمية الناتجة عن تفاعلات المتعلمين من أجل تعديل الاستراتيجيات البيداغوجية، واتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية. وإلى جانب التأمل الفردي، يتم تعزيز ثقافة التعلم التشاركي من خلال جلسات التفكير الجماعي وتبادل الخبرات في إطار التعلم بالأقران (Peer Learning)، بما يسهم في بناء مجتمعات مهنية داعمة. وفي ضوء التغذية الراجعة المحصل عليها من المتعلمين والزملاء، يعمل المدرس على إعادة تصميم الأنشطة بصورة دورية، بما يضمن رفع مستوى ملاءمتها للاحتياجات الفردية والجماعية على حد سواء. وتهدف هذه المرحلة في مجملها إلى بناء مدرس متبصر وناقد لممارساته، يمتلك القدرة على التعلم الذاتي والتكيف، ويجعل من التطوير المهني سيرورة دائمة ومندمجة في الفعل التربوي.

خلاصة

تأسيسا على ما سبق نخلص إلى القول بأن التحولات التي أحدثها الذكاء الاصطناعي في المجال التربوي تفرض إعادة النظر في نماذج إعداد المدرسين وتطويرهم المهني، بما ينسجم مع متطلبات المدرسة الرقمية وتحدياتها المتجددة. فلم يعد امتلاك الكفايات الرقمية خيارا إضافيا، بل أصبح شرطا أساسيا لممارسة مهنية قادرة على توظيف الإمكانات التي تتيحها التقنيات الذكية في تحسين وتجويد الممارسات التعليمية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وانطلاقا من ذلك، اقترحنا نموذجا تكوينيا يرتكز على ثلاثة أبعاد متكاملة تشمل التأسيس الرقمي والأخلاقي، والتكوين المندمج بالممارسة، ثم التبصر والتطوير المهني المستمر، باعتبارها مداخل أساسية لإعداد مدرس رقمي قادر على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي بصورة نقدية ومسؤولة. ويستند هذا النموذج إلى رؤية تجعل من المدرس فاعلا محوريا في توجيه التكنولوجيا وتطويعها لخدمة الأهداف التربوية والتعليمية، بدل الاقتصار على استعمالها بوصفها أدوات تقنية منفصلة عن السياق التعليمي.

وعليه، فإن مستقبل العملية التعليمية–التعلمية في عصر الذكاء الاصطناعي لا يرتبط بمدى تطور الخوارزميات بقدر ما يرتبط بقدرة المنظومات التربوية على إعداد مدرس يمتلك الكفايات المعرفية والرقمية والأخلاقية اللازمة للتفاعل مع هذه التحولات. فكلما كان المدرس أكثر وعيا بفرص الذكاء الاصطناعي وتحدياته، وأكثر قدرة على توظيفه في إطار رؤية تربوية إنسانية، ازدادت فرص بناء مدرسة قادرة على تحقيق تعليم أكثر جودة، وإنصافا وملاءمة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

- علاء، عبد الخالق حسين المندلاوي. (2024). مهارات المعلم الرقمي في العصر الحديث، مؤسسة العراقة للثقافة والتنمية. العدد 3.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث. (2015). من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015- 2030.
- بوشعيب، السالك. علي، الهلالي. (2024). واقع وإكراهات توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم بالسلك الثانوي التأهيلي العمومي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة عطاء للدراسات والأبحاث.
- حسين، نسرين إبراهيم أحمد. (2017). الكفايات المعرفية لمعلم التعليم الإلكتروني في ضوء مجتمع المعرفة. مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ – كلية التربية، 17 (4)، 587-612.
- وزارة التربية الوطنية. (1999). الميثاق الوطني للتربية والتكوين.
- وزارة التربية الوطنية. (2019). القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.
- Chai, C. S., & Kong, S. C. (2017). *Professional learning for 21st century education. Journal of Computer in Education, 4*(1), 1–4.
- Falloon, G. (2020). *From digital literacy to digital competence: The teacher digital competency (TDC) framework. Educational Technology Research and Development, 68*(5), 2449–2472. https://doi.org/10.1007/s11423-020-09767-4
- Hrona, N., Vyshnyk, O., & Pinchuk, I. (2022). *Soft skills development in future primary school teacher's training.* Educational Challenges, 27(2), 79-90.
- Selwyn, N. (2019). *"Should Robots Replace Teachers? AI and the Future of Education."* Polity Press
- Somba, W.D. and Otieno, K.O., 2022. Influence of Teaching and Learning Resources on Students' Academic Performance in Public Secondary Schools in Arusha District Council, Tanzania. Journal of Research Innovations and Implications in Education, 6(1), pp.178–189. Available from: https://tinyurl.com/ 5n8uxs66.
- The International Society for Technology in Education (ISTE). (2017). ISTE Standards for Educators*: A Guide for Teachers and Other Professionals* (1st ed.). United States of America: *Library of Congress Cataloging-in-Publication Data*. ISBN: 978-1-56484-395-1.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Tsymbal, S. V. (2020). *Teacher digital competence: Bringing education to the next level.* Humanitarian Studios: Pedagogics, Psychology, Philosophy, 11(1), 22–26.
- Cukurova, M., & Miao, F. (2024). *AI competency framework for teachers.* UNESCO Publishing.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الهروب من فصول الدِّراسة بثانويات الدَّار البيضاء بين التَّعثر المعرفي والإغراء الرَّقمي: الغياب المتكرِّر في كواليس الحراسة العامَّة

دة. زينب براج
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
المملكة المغربية

الملخص:

يتناول المقال ظاهرة الغياب المتكرِّر في السلك الثَّانوي التَّأهيلي بمدينة الدَّار البيضاء كمعضلة سوسيولوجية مركَّبة تتجاوز منطق المخالفة الإدارية لتكشف عن "أزمة انتماء تربوي" حادَّة وفقدان للمعنى داخل الفضاء المدرسي. وتؤكِّد نتائج الدِّراسة وجود ارتباط حتمي بين ضعف التَّحصيل الدِّراسي وتراكم نقص التَّعلمات في السَّنوات المنصرمة وبين الميل للانسحاب من الفصل كـ "استراتيجيَّة هروب" دفاعيَّة ضدَّ الاغتراب المعرفي، وهي دينامية تتغذَّى في السِّياق البيضاوي من إكراهات النَّسق الحضري المتمثِّلة في إرهاق الزَّمن المدرسي، والهشاشة الاجتماعية، وجاذبيَّة الإغراءات الرَّقمية. ويخلص المقال، استناداً لتمثُّلات الحرَّاس العامِّين، إلى أنَّ تجاوز "الحضور الشَّكلي" يقتضي انتقالاً استراتيجياً نحو "الوساطة التَّربوية" وتفعيل خلايا اليقظة والمواكبة الفردية، انسجاماً مع أهداف "خارطة الطَّريق 2022-2026" الَّتي تسعى لإعادة بناء الثِّقة في المدرسة العمومية وتحويلها إلى فضاء جذَّاب يضمن الحضور الذِّهني والنَّفسي الحقيقي للمتعلِّم.

كلمات مفتاحية: الغياب المتكرِّر- التَّحصيل الدِّراسي- الهدر المدرسي - الانتماء التَّربوي- السِّلك الثَّانوي التَّأهيلي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Skipping classes in Casablanca high schools: between cognitive difficulties and digital temptation: frequent absences behind the scenes of general supervision

Abstract :

This article examines the phenomenon of frequent absenteeism in secondary schools in Casablanca as a complex sociological problem that transcends the logic of administrative violations, revealing a severe "crisis of educational belonging" and a loss of meaning within the school environment. The study's findings confirm a direct correlation between poor academic performance and the accumulation of learning gaps in previous years, coupled with a tendency to withdraw from class as a defensive "escape strategy" against cognitive alienation. This dynamic is fueled in the Casablanca context by the constraints of urban life, including the strain of school hours, social vulnerability, and the allure of digital distractions. Based on the perspectives of school supervisors, the article concludes that moving beyond mere "formal attendance" necessitates a strategic shift towards "educational mediation" and the activation of monitoring and individual support units, in line with the objectives of the "2022-2026 Roadmap," which aims to rebuild trust in public schools and transform them into attractive spaces that ensure the genuine intellectual and psychological engagement of students.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

تعتبر منظومة التَّربية والتَّكوين بالمغرب في قلب تحوُّلات بنيوية حاسمة، حيث سعت "خارطة الطَّريق 2022-2026"[1] إلى إرساء نموذج "مدرسة الجودة" وتقليص الفوارق التَّعليمية. ومع ذلك، لا يزال نظامنا التَّربوي يصطدم بمعضلات بنيوية تعيق تحقيق أهداف الرُّؤية الاستراتيجية 2015-2030،[2] وفي مقدِّمتها ظاهرة الهدر المدرسي الَّتي اتَّخذت أبعاداً مقلقة؛ إذ كشف التَّقرير السَّنوي لليونيسف المغرب أنَّ حوالي 280 ألف تلميذ غادروا فصول الدِّراسة خلال سنة 2025 وحدها. هذا الرَّقم الصَّادم لا يمثِّل مجرَّد إحصاء إداري، بل هو مؤشِّر سوسيولوجي على عمق الأزمة الَّتي تجعل من الحق في التَّعليم، المكفول دستورياً ودولياً، رهاناً صعب المنال لآلاف اليافعين. في هذا السِّياق، يَبرز "الغياب المتكرِّر" في سلك التَّعليم الثَّانوي التَّأهيلي كأحد أخطر تجلِّيات الهدر المدرسي وأكثرها تعقيداً. ففي الحاضرة الكبرى كالدَّار البيضاء، لم يعد غياب التِّلميذ مجرَّد سلوك فردي معزول أو جنحة انضباطية تستوجب الزَّجر الإداري، بل أضحى "ظاهرة سوسيولوجية مركَّبة" تعكس أزمة انتماء تربوي حادَّة. إنَّ تلميذ السِّلك التَّأهيلي في الدَّار البيضاء يعيش في قلب نسق حضري متسارع يتَّسم بتباينات سوسيو-اقتصادية حادَّة، واكتظاظ مهول في المؤسَّسات، وصعوبات لوجستية في التَّنقل، ممَّا يضع استمراريته البيداغوجية على المحك. وتنتقل هذه الدِّراسة من مقاربة "الضَّبط الجسدي" للتِّلميذ إلى مساءلة جدوى التَّعلُّم ومعناه لدى المتعلِّم المعاصر؛ فالسُّؤال الجوهري الَّذي يطرحه البحث ليس هو "لماذا يتغيَّب التِّلميذ جسدياً؟" فحسب، بل "هل نبحث عن حضور التِّلميذ الشَّكلي أم عن حضوره الذِّهني والنَّفسي الحقيقي داخل الفصل؟".

إنَّ الدِّراسات الميدانية تؤكِّد وجود علاقة طردية وثيقة بين ضعف التَّحصيل الدِّراسي والميل نحو الغياب؛ فالتِّلميذ الَّذي تراكم لديه نقص في التَّعلمات خلال السَّنوات المنصرمة يجد نفسه غريباً داخل قاعة الدَّرس، ممَّا يولِّد لديه شعوراً بالملل والنُّفور، ويجعل من الغياب استراتيجية "هروب" دفاعية ضدَّ الفشل. علاوة على ذلك، يواجه تلميذ الدَّار البيضاء "إغراءات الفضاء الرقمي" واضطرابات الإيقاعات البيولوجية النَّاتجة عن السَّهر والإدمان على الوسائط التِّكنولوجية، وهو ما يتداخل مع "إرهاق الزَّمن المدرسي" وكثافة المقرَّرات وضغط الحصص المتأخِّرة. هذه العوامل مجتمعة تساهم في تحويل المدرسة من فضاء جذَّاب للرُّقي الاجتماعي إلى مكان "جاف" يفتقر للأنشطة الموازية كالمسرح و الرياضة و الأندية، الَّتي من شأنها إحياء الحياة المدرسية وتعزيز شعور الانتماء.

إنَّ هذه الدِّراسة، ومن خلال اعتماد المنهج الكيفي عبر مقابلات مطوَّلة مع الحرَّاس العامِّين ب ثانويات الدَّار البيضاء، تسعى لاستنطاق تمثُّلات هذا الفاعل "المرصدي" الذي يدبِّر يومياً منظومة "مسار" ويطَّلع على أسرار ملفَّات الغياب. يهدف البحث إلى فحص مدى فاعلية "خلايا اليقظة والإنصات" في الانتقال من منطق العقاب الزَّجري إلى منطق "الوساطة التَّربوية والمواكبة الفردية". فهل تنجح السِّياسات الإصلاحية الحالية في ردم الفجوة بين "المدرسة" و"الحياة"، أم سيبقى الغياب المتكرِّر صرخة صامتة تعلن عن فقدان معنى التَّعلم في زمن التَّحولات الكبرى؟

---

[1] الاستراتيجية الوطنية للمملكة المغربية الرامية إلى إصلاح قطاع التربية والتكوين، وتتولى وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة مسؤولية تنزيلها تحت شعار "من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع". وتتميز هذه الخطة بتركيزها المحوري على تحقيق أثر ملموس وفعلي داخل الفصول الدراسية، متجاوزةً المقاربات النظرية التقليدية.

[2] تُمثّل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 مشروعاً هيكلياً بعيد المدى، وضعه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي كمخطط شامل لإصلاح المنظومة التعليمية في المغرب. وقد صِيغت هذه الوثيقة المرجعية تحت شعار "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء"، حيث تسعى بشكل أساسي إلى إحداث نقلة نوعية في المدرسة المغربية؛ للانتقال بها من أسلوب التلقين والشحن التقليدي إلى منهج يعتمد على التفكير النقدي وبناء المعرفة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2 .المنهجية

تعتمد هذه الدِّراسة المنهج الوصفي التَّحليلي بمرجعية سوسيولوجية، موظِّفة المقاربة الكيفية لتعميق الفهم حول ديناميات الغياب المتكرِّر. يهدف هذا الاختيار المنهجي إلى استنطاق "تمثُّلات" الفاعلين التَّربويين وتفسيراتهم السُّوسيولوجية للظَّاهرة، بدلاً من الاكتفاء بالرَّصد الإحصائي الكمِّي الجاف.

2.1 .عينة الدراسة وسياقها

تمَّ اختيار عيِّنة قصدية تتكوَّن من حارسين عامين يعملون بثانويات تأهيلية عمومية بمدينة الدَّار البيضاء. ويعود مبرِّر اختيار "الحارس العام" بكونه الفاعل المركزي الَّذي يشغل موقعاً مرصدياً؛ فهو المسؤول عن تدبير منظومة "مسار" الرَّقمية وتتبُّع سجلَّات الغياب اليومية، كما يمثِّل حلقة الوصل المباشرة بين الإدارة و الأسرة والتِّلميذ.

لتغطية التَّباينات السُّوسيو-مجالية لمدينة الدَّار البيضاء، تمَّ توزيع العيِّنة كالتَّالي:

- المجال الأوَّل: ثانوية بمنطقة "سيدي البرنوصي" لرصد أثر الهشاشة الاجتماعية والضَّغط الدِّيمغرافي.
- المجال الثَّاني: ثانوية بمنطقة "الهراويِّين" لدراسة أثر إكراهات النَّقل وبعد المؤسَّسة عن السَّكن.

2.2 .أدوات جمع المعطيات

اعتمد البحث على أداتين متكاملتين:

- المقابلة نصف الموجَّهة : تمَّ إجراء مقابلات مطوَّلة ومعمَّقة مع الحرَّاس العامِّين بناءً على دليل مقابلة يركِّز على (الدَّافعيَّة، الزَّمن المدرسي، المناخ المؤسَّساتي، والتَّواصل الأسري).
- تحليل الوثائق الإدارية والسِّجالت الرَّقمية: تمَّ االاستئناس بالبيانات الخام المستخرجة من منظومة "مسار " لتشخيص مستويات التَّحصيل الدِّراسي للتَّلاميذ المتغيِّبين، وربطها بمساراتهم الدِّراسية السَّابقة.

2.3 .محاور تحليل الظاهرة

تمَّ بناء دليل المقابلات وفق أربعة أبعاد سوسيولوجية مستمدَّة من التَّوجُّهات الإصلاحية لخارطة الطَّريق 2022-2026 والمؤلَّفات التَّربوية الحديثة.

- البعد التَّربوي: علاقة الغياب بتراكم التَّعثُّرات الدِّراسية و"فقدان المعنى" داخل القسم.
- البعد السَّيكو-بيولوجي: أثر الزَّمن المدرسي المرهق على الإيقاعات الحيوية للمراهق (السَّهر، الإدمان الرَّقمي).
- البعد المؤسَّساتي: مدى جاذبية الحياة المدرسية (أندية، رياضة، مسرح) في خلق "انتماء" يحد من الهروب نحو الفضاءات الحضرية الخارجية.
- البعد السُّوسيو-أسري: طبيعة الوساطة التَّربوية الَّتي يقوم بها الحارس العام لتفعيل "خلايا اليقظة" مع الأسر الهشَّة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2.4 .إجراءات الصدق والثبات

لضمان الصِّدق الأكاديمي، تمَّ اعتماد "التَّحليل المقارن" لنتائج المقابلتين، وتدقيقها في ضوء التَّقارير الرَّسمية للمجلس الأعلى للتَّربية والتَّكوين والدِّراسات الميدانية السَّابقة في نفس المجال. كما تمَّ الالتزام بالمعايير الأخلاقية للبحث عبر ضمان سرِّية هويَّة المستجوبين والمؤسَّسات التَّعليمية المعنية.

3 .النتائج

أسفرت المقابلات المعمَّقة مع الحرَّاس العامِّين في الدَّار البيضاء، وتحليل البيانات الخام المستخرجة من منظومة "مسار"، عن النَّتائج التَّحليلية التَّالية:

3.1 .الارتباط الطردي بين "التعثر الدراسي" والغياب المتكرر: من العجز المعرفي إلى الاغتراب التربوي

تُجمِع التَّقارير الرَّسمية والدِّراسات الميدانية المنجزة في سياق إصلاح المنظومة التَّربوية المغربية على أنَّ النَّجاح الدِّراسي لا يزال مرتبطاً بشكل قوي بالأصل الاجتماعي والقدرة على مسايرة الإيقاعات البيداغوجية، وهو ما يفسِّر مغادرة حوالي 280 ألف تلميذ لمقاعد الدِّراسة خلال سنة 2025[1]. وتكشف نتائج البحث الميداني، ولا سيما عند استنطاق تمثُّلات الحرَّاس العامِّين بوصفهم الفاعلين المرصديين الَّذين يدبِّرون يومياً منظومة "مسار" الرَّقمية، أنَّ هناك علاقة وثيقة ومعقَّدة بين ضعف النَّتائج الدِّراسية وبين الميل المتزايد نحو التَّغيب المتكرِّر عن الفصول الدِّراسية[2]. فالغياب هنا لا يظهر كفعل عبثي أو ناتج عن إهمال محض، بل يتحوَّل سوسيولوجياً إلى "استراتيجية هروب" واعية أو لا واعية يمارسها التِّلميذ المتعثِّر كنوع من "الدِّفاع النَّفسي" ضدَّ وضعية تعليمية لم يعد قادراً على مجاراتها.

وتشير البيانات المستخلصة من ملفَّات التَّلاميذ الَّذين يعانون من غيابات مزمنة في السِّلك التَّأهيلي إلى أنَّهم يعانون في الأصل من نقص حاد وتراكمي في الكفايات الأساسية، لا سيما في المواد العلمية واللُّغة الفرنسية، وهي تعثُّرات بدأت في الأسلاك السَّابقة ولم يتم تداركها عبر آليات الدَّعم التَّربوي الفعَّال. وبناءً عليه، يجد التِّلميذ نفسه في حالة من "الاغتراب المعرفي" داخل القسم؛ حيث يؤدِّي عدم فهم المحتوى البيداغوجي إلى توليد شعور حاد بالملل وفقدان معنى التَّعلم، ممَّا يجعل الفصل الدِّراسي مكاناً "طارداً" يفتقر للجاذبية[3].

علاوة على ذلك، فإنَّ هذا التَّعثر الدِّراسي يضع التِّلميذ في مواجهة مباشرة مع ضغوط نفسية واجتماعية، حيث يتحوَّل الحضور الجسدي في غياب الحضور الذِّهني إلى مصدر للإحباط و"الوصم" بالفشل أمام الأقران، وهو ما يعزِّز الرَّغبة في الانسحاب نحو فضاءات المدينة الخارجية أو الفضاء الرقمي كبديل تعويضي. وتقتضي هذه النَّتائج، انسجاماً مع خارطة الطَّريق 2022-2026،

---

[1] التقرير السنوي لليونيسف بالمغرب لعام 2025، صفحة 16. وتحديداً الوثيقة التقويمية الملحقة به المعنونة بـ
.L'ÉVALUATION DU PROJET - Unicef
https://www.unicef.org/morocco/media/4746/file/Rapport_Annuel_UNICEF_25.pdf.pdf

[2] مصطفى السليفاني، الهدر المدرسي: الأسباب والحلول، مجلة تكوين للدراسات التربوية وأبحاث التجديد البيداغوجي، بني ملال، 2024، ص 31.

[3] زايد فاسكة ومحمد أوتانوت وبوزين سي محمد، تأثير التحصيل الدراسي على غياب التلميذات والتلاميذ بالتعليم الثانوي، مجلة مسالك التربية والتكوين، الرشيدية، 2021، ص 188.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الانتقال من مجرد البحث عن "الحضور الشَّكلي" والضَّبط الإداري إلى التَّركيز على المواكبة الفردية والدَّعم التَّربوي المنظَّم الَّذي يستهدف ردم الهوَّة المعرفيَّة قبل أن تتحوَّل إلى انقطاع نهائي عن الدِّراسة[1].

3.2 ديناميات "الهروب" وأزمة الانتماء المدرسي بالدار البيضاء بين الهشاشة الاجتماعية و الزمن المرهق و والإغراء الرقمي

أثبتت نتائج المقابلات الميدانية المعمَّقة مع الحرَّاس العامِّين بمدينة الدَّار البيضاء وجود تفاوت بنيوي حتمي في دوافع التَّغيب، يرتبط بشكل عضوي بالتَّموقع السوسيو-مجالي للمؤسَّسات التَّعليمية داخل الحاضرة الكبرى. ففي الأحياء الشَّعبية ذات الكثافة السُّكانية العالية، كشف التَّحليل الميداني عن هيمنة حتمية لأثر "الهشاشة الاجتماعية"؛ حيث تبيَّن أنَّ أغلب آباء التَّلاميذ المتغيِّبين يزاولون مهناً غير مستقرة (مياومون، حرفيون، فلاحون سابقون)، وهو ما يضعف بشكل قسري آليات التَّتبع والرَّقابة الأبوية المستمرَّة لسلوك الأبناء. هذه الوضعية تؤدِّي حتماً إلى تآكل "سلطة الضَّبط الأسرية"، ممَّا يترك المتعلِّم في مواجهة منفردة مع تحدِّيات الشَّارع أو الفشل الدِّراسي في غياب مواكبة فردية دقيقة تمنع انقطاعه. كما أكَّدت النَّتائج أنَّ "الإغراءات الرَّقمية" تشكِّل المحرِّك الأساسي لدينامية الغياب؛ حيث أدَّى سوء استعمال الوسائل التِّكنولوجية الحديثة (الهاتف المحمول، الحاسوب) والإدمان المفرط على مواقع التَّواصل الاجتماعي إلى إحداث اضطرابات حادَّة وحتمية في الإيقاعات البيولوجيَّة للمراهقين. إنَّ السهر الطَّويل في مواقع التَّواصل الاجتماعي يستنزف الطَّاقة الذِّهنية للمتعلِّم، ممَّا يفسِّر الارتفاع الملحوظ في معدَّلات الغياب خلال الحصص الصَّباحية الأولى كآلية تعويضيَّة حتمية عن الإرهاق الذِّهني والبدني.

أمَّا فيما يخص منطقة "الهراويين" بمدينة الدَّار البيضاء، فيمكن اعتبارها نموذجاً سوسيولوجياً للمجالات الحضرية المتَّسمة بـ "الزَّحف العمراني"، حيث يبرز بُعد المؤسَّسات التَّعليمية عن مقرِّ السَّكن كأحد المعيقات البنيوية الأساسية الَّتي تهدِّد استقرار المسار الدِّراسي للتَّلاميذ. وتؤكِّد المقابلات أنَّ تعثُّر منظومة النَّقل المدرسي في مثل هذه المناطق يضع الأسر أمام إكراهات مادِّية ولوجستيكية حادَّة، مما يحوِّل المسافة الجغرافية إلى عامل مباشر للاستبعاد التَّربوي وتعميق الفوارق المجالية. وفي هذا السِّياق، فإن "إكراهات التَّنقل" تساهم بشكل حتمي في الرَّفع من معدَّلات الغياب المتكرِّر، حيث يضطرُّ المتعلِّم لقطع مسافات طويلة تستنزف طاقته الذِّهنية والبدنية وتؤدِّي به نحو "الشُّرود" أو التَّغيب الإرادي كنوع من التَّكيف مع "الزَّمن المدرسي المرهق".

و قد خلُصت الدِّراسة أيضا إلى وجود تذمُّر جماعي ومؤكَّد لدى التَّلاميذ من "الزَّمن المدرسي المرهق"؛ إذ تبيَّن أنَّ كثافة المقرَّرات وتوالي الحصص المتأخِّرة، الَّتي تمتد لحدِّ السَّاعة السَّادسة و النِّصف مساءً، بالإضافة إلى الساعات المسائية التي أصبح غالبيَّة التَّلاميذ يتمسَّكون بها كطوقٍ للنَّجاة، و التي من شأنها أيضا استنزاف طاقة التلميذ و قدرته على التَّركيز؛ كل هذا يدفع المتعلِّم حتماً نحو الشُّرود الذِّهني أو التَّغيُّب الإرادي. هذا المناخ المدرسي "الجاف" الَّذي يفتقر للأنشطة الموازية، جعل التَّلاميذ يفضلون حتماً الفضاءات الحضرية الخارجية (المقاهي، الحدائق العامة، مراكز التَّرفيه) بحثاً عن "التَّحرر" من ضغوط النَّسق التَّربوي الَّذي لم يستجب بعد

[1] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير ضمان الاستمرارية البيداغوجية في سياق الأزمات، المغرب الاقتصادي، الرباط، 2026، ص 125.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

للتَّحدِّيات المستقبلية والتَّحولات الرَّقمية[1]. وبالتَّالي، أظهرت النَّتائج أنَّ الغياب في سياق الدَّار البيضاء قد تحوَّل من مجرَّد "سلوك" إلى "استراتيجية تكيُّف" مع بيئة حضرية ضاغطة ومؤسَّسة تعليميَّة لا تزال تعاني من ضعف الجاذبية[2].

4. المناقشة

تخلص المناقشة إلى أنَّ أي إصلاح لن يكتب له النَّجاح دون إعادة الاعتبار للأسرة ك "شريك استراتيجي" وليس مجرَّد طرف يتم استدعاؤه للعقاب. فانشغال الآباء بمزاولة مهن غير مستقرَّة لتأمين القوت اليومي، يؤدِّي قسراً إلى ضعف آليات التَّتبع اليومي لسلوك الأبناء. هذا الغياب يترك المتعلِّم في "حالة يُتم تربوي" داخل الفضاء الحضري، ممَّا يضعف لديه الوازع الانضباطي ويجعل من الشَّارع بديلاً جذَّاباً عن الفصل الدِّراسي. و يظهر غياب دور الأسرة أيضاً في طبيعة العلاقة مع المؤسَّسة؛ حيث يقتصر التَّواصل غالباً على "منطق الاتهام واللَّوم المتبادل" لحظة وقوع الأزمة، مثل الغياب الطَّويل أو الانقطاع، بدلاً من أن يكون تواصلاً تعاونياً مستداماً. وكشفت المقابلات أنَّ ضعف هذا الانخراط الأسري يساهم في تفاقم "التَّعثُّر الدِّراسي"؛ فالتِّلميذ الَّذي لا يجد سنداً تربوياً في المنزل لمراجعة دروسه، يجد نفسه عاجزاً عن مسايرة الإيقاعات البيداغوجيَّة، ممَّا يدفعه لنهج "استراتيجيَّة الهروب" عبر الغياب.

كما يشكِّل غياب الإشراف الأسري على "الاستعمالات الرقمية" للمراهقين في الوسط الحضري عاملاً رئيساً في اضطراب الإيقاعات البيولوجية؛ حيث يؤدِّي السَّهر الطَّويل في فضاء ات التَّواصل الرَّقمي، في ظلِّ غياب سلطة الوالدين التَّوجيهيَّة، إلى نقص حاد في التَّركيز، ممَّا يفسِّر حتمية الغياب في الحصص الصَّباحية كآلية تعويضية عن الإرهاق. لِذا، فالانتقال من "الحضور القسري" إلى "الانتماء التَّربوي" يستلزم تفعيل خلايا الوساطة لردم الفجوة التَّواصلية بين الأسرة والمدرسة، وضمان تحويل المنزل إلى فضاء داعم للمشروع الشَّخصي للمتعلِّم.

وتأسيساً على المقابلات مع "الحراسة العامَّة"، بخصوص منطقة "الهراويين"، يظلُّ تفعيل دور الجماعات التُّرابية في تدبير النَّقل المدرسي وتوفير الدَّعم الاجتماعي الكافي مُدخلاً لا غنى عنه لضمان "حق الولوج" وحماية تلاميذ الهراويين و أمثالهم من شبح الهدر المدرسي النَّاتج عن عجز السِّياسات الحضرية عن مواكبة التَّوسع الديمغرافي.

إنَّ معالجة ظاهرة الغيَّاب المتكرِّر في السِّلك التَّأهيلي بالحاضرة الكبرى كالدَّار البيضاء تقتضي انتقالاً جذرياً في فلسفة التَّدبير الإداري؛ حيث يتَّضح أنَّ المقاربات التَّقليدية القائمة على "الضَّبط الجسدي" قد استنفدت أغراضها ولم تعد قادرة على احتواء ديناميات العزوف المدرسي المعاصر. وبناءً عليه، يبرز ك خيار استراتيجي ضرورة التَّحول من "منطق العقاب الزَّجري" الَّذي يوصم التِّلميذ، إلى "منطق الوساطة التَّربوية" الَّذي يسعى للفهم والاستباق؛ وذلك عبر التَّفعيل الحقيقي والمنظَّم لـ خلايا اليقظة والإنصات داخل المؤسَّسات التَّعليمية، باعتبارها آليات بيداغوجية قادرة على توفير الدَّعم النَّفسي والاجتماعي اللَّازم للمتعلِّمين في وضعية هشاشة. إنَّ التَّحليل السُّوسيولوجي لنتائج الدِّراسة يؤكِّد أنَّ الاكتفاء بضمان "الحضور الشَّكلي"، أي الوجود الجسدي داخل الفصل، لا يشكِّل ضمانة لتحقيق جودة التَّعلُّمات أو ردم فجوة الفشل الدِّراسي؛ فالتِّلميذ قد يحضر جسدياً وهو في حالة "اغتراب ذهني" تام بسبب ضعف دافعيَّته. لذا، تطرح الدِّراسة كبديل حتمي ضرورة "أنسنة الزَّمن المدرسي" وإعادة هندسته بما يراعي الإيقاعات البيولوجية للمراهق، مع العمل على ربط التَّعلمات بالحياة الواقعيَّة للمتعلِّم في مدينة معقَّدة كالدَّار البيضاء، لرفع دافعيَّته الذَّاتية وجعل الفضاء المدرسي مكاناً جذاباً وليس مكاناً للإكراه. علاوة على ذلك، تخلص المناقشة في ظلِّ الأرقام المقلقة الَّتي تشير إلى مغادرة

[1] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس 2024، منشورات المجلس الأعلى، الرباط، 2026، ص 280.

[2] المرجع نفسه، ص 327.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

حوالي 280 ألف تلميذ لمقاعد الدِّراسة خلال سنة 2025، إلى أنَّ الحل يكمن في تطوير نموذج متعدِّد القطاعات يركِّز على "المواكبة الفردية" الدَّقيقة للتَّلاميذ المهدَّدين بالانقطاع، وتتبُّع مساراتهم قبل وصولهم إلى مرحلة اليأس التَّربوي. هذا النَّموذج يتطلَّب إعادة صياغة العلاقة بين المدرسة والشُّركاء، وعلى رأسهم الأسرة، من خلال تفعيل دورها كشريك استراتيجي في تتبُّع مسار المتعلِّم بعيداً عن منطق "الاتِّهام واللَّوم المتبادل" عند وقوع الأزمة، بل عبر تواصل تعاوني دائم يهدف إلى تحقيق "النَّهضة التَّربوية" المنشودة، وهي مدرسة تجعل من "الانتماء التَّربوي" والارتقاء الفردي غايتها الأسمى[1].

وفي الختام، فإنَّ مواجهة الغياب في ثانويات الدَّار البيضاء يستلزم استحضار "العدالة الاجتماعية" في توزيع موارد الدَّعم والأنشطة الموازية (مسرح، رياضة، أندية)، لضمان تحوُّل المؤسَّسة من فضاء جاف لجداول الحصص إلى بيئة حاضنة للمشروع الشَّخصي للمتعلِّم، ممَّا يسهم في الانتقال من "الحضور القسري" إلى "الحضور النَّفسي والذِّهني الفاعل"

خاتمة

خلصت هذه الدِّراسة السُّوسيولوجية إلى أنَّ ظاهرة الغياب المتكرِّر في السِّلك الثَّانوي التَّأهيلي بمدينة الدَّار البيضاء ليست مجرَّد سلوك انضباطي عابر، بل هي "صرخة تربوية" تعكس عمق أزمة الانتماء والتَّعلم في الحاضرة الكبرى. لقد أثبت التَّحليل الميداني لتمثُّلات الحرَّاس العامِّين أنَّ الغياب يتحوَّل حتماً إلى آلية دفاعيَّة ينهجها التِّلميذ المتعثِّر لمواجهة اغترابه المعرفي داخل الفصل الدِّراسي، وهو ما يؤكِّد أنَّ "الفشل في التَّحصيل" هو الوقود الأوَّل لدينامية الانقطاع عن الدِّراسة. إنَّ واقع الحال في ثانويات الدَّار البيضاء، وما كشفته لغة الأرقام الصَّادمة عن مغادرة حوالي 280 ألف تلميذ للمدرسة في سنة 2025، يسائل نجاعة المقاربات الزَّجرية التَّقليدية، ويفرض الانتقال نحو "نموذج مدرسة الجودة" الَّتي تضع التِّلميذ في صلب اهتمامها. إنَّ الحل الجوهري لا يكمن في مراقبة "الحضور الجسدي" الشَّكلي، بل في إرساء تعاقد مجتمعي جديد يجعل من المدرسة فضاءً جذّاباً، آمناً، ومنصفاً، يراعي الإيقاعات البيولوجية للمراهق المعاصر وتحوُّلاته الرَّقمية. وتأسيساً على ذلك، توصي الدِّراسة بضرورة تفعيل خلايا اليقظة والوساطة التَّربوية كخيار استراتيجي يتجاوز منطق العقاب إلى منطق "المواكبة الفردية" الاستباقية. إنَّ مستقبل المنظومة التَّربوية المغربية رهين بقدرتها على ردم الفجوة بين "المدرسة" و"الحياة"، وتحويل الفصل الدِّراسي من مكان "طارِد" إلى بيئة حاضنة لمشاريع التَّلاميذ وتطلُّعاتهم، لضمان انتقالهم من الحضور القسري إلى الحضور الذِّهني والنَّفسي الحقيقي.

[1] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس 2024، منشورات المجلس الأعلى، الرباط، 2026، ص 260.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس 2024، منشورات المجلس الأعلى، الرباط، 2026.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، صمود المنظومة التربوية المغربية ضمان الحق في الاستمرارية البيداغوجية وجودة التعلمات في سياق الأزمات، منشورات المجلس الأعلى، الرباط، 2026.
- التقرير السنوي لليونيسف بالمغرب لعام 2025، صفحة 16. وتحديداً الوثيقة التقويمية الملحقة به المعنونة ب

.L'ÉVALUATION DU PROJET - Unicef.
https://www.unicef.org/morocco/media/4746/file/Rapport_Annuel_UNICEF._25.pdf.pdf

- مصطفى السليفاني، الهدر المدرسي: الأسباب والحلول، مجلة تكوين للدراسات التربوية وأبحاث التجديد البيداغوجي، بني ملال، 2024.
- زايد فاسكة ومحمد أوتانوت وبوزين سي محمد، تأثير التحصيل الدراسي على غياب التلميذات والتلاميذ بالتعليم الثانوي، مجلة مسالك التربية والتكوين، الرشيدية، 2021.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفقر بتطوان القرن التاسع عشر:
مقاربة في المفهوم والعوامل الطبيعية وآثارها الاجتماعية

د. حسن أكدي
دكتور في حقل التاريخ الاجتماعي
hassan.akdi17@gmail.com
المملكة المغربية

الملخص

يعالج هذا المقال ظاهرة الفقر والفقراء بالمجتمع التطواني خلال فترات القرن 19م كجزء من النبش في التاريخ الاجتماعي للفئات الهامشية وعوام المجتمع التطواني الذين غيبتهم الكتابات الكلاسيكية. يستهل الباحث دراسته بتفكيك المعوقات الإبستمولوجية المتمثلة في شح المصادر وتلاشي الآثار المادية للفقراء، ثم ينتقل إلى تحديد الدلالات والاصطلاحات التي وسمت بها هذه الفئة في الوثائق التطوانية.

وفي الشق التحليلي، يركز المقال على دور الأسباب الطبيعية للظاهرة، حيث يستعرض عبر جداول ومعطيات مصنفة سلسلة من الكوارث والجوائح التي فتكت باهل المدينة، موضحا آثارها في أبعاد مختلفة.

الكلمات المفاتيح: الفقر، الأوبئة والجوائح، المجال التطواني، المتن الوثائقي، القرن 19.

Abstract

This article explores poverty and the poor in Tetouan during the 19th century, contributing to the social history of marginalised groups often neglected in traditional historiography. It first addressed the methodological challenges of studying poverty, particularly the scarcity of sources and the limited traces left by poor populations. The study then examines the concepts and terminology associated with poverty in local historical records. Finally, it analyses the role of natural disasters–especially epidemics, drought, and famines–in shaping and expanding poverty, highlighting their demographic, social, and economic consequences within the Tetouani context.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة

لم يكن حظ البحث حول تاريخ الفقر والفقراء في مغرب الأمس بأحسن حال مما أنجز عن الموضوع في باقي الدول الإسلامية*، حيث لم يخصص المؤرخون و الكتاب أبحاثا و كتبا حول ظاهرة الفقر، بل اكتفوا ببعض الإشارات العرضية التي تعطي بعض المؤشرات حول الموضوع. وكانت كتب الرحالة و الجغرافيين، و كتب النوازل و المناقب والتراجم تشير في ثناياها إلى الفقراء من الفقهاء والأعيان بعد سخط الحكام عليهم والتجار المفلسين، و تصف بعض الصعوبات التي أصبحوا يعانون منها بفعل الحاجة والفقر أو هروبا من المجاعات، و يمكن اعتبار ما كتبه ليون الإفريقي و مارمول من أهم ما كتب في الموضوع ابتداءا من القرن السادس عشر، كما أن الكتابات التي أنجزها مختلف الرحالة و المستكشفين عن المغرب ابتدءا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر تعد مصدرا أساسيا من مصادر التأريخ للفقر.

ومن أهم الدراسات نجد: كتابات شارل دوفوكو التعرف على المغرب 1883-1884، كما أن الدراسة القيمة التي أنجزها لوتورنو عن فاس قبل الحماية، و لو أنها أنجزت في فترة الحماية، من أهم الدراسات التي تزخر بإشارات و تحليلات جادة للوضعية الاقتصادية في المغرب خلال الفترات الأخيرة قبل الحماية[1]. و بالرغم من محدودية المصادر و الإحصائيات أولى الباحثون المغاربة فيما بعد اهتماما ولو نسبيا بالفقر بدراستهم ليتوج بأعمال أكاديمية مهمة[2]، و لكن المشكل الذي يظل قائما حين يتعلق الأمر بالتأريخ للفقر، هو أن الفقراء لا يتركوا عادة أثرا في التاريخ فبيوتهم على سبيل المثال، تبنى عادة بأدوات سهلة التلاشي، تندثر بسرعة، بمجرد

---

* - تشير فاطمة العيساوي في مداخلتها: « **عن الفقر و الفقراء في تاريخ المغرب**»، ضمن إحدى الندوات، بأن الغرب سبقنا بأشواط في هذا المضمار. مستعرضة بعض العناوين التي تناولت الظاهرة منها:

-«*poverty in the victorian Age* », Debates on the issue from the19 th century journals with an introduction by A.W.coats, 4 volumes.

-Alan forrest, ***la revolution français et les pauvres***, Traduit de l'Anglais par marie-Alix revellat, paris,perrin,1986.

-Georg Simmel, ***les pauvres***, Traduit de l'allemand par Bertand chorrane, paris ,P,U,F,1998.

- أنظر، ندوة: وقفات في تاريخ المغرب. دراسات مهداة للأستاذ إبراهيم بوطالب. تنسيق عبد المجيد القدوري، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية بالرباط رقم 27، مطبعة النجاح الجديدة البيضاء، الطبعة الأولى2001 ، ص.151، كذلك هناك:

-Freu ;ch, « ***Al'écoute des pauvres des âges anciens*** »,in revue quart Monde, n° 214.

-Pietri,ch (1983), « ***les pauvres et la pauvreté dans l'Italie de l'empire chrétien IV siécle*** » in Miscellan eahistoriae eclesiasticae Actes du IV colloque de varsovie 1978,Bruxelles

-Geremek, B (1978), ***La patence ou lapitié ,l'Europe et les pauvres du Moyen Age à nos jours*** , Traduit du polonais par jenne Arnold Nuricet, Paris Gallimard.

-Mollat, M. (1978*)* ***les pauvres au Moyen Age*** .Etude social. paris .Hachette.

1 - حسن قرنفل، **الفقر من الإحسان إلى التنمية البشرية**. مطبعة الأمنية، نشر دار الأمان، الرباط، 2017، ص .57-58.

2 - كأمثلة أذكر: ندوة، الأيام العاشرة للجمعية المغربية للبحث التاريخي، **المجاعات و الأوبئة في تاريخ المغرب**، نظمت بكلية الآداب و العلوم الإنسانية بالجديدة يومي 25،26 أكتوبر 2002، وقبل هذا أنجز محمد الأمين البزاز دراسة عنونها بـ: **تاريخ الأوبئة و المجاعات بالمغرب في القرنين 18 و19**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: رسائل و أطروحات؛ رقم 18.مطبعة النجاح الجديدة البيضاء، 1992 ، ويبقى عمل محمد آستيتو عن: **الفقر و الفقراء في القرنين 16و17** أهم عمل أكاديمي طرق بعلمية موضوع الفقر على الإطلاق، وسنعتمد عليه كأرضية ننطلق منه فيما يخص محاولتنا تسليط الضوء على فقراء تطوان، و إن كان بعيدا عن الفترة الزمنية التي تخص دراستنا.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

اندلاع حريق بسيط، أو فيضان كبير، كما أن ملابسهم وأثاثهم غالبا ما يكون من النوع الرديء، وغير ذي قيمة، لا يحتفظ بها في المقابر فيستعصى على الباحث تقصي أثرهم؟

أما الإشكالية الثانية التي تواجه الباحث في تاريخ الفقر، فمرتبط بتحديد مفهوم الفقر نفسه، حيث لم يكن ينظر للفقر باعتباره ظاهرة اجتماعية و وضعية اقتصادية تعاني منها فئات من المجتمع بفعل نظام اقتصادي محدد أو هرمية اجتماعية خاصة، فقد كان الفقر والغنى ضدان ينطبقان على الأفراد و الجماعات بشكل اعتباطي. وغالبا ما كان الفقر يُنسب إلى الدولة و ليس إلى الأفراد، فالدول الفقيرة كانت تعني أن معظم سكانها فقراء، والدول الغنية كانت تعني أن كل سكانها يعيشون في وضعية الرخاء و الغنى[1].

ومادام الفقراء من بين المغيبين و من بين منسيي التاريخ و من لا تاريخ لهم، أي اللذين يغيب الحديث عنهم في اسطغرافيتنا[2]، سواء تلك المتعلقة بالمجال الريفي أو الحضري، سنعمل في هذه الدراسة على النبش في تاريخ فقراء المجال التطواني خلال القرن التاسع عشر باعتبارها الشريحة الأكثر عددا و التي تشكل قاعدة الهرم الاجتماعي و أساسه من عوام المجال، و بالرغم من الأدوار الشامخة التي لعبتها داخل مجتمعاتها، فإنها لم تذكر –كما سبق– في المصادر إلا بنصف الكلمات المحتقرة كالهمج و الرعاع و السفلة و الدهماء، إلا أن إقصاء هذه الفئات من كل تسجيل تاريخي يعد تعسفا يجزئ الحقيقة التاريخية[3].

بناء على ما تقدم، فالبحث يهدف إلى:

- **أولا**: النبش في تاريخ الفئات الهاميشية والمغيبة في التدوين التاريخي، وإعادة الاعتبار التاريخي لها لتجاوز التعسف المنهجي الذي يجزئ الحقيقة التاريخية.
- **ثانيا**: رصد وتحليل دور الأسباب الطبيعية (تحديدا الأوبئة، الجفاف، والجوائح) في إنتاج الفقر خلال فترات القرن 19م، وتأثيراتها المباشرة على البنية السكانية لحاضرة تطوان.

مرتكزا في تحليله على الإشكالية التالية: إلى أي حد أسهمت الكوارث الطبيعية في إنتاج وتوسيع ظاهرة الفقر بالمجال التطواني خلال القرن 19م؟ وكيف انعكست الظاهرة على البنية الاجتماعية والاقتصادية للسكان؟

وينطلق من فرضيات أهمها:

- ساهمت الكوارث الطبيعية في إنتاج الفقر بالمجال المذكور من خلال إضعاف الإنتاج الفلاحي وارتفاع الوفيات وتراجع الأنشطة الاقتصادية.
- لم يكن الفقر نتيجة عامل منفرد، بل حصيلة تفاعل معقد بين الأزمات الطبيعية والبنيات الاجتماعية والاقتصادية السائدة آنذاك.

ولتحقيق ذلك فهو يعتمد المنهج التاريخي–التحليلي الذي يستند في قراءته ومناقشته للإشكالية إلى استنطاق الوثائق الغميسة والنصوص الدفينة في إطار سياقاتها التاريخية.

---

[1] - حسن قرنفل، **الفقر من الإحسان إلى...**، م. س، صص. 34-35

[2] - محمد آستيتو، **الفقراء في المغرب، نماذج من القرنين 16 و17**، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 2006، ص.5.

[3] - بخته خليلي، **الفقر بالمغرب الإسلامي مابين القرنين 7 و 9 الهجريين (ق 15/13 م) واقعه و أثاره**، دكتوراه نوقشت بكلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015، ص .2.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أولا: محاولة تأصيل مفهوم الفقر ضمن المتن التاريخي لتطوان القرن التاسع عشر

كما هو معلوم، فإن تحديد المفاهيم يعد ضرورة منهجية لتأصيل الموضوع أثناء التحليل التاريخي، والدافع الذي يجعلنا حريصين على ذلك في عملنا، هو أننا أثناء عمليات التصنيف الوثائقي وتنظيم المادة التاريخية، صادفنا مجموعة من المتون التي تضمنت مصطلحات ودلالات ذات صلة بالفقر تتفاوت في التسميات والمعاني. ومن أبرز النماذج التي تضمنت بعضا من ذلك نذكر الآتي:

« من كافة آل تطوان حرسه الله تخص ولات الأمر من السلطان نصره الله وساداتها العلماء والأعيان والطلبة والفقراء»[1].

« ويعطي منه معروف مقدار ما يشبع الرجل الواحد لطالب فقير يتعاطى العلم مرة في كل يوم»[2].

« الشريف الجليل المنيف الأصيل سيدنا عبد السلام ابن ريسون على ضعفة أهل الجزائر»[3].

« فيرجع الوقف المذكور حبسا مؤبدا ووقفا مخلدا على الفقراء والمساكين...تطوان بأن يصرف ذلك في إكساء المحتاج منهم وجعل النظر في ذلك للأصلح فالأصلح »[4].

« وإن انقرضوا يرجع الثلث المذكور لخبز الخميس ويفرق على ضعفاء أهل تطوان كل يوم خميس»[5].

« وجعلنا لهم خمسين أوقية في كل شهر من مستفاد الأحباس يستعينون بها لضعف حالهم»[6].

« سكناه بدرب القايد أحمد بتطوان وأمهما لكونهن من الضعف والفاقة بمكان»[7].

« وكون اليتيمة ضعيفة مغبرة معدمة عادمة لوجد أم ما تصلح به أجزاء »[8].

« وما فضل من الثلث يفرق على الدراويش والمساكين عهدا وإيصاء »[9].

«الحمد لله بعد أن كان البنات المنوب عنهن في شراء الدار أسفل...وكن في فاقة شديدة وغاية أكيدة »[10].

« ومعهما يشهدون بأنهما عديمين فقيرين محتاجين لبيع الحانوت »[11].

« عاين شهيداه العامية...ميتة وهي من فقراء المسلمين تحتاج التجهيز والتكفين »[12].

---

[1] – ظهير سلطاني لتعيين محمد بن الحاج عبد السلام مزروع التطواني، بتاريخ 15 شوال 1304هـ/ ضمن، حوالة الزاوية الناصرية، بنظارة الأوقاف بتطوان، صص. 35-38.

[2] – وصية الحاج محمد عبد السلام الزكاري التطواني، بتاريخ أوائل ربيع النبوي 1339هـ/ ضمن، حوالة المسجد الأعظم، ص. 36. بالنظارة نفسها.

[3] – رسم عدلي بتاريخ 9 محرم 1289هـ/ ضمن، حوالة جامع القصبة، ص. 17. بالنظارة نفسها.

[4] – وصية التاجر عبد السلام بن الفقيه الحاج محمد بنونة العباسي التطاوني، بتاريخ 2 صفر 1215هـ/ حوالة المنقطعين، ص. 1. بالنظارة نفسها.

[5] – وصية عائشة بنت أقشار بتاريخ، فاتح رجب 1276هـ/ نفس الحوالة، ص. 20. بالنظارة نفسها.

[6] – رسالة سلطانية، بتاريخ رجب 1271هـ/ نفس الحوالة، ص. 53. بالنظارة نفسها.

[7] – رسالة سلطانية، بتاريخ 19 محرم 1300هـ/ نفس الحوالة، ص. 81. بالنظارة نفسها.

[8] – رسم تحبيس لصالح يتيمة بلهاء، بتاريخ 7 رجب 1313هـ/ نفس الحوالة، ص. 147. بالنظارة نفسها.

[9] – وثيقة رقم 688، بتاريخ 9 محرم 171هـ/ بالخزانة الداودية.

[10] – وثيقة رقم 213، بتاريخ 8 شعبان 1251هـ/ بالخزانة نفسها.

[11] – وثيقة رقم 535، بتاريخ 21 ذي الحجة 1217هـ/ بالخزانة نفسها.

[12] – وثيقة رقم 713، بتاريخ 2 صفر 1299هـ/ بالخزانة نفسها.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فكما يلاحظ نجد أنفسنا أمام عدة مصطلحات حملتها الوثائق التاريخية تعبر في جوهرها عن تلك الفئات التي كانت تعاني بشكل أو آخر من العوز والفاقة. لهذا كان منطلق تناولنا لظاهرة الفقراء بالمجال قيد البحث و للضرورة العلمية طرح التساؤل التالي: ما المقصود بالفقر و الفقير ؟

1- المفهوم اللغوي

فبداية من الناحية اللغوية نجد للفقر مجموعة من التعاريف التي يتم فيها وصف الفقر و الفقراء في لغة العرب وحالتهم المعيشية، إذ في دراسات لعدة مهتمين وباحثين مثل زينب النجاري، وبختة خليلي، وحسن قرنفل وغيرهم، والذين تقصوا بعض المعاجم العربية الشهيرة كلسان العرب لإبن منظور و غيره، نجد بأن الفقر والفُقر: ضد الغنى و هو الحاجة، وفعله الافتقار، والنعت فقير، والفرق بين الفقير و المسكين، أن الفقير من يجد القوت، و المسكين من لا شيء له، أو الفقير: المحتاج، و المسكين من أذله الفقر وقيل العكس، وقيل الفقراء الزمني (أي الضعفاء) الذين لا حرفة لهم، و أهل الحرف الذين لا تقع حرفتهم من حاجتهم موقعا، والمساكين: السؤال، ممن لهم حرفة تقع موقعا و لا تغنيهم و عيالهم، فالفقراء و المساكين يجمعهم معنى الحاجة إلى الكفاية[1].

و تتوفر اللغة العربية على عدد كبير من المرادفات لكلمة فقير و فقر، كما أن مختلف اللهجات العربية* تتوفر بدورها على عشرات الكلمات الدالة على وضعية الفقر، ومعظمها كلمات ذات دلالات قدحيه، تستخدم أساسا للتقليل من الأشخاص و الحط من قدرهم[2]. ومن الأمثلة نذكر: بائس، معسر، مفلس، معدوم، محروم، محتاج، معوز، مضطر، وغيرها، بل اتساع دلالات و معاني مصطلح الفقر في المعاجم اللغوية دفعت البعض إلى مزيد من التقصي والتدقيق، وهذا ما فعلته إحدى الباحثات في التاريخ الوسيط، حيث توصلت إلى عدة معاني نجد أبرزها وفق الخطاطة التالية[3]:

---

[1] - زينب نجاري، المحددات و الأبعاد السوسيو اقتصادية للفقر بالوسط القروي إقليم تاونات نموذجا. بحث لنيل الدكتوراه في السوسيولوجيا، نوقشت بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 2010/2009 ص.31.

* - فمثلا في الأمثال الشعبية التطوانية نجد عدة تعابير ومصطلحات تعبر عن الفقر والفقير تضمنها أحد مؤلفات داود، و من قبيل ذلك نجد:

~(مزلوط)، مزلوط بحال الفار د الجامع. مثل رقم، 392، ص. 144.

~ (الساعي)، ساعي وبالعدلا، اعطاوه السفنجا قال عوجا. مثل رقم، 15، ص. 173.

~ (المسكين)، إتق الله ف هاذ المسكين، مثل رقم، 21، ص. 49.

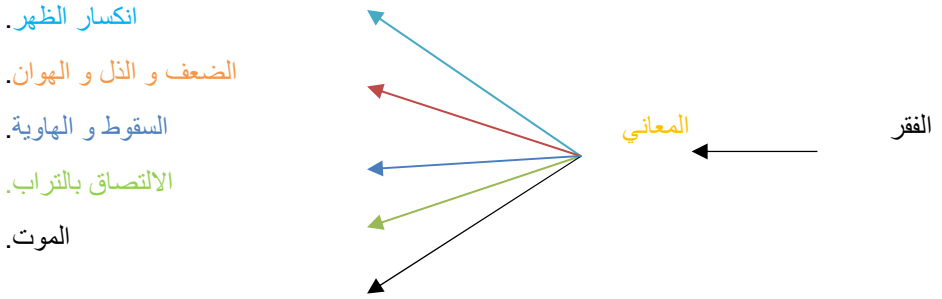
أنظر محمد داود، الأمثال العامية في تطوان والبلاد العربية. ج 1، مراجعة وتنسيق وإضافات حسناء داود، إصدارات المجموعة الحضرية لتطوان مطبعة الهداية، تطوان.

[2] - حسن قرنفل، **الفقر من الإحسان إلى**...، م. س، ص.5.

[3] - أنظر : بختة خليلي، الفقر بالمغرب الإسلامي مابين القرنين 7 و 9 الهجريين ...، م. س، صص.21 -25

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

رسم توضيحي
بعض معاني الفقر حسب بعض المعاجم



وبما أن المفهوم ورد بعدة ألفاظ أخرى مرادفة له كما سبقت الإشارة إليه، فقد وقع بعض العلماء و الباحثين في التباس[1] خصوصا فيما يخص لفظتي المسكين/ الفقير أيهما أسوأ حالا؟ و هل لهما نفس المعنى؟ فوقع نقاش و تقصي كل يقدم حججه و شواهده العلمية للتدليل[2].

و الباحثة عموما في تحليها للنصوص المختلفة تخلص في النهاية إلى أن الفقر والمسكنة لفظتان يراد بهما معا الحاجة و ضعف الحال[3].

من هذا المنطلق فالفقير في التراث العربي يبدو قبل كل شيء مستهلكا باحثا عن القوت، و يرهن مستقبله وكذا مستقبل عياله بتوفر مادة الاستهلاك، فلربما تأثرت جموع المصطلحات إذن بضآلة الإنتاج و قناعة الأفراد المرتبطة هي أيضا بالنقص في الإنتاج، و انعدام غزارته في واقع اقتصادي عربي لا يخلو من تأثير الظروف الطبيعية فيه، و لهذا السبب يبدو الفقير، بدرجة متفاوتة غير مالك لأي مدخول، و كأنما العطالة عن العمل أقل وطأة و ألطف تأثيرا[4].

---

[1] – فبالرجوع إلى مؤلف محمد آستيتو نجده قد واجه صعوبة في تحديد من هم الفقراء، حيث يصفهم تارة بالفقراء و أحيانا أخرى بالسوقة و العوام، و مرة يتحدث عن الفئات الدنيا . وفي مباحث أخرى يتحدث عن العامة مقابل الخاصة، لذلك يشير إلى أن الفقر كان يهم على السواء عناصر النخبة بعد تقلبات الزمن لها: كالفقراء من العلماء و الفقهاء و الزهاد و الشرفاء و التجار و المفلسين من الأمراء. والتركيز عليها يعود لوجود مادة مصدرية مهمة عنهم، بما يعني أن الباحث أعطى حيزا واسعا لفقراء الخاصة. لذلك حسب محمد حبيدة فإن الباحث «...يوضح منذ البداية التباين الذي يميز فئة الفقراء من حيث كونها تجمع من أفقرهم الدهر، ومن اختاروا الفقر طوعا وعبادة. ولذلك فهي لا تضم فقط الكادحين والسائلين والمتسكعين والمعتوهين، بل أيضا المريدين والمجذوبين والنساك. كما يستعرض في هذا السياق النعوث التي التصقت بالفقراء على النحو الذي تبوح به النصوص والمعاجم، واللسان العامي أيضا، إذ يحصي ما يفوق المائة والخمسين نعتا، نذكر منها البؤساء والأراذل والصعاليك والجياع والمزاليط»، أنظر، دراسته، كتابة **التاريخ قراءات وتأويلات**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2013، ص. 141.

[2] – بخته خليلي، **الفقر بالمغرب الإسلامي مابين القرنين 7 و 9 الهجريين** ...، م. س، ص.36.

[3] - نفسه، صص، 38-39.

[4] - الكراي القسنطيني ،« الفقر و الفقراء في تونس (1945-1948)» ضمن ،كتاب، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي. تنسيق، د. الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والأداب والفنون، بيت الحكمة- قرطاج، 1999 صص.540-541.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2- المفهوم الاصطلاحي

أما على مستوى **المنظور الاجتماعي والاقتصادي** فظاهرة الفقر استقطبت اهتمام العديد من الباحثين كل حسب مرجعيته ومجال تخصصه، وقد خلصت معظم الدراسات عن الفقر إلى نوعين من النظريات، يلقي أحدهما المسؤولية واللوم على الضحية* (الفقراء)، وفريق آخر يلقي باللوم على اختلالات النظام الاجتماعي والاقتصادي في توزيعه غير العادل لمصادر الثروة على شرائح المجتمع. فالفقر عند فريق من علماء الاقتصاد[1] يعني عدم القدرة في الحصول على الاحتياجات الضرورية لعدم توفر الملكية التي يمكن الاستعانة بها في عملية الإنتاج نتيجة قلة الدخل أو انعدامه بصورة شبه دائمة، أو أنه مستوى من إجمالي المكسب أو الدخل الذي لا يكفي للحصول على الضروريات اللازمة، وهو العجز عن إشباع الحاجة الأساسية أو الضرورية سواء ذلك بالنسبة للأفراد أو الشعوب، و يعني ذلك أن الفقير لا يجد طعامه أو ملبسه أو مسكنه بشكل كاف لاحتياجاته.

والباحثة بختة خليلي في تناولها للظاهرة في بحثها – المشار له سابقا – تستعرض لنا فهما لعدة مختصين على هذا المستوى منه فهم حمدي عبد العظيم الذي اعتبر الفقر معناه أن الفرد لا يمتلك شيئا أما الشعوب الفقيرة هي التي تكون أغلبية مواطنيها من المعدمين، وذلك تمييزا لهم عن أولئك الأغنياء الذين يمتلكون معظم وسائل الإنتاج، لكن يؤكد بأن هذا التعريف ارتبط بالفكر السائد إبان النظام الإقطاعي حينما كان المجتمع ينقسم إلى ملاك و معدومين، فالملاك يملكون المال و النقود، و الفقراء لا يملكون شيئا، وينظر إلى الملكية المصدر الوحيد للدخل، ومن ثم فإن الذي لا يمتلك شيئا لا يتوفر له دخلا يعيش عليه.

ليخلص في هذا الإطار إلى أن الفقر، هو عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضرورية نتيجة عدم توفر الملكية التي يمكن الاستعانة بها في عملية الإنتاج و الحصول على عائد، و نتيجة قلة الدخل أو انعدامه بصورة شبه دائمة[2]. كذلك و منذ زمن طويل استخدم الدخل النقدي أو الاستهلاك للتعرف على الفقر و قياسه للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية، أو الحد الأدنى للعيش أو البقاء[3].

أما الفقر بالنسبة **للمدرسة الماركسية** مثلا، لا يرتبط إلا بالواقع المادي الاقتصادي والاجتماعي الجماعي، فهو نتاج للاستغلال الطبقي، إذ تعمد بعض الجماعات المالكة لوسائل الإنتاج (طبقة مستغِلة) إلى الانتفاع بمجهود جماعات أخرى (طبقة مستغَلة)، والهيمنة على كل دواليب الحياة الاقتصادية و السياسية، فتصير إذن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بداهة المدخل الرئيسي لوجود

---

*- أي أن الفقر صفة تلتصق بالأفراد العاجزين و غير الراغبين في العمل، حيث كان الفقراء يعتبرون مقصرين إزاء ذواتهم، بفعل كسلهم و اتكالهم على الغير و رغبتهم في العيش على الصدقات و إعانات و كرم أهل الخير و الإحسان. بل أولئك الذين يعتقدون أن الفقر واقع حتمي تخرج أسبابه عن إرادة البشر فلا بد من القبول به لدرجة أصبح معه كتبريرات قدسية له تجعله قدرا ربانيا، أي شيوع اعتقاد إيماني مفاده أن الإله يمتحن الفقراء بالفقر لتزكيتهم.

1 – «ترجع الرغبة في تحديد الفقر بشكل موضوعي و دقيق إلى النقاش الذي ظهر في القرن 19 في بريطانيا من أجل حصر عدد اللذين يعدون من قبيل الفقراء، علما بأن بريطانيا كانت من أولى الدول الأوروبية التي اعتمدت الرأسمالية، و من ثمة كان المأمول هو أن تكون بريطانيا أيضا من الدول الأولى التي تخلصت من الفقر و الفقراء» عن: حسن قرنفل، **الفقر من الإحسان إلى...**، م. س، ص .70.

2 - بختة خليلي، **الفقر بالمغرب الإسلامي مابين القرنين 7 و 9 الهجريين** ...، م. س، صص .30.

3 - مثلا: «أجرى *Rowntree* مسحا شمل تقريبا كل أسرة من أسر الطبقة العاملة في مدينة «يورك» الإنجليزية في سنة 1899 للحصول على معلومات عما تكسبه و تنفقه وبناء على هذا المسح قدر أن أسرة مكونة من خمسة أفراد (أب و أم و3 أبناء) تنفق للحفاظ على الكفاءة البدنية 21 شلنا و 8 بنسات في الأسبوع كحد أدنى و اقترح مبالغ أخرى للأسر ذات الحجم و التركيب المختلفين، و قارن بين خطوط الفقر هذه و بين ما تكسبه الأسر فوصل إلى أن10% من السكان في هذه المدينة كانوا يعيشون في فقر (تحت حد الإنفاق الضروري) وبناءا على ذلك عرف الفقر بأنه مستوى من إجمالي الكسب لا يكفي للحصول على الحد الأدنى من الضروريات اللازمة للحفاظ على مجرد الكفاءة البدنية بما في ذلك الأغذية و إيجار المسكن و غير ذلك...» عن: زينب نجاري، **المحددات و الأبعاد السوسيو اقتصادية** ...، م. س، ص.34

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفقراء (إفقار)، و تبعا لذلك فان الحل الجذري للفقر و البحث عن وضع أحسن للفقراء يمر حتما عبر تغيير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية[1].

في حين هناك **منظور اجتماعي** خاص للفقر، حاولت الباحثة زينب النجاري إبرازه في بحثها مركزة على تصورات عديدة منها فهم ابن خلدون الذي يرجع الفقر لقلة الأعمال و قلة العمران وهو عكس الغنى والرفاه، فلذلك يشير لأهل بعض المناطق الصغيرة الضعفاء في أحوالهم المعيشية و المتقاربين في الفقر و الخصاصة، نظرا لأن أعمالهم لا تفي بضروراتهم، و احتياجاتهم، لذا هم مساكين محاويج إلا في القليل النادر، بل ابن خلدون في تدقيقه لمفهوم الفقر يضع مقارنة بين حال فقراء بعض المدن في عهده و درجة فقرهم و حاجتهم، بالنظر إلى اختلاف الأحوال بين الأمصار في الغنى و الرفاه، فيقارن بين السائل بفاس الذي اعتبره أحسن حالا من السائل بتلمسان أو وهران، فالفقير بفاس قد يشتري الأضحية حسب مستواه المادي ويتوفر على بعض سبل العلاج و له نوع من الملابس و الماعون و الآنية بمطبخه، وهو ما لا يتوفر عند نظيره بتلمسان[2]. وفي إطار تعميق التحليل بخصوص الفهم الموضوعي والدقيق للفقر قام جورج زيمل (*Simmel Georg*) 1858-1918في كتابه الفقراء[3]، بدراسة الفقر من خلال علاقته بالمساعدة الاجتماعية و بالمجتمع، إذ بالنسبة له أن يكون شخص ما فقيرا لا يعني أنه ينتمي إلى فئة الفقراء، فيمكن أن يكون فقيرا أو تاجرا أو فنانا أو مستخدما، ولكن يبقى منتميا إلى فئة محددة معروفة بنشاط معين أو وضعية خاصة، غير أن الموقف الجماعي الذي يقوم به المجتمع ككل إزاءه هو الذي يعرفه بالفقير، فأوضاع الفقراء لا تفهم إلا من خلال علاقتهم بالنظام الاجتماعي. ليس الفقراء باعتبارهم فئة اجتماعية أولئك الذين يعانون من الحرمان، ولكن هم الذين يتلقون مساعدات أو يجب أن يتلقوا المساعدات حسب المعايير الاجتماعية. و بناء على هذا لا يمكن أن يفهم الفقر فهما سوسيولوجيا حقيقيا في ضوء مجرد انخفاض الدخل أو الحرمان، بل في ضوء الاستجابة الاجتماعية لانخفاض الدخل. فهو مفهوم نسبي من تكوين المجتمع، وهو الذي يحدد من الفقير. والفقراء كالغرباء في المجتمع، غالبا ما ينظر إليهم كعناصر خطيرة أو غير مرغوب فيهم، أو غير نافعين في هذا العالم. إنهم عالة على المجتمع، و يتمنى هذا الأخير لو لم يكونوا موجودين[4].

البين عبر هذه النماذج من التعريفات – التي تعمدنا عدم الغوص في شرحها – أن الفقر تتداخل في تعريفه عدة معايير تتحكم فيها مرجعيات مختلفة، فلا يمكن البتة في نظرنا الأخذ بإحداها دون الأخرى، لأن الفقر هو حصيلة عدة معطيات متفاعلة قد تتقاسمها عدة مجتمعات بالرغم من تفاوت المجالات الجغرافية و اختلاف الفترات الزمنية، وهو ما يتطلب أثناء المعالجة التاريخية للظاهرة الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع و طبيعة ذهنيته و نظمه الاقتصادية والسياسية. أي استقراء واقعه التاريخي الذي أنتج الفقراء وفق المحددات الاقتصادية و السوسيولوجية و العلاقات الناظمة فيما بينها.

ثانيا: الأسباب الطبيعية* المنتجة لظاهرة الفقر بالمجتمع التطواني خلال القرن التاسع عشر

من المعلوم أن الفقر يأتي بفعل تداخل جملة من المسببات منها الكوارث الطبيعية التي تعد أكثر حضورا في تاريخ المغرب وأشدها

---

[1] - الكراي القسنطيني، « الفقر و الفقراء في تونس (1945-1948)» ضمن،كتاب، **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي** ...، م. س، صص. 538-539.

[2] - زينب نجاري، **المحددات و الأبعاد السوسيو اقتصادية**...، م. س، ص.32.

[3] - G , Simmel, ***les pauvres***, paris , PUF,1998.

[4] - ibid, pp, 14-16.

* – لا نختلف هنا في كون أن نشأة الفقر وانتشاره لا تبرز بشكل واضح في الحوليات المغربية للمرحلة، وهذا ما يصعب على الباحث تكوين صورة متكاملة عنها، فيظل البحث عن مصادر أخرى أولوية لتجاوز هذا النقص.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إفقاراً للسكان لما لها من انعكاسات على البنيات الاقتصادية والاجتماعية[1]، لكن وقبل التطرق إلى دورها في هذا المستوى يجدر بنا التساؤل: ما هي بعض تلك الكوارث الطبيعية التي أسهمت في إفراز ظاهرة الفقر بالمجال التطواني خلال القرن التاسع عشر ؟ كيف أنتجت الفقر بالمجال التطواني، وأين يتجلى ذلك؟

انطلاقا من هذا، سنحاول – حسب ما توفر من المادة المصدرية– التعرض لأصناف الكوارث الطبيعية التي عرفتها تطوان خلال الفترة مدار الدراسة، وكانت طرفا أساسيا في انتشار الفقر محاولين تلمس التأثيرات التي تمخضت عنها في بعض الجوانب.

أ. الأوبئة

فتكت بالكثير من العوائل، خاصة الفقيرة منها، إذ شكلت هاجساً خطيراً لدى شرائح مجتمع المجال التطواني، لاسيما العامة المسحوقة، لما خلفته من سلبيات مدمرة مست البنية الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، والتي كانت تواجه بطرق بالية ومتجاوزة تدل على العجز المجتمعي والمخزني[2].

فالنسيج المجتمعي التطواني خلال القرن التاسع عشر، ابتلي بانتشار عدة أوبئة يلخصها الجدول التالي:

جدول1 : أوبئة انتشرت بالمجال التطواني خلال فترات القرن التاسع عشر.

السنة هـ /م	مكان وطبيعة الوباء	المصدر وبعض الملاحظات
1214– 1215 هـ / 1798 - 1800م	تطوان/الطاعون الرئوي الدملي[3]	– محمد داود، **تاريخ تطوان**، مراجعة وتصحيح حسناء داود، منشورات مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، طبعة 2013، مج 3، ص. 219. ويذكر أنه ضرب تطوان وطنجة في شهر نوفمبر وتمادى إلى السنة التالية ضاربا الجهات التي أخطأها سابقا ولم ينقطع أثره إلا مع نهاية 1800[4].
1233 هـ / 1234 1818 – 1819م	تطوان / الطاعون	– أحمد الرهوني،**عمدة الراوين في تاريخ تطاوين**،تحقيق جعفر بن الحاج السلمي، منشورات جمعية تطاون أسمير، مطبعة الخليج العربي تطوان ، ج 6، صص. 84 – 85. – محمد داود، **تاريخ تطوان**، م. س، مج 3، ص. 233.

[1]- « وأن دراستها تمكن من فهم الكثير من الأشياء الغامضة، إذ تمس كل زوايا المجتمع من العمران إلى الديمغرافيا، من الاقتصاد إلى الاجتماع، ومن نمط العيش وأشكاله إلى أنماط التفكير وأساليبه» عن إدريس أبو إدريس، «مساهمة في التاريخ الديمغرافي للمغرب: المجاعات وأثرها على النمو الديمغرافي أواخر القرن 16– النصف الأول من القرن 18» ، **مجلة كنانيش**، وجدة، ع 1، 1999، ص.139.

[2] - يشير بذلك الباحث بندريس في مقاله. قائلاً: «... هو أن المغرب لما كانت تلم به الأوبئة والكوارث كباقي الدول الأخرى، كان الجهاز المخزني لا يملك القدرة في الميدان الصحي لمكافحة الأداء الذي يضربه بقسوة ويبقى عرضه للإجراءات التعسفية التي يمليها عليه الممثلون الديبلوماسيون، الأجانب، المقيمون بطنجة...». «وثائق جديدة عن وباء الكوليرا بتطوان لسنة 1868 «بندوة: تطوان قبل الحماية (1860–1912). مجموعة البحث في التاريخ المغربي والأندلسي بتعاون مع المجموعة الحضرية لتطوان. نظمت أيام 12–13–14 نوفمبر 1992. كلية الأداب والعلوم الإنسانية بتطوان، مطبعة الهداية – تطوان، ص: 63

[3] - محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين 18 و 19**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: رسائل وأطروحات رقم: 18، ، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، طبعة 1992، ص. 91.

[4]- المرجع، نفسه، ص.94.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

		و ترجع الإشارة الأولى إلى ظهور الوباء في هذه المدينة إلى شهر شتنبر 1819... فقد ظل خفيفا بتطوان في بدايته ولم يشتد إلا في ربيع 1819[1].
1250 هـ / 1834م	تطوان/ الكوليرا «بوكليب»	محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة** ...، م. س، ص.172. وفي رصده لسير هذا الوباء يؤكد الباحث أنه انطلق من فاس ثم مكناس ووزان والقصر، وطنجة وتطوان وغيرها، لينقطع في جميع الموانئ في غضون أكتوبر 1835، إلا أنه عاد للظهور بطنجة وتطوان شهر دجنبر.
1271 هـ / 1854م	تطوان / الكوليرا	- محمد داود، **تاريخ تطوان**، م. س، مج 3، ص. 313 - أحمد الرهوني، **عمدة الراوين**...، م. س، ج 5، ص. 83. - أحمد الرهوني، المرجع نفسه، ج 6، ص. 26.
1272 هـ / 1855م	تطوان / الكوليرا	- أحمد الرهوني، **عمدة الراوين**، م. س، ج 1، ص.204 - المرجع، نفسه، ج 4، ص.69.
1275 هـ / 1276 هـ 1859 – 1860م[2]	تطوان / الكوليرا	- محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات** ...، م. س، ص.189 حيث يؤكد الباحث بأن انتشاره كان نتيجة الحملة الإسبانية على تطوان والفرنسية على بني يزناسن.
1284 هـ / 1868م	تطوان / الكوليرا	- محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات** ...، م. س، ص. 215. - عبد الغفار بندريس العلمي، «وثائق جديدة عن وباء الكوليرا بتطوان 1868» ضمن ندوة، **تطوان قبل الحماية**...، م. س، صص. 37 – 63. ويؤكد الأستاذ بندريس أن الكوليرا انتشرت بالمدينة سنة 1868 وليس شهر دجنبر 1867 كما يشير لذلك البزاز.
1294 هـ /1878	تطوان / الكوليرا	- محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات** ...، م. س، ص.271. وأشار الباحث معتمدا على إحدى الوثائق كونه ظهر بالمدينة في 29غشت 1878، أي بعد ظهوره بمكناس بحوالي شهر مخلفا مع الجذري خسائر بلغت ذروتها يوم 12 شتنبر.
1313 هـ /1896	تطوان / الكوليرا	- أحمد الرهوني، **عمدة الراوين**، م. س، ج5، صص. 155 – 157. - محمد داود، **تاريخ تطوان**، م. س، مج 10، ص.89.

[1] - نفسه، ص. 116.

[2] - بخصوص انتشار عدوى الكوليرا بالمدينة خلال هده السنة جاء في إحدى الكتابات الأجنبية أنه « وصل من طنجة لتطاون في 16 شتنبر 1859 وقد حصد 21 شخصا، وفي 26 من نفس الشهر تم العثور على 36 جثة بالملاح، بينما بلغت النسبة العامة بالمدينة قرابة 800 ضحية من أصل 20000 نسمة، ثم بعد ذلك انتشر الوباء إلى باقي المدن كالقصر الكبير والرباط...» راجع كل من،

- Docteur, Vincent et Collardot, ***Le choléra d' après les neuf épidémies qui ont a régné à Alger***, *depuis 1835 Jusqu' en 1865*. Paris, Vitcor Rozier, 1867, p.355.

-Joan,Serrallonga urquidi, «***La Guerra de África y Cólera*** (***1859–1860***)» Hispania.Nº 58,1998.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

		- محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات** ...، م. س، صص. 332 – 340.

دون شك فإن هاته الجوائح التي ميزت المجال التطواني خلال القرن التاسع عشر كانت لها تأثيرات عميقة في حياة شرائح المجتمع التطواني، إذ تعددت نتائجها ما بين الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فكانت تحدث رجة عميقة في جوانب حيوية من حياة الناس، فتجعل سافلها على أعلاها، معيقة للتطور ونمو بنيان المدينة ومحيطها القبلي، مؤثرة سلبا في كل الفئات سواء النخبة المترفة أو الغنية أو الضعيفة والمعوزة، وبالنسبة لهاته الأخيرة يظل المتوفر من النصوص بخصوص ما تكشفه عما خلفته هاته الأوبئة من بؤس وفقر لدى شرائحها مقتضبا وضئيلا، ذلك أن مؤرخي المرحلة كثيرا ما يمرون عليه سريعا ويقتضبونه اقتضابا كما لو أن لا فائدة من الإطالة فيه، هذا الشح في المادة المصدرية المتخصصة، يجعلنا نأخذ النصوص بظاهرها وعمومها أحيانا، آملين رسم صورة عامة لحجم تلك المعاناة التي ظلت لصيقة بالفئات الضعيفة والمسحوقة. وبالتالي: **ما هي الانعكاسات الديمغرافية لتلك الأوبئة والأمراض بالمجال التطواني؟**

لا تخفى نتائج هذه الأوبئة والأمرض على البنية الديمغرافية للسكان، فرغم أننا لا نتوفر على معطيات رقمية كافية خاصة بها فإن الشئ البديهي هو أن تأثيرها كان واضحا، وآثارها وخيمة سكانياً وبوجه خاص على الشرائح الفقيرة والمعدمة، من حرفيين وفلاحيين ورعاة ومهمشين. فعدواها يأتي على الأخضر واليابس، وهو ما يسهم في ارتفاع الموتان الذي يسجل أرقامًا قياسية عندما تستفحل الأزمة، إلى درجة يجد معها الناس صعوبة في دفن موتاهم، إذ تترك الجثث في بعض الأحيان مرمية على قارعة الطريق أو في المساكن دون دفن، مخافة العدوى، وإذا دفنت يكون ذلك بدون كفن ولا صلاة. وهو ما ينتج ثغرات ديمغرافية خطيرة، يتطلب تجاوزها عقودا من الزمن. هذا إذا لم تعقب الأزمة أزمة أخرى قريبة، لا يفصل بينهما وقت طويل.

وهو ما تعبر عنه هاته النصوص الخاصة بتطوان[1] إذ ذكر الفقية العدل الشريف سيدي محمد بن الهاشمي أفيلال في مجموعه على وباء 1214 / 1215 هـ / 1800-1801م، استطرادا فقال بعد كلام: « حيث كان يموت في بلدتنا تطوان كل يوم مائة وثلاثون يزيد بعشرة ينقص بنحوها، وبقي في هذه العدة نحوا من شهرين أو أكثر، وبلغ يوما واحد مائة وخمسين، وأما مدة بقائها (أي الموت يعني الوباء) من أولها إلى آخرها فيما يزيد على سنة بنحو شهرين أول ظهورها رمضان 1214 »[2]. ونفس الواقع يبرز خلال وباء عام 1234هـ/1819م، فيما يخص ارتفاع عدد الضحايا بالوباء إذ تشير رسالة كتبها الحاج عبد الرحمان مدينة من تطوان إلى قريبه التاجر الحاج عبد الكريم ابن الطالب بتاريخ 25 جمادى الأخيرة عام 1234 هـ، وكان ابن الطالب إذ ذاك بفاس، وقد أخبره فيها بأن الموتى يوميا بالوباء في تطوان، كان قد بلغ عددهم ثمانين شخصاً واليوم أخذ العدد في نقصان فبلغ ستين فأقل.. إلخ[3]، بل حصاد الأرواح بسبب الوباء يظل الميزة البارزة، كذلك بخصوص هجمة وباء 1271 هـ /1854م على المدينة، فقد ذكر

---

[1] - لابد من التنبيه هنا أن الأوبئة التي عرفها المجال التطواني همت الحاضرة وكذا محيطها القبلي فمثلا بالنسبة لوباء 1895 فقد: « تفشى في الأسبوع الأول من أكتوبر في القبائل المجاورة لهذه المدينة كبني معدن في الشمال الغربي، والقلالين في الشمال الشرقي. ثم داهم في حدود 16 أكتوبر بني مصور ودراس وبني مسارة. ومن المحتمل أن تكون الشاون قد أصيبت، إذ أن الوثائق تتحدث عن فرار الكثيرين إليها من تطوان وكانت الكوليرا في نهاية السنة ماتزال متفشية وسط هذه القبائل، مخلفة 40 إلى 50 ضحية في اليوم». راجع محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب**...، م. س، ص. 336.

[2]- محمد داود، **تاريخ تطوان**، م. س، مج 3، ص.219.

[3] - محمد داود، **تاريخ تطوان**، م. ن، مج 3، ص.233. وبخصوص انتشاره بالمدينة يرجع: إلى البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب** ..، م. س، ص.116.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفقيه سيدي المفضل أفيلال أنه خرج من فاس يوم الثلاثاء خامس ربيع الثاني (1271 هـ) ودخل تطوان في اليوم الثاني عشر منه، ثم بلغ الوباء تطوان في أوائل ذي القعدة من العام المذكور، وبقي بها نحو ثلاثة أشهر، وقد بلغ عدد الموتى به في اليوم الواحد سبعين شخصا، وذلك العدد أقصى ما بلغه عدد الموتى في يوم واحد بتطوان، بل الكارثة الديمغرافية كانت أسوأ حين صادفت حرب الستين وباء الطاعون سنة 1272 هـ /1855م. « واندثر أهلها ما بين الطاعون الذي كان بتطوان عام 1272م، بين احتلال الإصبان لها عام 1276م. ولم يبق لهم عين ولا خبر، ولا أطلال ولا أثر »[1].

الصورة تكتمل بشكل دقيق عند البزاز الذي قام بتحليل أحد التقارير الأجنبية للعميل الفرنسي بتطوان بخصوص الكوليرا لسنة 1895م وكذلك لسلسلة من مراسلات القنصل الإسباني بالمدينة ابتداء من 17 شتنبر إلى 20 دجنبر 1895م وهي ضمن ملف A.P.G.M 289/[2] فعبر جدول ضمنه معطيات رقمية طيلة الفترة تخص عدد الموتى في الطوائف الثلاث بالمدينة، يخلص إلى أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الوفيات اليومية العادية التي نفترض أن تكون 25 في اليوم، أو 750 في الشهر، فإذا طرح هذا الرقم من مجموع عدد الوفيات المسجل بالجدول، سنحصل على الرقم 865 الذي يمكن اعتباره الحصيلة الكلية للخسائر بتطوان، مما يعني أن سقوط عدد الضحايا بلغ 28.43 في اليوم. ولما كان عدد سكان المدينة يقدر بحوالي 20.000 نسمة، فإن النسبة العامة للخسائر تصل إلى حوالي 4.5%.

عموما فقد انحصرت هذه الخسائر بين المسلمين واليهود، فهناك 637 ضحية مسلماً و219 يهودياً مقابل 9 ضحايا من المسيحيين، جلهم من الإسبان، وسواء تعلق الأمر بالمسلمين أو اليهود، فإن الوفيات انحصرت بين الفئات الفقيرة، باستثناء أقلية محدودة من الأغنياء[3].

ب. القحوط وآفة الجراد والمجاعات

عرفت مدن المغرب وبواديه قديما وحديثا مجاعات متواترة وشبه مسترسلة كانت في كل الأحوال نتيجة حتمية لسببين رئيسيين:

أولهما القحط والجفاف، أي احتباس المطر أو عدم كفاية كميته، وما يتبع ذلك من تيبس يصيب الزرع والضرع وهلاك للثمار وعدم ظهور الكلأ.

---

[1] - أحمد الرهوني، **عمدة الراوين**، م. س، ج4، ص. 69. ويبدو أن وباء الكوليرا خلال الإحتلال الإسباني للمدينة قد أسهم أيضاً في إسقاط ضحايا إسبان وهو ما يشير له أحد الكتاب الأجانب في ثنايا مشاهداته ص 260، قائلا: «.... وهناك قضى الشهرين والنصف من يواسي، على رؤوس الأسرة المرضى مرضى الطاعون والمحتضرين...» و في الصفحة.378 يقول: «...مدة أربعة عشر يوما، وهو مخيم فقدت فيه عددا من أصدقائي، ضحايا الكوليرا أو الرصاص ...» راجع: الجزء الثاني من، حرب إفريقيا، م. س. كذلك أشار لهذا الوباء الكاتب الإسباني، بينيتو بيرت غالدوس ، في عدة مقاطع من كتابه، فمثلا يقول بخصوصه، «...كان المصابون بداء الكوليرا مختلطين بالجرحى إلى أن صدر الأمر بعزلهم وتفريقهم عن بعضهم، دون أن يتحقق العزل والتفريق نظرا للعراقيل المادية...». أنظر، **عيطة تطاون**، م. س، ص. 130.

[2] - أنظر: الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب** ...، م. س، هامش. ص. 334.

[3] - محمد الأمين البزاز، م. س، ص. 335. كما أشير هنا كذلك للتحليل الذي قام به الدكتور بندريس عبد الغفار لتسع وثائق إسبانية بخصوص وباء 1868 حيث أبرز حجم الوفيات التي ميزت المدينة مستخلصاً أنه في ظرف 37 يوما حصد الوباء 433 شخص. أنظر مقالته السابقة «وثائق جديدة...» ضمن ندوة: **تطوان قبل الحماية** ... ، م. س، ص. 63.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وثانيهما اجتياح الجراد الصحراوي للمغرب في أسراب كثيرة، وتجريده للأرض من المزروعات والأعشاب، وسلخ الأشجار والمغروسات من أوراقها وقشورها، وترك الناس في حيرة وفاقة وخصاص ومجاعات وغلاء[1]. والجهة الشمالية بما فيها مدن وبوادي جبالة كانت خلال القرن التاسع عشر مسرحا لهذه الجوائح التي خلفت آثارا على المجال الطبيعي للجهة وواقع إنسانها الاجتماعي والاقتصادي. فقد دلت الشذرات المتناثرة في بعض المصادر المحلية لتاريخ المنطقة، وبعض الدراسات معاناة الأهالي من هاته الآفات، يمكننا رصد أمثلة منها كالآتي:

جدول2 : جوائح سادت المجال التطواني خلال القرن التاسع عشر.

الفترة الزمنية : هـ/م	نوع الجائحة	المتن الدال عليها من المصادر أو المراجع
1231 هـ/1816م	انتشار الجراد	«إلا أننا نعلم أن السنة تميزت بغزو الجراد الذي وصل إلى المناطق الشمالية محدثا خسائر كبيرة بالمحاصيل»[2].
1241-1242 هـ /1825- 1826م.	مجاعة.	« في نفس المدة استوردت موانئ أخرى (تطوان، العرائش، الرباط) حوالي 17400 فانكة...هذه العملية الاستيرادية خففت بدرجة محسوسة من حدة الغلاء والجوع في الموانئ»[3].
1262 هـ /1846م.	جفاف أعقبته أزمة غذائية وغلاء.	« وصلنا كتابك مخبرا بارتفاع سعر الزرع بالثغر التطواني صانه الله، لوقوع الجذب فيما والاه من السهل والجبل »[4].
1274-1275 هـ /1858-1859م.	جفاف أعقبته أزمة غذائية وغلاء.	«ذكر الفقيه سيدي مفضل أفيلال في كناشه أنه وقع القحط بتطوان عام 1274»[5]. « ثم ذكر سيدي المفضل أفيلال أنه وقع القحط أيضا بتطوان عام 1275 وقال إن الناس خرجوا في 10رمضان منه يستسقون»[6].
1280-1281 هـ/ 1864-1865م.	جفاف وجراد أعقبهما جوع وغلاء.	« بيد أن هذا الغلاء، الناجم عن ضعف المحاصيل في الشمال، كان ما يزال محدودا...وقد وجه السلطان بالفعل أوامره إلى أمناء المراسي بهذه المناطق لشراء الحبوب لمواجهة القحط في الشمال»[7].
1283-1284 هـ/ 1867-1868م.	المجاعة والغلاء.	« اشتد الحال بتطوان من كثرة الغلاء، ووقع الهيف في الناس، ومات عدد كثير من البرد والجوع»[8].

[1]- إبراهيم كردية، **أمثلة من مجاعات وأوبئة وكوارث ضربت أسفي وباديتها منذ الاحتلال البرتغالي وحتى عام البون**، مطبعة نور، سفي، طبعة 2008، ص.11.

[2] - محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب** ...، م. س،ص.102.

[3] - المرجع، نفسه، ص.121.

[4] - محمد داود، **تاريخ تطوان**، م. س، مج9، ص.247.

[5] - المرجع، نفسه، مج3، ص.334.

[6] - تاريخ تطوا، مرجع، سابق، ونفس المجلد، ص.335. ويذكر هذا القحط كذلك في نفس المصدر بالمجلد 7، ص.124 و ص.321 .

[7] - محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب** ...، م. س، ص.195.

[8] - محمد داود، **تاريخ تطوان**، م. س، مج 6، ص.82.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1295 هـ /1878م.	جفاف.	« وقد استمر الجفاف طيلة شتاء 1878 حيث...لم تسجل سوى بعض التهاطلات الضعيفة في الأقاليم الشمالية...وهكذا كانت سنة 1878 سنة يبس وقحولة، امتدت خلالها جيوب الجفاف إلى مختلف أنحاء البلاد»[1].
1311 هـ/1894م.	الجراد.	« ولما أصابهم في هذه الأعوام من الجوائح بالجراد ونقص الثمرات »[2].
1314 هـ/1897م.	الجفاف.	« وقلت وأنا بفاس، إذ ورد علي الخبر بأن أهل تطوان صلوا صلاة الاستسقاء في مصلى الجنائز بباب المقابر، فأمطروا، بفضل الله ورحمته»[3].

عبر هذا الجرد لهذه المعطيات التاريخية، أول ما ينتاب القارئ بخصوصها، هو ذاك التساؤل المعبر عنه كالآتي: كيف أسهمت الأوبئة والقحوط والجفاف والجراد في نشر البؤس والفاقة بالمجال التطواني وأطرافه؟ **ماهي بعض الفئات البئيسة التي أفرزتها ؟**

جاء في إحدى الوثائق زمن السلم والاستقرار، والتي تشير لما كانت تتوفر عليه فضاءات تطوان من وجود للفئات الضعيفة والمسحوقة، ما يلي: « وبعد فبوصول كتابنا هذا إليك فرق على ضعفاء تطوان ألف مثقال، بالإفراد واعلمنا بعددهم وما صار لكل واحد منهم والسلام »[4]. لكن الأكيد أن مثل هاته الجوائح أسهمت في ازدياد عددهم وأصنافهم، فمع توالي سنوات الجفاف يكثر المتسولون ومن لا معين لهم بين دروب المدينة وأزقتها «كان للكثير من أغنياء المدن متسولوهم الخاصون الذين يأتون إليهم كل يوم طالبين ما يسدون به رمقهم، بل وكان بعض المعوزين يوجه رسالة إلى غني من الأغنياء يستعطفه، شارحا فيها حالته البائسة »[5]. ومن الشواهد في هذا الإطار تذكر تلك الرسالة التي أرسلها المدعو محمد الشياظمي، بائع الخبز بسوق الغرسة الكبيرة بتطوان إلى التاجر محمد بن عمر بجة، جاء فيها: « فإني طالب منك أن تغيثني إغاثة ملهوف بما أطلق الله يديك لتغيثني لله، وابتغاء مرضات (كذا) الله، لأني مسكين وذو عيال وغريب في البلاد »[6]. والراجح أن هؤلاء الآفاقيين الذين اكتسحوا المدينة زمن المسغبة يعود إلى ذاك النزوح الكثيف للعديد من القرويين الباحثين عن ملجأ يقيهم المصاعب وشح الطعام، نتيجة انهيار الاقتصاد القروي بالمجال القبلي التابع لتطوان.

فالأكيد هنا، أن مثل هاته الجوائح الطبيعية لعبت دورا كبيرا في إفقار ساكنة البوادي، وانعكست سلبا على أوضاعهم المعيشية، وزادت من معاناتهم، زيادة على اظطرارهم لأداء الواجبات والكلف. ورغم لجوء المخزن في كثير من الأحيان إلى تأجيل الأداء إلى وقت الغلة، أو الإعفاء منه بصفة كلية، فإن خطورة هذه الآفات جعلت الفلاح المغربي في مواجهة عوامل تفقير متعددة كانت تترك آثارا وخيمة على أوضاع العديد من القبائل والمجموعات البشرية.

---

1 - محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة**...، م. س، ص.238.

2 - محمد داود، **تاريخ تطوان**، م. س، مج10، ص.344.

3 - أحمد الرهوني، **عمدة الراوين**، م. س، ج 10، ص.205.

4- **تاريخ تطوان**، م. س، مج10. ص.

5- محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب** ..، م. س، ص.355.

6 - أوردها البزاز، بالمرجع نفسه، و الصفحة نفسها، نقلا عن أحمد التوفيق في دراسته، **المجتمع المغربي**....، مرجع، سابق.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

كان السكان يعانون من اكتساح الجراد لأراضيهم في كثير من السنوات، وإتيانه على محصولاتهم الزراعية، لأن وسائل محاربته كانت تقليدية، ولم يكن لدى بعض سكان البوادي من سبل مواجهته سوى الرضوخ لأمره وانتظار رحيله. ويضاف إلى الجراد عامل الجفاف الذي يحول دون قيام سكان القبائل بالأنشطة الفلاحية الكفيلة بضمان قوتهم، وجمع ما يمكن أن يؤدوه للمخزن من أموال.

وقد لعب هذان العنصران إلى جانب الأوبئة الفتاكة دورا كبيرا في تدني الأوضاع الاجتماعية لسكان العديد من البوادي في فترات مختلفة[1]، وهو ما سينتج شرائح مختلفة من اللصوص، ذلك أن انتشار ظاهرة قطع الطرق والسطو على القوافل التجارية ونهب قطعان الماشية كان إلى حد ما نتيجة لتفقير فئات واسعة من سكان البوادي وتهميشها[2]، وهذه الظاهرة ستعرف انتشارا واسعا خلال المرحلة بنواحي مدينتي تطوان وطنجة وفضائهما القبلي.

فبالنظر للأثار التي خلفتها هذه الكوارث على المجالات المغربية آنذاك، فقد رأى أحد الدارسين الأجانب، بأن تردد المجاعات في المغرب لم يكن ناتجا فقط عن الجفاف وهجمات الجراد، بل أيضا عن ظاهرة تراكم الأزمة. فأثر السنوات العجاف يظل ساري المفعول حتى خلال السنوات الممطرة، مثلا، في الخريف الممطر الذي يعقب سنة الجفاف يكون الفلاح منهكا والبذور محدودة ودواب الحرث قليلة وضعيفة. فتتقلص المساحات المزروعة وتضعف الإنتاجية، وبالتالي حتى في السنوات الممطرة قد يظل شبح المجاعة قائما. وهكذا كانت مدة الأزمة تتحدد بتفاعل عاملين: مستوى الإنتاج في السنوات العجاف، ومستوى المدخرات الغذائية أي فائض السنوات السمان[3]. ثم أن قوة تأثير هذه الكوارث كانت أقوى باتجاه المناطق الداخلية للمملكة بخلاف الشمال، والسبب يعود حسب أحدهم، للمساعدة الإسبانية والبرتغالية على مستوى مد المناطق الشمالية بمواد غذائية بأثمنة جد بخسة[4].

هكذا، يمكن القول إن **موجات الأوبئة** إلى جانب نظيرتها من **الجفاف والمجاعات**، لم تسمح بحدوث تطور إيجابي في الحياة الاقتصادية للشرائح المنتجة بالمجال، وإنما أسهمت في تقلص المساحات المزروعة وإحداث خلخلة في التوازنات الاقتصادية لكل من الحرفي والتاجر والراعي والفلاح، فمثلا غالبا ما يرتبط النشاطان الحرفي والتجاري بالقطاع الفلاحي، وتعرض هذا الأخير للضرر يعني المساس بهما معا، لأن القرى كانت غالبا هي المزود الأول للقطاعين بالمواد الخام. من جهة أخرى، فتأثير الأوبئة كان لها إسهام كبير في فرار اليد العاملة من المدينة نحو مناطق آمنة، وهذا ما كان يؤدي إلى اضمحلال الكثير من الورشات الحرفية، و تراجع حركية الرواج التجاري الذي سينهار حتما أمام القلة في السلع، و ضعف القدرة الشرائية للرعية[5].

---

[1] - علي بنطالب، أثار الضغط الجبائي في تطور العلاقات بين المخزن والقبائل 1894 -1912. بحث لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 2004/2003، ص.288.

[2] - نفسه، ص.317.

[3]- محمد حبيذة، «عرض بيليو غرافي، لكتاب نيكولا ميشيل، إقتصاد المعاشات في مغرب ماقبل الحماية»، **مجلة هيسبريس تمودا**، العدد XL مجلد فريد 2005، منشورات كلية الآداب بالرباط، ص.119.

[4]- Ramón Lourido Díaz,« *La ciudad y región de Tetuán durante el Sultánato de Muhammad III a través de la documentación española.* »Tétouan au 18éme siècle (1727-1822). Organisé du 21-23 octobre 1993.Coordinateur, Group de Recherches sur du Maroc et Andalus.publications de la Faculté des Lettres et des Sciences humaines de Tétouan, et École Supérieur Roi Fahd de Traduction Tanger. Imprimer Al hidaya- Tétouan, p.34

[5] – الاطلاع على تلك النتائج العكسية والمباشرة وغير المباشرة منها لمثل هذه الكوارث على واقع المجال المغربي في أبعاد مختلفة، يرجى الرجوع إلى: مجلة زمان، ع 12، أكتوبر 2014، حيث تم تخصيصه لملف تاريخي بعنوان، أوبئة أهلكت المغاربة، صص. 40-57.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الخاتمة

في الختام، يبدو أن الفقر بالمجال التطواني خلال القرن 19م لم يكن مجرد حالة فردية مرتبطة بالحاجة والعوز، بل شكل ظاهرة اجتماعية واسعة ارتبطت بجملة من الأسباب المتفاعلة، وفي مقدمتها الكوارث الطبيعية. وقد أسهمت هذا الكوارث في تفاقم أوضاع الفئات الهشة، من خلال ارتفاع الوفيات، وتراجع الإنتاج الفلاحي، وتنامي مظاهر الحاجة والتسول والهجرة. كما أن الوثائق المحلية رغم محدوديتها، تزخر بمعطيات تسمح بإعادة بناء جانب من تاريخ الفقراء والمهمشين الذين ظلوا خارج دائرة اهتمام الكتابات التاريخية.

توصيات:

- تشجيع الدراسات السوسيو تاريخية المحلية التي تهتم بتناول تاريخ الفئات المهمشة والفقيرة عبر استثمار المتن الوثائقي.
- توسيع نطاق البحث المقارن بين المجال التطواني وباقي المجالات الحضرية والريفية خلال نفس المرحلة، بهدف إبراز خصوصيات الفقر وآليات مواجهته واستخلاص أنماطه المشتركة والمختلفة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بيبليوغرافيا

✓ **المصادر العربية المخطوطة**

وثائق عدلية بالخزانة الداودية بتطوان

- وثيقة رقم 688، بتاريخ 9 محرم 171هـ
- وثيقة رقم 213، بتاريخ 8 شعبان 1251هـ
- وثيقة رقم 535، بتاريخ 21 ذي الحجة 1217هـ
- وثيقة رقم 713، بتاريخ 2 صفر 1299هـ.

حوالات حبسية بنظارة الأوقاف بتطوان

- ظهير سلطاني لتعيين محمد بن الحاج عبد السلام مزروع التطواني، بتاريخ 15 شوال 1304هـ/ حوالة الزاوية الناصرية
- وصية الحاج محمد عبد السلام الزكاري التطواني، بتاريخ أوائل ربيع النبوي 1339هـ/ حوالة المسجد الأعظم
- رسم عدلي بتاريخ 9 محرم 1289هـ/ حوالة جامع القصبة
- وصية التاجر عبد السلام بن الفقيه الحاج محمد بنونة العباسي التطاوني، بتاريخ 2 صفر 1215هـ/ وصية عائشة بنت أقشار بتاريخ، فاتح رجب 1276هـ/ رسالة سلطانية، بتاريخ رجب 1271هـ/ رسالة سلطانية، بتاريخ 19 محرم 1300هـ/ رسم تحبيس لصالح يتيمة بلهاء، بتاريخ 7 رجب 1313هـ / حوالة المنقطعين

✓ **المراجع**

- آستيتو محمد، **الفقراء في المغرب، نماذج من القرنين 16 و17**، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 2006
- البزاز محمد الأمين، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنيين 18 و 19**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: رسائل وأطروحات رقم: 18، ، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، طبعة 1992
- حبيدة محمد، كتابة **التاريخ قراءات وتأويلات**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2013
- غالدوس بينيتو بيرث، **عيطة تطاون**. ترجمة عمر بوحاشي، منشورات ليتوغراف، طنجة، الطبعة الأولى 2011.
- داود محمد، الأمثال العامية في تطوان والبلاد العربية، مراجعة وتنسيق وإضافات حسناء داود، إصدارات المجموعة الحضرية لتطوان مطبعة الهداية، تطوان، ج 1.
- داود محمد، **تاريخ تطوان**، مراجعة وتصحيح حسناء داود، منشورات مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، طبعة 2013، (عدة مجلدات).
- دي ألاركون بيدرو أنطونيو، **يوميات شاهد على حرب إفريقيا**. ترجمة، محمد عبد السلام المرابط، منشورات ليتوغراف طنجة، الطبعة الأولى 2012، ج 2.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- الرهوني أحمد، **عمدة الراوين في تاريخ تطاوين**. تحقيق جعفر بن الحاج السلمي، منشورات جمعية تطاون أسمير، مطبعة الخليج العربي تطوان. (عدة مجلدرات).
- قرنفل حسن، **الفقر من الإحسان إلى التنمية البشرية**. مطبعة الأمنية، نشر دار الأمان، الرباط، 2017
- كردية إبراهيم، **أمثلة من مجاعات وأوبئة وكوارث ضربت أسفي وباديتها منذ الاحتلال البرتغالي وحتى عام البون**، مطبعة نور، سفي، طبعة 2008

✓ **رسائل جامعية**

- خليلي بخته، **الفقر بالمغرب الإسلامي مابين القرنين 7 و 9 الهجريين (ق 13/15 م) واقعه و أثاره**، دكتوراه نوقشت بكلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015،
- بنطالب علي، أثار الضغط الجبائي في تطور العلاقات بين المخزن والقبائل 1894 -1912. بحث لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 2004/2003.
- نجاري زينب، المحددات و الأبعاد السوسيو اقتصادية للفقر بالوسط القروي إقليم تاونات نموذجا. بحث لنيل الدكتوراه في السوسيولوجيا، نوقشت بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 2010/2009.

✓ **ندوات**

- ندوة: تطوان قبل الحماية (1860-1912). مجموعة البحث في التاريخ المغربي والأندلسي بتعاون مع المجموعة الحضرية لتطوان. نظمت أيام 12-13-14 نوفمبر 1992. كلية الأداب والعلوم الإنسانية بتطوان، مطبعة الهداية – تطوان
- ندوة: وقفات في تاريخ المغرب. دراسات مهداة للأستاذ إبراهيم بوطالب. تنسيق عبد المجيد القدوري، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية بالرباط رقم 27، مطبعة النجاح الجديدة البيضاء، الطبعة الأولى 2001.
- ندوة، الأيام العاشرة للجمعية المغربية للبحث التاريخي، **المجاعات و الأوبئة في تاريخ المغرب**، نظمت بكلية الآداب و العلوم الإنسانية بالجديدة يومي 25،26 أكتوبر 2002، وقبل هذا أنجز محمد الأمين البزاز دراسة عنونها بـ: **تاريخ الأوبئة و المجاعات بالمغرب في القرنين 18 و19**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: رسائل و أطروحات؛ رقم 18.مطبعة النجاح الجديدة البيضاء، 1992
- ندوة، **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، تنسيق، د. الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والأداب والفنون، بيت الحكمة- قرطاج، 1999.

✓ **مجلات**

✓ أبو إدريس إدريس، «مساهمة في التاريخ الديمغرافي للمغرب: المجاعات وأثرها على النمو الديمغرافي أواخر القرن 16- النصف الأول من القرن 18» ، **مجلة كنانيش**، وجدة، ع 1، 1999، ص.139.

✓ حبيذة محمد، «عرض بيبليو غرافي، لكتاب نيكولا ميشيل، إقتصاد المعاشات في مغرب ماقبل الحماية»، **مجلة هيسبريس تمودا**، العدد XL مجلد فريد 2005، منشورات كلية الآداب بالرباط، ص.119.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

✓ مجلة زمان، ع 12، أكتوبر 2014، الملف التاريخي بعنوان، أوبئة أهلكت المغاربة، صص. 40-57.

✓ **الأجنبية**

- Docteur, Vincent et Collardot, ***Le choléra d' après les neuf épidémies qui ont a régné à Alger***, *depuis 1835 Jusqu' en 1865*. Paris, Vitcor Rozier, 1867, p.355.
- Forrest, Alan, ***la revolution français et les pauvres***, Traduit de l'Anglais par marie-Alix revellat, paris, perrin,1986.
- Freu ; ch, « ***Al'écoute des pauvres des âges anciens*** »,in revue quart Monde, n° 214.
- Geremek, B (1978), ***La patence ou lapitié ,l'Europe et les pauvres du Moyen Age à nos jours*** , Traduit du polonais par jenne Arnold Nuricet, Paris Gallimard.
- Lourido Díaz, Ramón,« *La ciudad y región de Tetuán durante el Sultánato de Muhammad III a través de la documentación española.* »Tétouan au 18éme siècle (1727-1822). Organisé du 21-23 octobre 1993.Coordinateur, Group de Recherches sur du Maroc et Andalus.publications de la Faculté des Lettres et des Sciences humaines de Tétouan, et École Supérieur Roi Fahd de Traduction Tanger. Imprimer Al hidaya- Tétouan, p.34
- Mollat, M. (1978*)* ***les pauvres au Moyen Age*** . Etude social. paris .Hachette.
- Pietri, ch (1983), « ***les pauvres et la pauvreté dans l'Italie de l'empire chrétien IV siécle*** » in Miscellan eahistoriae eclesiasticae Actes du IV colloque de varsovie 1978, Bruxelles
- Serrallonga urquidi, Joan, , «***La Guerra de África y Cólera (1859-1860)*** »Hispania.Nº 58,1998.
- Simmel, Georg, ***les pauvres***, Traduit de l'allemand par Bertand chorrane, paris ,P,U,F,1998.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التحولات التاريخية للباس المغربي بوصفه رمزاً ثقافياً وآلية للتواصل الهوياتي: دراسة في تمثلات طلبة ماستر التواصل والثقافة الرقمية

د. هشام عبد الاوي
دكتور في التاريخ المعاصر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة
المملكة المغربية

الملخص:

يعالج هذا البحث التحولات التاريخية التي عرفها اللباس المغربي ودوره في التعبير عن الهوية الثقافية المغربية. وقد اعتمدت الدراسة على المقاربة التاريخية للوقوف على أبرز المحطات التي أثرت في اللباس التاريخي؛ ثم المنهج الوصفي التحليلي متخذين من طلبة ماستر التواصل والثقافة الرقمية عينة بحث. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن اللباس التقليدي المغربي يحظى بمكانة رمزية مهمة في المخيال المغربي، رغم تراجع حضوره في الحياة اليومية واقتصاره على المناسبات الدينية والاجتماعية. كما بينت الدراسة أن اللباس التقليدي لا يقف عند هذه النقطة بل يؤدي وظائف ثقافية وتواصلية، الأمر الذي يجعله أحد أبرز الرموز الدالة على الهوية الثقافية المغربية.

الكلمات المفتاحية: اللباس التقليدي المغربي، التواصل الهوياتي، الرموز الثقافية، الهوية، التراث المادي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

يعد اللباس المغربي أحد الرموز الثقافية مثل الطبخ والموسيقى وغيرها. فرغم تغير بنية المجتمع المغربي عبر التاريخ بفعل عدة عوامل سياسية، اقتصادية وتكنولوجية؛ لا زال اللباس المغربي يحتفظ بمكانته الرمزية خاصة أثناء الحفلات والمناسبات الدينية أو الرسمية أو اليومية.

كما يمكن اعتباره أحد الرموز التي قد تظهر تباينا أو تمايزا اجتماعيا. فلا يؤدي اللباس دوره العادي والأساسي في تغطية البدن فقط، بل يتعداه إلى أبعاد أخرى تحمل رسائل مشفرة إلى الغير.

وبالتالي فاللباس يؤدي وظيفة تواصلية باعتباره رمزا ثقافيا يمثل هوية الفرد باعتباره عضوا في المجتمع أو يمثل هوية المجتمع نفسه. وبهذا يتضح لنا أهمية البحث في موضوع يهتم بأحد الرموز الثقافية باعتباره آلية تواصلية تؤثر في المجتمع وتتأثر منه. ما يجعلنا أمام أداة تتجاوز دورها المظهري إلى بعد يحمل معاني ودلالات.

من هنا تبرز لنا معالم إشكاليتنا الأساسية التي يمكن صياغتها على الشكل الآتي: إلى أي مدى يمكن اعتبار اللباس المغربي، باعتباره رمزا ثقافيا، وسيلة تواصلية تعبر عن الهوية المغربية؟

ويمكن أن تتفرع منها عدة أسئلة وهي كالآتي:

- ماذا نقصد بالرموز الثقافية؟ ما علاقتها بالتواصل الهوياتي؟ بمعنى آخر، ما هي دلالة الرمز الثقافي؟ ما هي دلالة اللباس المغربي داخل المجتمع المغربي؟
- ما هي أبرز التحولات التاريخية التي شهدها اللباس المغربي؟
- هل يؤدي اللباس المغربي إلى التصنيف والتمييز بين أبناء المجتمع الواحد خاصة في ظل تنوع الألبسة المغربية والأجنبية؟ بطريقة أخرى؛ هل يتم توظيف اللباس المغربي كرمز يعبر عن المكانة والفئة الاجتماعية؟
- هل اللباس للمغربي لباس يومي؟ أم أنه أصبح لباس المناسبات فقط؟

للإجابة عن هذه الأسئلة ارتأينا الإعتماد على المقاربة التاريخية لفهم أسباب تطور اللباس المغربي؛ ثم الاعتماد على المنهج الوصفي بغية التعرف على ماهية اللباس المغربي.

وأخيرا، نظرا لضعف المادة المصدرية التي استطعنا الوصول إليها؛ وجدنا أنه من الضروري، الاعتماد على الدراسة الميدانية لمعرفة دلالة اللباس التقليدي المغربي في الوعي المجتمعي المغربي عن طريق أخذ طلبة ماستر التواصل والثقافة الرقمية، فوج 2024-2025 كعينة بحث.

وأما من حيث التحديات التي واجهتنا عند إعدادنا هذا البحث المتواضع؛ نجد في صدارتها ندرة المصادر والمراجع التي عالجت هكذا مواضيع على حد علمنا؛ هذا جعل من لائحة مصادرنا ومراجعنا ضعيفة وانعكست سلبا في محاولتنا على تحديد حدود الموضوع والإجابة عن إشكاليتنا بدقة. لكن هذا لم يمنعنا من البحث عن لائحة مصادر ومراجع تناولت هذا الموضوع سواء من قريب أو بعيد. ثم جعلنا نعوض الندرة بالتنوع المنهجي وذلك باستخدامنا أداة الاستمارة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ولمحاولة تجاوز هذه الصعوبات والإجابة عن إشكالينا؛ اعتمدنا على ثلاث محاور تسبقهم مقدمة ويختم بخاتمة على الشكل التالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

المحور الثاني: اللباس المغربي وعوامل تطوره عبر الزمن

المحور الثالث: دراسة ميدانية: طلبة ماستر التميز التواصل والثقافة الرقمية موسم 2025/2024 نموذجا

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

أولا: مفهوم الرموز الثقافية

يمكن شرح الرموز الثقافية في كونها مجموعة من العناصر المرئية أو اللفظية أو المادية المجسدة (أو الممثلة) لهوية مجتمعٍ معين ولقيمه، مثل العَلَم واللغة والمعالم الأثرية. وتسهم هذه الرموز في تعزيز الرابط الجماعي، ونقل التقاليد من جيل إلى آخر.[1]

وهذا ما يجعل من اللباس التقليدي أحد الرموز الثقافية التي تمثل هوية وقيم المجتمع المغربي باعتباره موروثا أو إرثا ثقافيا انتقل لنا جيلا عبر جيل.

وبالتالي، فالرموز الثقافية هي موروث ثقافي يتناقل عبر الأجيال، مليء بالدلالات ويسمح لنا بفهم بنية المجتمع وهويته وقيمه.

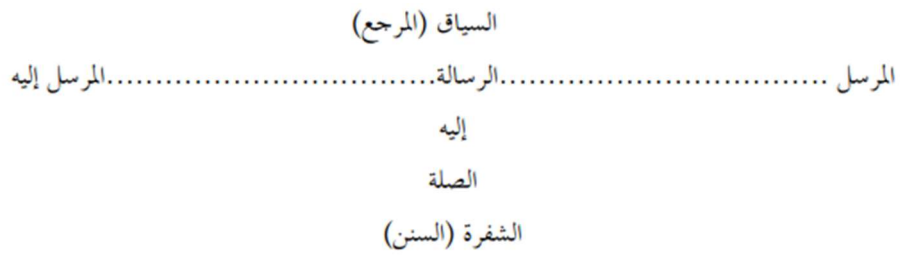
ثانيا: التواصل الهوياتي

دائما، من أجل تعريف أي مفهوم لا بد للباحث أن ينطلق من شرح المفهوم لغويا، اصطلاحيا وإجرائيا. ودون التعريج بشكل مفصل على شرح مفهوم التواصل خاصة في الشقين اللغوي والاصطلاحي. سنقف فقط عند شرح مختصر له للانتقال إلى إبراز العلاقة بين الرموز الثقافية باعتبارها تراكم تاريخي والتواصل الهوياتي.

فيقصد بالتواصل[2] لغة مشتق من **(المصدر الثلاثي "وصل" وهو خلاف الفصل والهجران)**[3]. أما اصطلاحا فيمكن اعتباره مفهوما مرنا يتسع باتساع التخصصات المعرفية التي تتناوله سواء كانت لسانية، نفسية، اقتصادية، تاريخية وغيرها من الميدان البحثية حيث يكمن شرحه اصطلاحا أنه عملية نقل المعلومات أو الأفكار بين طرفين أو أكثر إذ يكون تفاعليا؛ إما بالموافقة أو الاعتراض.[4]

وقد صاغ جاكوبسون خطاطة توضح أهم عناصر العملية التواصلية:

رسم توضيحي 1 الخطاطة اللسانية لجاكوبسون



المصدر: محند الركيك.[5]

[1] https://www.studysmarter.fr/resumes/anthropologie/rites-et-symboles-anthropologiques/symboles-culturels/#:~:text=Les%20symboles%20culturels%20sont%20des,traditions%20de%20g%C3%A9n%C3%A9ration%20en%20g%C3%A9n%C3%A9ration. consulté le 18/04/2025 à 21h33min.

[2] يقابله في اللغتين الفرنسية والانجليزية Communication

[3] عبد الرحيم السوني، في مفهوم التواصل، منصة الرائد، ص 1.

[4] نفسه، ص 1-2.

[5] محند الركيك، نظرية التواصل في ضوء اللسانيات الحديثة، *مجلة علامات*، المجلد 2005، العدد 24، 2005، ص 69.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد شرح الباحث عبد الرحيم السوني هذه المكونات التي تقف عليها العملية التواصلية كالآتي[1]:

- المرسل: هو المنتج الرسالة؛
- الرسالة: مجموع المعاني المراد توصيلها؛
- والمرسل إليه: المتلقي للرسالة؛
- السنن: الطريقة التي يعبر بها المرسل وتحكمه قواعد في ذلك؛
- السياق: هو المرجع الذي تتعلق به الرسالة ومحدداتها النفسية والمادية.

أما من الناحية الوظيفية، فنقصد بالتواصل الهوياتي ذاك التواصل الذي يعتمد على هوية الفرد كرسالة تعبير عن ذاته وقيمه وأصله في ظل دلالة الهوية على "الهو" والتي يقابلها في اللغة الفرنسية (Identité) وفي اللغة الإنجليزية (Identity).

ثالثا: العلاقة بين اللباس المغربي كرمز ثقافي والتواصل الهوياتي

لقد توصلنا سابقا إلى أن اللباس باعتباره أحد الرموز الثقافية الأساسية التي تميز الهوية المغربية، والذي يمكن أن يصبح أداة تعبير عن الثقافة المغربية الأصيلة وعن صورتها التقليدية. فللمغاربة طريقة لباس خاصة بهم وهو أكثر من مجرد غطاء للبدن. وبالتالي يمكن اعتباره أداة تواصلية تعبيرية عن الانتماء الهوياتي.

أضف إلى ذلك؛ فاللباس ليس غطاء للبدن فقط؛ بل هو تعبير عن الحشمة والوقار والمروءة. إذ أصبح ساترا للأفراد في جميع الديانات السماوية وغيرها، بل أكثر من ذلك تم اعتبار كل من خالف هذا إما مختلا عقليا أو شاذا عن النظام.[2]

المحور الثاني: اللباس المغربي وعوامل تطوره عبر الزمن

نتيجة لضعف جسم الانسان ومع ما يحيط به من عوامل طبيعية وثقافية؛ بحث الانسان على تغيير نمط معيشته وتطويرها من مأكل ومشرب وملبس[3]. وعليه، وبفعل تصاهر الحضارات والثقافات؛ نتج عنه تطور اللباس في مختلف أنحاء العالم عامة والمغرب خاصة. لهذا سنحاول في هذا المحور إعطاء نبذة عامة حول تطور اللباس المغربي تاريخيا.

أولا: ما قبل الاستعمار

اختلفت طرق ونماذج حياكة اللباس المغربي باختلاف الحضارات والأعراق التي عاشت في المغرب عبر العصور[4].

وقد حافظ الأمازيغ بهذه المنطقة على خصوصية أسلوب لباسهم، رغم ما تعرضت له هذا المجال الجغرافي من عدة تأثيرات ثقافية خارجية متعددة سواء من العرب أو الترك أو الأندلسيين أو الأفارقة. ويتضح ذلك جليا في استمرارية مجموعة من التسميات الموروثة المرتبطة باللباس مثل أسلهام (السلهام)، وأهدون (الهدون)، وأخيدوس (الخيدوس)، وأشكار (الشكارة)، وأبزطام(البزطام)، وتالكميت

[1] عبد الرحيم السوني، في مفهوم التواصل، م س، ص 3-4.
[2] محمد بوسلام، اللباس التقليدي في المغرب (الجذور والإنتاج والأصناف والتطور)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2014، ص 27.
[3] نفسه، ص 23..
[4] تطورت حدود وتسميات المنطقة الجغرافية الحالية (المغرب)

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

(الكمية)، وأبرشام(البرشمان) وأبروال(البروال). [1] ما يدل على حضور المكون الأمازيغي في الموروث الثقافي المادي واستمراريته رغم التحولات التاريخية الذي شهده.

وقد تنوعت أشكال الألبسة تبعا لاختلاف البقعة الجغرافية والخصوصيات الثقافية والبيئية؛ إذ تصبح التأثيرات الأمازيغية والصحراوية والإفريقية أكثر حضورا انطلاقا من مراكش والصويرة، فاس، مكناس في اتجاه مرتفعات الأطلس المتوسط. وكلما ابتعدنا عن هذه الحواضر العتيقة تصبح الملابس أكثر اتساعا وتهوية مع تزايد التأثيرات الصحراوية حتى في طبيعة أغطية الرؤوس. ومن المؤشرات الدالة على التباين المحالي في علاقته باللباس اختفاء "البلغة" في المناطق الجبلية والمرتفعات وفي سائر الجهات الصحراوية التي تسود النعال فيها. كما يميل اللباس الشرقي إلى اللباس التركي في بعض عناصره لا سيما في شكل السروال ولون العمامة وغيرها. [2]

وإلى جانب هذه العوامل، أسهم الدين كذلك في تحديد شكل اللباس وتطوره. وذلك من خلال إرسائه للشروط التي يجب توفرها في الملبس من طول ولون وتزيين تماشيا مع ضوابط الستر والاحتشام والعفة. وبهذا؛ تأثر اللباس المغربي، بعد دخول الإسلام إلى هذه المنطقة، بعدة تحولات حيث أصبح يتسم بالاتساع ومن تغطية لحوض الجسم والفخذين إلى مطلع الساقين تفاديا لإظهار العورة. [3]

وتبرز لنا هذه النماذج الجذور التاريخية للباس التقليدي المغربي وتعدد روافده الحضارية، وقد استمد اشكاله والوانه وطريقة ارتدائه وانتاجه من تأثير وتطور العلاقات التاريخية مع الأندلس والبلدان العربية الإسلامية والافريقية.[4]

ثانيا: الانتقال من التقليد إلى التحديث

شهد مغرب الحماية تحولات عميقة على مستوى مختلف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والثقافية،في إطار عملية انتقال من كل ما هو تقليدي إلى ما هو حداثي/تحديثي[5] خدمة لأهداف السياسة الكولونيالية بالمنطقة وبما يخدم ترسيخ هيمنيتها الاستعمارية.

وفي هذا السياق؛ لم يكن اللباس التقليدي المغربي بمنأى عن هذه التحولات، بل تلقح الزي المغربي أيضا بالزي الغربي الوافد على هذه المنطقة، ذاك الدخيل الذي كان يظهر نفسه أعلى شأنا من باق السكان الأصليين أو كما كانوا يطلقون عليهم بالأهالي (les indigènes) حيث تقول إحدى المسؤولين في إدارة الحماية الفرنسية كونهم جاؤوا لإثبات دورهم كرسل للحضارة.[6] ما يجعله محورا من محاور ترسيخ صورة التفوق الحضاري الذي سعت الإدارة الاستعمارية اتجاه المغاربة.

وبذلك تأثر اللباس التقليدي المغربي بما عرف باللباس "الرومي". ويمكن دراسة هذا التمييز بتقسيمه الى مرحلتين: مرحلة الاستعمار وما بعد الاستعمار.

---

[1] محمد بوسلام، اللباس التقليدي في المغرب (الجذور والإنتاج والأصناف والتطور)، م س، ص 37-39.

[2] نفسه، ص 40-41.

[3] محمد بوسلام، اللباس التقليدي في المغرب (الجذور والإنتاج والأصناف والتطور)، م س، ص 42-43.

[4] نفسه، ص 37-38.

[5] لن نقف عند الفرق بين مفهومي الحداثة والتحديث

[6] أليكس وويت جيسكلارد، مساعدة الأهالي المسلمين بالمغرب، ترجمة رضوان شعايبي، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، 2022، ص 43-44. فقط للتوضيح؛ وهو أن المؤلفة تتحدث عن دور السلطات الفرنسية في الشؤون الصحية ومزاياهم العلمية. إلا أن هذا لا يمنع من فهم تصور الفرنسي نحو المغربي في عدة كتابات فرنسية تعود إلى تلك الفترة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مرحلة الاستعمار

شهد المغرب تحولات جذرية على عهد الحماية الفرنسية خدمة للمصالح الكولونيالية التي نتج عنها تغيير في حياة وعادات وتقاليد المغاربة واشكال لباسهم. خاصة بعد دخول المصانع الأوروبية ومحاكاة المنتجات الحرفية المغربية التي أغرقت الأسواق المغربيةبأقل ثمن، مما أفضى إلى تراجع الصناعة المحلية المغربية.

هذا وقد ساهم استقرار الأوروبيين بالمغرب وتأسيسهم لمدن حديثة خارج أسوار المدن القديمة المغربية، في نشر أنماط لباس مغايرة. كذلك فإن تجنيد المغاربة من طرف فرنسا قد عزز من هذا التأثير خاصة وأنهم قد اعتادوا ارتداء الزي العسكري المكون من سروال قصير وقميص ومعطف وربطة عنق وقبعة رغم أنها سمحت لهم بارتداء الطربوش المغربي. إضافة إلى ذلك، فقد تأثر أيضا جزء من الشباب اليهود الذين اقتدوا بهندام الحضارة الأوروبية وتركوا الألبسة التقليدية قبل أن تنتقل بعض مظاهرها تدريجيا إلى فئات من الشباب المغاربة المسلمين خاصة في الأوساط الحضرية.[1]

وأمام هذه التغيرات، أصبح اللباس في المغرب يجمع بين نمطين رئيسيين: أحدهما تقليدي مغربي أصيل والآخر لباس معاصر مستوحى من اللباس الأجنبي. وقد تنبه العديد من العلماء والفقهاء لخطورة هذا الأمر الذين بدأوا في توعية الناس لأهمية ارتداء الزي المغربي رابطين بين تراجع بعض الحرف التقليدية وبين تخلي المغاربة عن اقتناء الألبسة التقليدية وحصرها في خطب الجمعة والأعياد. بل الأكثر من ذلك؛ فقد ذهب بعض العلماء إلى درجة تحريم المواد الأولية التي تستورد من بلاد الروم. لكن لم يجدي هذا نفعا بسبب التطور الهائل والسريع للرأسمالية الاوروبية. كما زادت المنافسة التجارية الأجنبية في تعميق الأزمة إذ قام اليابانيون بتقليد البلغة المغربية وتسويقها بأسعار منخفضة. وبعد توسع النشاط الصناعي بالمغرب؛ بدأ انهيار بعض مراكز الدباغة التقليدية وصناعة الجلود مقابل التحاق مجموعة من الحرفيين المغاربة بالمصانع الحديثة. وهو ما أسهم في ظهور ماركات تجارية جديدة مثل باطا–سطوب–اردیس–سكالي–تريموليد–استيريل. ومن جهة أخرى، أدى الإنزال العسكري الأمريكي بالمغرب خلال الأربعينات إلى توفير اللباس الأجنبي بثمن رخيص غير أن النتائج الاقتصادية الصعبة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية دفعت شرائح واسعة من المغاربة الى العودة إلى ارتداء اللباس التقليدي.[2]

مرحلة ما بعد الاستقلال

بعد استقلال المغرب، دخل مرحلة جديدة جعلته مرتبطا اقتصاديا بالأسواق الأوروبية خاصة الفرنسية.[3] فمع تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي؛ تم التشجيع على استيراد المواد الأولية ما انعكس على قطاع النسيج وصناعة الملابس التي لاقت إقبالا متزايدا عليها خاصة في مجال الملابس الداخلية، إنتاج الجوارب بمختلف أنواعها والبدلات الرياضة والمعاطف الصوفية والقفازات وغيرها. وقد اعتمدت هذه الصناعات على مواد أولية وفرتها الصناعات التقليدية في عين المكان (الخيوط القطنية....) لضمان استمرارية صنع الأقمشة والأثواب والأحذية. كذلك تم إنشاء مصانع حديثة نتج عنها ترك النساء للباس الصوف والتجان والانتقال إلى لباس

[1] محمد بوسلام، اللباس التقليدي في المغرب (الجذور والإنتاج والأصناف والتطور)، م س، ص 216-215.

[2] محمد بوسلام، اللباس التقليدي في المغرب (الجذور والإنتاج والأصناف والتطور)، م س، ص 228-217

[3] حسب الشعار الذي نحته إدغارد فور رئيس الحكومة الفرنسية: الاستقلال تحت التبعية، « l'Independence dans l'interdépendance » انظر : https://mjp.univ-perp.fr/constit/ma1956.htm#:~:text=Edgar%20Faure%2C%20qui%20redevient%20chef,%C3%A0%20La%20Celle%2DSaint%20Cloud.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الأقمصة والملاحف والازار والسلاهيم. فأصبح أمر وجود الأقمصة الحديثة والمعاطف القصيرة والأحذية الحديثة إلى جانب السروال البلدي الفضفاض والتشامير والبلغة والجلباب في سائر الحواضر المغربية واقعا. ورغم استمرار اللباس التقليدي إلا أن انتشاره أصبح مرتبطا ببعض المسنين فقط.[1]

ثالثا: وظيفة اللباس في الذهنية المغربية وانعكاسه على بنية المجتمع

للباس وظيفة تواصلية متمثلة في التعبير عن شخصيته وجذوره وقيمه وحتى توجهاته الفكرية. فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ لباس المسلم (يظهر جليا بالنسبة للإناث) مختلف عن اللباس المتحرر والذي لا يتّبع الأحكام الدينية. مما يعطي انطباعا عن تمثلات الشخص الفكرية ويعبر عن انتماءاته الثقافية والدينية ويسهم في إنتاج صورة ذهنية حول الفرد.

هذه الاختلافات لا تظهر فقط حسب ديانة الشخص، بل حتى حسب مكانته الاجتماعية التي قام بتقسيمها محمد بوسلام إلى:

- أهل الكفاف والعفاف: يقصد بها الفئة المكونة من تجار وصناع وحرفيين صغار وفلاحين ورباعين وحراس ومن يعتمدون على اعمال يدوية والتي تعتبر مصدر رزقهم، فيرتدون الرجال منهم السروال والتشامير والفوقية، والنساء السروال والتحتية وتشد خصرها بحزام كما تغطي رأسها بمنديل وفي رجلها مشاية ومنهم من يرتدين فوق السروال التحتية والفوقية وعلى رؤوسهن سبنية.[2]

- الفقراء والمحتاجون: فيرتدون ثوبا واحدا في جميع الفصول، ومنهم من يظهر شبه عار، ولذلك كان يوجد في جل المدن المغربية طرافون وخرازون لهذا الفئة الضعيفة. فكانوا يتقنون الخياطة والفتق والرتق والترقيع.[3] وهذا النمط مفروض بسبب الأوضاع الاقتصادي والاجتماعية وليس بسبب الاختيار مثلهم مثل فئة المتسولون والمشردون: يلبسون الأسمال الرثة ورؤوسهم عارية[4]أو الخدم والعبيد: النساء– سروال ومنصورية وكرزية وسبنية وريحية — وفي الأفراح قفاطين وسبنياتى الحرير وشرابيل الصم، أما الرجال فيرتدون فرجية وفوقية وبلغة وشاشية حمراء للرجال.[5]

- لباس أهل الذمة: كان اليهود الرجال يرتدون الأسود والألوان الداكنة، بينما كانت اليهوديات المغربيات يرتدين سروالا عريضا وقميصا فضفاضا وكان اسمه"الغنبايز" او "الكاشوط"وبدعية فوقها تسمى"الدجالقو"وحزام من حرير "الكوشالكة" وكشاية سوداء مطرزة وفي الحفلات والمناسبات يرتدين الثريات منهن "الكسوة الكبيرة" فهي أندلسية الأصل والنشأة . أما المسلمون يلبسون اللون الأبيض والألوان المفتوحة والوان اخرى[6] في حين تأثر لباس اليهوديات الشابات بالموضة الأوروبية والمعاصرة.[7]

وتبرز هذه التغيرات أن اللباس ليس مجرد مظهر خارجي أو تغطية للبدن؛ بل يمكن أن يصبح وسيلة للتعبير عن الانتماء الديني والاقتصادي والاجتماعي، كما يمكن أن يؤدي دور تمييزي داخل بقعة جغرافية محددة. بل وقد يتخذ طابعا سياسيا مثل ما حصل

[1] محمد بوسلام، اللباس التقليدي في المغرب (الجذور والإنتاج والأصناف والتطور)، م س، ص 229-233
[2] محمد بوسلام، اللباس التقليدي في المغرب (الجذور والإنتاج والأصناف والتطور)، م س، ص 195-196
[3] نفسه، ص 196-210
[4] نفسه، ص 199
[5] نفسه، ص 201-203
[6] نفسه، ص 203-210
[7] نفسه، ص 213-214

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

على عهد الحماية الفرنسية حيث (**لم يكم ليوطي يحب الاختلاط بين الفرنسيين والمحليين فأجبر هؤلاء على ارتداء ملابس مغربية**)[1] ما يتجلى لنا سياسة الفصل والتمييز بين الأوروبيين والمغاربة.

المحور الثالث: دراسة ميدانية

نظرا لضعف المادة المصدرية التي استطعنا الوصول إليها، ارتأينا الاعتماد على الدراسة الميدانية عن طريق أداة الاستمارة من أجل الخروج بنتائج تجيب عن إشكاليتنا من الميدان نفسه. من أجل ذلك، سنحاول أولا تحديد إطار البحث وعينة الدراسة، ثم التعريف بمحاور الاستمارة الأساسية ثانيا، لنختم بالتحليل والمناقشة.

أولا: عينة الدراسة

اخترنا كعينة[2] لهذه الدراسة طلبة ماستر التواصل والثقافة المغربية لعدة اعتبارات؛ نذكر منها:

- تنوع الانتماءات الجغرافية للطلبة؛ كونهم منحدرين من المجالين القروي والحضري ومن جهات جهوية مختلفة؛
- تواجد أجيال مختلفة ومن الجنسين؛
- تتمحور اهتماماتهم حول الهوية والثقافة المغربية مما يضفي على تفاعلاتهم أهمية علمية كبيرة ومساعدة لنا في إثراء هذا البحث.

وقد اعتمدنا على الاستمارة الالكترونية لتسهيل عملية جمع الأجوبة، والتواصل مع جميع الطلبة في أقل وقت ممكن نظرا لضيق الوقت وتزامن هذا البحث مع مجموعة من البحوث التي نحن مطالبين بها.

ثانيا: تصميم الاستمارة

في إطار تصميم استمارتنا، قمنا باتباع مجموع من القواعد الأساسية تسمح لنا بالإجابة عن إشكاليتنا دون الانزياح عن الضوابط العلمية التي تخضع لها أي استمارة علمية. من أجل ذلك اعتمدنا على الخطوات التالية:

- من ناحية الشكل: اعتمدنا على أنواع مختلفة من الأسئلة: تسعة أسئلة مفتوحة، وواحد وعشرون سؤالا مغلقا.
- من ناحية المضمون؛ قمنا بتقسيم استمارتنا إلى ثلاث محاور كبرى:
  - المحور الأول الذي يهدف إلى التعريف بماهية عينتنا:
    - محاولة معرفة أعمار العينة والفئة المهيمنة

---

[1] دانييل ريفيه، تاريخ المغرب من مولاي إدريس إلى محمد السادس، ترجمة أحمد ابن الصديق، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2022، ص 287.

[2] للوقوف عند مفهومي العينة وأداة الاستمارة وغيرها من أدوات الدراسة الميدانية، يرجى الرجوع إلى

- بن هداج محمد، محاضرات الفصل الخامس، إجازة التميز الثقافة الرقمية والهوية المغربية، 2023-2024.
- بن هداج محمد، محاضرات الفصل السابع، ماستر التميز التواصل والثقافة الرقمية، 2024-2025
- هش محمد در، أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية-مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع بالجزائر، دار المنظومة، العدد 9.
- موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: صحراوي بوزيد واخرون، دار القصبة للنشر، الطبعة 2، الجزائر، 2004.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- محاولة معرفة الجنس المهمين وانتماءاتهم الجغرافية، وكذا دخلهم السنوي.

- المحور الثاني الذي أردنا من خلاله محاولة التوصل إلى درجة ارتداء الطلبة باعتبارهم أعضاء في المجتمع المغربي للباس المغربي. بمعنى آخر؛ محاولة معرفة هل أصبح اللباس المغربي لباس مناسبات فقط؟

- والمحور الثالث الذي يهدف إلى التوصل إلى دلالة اللباس المغربي التقليدي عند عينة البحث في ظل وجود ألبسة تقليدية غير مغربية من جهة، ثم ألبسة عصرية.

ثالثا: تحليل بيانات الاستمارة

بالنسبة لعينة البحث، فلم يجب عن استمارتنا سوى 46 من أصل 118 طالبا مسجلا بصفة إدارية إلى حدود كتابة هذه الأسطر بنسبة تفاعل وصلت حوالي 39% من بينهم 63% من الذكور و37% من الإناث.

جدول 1 تفاعل الطلبة حسب الجنس والمهنة

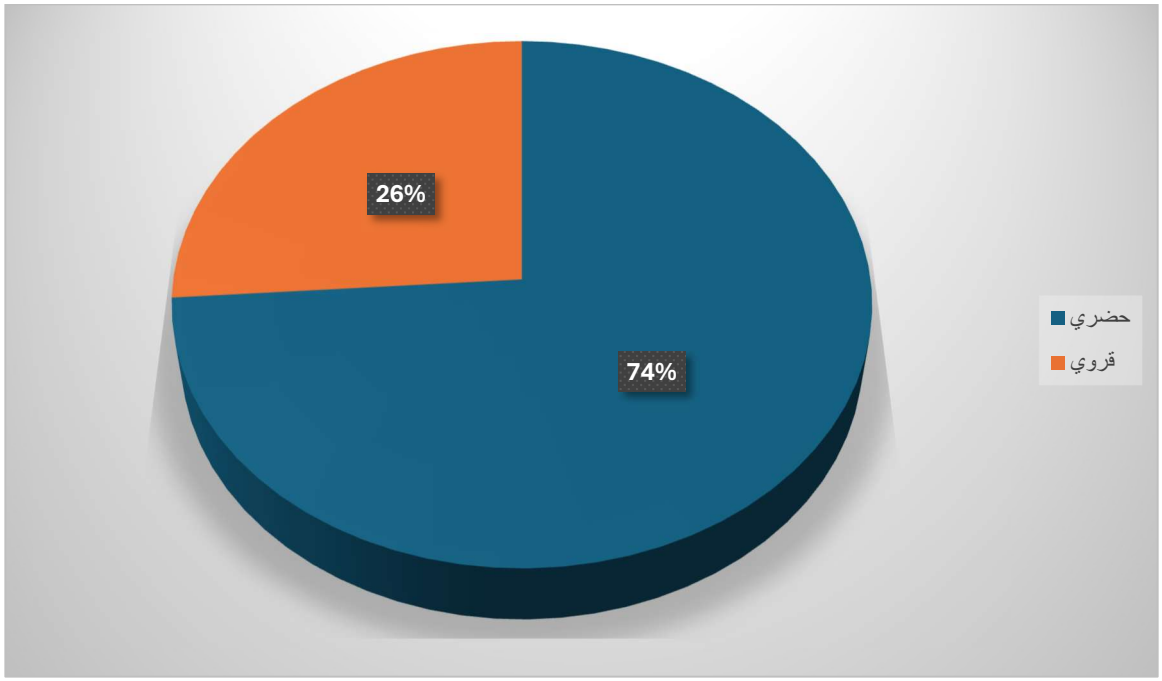
الجنس	أجير	أعمال حرة	التعليم	بدون	بدون مسمى وظيفي.	طالب	كاتبة إجراءات لدى محامي	موظف	الإجمالي العام
أنثى		1	5	6	1	1	1	2	17
ذكر	1	1	15	3				9	29
الإجمالي العام	**1**	**2**	**20**	**9**	**1**	**1**	**1**	**11**	**46**

المصدر: دراسة شخصية

في نفس الاتجاه، نجد أن المنتسبين إلى ميدان التعليم هم الفئة المهيمنة وهذا مؤشر دال على مشروعية هذه الاستمارة نظرا لكون الأساتذة والمعلمين يتفاعلون بصفة يومية وعبر سنوات متتالية مع تلاميذ من جهات مختلفة. مما يجعلهم ملاحظين لمدى تطور اللباس التقليدي في صفوف أجيال من التلاميذ. علما أن 74% من العينة تنحدر من المجال الحضري و26% من المجال القروي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

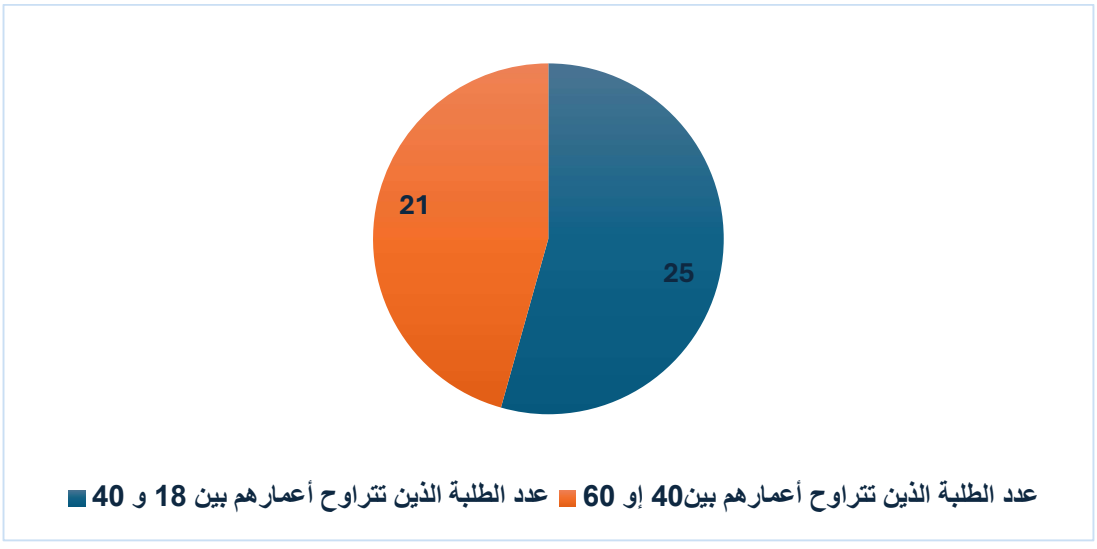
رسم توضيحي 2 انتماء أفراد العينة بين المجالين الحضري والقروي



المصدر: دراسة شخصية

أما فيما يخص أعمار العينة؛ فيتضح لنا أن عينتنا متكونة من فئتين اثنتين متقاربتين تقريبا من حيث عدد الأفراد؛ إذ أن الفئة الأولى من سن 18 إلى 40 وهي الأكبر نسبيا بنسبة 54.3% ثم الفئة الثانية التي يتراوح عمرها بين 40 و 60 سنة بنسبة 47.7%.

رسم توضيحي 3 تفاعل الطلبة حسب فئاتهم العمرية

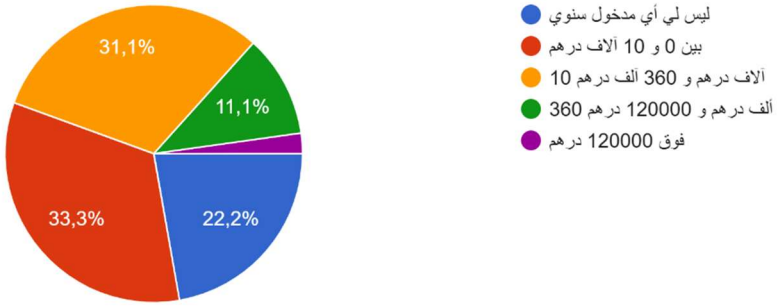


المصدر: دراسة شخصية

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أما فيما يخص الدخل السنوي؛ فنجد أن الدخل السنوي ل 33.3% من العينة لا يتجاوز 10 آلاف درهم، و 31.1% بين 10 آلاف درهم و 360 ألف دررهم، في حين أن 22.2% لا تتوفر على أي دخل سنوي في حين أن شخص واحد فقط يتجاوز دخله 120000 ألف درهم.

رسم توضيحي 4 الدخل السنوي لأفراد العينة



المصدر: دراسة شخصية

مما يجعلنا أمام عينة غنية، ومتنوعة سواء من ناحية السن، أو الانتماء الجغرافي، أو الدخل السنوي أو المهنة. وهذا في نظرنا أمر طبيعي؛ ذلك لكون الماستر مفتوح للجميع بدون شروط على مستوى السن، أو المهنة أو البقعة الجغرافية للمترشح.

وفيما يتعلق بالمحور الأول، فقد استهدف التعرف إلى الخصائص العامة للعينة، بما يسمح بتحليل المحور الثاني. ومن هذا المنطلق؛ سنقوم بالربط بين معطيات المحورين كلما أظهر الربط إجابة دالة إحصائيا[1].

وتظهر نتائج الاستمارة أن نسبة 78.26% من أفراد العينة يرتدون اللباس التقليدي المغربي أحيانا، في حين صرح مشارك واحد فقط بأنه يرتديه بشكل دائم. ويتعلق الأمر بشخص يتراوح عمره بين 40 و60 سنة، ويبلغ دخله الشهري ما بين 0 و10000.00 درهم.

أما الأفراد الذين صرحوا بعدم ارتداء اللباس التقليدي المغربي مطلقا، فيشتركون في عدد من الخصائص، إذ إنهما موظفان ومن جنس ذكر، كما ينتميان إلى الفئة العمرية نفسها الممتدة بين 18 و40 سنة. وتوحي هذه المعطيات الأولية بوجود تأثير محتمل لبعض المتغيرات السوسيوديموغرافية، كالعمر والوضعية المهنية، في تحديد درجة الإقبال على اللباس التقليدي المغربي.

[1] Résultat significatif.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

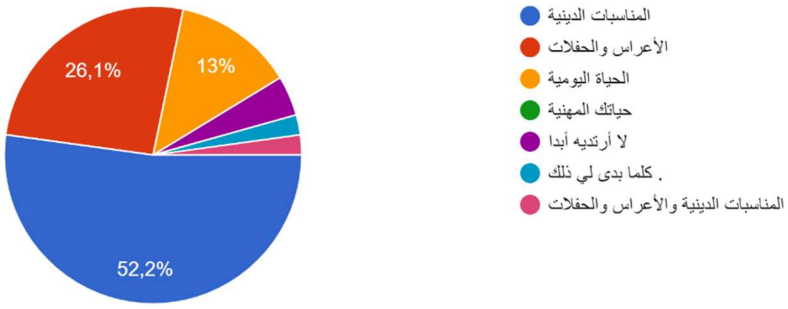
جدول 2 درجة ارتداء اللباس التقليدي المغربي

ما هي درجة ارتدائك اللباس التقليدي المغربي						
الجنس	أحيانا	دائما	لا أرتديه أبدا	نادرا	المجموع	النسب المئوية%
أنثى	14	1		2	17	36.96
ذكر	22		2	5	29	63.04
المجموع	**36**	**1**	**2**	**7**	**46**	-
النسب المئوية%	**78.26**	**2.17**	**4.35**	**15.22**	-	-

المصدر: دراسة شخصية

كما أننا توصلنا إلى أن 78.26% من أفراد العينة يرون أن اللباس التقليدي أصبح مختزلا في الغالب على المناسبات الدينية والاجتماعية كالأعياد والأعراس والحفلات، بعدما كان يشكل جزءا من الملبس اليومي لفئات واسعة من المجتمع المغربي.

رسم توضيحي 5 مواقع ارداء اللباس التقليدي المغربي



المصدر: دراسة شخصية

كما أظهرت الإحصائيات أن تسعة أشخاص فقط من الجنسين، قد صرحوا بعدم امتلاكهم لأي لباس تقليدي. ما يدل على أن العزوف على اللباس التقليدي ليس مرتبطا بجنس الطالب، بل بعوامل أخرى.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

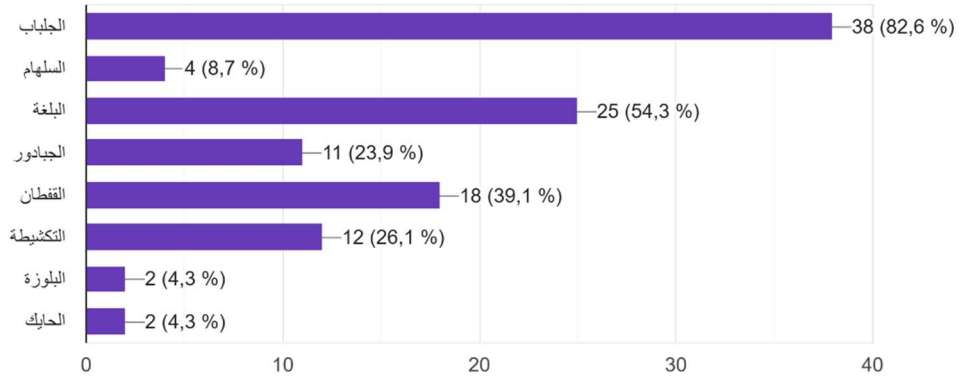
جدول 3 حضور اللباس التقليدي المغربي

هل لديك لباس تقليدي خاص بك؟	الجنس		
	أنثى	ذكر	الإجمالي العام
لا	4	5	9
نعم	13	24	37
الإجمالي العام	**17**	**29**	**46**

المصدر: دراسة شخصية

أما فيما يخص اللباس التقليدي المغربي الأكثر حضورا وتفضيلا بالنسبة للطلبة، فنجد أن الجلباب جاء في الرتبة الأولى بنسبة 82.6% في حين جاءت البلوزة والحايك في الرتبة الأخيرة.

رسم توضيحي 6 أنواع اللباس التقليدية المغربية المفضلة لأفراد العينة

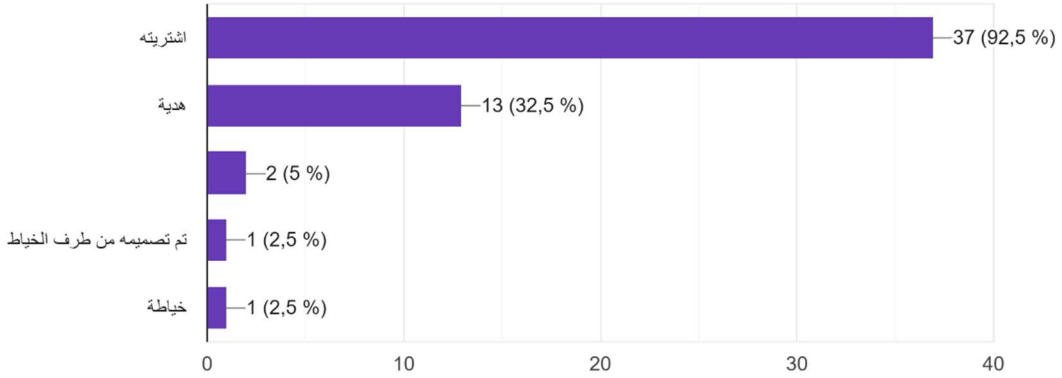


المصدر: دراسة شخصية

أيضا توصلنا إلى أن 92.5% من أفراد العينة سبق لهم شراء اللباس التقليدي المغربي مرة واحدة على الأقل. مقابل 32.5% من المبحوثين حصلوا على اللباس التقليدي المغربي على شكل هدية. مما يجعلنا أمام ملاحظة هي أن اللباس التقليدي المغربي يهدى ولا يتم استخدامه كلباس للبدن فقط. ما يجعله يكتسب قيمة رمزية واجتماعية تجعله موضوعا للتهادي في المناسبات. أما 5% من أفراد العينة التي لم تقدم أي جواب عن هذا السؤال، فهي نفسها التي لا ترتدي اللباس التقليدي المغربي وهو أمر بديهي ومنطقي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

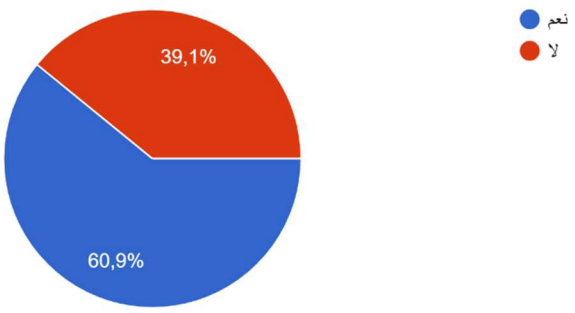
رسم توضيحي 7 كيفية الحصول على اللباس التقليدي المغربي



المصدر: دراسة شخصية

وهذا ف 60.9% من العينة ترى أن اللباس التقليدي يستحسن دمجه مع اللباس العصري. ما يدل على حاجة اللباس للتطور والتأثر والتأثير في مخيال أفراد العينة.

رسم توضيحي 8 دمج اللباس التقليدي المغربي مع اللباس العصري



المصدر: دراسة شخصية

أما فيما يتعلق بالمحور الأخير الذي يستدف تمثلات الطلبة عن اللباس التقليدي المغربي. فنجد أن 78.3% من العينة ترى فيه افتخارا بالهوية المغربية في حين 15.2% من المبحوثين تحصره في مسألة الأذواق فقط. وهذا ما يجعلنا أمام تساؤل نراه مشروعا وهو؛ مادام 78.3% من العينة ترى فيه افتخارا بالهوية، فلماذا 78.26% من العينة ترتديه أحيانا وتختزله في مستوى المناسبات فقط؟ (انظر الجدول 2)

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

رسم توضيحي 9 دلالة اللباس التقليدي المغربي



المصدر: دراسة شخصية

أما فيما يتعلق بالفرق بين اللباس التقليدي واللباس العصري في التعبير عن الذات؛ فقد تنوعت الإجابات التي نلخصها كالآتي:

أن اللباس التقليدي يعبر عن الجمال، التشبث بالهوية المغربية، الأصالة، الانتماء، الحياء والحشمة، عبق التاريخ، الجماعة والموروث، تمغرابيت وغيرها من المصطلحات القريبة منها.

بينما اللباس العصري؛ فيعكس حسب بعض أفراد العينة التفرد والتجديد، الحداثة، وهو المناسب للحياة اليومية، وهناك من رأى فيه طمس للهوية وتقليد المجتمع المغربي حيث هناك من شبهه بالغرب وتبعية لأيديولوجيته، وهو معبر عن الطبقات الاجتماعية.

وفيما يخص الفوارق الاجتماعية، فقد قمنا بطرح تساؤل حولها والتي توصلنا إلى أن نصف العينة ترى أنه انعكاس للفوارق الاجتماعية والتي أرجعته لكون:

- اللباس التقليدي المغربي، رغم كونه رمزا للهوية الثقافية، لا يخلو من فوارق طبقية بين الغني والفقير، مجالية واجتماعية؛ خاصة عندما يتحول من لباس يومي بسيط إلى رمز للذوق، الثروة، والمكانة.
- الكلفة والجودة: هناك فئة ترى فيه مكلفا والمتاح بثمن مناسب هو المنتوج ذو جودة ضعيفة. في حين فئة ترى أنه موجود بكثرة في الأسواق وغير مكلف وبإمكان الجميع اقتناءه.

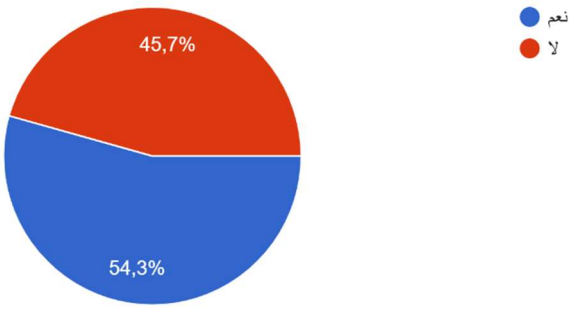
جدول 4 علاقة اللباس التقليدي المغربي بالفوارق الاجتماعية

	لا	نعم	الإجمالي العام
هل تظن أن اللباس التقليدي المغربي يعكس الفوارق الاجتماعية؟	23	23	46

المصدر: دراسة شخصية

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

رسم توضيحي 10 هل اللباس التقليدي مهدد من طرف بالثقافات الأخرى



المصدر: دراسة شخصية

أما فيما يتعلق بإشكالية تنوع الثقافات على مستوى العالم وصراعها؛ ف54.3% من العينة ترى اللباس المغربي مهدد من ثقافات أخرى والتي أرجعته إلى:

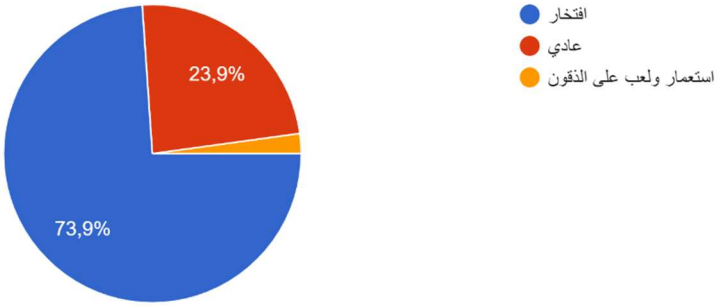
- العولمة
- تأثير الإعلام الإيديولوجي: سيروج له انه يرمز للتخلف وربما الارهاب لاحقا وغيرها من المسميات و تجري الان محاولات تمييعه عبر عرض الازياء و الموضات الجديدة فلم يعد تقليديا فيه إلا الاسم
- الاقتصاد والتجارة
- اندثار بعض الحرف التقليدية
- ضعف الهوية الثقافية
- لأننا في زمن السرعة لم يعد معتمدا في لباسنا اليومي و اتجهنا نحو اللباس العصري
- لان الثقافة المهيمنة ستسعى الى فرض تراثها ولو على حساب الثقافات الاخرى
- مزجه مع ثقافات أخرى
- اللباس العصري يطغى على التقليدي في المجتمع، فيؤثر على الصناع التقليديين فلا نجد متعلمين جدد في خياطة هدا النوع من اللباس
- سرقته من طرف دول أخرى
- إشكالية التسويق: عدم ربطه مع ماركات عالمية مما يفقدها جوهرها و اصولها
- طفرة اللباس العصري

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفيما يتعلق بالصورة التي يمررها من يلبس اللباس التقليدي المغربي؛ فنجد أنه شخص محافظ ومتشبث بالهوية المغربية وأصولي وأنيق، في حين هناك من يراه عادي.

أما بخصوص الشعور الذي يتولد عن رؤية أجنبي يلبس اللباس التقليدي المغربي ف73.9% يحسون بالفخر، 23.9% شعورهم عادي، وشخص واحد يرى فيه استعمار ولعب على الذقون.

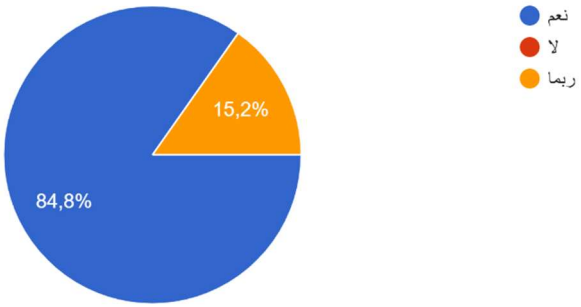
رسم توضيحي 11 تنوع الشعور المنبثق من ارتداء الأجنبي للباس التقليدي المغربي



المصدر: دراسة شخصية

أما فيما يتعلق بعلاقة اللباس التقليدي المغربي بمنطقة جغرافية محددة، ف 84.8% ترى أنه يمكن استعماله كأداة للتعبير عن الانتماء الجغرافي.

رسم توضيحي 12 هل تعتقد أن اللباس التقليدي المغربي يمكن استخدامه أداة للتعبير عن الانتماء الجغرافي (صحراوي، جبلي، عربي وغيرها)

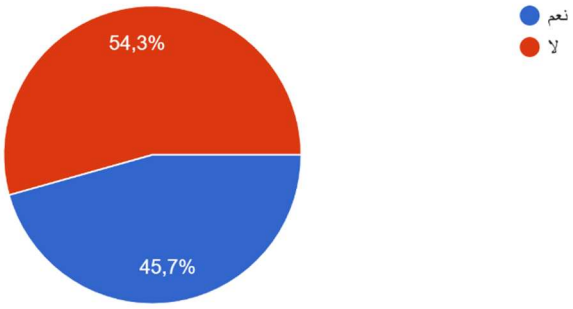


المصدر: دراسة شخصية

وبخصوص علاقة اللباس التقليدي المغربي والتواصل الهوياتي، ف54.3% من العينة لا ترى في ضعف ارتدائه في حياتهم اليومية نتيجة للتواصل الهوياتي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

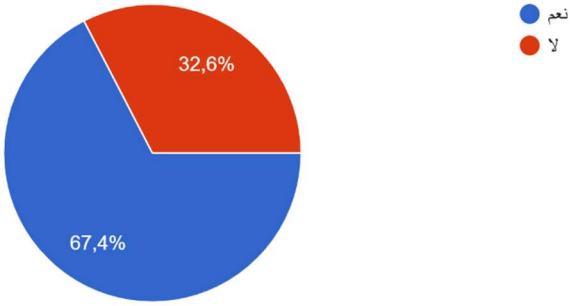
رسم توضيحي 13 هل تظن أن ضعف ارتداء المغاربة للباس التقليدي في حياتهم اليومية سببه ضعف التواصل الهوياتي؟



المصدر: دراسة شخصية

كما أن الإعلام يمكن أن يلعب دور وظيفي في تثمين اللباس التقليدي المغربي حسب 67.4% من العينة.

رسم توضيحي 14 هل يلعب الاعلام المحلي دور وظيفي في تثمين اللباس التقليدي؟

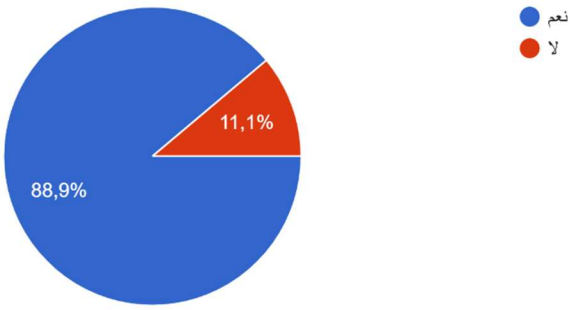


المصدر: دراسة شخصية

كما أن 88.9% ترى في ارتداء اللباس التقليدي في الحياة اليومية تقدير الرموز الثقافية المغربية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

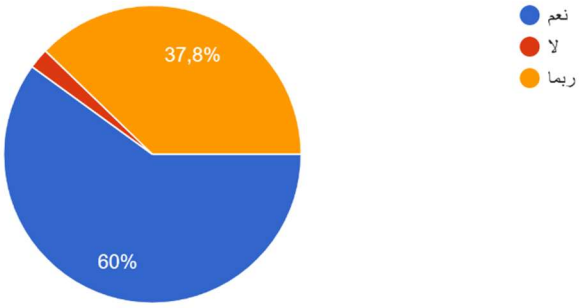
رسم توضيحي 15هل تظن أن ارتداء اللباس التقليدي المغربي في الحياة اليومية يعبر عن تقدير الرموز الثقافية المغربية؟



المصدر: دراسة شخصية

كما أن 60% من العينة ستدعو أبنائها لارتداء اللباس التقليدي في الحياة اليومية مقابل شخص واحد لن يدعوا أطفاله لارتدائه وهي من الإناث وترتديه في المناسبات فقط.

رسم توضيحي 16هل ستدعو(ين) أبناءك أو بناتك لارتداء اللباس المغربي التقليدي في الحياة اليومية؟



المصدر: دراسة شخصية

وأخيرا فيما يتعلق بالمحافظة عليه؛ فتم طرح مجموعة من المقترحات التي نلخصها كالآتي:

- الوعي بالخصوصيات الثقافية، وتجليها في الملبس المغربي تحديدا
- الافتخار به والتعريف به والحرص على ارتدائه كلما كان ذلك ممكنا
- نحتاج أولا إلى اعادة الاعتبار لصناعه والحرفيين الذين يشتغلون في هذا المجال، وثانيا من خلال احتضان كل ما هو فكري وأكاديمي في هذا المجال ودعمه.
- تشجيع الاجيال الصاعدة على اقتناء اللباس التقليدي

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- التقدير والتثمين
- بارتدائه في المناسبات الدينية والوطنية والحفلات والأعراس وعبر تشجيع الصناعة التقليدية والمعارض داخل وخارج الوطن
- برد الاعتبار إليه من خلال: التسويق له إعلاميا، وثقافيا...
- عدم التفكير في دمجه باللباس العصري
- تنظيم عملية تصنيعه ومحاولة فتح باب الاسواق الخارجية
- دمجه بالحياة اليومية والمدرسية
- توحيد الزي التقليدي من داخل بعض المؤسسات
- بتوثيقه في اليونسكو وتوارث حرفته من جيل إلى جيل والترويج له في مختلف المناسبات والمعارض الثقافية العالمية
- للمحافظة على اللباس التقليدي المغربي، يمكن اعتماد الخطوات التالية باختصار:

1. تشجيع صناعته محليًا ودعم الحرفيين التقليديين.
2. دمجه في الحياة اليومية بتحديث تصاميمه ليكون عمليًا وعصريًا.
3. تعليمه في المدارس كجزء من التراث الثقافي المغربي.
4. إبرازه في الإعلام والفن بشكل إيجابي ومعاصر.
5. استعماله في المناسبات الرسمية والوطنية لتقوية رمزيته

وهناك من تساءل عن سبب الحفاظ عليه كون السوق مليء بالمنتجات العصرية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن اللباس التقليدي المغربي لا يقتصر على كونه مجرد غطاء للبدن بل هو أحد الرموز الثقافية ذا دلالات تواصلية هوياتية وذا حمولة تاريخية. فعند ملاحظة تطور اللباس المغربي عبر التاريخ؛ يتضح لنا أنه قد عرف عدة تحولات بسبب الاحتكاك مع ثقافات مختلفة عبر العصور.

كما أبرزت نتائج الدراسة الميدانية مكانة اللباس التقليدي المغربي لدى طلبة الماستر، إذ تنظر إليه فئة كبيرة منها بمظهر الافتخار بالهوية المغربية، غير أن حضوره أصبح مختزلا في المناسبات الدينية والأعراس والحفلات. أضف إلى ذلك، فيتم استعماله كوسلية للتهادي ما يدل على مكانته الرمزية.

وقد كشفت الدراسة كذلك إلى أن العزوف على اللباس التقليدي لا يرتبط بجنس الطالب. كما أبرزت الفرق الموجود بين اللباس التقليدي واللباس العصري في التعبير عن الذات من جهة. ومن جهة أخرى؛ قد يصبح مرآة للفوارق الاجتماعية بسبب الكلفة والجودة.

وأخيرا، ورغم اقتصار العينة على طلبة ماستر التواصل والثقافة الرقمية، فيمكن ان القول إن اللباس المغربي مهدد من ثقافات أخرى مما يستدعى الحفاظ عليه عن طريق تشجيع الصناعة التقليدية واستخدام الإعلام لتسويقه وغيرها من المقترحات التي تم الإشارة إليها في الأخير.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لائحة الجداول

جدول 1 تفاعل الطلبة حسب الجنس والمهنة---------- 238
جدول 2 درجة ارتداء اللباس التقليدي المغربي ---------- 241
جدول 3 حضور اللباس التقليدي المغربي ---------- 242
جدول 4 علاقة اللباس التقليدي المغربي بالفوارق الاجتماعية ---------- 244

لائحة الرسوم التوضيحية

رسم توضيحي 1 الخطاطة اللسانية لجاكوبسون---------- 232
رسم توضيحي 2 انتماء أفراد العينة بين المجالين الحضري والقروي ---------- 239
رسم توضيحي 3 تفاعل الطلبة حسب فئاتهم العمرية---------- 239
رسم توضيحي 4 الدخل السنوي لأفراد العينة ---------- 240
رسم توضيحي 5 مواقع ارداء اللباس التقليدي المغربي---------- 241
رسم توضيحي 6 أنواع اللباس التقليدية المغربية المفضلة لأفراد العينة ---------- 242
رسم توضيحي 7 كيفية الحصول على اللباس التقليدي المغربي ---------- 243
رسم توضيحي 8 دمج اللباس التقليدي المغربي مع اللباس العصري ---------- 243
رسم توضيحي 9 دلالة اللباس التقليدي المغربي---------- 244
رسم توضيحي 10 هل اللباس التقليدي مهدد من طرف بالثقافات الأخرى ---------- 245
رسم توضيحي 11 تنوع الشعور المنبثق من ارتداء الأجنبي للباس التقليدي المغربي ---------- 246
رسم توضيحي 12هل تعتقد أن اللباس التقليدي المغربي يمكن استخدامه أداة للتعبير عن الانتماء الجغرافي(صحراوي، جبلي، عربي وغيرها) ---------- 246
رسم توضيحي 13هل تظن أن ضعف ارتداء المغاربة للباس التقليدي في حياتهم اليومية سببه ضعف التواصل الهوياتي؟ 247
رسم توضيحي 14هل يلعب الاعلام المحلي دور وظيفي في تثمين اللباس التقليدي؟ ---------- 247
رسم توضيحي 15هل تظن أن ارتداء اللباس التقليدي المغربي في الحياة اليومية يعبر عن تقدير الرموز الثقافية المغربية؟ 248
رسم توضيحي 16هل ستدعو(ين) أبناءك أو بناتك لارتداء اللباس المغربي التقليدي في الحياة اليومية؟ -------- 248

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع

✓ **باللغة العربية**

- أليكس وويت جيسكلارد، مساعدة الأهالي المسلمين بالمغرب، ترجمة رضوان شعايبي، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، 2022.
- دانييل ريفيه، تاريخ المغرب من مولاي إدريس إلى محمد السادس، ترجمة أحمد ابن الصديق، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2022.
- عبد الرحيم السوني، في مفهوم التواصل، منصة الرائد.
- محاضرات الأستاذ بن هداج محمد الفصل الخامس، إجازة التميز الثقافة الرقمية والهوية المغربية، 2023-2024.
- محاضرات الأستاذ بن هداج محمد، الفصل السابع، ماستر التميز التواصل والثقافة الرقمية، 2024-2025
- محمد بوسلام، اللباس التقليدي في المغرب (الجذور والإنتاج والأصناف والتطور)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2014.
- محند الركيك، نظرية التواصل في ضوء اللسانيات الحديثة، مجلة علامات، المجلد 2005، العدد 24، 2005.
- موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: صحراوي بوزيد واخرون، دار القصبة للنشر، الطبعة 2، الجزائر،2004.
- هش محمد در، أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية-مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع بالجزائر، دار المنظومة، العدد 9.

✓ **باللغة الفرنسية**

- https://www.studysmarter.fr
- Digithèque de matériaux juridiques et politiques: https://mjp.univ-perp.fr/

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

سلطة اتخاذ القرار لدى المرأة القروية وأثرها في تحقيق التنمية الترابية:
دراسة ميدانية بجماعتي بير الطالب وزكوطة

الموحدي مديحة
ذ صبروا فهد
مختبر بنية البحث: إعداد التراب جيو– بيئة والتنمية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة ابن طفيل القنيطرة
المملكة المغربية

الملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى إبراز واقع سلطة اتخاذ القرار لدى المرأة القروية داخل الأسرة، ومدى انعكاس ذلك على مساهمتها في تحقيق التنمية الترابية، من خلال دراسة ميدانية بجماعتي بير الطالب وزكوطة بإقليم سيدي قاسم. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن محدودية مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، خاصة المرتبطة بالحيازات الفلاحية والتصرف في الموارد، تشكل أحد أبرز العوائق أمام تفعيل دورها التنموي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، بالاستناد إلى استمارة ميدانية ومقابلات مع الأسر القروية، لتحليل طبيعة توزيع السلطة داخل الأسرة. وأظهرت النتائج أن القرار المتعلق بالبيع والشراء والرهن والتصرف في الممتلكات الفلاحية يظل في معظمه بيد الرجل، بينما يقتصر دور المرأة غالبًا على تربية الأبناء وتدبير الشؤون اليومية للأسرة، وهو ما يعكس استمرار التقسيم التقليدي للأدوار رغم مساهمتها الفعلية في الأنشطة الفلاحية والاقتصادية.

وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز مشاركة المرأة القروية في اتخاذ القرار داخل الأسرة يعد مدخلًا أساسيًا لتمكينها وتحقيق تنمية ترابية أكثر شمولًا واستدامة.

الكلمات المفتاحية: جماعة زكوطة، جماعة بير الطالب، المرأة القروية، اتخاذ القرار، الأسرة القروية، الحيازات الفلاحية، التنمية الترابية، التمكين، الأدوار الاجتماعية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

تطرح قضية المرأة واحدة من أكبر الإشكاليات بالمجتمع على اختلاف ثقافاته باعتبار أن المنزلة الثانوية للمرأة في المجتمع شيء مشترك بين البشرية كافة حقا،[1] لحسن الحظ أصبح الاهتمام بقضايا المرأة في السنوات الأخيرة، وبأهمية دورها في التنمية يتزايد بشكل كبير، حيث أن مفهوم التنمية المستدامة لا يكتمل بدون إسهام جميع أفراد المجتمع في العملية التنموية، حيث يقول إبن رشد في جوامع سياسة أفلاطون في المقالة الثالثة (1198-1126م)" علينا أن لا نخدع بأن المرأة تبدو في الظاهر صالحة للحمل و الحضانة فقط،فما ذلك إلا لأن حالة العبودية التي أنشأنا عليها نسائنا أتلفت مواهبهن العظيمة.يجب على النساء أن يقمن بخدمة المجتمع و الدولة قيام الرجال ،فإن الكثير من فقر العصر وشقائه،يرجع إلى أن الرجل يمسك المرأة لنفسه ،كأنها نبات أو حيوان أليف، مجرد متاع فان بدلا من أن يمكنها من المشاركة في إنتاج الثروة المادية و العقلية وفي حفظها"،[2]

من خلال توزيع الحقوق بين الرجال و النساء ومنح سلطة القرار للرجال، جردت المرأة من امتلاك أي نوع من أنواع السلطة للحفاظ على النظام الأبوي فلابد أن تمر عبر وسائط،حيث أن المكان المركزي هو مكان الزوج أو الأب والمكان التابع للزوجة أوالأم حيث يتسم المكان المركزي للذكور بالانفتاح والتعدد، أما مكان الزوجة أو الأم التابع، فيتسم بالانغلاق حيث يضم حواجز لا يمكن للمراة تخطيها،[3] لقد اظهرت مختلف الدراسات والأبحاث أن المرأة ما زالت لا تجرؤ على التصريح أنها صاحبة القرار، لم يعد تمكين المرأة القروية يقتصر على تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، بل أصبح يرتبط أيضًا بتعزيز قدرتها على اتخاذ القرار، انطلاقًا من الأسرة باعتبارها النواة الأولى للتنمية، خاصة في ما يتعلق بتدبير الأنشطة الفلاحية، وتوجيه الموارد، والمساهمة في القرارات الإنتاجية، بما يعزز دورها كشريك أساسي في تحقيق التنمية الترابية المستدامة. وفي ضوء ذلك، يثار التساؤل الآتي: إلى أي حد تتمتع المرأة القروية بسلطة فعلية في اتخاذ القرارات داخل الأسرة، ولا سيما المرتبطة بالأنشطة الفلاحية، وما انعكاس ذلك على مساهمتها في تحقيق التنمية الترابية بجماعتي بير الطالب وزكوطة؟

توطين مجال الدراسة

تقع جماعتا زكوطة وبير الطالب بإقليم سيدي قاسم، جهة الرباط سلا القنيطرة، وتمثلان مجالًا فلاحيًا يتمتع بمؤهلات طبيعية وموقع استراتيجي. تمتد جماعة زكوطة على مساحة 117 كلم^2، وتتميز بسيادة التلال المنخفضة وشبكة مائية موسمية، إضافة إلى تنوع تضاريسها الذي يوفر إمكانيات زراعية ورعوية مهمة. أما جماعة بير الطالب، فتبلغ مساحتها 85 كلم^2، وتقع بين سهل الغرب وهضبة سايس، وتستفيد من قربها من الطريق الوطنية رقم 4، والسكك الحديدية، ووادي سبو، فضلًا عن توفرها على رصيد عقاري فلاحي مهم. وتشكل هذه المقومات الطبيعية والمجالية قاعدة واعدة لدعم التنمية الترابية وتعزيز الأنشطة الفلاحية وتحسين فرص التنمية المحلية.

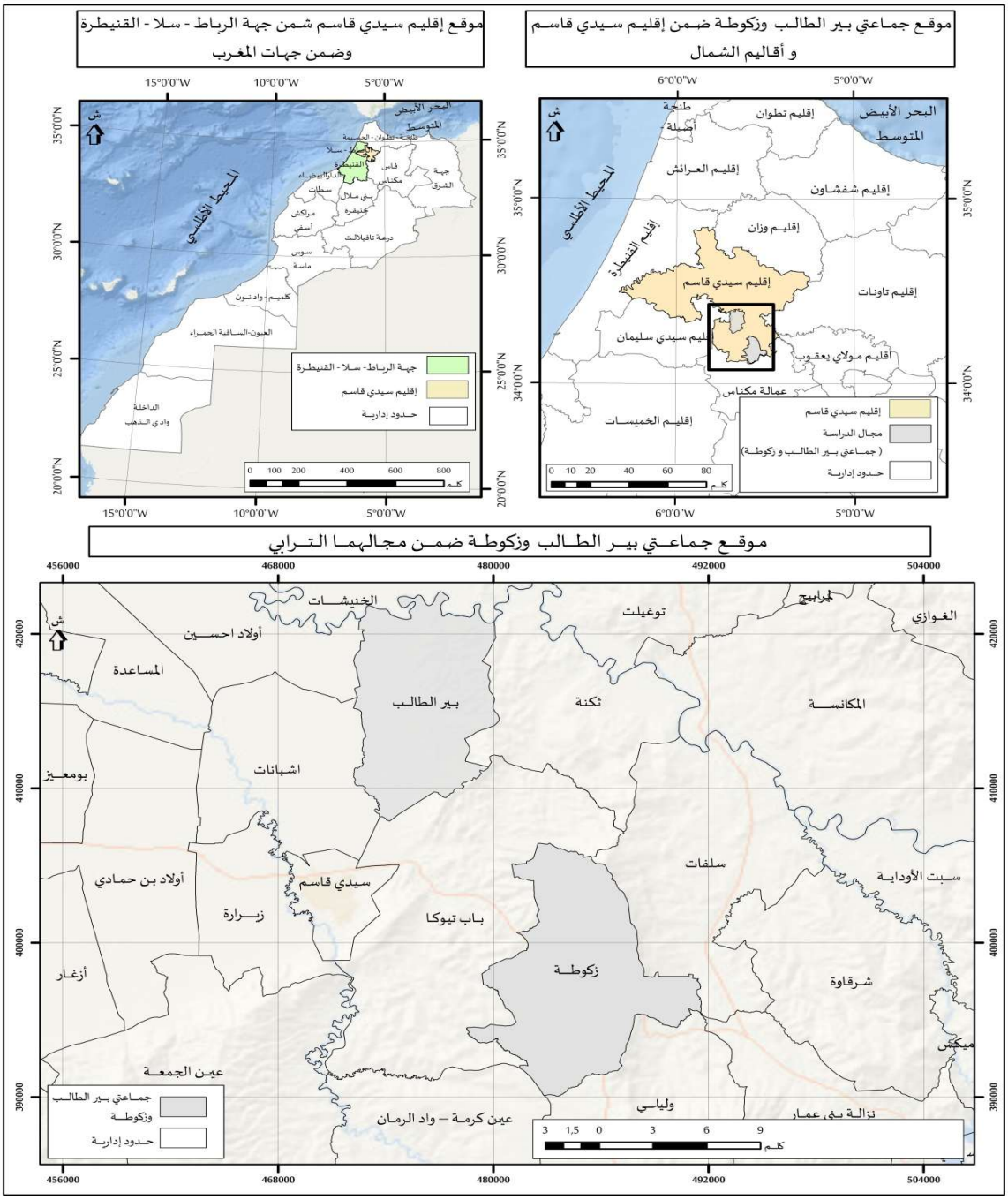
[1] حدية المصطفى(1996)، التنشئة الاجتماعية والتمثلات حالة المرأة المغربية، منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية،جامعة محمد الخامس الرباط ،ص11.

[2] إبن رشد، تلخيص سياسة أفلاطون ،تعريب إبراهيم نظام ومحسن مجيد العبيدي(1998)،دار الطليعة،بيروت،الطبعة الأولى، ص،172-171.

[3] معادي زينب (1988)، الاسرة المغربية بين الخطاب الشرعي و الخطاب الشعبي،المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني ،مطبعة الرسالة ص 134.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خريطة رقم 1: توطين جماعتي بير الطالب وزكوطة

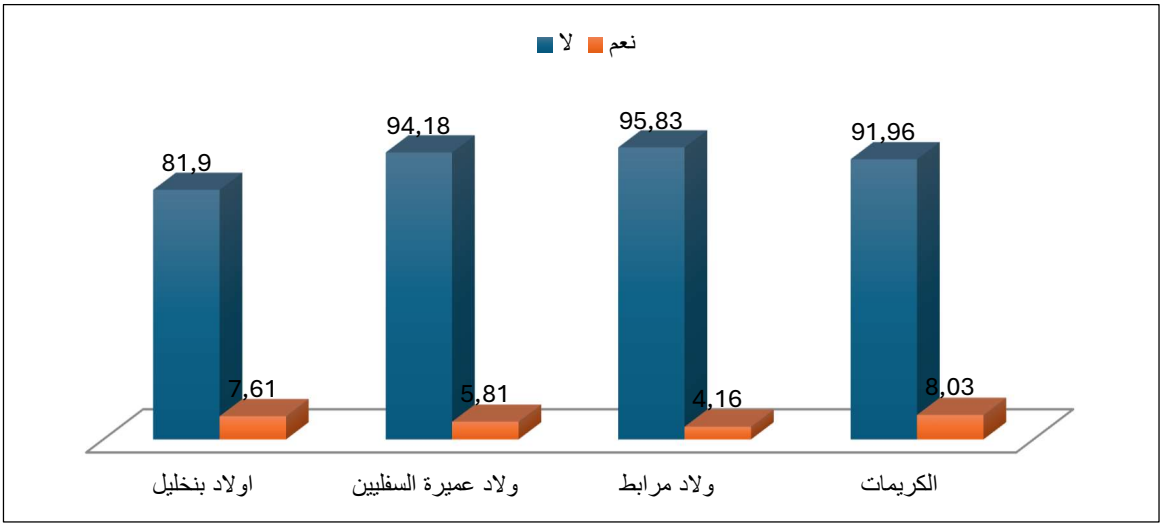


المصدر: إنجاز الباحثة اعتمادا على خرائط التقسيم الإداري للمغرب لسنة 2015

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

قرارات المرأة بخصوص البيع والشراء والرهن

مبيان رقم 1: إستشارة المرأة بخصوص البيع والشراء والرهن بالنسبة المائوية %



المصدر: البحث الميداني 2023

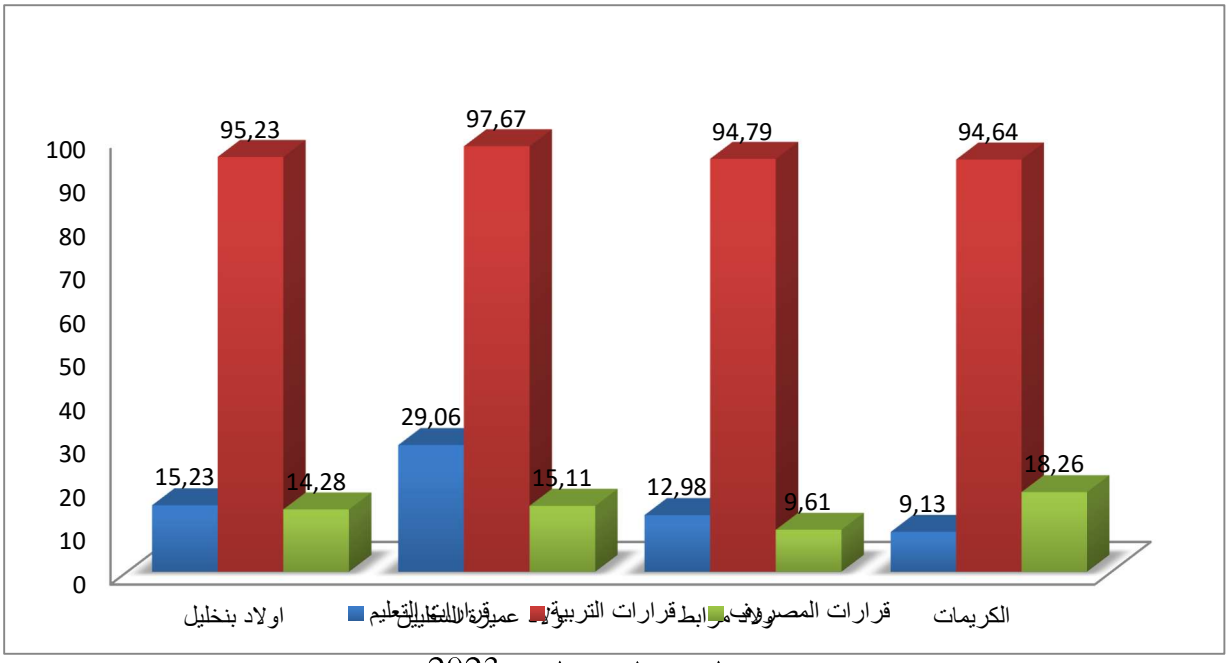
من خلال العمل الميداني يتضح أن معظم الرجال بخصوص استشارة المرأة في إتخاذ القرار بخصوص البيع والشراء والرهن، يتفقون على أن المرأة ليس لها الخبرة الكافية لإستشارتها في إتخاذ قرارات خاصة بالحيازات الفلاحية،حيث أن81,9% بدوارأولاد بنخليل لايتم استشارتهن و94,18% بدوارأولادعميرة السفليين مقابل 95,83% بدوارأولاد مرابط لايتم إستشارتهن و91,96% بدوارالكريمات، كما صرحت النساء المستجوبات أنهن لا يملكن القرار ولا يؤخد برأيهن في البيع و الرهن أو الشراء،أوحتى المصروف، حتى لو تمت إستشارتهن في بعض الأحيان.

فمن خلال العمل الميداني يتضح أن معظم الرجال بخصوص استشارة المرأة في اتخاذ القرار يتفقون على أن المرأة ليس لها الخبرة الكافية لإستشارتها في إتخاذ قرارات خاصة بالحيازات الفلاحية، والأمور المتعلقة بالأسرة، كما صرحت النساء المستجوبات أنهن لا يملكن القرار ولا يؤخد برأيهن في البيع و الرهن أو الشراء، أو حتى المصروف حتى لو تمت استشارتهن في بعض الأحيان.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

قرارات المرأة بخصوص التعليم وتربية الأبناء والمصروف

مبيان رقم 1: تدخل النساء في تربية الأبناء والرهن بالنسبة المائوية %



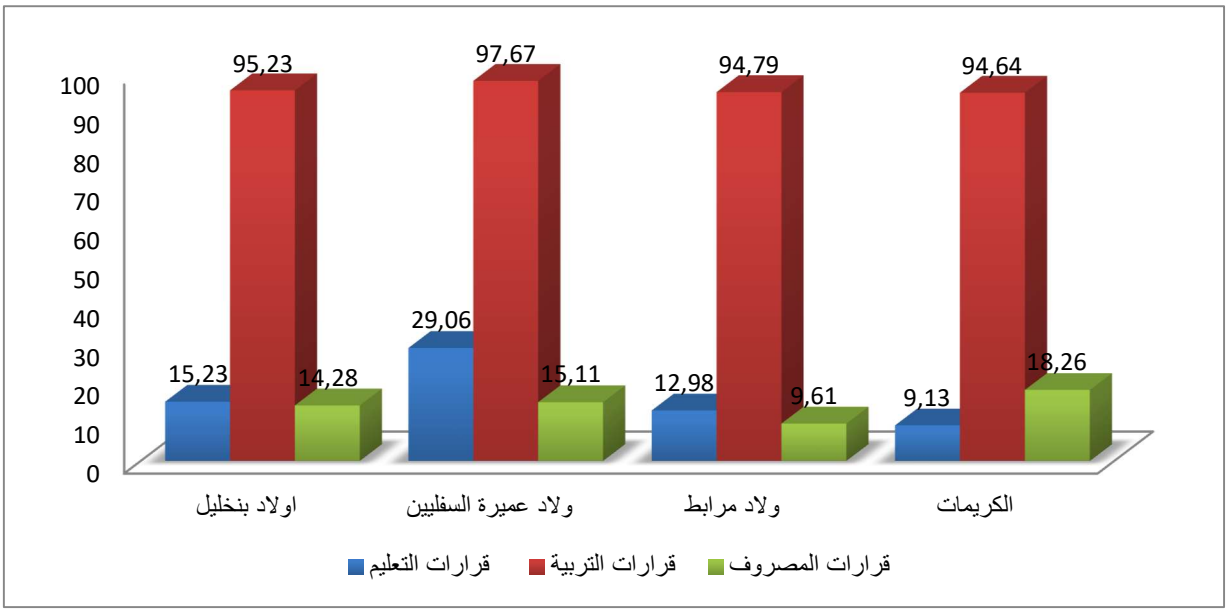
المصدر: البحث الميداني 2023

من خلال المبيان أعلاه، يتضح أن النساء اللاتي لهن حق التقرير في تربية الأبناء تشكل أعلى نسبة مقارنة مع التعليم والمصروف، حيث بلغت 95,23% بدوار أولاد بنخليل و97,67%بدوارأولادعميرة السفليين بالمقابل بلغت بدوار أولادمرابط94,79 %و94,64% بدوار الكريمات، هذه الفئة لا تملك هذا الحق بالقوة، بل بسبب التقسيم التقليدي للأدوار حيث تتحمل النساء مسؤولية رعاية وتربية الأطفال بمفردها، في غياب الزوج لفترات كبيرة خارج المترل،كما أن بعض النساء يشاركن في المصروف سواءا عن طريق العمل بالحقل أو تربية الماشية أو الحرف اليديوية كالخياطة، حيث تشكل هذه الفئة نسبة ضعيفة حيث بلغت بدوار أولاد عميرة السفليين بجماعة بير الطالب 29,06 % وهي أعلى نسبة من بين كل الدواوير بالمجال المدروس، بشكل عام صرحت النساء المستجوبات أن لهن قناعة كاملة بكون القرارالأول والأخير للرجل وبالمقابل من واجبه الإنفاق على الأسرة وتحمل كافة المسؤوليات الإدارية و القانونية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

قرارات المرأة بخصوص التعليم وتربية الأبناء والمصروف

مبيان رقم 2: تدخل النساء في تربية الأبناء والرهن بالنسبة المائوية %



المصدر: البحث الميداني 2023

من خلال المبيان أعلاه، يتضح أن النساء اللاتي لهن حق التقرير في تربية الأبناء تشكل أعلى نسبة مقارنة مع التعليم والمصروف، حيث بلغت 95,23% بدوار أولاد بنخليل و97,67%بدوارأولادعميرة السفليين بالمقابل بلغت بدوار أولادمرابط94,79 %و94,64% بدوار الكريمات، هذه الفئة لا تملك هذا الحق بالقوة، بل بسبب التقسيم التقليدي للأدوار حيث تتحمل النساء مسؤولية رعاية وتربية الأطفال بمفردها، في غياب الزوج لفترات كبيرة خارج المنزل،كما أن بعض النساء يشاركن في المصروف سواءا عن طريق العمل بالحقل أو تربية الماشية أو الحرف اليديوية كالخياطة، حيث تشكل هذه الفئة نسبة ضعيفة حيث بلغت بدوار أولاد عميرة السفليين بجماعة بير الطالب 29,06 % وهي أعلى نسبة من بين كل الدواوير بالمجال المدروس، بشكل عام صرحت النساء المستجوبات أن لهن قناعة كاملة بكون القرارالأول والأخير للرجل وبالمقابل من واجبه الإنفاق على الأسرة وتحمل كافة المسؤوليات الإدارية و القانونية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة

تكشف نتائج البحث الميداني أن سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة القروية لا تزال تميل بشكل واضح لصالح الرجل، خاصة فيما يتعلق بالقرارات المرتبطة بالحيازات الفلاحية والتصرف في الممتلكات والموارد المالية، في حين يقتصر دور المرأة غالبًا على الجوانب المرتبطة بتربية الأبناء وتدبير الشؤون اليومية للأسرة. ويعكس هذا الواقع استمرار التقسيم التقليدي للأدوار داخل الأسرة القروية، رغم المساهمة الفعلية للمرأة في الأنشطة الفلاحية والاقتصادية، مما يؤكد وجود فجوة بين مساهمتها الإنتاجية ومشاركتها في صنع القرار. كما يبرز أن تحقيق التنمية الترابية لا يرتبط فقط بتوفير الموارد الطبيعية أو الاقتصادية، بل يتطلب أيضًا تمكين المرأة من المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات الأسرية والإنتاجية، وتعزيز مكانتها كشريك في التخطيط والتدبير. ومن ثم، فإن دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمرأة القروية، إلى جانب نشر الوعي بأهمية تقاسم المسؤوليات داخل الأسرة، يشكل مدخلًا أساسيًا لتعزيز العدالة المجالية وتحقيق تنمية ترابية أكثر شمولًا واستدامة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بيبليوغرافيا

- ابن رشد، أبو الوليد (1998)، *تلخيص سياسة أفلاطون*، ترجمة وتعليق حسن مجيد العبيدي وفاطمة الملاح، بيروت: دار الطليعة.
- المرنيسي، فاطمة (1998)، *نساء على أجنحة الحلم*، الدار البيضاء: دار النشر المغربية.
- بورديو، بيير (2007)، *الهيمنة الذكورية*، ترجمة سليمان القصار، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- المندوبية السامية للتخطيط (2014)، *الإحصاء العام للسكان والسكنى*، الرباط.
- نتائج البحث الميداني للباحثة، جماعتا بير الطالب وزكوطة، 2023.

.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

كرة القدم والاستعمار:
من أداة هيمنة إلى رمز للنضال الوطني

جمال مروان
باحث في سلك الدكتوراه جامعة محمد الأول
المملكة المغربية

الملخص:

لقد لعبت كرة القدم دورا اساسيا في تنفيذ سلطات الاحتلال لاجندتها الاستعمارية داخل مختلف الدول العربية بعدما ان تمكنت من نشر لعبة كرة القدم داخل مختلف الدول العربية رغم اقتصار ممارستها في البداية على نخبة اوروبية محدودة تتالف من المعمرين وعمال الشركات وعناصر الجيش وقد ساهمت كل من بريطانيا وفرنسا واسبانيا في نشر اللعبة في مناطق نفوذها باعتبارها وسيلة للسيطرة على الشعوب عن طريق نشر ثقافتها الغربية المسيحية

وبعد انتشار اللعبة داخل الاقطار العربية بصفة عامة والمغرب بصفة خاصة وتزايد عدد الاندية بالمغرب خلال فترة الحماية اصبحت كرة القدم جزء لايتجزا من العمل السياسي الوطني من خلال تمرير عدة خطابات ورموز مرتبطة بالهوية والثقافة الوطنية والاسلامية

الكلمات المفاتيح: كرة القدم–الاستعمار –النضال الوطني –التسييس

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

لعبت كرة القدم دورًا محوريًا في التاريخ الاجتماعي والسياسي للبلدان العربية وشمال إفريقيا، خاصة خلال فترة الاستعمار. فقد ارتبطت نشأة هذه الرياضة وانتشارها بالقوى الاستعمارية التي رأت فيها أداة فعالة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والثقافية. ومع أن كرة القدم ظهرت بداية كلعبة نخبوية حكرًا على المعمرين الأوروبيين، فإنها ما لبثت أن تحولت إلى وسيلة نضال سياسي ورمز للمقاومة الوطنية. هذا المقال يحاول أن يستعرض الخصائص الأولى لكرة القدم الاستعمارية، وكيف انتقلت تدريجيًا إلى سلاح في يد الحركات الوطنية المطالبة بالتحرر والاستقلال، وصولًا إلى مرحلة ما بعد الاستعمار حين تبنت الدول الحديثة هذه الرياضة كجزء من مشروعها لبناء الهوية الوطنية وترسيخ السيادة السياسية.

أولا: خصائص كرة القدم الاستعمارية

ارتبط ظهور كرة القدم في الدول العربية وشمال إفريقيا بالقوى الاستعمارية؛ إذ عملت بريطانيا على نشر هذه اللعبة في مناطق الشرق الأوسط التي استعمرتها، مستفيدةً من وجود عدد كبير من المعمرين والشركات والجيش لاستغلال هذه المنطقة الغنية بموارد الطاقة، خاصةً أن بريطانيا كانت تعتبر نفسها مهد كرة القدم وحاملة لواء ابتكارها.

أما في شمال إفريقيا، فقد لعبت فرنسا الدور الحاسم في إدخال هذه اللعبة إلى الجزائر والمغرب وتونس، إلى جانب كل من إيطاليا وإسبانيا.

وقد تميزت البدايات الأولى لكرة القدم الاستعمارية بجملة من الخصائص، يمكن الإشارة إلى أبرزها فيما يلي:

– نخبوية كرة القدم:

عند إدخال لعبة كرة القدم إلى دول جنوب المتوسط، لم تكن متاحة أمام الجميع، بل كانت لعبة نخبوية؛ إذ كانت النخبة الحضرية هي التي وقفت وراء جلبها إلى بعض المدن، مثل القاهرة، والجزائر، ووهران، وفاس، والرباط، والدار البيضاء، ولا سيما رجال العسكر، والموظفين المعمرين، ورجال الأعمال[1].

ومن المهم الإشارة إلى أنه عندما انفصلت كرة القدم عن لعبة الركبي لأول مرة عام 1863 في إنجلترا، حافظت على طابعها النخبوي والإقصائي، وهو الطابع الذي تجلى بوضوح أكبر في المستعمرات، حيث ظلت اللعبة حكرًا على المعمرين خلال المراحل الأولى من الاستعمار.

– ذكورية لعبة كرة القدم:

كانت لعبة كرة القدم منذ القرن التاسع عشر لعبةً ذكوريةً بامتياز، سواء على مستوى اللاعبين أو المتفرجين، وقد حافظت على هذه الخاصية لفترة طويلة في الدول الأوروبية، حيث استغرق السماح للنساء بالدخول إلى عالم كرة القدم وقتًا طويلًا.

وإذا كان هذا هو الحال في أوروبا، فقد كان استبعاد النساء من لعبة كرة القدم مطلقًا في البلدان المستعمَرة، وذلك أولًا بسبب الطابع الذكوري الغالب على اللعبة آنذاك[2]، وثانيًا بسبب البيئة المحافظة في هذه البلدان العربية، حيث كانت النساء يخضعن لسلطة

[1] – يان بوس ورينيه وايندانجل، اللعبة المتمردة. تاريخ سياسي لكرة القدم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين العالمي والمحلي، سياسات عربية، العدد 57، يوليوز 2022، ص. 14.

[2] - GabrielKuhn, soccer Vs. The State tackling footbaal and radical, Politics Oakland, C.A :PM Press, 2011

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التقاليد الإسلامية والمحلية، التي كانت تحرمهن من ارتياد الفضاءات العامة.

وبناءً على ذلك، كان من المستحيل الحديث عن حضور النساء في عالم كرة القدم في المغرب وباقي البلدان العربية خلال فترة الحماية، بل وحتى خلال مرحلة طويلة بعد الاستقلال.

– لعبة كرة القدم كآلية استعمارية بخلفيات متباينة:

لم تكن الدول الاستعمارية تهدف فقط إلى استغلال ثروات البلدان المستعمَرة، بل سعت أيضًا إلى السيطرة على الإنسان وتحويل ثقافته، ونشر الثقافة الغربية المسيحية. فقد اعتمدت هذه البلدان على القوة العسكرية والاقتصادية، بالإضافة إلى وسائل "القوة الناعمة"، ومن أبرزها كرة القدم.

ومع ذلك، لا بد من التمييز بين الاستعمارين البريطاني والفرنسي. فبريطانيا، باعتبارها مهد هذه اللعبة، قدمت كرة القدم إلى النخب المحلية في عواصم الشرق الأوسط من خلال تجارها وموظفيها وجنودها. وقد أصبحت اللعبة ممارسة للنخب المحلية أيضًا، حيث تم توظيفها كوسيلة لإظهار تقدم بريطانيا وحضارتها في هذا المجال. كما استخدمها البريطانيون كأداة لتهذيب السكان. ففي هذا السياق، "سمح البريطانيون للطبقة المصرية الراقية بالمشاركة في الأندية التي أنشأوها، وخوض أولى مباريات كرة القدم. كما أدخلوا التربية البدنية كدرس إلزامي في المناهج الدراسية"[1].

تم اعتماد كرة القدم كوسيلة لتعليم الأهالي القيم الأوروبية المتحضرة، التي تتماشى مع التراتبية واحترام القوانين، والسلطة الحاكمة، والمقصود هنا بالسلطة الاستعمارية. لذلك، شكلت كرة القدم واحدة من أبرز وسائل ضبط الأفراد وتعليمهم الالتزام بالقواعد والقوانين، كما كانت من أهم آليات السيطرة الاستعمارية[2].

أما بالنسبة للمستعمرين الفرنسيين والإيطاليين والإسبان، فقد شددوا على اعتبار كرة القدم وسيلة لترسيخ التمييز والتفرقة بين المستعمرين الأوروبيين والسكان المحليين، بما فيهم النخبة والطبقة الراقية، ولإظهار التفوق والتحضر الأوروبي. كانت لعبة كرة القدم في نظرهم لعبة المتحضرين، وليست لعبة الأهالي.

وعليه، لم يُسمح للمحليين بتأسيس الفرق أو الانتماء إليها إلا بعد فترة طويلة من الحماية. وعندما سُمح لهم بذلك، ركزت السلطات الاستعمارية على أهداف الإخضاع والسيطرة، وأنشأت إدارات رياضية تهدف إلى منع ظهور فضاءات رياضية مستقلة[3].

– كرة القدم لعبة حديثة:

بناءً على ما سبق، فإن تاريخ كرة القدم يدحض الادعاءات التي تقول بأن شعوب شمال إفريقيا والشعوب العربية عموماً كانت

بالاعتماد على سياسات عربية، ص. 14.

[1] – يان بوس ورينيه ويندانجل، اللعبة المتمردة. تاريخ سياسي لكرة القدم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين العالمي والمحلي، مرجع سابق، ص. 15.

[2] – christopher Ferroro, The buldog, The pharaoh, and The football : British inperialism and Egybtts National Sport and Identity 1882- 1934 ; in : Michael J. Gennaro saheed Aderinto (Eds). Spirts in African History, Politiss, and Identity formation (London/ New york : Routledge, 2019, pp. 181- 195.)

[3] – Phyllis M. Martin, Colonialism, youth and football in French Equatorial Africa, The international journal of the History of sport, Vol.8, no.1, 1991, pp.56-57.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تمارس كرة القدم قبل فترة الحماية أو الاستعمار. فهذه اللعبة هي لعبة حديثة ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر في بريطانيا، وانتشرت في البلدان الأوروبية، ثم عبر الاستعمار إلى شعوب الجنوب.

ويعتبر الاستعمار الوسيلة التي من خلالها انتشرت هذه اللعبة في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. فهي، مثل العديد من أدوات ومظاهر الحداثة الغربية، لم تتعرف عليها هذه الشعوب إلا مع الاستعمار، مثل الطب الحديث والإدارة الحديثة.

– كرة القدم لعبة مسيسة:

لقد تم الحرص على عدم تسييس كرة القدم. فعلى سبيل المثال، جعلت اللجنة الأولمبية الدولية من مبدأ عدم التسييس أحد أهم مبادئها المركزية منذ البداية. لكن الواقع أظهر استحالة الالتزام بهذا المبدأ، وصعوبة فرضه على الدول والحكومات والجماهير ووسائل الإعلام. وبالتالي، أصبح هذا المبدأ يخص أساساً الرياضيين الذين يُمنع عليهم التعبير عن آرائهم السياسية داخل الملاعب أو حمل الشارات ذات الحمولة السياسية[1].

ومع ذلك، لم تكن كرة القدم بمنأى عن التوظيف السياسي من قِبل القوى الاستعمارية، حيث اعتُبرت في البلاد المستعمرة رياضة خاصة بالنخبة والمعمرين، وليست رياضة متاحة أمام الأهالي. وهذا أدى إلى نوع من التمييز الثقافي بين كرة القدم، كلعبة حديثة خاصة بالمستعمر، وبين لعبة الأهالي التقليدية بل والمتخلفة.

منذ بداية ممارستها في البلدان المستعمرة في شمال إفريقيا، لم تكن كرة القدم بمنأى عن الحضور السياسي من قِبل القوى الاستعمارية. وبما أن سكان هذه البلدان اعتبروا هذه اللعبة لعبة المستعمر، فقد ترددوا في البداية في ممارستها، لاسيما أن زي اللعبة وقواعدها كانت مسألة جديدة وغير معتادة بالنسبة لهم.

لذلك، عندما بدأ بعض اللاعبين في ممارستها، كانوا ينضمون إلى فرق المعمرين، ولم تتشكل فرق خاصة بأبناء المدينة أو المنطقة إلا بعد فترة من الحماية. وعند تأسيس بعض الفرق المحلية، اعتُبرت بمثابة وسائل للنضال السياسي والمقاومة، بل والمطالبة بالاستقلال.

ثانيا: كرة القدم والوطنية النضالية

على عكس البلدان التي استعمرها الإنجليز، وصلت كرة القدم إلى المغرب عن طريق الفرنسيين، ولا سيما العسكريين والمستوطنين، الذين بدأوا بممارستها كهواية منذ عام 1913. وقد أُقيمت أول مباراة رسمية في ذلك العام بقرية عين تاوجطات، بين مدينتي فاس ومكناس، وجمعت مستوطنين فرنسيين من المدينتين[2].

إذا كانت كرة القدم تتطلب بنية تحتية من ملاعب ومدرجات ومدرّبين، فقد انطلقت هذه اللعبة في المغرب بوسائل بسيطة وهواة، بما يتماشى مع وضع البلاد في تلك الفترة، وإذا كان التفاعل مع ما جاءت به الحماية الفرنسية قد تباين وتفاوتت درجاته، حيث استقبل المغاربة بعض مظاهر الاستعمار الفرنسي بحفاوة، مثل بعض المنتجات الغذائية، ورفضوا مظاهر أخرى، فإن لعبة كرة القدم لم تُنظر إليها باعتبارها ذات خلفيات سياسية، بل تفاعلوا معها بشكل واسع، من خلال ممارستها بوسائل بسيطة في المدن والقرى، للترويح عن أنفسهم بعفوية وتلقائية.

---

[1]– عبد الكريم أمنكاي وعمار الشمايلية، الحصيلة الأولمبية للأنظمة السلطوية: ها من أثر لشخصية الحكم؟، سيات عربية، العدد 58، شتنبر 2022، ص. 34.

[2] – موقع الجزيرة نت، أعرق الأندية وأشهر اللاعبين وأبرز المحطات.. تاريخ كرة القدم في المغرب، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فقد كانوا يلعبون كرة القدم بكرات يصنعونها بأيديهم من خرق بالية تُجمع وتُكوَّم على شكل كرة.

ولعل هذا القبول للعبة قادمة من المستعمر، هو ما مهّد لتأسيس أول نادٍ لكرة القدم في المغرب، وهو "الاتحاد الرياضي المغربي البيضاوي (U.S.M) "سنة 1913، والذي شكّل رمزًا لكرة القدم المغربية في عهد الاستعمار[1].

غير أن هذا التفاعل لا ينبغي أن يُخفي حقيقة اعتبار كرة القدم آنذاك لعبة نخبوية، خُصصت لممارستها بشكل منظّم من قِبل الفرنسيين المقيمين في المناطق الحضرية، في حين تُرك "الأهالي" لممارستها عشوائيًا وبشكل تلقائي، دون أي تنظيم رسمي.

فإذا كانت كرة القدم قد أصبحت في مطلع القرن العشرين لعبة شعبية في البلدان الأوروبية، فإن السلطات الفرنسية في المغرب شددت في سياساتها على إبقائها لعبةً للمستعمر، ونخبوية الطابع، لا يمارسها إلا الفرنسيون. فقد كانت الخلفية العنصرية حاضرة بقوة في أولى مراحل تنظيم كرة القدم في المغرب.

فبالرغم من أن المصادر التاريخية تتحدث عن تأسيس بعض الأندية المغربية منذ 1913، فإن أول تنظيم رسمي لكرة القدم الذي أطلق عليه اسم "العصبة المغربية (La Ligue Marocaine) كأول منافسة كروية رسمية سنة 1916، لم تكن تحمل من الصفة المغربية إلا الاسم، حيث اقتصرت على الأندية التي تضم لاعبين أوروبيين فقط.

كما أنه على المستوى الإداري، فإن البطولة المغربية كانت تحت وصاية الاتحاد الفرنسي لكرة القدم، الذي كان يضم 22 بطولة إقليمية تمثل المستعمرات الفرنسية، منها 5 في شمال افريقيا وهي: عصبة المغرب، وعصبة وهران، وعصبة الجزائر، وعصبة قسنطينة، وعصبة تونس[2].

على الرغم من الطابع الإقصائي والتمييزي لتأسيس أندية مغربية بمكونات فرنسية، فإن ذلك أتاح وجود بطولة لكرة القدم في المغرب، كان لها تأثير ملحوظ على اللاعبين المغاربة. ففي مطلع عشرينيات القرن الماضي، وبسبب معاناة الأندية آنذاك من نقص في عدد اللاعبين، انفتحت على ضم لاعبين مغاربة، ما ساهم في بروز أولى الأسماء المغربية في البطولة، ومن بينهم "الأب جغو " (Père Jégo)، واسمه الحقيقي لحسن التونسي العفاني، الذي انضم إلى صفوف فريق الاتحاد الرياضي للدار البيضاء (U.S.M) بعد عودته من فرنسا حيث كان يتابع دراسته العليا في مجال المالية. وسيُعد لاحقًا من أبرز المدربين في تاريخ كرة القدم المغربية، لا سيما مع فريق الرجاء البيضاوي.

وقد برز الطابع الإقصائي للسياسة الكروية الفرنسية بشكل واضح في المرحلة الأولى من الحماية، من خلال سنّ قانون يمنع المغاربة من تأسيس جمعيات أو أندية رياضية، إلا بشرط أن يتضمن مكتبها عضواً يحمل الجنسية الفرنسية. وهو ما شكّل عائقًا أمام المغاربة لتأسيس أنديتهم الخاصة، إلى أن بدأوا يتجاوزون هذا الشرط خلال ثلاثينيات القرن الماضي، مستفيدين من وجود جزائريين يحملون الجنسية الفرنسية

وكان من أوائل الفرق التي أسسها المغاربة فريق "الجمعية الرباطية السلاوية"، الذي أُنشئ عام 1932، تلاه فريق الوداد الرياضي البيضاوي في ماي 1937، والذي ضمّ عشرة لاعبين مغاربة ولاعبًا أوروبيًا واحدًا. ولهذا السبب، لُقّب بـ"وداد الأمة"، باعتباره أول نادٍ يُمثّل المغاربة وينافس الفرق الأوروبية، وقد حظي بدعم واسع من مختلف فئات الشعب المغربي.

---

[1]– موقع الجزيرة نت، أعرق الأندية وأشهر اللاعبين وأبرز المحطات.. تاريخ كرة القدم في المغرب، مرجع سابق.

[2] – موقع الجزيرة نت، أعرق الأندية وأشهر اللاعبين وأبرز المحطات.. تاريخ كرة القدم في المغرب، مرجع سابق.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ونظرًا لأن السلطات الاستعمارية أحاطت تأسيس الأندية المغربية بجملة من الشروط، وسخّرت كرة القدم أداة للتمييز وإبراز تفوّق النخبة الفرنسية، فقد لجأت النخب المغربية، انطلاقًا من أواسط الثلاثينيات وبعد تأسيس كتلة العمل الوطني وتبلور الوعي التحرري، إلى توظيف كرة القدم كوسيلة للنضال السياسي والتعريف بالقضية الوطنية. فبدأ المغاربة بتأسيس عدد من الأندية، من بينها الجمعية الرياضية السلاوية، واتحاد الفتح الرباطي، والمغرب الرباطي سنة 1930، والمغرب البيضاوي سنة 1938، والمغرب الفاسي سنة 1946، والرجاء البيضاوي سنة 1949، والكوكب المراكشي سنة 1947.

ومع تزايد هذه الأندية الوطنية، أصبحت كرة القدم جزءًا لا يتجزأ من الفعل السياسي، تمرّر من خلالها رموز وخطابات الهوية الوطنية والإسلامية والثقافية.

وكان يُنظر إلى كل فوز يحققه نادي مغربي على أنه انتصار معنوي على سلطات الاستعمار. ومن أبرز الأحداث التي تعكس هذه الحمولة السياسية للعبة، ما وقع في مدينة مكناس حين استضاف فريق "الرشاد المكناسي" (الفريق الفرنسي المحلي) فريق الوداد البيضاوي؛ إذ انقلب الجمهور المكناسي على فريقهم وأخذوا يشجعون الوداد، مردّدين شعارات الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال. وقد ردّت سلطات الاستعمار على ذلك باستخدام العنف الشديد، مما أدى إلى سقوط مئات القتلى[1].

أما في منطقة الحماية الاسبانية، فقد تميزت بغياب بطولة أو منافسة كروية، وأجبرت الفرق الشمالية المؤسسة على المكوث في الأقسام المتدنية للبطولة الاسبانية. وقد بدأ تأسيس أولى الفرق منذ 1917، حيث تم خلق عدد من الفرق في مدينة تطوان، والحسيمة كالمؤسسة الاسبانية المؤسس في 1927، والجمعية الرياضية في عام 1930، ومدينة الناظور كفريق نادي الناظور لكرة القدم في عام 1933، وفيلا الناظور في عام 1942.

ولكن الاستثناء الوحيد في هذا الإطار كان هو الانجاز الذي حققه النادي التطواني، حيث تمكن في موسم 1950-1951 من الصعود إلى القسم الوطني الاسباني الأول، وأصبح يلعب ضد ف. س. برشلونة وريال مدريد.[2]

إن كرة القدم خلال الحماية بدأت لعبة تمييزية ونخبوية وظفت الاقصاء وانتهت إلى لعبة نضالية يعتمدها المغاربة لمواجهة المستعمر والمطالبة بالاستقلال والحفاظ على الهوية الوطنية، وبالرغم من أنها لعبة حديثة وجاءت مع الاستعمار فإن جاذبيتها وجماهيريتها ساهمت في تزايد عدد الممارسين لها في المغرب.

في مواجهة الإقصاء والتهميش، سعى سكان البلدان المستعمَرة إلى تأسيس فرق لكرة القدم، سواء في شكل جمعيات ذات طابع إسلامي أو نوادٍ حديثة، مستفيدين في ذلك من الهوامش التي أتاحتْها قوانين الاستعمار. وحين نجحوا في ذلك، لم يُنظر إلى المباريات ضد فرق المستعمِر أو الفرق التي تضم أغلبية من المعمّرين على أنها مجرّد مباريات رياضية، بل اعتُبرت نزالات نضالية وسياسية، هدفها لم يكن الترفيه فقط، بل تحقيق انتصارات تعزّز الرصيد الوطني وترفع من الروح المعنوية.

وهكذا بدأت الأندية الجديدة، التي أسّسها أبناء البلد، تواجه الفرق القديمة التي كانت في الغالب تتكوّن من المستعمِرين، في مشهد يتجاوز الرياضة ليعبّر عن مقاومة رمزية للاستعمار.

إن انتصارات الفرق الوطنية اعتبرت انتصارات سياسية على المستعمر، فبعد أن أحرز نادي الوداد البيضاوي بطولة شمال افريقيا

---

[1] – موقع الجزيرة نت، أعرق الأندية وأشهر اللاعبين وأبرز المحطات.. تاريخ كرة القدم في المغرب، مرجع سابق.

[2] – عبد العزيز الطريبق، هذه تفاصيل عن التاريخ الحقيقي لنادي أتلتيكو تطوان الإسباني،
https://www.hespress.com/942398

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لكرة القدم ثلاث مرات متتالية خلال المدة 1948-1950 اعتبر ذلك بمثابة انتصار على الاستعمار الفرنسية وبداية لضعفه وتراجعه في المغرب[1]. فالأندية المغربية والجمعيات الاسلامية لكرة القدم لعبت دورا مهما في نشر الخطاب الوطني التحرري، وفي التكتل ضد المستعمر، والنضال من أجل الاستقلال عن فرنسا، لقد شكلت إطارا مهما للتعبير عن المشاعر الوطنية.

ثالثا: كرة القدم والسيادة

بعد حصولها على الاستقلال، ورثت الدول المستعمَرة العديد من المكتسبات الإدارية والمؤسساتية والسياسية والثقافية. فكما ورثت إدارة حديثة وبنية تحتية، فقد ورثت أيضًا رياضة كرة القدم، التي تحوّلت من لعبة منظّمة وموجَّهة من قبل سلطات الحماية إلى وسيلة تعبّر من خلالها السلطات الجديدة عن سيادتها وهويتها القومية.

وقد تبنّت الدول المستقلة حديثًا النموذج الرياضي الاستعماري نفسه، مع الحفاظ على أبرز مقوماته، دون إخضاعه لنقد بنيوي أو تعديلات جوهرية تراعِي الخصوصيات المحلية والثقافية لكل بلد.[2]

فإذا كانت السلطات الاستعمارية قد أسّست كرة القدم لتكون رمزًا للتقدّم والتحديث وفق منظورها، فإن الحكومات في البلدان التي نالت استقلالها تبنّت هذه الرياضة كوسيلة للتعبير عن السيادة الوطنية والاستقلال السياسي، ثم كأداة للضبط الاجتماعي وكسب المشروعية والقبول لدى المواطنين. ولهذا، كان من أولى الخطوات التي قامت بها هذه الدول بعد الاستقلال تنظيم هذه اللعبة وخلق بطولة وطنية تعبّر عن الانتماء وتوحّد الجماهير تحت راية واحدة.

لقد حافظت السلطات الجديدة في البلدان التي نالت استقلالها على كرة القدم كإرث استعماري. ورغم أن الأندية الكروية لعبت دورًا مهمًا في التعريف بقضية التحرر والنضال من أجل الاستقلال، فإن هذه السلطات لم تحافظ على القيم النضالية التي كانت تجسدها الرياضة. بل اتخذت منها رمزًا للسيادة ومعبرًا عن مفهومها الخاص للوطنية، وهي الوطنية التي تخدم توجهاتها الإيديولوجية ومصالحها السياسية.

فبينما ركزت على تكوين منتخب وطني، وتنظيم بطولة وطنية، ووضع قوانين لتأطير اللعبة، وإنشاء إعلام رياضي وبنية تحتية، فإنها لم تُقدِم على تحديث كرة القدم كما حدث في بريطانيا وفرنسا، حيث حافظت على طابعها غير الاحترافي لفترة طويلة. كما جعلت من الأندية منصات لتعزيز نخبها السياسية والاجتماعية. وبالتالي، عززت الترابط بين السياسة والرياضة عمومًا، وخاصة كرة القدم باعتبارها لعبة جماهيرية.

ورغم اتساع قاعدة ممارسيها وانتشارها في مختلف مناطق البلاد، إلا أن كرة القدم ظلت محكومة بالكثير من عناصر الضبط الأمني، مما أفرغها من بعض جوانبها الرياضية الحرة التي قد تُسهم في تحديث وتطوير اللعبة.

عند حصول البلدان المستعمَرة على استقلالها، جعلت تكوين منتخبها الوطني أولويةً، باعتباره تعبيرًا عن الهوية الوطنية والسمة القومية. وقد أُعتبر المنتخب الوطني أداة لتحقيق الوحدة الوطنية، ذلك أنه بالرغم من وجود صراعات إقليمية وتيارات إيديولوجية متنافسة، واجهت السلطة السياسية في هذه البلدان انتفاضات وانقسامات واحتجاجات ضد النظام القائم. ولهذا، كان تكوين

[1] – يان بوس ورينيه ويندانجل، اللعبة المتمردة. تاريخ سياسي لكرة القدم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين العالمي والمحلي، مرجع سابق، ص. 18.

[2] Mahfoud Amara,Sport, politics and Society in the 1rab world, New york : Palgrave Macmillan, 2011, pp.7- 11.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

منتخب وطني لكرة القدم بمثابة أداة لتوحيد المواطنين من مختلف الاتجاهات والانتماءات.

ففي حين كانت هذه البلدان المستعمَرة قد حدّت من إمكانية وجود منتخب وطني خلال فترة الحماية، فإنها بعد الاستقلال اعتبرت مسألة تكوين هذا المنتخب رمزًا للسيادة الوطنية وتجسيدًا لها.

وتكوين منتخب وطني والمشاركة في المسابقات الدولية بعد الاستقلال يعني، أولاً، الانتقال من غياب منتخب وطني إلى وجود منتخب يُمثل الوطن ككل في المحافل الدولية. ثانيًا، يعني التمكن من توفير إطار يجمع جميع المواطنين ويعكس الهوية الوطنية، حيث يُعزَف النشيد الوطني وتُثار مشاعر الحماس والتشجيع، مما يسهم في تنمية وتعزيز مشاعر الوطنية لدى الشعب[1].

فإذا كانت الهوية تتميز بطابعها الجمعي، ويمكن تحقيقها من خلال عدد من الوسائل لا سيما الرمزية منها[2]، فإن المنتخب الوطني والاستثمار فيه يعد إحدى هذه الوسائل.

ولقد استمر الاستثمار السياسي في كرة القدم بعد الاستقلال، ولكن بتوجهات وخلفيات جديدة. فالنضال الذي كان وراء إنشاء بعض الأندية في عهد الحماية تحول إلى استثمار من قبل السلطة السياسية في كرة القدم، من خلال التركيز على المنتخب الوطني وإنشاء بطولة وطنية تعزز الوحدة الوطنية والهوية، وتُرسّخ مشروعية النظام السياسي الجديد.

وفي المغرب، كانت من أولى القرارات الكروية التي اتخذتها الحكومة بعد الاستقلال هي تأسيس الاتحاد المغربي لكرة القدم بشكل رسمي في يوليو 1956، تلا ذلك انطلاق أول بطولة مغربية في شهر شتنبر من نفس السنة. كما انضم المغرب إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) في 1960، وأصبح عضوًا في الاتحاد الأفريقي منذ 1959.

خاتمة:

لقد شكلت كرة القدم في البلدان العربية وشمال إفريقيا أكثر من مجرد لعبة رياضية؛ إذ تحولت عبر مسارها التاريخي من أداة استعمارية نخبوية إلى وسيلة فعالة للنضال الوطني، ومن ثم إلى رمز للسيادة والوحدة الوطنية بعد الاستقلال. لقد كان لانتشار كرة القدم في ظل الاستعمار دور مزدوج: من جهة، وسيلة للضبط والسيطرة الثقافية، ومن جهة أخرى، فرصة لتكوين فضاءات مقاومة تجسدت عبر تأسيس الفرق الوطنية واستخدام الملاعب كمنابر للتعبير السياسي. ومع بزوغ فجر الاستقلال، استثمرت السلطات الجديدة هذه الرياضة في تعزيز شرعيتها وبناء الهوية الوطنية، وإن بقيت رهينة نموذج استعماري لم يتم تجاوزه بالكامل. وهكذا، تجسد تاريخ كرة القدم في هذه المنطقة حكاية معقدة من الهيمنة والمقاومة، ومن التوظيف السياسي والبحث عن الذات الوطنية، حكاية ما تزال فصولها تكتب إلى اليوم في ملاعب المنطقة وشوارعها.

---

[1] – سني الخطيب، كأس العالم 2022 فضاء لتصدير هوية قطرية عالم – محلية، سياسات عربية، العدد 58، شتنبر 2022، ص ص. 76- 79.

[2] – تقسم غابرييلا الجينيوس الرموز إلى أربع فئات: الرموز اللفظية، الرموز التصويرية، الرموز الحركية والرموز الحسية المادية، والتي تشكل لصنع الهوية الوطنية وتشكيلها راجع:

- Gabriella Elgenius, Expressions of Nationhood ; National symbols and ceremonies in cintemmporary Europe, Degree of Doctoral philosophy, united Kingdom, university of London, 2005, pp.114- 116.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

من الأرشيف إلى الخيال:
تحوّل الذاكرة الاجتماعية في عصر الصورة المُولَّدة

الدكتور محمد العماري
أستاذ باحث بجامعة إبن زهر، اكادير
المملكة المغربية

الملخص:

تستكشف هذه الدراسة التحول البنيوي العميق الذي يعيد تشكيل الذاكرة الاجتماعية في السياق الرقمي المعاصر، منتقلًا بها من "منطق الأرشيف" القائم على الحفظ والأثر المادي إلى "منطق الخيال" الذي تقوده الصور المولَّدة بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي. وتكشف الدراسة، عبر تفكيك المفهوم الكلاسيكي للأرشيف، أنه لم يكن يومًا خزانًا محايدًا للوقائع بل بنية سلطوية ومؤسساتية تُنظم الوعي الجماعي عبر آليات الانتقاء والإقصاء، مثلما تبين أن سلطة الصورة الفوتوغرافية التقليدية استندت تاريخيًا إلى "وهم الأثر" والصلة السببية بالواقع. ومع تآكل هذه الثقة وتفكك الضمان الواقعي للصورة في العصر الرقمي، برز مفهوم "الذاكرة الاحتمالية" كنمط تذكّر جديد لا يرفع شعار "هذا كان" بل يقترح صيغة "هذا كان يمكن أن يكون"؛ حيث لا تُقاس صدقية الماضي بالتطابق مع الأحداث الفيزيائية، بل بالقدرة الإقناعية للصورة ومدى اندراجهما داخل أفق المعقولية والتصديق الجماعي. وفي النهاية، تخلص الدراسة إلى أن هذا التحول يحمل رهانات مزدوجة؛ فبينما يفتح الباب أمام مخاطر التوجيه الرمزي والتوظيف الأيديولوجي السلس للماضي دون الحاجة لمواجهة الأرشيف، فإنه يقدم في الوقت ذاته إمكانات نقدية رحبة لسد فجوات التاريخ الرسمي وإعادة تخيل تجارب الفئات المقصاة، مما يحيل الذاكرة الاجتماعية المعاصرة إلى عملية دينامية متحركة، وفضاء مفتوح لإعادة الاختراع الرمزي للمؤمن.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

ارتبطت الذاكرة الاجتماعية، منذ تشكّلها كمفهوم وكرسي في العلوم الاجتماعية، بفكرة الأثر، أي بما يبقى من الماضي في الحاضر، وبما يسمح للمجتمع بأن يؤسس استمراريته الرمزية عبر التذكّر، والتوثيق، والتأريخ. وقد لعبت الصورة، ولا سيما الصورة الفوتوغرافية، دورا محوريا في هذا البناء، بوصفها وسيطا تقنيا منح الذاكرة الاجتماعية شكلا بصريا، ورسّخ الاعتقاد بأن ما يُصوَّر لا يُنسى، وأن ما يُحفظ في الأرشيف يكتسب وضعا شبه موضوعي داخل السرد الجماعي.

غير أن هذا التصوّر الكلاسيكي للذاكرة، القائم على الربط بين الصورة والأثر، وبين التوثيق والحقيقة، يواجه اليوم تحوّلا عميقا يفرضه السياق البصري المعاصر. فمع الانتشار الواسع للصور الرقمية، ثم مع بروز الصور المولَّدة بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، لم تعد الصورة مرتبطة بالضرورة بحدث وقع، أو بزمن ماضٍ قابل للاستدعاء، بل أصبحت قادرة على إنتاج ماضٍ بصري لم يوجد أصلا. وبهذا المعنى، تدخل الذاكرة الاجتماعية مرحلة جديدة، لا تقوم فقط على استحضار ما كان، بل على تخييل ما يمكن أن يكون قد كان.

إن هذا التحوّل لا يمسّ فقط تقنيات إنتاج الصور، بل يمسّ البنية العميقة للذاكرة الاجتماعية ذاتها. فالذاكرة لم تعد تُبنى حصريا عبر الأرشيف، أي عبر تجميع آثار الماضي وتصنيفها، بل أصبحت تُنتَج أيضا عبر الخيال البصري، حيث تلعب الصور المولَّدة دورا متزايدا في تشكيل تصوّرات جماعية عن الماضي، والحاضر، وحتى المستقبل. وهنا، لا تعود الذاكرة مسألة استرجاع، بل مسألة تركيب، ولا تعود وظيفة الصورة حفظ ما كان، بل اقتراح سرديات محتملة تمنح المعنى للتجربة الاجتماعية.

لقد بيّن موريس هالبفاكس أن الذاكرة ليست فردية ولا طبيعية، بل اجتماعية، تُبنى داخل أطر جماعية تحدّد ما يُتذكَّر وكيف يُتذكَّر (Halbwachs، 1950). غير أن هذه الأطر كانت، في أغلب التحليلات الكلاسيكية، تفترض وجود مادة مرجعية مستقرة، أي أحداث، ووثائق، وصور، يمكن للمجتمع أن يعود إليها ليؤسس سرديته عن الماضي. أما اليوم، فإن هذه المادة المرجعية نفسها أصبحت موضع تساؤل، ليس بسبب ضياعها، بل بسبب تضخّمها، وتحوّلها، وقدرتها على الانفصال عن أي أصل واقعي محدد.

ففي عصر الصورة المولَّدة، لم تعد الذاكرة الاجتماعية مشروطة بوجود أرشيف سابق، بل يمكن بناؤها انطلاقا من صور لم تُلتقط، وأحداث لم تقع، ووجوه لم توجد. وهذا لا يعني أن المجتمعات تعيش في وهم مطلق، بل يعني أن الخيال البصري أصبح أحد المكوّنات الفاعلة في إنتاج الذاكرة. فالصور المولَّدة لا تُستقبل بوصفها خيالا صرفا، بل غالبا ما تُلوج داخل منظومات الذاكرة اليومية، وتُتداول، وتُعلَّق، وتُعاد مشاكتها، كما لو كانت آثارا محتملة لماضٍ قابل للتصديق.

إن هذا التحوّل يفرض إعادة مساءلة العلاقة بين الذاكرة والحقيقة. فإذا كانت الصورة الفوتوغرافية قد منحت الذاكرة الاجتماعية، في السابق، نوعا من الضمانة الواقعية، فإن الصورة المولَّدة تُزعزع هذا الضمان، دون أن تُلغي وظيفة الذاكرة ذاتها. فالذاكرة لا تختفي، لكنها تتحوّل من ذاكرة قائمة على الأثر إلى ذاكرة قائمة على الاحتمال. وهنا، لا يصبح السؤال: هل حدث هذا؟، بل: هل يمكن تصديق أنه حدث؟.

وتتجلّى خطورة هذا التحوّل في أن الذاكرة الاجتماعية لا تُبنى فقط في الحقول الأكاديمية أو المؤسسية، بل في الحياة اليومية، عبر وسائل الإعلام، والمنصات الرقمية، والممارسات البصرية العادية. فالصورة المولَّدة، حين تُلوج في سياق سردي مقنع، يمكن أن

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تكتسب قوة تذكّر تفوق أحيانا قوة الوثيقة الأصلية. وبهذا المعنى، لا تكون الذاكرة الاجتماعية مهددة بالزيف بقدر ما تكون مهددة بإعادة الصياغة المستمرة، حيث يصبح الماضي مجالا مفتوحا للتخييل البصري.

إن هذا الوضع يستدعي تجاوز التصوّرات التي ترى في الذاكرة مجرد مخزون من الوقائع، أو في الصورة مجرد شاهد على ما كان. فالذاكرة الاجتماعية، في السياق المعاصر، تُمارس كفعل حاضر، لا كاسترجاع محايد، والصورة لم تعد مجرد أثر زمني، بل أداة لإنتاج المعنى عبر الزمن. ومن هنا، يصبح من الضروري الانتقال من تحليل الذاكرة بوصفها علاقة بالماضي، إلى تحليلها بوصفها علاقة بالزمن الاجتماعي في كليته، حيث يتداخل الماضي، والحاضر، والمستقبل داخل منظومات بصرية واحدة.

في هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تحوّل الذاكرة الاجتماعية من منطق الأرشيف إلى منطق الخيال، من خلال مساءلة الدور الذي تلعبه الصور المولَّدة في إعادة تشكيل علاقتنا بالماضي. وتنطلق من فرضية مفادها أن الصورة المولَّدة لا تُضعف الذاكرة الاجتماعية بالضرورة، بل تُعيد تعريف شروط اشتغالها، عبر نقلها من مجال التوثيق إلى مجال التركيب السردي والتخييل الجماعي. ومن ثم، لا تهدف الدراسة إلى إدانة هذا التحوّل أخلاقيا، بقدر ما تسعى إلى فهم منطقه الاجتماعي، وآثاره الرمزية، ومخاطره المعرفية.

وانطلاقًا من ذلك، ستعمل الدراسة، أولا، على تحليل العلاقة الكلاسيكية بين الأرشيف والصورة في بناء الذاكرة الاجتماعية، ثم تنتقل إلى مساءلة التحوّل الذي أحدثته الصور الرقمية والمولَّدة في مفهوم الأثر والمرجع، قبل أن تقترح، في الختام، إطارا نظريا لفهم الذاكرة الاجتماعية بوصفها بنية تخييلية متحرّكة، لا مخزونا ثابتا للوقائع.

1- الأرشيف بوصفه بنية سلطوية لإنتاج الذاكرة الاجتماعية

لم يكن الأرشيف، في أي مرحلة من تاريخه، مجرّد فضاء محايد لحفظ آثار الماضي، بل شكّل دائما بنية سلطوية تُنظِّم الذاكرة الاجتماعية، وتُحدِّد ما يستحق الحفظ، وما يُترك للنسيان، وما يمكن استدعاؤه بوصفه "ماضيا مشروعا ."فالأرشيف لا يعمل فقط كخزان للوثائق، بل كجهاز رمزي يُعيد توزيع الشرعية الزمنية داخل المجتمع، من خلال انتقاء الوقائع، وتصنيفها، وتأطيرها ضمن سرديات معيّنة. وبهذا المعنى، لا تكون الذاكرة الاجتماعية نتاجا تلقائيا لتراكم الأحداث، بل نتيجة لعمليات مؤسسية ومعرفية تُمارس داخل الأرشيف، وهو ما يتقاطع مع تحليلات موريس هالبفاكس حول الذاكرة الجماعية بوصفها بناءً اجتماعيا تُشكِّله المؤسسات والأطر الجماعية .(Halbwachs, 1992)

لقد نبّه ميشيل فوكو إلى أن الأرشيف لا ينبغي فهمه بوصفه مجموع الوثائق المتبقية من الماضي، بل بوصفه نظاما يُحدِّد شروط إمكان القول والتذكّر داخل لحظة تاريخية معيّنة .(Foucault, 1972)فالأرشيف، في هذا المعنى، ليس ما حُفظ فقط، بل ما جرى الاعتراف به بوصفه قابلا للحفظ، وقابلا للإدراج داخل النظام المعرفي السائد. ومن هنا، فإن الأرشيف يمارس سلطة مزدوجة: سلطة على الماضي، من خلال إعادة ترتيبه، وسلطة على الحاضر، من خلال تحديد ما يمكن للمجتمع أن يتذكّره ويستند إليه في بناء هويته وسرديته الجماعية.

وتكتسب هذه السلطة بعدا خاصا حين يتعلق الأمر بالصور. فالصورة الأرشيفية، ولا سيما الصورة الفوتوغرافية، لا تُلوج في الذاكرة الاجتماعية بوصفها وثيقة بصرية فقط، بل بوصفها شاهدا بصريا يُضفي على الماضي طابعا من الحضور واليقين. وقد أسهم هذا الوضع في ترسيخ الاعتقاد بأن الأرشيف البصري أكثر "صدقًا "من غيره، وأن ما تُثبته الصورة يُصبح غير قابل للطعن، وهو ما

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ناقشته أعمال رولان بارت حول الأثر المرجعي للصورة الفوتوغرافية في كتابه: ا لغرفة المضيئة: ملاحظات حول التصوير الفوتوغرافي (Barthes, 1980).غير أن هذه المكانة المميزة للصورة داخل الأرشيف تُخفي في طياتها علاقات قوة معقّدة، تتعلّق بمن يمتلك وسائل التصوير، وبمن يقرر ما يُحفَظ، وبالسياقات التي تُعرض فيها الصور وتُقرأ من خلالها.

فالأرشيف البصري لا يعكس الماضي كما كان، بل يُعيد بناءه وفق منطق انتقائي. فكل صورة محفوظة تُقابل بعشرات الصور غير الملتقطة، أو المرفوضة، أو المهمَلة، التي لا تجد طريقها إلى الذاكرة المؤسسية. وهذا الغياب لا يقل أهمية عن الحضور، لأنه يُنتج مناطق عمياء في الذاكرة الاجتماعية، حيث تختفي تجارب، وأصوات، ووقائع، لا لأنها لم توجد، بل لأنها لم تُعتبر جديرة بالأرشفة. وبهذا المعنى، يعمل الأرشيف كآلية إقصاء بقدر ما هو آلية حفظ، وهو ما تؤكده تحليلات بيير نورا حول "أماكن الذاكرة "بوصفها انتقاءً رمزيا لما يستحق البقاء داخل الوعي الجماعي .(Nora, 1989)

وقد أظهرت دراسات عديدة في سوسيولوجيا الذاكرة والتاريخ الاجتماعي أن الأرشيفات الرسمية غالبا ما تعكس منطق السلطة السياسية والثقافية السائدة، سواء عبر تركيزها على أحداث بعينها، أو عبر تغييب فئات اجتماعية هامشية، أو عبر فرض سرديات وطنية أو مؤسسية محددة. فالأرشيف، في هذه الحالات، لا يُنتج ذاكرة مشتركة بقدر ما يُنتج ذاكرة مُنظَّمة، تُقدَّم بوصفها ذاكرة المجتمع ككل، بينما هي في الواقع ذاكرة جزئية مُهيمنة. وقد بيّنجاك لوغوف أن الذاكرة التاريخية كانت دائما مجالا للصراع الرمزي بين القوى الاجتماعية المختلفة، وأن السيطرة على الأرشيف تمثل شكلا من أشكال السيطرة على إنتاج التاريخ ذاته (Le Goff, 1992).

إن هذا الطابع السلطوي للأرشيف لا يتجلّى فقط في محتواه، بل أيضًا في شكله وتنظيمه. فالتصنيف، والفهرسة، والتأريخ، ليست عمليات تقنية بريئة، بل ممارسات معرفية تُحدِّد كيفية الوصول إلى الماضي،وكيفية قراءته. فالوثيقة التي لا تُفهرس، أو التي تُلوح ضمن تصنيف هامشي، تصبح عمليا أقل حضورا في الذاكرة الجماعية، حتى وإن كانت محفوظة ماديا. وهنا، تعمل السلطة الأرشيفية في مستوى خفي، عبر تنظيم شروط الظهور والاستدعاء. وقد تناول أخيل مبيمبي هذه المسألة من خلال تحليله للأرشيف بوصفه مؤسسة تمارس سلطة التصنيف والإقصاء، وتُعيد إنتاج علاقات الهيمنة داخل المجال المعرفي .(Mbembe, 2002)

وتتضاعف هذه السلطة حين تُضفى على الأرشيف صفة "المرجعية النهائية "للذاكرة. فحين يُقدَّم الأرشيف بوصفه الحارس الوحيد للحقيقة التاريخية، يُقصى أي شكل آخر من أشكال التذكّر، سواء كان شفهيا، أو شخصيا، أو تخييليا. وبهذا المعنى، لا يكون الأرشيف مجرد وسيط للذاكرة، بل منافسا لبقية أشكالها، يسعى إلى احتكار شرعية التذكّر باسم الموضوعية والتوثيق. وقد ناقش بول ريكور هذا التوتر بين الذاكرة والتاريخ والأرشيف، مبّينا أن الوثيقة الأرشيفية لا يمكن أن تكون معطى محايدا، بل تخضع دائما لعمليات تأويل وانتقاء .(Ricoeur, 2004)

غير أن هذا الاحتكار لا يعني أن الأرشيف قادر على السيطرة الكاملة على الذاكرة الاجتماعية. فالأرشيف، مهما بدا شاملا، يظل دائما ناقصا، ومفتوحا على التأويل، وقابلا لإعادة القراءة. وقد أظهرت أعمال جاك دريدا أن الأرشيف يحمل في ذاته توترا بنيويا بين الرغبة في الحفظ والخوف من الفقد، وأنه لا يمكن أن يكون مكتملا أو مغلقا .(Derrida, 1995)غير أن هذا التوتر ذاته هو ما يمنح الأرشيف قوته السلطوية، لأنه يُقدَّم بوصفه الحل الوحيد لمواجهة النسيان.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

في السياق المعاصر، يزداد هذا التوتر حدّة مع التحوّل الرقمي، حيث تتضخم الأرشيفات البصرية بشكل غير مسبوق، وتُقدَّم بوصفها ذاكرة شاملة للمجتمع. غير أن هذا التضخّم لا يُلغي منطق الانتقاء، بل يُعيد إنتاجه بأشكال جديدة، غالبا أقل وضوحا. فالأرشفة الرقمية لا تعني حفظ كل شيء، بل تعني خضوع الذاكرة لمنطق الخوارزميات، والتصنيفات الآلية، وسياسات المنصات، التي تُحدِّد ما يُحفَظ، وما يُبرز، وما يُترك في الظل. وقد تناولت أعمال جوزيه فان دايك هذه التحولات من خلال تحليلها لعلاقة المنصات الرقمية بإعادة تشكيل الذاكرة الثقافية والاجتماعية .(Van Dijck, 2007)

ومن هنا، يصبح من الضروري التفكير في الأرشيف لا بوصفه مجرد مرحلة سابقة على الخيال، بل بوصفه أحد الشروط التي مهّدت لتحوّل الذاكرة الاجتماعية ذاتها. فحين يُدرك المجتمع أن الأرشيف ليس محايدا، وأن الذاكرة المؤسسية مشروطة بعلاقات القوة، يصبح الخيال البصري مجالا بديلا أو موازيا لإنتاج الذاكرة. وبهذا المعنى، لا يظهر الانتقال من الأرشيف إلى الخيال بوصفه قطيعة مفاجئة، بل بوصفه نتيجة لتآكل الثقة في الأرشيف بوصفه الضامن الوحيد للذاكرة.

إن تحليل الأرشيف كبنية سلطوية يسمح بفهم أعمق للتحوّل الذي ستتناوله الدراسة في ما يلي، والمتعلّق بزعزعة مفهوم الأثر والمرجع في الصورة الفوتوغرافية، تمهيدا لفهم الدور الذي تلعبه الصور المولَّدة في إعادة تشكيل الذاكرة الاجتماعية خارج منطق الحفظ والتوثيق، وفي اتجاه منطق التركيب والتخييل.

2- الأثر والمرجع في الصورة الفوتوغرافية: تفكك الضمان الواقعي

شكّل مفهوم الأثر أحد الأعمدة المركزية التي استندت إليها المكانة المعرفية للصورة الفوتوغرافية داخل الذاكرة الاجتماعية الحديثة. فمنذ بدايات التصوير، ارتبطت الصورة الفوتوغرافية بفكرة العلاقة السببية المباشرة بين الواقع وتمثيله البصري، حيث تُفهم الصورة بوصفها نتيجة فيزيائية لتأثير الضوء المنعكس عن الأشياء على سطح حسّاس. وقد منحت هذه العلاقة للصورة وضعا خاصا بين أنماط التمثيل، إذ لم تُعتبر مجرد رسم أو تأويل، بل أثرا ماديا لوجود سابق، بما يجعلها شاهدة على ما كان، لا مجرد تصور عنه. وقد ناقش تشارلز ساندرز بيرس هذا البعد الأثري للصورة ضمن تصنيفه للعلامات، حيث اعتبر الصورة الفوتوغرافية شكلا من أشكال العلامة المؤشِّرة (Index)، أي العلامة المرتبطة ماديا بمرجعها (Peirce, 1931 1958).-

هذا التصور الأثري للصورة أسّس لما يمكن تسميته "بالثقة الفوتوغرافية"، أي الاعتقاد بأن الصورة تحمل في ذاتها ضمانة مرجعية، تجعلها أقرب إلى الحقيقة من غيرها من الوسائط. وقد أسهم هذا الاعتقاد في إدراج الصورة الفوتوغرافية داخل منظومات التوثيق، والأرشفة، والعدالة، والتاريخ، بوصفها دليلا بصريا لا يُجادل في علاقته بالواقع. وقد تناولت سوزان سونتاج هذه المكانة المعرفية للصورة، مبيّنة كيف تحوّلت الفوتوغرافيا إلى أداة لإضفاء الشرعية على الواقع وتثبيته بصريا داخل الثقافة الحديثة (Sontag, 1977).غير أن هذا الربط بين الصورة والأثر، على الرغم من قوته الرمزية، لم يكن يوما بريئا أو خاليا من الافتراضات الإبستمولوجية.

فالصورة الفوتوغرافية، حتى في أكثر أشكالها "التقنية "صرامة، لا تُنتَج خارج شروط اجتماعية وثقافية تحدّد ما يُصوَّر، وكيف يُصوَّر، ومتى، ولأي غاية. إن العلاقة بين الصورة ومرجعها ليست علاقة طبيعية خالصة، بل علاقة مؤطَّرة بسلسلة من الاختيارات، والتقنيات، والسياقات، التي تجعل الأثر ذاته نتيجة لعملية بناء، لا مجرد تسجيل. وبهذا المعنى، فإن الأثر الفوتوغرافي ليس أثرا خاما، بل أثرا مُنظَّما داخل أفق اجتماعي معيّن، وهو ما يتقاطع مع تحليلات بيير بورديو حول الممارسة الفوتوغرافية بوصفها ممارسة اجتماعية وثقافية تخضع لمنطق التمثلات والذوق والسلطة الرمزية .(Bourdieu, 1990)

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد نبّه رولان بارت، في تحليله الشهير للصورة الفوتوغرافية، إلى أن قوة الصورة لا تكمن فقط في ما تُظهره، بل في ما توحي به من حضور غائب، أي في كونها تقول دائمًا "هذا كان". (Barthes, 1980) "غير أن هذا "الكان" "ليس زمنا محايدا، بل زمنا مؤوَّلا، تُعيد الصورة تثبيته داخل الحاضر وفق شروط التلقي والسرد. فالصورة لا تستدعي الماضي كما هو، بل كما يمكن إدراجه داخل أفق المعنى المعاصر. وهنا، يبدأ مفهوم الأثر في فقدان شفافيته، ليظهر بوصفه علاقة مركّبة بين الزمن، والرؤية، والتأويل.

إن تفكيك مفهوم الأثر يقود بالضرورة إلى مساءلة مفهوم المرجع ذاته. فالمرجع، في التصور الكلاسيكي، هو ذلك الواقع الخارجي الذي تُحيل إليه الصورة، والذي يمنحها شرعيتها. غير أن هذا المرجع لا يُدرك إلا من خلال أنظمة معرفية وثقافية تحدّد ما يُعتبر واقعا ذا دلالة. فليس كل ما يوجد قابلا لأن يكون مرجعا، وليس كل مرجع يُمنح القيمة نفسها داخل الذاكرة الاجتماعية. وبذلك، لا تكون العلاقة بين الصورة ومرجعها علاقة مباشرة، بل علاقة تفاوضية، تُحدِّدها أنظمة السلطة، والمعرفة، والسرد. ويتقاطع هذا الطرح مع أعمال ميشيل فوكو حول أنظمة الخطاب التي تُنتج الحقيقة داخل المجتمع، لا بوصفها معطى جاهزا، بل بوصفها بناءً مؤسسيا ومعرفيا. (Foucault, 1972).

ويتجلّى هذا التفكك بوضوح حين ننظر إلى الاستخدامات الاجتماعية للصورة الفوتوغرافية. فالصورة التي تُستعمل بوصفها دليلا قضائيا، أو وثيقة تاريخية، أو شاهدا إعلاميا، لا تعمل فقط بما تحمله من أثر، بل بما يُحيط بها من خطاب، وسياق، وإجراءات تصديق. فالمرجع لا "يظهر "في الصورة، بل يُبنى حولها. ومن هنا، فإن الثقة في الأثر ليست ثقة في الصورة ذاتها، بل في النظام الاجتماعي الذي يمنحها صفة المرجعية. وقد بيّن جون تاغ أن القيمة التوثيقية للصورة الفوتوغرافية ليست خاصية طبيعية فيها، بل نتيجة لمؤسسات السلطة التي تُضفي عليها شرعية الإثبات والحقيقة. (Tagg, 1988).

ومع التحولات الرقمية، بدأ هذا النظام نفسه في التصدّع. فإمكانية التلاعب بالصورة، وتعديلها، وإعادة تركيبها، لم تُلغِ الأثر تقنيا فحسب، بل كشفت عن هشاشته الرمزية. فالصورة الرقمية، حتى حين تُلتقط من واقع موجود، لم تعد تحمل الأثر نفسه الذي كانت تحمله الصورة الكيميائية، لأن العلاقة بين الضوء والسطح الحسّاس لم تعد هي المحدّد النهائي لشكل الصورة. وقد ناقش فريد ريتشين هذا التحول، مبيّنا أن الصورة الرقمية غيّرت جذريا العلاقة التقليدية بين الصورة والحقيقة، ودفعت نحو أزمة ثقة في المرجعية البصرية. (Ritchin, 2009)وبهذا، لم يعد الأثر كافيا لضمان المرجعية، بل أصبح أحد عناصرها الممكنة، لا أساسها المطلق.

غير أن هذا التفكك لا يعني نهاية المرجع، بل تحوّله. فالمرجع لم يعد يُفهم بوصفه واقعا سابقا على الصورة، بل بوصفه بناء سرديا يُنتج داخل شبكة من الصور والخطابات. وبهذا المعنى، تصبح الصورة جزءا من إنتاج المرجع، لا مجرد إحالة إليه. فالمرجع لا يسبق الصورة دائما، بل قد يتكون من خلالها، وعبر تكرارها وتداولها داخل المجال الاجتماعي. ويتقاطع هذا التحليل مع تصور جان بودريار حول المحاكاة (Simulation)، حيث تصبح الصور قادرة على إنتاج واقعها الخاص، إلى درجة يتلاشى معها الفرق بين الأصل والتمثيل. (Baudrillard, 1994).

إن هذا التحول يفتح المجال أمام فهم جديد للذاكرة الاجتماعية، حيث لا تُبنى الذاكرة على آثار ثابتة، بل على علاقات متغيّرة بين الصور، والسرديات، والتصورات الجماعية. فحين يفقد الأثر مكانته المطلقة، لا تختفي الذاكرة، بل تتحرّر من وهم الموضوعية الصارمة، وتدخل مجالا أكثر تعقيدا، حيث يتداخل التوثيق بالتخييل، والحفظ بالتركيب. وقد ساهمت تحليلات ويليام جون توماس ميتشيل في إبراز هذا التحول من خلال فهم الصورة بوصفها فاعلا ثقافيا يشارك في إنتاج المعنى والواقع، لا مجرد انعكاس لهما. (Mitchell, 2005).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومن هنا، لا يمكن الانتقال إلى تحليل الصورة المولَّدة إلا بعد هذا التفكيك لمفهومي الأثر والمرجع. فالصورة المولَّدة لا تمثل قطيعة مفاجئة مع تاريخ الصورة، بل تُشكّل تتويجا لمسار طويل من تآكل الثقة في الأثر، ومن إعادة تعريف المرجع. إنها لا تُلغِي الذاكرة الاجتماعية، بل تُعيد صياغتها خارج منطق "ما كان" في اتجاه منطق "ما يمكن أن يُصدَّق ."وهذا ما يفرض، في القسم الموالي، الانتقال إلى تحليل الصورة المولَّدة بوصفها بنية للذاكرة الاحتمالية، حيث لا يعود الماضي معطًى يُسترجَع، بل احتمالا يُرِكّب بصريا داخل الحاضر.

3- الصورة المولَّدة والذاكرة الاحتمالية

تُمثل الصورة المولَّدة، سواء عبر الخوارزميات أو أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، لحظة فارقة في تاريخ العلاقة بين الصورة والذاكرة الاجتماعية. فهي لا تُحيل إلى أثر سابق، ولا تستند إلى مرجع واقعي قائم، ومع ذلك تُنتج تأثيرا تذكّريا فعليا داخل الوعي الجمعي. وبهذا المعنى، لا تكمن خصوصية الصورة المولَّدة في بعدها التقني فحسب، بل في قدرتها على زعزعة الأسس التي قامت عليها الذاكرة الحديثة، أي الربط بين التذكّر والأرشيف، وبين الصورة والحدث. ويتقاطع هذا التحول مع ما أشار إليه فيليم فلوسر حول انتقال الصور التقنية من مجرد أدوات تمثيل إلى أنظمة تنتج الواقع الرمزي ذاته (Vilé m.(2000 ,Flusser

فالصورة المولَّدة لا تقول" :هذا كان"، كما في التصوير الفوتوغرافي الكلاسيكي، بل تقول ضمنيًا" :هذا كان يمكن أن يكون ." وهذا التحوّل في الصيغة الزمنية للصورة يفتح أفقا جديدا للذاكرة الاجتماعية، يمكن تسميته "بالذاكرة الاحتمالية"، أي تلك الذاكرة التي لا تُبنى على استعادة الماضي كما وقع، بل على تركيب سرديات بصرية محتملة تمنح الماضي معنى قابلا للتداول والتصديق. في هذا السياق، لا تُقاس قوة الصورة بمدى إحالتها إلى واقع سابق، بل بمدى قدرتها على الاندراج داخل أفق معقولية اجتماعية يجعلها قابلة للتذكّر. وقد ناقش جان بودريار هذا التحول من خلال مفهوم المحاكاة (Simulation)، حيث تصبح الصورة قادرة على إنتاج واقعها الخاص دون الحاجة إلى أصل ثابت أو مرجع سابق .(Baudrillard, 1994)

إن الذاكرة الاحتمالية لا تعني زيفا أو قطيعة كاملة مع الحقيقة، بل تعني تحوّلا في منطق اشتغال الذاكرة. فالمجتمعات لم تتذكّر يوما الماضي كما كان، بل كما أمكن لها أن تبنيه سرديا ورمزيا، وهو ما يتقاطع مع تحليلات موريس هالبفاكس حول الذاكرة الجماعية بوصفها بناءً اجتماعيا يخضع لإطارات الجماعة وتمثلاتها .(Halbwachs, 1992)غير أن الفرق الجوهري اليوم يكمن في أن الصورة لم تعد مجرد مادة تُستعمل في هذا البناء، بل أصبحت أداة منتِجة له. فالصورة المولَّدة لا تنتظر الأرشيف، بل تسبقه، وتقترح أشكالا بصرية للذاكرة قبل أن تُختَبر تاريخيًا.

وتتجلّى خطورة هذا التحوّل في أن الذاكرة الاجتماعية لم تعد مشروطة بالتحقق، بل بالتصديق. فالصورة المولَّدة، حين تُنتج ضمن أسلوب بصري مألوف، وتُدرج داخل سياق سردي مقنع، يمكن أن تُستقبل بوصفها جزءا من الماضي الممكن، حتى وإن لم يكن لها أي أصل واقعي. وهنا، تنتقل الذاكرة من نظام الحقيقة إلى نظام المعقولية، حيث لا يُسأل" :هل حدث هذا؟"، بل" :هل يبدو معقولًا أنه حدث؟ ."وقد أشار بول ريكور إلى أن السرد لا يعيد تمثيل الماضي فقط، بل يُعيد تشكيله داخل أفق الفهم والتأويل الجماعي .(Ricoeur, 2004)

غير أن هذا التحوّل لا يحدث في فراغ، بل داخل بيئة بصرية مشبعة بالصور، حيث تتراجع مكانة الوثيقة لصالح التدفق، ويتقدّم الخيال البصري على الأرشيف المؤسسي. فالصورة المولَّدة لا تُنافس الأرشيف مباشرة، بل تُجاوره وتُضعف سلطته الرمزية، عبر اقتراح

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بدائل بصرية للذاكرة لا تحتاج إلى تصديق مؤسسي. وبهذا المعنى، تصبح الذاكرة الاجتماعية أقل ارتباطا بالمؤسسات، وأكثر خضوعا لمنطق التداول، والمشاركة، والتفاعل. وقد تناولت خوسيه فان دايك هذا التحول في علاقتها بالذاكرة الرقمية، مبّينة أن المنصات والشبكات لم تعد مجرد وسائط لحفظ الذاكرة، بل أصبحت فضاءات لإنتاجها وإعادة تشكيلها باستمرار (Van Dijck, 2007).

إن الذاكرة الاحتمالية تُعيد أيضا تعريف العلاقة بين الفرد والجماعة في فعل التذّكر. فبينما كانت الذاكرة المؤسسية تُنتج سرديات كبرى يُطلب من الأفراد الانخراط فيها، تسمح الصور المولَّدة بتكاثر سرديات صغرى، محلية، أو ذاتية، تُقدَّم بوصفها أجزاء محتملة من الماضي. وهذا التفكك السردي لا يعني تفكك الذاكرة، بل إعادة توزيعها، حيث لم يعد الماضي ملكا لسلطة واحدة، بل مجالا مفتوحا لإعادة التركيب البصري. ويتقاطع هذا التحول مع تحليلات ميشيل دو سيرتو حول الممارسات اليومية التي يعيد من خلالها الأفراد إنتاج المعنى خارج البنيات المؤسسية الكبرى. (De Certeau, 1984)

غير أن هذا الانفتاح لا يخلو من مخاطر معرفية وسياسية. فالذاكرة الاحتمالية، بحكم انفصالها عن الأثر، تصبح أكثر قابلية للتوظيف الأيديولوجي، لأنها لا تحتاج إلى تزوير الأرشيف، بل إلى تجاوزه. فبدل تغيير الوثائق، يمكن ببساطة إنتاج صور جديدة للماضي، تُدلوج تدريجيا داخل الوعي الجمعي، وتُنافس الذاكرة القائمة دون مواجهة مباشرة معها. وهنا، تتحول الصورة المولَّدة إلى أداة قوة ناعمة، تعمل في مستوى التخيل، لا في مستوى الوقائع. وقد نبّه غي ديبورد، منذ وقت مبكر، إلى هيمنة الصورة داخل "مجتمع الفرجة"، حيث تصبح التمثلات البصرية أكثر تأثيرا من الواقع ذاته في تشكيل الوعي الجماعي. (Debord, 1994)

ومع ذلك، لا يمكن اختزال الصورة المولَّدة في بعدها التلاعبي فقط. فهي تفتح أيضا إمكانات جديدة لفهم الذاكرة بوصفها عملية حيّة، لا مجرد حفظ للماضي. فالصورة المولَّدة يمكن أن تُستعمل لإعادة تخيل تجارب مُهمَّشة، أو لسدّ فجوات في الأرشيف، أو لإنتاج سرديات بديلة تعيد الاعتبار لأصوات غائبة. وبهذا المعنى، لا تكون الذاكرة الاحتمالية نقيضا للذاكرة التاريخية، بل امتدادا نقديا لها، إذا ما أُدرجت داخل أفق تأملي ومسؤول. ويتقاطع هذا التصور مع أعمال أرييلا عائشة أزولاي التي ترى أن الصورة يمكن أن تُستعمل لإعادة بناء ذاكرات مقصاة،وكشف ما أخفته الأرشيفات الرسمية. (Azoulay, 2008)

إن الانتقال من الأرشيف إلى الخيال لا يعني نهاية الذاكرة، بل تحوّل شروطها. فالذاكرة الاجتماعية في عصر الصورة المولَّدة لم تعد قائمة على الثبات، بل على الحركة، ولم تعد تُؤسَّس على الماضي وحده، بل على التفاعل المستمر بين ما كان، وما يمكن تصديقه، وما يُراد تذّكره. وهنا، تصبح الصورة المولَّدة مرآة لتحوّل أعمق في علاقة المجتمعات بزمنها، حيث لم يعد الماضي معطًى مغلقا، بل مجالا مفتوحا لإعادة الصياغة البصرية. وقد ساهمت تحليلات أندرياس هويسن في إبراز هذا التحول من خلال فهمه للذاكرة المعاصرة بوصفها مجالا ديناميا لإعادة التفاوض حول الماضي داخل الثقافة البصرية الحديثة. (Huyssen, 2003)

وعليه، لا يمكن فهم الذاكرة الاجتماعية المعاصرة دون إدماج الصورة المولَّدة بوصفها عنصرا بنيويا في إنتاجها. فهي لا تُلغي الأرشيف، لكنها تُزاحمه، ولا تُنهي المرجع، لكنها تُعيد تعريفه، ولا تُفكك الذاكرة، لكنها تنقلها من منطق الأثر إلى منطق الاحتمال. وهذا ما يجعل الذاكرة، في السياق الراهن، أقل يقينا، لكنها أكثر دينامية، وأشد التصاقا بالخيال الاجتماعي الذي يمنح المجتمعات قدرتها على إعادة اختراع ذاتها عبر الزمن

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة: من الذاكرة المؤرشفة إلى الذاكرة المتخيَّلة

تخلص هذه الدراسة إلى أن الذاكرة الاجتماعية تعيش تحوّلا بنيويا عميقا في ظل التحول البصري والرقمي المعاصر، حيث لم يعد الماضي يُبنى حصريا داخل منطق الأرشيف القائم على الحفظ والأثر والمرجع، بل أصبح يتشكل تدريجيا داخل أفق بصري جديد تهيمن عليه الصور المولَّدة بوصفها فاعلا ومُكوِّنا في إنتاج التمثلات الجماعية. وقد بيّن التحليل أن الأرشيف، بعيدا عن كونه خزّانا محايدا للوقائع، يشتغل كبنية معرفية–مؤسساتية تُنظّم الذاكرة عبر آليات الانتقاء والتصنيف والإقصاء، بما يجعل الذاكرة التي ينتجها ذاكرة مُؤطَّرة بسياقات السلطة والمعرفة، لا انعكاسا مباشرا للماضي. فالماضي الأرشيفي هو دائما ماضٍ مُعادتركيبه داخل سرديات معيارية تحدد شروط ظهوره وإمكان تداوله.

وفي السياق ذاته، تبيّن أن ومُكوِّنا الصورة الفوتوغرافية في بناء الحقيقة الاجتماعية ارتبطت تاريخيا بوهم الأثر، أي الاعتقاد في العلاقة السببية المباشرة بين الصورة ومرجعها الواقعي. غير أن هذا التصور لم يكن خاصية تقنية خالصة، بل نتيجة نظام معرفي–ثقافي منح للصورة سلطة الشهادة واليقين. ومع التحول الرقمي، بدأت هذه السلطة في التآكل، ليس فقط بفعل إمكانات التلاعب البصري، بل أيضا بفعل إعادة تعريف المرجع نفسه بوصفه بناء سرديا متغيرا أكثر منه واقعا سابقا ومستقلا عن التمثيل.

انطلاقا من هذا التفكك، تتبلور الصورة المولَّدة كتحول جذري في اقتصاد التمثيل البصري، إذ لم تعد تحيل إلى أثر أو حدث سابق، ومع ذلك فهي قادرة على إنتاج أثر تذكّري فعّال داخل المتخيل الاجتماعي. ومن هنا يتأسس مفهوم "الذاكرة الاحتمالية" بوصفه نمطا جديدا من التذكّر لا يقوم على استعادة ما وقع، بل على إنتاج ما يمكن أن يكون قد وقع، أي على بناء ماضٍ ممكن بصريا داخل حدود المعقولية الاجتماعية.

في هذا النموذج، لا يعود معيار صدقية الذاكرة قائما على التطابق مع الوقائع، بل على القدرة الإقناعية للصورة وعلى قابليتها للاندماج داخل أنظمة التداول والتصديق الجماعي. وهو ما يعني انتقال الذاكرة من نظام الحقيقة إلى نظام المعقولية الاجتماعية، حيث يصبح "إمكان الوقوع" أهم من "وقوع الحدث" نفسه في تشكيل الوعي الجماعي.

غير أن هذا التحول لا ينبغي فهمه بوصفه انهيارا للذاكرة أو انزلاقا نحو الزيف، بل باعتباره إعادةتركيب لوظيفتها الاجتماعية. فالذاكرة لم تكن يوما مخزونا ثابتا للوقائع، بل فضاء للصراع الرمزي وإنتاج المعنى وإعادة تنظيم العلاقة بالزمن. الجديد اليوم هو أن الصورة لم تعد مجرد وسيط للذاكرة، بل أصبحت إحدى آليات إنتاجها الأساسية، بحيث لم يعد الخيال البصري هامشا، بل جزءا بنيويا من شروط اشتغال الذاكرة المعاصرة.

وفي هذا السياق، تكشف الذاكرة الاحتمالية عن رهانات معرفية وسياسية دقيقة، إذ تتيح إمكانات جديدة لإعادة تخيل الماضي وسدّ فراغات الأرشيف وإعادة إدراج أصوات مُغيَّبة، لكنها في الوقت نفسه تُضاعف قابلية الذاكرة للتوجيه الرمزي وإعادة التشكيل خارج منطق التحقق التاريخي. وعليه، لم يعد الإشكال مرتبطا بتمييز بسيط بين ذاكرة "حقيقية" وأخرى "زائفة"، بل بفهم الشروط التي تجعل بعض التمثلات البصرية قابلة للتحول إلى ذاكرة مشتركة، بينما تُقصى أخرى من دائرة الاعتراف. وعلى هذا الأساس، تدعو هذه المقاربة إلى تجاوز الثنائية التقليدية بين الأرشيف والخيال، أو بين التوثيق والتخييل، لصالح تصور يرى الذاكرة الاجتماعية بوصفها عملية دينامية تتشكل عند تقاطع البنى المؤسسية، والوسائط البصرية، والخيال الاجتماعي. فالذاكرة في زمن الصورة المولَّدة لم تعد تقوم على الثبات أو اليقين، بل على الحركة وإعادة التفاوض المستمر حول الماضي ومعانيه وحدود صدقيته.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبذلك، لا تُغلق هذه الدراسة أفق التفكير، بل تفتحه على إشكال جديد يتعلق بكيفية إعادة تعريف العلاقة بين الصورة والذاكرة والحقيقة في زمن لم تعد فيه الصور تعكس الماضي فقط، بل تُشارك في إنتاجه وإعادة تخيله باستمرار، بما يجعل الذاكرة الاجتماعية فضاء مفتوحا لإعادة الاختراع الرمزي للزمن.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

- Azoulay, A. (2008). *The civil contract of photography*. Zone Books.
- Barthes, R. (1980). *La chambre claire : Note sur la photographie*. Gallimard.
- Baudrillard, J. (1994). *Simulacra and simulation* (S. F. Glaser, Trans.). University of Michigan Press. (Original work published 1981)
- Bourdieu, P. (1990). *Photography: A middle-brow art* (S. Whiteside, Trans.). Stanford University Press. (Original work published 1965)
- Debord, G. (1994). *The society of the spectacle* (D. Nicholson-Smith, Trans.). Zone Books. (Original work published 1967)
- Derrida, J. (1995). *Mal d'archive : Une impression freudienne*. Galilée.
- De Certeau, M. (1984). *The practice of everyday life* (S. Rendall, Trans.). University of California Press. (Original work published 1980)
- Flusser, V. (2000). *Towards a philosophy of photography* (A. Mathews, Trans.). Reaktion Books.
- Foucault, M. (1972). *The archaeology of knowledge* (A. M. Sheridan Smith, Trans.). Pantheon Books. (Original work published 1969)
- Halbwachs, M. (1992). *On collective memory* (L. A. Coser, Ed. & Trans.). University of Chicago Press.
- Huyssen, A. (2003). *Present pasts: Urban palimpsests and the politics of memory*. Stanford University Press.
- Le Goff, J. (1992). *History and memory* (S. Rendall & E. Claman, Trans.). Columbia University Press.
- Mbembe, A. (2002). The power of the archive and its limits. In C. Hamilton, V. Harris, J. Taylor, M. Pickover, G. Reid, & R. Saleh (Eds.), *Refiguring the archive* (pp. 19–27). Kluwer Academic Publishers.
- Mitchell, W. J. T. (2005). *What do pictures want? The lives and loves of images*. University of Chicago Press.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Nora, P. (1989). Between memory and history: Les lieux de mémoire. *Representations, 26*, 7–24. https://doi.org/10.2307/2928520
- Peirce, C. S. (1931–1958). *Collected papers of Charles Sanders Peirce* (Vols. 1–8). Harvard University Press.
- Ricoeur, P. (2004). *Memory, history, forgetting* (K. Blamey & D. Pellauer, Trans.). University of Chicago Press. (Original work published 2000)
- Ritchin, F. (2009). *After photography*. W. W. Norton & Company.
- Sontag, S. (1977). *On photography*. Farrar, Straus and Giroux.
- Tagg, J. (1988). *The burden of representation: Essays on photographies and histories*. University of Minnesota Press.
- Van Dijck, J. (2007). *Mediated memories in the digital age*. Stanford University Press.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

القدس في عدسة المصورين المغاربة

أ. إلهام حسين احمد ياسين
مكتب إلهام للاستشارات المهنية والادارية
فلسطين

الملخص:

تكمن مشكلة البحث في وجود معرفيه و توثيقيه واضحة في رصد الهوية البصرية لمدينة القدس و تراثها الحضاري و الانساني من خلال عدسات المغاربة المعاصرين , فبالرغم من العمق التاريخي و الرابط الروحي بين المغرب و القدس الشريف الذي تجسده حارة المغاربة و الجهود الدبلوماسية و المؤسسية للجنة القدس ووكالة بيت مال القدس الا ان الإنتاج البصري و التوثيق الفوتوغرافي و الفني المغربي للمدينة لم ينل نصيبه الكافي من الدراسة و النقد و التحليل الأكاديمي البيني الذي يربط بين التاريخ و السياسة وفنون الصورة وعلى ذلك يسعى هذا البحث الى سد هذه الفجوة والتساؤل الرئيسي كيف استطاعت عدسة المصور المغربي توثيق الصراع والهوية في القدس و تجسيد العمق الحضاري و الهم المشترك بين الشعبين من خلال مستويات التحليل البصري المعمارية و الإنسانية و الرمزية ؟

الحل الذي قدمه البحث لسد هذه الفجوة وتفكيك المشكلة يعتمد على صياغة منهجيه تطبيقيه متكاملة هو الحل المعرفي كالتأصيل التاريخي والمؤسسي حيث تم الربط بين الجانب الفني المعاصر بجذور تاريخيه ومؤسسية حقيقية مستندا الى وثائق ومراسلات وتقارير رسميه لوكالة بيت مال القدس الشريف ومشاريع ميدانيه مثل بيت المغرب في القدس مما اعطى الصورة الفوتوغرافية بعدا واقعيا وسياسيا يتجاوز الجماليات الفنية المجردة

كذلك اعتمد البحث على مناهج علمية متعددة و تم تطبيقها على عينة محددة حيث تجاوز الوصف العادي للصورة عبر استخدام المنهج التاريخي التوثيق بجانب منهج تحليل المحتوى البصري حيث تم تصنيف و تحليل تجارب المصورين المغاربة وفقا لمدارس فنيه محددة كالمدرسة النسانية و التعبيرية و المعمارية و تفكيك بنية الصور بناء على مستويات دلالية ثلاثة حيث تم ابراز اصالة قبة الصخرة و المسجد الأقصى هندسيا على المستوى المعماري و كذلك رصد نبض الحياة اليومية كالتجار و المصلين على المستوى النساني و استخدام تقنيات الإضاءة على المستوى الرمزي و الروحي

الكلمات المفتاحية: القدس، المغاربة، عدسة المصورين، البصرية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة

تعد مدينة القدس إحدى أهم الحواضر التاريخية والحضارية في العالم، فهي مركز روحي وثقافي يجمع بين قدسية المكان وثراء الإرث الإنساني. وقد أسهمت الصورة الفوتوغرافية منذ ظهورها في القرن التاسع عشر في توثيق التحولات التي شهدتها المدينة، لتصبح أداة حيوية في حفظ الذاكرة البصرية وتسجيل ملامح الحياة اليومية والمعمارية والروحانية فيها. وفي هذا السياق برزت مساهمات المصورين العرب والمغاربة على وجه الخصوص، الذين حملوا كاميراتهم نحو القدس بدافع الشغف بالمدينة وتوثيق حقيقتها بعيداً عن الروايات المتحيزة.

وقد أتاحت عدسات المصورين المغاربة زاوية مختلفة لرؤية القدس، إذ امتزج في أعمالهم البعد الفني بالانتماء الحضاري والوجداني، مما أضفى على صورهم عمقا يتجاوز التوثيق إلى التعبير عن علاقة ثقافية وروحية تربط المغرب بالمدينة منذ قرون طويلة. وتكشف هذه الصور عن تفاصيل الحياة المقدسية، من الأزقة القديمة إلى المعالم الدينية والأسواق الشعبية، لتقدم سردية بصرية تعكس جمال المكان وتحدياته في آن واحد.

ومن خلال هذا البحث، سيتم تسليط الضوء على إسهامات أبرز المصورين المغاربة الذين وثقوا القدس، ودراسة القيمة الفنية والتاريخية لأعمالهم، بالإضافة إلى استكشاف كيفية إسهامهم في تشكيل وعي بصري عربي حول المدينة وقضيتها.

الفصل الأول: القدس في التاريخ والوجدان المغربي

مثلت القدس حضوراً عميقاً في التاريخ والوجدان المغربي، وهو حضور تشكل عبر قرون من التواصل الديني والثقافي والرحلات العلمية. فمنذ العصر الأيوبي، ارتبط المغاربة بالمدينة عبر وقف الملك فيصل لحارة المغاربة التي خصصها للوافدين من المغرب تقديراً لمشاركتهم في تحرير القدس، وهو ما توثقه بشكل مفصل دراسات متعددة تؤكد الوجود المغربي المستمر في المدينة حتى هدم الحارة سنة 1967 [1].

كما تظهر كتب الرحلات المغربية وهي من أهم المصادر التاريخية عمق هذا الارتباط، إذ يذكر عدد من الرحالة زيارتهم للقدس ضمن مسار الحج، معتبرينها محطة روحية أساسية. ويبرز هذا بشكل واضح في أعمال عبد الهادي التازي الذي وثق مسار الرحلات المغربية إلى المشرق [2]، وكذلك في رحلة القدس والحجاز التي سجل فيها اليعقوبي ملاحظاته عن المدينة وسكانها ومعالمها [3].

أما الوثائق الرسمية في المغرب، وخاصة مراسلات السلاطين العلويين، فتكشف بدورها عن اهتمام مستمر بالقدس، سواء من خلال الدعم المالي أو الرسائل السياسية والدينية، كما ورد في مجموعات الوثائق الملكية المغربية [4] ومنشورات وزارة الأوقاف [5].

---

[1] (العسيل 2010 ,ص120-145؛ بلحداد.2015,ص85-112؛ عمران 2001,ص45-68).

[2] (التازي، 1985, ص73-95).

[3] (اليعقوبي، 1997,ص32-54).

[4] (الفيلالي، 1993, ص210-245),

[5] (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 2002, ص15-38).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي العصر الحديث، ظل الوجدان المغربي مرتبطًا بالقدس عبر الخطاب الديني والأدبي والثقافي. وتشير دراسات حديثة إلى أن القدس حاضرة بقوة في الذاكرة المغربية في الوعظ والشعر، والكتابات الدينية [1].

ويتجلى هذا الارتباط كذلك في الدور المؤسسي الذي يلعبه المغرب عبر رئاسته للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والبرامج التي تنفذها وكالة بيت مال القدس الشريف لدعم التعليم والترميم والخدمات الاجتماعية داخل المدينة [2].

وهكذا، يتضح أن علاقة المغرب بالقدس علاقة مركبة تتداخل فيها جذور تاريخية متينة، وتقاليد روحية قديمة، إلى جانب التزام سياسي وثقافي معاصر، مما يجعل القدس حاضرة في ذاكرة المغاربة الفردية والجماعية منذ قرون وحتى اليوم.



باب المغاربة (عبد الله معروف) الجزيره 2019



(صورة أرشيفية لحارة المغاربة بالقدس) المصدر الجزيرة 2019

إسهام المصورين المغاربة في توثيق القدس

أسهم المصوّرون المغاربة بشكل لافت في بناء الذاكرة البصرية لمدينة القدس، إذ حملوا كاميراتهم بدافع يتجاوز الجانب الفني إلى ارتباط حضاري وروحي عميق. فالعلاقات التاريخية بين المغرب والقدس خاصة حضور "حارة المغاربة" ودور الأوقاف المغربية في المدينة أوجدت لدى العديد من المصورين إحساسا بالمسؤولية تجاه توثيق معالم القدس وحياتها اليومية وحفظها من التغييب.

وقد تنوعت إسهامات المصورين المغاربة بين التوثيق الميداني المباشر والاشتغال على مشاريع فنية ذات بعد إنساني. فبعضهم ركز على تصوير المعالم الدينية مثل المسجد الأقصى وقبة الصخرة، لإبراز جمال العمارة الإسلامية ومكانتها بينما اتجه آخرون إلى توثيق الوجوه المقدسية، والأسواق القديمة، والأحياء العتيقة، ما ساهم في تقديم سردية بصرية تُبرز الهوية العربية للمدينة وتظهر تفاصيل حياة سكانها بعيداً عن الصور النمطية.

كما شارك مصوّرون مغاربة في معارض عربية ودولية حملت رسائل داعمة للقدس، وأسهمت في تعريف الجمهور العالمي بالواقع التاريخي والثقافي للمدينة. وقد لعبت هذه المشاركات دوراً في تعزيز الوعي الجماعي بالقضية الفلسطينية، إذ تحولت الصور إلى شهادات حية تعبر عن ثبات الذاكرة رغم محاولات الطمس والتغيير.

إلى جانب ذلك، استفاد بعض المصورين المغاربة من التقنيات الحديثة في المعالجة والتوثيق، فعملوا على إنتاج صور عالية الجودة تستخدم في الكتب والوثائق التاريخية، والحملات الثقافية، مما جعل إسهامهم يتجاوز حدود الفن إلى دعم ثقافي وتوثيقي يمكن الاعتماد عليه في الدراسات التاريخية والمعمارية.

[1] (البزاز، 2012؛ اتحاد كتاب المغرب,ص140-175).

[2] (وكالة بيت مال القدس الشريف، 2020؛ منظمة التعاون الإسلامي، 2018, ص 8-28).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبذلك، شكلت العدسة المغربية إضافة نوعية في توثيق القدس، ليس فقط من حيث القيمة الفنية للصورة، بل أيضاً من حيث الإسهام في حفظ ذاكرة المدينة وتعزيز حضورها في الوعي العربي والمغاربي.



جلالة الملك الراحل محمد الخامس في القدس للصلاه في المسجد الأقصى برفقة جلالة الملك حسين بن طلال في ساحة قبة الصخرة1960 [1].



Mohammed V en compagnie du roi jordanien Houssine Ben Talal devant la mosquée d'Al Aqs[2]

بدأ التصوير في فلسطين عام 1839، وهو العام نفسه الذي أعلن فيه الفرنسي لويس داغير عن اختراعه , في البداية زار فلسطين مصورون أوروبيون ركزوا على تصوير المواقع المقدسة المرتبطة بالسرديات الإنجيلية والتوراتية، إلا أن التصوير سرعان ما أصبح حرفة محلية مارسها أبناء البلاد بأنفسهم.

[1]. Histoire: le 20 janvier 1960, Feu SM le Roi Mohammed V à Jérusalem avant l'occupation israélienne, accompagné du Roi Hussein de Jordanie sur la place du Dôme Al-Qods, avant de prier à la Mosquée Al-Aqsa, Mohamed Maradji.

[2]Mohammed V en compagnie du roi jordanien Houssine Ben Talal devant la mosquée d'Al Aqsa(Publié le 12 décembre, 2017, 15:23 Par H24info.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وأقدم الصور الفوتوغرافية للقدس هي من أعمال الفرنسيين فريدريك وبيل – فيسكيه عام 1839، وجيرو دو برانجيه عام 1844. وفي عام 1860، أنشأ الأرمني أسايي غرابيديان أول ورشة لتعليم التصوير في دير القديس يعقوب بحي الأرمن، واضعاً بذلك الأساس لما أصبح يُعرف لاحقا بالمدرسة الأرمنية في التصوير، والتي خرجت مصورين بارزين في فلسطين وبلاد الشام، منهم توماليان وخالدجيان (الجزيرة).

الروابط التاريخية والثقافية بين المغرب والقدس

ترتبط القدس بالمغرب بروابط تاريخية وثقافية تعود إلى قرون طويلة، فقد كانت المدينة المقدسة محطة رئيسية في رحلات المغاربة إلى الحجاز، إذ يذكر عدد من الرحالة المغاربة زيارتهم للقدس قبل توجههم إلى مكة، وهو ما يظهر بوضوح في أعمال عبد الهادي التازي حول الرحلات المغربية إلى المشرق [1]، وكذلك في رحلة القدس والحجاز لليعقوبي التي توثق مشاهد دقيقة من معالم المدينة وسكانها [2].

وتعزز هذا الارتباط بعد تحرير القدس على يد الملك الأفضل سنة 1187م ، حيث خص المغاربة بوقف دائم تمثل في حارة المغاربة التي أصبحت موطنا لوافدين من المغرب الأقصى، وهو ما وثقته دراسات حديثة تناولت نشأة الحارة ودورها حتى هدمها سنة 1967 [3] وأسهم هذا الوجود في ترسيخ علاقة حضارية وروحية. عميقة بين الطرفين.

كما شهدت العصور اللاحقة استمرار التواصل العلمي والثقافي بين المغرب والقدس، إذ حمل العلماء المغاربة معهم نتاجاتهم الفكرية إلى المشرق، وعادوا بمعارف جديدة أثرت الحياة الدينية والثقافية في المغرب. وتشير الوثائق التاريخية والمراسلات السلطانية وخاصة تلك التي جمعها الفيلالي (1993) أو التي نشرتها وزارة الأوقاف (2002) إلى اهتمام سلاطين المغرب بحماية المقدسات ودعم سكان القدس.

وفي العصر الحديث، حافظ المغرب على دوره من خلال رئاسته لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ودعم المشاريع الاجتماعية والتعليمية داخل المدينة عبر وكالة بيت مال القدس الشريف التي توثق تقاريرها السنوية هذا الحضور [4]. ويبرز هذا الدور المعاصر امتداداً طبيعيًا للارتباط التاريخي والروحي بالمدينة.

وهكذا، فإن العلاقة بين المغرب والقدس ليست مجرد تواصل ديني، بل صلة حضارية ممتدة تتداخل فيها الجذور التاريخية والذاكرة الجماعية والالتزامات الثقافية المعاصرة، مما جعل القدس حاضرة في الوجدان المغربي عبر العصور [5] و وجود القدس في الثقافة والأدب وإعلام المغرب.

احتلت القدس مكانة بارزة في الثقافة المغربية عبر العصور، إذ ارتبط حضورها بالوجدان الديني والهوية الروحية للمغاربة وهو ما تشير إليه دراسات التراث المغربي التي تؤكد رسوخ القدس في الوعي المجتمعي منذ العصور الوسطى [6]. وقد حافظت

---

[1] (التازي،1985, 73-95ص)،

[2] (اليعقوبي، 1997 ,ص32-54).

[3] (العسيل 2010,ص73-95؛ بلحداد 2015 ,ص85-112؛ عمران 2001, ص45-68)

[4] (وكالة بيت مال القدس الشريف، 2020؛ منظمة التعاون الإسلامي 2018, ص8-22)

[5] (البزاز، 2012, ص4-5)

[6] (بنشقرون، , ص4-52018)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الزوايا والطرق الصوفية على حضور قوي للمدينة في أورادها وطقوسها، مما ساهم في تعزيز رمزيتها الروحية داخل الثقافة الشعبية المغربية [1].

وفي الأدب، برزت القدس كمحور إبداعي لدى الشعراء المغاربة المعاصرين الذين تناولوا المدينة باعتبارها رمزا للصمود. ويؤكد الباحثون أن موجة الأدب الفلسطيني في المغرب خلال القرن العشرين أثرت في تشكيل خطاب أدبي يتناول القدس بعمق إنساني ورمزي [2]. فقد كتب شعراء قصائد تبرز مكانة القدس في الوجدان العربي، من خلال التركيز على بعدها الديني والتاريخي والإنساني، وهو ما تناولته دراسات النقد الأدبي في المغرب [3].

أما في الإعلام، فقد لعبت الصحافة المغربية دورًا مركزيًا في إبراز مكانة القدس في الوعي العام، عبر تغطيات منتظمة منذ خمسينيات القرن الماضي حول أوضاع المدينة وتاريخها، وهو ما تشير إليه تحليلات تاريخ الصحافة المغربية في تناول القضية الفلسطينية [4]. ومع ظهور الإعلام الرقمي، تضاعف حضور القدس في القنوات المغربية، خصوصا في الندوات الثقافية والبرامج التحليلية التي تسلط الضوء على التراث والهوية المقدسية [5]. وتظهر هذه التغطيات أن القدس ليست موضوعا سياسيًا فقط، بل عنصراً ثقافياً متجذراً في الخطاب الإعلامي المغربي وهكذا، تكشف الدراسات الثقافية والأدبية والإعلامية أن حضور القدس في المغرب ليس طارئًا أو حديثا، بل هو امتداد تاريخي وروحي وثقافي يصوغ جزءًا من الوعي المغربي تجاه المدينة المقدسة.

دور لجنة القدس ووكالة بيت مال القدس الشريف

تعد لجنة القدس إحدى أهم الهيئات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وقد تأسست سنة 1975 بهدف حماية الوضع القانوني والتاريخي للمدينة المقدسة. وقد أسندت رئاستها إلى المغرب الذي لعب دوراً محورياً في الدفاع عن القدس من خلال الدبلوماسية الهادئة، وإعداد تقارير دورية حول الانتهاكات الإسرائيلية وإحالتها إلى المنظمات الدولية المختصة [6]. وتشير دراسات العلاقات الدولية إلى أن المغرب استخدم اللجنة كأداة لتعزيز التنسيق العربي الإسلامي بشأن القدس، وللدفع نحو حماية التراث الديني والحضاري للمدينة [7].

وقد أكدت تقارير وكالة بيت مال القدس أنها نفذت برامج واسعة في مجالات التعليم والصحة والإسكان، إضافة إلى مشاريع ترميم معالم تاريخية مقدسية ودعم مئات الأسر سنوياً [8]. ويوضح باحثون في التنمية الحضرية أن تدخلات الوكالة تساهم في تعزيز صمود السكان عبر دعم البنية الاجتماعية والخدمات الأساسية، وهو ما يشكل عنصراً مهماً في الحفاظ على الوجود العربي داخل المدينة [9].

---

[1] (المريني، 2015, ص4-5).
[2] (شكري، 2009, ص4-5).
[3] (الرباع، , ص4-52020).
[4] (العروي، 2011, ص4-5).
[5] (وكالة بيت مال القدس الشريف , ص4-5).
[6] (منظمة التعاون الإسلامي، 2019, ص5).
[7] (عبد السلام، 2021, ص5).
[8] (وكالة بيت مال القدس، 2022 , ص5).
[9] (الخطيب، 2020, ص6-7).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويؤكد خبراء التراث أن الجمع بين الجهد الدبلوماسي الذي تقوده لجنة القدس، والبرامج الميدانية التي تنفذها وكالة بيت مال القدس الشريف قد جعل المغرب فاعلاً رئيسياً في حماية المدينة المقدسة ومساندة أهلها في استمرار الدور التاريخي الذي يمتد منذ العصور الإسلامية.

قصة مبنى بيت المغرب

بدأت قصة حيازة المملكة المغربية لهذا العقار التاريخي عام 1998 عندما اقترح القائد الفلسطيني فيصل الحسيني الملك الحسن الثاني خلال إحدى زياراته للمغرب.

قبل الملك الراحل الفكرة وأصدر تعليماته بشراء العقار من عائلة مقدسية، ليتعزز الحضور المغربي في هذا الموقع الأثري الذي يستقطب الآلاف من العالم.

في عام 2008 باشرت وكالة بيت مال القدس بتعليمات من الملك محمد السادس عمليات ترميم المبنى بعد استكمال الدراسات الفنية التي أسندت إلى مكتب استشاري هندسي يضم مهندسين فلسطينيين ومغاربة.

واستغرقت هذه العملية الوقت الكافي، ثم تُوجت في سنة 2016 بإضفاء الطابع المغربي على بعض جنبات المبنى، في انسجام تام مع فنون العمارة المحلية.

بلغت تكلفة عملية شراء المبنى نحو 5 ملايين دولار أضيفت إليها ميزانية بـــ 3 ملايين دولار غطت عمليات الترميم والتجهيز ليكون جاهزا لاحتضان إبداعات وأنشطة الفنانين والمبدعين المغاربة والفلسطينيين وغيرهم.

مرافق البيت المغربي

يستقبل الزائر لهذا المركز مدخل مزين بأبواب خشبية منقوشة، ويتكون المبنى من مرافق عدة، من بينها فضاء الساقية الحمراء الذي يضم معرضا دائما للفنون التشكيلية لفنانين مغاربة وفلسطينيين. وإلى يمينه متحف بيت المغرب بمغاراته وسراديبه، وعلى اليسار الجسر الزجاجي المطل على كهف يضم بين جنباته الحجارة "الأم" التي تشهد على تاريخ هذا المكان وقدمه وقيمته التاريخية.

ويضم المركز أيضاً صالوناً رئيسياً مفروشاً وفق الطراز المغربي التقليدي بسجاد محبوك بأيادٍ مغربية، ويشكل مساحة هادئة لزوار رواق المكتبة التي تقع في مواجهة الصالون وتجمع بين متعة القراءة واحتساء الشاي المغربي.

وغير بعيد عن المكتبة – التي تضم نحو 5 آلاف عنوان من مؤلفات الفكر والأدب والفقه والتاريخ والعلوم والفلسفة وغيرها يوجد فضاء دار السلام الذي تزينه لوحات فنية من الزليج البلدي المغربي (الفسيفساء) والخشب المنقوش، وفيه يتم تنظيم المحاضرات والمنتديات الثقافية.

وفي الطابق الثاني من البناء قاعات عديدة ومساحات واسعة تحمل أسماء مغربية تاريخية مثل طنجيس ووليلي وأنجاد وزايان، وزودت هذه القاعات بأحدث التجهيزات الإلكترونية والمعدات السمعية البصرية لتنظيم الفعاليات الثقافية والفنية، وهي قاعات معزولة صوتيا عن الخارج.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

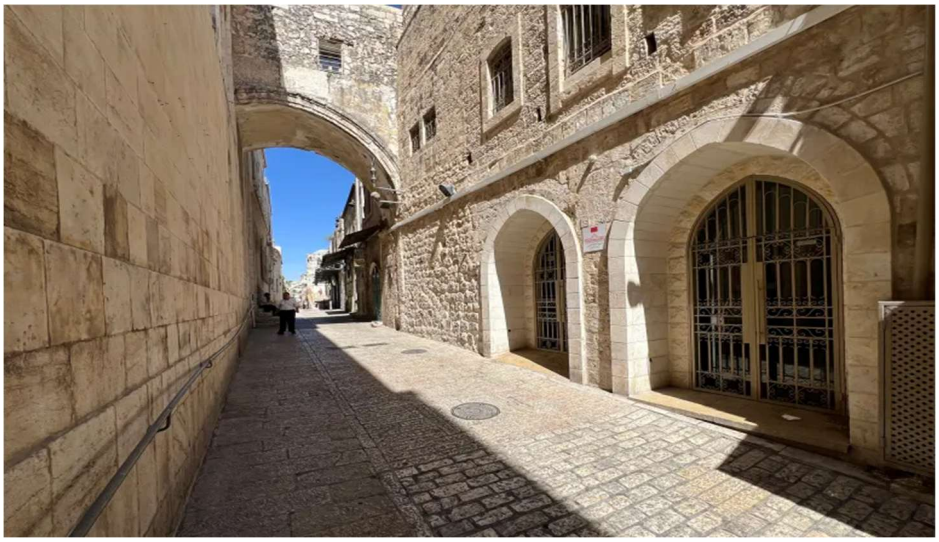
وغير بعيد عن المكتبة – التي تضم نحو 5 آلاف عنوان من مؤلفات الفكر والأدب والفقه والتاريخ والعلوم والفلسفة وغيرها يوجد فضاء دار السلام الذي تزينه لوحات فنية من الزليج البلدي المغربي (الفسيفساء) والخشب المنقوش، وفيه يتم تنظيم المحاضرات والمنتديات الثقافية.

وفي الطابق الثاني من البناء قاعات عديدة ومساحات واسعة تحمل أسماء مغربية تاريخية مثل طنجيس ووليلي وأنجاد وزايان، وزودت هذه القاعات بأحدث التجهيزات الإلكترونية والمعدات السمعية البصرية لتنظيم الفعاليات الثقافية والفنية، وهي قاعات معزولة صوتيا عن الخارج.

أما الطابق الثالث فيضم المكاتب الإدارية للمركز الثقافي المغربي التي تم تجهيزها وفق النمط العصري والعملي للمكاتب وإلى يمينها يمتد فضاء خارجي قبالة مئذنة باب الغوانمة التي بنيت في العهد المملوكي، وتتوسطه نوافير تقليدية من الزليج في محاكاة للبيوت القديمة في المغرب، ويشكل مقهى ثقافيا جميل الإطلالة يلتقي فيه هواة الفنون والأدب ومتذوقو الطبخ المغربي الأصيل.

ويمتد من المبنى قوس النصر أو قوس أوكو هومو الذي يربط بيت المغرب بكنيسة راهبات صهيون المجاورة ممتداً على درب الآلام (الجزيرة نت).





© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بيت المغربي في القدس يعكس في داخله فنون العمارة المغربية (الجزيرة، 2024)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفصل الثاني: فن التصوير الفوتوغرافي كآلية لتوثيق الصراع والهوية

التصوير الفوتوغرافي كشاهد على الأحداث ومرآة الواقع

أصبح التصوير الفوتوغرافي منذ ظهوره في القرن التاسع عشر أحد أهم وسائل توثيق الأحداث التاريخية والاجتماعية، إذ تُعد الصورة وثيقة بصرية تمتلك قدرة خاصة على نقل الواقع دون الوسائط اللغوية، وهو ما يجعلها مصدراً معتمداً لدى المؤرخين والباحثين [1]. وتؤكد دراسات الإعلام البصري أن الصورة تُسهم في حفظ الذاكرة الجماعية وتوثيق التحولات السياسية والاجتماعية، كونها تلتقط اللحظة كما حدثت وتقدّم تفاصيل قد لا تنقلها النصوص المكتوبة [2].

وتبرز قوة الصورة الفوتوغرافية في قدرتها على اختزال الزمن عبر تجميد لحظة معينة، مما يمكن المتلقي من قراءة المشهد وتحليل عناصره البصرية، وهو ما يجعلها أداة مهمة في البحث الاجتماعي والأنثروبولوجي [3]. كما تعد

الصورة مرآة للواقع لأنها تنقل مشاهد الحياة اليومية والتغيرات العمرانية وتعبيرات الناس، وقد استخدمها الباحثون كمصدر أساسي في دراسة البيئات الثقافية والاجتماعية المختلفة وفي سياق توثيق القضايا الإنسانية، يشير باحثو الإعلام الدولي إلى أن الصور لعبت دوراً بارزاً في فضح الانتهاكات و جذب انتباه الرأي العام العالمي لمعاناة الشعوب، خصوصا في مناطق الحروب والصراعات [4] فالصورة الفوتوغرافية قوة مؤثرة في تشكيل المواقف الإنسانية والسياسية، لأنها قادرة على إثارة التعاطف وتحريك الوعي عبر عرض الحقيقة كما ترى على الأرض.

وهكذا، فإن التصوير الفوتوغرافي ليس مجرد فن بصري، بل هو وثيقة تاريخية وشاهد حي على الأحداث، يجمع بين القيمة الجمالية والدور التوثيقي، ويُعد عنصراً أساسيًا في فهم الواقع ورصده عبر الزمن.

حيث أقيم معرض بعنوان "القدس مشرق الأنوار" من خلال وكالة بيت مال القدس في الرباط في مايو 2023 ويبرز هذا المعرض الهوية الثقافية المقدسة للقدس

نظرة التفاؤل والإضاءة المشرقة والطابع الديني والتراثي يخيم على هذه الصورة والتقطت هذه الصورة بزاوية تركز على الأمل و التفاؤل بالقادم .

الخصائص السينمائية للصور الفوتوغرافية

تظهر الصورة الفوتوغرافية عددًا من الخصائص السينمائية التي تمنحها بعداً سردياً بصرياً يتجاوز كونها لقطة ثابتة، إذ يرى باحثو الصورة أن التكوين البصري والإضاءة والزاوية والعمق عناصر مشتركة تُكوّن ما يُعرف باللغة السينمائية للصورة من أبرز هذه الخصائص، لأنها توجه عين المتلقي عبر الإطار (Composition) [5]. وتعد تقنية التكوين بطريقة مشابهة لحركة الكاميرا داخل المشاهد السينمائية، وهو ما يؤكده متخصصون في جمالية الصورة بوصفه أساسا لبناء المعنى البصري [6].

---

[1] (سليم، 2017, ص8).
[2] (البستاني، 2020 ص8).
[3] (الحسن، 2018,ص8).
[4] (Morris 2015 ص8)
[5] (ميستر، 2016 ص 5)
[6] (Jacobson, 2018ص5)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أما الإضاءة فتلعب دوراً مركزياً في منح الصورة طابعها السينمائي، حيث يوضح الباحثون أن توزيع الضوء والظل يخلق أهمية (Angle) توتراً وانفعالاً مشابهاً للتقنيات المعتمدة في السينما التعبيرية والدرامية [1]. وتكتسب الزاوية خاصة في بناء الدلالات، إذ يشير مختصو الدراسات البصرية إلى أن اختيار زاوية عالية أو منخفضة يمنح إحساساً بالهيمنة أو الضعف [2]، وهي معانٍ تماثل ما تنتجه اللقطات السينمائية في الفيلم.

من أبرز الخصائص التي تمنح الصورة بعدا سينمائيًا، إذ يسمح بعزل العناصر (Depth of Field) كما يعد العمق الميداني ويؤكد .[3] أو إبرازها داخل الإطار، مما يخلق تركيزا دراميا يُذكر باللقطات القريبة والمركزة في السينما منظرو الصورة يقولون أن الصورة الفوتوغرافية، رغم ثباتها، قادرة على إنتاج إحساس بالحركة والسرد عبر الإشارات البصرية والدلالات الداخلية، بما يجعلها تؤدي وظيفة مشابهة لوظيفة اللقطة السينمائية [4].

وبذلك، فإن الصورة الفوتوغرافية لا تُعد مجرد وثيقة بصرية، بل بنية سردية تحمل خصائص سينمائية واضحة، تُبرز قوتها التعبيرية والجمالية وتمنحها قدرة على نقل الدراما والمعنى داخل إطار واحد. و من ابرز المصورين السينمائيين المغاربه داوود أولاد السيد

داوود اولاد السيد : مصور مغربي، عمل في مقتبل حياته في مجال التصوير الفوتوغرافي، ثم اتجه إلى إخراج الأفلام الوثائقية لاحقا بعد التحاقه بورشة عمل في العاصمة الفرنسية باريس، ومن أفلامه عود الريح، طرفاية، في انتظار بازوليني، الجامع، (72 سنة) يتحدث العربية والأمازيغية والفرنسية، 2025، ويكيبيديا).

لماذا ركز داوود أولاد السيّد على التصوير بالأبيض والأسود؟

يُعرف داوود أولاد السيد بكونه أحد أبرز رواد الصورة الفوتوغرافية المغربية ذات الحسن الإنساني والبعد الشعوري. واختياره للأبيض والأسود ليس خياراً جمالياً فقط، بل قراراً فلسفياً وتقنياً مرتبطاً برؤيته للعالم وللوثيقة البصرية.

فيما يلي أهم الأسباب:

1- تعزيز الدراما البصرية والبعد الإنساني

الأبيض والأسود يزيلان تشويش اللون، ويجعلان العين تركز على الوجوه، الانفعالات، الخطوط والعمق

وهو ما يتوافق مع أسلوب أولاد السيد الذي يعتبر الإنسان محور صورته.

يرى عدد من النقاد أن غياب اللون يمنح موضوع الصورة قوة شعورية أكبر وعمقاً تأملياً.

2- تحويل الصورة إلى لغة عالمية

عند إزالة اللون، تصبح الصورة أقرب إلى اللغة المشتركة، لأن الأبيض والأسود لا يرتبطان بثقافة معينة أو زمن محدد. الإحالة إلى الماضي والتاريخ

---

[1] (الخوري، 2019 ص8).
[2] (Rose, 2016 ص9)
[3] (Manovich, 2020 ص9)
[4] (ميتر، 2016 ص 9).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أسلوب الأبيض والأسود يرتبط وجدانيًا بالصور التاريخية القديمة، وهو ما يجعل المشاهد يشعر أن الصورة:

- جزء من تاريخ طويل
- امتداد لذاكرة جماعية

3- الموازنة بين الضوء والظل (الكونتراست)

داوود أولاد السيد مشهور بحساسيته العالية للضوء، والأبيض والأسود.

يسمح له بالتحكم المثالي في الظلال يبرز الملمس المعماري يعطي عمقاً للوجوه والشخصيات. ولذلك يستخدمه ليحوّل الصورة إلى لوحة سينمائية أكثر منها وثيقة عادية.

وهذا بالضبط ما يسعى أولاد السيّد إلى إبرازه في أعماله ذات الطابع الإنساني.

4- اعتبار الأبيض والأسود جزءًا من هويته الفنية

الكثير من أعماله منذ الثمانينيات استخدمت الأبيض والأسود، وهو يعبر عن:

- النظرة التأملية
- التخفف من التفاصيل
- تكثيف المعنى

وبعض الصور للمصور داوود أولاد السيد: داوود أولاد السيد بروفايل[1]



تحليل الصورة (1):

الشخصية ليست مجرد فرد بل تظهر كواجهة لخطاب سياسي وهوياتي. في هذه الصورة تحمل قوة رمزية عالية الصورة يدمج بين الجسد والرمز، والذاكرة التاريخية ليقدم عملاً بصرياً مشحوناً بالمعاني حول الانتماء والقيم والقيادة حيث تظهر الكوفية الفلسطينية كجزء من هذا الخطاب وهذه الرمزية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/



الفيلم المغربي " القدس ابنادم" (الجزيرة 2025)

في المغرب، لم تنتج السينما المحلية سوى ثلاثة أفلام تناولت المدينة المقدسة بشكل مباشر، أحدها قصير وروائي هو "القدس، أبنادم" لمصطفى الشعبي، والثاني والثالث وثائقيان بعنوان "الأقصى يسكن الأقصى" لعبد الرحمن لعوان، و"القدس باب المغاربة" للراحل عبد الله المصباحي.

ليطرح السؤال الأهم، تأتي العودة إلى تناول هذه الأفلام في سياق وعي شعبي مغربي شديد الحساسية تجاه فلسطين كيف عبرت الصورة عن مكان بعيد مكانياً، وقريب رمزياً؟ وكيف تستحضر المدينة المقدسة في فضاء سينمائي مغربي؟ هذا هو الرهان الذي خاضه المخرجون الثلاثة، كل بطريقته.

يقول الناقد السينمائي مصطفى الطالب الفيلم القصير "القدس، أبنادم" اختار الاشتغال على الرمز من خلال " حكاية شبابية مرتبطة بكرة القدم، بينما انخرط الفيلمان الوثائقيان في تثبيت الحقائق والذاكرة.

ويضيف "أهمية الأفلام تكمن في تكاملها، فالروائي يشعر، والوثائقي يُقنع، وكلاهما يكرس رمزية القدس قضية حية في الوعي المغربي".

يقول الناقد السينمائي مصطفى الطالب "تولد" عندي هذا التساؤل متزامنا مع اهتمامي بالإخراج السينمائي، ما هو السر وراء ارتباط المغاربة بأرض فلسطين وبقضاياها وهم أبعد الشعوب العربية غربا عنها؟" هذا السؤال تحول إلى فكرة، والفكرة إلى فيلم، والفيلم إلى نتاج مصطفى الشعبي، مخرج "القدس، أبنادم"، فقد انطلق من إحساس مختلف نابع من شعور بالقهر الرمزي والخذلان

في لقاء منشور له يقول إن الفيلم اشتغل على حالة الغيرة التي تحرك فتيان الحي حين يكتشفون قمصانا تحمل عبارة "القدس عاصمة الكيان فيهاجمونها بالحجارة".

ليست مجرد لقطة رمزية، بل تعبير عن غريزة المقاومة الكامنة حتى في أبناء الأحياء الشعبية المغربية[1]

[1] (الجزيرة، 2025).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفصل الثالث: المصورون المغاربة: سياقهم الفني وأساليبهم العامة

تطور التصوير الفوتوغرافي في المغرب في سياق ثقافي وتاريخي متنوع تداخلت فيه التأثيرات المحلية مع التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفها المغرب منذ مطلع القرن العشرين، وهو ما يشير إليه باحثو تاريخ الفنون البصرية في المغرب [1]. وقد نشأ جيل من المصورين المغاربة داخل فضاءات حضرية تجمع بين التراث الأندلسي المغربي والحداثة البصرية، مما انعكس على موضوعاتهم وأساليبهم الفنية، حيث ركزوا على توثيق الحياة اليومية ومعالم المدن التاريخية والطقوس الشعبية بروح فنية تحمل بصمة المكان [2].

ومع تطوّر الحقل الفوتوغرافي، برزت موجة من المصوّرين الذين جمعوا بين الأسلوب الوثائقي والتجريب الجمالي، مستفيدين من مدارس التصوير الحديثة والتقنيات الرقمية. وتشير دراسات نقد الصورة إلى أن المصورين المغاربة [3] استخدموا التكوين البصري والإضاءة الطبيعية والسرد الضمني داخل الإطار لبناء معنى جمالي يتجاوز الوظيفة التوثيقية وقد ركز عدد منهم على تصوير الهويات المتعددة داخل المجتمع المغربي من خلال اعتماد مقاربات إنسانية تعكس تفاصيل الحياة اليومية وتمثلات الجسد والمكان [4].

كما اتجهت الكثير من التجارب الحديثة إلى الاشتغال على الذاكرة البصرية، سواء عبر إعادة قراءة الأرشيف الفوتوغرافي أو توثيق المناطق المهمشة، وهي اتجاهات تعتبر امتدادا لحركة فنية عربية تُعطي للصورة دوراً في بناء سرد جديد للمجتمع [5]. وقد اعتمد المصوّرون المغاربة في الغالب أساليب مثل اللقطة العفوية والاستخدام المكثف للضوء الطبيعي، [6] والرمزية داخل التكوين، وهي عناصر تعد من السمات المشتركة في تجاربهم الفنية.

وبذلك، توضح الأدبيات المتخصصة أن التجربة الفوتوغرافية المغربية تجمع بين الحسن الوثائقي والبعد الجمالي، وتقدم رؤية بصرية أصيلة تبرز الإنسان والمكان في سياق التحولات الثقافية والاجتماعية.

أبرز المصورين المغاربة المعاصرين

شهدت الساحة الفوتوغرافية المغربية تطوراً نوعيًا خلال العقود الأخيرة، برز فيه عدد من المصورين الذين جمعوا بين الحس الوثائقي والرؤية الجمالية. وتُعد ليلى العلوي من أبرز هذه الأسماء، فقد ركزت أعمالها على موضوعات الهوية والهجرة، وقد أكدت دراسات [7] اهتماماً عالمياً نظراً لعمقها الإنساني و أن أسلوب العلوي يعتمد على حساسية عالية في التعامل مع الضوء الطبيعي وتكوين الوجوه، مما جعلها مرجعاً مهماً في التصوير الإنساني المعاصر [8].

---

[1] (الشرقاوي، 2014, ص12).
[2] (العروي، 2018, ص12).
[3] (Benjelloun, 2020 , ص12)
[4] (Sayad12ص ,, 2019)
[5] (Alou, 2015 , ص12)
[6] (benjelloun12ص , , 2017)
[7] (Oulad-Syad12ص , , 2008)
[8] (Mahmoudi, 2019 ,ص12+13)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

كما يُعد داوود أولاد السيد أحد رواد الصورة الفوتوغرافية ذات الطابع السينمائي في المغرب، حيث اشتغل على الجنوب المغربي وفضاءاته البصرية، معتمداً على بناء تكوينات هادئة ذات سرد بصري متماسك أشارت تحليلات فنية إلى أن أعماله تشكل جسراً بين الفوتوغرافيا والسينما عبر استحضار روح المكان والإنسان

. و المصوره المغربية ليلى علوي و كذلك المصورين الفوتوغرافيين المغاربة حسن الصياد، منير راجي، أشرف بزناني وعبد العلي النكاع وتجمع التجارب المغربية المعاصرة عموما بين الاشتغال على الذاكرة البصرية، وتوثيق التحولات الاجتماعية، وتقديم أساليب تمزج بين الوثائقي والفني بطريقة جعلت المغرب من أكثر البيئات العربية إنتاجا للمصورين المؤثرين.



المصورة المغربية ليلى العلوي[2]

المصورة المغربية ليلى علوي (1982-2016) فنانة فوتوغرافية ومصورة الفيديو الفرنسية المغربية، أقامت بين مراكش وباريس وبيروت، ودشنت مشوار دراستها بالمغرب قبل أن تنتقل إلى نيويورك لخوض تكوين رصين ومعمق في مجال علم الاجتماع والفوتوغرافيا في إحدى كبريات الجامعات تأثرت أيما تأثر بآراء المفكر والمنظر الأدبي الفلسطيني – الأمريكي (إدوارد سعيد).[1]

محمد مرادجي من مواليد ديسمبر 25 (1939) وهو مصور مغربي يلقب بمصور الملوك الثلاثة، لمعاصرته والتقاطه مئات الصور لكل من الملك الراحل محمد الخامس والملك الراحل الحسن الثاني والملك الحالي محمد السادس ونال عدة اوسمه ملكيه كذلك حصل على وسام من الرئيس الفرنسي جاك شيراك وإخوان كارلوس وهو يعد صديق ومصور المشاهير (ويكيبيديا).





[1]Bayan al yaoume2024
[2](The Irish times 2016

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مراجي وداني: عارضة أزياء باريسية للترويج العالمي "للقفطان المغربي، 1968 تكريم مرادجي 2006 –الرباط

* تم تسجيل القفطان المغربي رسميا باسم المغرب ضمن قائمة اليونيسكو للتراث غير المادي بتاريخ 10-12-2025

المدارس الفنية التي ينتمي إليها المصوّرون المغاربة الذين زاروا القدس

ينتمي المصورون المغاربة الذين وثقوا القدس إلى مدارس فوتوغرافية متنوعة، ويعكس هذا التنوع تعدد المرجعيات البصرية في المغرب. فالمدرسة الوثائقية تُعد الأكثر حضورا، إذ ركز المصورون الذين اشتغلوا على القدس على تقديم الواقع كما هو، مع إبراز المشهد الاجتماعي والمعماري للمدينة، وهو ما أشار إليه عدد من الباحثين الذين درسوا تطور الفوتوغرافيا الوثائقية وقد ساهمت هذه المدرسة في إنتاج صور في المغرب وارتباطها بالسياقات التاريخية العربية التي تسعى إلى حفظ الذاكرة البصرية للمكان والتراث الحضري للقدس [1]

أما المدرسة الإنسانية، فقد برزت لدى عدد من المصورين المتأثرين بالتيارات الأوروبية في منتصف القرن العشرين، حيث ركزوا على الوجوه والعلاقات الإنسانية والحضور البشري في الفضاء المقدسي. وتؤكد الدراسات البصرية المغربية أن هذا الاتجاه يقوم على معالجة الصورة بوصفها وسيطاً للكشف عن القيم الإنسانية المشتركة، لا مجرد توثيق جامد للأحداث [2]. في المقابل، ينتمي بعض المصورين إلى المدرسة التعبيرية الفنية التي توظف التكوين والضوء والظل في تقديم رؤية جمالية وروحية للقدس، وهي مدرسة ازدهرت لدى مصورين مغاربة معاصرين ممن اشتغلوا على الرمزية البصرية في المشاهد وتميل هذه المقاربة إلى تجاوز حدود النقل الحرفي نحو إبراز المعاني الوجدانية المقدسية المرتبطة بالمكان [3]. كما برز اتجاه آخر هو المدرسة المعمارية البصرية، التي اهتمت بتوثيق تفاصيل العمارة الإسلامية في القدس، خاصة المسجد الأقصى وقبة الصخرة. وقد أشار باحثون في الدراسات الفوتوغرافية المغاربية إلى أن اهتمام بعض المصورين المغاربة، مما جعل التركيز على المعمار الإسلامي يتصل بعمق الارتباط الثقافي بين المغرب والشرق الإسلامي العمارة المقدسية جزءًا من الهوية البصرية لهذا الجيل [4].

[1] (Benjelloun, 2014,14ص)
[2] (Hammouf 2018,14ص)
[3] (El Idrissi, 2021,14ص)
[4](Slaoui, 2016,14ص)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفصل الرابع: تحليل محتوى صور القدس في الأعمال الفوتوغرافية المغربية

يكشف تحليل محتوى صور القدس في الأعمال الفوتوغرافية المغربية عن حضور بصري متعدّد الدلالات يجمع بين البعد الوثائقي والرمزي والروحي. فقد حرص المصورون المغاربة على تقديم المدينة بوصفها فضاء تاريخيًا وروحيًا، وليس مجرد مشهد معماري ثابت، وهو ما أشار إليه باحثون في الدراسات البصرية المغاربية الذين أبرزوا الارتباط الوجداني بين المغرب والقدس داخل التمثلات الفنية[1].

1- المستوى المعماري

تركز الصور المغربية المتعلقة بالقدس على العناصر الإسلامية البارزة مثل قبة الصخرة والمسجد الأقصى والأقواس الحجرية. ويعتمد المصورون على توظيف التكوين الهندسي والضوء الطبيعي لإبراز أصالة المكان وعمقه التاريخي، وهو ما يتوافق مع ما ذكرته الدراسات حول أهمية المعمار في الصورة العربية بوصفه حاملاً للهوية والذاكرة وتظهر هذه الأعمال علاقة تقديسية بين العدسة والمشهد، حيث يصبح البناء ذاته سرداً بصرياً[2].

2- المستوى الإنساني والاجتماعي

تبرز الصورة المغربية للقدس الإنسان بوصفه جزءًا لا يتجزأ من الحكاية التاريخية للمدينة، إذ تُظهر الأعمال الحياة اليومية في الأزقة والأسواق والساحات. ويشير بعض الباحثين إلى أن حضور الإنسان في الصورة المغاربية يعكس رؤية إنسانية ترى في ولذلك يميل المصوّرون المغاربة إلى إبراز القدس فضاءً للمعيش المشترك، لا مجرد موقع تاريخي مشاهد مثل المصلين حول الأقصى أو التجار والزوّار، في إطار يُظهر نبض الحياة داخل المدينة [3].

3- المستوى الرمزي والروحي

تعتمد بعض الأعمال المغربية على البعد الرمزي في صياغة المشهد المقدسي، من خلال توظيف الظلال، والضوء، واللقطة البعيدة، والزوايا التأملية التي تمنح الصورة طابعاً روحياً. ويشير باحثون في التصوير العربي المعاصر إلى أن هذا النوع من كما تلجأ بعض الصور إلى تقنيات المعالجة يُحوّل القدس إلى رمز مقاوم وثابت داخل الوعي العربي العزل البصري لإبراز المعالم الدينية بوصفها مركز المشهد وقلب دلالاته [4].

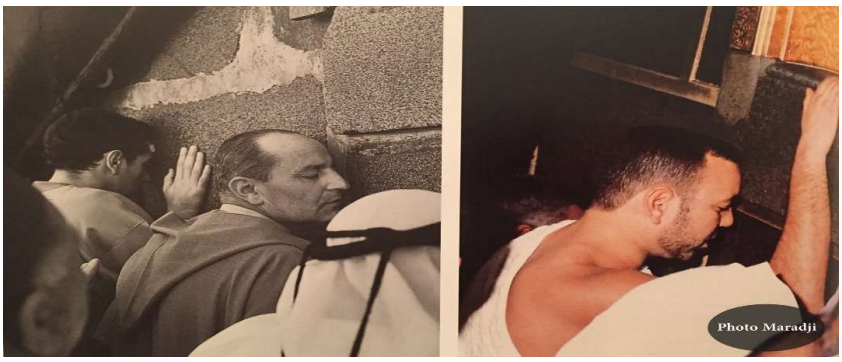
النتيجة العامة في التحليل

تؤكد القراءة الإجمالية أن المصورين المغاربة قدموا القدس من منظور هوياتي وجداني أكثر منه منظوراً تقنياً صرفاً؛ ما فالصورة هنا ليست مجرد توثيق بل هي انعكاس للصلة الروحية والثقافية التي تربط المغاربة بالمدينة عبر التاريخ يجعل هذه الأعمال أقرب إلى سرد بصري متكامل.

---

[1] (Hammou, 2015,15ص)
[2] (laoui, 2016,ص15)
[3] (Benjelloun, 2017,ص15)
[4] (El Idrissi, 2021,ص15)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/



الملك الراحل محمد الخامس والملك محمد السادس، أيده الله في المملكة العربية السعودية أثناء أداء مناسك الحج (العمرة)[1].

تتسم الصورتان معاً بتقنية تصويرية تبرز التمفصل بين الوثائقي والرمزي، وهو ما يميز جزءًا كبيرًا من التصوير المغربي للمواضيع الدينية، بما في ذلك تصوير القدس. ذلك أن اختيار اللونين الأبيض والأسود في الصورة الأولى يحوّل المشهد من حدث عابر إلى حالة وجدانية تقترب من الخلود، فيما يشكل اعتماد اللون في الصورة الثانية مساحة لإظهار حرارة اللحظة وعمق التفاعل الإيماني. وتصب هذه الاختيارات ضمن أسلوب مارادجي الذي يقوم على احترام اللحظة الروحية، والابتعاد عن التدخل المباشر والاقتراب الجسدي الشديد الذي ينقل حساسية اللحظة وكذلك التقاط المعنى الرمزي أكثر من نفس الحدث.



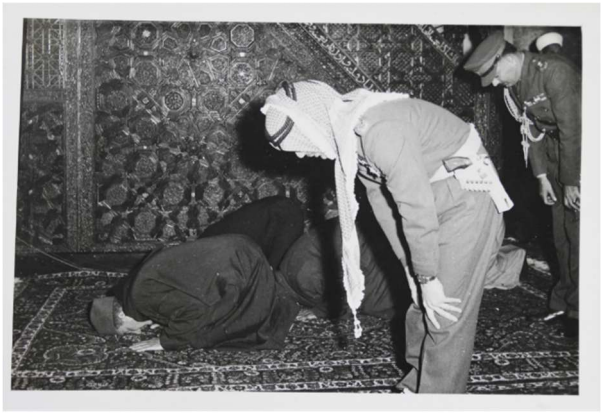
Moradji photos

تبرز الصورة الملتقطة خلال زيارة رسمية للقدس قوة الحسن التوثيقي لدى المصور المغربي، حيث يعمل من خلال تكوين بصري هندسي يقوم على صف من الشخصيات في وضعية التحية على إبراز الطابع الرسمي والرمزي للحظة. وتأتي قبة الصخرة في الخلفية بوصفها مركزاً بصرياً وروحياً للصورة، مما يمنح المشهد عمقا دلاليًا يجمع بين البعد السياسي والديني. ويعكس اعتماد الأبيض والأسود منح اللقطة طابعا تاريخيًا خالصا، بعيداً عن تشتيت اللون ومقرباً للمتلقي من جوهر الحدث. كما تظهر الصورة الامتداد الطبيعي للحضور المغربي داخل القدس، سواء من خلال رمزية الشخصيات أو من خلال الطابع الاحتفالي الرسمي الذي ينسجم مع الدور التاريخي للمغرب في دعم المدينة وحمايتها. ويمثل هذا العمل نموذجا للمدرسة المغربية في التصوير الوثائقي التي تمزج بين التوثيق البصري والدلالة الوجدانية العميقة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/



الملك محمد الخامس في المسجد الاقصى



الملك محمد االخامس والملك حسين، المسجد الأقصى 1960[1]

King Mohammed V praying in the Al-Aqsa Mosque with King Hussein of Jordan, 1960, Credit Wikalat Bayt Mal Al-Quds al-Sharif.

تحليل الصورة (1):

- الصورة قوية مباشرة، وجريئة في حضورها.
- غياب الألوان يجعل المتلقي يركز على الفكرة والرسالة والرموز أكثر من المظهر الخارجي.
- وضعيات الركوع والسجود تشير إلى لحظة روحانية داخل مكان مقدس.
- حضور شخصيات بلباس رسمي عسكري يعكس لحظة دينية رسمية أو زيارة ذات طابع قيادي.
- زاوية التصوير منخفضة قليلاً ومباشرة، كأن المصور يقف قريبا من مستوى السجود.
- هذا يعطي إحساساً بالقدسية ويقرّب المشهد إلى المتلقي.

[1] (Soufflesmonde2023 ,3ص)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

انعكاس العمق العربي والإسلامي للقضية في الصور، وتعبير المصوّر المغربي عن الهم المشترك

ظهر الصور الفوتوغرافية للقدس التي التقطها المصورون المغاربة حضوراً واضحًا للعمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، إذ لا تُعامل القدس كمشهد معماري فحسب، بل كرمز حضاري متجذر في الذاكرة الجماعية للمغاربة، وهو ما يؤكده حمو [1] حين يشير إلى أن الارتباط البصري بالمكان المقدس يعبر عن امتداد الوعي الجمعي للمغرب نحو المشرق ويبرز هذا الامتداد في اختيار المصوّرين للمعالم الإسلامية المركزية خصوصا قبة الصخرة والمسجد الأقصى.

كما يُعبر المصوّر المغربي عن هم مشترك مع الفلسطينيين من خلال التركيز على اللحظات الإنسانية اليومية داخل المدينة، حيث تبرز الصور ملامح الحياة العادية بما تحمله من صمود ومرونة، التي جعلت من هذا التوجه الإنساني في التصوير يجعل الصورة جزءاً أساسياً من السرد البصري للقدس المغربية وسيلة تضامن بصري تعبر عن موقف وجداني مشترك، وتؤكد أن القدس ليست موضوعاً بعيداً بل جزء من الوعي الثقافي المغربي.



باب منصور لعلج[2]



مجسم قبة الصخرة في مدينة مكناس (1979-1980)

من باب منصور لعلج في مدينة مكناس بناءات السلطان المولى إسماعيل بن الشريف وزخرفها ابنه السلطان مولاي عبدالله وانتهى الفراغ من بنائها سنة 1731/ 1732.[3]

يقول الأستاذ عبد العال بوزيان أنه هناك تشابه كبير بين القدس وبعض العناصر المعمارية و التراثيه في مدينة مكناس

عبد العالي بوزيان : نائب رئيس اللجنه المغربيه للمجلس العالمي للمباني و المواقع ايكوموس و هو باحث في التراث من مدينة مكناس المغربيه[4]

[1] (Hammou17ص, 2018)

[2] (عبد العال بوزيان ديسمبر 2025)

[3]. معرض الشعراء بالوان القدس-بيت مال القدس 2023

[2](عبد العال بوزيان ديسمبر 2025)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/



وفد مغربي يضم مهندسين وخبراء متخصصين في ترميم المباني الأثرية وصيانة المعمار التاريخي بزيارة للقدس[1].

الصورة التي توثق وجود مجموعة من الخبراء المغاربة داخل موقع أثري تحت الأرض في القدس نموذجا للوثيقة الفوتوغرافية المعاصرة التي تجمع بين البحث العلمي والتوثيق البصري. إذ يعتمد المصوّر على تكوين دائري مغلق تُشكّله الصخور المحيطة، ما يمنح المشهد عمقا تاريخيًا ويجعل الفريق المغربي محور الصورة. وتُبرز الإضاءة العلوية الأحادية الطابع الجيولوجي للمكان، وتُحوّل الضوء إلى عنصر للكشف والمعرفة. كما تكشف لغة أجساد الخبراء عن طبيعة النقاش الميداني، وعن تداخل التوثيق الرقمي مع المعاينة المباشرة. وتكتسب الصورة قيمتها من كونها تعبيراً عن الحضور العلمي العربي داخل القدس، وإظهاراً لعملية فحص التراث الحضاري من الداخل، وهو ما يعزّز دور الصورة بوصفها سجلا معرفيا لا يقل أهمية عن المراجع المكتوبة.



خبراء من وكالة بيت مال القدس الشريف خلال زيارتهم إلى مدينة القدس، التي استمرت أربعة أيام، لمتابعة خلاصات منتدى الفرص لتطوير منظومة إدارة الوكالة[2].

[1] (وكالة بيت مال القدس 2023)

[2] (وكالة بيت مال القدس 2023)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/



مجسم القدس مصنوع من خشب الزيتون[1] بعدسة المصور المغربي مصطفى الماريني

تحليل الصورة:

لصورة تعرض عملاً فنياً متقناً يجمع الحرفة اليدوية الفلسطينية برمزية القدس وقداستها التكوين المتوازن، والإضاءة الذهبية والدقة في التفاصيل تجعل المجسم ليس مجرد قطعة خشبية، بل خريطة روحية وبصرية تروي حكاية مدينة كاملة والمجسم موجود بالمعرض الدائم لوكالة بيت مال القدس.



محمد سالم الشرقاوي المدير المكلف بتسيير وكالة بيت مال القدس الشريف الجزيرة (2024) بجانب مجسم قبة الصخرة[2].

تحليل الصورة:

- الصورة تُبرز مجسماً فنياً دقيقاً لقبة الصخرة يجمع بين الحرفة والرمزية والجمال.
- الإضاءة الدافئة، والخلفية الغنية والتكوين المتوازن يجعل العمل بمثابة تجسيد بصري للقدسية والجمال المعماري للقدس.

ويعكس هذا التكوين رؤية المصوّر المغربي التي تؤكد على حضور القدس كرمز يرتبط بالهوية والانتماء الثقافي والديني، مع إدماجها في سياق بصري معاصر يجعلها جزءاً من قصة مستمرة وليست مجرد أثر تاريخي صامت.

[1] بعدسة مصطفى الماريني مصور مغربي لوكالة الإنباء الكويتية، 2023.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/



(المدرسه الاشرفيه)[1] بيت مال القدس بروفايل، 2025

المدرسة الأشرفية هي أجمل وأفخم مدارس القدس المملوكية، وقد وصفها مجير الدين. الحنبلي (توفي عام 928/ 1521) بالجوهرة الثالثة في الحرم الشريف بعد قبة الصخرة والجامع الأقصى.

تحليل الصورة التكوين البصري والرموز:

- يمثل هذا العنصر الأساسي دعوة للتركيز والتدقيق في تفاصيل المدرسة الأشرفية، مما استخدام العدسة المكبرة.
- تستحق الاكتشاف "جوهرة" يمنحها أهمية بصرية فورية ويميزها.
- تم استخدام تقنية دمج الصور: الطبقات والشفافية (image layering) ببراعة. تظهر قبة الصخرة في الخلفية بشكل ضبابي وجزئي، مما يؤكد على سياق الموقع (الحرم الشريف) دون أن يطغى على الموضوع الرئيسي وهو المدرسة داخل العدسة.
- التباين في الإضاءة: يظهر المبنى داخل الدائرة بوضوح وإضاءة ساطعة، بينما الخلفية الخارجية مظلمة ومظللة، مما يوجه عين المشاهد مباشرة إلى الهدف.

الخاتمة:

[1] بيت مال القدس بروفايل، 2025

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

اظهر هذا البحث أنّ القدس لم تكن يوما مجرد مدينة توثق عدستها من الخارج، بل كانت ولا تزال – فضاء روحياً وحضارياً حاضراً بعمق في الوجدان المغربي، كما تعكسه أعمال المصورين المغاربة الرواد والمعاصرين. فقد كشفت الدراسة عن امتداد العلاقة المغربية القدسية في التاريخ والدور الذي مارسه المغرب رسميًا وشعبيًا في حماية المدينة ورعاية مقدساتها، وهو امتداد وجد صداه في الأعمال الفوتوغرافية التي جاءت شاهدة على هذا الارتباط العميق.

وتبين من خلال تحليل نماذج من الصور التي التقطها مصورون مثل محمد مرادجي واخرين ، أن العدسة المغربية لم تقتصر على توثيق المشهد، بل تجاوزته إلى قراءة روحية وثقافية تكشف خصوصية المقاربة المغربية في فهم القدس وتمثيلها بصريا. فالصورة في هذا السياق ليست مجرد وثيقة تقنية، بل خطاب بصري يختزن رموزاً ودلالات تعكس الهم العربي المشترك، وتحافظ على الذاكرة، وتؤكد حضور القدس في الوعي الفني المغربي.

كما أظهر البحث أن الصورة الفوتوغرافية تُعدّ مصدراً معرفياً مهما في قراءة التحولات التاريخية والاجتماعية للمدينة، وأن دورها في حماية الرواية الفلسطينية أصبح أكثر إلحاحاً في ظل التهديدات التي تطال التراث المادي والرمزي للقدس. ومن ثم فإن تعزيز الأرشفة البصرية، وتشجيع الدراسات العلمية، ودعم المصورين المغاربة في إنتاج أعمال جديدة حول القدس، يُعد مكسبا للثقافة البصرية المغربية وللدفاع عن الهوية العربية للمدينة.

وهكذا، يؤكد هذا البحث أن القدس في عدسة المصورين المغاربة ليست مجرد موضوع فني، بل هي امتداد طبيعي للعلاقة التاريخية والوجدانية والدينية التي تربط المغرب بالقدس، ودليل حي على أنّ الصورة قادرة على إعادة بناء الذاكرة وحماية الحقيقة وترسيخ حضور المدينة في الوعي العربي مهما تغيّرت الظروف.

وتظهر نتيجة البحث أن هناك شح حقيقي في صور للقدس بعدسات مغاربه سواء مصورين أو وثائقيين أو سينمائيين وبرز في هذا البحث المصور المغربي محمد مرادجي والفنان التشكيل المغربي هشام بوكرمه باعمالهم الفنيه بتفاصيل القدس وعلاقتها بالمغرب الشقيق عبر العدسة والريشة والألوان كمصورين وفنانين وان وكالة بيت مال القدس الشريف هي النجم الساطع للاهتمام ورعاية القدس إلى جانب المركز الثقافي المغربي في القدس.

التوصيات

- تعزيز الأرشفة البصرية للقدس في المغرب.

يُوصى بإنشاء منصة رقمية مغربية مخصصة لتجميع صور المصورين المغاربة الذين وثقوا القدس، بهدف حفظ هذا التراث البصري من الضياع وإتاحته للباحثين.

- تشجيع الباحثين اعلى دراسة الصورة الفوتوغرافية كمرجع تاريخي.

يجب إدماج الصورة ضمن المصادر التاريخية المعتمدة في دراسات القدس، باعتبارها شاهدًا بصريًا على التحولات السياسية والاجتماعية والدينية في المدينة.

- إقامة معارض مغربية فلسطينية مشتركة.

يقترح تنظيم معارض فوتوغرافية بين المغرب وفلسطين لعرض الأعمال التي تُبرز الارتباط الروحي والثقافي بين الشعبين وتعزيز الحضور المغربي في الذاكرة البصرية للقدس.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- تحفيز الجيل الجديد من المصورين المغاربة على توثيق القدس.

عبر برامج تبادل أو ورشات تصوير مشتركة، تهدف إلى بناء سلسلة جديدة من الأعمال البصرية التي تكمل جهود الرواد أمثال مرادجي وأولاد السيد.

- دمج تعليم قراءة الصور " ضمن مناهج الإعلام والتراث.

لما للصورة من دور معرفي توصي الدراسة بإدماج وحدات تحليل الصورة في الجامعات المغربية، خصوصاً في مجالات الإعلام التاريخ، والأنثروبولوجيا.

- تشجيع السينما المغربية ودعمها لعمل أفلام حول القدس.

يمكن تطوير شراكات توثيقية وثقافية لإنتاج أعمال فوتوغرافية تُبرز المشاريع ذات البعد العمراني والحضاري في القدس بإشراف مغربي.

- تشجع العمل الوثائقي في القدس من قبل مصورين وصحفيين مغاربة.
- رقمنة أرشيف المصورين الرواد.
- يوصى برقمنة أعمال مصورين مثل محمد مرادجي لضمان استدامتها وإتاحتها للباحثين من خلال قواعد بيانات رسمية.
- دعم الدراسات المقارنة بين التصوير المغربي والفلسطيني.

لفهم التفاعل الجمالي والوجداني بين المدرستين، ولتحليل كيفية تشكل الوعي العربي بالقدس عبر الصورة.

- التنبيه إلى ضرورة حماية التراث البصري للقدس من التزوير أو التحريف.

عبر اعتماد بروتوكولات توثيق دقيقة تؤكد مصدر الصورة وسياقها التاريخي.

- دعوة الفنانين والمصورين الذين أسهموا في توثيق القدس فنيا و فوتوغرافيا إلى معارض وملتقيات فنيه والعمل على تكريمهم تقديراً لدورهم في تعزيز الوعي الثقافي والبصري في ربط العلاقة الروحية والوجدانية بين المغرب والقدس و دعوتهم لزيارة القدس من اجل تجسيد العمل الفني في الميدان

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

- عسيل، م. ر.(2010) حارة المغاربة: التاريخ والمصير الرباط وكالة بيت مال القدس الشريف .
- بلحداد، ن. (2015) الوجود المغربي في القدس عبر التاريخ الرباط وكالة بيت مال القدس الشريف.
- عمران. (2001). حارة المغاربة في القدس الجذور التاريخية والإزالة. مجلة. دعوة الحق،.
- التازي ع. ه. (1985) الرحلات المغربية إلى المشرق الرباط: منشورات أكاديمية المملكة المغربية.
- اليعقوبي، م. (1997). رحلة القدس والحجاز تحقيق محمد حجي. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الفيلالي، ع. ك. (1993). الوثائق الملكية المغربية الدار البيضاء مطبعة النجاح الجديدة.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. (2002) مراسلات السلاطين العلويين الرباط: منشورات وزارة الأوقاف.
- البزاز، م. أ. (2012). القدس في الذاكرة المغربية مجلة الإحياء،.
- وكالة بيت مال القدس الشريف. (2020) التقرير السنوي لأنشطة الوكالة الرباط.
- منظمة التعاون الإسلامي (2018) لجنة القدس وثائق وتقارير رسمية. جدة.
- بنشقرون، م. (2018) الهوية الدينية في المغرب وصلاتها بالمشرق الإسلامي الدار البيضاء: دار توبقال.
- المريني، س. (2015) التصوف المغربي والرموز المقدسة في الذاكرة الشعبية الرباط: منشورات كلية الآداب.
- شكري، ج. (2009) الأدب الفلسطيني في المغرب التأثير والتفاعل الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- الرباع، أ. (2020) الرمز المقدسي في الشعر المغربي المعاصر فاس: جامعة سيدي محمد بن عبد الله.
- العروي، ع.(2011) الصحافة المغربية والقضية الفلسطينية : قراءة تاريخية الرباط: المؤسسة المغربية للنشر.
- وكالة بيت مال القدس الشريف. (2022) تقرير سنوي حول الأنشطة الإعلامية والثقافية الرباط وكالة بيت مال القدس.
- البستاني، ر.(2020) الصورة في الإعلام العربي: قراءة في الوظائف والدلالات بيروت: دار النهضة العربية.
- الحسن، ن (2018) التصوير الفوتوغرافي والبحث الاجتماعي مقاربة أنثروبولوجية القاهرة المركز العربي للبحوث.
- سُليم، م (2017) توثيق الحدث بالصورة: نحو فهم جديد للتاريخ البصري. عمان: دار مجدلاوي.
- Morris, J. (2015). The Global Impact of Photojournalism. New York: Oxford University Press.
- الخوري، س. (2019) جماليات الإضاءة في الصورة الفوتوغرافية والسينمائية بيروت: دار الفارابي.
- ميستر، أ. (2016) لغة الصورة: مقاربات في فهم البنية البصرية. عمان: دار كنوز المعرفة.
- Jacobson, R. (2018). Cinematic Composition in Still Photography. London: Routledge. Manovich, L. (2020). The Aesthetics of Digital Images. MIT Press.
- Rose, G. (2016). Visual Methodologies: Understanding Visual Culture. London: SAGE Publications.
- العروي، س. (2018) تحولات الصورة الفوتوغرافية في المغرب المعاصر الرباط: منشورات دار الأمان.
- الحسني، م. (2021) الذاكرة البصرية في الفنون المغربية الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Benjelloun, A. (2020). Contemporary Moroccan Photography: Visual Narratives of Identity. London: Bloomsbury.
- Sayad, L. (2019). Humanistic Approaches in North African Photography. Paris: Éditions du Regar.
- Aloui, L. (2015). Les Marocains: Photographic identities. Paris: Fondation Maison du Maroc.
- Choukkar, Y. (2020). Urban youth and visual identity in Morocco. Rabat: Contemporary Visual Arts Press.
- El Idrissi, M. (2021). New Moroccan photography: A generational shift. Marrakech: Centre d'Art Visuel.
- Hammou, F. (2018). Memory and documentary photography in North Africa. Cairo: Arab Visual Studies Institute.
- Mahmoudi, K. (2019). Cinema and still image: The works of Daoud Aoulad Syad. Tangier: Rif Art Press.
- Mershad, M. (2012). Documenting Moroccan urban life. Casablanca: Photovox Editions.
- Oulad-Syad, D. (2008). Desert frames: Southern Morocco in imagery. Marrakech: Atlas Photo House.
- Slaoui, R. (2016). Anthropology of Moroccan photography. Rabat: National Institute for Cultural Studies.
- enjelloun, A. (2017). Humanist photography in contemporary Moroccan visual culture. C asablanca: Editions Le Carrefour.
- El Idrissi, M. (2021). Symbolism and expressive photography in the Arab world. Marrakech: Centre d'Art Visuel.
- Hammou, F. (2018). Documentary photography and memory in North Africa. Cairo: Arab Visual Studies Institute.
- Slaoui, R. (2016). Architectural imagery in Moroccan photography. Rabat: National Institute for Cultural Studies.
- Ben Ahmed, D. (2016). Jerusalem: Mémoire et Lumière. Paris: Institut du Monde Arabe.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Bouchid, L. (2014). Al-Quds Through Moroccan Lenses. Marrakech: Arab Photo House.
- Hammou, F. (2018). Documentary Photography and Memory in North Africa. Cairo: Arab Visual Studies Institute.
- Maghreb Photo Collective. (2018). Jerusalem Seen by Maghreb Photographers. Tunis: Arab Visual Memory Projec.
- Kuwait News Agency. (2023, May 31). *Rabat-hosted photo exhibition highlights Jerusalem cultural identity*. KUNA. https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3097371
- Al Jazeera Net. Ayoub, M. S. (2019, February 10) تراث - رحلات المغرب-القدس- الأندلس-تاريخ./10/2/2019 https://www.aljazeera.net/politics/
- https://www.facebook.com/mohamedmaradji?locale=ar_A2022
- Boum, A., & El Guabli, B. (2023). Morocco's ties to Palestine: A primary source review. Souffles Monde. https://www.soufflesmonde.com/posts/moroccos-ties-to-palestine-a-primary-source-review
- H24info. (2017, December 12). L'image du jour. Quand Mohammed V a visité Jérusalem. / H24info. https://h24info.ma/maroc/limage-jour-mohammed-v-a-visite-jerusalem
- Al Jazeera Net. Al Jazeera Net. (2024, June 12) بيت- المغرب- مركز ثقافي مغربي-في-قلب- القدس /12/6/2024 https://www.aljazeera.net/encyclopedia/
- https://ar.wikipedia.org/wiki.baygagga Wikipedia. (2025, May 4)
- 23Al Jazeera Net. (2025, July

القدس في السينما المغربية. حين تقتحم الكاميرا أسوار الوجدان.

- Al Jazeera Call/Net. https://www.aljazeera.net/arts/2025/7/23
- Bayane Al Yaoume. Bayane Al Yaoume. (2024, April 18)
- https://bayanealyaoume.press.ma/ليلى العلوي فوتوغرافيا التعدد الثقافي
- The Irish Times. (2016, January 23). Artist whose photographs captured the lives of the homeless and forgotten
- France24 Arabic. (2025, December 10) France24
- بيت مال القدس. (November 17,2023). الشعر بألوان القدس. معرض صور بيت مال القدس.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- https://www.bmaq.org/dt_gallery_category
- Al Quds 2019, October.[خبر] لاعبو الرجاء البيضاوي يحتفون بصورهم في المسجد الأقصى بعد الصلاة . AI Quds. https://www.alquds.co.uk
- بيت مال القدس (2023, يونيو (17) وفد مغربي متخصص في العمارة الأثرية يزور القدس بدعوة من جمعية المركز الثقافي المغربي. بيت مال القدس. https://www.bmaq.org/ /17/06/2023 وفد مغربي-متخصص-في-العمارة الأثرية – يزور – القدس بدعوة – من – جمعية- المركز الثقافي – المغربي.
- 19Hespress. 2025, May...الرباط تستضيف اجتماع حل الدولتين
- 18Hespress 2015, March. Hespress المريني: هكذا زرت القدس الشريف وصليتُ في المسجد الأقصى https://www.hespress.com/html.399892 – المريني – هكذا زرت القدس – الشريف – وصليت في – المسجد الأقصى.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الذكاء الاصطناعي وتحولات الصحافة الرقمية:
نحو نموذج نقدي لفهم التأثيرات على إنتاج المحتوى الإخباري وممارسات الصحفيين

د. هشام مداحي
دكتور في الصحافة والاعلام الحديث
تخصص التواصل والاعلام
المملكة المغربية

الملخص

يتناول هذا المقال ظاهرة اندماج الذكاء الاصطناعي في منظومة الصحافة الرقمية، من خلال تحليل نقدي ومنهجي للتحولات الجذرية التي يُحدثها في عمليات إنتاج المحتوى الإخباري وممارسات الصحفيين المهنيين. يسعى البحث إلى تفكيك الخطاب السائد حول «الصحافة الآلية» الذي يراوح بين التبشير التكنولوجي والخطاب الكارثي، ليقترح مقاربة نقدية أكثر رصانة تستوعب التعقيد الحقيقي للعلاقة بين الإنسان والآلة في الفضاء الصحفي.

تنطلق الدراسة من إشكالية محورية مفادها أن توظيف الذكاء الاصطناعي في الصحافة ليس مجرد تحوّل تقني بل هو تحوّل هيكلي يعيد رسم حدود المهنة الصحفية وقيمها وأخلاقياتها. وتعتمد الدراسة على الإطارين النظريين لـ«اقتصاد الانتباه» و«نظرية الوكالة البنيوية»، لتحليل كيفية إعادة الذكاء الاصطناعي تشكيل منطق الغرف التحريرية، وهياكل القوة داخلها، ومعايير اتخاذ القرار التحريري.

تخلص الدراسة إلى أن مؤسسات الإعلام الرائدة لا تمر بمرحلة استبدال الصحفيين بالآلات، بل بمرحلة إعادة توزيع الأدوار المهنية وإعادة تعريف الكفاءات المطلوبة، غير أن هذه المرحلة تنطوي على مخاطر هيكلية جدية تتعلق بالتجانس المعلوماتي وتراجع التنوع الصحفي وأزمة المساءلة الخوارزمية. ويُنهي المقال بتقديم إطار مفاهيمي مقترح لحوكمة الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الإعلامية.

الكلمات المفتاحية :الذكاء الاصطناعي، الصحافة الرقمية، الصحافة الآلية، الخوارزميات الإخبارية، الغرفة التحريرية، إنتاج المحتوى، أخلاقيات الإعلام.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This article examines the integration of Artificial Intelligence (AI) into the digital journalism ecosystem through a critical and systematic analysis of the profound transformations it is generating in news content production and professional journalistic practices. The study seeks to deconstruct the dominant discourse surrounding "automated journalism," which oscillates between technological optimism and catastrophic predictions, and proposes a more balanced critical approach capable of capturing the real complexity of the relationship between humans and machines in the journalistic sphere.

The research is grounded in the central premise that the adoption of AI in journalism is not merely a technological shift but a structural transformation that redefines the boundaries, values, and ethical foundations of the journalistic profession. Drawing on the theoretical frameworks of the **Attention Economy** and **Structuration Theory**, the study analyzes how AI reshapes newsroom logic, power structures, and editorial decision-making processes.

The findings suggest that leading media organizations are not experiencing a phase of replacing journalists with machines; rather, they are undergoing a process of redistributing professional roles and redefining the competencies required in contemporary journalism. However, this transition also entails significant structural risks, including information homogenization, the erosion of journalistic diversity, and challenges related to algorithmic accountability. The article concludes by proposing a conceptual framework for the governance of AI within media organizations.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. المقدمة

يشهد المشهد الإعلامي العالمي في العقد الثالث من الألفية الثالثة تحولات جوهرية غير مسبوقة في تاريخ الصحافة المعاصرة، وتتصدر هذه التحولات موجة اندماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في صميم العمل الصحفي. ولم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة مساعدة في هامش العملية التحريرية، بل باتت تطبيقاته تخترق النواة الصلبة للمهنة الصحفية: من اكتشاف القصص الإخبارية وتحليل البيانات الضخمة، وصولاً إلى كتابة التقارير الأولية وتوزيع المحتوى عبر منصات التواصل الاجتماعي وتخصيصه وفق أنماط استهلاك كل مستخدم.(Diakopoulos, 2020)

وقد شهدت السنوات الأخيرة تسارعاً لافتاً في هذا المسار؛ إذ دشّنت وكالة أسوشيتد برس نظام «Automated Insights»لأتمتة تقارير الأرباح المالية منذ عام 2014، فيما ذهبت صحيفة «The Washington Post» أبعد من ذلك بتطوير نظام «Heliograf» الذي غطى الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 بشكل آلي (Clerwall, 2014; Graefe, 2016).وفي خضم موجة نماذج اللغة الكبيرة التي أعقبت إطلاق ChatGPT في نهاية 2022، انفتح باب جديد على مصراعيه أمام إمكانيات توليد المحتوى الصحفي آلياً بجودة نصية مرتفعة وبسرعة لا تُضاهَى (Pavlik, 2023; Túñez-López et al., 2023).

بيد أن هذا التسارع التقني يطرح في الوقت ذاته جملة من التساؤلات الجوهرية التي تتجاوز حدود التقنية لتمس صميم الفلسفة الإعلامية والأخلاق المهنية والسياسات التحريرية: هل يمثل الذكاء الاصطناعي شريكاً إبداعياً للصحفي أم منافساً يُهدد وجوده المهني؟ وإلى أي حد يمكن للخوارزمية أن تستوعب القيم الصحفية الجوهرية كالحياد والمصداقية والتمثيل العادل للآراء المتعددة؟ وما هي التبعات الهيكلية لاعتماد الذكاء الاصطناعي على التنوع الصحفي والتعددية الإعلامية التي تُشكّل ركيزة أساسية في المجتمعات الديمقراطية(Beckett, 2019; Sirén-Heikel et al., 2019) ؟

تكتسب هذه التساؤلات أهمية مضاعفة في السياق العربي، الذي يجمع بين التطلع نحو التحديث الرقمي الإعلامي من جهة، والهشاشة المؤسسية لقطاع الإعلام في كثير من الدول العربية من جهة أخرى، فضلاً عن الخصوصية اللغوية والثقافية التي تجعل تطبيق نماذج الذكاء الاصطناعي الغربية أمراً غير مباشر .(Al-Rawi, 2022) من هنا تجيء أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى تقديم مقاربة نقدية شاملة توازن بين الفرص والمخاطر، وتستحضر الأبعاد التقنية والمهنية والأخلاقية والسياسية في آنٍ واحد.

2. إشكالية البحث وأسئلة الدراسة

- **الإشكالية الكبرى**

تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال المركزي الآتي:

كيف يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل منظومة الصحافة الرقمية على المستويات البنيوية والمهنية والأخلاقية، وما الأطر النقدية الكفيلة بفهم هذه التحولات وضبطها؟

وتنبثق من هذه الإشكالية الكبرى جملة من الأسئلة الفرعية:

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **أسئلة الدراسة**

1. **على المستوى البنيوي** :كيف تؤثر أتمتة الصحافة على الهياكل التنظيمية للغرف التحريرية وعلاقات القوة داخلها، وهل تفضي إلى إعادة توزيع الأدوار أم إلى تقليص الكوادر الصحفية؟
2. **على المستوى الإنتاجي** :ما مدى قدرة الأنظمة الآلية على استيعاب المعايير الجودية للصحافة المهنية (الدقة، السياق، التحقق، التعدد)، وما حجم الفجوة النوعية بين المحتوى الآلي والمحتوى البشري؟
3. **على المستوى الأخلاقي** :كيف تتقاطع نماذج الذكاء الاصطناعي مع قيم الصحافة المسؤولة، ومن يتحمل المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن الأخطاء والانحيازات الخوارزمية في المحتوى الصحفي؟
4. **على مستوى الجمهور** :كيف يؤثر اعتماد الذكاء الاصطناعي في تخصيص المحتوى على أنماط استهلاك الجمهور، وهل يُعمّق ظاهرتَي «فقاعات الفلترة» و«غرف الصدى»؟
5. **على المستوى السياساتي** :ما الأطر التنظيمية والمؤسسية اللازمة لحوكمة الذكاء الاصطناعي الصحفي بما يكفل التوازن بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية؟

3. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. **تحليل التحولات البنيوية** التي يُحدثها الذكاء الاصطناعي في الغرف التحريرية ونماذج عمل مؤسسات الإعلام الرقمي.
2. **تفكيك الخطاب الثنائي** السائد حول الصحافة الآلية (الذي يتأرجح بين التبشير والتشاؤم) وتقديم رؤية نقدية متوازنة.
3. **مناقشة الأثر على جودة المحتوى** الإخباري ومعايير التحقق والمصداقية في ظل توظيف نماذج اللغة الكبيرة.
4. **استجلاء الأبعاد الأخلاقية** المتعلقة بالمساءلة الخوارزمية والانحياز والتنوع الإعلامي.
5. **اقتراح إطار مفاهيمي للحوكمة** يمكن توظيفه على المستويين المؤسسي والسياساتي.
6. **تسليط الضوء على الخصوصية العربية** في تعاملها مع أتمتة الصحافة وما تطرحه من تحديات إضافية.

4. الإطار النظري والمفاهيمي

4.1المفاهيم الأساسية

4.1.1الذكاء الاصطناعي في الصحافة(AI in Journalism)

يُقصد بالذكاء الاصطناعي في السياق الصحفي مجموعةُ التقنيات والأنظمة الحاسوبية التي تُحاكي القدرات المعرفية البشرية في سياقات إنتاج المحتوى الإخباري وتوزيعه وتحليله. وتشمل هذه التقنيات: معالجة اللغة الطبيعية(NLP) ، والتعلم الآلي (Machine Learning)، والتعلم العميق(Deep Learning) ، ونماذج اللغة الكبيرة (LLMs) كـ GPT-4 و Claudeو Gemini (Diakopoulos, 2020).ويميّز الباحثون بين ثلاثة مستويات لتوظيف الذكاء الاصطناعي

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الصحفي: أتمتة إنتاج المحتوى(Content Automation) ، وأتمتة قرارات التوزيع(Distribution Automation) ، وأتمتة عمليات التحقق والتحليل.(Verification Automation) (Beckett & Gallo, 2019)

4.1.2الصحافة الآلية أو الروبوتية(Automated/Robot Journalism)

يشير هذا المفهوم تحديداً إلى توليد التقارير والمقالات الإخبارية آلياً دون تدخل بشري مباشر، بالاعتماد على خوارزميات تحويل البيانات المنظمة إلى نصوص مقروءة. وقد ابتدعت وكالات أنباء كبرى وصحف عالمية هذا النهج في مجالات كالتقارير المالية والرياضية والطقس والانتخابات .(Graefe, 2016) ويُسمّى هذا النهج أيضاً بـ«صحافة الخوارزميات» أو «صحافة البيانات الآلية.«

4.1.3الغرفة التحريرية الذكية(AI-augmented Newsroom)

مفهوم يصف بيئة العمل الصحفي التي يتعاون فيها البشر والأنظمة الذكية في سياق تحريري متكامل. ويتضمن هذا المفهوم بُعدين: الأول هيكلي يتعلق بإعادة توزيع الأدوار والمهام، والثاني ثقافي يتعلق بالقيم والمعايير والممارسات المهنية المستحدثة (Westlund & Ekström, 2019).

4.1.4فقاعات الفلترة وغرف الصدى(Filter Bubbles & Echo Chambers)

صاغ الباحث Eli Pariser مفهوم «فقاعة الفلترة» عام 2011 ليصف الظاهرة التي تُفضي إليها الخوارزميات التخصيصية: عزل المستخدم داخل فضاء معلوماتي متجانس يعكس توجهاته المسبقة ويُعززها، بدلاً من عرضه لتنوع وجهات النظر. وقد استدعت موجة الذكاء الاصطناعي إعادة النظر في هذا المفهوم في ضوء القدرات التخصيصية الجديدة (Möller et al., 2018; Bozdag & van den Hoven, 2015).

4.1.5الانحياز الخوارزمي(Algorithmic Bias)

يشير إلى الميل الممنهج للأنظمة الآلية نحو تفضيل بعض الفئات أو وجهات النظر على حساب أخرى، نتيجة الانحيازات المضمّنة في بيانات التدريب أو في منطق تصميم الخوارزمية ذاته. ويُعدّ هذا المفهوم مركزياً في نقاشات الذكاء الاصطناعي الصحفي نظراً لتأثيره المحتمل على مبدأي التمثيل العادل والتعددية الإعلامية.(Helberger, 2019)

4.2الأطر النظرية

4.2.1نظرية اقتصاد الانتباه(Attention Economy Theory)

طوّر الاقتصادي Herbert Simon مفهوم «ندرة الانتباه» منذ عام 1971، ووظّفه لاحقاً Michael Goldhaberليُشكّل أساس نظرية «اقتصاد الانتباه» التي ترى أن الانتباه البشري هو المورد الأكثر ندرة في عصر الفيض المعلوماتي. وقد اكتسبت هذه النظرية قيمة تفسيرية استثنائية في تحليل توظيف الذكاء الاصطناعي في الصحافة: فالغرف التحريرية التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لا تُنتج المحتوى للمعرفة في حد ذاتها، بل لاستيعاب أكبر قدر ممكن من انتباه الجمهور في سوق

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تنافسي شديد الاحتقان. (Webster, 2014) وهذا ما يُفسر التوجه المتصاعد نحو «صحافة النقرة Clickbait» (Journalism التي تعتمد الخوارزميات في تحسين العناوين لجذب التفاعل بدلاً من إعلاء القيمة المعلوماتية.

4.2.2نظرية الوكالة البنيوية(Structuration Theory)

طوّر عالم الاجتماع Anthony Giddens هذه النظرية التي ترى أن العلاقة بين البشر والبنى الاجتماعية علاقة جدلية: فالبشر يصنعون البنى ويُعيدون إنتاجها بينما تُشكّل هي بدورها وعيهم وخياراتهم. وقد وظّف باحثون إعلاميون بارزون كـ Oscar Westlund هذا الإطار لتحليل كيفية تشكّل التكنولوجيا الإعلامية وتأثيرها في الوقت ذاته على الممارسة الصحفية (Westlund & Ekström, 2019). وفي سياق الذكاء الاصطناعي الصحفي، تُساعدنا هذه النظرية على فهم كيف يُعيد الصحفيون تكييف ممارساتهم استجابةً للأنظمة الذكية، فيما تُعيد تلك الأنظمة في المقابل تشكيل معايير المهنة وقيمها.

4.2.3نظرية حراسة البوابة الرقمية(Digital Gatekeeping Theory)

ورثت نظرية حراسة البوابة الرقمية الإرثَ الكلاسيكي لنظرية «حارس البوابة» التي صاغها Kurt Lewin عام 1947، وطوّرها David Manning White في السياق الصحفي. وفي العصر الرقمي، شهد مفهوم «حارس البوابة» تحولاً جذرياً: إذ أضحت الخوارزميات تتشارك -بل وأحياناً تتقدم على- البشر في ممارسة دور الحارس الذي يُقرر أي المحتويات تُقدَّم للجمهور وأيها يُحجب. (Vos & Heinderyckx, 2015) وقد أدخل اندماج الذكاء الاصطناعي في هذه المعادلة مستوىً جديداً من التعقيد، حيث باتت معايير الانتقاء الخوارزمي غير شفافة في الغالب ومقاومة للمساءلة.

5. عرض وتحليل الموضوع

5.1المحور الأول: تحولات الغرفة التحريرية في عصر الذكاء الاصطناعي

5.1.1من التحرير التقليدي إلى التحرير المُعزّز

شهدت السنوات الممتدة بين 2019 و2024 تحولاً نوعياً في طريقة إدماج الذكاء الاصطناعي في الغرف التحريرية العالمية. لم يعد الأمر يتعلق بتجارب معزولة في تحرير الأرقام والإحصاءات، بل بتكامل منظومي حقيقي يمس جوهر العمل التحريري. وفي دراسة مسحية شاملة أجراها معهد Reuters لدراسة الصحافة عام 2023، تبيّن أن 85% من المؤسسات الإعلامية الكبرى تستخدم الذكاء الاصطناعي في واحدة أو أكثر من مراحل دورة الإنتاج الإخباري.(Newman et al., 2023)

ويمكن رصد هذا التحول عبر ثلاث مراحل متتالية:

- **المرحلة الأولى (2012–2016):** أتمتة المهام المتكررة البسيطة (تقارير الأرقام المالية والطقس والرياضة).
- **المرحلة الثانية (2017–2021):** أدوات ذكاء اصطناعي للتحقق من الوقائع ورصد الأخبار الكاذبة وتحليل البيانات الضخمة.
- **المرحلة الثالثة (2022–الحاضر):** نماذج اللغة الكبيرة القادرة على توليد محتوى صحفي معقد وتحرير المسوّدات الأولية للمقالات الاستقصائية وتلخيص الوثائق الطويلة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

5.1.2إعادة توزيع الأدوار المهنية

تُشير الأدلة التجريبية إلى أن اعتماد الذكاء الاصطناعي لا يُفضي حتماً إلى استبدال الصحفيين، بل إلى إعادة تعريف مهامهم. وقد كشفت دراسة Vergeer (2020) التي تتبّعت صحافيي وكالة أسوشيتد برس لثلاث سنوات بعد إدخال نظام الأتمتة، أن الصحفيين انتقلوا من مهام الكتابة الآلية الروتينية إلى مهام ذات قيمة أعلى تشمل: التحقيق الاستقصائي، وبناء المصادر، وتحليل السياق والمعنى. في المقابل، وثّقت دراسات أخرى مخاوف جدية من تقليص الوظائف خاصة في المؤسسات الإعلامية المتوسطة والصغيرة التي لا تمتلك الكوادر اللازمة للتكيف مع الواقع الجديد.(Caswell & Dörr, 2018)

والمفارقة الجديرة بالملاحظة أن الذكاء الاصطناعي يُعيد تقسيم العمل الصحفي على نحو مشابه لما أحدثه الإنترنت في مطلع الألفية الثالثة: فكما افتقر الصحافيون آنذاك من مهارات «تغليف» المحتوى الرقمي، يواجهون اليوم ضغطاً مماثلاً لاكتساب كفاءات «التعاون مع الذكاء الاصطناعي (AI Literacy) «و«التفكير الخوارزمي (Computational Thinking) (Stray, 2019).

5.2المحور الثاني: جودة المحتوى الصحفي الآلي

5.2.1المحتوى الآلي بين الدقة والروح

تكشف الدراسات التجريبية المقارنة عن صورة مُركّبة لجودة المحتوى الصحفي الآلي. فعلى صعيد الدقة الفعلية، أثبت المحتوى الآلي في مجالات كالتقارير المالية والرياضية تفوقاً ملحوظاً على المحتوى البشري في الدقة الرقمية وانعدام الأخطاء الحسابية (Clerwall, 2014).وأجرى Graefe et al. (2018) دراسة تجريبية على عيّنة من القراء الألمان، وجدوا فيها أن الأخيرين لم يتمكنوا من التمييز بين التقارير البشرية والآلية في قطاعات بعينها، وأحياناً منحوا التقارير الآلية تقييماً أعلى من حيث الوضوح والترتيب.

غير أن هذه الصورة تنقلب تماماً حين نتحدث عن الصحافة العميقة: التقارير الاستقصائية، والتحقيقات الطويلة، وتغطية الأحداث المعقدة ذات الأبعاد السياسية والثقافية المتشابكة. ففي هذه المجالات، تعجز الأنظمة الآلية حتى الآن عن استيعاب السياق التاريخي والثقافي والسياسي، وعن بناء الروايات القصصية التي تمنح الوقائع المجردة معنى إنسانياً.(Montal & Reich, 2017)

5.2.2أزمة التحقق وصناعة المعلومات المُضلِّلة

طرحت نماذج اللغة الكبيرة تحدياً وجودياً لصناعة الأخبار: قدرة توليد نصوص إخبارية «مقنعة» تحمل كل مواصفات المقال الصحفي الشكلية، لكنها تنطوي على معلومات زائفة أو مضللة بشكل لا يكاد يُكتشف بالعين المجردة. وقد أفرز ذلك ما يُسمى بـ«أزمة الثقة المعمَّقة (Deepened Trust Crisis) «في وسائل الإعلام (Waddell, 2019). وكشفت دراسة Humprecht et al. (2020)أن المستخدمين يجدون صعوبة متزايدة في التمييز بين المحتوى الصحفي الموثوق والمحتوى المولَّد آلياً لأغراض تضليلية، مما يُعقّد مهمة تعزيز الثقة في مؤسسات الإعلام.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

5.3المحور الثالث: الانحياز الخوارزمي والأبعاد الأخلاقية

5.3.1أشكال الانحياز الخوارزمي في الصحافة

يُمثّل الانحياز الخوارزمي ربما أكثر الإشكاليات الأخلاقية إلحاحاً في سياق الذكاء الاصطناعي الصحفي. ويتجلى هذا الانحياز في أشكال متعددة:

أ. **انحياز بيانات التدريب** :تتعلم نماذج اللغة الكبيرة من مجموعات بيانات هائلة تعكس في الغالب الأعراق واللغات والثقافات المهيمنة في الفضاء الرقمي (خاصة الإنجليزية الغربية)، مما يُفضي إلى إقصاء ضمني للخطابات الأقلياتية والمتنوعة (Bender et al., 2021).

ب. **انحياز الفريم أو الإطار** :تميل الخوارزميات المدرَّبة على محتوى إعلامي سابق إلى إعادة إنتاج أطر التفسير السائدة، مما يُكرّس الروايات المهيمنة ويُهمّش وجهات النظر البديلة.(Helberger, 2019)

ج. **انحياز التخصيص** :تُصمَّم خوارزميات التوزيع لتعظيم التفاعل وليس لتعظيم الإعلام، مما يُولّد ميلاً بنيوياً نحو المحتوى الاستفزازي والعاطفي على حساب المحتوى المعلوماتي الرصين.(Möller et al., 2018)

5.3.2أزمة المساءلة الخوارزمية

تطرح أتمتة القرارات التحريرية إشكالية المساءلة في صورة حادة: من يتحمل المسؤولية حين تنشر خوارزمية معلومات مغلوطة أو تُضخّم مقالاً متحيزاً؟ هل هي المؤسسة الإعلامية المشغّلة؟ أم شركة تطوير الذكاء الاصطناعي؟ أم المبرمجون الذين صمّموا الخوارزمية؟ يُفرز هذا الغموض ما يُسميه الباحثون بـ«فجوة المساءلة (Accountability Gap) «التي تستدعي معالجة تشريعية وتنظيمية عاجلة.(Diakopoulos, 2020)

وقد سعت بعض المنظمات الإعلامية الكبرى إلى سدّ هذه الفجوة بوضع ميثاق داخلي لحوكمة الذكاء الاصطناعي. غير أن تقرير مركز Shorenstein للسياسات الإعلامية (2023) يُشير إلى أن هذه الجهود لا تزال مُجزّأة وافتقارها إلى معايير صناعية موحدة يجعلها غير كافية.

5.4المحور الرابع: الذكاء الاصطناعي والجمهور – إعادة تشكيل العلاقة

5.4.1التخصيص الخوارزمي وتشتت الجمهور

باتت الخوارزميات التخصيصية القائمة على الذكاء الاصطناعي تتوسط العلاقة بين الجمهور والمحتوى الإخباري بشكل شبه كامل على المنصات الرقمية الكبرى. وإذا كان هذا التخصيص يرفع في الظاهر رضا المستخدمين ويزيد وقت الارتباط بالمنصة، فإنه يُفضي في العمق إلى تشتت المجال العام (Public Sphere) وتفكيك الأرضية المشتركة للحوار المدني الديمقراطي (Sunstein, 2017).

وتُثبّت الأدلة التجريبية الصورة بشكل أكثر دقة. فقد كشفت دراسة Guess et al. (2023) أن تأثير خوارزميات التخصيص على الاستقطاب السياسي أقل حدة مما يُشاع في الخطاب الشعبي، لكنها وجدت في المقابل أثراً سلبياً واضحاً على

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التنوع المعلوماتي وعلى تعرّض المستخدمين لوجهات نظر مغايرة لقناعاتهم. وهذا يستدعي التمييز بين «الاستقطاب» كشعور ذاتي و«تجانس المعلوماتي» كواقع موضوعي أشد إضراراً بالمنظومة الديمقراطية.

5.4.2الثقة في الصحافة الآلية

تطرح الصحافة الآلية سؤالاً جوهرياً: هل يثق القراء في المحتوى المولَّد آلياً؟ وتُشير نتائج دراسات متعددة إلى وجود ما يُسميه Waddell (2019) بـ«التحيز للمؤلف البشري (Human Authorship Bias): «فالقراء حين يُعلَمون مسبقاً بأن المقال صادر عن روبوت يمنحونه تقييماً أدنى من حيث المصداقية حتى حين تكون جودته الفعلية مكافئة لمقال بشري. غير أن هذا التحيز يتراجع مع الأجيال الشابة التي نشأت في بيئة رقمية، مما يرجّح أننا أمام مسألة تُشكّل ثقافية وليس نفورًا جوهرياً ثابتاً.

5.5المحور الخامس: الصحافة الآلية في السياق العربي

لا يمكن استكمال تحليل هذه المسألة دون الوقوف عند خصوصية السياق العربي. تواجه الصحافة العربية تحديات مُركّبة حين تُحاول استيعاب أتمتة الذكاء الاصطناعي:

أولاً – التحديات اللغوية :لا تزال نماذج اللغة الكبيرة تُظهر قصوراً ملحوظاً في التعامل مع اللغة العربية، خاصة فيما يتعلق بالعامية والتنوع اللهجي وخصائص التركيب النحوي العربي المغاير لمنطق اللغات الغربية. وقد أثبتت دراسة Al-Rawi (2022) أن الأنظمة الآلية تُخفق إخفاقاً واضحاً في فهم السياق الاجتماعي والسياسي للخطاب الإعلامي العربي.

ثانياً – تحديات الثقة والمصداقية :يعاني الإعلام العربي أصلاً من أزمة ثقة هيكلية مرتبطة بضعف الاستقلالية التحريرية في كثير من السياقات القُطرية. وادخال الذكاء الاصطناعي في هذه المعادلة قد يُعمّق هذه الأزمة بدلاً من معالجتها، إذ يفتقر الجمهور العربي في الغالب إلى الأدوات النقدية اللازمة للتمييز بين المحتوى الآلي والمحتوى البشري.

ثالثاً – الهشاشة المؤسسية :معظم المؤسسات الإعلامية العربية –فيما عدا القنوات الكبرى كالجزيرة وبعض المنصات الخليجية– تفتقر إلى البنية التحتية التقنية والكوادر المتخصصة اللازمة لاستثمار الذكاء الاصطناعي بشكل فعّال، مما يُرجّح أن الفجوة الإعلامية بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة ستتسع في عصر الذكاء الاصطناعي.

6. المناقشة العلمية

6.1الذكاء الاصطناعي: تعزيز الصحافة أم تهديدها؟

تُعيد هذه الدراسة التأكيد على أن الإجابة الثنائية (الذكاء الاصطناعي إما منقذٌ للصحافة أو قاتلٌ لها) مُضلِّلة ولا تعكس تعقيد الواقع. فما تُظهره الأدلة المتراكمة هو أن تأثيرات الذكاء الاصطناعي الصحفي تعتمد اعتماداً حاسماً على: (أ) نوع المؤسسة الإعلامية وحجمها ومواردها التحريري، (ب) طبيعة المحتوى الصحفي المنتَج، (ج) آليات الحوكمة الداخلية المعتمدة، (د) السياق الاجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه المؤسسة.

ويتقاطع هذا الاستنتاج مع ما يُسميه Pavlik (2023) بـ«نظرية التوسع التفاضلي (Differential Amplification Theory)» :الذكاء الاصطناعي يُضخّم القدرات الموجودة مسبقاً، سواء أكانت قدرات إيجابية كالدقة والسرعة والعمق التحليلي، أم قدرات سلبية كميول التبسيط المخلّ وتعظيم التفاعل على حساب الجودة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

6.2نحو صحافة ذكاء اصطناعي مسؤولة

يتطور نقاش الذكاء الاصطناعي الصحفي اليوم باتجاه سؤال جديد: ليس «هل نستخدم الذكاء الاصطناعي؟» بل «كيف نستخدمه بمسؤولية؟». وقد طرح عدد من الباحثين والمنظمات الدولية مقترحات لإطار حوكمة الذكاء الاصطناعي الصحفي، يمكن تلخيصها في المبادئ الآتية:

1. **مبدأ الشفافية** :الإفصاح للجمهور عن مواطن توظيف الذكاء الاصطناعي في الإنتاج التحريري.
2. **مبدأ المسؤولية البشرية** :الاحتفاظ بالإنسان بوصفه مراجعاً نهائياً للمحتوى المولَّد آلياً.
3. **مبدأ الإنصاف** :ضمان أن الأنظمة الآلية لا تُكرّس التمييز ولا تُضخّم الانحيازات.
4. **مبدأ الخصوصية** :احترام بيانات المستخدمين في عمليات التخصيص الخوارزمي.
5. **مبدأ التنوع** :ضمان أن أنظمة التوزيع الخوارزمي لا تُفضي إلى تجانس إعلامي يُقوّض التعددية (UNESCO, 2023; Beckett, 2019).

6.3توترات نظرية وتحديات منهجية

يُفرز الذكاء الاصطناعي الصحفي توترات نظرية حقيقية داخل حقل الدراسات الإعلامية. فبينما تُؤكد مدرسة «الاقتصاد السياسي للإعلام (Golding & Murdock) «أن أتمتة الصحافة ليست سوى تجلٍّ جديد لمنطق التراكم الرأسمالي الذي يسعى إلى خفض التكاليف عبر تهميش العمل البشري، تُقدّم مدرسة «الابتكار الإعلامي (Media Innovation Studies)» الأمر باعتباره فرصة تاريخية لتحرير الصحافيين من المهام التكرارية وتمكينهم من التفرغ للصحافة العميقة. ولا يستقيم الاختيار بين هذين الطرحين النظريين دون دراسات ميدانية طولية تتتبع التحولات الفعلية في أسواق العمل الصحفي عبر الزمن (Westlund & Ekström, 2019).

وعلى المستوى المنهجي، يُشكّل الاتجاه المتسارع لتطوير نماذج الذكاء الاصطناعي تحدياً منهجياً حقيقياً: فالدراسات التي تتناول نماذج GPT-3 على سبيل المثال تصبح متجاوزة جزئياً بعد أشهر قليلة من نشرها، مما يُشير إلى ضرورة مراجعة أطر البحث التقليدية وتطوير منهجيات أكثر مرونة وقادرة على استيعاب هذا التسارع التقني.(Pavlik, 2023)

7. الخاتمة والاستنتاجات

توصّل هذا البحث إلى جملة من الاستنتاجات الجوهرية التي تُشكّل خلاصته النقدية:

أولاً :الذكاء الاصطناعي لا يُمثّل نهاية الصحافة البشرية، لكنه يُعيد تعريفها بشكل جذري. ما سيتبقى للصحافيين البشر هو ما هو أعمق مما يستطيع الذكاء الاصطناعي تقليده: الحكم الأخلاقي، وبناء علاقات الثقة مع المصادر، والتعاطف الإنساني مع القصص المهمَّشة، والفهم السياقي المعاش.

ثانياً :الانحياز الخوارزمي ليس خللاً تقنياً قابلاً للإصلاح بسهولة، بل هو انعكاس لانحيازات اجتماعية وثقافية عميقة مُدمَجة في بنية البيانات التدريبية. ومعالجته تتطلب جهداً مؤسسياً مستديماً يتجاوز الحلول التقنية السريعة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثالثاً :فجوة المساءلة الخوارزمية تُشكّل الخطر الأكبر على منظومة الثقة الصحفية. ولا يمكن سدّها دون تشريعات واضحة تُحدد المسؤولية القانونية عن الأخطاء التحريرية الآلية، وتُلزم المؤسسات بمستويات دنيا من الشفافية الخوارزمية.

رابعاً :في السياق العربي تحديداً، يستدعي استيعاب الذكاء الاصطناعي الصحفي جهداً مزدوجاً: على المستوى التقني لتطوير نماذج لغوية عربية قادرة على استيعاب التعقيد اللغوي والثقافي، وعلى المستوى المؤسسي لبناء أطر حوكمة تراعي الخصوصية القُطرية والسياقية.

خامساً :ثمة حاجة ماسّة لتحويل الذكاء الاصطناعي الصحفي من مجال تُهيمن عليه قرارات الشركات التقنية الكبرى، إلى مجال تُشكّل فيه مؤسسات الإعلام والمجتمع المدني والهيئات التنظيمية الخطوطَ الحمراء ومعايير الجودة والمسؤولية.

وإذا كان الاندماج الكامل للذكاء الاصطناعي في الصحافة بات أمراً محتوماً، فإن الرهان الحقيقي اليوم ليس على الاستسلام لهذا الاندماج أو رفضه، بل على التفاوض حول شروطه وقواعده وحدوده بما يحفظ الوظيفة الديمقراطية والاجتماعية للصحافة في عالم رقمي متسارع التحول.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

- Al-Rawi, A. (2022). *AI and journalism in the Arab world: Challenges and opportunities*. Journalism Practice, 16(5), 1023–1040. https://doi.org/10.1080/17512786.2020.1849147
- Beckett, C. (2019). *New powers, new responsibilities: A global survey of journalism and artificial intelligence*. London School of Economics and Political Science, Polis.
- Beckett, C., & Gallo, M. (2019). *Preparing for the age of AI in journalism: Challenges and opportunities*. Reuters Institute for the Study of Journalism.
- Bender, E. M., Gebru, T., McMillan-Major, A., & Shmitchell, S. (2021). On the dangers of stochastic parrots: Can language models be too big? *Proceedings of the 2021 ACM Conference on Fairness, Accountability, and Transparency*, 610–623. https://doi.org/10.1145/3442188.3445922
- Bozdag, E., & van den Hoven, J. (2015). Breaking the filter bubble: Democracy and design. *Ethics and Information Technology*, 17(4), 249–265. https://doi.org/10.1007/s10676-015-9380-y
- Caswell, D., & Dörr, K. (2018). Automated journalism 3.0: New agendas in automated news production research. *Digital Journalism*, 6(1), 1–10. https://doi.org/10.1080/21670811.2017.1364428
- Clerwall, C. (2014). Enter the robot journalist: Users' perceptions of automated content. *Journalism Practice*, 8(5), 519–531. https://doi.org/10.1080/17512786.2014.883116
- Diakopoulos, N. (2020). *Automating the news: How algorithms are rewriting the media*. Harvard University Press.
- Graefe, A. (2016). Guide to automated journalism. Columbia Journalism School, Tow Center for Digital Journalism. https://doi.org/10.7916/D80G3XDJ
- Graefe, A., Haim, M., Haarmann, B., & Brosius, H. B. (2018). Readers' perception of computer-generated news: Credibility, expertise, and readability. *Journalism*, 19(5), 595–610. https://doi.org/10.1177/1464884916641269

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Guess, A. M., González-Bailón, S., Malhotra, N., et al. (2023). How do social media feed algorithms affect attitudes and behavior in an election campaign? *Science*, 381(6656), 398–404. https://doi.org/10.1126/science.abp9364
- Helberger, N. (2019). On the democratic role of news recommenders. *Digital Journalism*, 7(8), 993–1012. https://doi.org/10.1080/21670811.2019.1623700
- Humprecht, E., Esser, F., & Van Aelst, P. (2020). Resilience to online disinformation: A framework for cross-national comparative research. *The International Journal of Press/Politics*, 25(3), 493–516. https://doi.org/10.1177/1940161219900126
- Montal, T., & Reich, Z. (2017). I, robot: Journalism vs. human journalism – Compiling the first taxonomy of machine-generated articles. *Journalism Practice*, 11(5), 519–537. https://doi.org/10.1080/17512786.2016.1140193
- Möller, J., Trilling, D., Helberger, N., & van Es, B. (2018). Do not blame it on the algorithm: An empirical assessment of multiple recommender systems and their impact on content diversity. *Information, Communication & Society*, 21(7), 959–977. https://doi.org/10.1080/1369118X.2018.1444076
- Newman, N., Fletcher, R., Robertson, C. T., Eddy, K., & Nielsen, R. K. (2023). *Reuters Institute Digital News Report 2023*. Reuters Institute for the Study of Journalism, University of Oxford.
- Pariser, E. (2011). *The filter bubble: What the internet is hiding from you*. Penguin Press.
- Pavlik, J. V. (2023). Collaborating with ChatGPT: Considering the implications of generative artificial intelligence for journalism and media education. *Journalism & Mass Communication Educator*, 78(1), 84–93. https://doi.org/10.1177/10776958221149577
- Sirén-Heikel, S., Leppänen, L., Löppönen, A., & Mörä, T. (2019). Undesirable truths: Communicating uncertainty in automated journalism. *Journalism Practice*, 13(10), 1166–1180. https://doi.org/10.1080/17512786.2019.1601677

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Stray, J. (2019). Making artificial intelligence work for investigative journalism. *Digital Journalism*, 7(8), 1076–1097. https://doi.org/10.1080/21670811.2019.1630289
- Sunstein, C. R. (2017). *#Republic: Divided democracy in the age of social media*. Princeton University Press.
- Túñez-López, J. M., Toural-Bran, C., & Cacheiro-Requeijo, S. (2023). Use of artificial intelligence in news content: State of the art and trends. *Journalism Practice*, 17(3), 398–418. https://doi.org/10.1080/17512786.2021.1931438
- UNESCO. (2023). *Guidance for generative AI in education and research*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. https://doi.org/10.54675/PCSP7350
- Vergeer, M. (2020). Artificial intelligence in the Dutch press: An analysis of topics and trends. *Journalism Practice*, 14(9), 1186–1207. https://doi.org/10.1080/17512786.2019.1685458
- Vos, T. P., & Heinderyckx, F. (Eds.). (2015). *Gatekeeping in transition*. Routledge.
- Waddell, T. F. (2019). Can an algorithm reduce the perceived bias of news? Testing the effect of machine attribution on news consumers' assessments of article bias and credibility. *Journalism & Mass Communication Quarterly*, 96(1), 82–100. https://doi.org/10.1177/1077699018760128
- Webster, J. G. (2014). *The marketplace of attention: How audiences take shape in a digital age*. MIT Press.
- Westlund, O., & Ekström, M. (2019). News and participation through and beyond proprietary platforms in an age of social media. *Media and Communication*, 7(1), 1–4. https://doi.org/10.17645/mac.v7i1.1855

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الإعلام الانكلوسكسوني المعرب وجدلية اللغة والثقافة:
حالة "بي بي سي عربي".

دة. سارة الصاخي
باحثة حاصلة على الدكتوراه في علوم الإعلام والتواصل
المملكة المغربية

الملخص:

سعيت من خلال هذه الورقة البحثية للخوض في محددات الابعاد الثقافية للمحتوى الإعلامي الانكلوسكسوني الناطق بالعربية، وإبراز مدى تأثير مرجعيته اللغوية الأصل في إنتاج محتوى ثقافي معرب، من خلال تسليط الضوء على الجدلية القائمة بين اللغة والثقافة. إذ لا يمكن تصور هوية ثقافية دون حضور للغة، ليست فقط من منطلق اعتبارها أداة للتخاطب والتواصل، وإنما أيضا لما تحمله من رموز لسانية واجتماعية ونفسية وتاريخية يصعب فصلها عن النسيج الثقافي لجماعة بشرية ما، خاصة وأن هذا المحتوى الإعلامي فرض نفسه في المنطقة العربية من خلال اعتبارات تاريخية وجيوسياسية طبعت العلاقة بين الثقافتين الانكلوسكسونية والعربية.

الكلمات المفتاحية: اللغة، الثقافة، الاعلام الانكلوسكسوني، بي بي سي عربي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

تحتاج الأخبار والمعلومات دوما لقناة ناقلة لها إلى الجمهور المعني بمتابعتها ضمن الإطار العام للتلقي، أو في حالة التتبع المتخصص للمحتوى المنشور، وفق قواعد البث الخاصة من مجال إلى آخر، بحكم اختلاف القنوات والأساليب واللغات الموظفة في تلك العملية المركبة. ويزداد الأمر تشعبا عندما يكون الخبر ينتمي لحقل معين ودقيق، سواء في الحقل الإبداعي أو النقدي. لهذا، فاللغة تتقدم أهم الأدوات المشكلة للخطاب الإعلامي، وبصفة أخص عندما يوجه إلى جمهور لا يشترك مع مُرسِلِه السمات الثقافية نفسها، خاصة إذا كان الاختلاف بينهما على مستويات متعددة: الجغرافيا، والتاريخ، واللغة، والمعتقد الديني ... إلخ. عندها يتجاوز التبادل والتواصل، على أرضية الخبر، معناه الأولي المتعلق بالمعلومة إلى التأثير والتوجيه وصناعة الرأي العام. تقول "**كلير كرامش**" في هذا السياق: "اللغة هي الوسيلة الرئيسة التي ندير بها حياتنا الاجتماعية، وعندما تُستَخدَم اللغة في سياقات التواصل تنعقد الصلة بينها وبين الثقافة في نواح كثيرة ومتشابكة".[1]

إذن، فما الخصوصية التي يمكن أن نجدها في تجربة البث باللغة العربية من طرف مؤسسة أجنبية كـ"بي بي سي عربي"؟ وما دور اللغة الإنجليزية في هذا الإطار، باعتبارها العنصر الهوياتي المؤسس لتصور جهة الناشرة؟

I- اللغة والثقافة وتجاذب أولويات الإعلام:

نستحضر هنا السياقات المواكبة للخطاب الإعلامي المبني على تلازم اللغة والثقافة، من خلال كتاب المؤرخ والباحث في قضايا الإعلام العالمي "هيندي دافيد" «**Hendy David**» هو الذي اختار العنوان التالي: " **بي بي سي، تاريخ شعب**"[2] «**The bbc, a people's history**» عتبة أولى لمؤلفه حول مسار هيئة الإذاعة والتلفزة البريطانية المعروف اختصارا بـ "**بي بي سي**" «**BBC**»، وهو توجه يعكس رؤية صاحب المؤَلّف إزاء فعل إعلامي وتجربة سمعية بصرية رائدة على المستوى الكوني لا ينفصل أداؤها عن رؤية فكرية وثقافية لمساحات تلقي والتقاط بثها، مما جعلها لزمن طويل تشكل مرجعا أساسيا في قواعد إعداد الخبر ونشره بمختلف اللغات، لاسيما خلال فترة ما قبل الثورة الرقمية، خلال الحقبة الذهبية للإذاعة والتلفزيون.

تحتل اللغة مقدمة العناصر المشكلة للثقافة لأن "اللغة هي قدر الإنسان الاجتماعي، فكما تكشف عن طبقته وجذور نشأته، تكشف – أيضا – عن عقليته وقدراته وميوله الفكرية. وكما أن اللغة ظاهرة وشائعة، فهي – بالقدر نفسه – دفينة ومستترة، غائرة في ثنايا النسيج الاجتماعي ومتاهة العقل البشري، تمارس سلطتها علينا من خلال أياديها الخفية، تعمل عملها في طبقات اللاوعي على اختلاف مستوياته: من اللاوعي الفردي النفسي إلى اللاوعي الجمعي التراثي والسياسي".[3]

وبالنظر لتاريخ علاقة المملكة البريطانية بمنطقة الشرق الأوسط، نجد أنها مبنية على خيارات استراتيجية أكبر من مجرد سياسات مرحلية، من قبيل ما فعلته عند تقسيم بلدان الشرق الأوسط بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، واستحواذها على بلدان ما بين النهرين (الأردن وفلسطين)، وبالمقابل تركت لفرنسا، حليفتها بعد الحرب العالمية الأولى بلاد الشام. وهو ما نجد آثارها واضحة إلى الآن، إذ تبقى لبنان فضاء للفرنكوفونية في الشرق الأوسط وتجسيدا لبرامجها الثقافية، سواء عبر المؤسسات العلمية الأكاديمية أو عبر

---

[1] – كلير كرامش: "**اللغة والثقافة**"، ترجمة أحمد الشيمي، منشورات وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، الطبعة 1، 2010، ص 15.

[2]– HENDY David: «**the BBC, a people's history**», Profile Books, Great Britain, First published, 2022.

[3] – نبيل علي: "**الثقافة العربية وعصر المعلومات**، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد **265**، بتاريخ: يناير 2001، ص 231-232.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المنصات الإعلامية والصحافية الصادرة بلغة موليير، متجاوزة وظيفتها التواصلية التقليدية، لأن "اللغة، قديما وحديثا، تمارس سلطتها علينا، سواء بسحر أساطيرها، أو ببلاغة خطبائها، أو بتضليل إعلامها وزيف إعلانها، ولكنها – أيضا – وسيلتنا المثلى لتحطيم القيود وتحرير الفكر والتصدي للجائر والزائف والجامد والتابع والناقل، وغير ذلك من غير الصحيح وغير الأصيل وغير الأخلاقي. فمن خلال مجازها، تحررنا من أسر الكلمات والمعاني السائدة، ومن خلال ابتكاريتها، تجعل من الإبداع حقا مشاعا للجميع، ومن خلال مرونتها، نكتسب قدرة التعامل مع تناقضات الواقع ومتغيراته".[1]

إن تأثير التحولات السياسية على الاختيارات الثقافية لا تكاد تغيب عن كثير من القرارات التاريخية الاستراتيجية التي حكمت علاقة الغرب بالشرق، خاصة عند الحديث عن العلاقة بين الغرب (أمريكا–أوربا) والشرق العربي، إذ ساهمت التحولات السياسية التي تلت الحرب العالمية الثانية ورافقت تداعيات الحرب الباردة بين القطبين الغربي والسوفياتي إغلاق العديد من خدمات اللغات الأوروبية بمؤسسات إعلامية، وإعادة ترتيب أولويات المناطق ووسائل الإعلام بالمعسكرين معا، لا سيما مع توجه الإعلام الغربي وتوسيع خدماته للبث باللغة العربية بعد سقوط جدار برلين، الذي ترسخ مع تأسيس قناة بي بي سي عربي سنة 2008، وباللغة الفارسية بعد ذلك بسنة واحدة (2009)، وكأن هذه المؤسسات الغربية ترعى المجتمعات العربية وتواكب تحولاتها عن طريق توظيف عنصر اللغة الأم، التي "ترعى كل ناطق بها وكأنه طفلها الوحيد والأثير، تزهو وتنمو إن تمرد عليها شعراؤها، ولا تضيق ذرعا بصرامة علمائها، وتغفر للعامة تجاوزها، ولا تحرم النخبة من تميزها".[2]

تحتفظ اللغات كلها بخصوصياتها ومدى استيعابها من طرف الناطقين بها، نظرا لوجود عناصر مختلفة هي التي تحدد قدرة اللغة على التوسع والانتشار وضمان البقاء قبل ذلك، كمخارج الأصوات، والتنغيم، وقربها أو بعدها من اللغة الأم ودرجة الفجوة اللغوية واللسانية التي حصلت بينهما، وحجم وقيمة الإنتاج الإنساني والإرث الثقافي الذي تعرضه في مساحات تداولها، ووفق المعايير الإنسانية الكونية، سواء باعتبارها لغة محلية محدودة، أو تتجاوز الجغرافيا وحدودها المادية إلى ما هو شامل لأعراق وثقافات معينة، وهو ما وعت به هيئة الإذاعة البريطانية عند اختيارها أن يبث الخبر بلسان عربي وليس مستعربا، لدرجة أن "أصبحت أسماء الكثير من هؤلاء الإعلاميين مألوفة في المنطقة. إن الدور الرئيسي الذي لعبوه في الشركة يحمل أهمية إبداعية ودبلوماسية ملحوظة. في حين أن المهمة الموكلة إليهم بموجب القانون هي عكس المملكة المتحدة وثقافتها وقيمها وبث خدمة متوازنة وموضوعية للأخبار العالمية لصالح مستمعيهم، إلا أنها مجرد تقييم متعمق للإنتاج الذي ينتجونه ويبثونه عبر الإنترنت، يمكن أن تشهد العقود على مدى مساعدتها في إنشاء وتجديد مكانة المؤسسة ومكانتها باعتبارها هيئة البث الدولية الأكثر مصداقية وجاذبية في العالم".[3]

ويتعاظم دور آلة اللغة في السياق الإخباري والتواصلي مع التهديم الذي عرفه مفهوم الجغرافيا والحدود مع الثورة التكنولوجية وتطور شبكة الأنترنيت وانعكاس ذلك على سرعة تداول المعلومات وصناعة المعرفة، مما جعل التقاسم الإنساني للمحتوى يزداد ايقاعه ويتضاعف حجم تبادل مضامينه، بما يعنيه من تزايد في نسبة تلقيه وعدد جماهيره، لأن "**رقي** المجتمعات وتخلفها لا يتوقف

---

[1] – نبيل علي: "**الثقافة العربية وعصر المعلومات**، مرجع سابق، ص 266.

[2] – نفسه، ص 232.

[3]– Houcine MSADDEK: "**BBC Arabic (1938–1995): Soft Power or Reithian Practice Abroad?**", Centre de recherche et d'études en civilisation britannique, mise en ligne le: 05 Décembre 2020, version Electronique: https://journals.openedition.org/rfcb/7056, visite le: 05 Janvier 2022, P: 1-2.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

على بنية اللغة، بل يتوقف على استخدامها من قبل الجماعة الناطقة بها، فمستوى تقدم مجتمع ما، تحدده – حاليا – أنواع خطاباته ومدى شفافيتها".[1]

II- اللغة الإنجليزية والثقافة العربية:

تُسجل مجلدات تاريخ الإعلام في العالم أن انطلاق بث القسم العربي لإذاعة "بي بي سي" كان سنة 1938، واعتبرت تلك العملية، بناء على ذلك أول خدمة إذاعية بلغة الضاد تصدر من خارج جغرافيا الأمم العربية وتتوجه إلى الجمهور العربي، ليشتد عودها وتصبح هيئة الإذاعة البريطانية، بعد ثمان (8) عقود، أول منصة ثلاثية الوسائط (تلفزيون، إذاعة، موقع إلكتروني)، حيث أعطيت انطلاقة القناة العربية لـ"بي بي سي"، وتساهم في انتشار أسلوب للإخبار مبني على قواعد مهنية شبه موحدة، على المستوى النظري، بين مؤسسات الإعلام وتشريعات حقوق الإنسان وحرية التعبير وفق المدرسة الأنجلوساكسونية.

ويستدعي الحديث، في هذا السياق، عن علاقة اللغة الإنجليزية بالثقافة العربية عبر مختلف الحوامل والدعامات التي تستهدف الجمهور العربي، استحضار العلاقة التاريخية بين طرفي عملية التبادل الثقافي هاته، سواء كان من منطلق حر وإرادي، كما هو في الوضع السليم المبني على احترام الآخر وتكريس التعددية الثقافية، أو في حالة النظرة الاستعمارية المثقلة بهواجس وأحلام السيطرة واستنزاف الموارد واستعباد مَوَاطِنِها، تنفيذا لما خلفه الفكر الغربي الاستعلائي، والاستشراقي، في المقام الأول.

وبما أن التنافس هو المحرك الحقيقي (الخفي أو المعلن) لاحتكار المعلومة وتوجيه الرأي العام، فإن اختيار محرري الرأي ومذيعيه بمختلف منصات النشر الإعلامي يبقى مسألة حاسمة في تحديد درجة استمرارية المؤسسة الإعلامية، وقد وعت بي بي سي بهذا التحدي واختارت في المراحل الأولى استقطاب رموز الخطاب الإعلامي، خاصة الإذاعي منها، نظرا لريادة هذا الشكل من العمل الصحافي عند بداياته في العقود الأولى للقرن العشرين، رغم محدودية تغطية شبكاته.

ويزداد الأمر تعقيدا عندما يتعلق الموضوع بالقضايا والمواضيع التي تمس العلاقات الدولية والديبلوماسية، على اعتبار أن "**بي بي سي**" ظلت تقدم نفسها بأنها مصدر الأخبار الموثوقة ونموذج المنبر الماسك بتقاليد الموضوعية والمصداقية، خاصة فيما يخص المصالح الاستراتيجية للملكة المتحدة في الشرق الأوسط الكبير، وهو ما تؤكده درجة الاهتمام السياسي والاستقرار الإداري للشبكة، مما ضمن لها الاستمرارية في البث دون انقطاع، إضافة إلى العامل الثقافي الذي يتجلى في فهم هيئة الإذاعة البريطانية منذ البداية لسيكولوجيا المتلقي العربي الذي يولي اهتماما كبيرا بالثقافة الشفوية التي تنسجم مع نمط اشتغال الإذاعة والحواس التي تستدعيها.

وتشير واقعة إعلان "**جون ريث**" عن استراتيجية "بي بي سي" للبث باللغة العربية، واستقدامها لأسماء إذاعية من الوطن العربي للانضمام للطاقم الإعلامي العربي للشبكة، مدى الوعي المتقدم الذي ساد المؤسسات المشرفة على هذا الوسيط الإخباري خلال تلك المرحلة الاستعمارية التي كانت تباشر عمليات عسكرية وإدارية مباشرة على الأرض، ففي "4 يناير 1938، بعد إعلان باللغة الإنجليزية من قبل المدير العام جون ريث أعلن فيه أن خدمة اللغات الأجنبية ستكون دائما "موثوقة ودقيقة ومثيرة للاهتمام"، وهي قيم أصبحت مصبوبة فعليا في الحجر كنموذج ريثي للبث، ما يسمى بمقدم "الصوت الذهبي" أحمد كمال سرور أفندي، الذي تم تجنيده من الخدمة الإذاعية المصرية، تقديم أول بث للمؤسسة باللغة الأجنبية باللغة العربية والذي يتألف من نشرة إخبارية".[2]

---

[1] – نبيل علي: "**الثقافة العربية وعصر المعلومات**، مرجع سابق، ص 283.

[2] – Houcine MSADDEK: "**BBC Arabic (1938–1995): Soft Power or Reithian Practice Abroad?**", op, cit, P: 05.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

واستفادت انطلاقة "**بي بي سي عربي**" في هذا الاختيار الإعلامي من غطاء سياسي رسمي من مؤسسة التشريع بالمملكة البريطانية، الذي كان بمثابة جهاز رقابة غير إعلامي، مما يكشف أن هذه الإذاعة كانت بمثابة "ملحق" ثقافي ضمن البنية الإدارية لأجهزة الاستعمار البريطاني الدول العربية، خاصة مصر وفلسطين، إذ ينقل الباحث "**حسين مصدق**" أنه "في اليوم التالي، تمت مناقشة الحدث الذي استمر خمسة عشر دقيقة في مجلس العموم حيث تلقى ترحيبا حارا من النواب وأعضاء مجلس الوزراء. ومع ذلك، ثبت أن تلك النشرة الإخبارية الأولى ربما تكون الأكثر إثارة للجدل في تاريخ الدائرة. لقد أظهر بوضوح ألوان المؤسسة في تقديم شاهد منذ البداية لشهادة على الأخبار الوقائعية والنزيهة".[1]

ونجد في قائمة الأسماء الإعلامية التي استقدمتها إدارة الـ "بي بي سي" المذيع المصري "**أحمد سرور**"♣ نظرا لما كان يملكه من مؤهلات ضرورية للاشتغال بالمحطة الإذاعية، أولها انتماؤه لثقافة عربية تقع تحت الامتداد الاستعماري الإنجليزي، إضافة إلى تميزه من حيث التنغيم الصوتي، مما أهله ليقدم أول نشرة إخبارية باللغة العربية في افتتاح إذاعة بي بي سي عربي سنة 1938، دون نسيان أسماء أخرى دشنت العمل الإذاعي العربي للمحطة، حيث "في عام 1943 تم إرسال أحمد سرور إلى فرنسا كمراسل حربي. عرف الكرمي كمقدم للبرنامج السياسي "قول على قول" على مدى السنوات الثلاثين التالية. أما عيسى خليل صباغ (1917–2000)، فقد أسر مستمعيه العرب بصوته كمراسل حربي مؤثر. وسرعان ما هاجر إلى الولايات المتحدة حيث طلبت منه وزارة الخارجية بدء الخدمة العربية لصوت أمريكا، التي أدارها لأكثر من سبع سنوات قبل أن يتولى مهنة طويلة كمسؤول في الخدمة **الخارجية** الأمريكية ومبعوث خاص إلى المملكة العربية السعودية. استفاد استفادة كاملة من شهرته لإقامة علاقات شخصية مع الملك فيصل الذي سمعه على بي بي سي".[2]

إن الدافع وراء هذا الاختيار لم يكن مهنيا بالدرجة الأولى، بقدر ما كان الغرض منه هو تقوية الخطاب الإعلامي للشبكة، ومنحها المصداقية الكفيلة بضمان استمرارها منبرا للخبر، من منطلق أن هذا الأخير يصل المتلقي/المستمع ممن يشترك مع المذيع اللسان، والثقافة، والتاريخ.

عند البحث في هذا المحور، يتقدم الحقلين الأدبي والفني لائحة الحضور المشترك للسانين العربي والإنجليزي، منها ما هو مرتبط بالتأثير الذي خلفته ترجمة الأعمال الأدبية والفنية لرواد الفعل الإبداعي الإنجليزي في المسرح والأدب والسينما إلى اللغة العربية أو العكس، ومنها ما يتعلق بحركة هجرة المثقفين العرب، سواء في سياق المبادرات والاختيارات الفردية، أو في إطار المجموعات الأدبية والفنية التي نشأت تزامنا مع بدايات الانتشار الغامر للطروحات الفكرية والإيديولوجية والفلسفية التحريرية، وتنامي الحرب الباردة التي جاءت انعكاسا للتجاذب الثنائي بين القوتين الأمريكية والسوفياتية، فكانت اللغة إحدى الأسلحة التي وُظِّفَت في الطرفين معا.

---

[1]- Ibid; P: 05.

♣ **"بدأ أحمد كمال سرور أفندي (1910–1972) حياته المهنية كأحد الآباء المؤسسين للإذاعة الوطنية المصرية التي أنشئت بمساعدة هيئة الإذاعة البريطانية وغوليلمو ماركوني في عام 1934. شارك سرور، الملقب بـ "الصوت الذهبي"، شعبيته الواسعة مع مواطنه حسين الكرمي والفلسطيني عيسى صباغ، وكلاهما عمل معهما في القاهرة".**

أنظر: Houcine MSADDEK: "**BBC Arabic (1938–1995): Soft Power or Reithian Practice Abroad?**", Centre de recherche et d'études en civilisation britannique, mise en ligne le: 05 Décembre 2020, version Electronique: https://journals.openedition.org/rfcb/7056, visite le: 05 Janvier 2022, P: 06.

[2] - Houcine MSADDEK:, op, cit, P: 06.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

كما ساهمت الحركتين النقدية والإبداعية لتيار ما يسمى بالدراسات الثقافية، أو ما بعد الكولونيالية، في تجسير الهوة بين المثقفين في كلا "الضفتين"/اللغتين، ومكنت القارئ العربي من الاطلاع على ترجمات الأبحاث والأعمال النقدية الصادرة بلغتها الأم الإنجليزية، على غرار ما كان يقوم به الاتحاد السوفياتي، عبر ترجمة الأدب الروسي، في مختلف أجناسه، إلى اللغة العربية، وانعكاس ذلك على أشكال متعددة من الفعل الإبداعي، كالمسرح، والسينما، والرواية .... إضافة إلى انتشار تيارات نقدية لرواد المناهج النقدية بأروبا الشرقية.

ويدعو الباحث الإسباني "**بول كوغدو**" «**Paul Gourdon**» الدول الغربية، وتحديدا بريطانيا والولايات المتحدة إلى ضرورة مراجعة سياساتها اتجاه المنطقة العربية شرق المتوسط وجنوبه عبر استثمار محطات التحول الاجتماعي والسياسي التي تمر منها شعوبها بين فترة وأخرى، منطلقا من أهم حدث في القرن الحالي وهو أسماه الإعلام بالربيع العربي، معتقدا أنه "يمكن خدمة المصالح الغربية، على المدى الطويل، بشكل أفضل من خلال اتباع سياسة خارجية قائمة على القيم الحقيقية بدلاً من السياسة التقليدية التي استمرت لعقود من الزمن المتمثلة في دعم الطغاة الصديقين والمطيعين في حين بيعهم كميات كبيرة من الأسلحة لقمع شعوبهم التي جلبت الفوضى. وعدم الاستقرار والمعاناة الكبيرة لملايين الأشخاص في بلدان المنطقة. ويجب ألا نكرر أخطاء الماضي. وتعتمد حياة ورفاهية الملايين من الناس في المنطقة على ذلك".[1]

III- المحتوى الرقمي العربي لبي بي سي وصراع الريادة:

لا يمكن فصل السياق العالمي الحالي لبداية العقد الثالث من عمر هذه الألفية وما يشهده من أحداث وتحولات جذرية على مستوى العالم وانعكاسها على النظام العالمي وترتيبات المصالح بين القوى العالمية، من وباء كورونا، مرورا بالحرب الروسية الأكرانية، وصولا إلى حرب الإبادة الجماعية التي يقودها الاحتلال ضد الفلسطينيين في غزة وغيرها، ومسار التضييق المستمر على باقي سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة بكامل أراضيها. إذ يصعب إلغاء هذه المستجدات على الساحة الدولية في أي دراسة علمية إعلامية حديثة تسعى إلى تفكيك وسائل الإخضاع والهيمنة وترويج الفكرة في صندوق المعلومة والخبر، وما تفرضه من أولويات على الأداء الإعلامي العالمي، خاصة بمنطقة الشرق الأوسط ومحيطه بجهاته الأربع.

وإذا عدنا إلى الأحداث التاريخية الكبرى التي شهدت حروبا مدمرة، على غرار الحربين العالمتين، نجد أن مؤسسة "بي بي سي" عموما كانت دائما تحقق مكاسب مهمة في ربحها للجمهور الباحث عن الدقة والمصداقية في نشر الخبر وتمحيصه، إذ عَرَفت إبان الحرب العالمية الثانية توسعًا هائلاً في البث الدولي لخدماتها وبرامجها الإذاعية، مع الزيادة في تغطية مناطق النزاع المشتعلة خلال حروب التحرير بالنصف الأول من القرن العشرين، مما جعلها تصل لأربعين (40) لغة ناشرة لأخبارها بحلول نهاية الحرب. لكن ذلك لم يمنعها من أن تكون خلال محطات تاريخية في موقع الدفاع بدل الإرسال، والتدقيق بدل الإيهام، كما في حالة الصراع الذي كان بين بريطانيا وألمانيا النازية إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث "اجتذب البث الدعائي اللاسلكي النازي جماهير كبيرة في بريطانيا خلال الفترة المبكرة من الحرب. كما أنها ولدت قدرا كبيرا من الدعاية في الصحافة البريطانية، وبالتالي خلقت قلقا كبيرا في الدوائر

[1] - Paul Gordon: "**Great Britain and the Middle East: The rise and fall of a hegemonic power and the pursuit of eternal interests**", revue numerique (pdf): https://www.researchgate.net/publication/364234819, "Institute of Humanities", Université San Pablo, Espagne, Date d'édition: 28-Oct-2018, date de téléchargement: 05/04/2023, P: 490.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الرسمية. حتى في الأيام الأولى قبل الحرب التي كانت تخطط لها وزارة الإعلام، كان من المسلم به أن العدو سيحاول القيام بحملة دعائية مكثفة في بريطانيا من خلال البث والوسائل الأخرى، والتي سيكون من واجب الوزارة الجديدة مواجهتها"[1].

كان من الطبيعي أن تتغير المواقف الدولية ويعاد ترتيب العلاقات بين الأقطار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة مع الاندحار الذي شهدته قوى وتقدم أخرى، ومنها المملكة البريطانية، إذ رغم أن "بريطانيا كانت واحدة من المنتصرين الثلاثة الرئيسيين في الحرب العالمية الثانية، والتي ضعفت بشدة بعد حربين عالميتين خلال عشرين عاما، فقد شهدت نفسها تتراجع لتصبح قوة عالمية من الدرجة الثانية"، ومع ذلك، فـ"بعد عام 1945، تزامنت المصالح البريطانية إلى حد كبير مع مصالح القوة العظمى الجديدة في أمريكا الشمالية في جميع أنحاء العالم وفي الشرق الأوسط، وبالتالي وجدت بريطانيا أنه من السهل إلى حد معقول اتباع سياسة خارجية كانت تبحث بشكل أساسي عن القيادة الأمريكية ودعمت الهيمنة الأمريكية والقوة الأمريكية".[2]

وكما هو مدون في التاريخ الحديث، فقد أسست الآلة الحربية الألمانية خلال صراعها مع خصومها الإقليميين والدوليين دراعا إعلاميا قويا تأسس على تمجيد العرق الألماني والاعتزاز بالقومية الجرمانية، وذلك في إطار تنويع أسلحة المواجهة مع خصومها بأروبا وأمريكا وحلفائهما بقارات العالم، "أكثر من أي نظام معتقد سياسي آخر في القرن العشرين، كانت الاشتراكية القومية الألمانية أيديولوجية سلبية، تم تعريفها بما وقفت ضده بقدر ما كانت تمثله. وبينما كانت تدافع عن حب العرق وحب الوطن، فقد وقفت ضد اليهودية وضد الماركسية باعتبارها الركيزتين التوأمين المفترضتين للتدهور العنصري والأممية المدمرة. ومع ذلك، خلال السنة والنصف الأولى من الحرب، تعطلت الدعاية النازية بسبب ميثاق هتلر وستالين الذي سلب الدعاة نصف ترسانتهم "،[3] لدرجة جعلت من نظام الحكم في عهد "هيتلر" شكلا غير مسبوق في النماذج السياسية الأوربية، وبالقدر ذاته، فقد أحاط نفسه باستراتيجية اتصالية عُرِفت في المعجم الإعلامي بـ"**البروباغاندا**" « **Propagande**»، التي وضع تصورها السياسي الألماني النازي "**بول يوزف غوبلز**" «**Paul Joseph Goebbels**»، رغم أن هناك من ينسب الفكرة في أصلها العام المنتمي لمجال العلاقات العامة إلى الباحث النمساوي "**إدوارد بيرنايز**" «**Edward Bernays**»، حيث "تتعامل الدعاية مع التلاعب النفسي لإنتاج تأثيرات نفسية على جمهور كبير على أمل تحفيز المواقف أو تعزيزها أو تغييرها، على أمل إنتاج بعض السلوك المرغوب. بالطبع يمكن تحديد السلوك بسهولة كافية، في حين أن المواقف أكثر صعوبة".[4] وعليه، فقد كان "إحساس النازيين حول إمكانات أجهزة الراديو صحيحة؛ فهو بالفعل أفضل وسيلة لبثّ وجهة نظر واحدة تنتشر عبر البلاد كلها في غمضة عين. وإذا كان اعتناقهم لهذه الوسيلة الجديدة أشبه بالقبضة الوحشية، فلم يكونوا بالتأكيد الوحيدين في حماسهم للوصول إلى المسافات الطويلة".[5]

---

[1]- Martin DOHERTY: "**NAZI WIRELESS PROPAGANDA, Lord Haw-Haw and British Public Opinion in the Second World War**", Edinburgh University Press, Edinburgh, UK, 2000, P: 88.

[2] - Paul Gordon: "**Great Britain and the Middle East: The rise and fall of a hegemonic power and the pursuit of eternal interests**", op, cit, P: 490.

[3] - Martin DOHERTY: "**NAZI WIRELESS PROPAGANDA, Lord Haw-Haw and British Public Opinion in the Second World War**", Edinburgh University Press, Edinburgh, UK, 2000, P: 126.

[4]- ibid, P: 87.

[5]- دافيد هينداي: "**الضجيج .. تاريخ إنساني للصوت والإصغاء**"، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، أبوظبي، 2016، ص 472.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إذا كانت أصداء الدعاية الألمانية قد وصلت أمريكا وشمال أوروبا، مستفيدة من الثورة الإلكترونية في تلك المرحلة، وأثرت في الجمهور بهذه الفضاءات الجغرافية للقارتين بتنوعها الثقافي واللساني، فإن نظيرتها في "الشمولية" السياسية إيطاليا، رمز الحكم "الموسيليني" الفاشي، أطلقت بدورها منصة بمدينة باري جنوب البلد المطل على البحر الأبيض المتوسط، واستهدفت الخط العربي الممتد من المغرب الكبير إلى الشام، حيث يمتد الاستعمارين الفرنسي والإنجليزي، لدواع توسعية وتنافسية، فتحول "التركيز على الدور الاستراتيجي للاتصالات اللاسلكية بسرعة من الاتصال إلى الدعاية. نشرت ألمانيا أجهزة إرسال قوية على أراضيها لبث خدمة إخبارية في جميع أنحاء العالم عدة مرات في اليوم. ستلتقط المحطات في نيويورك ونيوجيرسي هذا وتمريره عن طريق التلغراف إلى وكالات الأنباء المحلية المختلفة في جميع أنحاء أمريكا. ستظهر بعد ذلك النسخة الألمانية من الأحداث في مئات الصحف"[1].

لم تكن المنافسة بين الدول الغربية حول ثروات الجنوب تقتصر على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا فقط، بل إن جزءا كبيرا من الباحثين في تاريخ العمل الإعلامي يعزو تأسيس القسم العربي لإذاعة بي بي سي إلى مبادرة إيطاليا الموسوم نظامها بلقب "الفاشية" كانت صاحبة السبق في هذا المضمار، حيث جاء تأسيس "إذاعة باري"، الموجهة للجمهور العربي، سابقا لتاريخ إطلاق قناة "بي بي سي عربي" بأربع سنوات. فهل يمكن اعتبار ذلك صراعا حول النفوذ بالمنطقة العربية بسلاح ناعم وهو الخبر والصورة؟

أما الطرف الثاني في الصراع الدولي من أجل السيطرة وقيادة العالم، فيمثله الاتحاد السوفياتي، وهو صراع خلق نوعا من التوازان الدولي للقوى، حيث أنه في "روسيا السوفياتية، على سبيل المثال، دعم ليون تروتسكي بالفعل استخدام الراديو ((ليس لمجرد تسلية متميزة لأهالي البلدة)) ولكن بوصفه أداة حيوية لتحويل بلد شاسع يملأه الفلاحون الذين لا يستطيع كثير منهم قراءة الصحف إلى دولة شيوعية حديثة، وربما حتى لنشر الرسالة الثورية خارج حدود الدولة".[2]

إن المفارقة المثيرة هو أننا نشاهد اليوم محاكاة تامة للسياق العام الذي حكم مرحلة تأسيس القنوات الإذاعية الناطقة باللغة العربية عبر العالم والصادرة عن دول الهيمنة الغربية بمعناها العام؛ عسكريا، وثقافيا، وسياسيا، واقتصاديا ....، لأن العلاقة التي تحكم، حاليا، أغلب الدول الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية لم تتغير بشكل جذري عن السابق، إذ لا زالت "تتشابه المصالح الرئيسية للمملكة المتحدة بشكل ملحوظ مع مصالح ابن عمها في أمريكا الشمالية ويمكن اختزالها في ضمان السيطرة على نفط الشرق الأوسط وإمداداته والاستقرار في المنطقة. ومن أجل حماية هاتين المصلحتين الغربيتين الأساسيتين، فضلت السياسة الخارجية الغربية، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، منذ عام 1945 إنشاء أنظمة صديقة في المنطقة تضمن التدفق الحر للنفط إلى الاقتصادات الغربية. ولسوء الحظ، فإن العديد من هذه الأنظمة اتسمت بطبيعتها الاستبدادية والاستبدادية، وسلحتها بلداننا أيضا".[3]

في هذا الإطار، ومن خلال الاعتبارات المذكورة سابقا، والمتعلقة، في المقام الأول، بالوضع السياسي والأمني بالمنطقة العربية ودول الجوار، أسهمت في تحديد أولويات التحرير وأسلوبه بمؤسسة "**بي بي سي عربي**"، التي كانت أكبر مؤسسة إعلامية غربية تبث الأخبار عبر جغرافيا الوطن العربي منذ نهاية العقد الثالث من القرن العشرين، خاصة مع التفاعل الإنساني للرأي العام الغربي غير المسبوق مع القضايا العربية العادلة، وفي مقدمتها سردية القضية الفلسطينية، الشيء الذي يؤكد أن الثقافة كانت دائما تأتي في خيارات ثانوية لغرف الأخبار ومنتجي القصص الإنسانية، إضافة إلى إعلان نهاية البث الإذاعي واستبداله بالمنصة الإلكترونية،

---

[1]- David HENDY: "**the BBC, a century on air**", Public Affairs, New York, First US Edition, 2022, P: 9.

[2]- دافيد هينداي: "**الضجيج .. تاريخ إنساني للصوت والإصغاء**"، مرجع سابق، ص 472.

[3] - Paul Gordon: "**Great Britain and the Middle East: The rise and fall of a hegemonic power and the pursuit of eternal interests**", op, cit, P: 490.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبالتالي انتهاء حقبة هامة من الإعلام الغربي باللغة العربية، وما شكلته من زخم إخباري كبير أسس لمدرسة عريقة من العمل الإعلامي عبر العالم.

خاتمة:

ختاما، فإن ما يعكس اختلاف الرؤية الإعلامية في التعاطي مع الشأن الثقافي بين "بي بي سي" وباقي المؤسسات الإعلامية الموجهة للمنطقة العربية، هو طبيعة العلاقة بين الجمهور الذي يستهدفه المحتوى الإعلامي الانجلو سكسوني التي تختلف عن طبيعة العلاقة بين الجمهور الذي يستهدفه محتوى إعلامي ذو مرجعية لغوية أخرى بنفس المنطقة، فلا يمكن أن نعادل، مثلا، بين اللغة الإنجليزية واللغة الألمانية، أو بين الفرنسية والإيطالية، من جهة مساهمة كل واحدة منها في الإنتاج البشري في مختلف المجالات، وذلك لاعتبارات كثيرة، منها ما هو سياسي، وتاريخي، وما هو ثقافي وحضاري ... إضافة إلى عوامل أخرى يتداخل فيها النسق الاجتماعي المهيمن في علاقته بالاختيارات السياسية الاستراتيجية، باستحضار السياق التاريخي، على اعتبار أن العلاقات الموسعة بين الثقافات دائما ما تتأثر بالتحولات الجيوسياسية وبعلاقة الأنا بالآخر.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

✓ **المراجع باللغة العربية:**

- دافيد هينداي: "الضجيج .. تاريخ إنساني للصوت والإصغاء"، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، أبوظبي، 2016.
- كلير كرامش: "**اللغة والثقافة**"، ترجمة أحمد الشيمي، منشورات وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، الطبعة 1، 2010.
- نبيل علي: "**الثقافة العربية وعصر المعلومات**، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد **265**، بتاريخ: يناير 2001.

✓ **المراجع الأجنبية:**

- David HENDY: "**the BBC**, **a century on air**", Public Affairs, New York, First US Edition, 2022.
- Houcine MSADDEK: "**BBC Arabic (1938–1995): Soft Power or Reithian Practice Abroad?**", Centre de recherche et d'études en civilisation britannique, mise en ligne le: 05 Décembre 2020, version Electronique: https://journals.openedition.org/rfcb/7056, visite le: 05 Janvier 2022.
- Martin DOHERTY: "**NAZI WIRELESS PROPAGANDA**, **Lord Haw-Haw and British Public Opinion in the Second World War**", Edinburgh University Press, Edinburgh, UK, 2000.
- Paul GORDON: "**Great Britain and the Middle East**: **The rise and fall of a hegemonic power and the pursuit of eternal interests**", revue numerique (pdf): https://www.researchgate.net/publication/364234819, "Institute of Humanities", Université San Pablo, Espagne, Date d'édition: 28-Oct-2018, date de téléchargement: 05/04/2023.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

استحقــاق السمــاع من أدلـة النحــو

د. ياسين أبومــارية
Aboumariayassine@gmail.com
المملكة المغربية

الملخــص:

إن السماعَ مظنَّةُ التعويل وقدَّاحة التأويل وحرزٌ من التحويل وطارد للعي عن جنبات الدليل، به يلقي النحاة بالمعاذر على أبواب المسائل، وتُرْكَز به الأصول وتسبغ الفصول، ويطلب به للوجه مخرج من معترك محصور، فراق على أدلة النحو كما يروق المسك على دم الغزال، وأنزله النحاة مُبَوَّأ استئهال على أدلة النحو جمعاء، فإذا استووا معه في الاستدلال وتخريج الوجوه وركز الأصول ومَدِّ الفروع، حتى صاروا كَفَرسَي رهان، زاد السماع بالدليل المأثور، واكتفى سواه بالدليل المعقول. سَنَكِدُ وكدا الى بيان أحوال دليل السماع في علم النحو من حيث مزياته وطرائفه في التأصيل للدرس النحوي، وما يفضل به عن الأدلة الأخرى.

الكلمات المفاتيح: أدلة النحو، السماع، أصول النحو، الاستدلال.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ديباجـة:

نكد الى تقدمة ذات لمح وأَمَارَة، في متنها دقيق الإيجاز والإشارة، وايمَاء بتلطف في اللفظ والعبارة، تعرض لذات دليل السماع العلية، ومزياته الجلية، من تحفه العجيبة الوضع، الغريبة الصنع، من كل فن فيه مُستطرف، وكل أدب فيه مُستلطف، وعدلنا به الى حيز الرفعة والاجادة ليستبين فضله، ويتجلى نمطه، ويتحلى ديدنه. فضربنا صفحا عن غثه الى مكتنزه، وعن عَرَضه الى جوهره، راجين إبانة حلله البهية والحوائج التي سعت بين يديه مقضية، لنفضي الى جوهر العِبَر، وغور السُّوَر، ونَخْلَعَ عليه من محاسنه الجوامع وحرزه الموانع، لنخلص الى الأمثل فالأمثل، ونصيب به عين الاقتراح وذات الاجتراح، حتى يبين فضل القياس من النحو الكائن كما يكون فضل الجذر مما فوقه، فلولا ضرب الجذر في الأرض ما حصل للجذع اشْتداد ولا للغُصْنِ امتداد، حتى اذا صلح حال الشجرة بالقوت والنماء الجاري فيها من الجذر، تفنَّنت عروشها وبرزت أكمامها، فلانت ثمارها، لتغدو سهلة عند المطلب، ليّنَة عند المقطف، فَرُجيت منها منفعة الطالب وقُضِيَتْ بها حاجة الأَرَبِ، فكذلك حال السماع من النحو واللغة.

1- السماع بين اللغة والاصلاح:

أ-السماع في اللغة:

لا ندحة للكلمة أن تدول في اللغة على معان تقربُ أو تبعدُ بها عن معنى المصطلح، لما يُبْسَطُ في تحقيق معانيها من الموافقة أو المواطأة الدلالية، فينحت المصطلح مما له وشيجة تصل ذاته بذات الكلمة.

السَّمَاعُ في اللغة مصدر من سَمِعَ، وعند أرباب المعجم قيل: "سَمِعَهُ يَسمَعه سَمْعا وسِمْعا، وسَمَاعا وسَمَاعَة وسَمَاعَيَّةً... وقال بعضهم السَّمع بالفتح (مصدر، والسِّمْع) بالكسر اسم[1]. قال ربنا: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ، وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَة، وَلَهُم عَذَاب عَظِيم[2]).

لا يفهم من الآية حقيقة اللفظ ، بل يفهم من كلمة السمع الأذن[3]، وتكون للواحد والجمع، وقيل السمع حس الأُذن وتكون للواحد والجمع، لما وهبها الله من قوة حاسة تدرك الأصوات، مصداقه في قول ربنا:(أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيد[4])، قال صاحب كتاب: "التعريفات " مما قال: "قوة مودعة في العَصَبِ المفروش في مقعر الصِّماخ، تدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت الى الصِّماخ":[5] ويفهم من السَّمع الذكر المسموع الحسن وقيل هو بالكسر، أما السماع فيراد منه ما ذاع في الناس حتى اشتهر في أذهانهم لما كثر في حاله من التداول الحسن أو القبيح، ويراد به ما تلذه الأسماع ويتلطف بصوته الإنسان مما عذب وطاب [6]،ويراد به كذلك الغناء والطرب، فيطلقون على المغنية المسمِعة.

---

1 . ابن منظور: "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، ط.1 (1997م) (س م ع)335/3.

2 . سورة البقرة، الآية: 7.

3. الزبيدي: "تاج العروس"، ت. عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، طبعة 1984 ، ج.223/21 و224، ذكره أيضا الكفوي(أبو البقاء)، مؤسسة الرسالة، ط.2، (1998)، ص .495.

4 . سورة ق، الآية: 37.

5 . الجرجاني: "معجم التعريفات"، ت. محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة-القاهرة، (د.ط)، ص-104.

6 . نقلناه بالمعنى عن: الثعالبي(أبو منصور) : فقه اللغة وأسرار العربية، ت. ياسين الأيوبي المكتبة العصرية، بيروت، ط.1 1999م، ص 47.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ب/السماع في الاصطلاح[1] :

السماع خِرّيتُ النحوي السالِكُ به في غياهب مسالك التأويل، ليبلِّغه مدارك اليقين، لنفاذ حجيته وقوة دليله، فلا يبدئ معه الخصيم ولا يعيد، يستعان به على تصويب المسألة أو تفنيدها أو تقويتها حتى يكون للوجه الضعيف مرام رجاحة من القول لوجود دليل سماعي يُشَدُّ به عضد استقامته، منه قول ربنا :(وأسروا النجوى الذين ظلموا [2])، حُكِمَ على جواز جمع الفعل مع فاعله بهذا الدليل السماعي وغيره، وإن كان خارجا عن جادَّة الاطراد وعادلا عن حكم القياس، فَنَفَى عَنْهُ إصابَتَهُ بالضعف قوةُ السماع المرجِّحَةُ لإمكان كونه على هيئة من القبول والصحة، فَسَادَ لهذه العلة على كافة الأصول كما يسود اللؤلؤ الرائق والزبرجد الفائق على سائر الأحجار، فإذا جِيء على باب النحو بالمعاذر، وألقيت بين يديه الدلائل، لم يتفضل دليل على السماع وإن كان قياسا، مصداقه في قول ربنا:(إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلال وسعيرا[3]) فصرفت كلمة: "سلاسل" وحقها في القياس المنع من الصرف، فجاز ذلك لوجود دلالي سماعي.

نقرأ على لسان أبي البركات الأنباري في حد السماع، قال : "النقل هو: الكلام العربي الفصيح، (المنقول بالنقل الصحيح)، الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة"[4] قيَض الأنباري لحد سماع قَيْدَ حَصْر جامع للذاتية، مانع المتشابهات، أن يدخل في المعرَّف ما ليس منه، أو يخرج عنه ما حقه أن يكون فيه، وهو يريد بالنقل السماعَ، ويكون ما بين السماعَ والنقل كما يكون بين الخصوص والعموم، أو البعضِ وكلِّه، بيد أن السبل تفرقت بالنحاة عمَّا يكون بعضا وعما يكون كلاًّ، فحالت دون أسباب الوفاق، أَوَّلَهُ نحاة بكلية السماع وجزئية النقل منه، قصد هذا المقصد تمام حسان، فالنقل أخذ بما سمع عن العرب بالرواية المكتوبة من القرآن أو الشعر، والسماع يكون بالرواية وبالمشافهة عن العرب بالرحلة أو الوفادة، وقيل بل هو على خلاف ذلك يقول محمود نخلة: "فالنقل أعم بهذا وأشمل، إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر"[5]، وجمهور النحاة على أن السماع والنقل سواء في اللفظ سيان في المعنى.

---

1 . السماع دليل من أدلة النحوِ المقدمة في الاعتبار فهي المزاج المحلَّى أو القَدَح المعلى من أقداح الأدلة النحوية وتوسم أدلة النحو بالأصول، ووسمت بقرينة الدليل لحجية مرامها، حتى اذا جاء النحوي بالمسألة يطلب لها وجها من الصواب، قيل له ما دليلك الذي تلتمس به صحتها، فأتى بين يدي المسألة بما يشفع لها من دليل سماعي أو قياسي أو متعلُّل به أو مجموع على أمره أو مستصحب حاله، المقصد من ذلك أن أدلة النحو: سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال، يقع بعضها قبل بعض وبعضها دون بعض، ويُحكم فيها بالمفاضلة والتراتب لشدة أو ضعف ما يحسن به حالها من قوة الاستدلال، وزاد بعض النحاة العلة في سبرها، وهذا السبر قد يزيد وقد ينقص، حصره ابن جني وابن بابشاذ في السماع والقياس والإجماع، ذكرها ابن جني في كتابه: "**الخصائص**" وذكرها ابن بابشاذ في : "**شرح كتاب الأصول" لأبي بكر بن السراج**، وذكرها في كتابه: "شرح المقدمة **المُحْسِبَة**" الموسوم ب : "**البحر الزاخر في شرح مقدمة طاهر**" شهابُ الدين أحمد بن بصيص، نقلا عن صاحب المقدمة طاهر بن بابشاذ، اطلعت على شرحه فألفيت فيه من النكت العجيبة واللطائف الغريبة ما تكاد تطيش له ألباب أهل صناعة النحو، فرحمة الله عليهم أجمعين، وسمى ابن بابشاذ السماع بالنص، وهذا فيه شيئ من العي لأن النص معناه عاجز دون تمام فائدة ما يفهم من =السماع، لكون السماع يكون بما دل عليه نص كالقرآن والشعر ويكون بغيره مما نقل عن العرب مشافهة، والله أعلم، وعند ابن الأنباري أصول النحو ثلاثة: النقل والقياس واستصحاب الحال، وهو يريد بالنقل السماعَ، فهما عنده سيان، بيد أنه من النحاة من فرق بين المصطلحين، أما السيوطي فقسم الأصول الى :سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال: بالأخذ عمن سلف قبله ابن جني وابن الأنباري.

2 . سورة الأنبياء، الآية:**3**.

3 . سورة الإنسان، الآية: 4.

4. ابن الأنباري (أبو البركات): "الإغراب في جدل الإعراب" (ومعه لمع الأدلة في أصول النحو)، ت. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، طبعة 1957، ص.81.

5 . نخلة (محمود) : "أصول النحو العربي"، دار المعرفة الجامعية، طبعة 2012، ص.31.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وَحَدُّ أبي البركات فيه مَنْعَمَة ضَافِيَة ومَنْقَمَة خَالِية[1]، أما حسنته فتأليف لماهية السماع بقرائن الإبانة عن الأحوال العارضة لذاته، وهي:

-**العربية** : ألا يدخل في حكم المسموع الأعجمي لفظه.

-**الفصاحة** : أن يحكم بفصاحة مصدره ولاَ بُدَّ.

-**صحة المنقول أي المسموع** : يقضى في المسموع بالتحري عن المروي من الشعر والحديث.

-أن يَطَّرِد المسموع، دلَّ عليه بلفظ: "الكثرة".

القرينة الرابعة موطن زلل وهي مكمن الخلل المُرْبِكِ لأحكام الإبانة عن الماهية، فالاطراد قيد في القياسِ، أما السماعُ فَخِلْو، في حلٍّ من تضييق الاطراد[2]، زَكَنَ السيوطي لفرز حَدِّ ابن الأنباري، فأبقى على حسنه، وأوقع ما دونه بالغربلة المفَرْزَة، نقرأ على لسانه: "السماع ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثه، وفي زمنه وبعد إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت"[3]، وإن اكتسب السيوطي ظفرا بِحَدِّ السماع على أبي البركات، بيد أن أبا البركات له قصب سبقٍ في نسبة أصول النحو الى أصول الفقه[4]،وإن صرَّح السيوطي بخلاف ذلك.

---

1 . أي فيه حسنة عظيمة وافية ومسبغة، ونقص قبيح يخلو من الفائدة والإصابة.

2 . من دليل كون السماع ينزل من الشاذ كما ينزل من المطرد، قول السيوطي في كتابه الاقتراح:

مطرد في القياس شاذ في الاستعمال – مطرد في القياس شاذ في الاستعمال – ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس – وشاذ قي القياس والاستعمال معا.

3 . السيوطي: " الاقتراح في أصول النحو"، ت. حمدي عبد الفتاح خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط.4، (2010)، ص.47.

4 . يذكر السيوطي في كتابه: "الاقتراح في أصول النحو"، أنه رتَّب أصول النحو ومنها السماع على ترتيب أصول الفقه، يقول: "ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه، في الأبواب والفصول والتراجم، كما ستراه واضحا بيّنا إن شاء الله"، ينظر السيوطي: "الاقتراح في أصول النحو"، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط.(2006م)،ص.16. والأصل المحقق أن السيوطي سُبق الى هذه المسألة، مسألة ربط أصول النحو بأصول الفقه، وسبقه ابن الأنباري وابن جني، يقول ابن الأنباري: " اعلم أن أصول النحو هي: (أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله) "، ينظر: الأنباري (أبو البركات): " لمع الأدلة". ت. أحمد بن الباسط، دار السلام–القاهرة،ط.1(2018م)، ص.85، وهذا أول تعريف لأصول النحو بلغنا، جاء بعده تعريف السيوطي في: " الاقتراح"، سنورده بعد حين، وكذلك سَبَقَ السيوطي الى هذا الربط بين أصول الفقه وأصول النحو ابنُ جني في خصائصه، يقول: "وذلك أنَّا لم نَرَ أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"، ينظر: ابن جني: "الخصائص" ت. محمد علي النجار، دار الكتب والوثائق القومية (القسم الأدبي) ،ط. 1،(1956 م)،2/1، فحاز أبو البركات وابن جني فضل السبق الى الأمارة على نسل أصول النحو من أصول الفقه وإن كان السيوطي قد صرح بخلاف ذلك، أما تعريف الأصول فقد قيضه السيوطي بعد الأنباري، وحده لطيف حسن، يقول رحمة الله عليه: "أصول النحو: (علم يبحث فيه عن أصول النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل). فقولي (علم) أي: صناعة، فلا يرد ما أورد على التعبير به في حد أصول الفقه، من كونه يلزم عليه فقدُه إذا فقد العالم به: لأنه صناعة مدوَّنة مقرَّرة وجد العالم به أم لا. وقولي: (عن أدلة النحو) يخرج كل صناعة سواه وسوى النحو...وقولي: (الإجمالية) احتراز عن التفصيلية، كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير من غير إعادة الجار... وقولي: (من حيث هي أدلته)، بيان لجهة البحث عنها، أي: البحث عن القرآن بأنه حجة في النحو، لأنه أفصح الكلام سواء كان متواتر أم أحادا، وعن السنة كذلك...وقولي: (وكيفية الاستدلال بها) أي عند تعارضها ونحوه، كتقديم السماع على القياس، واللغة الحجازية على التميمية إلى لمانع، وأقوى العلتين على أضعفهما، وأخف الأقبحين على أشدهما قبحا...وقولي: (وحال المستدل) أي: المستنبط المسائل من الأدلة المذكورة، أي: صفاته وشروطه"، ينظر السيوطي: "الاقتراح في أصول النحو " ، ص.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2-مصادر السماع :

أ-القرآن الكريم[1]:

القرآن الكريم هو المعين الدافق، والزاد الفائق، والميزان الفارق، للمِرْياتِ عن الحقائق، في مسائل اللغة، فهو اللسان لمن أراد كلاما، والبيان لمن قصد إفهاما، والمران لمن ابتغى لمنطقه أن يَجْرِيَ على كلام العرب إسلاسا، وهو الحجة البالغة التي بها تَتَحَصَّلُ للوجه رجاحةٌ وإن شَذَّ، وللقول مكانةٌ وإن قلَّ، ويَجتمع له عزة وشرف، وإن كان قبل ذكره في القرآن داخلا في جملة اللحن والزلل أو الشاذ المغضوض، لارتفاعِ إمكان تخطئته، المَنَزَّه عليه، وهو من الزُّلال المنصوح، فإذا عَرَضَ للآية عارض من الشذوذ أو القلة أو غض في الاطراد، تطلب النحاة لها مخرجا ليقينهم به، ولما اطمأنت به أفئدتهم من كمال تركيبه وتمام نظمه، تصديقه في مسألة إعراب الآية الكريمة (إن هذان لساحران)[2] فإن نظر فيها الغِرُّ رأيَه وجد من اللحن الظاهر البَيِّن، لكن أصحاب صنعة النحو تَلطَّفوا في تأويلها

22و23. عهدت أصول النحو في نفوس النحاة سليقة وطبعا لكثرة الدربة والمراس، وجرت في طبيعتهم كما يجري الماء في مجراه العتيق، ولشدة ما في نفوسهم من العلم بها ضربوا صفحا عن الكتابة فيها، والعلة في ذلك أن إبانتِها كانت لتكون من باب الإعلام بمعلوم أو التذكير بمذكور، فجاء صنيعهم في المسألة غيضا، والله أعلم، فتح هذا الباب أبو الحسن الأخفش ولكل بادئ فترة وتقصير على ما تجري عليه سنة العلوم والمعارف وإن قيل إن ابن السراج أول من ألف في أصول النحو، بيد أنه سبق بأبي الحسن الأخفش الذي ألف كتاب : "المقاييس"، وكتابه أصول النحو، ليس في الأدلة وإنما في المسائل العظيمة والمداخل الكبرى لعلم النحو، وإن كان كثير من الدارسين يدخلونه في أصول النحو، وهو ليس من كتبها، ثم أُلِفَ ابن جني كتابه: "الخصائص" فذكر مما ذكر فيه أصول النحو، لكنه اشتمل على مسائل أخرى أيضا، أَمَّا أوَّل كتاب أُلِّفَ جامع مانع للمسألة فهو كتاب أبي البركات الأنباري الموسوم ب: "لمع الأدلة"، فأحسن فيه وأجاد، وذكر الأصول أيضا في كتابه: "الإغراب في جدل الإعراب"، ونسب إلى نفسه إيجاد علمين هما: "أصول نحو" و "جدل نحو"، وهو أهل لهذه النسبة، ثم أخذ السيوطي من الخصائص واللمع ليؤلف كتابه الاقتراح، وأعقبه أبو زكريا الشاوي الذي جمع حسنات من قبله، ينظر: الشاوي (أبو زكريا) : "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو" ، ت .عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار، العراق، ط.1 (1990).

1 . من المعروف أن القرآن نزل على سبعة أحرف، فكان للنحاة أن يحتجوا بأي قراءة وافقت مسألتهم، وإن كانت القراءة التي يحتجون بها على خلاف القراءة التي هم عليها، والعلة في ذلك أن القراءات وإن اختلفت بها السبل، لم تختلف اختلاف النقيض أو الضد، وإنما اختلفت اختلاف الوفاق والوحدة، فأصابع اليد مختلفة واليد واحدة، مصداقه في أن سيبويه كان بصريا، لذلك اعتاد أن يحتج بقراءة أبي عمرو بن العلاء، لكنه احتج أيضا بقراءات سائر القراء، إن وَجَدَ فيها ما يَشدُّ به إحكامَ تخريجِ المسألةِ المقصودةِ، أو الاستدلال لها، فبخلاف علم النحو، المبني على الخلاف والمِرْية بين النحاة والمدارس والأمصار، لم يَشتمل علم القراءات بهذه الصفة الخلافية، بل اجتمعت القراءات على حوض واحد قوامه الوفاق والتكامل، فهي كلها من عند الله وإن اختلفت هيئاتها العارضة. والسماع يكون أيضا الحديث "وإن امتنع ذلك عند النحاة الأوائل" والشعر وكلام العرب، وقيض النحاة لهذه المصادر السماعية ضوابط وأحكاما، فأنزلوها منازل بحسب السند والمادة المسموعة نجمل القول فيها بالتراتب:

الصحيح الثابت :فكرة السيوطي في كتابه: "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، وهو المتصل السند والمجموعُ في الرواية شرط العدل والضبط، ينظر: السيوطي (جلال الدين) : "المزهر في علوم التربية وأنواعها"، ت. محمد جاد المولى وأخرون، المكتبة العصرية، بيروت، ط(1987 م) ،1 /103.

الضعيف :هو الذي لم تثبت صحته لعدم اتصال السند أو عيب في الرواية مُفْقِد لقبول روايته.

المتواتر: هو ما انتهى نقله بعدد من العلماء واختلف العلماء في هذا النوع ،فقال طائفة أن هذا النوع يتعذر في اللغة، ومن هؤلاء الرازي(فخر الدين) ،ينظر: الرازي (فخر الدين) :المحصول في علم أصول الفقه "، ت. طه العلواني، مؤسسة الرسالة،(د.ت.)، 1/ 203.

الأحاد :هو ما انتهى عنه شرط التواتر، ونقله بعض أهل اللغة على سبيل التفرد.

المنقطع :هو الذي انقطع سنده، وللغويين أحكام بين قبوله أو تركه، يضيق عليها المحل.

المفرد :هو ما انفرد بروايته لغوي واحد ولم ينقله غيره، وله أحكام متباينة.

المقبول: هو الذي أخذ سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويتقى المظنون، هذا التعريف جاء به ابن فارس، ينظر: ابن فارس (أحمد) : "الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها، وسنن العرب في كلامها" ت. أحمد سبع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (1997)، ص.34.

2 سورة طه: الآية: 63.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إلى أصلها المرادِ، ما يعزب عن ضعيف الرأي قليل العقل، عند أهل العلم "إنَّ "مخففة، وإن خففت لا تعمل فيما تدخل عليه وهي ثقيلة، وقد تكون بمعنى: "ما" " واللام "في : "لساحران" بمعنى "إلا"، فيكون تأويل الآية: "ما هذان إلا ساحران"، وقد تكون من لغة العرب الذين يجعلون الألف مطلقا في الرفع والنصب والجر، وقد تكون بمعنى : "نَعَم"، وقد تكون على اعتبار ضمير الشأن المحذوف، وهو اسم: "إن "، والجملة بعده خبر" إن "، والتقدير: "إن هذان لساحران"، وللعلماءِ زيادة عن هذه الوجوه.

أما في الشعر فلا يُجيزون ما لا يجوز، لعلمهم بإمكان زلل الشاعر، فاشتهر عندهم التصويب للشعراء، منه قول الفرزدق:

"وَغَضُّ زَمَان يا ابن مَرْوَان لم يدع مِنَ المالِ إلا مُسْحتا أو مُجَلَّفُ"[1].

فالأولى نصب كلمة: "مجلف" بالعطف على ما قبل أو.

ومنه كذلك صنيع عيسى بن عمر حين صَوَّبَ للنابغة الذبياني بيته:

"فبت كأني سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ من الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ"[2]

رفع النابغة كلمة: "ناقعُ"، والأصل فيها أن تنصب على الحالية، لكونها حلَّت بعد تمام المبتدأ والخبر، فلا مسوّغ لرفعها في هذا المحَلِّ الا بالتعسف والتكلف وبعد التقدير، بإعراب: "ناقعُ" خبرا للسم.

ب. الحديث النبوي [3]:

ضرب النحاة الأوائل صفحا عن الحديث الشريف في السماع، ليس غضا من فضله[4]، لكون كلام الرسول ينزل من البلاغة فوق كلام الناس ودون كلام الله، وإنما لم يسمعوا عنه لعلل ناتئة عن كلام الرسول عليه الصلاة والسلام، مجتمعها في أن الحديث رُوِي مما رُوِي بالمعنى، فمن الأحاديث ما روي بلفظ النبي ومنها ما روي بلفظ الصحابي ومعنى الحديث، ومنها ما روي بلفظ الرسول ولفظ

1. البيت للفرزدق، والمسحت: الشيئ الذي لم يبق منه بقية، والمجلَّف: الذي ذهب معظمه، وبقي منه نزر يسير، قال الزمخشري: "هذا البيت ما تزال الرِّكب تصطكّ في توسية إعرابه"، وقال ابن قتيبة: رفع الفرزدق أخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب الحيلة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتو منه بشيئ يرتضى".وروي البيت برفع: " مسحت"، بهذه الرواية يجوز تسوية إعرابه.

2 البيت من قصيدة للنابغة الذبياني يكشف فيها ما وقع به من الخوف وأنه لا ينام الليل لتهمة اتهم بها عند النعمان بن المنذر. والنقيع: المنقوع المجتمع، وذلك أن الحية يجتمع سمها من بداية الشهر إلى منتصفه، فإن أصابت شيئا لفظته فيه، وإن لم تصب لفظته في الأرض، ثم عادت تجمع إلى آخر الشهر، ثم ترجع كَرَّتَها الأولَى، ينظر: خزانة الأدب 457/2، والحيوان 248/4، والحيوان 248/2، وسمط الآلئ ص.489، وشرح شواهد المغني 902/2، والكتاب 89/2.

3. لم يسمع النحاة الأوائل عن الحديث الشريف، وذلك لعلل نجمعها فيما يعقب، ينظر: أبو زهرة: "الحديث والمحدثون"، القاهرة، ط. (1985م) ،ص203 فما بعد، وأما العلة في إحجام النحاة عن السماع من الحديث فجمعها محمد خير الحلواني، يقول: "من المعروف المستفيض أن الحديث النبوي الذي وصل إلينا ليس كله كلام الرسول (الله) لفظا، ولكنه كلامه معنى، أي أن الرواة لم ينقلوه بلفظ الرسول، بل حسبهم أنهم حافظوا على المعنى الذي أراده وخلطوا لفظه بألفاظهم، والرواة هؤلاء ليسوا منه الأعراب الفصحاء حتى يصح اعتماد كلامهم إذا فاتهم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهم جميعا من أبناء المدن الذين لا يحتج بلغاتهم، ويختلفون عن رواة الشعر الفصحاء، أضف الى ذلك أن فيهم بعض الأعاجم، وفوق هذا كله كان بعضهم ضعيفا في عربيته، حتى لا يكاد يقيم إعراب ما يرويه من الحديث النبوي... "، ينظر: الحلواني (محمد): "أصول النحو العربي"، الناشر الأطلسي، ط. (1983 م)،ص.49. بيد أن النحاة المغاربة والأندلسيين أجازوا السماع عن الحديث، ما أحدث خصومة بين المغاربة والمشارقة في علم النحو، والخصومة بين المدرستين عُمِّمت إلى مسائل كثيرة، منها تعليم علم النحو بين التكلف والتيسير، وفي طريق أخذ هذا العلم، ويرجح انعدام مصنَّف ألف يجمع شذرات الخلاف بين المشرق والمغرب.

4. الحديثي (خديجة): "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، دار الرشيد للنشر، بغداد، طبعة 1981م، ص.5.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الصحابي، والصحابة رواة الحديث منهم الأعجمي ومنهم من عُرِف عليهم اللحن وجملتهم أهل حضر لا يجوز السماع عليهمْ أو طال مكثهم بالحضر، فانتفت عنهم صفة السماع، والنحاة على ثلاث فرق: جمهور النحاة البصريين والكوفيين ولم يسمعوا عن الحديث، أما بداية الاستشهاد بالحديث فكانت مع ابن مالك الأندلسي وابن خروف الإشبيلي وعبد الرحمن السهيلي، ولحقهم الرضي الأسترآبادي والدماميني والبغدادي، وفريق ثالث وهم على قلة أجازوا السماعِ من القرآن لكن بقيود ومن هؤلاء الشاطبي[1] والسيوطي.

ت. السماع عن القبائل المشهود بفصاحتها:

الأخذ عن العرب الذين صلحت سلائقهم من اللحن، قُيِّد عند النحاة بقيود وهي:

- **الثقة:** وكان يقول سيبويه في كتابه: سمعنا عَّمن يوثق بفصاحته.
- أن يكون المأخوذ عنه من أهل البدو، وألاَّ يطول مكثه بالحواضر إذا نزل بها.
- ألا يؤخذ عمن جاوروا الأمم والحضارات في أطراف شبه الجزيرة.
- ألا يسمع عمَّن جاوز القرن الرابع، فوضعوا لذلك حدًّا زمانيا، وهو الزمن الذي فسدت فيه ألسنة الناس.

د. الشعر:

الشعراء من حيث السماع على أربع طبقات: جاهليون ومخضرمون، ولا خلاف في جواز الأخذ عن الطبقتين، أما الإسلاميون فالصحيح عند الجمهور جواز السماعِ عنهم، ومولَّدون، لا يجوز الاستشهاد بشعرهم بإجماع العلماء، وللسماعِ من الشعر شروط أيضا، منها الزماني والمكاني وسلامة الطبع والسليقة، وصدق الرِّواية، وكان البصريون أشدّ حرصا من الكوفيين على هذه الشروط.

1 . مقال منشور لأحمد الشمري تحت عنوان: "موقف أبي إسحاق الشاطبي من الاحتجاج بالحديث الشريف على القواعد النحوية والصرفية"، مجلة كلية دار العلوم (إصدار خاص)، 2014، ص.17.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

3. درر السماع وفوائده[1]:

السماع مناط التعويل وحرز من التحويل وقدَّاحة التأويل، وطارد للعي عن جنبات الدليل، قلنا عنه إنه مناط التعويل لكونه الفارق إذا اشتد الخلاف، فهو المعوَّل عليه في تغليب المنازعة، وقلنا إنه حرز من التحويل لكون النحاة لما فرغوا من تقعيد مسائلهم جعلوه الحصن المنيع، فضربوا لها أسوار دافعة للتهم عن نقض المسائل، أحصنها سور السماع، وقلنا عن السماعِ إنه قدَّاحة للتأويل لكونه المعوَّل عليه في إرجاع أواخر المسائل على أوائلها، وأعجازها على كلاكلها، على النمط الأوَّل الذي بنت عليه العرب كلامها، وقلنا: طارد للعي عن جنبات الدليل لإفحامه النافذ للخصوم حِينَ الحاجة إليه في معترك التَّحجج ،يُزَاد على هذه المزِيَّات أنه اشتمل

---

1 . العامل النظرية التي تنازع السماع الفضل في علم النحو، وفي تعريفه نقرأ على لسان محمد اللبدي: "هو الكلمة الملفوظة أو المقدرة التي تمتلك القدرة على التأثير في الكلمات التي بعدها من الناحيتين الشكلية والإعرابية"، ينظر: اللبدي (محمد): "معجم المصطلحات النحوية والصرفية"، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.3، (1988 م)، ص. 160، وهو حد عائم قياسا إلى ما يليه، إذ لم تستحكم حلقاته ولم يجمع صاحبه ما حكمه المنع، ليحترز من أن يدخل في حده ما ليس بعامل، أو أن يخرج منه ما هو عامل، فقوله عن العامل في جنسه القريب: "الكلمة"، لا يعدو طور العامل اللفظي، ومن العوامل ما ليس بكلمات ولا ألفاظ، ويكون التعويل فيها على المعنى، هو ما وَسَمَهُ النحاة بالعامل المعنوي ،وأما قوله إن العامل يملك القدرة على التأثير في الكلمات التي بعده من الناحيتين الشكلية والإعرابية، فمردود لكون العامل لا يعمل إلا إعرابا، ولا شأن له بشكل الكلمة، فشكل الكلمة مظنة علم الصرف، يقول سيبويه من نمط دخول العامل على الكلمة: "وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرِّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث من العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه. وبين ما يبنى عليه العرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف إعراب. فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب"، ينظر: سيبويه: "الكتاب" ت. عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، ط.1، 39/1. في متن سيبويه زائد إفادة في مظنة دخول العامل وأثره في آخر الكلمة، وهو يريد أن العامل إذا دخل على الكلمة فأحدث فيها عملا يزول بزوال العامل عنها، فذلك إعراب، ويُوسَمُ ما يظهر عليها آخرا من حركة بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، وللشريف الجرجاني حد جامع للعوامل، على منوال فاصل، يقول: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"، ينظر الجرجاني، (الشريف) : "التعريفات"، ت. محمد باسل، دار الكتب العلمية. (بيروت)، ط.4 (د.ت)، ص.148. قلنا عنه جامع لأنه يجتمع تحته كل العوامل، وقلنا فاصل لأنه يفصل العامل عمَّا دونه، ولابن حاجب حد طريف خاتم للجمع والمنع، يقول: "والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى"، ينظر: الأسترآبادي (الرضي) "شرح الرضي لكافية ابن الحاجب"، ت. الحفظي وبشير مصطفى، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، ط.(1966)م، ص.55. على ما في هذا الكلام من البيان، فهو بحاجة إلى زيادة وتفصيل: يعزو ابن الحاجب العمل للمتكلم، فالمتكلم لما علم معنى المفعولية والفضلة في الاسم المفعول به نصبه، وحين علم الفاعلية والعمدة في الاسم رفعه، فمعنى المفعولية والفضلة هو المعنى المقتضى عنده، وكذلك معنى الفاعلية والعمدة. وكل ذلك حاصل بواسطة قناة تحل محل الوسط بين العامل الحق، وهو المتكلم، وبين المعنى المقتضي للإعراب، وتلك القناة هي العامل، فالعامل عنده لا يعمل في الكلمة صراحة ،وإنما يعمل على سبيل التوسط، فهو مطية يُسعى بها لتبليغ مقصد العمل، وعمله قائم بين المتكلم والمعنى المقتضى للإعراب على سبيل التوسط، وقد يظن أن ابن الحاجب أراد بمذهبه أن يضرب صفحا عن العاملِ، وليس الأمر كذلك، فهذا ضرب من ضروب العمل، وهو العمل بالإيحاء والوساطة، فيقوم العامل بين المتكلم والمعمول، كما يقوم الإناء بين النار وما يغلي فوقها، نجمل مذهب ابن الحاجب في سير غور العامل في تعاقب تضافر:

– المتكلم – العامل – المعنى المقتضي للإعراب. الإعراب أو العمل .

والمجمل أن العمل عند النحاة على ثلاث هيئات:

– كون العامل مؤثرا والمعمول متأثرا حاملا للأثر، فالعامل علة صريحة في المعمول.

– كون العامل إيحاء الى العمل وإشارة الى الأثر، بمعزل عن عمله الصريح في المعمول، فالعامل يوحي بالعمل فقط، قرَّب أحمد عرفة هذا المعنى، يقول: "ليست هذه العوامل عوامل في الرفع نفسه، وإنما هي عوامل في وجوب الرفع، فليست هي التي أوجبت هذه العلامات: الرفع والنصب والجر" : عرفة (أحمد): "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة"، مطبعة السعادة، د.ط، ص.73.

– كون العمل يعزى الى انتظام الكلم ومؤاخاة اللفظ بعضه الى بعض.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

على تعريف النحو حتى أتى على تمامه وخلاص مقاصده ،حتى يستوي قول المعرِّف للنحو على أنه العلم المسموع، فيُنسب علم النحو إلى السماع بالكلية، إلا فيما لم تسعف الحيلة في تطلب سماعه، آنذاك يستدل عليه بالقياس أو الإجماع أو استصحاب الحال، تصديق نسبة تعريف النحو إلى السماعِ في تعاريف المتقدِّمين من النحاة، يقول ابن السَّراج: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلَّمه كلام العرب، وهو علم استخرج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[1]، نزيد في الاستدلال على استحقاق تعريف علم النحو بالسماع قولَ ابن جني: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها"[2]، وقال ابن عصفور: "النحو مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تتألف منها فيحتاج من أجل ذلك الى تبيين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يتألف منها وتبيين أحكامه"[3]. كفى بالسماع شرفا أن يجمع تعريف النحو كلّه ليحوز روح النحو وعَرَضَه، بل ماهيته الكلية وذاتيته العمومية، ومن أفضاله أنه الدليل الأوَّل المستدل به في علم النحو، ولا يجوز للنحوي أن يأخذ في حِجِّيَتِهَ بدليل، إلا أن يخلو المحل من إمكان السماع، فإذا فُقِد السماع شدَّت العناية لغيره، ومن حسناته أنه لا يستوي معه دليل إذا اجتمعا، فإذا جاء نحوي بمسألة يستدل عليها بدليل مخالف للسماع، واستدل نحوي بخلافه سماعاً، حُكِم لصاحب السماعِ على سبيل التقديم المعتبر فيه انتفاء مساواة الدليل.

1 . ابن السراج (محمد): "الأصول في النحو"، ت. عبد السلام الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط. 3، (1996م.)، ص. 31.
2 . ابن جني (أبو الفتح): "الخصائص"، ت. محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. 14، 1/35.
3 . ابن عصفور (أبو الحسن): "المقرب"، ت. أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط. 1 (1972م.)، 1/45.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة:

هذا المقال مفهوم السماع في اللغة والنحو، مبرزًا مكانته العليا في بناء القواعد وتقعيد المسائل. معتبرا إياه بمثابة الأصل الذي تتفرع عنه فروع النحو كما تتغذى الشجرة من جذرها، فهو دليل راجح وحجة قاطعة لا يوازيها قياس. ثم بيّن أن السماع في اللغة مصدر من «سَمِعَ»، يدل على إدراك الأصوات والتلقي، وقد يتسع ليشمل ما يتداول بين الناس من كلام حسن أو قبيح، أما في الاصطلاح فهو النقل الصحيح للكلام العربي الفصيح الكثير الورود، الذي تُبنى عليه الأحكام النحوية ويُحتج به في تصويب القواعد أو تقويتها. كما تم التوقف عند تعريف أبي البركات الأنباري الذي جعله مقيدًا بالعربية والفصاحة وصحة النقل دون اشتراط الاطراد، وعند تعريف السيوطي الذي وسّع دائرته لتشمل القرآن والحديث وكلام العرب قبل فساد الألسنة. وقد تم عرض مصادر السماع، فكان في طليعتها القرآن الكريم الذي هو المعيار الأعلى للفصاحة واللسان العربي المبين، إذ يُؤوَّل كل ما شذ فيه ولا يُرد، يليه الحديث النبوي الذي لم يحتج به النحاة الأوائل خشية الرواية بالمعنى، ثم السماع عن القبائل المشهود بفصاحتها بشرط البداوة وسلامة اللسان وصدق الرواية، وأخيرًا الشعر العربي القديم الذي استند إليه النحاة في الاستشهاد، خاصة شعر الجاهليين والمخضرمين دون المولّدين. وختم المقال ببيان فضل السماع ومكانته؛ فهو مناط التعويل عند الخلاف، وحرز من التحويل، وقداحة للتأويل، وطارد للعيّ في مقام الحجاج، بل هو روح النحو وجوهره، إذ استخرج النحاة قواعدهم من استقراء كلام العرب المسموع، فالسماع أصل النحو ومقياس الفصاحة، يُقدَّم على القياس متى اجتمعا، لأنه المعيار الأصدق الذي تُبنى عليه العربية في صفائها الأول.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- الأسترآبادي، الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت الحفظي وبشير مصطف، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، 1966.
- ابن الأنباري، أبو البركات:
- الإغراب في جدل الإعراب ومعه الأدلة في أصول النحو، ت. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957.
- لمع الأدلة، ت. أحمد بن الباسط، دار السلام–القاهرة، ط.1، 2018.
- الثعالبي، أبو منصور، فقه اللغة وأسرار العربية، ت. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط.1، 1999.
- الجرجاني، الشريف، معجم التعريفات، ت. محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط.
- ابن جني، أبو الفتح:
- الخصائص، ت. محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. 14، ج.1.
- الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، بغداد، طبعة، 1981.
- الحلواني، محمد، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي،1983.
- الرازي، فخر الدين، المحصول في علم أصول الفقه، ت. طه العلواني، مؤسسة الرسالة، ط1، د.ت.
- الزبيدي، تاج العروس، ت. عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، 1984.
- أبو زهرة، الحديث والمحدثون، القاهرة، ط. 1985.
- ابن السراج، محمد، الأصول في النحو، ت. عبد السلام الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط. 3، 1966.
- سيبويه، الكتاب، ت. عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، ط.1.
- السيوطي، جلال الدين:
- الاقتراح في أصول النحو، ت. حمدي عبد الفتاح خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط.4، 2004.
- المزهر في علوم التربية وأنواعه، ت. محمد جاد المولى وأخرون، المكتبة العصرية، بيروت، 1، 1987.
- الشاوي، أبو زكريا، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ت .عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار، العراق، ط.1، 1990.
- الشمري، أحمد، موقف أبي إسحاق الشاطبي من الاحتجاج بالحديث الشريف على القواعد النحوية والصرفية، مجلة كلية دار العلوم (إصدار خاص)، 2014.
- عرفة، أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، د.ط.
- ابن عصفور، أبو الحسن، المقرب، ت. أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط.1، ج.1، 1972.
- ابن فارس،أحمد، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها، وسنن العرب في كلامها، ت. أحمد سبع، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
- اللبدي، محمد، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.3، 1988.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط.1، ج 1، 1997.
- نحلة، محمود، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، 2012.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خصائص المعجمية العربية التراثية
في ضوء كتاب "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق" للدكتور علي القاسمي

الدكتورة آمال بن الطاهر
دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة القاضي عياض، مراكش
المملكة المغربية

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن خصائص المعجمية العربية القديمة بالاعتماد على المرجع النظري والتطبيقي الذي يقدّمه علي القاسمي في كتابه «المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق». وقد انطلقتُ من فرضية أساسية مؤداها أن المعجم العربي القديم ليس مجرد عمل لغوي تراثي، بل هو نظام معرفي شامل يجمع بين الرؤية اللغوية والمنهج الحضاري في بناء المعنى. وقد استهدفت الدراسة تحليل البنية الداخلية للمعجم القديم، ورصد طبيعة المعلومات التي يقدمها، وتتبع وظيفته المعرفية والثقافية في ضوء المقولات الحديثة في علم المعجمية.

أظهرت نتائج البحث أن البنية المدخلية تُعدّ من أبرز سمات المعجم العربي القديم، إذ يقوم التنظيم على نظام الجذر بوصفه الوحدة المحورية التي تُبنى عليها المداخل. ويعبّر هذا النظام عن وعيٍ عميق بالبنية الصرفية للغة العربية وعلاقات الاشتقاق فيها، غير أنه يجعل عملية البحث أكثر تعقيدًا مقارنة بالمعاجم الحديثة. كما لاحظت الدراسة أن الترتيب الداخلي للمداخل لم يكن دائمًا منتظمًا، إذ يقدَّم أحيانًا الفعل على الاسم أو الشاهد على التعريف، مما يعكس طابعًا فكريًا أكثر منه تقنيًا في التصنيف المعجمي.

وبيّنت الدراسة أن المعاجم العربية القديمة تميّزت بغنى معلوماتها المعجمية، إذ لم تقتصر على المعاني اللغوية فحسب، بل أرفقت كل مدخل بملاحظات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، وأدرجت شواهد أدبية وشعرية تُثبِت المعنى وتربطه بالسياق. وقد برز من خلال تحليل نماذج متعددة أن المعجم القديم كان وثيقة لغوية وثقافية تسجل تاريخ اللغة وتطورها الدلالي، وتعكس قدرة العرب على الجمع بين الدقة العلمية والبعد الجمالي للنصوص المستشهَد بها.

كما أظهرت الدراسة أن التعريفات المعجمية في التراث العربي تنوّعت بين التعريف الاشتقاقي والوصفي والدلالي، في انسجام مع طبيعة اللغة العربية القائمة على الاشتقاق والمعنى السياقي. ومن خلال هذا التنوع يتجلى الطابع الموسوعي للمعاجم القديمة، التي لم تكن تهدف إلى شرح المفردات فحسب، بل إلى بناء تصوّر شامل للعلاقات الدلالية داخل النسق اللغوي.

وأخيرًا، خلصت الدراسة إلى أن المعجمية العربية القديمة كانت ذات وظيفة حضارية وتعليمية تتجاوز حدود التوثيق اللغوي. إذ شكّلت أداة لحفظ الفصحى وضبط استعمالها، ووسيلة لتعليم اللغة لغير الناطقين بها، كما أسهمت في ترسيخ الهوية اللغوية للأمة العربية. وبذلك، يتضح أن المعجم العربي القديم — كما أعيدت قراءته في ضوء طرح علي القاسمي — يمثل تجربة لغوية وثقافية أصيلة تستحق إعادة استثمارها في مشاريع المعجمية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: خصائص، المعجمية، العربية، الكلاسيكية، "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق"، علي القاسمي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract:

This study uncovers the defining characteristics of classical Arabic lexicography, drawing on the theoretical and applied framework presented by Ali Al-Qasimi in Arabic Lexicography: Between Theory and Practice. The research proceeds from a central premise: that the classical Arabic dictionary is not merely a heritage linguistic artifact, but a comprehensive knowledge system that synthesizes linguistic vision with a civilizational approach to constructing meaning. The study analyzes the internal structure of classical dictionaries, examines the information they convey, and traces their cognitive and cultural function through the lens of modern lexicographic scholarship.

The findings reveal that entry structure stands as one of the most distinctive features of classical Arabic lexicography. Organization is built around the root system, which serves as the pivotal unit upon which all entries are anchored. This system reflects a sophisticated awareness of Arabic morphology and its derivational relationships, though it renders the lookup process considerably more complex than in modern dictionaries. The internal ordering of entries was not always consistent — verbs are sometimes placed before nouns, and citations before definitions — suggesting that classical classification was guided more by intellectual tradition than by technical standardization.

Classical Arabic dictionaries were remarkably rich in lexicographic content. Rather than limiting themselves to bare definitions, they accompanied each entry with phonological, morphological, syntactic, and semantic observations, alongside literary and poetic citations that authenticated meaning and grounded it in context. The classical dictionary thus functioned as both a linguistic and cultural document, recording the language's history and semantic evolution while blending scientific precision with aesthetic sensibility.

Classical definitions varied across etymological, descriptive, and semantic approaches, reflecting the encyclopedic character of these dictionaries. They aspired not merely to explain vocabulary but to construct a holistic understanding of semantic relationships within the linguistic system.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

In conclusion, classical Arabic lexicography served a civilizational and pedagogical function extending well beyond documentation. These dictionaries preserved Classical Arabic, taught the language to non-native speakers, and reinforced Arab linguistic identity. As reread through Al-Qasimi's framework, the classical Arabic dictionary represents an authentic scholarly achievement deserving renewed engagement in contemporary lexicographic projects.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

يعد النتاج المعجمي العربي حصيلة جهود العديد من علماء العرب القدامى، التي تبلورت عبر مراحل زمنية مختلفة. والدراسة المعجمية كغيرها من الدراسات اللغوية العربية تعتبر تتويجا لتراكم علمي ومعرفي ضخم ينهل من التراث اللغوي العربي شعره ونثره، عامية وفصيحة. وهكذا لم تكن الدراسة المعجمية دراسة لحظية تمخضت عن جهد يسير وعلم نزير، وإنما قد ترجمت براعة الذهنية العربية من جهة، وزخم الثقافة العربية من جهة أخرى. إذ عمل المعجميون العرب القدامى على استقراء الواقع العربي مكتوبه وشفهيه حتى يتمكنوا من استقصاء الثروة اللغوية التي تزخر بها الثقافة العربية، وجمعها بين دفتي مصنف يحفظ لغة العرب وثقافتهم ومن ثمة دينهم من الضياع ومن امتداد الثقافات الأجنبية التي باتت تختلط بالثقافة والحضارة العربيتين. وهكذا كانت الحاجة إلى جمع التراث اللغوي العربي وتدوينه مما بعث على تأليف العديد من الرسائل والمصنفات التي انتهت بظهور ما سمي ب "المعاجم" أو " المؤلفات المعجمية"؛ التي كانت خلاصة جهود هؤلاء المعجميين العرب، الذين دفعتهم غيرتهم على الدين الإسلامي، وعلى الثقافة العربية الأصيلة إلى جمع لغة العرب وتدوينها ضمن هذه المؤلفات التي دفعت إلى بروز نمط جديد من الدراسات وهو "الدراسة المعجمية"، التي شغلت أقلام العديد من الباحثين والدارسين المعجميين المحدثين، كما هو شأن كاتبنا الدكتور " علي القاسمي" في مؤلفه قيد القراءة "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق" إذ عني ببيان خصائص المعجمية العربية القديمة والتي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1- المدى الزمني الذي شغلته هذه الدراسة: فالدراسة المعجمية العربية لم تكن دراسة آنية تمخضت عن مدى زمني قصير؛ وإنما مهدت لها العديد من المراحل، وقطعت أشواطا حتى برزت كدراسة ناضجة مكتملة.

2- عالمية المعجمية العربية وتنوع تصنيفاتها.

3- طبيعة المعلومات التي يضمها المعجم: فالمعجم يعد تمثيلا لمختلف أنماط اللغة العربية ومستوياتها. حيث يستثمر مختلف تلك النظم والمعلومات نحويها وصرفيها ودلاليها وصوتيها، كما قد يتوسل بشواهد توضيحية ومعلومات موسوعية حتى تحصل الفائدة ويتم المعنى.

4- الجمع بين الطابعين المعياري والوصفي.

وهكذا، فإننا سنقف عند كل نقطة على حدة على التوالي:

I- **إن الحديث عن المسار التاريخي الذي عرفته الدراسة المعجمية** -كما يشير إلى ذلك الكاتب - يدفعنا إلى التساؤل أولا عن الدوافع التي حذت بهؤلاء المعجميين إلى تأليف مصنفات غزيرة ضمن هذا الحقل اللغوي؟ وثانيا عن المصادر التي استقت منها هذه المصنفات مادتها، وثالثا عن المراحل التي مرت منها هذه الدراسة؟

إنه لما جاء الإسلام، انتشر المسلمون بقرآنهم الكريم في شتى الجهات والبيئات، ودخلت أجناس مختلفة من أمم غير عربية إلى الإسلام، فبدأ اللحن والخطأ يشيعان في اللغة العربية " وخاصة في أواخر الدولة الأموية وأواخر الدولة العباسية"[1]. وفي هذه المرحلة طال اللغةَ العربيةَ نوعان من الفساد: فسادٌ في اللفظ يتمثل في الخطأ في النطق، وفي تركيب الجمل وقد عولج بظهور "النحو". وفسادٌ في معنى اللفظ أي استعماله في غير موضعه، وقد عولج بظهور " المعجم".

1- بوشتى العطار: "المعاجم العربية: رؤية تاريخية وتقويمية"، منشورات جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة، المغرب، ط1، 1990، ص 11.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

كما ظهرت بعض الألفاظ في القرآن الكريم والأحاديث النبوية معجمة، مما جعل اللغويين يعودون إلى "شعر العرب" لفهم معانيها. يذهب عبد الله بن عباس (الملقب بـ"ترجمان القرآن") قائلا: " إذا تعاجم شيء من القرآن فانظروا في الشعر، فإن الشعر عربي"[1]. ولهذا عمل اللغويون على جمع اللغة وحرصوا على تدوينها وتفسير معاني ألفاظها. وفي سبيل ذلك رحلوا إلى بوادي نجدٍ والحجازِ ليأخذوا عن العرب مشافهة، ويتلقَّون عنهم اللغةَ في أساليبها الفصيحة كما يشير إلى ذلك الكاتب قصد استقصاء النتائج اللغوي العربي وجمعه في مدونة تهدف إلى صيانته، والعملِ على بيان مدى غنى ثقافةِ العرب اللغوية. وقد تطلب ذلك منهم عدةَ مراحلَ قطعتها الدراسة المعجمية حتى استوت ناضجةً مكتملةً. إذن ماهي الدوافع التي حثت المعجميين العرب القدامى على التأليف المعجمي؟ وماهي المصادر التي استقوا منها موادهم اللغوية؟ وماهي المراحل التي قطعتها دراستُهم المعجميةُ؟

1- دوافع التأليف المعجمي:

يمكننا أن نلخص الأسباب التي دفعت اللغويين إلى التأليف المعجمي كما عرض لها الدكتور علي القاسمي في الفصل الثاني الموسوم بـ (الخصائص المميزة للمعجمية العربية) من مؤلفه " المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق في العناصر الآتية:

أ- صيانة القرآن الكريم من اللحن وسوء الفهم والتأويل.

ب- حفظ اللغة العربية من اللحن أو العُجمة أو الفساد وحفظها من الألفاظ الدخيلة على متنها والتي لا تخضعُ لقواعدِ اللغةِ العربيةِ ومقاييسِها. وبالتالي تبقى قويةَ البناء سليمةَ الإعراب. ويذهب كاتبنا إلى أن العديد من المعجميين _في مقدمتهم الفيروز آبادي_ "قد أكدوا على أهمية المعجمية بوصفها أداةً فعالةً لحفظ اللغة العربية ولفهم الشريعة الإسلامية"[2].

ج – الخوف على اللغة العربية من الضياع بموت علمائها ورواتها.

د- كونُ اللغة العربية جزءا من العقيدة الإسلامية (لغة القرآن والحديث) يقول تعالى: " يا أيها الرسول بلغْ ما أُنزِل إليك من ربك، وإن لم تفعل فما بلغت رسالاته" (سورة المائدة، الآية 67)[3]، كما يذهب القاسمي إلى أن عددا من المفسرين والفقهاء عُدوا فيما بعدُ روادا للمعجمية، مثل الأزهري (282هـ . 370هـ) الذي ساعده تفسيره للقرآن الكريم على اقتباس معظم شواهد معجمه "تهذيب اللغة" (كُتب في أواخر القرن الرابع الهجري) من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والزمخشري(467 هـ .538 هـ) الذي ألف تفسيرا مشهورا إلى جانب معجم متداول عنونه بـ "أساس البلاغة"[4].

هـ- قد يخطر للإنسان خاطر فيريد التعبير عنه فلا تسعفه حصيلته اللغوية، ومن هنا ظهرت معاجم المعاني التي يعود إليها من يسعى إلى معرفة معنى ما، ويرغب في الوقوف عند الألفاظ الموضوعة له.

وهكذا، اجتمعت هذه الدوافع متضافرة فقُدمت معاجمُ اللغة العربية كمصنفات على درجة من النضج والاكتمال بمكان، وقد أسهم في هذا النضج تنوعُ المصادر التي نهلت منها موادَّها اللغويةَ مما أسعفها في استقصاء التراث اللغوي العربي.

---

[1]. السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ج1، 1987، ص 255.

[2]. علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص 26.

[3]. سورة المائدة، الآية 67.

[4]. علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص 26.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2- مصادر التأليف المعجمي:

يذهب الكاتب _كما يتفق معه معظم الدارسين المعجميين_ إلى أن المعاجم العربية القديمة قد استقت مادتها اللغوية من مصادرَ عربيةٍ موثوقةٍ، قصد استيفاء الذخيرة اللغوية العربية بمختلف أصنافها فصيحها وعاميها، مستعمَلها ومُهمَلها، نادرِها وشاذِّها. وجمْعِ أنماط القول شعره ونثره. وعموما يُجملُ المؤلِّف هذه المصادرَ في العناصر الآتية:

أ- القرآن الكريم.

ب- الحديث النبوي الشريف.

ج- الشعر العربي القديم.

د- مشافهة الأعراب في البادية.

شكلت مختلف هذه المصادر مرتكزا رئيسا لهؤلاء المهتمين الأوائل بالتأليف المعجمي. حيث كانوا يعودون إلى الشعر العربي القديم خاصة في عصره الذهبي (العصر الجاهلي) -كما يذهب إلى ذلك الكاتب- لفهم الألفاظ الغريبة الواردة في القرآن الكريم، والتي عجزوا عن فهمها، ونستحضر هنا قول ابن عباس: "الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله تعالى بلغة العرب فرجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه". وتارة أخرى يعودون إلى الحديث النبوي الشريف باعتباره مدونة من المدونات اللغوية العربية الموثوقة إلا أنهم كثيرا ما كانوا يحرصون في بداية تأليفهم المعجميّ على العودة إلى الأعراب في البوادي لمشافهتهم والسماع عنهم قصد تبني الألفاظ والمفردات التي يتداولها الأفرادُ في مختلف البيئات العربية. مما استدعى منهم جهدا كبيرا ووقتا طويلا في تقَصِّي مفردات اللغة وألفاظها. وبذلك فقد مر تأليف مصنفاتهم من عدة مراحل حتى استوت ونُعتت ب "المؤلفات المعجمية".

3- مراحل التأليف المعجمي:

إن الفكرة المعجمية العربية قد تطورت منذ نشوئها إلى عهد استوائها عِلمًا محددا بقوانين وضوابطه على ثلاث مراحل- كما يعرض لها الكاتب . وهي مراحل لم تكن منفصلةً بل كانت متداخلةً- كما يقول الكاتب- وتتحدد تلك المراحل في العناصر الآتية، كما وردت في المؤلَّف - قيد القراءة -:

أ- المرحلة الأولى: وقد أطلق عليها الدكتور القاسمي اسم "مرحلة استخدام المخبرين اللغوين"[1]. وهي مرحلة تفسير بعض ألفاظ القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من طرف اللغويين الذين ذهبوا إلى البادية لمشافهة الأعراب الفصحاء وتسجيل الألفاظ التي يستعملونها لكن كما يقول الكاتب: " ليس طبقا لنظام أو تصنيف معين وإنما حسب ما سمعوه منهم"[2]. ويمثل الكاتب لأشهر هؤلاء اللغويين بكل من الأصمعي (حوالي 122هـ. 216 هـ)، وأبي عبيدة (110 هـ. 209 هـ) لإسهامهما الجادِّ في بدايات التأليف المعجمي. ويذهب بعض الدارسين قائلا عن الأصمعي: " فكان أتقنُهم حفظا وبحرا في اللغة وأكثرُهم مشافهةً للأعراب"[3]. ويضيف بخصوص مصنفاته التي وصلتنا "ومن كتبه التي وصلت إلينا بالإضافة إلى الأصمعيات كتابُ خلقِ الإنسان،

---

[1]. علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، ص 27.

[2]. نفسه، الصفحة نفسها.

[3]. بوشتى العطار: المعاجم العربية رؤية تاريخية وتقويمية، مذكور، ص 10.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وكتابُ الإبلِ، وكتابُ الشاءِ...إلخ"[1]. ويضيف في الصفحة ذاتها قائلا: "ويعتبر أبو عبيدةَ من المصادر الأساسية لمعاجم اللغة فيما بعد". ويذكرُ بعضَ مصنفاته كـ"المجاز في غريب القرآن " و"الأمثال"، و"في غريب الحديث".

ب- المرحلة الثانية: يذهب الكاتب إلى أنها مرحلةُ جمعِ المفردات حسب مواضيعها كالمطر، والخيل، واللباس....إلخ، ويشير إلى أنه خلال هذه المرحلة : " صنف الأصمعيُ كتيبات حول موضوعات مختلفة مثل صفات الإنسان، والملابس، والخيل والجمال... وصنف أبو عبيدة عدة كتيبات عن الخيل، والجمال، والصقور والحمام والأفاعي والنوادر"[2].

ج- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة إخراج المؤلفات بطريقة أكثر نضجا واكتمالا، تشرحها شرحا دقيقا، وهذا الصنف من التأليف أطلق عليه اسم "المعجم" ويعد معجمُ "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي (718-786م) كما يقول الكاتب " أولَ معجمٍ ظهر بالبصرة"، ويضيف أنه " لما لم يكن هنالك معجم سابق ليتخذه الخليل أنموذجا يُحتذى، فقد اضطر إلى دراسة جميع مشكلات المعجمية العربية وإيجاد حلول لها"[3].

II- يمكننا أن نقسم هذه النقطة الثانية (عالمية المعجمية العربية وتنوع تصنيفاتها) إلى الفكرتين الآتيتين:

1. **عالمية المعجمية العربية:** يذهب الدكتور علي القاسمي في كتابه _قيد القراءة_ إلى القول بأن " الحديث عن المعجمية العربية لا يُقصد به المعاجم العربية التي ألفها لغويون عربُ فقط وإنما يراد به جميع المعاجمِ العربية الأحادية اللغة التي ألفها لغويون عربٌ أو غير عربٍ"[4]، ولكي يوضح الكاتب حقيقة أن المعاجم العربية قد صنفها لغويون من جميع البلدان الإسلامية، عربا كانوا أو غير عرب، يقدم جدولا في مؤلفه[5] اشتمل على أشهر اثني عشر معجما باللغة العربية مع أسماء مؤلفيها وأماكن ولادتهم وتواريخهم؛ ولا يعني مكان الولادة كما يقول الكاتب" أن المؤلف قد عاش فيه طوال عمره، أو أن المعجم قد ألف في ذلك المكان، فقد كان معظم العلماء يرتحلون طلبا للعلم والعمل"[6]، ومن الأمثلة التي قدمها الدكتور القاسمي على هذا المعجمي أبو علي القالي مؤلف معجم (البارع) يقول عنه الكاتب إنه "قد ولد في قالي قلا- (أرمينيا)، ودرس في بغداد (العراق) واستقر وعمل في قرطبة (الأندلس)[7].

ومن النماذج التي ساقها كاتبنا لبيان إسهام بعض المستشرقين الأوروبيين في القرن 19 و 20 الميلاديين، ما قام به المستشرق دوزي (1820-1883) "الذي ألف (تكملة المعاجم العربية)، وإدوارد وليم لين (1801-1876) الذي ألف (مد القاموس)، وهو معجم عربي_ إنجليزي في ثمانية مجلدات"[8].

وهكذا، فإن كل ما سبق يؤكد أن المعجمية العربية قد كانت خليطا ثقافيا وفكريا أسهم في غنى متنها وتنوع إنتاجها مما أكسبها بُعدَ العالمية والشمول؛ فكانت ذخيرةَ ثقافات متنوعة شكلت مرجعا حيا للباحثين المعجمين المحدثين.

---

[1]. نفسه، ص 10.

[2]. علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، ص27.

[3]. أحمد أمين: ضحى الإسلام، النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط5، 1956، ص 263 . 266.

[4]. علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، ص28.

[5]. نفسه، ص29.

[6]. نفسه، ص 28.

[7]. نفسه، ص28.

[8]. نفسه، ص 28 . 29.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2.**تنوع النتاج المعجمي العربي**: إنه كما كان للمعجميين العربِ الحظُّ الوافرُ من المواد اللغوية والنصيب الأوفرِ من المصادر التي استقت منها هذه المواد، كذلك كان لها على مستوى الإنجاز والإنتاج المعجميْن، فقد خلفت حصيلةً معجميةً متنوعةً إذ ألِّفت في المعاجم على أنواعها كمًّا وكيفًا: يقول القاسمي: " لقد أجاد المعجميون العربُ في جميع أصناف المعاجم التي ألفوها، عامَّةً كانتْ أو متخصصةً لغويةً أو موسوعيةً، وصفيةً أو تاريخيةً"[1].

يذهب الكاتب إلى أنه على الرغم من أن المعجم العربي قد كان أحادي اللغة حتى القرنِ 19 م مستثنيا من ذلك بعضَ المعاجم كالمعجم العربي- الفارسي الذي ألفه الزمخشري، فإن هذه المعاجمَ، كما يقول" : تغطي جميع الأصناف النوعية المعجمية المعروفة"[2] مشيرا إلى أن الأستاذ أحمد الشرقاوي إقبال أحد علماء مراكش قد انشغل بإعداد بيبليوغرافية مصنّفةٍ للمعاجم العربية، فتمكن كما يقول الكاتب: " من جمع حوالي ألفي عنوان"[3] وإن كان عمله _كما يراه الكاتب_ ليس جامعا شاملا.

وإن كان ما سبق لا يعني ،حسب قول الكاتب، أن بقية الأمم لم تصنِّف معاجمَ ثنائيةً أو متعددةً تكون اللغةُ العربيةُ فيها لغةَ المتن أو لغةَ الشرح: ففي أوروبا ،كما يشير الكاتب، " ألِّفَ عدد من المستشرقين مثلَ هذه المعاجم منهم يعقوب غوليوس (1596-1667م) الذي ألف المعجم العربي- اللاتيني الذي نشر في لايدن سنة 1653، وأدوارد كاستل (1608-1680) الذي ألف معجما متعدد اللغات من بينها العربية وجورج ويلهم فريتاغ (1788-1861) الذي نشر معجما عربيا لاتينيا في أربعة مجلدات بمدينة هاله بين سنتي 1830 و 1837" [4]. ويخلص الكاتب مؤكدا أن هذه المعاجمَ الغربيةَ لم تؤثر في تطور المعجمية العربية أو تغير مسارات صناعة المعجم العربي حيث ظلت محافظةً على قدسية اللغة العربية خدمةً للنص الديني من جهةٍ، ورغبةً في الحفاظ على الثقافةِ واللغةِ العربيتين من جهةٍ أخرى، فكانت سجلا لغويا يعرض تاريخا عربيا حافلا ومسارا ثقافيا غنيا.

III- أما بخصوص طبيعة المعلومات الموظفة في المعجم، فيؤكد القاسمي على غنى الدراسة المعجمية من حيثُ تنوعُ المعلوماتِ التي تقدمها، فالمعجم يتوسل بمختلف أنظمة اللغة ومستوياتها في سبيل تحصيل الفائدة وإتمام المعنى للقارئ، وكما يقول الدكتور تمام حسان: " إن المعجم ينتفع بنتائج المستويات التحليلية (النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي)، وهي النظم المسؤولة عن تحديد المعنى الوظيفي"[5] . وهكذا فإن القاسمي يَعتبِر المعجمَ رائزا أوليا لبلوغ المعنى الشامل والدلالةِ العامةِ (نحويا وصرفيا وصوتيا) للمفردة اللغوية، كما قد يتوسل بشواهدَ توضيحيةٍ ومعلوماتٍ موسوعيةٍ حتى تكون دلالة هذه المفردة أكثرَ جلاءً ووضوحًا.

1. **المعلومات الصوتية**: يذهب الكاتب إلى أن المعاجم العربية لا تحتاج إلى إعادة كتابة لغة المداخل برموز صوتية كما هي الحال في المعاجم الإنجليزية أو الفرنسية؛ ذلك أن الكتابة العربية الكاملة الشكلِ (الحركات) كما يقول الكاتب " تُعدُّ نظامَ كتابةٍ (صوتية) يقوم كلُّ حرف فيها بتمثيل فونيمٍ (وحدة صوتية) واحد، ولا يمثِّلُ التقويمُ الواحدُ بأكثرَ من حرفٍ واحدٍ"[6]. ويَستحسِنُ الكاتب دَوْرَ الطباعة بالحاسوب التي يسرت إضافة الشكل إلى النصوص المطبوعة، وإن كان ذلك لا يخلو من أخطاءٍ شأنُها في ذلك

[1]. علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، ص28.
[2]. نفسه، ص 28.
[3]. نفسه، الصفحة نفسها.
[4]. نفسه، ص28.
[5]. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، مذكور، ص 331.
[6]. علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، ص39.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

شأنُ الذين كانوا يتولَّون نشر الكتب؛ فكانوا كثيرا ما يقعون في أخطاءٍ إملائيةٍ وصوتيةٍ في المعاجم كما يقول الكاتب، وعلى الرغم من ذلك فإن المعجميين العرب منذ ق 8 هـ،كما يؤكد الكاتب، كانوا ينبهون إلى التلفظ الصحيح عند الضرورة بطرائقَ عديدةٍ.

وقد كان تزويد القارئ بالمعلومات الصوتية يقوم في المعاجم العربية القديمة، حسب ما ذهب إليه الكاتب، على الأسس الآتية[1]:

أ- لا تعطى المعلومات الصوتية إذا كانت معروفة لدى القارئ، فلا تشكل الكلمات المألوفة التي من المتوخى أن يُلمَّ بها القارئُ.

ب- إن المعلوماتِ الصوتيةَ ضروريةٌ عندما يُخشى اللبسُ أو التحريفُ في النسخ، أو عندما تكون الكلماتُ غريبةً أو حوشية، أو عند ما يكون للكلمة عدةُ أنواع من الشكل للمعنى ذاته أو للدلالة على معانٍ مختلفة.

ويضيف الكاتب في الصفحة ذاتها أنه عندما يكون تقديم المعلومات الصوتية ضروريا، يستخدم المعجميون العربُ واحدة أو أكثر من الطرائف التالية:

أ- إضافة الشكل التام للكلمة.

ب- تهجئة الحركات بعد كل حرف صامت، مثل جرة، كسرة بعد الجيم وفتحة بعد الدال ...إلخ، وهذه الطريقة مثلا مستعملة بصورة منتظمة كما يقول الكاتب في معجم " الصحاح".

ج- تزويد القارئ بفعل نموذجي (أو بالوزن الصرفي) بعد الفعل المراد توضيح لفظه مثلا: كما في ضرب، وهكذا فالقارئ يفهم من ذلك أن الحركة الوسطى هي فتحة في الماضي وكسرة في المضارع، أما إذا كان اللفظ اسما فالمعجمي يزود القارئ باسم نموذجي له التلفظ نفس ويمثل الكاتب لذلك، بالاسمين (فضْل) و(مهْل) حيث يشركان في طريقة التلفظ.

وهكذا، تبقى المعلومات الصوتية ذاتِ أهميةٍ كبيرةٍ داخل المعجم إذ تُيسر سبل النطق بالمفردات وذلك بالتمثيل لها ببعض الصور التلفظية (كالشكل مثلا، والإتيان ببعض المفردات التي تشترك مع المفردة المراد شرحها في صورتها الصوتية...الخ) ، وقد أشار لغويون آخرون- إلى جانب كاتبنا- إلى ضرورة المعلومات الصوتية داخل المعجم، لعل أبرزهم الدكتور تمام حسان في كتابه" اللغة العربية معناها ومبناها" فبعودتنا إلى ما ذهب إليه بخصوص هذا الصنف من المعلومات نجد طرحه لا يختلف كثيرا عما قدمه كاتبنا في الكتاب- قيد القراءة-[2]

2.**المعلومات النحوية:** يذهب علي القاسمي إلى أن المعجميين العربَ قد وضعوا قاعدة بلومفيلد القائلة "المعجم فِهرسٌ للنحو"، وطبقوها قبل اثني عشر قرنا من ميلاد بلومفيلد، واشتمل أولُ معجمٍ عربيٍّ (وهو معجمُ العينِ)، كما يقول الكاتب، على مقدمة لخصت نحوَ اللغة العربية، وتضمنت موادُّ المعجمِ إحالاتٍ على هذه المقدمة، ويضيف الكاتب أن معظم المعاجم العربية اللاحقة قد ابتغت هذا التقليد حتى تلك المعاجمُ الوجيزةُ على سبيل التمثيل (مختار الصحاح الذي صنفه محمدُ بنُ أبي بكرٍ الرازي (ت 1268م) ففي مقدمة هذا المعجم كما يقول الكاتب "توجد أنماط الأفعال العربية الكبرى العشرين بتصريفاتها وشروحها، وفي مداخل المعجم لا يوجد تصريفٌ للفعل وإنما نمطُ ذلك الفعلِ فقط"[3]. ويذهب الكاتب إلى أن هذه الطريقةَ التي اتبعها الرازي في " مختارِ الصحاحِ" بخصوص عرض المعطيات النحوية هي طريقةٌ تحقق الاقتصادَ ويقول هنا- معترفا- إن هذه الطريقةَ هي أكثرُ تطورا من الطريقة

[1]. نفسه، ص 40.

[2]. ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مذكور، ص 331.

[3]. علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية و التطبيق، مذكور، ص 40.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المعتمدة في (المعجم العربي الأساسي)، الذي تحمَّل الكاتب مسؤوليته وقامت بنشره الألكسو/لاروس في باريس سنة 1989 وعذرُ الكاتب في ذلك أنه ،كما يقول، اتبع طريقة أقل تعقيدا لأن معجمه كان مصنفا لخدمة المتعلمين من غير الناطقتين بالعربية"[1].

ويخلص الكاتب هنا بخصوص المعلومات النحوية المضمنة في المعاجم العربية القديمة إلى عنايتها بهذا الصنف من المعلومات، بل إن المعجميين العربَ القدامى قد جعلوا النحوَ هو الأساسُ الذي رتبوا عليه ألفاظَ معاجمهم، يقول الكاتب" فقد قسم الفراهيدي فصولَ معجم (العين) حسب عدد أصول المفردات: قسمٌ للكلمات الثنائية الجذرِ وقسمٌ للكلمات الثلاثية الجذر وقسمٌ للكلمات الرباعية والخماسية وهكذا"[2]، ويضيف أيضا _في الإطار ذاته – أن الفارابي قد قسَّم مكنزه (ديوان العرب) إلى أسماءٍ وأفعالٍ[3] ، وإلى جانب هؤلاء فقد عُني كثير من المعجميين العربِ بتضمينهم مداخلَ معاجمهم معلوماتٍ نحويةً عديدةً، ولعل أبرز هؤلاء الجوهريُّ كما يقول الكاتب "الذي أشار في معجمه (الصحاح) إلى الكلمات المعربة وتتبع أصول بعض المفردات في لغات أخرى"[4]، والأكثر من ذلك أن هناك من كان يعد معجم "العين" للفراهيدي بمثابة " فهرس للنحو"[5]. إلا أننا نلاحظ أن معجم الشواهد التي اعتمدها الكاتب ضمن هذا الصنف من المعلومات تحتوي إشارات كثيرة إلى المعلومات الصرفية، وذلك إلى كون الصرف لم يكن علما مستقلا عن النحو ومن ثمة لم يفرد المؤلف الحديث عن المعلومات الصرفية.

3. **المعلومات الدلالية**: صحيح أن الكاتب لم يفرد معالجة خاصة للمعلومات الدلالية، ضمن الفصل الخاص برصد "الخصائص المميزة للمعجمية العربية"، إلا أنه كثيرا ما كان يشير إلى هذا الصنف من المعلومات التي تشكل ركيزة مهمة في الدراسة المعجمية عامة وفي بلوغ معنى المفردات اللغوية خاصة يقول في هذا الصدد: "فقد كان المعجميون العرب القدامى يستعينون بجميع الوسائل اللغوية والمعجمية لإيصال معنى المفردة وأهم هذه الوسائل: التعريف المقتضب والتعريف بالمرادف، والتعريف بالضد والنقيض، والتعريف بالمثال، والتعريف بالرمز والصورة"[6]، إلا أن المعجميين العرب– كما يؤكد الكاتب– في الصفحة ذاتها لم يكونوا مضطرين لتقديم معلومات دلالية كاملة في معاجمهم ولا حتى إيراد جميع المعاني المختلفة لكلمة المدخل، لأن خصائص اللغة العربية الصرفية والدلالية تتيح لهم استخدام ثلاث أدوات معنية وهي حسب الكاتب:

- **المعنى الأصلي للجذر.**
- **المعنى العام للأسرة اللفظية.**
- **معنى الوزن الصرفي للكلمة.**

وبالإضافة إلى هذه الوسائل التي أوردها الكاتب والتي تعتمد في فهم دلالة الكلمة: هناك وسيلة الشرح– كما يشير إليها الدكتور تمام حسان– ويعرفها بقوله: "ويكون (أي الشرح) بذكر معاني الكلمة المتعددة التي يصلح كل واحد منها لسياق معين"[7]وينبغي لهذا الشرح أن يكون:

---

[1]. نفسه، ص 41.

[2]. نفسه، ص 41.

[3]. نفسه، ص 41.

[4]. نفسه، ص 41.

[5]. نفسه، ص 41.

[6]. عبر بلومفيلد عن رأيه بخصوص معجم "العين" في مؤلفه .«language» Bloomfield, 1933.

[7]. تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها"، مذكور، ص 327

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

-"واضحا.

- متجنبا الشرح بالترادف حيث يذهب قائلا: "فالكلمات اللتان تعتبرهما مترادفتين لا يوجد بينهما في الواقع إلا منطقة مشتركة من المعنى ثم ينتقل كل منهما بإقليمية الخاص خارج منطقة التداخل"[1].

وخلاصة؛ نقول إن هذه المعلومات الدلالية، مع تمكنها من إبلاغ المعنى إلى القارة فقد أثارت إشكالا كبيرا لدى المعجميين العرب القدامى منهم والمحدثين: سنعمل على معالجته كما طرحه الكاتب- في قراءتنا المؤلفة "المعجمية العربية، بين النظرية والتطبيق".

4. **الشواهد التوضيحية:** لقد اهتمت المعجمية العربية بإيراد الشواهد التوضيحية ضمن متونها؛ بناء على ثلاثة مستويات سنعمل على تبنيها في العناصر التالية:

أ- **مستوى الوظيفة التي تضطلع بها الشواهد التوضيحية:** يعتبر الكاتب الشواهد التوضيحية ذات بعد بيداغوجي تعليمي يحرص على تبيان دلالة الكلمة المراد شرحها، إذ يقول: " تعد الشواهد التوضيحية إحدى الخصائص الرئيسية في المعجم الجيد، إذ تقوم بمهمة الأداة التعليمية في توضيح سلوك الكلمة نحويا ودلاليا وأسلوبيا في سياق حي"[2]، وهكذا يتضح المبدأ البيداغوجي الذي تقوم عليه الشواهد التوضيحية في بيان أن تلك الكلمة موجودة فعلا في اللغة وفي تقريب معناها من أذهان قراء المعاجم.

ب- **مستوى المصادر التي تستقي منها المعاجم العربية شواهدها التوضيحية؛** تحرص المعجمية العربية على الرجوع إلى مدونتها الموثوقة في استقاء الشواهد التوضيحية، فتعود بذلك إلى القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعرهم ونثرهم وأمثالهم، إلا أنها كثيرا ما كانت تقتبس تلك الشواهد من العصر الجاهلي وصدر الإسلام، بحيث ترى ذلك أن هذين العصرين يمثلان الأوج الذهبي للغة العربية التي لم تختلط بعد بألسنة الأعاجم.

ج- **مستوى توثيق هذه الشواهد:** إنه إذا كان المعجميون العرب المعاصرون لا يحرصون على توثيق شواهدهم بحيث لا ينظرون إلى من قال، وإنما ينظرون إلى ما قال وكيف قال ما قال، فإن المعجميين العرب القدامى كثيرا ما كانوا يشيرون إلى مصادر شواهدهم، يقول الكاتب: " ما لم يكن الشاهد مثلا أو قولا سائرا مجهول القائل وفي تلك الحالة، فإن المعجمي يستعمل عبارات مثل: "وقال الشاعر..." و"قال الآخر.." و"قال بعضهم ...".

د- **أسماء الأعلام في المعاجم العربية القديمة:** وتنعت هذه الأسماء داخل الدراسة المعجمية بـ "المواد غير المعجمية" أو " المواد الموسوعية" ويعرفها الكاتب قائلا: " أسماء الأعلام هي أسماء أشخاص أو أماكن (مثل البلدان والمدن، والجبال، والأنهار الخ...) أو منتجات ثقافية (مثل عناوين الكتب والملاحم والروايات والأفلام الخ..."، ويذهب الكاتب إلى أن المعاجم الغربية كالمعاجم الإنجليزية التي لم تعرف هذا النمط من المعلومات حتى ظهور أول معجم موسوعي سنة 1872. ويشير في ذات الإطار إلى أن المعجميين العرب قد اختلفوا حول تضمين أسماء الأعلام داخل المعاجم فهناك من يرى أن " مهمة المعجم تقتصر على المواد اللغوية، ومنه فإن المكان الملائم للأعلام هو الموسوعات والمعاجم الموسوعية"[3]ومن بين هؤلاء الذين تبنوا هذا الرأي حسب قول الكاتب- أحمد فارس الشدياق في نقده لمعجم الفيروزآبادي (1819-1883) الذي طبق هذه الفكرة في معجمه (قطر المحيط)، ولويس معلوف الذي أخذ بهذا المبدأ في معجمه (المنجد) الصادر سنة 1908 وهو معجم خصص للمواد المعجمية فقط ،إضافة إلى مجمع اللغة العربية

[1]. علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، ص 69.
[2]. تمام حسان: "اللغة العربية معناها ومبناها"، مذكور، ص 329.
[3]. نفسه، ص 329.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الذي –كما يقول الكاتب– " أقر مبدأ عدم اعتماد هذه المواد ومن ثمة نحى جميع الأعلام والأسماء الجغرافية من معجمه (المعجم الوسيط) الذي نشر لأول مرة سنة (1960- 1961)"[1].

وفي المقابل هناك من يؤكد، خلاف لذلك ، على ضرورة اشتمال المعاجم على أسماء الأعلام ويمثل الكاتب لبعض هؤلاء المعجميين الذي تبنوا هذا الرأي بالخليل بن أحمد الفراهيدي، يقول القاسمي: " فقد أدرج (الفراهيدي) أسماء الأعلام في معجمه (العين) الذي صدر منتصف القرن الميلادي والذي يتضمن أسماء عدد من العلماء المعاصرين للمؤلف"[2]،وإن كاتبنا نفسه باعتباره منسقا للمعجم العربي الأساسي الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة (1989)، آثر أن يضمن هذا المعجم أسماء الأعلام، لأنه خصص لمساعدة المتعلمين بصورة عامة وغير الناطقين بالعربية بصورة خاصة"[3]؛ ومن ثمة يرى ضرورة توظيف المواد غير المعجمية " في المعجم العربي الأساسي" خدمة لهذا الصنف من المستعلمين الذين كثيرا ما ينصرفون إلى البحث عن هذه المواد داخل المعجم.

IV– أما الخاصية الرابعة فتتمحور حول جمع المعجمية العربية بين الطابعين الوصفي والمعياري في آن واحد، ويحدد الكاتب توجهات المعجمي الوصفية والمعيارية في عنصرين منفصلين من عناصر الصناعة المعجمية هما: اختيار المادة المعجمية، وغرض المعجم موضوع الصنع، ويقول مميزا بين هذين النمطين المختلفين من المعاجم: " فالمعجم الوصفي يصف المادة اللغوية كما يستخدمها أهلها في الوقت الراهن وصفا موضوعيا في حين أن المعجم المعياري يصف المادة اللغوية كما كانت تستعمل في عصرها الذهبي"[4]. ويشير الكاتب هنا إلى أنه قد يوحي الظاهر بأن هناك تناقضا في نعت المعاجم العربية التراثية بالوصفية والمعيارية في الوقت نفسه، إلا أنه يؤكد " أن رواد المعجمية العربية قد كانوا وصفيين من حيث جمعهم لمادتهم واختيارهم لمداخلهم وكانوا معياريين من حيث الهدف الذي نصبوه لمعاجمهم"[5]. ويقصد بذلك كون المعاجم الأولى تستقي مادتها من فصحاء البوادي العربية ومن المصادر العربية الموثوقة، أما المعاجم الثانية فهدفها الرئيسي هو مساعدة القارئ على استعمال اللغة العربية استعمالا صحيحا.

ويمثل الكاتب لبعض هؤلاء المعجميين العرب الذي جمعوا في مؤلفاتهم بين الجانبين الوصفي والمعياري في الآن ذاته، بابن دريد (837-933م)، مؤلف معجم (الجمهرة) الذي جمع مادته– حسب قول الكاتب – من مشافهة الأعراب في جنوب الجزيرة العربية، وكان هدفه مساعدة الناس على التمثل السليم للغة العربية، وإلى جانب ابن دريد يمثل الكاتب أيضا بالجوهري (ت 1003م) مؤلف "الصحاح" كأنموذج آخر على المعجميين الذين كانت مصنفاتهم وصفية ومعيارية في نفس الآن، وقد وصف الجوهري نفسه طريقته في جمع مادته اللغوية في مقدمة معجمه الصحاح، فيقول: " قد أودعت الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة [...] بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دراية، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية"[6]. وما يمكن أن نسجله بخصوص قول الجوهري، أنه لا يمكن التسليم بصحة وسلامة ما اشتمل عليه معجمه، فإن ما رآه صحيحا واردا قد يراه معجمي آخر غير ذلك فيعيد النظر فيه ويخضعه للمراجعة والضبط وليس بعيدا أن يعمد إلى حذفه ومن ثمة إسقاطه من المعجم.

---

[1] . علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، ص 41.
[2] . علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، ص 43 وص 134.
[3] . نفسه، ص 43.
[4] .. نفسه، ص 43.
[5] . نفسه، ص 44.
[6] . علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، ص 38.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعلى الرغم مما سبق، فإن ذلك لا يحسم في القول لأن جل المعاجم العربية قد كانت وصفية ومعيارية في الوقت نفسه وفي ذات الإطار يشير الكاتب إلى أنه " خلال فترة ركود الثقافة العربية (من ق 13 م إلى ق 19 م) كانت المعاجم المصنفة آنذاك معيارية في مقاربتها الخاصة باختيار المداخل والشواهد التوضيحية أما مداخلها فقد نقلت من المعاجم السابقة، وأما شواهدها التوضيحية فقد اختيرت من العصر الجاهلي وصدر الإسلام فقط"[1].

وعموما، فإننا لا نرى ضيرا في وصف المعاجم العربية- أو بالأحرى بعضها- بالمعيارية والوصفية في الآن ذاته: إلا أن ما نتحفظ عليه، ونؤاخذ عليه الكاتب أنه قد جعل هدف الطابع المعياري في تلك المعاجم القديمة مزدوجا ونلخصه في العنصرين الآتيين:

- وصف المادة اللغوية كما كانت تستعمل في عصر أو أكثر من عصور تطورها، وعلى الأكثر في عصرها الذهبي.
- مساعدة القارئ على استعمال اللغة العربية بصورة صحيحة.

لا تنصرف مؤاخذتنا على ما ذهب إليه الكاتب بخصوص هذين الهدفين، إلى الأول منهما فنحن متفقون معه في ذلك تمام الاتفاق، وإنما تنصرف إلى الهدف الثاني إذ نرى أن تلك المعاجم التراثية لم تكن تركز على الجانب البيداغوجي التعليمي الذي يسعى إلى مساعدة القراءة على الاستعمال السليم والصحيح للغة العربية، بقدر ما كانت تركز على استقصاء المخزون اللغوي العربي، فصيحة وعاميه، مستعمله ومهمله، مطردة وشاذة. أما القول بسعي تلك المعاجم إلى تعليم اللغة العربية وتعلمها واستعمالها استعمالا صحيحا، فليس ذلك إلا ملاحظات واجتهادات قام بها الباحثون والدارسون المهتمون بالدراسة المعجمية، ونظرا إلى الاهتمام الكبير بالجوانب البيداغوجية والتعليمية في الدراسات على حد سواء، عمل هؤلاء الباحثون المتأخرون على الكشف عن تلك الجوانب في النتاج المعجمي الذي شكل مجالا رحبا لدراساتهم وأبحاثهم.

وعلى أي، فإن الدراسة المعجمية كانت ولاتزال- تبحث عن السبيل المثلى لتشكيل متنها ومادتها لغة وشرحا، وعلى الرغم من ذلك فإن مسارها لم يسلم من العديد من الصعوبات التي ظلت تواجه الدارس المعجمي منذ بداية التأليف المعجمي حتى عصرنا الحاضر، ولعل أبرز قضية أثارت سجالا كبيرا بين صفوف المعجميين من جهة وبين الدراسات المنتقدة لمؤلفاتهم من جهة أخرى هي قضية أو" ترتيب المداخل المعجمية " يقول الكاتب مؤكدا ما ذهبنا إليه آنفا: " يطرح ترتيب المداخل مشكلة بالنسبة للمعجميين، وإن هذه المشكلة لم تلق حلا إلى حد الآن"[2] وقد ضرب الكاتب لذلك مثالا بالمعجم العربي الأساسي التي نشرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1989، حيث واجهته صعوبة كبيرة في اتخاذ القرار المناسب حول ترتيب مداخله، يقول الكاتب، " فعلى الرغم من اتفاقهم على تبني الترتيب الألفبائي اختلفوا حول ما إذا كان ينبغي أن تتألف مداخله من جذور أو مفردات ترتب ألفبائيا"[3]. وقد صاغ الكاتب الأسئلة التي تطرحها قضية "ترتيب المداخل المعجمية" في العناصر التالية:

- كم من المواد اللغوية التي ينبغي على المعجمي أن يضمنها في معجمه على شكل مداخل؟[4]
- وكيف ينبغي أن ترتب تلك المواد؟

ونافلة القول، لا بد أن نؤكد أن الخصائصَ والمميزاتِ التي اتسمت بها المعجميةُ العربية، قد جعلت منها ذخيرةً لغوية ثرة، ومرجعا غنيا للباحثين والدارسين المعجميين المتأخرين.

---

[1]. نفسه، ص 38 وص70.

[2]. الجوهري: معجم الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ج1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 1984، ص34.

[3]. علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مذكور، ص 39.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أ. المصادر:

- **القاسمي، علي**: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

ب . المعاجم:

- **إقبال، أحمد الشرقاوي**: "معجم المعاجم"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1987.
- **الجوهري، إسماعيل بن حماد**: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العِلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 1984.
- **الفراهيدي، الخليل بن أحمد**: العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، (د.ط)، 1980.
- **مجمع اللغة العربية**: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، 1960 . 1961.

ج . الكتب العربية:

- **أمين، أحمد**: ضحى الإسلام، النهضة، القاهرة، ط1، 1956.
- **حسان، تمام**: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط1ن 1973.
- **السيوطي**: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة العصرية، بيروت، لبنان، (دط)، 1987.
- **عطار، أحمد عبد الغفور**: مقدمة الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت، القاهرة، مصر، ط1، 1956.
- **العطار، بوشتى**: المعاجم العربية، رؤية تاريخية، وتقويمية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، المغرب، ط1، 1990.

د. الكتب الأجنبية:

- **Bloomfield**, **Leonard**: Language, the compton printing works, London, N. I, 1933, 1950, 1955, 1957.
- **Mallinson**. G: The dictionnary and the lexicon, a happy medium? In ITL, 1979.
- **Hill Archibad A**: The use of dictionnaries in Language Teaching Language Learning, 1, 1942.
- **Evan**, **Ezar**: The Dictionnary of Humorous Quotations, Doubleday, New York; 1949.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ضراوة الترميز في لصِّ وكلابِ نجيب محفوظ

د. داود الهكيوي
أستاذ باحث-أكاديمية مراكش – أسفي
المملكة المغربية

الملخص:

إنّ الرمز عند نجيب محفوظ ليس منمنمات يُلحقن بالمتن، بل هو دماء يجرين في أوصاله، وروحٌ تسكن طيّاته، وضميرٌ يعرب من وراء حروفه والأبجدية. تدور هذه المداخلة في فلك رواية «اللص والكلاب»؛ التي صدرت عام 1961، في لحظةٍ تاريخيةٍ حرجة، حيث كان الحلم الناصريّ يتصدّع، والوحدة المصرية-السورية تنهار. وقد لجأ محفوظ إلى الرمز حجابا يقي من صمصامة الرقيب، وبوقًا يصدح من خلاله بصوت المثقف المقهور.

إنّ الأسماء في الرواية لسن عَرَضاً عابراً، بل رموزٌ ناطقات؛ فَ «سعيد مهران» يحمل بين ثنايا اسمه السعادة والبراعة، لكنّه يعيش شقاءً، ويُخفق في كلّ شيء. و «رءوف علوان» يُوحي بالرحمة والسموّ، لكنّه يمثّل الخيانة والارتداد. أمّا «نبوية»، فاسمٌ طاهر بالعفّة لاهج، لكنّ المسماة بالخيانة موصومة. وهذا التضارب بين الدال والمدلول، هو صميم البلاغة الترميزية المحفوظية.

كما أنّ «الكلاب» لسن الحيوانات المعهودة فحسب، بل هنّ رمزٌ للانتهازيين الذين يعيثون في المجتمع فساداً، والمقبرة التي إليها يلجأ سعيد في النهاية، ليست ملاذاً أرضياً، بل هي مآل رمزيّ لرجلٍ أُزهقت روحُه قبل جثمانه. أمّا الرصاص الذي يُطلقه سعيد فيخطئ أهدافه، فيرمز إلى عقم الهياج الفرديّ، المنعزل عن الوعي الجماعيّ.

وعلى هذا النحو، تُصبح الرواية مرافعةً وجوديةً، ووثيقةً اجتماعيةً مشفّرةً، لا تقصُّ حكايةَ لصٍّ مألوف، بقدر ما تسردُ قصةَ كلِّ مواطن اختطف منه وطنُه، وخُذِلَ فيه المثقفون، وانقلبتْ فيه الموازين. إنّ محفوظاً بضراوة ترميزه، يجعل من الرواية مرآةً للمصرّيّ، ونافذةً على العالم العربيّ بأسره.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Summary

In Mahfouz's work, symbolism is not ornament plastered upon text; rather, it is blood flowing through veins, spirit dwelling between folds, conscience speaking from behind letters. This intervention revolves around "The Thief and the Dogs," published in 1961, when the Nasserist dream fractured and Egyptian-Syrian unity collapsed. Mahfouz resorted to symbolism as curtain shielding from censor's sword, and horn through which oppressed intellectuals' voices sounded.

The novel's names are not transient accidents; they are living symbols: "Said Mahran" carries happiness and skill within his name's folds, yet lives in misery. "Ra'uf Allwan" suggests mercy, yet represents betrayal. "Nabuwiyyah" is prophetic name speaking chastity, yet commits adultery. This inversion between name and named is Mahfouzian eloquence's essence.

Moreover, "the dogs" are not merely wild animals; they symbolize opportunists spreading corruption. The cemetery where Said flees is not earthly refuge, but symbolic conclusion for man whose spirit died before body. His bullets missing targets symbolize sterility of individual violence detached from collective consciousness.

Thus the novel becomes existential argument and encrypted social document; it does not narrate ordinary thief's story, but recounts every human's tale from whom homeland was stolen, intellectual betrayed, scales overturned. Through symbolism's ferocity, Mahfouz makes the novel mirror for Egyptians and window onto Arab world.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

الحمد لله الذي بالحق والعربية زيّن الفرقان، والذي بالمحجة البيضاء والفصاحة شرّف أمة الرسالة والبيان، وصلّ اللهم وسلم على الذي بالهدى والضاد بلّغ وحي الودود الدّيّان، أما بعد. السيد المحترم عبد العزيز المؤذن؛ مدير الثانوية التأهيلية توبقال. الفضلاء الطاقم الإداري التربوي للمؤسسة. الإخوة أعضاء هيئة التدريس بثانويتنا العتيدة. السعداء المنظمون والمسهمون في الأيام الربيعية لمؤسستنا الفيحاء. الأضياف الكرام، والحضور الشرفاء، والتلاميذ الأعزاء . سَلامٌ عليكم ورحمة الله تعالى والبركات. أما بعد، فإنه قد انتجبت لمداخلتي هذه عنونة تقول: ضراوة الترميز في لصِّ وكلابِ نجيب محفوظ.

الرمزَ في الأدب ليس زينةً مُضافةً يُحلّي بها الكاتبُ نصَّه، كما تُحلّي العروسُ معصمَها بالدمالج؛ إنما هو جوهرُ الرؤية، ونبضُ الرسالة، وعمقُ الحقيقة الفنية. ولعلَّ نجيبا محفوظا، ابنَ حي الجمالية وغوّاصَ النفس المصرية، قد أدرك هذا مُبكّرًا؛ حين أدار ظهرَه للواقعية التسجيلية الفجّة، وانحازَ – في مرحلته الرمزية – إلى الكلمةِ الملمّحة، والعبارةِ المشيرة، والمشهدِ المنبِئ.

وقد عرّف الناقدُ عبد القاهر الجرجاني الكلامَ البليغَ بأنه ما أفادَ المعنيَين معًا: الظاهرَ والباطن؛ وما رواية «اللصّ والكلاب» إلا تجسيدٌ أمثلُ لهذا التعريف؛ فهي ظاهرًا حكايةُ لصٍّ مطارَد في أزقة القاهرة الخمسينية، وباطنًا مرافعةٌ وجودية عن المثقف الذي سُرقَ منه الوطنُ في وضَح النهار، وسُرقَت منه المبادئُ على يد من كان أستاذَه.

أولًا: الرمزُ في فلسفة الكتابة المحفوظية:

إن المتأمّلَ في مسيرة نجيب محفوظ الروائية، يرصدُ تحوُّلًا حاسمًا تتجلى علاماتُه الكبرى في مطلع الستينيات؛ حين شعر الرجلُ أن الواقعيةَ المباشرة لم تعد تتَّسعُ لما يريد أن يقوله، فالواقعُ السياسيُّ بعد انقلاب يوليوز 1952 كان أشدَّ إحكامًا وأعقدَ مراسًا من أن يُعالجَه بالوصف الصريح. فالتجأ إلى الرمزِ تسترا به من أذى الرقيب، وفضحا عبره لعمقُ الأزمة الاجتماعية–السياسية التي كانت محتدمة في صمت مثل النار تحت الرماد.

يقول الناقدُ غالي شكري في «المنتمي»: «إن محفوظ[ا] حين كتب اللصَّ والكلابَ لم يكن يكتبُ قصةً بوليسية، بل كان يكتبُ وثيقةً اجتماعية – سياسية مُشفَّرة.»[1]. وهذا الرأي يقودُنا مباشرةً إلى المعضلة الكبرى في فهم الرواية؛ فالقارئَ حسن الظن يقرأُ مغامرةَ هروبٍ وملاحقة، في حين يرى القارئُ المتمرّسُ والمخضرم نصًّا اجتماعيًّا لا يرحم.

فالترميزُ عند محفوظ ليس أداةً فنيةً بالمعنى الأكاديمي الجاف؛ إنه موقفٌ من العالم، ورؤيةٌ في الوجود. إنه ضراوةٌ، والضراوةُ كلمةٌ لها وطأةٌ في المعجم: يقال فلانٌ ضارٍ؛ أي شرس. وهذه الضراوةُ الترميزيةُ في الرواية هي التي منحتْها خلودَها؛ إذ ظلَّت تُقرأُ وتُحلَّلُ وتُدرَّسُ في أربعِ قارات، لا لأنها رواية شرطية جيدة، بل لأنها مُعادلٌ رمزيٌّ خالدٌ لمعاناة الإنسان المقهور في مواجهة المنظومةِ التي أنتجته ثم أجهزت عليه.

ثانيًا: الأسماءُ رموزٌ.. ، وشواهدها مقابر:

أولُ ما يستوقفُ الباحثَ المدقِّقَ في «اللصِّ والكلاب»، هو توظيفُ الأسماء توظيفًا رمزيًّا مُحكَمًا؛ إذ لم يختَر محفوظ أسماءَ شخصياتِه عشوائيًّا، بل كان لكلِّ اسمٍ بُعدٌ دلاليٌّ يُقلِّبُه في إطار النص كما يُقلِّبُ الصائغ التبرَ ليرى مواضعَ الخلوص.

1 شكري، غالي (1969). المنتمي: دراسة في أدب نجيب محفوظ. بيروت: دار الآداب، ص 187.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فـ.«سعيد مهران» يحملُ اسمًا يُفيدُ السعادةَ والمهارةَ، لكنه لا يعيشُ لحظةَ سعادة واحدة طوال الرواية، ومهارتُه الفائقة التي صقلها في الكرِّ والفرِّ لا تُجدي نفعًا إذ يُصيبُ الأبرياءَ، ويُخطئُ الأعداء. والاسمُ في ذاتِه إذًا أولُ رموز الرواية؛ ذلك التناقضُ الحاد بين الاسم والمسمَّى هو تناقضٌ يختزلُ التناقضَ الكلّيَّ الذي تُجسّده الرواية: مجتمعٌ تعلُو فيه الشعاراتُ وتسقطُ الحقائق.[4]

أما «رءوف علوان»، فاسمٌ يُوهِمُ بالرأفة والعلوِّ الخلقي، لكنه في الرواية يُمثِّلُ «المثقَّفَ المرتدَّ الذي غيَّر جلدَه وداسَتْ قدمُه على المبادئ التي علَّمها لسعيد في صباه.»[1]. إنه ذلك الطالبُ القرويُّ الذي ابتلعَتْه السلطةُ ففقد روحَه، إنه الطالبُ القرويُّ الذي استحالَ حشرةً وأفعى سامةً يُسوّغُ سياسةَ النظام، ويُنافحُ عن أوطارِه الشخصيات.

وأما «نبوية»، فاسمٌ ينضحُ مبناه بالعبق النبوي صلوات ربي وسلامه عليه، لكنها لم تكن في مستواه، فأضحت الخيانةَ الزوجية بحذافيرها. ولا شيء في الرواية أشدُّ مرارةً من هذا التناقض الاسمي–الفعلي. وهاهنا يتجلَّى فنُّ محفوظ الرمزي في ذروته؛ أن يجعلَ الاسمَ ضدًّا للمضمون، فيُنتِجَ السخريةَ الكبرى التي تُلخِّصُ دعوى الرواية كلَّها: المسمَّياتُ في هذا المجتمع كذبٌ وادِّعاء وبهتان.

ثالثًا: الكلابُ... وثنائيةُ الحيوانِ والإنسان:

ليس اختيارُ لفظة «الكلاب» في العنوان مجرَّدَ إشارةٍ إلى الكلاب الشرطية التي تلاحقُ المجرمين؛ فتلك أولى طبقات الدلالة وأيسرُها. والحقيقةُ أن محفوظًا يشتغلُ في الرواية على منظومةٍ رمزيةٍ حيوانيةٍ متكاملة؛ إذ يستدعي مُعجمَ الرذيلةِ الحيوانية؛ الكلبُ بوصفِه رمزَ الوضاعة والقذارة والخيانة ليُضفيَه على شخصياتٍ إنسانية، فيُنتِجَ بذلك معادلةً بلاغيةً صارخة: هؤلاء البشرُ الذين خانوا هم أدنى من الكلاب؛ لأن الكلبَ الأصيلَ لا يُخلِفُ وفاءَه لصاحبه، في حين أخلَفَ هؤلاء.

يقولُ محفوظ في لحظةٍ من لحظات وعي سعيد الداخلي: «الكلابُ في كل مكان، وما أكثرَها في هذا الزمان.»[2]. وهذه الجملةُ – وإن جاءت في سياقٍ مُباشر – تحملُ تأويلَها الأعمقَ الذي هو أن عصرَ الثورة لم يُفرزِ العدلَ الموعودَ، بل أفرزَ بدلًا منه طبقةً جديدةً من الانتهازيين والمنتفعين ممن كانوا أمسِ رفاقَ النضال[3]. يصيرُ العنوانُ إذًا مرافعةً في ثوبِ حكاية؛ وهذا هو قلبُ الضراوةِ الترميزية؛ أن تُخفيَ في الظاهرِ ما تُعلنُه في الباطن.

وثمة رمزيةٌ حيوانيةٌ أخرى تسكنُ الرواية في صمت، تلك هي «نور» الكلبة–الملاك؛ فبائعةُ الهوى التي تُؤوي سعيدًا وتُطعمُه وتحرُسُه، هي في النص الرمزي الوفاءُ الوحيدُ الذي ألفاه الرجلُ، بينما باتَتِ «الزوجةُ الشرعية» رمزًا للخيانة، وباتَ «الأستاذُ» رمزًا للارتداد. فانقلبَتِ الرموزُ، وتبدَّلَتِ الموازين، وصار الحرامُ طاهرًا، والطاهرُ حرامًا.

رابعًا: الفضاءُ رمزٌ.. ، والمكانُ قدَر:

يؤكِّدُ الناقدُ الفرنسي "غاستون باشلار" في «جماليات المكان» أن الفضاءَ لا يكتفي بأن يحتضنَ الشخصيةَ، بل يُشكِّلُها ويُحدِّدُ مصيرَها[4]، وما من رواية عربية تجسِّدُ هذا المبدأَ كما تجسِّدُه «اللصُّ والكلاب»؛ ففضاءاتُها ليست خلفيةً مظهرية، إنها حجرات الروح في منازل الشقاء.

1 شكري، غالي (1969). مرجع سابق، ص 190.
2 محفوظ، نجيب (1961). مرجع سابق، ص 63.
3 موقع نظامي التعليمي (2025). «قراءة في رواية اللص والكلاب: أبعاد الرواية». مأخوذ من: https://nidamy.com
4 باشلار، غاستون (1984). جماليات المكان. ترجمة: غالب هلسا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ص 37.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فـ «القرافة»/ المقبرة، التي يلوذُ بها سعيد مهران في ختام الرواية، ليست ملاذًا جغرافيًّا، إنها خاتمةٌ رمزية لرحلةِ إنسانٍ كان حيًّا في بلادٍ أبتِ إلا أن تُميتَه. فالبنيةُ السرديةُ تبدأُ من فضاءِ السجن وتنتهي بالقرافة. وهما فضاءانِ مترادفانِ رمزيًّا: السجنُ قبرٌ للأحياء، والقرافةُ محبَس للمطارَد. يقولُ محفوظ في الصفحة الأخيرة: «ولم يعرف لنفسِه وضعًا ولا موضعًا، ولا غاية، وجاهدَ بكلِّ قسوةٍ ليسيطرَ على شيءٍ ما، ليبذلَ مقاومةً أخيرة... وأخيرًا لم يجدْ بدًّا من الاستسلام، فاستسلمَ بلا مبالاة... بلا مبالاة.»[1]. وهذا التكرارُ البلاغيُّ، ليس ضعفًا أسلوبيًّا، بل هو رمزٌ في صيغة الصوت؛ ترديدُ: اللامبالاةِ، حتى تغدوَ هي ذاتُها بيانًا: اللامبالاةُ الوجودية التي استسلمَ لها الإنسانُ حين سُدَّت في وجهِه المنافذ جميعهنّ.

أما «عطفة الصيرفي»، فرمزٌ للجذرِ الفاسد، للبذرةِ الأولى للانحراف، كما أن «صرحَ رءوف» – فيلّا الأستاذ المرتدّ – يرمزُ لخيانةِ الذاكرة الطبقية، ونكرانِ الجذور الفقيرة. وبين هذه الفضاءات تتشكّلُ الخريطةُ الرمزيةُ للرواية كاملةً: رحلةٌ من الحريةِ المسروقة إلى الموتِ المحاصِر، مرورًا بكل أماكن الخيانة والسقوط.

خامسًا: الزمنُ رمزٌ... والاسترجاعُ جرح:

يؤسِّسُ محفوظ في «اللصِّ والكلاب» بنيةً زمنيةً مُزدوجةً تشغلُ الناقدَ وتُغري المقارِب؛ إذ تتقاطعُ طبقتانِ زمنيتان بلا توقُّف: الزمنُ الخارجيُّ الضيّقُ – وهو أيامٌ معدودةٌ من المطاردة الشرطية – والزمنُ الداخليُّ البسيط المفتوحُ على كل الدابر عبر التداعيات والاسترجاعات.

وتشغلُ تقنيةُ «تيار الوعي» في هذا السياق دورًا رمزيًّا مزدوجًا؛ فهي من ناحيةٍ أداةٌ فنيةٌ تتيحُ للسارد أن يتجول داخلَ عقل سعيد مهران، ومن ناحيةٍ آخرة هي الرمزُ ذاتُه: فهذا الوعيُ المتدفّقُ الذي لا يكفُّ عن الانشغال بالماضي، هو وعيُ إنسانٍ لا يستطيعُ أن يعيشَ في راهنه، لأن راهنه مسلوب منه. إنّ الروايةَ تبدو وكأنها أرجوحةٌ بين الآني الممضّ، وأمسِ المهدَر.

أما اللقاءُ مع الشيخ الجنيدي – الزاهد المتعالي عن الزمن – فرمزٌ لطبقةٍ ثالثة من الزمن، هي الزمنُ الروحيُّ الأزليُّ الذي يقطنه الزهاد في فقاعة وقتية معزولة. وقد أشارَ الناقدُ محمد ودغيري إلى أن الجنيديَّ يمثّلُ «الملجأَ الروحيَّ الذي يلجأُ إليه سعيدٌ حين تُغلَقُ أمامَه أبوابُ العالم المادي، وهو ملجأٌ حقيقيٌّ لكنه لا يَصلُحُ وحدَه للخلاص.»[2]. يُضْحي الجنيديُّ – والحال هكذا – رمزًا للوجهِ الآخر لمصر: وجهُها الزاهد الغارقُ في الغور، في مقابلِ وجهِها المفتون الغارقِ في الطّفو.

سادسًا: الرصاصُ رمزٌ... والطلقةُ خطاب:

إن للرصاص في «اللصِّ والكلاب» رمزيةً بالغةَ الدلالة، يُغفلُها المتسرّعُ، ويُدرِكُها المتأمّل. فسعيدٌ مهرانُ يحملُ مسدسًا، ويُطلقُ رصاصَه على أعدائِه، لكنه – في كلِّ مرة – يُخطئُ الهدفَ، ويُصيبُ بريئًا. يريدُ قتلَ عليش، فيُردي شعبانَ حسين، ويريدُ قتلَ رءوف، فيُطيحُ ببواب القصر. وهذا الإخفاقُ المزدوجُ المتكرّرُ، ليس ضعفًا في الحبكة، بل هو حبكٌ لضعف الخيار الوتري العشوائي، وحجرُ الزاوية في المنظومة الرمزية للرواية.

يُشيرُ الرمزُ هنا إلى عقمِ العنفِ الفردي؛ فحين يُشهرُ الإنسانُ المقهورُ سلاحَه في غيابِ الوعيِ الاجتماعي المنظَّم، فإنه – مهما اشتدَّتْ ضراوتُه – لن يُصيبَ الجلّادَ الحقيقيَّ، بل سيُصيبُ أبرياءَ مثلَه. فالعيارات النارية اللواتي أطلقَهن سعيدٌ، هن استعارةٌ رمزيةٌ لنضالِ كل ثائرٍ يخوضُ معركتَه في وترية وانفعالية وهيجان، مواجهة لا تُفضي إلى إصابة الجلّاد الحقيقي، بل توصل إلى مأساةٍ

1 محفوظ، نجيب (1961). مرجع سابق، ص 173.

2 ودغيري، محمد (2023). «قراءة في رواية اللص والكلاب لنجيب محفوظ». أنفاس نت. مأخوذ من: https://anfasse.info

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مُضاعَفة. فرصاصاتِ اللصّ كانت للإسطرلاب مفتقِدةً؛ لا لأنها أخطأَتْ أشباح الخونةِ فحسب، بل لأنها افتقدَتِ الوعيَ الاجتماعيَّ المنظَّم، ما أحالَ حربَه غيرَ متكافئةٍ ضد الكلابِ الآدميةِ الانتهازية. وهي فكرة تُوافقُ في جوهرِها ما ذهبَ إليه الناقدُ جميل حمداوي حين وصفَ محفوظًا بأنه يُؤكِّدُ أن «العبثَ الوجوديَّ لا يُحَلُّ بالعنفِ الفرديّ [المنعزل].»[1].

سابعًا: لغةُ الترميزِ بوصفِها نسيجًا كُليًّا:

ضراوةُ الترميزِ في «اللصّ والكلاب» لا تقتصرُ على الشخصياتِ والأماكن والأحداث؛ بل تسكنُ اللغةَ ذاتَها سُكنى الروح في الجسد. فالجُملُ القصيرةُ الحادَّةُ التي تتقطَّعُ فيها الأنفاسُ، تُوازي الزمنَ المتشظِّيَ لسعيد مهران، في حين تنبسطُ الجملُ الطويلةُ الأثيلةُ؛ حين يتفيَّأُ البطلُ ذاكرتَه، ويُحلِّقُ في دابره؛ فكأن الإيقاعَ اللغويَّ ذاتَه يُرمِّزُ للتقلُّبِ بين الراهن القاسي، والمنقضي الحالم.

وتتموضَعُ الرمزيةُ كذلك في انتخابِ محفوظ للفعل الروائي: فالجنيديُّ يُسبِّحُ، ورءوفٌ يُحاضِرُ ويُموِّهُ، وسعيدٌ يَسعى ويُطارَدُ ويُخفِقُ؛ وكلُّ فعلٍ يحملُ شحنتَه الرمزية الخاصة. فَ «اللغةَ السرديةَ في الرواية ليست مجرَّدَ أداةٍ للتعبير، بل هي جزءٌ لا يتجزَّأُ من الهيكلِ النفسيّ للشخصيات، بدلًا من أن تكونَ ميزةً جماليةً مُجرَّدة.»[2].

يتوافقُ هذا مع ما جلَّاه الجرجانيُّ حين أكَّد أن «مزيَّةَ الكلامِ تكمنُ في نظمِه لا في ذاتِ لفظِه.»[3]، ومحفوظٌ – ابنُ هذه البلاغة العربية – يُدركُ أن قيمةَ كلمة «الكلاب» في العنوان لا تكمنُ في دلالتِها المعجمية، بل في نظمِها إلى جانب «اللص»، وما يُنتِجُه هذا النظمُ من توتُّرٍ دلاليٍّ يُشعلُ تساؤلات القارئ: من هو اللصُّ المقصود؟ وما هي الكلاب المشار إليها؟

ثامنًا: ضراوةُ الترميزِ في مقابل تردي الأحوال:

ما كان لمحفوظ أن يقولَ في الخمسينيات والستينياتِ المصرية ما قاله في «اللصّ والكلاب»، لولا الرمزُ الذي كان له جُنَّةً واقيةً، ومنبرًا ناطقًا. فالرواية – كما يؤكِّدُ غالي شكري – صادرةٌ عام 1961؛ وهي سنة انهيارِ الوحدةِ المصريةِ–السورية، وسنة شهدَت تصدُّعَ الحلمِ الناصريّ الجسيم في أنفُس كثيرٍ من المثقفين.[4] فكانَ الرمزُ هو الطريقُ الوحيدَ للمحاكمةِ النقديةِ، من دونما أن يُضايَق الروائي على جمرك الرقابة.

تلك هي الضراوةُ الترميزية في أعلى درجاتِها: أن تُحاكمَ السلطةَ بلغةِ السلطة؛ أن تستخدمَ رمزًا يستطيعُ الرقيبُ أن يُحيّدَه بتأويلٍ بريء – مجرَّدُ رواية عن لصٍّ هارب – في حين يقرأُه العارفونَ بوصفِه مرافعةً وجوديةً وسياسية لا رحمةَ فيها. وقد صدقَ من قال إن الرمزَ في الأدبِ المقهور، هو ما بين السطور، وإن الأسطر أنفسها – أحاييِنَ – لسن إلا حُجُبًا شفَّافةً يُبدين بقدرِ ما يُوَرّينَ، ويُخفين بقدرِ ما يُظهِرن.[5]

---

1 حمداوي، جميل (2019). «اللص والكلاب والعبث الوجودي لنجيب محفوظ». مجلة الأثر للدراسات الأدبية والنقدية. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

2 مجلة علوم الإنسان والمجتمع (2024). «تجلّيات اللغة السردية في رواية اللص والكلاب لنجيب محفوظ». المجلة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 7427، مارس 2024. مأخوذ من: https://journals.ajsrp.com/index.php/jalsl/article/view/7427

3 الجرجاني، عبد القاهر. مرجع سابق، ص 54.

4 شكري، غالي (1969). مرجع سابق، ص 203.

5 مجلة: (asjp) للبحوث اللغوية والأدبية (2020). «شعرية الترميز وآليات توليد المعنى في النقد العربي المعاصر». المنظومة العلمية الجزائرية. مأخوذ من: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/138892

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تاسعا: سادوس المقاربة الروائية:

يروم هذا التَّجوال النقدي الروائي المحفوظي، مدارسة منظورات الرواية الستة، التي عزا إليها النقدة عيار المقاربة الفنية الروائية، وسر العبقرية في تصوير أزمة الإنسان الحديث؛ المفصوم بين واقع فعليّ مفعم بالتناقضات، ومعيش افتراضي مثالي يحلم به. وتتلخص إشكالية الموضوع في تمرد نجيب محفوظ على الخطاب الروائي التقليدي الذي يعالج القشرة الطافية، مستعيضاً عنه بدنوّ حثيث من النواة الغائرة، ناهيكم بتوظيف "تيار الوعي"، متناولاً العناصر التي تصنع العلاقات الوشيجة بين "اللص" المطارَد، و"الكلاب" التي تحاصره، في أسيقة خِطابية متنوعة. إن الناظر شطر هذا المنجز الروائي، يدرك أن محفوظاً لم يكن كاتب روايات شُرَطية بالمعنى الضيق، بل كان غواصا خلال البنية الاجتماعية، يتوسل بالرمز قناعا لتوجيه نقد لاسع لسلبية الدولة والمجتمع سواء بسواء.

1- تتبع الحدث:

إن تتبع الحدث في رواية "اللص والكلاب" يتطلب منا رصداً دقيقاً لسلسلة الوقائع التي تشكل نسيج النص، بدءاً من عتبة "الخروج"، ووصولا إلى انهيار "الاستسلام". تَشْرع الرواية بهنيهة استرداد سعيد مهران لأنفاسه خارج جُدُر السجن؛ إذ "يتنفس نسمة الحرية، ولكن في الجو غبار خانق وحر لا يطاق"[1] . هذا الاستهلال، ليس مجرد وصف لطقس القاهرة اليوليوزي، بل هو إرهاص نفسي بحرج الأفق الذي ينتظر البطل في "مصر الجديدة"، في قاهرة جمهورية الحكم العسكري.

تحتدم الحبكة عبر سلسلة من الجرائم الهوجاء؛ حيث يحاول سعيد قتل عليش سدرة، فيصرع البريء شعبان حسين، ثم يحاول إزهاق روح رءوف علوان، فيردي بواب القصر جثمانا هامدا. إن هذا التداعي الروائي؛ من رَوْم إنجاز القسطاس، إلى التهاوي في شرك قتل الأبرياء، يعكس خيبة المسعى وإخفاق البرنامج الحكائي للبطل. وتنصرم الرواية بحالة رفع البيرق الأبيض بين موتى القرافة، ليجد مهران شخصه محاطا بـ الكلاب الشرطية، وكلاب البشر اللائي حرضن ضده الرأي العام عبر جريدة "الزهرة" التي يديرها من ناضل بالأمس ضد الملَكية المصرية.

إن الرهان في هذا المنظور يتعدى مجرد سرد الوقائع؛ إلى سعي ابن حي الجمالية إلى محاكمة الحالة المصرية وإدانة أيقونات الخيانة والخذلان؛ عبر شجب مؤامرة الصمت، وعبثية النضال العشوائي المنعزل. إن سعيد مهران، بمسلكه "الدونكيشوطي" البئيس، كان يحارب طواحين الهواء في مجتمع لا يعترف إلا بالقوة والمال، مما جعل نهايته المأساوية حتمية منتظرة في تصور الروائي، ما دام الاحتجاج قد جاء فردياً ومرتجلا.

2- تقويم القُوى الفاعلة:

تنفتق القُوى الفاعلة في رواية "اللص والكلاب" إلى فواعل إنسانية وبهيمية ومؤسساتية، تشكل في مجموعها الأنموذج العاملي الذي يحفز لوحة قيادة التسريد الروائي. يمثل أبو سناء العامل الذات وقطب الرحى الذي تنصب حوله كل الأفعال؛ فهو بطل مأساوي يترجم أزمة المثقف الكادح الذي لم يعد ماهراً في إصابة أهدافه، ولا سعيداً في حياته.

وعلى العدوة الآخرة، ينتصب فسطاط العِدا؛ أو "الكلاب" الذين أفاد نجيب نعتهم من مستنقع القسوة والوضاعة الآسن. ويلوح رءوفٌ علوانُ عاملا معيقا رئيسا؛ فهو الطالب القروي الذي استحال حشرة وأفعى سامة يسوغ سياسة النظام، وينافح عن أوطاره الشخصيات. وتتقاسمه المعسكر العدواني نبويةُ، التي لم يكن لها من اسمها نصيب، لما رمزت إلى الخيانة الزوجية والارتهان لعليش سدرة، ذلك "الكلب التافه" و"ابن الأفعى" الذي استولى على ممتلكات سيده.

1 محفوظ، نجيب. 1961، اللص والكلاب. ص 7.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

3- الكشف عن البعد النفسي:

إن مطالعتنا لرواية "اللص والكلاب" من المنظور النفسي، لتنتهي بنا إلى إدراك ما تضمره الشخصيات من مشاعر متوترة، تكشف غور المعضلة النفسية للمواطن المصري غداة منتصف القرن الميلادي العشرين. طليق نبوية، مثال بشري دائم القلق والحيرة، تعرض لخيانات "مزدوجة" (اجتماعية وإيديولوجية)، شرخت في مهجته صدعا بين دابر نضالي، وحاضر إجرامي.

تستحوذ "الكراهية" على نفسية البطل مذ برهة تسريحه من المحبس؛ إنه بغض معمّم صوب المرأة بعنوان: (نبوية)، وتجاه الأستاذ بوسم: (رءوف)، وتلقاء ما يمت بصلة طرا إلى عهد الضباط الأحرار. هذا الجيشان الروحي جعل سعيد مهران يذعن لتأثيرات منطق الحبس، مما أفقده مهاراته المعهودة؛ فـ "رأسه دائر" وهو يرتكب جرائمه بـ "ارتجالية وانفعال"، مما حول "سوْرة الغضب" لديه إلى إغارات "دونكيشوطية" ضد طواحين الهواء.

في الضفة المواجِهة، يطفو إحساس "الندم" و"تأنيب الضمير"؛ كلما هوى بريء بطلقاته؛ ما يدمغ لا محالة أن سعيداً لم يكن "سفاك دماء" بالأصالة، إنما هو "حاقد ضال"؛ يبحث عن عدالة مفقودة. إن الرواية لتتوغل في "تيار الوعي" عبر الحوارات الداخليات؛ حيث يزاول رجل العصابة الإقرار والتقويم الذاتي، متنقلاً بين ذكريات نبوية القديمة، وبين شبح الحاضر الذي يحكم عليه الخنق.

إن مهندس اللص والكلاب، قد تعمد التركيز على نفسية بطل الرواية؛ نشدانا لتعرية التململات الصعبة التي يعيشها مواطنو واحة النيل. فالمأساة ليست في "اللص" المطارد، بل في "الكلاب" التي نهشت روحه حتى صار يرى العالم من كوة مظلمة لا ينفذ إليها إلا "نور" باهت يتلاشى باختفاء بائعة الهوى؛ التي هي ضحية أخرى من ضحايا مجتمع لا يرحم.

4- الكشف عن البعد الاجتماعي التاريخي:

لقد صورت رواية "اللص والكلاب" بجلاء الشروخ الاجتماعية في المجتمع المصري إبانئذ، حيث رافقت النظام العسكري الجديد شعارات "العدالة والاشتراكية"، بيد أن الأخاديد الطبقية استأنفت سبيلها في شرخ المجتمع المصري. نلمس في الرواية واقعاً اجتماعياً متناقضاً أفرزته التحولات السياسية في الخمسينيات، تختصره فئتان: شريحة الميسورين (رءوف علوان عينةً)؛ الحائزة للنفوذ والإعلام، وطبقة البؤساء (نور نمذجةً)؛ المفتقِرة لأيسر مقومات الكرامة والمواطَنة.

إن الرواية تنقاد ناقم للانتهازية التي تسلقت أكتاف المناضلين والثوار؛ فرءوف علوان يمثل "المثقف المرتد" الذي غير جلده وداست قدمه على المبادئ التي علمها لسعيد في صباه. هذا التناقض أدى إلى ظهور أمراض اجتماعية مثل السرقة التي سوغها سعيد بكونها انتزاعا لحق المعدمين من كبار اللصوص، والعهر الذي تقترفه نور جراء قسوة الحياة وأنانية المجتمع. لقد أعلنت الرواية عن "انقلاب القيم"؛ عندما تُضْحِي المومس نور رمزاً للوفاء، بينما تصير الزوجة (نبوية) رمزاً للغدر والوضاعة.

تاريخياً، استلهم محفوظ مادته من قصة السفاح محمود أمين سليمان، لكنه احتال بفنية على هذه الواقعة الحقيقية، ليحبك أثرا أدبيا سياسياً رمزياً، يُقرّع بؤس الأوضاع في "جمهورية مصر العربية" غبّ سنوات من الانقلاب/الثورة. لقد تيقن محفوظ أن شعارات الثورة وقع بها "العَشاء على سِرحان"، وأن كبد المحرومين قد تفاقم فُحشا، ما حدا باللص والكلاب أن تغدوّ "صرخة نقدية" في وجه النظام العسكري الذي مَالَأَ بعض اللصوص واستعدى آخرينَ.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

5- تعرّف أسلوب الكتابة الروائية:

اتسم أسلوب نجيب محفوظ في "اللص والكلاب" بالعدول عن اللسان الخشبي التقريري، تلقاء لغة اليسر والجلاء والضبط المشحونة رمزية وكناية. إن اللسان الروائي النجيبي عربي وفصيح وحديث، لم يغفل الرجل تطعيمه بجرعات مقتصدة من العامية المصرية؛ تبعا لما يحتمله السجل اللغوي لكل شخصية؛ فلغة سعيد مهران تعبر عن نصف مثقف متمرد، ولغة الجنيدي تترجم عوالم الزهد والإيحاء، ولغة علوانَ مصبوغة بالتعالي القانوني والمنطق الصِّحفي.

وتوسلت البنية الأسلوبية بحيل حداثية، أهمهن "تيار الوعي" و"الحوار الداخلي"؛ الذي يمذق فيه السارد ضمير الغائب بضمير المتكلم؛ لجلاء الفوران الوجداني للبطل. كما تقف بنية الحلم بشكل ناتئ، لا سيما الحلم الذي يختزل مأساة سعيد بعد قتله للبريء شعبان حسين. وهو ما مكن محفوظاً من الإبداع بعيداً عن إكراهات الواقع المباشر، ناهيكم بتوظيف الرمزية الحيوانية المدرارة، التي سحبها محفوظ على أعادي بطله، معبراً من خلالها عن تهاوي القيم الإنسانيات.

إنه قد أفلح مُخبّر اللص والكلاب في جعل اللغة محرارا يقيس به عافية المجتمع. إن الحبك السردي في الرواية المذكورة؛ بتشبيهاته الصادمات، ومجازاته الدالات، صيّر العمل أنموذجاً للرواية الذهنية التي تدرس أزمة المثقف والإنسان في زمن السيولة الخلقية، واعتلاء التفاهة للركح والواجهة.

6- اِستخراج البنية الروائية:

وترتسم تضاريس التغريبة المهرانية على ثمانية عشر فصلاً؛ يقتفين تحركات سعيد/ الشقي بمنظور البطل المركزي. ويتشيّد الجرم العام على تصميم دائري ومغلق؛ يبدأ من فضاء اللا حرية في المحتجَز، وينصرم بتطويق مهران/الغِرّ في القرافة/المقبرة. وهو ما يرسم انعدام المخرج الوجودي أمام فارس بلا جواد. إن هذه البنية التراكمية الانفجارية تبدأ بترسب الحنق والذكريات، وتنمو عبر اقتفاء أثر شُرَطي محموم ومثير، لتكتمل بانتساف جُوّانِيّ وهزيمة مُنكَرة.

عاشرا: كوة على الزمنية والرمزية:

زمنياً، تتقاطع في الرواية بنية الزمن الواقعي القصير (بضعة أيام من المطاردة)، مع الزمن النفسي المديد (جراء الاسترجاع). هذا التداخل يفسر دوافع الشخصية، ويجعل الرواية تبدو وكأنها أرجوحةٌ بين الآني الممضّ، وأمسِ المهْدَر. أما الفضاء المكاني، فقد بثه محفوظ بحكمة؛ ابتداء من عطفة الصيرفي (حيث الذكرى المظلمة لخضراء الدمن، والتي حروف النبوة منها براء)، بلوغا إلى صرح رءوف رمزًا للخيانة الفكرية الخلقية، وامتدادا إلى جهة مأوى نور ملاذا للمهمَّشين.

إن البدن الإجمالي للصّ وكلابِ نجيبٍ بدن رمزي كليّ؛ إذ تتضافر الأسماء والأماكن واللغة، لسرد تغريبة الإنسان المعاصر وسط أناسي المروق والأنانية والنفاق. أصر محفوظ على تعزير سعيد مهران جزاء له على انتخاباته غير السديدة، والمتجسدة في التعويل على الثأر الوِتري، عوضا عن النضال الجمعي المدروس. وهو العنصر الذي خول للرواية حيازة أبعاد ميتافيزيقية تختزل الحياة البشرية برمتها في رحلة يوم واحد من الضوء إلى الظلام.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة:

وحيث إنّ الرمز باقٍ، والرصاصُ يصدأ، فإن «اللصّ والكلاب» ليست روايةً عن شخصٍ اسمُه سعيدٌ مهران؛ إنها رواية كلِّ إنسانٍ سُرقَ منه حلمُه في بيئةٍ انقلبَتْ فيها القيمُ، وتبادلَ المخلصون والخونةُ الأدوار. والرمزُ في هذه الرواية ليس تجميلًا، بل هو البنيةُ والروحُ والقضية؛ إنه الضراوةُ التي تحدَّثنا عنها: تمرُّسٌ كاملٌ بأدواتِ الإيحاء، حتى صارَ النصُّ كلُّه رمزًا واحدًا مُنبثِقًا من كلِّ جزئياتِه.

إن من يَمسَحُ الرمزَ عن وجهِ «اللصِّ والكلاب»، لا يبقى بين يديه إلا تقريرٌ شُرَطيّ بارد. لكنَّ الروايةَ – بضراوةِ ترميزِها – تأبى إلا أن تُقيمَ في الذاكرة حية واعية؛ تُحاكمُ وتُسائلُ وتُزعزِع؛ لأنها لا تنطقُ بلسانِ لصٍّ بعينِه، بل تنطقُ بلسانِ كلِّ من هجع حالما بعدالةٍ، ثم استيقظ على خيانة ونذالة. وانظر ذلك في ما قال ابنُ رشيق القيروانيُّ تعليقًا على شعر المتنبي في المعنى الرمزيِّ العميق: «..وهذا ما لا يُقالُ عيانًا، فإذا قيلَ خِلسةً، كان أبلغَ وأفعل.»[1].

نبلغ في منصرم هذه الورقة التفاعلية النقدية، التي طوّفت بنا سماوات الرواية الرمزية: "اللص والكلاب"، إلى أن نجيبا محفوظا قد وضع يده على مظنة المزية السردية الروائية، مُصيرا حادثة قاتل تسلسليّ معزول واعتيادي، إلى مرافعة وجودية خالدة. إن الرواية في جوهرها إبداع فني غير مباشر؛ يسائل وضع النخب والقواعد، ويفضح الصدوع التي أعقبها عهد حكام البزات العسكرية الجُدُد، في مهجة الذاكرة المصرية. لقد أثبت محفوظ أن رصاصات اللص كانت للإسطرلاب مفتقدة؛ لا لأنها أخطأت جِيَف الخونة فحسب، بل لأنها افتقدت الوعي الاجتماعي المنظم، ما أحال حربه غير متكافئة ضد الكلاب الآدمية الانتهازية.

1 ابن رشيق القيروانيُّ، الحسن (1972). العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الجيل، ج 1، ص 286.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجعِ:

- ابن رشيق القيروانيُّ، الحسن (1972). العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الجيل.
- باشلار، غاستون (1984). جماليات المكان. ترجمة: غالب هلسا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- الجرجاني، عبد القاهر (2013). دلائل الإعجاز في علم المعاني. تحقيق: محمود محمد شاكر. القاهرة: مطبعة المدني.
- حمداوي، جميل (2019). «اللص والكلاب والعبث الوجودي لنجيب محفوظ». مجلة الأثر للدراسات الأدبية والنقدية. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- شكري، غالي (1969). المنتمي: دراسة في أدب نجيب محفوظ. بيروت: دار الآداب.
- محفوظ، نجيب (1961). اللص والكلاب. القاهرة: دار مصر للطباعة.
- مجلة الإنسانيات: ASJP (2020). «شعرية الترميز وآليات توليد المعنى في النقد العربي المعاصر». الجزائر: المنظومة العلمية الجزائرية.
- مجلة علوم الإنسان والمجتمع-AJSRP (2024). «تجلّيات اللغة السردية في رواية اللص والكلاب لنجيب محفوظ». المجلة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 1، مارس 2024.
- ودغيري، محمد (2023). «قراءة في رواية اللص والكلاب لنجيب محفوظ». مجلة أنفاس للدراسات الأدبية والنقدية. المغرب.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

سردية الصحراء
"في رواية " الشرخ سأسر بأمري لخلاني الفصول
لإبراهيم الكوني

الباحثة نورة الصديق
المملكة المغربية

الملخص:

تقوم بعض الأعمال الروائية على عالم ويُعد الروائي الليبي إبراهيم الكوني من بين الروائيين الذين اتخذوا الصحراء مسرحًا لبناء عوالم أعمالهم الروائية، وجعلوها وطنا وملاذًا لأبطاله وشخصياته، بما فيها من ندرة وقسوة وخطر، وانفتاحه على الأعراف والأساطير والمعتقدات، وخصوصية مجتمعها وسحر حكاياتها وفتنة أساطيرها وثراء موروثها الثقافي وقيمها وعاداتها وأعرافها وأنماط عيشها الصحراوي، إذ اعتمد في روايته "الشرخ سأسِرّ بأمري لخلاني الفصول" على الصحراء مكانًا، كليًا وجزئيًا، وعمل على استيحاء خصائصها وتجلياتها المختلفة كسرد بعض أساطيرها والخرافات المرتبطة بقيم الخير والشر وبيان البعد الاجتماعي الذي عاشته شخصيات الرواية وتأثيرها بانفعالاتها النفسية أمام ماهية المصير المظلم، وارتأى هذا البحث ولوج فضاء الرواية للوقوف على مدى حضور الصحراء وامتداداتها السردية والحكائية والدلالية فيها، وإبراز أثرها وصورها وتجليات بيئتها. وخلص البحث إلى أنّ الروائي إبراهيم الكوني اتخذ من الصحراء مسرحًا لأحداث روايته مستقرئا فيها الواقع الصحراوي ومترجما كل الانكسارات النفسية والاجتماعية فنيًا. و وصَفها بصفات سلبية كالوحشة والجدب والفتنة والفراغ والخباء والخواء بسبب الحالة النفسية المتأزمة التي تمر بها الشخصيات مثل الخوف والرعب والصمت والاغتراب والانكسار في عالم متشظ مشروخ. كما جعلها مكانًا منتعشًا بالرمزية من خلال نسج حياة الإنسان الصحراوي بهدف حقيق التواصل بين الأجيال وتوثيق الإرث الصحراوي الثقافي ورصد القيم الثقافية والمعرفية في المجتمع الصحراوي، وتصوير الموروث الشعبي فيها، ليصبح الكاتب إبراهيم الكوني صوتًا روائيًا عربيًا يصوغ إبداعه الروائي من معين ثقافة الصحراء.

الكلمات المفتاح: السردية، الصحراء، فضاء، الشرخ، الوطن...

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Some novels are based on a specific world, and the Libyan novelist Ibrahim al-Koni is among those writers who have chosen the desert as a stage to build the worlds of their novels, making it a home and refuge for his heroes and characters, with all its scarcity, harshness, danger, as well as its openness to customs, myths, and beliefs, the uniqueness of its society, the magic of its stories, the allure of its legends, and the richness of its cultural heritage, values, customs, traditions, and desert lifestyles. In his novel 'The Rift, I Will Keep My Secret to Myself,' he relied on the desert as a setting, both entirely and partially, and worked on drawing inspiration from its characteristics and various manifestations, such as narrating some of its legends and myths related to the values of good and evil, and showing the social dimension experienced by the novel's characters and its impact on their psychological reactions to the nature of the dark fate. This study decided to explore the space of the novel to examine the extent of the desert's presence and its narrative, storytelling, and semantic extensions therein, highlighting its effect, images, and environmental manifestations. The research concluded that the novelist Ibrahim al-Koni chose the desert as the setting for his novel, observing the desert reality and artistically translating all psychological and social fractures. He described it with negative traits such as loneliness, barrenness, temptation, emptiness, cunning, and void due to the psychological crises experienced by the characters, such as fear, terror, silence, alienation, and breakdown in a fragmented and shattered world. He also made it a place rich in symbolism by weaving the life of the desert dweller, aiming for genuine communication between generations, documenting the Saharan cultural heritage, and observing cultural and intellectual values in the Saharan society, while depicting its folk heritage, making the writer Ibrahim Al-Koni an Arab novelist whose storytelling is shaped by the culture of the desert.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ظلت الصحراء حاضرة في الأدب العربي منذ العصر الجاهلي، وظلت منبعًا يستمد منه الشعراء صورهم وموضوعاتهم حتى خاضت عالم الرواية، ولم يقتصر القص والحكي على فضاء المدينة والقرية، بل تجاوزه إلى فضاء الصحراء الذي احتل مساحة شاسعة من المتون السردية الروائية، بوصفها فضاء حافلا بالسحر والغرابة والشساعة والفراغ، وحابلا بالتراث والأساطير والخوف والرهبة، صنع فواجع الإنسان ومواجعه، ورماه في براثن الحزن والموت والدمار، مما جعل الصحراء تستقطب مجموعة من الروائيين وتفتح ذراعيها لاحتضانهم، فأبدعوا أعمالًا روائية اتخذوا منها مسرحًا لبناء عوالم أعمالهم مثل عبد الرحمن منيف، غسان كنفاني، محمد سالم الشرقاوي، إبراهيم السعدي، والروائي الليبي إبراهيم الكوني الذي تقوم بعض أعماله الروائية على عالم الصحراء بما فيه من ندرة وقسوة وانفتاحه على الأعراف والأساطير والمعتقدات، وتكمن أهميته في العلاقة التي تربط الإنسان بالمجال الصحراوي وعالمه الواسع المعقد، ألّف في الرواية والدراسات الأدبية والنقدية والتاريخ، نال جائزة الدولة الاستثنائية الكبرى التي تمنحها الحكومة السويسرية عن مجمل أعماله المترجمة إلى الألمانية، وفاز بجائزة الشيخ زايد للكتاب فرع الآداب في دورتها الثانية2007. 2008، من رواياته: نزيف الحجر (1990)، التبر (1999)، المجوس، الفزاعة... حيث جعل الصحراء وطنا وملاذًا لأبطاله وشخصياته، بحثا عن ذويهم وعن أمنهم، وتحقيق ذواتهم، إذ انصب تفكيره على استيحاء خصائصها في بعض رواياته في تجلياتها المختلفة، وهذا نابع من مرجعية ذاتية ومعرفية متعددة الأبعاد وخصوصية مجتمعها وسحر حكاياتها وفتنة أساطيرها وثراء موروثها الثقافي وقيمها وعاداتها وأعرافها وأنماط عيشها الصحراوي، وهذا ما دفعنا إلى قراءة روايته "الشرخ سأسِرّ بأمري لخلاني الفصول"، الجزء الأول، للإجابة عن الإشكالية التالية: ماهي تجليات الصحراء في رواية إبراهيم الكوني؟ وما هي رؤيته للصحراء كفضاء تنمو فيه أحداث روايته؟ وما هي صورها؟

تتميز الرواية بثراء دلالي وتخييلي حول الصحراء وبتعدد مداخل مقاربتها، وارتأت هذه المقالة ولوج فضائها للوقوف على مدى حضور الصحراء وامتداداتها السردية والحكائية والدلالية فيها. وإبراز أثر الصحراء وصورها وتجليات هذه البيئة التي اقتحمت العالم الروائي، وستتخذ الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبلوغ هذا الإنسان، مستعينة بالمنهج النفسي والاجتماعي في مباحث هذه المقاربة التحليلية للرواية.

1 . الصحراء فضاء روائي

أقبل مجموعة من الروائيين على اتخاذ الصحراء فضاءًا مكانيا لسرد أحداث رواياتهم بوصفها "مادة خصبة لمتنها الحكائي"[1] فالصحراء ظاهرة عربية مسكوت عنها، وعن بيئة تكاد تنعدم فيها مقومات الحياة الطبيعية التي يطمح إليها الإنسان، يترجم فيها الكاتب واقعه المعيش على المستوى النفسي والاجتماعي والاقتصادي والفكري، لكونها مكانًا وثقافة عند البعض، يقطنون بها كما يقطن السكان بالمدينة، يمارسون أنشطتهم ويزاولون أعرافهم... كلها تنعكس في الفن الروائي، بوصفها مكانًا مرتبطًا بهوية فكرية اجتماعية لمجتمع صحراوي، وبثراء ميراثها الأسطوري وطقوسها الاجتماعية العربية وعوالمها المختلفة، وقد أثبت بعض الباحثين حضورها وفاعليتها في الأدب العربي "بسبب ما تتمتع به من خصوصية عربية وخصوصية مشهدية بالإضافة إلى أنّها مكان مفتوح يبدو بلا نهاية ويبدو غير قابل لمطلقية الإحاطة وضبط التخوم، متحرّك ومتنامٍ بتنامي الأحداث والشخصيات، يشكّل وفق الرؤى، ويستطيع الإسهام في تشكيل الشخصيات والشر والرؤى على حد سواء"[2]، ليساهم الأدباء في حركية روائية لما تشكله الصحراء في العالم العربي من إنسانية وتاريخية وسياسية وجغرافية وثقافية ورمزية. وهي فضاء ينبض بالحركة باعتبارها "المكان ليس بمثابة الوعاء أو الإطار العرضي التكميلي، بل إن علاقته بالإنسان علاقة جوهرية تلزم ذلك الإنسان وكيانه"[3]، إذ وجدت الرواية العربية ضالتها في

---

[1] حميد لحميداني، بنية النص السردي من منظور نقدي، المركز الثقافي العربي، ط3، 2000، ص21.

[2] صلاح صالح، قضايا المكان الروائي في الأدب المعاصر، دار شرقيات، القاهرة، ط1، 1997، ص 46.

[3] BACHLARD Gastone, la terre et les rêveries de la volanté, Paris , José Corti,2004 , p 67

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الصحراء واستثمروها بما يمتلكونه من حس إبداعي أصيل، إذ "كانت الرواية العربية التي اعتمدت الصحراء مكانًا، كليًا وجزئيًا، في طليعة الروايات العربية المتقدمة فنيًا والأكثر تمثيلًا لما يصبو إليه الروائيون والقراء العرب من إيجاد رواية عربية خالصة شكلا ومحتوى، واستطاع بعضها أن يحتضن النوى الضرورية لإنجاز خصوصيتها القومية، وينضم إلى البنيات الأولى في تحقيق نظريتها المرجوة"[1]، فالصحراء لا تنضب من الرموز لأنها "فضاء مليء بالرموز التي تولد رؤى فكرية خاصة بها، مما يعطي نصوصا روائية متميزة ومتخمة بالدلالات"[2]، كما تتميز رواية الصحراء بخصوصيتها الفنية والاجتماعية والثقافية ذات حمولات ثقافية ومرجعيات فكرية ورصيد أسطوري وتراثي، أسهم في بزوغ إنتاج روائي يحمل خصوصيات هذه البيئة الصحراوية، ذلك أن "أدب الصحراء يختلف عن أدب المدينة وأدب الريف يمتاز عن أدب المدينة كما يمتاز عن أدب المدينة كما يمتاز عن أدب الصحراء بما يملكه كل منها من خصوصيات حتى تبقى حضور البيئة الطبيعة في إنتاج النصوص الأدبية أمرًا يرفع من مستوى العمل الفني والإبداعي لأنه يجري بمعزل عن مجتمع المبدع وبيئته"[3]

1. ملخص رواية "الشرخ سأسِرُّ بأمري لخلاني الفصول"

ينطلق الروائي إبراهيم الكوني في رحاب الصحراء في روايته يسبح في ملكوتها، وتتآلف بوحداتها مع عوالم الأساطير، يتفجر بذهنه المتقد لكشف عوالم الصحراء، بفضل المعرفة الزخمة والحكمة السديدة التي ينضح بها لأنه ابن بيئته، ابن الصحراء، ملهمته، حاضنته، التقم الوصية من ثديها، وألِف رحابها وأرجاءها، ينسج واقعها بخياله المفعم بخواطره، يحبك ملحمة منبثقة من الخلاء البعيد الذي يضج بأبعاد الصحراء وعاداتها.

تتخذ الرواية من الصحراء مكانًا ذا أهمية لسرد بعض أساطيرها وبيان البعد الاجتماعي الذي عاشته شخصيات الرواية، تتحدث عن الأسطورة من خلال استدعاء شخوص أسطورية (إله المطر "هرو"، آمناي، أفانماي...) وسِيَر الجن وصراعهم مع الإنسان، وزيارة البطل لبلاد الجن وتيهه في الصحراء ليقرر الموت دون معرفة الطريقة التي بها يهتدي إلى العراف ليدله على الطريق...

تتألف الرواية من فصلين، فصل بعنوان "ريح الربيع (أمناي)" تنقل أحداثه إلى عالم الحكي المتخيل تبدأ بأشجان يبثها البطل إلى إلهه آمناي، ويقوم السرد فيه على استرجاع بعض القصص والأساطير من خلال استبطان الذاكرة والأماكن والشخوص في الصحراء واسترجاع شروخ الآلام والجراح التي شهدتها هذه البيئة، وهذا ما حقق له السلام الداخلي والاستقرار النفسي. إذ يسرد قصصًا عن الشخصيات "أفانمان" وأمه وقرينه أمناي وجاراته، يحكي الواقع اليومي لهم وبعض مراحل حياتهم ومغامراتهم، كفقد آمناي لشقه، وسقوطه فريسة المرض وإنعاشه الداء لمدة، واحتضاره لتهرع به الأم إلى الضريح ليتشافى.

وفي الفصل الثاني بعنوان "قمر الصيف (أيور)" ارتبط الوعي بالحاضر بفضاء الصحراء، واقترن بمحيطه، فبعد لحظات البوح وسبر أغوار الذاكرة والغوص في أعماقها ينتقل البطل إلى سرد حواراته الداخلية مع شقه الأيمن يضيع منه ويعود ويفقدان السبيل معًا، ويحكي بعض القصص معه في الصحراء ووصف حالة فراره وتسكعه وملاقاته للأمَة التي ذهبت لجلب الحطب من الأودية الغريبة... ويمضي الراوي/ البطل مع رسول الجنوب "آمناي" يبثه أشجانه ويفضي إليه بأسراره ويبوح له بخواطره، ويخط شرخًا على صفحات الزمان، بتآلف وحدته مع عالم الأساطير بوصفه ابن الصحراء الذي التقم والوصية من ثديها ينطلق في رحابة تلك الصحراء في كينونته

---

[1] بليلي حديد وعواطف صالح، رمزية المكان الصحراوي في الرواية العربية، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مج 9، ع5، 2020، ص368.

[2] تحريشي محمد، النص والنصية في الرواية الصحراوية، بوابة وراء السراب.. قليلا" لإبراهيم البرغوثي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المنستير، تونس، ط1، 2014، ص29.

[3] تحريشتي محمد، النص والنصية، ص 18.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التي تعد ملهمته يتفجر فيها الخيال المفعم ساحرًا، ويتقد ذهنًا براقًا. ويتحدث عن الناس في الصحراء وعن أحوالهم ومطاردتهم لنواميس عديدة كما يسميها منها ناموس القدر، ناموس التمائم، ننوس السلالة، ناموس الغول (العقل)، ناموس المرأة، ناموس الأنثى، ناموس الحية...

2 . تجليات الصحراء في الرواية

تبدو الصحراء في الرواية مجللة بجدبها وقسوتها وجفافها وكثبانها ونخيلها، مع ذكر جانبها الجمالي خاصة عند مجيء الليل وإسدال الظلام غطاءه، وعند استقرار البدر في العلياء، يصف الكاتب كيف يقضي الناس لياليهم في هذا الفضاء القاتم، حيث "يأتي دور الرواة والشعراء في دائرة الجوار، يروي أهل الخبر السير بالكلم الملحون، يسردون نبأ الجدب، وكفاح السلف لإنقاذ حبات البذار من التلف، وينوحون بأشعار عن الزمان الذي يعم فيه البلاء دهورًا، يحترق العشب، ويبيد جذر العشب، وتهجم جيوش النمل كجند الجن لتستولي على حب البذور، تجره إلى دهاليزها السفلية في صفوف كصفوف الغزاة"[1].

وفي تزامن مع ذلك، في إطار وصفه للصحراء عمل الكاتب على تصوير جانبها السلبي في سلسلة من الدلالات مثل الفقر والجدب والضياع، ويبرز حالات الإحساس والمشاعر النفسية للشخصيات ولأهل الصحراء خاصة عندما تتحلق النساء "وتجر المغنيات الوتر المزموم على الوتر المزموم، فتتوجع الصحراء كلها بالنواح، وتنطلق من الصدور أنات الوجع والعشق والحنين، ويرثي القوم في مدخل الجدباء لعنة الجدب طويلا، وينتهون في المأتم إلى يقين، يقول إن بذرة نبيلة قد انقطعت من وطن الصحراء إلى الأبد"[2]. لكونها عالمًا قاسيًا موحشًا ينفتح على الخواء والجدب بكل أنواعه. ويمنح الكاتب للقارئ صورة أخرى عن الصحراء بوصفها مجالًا غنيًا بغطاء نباتي متنوع يُعدّ سِر الإنسان الصحراوي، إذ أنّ "كل سلالة تنقطع في عشيرة النبات لابد أن تستجيب السلالة القرينة التي تقابلها في عشيرة الإنس، ولا يولد الإنسان من جوف أمه الصحراء إذا لم يسبقه ميلاد لعاع نبات كان له سرًا وقرينًا خفيًا"[3].

ويصف الكاتب سبل الصحراء وتأثيرها بالانفعالات النفسية أمام ماهية المصير المظلم للراوي الذي يترجم نفسيته المكتئبة وسط فراغ الصحراء والتي تتغير حسب تقلبات الليل والنهار، يقول السارد:" عندما استيقظت وجدت الماء قد تبدل، ليس الماء وحده الذي تبدل، ولكن الصحراء كلها تبدلت، اكتأب الفراغ، وتنفس الجلاء بهبوب مبلل بعطر الغيث، فاستولى على الصحراء ذهول الانتظار، انتظار المخاض الذي لم يخطر على بال.. "[4]، ويصف كذلك فصولها وصفًا تفصيليًا، إذ تتغير الصحراء باقتحام الفصول لفضائها خاصة فصل الخريف الذي يقتحم صيفها ويغزو السماوات قبل حلول ميعاد الأقدار، قد تتبدل وتنفلت ويخابلها الخفاء ويوسم الآفاق بالإيماء قبل غزو الغيث من قبل إله المطر "هرو"، يقول السارد وهو تغمره الدهشة "في أطراف الصحراء الشمالية تركد الأهوية، وتكف رياح الجنوب، فتنقطع البلبلة، ويتسلط السكون، فتجسس الخافية على البادية، وتستكشف البادية نوايا الخافية... تستسلم الكائنات لوجوم الغموض أياما، قبل أن يتململ ريح الشمال، ويتنفس بحياء العذارى، ويهب في جشأة الفر باردًا، واعدًا، بليلاً، مغسولًا بمياه البحار الشمالية البعيدة لتتنزل الصحراء الملفوفة بالسكون بقعقعات الرعود، وتنعم برذاذ بخيلا يبلغ للصحراء أرضًا... وترتوي لتحيي المخلوقات..."[5]

---

[1] إبراهيم الكوني، الشرخ سأسِرّ بأمري لخلاني الفصول"، الجزء الأول، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، 1999، ص 38
[2] نفسه، ص 40
[3] نفسه، ص 39
[4] نفسه، ص 173
[5] نفسه، ص 198

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعند حضور مفردة الصحراء يحشر الماء، لتتضاعف معاناة أهلها وتتبلور آلامهم في توفير الماء والطعام، إذ بوجودهما يستقر الإنسان ويستمر بقاؤه، وبانعدامهما تدمر حياته ويموت، لأن الصحراء قاسية بطبيعتها وطقوسها، فقيرة بإنتاجها، يركض في الصحراء مسافات من أجل الماء والغداء ليكفي حاجاته الأساسية لكون الحياة بلا ماء معناها الفناء والموت، تقول: "يفر الماء من المستنقعات التي خلفتها سيول فصل الشتاء الذي انقضى، تتيبّس القيعان، ويتكور الطين، تتبخر الرطوبات من كرات العلقم التي تتمدد في الأحاضيض بحثًا عن ملاذ تستجير به من طغيان الحريق، تتبدد حبات الكمأ التي أطلت برأسها في رحلة الخروج، فيتزامن ميعاد الخروج مع طقس الجنون المقدس، فذبلت، وتهرأت، وتهاوت، واندثرت، لتدفع ثمن الخروج،... العشب ذاب...والعلّيق فقد النداوة به مقاومة لم تدم طويلا..."[1]..

3 . الصحراء الوطن الحاضن

ينخرط الكاتب في العالم الصحراوي وفي البيئة الصامتة ليبين أصل البطل هوية وفكرًا ولغة، ذلك أن الصحراء وطنه وحاضنته، يقول السارد: "ألا ترى مولاي أمناي، أني التقمت الوصية من ثدي الصحراء، كما أبناء الصحراء؟"[2]، يصفها الكاتب للمتلقي بأسلوب وصفي مباشر على لسان الشخصية الرئيسية، وذلك حين أدرك "أن الصحراء قد تنفست خطرًا، والسكون الجليل يهدد بالبلبلة، والأركان ستتزلزل، أدركتُ أن سكون الصحراء حجة الكائن عندما يعجزه جلال الأمر عن الكلم... يومها آمنت....بأن الصحراء وطن لا يحتاج أهله إلى لسان ما دامت كائنات تتكلم بلا لسان"[3].

نقل الكاتب للمتلقي أنشطة الإنسان الصحراوي من خلال شخصية البطل في الصحراء الذي أثّر على صحته وهوانِ جسده عند رعيه الغنم والبعائر والإبل، يقول الراوي:" أنوي الانطلاق لأدرك بعائري التي اخبرني الرعاة انهم رأوها الرعاة تجتاز السهول الوسطى في السبيل إلى "تدرارت" جريًا وراء كل شحيح جاءت به كل سحابة عابرة، تعلم أن سباق الليل والنهار لم يرحمني، فرماني بالوهن وداء المفاصل وضعف البصر، ويلزمني وقت طويل حتى أدرك الإبل التي أعرف أنها ستلجأ إلى وديان "مساك صطفت"... ولا أدرك إلى ذلك سبيلا"[4]، ويصف مجموعة من المشاهد في الجمادات من الجبال والأشجار والأودية وأنواع من الحيوانات والطيور والدواب والغزلان، كما يصف بعض تمظهرات الثقافة الشعبية التي تطغى فيها المعتقدات والطقوس التي ورثها الصحراويون عن أجدادهم خاصة أهل النبوءة بتعاويذهم من الإله من جعل الأرض يبسًا، والذين يجتهدون حسب اعتقادهم "لوسم جلود الغزلان برموز السحرة، ويهرعون لدس هذه التمائم الفظيعة في أحافر القيعان، أو شقوق الصلد، أو شعاف الأخبية، لتقييد حركة، مولاي ومنعه من الانطلاق"[5].

ويقدم الكاتب صورة أخرى للصحراء بوصفها مشفى يستفيد أهلها من نباتاتها ويستعملونها في وصفات شعبية لمعرفتهم الكبيرة بأسرار النبات الصحراوي والبحث عن العروق اليابسة والجذور والأغصان وأعشاش الطيور، إذ بعد بحثهم في شعاب الصحراء "يعودون بكنوزهم إلى البيوت ليجدّوا في صنع الأخلاط، يتمتمون بالتمائم...والبذار في سلالة النبات، يختارون من الكنوز أجناسا ليطبخوها في القدور... يتلون في سحب الأبخرة وصايا ورثوها عن أسلافهم الأولين...يمزجون مساحيق الأجناس بقدر واحتراس

---

1 نفسه، ص 73
2 نفسه، ص 17
3 نفسه، ص 21
4 نفسه، ص 18
5 نفسه، ص 19

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ولهفة، يعبّرون عنها بتمتمات التمائم"[1]، كما يقدم لقطات مختلفة ومشاهد متنوعة يصف فيها قساوة الصحراء ومتاهتها التي من خلالها يعبّر الكاتب عن متاهة نفسية تعكسها أعماقه المتأزمة، من خلال ما جاء على لسان الأم التي أعلنت أن "الصحراء وطن قاس يقتنص من المعاندين بالتيه، ولا عاصم من هذا الذات إلا ترياق الوصية، فإياك أن تنحني في السبيل لتلتقط الحبال المنمنمة بالزخارف لأن أكثر الحيات سمًّا تتخفى في الأجسام التي تتراءى حبالا، وإياك أن تقترب من التيوس ليلا.."[2]. فرغم القساوة الصحراوية ترشده وتغدق عليه بوصايا عديدة مثل عدم الحديث مع المسافر عند حلول الغسق، إلا أنه لم يمثل لهذه الوصايا ويصاب بالمس والحمى، يقول الراوي: "جراح الصحراء ليس أسوأ ما في الصحراء، وبلايا الأيام ليست أرذل ما يصيب به النسيان"[3]. فالصحراء بمثابة متاهة يتيه البطل بين شعابها لينسى الوصايا وطلسم اسمه، ويأمر الإله أمه أن تزور الضريح، لأن كما جاء على لسان الجليس: "الأضرحة للأسلاف مرجع... الأضرحة تستطيع أن تعيدنا إلى قلوبنا، وتملأ أفئدتنا بالناموس المفقود"[4]. وفي نفس المشهد ينتقل الكاتب من أسلوب الوصف إلى حديث النفس الداخلي مشيرًا إلى أنّ الصحراء علمته أسرارًا عديدة حتى في حالات انقطاع النفس وانتشار الغبار واحتضار الهواء في الفراغ، لأن الصحراء "هي التي ربتني وأرضعتني وهدهدتني منذ كنت في المهد، هي التي علمتني سرًا كان ناموسًا احتكره أصحاب الكهانة"[5].

واعتمد في وصف الصحراء على الحوار بوصفه تقنية تبرز الغربة النفسية والجسدية لدى شخصية البطل، يجعل القارئ في مواجهة الصحراء بعالمه الصامت المخيف الذي يعيد الكاتب بناءه في بنيات الرواية وفي مخيلة القارئ من خلال القراءة وتفاعله مع النص الروائي كهدف يصبو إلى تحقيقه من أجل إيصال الدلالة المتوارية والمضمرة إلى ذهنه وتصوره عن فضاء الصحراء المحتضن لأفكاره وأحداثه وشخصياته. وتعدّ بمثابة الأم الكبرى بعد بطن الأم كما هي كذبة، كما تجلى ذلك في الحوار بين شخصية " أفانمان " مع إلى المطر "هرو" من خلاله يبرز الغربة النفسية والحالة الشعورية لدى شخصية البطل التي ينقلها الكاتب إلى إدراك القارئ يقول:

- "لكن الصحراء أمٌّ قاسية يا مولاي!
- الأم الحق هي التي تقسو .
- ولكن الصحراء شرك يا مولاي!
- الخروج أوله شرك وآخره شرك...
- ...ولكن...لكن الصحراء كذبة يا مولاي !
- كل امرئ جرا به الزمان، وخرج إلى وطن الخلاء كذبة... كلها كذبة لأننا آمنا بالخروج..."[6]

يمنح الكاتب صورة أخرى للقارئ عن الصحراء كمجال للسفر ينعم المسافر فيها بلذة السفر، ينال فيها فردوسيْن:" فردوس الأسفار الذي يخلص عشاق الأسفار من وزر الأوطان، وفردوس أوطان كفت عن أن تكون وزرا، فحصنت المسافر من أوجاع

---

[1] نفسه، ص 42
[2] نفسه، ص 46
[3] نفسه، ص 47
[4] نفسه، ص 48
[5] نفسه، ص 63
[6] نفسه، ص 93-94.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الحنين... الأسفار والحنين وأناشيد السجن ليست تمائم أهل الصحراء، ليست كلامًا على ألسن أبناء الصحراء قبل أن يجري الكلم على ألسنتهم، قبل أن يتجلجلوا بكلمة أم أو أب"[1]، هذه الأسفار مريبة تسمى في لغة أهل الخلاء كوابيس وهذيانًا وأضغاث أحلام.

ويستمد الكاتب بعض أحداث الرواية من العادات والتقاليد ذات الجذور البدائية المحلية والإفريقية التي تعتمد على الأساطير والخرافات المرتبطة بقيم الخير والشر كلها تتحكم في حركة السرد وتسهم في إبراز الشخصيات، كما تسهم فيها الأنثى بشكل كبير وبأدوار متعددة، إذ ترمز للخصب والحياة، وكنموذج على ذلك في الرواية في أم البطل، وهي نموذج كل أم عانت كثيرًا في الصحراء وتجرعت الآلام والرعب والأنين، يقول الراوي:" تتنادى خبايا البدن ، وتتآلف، وتتحالف، لتدفع الفيض لإرواء حقل الجنين، تدب في الخلوات، أو تتنقل بين الأخبية وهي تسرح في بسمات غموض، غموض موسوم بحزن... حزن المخلوق الذي عرف البلايا طويلا، وتجرّع مرارة اليأس مرارا...حان ميعاد الحمى فلم تستعن بالجارات، ولم تستدع قابلة القبيلة. خرجت برفقة الأمة إلى الوادي لاستجلاب الحطب فداهمها المخاض....تشبثت بطلسم المعلق في قلادة الجيد، عاندت الأوجاع من قبس الفرقان حتى حلول القيلولة. استحم البدن بالبلل والعصاب والحريق منذ جشأة الصبح المبكر.."[2]، وهذا يبرز رؤية الكاتب بأن فضاء الصحراء مرتبط بالأنثى، فهي النجمة التي تضيئه، والمصباح الذي يني ر قتامته وعتمته ، وتبث الأمل فيه وتنمو بحركيتها وتقضي على صمته وضجره ...

هذه الأم الحاضنة لشخصية البطل رغم قساوتها فهي تخاف عليه، تغدق عليه بوصايا وتمطر عليه بوابل تحذيرات لتجنب وحشة الخواء وخطر الخفاء، يقول السارد: "لا أصدق ما أراه بالعين منذ تعلمت من أمي الصحراء الوصية التي تكذب رؤيا عين لا ترى إلا ما جرت به البادية، ومنذ علمتني أمي الصحراء الوصية التب تحذر من كيد حية خرجت في أثر قاتل حاول ان يقتلها..."[3].

وظف الكاتب تقنيات الحوار والمونولوج الداخلي والسردية لتقديم الصحراء للقارئ لتكون مادة خصبة لباقي الأحداث المستمرة والتفاصيل الحسية بالانتماء إلى الصحراء والاستمتاع بهوائها وبهائها في عالمها القاحل الذي يسكنه الجدب والخواء.

4 . الصحراء موطن الخطر

ينقل الكاتب للقارئ الحالة النفسية والشعورية لشخصية البطل لإدراك ما يحسّه أهل الصحراء وما يعيشه في رقعتها الشاسعة وسكونها المهيب من الخطر الذي يهدده ، يقول البطل: "أدركت أن الصحراء قد تنفست خطرًا، والسكون الجليل يهدد بالبلبلة، والأركان ستتزلزل، أدركت أن سكون الصحراء حجة الكائن عندنا يعجزه جلال الأمر عن الكلم، ...يومها آمنت أن الصحراء وطن لا يحتاج وطنه إلى لسان، مادامت كائناته تتكلم بلا لسان"[4] ، هذا الصمت الذي تنزل حين حرق قلبه ليلة عقاب الطفل/ الراوي من طرف أبيه وجرّ أمه نحو الضريح بأنينها المؤلم للقلب، وهذا يشير إلى العنف الممارس على المرأة الصحراوية بكل أنواعه تحت سلطة الرجل، يقول السارد: "أخذني الوالد من يد الوالدة وربطني بحبل في رسغ الرجل، شد الحبل، دق الوتد بحجر في الأرض بضربتين، لكن الضربتين زعزعت سكوت الدنيا، صدر الأم ينطلق بحشرجة.. كانت تحاول الإفلات من الأب لترمي نفسها على جسدي... لكن أبي اعترضها بعناد بطولي، تحولت غمغمة الأم أنينًا مكتومًا، موجعًا حرق قلبي ليلتها"[5] .

---

[1] نفسه، ص 107
[2] نفسه، ص 82
[3] نفسه، ص 136
[4] نفسه، ص 22
[5] نفسه، ص 22

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تشهد الصحراء كفضاء تراجيدي حلقات رعب وظلام، بِصمْتها تخيف الفرد وتزعزع كيانه ليعلن للآخر خطورة هذا الفضاء الصحراوي يقول السارد: "عاد يوشوش في صدري بالمكيدة التي أخفتها عني الصحراء في سكونها، عاد الصوت المزدوج، صوت الصمت عندما يتجاوز الصمت الحد، فيلهم عشاق السكون وعيدًا، ونبوءة، وروحي الخطر،...الخطر زعزعني وأصابني بالحمى، الخطر حوّلني ماردًا"[1].

وإذا كانت الصحراء قاحلة بلا ماء فهي تعادل الموت لأن الجدب والجفاف والفقر والجوع يؤدي إلى الهلاك، يعاني معها أهل القبيلة الذين "هرعوا إلى الخباء من جموع جليلة لأنّهم لم يروا فرقًا في يوم من الأيام بين الجدب الذي يصيب الصحراء، وبين الجدب الذي يصيب امرأة الصحراء"[2] ، هذا الفراغ والمتاهة التي يعبّر عنها الكاتب هي متاهة داخلية نفسية وخارجية في المحيط الذي يعيشون فيه، وضياع يعكس صورة الصحراء، ويشير السارد إلى أن الجدب "هو اللعنة التي استطربها أهل الخفاء لمدبر مكيدهم لإبادة أهل الخلاء لما انقطعت من الصحراء القبائل، ولما صارت الصحراء صحراء"[3] ، هذا الجدب يأتي من سطوع الشمس الحارقة والمضارب الخالية والجن والأخبية الموحشة وظلمات العراء ووطن الخفاء، لأنّ القوم "يخفون في أفواههم تميمة خطيرة اسمها العقل، ولا حيلة لتجنب البلاء إلا في التنازل عن هذه الأسلاب... واكتساب خصال أكثر أهل الخفاء نبلا وحكمة ودهاء"[4]. هذه الصحراء لشساعتها واتباع رقعتها تؤثث بالفراغ المخيف، يقول السارد: "وقعت في يد الفراغ، صار لي الفراغ ملجأ، فانتصب واقفًا، غصصت طرق جلبابي بأسناني وانطلقت جريا، ركضت حتى ابتلعني الخلاء"[5].

ويخيب الكاتب انتظار القارئ عندما يشير إلى أن الصحراء أصبحت ضحية للجن الذي يسكن هذا الفراغ ويراود سكانها ويتربص بهم ويسكنهم، يقول السارد: "اتخذ الصحراويون من بنات الجن قرينًا وجوار، واختفت حسناء القبائل الصحراوية، لتصبح في بلاد الخفاء قرينات سادة الجن وجواريهم "[6].

وتوقف السارد في وصفه للصحراء على الجانب السلبي، حيث يضج الفضاء بالعزلة المخيفة التي تنبض بالحنين للآخر من أجل اللقاء، لكنّ البطل يبرز خطورة هذه العزلة، عندما "هبت موجة جنونية جديدة شغلتني عن القوم، عن الأشباح، عن الدمى التي تتسكع فوق المرتفع، ألهمتني الغزوة لأنها كانت تقتلعني من السفح الصخري، غمرت بهجمة انتقامية فأعمتني بالأوحال، وأغرقتني بالأخلاط، ونبهتني بوجودي في فوهة الخطر،...هدأ الغزو فهدأتُ، وعدت أفتش عن الأغيار في السفح"[7]. يقف القارئ مصدوما عند قراءته لهذه الفقرات أمام تلك البشاعة والخطورة والوحشية التي يفرزها السرد عن الصحراء التي تعج بالمكبوتات والأغوار الصاخبة من خلال توظيف الكاتب لمعجم قاس صارخ بالفراغ والموت والمعاناة ولغة مجازية مكثفة أخفت لمسة جمالية فنية في الرواية.

---

[1] نفسه، ص 31
[2] نفسه، ص 37
[3] نفسه، ص 39
[4] نفسه، ص 104
[5] نفسه، ص 164
[6] نفسه، ص 167
[7] نفسه، ص 191

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

5 . خاتمة

تتلخص النتائج التي تم التوصل إليها من خلال قراءة الرواية في ما يلي:

. اتخذ الروائي إبراهيم الكوني من الصحراء مسرحًا لأحداث روايته، يمارس من خلالها البطل الشخصية البوح لقرينه والبحث عن الأمان إلى جانب الشخصيات الأخرى رغم قساوتها وقفرها وتستقرئ الواقع الصحراوي وتترجم كل الانكسارات النفسية والاجتماعية فنيًا.

. وصَف الصحراء بصفات سلبية كالوحشة والجدب والفتنة والفراغ والخباء والخواء بسبب الحالة النفسية العصبية، والحالة المتأزمة التي تمر بها الشخصيات مثل الخوف والرعب والصمت والاغتراب والانكسار في عالم متشظ مشروخ.

. قدّم الصحراء للقارئ من خلال تقنيات الوصف المباشر، الحوار، المونولوج الداخلي، السرد، توافقت مع الشخصيات التي اختارها خاصة شخصية البطل الذي ساهم في تنامي الأحداث وسردها لإيصال نظرة شاملة حول العالم الصحراوي.

. جعل الصحراء مكانًا منتعشًا بالرمزية لينسج من خلال أحداث الرواية حياة الإنسان الصحراوي لتحقيق التواصل بين الأجيال وتوثيق الإرث الصحراوي في شتى الأشكال التعبيرية بما في ذلك الرواية والأسطورة والمعتقدات والطقوس والأعراف والتصورات ليؤرخ بذلك لأساطير الصحراء، ويرصد القيم الثقافية والمعرفية في المجتمع الصحراوي، وتصوير الموروث الشعبي فيها، ليصبح الكاتب إبراهيم الكوني صوتًا روائيًا عربيًا يصوغ إبداعه الروائي من معين ثقافة الصحراء.

. تتميز لغة الرواية بلغة رمزية جميلة بديعة مليئة بمفردات ذات علاقة بالصحراء، وبصور متنوعة بتنوع الأماكن والشخصيات تعبّر عن فهم الكاتب للواقع وانعكاس فلسفته الحياتية للإنسان والمجتمع الصحراوي، في فضاء الصحراء الذي صاغه بطريقة فنية أضفت عليها بعدًا جماليًا تشكلت من خلال الأشكال الموجودة في الفضاء...

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

النص المسرحي السبعيني في المغرب: رهانات التأصيل وسمات التجديد

فاطمة كاربر
جامعة ابن زهر، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، مختبر الأنساق اللغوية والثقافية
المملكة المغربية

الملخص

يسعى هذا البحث إلى مقاربة النص المسرحي المغربي خلال سبعينات القرن العشرين، بوصفه مرحلة مفصلية في تاريخ المسرح المغربي، التي عرفت انتقالا من منطق الاقتباس والمحاكاة إلى بناء خطاب مسرحي يسعى إلى تأصيل الكتابة المسرحية وتجديدها. وينطلق البحث من رصد السياق التاريخي والفكري الذي أسهم في تشكل هذا التحول، مع الوقوف عند مفهوم النص المسرحي وخصوصياته، ثم تحليل أبرز مظاهر التأصيل من خلال استثمار الموروث الثقافي والشعبي والتاريخي، واستجلاء سمات التجديد التي مست البنية الدرامية واللغة المسرحية وآليات بناء الشخصيات والفضاء النصي، وخلص البحث إلى أن النص المسرحي السبعيني أسهم في ترسيخ هوية مسرحية مغربية متميزة، استطاعت أن توفق بين استلهام المرجعيات الثقافية المحلية والانفتاح على منجزات المسرح الحديث، مما جعله يشكل محطة حاسمة في مسار تطور الكتابة المسرحية بالمغرب.

الكلمات المفتاحية: النص المسرحي المغربي، المسرح السبعيني، التأصيل، التجديد، التراث.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقـدمة:

عرف المسرح المغربي، منذ بداية تشكله الحديث خلال النصف الأول من القرن العشرين، مسارا تميز بالتأثر الواضح بالتجارب المسرحية الغربية اقتباسا وترجمة سواء على مستوى الكتابة أو الإخراج، الأمر الذي جعل الخطاب المسرحي في هذه المرحلة أقرب إلى استنساخ ما رسمه الإنتاج المسرحي الغربي من قواعد وحدود، وهو ما حال دون تشكل خطاب مسرحي يعكس الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمغرب. ولم يدم هذا الوضع طويلا، إذ سرعان ما برز وعي نقدي من قبل عدد من المسرحيين والنقاد الذين سعوا إلى بلورة مشروع مسرحي يهدف إلى بناء نص يمتلك مقوماته الجمالية والفكرية انطلاقا من المرجعيات الثقافية والوطنية، مع الاستفادة من المنجز المسرحي الغربي دون الارتهان له. وفي هذا السياق لم يعد التأصيل مجرد استدعاء للموروث الشعبي أو استثمار لأشكاله التعبيرية، بل غدا مشروا فكريا وجماليا يروم بناء خطاب مسرحي يمتلك خصوصيته، من خلال إعادة توظيف التراث الشعبي والشفهي والتاريخي داخل بنية النص المسرحي، بما يحقق التفاعل الخلاق بين المرجعيات الثقافية المحلية و منجزات المسرح الحديث.وأسهم في ترسيخ هذا التوجه عدد من رواد المسرح المغربي، وفي مقدمتهم الطيب الصديقي وأحمد الطيب لعلج وعبد الكريم برشيد، الذين عملوا، كل وفق تصوره الجمالي، على تجاوز منطق التبعية للنموذج المسرحي الغربي، والسعي إلى تأسيس نص مسرحي يستمد مقوماته من الذاكرة الثقافية المغربية والعربية، مع الانفتاح على آليات التجريب الحديثة.

وانطلاقا من هذا التصور، يروم هذا البحث مقاربة النص المسرحي المغربي خلال سبعينات القرن الماضي، من خلال كشف رهانات التأصيل التي وجهت اختياراته الفكرية والجمالية، ورصد سمات التجديد التي طبعت بنياته الفنية، وسنفصل الموضوع انطلاقا من سؤالين محوريين:

- ما أبرز سمات التجديد التي وسمت النص المسرحي خلال سبعينات القرن العشرين؟
- كيف أسهم المسرحيون المغاربة في تأصيل المسرح المغربي في هذه المرحلة؟

أولا: النص المسرحي السبعيني: المفهوم والسياق

1. مفهوم النص المسرحي

يحتل النص المسرحي في التصور التقليدي للمسرح منزلة راقية، ويحظى بعناية خاصة، قياسا إلى الكم الهائل من الدراسات التي تناولته بالشرح والتفصيل منذ أن وضع أرسطو لبناته الأولى، وجعل له قواعد صارمةً في كتابه «فن الشعر». وبعيدا عن الجدل الرائج في الأوساط النقدية حول ثنائية النص (الكتابة المسرحية) والعرض (تجسيد النص المكتوب على خشبة المسرح أو فضاءات أخرى غيرِها) وبعيدا عن أيهما ذاتُ أولوية، وأكثرُ تأثيرا في الجمهور، وخلقا للتفاعل معه، ارتأينا الوقوف عند حديث الناقد المسرحي المغربي **حسن المنيعي** عن النص المسرحي، ويقول في هذا الصدد: "إن النص بوصفه بنية هو العنصر الفاعل في الحدث المسرحي، لأنه يمتلك طاقة خاصة تكمن في الكلمات التي تقوم على تحريك الشخوص والأحداث، لكي تصبح الفكرة المطروحة في النهاية حركة تتحقق عبر الإلقاء الذي يجد سنده في الإماءة".[1] ويفهم من هذا الكلام، أن العمل المسرحي قائم على اللغة والكلمات، التي تضفي على النص طابعا سمعيا شفهيا، وبالموازاة مع ذلك، فهذه اللغة تتصل بالحركة التي تترجم الفكرة عبر التمثيل، وهو الجانب البصري الذي يتمم الجانب السمعي ويشكل معه ثنائية النص الأدبي والنص السينوغرافي. وقد جسد الخطاب المسرحي المغربي في فترة السبعينيات هذه الثنائية تأليفا وتنظيرا. وهذا ما سنحاول بسطه في ثنايا هذا البحث.

2. السياق التاريخي للنص المسرحي السبعيني

شهدت مرحلة السبعينات من القرن الماضي تحولات عميقة على صعيد الممارسة الإبداعية وضمنها النصوص المسرحية، وذلك نتيجة عوامل سياسيةٍ، لعل أبرزها النكسةُ العربية سنة 1967. هذه النكسة ولدت شعورا لدى العرب بالهزيمة والإخفاق، ما دفعهم إلى العودة إلى الذات بمفهومها القومي باعتبارها وسيلة لمواجهة الآخر، حيث تأثر المسرح المغربي خاصة مسرح الهواة بهذه اللحظة التاريخية المؤلمة، فأضحى

[1] لوليدي يونس، مسارات القراءة في الأدب المغربي المعاصر، إديسوفت للنشر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط2، 2020، ص15.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بدوره يطرح المضامينَ ذاتَ الأبعاد القومية والإنسانية والشعبية، كما يمتح من التراث المكتوب والشفهي المحلي من خلال استعارة شخصيات تاريخيةٍ ومواقف وأحداث وتقديمها للقارئ أو المشاهد وفق رؤية درامية نقدية.

مما لا شك فيه، أن استدعاء التراث والتفاعلَ معه وفق رؤية نقدية عملية امتدت إلى جميع المجالات وليس المسرح وحده، "فقضية التراث لا تتحرك في المطلق ولكنها تتحرك في الآني المشخص قبل كل شيء. والآني المشخص هنا هو السياسي وحين نقول السياسي فإننا نعني بالضرورة الاجتماعي. وهذا المفهوم الأخير يكاد يستجمع كل شيء، بحيث يصح القول إن المشكلة المباشرة للتراث هي مشكلة ايديولوجية مشرعةُ الأبواب على الجهود التي تبذل من أجل تجاوز حاضر التخلف في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات بغية إدراك عالم عربي مطلق من إسار الوهم والقهر والعقم".[1]

ثانيا: النص المسرحي السبعيني: الخصائص والمميزات

1. التأصيل: المسألة التراثية في المسرح المغربي:

إن قضية تأصيل الخطاب المسرحي العربي جعلت مجموعة من المسرحيين المغاربة يعتمدون على التراث المغربي أحيانا والتراث العربي في أحايين أخرى، إذ يعتبرونهما من الأسس الرئيسة لتحقيق هوية مسرحية مغربية عربية. ومن دون شك، فإن العودة إلى التراث يحقق بعدا جماليا، حيث إن توظيف شخصيات ومواقف تراثية واللجوء إلى الرمز والأسطورة والحكاية الخرافية يحقق نوعا من التواصل الفني الذي يتجاوز الطرح المباشر للقضايا، كما أن التراث شكل بالنسبة إلى عدد من المسرحيين المغاربة وقاية تحميهم وتحمي الإنسان المغربي والعربي من الغزو الغربي، وتحقق لهم النهضة المسرحية المتوخاة، عن طريق البحث عن صيغ مسرحية قومية أصيلة في هذا التراث، تكون بديلا عن الصيغ الغربية.

ويتفق معظم الباحثين على أن المسرح مر بمراحل ثلاث، وهي:

- اقتباس وترجمة
- إبداع وخلق
- تأصيل وتجريب

وقد تزامنت المرحلة الأخيرة مع بداية الاهتمام بمسألة التراث والهوية على الصعيد الثقافي العام، حيث لم يعد المسرح اقتداء بالغرب، بل صار عنوانا للهوية وإثبات الذات والتنوير وطرح المشكلات القائمة في حياة الناس.

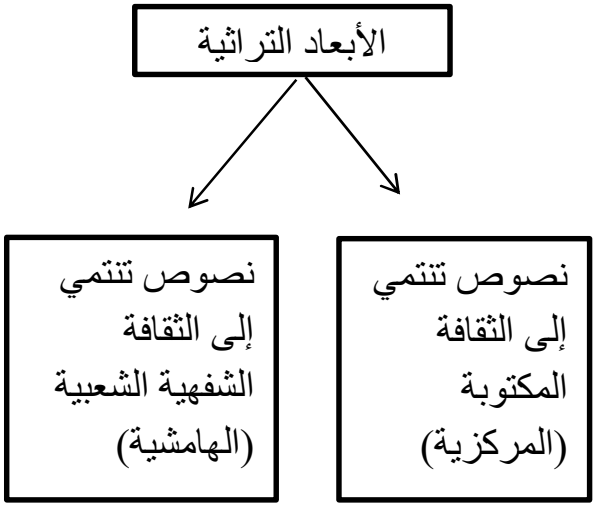
ونضَجت فكرة الهوية في بعدين:

- ❖ **بعد قومي**: إثارة زاوية الموروث الثقافي المكتوب، قوامه اللغة العربية الفصحى.
- ❖ **بعد محلي**: قوامه اللهجات المحلية أي زاوية التراث الشعبي.

[1] جدعان فهمي، نظرية التراث ودراسات عربية وإسلامية أخرى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1985، ص 14 . 15.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتجدر الإشارة إلى أن المسرح السبعيني تميز بالانفتاح على أشكال جديدة للفرجة، وتوظيف جميع أبعادها الشعبية من رقص وموسيقى وحلقة والراوي... حيث استلهم ما يسمى بالأشكال ما قبل المسرحية، وفتح المجال لجانب الفرجة أكثر من جانب النص اللغوي والأدبي، وقد استوحى التراث في شقيه المركزي والهامشي، وهذا ما توضحه الخطاطة التالية:



يتضح من الخطاطة أعلاه أن انفتاح المسرح السبعيني على التراث تجلى في بعدين رئيسين:

- إعادة قراءة النصوص المنتمية إلى الثقافة المكتوبة، وإعادة توظيفها ضمن رؤية مسرحية جديدة.
- استثمار الأشكال التعبيرية المنتمية إلى الثقافة الشفهة الشعبية من خلال توظيف أشكال الفرجة الشعبية مثل: البساط، الحلقة، المهرج، الحكواتي، الراوي..

إن استيحاء نصوص تنتمي إلى الماضي الثقافي، بشقيه المركزي والهامشي ليس وحده كافيا لأن يصير اشتغال هذه النصوص ضمن سياق النص الجديد اشتغالا تراثيا. فالتراث رؤية وايديولوجيا، ورواد المسرح ومنهم **مارون النقاش** على سبيل المثال لم يستوحوا النصوص القديمة إلا في سياق المسألة التراثية ونطاقها الذي يعكس طابع مرحلة تاريخية محددة، تبلور فيها الوعي التاريخي ومفاهيم القومية، والوطنية والهوية والغرب والآخر.

من هذا المنطلق، لا يصبح التراث تراثا إلا عندما يُدرك بوصفه مكونا حيا للوعي الثقافي، يتجاوز حدود الانتماء إلى الماضي ليغدو فاعلا في الحاضر وموجها للرؤية الجمالية، ويتجلى ذلك في مستويين رئيسين:

- الانتماء وجدانيا وفكريا
- الابتعاد زمانيا (ومكانيا بمعنى ما) [1]

ومن ثمة، فإن المسألة التراثية تتجاوز مجرد استحضار التراث والتعريف به أو الدعاية له، إنها أعمق من ذلك، فهي استدعاء للثقافة المكتوبة والشفهية في إطار إعادة البناء ومراجعتها من خلال رؤية نقدية معينة.

[1] بونيت عز الدين، الشخصية في المسرح المغربي: بنيات وتجليات، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992، ص 162.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2. التجريب في المسرح السبعيني:

يقصد بالتجريب في العمل المسرحي تجديد الكتابة والعرض المسرحيين، من خلال توظيف أدوات وتقنيات وطرق جديدة تعد في المجمل خروجا عن القواعد الصارمة والتقليدية للمسرح الأرسطي. وقد انفتح المسرح المغربي ولاسيما مسرح الهواة على منجزات المسرح الغربي الحديث، مستفيدا من تصورات رواده مثل (**بريخت، بيسكاتور، آرتو، فايس وغروتوفسكي**)، حيث تم تجريب تقنيات مسرحية جديدة على صعيد العرض المسرحي، منها كسر الجدار الرابع، والاقتصاد في الديكور، والتركيز على الممثل ومؤهلاته الصوتية والجسدية، والمسرح داخل المسرح، والاستغناء عن خشبة المسرح التقليدية، كما أسهمت عمليات المغربة والتجريب في تطوير دراماتورجيا مغربية ذات خصوصية ثقافية وجمالية متميزة،[1] ويتجلى ذلك في إعادة بناء النص المسرحي وفق رؤية تستلهم الموروث الثقافي المحلي، وتعيد صياغته بأدوات جمالية حديثة، بما أتاح للكتابة المسرحية المغربية أن تؤسس خطابا يجمع بين الخصوصية الثقافية والانفتاح على التجارب المسرحية العالمية.

يلاحظ أن رغبة المسرحيين المغاربة في إبداع عمل مسرحي أصيل وذي خصوصية، لا تعني القطيعة مع المسرح الغربي كله، وإنما مع الممارسة المسرحية ذات الطابع الكلاسيكي الأرسطي، التي أضحت موضع شك وتشكيك في أوروبا نفسها.

3.التنظير المسرحي

شهدت سبعينات القرن الماضي حراكا تنظيريا واكب الممارسة المسرحية، وتجسد في بيانات تنظيرية، صدرت عن أفراد وجماعات مسرحية، من أبرزها: بيانات جماعة المسرح الاحتفالي، وجماعة المسرح الثالث، ومسرح النقد والشهادة، وقد سعت هذه الكتابات إلى إعادة النظر في أسس الممارسة المسرحية وبلورة تصورات فكرية وجمالية تستجيب لتحولات المسرح المغربي آنذاك،

ويتمثل القاسم المشترك بين المسرح الاحتفالي والمسرح الثالث في تجاوزه المعطيات الجاهزة والنفاد إلى ما وراء مظاهرها للكشف عن القوانين التي تحكم متغيراتها، غير أنهما يختلفان في منطلقاتهما، فالاحتفالية تنظر إلى المعطيات بوصفها عناصر ثقافية دالة، تستدعي الكشف عما وراءها، في حين يرى المسرح الثالث أن هذه المعطيات ينبغي محاورتها وإغناؤها أو تجاوزها، مع تبني موقف أيديولوجي واضح منخرط في قضايا الواقع والصراع الاجتماعي

4. مسرح الهواة

4 .1. عبد الكريم برشيد: المسرح الاحتفالي:

إن غاية **عبد الكريم برشيد** من استحضار الشخصيات التراثية في نصوصه المسرحية ليس ترفا ولا تتمثل في استعادة التراث لذاته، وإنما في إعادة توظيفه وإضفاء روح العصر عليه، بما يجعله وسيلة للتعبير عن قضايا الإنسان المعاصر. فمسرحية " **عنترة في المرايا المكسرة**" على سبيل المثال، يمكن اعتبارها بحثا عن التماسك المفقود، وانتقادا للفكر الأسطوري السائد في البيئة العربية من خلال استثمار فضاء الحلقة وطقسها الشعبي، فمن خلال الحلقة يحكي الراوي سيرة عنترة وبطولاته ويأسر انتباه الجمهور وينفس عن همومهم ومشاكلهم. والحلقة بما أنها فرجة شعبية تجتمع فيها ضروب الاحتفال من رقص وغناء وحركات بهلوانية وصنوف الحكي والتشويق، تعد فضاء فاتنا وفياضا بالجمال، يقول المنيعي في وصفها "الحلقة تعد أهم فضاء طقوسي ارتبط تطور المسرح المغربي بأجوائها الفاتنة التي تعكس أروع مظاهر الإبداع الشعبي القائم على الحركة والغناء والحكي والعجائبي"[2] . فالاحتفالية هي استدعاء للذاكرة وتوظيف للتراث وجعله منطلقا لتناول قضايا الناس ومشكلاتهم. إذن، التراث في نظر برشيد هو وسيلة لربط الماضي بالحاضر، يقول في هذا الصدد: "إذا قلت الاحتفال قلت التراث، وإذا قلت التراث فإن

---

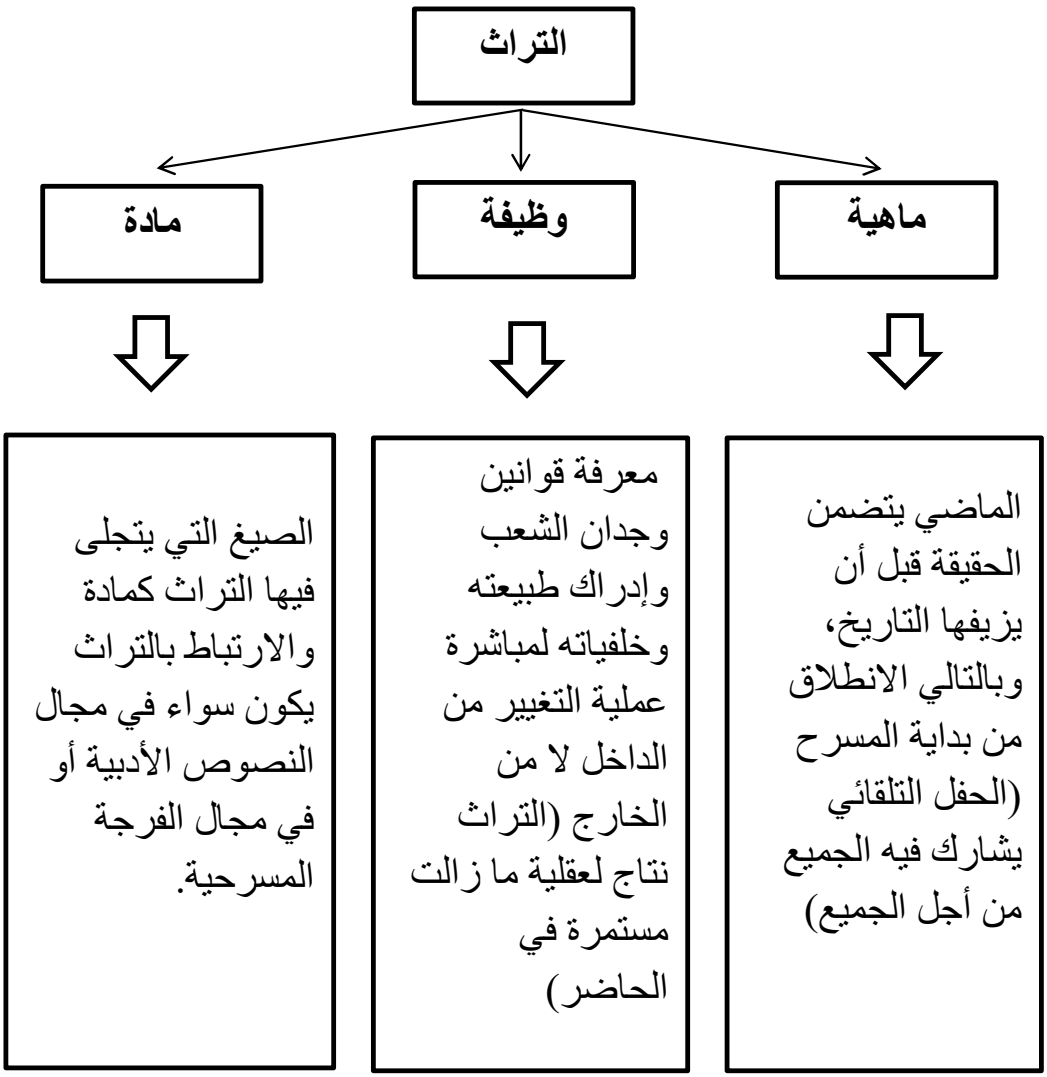
[1] Fertat Omar, **Le théâtre marocain à l'épreuve de texte étranger** : adaptation, nouvelles dramaturgies, , Presses Universitaire de Bordeaux, Collection : monde Arabe et Monde Musulman, 2018, P :115

[2] بحراوي حسن، المسرح المغربي: بحث في الأصول السوسيوثقافية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1994، ص 13.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ذلك لا يقتضيك الرجوع إلى الخلف، لماذا؟ لأن التراث في حقيقته حضور واستمرار، إلى ما بعد الآن. إنه شاهد على فعل التغير، شاهد على أنه لا شيء ساكن ولا شيء ثابت. فلا وجود إلا لهذا التحول المستمر والمتلاحق".[1]

وقد ميز الكاتب عز الدين بونيت في كتاب "الشخصية في المسرح المغربي: بنيات وتجليات"، بين ثلاثة أبعاد للتراث في المسرح الاحتفالي، ونجملها في الترسيمة التالية[2]:



[1] برشيد عبد الكريم، المسرح الاحتفالي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ط1، 1990، ص 145.

[2] بونيت عز الدين، الشخصية في المسرح المغربي، ص 178. 179.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتأسيسا على ماتقدم، فإن مشروع برشيد الاحتفالي جاء استجابة لشعور المسرحيين العرب بأن النموذج المسرحي الغربي غريب عن بيئتهم ولا ينسجم مع أشكالهم الفرجوية المحلية، لذلك سعوا إلى بناء نظرية مسرحية تستند إلى التراث العربي الإسلامي والأشكال الشعبية، بما يحقق مغربة الخطاب المسرحي ويمنحه هوية ثقافية مستقلة. وقد مثل مشروع الاحتفالية لدى عبد الكريم برشيد محاولة لبناء خطاب مسرحي متحرر من التبعية للنموذج الغربي ومستند الى المرجعيات الثقافية العربية والمغربية[1].ويكشف هذا التصور أن احتفاء عبد الكريم برشيد بالتراث لا ينصرف إلى استعادته بوصفه مادة جاهزة للتوظيف، وإنما ينظر إليه باعتباره رؤية ثقافية تؤدي وظيفة جمالية وفكرية في بناء الخطاب المسرحي. ومن ثم، فإن مشروعه الاحتفالي يتجاوز استلهام الأشكال التراثية إلى إعادة تأويلها وإدماجها في كتابة مسرحية معاصرة، وعليه، فإن الاحتفالية تهدف إلى تأسيس خطاب مسرحي عربي نابع من البحث عن هوية حضارية مفقودة، والى مقاومة هيمنة النموذج الغربي من خلال إعادة الاعتبار للموروث الشعبي والفرجوي المحلي[2].

4. 2 المسكيني الصغير والمسرح الثالث:

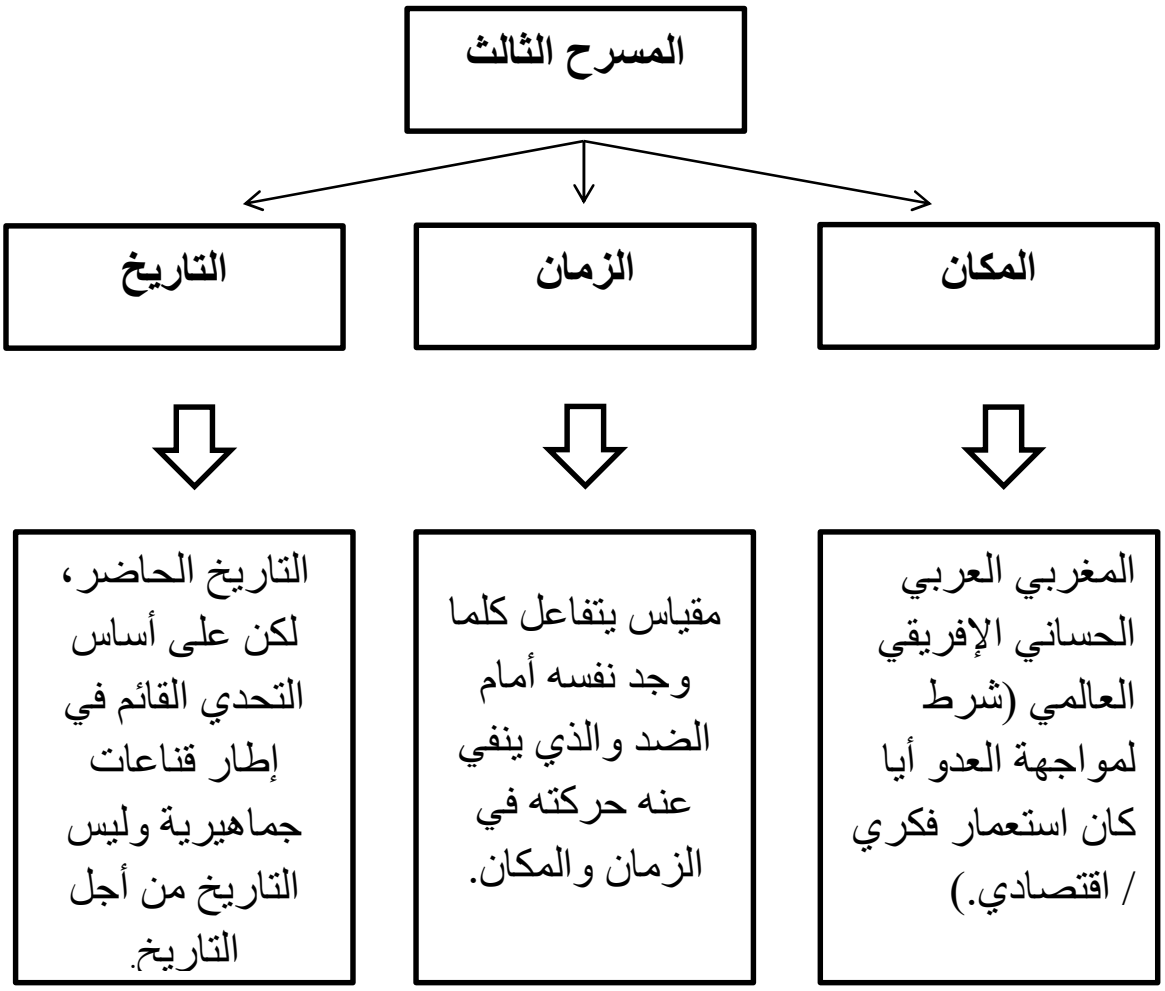
يعد **المسكيني الصغير** التراث وسيلة للخلق، فهو ليس جامدا أو مطلقا ولا منفصلا عن الزمان والمكان. لأن الموضوع الدرامي المأخوذ من التراث سواء كان ذا مرجعية وطنية أو قومية أو إنسانية، ينبغي أن يخضع إلى الواقع والحاضر، فيرتبط إذ ذاك بالمتفرج وينفتح على أسئلته ويساير طموحاته. فالماضي لحظة تاريخية ملهمة للحاضر. كما يرى ضرورة تجاوز حرفية التعامل مع التراث (أفكار، شخصيات...) في النصوص المسرحية، حتى ينصهر في اللحظة الآنية والحاضرة. وبهذه الطريقة يكتسب المضمون الدرامي دلالته من خلال تفاعله مع مضامين أخرى جديدة مستمدة من الواقع.

وجدير بالذكر، أن المسكيني هنا يتحدث عن تظافر ثلاثة عناصر تشكل ما يسمى بمنظور المسرح الثالث للتراث، وهذا ما توضحه الخطاطة التالية:

[1] Hinda Abdeladim, **Abdelkrim Berchid**: **Festive théatre and the post-Colonial**, Language, Literature and Interdisciplinary Stadies, Issue 4, 2018, p :30

[2] Hinda Abdeladim, **Abdelkrim Berchid**: **Festive théatre and the post-Colonial**, p: 32

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/



4. 3 المسرح الفردي: عبد الحق الزروالي

يتأسس المسرح الفردي على مركزية الشخصية في البناء الدرامي، حيث تغدو المحرك الرئيس للأحداث والحاملة للرؤية الفكرية للنص. هذه الرؤية التي لا نعدم أن نجد لها دوافعها الإبداعية والنفسية والاجتماعية. وقد عكست مسرحية: "**الوجه والمرآة**" التي قدمها عبد الحق الزروالي سنة 1976، رؤية فنية تعيد تشكيل الواقع تشكيلا تغريبيا، من خلال كتابة درامية تستحضر شروط العرض، وبناء مشاهد متداخلة ومركبة تستفز أفق انتظار المشاهد كخطوة نحو استدراجه إلى فعل مسرحي يحرره من حياده السلبي. وجدت تجربة المسرح الفردي نفسها منسجمة مع المادة التراثية الشعبية، ومتناغمة مع الممثل الذي يعتمد الارتجال وإشراك المتفرجين في اللعبة، وهو ما يقتضي بالضرورة الاستغناء عن صرامة القواعد الفنية المتداولة ونبذ الشكل الإيطالي للمسرح. وعليه، تندرج تجربة **عبد الحق الزروالي** في المنحى التأصيلي الذي يسعى إلى إبداع مسرحي عربي أصيل، يستمد روحه من التراث والأشكال ما قبل المسرحية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

4. 4 محمد مسكين ومسرح النقد والشهادة

تندرج تجربة **محمد مسكين** في إطار الجهود المبذولة من طرف المسرحيين المغاربة، لتأصيل المسرح المغربي، والبحث عن خصوصياته ومميزاته. حيث استوجبت التمسك بالتراث والتاريخ وتوظيفهما توظيفا متحررا من قيود التسجيل الحَرفي، لأن الفن المسرحي ينبغي أن يقوم على الرمز والإيحاء لا على التعيين. ويتعامل محمد مسكين مع التراث من منظور نقدي جاعلا إياه تجربة إنسانية، تختزن دلالات حضارية وكونية وشهادات إنسانية، بما يجعله منطلقا لقراءة الواقع وتعريته وكشف تناقضاته.

5.4 تجربة محمـد قاوتـي:

يعد **محمد قاوتي** من أبرز رواد مسرح الهواة بالمغرب، ومن كتاب النص المسرحي الذين أسهموا في تطوير الكتابة الدرامية المغربية. ومن أشهر نصوصه المسرحية مايلي: الكفة، والقرامطة يتمرنون، والحلاج يصلب مرتين، واندحار الأوثان، والرينك، وحب وتبن...[1]

يشتغل محمد قاوتي على **الاقتباس**، وقد اقتبس مسرحية "**العادة**" 1975، من مسرحية "الذي يقول نعم والذي يقول لا" لمؤلفها **برتولد برشت**، كما اقتبس أيضا مسرحيته "**سيدنا قدر**" 1985، عن مسرحية "في انتظار كودو" **لصامويل بكيت**، لكنه خلخل المفهوم التقليدي للاقتباس، القائم على النقل الأمين للنص الأصلي، وفي هذا السياق يقول خالد أمين: "هو مقتبِس رائد ومبتكر يقرأ النص في بنيته الأصلية ويقرأ سياقه العام والظروف المحفزة لإنتاجه، ويدرس كذلك عالم النص الداخلي ورموزه، وبعد ذلك يبحث عن طريقة لاستنباته في بيئة مغايرة ولغات وثقافات مختلفة وجمهور مختلف".[2]

وفي هذا السياق، يقوم الاستنبات على استيعاب النص الإبداعي وتحويله إلى نص جديد يحقق مشروعيته من خلال إعادة إنتاجه، غير أن إعادة إنتاج النص في شروط مختلفة جذريا عن شروط إنتاجه الأصلي تقتضي من دون شك تفكيك دلالته وإعادة تشكيلها في سياق جديد، حيث يبعث من جديد في تربة مغايرة. ويلتقي هذا الطرح مع مفهوم التناص عند **جوليا كريستيفا**، التي تقول: "يتألف كل نص من فسيفساء من الاقتباسات، كل نص امتصاص وإعادة تشكيل لنص آخر".[3]

ولتجلية هذا الاستنبات في أعمال محمد قاوتي، نمثل لذلك بمسرحية " **سيدنا قدر**" المقتبسة من مسرحية "**في انتظار كودو**"، ولا شك أن هناك تقاطعا في الدلالة التي يحملها العنوان، حيث إن "سيدنا قدر" في الذاكرة الشعبية المغربية ترميز مكثف لفعل الانتظار والترقب، "حيث يسود بين غالبية الناس البسطاء على أنه في وقت غير محدد من ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان ينزل "سيدنا قدر" ليحقق أماني كل من تمكن من قيام الليل استعدادا لهذا اللقاء"[4]، وما قام به محمد قاوتي هو استنبات روح نص فلسفي مفعم بقضايا وجودية، وربطه بليلة مقدسة في الذاكرة الشعبية، بما يحقق انتقاله من بنيته الثقافية الأصلية إلى بنية ثقافية مغايرة.

ثالثا: آليات اشتغال التراث في مسرحية: "امرؤ القيس في باريس"

---

[1] يُنظر أمين خالد، محمد قاوتي ورهانات الاستنبات المسرحي، مقدمة مسرحية "سيدنا قدر"، أرشيف المجلة الالكترونية، صحيفة بيان اليوم، 20 فبراير 2011- 11:19، تم الاطلاع عليه 27 يونيو 2026، بتوقيت المملكة المغربية عبر الرابط:
https://bayanealyaoume.press.ma.com

[2] أمين خالد، محمد قاوتي ورهانات الاستنبات المسرحي، مقدمة مسرحية "سيدنا قدر"، أرشيف المجلة الالكترونية، صحيفة بيان اليوم، 20 فبراير 2011- 11:19، تم الاطلاع عليه 27 يونيو 2026، بتوقيت المملكة المغربية عبر الرابط:
https://bayanealyaoume.press.ma.com

[3] الرويلي ميجان والبازعي سعد، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 2002، ص: 319.

[4] يُنظر أمين خالد، محمد قاوتي ورهانات الاستنبات المسرحي، مقدمة مسرحية "سيدنا قدر"، أرشيف المجلة الالكترونية، صحيفة بيان اليوم، 20 فبراير 2011- 11:19، تم الاطلاع عليه 27 يونيو 2026، بتوقيت المملكة المغربية عبر الرابط:
https://bayanealyaoume.press.ma.com

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1.الشخصية التراثية:

يستحضر عبد الكريم برشيد شخصية الشاعر العربي الجاهلي "**امرأ القيس**" بوصفها نموذجا لإسقاط التراث على الحاضر، ويمثل امرؤ القيس رمزا للماضي الذي ما يزال حاضرا في الوعي الجمعي بما يحمله من رواسب ثقافية وتاريخية، وفي الآن ذاته نموذج الإنسان العربي الذي تتاح له فرصة التوجه إلى الغرب (فرنسا)، ويقول مؤلف المسرحية عنه: "لا تبحثوا عن امرئ القيس في الكتاب، لأن امرأ القيس ذاك قد مات وانتهى. أما هذا فهو حي وموجود بوجود الاحتفال المسرحي، ومتجدد بتجدده، فامرؤ القيس لا يمكن أن يكون في الأخير سوى روح هذا الزمن الجديد"[1] .وفي هذا السياق، ينسجم رأي عز الدين بونيت مع هذا التصور، إذ يرى أن استحضار الشخصية التراثية لا يهدف إلى إعادة إنتاجها، بل إلى إعادة بناء دلالاتها داخل سياق مسرحي جديد حيث يقول: " ليس الهدف من استحضار شخصية تراثية إعادةَ بناء حياة الشخصيات، بل إبراز الإمكانات التي تنطوي عليها في إعطاء معان ودلالات جديدة لعلامات قديمة. والأمر هنا لا يتعلق بإعادة قراءة النص القديم فقط، بل أيضا، وهذا هو الوجه الساخر، إعطاء امتداد تأويلي لأحداث ووقائع الحكاية المسرحية من خلال الاستثمار النصي لها عبر نصوص قديمة".[2]

وتجسد أحداث المسرحية مأساة الأمة العربية التي تعيش الماضي في الحاضر والتخلف في عصر التقدم، ويضمها فضاء مدينة "**باريس**" التي قال عنها المؤلف: "باريس": حيلة يمكن أن تخدم كل العالم داخل فضاء مكاني وزماني واحد. إنها تلعب نفس الدور الذي تلعبه الساحة أو المقهى في المسرح، مع فارق أن باريس أرحب وأشمل وأكثر عمقا وليس مجرد مدينة تضم نماذج بشرية متعددة".[3]

2. أسلوب التغريب:

يتجلى هذا الأسلوب أكثر في العناوين التي عنون بها الكتاب المسرحيون كتاباتهم ومن أمثلة ذلك:

- "عنترة في المرايا المكسرة"، "ابن الرومي في مدن الصفيح"، "عطيل والخيل والبارود" لعبد الكريم برشيد.
- "عاشور"، "النزيف"،" نيرون السفير المتجول" لمحمد مسكين.
- "الجاحظ وتابعه الهيثم"، "أيام السعد والنحس في حياة هارون الرشيد" للمسكيني الصغير.

وتحيل هذه العناوين إلى مفارقات وتركيبات غير مألوفة، تستحضر عناصر لا تجتمع في الواقع المرجعي، كما تفصح عن تداخل مرجعيات مختلفة من خلال متن حكائي لرموز تاريخية، في مقابل بنى حديثة معاصرة، بما يفتح المجال أمام إعادة تأويل الشخصيات والأحداث في ضوء قضايا الإنسان المعاصر. كما تُستثمر هذه الأعلام بما تحمله من حمولة دلالية وقيمية، عبر ربطها ببنية حكائية جديدة تستثمرها لطرح قضايا ورؤى معاصرة، وهو ما يجعل ابن الرومي مواطنا عاديا في مدن الصفيح، وامرأ القيس لاجئا في باريس، والأهم من كل ذلك، هو قراءة ما خلف هذه الأقنعة والأصباغ.

3. اللغة:

تزخر اللغة في المسرح الاحتفالي بكثافة الرمز والإيحاء، واعتمادها على الدلالات المتعددة والأنساق الضمنية والصريحة، فاللغة إذن في مسرحية:" امرؤ القيس في باريس" تكشف التناقضات والتوترات التي تعيشها ذوات الشخصيات، كما يظهر في حوار عامر الأعور والشرطي1 و2:[4]

– عامر الأعور: وماذا تقول ملابسي يا خواجة؟

---

[1] برشيد عبد الكريم، امرؤ القيس في باريس، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص6.

[2] بونيت عز الدين، الشخصية في المسرح المغربي بنيات وتجليات، ص194.

[3] برشيد عبد الكريم، امرؤ القيس في باريس، ص 6.

[4] برشيد عبد الكريم، امرؤ القيس في باريس، 17 . 18.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

– الشرطي1: تقول بأنك تملك البترول الكثير الكثير

– عامر الأعور: لقد كذبَت . اللعنة عليها. لا بد أن تعرف " يا مسيو" بأنه هو ... هو الذي يملك البترول الكثير.

– الشرطي 2: لقد قصد صاحبي أن يقول بأنكم هناك في الصحراء تملكون البترول الكثير...

– عامر الأعور: أما أنا يا خواجات يا محترمين، فأقول بأنهم هناك في الصحراء...

– الشرطي2: نعم؟

– عامر الأعور: يملكون البترول الكثير..

يتضح من هذا الحوار أن عامر الأعور يوظف اللسان العربي الفصيح وهو يتحدث مع الشرطة في المطار، لكنه لم يسلم من تأثير اللسان العامي المصري، ما يجعل المتن المسرحي فضاء تتجاور فيه الألسن والأفكار والأيديولوجيات باختلاف تنوعاتها وإيقاعاتها وأنماطها، وفي ذلك احترام الحقيقة اللغوية للمتكلمين، وهذا التعدد مفيد لاشتغال مفهوم **الحوارية** الذي بلوره **باختين** في كتاباته، ولا يقتصر هذا التعدد اللغوي على مجرد تنويع مستويات الخطاب، بل يكشف عن تعدد الأصوات والرؤى داخل المتن المسرحي، فالنص فضاء تتفاعل فيه الأصوات والخطابات في علاقة جدلية مستمرة، ويؤكد باختين هذا التصور بقوله "كل تواصل، كل تبادل لفظي إلا ويتحقق في شكل تبادل ملفوظات أي في بعد حواري"[1].

4. الزمـــان / المكـــان:

جاء امرؤ القيس من الماضي الثقافي والسياسي إلى باريس عاصمة الحداثة، ومنذ البداية يضعنا عبد الكريم برشيد أمام مفارقة زمنية: ماض حامل لثقل ثقافي وتاريخي، وحاضر متسم بالتجدد حيث يتداخل الماضي والحاضر، لبلورة أحداث مثيرة تخرج عن نمطية الكتابة الكلاسيكية المعتمدة أساسا على وحدتي الزمان والمكان، وابتداع نص مسرحي تتعدد فيه المحكيات، وتحمل أبعادا إنسانية وحضارية وفلسفية. ومن ثم، لا يؤدي الزمان والمكان وظيفة التأطير الخارجي للأحداث فحسب، وإنما يسهمان في إنتاج الدلالة، إذ يتداخل الماضي بالحاضر، ويتحول المكان إلى فضاء حواري تتقاطع فيه الذاكرة مع الواقع، بما يعكس رؤية المسرحية إلى علاقة الذات العربية بالآخر. ويختزل ذلك في القول الآتي: "الزمن إذن في المسرحية هو كل الزمن العربي، والمكان هو كل المكان العربي".[2]

[1] تودوروف تزفيتان، باختين ميخائيل، المبدأ الحواري، ترجمة فخري صالح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1996، ص 125.

[2] يقطين سعيد، الداهي محمد، لحمداني حميد، مقاربات منهية للنص الروائي والمسرحي، مكتبة المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2006، ص138.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة:

شكل النص المسرحي المغربي خلال سبعينات القرن العشرين محطة مفصلية في مسار تطور الكتابة المسرحية بالمغرب، إذ أسهم في الانتقال من مرحلة الاقتباس والمحاكاة إلى مرحلة البحث عن خطاب مسرحي يمتلك مقوماته الجمالية والفكرية المستمدة من المرجعيات الثقافية الوطنية والعربية، مع الانفتاح الواعي على منجزات المسرح العالمي.

وقد أبان البحث أن مشروع التأصيل لم يكن مجرد استدعاء للتراث أو إعادة إنتاجه، وإنما انبنى على إعادة توظيف مكوناته الشعبية والتاريخية والشفهية داخل البنية الدرامية، بما يخدم قضايا المجتمع ويمنح النص المسرحي خصوصية فنية وثقافية. كما اقترن هذا التوجه بنزعة تجريبية واضحة، تجلت في تطوير البناء الدرامي، وتحديث اللغة المسرحية، وإعادة تشكيل الشخصيات، وتوسيع آليات التعبير، وهو ما أفرز نصوصا مسرحية تجاوزت النماذج التقليدية للكتابة، وأسهمت في ترسيخ ملامح خطاب مسرحي مغربي متجدد.

كما بين البحث أن انفتاح المسرحيين المغاربة على بعض التجارب المسرحية العالمية لم يكن انفتاحا قائما على التبعية والاستنساخ، بل جاء في إطار تفاعل نقدي وإبداعي مكنهم من الإفادة من آليات المسرح الحديث، وإعادة توظيفها بما ينسجم مع خصوصية البيئة الثقافية المغربية، الأمر الذي أتاح للنص المسرحي السبعيني تحقيق قدر من التوازن بين التأصيل والتجديد. وتؤكد هذه النتائج أن النص المسرحي السبعيني أسهم في إرساء أسس كتابة مسرحية مغربية حديثة، استطاعت أن تجعل من التراث منطلقا للإبداع لا قيدا عليه، ومن التجريب وسيلة لتطوير البنية الدرامية لا غاية في ذاته، وهو ما منح هذه المرحلة مكانة خاصة في تاريخ المسرح المغربي الحديث.

ويفتح هذا البحث المجال أمام بحوث لاحقة تعنى بمقاربة النصوص المسرحية السبعينية من زوايا نقدية مختلفة، أو بدراسة تجليات التأصيل والتجديد في التجارب المسرحية المغربية اللاحقة، بما يسهم في تعميق فهم مسار تطور الكتابة المسرحية بالمغرب.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ببليوغرافيا البحث:

- أمين خالد، محمد قاوتي ورهانات الاستنبات المسرحي، مقدمة مسرحية "سيدنا قدر"، أرشيف صحيفة بيان اليوم الالكترونية، 20 فبراير 2011- 11:19، تاريخ الاطلاع: 27 يونيو 2026، متاح على الرابط: https://bayanealyaoume.press.ma.com
- بحراوي حسن، **المسرح المغربي**، بحث في الأصول السوسيوثقافية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1994.
- برشيد عبد الكريم، **ابن الرومي في مدن الصفيح**، إديسوفت للنشر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 2، 2006.
- برشيد عبد الكريم، **المسرح الاحتفالي**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ط1، 1990.
- برشيد عبد الكريم، **امرؤ القيس في باريس**، إديسوفت للنشر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2017.
- بونيت عز الدين، **الشخصية في المسرح المغربي** بنيات وتجليات، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992.
- تودوروف تزفيتان، "**ميخائيل باختين: المبدأ الحواري**" ترجمة فخري صالح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1996.
- جدعان فهمي، **نظرية التراث** ودراسات عربية وإسلامية أخرى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1. 1985.
- الرويلي ميجان والبازعي سعد، **دليل الناقد الأدبي**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 2002.
- لوليدي يونس، **مسارات القراءة في الأدب المغربي المعاصر**، إديسوفت للنشر، الدار البيضاء، ط2 ،2020.
- المنيعي حسن، **أبحاث في المسرح المغربي**، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط2، 2001.
- يقطين سعيد، الداهي محمد، لحمداني حميد، **مقاربات منهجية للنص الروائي والمسرحي**، مكتبة المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2006.

- Hinda Abdeladim, **Abdelkrim Berchid**: **Festive théatre and the post-Colonial**, Language, Literature and Interdisciplinary Stadies, Issue 4, 2018.

- Fertat Omar, **Le théâtre marocain à l'épreuve de texte étranger** : adaptation, nouvelles dramaturgies, , Presses Universitaire de Bordeaux, Collection : monde Arabe et Monde Musulman, 2018.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الوظيفة التمييزية للتفخيم في اللغة الأمازيغية:
تمازيغت نموذجا للدراسة

د. سالم الرامي، أستاذ مؤهّل
الكلية متعدّدة التخصصات بأسفي، جامعة القاضي عياض
s.rami@uca.ac.ma
والعبدو خليد، طالب باحث بسلك الدكتوراه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض
k.oulabdou.ced@uca.ac.ma
المملكة المغربية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر التفخيم – بكونه ظاهرة صواتية مرتبطة بطريقة نطق فونيمات معينة – على الكلمات في اللغة الأمازيغية (تمازيغت)، من الناحية الدلالية، بالاعتماد على مقارنة دلالة الكلمة في حالة الصامت المرقق بدلالتها في حالة تفخيمه، سنقتصر على إيراد نماذج كلمات تحتوي (صوت الزاي) من أمازيغية منطقة تنغير بالجنوب الشرقي للمغرب لتأكيد صحة فرضية أن التفخيم في الأمازيغية ذو وظيفة تمييزية يؤدي إلى تغيير المعنى.

كلمات مفاتيح: التفخيم- الترقيق – تمازيغت- الوظيفة التمييزية– الفونولوجيا– الدلالة

The distinctive function of Emphasis in the Amazigh Language:
Tamazight as a Case of Study

Abstract:

This study aims to reveal the semantic impact of emphasis-as a phonological phenomenon related to the manner of articulation of specific phonemes-on words in the Amazigh language (Tamazight dialect). By comparing the meaning of a word in its non-emphatic form with its emphatic form, we will focus on examples of words containing the Consonant (Z) from the Amazigh dialect of the Tinghir (region in southeastern Morocco) to confirm the hypothesis that emphasis in Amazigh has a distinctive function that change the meaning.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

تتميز الأمازيغية بنظام من "الأصوات المفخمة" (Emphatic Consonants) التي يقابلها أصوات مرققة، يشبه إلى حد كبير نظام اللغة العربية الصوتي، الذي يشتمل على أربعة أصوات مفخمة (ض،ص،ظ،ل)، وهو الأمر الذي لا نجده في اللغتين الفرنسية والإنجليزية مثلا؛ حيث نجد في الأولى ظاهرة تضاهي التفخيم مرتبطة بالراء(R) والثانية مرتبطة باللام، تسمى اللام المظلمة (Dark L)، وكلا اللغتين يؤدي التفخيم فيهما دورا تعبيريا فقط. في حين يؤدي دورا تمييزيا في اللغة العربية. لذلك سنفترض أن التفخيم في اللغة الأمازيغية يؤدي وظيفة تمييزية كذلك. وسنسعى للتأكد من صحة الافتراض من خلال دراسة صوت الزاي في النوعية اللغوية تمازيغت.

إن الافتراض المطروح يقتضي إشكالية تتمثل في:

هل يؤدي التفخيم إلى توليد كلمات ذات معانٍ جديدة؟

تتفرع الإشكالية إلى أربعة أسئلة:

ما التفخيم؟

ما الأصوات المفخمة في اللغة الأمازيغية؟ وما الأصوات المرققة المقابلة لها؟

ما تأثير الأصوات المفخمة في الأمازيغية على الأصوات المجاورة لها؟

ما أثر التفخيم على معنى الكلمات الأمازيغية؟

1- التفخيم:

جاء في المعجم الانجليزي لدافيد كريستال (DAVID CRYSTAL) : التفخيم: " في علم الأصوات، نوع من الصوامت، يرتبط بشكل خاص باللغات السامية (ويُدرس بكثرة في اللغة العربية)، يُنطق في منطقتي البلعوم أو اللهاة من الجهاز الصوتي، أو يُنطق بالتزامن مع نطق آخر في هاتين المنطقتين (مثل البلعومية والتهوية). وغالبًا ما يمتد التفخيم إلى سلسلة من المقاطع الصوتية المتجاورة"[1].

يكشف هذا التعريف ثلاثة أمور أساسية، وهي:

أن التفخيم يلحق الصوامت فقط

[1] - David Crystal, Dictionary of linguistic and phonology, Blackwell Publishing, Sixth edition2008, p : 167

النص الأصلي:

Emphatic Consonant: In phonology, a type of consonant, associated particularly with the Semitic languages (and much studied in Arabic), which is Articulated in the pharyngeal or uvular regions of the vocal tract, or which Has a coarticulation in those regions (such as pharyngealization and Velarization). Emphasis often spreads to a string of adjacent segments.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أن التفخيم يرتبط باللغات السامية

أن التفخيم ينطق من منطقتي البلعوم أو اللهاة.

أن الصوت المفخم يؤثر على الأصوات المجاورة له (انتشار التفخيم)

2- نظام التفخيم في اللغة الأمازيغية:

تحتوي اللغة الأمازيغية على خمسة أصوات مفخمة، بالإضافة إلى صوتين لهما وضع تفخيمي مميز، ويوضح الجدول الآتي الأصوات المفخمة ومقابلتها المرققة:

الصوت المفخم	المقابل المرقق	المقابل بالعربية
/ṛ/ ⵕ	/r/ ⵔ	ر
/ṣ/ ⵚ	/s/ ⵙ	ص–س
/ẓ/ ⵥ	/z/ ⵣ	ز
/ḍ/ ⴹ	/d/ ⴷ	ض – د
/ṭ/ ⵟ	/t/ ⵜ	**ط – ت**

ويتمتع الصوتان (ⵍ/L) و (ⵊ/ʒ) بوضع تفخيمي متميز؛ بحيث إن الأول نادرا ما يرد مفخما، والثاني في سياقات مرتبطة بالكلمات المقترضة من اللغة العربية أو الفرنسية.[1]

ونمثل للأول بالمثال الآتي:

ⴽⵊⵊⴰ /iʒʒa/ كريه

ⴽⵊⵊⴰ /iʒʒa/ زكي

أما الثاني فنمثل له بمايأتي:

ⵍⵍⴰⵀ /Lah/ الله

ⴱⵓⵍⴰ /BoLa/ مصباح

[1] – انظر: مفتاحة اعمر، عائشة بوحجر، فاطمة بوخريص، أحمد بوكوس، عبد الله بومالك، محمد المدلاوي، المهدي إعزي، خط وإملائية الأمازيغية، ترجمة: فؤاد ساعة، المعارف الجديدة- الرباط 2010، ص:73

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ينبغي أن نشير كذلك إلى أن الصوت المفخم يؤثر على باقي الأصوات المجاورة، فتبدو مفخمة أيضا، وإن كانت في طبيعتها الأصلية أصواتا مرققة، وهو ما يصطلح عليه " ظاهرة انتشار التفخيم".[1]

3- أثر التفخيم على معنى الكلمة:

المثال الأول:

الكلمة	مفخمة /مرققة	الكتابة الصوتية
ⵣⵉⵔⵉ	مرقق	/ izri/
ⵣⵉⵕⵉ	مفخم	/ iẓṛi/

تتضمن الكلمتان أربعة أصوات؛ صوتان صامتان و صوتان صائتان. لحق التفخيم الصوتين الصامتين /ẓ/ و/ṛ/.

أدى التفخيم إلى تغير في الكلمة فانتقلت من الدلالة على الفعل الماضي (مر) إلى الدلالة على الاسم (النظر).

المثال الثاني:

الكلمة	مفخمة /مرققة	الكتابة الصوتية
ⵣⵉⵣ	مرقق	/ izi/
ⵣⵉⵥ	مفخم	/ iẓi/

تحتوي الكلمتان على ثلاثة أصوات؛ صوتان صائتان وآخر صامت. لحقه التفخيم/ẓ/، فانتقلت دلالة الكلمة من الاسم (ذبابة) إلى الاسم الدال على عضو من أعضاء الجسم (مرارة).

المثال الثالث:

الكلمة	مفخمة /مرققة	الكتابة الصوتية
ⵣⵉⵣⵍⵎ	مرقق	/ izəlm/
ⵣⵉⵥⵍⵎ	مفخم	/iẓəlm/

تشتمل الكلمتان على خمسة أصوات؛ صوت صائت، وآخر ذو وضع خاص في الفونولوجيا الأمازيغية[2]، وثلاثة صوامت لحق التفخيم أولها/ẓ/، فتغيرت دلالة الكلمة من الفعل الماضي (لمح) إلى الفعل الماضي (قشر).

[1]- Meftaha ameur, Aicha bouhjar, Fatima boukhris, Ahmed boukouss, Abdallah boumalk, Mohamed Elmedlaoui, El Mehdi Iazzi, Hamid souifi, Initiation à La Language Amazighe, El maârif Al jadida rabat 2004.p: 30

[2] - Ibid,p:17

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المثال الرابع:

الكلمة	مفخمة /مرققة	الكتابة الصوتية
ⵣⵉⵣⵍⵉ	مرقق	/izli/
ⵣⵉⵥⵍⵉ	مفخم	/ iẓli/

تحتوي الكلمتان على أربعة أصوات؛ صوتان صائتان وصوتان صامتان، وقد لحق التفخيم أولهما/ẓ/، فتغير معنى الكلمة من الدلالة على اسم (بيت شعري) إلى الدلالة على جملة وهي

(طردني).

المثال الخامس:

الكلمة	مفخمة/ مرققة	الكتابة الصوتية
ⴰⵣⵓⴽ	مرقق	/azuk/
ⴰⵥⵓⴽ	مفخم	/aẓuk/

تتضمن الكلمتان أربعة أصوات؛ صوتان صائتان وصوتان صامتان، لحق التفخيم الصامت الأول/ẓ/، وتغيرت دلالة الكلمة، فصارت تدل على نوع من الطيور، بعدما كانت تدل على الخاصرة في حالة الترقيق.

المثال السادس:

الكلمة	مفخمة/ مرققة	الكتابة الصوتية
ⵣⵉⵣⴰⵎ	مرقق	/ izəm/
ⵣⵉⵥⴰⵎ	مفخم	/ iẓəm/

تشتمل الكلمتان على ثلاثة أصوات؛ صوتان صامتان و صوت صائت. أدى التفخيم الذي لحق الصامت الأول/ẓ/ إلى تغير الدلالة من الاسم (أسد) إلى الفعل الماضي (نخر).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المثال السابع:

الكلمة	مفخمة/ مرققة	الكتابة الصوتية
ⵉⵣⵡⵉ	مرقق	/izwi/
ⵉⵥⵡⵉ	مفخم	/ iẓwi/

تتضمن الكلمتان أربعة أصوات؛ صوتان صائتان وصوتان صامتان، أولهما مفخم/ẓ/، وقد أدى إلى تغيير معنى الكلمة من الدلالة على الفعل الماضي (سلب) إلى الفعل الماضي (رش).

المثال الثامن:

الكلمة	مفخمة/ مرققة	الكتابة الصوتية
ⵉⵣⵣⴰ	مرقق	/izza/
ⵉⵥⵥⴰ	مفخم	/ iẓẓa/

تشتمل الكلمتان على ثلاثة أصوات؛ صوتان صائتان وآخر صامت مضعف/ẓ/، وقد لحقه التفخيم، فتغيرت دلالة الكلمة من اسم علم مؤنث إلى الفعل الماضي (غرس).

4- نتائج:

نستخلص الآتي:

التفخيم يلحق الصوامت فقط دون الصوائت

التفخيم في اللغة الأمازيغية ظاهرة صواتية متميزة

الأصوات المفخمة في اللغة الأمازيغية تؤثر على الأصوات المجاورة لها

اللغة الأمازيغية تحتوي على خمسة أصوات مفخمة يقابلها مثلها من الأصوات المرققة

الصوتان (ⵍ/L) و (ⵣ/Z) لهما وضع تفخيمي مميز في اللغة الأمازيغية

يؤدي التفخيم إلى تغير دلالة الكلمة

إن التفخيم في اللغة الأمازيغية ذو وظيفة تمييزية

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إن التفخيم في تمازيغت إذا، ليس ظاهرة صواتية مرتبطة بكيفية النطق فقط، بل خاصية تؤثر في النظام الدلالي أيضا، فهو يساعد على التمييز بين الكلمات ويؤدي إلى توليد معان جديدة. وتؤكد دراستنا للتقابل بين الزاي المرققة (z) والزاي المفخمة (ẓ) أنه يؤدي وظيفة فونولوجية تمييزية، غير أن ذلك لا ينفي عنه الوظيفة التعبيرية كذلك.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

- مفتاحة اعمر، عائشة بوحجر، فاطمة بوخريص، أحمد بوكوس، عبد الله بومالك، محمد المدلاوي، المهدي إعزي، خط وإملائية الأمازيغية، ترجمة: فؤاد ساعة، المعارف الجديدة- الرباط 2010، ص:73
- David Crystal, Dictionary of linguistic and phonology, Blackwell Publishing, Sixth edition2008
- Meftaha ameur, Aicha bouhjar, Fatima boukhris, Ahmed boukouss, Abdallah boumalk, Mohamed Elmedlaoui, El Mehdi Iazzi, Hamid souifi, Initiation à La Language Amazighe, El maârif Al jadida rabat 2004.p: 30

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إبستمولوجيا النظيمة المفهومية في النسق الفلسفي لأبي الحسن العامري

محمد كرواوي (طالب باحث)
مختبر الإنسان والمجتمعات والقيم، شعبة الفلسفة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة ابن طفيل، القنيطرة
أ.د. أبوبكر عبد الجبار (مشرفا ومؤطرا)
المملكة المغربية

الملخص:

تستكشف هذه الدراسة الهندسة الإبستمولوجية لأبي الحسن العامري، متجاوزةً القراءات التاريخية الوصفية لتسليط الضوء على نموذجه المعرفي الأصيل المتمثل في "النظيمة المفهومية". وتكشف الدراسة كيف تخطى هذا الفيلسوف الجدل الكلامي والصورية الأرسطية عبر تشييد هندسة فلسفية حقيقية تقوم على تقسيمات وتصنيفات عددية ومراتبية صارمة؛ وهي بنية لا تقف عند حدود الترف البلاغي، بل تشكل أداة إبستمولوجية توليدية لإنتاج المفاهيم وتنظيم المعاني ومنع التناقض المنطقي. ويرتكز اشتغال هذا المعمار المعرفي على تقاطع مبتكر بين المنطق التصنيفي والتداولية اللغوية، وهي دينامية تمنح المفاهيم مرونة عالية للهجرة والتحول من الفضاء النفسي الفردي إلى الأبعاد الاجتماعية والسياسية مع الحفاظ على تماسكها الداخلي، مما يجعل فكر العامري يرفض التجريد المحض ليتجذر في الفعل العملي والتدبير الغائي. وبناءً على هذه الشبكة، يعمد العامري إلى تصنيف الأمم والسياسات، واضعاً الوحي والنبوة في قمة الهرم كمعيار أسمى يستكمل العقلانية البشرية ويضمن العدالة والانسجام المجتمعي؛ وهو نموذج يقدم للإبستمولوجيا المعاصرة بديلاً جاذباً لنماذج القطيعة، مستعيضاً عنها بمقاربة تكاملية، تدرجية، وبنيوية لإعادة بناء النظام المعرفي من بوابة التلازم الإبستمولوجي بين النظر والعمل وسياق العمران البشري.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Résumé:

Cette étude explore l'architecture épistémologique d'Abū al-Ḥasan al-ʿĀmirī, dépassant les lectures historiques descriptives pour mettre en lumière son paradigme original : le système conceptuel. Ce philosophe transcende la dialectique théologique et le formalisme aristotélicien en élaborant une véritable ingénierie philosophique fondée sur des classifications numériques hiérarchisées. Cette structure n'est pas un simple procédé rhétorique, mais un puissant outil épistémologique permettant la génération de concepts et l'organisation rigoureuse du sens pour éviter les contradictions logiques.

Le fonctionnement de cette architecture repose sur un croisement novateur entre la logique taxinomique et la pragmatique linguistique. Cette dynamique permet aux concepts de transiter de la sphère psychologique individuelle vers les dimensions sociales et politiques tout en conservant leur stricte cohérence interne. Ainsi, la pensée d'al-ʿĀmirī refuse l'abstraction pure pour s'ancrer dans l'action pratique et téléologique. Il déploie cette grille de lecture pour catégoriser les nations et les régimes, plaçant la révélation prophétique comme la norme suprême qui parachève la rationalité humaine et garantit l'harmonie sociale. Face à l'épistémologie contemporaine, ce modèle offre une alternative fascinante aux paradigmes de rupture de type kuhnien, proposant une approche intégrative, graduelle et structurelle pour repenser l'ordre cognitif.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

من البدهي الذي لا يختلف فيه عقلان، أن الناظر في مسارات البحث التي تصدت لتاريخ العقل الفلسفي الإسلامي، سيصطدم بحقيقة منهجية لا تقبل المراء؛ وهي أن الكثرة الغالبة من هذه الدراسات، قديمها وحديثها، قد وقفت عند قشور الوصف التاريخي الخارجي، و لم تنفذ إلى اللباب. فليس عملها في حقيقته إلا إحصاء يسجل الأقوال، ويردها قسرا إلى أصولها اليونانية، أو يلفق بينها وبين النقل تلفيقا سطحيا لا يمس جوهر الفكر ولا طبيعته.

وآفة هذا المنهج، بل خطيئته الكبرى، أنه يتعامل مع النصوص الفلسفية معاملته لوثائق التاريخ الميتة، لا معاملة الأبنية الفكرية الحية. وفي هذا طمس حتمي لفاعلية الأنساق المعرفية، وبتر للمفاهيم عن روابطها المنطقية الدقيقة التي هي علة وجودها ومناط دلالتها. ومن هنا يوجب المنطق علينا حتما أن ننتقل من سكونية التاريخ إلى ديناميكية التحليل البنائي؛ فليس العقل الفلسفي مجرد تاريخ يروى، بل هو بناء يحلل. ولا يسأل الباحث المفكر عن مصادر الفكرة ومنابتها الأولى فحسب، بل يسأل قبل ذلك عن وظيفتها الحقيقية، وموقعها من النسق، وآليات حركتها في صميم البنية العقلية المتكاملة.

فإذا نحن أعملنا هذا المعيار في القرن الرابع الهجري، تجلت لنا أزمة الفكر في مرحلة من أشد مراحله صخبا واضطرابا؛ مرحلة احتدم فيها الصراع بين جدل المتكلمين وبرهان الفلاسفة. لقد تضخمت المعارف يومئذ حتى أنذرت بفوضى في الاصطلاح وعمى في الرؤية؛ فالمتكلمون هدموا أدلة خصومهم و لم يبنوا، والفلاسفة تقوقعوا في قوالب أرسطو الصماء وانعزلوا. وأمام هذا التشتت، لم تكن الحاجة قائمة إلى مجرد التلفيق السطحي بين الدين والفلسفة، بل كانت ضرورة العقل تقتضي مشروعا فكريا صارما، يقيم نسقا من المفاهيم دقيقا، يضع كل فكرة في نصابها، ويحدد لها وظيفتها، ويعيد للفكر اتساقه وانضباطه المفقود.

وفي هذا السياق، يبرز الإسهام الحقيقي لأبي الحسن العامري. فليس فضل الرجل أنه مجرد شارح للمتن الإغريقي، ولا أنه مجادل ينافح عن العقيدة بأسلحة المنطق، بل فضله الأكبر، الذي لا يشاركه فيه غيره، هو ابتداعه لتلك الآلية التي نطلق عليها "النظيمة المفهومية". وما هذه النظيمة بجمع أشتات الآراء وتلفيقها، بل هي هندسة عقلانية محكمة، تتخذ من التقسيم العددي والترتيب المراتبي أداة لضبط المعنى وتقييده. لقد فطن العامري، بوعي إبستمولوجي ثاقب، إلى أن اللفظ المفرد عدم لا قيمة له في ذاته، وأن المفهوم لا يكتسب صدقه وقوته التفسيرية إلا بموقعه الدقيق من نسق فكري صارم؛ نسق يتدرج صعودا من الثنائيات، إلى الثلاثيات والرباعيات، فما فوقها من المراتب، لينقل الفكر بقوة المنطق من فوضى التشتت إلى صرامة الانتظام والاتساق.

ولما كان من مقررات العقول أن بناء الأنساق الكبرى لا يستقيم بمجرد رص المقولات وتكديسها، بل يفتقر بالضرورة إلى أداة إجرائية تضبط روابط التفكير وتوجه مساراته، فإن العامري قد أحدث ثورة هادئة في توظيف الصناعة المنطقية. فقد جاوز الصورية المشائية التي تقف بالصدق عند حدود المطابقة لقواعد القياس، ليوجه المنطق وجهة بنائية تخدم الهندسة المفهومية. ومقتضى هذا الصنيع، بحكم المنطق، أنه اتخذ من التقسيم والتصنيف آليات توليدية تستخرج المعاني وترتبها بحسب وظيفتها، لا بحسب هويتها التجريدية الميتة. و لم يقف عند هذا الحد، بل أدرك بوعي المفكر البعد التداولي للغة، فطوع البيان العربي ليحمل أدق المراتب الفلسفية، جاعلا من وضوح العبارة برهانا قاطعا على استقرار المعنى داخل النسق المعرفي، من غير أن يتردى في مهاوي التجريد المعقد أو الجدل اللفظي العقيم.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وإذا كان الإحكام الداخلي لهذه النظيمة حقيقة يقررها النظر الاستدلالي، فإن قيمتها العظمى لا تتجلى إلا حين نبرح برج التجريد لنعاين امتداداتها العملية في مجالات الاجتماع والسياسة ومقاربة الظاهرة الدينية. فالعامري لم يقف عند حدود تصنيف قوى النفس ومدركات العقل، بل سحب هذه الشبكة المراتبية بصرامة المنطقي لتصنيف الأمم، وأنواع الشرائع، ومراتب السياسات. وبموجب هذا التنزيل العملي، تحول الاختلاف التاريخي والتعدد البشري من سبب يوجب التناحر والتنافي، إلى معطى نسقي يقبله العقل ويستوعبه الفهم. فكل أمة وكل شريعة تجد مكانها المرسوم في هذا المدرج الفلسفي، لتتحول الفلسفة بذلك من ترف نظري يعيش في العزلة، إلى أداة عملية تضبط الواقع وتوجه العمران إلى غاياته القصوى.

ومن هذه المقدمات، تتحدد الإشكالية المركزية التي ينهض هذا البحث لمقاربتها؛ وهي إشكالية مركبة تسأل عن طبيعة اشتغال هذه النظيمة المفهومية في فلسفة العامري: كيف تسنى له أن يبني نسقا إبستمولوجيا متماسكا، يتخذ من الترتيب العددي والتقسيم المراتبي أداة لقهر الفوضى الاصطلاحية في عصره؟ وما هي الآليات المنطقية والتداولية التي كفلت لهذا النسق تماسكه الداخلي؟ وكيف امتدت هذه الهندسة المفهومية من مجرد التجريد النظري لتصبح أداة عملية تقوم السلوك الفردي، وتستوعب التعدد الديني، وتضبط سياسة العمران البشري؟ وهل يسوغ لنا، بالاحتكام إلى محدداته الذاتية، أن نعد هذا المشروع الفلسفي نسقا معرفيا مستقلا، تتوافر فيه شروط النماذج التفسيرية المتكاملة؟

ولكي يتسنى لنا تفكيك هذه الإشكالية، ورد فروعها المتشعبة إلى أصولها الأولى، أخذنا أنفسنا بمنهج تحليلي استدلالي يقطع كل صلة له بطريقة السرد التاريخي الوصفي؛ تلك الطريقة التي تقنع بعرض الأفكار ورصدها من ظاهرها. إن المنهج الذي ارتضيناه لهذا البحث، إنما يقوم على استنطاق الأنساق الفكرية من داخل النصوص، وفحص العلاقات المنطقية المتبادلة التي تشد المفاهيم بعضها إلى بعض، مستعينين بأدوات التحليل المعرفي لاستخراج البنية العميقة التي توجه الفكر عند العامري. فالغاية هنا لا تقف عند حدود معرفة ماذا قال العامري، بل تنصب بالضرورة على تبيان كيف انتظم قوله، وبأي أداة إجرائية دارت عجلة نسقه، لنخلص من ذلك كله إلى تقويم هذا الصنيع بموازينه الذاتية، وإبراز وجه فرادته في سجل العقلانية الإسلامية.

وجماع القول في هذا التقديم، أن البحث قد سار، استجابة لمقتضيات هذه الإشكالية ومسايرة لصرامة المنهج الاستدلالي، في محاور يتدرج بعضها من بعض تدرجا منطقيا؛ يمهد السابق منها للاحق، ويبنى اللاحق على ما سبقه في اتساق لا ينفصم. فقد بدأنا بتحديد الموقف المعرفي للعامري، وكيفية إرسائه لقواعد الهندسة المفهومية. ثم انتقلنا إلى آليات التدرج المراتبي، التي تبتدئ من الثنائيات الوظيفية لتنتهي عند التقسيمات السداسية، مبينين ما فيها من خصائص التوليد والترتيب والتحويل. وعمدنا بعد ذلك إلى فحص امتدادات هذه النظيمة في مجالات الاجتماع والسياسة والدين. ثم ثنينا بالنظر في الآليات المنطقية واللغوية التي كفلت لها القدرة على الحركة والعمل، لنتوج البحث في خاتمته ببيان غايتها التطبيقية التي تدمج سياسة النفس المفردة بسياسة العمران البشري. وما نرمي بهذا كله، إلا إلى تقديم قراءة ترد الاعتبار لهذا العقل الفلسفي، لا بوصفه أثرا من آثار ماض قد مات وانقضى، بل بوصفه طاقة فكرية حية، تمتلك من مقومات الهندسة والانتظام ما يؤهلها لأن نحاورها، ونحتكم إليها، في صميم حاضرنا العقلاني.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. السياق الإبستمولوجي والتاريخي لفلسفة أبي الحسن العامري

1.1. التموقع المعرفي للعامري بين الجدل الكلامي والبرهان الفلسفي وبناء التوازن الإبستمولوجي

لا ريب عند من يقرأ تاريخ العقل الإسلامي قراءة الفاحص المستبصر، أن القرن الرابع للهجرة قد شهد طورا من أطوار النضج المعرفي لا سبيل إلى إنكاره. وهو نضج يتجلى، قبل كل شيء، في مجاوزة العقل مرحلة الاستيعاب والتلقي للنصوص اليونانية، إلى مرحلة التأسيس والبناء لمدارس إقليمية تستقل بطابعها وتنفرد بمنهجها. وفي طليعة هذه المدارس تبرز "المدرسة الخراسانية" مركزا علميا أخذ على عاتقه إعادة صياغة المعضلات الميتافيزيقية، وتطويعها لخدمة البناء العقائدي والاجتماعي. وفي هذا المناخ الفكري، وعلى هذا الأفق التاريخي، نشأ أبو الحسن العامري وتخلقت ملامح نسقه الفلسفي.

ومن البدهي، تأسيسا على هذه المقدمة، أن نعد أطروحة العامري الفلسفية نقطة التحول الكبرى في مسار المدرسة الخراسانية؛ ذلك أنه لم يقف عند حدود التفسير الآلي لمتون اليونان، بل تجاوزه إلى تشييد نسق إبستمولوجي متكامل يعيد هندسة العلاقة بين الحكمة والشريعة. فالمفهوم الفلسفي عنده لم يعد مجرد أداة برهانية مقطوعة الصلة بما حولها، بل تنزل في صميم شبكة مفهومية منظمة، غايتها الكبرى إحكام الاتساق الداخلي، وصيانة النظام الاجتماعي والعمراني معا؛ وهو ما يضفي على نتاجه تلك الخصوصية المنهجية البنيوية التي تجعله في طليعة أصحاب الفكر النسقي في الفضاء الفلسفي الإسلامي المبكر.[1].

وإذا نحن أردنا أن نحدد الموقع الإبستمولوجي للعامري تحديدا لا تشوبه شائبة، فإن النظرة التاريخية العابرة لا تغني عنا شيئا، بل لزاما علينا أن ننفذ إلى صميم الشروط التي أنتجت مشروعه العقلي. لقد نشأ الرجل في بيئة مشرقية تتنازعها تيارات المتكلمين من جهة، والفلاسفة من جهة أخرى، فكان عليه أن يحدد موقفه من هذا التنازع المنطقي. وقد فطن، ببديهة المفكر البصير، إلى أن الاكتفاء بجدل المتكلمين لا يورث العقل إلا نزعة دفاعية تسلبه القدرة على البناء الإيجابي، وأن الركون إلى برهان الفلاسفة المجرد يرمي بصاحبه في عزلة اصطلاحية تقطع أسباب التواصل مع محيطه. ومقتضى هذا النظر المنطقي أن يؤسس العامري مسلكا ثالثا؛ مسلكا يبرأ من الرفض المطلق كما يبرأ من التبني الأعمى، ليقيم توازنا إبستمولوجيا يجعل من المفهوم أداة للتدبير الدقيق لا محلا للجدل العقيم.[2]

ويلزم عن هذا التقرير أن فرادة العامري إنما تكمن في قدرته الفذة على تجاوز النماذج الإرشادية المألوفة في عصره. فهو لم يقتف أثر الكندي في محاولته أسلمة الفلسفة، ولم ينسج على منوال الفارابي في تأسيسه لفلسفة الإسلام، ولا هو نحا منحى ابن سينا في نزوعه نحو فلسفة العقل المحض. إننا هنا أمام عقل يأبى أن يتخذ من البرهان سلاحا للإفحام، ويأنف أن يجعل من الجدل وسيلة للإقناع العابر، مستعيضا عن ذلك كله بغاية أسمى وأرقى، هي غاية الإفهام المعرفي. وهذا الإفهام لا ينهض، في عرف هذا النسق، إلا على أساس نظيمة مفهومية محكمة، تتدرج بالمعاني من بساطتها الأولى إلى تركيبها المعقد، ومن ظاهرها الجلي إلى

---

[1] Ulrich Rudolph, "The Development of Philosophy in Khurasan: Al-ʿĀmirī," in Philosophy in the Islamic World, Volume 1: 8th–10th Centuries, ed. Ulrich Rudolph, Peter Adamson, and Rotraud Hansberger, trans. Gary Blackburn (Leiden: Brill, 2017), 350–365.

[2] أبو الحسن العامري، الإعلام بمناقب الإسلام، تحقيق أحمد عبد الحليم عطية [القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2002]، ص.87.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

باطنها الخفي، لتستحيل الفلسفة من غاية تطلب لذاتها، إلى آلة ترتب معارف الإنسان ترتيبا يضمن لكل مرتبة وظيفتها، من غير طغيان ولا تفريط.[1]

ومتى وضح هذا، وجب أن نقرر في غير تردد أن العامري قد أحدث قطيعة منهجية حاسمة مع أنماط التفكير السائدة. فبدل أن يبدد طاقته في غبار السجالات المذهبية، انصرف بكليته إلى هندسة هيكل مفهومي متماسك، يزاوج بين الصرامة في التصنيف والجلاء في التدرج. ولما كان هذا الهيكل لا يعتمد على مصادرات ميتافيزيقية متعالية، فقد أقيم على دعائم هندسة عقلانية داخلية؛ هندسة تجعل من العقل ذاته معيارا للترتيب، ومن التقسيم العددي آلة لضبط المعاني. وبفضل هذا المسلك البرهاني الذي يقدم وظيفة التدبير على وظيفة التنظير، استطاع العامري أن يكفل لمشروعه ذلك التوازن الإبستمولوجي الذي يعصم المعنى من الانفلات، وينتزع الفلسفة من مضايق السجال ليرتفع بها إلى رحابة التفكير النسقي المنتظم.[2]

ولما كان منطق الأشياء يقضي بأن الانتقال من حالة الجدل إلى حالة النسق يفتقر إلى آلة معيارية تضبط إيقاعه، فقد اتخذ العامري من التقسيم سبيلا للتحقيق، ومن التدرج طريقا للتفهيم. فالناظر في متون الرجل لا تخطئ عينه أن تجاوزه لثنائية المتكلم والفيلسوف لم يكن مجرد تلفيق ساذج يضم أشتات الآراء، بل كان تركيبا إبستمولوجيا يعيد صياغة المفاهيم من بذورها الأولى. فالفيلسوف الحق في ميزانه ليس ذلك الذي يراكم القضايا ويكثر منها، بل هو الذي يحكم ترتيبها؛ وليس هو الذي يفحم خصومه بأقيسة المنطق، بل هو الذي يزيل غشاوة الالتباس بسلاح التقسيم. ومن هنا، يرتفع التموقع المعرفي للعامري ليكون تموقعا تأسيسيا خالصا؛ تموقعا ينقل الممارسة الفلسفية من دائرة الانفعال بخصومات العصر، إلى دائرة الفعل الإيجابي في بناء أنساق تخدم المعنى الكلي، ليحقق بذلك توازنا إبستمولوجيا فذا، لا يزال يفرض على العقل المعاصر أن يعيد فيه الفحص، ويديم فيه النظر.

1.2 الانتقال المنهجي من الفلسفة الموضوعية التقليدية إلى هندسة المفاهيم والتنظيم العقلي

ولما كان تموقع العامري المعرفي لا يقوم إلا على نقض المناهج السائدة في عصره ومجاوزتها، فإنه لزاما علينا أن نضع هذا الانتقال المنهجي على مشرحة الفحص والتحليل. لقد كان النظر الفلسفي قبل هذا الرجل، ولا سيما عند الكندي والفارابي، يتجه بكليته نحو تلك الفلسفة الموضوعية التي تقصر همها على تجريد المفاهيم ورصها في مقولات كلية. غير أن العامري قد أدرك، ببصيرة العقل الناقد، أن هذا المنحى قاصر عن استيفاء شروط الانضباط العقلي. ومن هنا، أحدث تلك النقلة النوعية التي ارتفع بها بالفكر من مجرد جمع القضايا ووصفها، إلى ما يسوغ لنا أن ندعوه "هندسة المفاهيم". فالعقل في ميزان هذا النسق الجديد، لم يعد يقف عند حدود استخراج الماهيات أو سوق البراهين عليها، بل ارتقى إلى مرتبة التنظيم الفكري الذي يوزع المعاني في بناء هندسي محكم، محيلا الفكر من آلة للخصومة والجدل، إلى آلة للتنظيم والتدبير.[3]

ومقتضى هذا التأسيس، بحكم المنطق السليم، أن الانتقال من الفلسفة الموضوعية إلى هندسة المفاهيم يوجب انقلابا جذريا في طبيعة المفهوم ذاته. فالمفهوم عند العامري قد برح أن يكون وحدة دلالية مفردة تطلب لنفسها، ليغدو عقدة وظيفية في صميم شبكة معرفية، لا تتحدد قيمتها إلا بموقعها الدقيق من النسق الكلي. وإذا نحن عقدنا موازنة بينه وبين أسلافه، جاز لنا أن نلخص

[1] Peter Adamson, Philosophy in the Islamic World [Oxford: Oxford University Press, 2016],p. 145

[2] أبو الحسن العامري، الفصول في المعالم الإلهية، تحقيق محمود حمدي زقزوق [الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1985]،ص. 94.

[3] أبو الحسن العامري، السعادة والإسعاد في السلوك الإنساني، تحقيق سليمان دنيا [القاهرة: دار الكتاب العربي، 1978]، ص.ب.43-45.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الأمر في عبارة قاطعة: إن كان الكندي قد جرد، والفارابي قد نسق، فإن العامري قد هندس. وما هذه الهندسة إلا ثمرة اعتماده على تقسيمات عددية تراتبية، تبدأ من الثنائي والثلاثي ولا تقف عند السداسي؛ وهو في هذا لا يتوسل بالعدد بوصفه حصرا للكم، بل يتخذه معيارا للمنطق يضبط به صلات المدارك، ويعصم المعنى من الانفلات والضياع. وما هذا الانتقال المنهجي الدقيق في حقيقته إلا تصميم للإدراك المفهومي، ينتظم فيه الفكر وفق أبنية معرفية صارمة لا تقبل الخلل.

وإذا استقام الأمر على هذا النحو، وجب أن نقرر أن الفلسفة عند العامري قد فارقت طبيعتها كمعمار نظري خالص، لتستحيل ممارسة تنظيمية وعملية بالدرجة الأولى. فالتفكير الفلسفي هنا لم يعد يعنى بذاك السؤال التقليدي: "ماذا نعرف؟"، بقدر ما انصرف همه إلى الإجابة عن سؤال أعمق وأخطر هو: "كيف ننسق ما نعرفه؟". ولما كانت الغاية القصوى للمعرفة هي إدراك التوازن، فإن التنظيم العقلي يصبح هو الشرط الأوحد الذي يضمن ألا يطغى مفهوم على آخر. وهذا الانتقال الصارم من التفكير في موضوعات الميتافيزيقا والأخلاق لذاتها، إلى التفكير في النظام الكامن الذي ينتج هذه الموضوعات، هو الذي يجعل من نصوص الرجل أبنية معمارية، تتفاضل فيها المعاني بحسب مراتبها الوظيفية المؤثرة، لا بحسب ذواتها التجريدية المعزولة.

ولا مراء في أن العامري قد دشن بهذا الصنيع مرحلة مستأنفة في تاريخ الفكر العربي؛ مرحلة ترتكز من أساسها على إحلال التنسيق المعماري المنظم محل التنظير التجريدي المحض. ففي حين كانت الفلسفة الموضوعية السابقة عليه تبدد طاقاتها في تفكيك المقولات والبحث في ماهية الوجود، جاءت هندسة العامري الفكرية لترسي دعائم "العقل الترتيبي"؛ ذلك العقل الذي لا يرى في التقسيم إلا أداة للتحقيق، ولا في التدرج إلا وسيلة لإيصال المعنى وإحكام فهمه. ومن هنا يتبين لنا كيف طبع هذا المنحى المعرفي الدقيق نسقه الفلسفي بطابع بنائي لا تخطئه العين؛ فهو يحيل الفكر في جملته وتفصيله إلى بناء منطقي محكم، تتسق أجزاؤه وتتلاحم، لتشكل في النهاية بنية كلية تبرأ من آفة الاضطراب، وتتنزه عن منقصة التناقض[1].

2. الأسس البنيوية للتصنيفات العددية وتدبير المعاني

2.1 دلالات التقسيم الثنائي والثلاثي في ضبط المعنى وتأسيس التوسيط النسقي

ولما كان من مقررات المنطق أن تشييد المفاهيم يفتقر بالضرورة إلى نقطة انطلاق تتمايز فيها حقول الإدراك قبل أن تتلاحم في نسق جامع، فإن العامري قد عمد إلى التقسيم الثنائي متخذا منه العتبة الأولى التي يقيم عليها صرحه المعرفي. ومن يحلل هذا التقسيم بعين العقل، يتبين له في غير لبس أن الثنائية عند هذا الرجل لا تفيد ذلك التقابل القائم على التضاد والتنافر، كما عهدناه في مماحكات المتكلمين، بل هي ترسي دعائم تقابل تكاملي، غايته القصوى تحديد زاوية النظر وإحكام الموضع المنطقي لكل مفهوم بمفرده. وبموجب هذا التأسيس الصارم، ينتقل الفكر من فوضى الكثرة العشوائية إلى طور الضبط الأولي للمعنى؛ حيث يصطف المفهوم إلى جانب قرينه، لا ليتصادما، بل لتنجلي وظيفة كل منهما في صميم البنية الكلية، ولترتسم من ثمة مسارات توليد المفاهيم في ما يستقبل من المراتب والتقسيمات.[2]

فإذا نحن التمسنا شواهد التطبيق لهذا التقرير في متنه الفكري، ألفينا العامري يعالج الصلة بين العقل والنفس معالجة تحتكم إلى الوظيفة العملية، لا إلى الجوهر التجريدي العقيم. فالنفس في ميزانه لا تعدو أن تكون القابل الذي ينفعل، بينما ينفرد العقل بمرتبة الفاعل ومبدأ الإضاءة. وفي هذا التمييز تتجلى لنا حركة تفاعلية تصدر عنها، بحكم الضرورة، أطوار الإدراك المتتالية. ولا

[1] Rowson, Everett K. A Muslim Philosopher on the Soul and Its Fate: Al-ʿĀmirī's Kitāb al-Amad ʿalā l-Abad. New Haven: American Oriental Society, 1988, pp. 28–32.

[2] أبو الحسن العامري، السعادة والإسعاد في السلوك الإنساني، تحقيق سليمان دنيا [القاهرة: دار الكتاب العربي، 1978]، ص.98..

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يقف هذا المنهج البرهاني عند حدود المدارك النفسية، بل يطرد ليشمل كبريات القضايا الكلية، وفي طليعتها علاقة الدين بالدنيا. فقد أعاد الرجل هندسة هذه الصلة على دعائم التكامل الوظيفي في نطاق منظومة المصلحة، فإذا المفهومان يتساندان لتأمين التطبيق العملي والرؤية الغائية في آن واحد، من غير أن يكون في إثبات أحدهما نفي للآخر أو تعطيل لفاعليته.[1]

ولما كانت الثنائية لا تنهض إلا بوظيفة التمييز والتوجيه، فإن منطق الارتقاء في درجات المعمار المفهومي قد حتم، بالضرورة، الانتقال إلى التقسيم الثلاثي؛ ليكون الأداة المنطقية التي تضطلع بمهام التوسيط داخل النسق. فليس التثليث هنا تزييدا في العدد أو تكثيرا للقضايا، بل هو انتقال منهجي حاسم من طور تحديد الجهات إلى طور تدبير العلاقات؛ حيث يتدخل العنصر الثالث تدخلا إيجابيا ليقوم مقام المفصل الرابط والجسر الواصل بين الأقطاب المتقابلة. وبفضل هذه الآلية الإجرائية المحكمة، يعتصم الفكر من السقوط في فخ التقابل الثنائي الجاف، وتتهيأ للمفاهيم أسباب التفاعل في كنف هيكل منظم، يوجه حركتها ويصون توازنها، ليرتفع بها من درك الانفصال والتميز المجرد، إلى ذروة التأليف والاتساق المعرفي.[2]

ولا يتبدى هذا التوسيط النسقي في أجلى صوره، كما يتبدى حين يقسم العامري قوى النفس مراتب ثلاثا: شهوية، وغضبية، وعاقلة. ففي ظل هذا النسق المنضبط بقواعد الصرامة، لا مكان للنظر إلى الشهوة والغضب على أنهما نقيضان يتهددان الكيان بالدمار، بل تفرد لكل منهما جهة اختصاص وظيفي لا تتعداها، بينما يحتل العقل مرتبة القيادة العليا، ليكون هو الموجه الجامع الذي يقهر الانفعال ويسوسه نحو غايته المرسومة. ويطرد هذا المنهج نفسه في تقسيمه للفلسفة، إذ يجعلها نظرية، وعملية، وسلوكية. فلا انفصام بين هذه المراتب ولا قطيعة، بل هي مندمجة في سيرورة منطقية تتدرج فيها المعرفة من حيز الإدراك النظري، إلى حقل التطبيق العملي، لتنتهي حتما إلى طور التحول السلوكي الفعلي. وبهذا ينهض الدليل التحليلي القاطع على أن التثليث في مذهب العامري ليس إلا أداة لتأليف المدارك وتصعيدها في صميم بناء معرفي متين، يوطئ السبيل لإدراك الكمال في ما يليه من المراتب.[3]

2.2 التناسق التربيعي واستيفاء التوازن المفهومي بين الفضائل والقوى

وإذا تقرر أن التثليث ينهض بوظيفة التوسيط والربط، فإن العقل الفلسفي عند العامري لا يقف مقيدا عند هذا الحد، بل يرتقي بالضرورة المنطقية إلى مرتبة التقسيم الرباعي؛ بوصفه الطور المعرفي الذي يتحقق به التناسق التربيعي، ويستوفي فيه التوازن المفهومي على كماله. فليس التربيع في هذا المعمار الفكري مجرد تزيد في الكم، أو محاكاة عمياء لتصنيفات اليونان القديمة، بل هو شرط بنائي صارم، يكتسب المفهوم بموجبه قدرته الفذة على التموضع في قلب هندسة عقلية رباعية الأبعاد. وبمقتضى هذا التأسيس المحكم، تبرح المفاهيم طور التأليف لتستقر في رحاب الشمول؛ حيث تتوزع الوظائف على محاور متوازية، يختص كل منها بجهة لا يتعداها، فلا يطغى عنصر على آخر، بل يتساند معه لينتجا بنية منطقية تستقر فيها المعاني وتنتظم.

ولا يتبدى هذا التناسق التربيعي بأجلى من صورته حين يعمد العامري إلى تقسيم الفضائل النفسية الكلية إلى أربع: حكمة، وشجاعة، وعفة، وعدالة. ولئن كان هذا التقسيم أمرا تعارف عليه الأقدمون، فإن أصالة العامري وتجديده يكمنان في إعادة موضعة هذه الفضائل داخل منظومة وظيفية، لا تنظر إليها نظرتها إلى ملكات معزولة، بل بوصفها قوى إدراكية يضبط بها كيان الإنسان. فالحكمة تضطلع بالوظيفة المعرفية، والعفة تتولى الوظيفة التنظيمية، والشجاعة تنهض بوظيفة المواجهة، بينما تتربع

[1] أبو الحسن العامري، الإعلام بمناقب الإسلام، تحقيق أحمد عبد الحليم عطية [القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2002]،ص. 73.
[2] أبو الحسن العامري، الفصول في المعالم الإلهية، تحقيق عبد الحميد مهري [قم: منشورات رضا، 1988]،.ص.ص. 119-123.
[3] أبو الحسن العامري، السعادة والإسعاد في السلوك الإنساني، مرجع سابق.ص. 85.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

العدالة في منزلة الوظيفة النسقية الكبرى؛ تلك التي تجمع الأشتات وتربط الأطراف بمركزها المشترك. فليست العدالة هنا مجرد خاتمة للفضائل، بل هي نقطة التوازن المنطقي التي تكفل استقرار الصلة بين سائر القوى، لتحيل التقسيم من صورته الساكنة الميتة، إلى حركيته التكاملية النابضة.[1]

ولا يقف هذا المنحى التربيعي عند حدود القوى النفسية، بل يطرد باطراد المنطق في تصنيفه لمراتب الكمال الإنساني، فيوزعها أربعة مقامات: البدن، فالنفس، فالعقل، فالروح. وما هذا التقسيم بطرح لمراتب منفصمة، بل هو تأسيس لمسار تصاعدي حتمي، يفهم فيه الكمال على أنه النتيجة الطبيعية لانتظام هذه المراتب الأربع؛ حيث يترقى الفكر من المادة إلى المعنى، ومن كثافة التكوين إلى صفاء التجلي. وعلى هذا البناء عينه، يقيم العامري تصنيفه للعلوم فيجعلها: علم العيان، وعلم البيان، وعلم البرهان، وعلم الإيقان. وهو بهذا لا يرمي إلى تنويع أفقي مسطح، بل يقصد إلى تدرج معرفي صارم، يبني فيه اللاحق على السابق ويكمله. وبهذا الصنيع، ينتشل العامري المعرفة من وهدة التجميع المتناثر، ليرتفع بها إلى بنية توليفية تتراكب فيها المدارك لتشكل نسقا كليا لا يتجزأ.[2]

ويلزم عن هذا كله، أن التكرار الدقيق لهذه الرباعية في متون العامري، إنما ينم عن وعي بنائي صارم، يوجه طريقته في الفهم والإفهام. فالتربيع في ميزانه يغدو أفقا داخليا يبنى فيه المعنى ويرتب فيه الإدراك، على نحو يحمل فيه كل عنصر جهة مخصوصة، لا تستوفي دلالتها إلا بتقاطعها الحتمي مع الجهات الأخرى. وهذا الاستخدام المنهجي الدقيق للتصنيف العددي، والرباعي منه على وجه الخصوص، هو الذي يسوغ لنا أن نقرر في غير تردد: أن المنهج الفلسفي للعامري لم يكن يتخذ من المفاهيم مجرد أدوات للبرهنة الخارجية، بل كان يعمد إليها كبنى داخلية تفهم في نطاق نظام عقلي شامل يقطع دابر التفكير التجزيئي. وما هذا الإحكام التربيعي في نهاية المطاف، إلا التوطئة المنطقية التي تهيئ النسق لاستيعاب التقسيمات العليا، وتضمن له توازنا إبستمولوجيا دقيقا، قبل أن يشرع في ارتقاء مراتب الاستيفاء والشمول[3].

3. التقسيمات العليا واكتمال النسق المعرفي

3.1 التقسيم الخماسي بوصفه أداة لتوسيع التوزيع المفهومي لوظائف النفس والوجود

وإذا كان من شأن التناسق التربيعي أن يفضي بالنسق المعرفي عند العامري إلى طور من التوازن والاستقرار، فإن حركية الفكر في ارتقائها توجب علينا، بحكم الضرورة المنطقية، أن ننتقل إلى طور التقسيم الخماسي؛ بوصفه الأداة التي تكفل توسيع الإطار المفهومي لوظائف النفس والوجود على حد سواء. ولئن كانت المنظومة الرباعية قد أرست دعائم الاتساق المراتبي، فإن المنظومة الخماسية تنهض بمهمة التحديد الوافي للمجالات الفكرية؛ حيث يستحيل كل مفهوم عقدة حية في صميم شبكة أرحب، فلا سبيل إلى فهم معناها أو إدراك دلالتها بمعزل عن تفاعلها الموصول بسائر العقد. ومن هنا، يمتنع على العقل أن يرى في هذا التقسيم الخماسي مجرد تزيد في العدد ينضاف إلى ما سبقه، بل هو في صميمه امتداد يرحب البناء الفكري ليستوعب حقولا مستحدثة، فيبلغ غاية الشمول في توزيع الوظائف، من غير أن يمس ذلك الاتساق الذي ثبتت أركانه في ما سلف من المراتب بأدنى خلل.

---

[1] أبو الحسن العامري، الفصول في المعالم الإلهية، مرجع سابق.ص. 136.

[2] أبو الحسن العامري، الفصول في المعالم الإلهية، مرجع سابق،ص. 103.

[3] Wakelnig, Elvira. Feder, Tafel, Mensch: Al-ʿĀmirīs Kitāb al-Fuṣūl fī l-Maʿālim al-Ilāhīya. Leiden: Brill, 2006, pp. 88-95.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ولعل أجلى ما يسفر عن هذه الوظيفة المعرفية، هو ذلك التقسيم الذي اعتمده العامري لقوى النفس الإنسانية حين جعلها خمس وظائف: غاذية، وحسية، وخيالية، ومحركة، وعاقلة. ومتى أعملنا مبضع التحليل في هذا التقسيم، ألفيناه لا يرمي إلى مجرد الحصر الكمي، ولا يقنع بالوصف النفسي التجريدي، بل هو يشيد منظومة نسقية، تنعقد فيها صلة كل قوة بموقعها المنطقي من سائر القوى؛ حتى ليغدو من المحال أن ندرك معنى النفس إدراكا صحيحا إلا بالنظر في حركية التفاعل التكاملي بين هذه المراتب الخمس في مجموعها. ومقتضى هذا الصنيع، أن العامري قد ضرب صفحا عن ذلك التعريف العتيق الذي يفتش عن جوهر الذات مفردة معزولة، ليحل محله تعريفا نسقيا مركبا، تضطلع فيه كل قوة بوظيفة مرسومة، ولا تتحرك إلا بوحي من موقعها الدقيق في صميم البنية الكلية الشاملة .[1].

ويطرد هذا المنهج التوسيعي باطراد المنطق حين يعرض العامري لمراتب الحكيم الكامل، فيجعلها خمسا لا تزيد ولا تنقص: ضبط النفس، وسداد العقل، واعتدال القول، وحسن العمل، ثم اتصال النظر بما وراء الحس. ولا يخفى على ذي بصيرة أن هذه الخماسية تبرح نطاق الوصف الأخلاقي المجرد، لتعيد صياغة الوجود الإنساني على مقاس الوظائف في تكوينها العقلي والعملي. فضبط النفس ينهض مقام نقطة الارتكاز التي يقوم عليها البناء، وسداد العقل يتخذ موقع التوجيه لما يليه من الوظائف؛ وهو ما يحيل هذه الخماسية إلى بنية تنقض التراكم العشوائي نقضا، وتعيد إنتاج المعنى من بوابة الوظيفة والموقع، لتقرر في النهاية حقيقة لا محيد عنها: أن الإدراك إنما هو حركة دائرية تتداولها الوظائف، لا تسلسل خطي ينغلق على نفسه.[2]

وإذا ما ارتقى العقل الفلسفي عند الرجل ليطأ عتبة التقسيم السداسي، فإنه لا يكدس رقما فوق أرقام، بل هو يعلن بلسان الحال اكتمال البناء واستواءه. فها هنا قد جاوزنا أطوار التمييز والتوازن، لنلج طورا تتشكل فيه البنية الكلية للمفهوم، مترقين في مدارج النبوة والعلم. فما العدد ستة في عرف هذا النسق بكمية من كميات الحساب، بل هو هندسة عقلية محكمة، تنتظم في سلكها العناصر لتثمر المعنى في أبهى صوره، وأكمل نهاياته.

ولك أن تتأمل صنيعه حين صاغ مراتب النبوة صياغة سداسية متدرجة: تفتتح باستعداد فطري، تعقبه تخلية للنفس، فتهذيب للخلق، فتمام للعقل، ثم يجيء الكشف، لينتهي المطاف عند التبليغ. وإنك لست هاهنا بإزاء سرد لاهوتي مسطح، ولا وصف مجرد لا روح فيه، بل أنت أمام نموذج حي يفصح عن كيفية تكوين المفهوم من باطنه. فكل خطوة توطئ السبيل للاحقتها وتجلو غوامض سابقتها؛ فلا استعداد يغني بغير تخلية، ولا تهذيب يستقيم بغير عقل. وما هي إلا ضرورة منطقية وحتمية متدرجة، تسوق المعنى سوقا نحو كماله، بمنأى عن أي استقراء خارجي متكلف.[3]

ثم يمضي العامري في إعمال هذا الهيكل السداسي، فيتوسل به لتصنيف العلوم النافعة، جاعلا إياها في مجالات ستة: التوحيد، والشرائع، والأخلاق، والمعاش، والسياسة، والتدبير. وهو في هذا التصنيف لا يقف بصره عند موضوع العلم، بل يرمي ببصره إلى غايته القصوى. فالمعرفة في هذا المقام سلسلة محكمة الحلقات، لا ينبثق الإدراك الصحيح إلا من تلاحمها، لا من تناثرها. وما العلم، في ميزان هذا النسق، إلا موقع يشغله في شبكة المعرفة الكلية؛ حيث ينهض كل مجال بوظيفة المفصل الذي يسهم في بناء عقل الإنسان المسلم.[4]

---

[1] أبو الحسن العامري، السعادة والإسعاد في السلوك الإنساني مرجع سابق.ص. 106

[2] أبو الحسن العامري، الفصول في المعالم الإلهية، مرجع سابق.ص. 142.

[3] أبو الحسن العامري، الإعلام بمناقب الإسلام، تحقيق أحمد عبد الحليم عطية [القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2002]، 215ص.ص.-218.

[4] أبو الحسن العامري، السعادة والإسعاد في السلوك الإنساني، مرجع سابق.ص. 123).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والحق الذي ننتهي إليه، ويفرضه المنطق فرضا، هو أن التقسيم السداسي يمثل سقف هذا المعمار المفهومي. فعنده يبلغ التنظيم العقلي كماله، وتستقر الوظائف في مواقعها النهائية، ضمن بناء مرصوص يأبى على لبناته التبديل أو الزحزحة، إلا أن يعمد المرء إلى هدم النسق من قواعده. ولقد وضع العامري أيدينا، بهذا الصنيع، على نموذج وظيفي للمعرفة، يأبى فيه المفهوم أن يقف وحيدا معزولا يطلب لذاته، بل هو يستمد قيمته الجوهرية من موقعه الدقيق في شبكة حية من المعاني المتفاعلة؛ شبكة تبلغ ذروة سنامها المنطقي في هذا البناء السداسي المحكم.[1]

3.2 التقسيم السداسي بوصفه أفقا للكمال المعرفي والروحي في مدارج النبوة والعلم

وإذا نحن فرغنا من النظر في تلك التقسيمات العليا التي أقام عليها العامري صرح نسقه الفلسفي، كان حقا علينا، بل كان من أوجب واجبات المنطق السليم، أن نتساءل عن الوظيفة المعرفية الغائية لهذا البناء المفهومي المحكم. لقد جرت عادة المدارس التقليدية على أن تنظر إلى المفهوم الفلسفي نظرها إلى القالب الجامد، أو الحد المغلق الذي لا حراك فيه. بيد أن العامري قد تمرد على هذا الجمود تمردا حاسما؛ ليجعل من المفهوم كائنا حيا يمور بالحركة، قادرا على التوليد وابتداع معان متسلسلة تتوالد من رحم بعضها. فالمفاهيم في مذهبه لا تتجاور تجاورا عرضيا كتجاور حصى الطريق، بل تعمل متآزرة في منظومة تتناسل فيها الأفكار بحسب مواقعها من النسق. وما التوليد هنا بضرب من التلاعب بألفاظ اللغة، بل هو تدفق معرفي أصيل، ينتقل بالعقل من المبدأ إلى تطبيقاته العملية، ومن الغاية إلى وسائلها المفضية إليها، حتى ليغدو المفهوم الأول شرطا منطقيا لا محيد عنه لولادة المفهوم الذي يليه.

ولعل أوضح برهان ينهض دليلا على هذه القدرة التوليدية، هو نظرة العامري إلى مفهوم السعادة. فهو لا يقف عند حدود وضع تعريف جاف لماهيتها، بل يرفعها لتكون غاية محركة، تتفرع عنها وتنبثق منها مفاهيم أخرى ترتبط بها برباط الحتمية المنطقية. فالسعادة في منظوره لا تبلغ كمالها إلا بتآزر القوى وإحكام العمل؛ ومن رحم هذا الفهم العميق، استولد الفيلسوف مباشرة مفهوم "الإسعاد"، ليجعله وظيفة قائمة برأسها، تعتمد على إدراك مواضع الأشياء وإنزالها منازلها من النفس. وعلى هذا النحو البديع، تنجلي أمام البصيرة تلك الصلة الوثيقة بين الغاية النهائية للإنسان وسلوكه الاجتماعي؛ وهي صلة لم يستخرجها بآلة القياس الصوري العقيم، بل نبعت نبعا طبيعيا من تلقاء نفسها، بفضل الموقع الذي احتله المفهوم داخل نظام القوى الإنسانية.[2]

ولا يقف هذا الحكم عند هذا الحد، بل ينسحب بقوة المنطق على معالجته لسائر المعاني الكبرى؛ إذ تلحظ أنه ينفر أشد النفرة من التعريفات الاصطلاحية الصماء، مؤثرا أن يوزع المفهوم الواحد على مراتب متدرجة، لتنهض كل مرتبة بوظيفة مخصوصة لا تتعداها. فالعقل، في ميزانه، ليس جوهرا أحاديا مصمتا، بل هو، في آن واحد: قدرة، وأداة، ومرتبة، وغاية. يتحدد معناه في كل مقام بالوظيفة التي تنبثق عما قبلها، وتمهد الطريق حتما لما بعدها. ولا يذهبن بك الظن إلى أن هذا التعدد إنما هو اضطراب في المعنى أو تشويش في الفكر، كلا! بل هو الدليل الساطع على حيوية المفهوم داخل طبقات النسق؛ حيث تتحرك المفاهيم حركة بالغة الدقة تشبه حركة المعادلات الرياضية، حركة لا يفهم كنه دلالتها حق الفهم، إلا إذا عرف موقعها التوليدي من البناء الكلي.

ولما كان هذا التوليد المستمر يفضي، بحكم الضرورة، إلى تكاثر المعاني وتناسلها الموصول، فقد كان لزاما على العقل المنظم عند العامري أن يبتكر وظيفة معرفية أخرى تضبط إيقاع هذا الفيض، وتلك هي وظيفة "الترتيب التصنيفي". وما هذا الترتيب

---

[1] Rowson, op. cit., pp. 15–21.

[2] أبو الحسن العامري، السعادة والإسعاد .مرجع سابق.ص.ص. 15-24.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بمجرد تسلسل زمني عابر، ولا تبويب مدرسي شكلي، بل هو توزيع هندسي بالغ الدقة، توضع فيه المفاهيم بحسب مراتبها ووظائفها. فإذا أنت أنعمت النظر في تقسيمه لمراتب المعرفة، متدرجا من الحس صعودا إلى الخيال، ثم العقل، فالتوفيق، ثم الكشف، لتنتهي عند الإيقان؛ أدركت من فورك أنك لست إزاء حالات إدراكية متناثرة لا يضمها شمل، بل أنت أمام تسلسل وظيفي حتمي لا محيد عنه. فكل مرتبة إنما هي طور ضروري ينقل الفكر من سطح الإدراك الخارجي إلى عمق اليقين الداخلي، لتتحول المعرفة بذلك من مجرد التقاط آلي لصور الأشياء، إلى سيرورة حية تتراكب وظائفها في انتظام دقيق لا يأتيه الخلل.[1]

ولئن كان من شأن الترتيب أن يضمن للمفاهيم الاستقرار في مواضعها المرسومة، فإن الوظيفة المعرفية الثالثة، وأعني بها "التحويل النسقي"، هي التي تمنح هذه المفاهيم، إذا صح التعبير، جواز المرور الذي تتخطى به حدود المجالات المتباينة، من غير أن تتردى في مهاوي اللبس أو الاضطراب. ومقتضى التحويل هنا، أن المفهوم الواحد يكتسب القدرة والمرونة ليتحرك عبر مستويات شتى، فيهاجر من ميدان النفس الباطن ليحط رحاله في ميدان الاجتماع والسياسة، مع احتفاظه بهويته الأصيلة وبنائه الجوهري، على الرغم من تغير البيئة التي يتداول فيها. إن أداة التحويل هذه تعيد صياغة المعاني لتشيد بها أنساقا عليا، تدمج العملي بالمعرفي، وتصل الفردي بالجماعي، متخطية بذلك أسوار التفكير التجزيئي الذي يأسر المفهوم الواحد في قفص دلالي ضيق لا يبرحه.

وتتجلى أروع صور هذا التحويل النسقي، حين يعمد العامري إلى الفضائل الأربع الكبرى: الحكمة، والعفة، والشجاعة، والعدالة؛ فهو لا يقنع بأن يقف بها عند حدود الوصف الأخلاقي المجرد، بل يرتفع بها لتكون أصولا تتفرع عنها سائر الخصال، محيلا إياها من مجرد معان قائمة برأسها إلى أنظمة تدبيرية صارمة، تضبط حركة الإنسان وتوجه فعله. ولنأخذ "العدل" شاهدا على ذلك؛ فهو يعرفه أولا، في دائرة النفس المفردة، بأنه خضوع وانقياد للقوى الغريزية تحت سلطان العقل الحاكم، ثم يأخذ هذا المفهوم ذاته ليعمل فيه آلة التحويل النسقي، فإذا به يغدو أساسا للحكم وعمادا للدولة في دائرة السياسة. فجوهر المفهوم هنا لم يتبدل قيد أنملة، وإنما الذي تبدل هو وظيفته البنائية حين انتقل من تدبير باطن الفرد إلى تدبير ظاهر العمران .[2]

وجماع القول في هذا الفصل، أن هذه الخصائص المعرفية الثلاث: التوليد، والترتيب، والتحويل، إنما تمثل المحرك الحيوي الذي يكفل لمنظومة العامري تماسكها الشديد وفعاليتها النافذة. فالمفاهيم في ميزانه لا تلقى في زوايا الإهمال والنسيان، ولا تتجمد في قوالب صماء لا حياة فيها، بل تتولد وتترتب وتتحول داخل مصفوفة عقلية بالغة الدقة، تحيل الفلسفة إلى هندسة بارعة تضبط مسارات الفكر وتوجه المعنى. وإن هذا الإحكام الوظيفي البديع لهو الذي يسوغ لنا، بالاحتكام إلى المنطق وحده، أن نعد مشروع العامري الفلسفي نسقا معرفيا قائما بذاته؛ نسقا سبق به، بغير شك، كثيرا من مناهج التحليل المعاصر، حين أدرك بوعي مفكر ثاقب، أن النظم الداخلية المحكمة هي المركز الذي تدور عليه رحى إنتاج المعرفة وتداولها بين العقول.

4.الوظائف الإبستمولوجية للنظيمة المفهومية

4.1. التوليد المفهومي وانبثاق المعاني المتسلسلة من داخل النسق

وإذا ظهر لنا أن التقسيمات العليا والمقامات العددية قد استوفت بناء النسق في فلسفة أبي الحسن العامري إحكاما وتأسيسا، فإنه يوجب علينا النظر البرهاني أن ننتقل من فحص الهيكل البنيوي إلى فحص الوظائف الإبستمولوجية المركزية التي تنهض بها هذه النظيمة المفهومية في إنتاج المعرفة وتدبيرها. ولما كان المفهوم الفلسفي في المدارس المشائية التقليدية السابقة عليه، يؤخذ غالبا

[1] أبو الحسن العامري، الفصول في المعالم الإلهية، مرجع سابق.]،ص. 98.

[2] أبو الحسن العامري، الأمثال والحكم، تحقيق محمد البكري [بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993]،ص. 77.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

على أنه معطى ناجز، أو حد دلالي مغلق يكتفي برسم الماهية وعزلها عما سواها بالقياس الصوري، فإن العامري قد فارق هذا المسلك السكوني مفارقة جلية. فقد تجاوز هذا التجريد إلى تأسيس منظور وظيفي مركب، يجعل من المفهوم بنية توليدية حية، قادرة على إبداع متواليات دلالية متصلة لا تنفصم عراها المنطقية.

ومقتضى هذا التأسيس الإبستمولوجي الدقيق، أن المفاهيم لا تتعايش في متنه الفلسفي تعايشا عرضيا يفرضه سياق القول أو الحاجة البلاغية للتعبير، بل تعمل بانتظام صارم داخل منظومة دينامية تتناسل فيها المعاني وتتولد لزوما، بناء على مواقعها الهندسية في النسق التراتبي. فالتوليد المفهومي هنا ليس اشتقاقا لغويا اعتباطيا أو تلاعبا بظواهر المعاجم، بل هو انبثاق معرفي واستدلالي ينتقل فيه الفكر، بحكم الضرورة المنطقية، من المبدأ الكلي إلى تزيلاته الجزئية، ومن الغاية القصوى إلى وسائلها الإجرائية. وبموجب هذا الانتقال، يغدو المفهوم الأول شرطا إبستمولوجيا ووجوديا لظهور المفهوم الثاني، مما يضمن للنسق بأكمله تماسكا داخليا يعصمه من التناقض؛ إذ لا يرد فيه مفهوم غريب عن البنية، بل تعد كل فكرة فيه امتدادا طبيعيا لما سبقها وممهدا حتميا لما يلحقها.

وأوضح الشواهد الاستدلالية على هذه الوظيفة التوليدية البارعة، ما نعاينه بوضوح في مقاربته المبتكرة لمفهوم "السعادة"، حيث لا يكتفي العامري برسم حدها الماهوي النظري، بل يجعل منها علة غائية محركة، تنبثق منها مباشرة مفاهيم تابعة ترتبط بها ارتباطا نسقيا لا يقبل الانفكاك. فقد قرر بالدليل أن السعادة لا تتم صورتها ولا يكمل أثرها إلا باتصال القوى العقلية وإتقان الصناعة العملية، ثم ولد من رحم هذا المفهوم مباشرة مفهوم "الإسعاد". فجعل هذا الأخير وظيفة تدبيرية تنبني على معرفة مواضع الأشياء وترتيبها في النفس والاجتماع. ومن خلال هذا التوليد الداخلي، تتضح العلاقات الخفية بين المقصد النهائي السامي والفعل الاجتماعي الإجرائي؛ وهي علاقات لم تستنبط بطريق القياس الجاف، بل تولدت نسقيا من تموقع المفهوم داخل نظام القوى الإنسانية، محولة السعادة من حالة انفعالية وجدانية أو تأملية محضة إلى مولد حقيقي لمفاهيم السياسة والعمران.

ويطرد هذا المنطق التوليدي الصارم في مقاربته لسائر المعاني والكليات الفلسفية، حيث يتجنب إيراد التعريفات الاصطلاحية الجاهزة، مفضلا توزيع المفهوم على مراتب متعددة تكشف كل مرتبة منها عن وظيفة إبستمولوجية تستوجبها البنية. فالعقل أو النفس أو الفضيلة في هذا النسق، ليست معطيات جوهرية أحادية صماء، بل هي قدرات وآلات ومراتب، يتحدد المفهوم في كل مقام منها بوظيفة استدلالية تتولد عما قبلها وتمهد الطريق لما بعدها. وهذا التعدد في أوجه المفهوم الواحد لا يعكس البتة أي اضطراب في الدلالة، بل يشهد بالدليل القاطع على اشتغال المفهوم داخل نظيمة متعددة الطبقات. فالمفاهيم تتحرك في معمار العامري حركة رياضية دقيقة، لا يدرك عمق معناها إلا بالنظر الفاحص إلى موقعها التوليدي في المعادلة الكلية للنسق.

وبهذا الصنيع الإبستمولوجي الفذ، يثبت العامري أن العقلانية الإسلامية تمتلك القدرة على ابتكار محرك توليدي ذاتي، حيث تتحول النظيمة المفهومية من مجرد مستودع للأفكار إلى آلة إجرائية نشطة، تنتج المعرفة وتوالدها توالدا يثري الفكر ويحميه من التصلب، جاعلا من النسق كيانا حيا يمد العقل بأدوات فهم الذات والعالم المنظور.

4.2. الترتيب التصنيفي والتحويل النسقي للمفاهيم عبر المجالات المتعددة

طبيعة هذا التوليد المستمر أن يفيض بالمعاني ويكاثر من المدارك، حتى ليوشك الفكر أن يغرق في فوضى الدلالات إن لم يجد ما يضبطه. هنا يتدخل العامري ليقيم الوظيفة المعرفية الثانية، وأعني بها "الترتيب التصنيفي". لا يذهب بك الظن هنا إلى ترتيب

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

زمني ساذج، أو تبويب مدرسي شكلي يحبس المعارف في صناديق مغلقة. الترتيب عنده هندسة دقيقة؛ تعيد وضع كل مفهوم في مكانه الوظيفي من البناء الكلي. كل مرتبة في هذا المدرج تمثل طورا حتميا، يأخذ بيد العقل من قشرة الإدراك الخارجي البسيط، ليمضي به نحو اليقين الداخلي المركب. المعرفة هنا ليست كومة من الصور الذهنية المتناثرة، بل هي كيان حي تتلاحم وظائفه في غير تناقض ولا اضطراب.

وحين يضمن الترتيب لكل مفهوم موقعه المستقر، تبرز الوظيفة الثالثة لتنفث في هذه المفاهيم روح الحركة والانطلاق؛ وتلك هي وظيفة "التحويل النسقي". بفضل هذا التحويل، يكتسب المفهوم الفرد جواز المرور ليعبر شتى المجالات دون أن يضل طريقه في متاهات الاصطلاح. تراه ينتقل في سلاسة محكمة من دائرة النفس والأخلاق، ليحط رحاله في دوائر الاجتماع والسياسة، بل وما وراء الطبيعة، دون أن يفقد هويته العميقة أو يتنازل عن مبدأ عمله الأساسي، مهما تبدل عليه الحقل الذي يعمل فيه. لا تحسبن هذا الانتقال مجازا لغويا أو استعارة يلهو بها البلاغيون؛ إنه قانون معرفي صارم، يصون وحدة النسق ويضمن اطراد المعنى وهو يواجه شتى ظواهر الوجود.

ولكي تتبين روعة هذا التحويل، تأمل كيف تعامل العامري مع الفضائل الكبرى. هو لا يسجن الحكمة أو العدل في زنزانة الوعظ الفردي المجرد، بل يتخذ منها معايير أصلية قابلة للتطبيق على هياكل المجتمع والدولة. فالعدل، عنده، يبدأ في الباطن؛ حين تنقاد شهوات النفس وغضبها لسلطان العقل، فيتحقق التوازن الداخلي. ثم يأخذ هذا المفهوم بعينه، فيحوله ليكون عماد الملك وأساس الحكم في دائرة السياسة؛ حيث تقاس استقامة الدولة بمدى خضوع فئاتها لسلطان العقل السياسي، على ذات الهندسة التي حكمت قوى النفس الفردية[1]. الحكم والأمثال المأثورة في نظره ليست مواعظ إنشائية تلقى على المنابر، بل هي قوالب معرفية مضغوطة، تختزن سر هذا التحويل، وتعبر بالمعنى من عزلته الفردية ليعانق الأفق الإنساني الرحب.

والحصيلة التي نخرج بها من هذا كله، أن ثالوث التوليد والترتيب والتحويل يصنع آلة معرفية متكاملة، تعصم العقل من التقوقع في جزر التخصصات المعزولة. المفاهيم عند العامري لا تحبس في قوالب صماء ولا تتجمد في تعريفات ميتة. إنها تولد استجابة لنداء العقل، وتصطف بحسب قدرتها على التفسير، ثم تهاجر بين المجالات داخل شبكة عقلانية بالغة الإحكام. إن هذا الصنيع المنهجي الفذ هو ما يجعل من فلسفة العامري هندسة عليا للمعاني؛ هندسة توحد إدراك الإنسان، وتقيم الدليل على أن النسق الفلسفي الحق هو ذلك الذي تتنفس مفاهيمه في كل جنبات الوجود الإنساني، من غير أن تفقد بوصلتها المنطقية الصارمة.

5.1. المقاربة النسقية لتصنيف الأديان والأمم وتحويل الاختلاف إلى معطى نسقي

وبعد أن أحكم العامري قواعد بنيانه الفلسفي في عليائه المجردة، يحق لنا أن نهبط معه إلى أرض الواقع، لنرى كيف امتدت هذه الهندسة إلى شؤون الاجتماع والسياسة والدين. لقد كان مفكرو عصره يغرقون في لجة السجال العقائدي، يضربون دعاوى المخالفين بسيف الدفع والمنع والإقصاء. لكن العامري اختار طريقا آخر؛ لقد انتزع مسألة الاختلاف البشري والديني من ساحة العراك المذهبي، ليضعها على مائدة التصنيف المعرفي الهادئ. هو لا يرى في تنوع البشر انحرافا يجب قمعه بالسيف أو بالجدل، بل يراه تنوعا وظيفيا يجد مكانه الطبيعي في بنية تصنيفية دقيقة. وها هو ذا يمسك بأداته العددية التي رتب بها قوى النفس، ليطبقها بصرامة المهندس على حركة التاريخ وتنوع الأمم، فيحيل الفوضى البشرية الخارجية إلى مراتب داخلية يضبطها العقل.

[1] أبو الحسن العامري، الأمثال والحكم، مرجع سابق.ص.ص. 75-78

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ولعلك تجد أسطع دليل على هذا النهج النسقي في نظرته إلى الأمم؛ إذ يوزعها توزيعا خماسيا يعكس رؤية فلسفية عميقة لمسار التاريخ الإنساني. الأمم عنده خمس مراتب: أمة الأقاليم، وأمة الطبائع، وأمة الصنائع، وأمة السياسات، ثم أمة النبوات .[1] وهذا التقسيم ليس جردا إحصائيا بليدا للواقع، بل هو معمار فكري يضع كل أمة في درجتها التي تستحقها بحسب نصيبها من الرقي الحضاري. فمن الأمم من لا ترتفع قيد أنملة عن حكم الطبيعة الغاشمة، ومنها من تصعد درجة نحو حكم الصناعة، وأخرى تبلغ شأو السياسة والتدبير. غير أن هذا الصعود لا يبلغ ذروة كماله وغايته إلا حين يلامس مرتبة النبوة؛ فهي وحدها القادرة على جمع الشتات وتوحيد ما تفرق في المراتب السفلى.

والحق الذي ينكشف لنا هنا، هو أن العامري قد أحال صخب الاختلاف التاريخي إلى نغم عقلي منسجم. كل أمة في نظره هي تجل لدرجة من درجات التركيب الإنساني، لا انحرافا جوهريا يستوجب السحق والإبادة. إن هذا السلم الخماسي يتسع لصدر البشرية باختلافاتها، ويمنحها مشروعية الوجود، لكنه في الوقت ذاته يضع الميزان القسط؛ فيجعل من الأمة التي جمعت بين ضياء العقل ونور الوحي مركزا ناظما تدور في فلكه سائر الأطراف. والنبوة هنا هي المعيار الأكبر الذي توزن به حظوظ المجتمعات من النظام. إنها لا تمحو ما دونها، بل تجبر نقصه وتستكمل بناءه؛ ليكون هذا التفاوت نفسه شاهدا على فضل الكمال. وبهذه النقلة البارعة من خنادق الجدل الإقصائي إلى رحاب الفهم والتصنيف، تنزل الفلسفة من عليائها لتكون أداة عملية تضمد جراح الاجتماع البشري، وترتب مقاماته على خريطة عقلية لا تلغي التنوع، ولا تفقد أبدا بوصلتها التي تشير إلى الغاية القصوى.

5.2. تحويل المفهوم الفلسفي إلى أداة عملية لضبط الواقع التاريخي والتنظيم المجتمعي

ولكي ننتقل من مجرد وصف هذا التنوع البشري إلى إدارته وتوجيهه، كان لزاما على العقل عند العامري أن يهجر برجه العاجي. الفلسفة لا ينبغي أن تقف موقف المتفرج؛ ولذا أنزل العامري المفهوم الفلسفي من سماء التجريد البارد ليجعله أداة حية تضبط إيقاع التاريخ وتنظم شؤون المجتمع. منظومته هنا لا تكتفي بوضع الأمم في خانات ساكنة، بل تقتحم ساحة التشريع والسياسة، متخذة من "التقسيم السداسي" درعا وذروة للكمال المعرفي. إن هذا الصعود المنهجي من الخماسي إلى السداسي ليس تلاعبا بالأرقام، بل هو استجابة لنداء العقل الخالص كي يلتحم بالعمل السياسي؛ لترتسم أمامنا مصفوفة عقلانية توجه الفعل الإنساني نحو غاياته الكبرى، وتعيد هندسة المجتمع على أسس متينة.

وتتجلى روعة هذا الانتقال حين يقلب العامري بصره في أنواع الشرائع والسياسات، فيصوغها في ستة أصناف تتدرج بحسب نصيبها من العقل والنقل والتسديد الإلهي. الشريعة في ميزانه إما وضعية محضة، أو وضعية عقلية، أو عقلية وضعية، أو عقلية محضة، أو عقلية مع تسديد، أو عقلية قد جمعت بين التسديد والتأييد؛ وهذه الأخيرة هي تاج الكمالات وذروة السنام.[2] أنت هنا أمام شبكة معيارية صارمة تقيس اقتراب الأنظمة من الكمال المفهومي، لا أمام سرد تاريخي لما وقع وانقضى. الشريعة لا تستمد أفضليتها من ادعاء أجوف، بل من استقرارها في هذه المرتبة السادسة؛ حيث تتلاشى تلك الخصومة المفتعلة بين الوحي والفلسفة، وتتصافح مصلحة الدنيا مع مقاصد الدين.

وإن أمعنت النظر في هذا البنيان، لراعك ما أنجزه العامري من ثورة في وظيفة الفيلسوف. لقد أخرجه من عزلته التأملية ومتاهاته التجريدية، ليصنع منه مهندسا معماريا يقيم صرح الاجتماع البشري. المفاهيم في هذا النسق لا تصاغ لتنام بين دفتي كتاب، بل لتبني معمار الدولة وتقي العمران من شرور الفوضى والاضطراب. إن قيمة المفهوم لا تقاس ببرهانه المنطقي فحسب،

[1] أبو الحسن العامري، الإعلام بمناقب الإسلام، مرجع سابق.ص. 42.
[2] المرجع نفسه ص. 67.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بل بقدرته الحية على حل معضلات الواقع وتوجيه دفة السياسة. وبفضل هذا النزول الحاسم من سماء التجريد إلى أرض التدبير، اكتسب العامري أصالة معرفية باعدت بينه وبين شراح اليونان؛ إذ غدا العقل بين يديه آلة تشرع وتدير[1].

هكذا تتحول منظومة المفاهيم إلى جهاز عملي يعيد صياغة التاريخ؛ فلا يعود مسرحا للصدف العمياء، بل حقلا قابلا للهندسة والعقلنة متى خضع لترتيب دقيق يحفظ كفة الميزان بين مطالب الجسد وأشواق الروح. إن هذا النسق يملك قدرة هائلة على استيعاب صراع التاريخ وتحويله إلى حركة منتظمة، تبدو فيها كل سياسة ناقصة كأنها خطوة تمهيدية تستمد مشروعيتها من سيرها الحثيث نحو المرتبة السادسة الجامعة. وفي ذلك كله دليل ساطع على أن العقلانية الإسلامية لم تكن يوما عقلانية معزولة في صوامع النظر، بل هي عقلانية تدبيرية وظفت هندسة الأرقام والمفاهيم لتأمين استقرار العمران، ومنحت الفيلسوف سلطة ترتيب الواقع وإعادة صياغته.

7.1. النقد الإبستمولوجي لحدود النظيمة المفهومية وغياب التأسيس النظري الصريح لها

يقتضينا النقد المعرفي الصارم أن نزن الأنساق الفلسفية بميزان التماسك الداخلي، غير أن إخضاع منظومة العامري لمشرط النقد الخالص ليس بالأمر الهين. فهذا الرجل لم يضع بين أيدينا نظرية صريحة نتحاكم إليها، بل بث نسقه في تضاعيف كتبه ليعمل في صمت خفي. وحين نقلب النظر في هذا البنيان، تواجهنا أولى العقبات: أين التأسيس النظري لهذه الهندسة المفهومية؟ لم يبح لنا العامري بسر هذه العلاقة بين أرقامه ومفاهيمه، ولم يقم دليلا واحدا يبرر به حشر مدارك العقل وغاياته في قوالب ثنائية أو ثلاثية، بل خماسية وسداسية. لقد تركنا أمام أداة بالغة الدقة في ترتيب المعاني، لكنها عارية من أي تقعيد فلسفي يمنحها شرعيتها، مما يفتح الباب واسعا أمام التباسات تتداخل فيها الوظائف وتضطرب.[2]

ولا تقف المآخذ عند هذا الغموض التأسيسي، بل تفضي بنا هذه الصرامة العددية إلى آفة أشد خطرا، وهي آفة الجمود. لقد وقع المفهوم أسيرا لسطوة الرقم؛ فأصبح تابعا ذليلا للقالب، وضاعت مرونته في زحمة التناسب الرياضي الصارم. تحولت الشبكات المرنة التي كان ينبغي أن تتسع لتوالد المعاني، إلى أطر مدرسية مغلقة تلفظ كل جديد. ولعلك تلمس هذا التعسف حين تراه يقسم مراتب النبوة أو قوى العقل؛ فهو لا يجرؤ على تخطي الرقم المفروض، ولو كلفه ذلك حشر المفاهيم حشرا، أو لي أعناق الكلمات لتسد خانة فارغة في جدوله المختار. هنا، يطغى الشكل على المضمون، وتتحول وسيلة التنظيم إلى غاية تعبد لذاتها.

ويزيد من حدة هذا النقد أن منظومة العامري، على ما أوتيت من براعة في التكرار المنضبط، تفتقر افتقارا فادحا إلى دينامية النقد الداخلي. العقل هنا جالس على كرسيه، تبرمجت أمامه المراتب سلفا، فاستحال عليه أن يستوعب أي مفهوم جديد لا ينضبط لمقاسات هذا التوازن المفروض. نحن إذن أمام ماكينة جبارة في الضبط والترتيب، لكنها تصاب بالعقم التام إذا طولبت بالتجاوز أو التحول. لقد شيد العامري عقلا يعشق الاستقرار واليقين، ويدير ظهره لصيرورة التجدد؛ فهو نسق منغلق على توازنه الداخلي، يعجز عن استيعاب المتغيرات والاختلافات النوعية التي تفرضها طبيعة الأشياء.

على أن هذه القسوة في النقد لا ينبغي لها أن تطمس القيمة المعرفية الكبرى لصنيع العامري، أو تبخس الرجل حقه في سجل التاريخ. ليس المطلوب أن ننظر إلى هذه المنظومة كفلسفة مطلقة تفسر الكون بأسره، بل حسبنا أن نراها أداة تنظيمية بارعة تعمل داخل حدودها المرسومة. إن العبقرية الحقيقية هنا لم تكن في ابتكار معان لم يسبق إليها، بل في تلك القدرة الفذة على توحيد جهاز الإدراك، وضبط جموح الفكر داخل هيكل توزيعي صارم. بهذا الانضباط وحده يكتسب الفكر تماسكه المتين، لا

---

[1] Rowson, op. cit., pp. 24–28.

[2] أبو الحسن العامري، السعادة والإسعاد في السلوك الإنسانيمرجع سابق.ص.ص. 104–108.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بالشطحات الاصطلاحية المتناثرة. لقد ترك لنا العامري تراثا يقرأ بعين التنظيم لا بعين التأويل، وفيلسوفا نقتدي به في صرامة التدبير لا في فوضى الانفعال.[1]

8. الآليات الإجرائية لاشتغال النظيمة المفهومية تقاطع المنطق وتداولية اللغة

8.1. توظيف الصناعة المنطقية لخدمة الترتيب المفهومي وتجاوز الصورية الأرسطية

لا يقوم بنيان المعرفة على رص المفاهيم كيفما اتفقت، بل لابد من أداة تدير عجلة الفكر وتشد أطرافه. ومن هنا يحق لنا أن نسأل: بأي آلة منطقية أدار العامري شبكته المفهومية؟ لقد دأب المشاؤون على تقديس المنطق الأرسطي في صورته القياسية الجافة، فجعلوا الصدق وقفا على قوالب القياس، غافلين عن موقع المفهوم في بناء النسق. لكن العامري شق لنفسه طريقا آخر؛ لقد أدرك بوعي ثاقب أن سجن المفاهيم في هذه الصورية الجوفاء يسلبها حيويتها ووظيفتها. هو لم ينبذ صناعة المنطق، بل طوعها لتخدم غاية أسمى، فنقل المنطق من آلة عقيمة لاستنباط القضايا، إلى آلة هندسية توزع المراتب وتضبط المقامات.[2]

لقد قلب العامري المعادلة القديمة رأسا على عقب. لم تعد المفاهيم عجينة تشكلها قوالب القياس، بل أصبح المنطق ذاته خادما مطيعا لهندسة المعاني. وتتجسد هذه الثورة الهادئة في تفضيله لصناعة التقسيم والتصنيف على صناعة القياس. فالقياس في جوهره حيلة لإلزام الخصم بنتيجة تخرج من مقدمتين، أما التقسيم عند العامري فهو إحاطة العقل بأطراف المفهوم، إحاطة تمنع التداخل وتحرس التدرج. لا تنظر إلى قسمته الثنائية أو الثلاثية والرباعية كأنها ترف لفظي أو تشقيق للكلام؛ إنها فعل منطقي صارم يولد المعنى ويحدد موقعه. منطق العامري إذن هو منطق البناء والترتيب، لا منطق الصورة المجردة؛ فالمفهوم يكتسب صدقه من تماسكه داخل الشبكة، لا من لزومه الصوري البارد.

ضع هذا الصنيع في سياق عصره، تتكشف لك عبقرية الرجل. لقد هضم أدوات المتكلمين والأصوليين، ومزجها ببرهان الفلاسفة، ليخرج لنا بآلة مركبة لا مثيل لها. هذه الآلة لا تقف عند حدود التناقض والتضاد كما يفعل المناطقة التقليديون، بل تنقب عن التوسيط الذي يذيب التعارض. المنطق بين يديه لا يضع الحدود ليعزل الأشياء، بل ليبين كيف تتصل الحلقة بما فوقها وما دونها. هكذا، يحطم العامري قيود المنطق اليوناني الذي جمد الوجود في جواهر وأعراض، ليقيم مقامه منطقا وظيفيا يرى المفاهيم كائنات حية، تتحرك وتصعد عبر مستويات الإدراك.

تلك هي الآلية التي شاد بها العامري نظيمته، وهي تنطق باستقلال معرفي لا شك فيه. لقد فطن إلى أن الأنساق الكبرى لا تبنى بخط مستقيم يسير في اتجاه واحد، بل تبنى بشبكة معقدة تربط الأطراف بمركزها، وتشد الجزئيات إلى كلياتها. هذا الاستخدام المبتكر لصناعة المنطق هو ما أسعفه على استيعاب هذه الكثرة المفهومية، وتحويل الشتات المعرفي إلى معمار تحكمه الصرامة. غدا المنطق، في رحاب فلسفة العامري، حارسا أمينا لغايات النسق، يحفظ توازنه ويقيه شر التناقض؛ ليثبت لنا، بما لا يدع مجالا للريب، أن العقل الإسلامي كان يمتلك القدرة على نحت أدواته الخاصة، متجاوزا القوالب المستوردة ليلبي نداء البناء المعرفي المتسق.

---

[1] Wakelnig, op. cit., pp. 115–122.

[2] أبو الحسن العامري، السعادة والإسعاد في السلوك الإنساني..مرجع سابق ص.ص، 85-87.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

8.2. البعد التداولي للغة الفلسفية واستثمار البيان في خدمة البناء النسقي

ولما كان إحكام الآلة المنطقية لا يبلغ تمامه الاستدلالي إلا بوعاء لغوي ينهض بأعباء التبليغ والتوصيل، لزم أن ننظر بالبرهان في البعد التداولي للغة الفلسفية عند أبي الحسن العامري. فمن المقرر إبستمولوجيا أن الفكر لا يستقيم نسقه بمعزل عن لغة تترجم بنيته وتؤدي معانيه، غير أن العامري قد أدرك أن اللغة الفلسفية إن انغلقت في قوالب اصطلاحية صارمة ومجردة، فقدت قدرتها التداولية على الإفهام، وإن انسابت في جدل لغوي واسع، فقدت دقتها المنطقية وتماسكها المراتبي. ومقتضى هذا الإدراك المنهجي أنه لم يتعامل مع اللغة بوصفها مجرد أداة للتعبير الخارجي عن معان مكتملة، بل اتخذها جهازا تداوليا حيا يخدم الهندسة المفهومية، محولا الخطاب من وسيلة للتباهي الاصطلاحي إلى نسق تواصلي يتيح تدبير المعاني بحسب ما تقتضيه حاجة النفس من بيان، وما يقتضيه العقل من ترتيب محكم.[1]

وبناء على ذلك، يتبين أن اللغة عند العامري تفارق ماهيتها المعجمية الوصفية لتكتسب وظيفة نسقية بحتة. فهو لا يطرح مقولاته الفلسفية داخل نص سردي متسلسل، بل يبنيها داخل نظام معماري دقيق، ولا يدون رؤاه وتصوراته داخل خطاب تداولي مفتوح على التأويلات المتضاربة، بل يودعها داخل بنية هندسية مغلقة على التناقض. ولما كان الأمر كذلك، فإن توظيفه للألفاظ والمصطلحات لا يقصد به مطابقة الأشياء في العالم الخارجي فحسب، بل يقصد به، على وجه اللزوم، تحديد موقع المفهوم داخل الشبكة الإبستمولوجية. فالبيان اللغوي في هذا النسق ليس زخرفا بلاغيا تزيينيا أو مجرد حيلة تعليمية لتيسير التلقين، بل هو ترجمة دقيقة للتدرج المراتبي؛ حيث يوازي وضوح العبارة اللغوية استقرار المعنى في المرتبة العددية المخصصة له من النسق.

ومما يدعم هذا التوجه، أن العامري يتعمد، في مقاربته التداولية، تجنب التعريفات الاصطلاحية النهائية والتحديدات الدلالية المغلقة التي تقيد العقل. فهو يفضل توزيع المفهوم الواحد على مراتب متعددة، بحيث تكشف كل مرتبة عن وظيفة تداولية مخصوصة يقتضيها السياق المعرفي. فالمفهوم عنده لا يعامل بوصفه وحدة تعريفية ثابتة لا تقبل التحول، بل كعنصر مرن تتحرك دلالاته كما تتحرك الأرقام داخل معادلة رياضية، حيث لا يكتسب المعنى قيمته إلا بحسب موقعه ووظيفته في تلك المعادلة. وبموجب هذا الإجراء، يمارس العامري توليدا معرفيا ينقل الإدراك من البسيط إلى المركب، جاعلا من اللغة أداة طيعة لتحرير العقل المسلم من فوضى الاصطلاح وعشوائية المعنى[2].

وعليه فإن التقاطع المنهجي بين الآلة المنطقية والتداولية اللغوية يشكل المحرك الإجرائي الفاعل في النظيمة المفهومية عند العامري. فقد أفلح في تطويع لغة البيان لتستوعب أدق التقسيمات العددية والمراتب الفلسفية، متجاوزا بذلك عسر الترجمات الحرفية وغموض التجريد المشائي. فهذا الاستثمار التداولي للغة هو الذي مكنه من بناء نسقه المعرفي الشامل، محققا غاية الإفهام التي جعلها قطب الرحى في مشروعه، ومثبتا بالدليل اليقيني أن قوة الفلسفة لا تكمن في استعصاء لغتها أو انغلاق عباراتها، بل في قدرة تلك اللغة على تجسيد البناء الهندسي للمفاهيم تجسيدا يرفع الالتباس، ويوجه الفكر توجيها غائيا منضبطا.

---

[1] أبو الحسن العامري، السعادة والإسعاد في السلوك الإنساني..مرجع سابق ص.ص،45.43.

[2] Wakelnig, op. cit., pp. 102–109.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

9. البعد الغائي والتنزيل العملي للنظيمة المفهومية: التلازم الإبستمولوجي بين النظر والعمل

9.1. التأسيس الغائي للنسق الفلسفي وتجاوز التجريد الماهوي إلى كمال الفعل السلوكي

ولما كنا قد أثبتنا أن الآلة المنطقية والتداولية اللغوية قد تضافرتا تضافرا محكما لإرساء البناء الداخلي للنظيمة المفهومية عند أبي الحسن العامري، فإنه يوجب علينا النظر الاستدلالي أن ننتقل إلى فحص الغاية القصوى التي ينتهي إليها هذا النسق المعرفي. فمن المقرر إبستمولوجيا أن الأنساق الكبرى لا تكتسب مشروعيتها التامة بمجرد تماسكها المنطقي الداخلي وسلامتها من التناقض، بل تكتسبها بمدى قدرتها على توجيه الفاعل الإنساني نحو غايات معلومة ومقاصد محددة. وإذا نحن استقرأنا تاريخ الفلسفة المشائية السابقة عليه، ألفينا ميلا بينا نحو إعلاء شأن النظر المجرد، جاعلا من المعرفة النظرية غاية نهائية في ذاتها، ومقدما التأمل الميتافيزيقي المحض على الفعل العملي. غير أن العامري قد فارق هذا المترع اليوناني مفارقة بينة، إذ أسس نظيمته المفهومية على مبدأ "التلازم الغائي"، مقررا بالبرهان أن كل تصور عقلي لا يفضي لزوما إلى تقويم سلوكي هو تصور قاصر عن بلوغ رتبة الحكمة. ومقتضى هذا التأسيس أن المفاهيم عنده ليست هياكل باردة للوصف الأنطولوجي، بل هي محركات دافعة لتكميل النفس الإنسانية وإسعادها.[1]

ومن هنا نفهم أن الترتيب والتقسيم الذي نراه في فلسفته، ليسا غاية في نفسهما، بل وسيلة لغرض أكبر، هو أن يحقق الانسان توازنا في حياته العملية. فتقسيمه الفضائل الى أربع، وتقسيمه مراتب الأمم الى خمس، لا يقصد به مجرد العد والتصنيف كما يفعل صاحب المعجم أو الفهرست، بل يقصد به أن يرسم للانسان طريقا واضحا يسير عليه ليرقى بأفعاله وأحواله. فالمفهوم عند العامري، اذن، أشبه بالبوصلة التي تهدي العقل الى مواضع الخلل في سلوك الانسان، وتدله على كيف يصلح هذا الخلل. ولهذا تخرج فلسفته من دائرة التجريد الخالص، وتدخل في دائرة العمل الذي يلامس حياة الناس فعلا، فتتحول الحكمة من لذة فكرية يستمتع بها قلة من المتأملين، الى صناعة عملية هدفها اصلاح النفس من الداخل وتقويم المجتمع من الخارج.

ويؤكد هذا المعنى نظرته الى السعادة، التي هي عماد فلسفته كلها. فالسعادة عنده لا تنال بالانعزال عن العالم، ولا بمجرد فهم الكليات المنطقية فهما ذهنيا، بل هي نتيجة لاجتماع كمال المعرفة وكمال العمل معا. ولهذا يربط العامري بين سعادة الدنيا وسعادة الآخرة ربطا قويا، فيجعل الشريعة شرطا لا غنى عنه لتوجيه فعل الانسان حين يقصر العقل عن ادراك كل التفاصيل. وهذا يدل على أن العامري لا ينظر الى المفاهيم منفردة كل واحد بمعزل عن غيره، بل ينظر اليها مجتمعة في اطار عملي واحد، تترجم فيه المعرفة الى سياسة، وتترجم فيه الفكرة الى خلق، وتصبح فلسفته كلها مشروعا واحدا لبناء الانسان.[2]

وهكذا نرى أن فلسفة العامري تقوم على فكرة واحدة جامعة، هي أن العمل هو المعيار الحقيقي لصحة الفكر، وأن السلوك القويم هو النتيجة الطبيعية لفهم المفهوم فهما صحيحا. فالعقل عند العامري لا يكتمل بالغرق في التجريد، بل يكتمل بقدرته على توجيه الارادة وضبط الانفعالات المتعارضة وفق ترتيب دقيق. وبهذا يقدم العامري نموذجا فكريا متميزا، تذوب فيه الفروق المصطنعة بين العقل النظري والعقل العملي، ويحل محلها نظام واحد متكامل، يخدم فيه المنطق واللغة مقاصد الدين وحاجات المجتمع، فيحقق بذلك أعلى ما تسعى اليه الفلسفة، وهو اسعاد الانسان واصلاح عمرانه.

---

[1] أبو الحسن العامري، السعادة والإسعاد في السلوك الإنساني..مرجع سابق ص.ص،55.58.

[2] أبو الحسن العامري، الإعلام بمناقب الإسلام، مرجع سابق.ص.ص. 112-115.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

9.2. التنزيل التدبيري للمفهوم والتكامل الإبستمولوجي بين سياسة النفس وسياسة العمران

وإذا كنا قد أثبتنا فيما سبق أن مفاهيم العامري لا تقف عند حد الفهم النظري المجرد، بل تتجاوزه لزوما لتصل الى تقويم فعل الانسان، فمن الطبيعي أن نتساءل الآن: كيف ينتقل هذا الفعل من دائرة الفرد الضيقة الى دائرة المجتمع الواسعة؟ والانسان، كما نعلم، مخلوق اجتماعي بطبعه، لا يستطيع أن يعيش وحده، ولا أن يكمل حياته الدنيا أو الآخرة بمفرده، فهو محتاج دائما الى غيره. ولهذا، كان من غير الممكن أن تتوقف غاية الفلسفة عند تهذيب أخلاق الفرد فقط، دون أن تمتد الى تنظيم شأن المجتمع كله. ولأن الأمر كذلك، نجد أن العامري ينقل أدواته العقلية وطريقته في التقسيم والترتيب، التي استعملها في فهم حقائق الأشياء، الى ميدان آخر تماما، هو ميدان تدبير العمران وسياسة الناس. فيتحول المفهوم الفلسفي عنده الى أداة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتضع كل فئة من فئات المجتمع في مرتبتها، وتحمي الناس من الفوضى والتنازع.وهنا تظهر مقارنة لطيفة في فكره: فكما أن العقل يضبط أهواء النفس ويمنعها من الطغيان، فان السياسة العاقلة المنظمة تضبط فئات المجتمع أيضا، وتحافظ على التوازن العادل بين الراعي والرعية..[1]

وبناء على هذا الانتقال التدبيري، يتكشف لنا أن العامري قد فارق المترع الطوباوي الذي طبع الفلسفات السياسية السابقة عليه، ولا سيما ما استقر في النماذج الفارابية من تجريد مفارق. فالعامري لا يبني نموذجه العمراني على تخيلات ميتافيزيقية تحلق بعيدا عن طبائع البشر، بل يبنيه على تنزيل إجرائي للمفاهيم داخل مؤسسات الاجتماع الفعلي. ولما كان التنزيل يقتضي معيارا حاكما يعصمه من الزلل والاضطراب، فقد دمج مؤسسة النبوة في صميم نظيمته السياسية، لا بوصفها معطى لاهوتيا مفروضا من الخارج، بل بوصفها ضرورة إبستمولوجية وعملية يستوجبها النسق ذاته لضمان العدل المطلق. فالشريعة في هذا المقام التدبيري تغدو هي الإطار المرجعي الأعلى الذي يترجم الكليات الفلسفية إلى قوانين جزئية تفصل في المنازعات وتحفظ الحقوق، مما يثبت أن التكامل بين الفلسفة والدين عنده ليس تكاملا تلفيقيا يبتغي درء الشبهات، بل هو تكامل بنيوي يطلبه العقل نفسه لاستيفاء شروط الانتظام العمراني.[2]

وإذا نحن دققنا النظر في هذا الصنيع، استبان لنا أن المفهوم يكتسب في حيز السياسة وظيفة معيارية حاسمة لا غنى عنها. فالعامري حين يقسم أصناف السياسات مرتقيا بها من سياسة التغالب إلى السياسة الفاضلة فالسياسة النبوية، إنما يوظف ذات الشبكة التراتبية التي سلكها في تقسيم المدارك والمعارف. وهذا الاطراد المنهجي يؤكد أن العقلانية العامرية هي عقلانية تدبيرية شاملة، لا تنشطر فيها الحقيقة إلى شطرين منفصلين يتقاطعان عرضا، بل تنصهر جميع المجالات في مصفوفة واحدة توزع الأدوار بحسب المراتب الوظيفية. فالحاكم والمحكوم، والعالم والعامل، لا ينظر إليهم كأفراد متناثرين، بل كعقد حيوية داخل شبكة مفهومية ضخمة يتوقف استقرارها على التزام كل عنصر بموقعه المحدد سلفا بموجب النسق.

إن البعد الغائي في مشروع العامري يبلغ ذروة كماله الممكن حين يتحول المفهوم إلى واقع مؤسسي يضبط حركة التاريخ وتفاعلات المجتمع. فالفلسفة التي بدأت بتجريد المعاني وتصنيفها ترتيبا عدديا، تنتهي بالضرورة إلى بناء معمار سياسي واجتماعي يتطابق فيه النظام العقلي الداخلي مع النظام العمراني الخارجي تطابقا يعكس وحدة المبدأ والغاية. وبهذا التنزيل العملي المحكم، يكون أبو الحسن العامري قد قدم للفكر الإسلامي آلية إبستمولوجية بالغة الدقة، لا تكتفي بتفسير العالم وفق قوالب منطقية، بل

[1] أبو الحسن العامري، السعادة والإسعاد في السلوك الإنساني، مرجع سابق،ص.ص 180-182

[2] أبو الحسن العامري، الإعلام بمناقب الإسلام، مرجع سابق، ص.ص.140-145

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تتدخل لتغييره وتوجيهه، مؤكدا بالبرهان أن النسق الفلسفي الحق هو ذلك الذي لا ينفك فيه الإدراك النظري عن التدبير العملي قيد أنملة.

الخاتمة

ولما كنا قد استوفينا النظر في تفكيك النظيمة المفهومية عند أبي الحسن العامري، وبسطنا القول في خصائصها الإبستمولوجية وامتداداتها التداولية والعملية، فإنه يوجب علينا، بحكم الضرورة المنهجية التي اطردت في مساق هذا البحث، أن نجمع شتات ما تفرق من مباحث، ونؤلف بين ما تمايز من استنتاجات، لنخلص إلى تقرير تركيبي جامع يحيط بغايات المشروع العامري ومقاصده الكلية. فإذا كانت المقاربات التاريخانية قد درجت على قراءة التراث الفلسفي الإسلامي قراءة وصفية تجزيئية، تكتفي بربط اللاحق بالسابق، وإحالة الفروع الإسلامية على أصولها اليونانية المحضة، فإن ما سعينا إلى إثباته في هذا البحث يتجاوز هذا المترع الاختزالي تجاوزا مقررا بالدليل. ومقتضى هذا التجاوز أننا أثبتنا، استنادا إلى تحليل البنية الداخلية للنصوص، أن إسهام العامري لم يكن استنساخا مشائيا ولا تلفيقا كلاميا، بل كان تأسيسا مستقلا لـــ"نظيمة مفهومية" هندسية، تعيد إنتاج المعنى وفق قواعد ترتيبية صارمة.

وإذا بان لنا أن الفلسفة عند العامري قد فارقت كونها تراكما وصفيا للمقولات، لزم أن نقرر أن الإنجاز الإبستمولوجي الأكبر لهذا المفكر يتجلى في تحويله التفكير الفلسفي إلى ممارسة تنظيمية محضة. فالمفهوم في نظيمته لا يكتسب قيمته من دلالته الماهوية المفردة، بل من موقعه الوظيفي داخل شبكة من التقسيمات العددية المتدرجة. ولما كان العقل يضطرب في إدراك الكثرة المتناثرة، فقد ألزم العامري نسقه بتراتبية تنطلق من التقسيم الثنائي الذي يحدد الجهات ويفكك التداخل، مرورا بالتقسيم الثلاثي الذي ينهض بوظيفة التوسيط والربط، وصولا إلى التقسيمين الرباعي والخماسي اللذين يوزعان الوظائف ويرسيان التوازن، انتهاء بالتقسيم السداسي الذي يمثل ذروة الاستيفاء والكمال المعرفي. وهذا البناء المعماري يثبت أن العامري قد استعمل العدد لا كمعطى كمي أو سر صوفي، بل كمعيار إبستمولوجي يقي المعنى من الانفلات، ويمنع المفاهيم من التداخل العشوائي الذي يورث التناقض.

ومما أسفر عنه هذا النظر، أن بناء هذه النظيمة المفهومية استوجب ابتكار آليات إجرائية تتجاوز المألوف في الصناعة المنطقية والتداول اللغوي. فقد أدرك العامري بوعي متقدم أن الصورية المنطقية الأرسطية، إذا تركت على تجريدها، تحول الفكر إلى قوالب ميتة لا تنتج معرفة متجددة، كما أدرك أن الجدل الكلامي يغرق العقل في خصومات لا تنتهي. وبموجب هذا الإدراك، أعاد توجيه الآلة المنطقية لخدمة الترتيب المفهومي، مقدما صناعة التقسيم والتصنيف على صناعة القياس، ليكون المنطق أداة لتوزيع المراتب لا مجرد آلة للإلزام الخصمي. ولم يقف إحكامه عند هذا الحد، بل طوع اللغة العربية وجعل من بيانها التداولي وعاء دقيقا يحمل هذه المراتب الفلسفية، متجنبا الانغلاق في الاصطلاحات الغامضة، ومؤسسا لخطاب يتوازى فيه وضوح العبارة مع دقة الموقع الذي يشغله المفهوم داخل الشبكة الإبستمولوجية.

ولما كان البناء النظري المجرد لا يبلغ كماله الفلسفي إلا بتنزيله العملي، فإن البحث قد أثبت بالدليل القاطع أن النظيمة المفهومية عند العامري لم تكن ترفا تأمليا معزولا عن حركة التاريخ ومآلات الاجتماع البشري. فالتلازم الإبستمولوجي بين النظر والعمل يعد قطب الرحى في مشروعه، حيث تمتد هندسة المفاهيم من حيز إدراك الماهيات لتتدخل في صميم الواقع. وبناء على هذا التنزيل التدبيري، أعاد العامري قراءة الاختلاف الديني والتنوع الحضاري، محولا إياه من ساحة للصراع الإقصائي إلى

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

معطى نسقي قابل للتعقل. فتصنيفه للأمم إلى خمس، وتصنيفه للسياسات والشرائع إلى ست، يمثل استيعابا عقلانيا للتعدد، يمنح كل نظام اجتماعي مشروعيته النسبية، ولكنه يرتبها ترتيبا غائيا يجعل من السياسة الموصولة بالنبوة والتسديد الإلهي مركزا ناظما تتجه إليه سائر المراتب لاستكمال نقصها. فهذا التأسيس يجعل من فلسفته آلة تدبيرية تضبط سياسة النفس وسياسة العمران معا، محققة غاية التفلسف الكبرى المتمثلة في بلوغ السعادة التامة.

وإذا نحن أخضعنا هذا المشروع لمحك النقد الإبستمولوجي الذاتي، أي تقويمه بموازينه هو لا بموازين استعيرت من خارج حقبته، استبان لنا الوجه المشرق لهذه النظيمة جنبا إلى جنب مع بعض حدودها المنهجية الكامنة في بنيتها. فمن جهة القوة، أظهرت هندسة العامري وعيا استثنائيا بأهمية "النسق الداخلي" في إنتاج المعرفة، حيث تتساند المقدمات والنتائج تساندا لا يقبل التفكيك، مؤسسة لنموذج تدريجي تكاملي. غير أن التزامنا بصرامة الاستدلال يوجب علينا أن نقرر، من جهة أخرى، أن هذه النظيمة قد عانت، في بعض مفاصلها، من سطوة القالب العددي على المادة المفهومية. مما قيد قدرتها على استيعاب المتغيرات النوعية التي لا تخضع للقالب الرياضي المفروض سلفا، وأورث النسق انغلاقا يمنع التوالد الحر للمعاني المستحدثة التي قد تتجاوز التقسيمات المغلقة.

والحاصل من هذا كله، أن أبا الحسن العامري قد شيد صرحا فلسفيا يتفرد في تاريخ العقلانية الإسلامية بخصائص الهندسة والانتظام والترتيب. فهو لم يكتف بتلقي الحكمة، بل أعاد برمجتها داخل نظيمة مفهومية متماسكة، تخدم الغاية التواصلية والتدبيرية بامتياز. ولئن كانت هذه النظيمة قد تراجعت تاريخيا أمام هيمنة النسق السينوي الأشد تجريدا والأكثر صورية، فإن إعادة فحصها اليوم لا تعدو كونها استدعاء لمتحف الأفكار المنقضية، بل هي استرداد لإمكان إبستمولوجي بالغ الحيوية. فالعامري يمنحنا نموذجا حيا لكيفية ممارسة الفلسفة بوصفها فعلا ترتيبيا، لا فعلا سجاليا؛ ويعلمنا بالبرهان أن قوة الفكر لا تكمن في كثرة مقولاته أو حدة تناقضاته، بل في إحكام روابطه وتوزيع مراتب معانيه. وبذلك، يبقى هذا المشروع المنسي بمثابة خريطة طريق منهجية، تذكر العقل المعاصر بأن تجاوز الفوضى المعرفية لا يكون بنقض الأسس وتفكيك الأنساق المستمر، بل بهندسة المعنى وإعادة توجيهه نحو غاياته التكاملية التي تحفظ على الإنسان توازنه، وتضمن للمجتمع انتظام عمرانه.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

✓ المراجع العربية

- العامري، أبو الحسن. **الإعلام بمناقب الإسلام**. تحقيق أحمد عبد الحليم عطية. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2002.
- العامري، أبو الحسن. **السعادة والإسعاد في السعادة والإرشاد**. تحقيق أحمد عبد الحليم محمود. بيروت: دار المشرق، 1957.
- العامري، أبو الحسن. **السعادة والإسعاد في السلوك الإنساني**. تحقيق سليمان دنيا. القاهرة: دار الكتاب العربي، 1978.
- العامري، أبو الحسن. **الفصول في المعالم الإلهية**. تحقيق عبد الحميد مهري. قم: منشورات رضا، 1988.
- العامري، أبو الحسن. **الفصول في المعالم الإلهية**. تحقيق محمود حمدي زقزوق. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1985.
- العامري، أبو الحسن. **الأمثال والحكم**. تحقيق محمد البكري. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993.

✓ المراجع الأجنبية:

- Adamson, Peter. Philosophy in the Islamic World. Oxford: Oxford University Press, 2016.
- Rowson, Everett K. A Muslim Philosopher on the Soul and Its Fate: Al-ʿĀmirī's Kitāb al-Amad ʿalā l-Abad. New Haven: American Oriental Society, 1988.
- Rudolph, Ulrich. Islamische Philosophie: Von den Anfängen bis zur Gegenwart. München: C.H. Beck, 2004.
- Ulrich Rudolph, "The Development of Philosophy in Khurasan: Al-ʿĀmirī," in Philosophy in the Islamic World, Volume 1: 8th–10th Centuries, ed. Ulrich Rudolph, Peter Adamson, and Rotraud Hansberger, trans. Gary Blackburn (Leiden: Brill, 2017.)
- Wakelnig, Elvira. Feder, Tafel, Mensch: Al-ʿĀmirīs Kitāb al-Fuṣūl fī l-Maʿālim al-Ilāhīya. Leiden: Brill, 2006.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ليو شتراوس ومشكلة العلمنة

المترجم: اشريف مزور
مختبر الدراسات الاجتماعية والثقافية والفلسفية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز- فاس
المملكة المغربية

الملخص:

تتناول كارول فيدماير في هذه المقالة "نظرية العلمنة"، لتقييم مدى وجاهتها داخل الفكر الشتراوسي، وإذا كان شتراوس حاضرا بقوة في النقاش حول "مشروعية الأزمنة الحديثة" (هانس بلومنبرغ)، فإنه مع ذلك، يرفض الانخراط في أطروحة الحداثة السياسية المعلمنة، لأن هذه الأخيرة تحجب قطائع أساسية سبق لمكيافللي أن صاغها بوضوح تام. فليس تحويل المتعالي إلى أشكال دنيوية هو ما يتصدر هنا نقد المحدثين، بل اختفاؤه؛ بحيث يصبح رفض العلمنة، على نحو مفارق paradoxalement، شرطا أوليا لنقد جذري للحداثة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن فكرة العلمنة، بما تنطوي عليه من تنسيب لأصالة المحدثين، تهمل أيضا فرادة الفكر الكلاسيكي، وتمنع تبعا لذلك، أي إمكانية لإعادة تفعيل التقليد. ومن ثم، فبحسب شتراوس، إن الاعتراف بالقطائع هو ما يجعل ممكنا التفكير في التاريخ دون السقوط في التاريخانية.

الكلمات المفتاحية: العلمنة- ليو شتراوس- مكيافللي- التعالي والمحايثة- الفلسفة الكلاسيكية...

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Leo Strauss et le problème de la sécularisation[1]

Résumé:

Carole Widmaier se propose, dans cet article, d'examiner le « théorème de la sécularisation » afin d'en apprécier la validité au sein de la pensée straussienne. Si Strauss participe pleinement au débat sur la « légitimité des Temps modernes » (Hans Blumenberg), il n'en rejette pas moins l'adhésion à la thèse d'une modernité politique sécularisée, au motif que celle-ci occulte des ruptures fondamentales que Machiavel avait pourtant mises en évidence avec une parfaite clarté. Ce n'est pas la transposition du transcendant dans des formes séculières qui est au cœur de la critique straussienne des Modernes, mais bien sa disparition; si bien que le refus de la sécularisation devient, paradoxalement, la condition préalable d'une critique radicale de la modernité.

De surcroît, l'idée même de sécularisation, en relativisant l'originalité des Modernes, tend également à négliger la singularité de la pensée classique et interdit, par conséquent, toute possibilité de réactivation de la tradition. Dès lors, selon Strauss, seule la reconnaissance des ruptures rend possible une pensée de l'histoire qui ne sombre pas dans l'historicisme.

[1] Modernité et sécularisation Hans Blumenberg, Karl Löwith Carl Schmitt, Leo Strauss, Sous la direction de Michaël Foessel, Jean-François Kervégan et Myriam Revault d'Allonnes, Nouvelle édition [en ligne]. Paris: CNRS Éditions, 2007 (généré le 04 mai 2019). Disponible sur Internet:. ISBN: 9782271091321. DOI: 10.4000/books.editionscnrs.6562.

يتعلق الأمر هنا- في هذه الترجمة- بمقالة لكارول فيدماير Carole Widmaier ضمن الكتاب الجماعي المشار إليه أعلاه.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

النص المترجم:

إن التعارض بين العقل والوحي، والمشكلة اللاهوتية–السياسية، وفحص ماهية اللحظة الحديثة: كل ذلك بما له من حضور كثيف في فكر شتراوس Leo Strauss، يدعونا إلى اعتبار طرح مسألة العلمنة عليه أمرا مشروعا. وبعبارة أخرى، ليس من العبث أن نرى في هذا التأويل للحداثة الذي يسمى "العلمنة" منظورا صالحا لمقاربة فلسفته. غير أن مفهوم العلمنة ذاته بالغ التعقيد، إلى حد أنه، إذا كان يفتح لنا مدخلا إلى فكر مؤلف ما، فذلك على الأرجح لكي يدخلنا في بعض جوانبه الأكثر دقة. ولا يعد شتراوس استثناء في هذا الصدد.

لننطلق من الأطروحة التي يصوغها شميت Schmitt، والتي يسميها بلومنبرغ Blumenberg "نظرية العلمنة"[1]: "إن جميع المفاهيم المفصلية في النظرية الحديثة للدولة هي مفاهيم لاهوتية معلمنة"[2]. ويعثر القارئ أحيانا، لدى قراءة شتراوس، على بعض العناصر التي تسير في اتجاه هذه الأطروحة. وهكذا، كما يلاحظ دانييل تانغاي Daniel Tanguay في كتابه ***ليو شتراوس: سيرة فكرية***[3]، يبرز شتراوس لدى هوبز Hobbes وجود آثار عديدة لمفاهيم دينية معلمنة (كالطبيعة، والعناية الإلهية، وقدرة الله المطلقة، إلخ). غير أنه يتبين، في المجمل، أن شتراوس بعيد كل البعد عن تبني هذه "النظرية". فهو، في جوهر الأمر، يرفض هذا التأويل للحداثة للسبب الآتي: إنه يخفق في إدراك القطيعة، ويهمل الطابع الحقيقي لبداية الفكر الحديث. وبوجه عام، فإن نظرية العلمنة هذه جزئية وخاطئة.

من الضروري توضيح الكيفية التي سنستخدم بها مفهوم العلمنة. ويتعلق الأمر، في المقام الأول، بتأويل يتخذ موضوعا له الانتقال من المسيحية إلى الحداثة، أي الانتقال من تبعية الفكر للوحي الكتابي la révélation biblique إلى تأكيد استقلالية العقل. وبهذا المعنى، يمكن تقديم مثال نموذجي على تطبيق نظرية العلمنة، يتمثل في اكتشاف عناية إلهية معلمنة داخل فلسفات التاريخ (في صور الطبيعة أو العقل). غير أنه من الممكن تماما، في مرحلة ثانية، توسيع نطاق المشكلة لتشمل وضعية التعالي la transcendance بوجه عام في الفكر الحديث؛ وفي هذا الإطار، يمكن، على سبيل المثال، التساؤل عما "آلت إليه"، في الفلسفة الحديثة، نظرية أفلاطون في المثل: وهو نمط من التساؤل يجعل نظرية العلمنة على المحك.

في هذا الإطار، يتم التساؤل حول العلاقة بين مجموعتين كبيرتين: الفكر القديم والوسيط من جهة، والفكر الحديث من جهة أخرى. وهذا ما يفعله شتراوس حين يقابل بين "الفكر الكلاسيكي" و"الفكر الحديث". وفي فهم هذا التباين يكمن رفضه لنظرية العلمنة. فأين تكمن لحظة القطيعة عنده؟ إنه يقابل بين الحق الطبيعي الكلاسيكي والحق الطبيعي الحديث (خاصة في كتابه ***الحق الطبيعي والتاريخ***[4])؛ وعليه، يبدو أن القطيعة يجب أن تتجسد في شخصية هوبز Hobbes. ولكن، في الواقع، يرى شتراوس في مكيافللي Machiavel رائدا للحق الطبيعي الحديث، والمؤسس الحقيقي للفلسفة الحديثة، لأنه أول من أظهر، بوعي وحزم،

---

[1] Hans Blumenberg, La Légitimité des Temps modernes, trad. M. Sagnol, J.-L. Schlegel et D. Trierweiler, Paris, Gallimard, 1999.

[2] Carl Schmitt, Théologie politique, trad. J.-L. Schlegel, Paris, Gallimard, 1988, p. 46.

[3] Daniel Tanguay, Leo Strauss. Une biographie intellectuelle, Paris, Grasset, 2003.

يقدم د. تانغاي في هذا الكتاب، علاوة على ذلك، تأويله الخاص لمشكلة العلمنة عند شتراوس.

[4] Leo Strauss, Droit naturel et histoire, trad. Monique Nathan et Éric de Dampierre, Paris, Champs Flammarion, 1986.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

القطيعة مع الفلسفة الكلاسيكية. ومن ثم، فإن فهم تعقيد الفكر الشتراوسي في هذه المسألة يقتضي إيلاء اهتمام خاص لكتابه ***تأملات حول مكيافللي***[1].

في مؤلفه الكبير ***تأملات حول مكيافللي***، الذي أصبح تأويلا مرجعيا، يقدم شتراوس مكيافللي بوصفه رجل القطيعة. ويعرف عمله، في جوهره، بأنه "مناهض للتقليد"، ومن قبيل "الابتكار الجذري"[2]، إذ يقلب كل التقليد على صعيدي السياسة والفكر. وينظر إلى مكيافللي باعتباره "نبيا". إن قراءة الفعل المكيافللي على أنه في جوهره فعل قطيعة، مشروطة بالموقف الهيرمينوطيقي الذي اعتمده شتراوس: "لا يمكن إدراك جوهر فكر مكيافللي دون التحرر من تأثيره. وعمليا، يفترض ذلك استرجاع الإرث الغربي ما قبل الحديث –الإرث الكتابي/الديني والكلاسيكي–، سواء داخل النفس أو خارجها. لكي ننصف مكيافللي، يجب أن نتطلع نحو الأمام، ولكن انطلاقا من منظور ما قبل حديث"[3]. من هذا المنظور بالذات يتجلى فكر مكيافللي بوضوح تام على أنه إعادة نظر جذرية: فهو يعيد التساؤل حول المقدمات الأرسطقراطية للفلسفة الكلاسيكية (ويوصف مكيافللي هنا، تبعا لذلك، بأنه "ثوري"[4]، نظرا لأنه يبلور فكرا عن حكمة أو أخلاق خاصة بالشعب). كما يتجلى موقفه بوصفه معارضة جذرية للعدو الرئيسي، المتمثل في المسيحية، أو بالأحرى "الجمهورية المسيحية"[5]. إذ تُنتقد الديانة المسيحية، من جهة، باعتبارها تؤدي إلى التراخي/انحلال العزيمة، وتحط من النظام البشري عبر جعل السعي إلى المجد الدنيوي عبثيا/بلا جدوى؛ ومن جهة أخرى، تُنتقد باعتبارها توجه السياسة نحو الاستبداد، ذلك أن حكومة تقوم على السلطة الإلهية تجعل أي مقاومة لها مستحيلة.

على خلاف التأثير المسيحي، فإن "الطريق القويم" الوحيد بالنسبة إليه هو "ذلك الذي ثبتت صحته من خلال تجربة التاريخ"[6]. وبالتالي، سيكون نموذج مكيافللي هو الجمهورية الرومانية، التي تميزت بسيادة غير مشروطة للسلطة السياسية بصفتها كذلك على السلطة الدينية. وهكذا، في نهاية ***الأمير***، يدعو مكيافللي إلى محاكاة أعظم لحظات العصور القديمة؛ أما في ***الخطابات***، فيدافع عن فكرة أن المؤسسات الرومانية يمكن أن تكون مثالا يُحتذى به للإنسان الحديث. وفي هذا الإطار، يمده تيتوس ليفيوس Tite-Live "بالأرضية التي يبنى عليها تجربته"[7]. فهو بالنسبة إليه "دليل" "للارتقاء نحو العصور القديمة"[8]. يشعر مكيافللي بالحاجة إلى إيجاد "مؤرخين موثوقين قادرين على نقل قوى السلطة الأصلية عبر الزمن"؛ ويؤدي تيتوس ليفيوس هذا الدور، وسيكون عليه "أن يحل محل الكتاب المقدس"[9]. كما سيقوم مكيافللي "بتشكيل المادة التي يوفرها له تيتوس ليفيوس وفق رؤيته الخاصة"[10].

وبعبارة أخرى، يجد مكيافللي، بصفته " ناقدا للحداثة" أو "ناقدا للمسيحية"، في الرجوع إلى القدماء "معيارا مؤقتا" من أجل "الحكم"[11]. وتسهم دراسة الماضي بدور أساسي، إذ لا تقتصر على استشراف ما قد يحدث فحسب، بل تسعى أيضا إلى اكتشاف

[1] Leo Strauss, Pensées sur Machiavel, trad. M.-P. Edmond et Th. Stern, Paris, Payot, 1982.
[2] Ibid., p. 87.
[3] Ibid., p. 44.
[4] Ibid., p. 152.
[5] Ibid., p. 189.
[6] Ibid., p. 198.
[7] Ibid., p. 112.
[8] Ibid., p. 115.
[9] Ibid., p. 131.
[10] Ibid., p. 124.
[11] Ibid., p. 125.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

"علاجات [...] لأوضاع الحاضر لم يعرفها القدماء أنفسهم ولم يطبقوها"[1]. كما أن، مكيافللي يطبق بدقة قصوى المبدأ القائل: "العقل ضد السلطة"، لأنه يرفض "تقديس العصور القديمة لمجرد كونها قديمة"[2]؛ لكن هذا لا يمنعه من الرجوع إلى سلطة ما، شريطة أن تكون هذه السلطة مؤسسة على العقل، كما هو الحال في الجمهورية الرومانية.

نعرف، في العموم، الحكم الشتراوسي على فكر مكيافللي من بعيد. فبوصفه مفكرا أخلاقيا نافذ البصيرة، يحكم شتراوس على مكيافللي بأنه، بكل بساطة، مفكر لا أخلاقي، بل شيطاني حتى. وتؤيد بعض عبارات نصنا هذا التصور؛ إذ يُوصَف مشروع مكيافللي، على سبيل المثال، بأنه «أقرب إلى الشر منه إلى الإنسانية»[3]. غير أنه لا يمكننا، بطبيعة الحال، الاكتفاء بهذا المنظور، بل يتعين علينا تتبع مسار الحجاج الشتراوسي، بما ينطوي عليه من تعرجات وتعقيدات.

يبدأ شتراوس من معارضة مكيافللي لفكرة "النظام الأمثل" بالمعنى الكلاسيكي للمصطلح. هذه الفكرة لا معنى لها لأن "الضرورة تجعل من المستحيل على البشر أن يطيعوا ما يمكن أن نسميه القانون الأخلاقي"[4]. وبالتالي، "هل يمكن، بدون تناقض، أن يعد ما يُرى مخالفا لكل ممارسة، جزءا من الطبيعة البشرية؟"[5]. في مقابل ذلك، سيحدد مكيافللي ما يسمى "مصلحة عامة/خيرا مشتركا بالمعنى غير الأخلاقي للمصطلح"[6]، وهو ما سيقود شتراوس إلى صياغة الحكم التالي: المجتمع المدني، إذا كان منظما وفق خير مشترك لاأخلاقي، فلن يختلف بعد ذلك عن عصابة من المجرمين[7]. يتبين لنا بوضوح أن النقطة الجوهرية ستتمحور حول فكرة استقلالية المجال السياسي. يصف شتراوس التعارض بين الفلسفة الكلاسيكية وفكر مكيافللي بالطريقة التالية: في الفلسفة الكلاسيكية، خلاص المدن يعتمد على المصادفة بين الفلسفة والسلطة السياسية، وهي مصادفة يمكن أن نأمل فيها دون أن نستطيع إحداثها؛ أما عند مكيافللي، فيمكن إحداث هذه المصادفة، بواسطة الدعاية la propagande – كما يقول شتراوس– لأنها قادرة على تحويل الفكر إلى قوة جماعية. بعبارة أخرى، يتجسد التعارض كما يلي: أرسطو لم يفهم إلى أي حد أن الإنسان قابل للتشكيل؛ "البشر ليسوا طيبين بل يصيرون كذلك بالقوانين"[8]. في مواجهة الكتاب المقدس، يحاول مكيافللي استبدال فكرة التواضع بفكرة الإنسانية. لكن الإنسانية – كما يقول شتراوس – تستلزم الحذر "من أي مشروع يتجاوز الإنسانية، أو، بما يعادل ذلك، يقلل من شأن الأهداف الإنسانية الخالصة"[9]. وباستخدام عبارة من مقاله ***موجات الحداثة الثلاث***، يمكن القول إن "المشكلة السياسية تتحول إلى مسألة تقنية"[10].

---

[1] Ibid., p. 138.
[2] Ibid., p. 178.
[3] Ibid., p. 134.
[4] Ibid., p. 267.
[5] Ibid., p. 278.
[6] Ibid., p. 279.
[7] Ibid., p. 282.
[8] Ibid., p. 286.
[9] Ibid., p. 228.
[10] Leo Strauss, « Les trois vagues de la modernité », trad. Y. Hersant, Cahiers philosophiques, n° 20, 1984, p. 12.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ما يقرأه شتراوس عند مكيافللي هو "الخضوع الحاسم للأخلاق أمام المجتمع"[1]. وهكذا، يدافع مكيافللي إلى حد ما عن حكم الأمراء: فهو يتخذ موقفا محايدا (حياد غير إنساني[2]) تجاه الخيار بين الجمهورية أو الإمارة. وبعبارة أخرى، تظل حجته محكومة بغموض أساسي. فهي تنطلق من الوطنية النزيهة (بلا مصلحة شخصية) وتنتهي بالاستبداد الإجرامي"[3]. وإذا كانت الجمهورية هي أفضل نظام، فهذا ببساطة لأنها تؤدي على أكمل وجه الوظيفة الطبيعية للمجتمع السياسي (ذلك الخير المشترك اللاأخلاقي المتمثل في الأمن). الخير غير المشروط الوحيد عند مكيافللي هو الحقيقة. أما الشر، فلا يوجد منه ما لا يمكن إصلاحه: أن يكون المرء شريرا يعني أن يكون بلا روابط أو بلا قيود؛ فالخير والشر هما نتيجة عادة. وتتمثل مهمة السياسة في توجيه العواطف والميول الشريرة عبر المؤسسات.

إلى هذا الانقلاب في العلاقة بين الأخلاق والمجتمع تضاف مسألة تتعلق بالمنظور، والتي تتجلى في نوع من "الادعاء" لدى المفكرين المحدثين: فالمحدثون يعتبرون "أكثر قدرة من القدماء على إدراك ما هو قويم جوهريا في الأفعال البشرية، لأن هذه الحقيقة تتاح بسهولة أكبر لمن يستطيع مقارنة الحاضر بالماضي"[4].

في النهاية، يشهد مكيافللي على حدود النزعة الإنسانية l'humanisme. فالإنسان يجب أن يفهم نفسه في ضوء الكل أو أصله، والذي ليس إنسانيا؛ ومع ذلك، فإن الإنسان هو أيضا ذلك الكائن الذي يجب أن يتجاوز الإنسانية: فإذا لم يستطع القيام بذلك في اتجاه ما فوق الإنساني، فإنه يفعل ذلك في اتجاه ما دون الإنساني[5]. لأن مكيافللي يختار أن يأخذ كنقطة مرجعية، ليس طريقة حياة الإنسان كما يجب أن تكون، بل طريقة حياته فعليا (أي "الحقيقة الفعلية"). يحلل شتراوس هذا التغيير في المنظور على أنه "خفض لأفق النظر"[6] (الانتقال من النظر إلى المثل العليا الأخلاقية إلى التركيز على الواقع الفعلي للأفعال البشرية) أو "خفض لمستوى المطالب". إنه توجه "نحو الجذور المخفية تحت الأرض"[7]. وبهذا المعنى يمكن أن نفهم لماذا يصف شتراوس مكيافللي غالبا ب"النبي الأعزل"، أي ذلك الذي يغدو أعزل لأنه لا يستند إلى أي قوة متعالية.

من أجل فهم ما يطرحه شتراوس في نقده لمكيافللي، ينبغي الانتباه إلى نقطتين أساسيتين: مسألة العلاقة بين القطيعة والاستمرارية، ومسألة الصراع.

يحلل شتراوس "كوسمولوجيا مكيافللي" بوصفها تصورا لعالم يظل دائما كما هو، يحتفظ بنفس القدر من الخير والشر، الفضيلة والرذيلة. أما التباينات التي يمكن ملاحظتها من عصر لآخر أو من منطقة في العالم لأخرى، فهي تعود إلى "اختلافات في التربية"[8]. وبناء على ذلك، تكون الأوضاع مرشحة إلى العودة الدورية؛ إذ إن "الوضع الذي شهد ولادة الفعل التأسيسي يعود في كل مرة يجد فيها المجتمع نفسه، برمته، في مواجهة تهديد جسيم"[9]. وإذا كان مكيافللي يمثل، بهذا المعنى، قطيعة ويستجيب لضرورة فعل تأسيسي

[1] Leo Strauss, Pensées sur Machiavel, op. cit., p. 317.
[2] Ibid., p. 305.
[3] Ibid., p. 300.
[4] Ibid., p. 145.
[5] Ibid., p. 103.
[6] « Les trois vagues de la modernité », article cité, p. 11.
[7] Leo Strauss, Pensées sur Machiavel, op. cit., p. 313.
[8] Ibid., p. 222.
[9] Ibid., p. 278.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

جديد، فذلك لأن الوضع قد تغير بالفعل، ولكن ليس لأنه وضع غير مسبوق تماما؛ ومن هنا أيضا إمكان الارتكاز على ماض مجيد من أجل العثور على حلول لمشكلات الحاضر. وبالتوازي مع ذلك، يرى شتراوس، في تحليله للقطيعة المكيافللية، أن آراء مكيافللي "تنتمي إلى نمط من التفكير والممارسة السياسيين يضرب بجذوره في قدم الحياة السياسية ذاتها"[1]. ولمكيافللي أسلاف يمكن تلمسهم في شخصيات مثل كاليكليس Callicl̀es وثراسيماخوس Thrasymaque. غير أنه، وعلى الرغم من استعانته بعناصر معروفة سابقا، فإن فعله يظل خلاقا على نحو أصيل. وبعبارة أخرى، فإن القطيعة لا تتمثل أساسا في اكتشاف ظواهر جديدة، بقدر ما تتمثل في إعادة قراءة الواقع قراءة جديدة.

فيما يتعلق بفكرة الصراع، يبرز شتراوس في أكثر من موضع هذا البعد في فكر مكيافللي، وهو بالفعل أحد الجوانب الأكثر لفتا للانتباه في تصوره للمجال السياسي. فإذا كان هذا المجال يتمتع باستقلاله الخاص، فإنه في المقابل يتحدد ببنية صراعية دائمة، تقوم أساسا على التوتر بين "القوتين" أو "المزاجين" الأساسيين: قوة الشعب وقوة العظماء/أصحاب النفوذ des grands. وفي هذا الإطار، لا تفهم الحرية إلا بوصفها نوعا من التوازن المستمر عبر الزمن؛ إذ لا يمكن الحفاظ عليها إلا "إذا أقيمت نسبة عادلة بين قوة الشعب وقوة العظماء"[2]. أما الصراع بين السياسة والدين، فيتحدد على النحو التالي: فجوهر مشروع مكيافللي (وخلفائه) يتمثل في الصراع "ضد سلطة واحدة بعينها – مملكة الظلمات، كما سماها هوبز؛ وهو صراع كان في نظرهم أهم من أي حل سياسي بعينه"[3]. غير أن الدين يختزل هنا، إذ يصبح دوره – وإن ظل أساسيا بوصفه دينا مدنيا – دورا "سياسيا" محضا، أي خاضعا لمقتضيات البحث عن الخير العام المعرف تعريفا غير أخلاقي.

وأخيرا، فإن شتراوس، بصدد الفعل المكيافيلي المؤسس للحداثة، يتحدث عن "تعتيم" (obscurcissement) بدل "أنوار". وهذا التعتيم يمس جوهر الفلسفة ذاتها ووضعها. فمكيافيللي "ينكر وجود نظام خاص بالنفس، وينكر تبعا لذلك وجود تراتبية في أنماط العيش أو في الخيرات". وهكذا يحلل كل شيء كما لو أن ما فوق السياسي لا علاقة له بالسياسي، أو كما لو أنه غير موجود أصلا، وذلك رغم بحثه في طبيعة الدولة وتفكيره في مبدأ الاستمرارية/الديمومة. وما يبدو اكتشافا ليس في الحقيقة سوى "تبسيط مذهل".

إن النظرة، التي كانت أحيانا مشوبة بالتقدير، تصبح هنا سلبية بوضوح: فمكيافللي لم يكتف بعدم الكشف عن "أي ظاهرة لم تكن معروفة بالكامل لدى الكلاسيكيين"[4]– وهو أمر لا يمكن لومه عليه في الواقع ما دام العالم نفسه لم يتغير– بل إنه، فوق ذلك، قد غفل عما هو جوهري، أي البعد الفوق–سياسي والتبعية الفعلية للحياة السياسية له. كل شيء يُرى في ضوء جديد، غير أن هذا الضوء "مشوش على نحو خاص"؛ فالأفق الذي يبدو "ضيقا للغاية" يظهر كما لو كان أفقا "متسعا على نحو مدهش". وهكذا "تخضع دلالة الفلسفة نفسها لتحول". فبينما كان الانفتاح على الفلسفة معيار قيمة المدينة القديمة، يصبح المجتمع الذي يفكر فيه مكيافللي مجتمعا مغلقا أساسا أمام الفلسفة. وتنقلب فكرة الفلسفة ذاتها، إذ لم يعد المقصود منها سوى "تهدئة الوضع البشري"[5]؛ "ويغدو الكهف هو الجوهري"[6]، ويُفهم الإنساني في ضوء ما هو دون–إنساني. والأخطر من ذلك أن "الأساس الطبيعي للتمييز

[1] Ibid., p. 42.
[2] Ibid., p. 283.
[3] Ibid., p. 252.
[4] Ibid., p. 318.
[5] Ibid., p. 319
[6] Ibid., p. 320.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الجوهري بين الفلاسفة وغير الفلاسفة" يتعرض للتدمير. وهكذا، "لم يسبق للإنسان الحديث أن اتسع إلى هذا الحد، وفي الوقت نفسه أن تقلص بهذا القدر"[1].

قبل أن نفحص ما تقتضيه مجمل هذه التحليلات لفهم شتراوس للحظة الحديثة ولاستيعاب تصوره للعلمنة، سنستخلص، على نحو ضمني، بعض ملامح المشروع الشتراوسي. سيحافظ شتراوس على صراع السلطات، بدل سحقه؛ ذلك أن الصراع عند شتراوس، بخلاف الصراع المكيافللي الذي يظل مندرجا في المجال السياسي ذاته، يقوم على مواجهة دائمة بين السياسي وما يتجاوزه. ثم إنه، خلافا لما يراه توجها مهيمنا في الفكر الحديث، يرفض النظر إلى النظام الإنساني بوصفه قائما بذاته؛ إذ يدمجه في كل أوسع هو الطبيعة، بما يتيح إعادة تأسيس نمط من العلاقة بالتعالي. وفي هذا السياق يقول شتراوس: "يبدو أن فكرة الطبيعة الخيرة، أو فكرة أولوية الله، يمكن أن تستعيد حيويتها إذا أعيد التفكير فيها انطلاقا من التجارب الأساسية التي اشتقت منها"[2]. إن هذه العبارة ذات طابع برنامجي/توجيهي programmatique وملغز/غامض في آن معا. ولإدراك قصد شتراوس، ينبغي إدماج بعد الواقع الراهن، أي أزمة الحداثة، في التحليل.

إذا كان شتراوس يشير إلى المسيحية بوصفها العدو الرئيسي للفلسفة الحديثة، أي ذلك العدو الذي تشكلت الفلسفة الحديثة في مواجهته بشكل واع، فذلك بهدف رفض أي تطبيق لما يمكن تسميته بنظرية العلمنة على الطريقة الشميتية (نسبة إلى كارل شميت). إن تأويل الحداثة بوصفها علمنة ينبع تحديدا من العيب الخاص بالحداثة، والمتمثل في الرغبة في حل الصراعات عبر دمجها؛ وهو ما يسميه د. تانغاي ب"روح التسوية الزائفة"[3]. وهناك نص يتناول فيه شتراوس مباشرة صلاحية مفهوم العلمنة كأداة لتأويل الحداثة، وهو نص "***موجات الحداثة الثلاث***". ويتميز هذا الفحص بطابعه المنهجي، مما يمنحه ميزة معالجة مسألة العلمنة من جوانب متعددة:

-الجانب الأول: "وفقا لفكرة شائعة جدا، فإن الحداثة هي الإيمان الكتابي المعلمن؛ لقد أصبح الإيمان الكتابي بالعالم الآخر متجذرا بالكامل في هذا العالم. وببساطة شديدة: بدلا من الأمل في حياة سماوية، يتعلق الأمر بإقامة الجنة على الأرض بوسائل إنسانية بحتة. غير أن هذا هو بالضبط مشروع أفلاطون في ***الجمهورية***: وضع حد لكل الشرور على الأرض بوسائل إنسانية بحتة"[4]. بعبارة أخرى، فإن ثنائية التعالي/المحايثة، والإلهي/الإنساني، لا تصلح لتفسير الانتقال من عصر إلى آخر.

-الجانب الثاني: وفقا لتأويل أكثر دقة لنفس الرؤية، تعني العلمنة "الحفاظ على الأفكار والمشاعر والعادات ذات الأصل الكتابي بعد تلاشي الأخير أو ضموره"[5]. غير أن المشكلة هنا هي أن هذا التحديد "لا يوضح لنا ماهية العلمنة إلا بشكل سلبي [...]. فالإنسان الحديث كان في أصله موجها بواسطة مشروع وضعي positif. وقد يكون من المستحيل تصور هذا المشروع الوضعي دون الاستعانة بمكونات باقية من الإيمان الكتابي، لكن لا يمكن الحكم على ذلك إلا بعد فهم المشروع نفسه أولا"[6]. في الوقت الراهن، تظل المسألة مفتوحة، غير أن شتراوس سيرفض هذا التأويل في جوهره، إلا إذا اعتُبرت العلمنة مفهوما واسعا إلى درجة تجعلها

[1] Ibid., p. 321.
[2] Ibid., p. 323.
[3] D. Tanguay, Leo Strauss. Une biographie intellectuelle, op. cit., p. 157.
[4] Leo Strauss, « Les trois vagues de la modernité », article cité, p. 8.
[5] Ibid., p. 8.
[6] Ibid., p. 8-9.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مرادفة للحداثة نفسها. وفي الواقع، نحن هنا تحديدا لمحاولة توضيح الأمور، أي، بقدر الإمكان، لفحص مدى مشروعية هذا المفهوم أو عدم مشروعيته.

وفي كل الأحوال، ما هو على المحك هنا هو المشروع الحديث بوصفه مشروعا وضعيا، أي مشروعا واعيا وفق فهم شتراوس. فعندما يعلن مفكر مثل مكيافللي بوضوح انفصاله التام عن كل ما سبق، فإن محاولة إثبات أن هذا الانفصال ليس حقيقيا، وأن قوى روحية عميقة تشتغل في داخله سرا رغم إرادته، تعني ضمنا افتراض أننا نمتلك فهما لنصه أعمق من فهمه هو له. وهنا نعود إلى تلك القاعدة الأساسية في الهيرمينوطيقا الشتراوسية: عدم السعي إلى فهم المؤلفين أفضل مما فهموا به أنفسهم؛ وبعبارة أخرى، ممارسة قدر من التواضع في القراءة من أجل "إنصاف"[1]مكيافللي. وفي الجزء التالي من النص، يعرض شتراوس رؤيته الخاصة للحداثة عبر ما يسميه "الموجات الثلاث" للحداثة، التي يُرجع بداياتها إلى مكيافللي، ثم روسو Rousseau، ثم نيتشه Nietzsche. وفي هذا السياق، يضطر كذلك إلى التطرق إلى هيغل Hegel.

–وهذا ما يقودنا إلى الجانب الثالث: غير أن الفلسفة الهيغلية تلزمنا بإعادة النظر في المسألة. " تتمثل المسيحية في مصالحتها مع العالم، أي مع المجال الدنيوي le saeculum، وفي علمنتها الكاملة، وهي العملية التي بدأت مع الإصلاح البروتستانتي، واستمرت مع عصر الأنوار، واكتملت في الدولة ما بعد الثورية". "في حالة هيغل، نحن مجبرون حقا على القول إن جوهر الحداثة هو المسيحية المعلمنة، لأن العلمنة تشكل قصدا واعيا وصريحا لدى هيغل"[2]. ينشأ الانطباع بأن شتراوس قد غير موقفه، وأن قراءته للحداثة هنا تتعارض مع ما يمكن استخلاصه من ***تأملاته حول مكيافللي***. غير أنه في الواقع، ولفهم طبيعة المسألة، ينبغي اعتماد وجهتي نظر متعاقبتين:

1–تقوم بعض الفلسفات الحديثة، بوعي تام، على آلية العلمنة؛ وهذا ما ينطبق على هيغل بحسب شتراوس.

2–غير أنه لا يصح مع ذلك الادعاء بأن الفكر الحديث برمّته منظم وفق هذا المسار، ولا سيما القول بأنه يخضع له بشكل غير واع أو لا شعوري.

ومن هنا يمكن تسجيل ملاحظتين: أولاهما أن شتراوس يقاوم هذا التأويل، وإن كان يجد نفسه مضطرا إلى قبوله في بعض الحالات الجزئية؛ وثانيتهما أن العلمنة، سواء أُخذت بهذا المعنى أم ذاك، تظل مرتبطة بإجراءات واعية، أي بأفعال فكرية صريحة، لا بعمليات باطنية خفية. وفي الحالة التي تهمنا، أي حالة مكيافللي بوصفه أصل الحداثة–إذ نجد عند شتراوس تصورا للأصل بوصفه ما يمنح معنى للكل الذي يؤسسه–يكون الفعل فعلا واعيا، وهو ما ينسف في المهد كل محاولة لتفسير الحداثة تفسيرا نسقيا انطلاقا من أطروحة العلمنة.

ومع ذلك، لا ينبغي أن نغفل أن الحكم السلبي الذي يصدره شتراوس في نهاية المطاف على الفكر الحديث لا يتعلق بهذا الفكر في ذاته بقدر ما يتعلق بمقارنته أو معارضته للفكر الكلاسيكي. ومن المعروف أن أبرز من ينتقد "نظرية العلمنة" هو بلومنبرغ. وهو يدافع، بوجه عام، عن الموقف الآتي: إن هذه النظرية تنزع المشروعية عن العصور الحديثة وعن المشروع الحديث بوصفه مشروعا تأسس بصورة ذاتية وعقلانية، بل وتجعله منذ البداية مشروعا محكوما عليه بالفشل. وبناء عليه، يضع بلومنبرغ نقده لنظرية العلمنة ضمن أفق "مشروعية الحداثة"، أي في إطار إعادة إضفاء المشروعية على المشروع الذي يحدد هذه العصور.

---

[1] Ibid., p. 12.

[2] Ibid., p. 19.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يمكن القول إنه، وعلى خلاف بلومنبرغ، يندرج رفض شتراوس لنظرية العلمنة ضمن أفق نزع المشروعية عن الحداثة ذاتها؛ فالأمر لا يتعلق بمجرد إسقاط الحداثة على ما تدعي محاربته–وهو ما تمارسه بالفعل–بل بتبيان حجم الخسارة التي تمثلها بالمقارنة مع الفكر الكلاسيكي. ومن ثمّ، يُحلَّل مفهوم "التأسيس الذاتي" في هذا السياق على هذا الأساس، حيث يُعبَّر عن الأسف إزاء تدمير كل أشكال التعالي. وبالمثل، يُفهم الإيمان الحديث بالتقدم بوصفه ثقة عدمية في المستقبل في حد ذاته، لكونه لا يستند إلى أي مضمون إنساني.

يجب أن نفهم أن شتراوس يقدم، فيما يتعلق بالزمن الحاضر، تشخيصا لأزمة الحداثة: فالفكر الحديث نفسه يعيش أزمة. ومع ذلك، وكما يقول، "هذا الواقع الذي لا يمكن دحضه لا يخول لنا الحق في العودة إلى الأشكال السابقة للفكر الحديث؛ فالنقد النيتشوي للعقلانية الحديثة أو للثقة الحديثة في العقل لا يمكن استبعاده أو نسيانه"[1]. وبعبارة أخرى، يستحيل علينا العودة إلى الفعل المكيافللي بوصفه أصل الفكر الحديث، بهدف إضفاء نفس جديد على الديمقراطية الليبرالية التي تمر بأزمة. وفي المقابل، "تجد الديمقراطية الليبرالية [...]دعما قويا في نمط من الفكر لا يمكن بأي حال أن يُوصف بالحداثي، أي الفكر ما قبل الحديث في تقليدنا الغربي"[2].

أخيرا، إن رفض أطروحة العلمنة يبرر المشروع الشترواسي المتمثل في إعادة الاعتبار لتجارب وغايات[3] الفلسفة الكلاسيكية وإعادة تفعيلها. ومن ثم، لا يعني رفض أطروحة العلمنة تفادي نزع المشروعية عن الحداثة، بل تفادي نزع المشروعية عن الفلسفة الكلاسيكية، سواء جرى تقديمها بوصفها يوتوبية أو بوصفها خاضعة لسلطات خارجية. وعلى خلاف النزعة الماكيافللية، يتمثل المقصود في تحديد معايير مطلقة، وإعادة إدراج الإنسان ضمن الطبيعة بدل اعتباره نظاما مستقلا بذاته، والتفكير في أخلاق تتجاوز السياسة بوصفها مجالا، وفي سياسة مرتبطة بالأخلاق. أما الخطأ التأويلي فيكمن في قراءة هذه المبادئ الكلاسيكية بوصفها تعبيرا عن خضوع العقل لسلطات خارجية، بينما يرى شتراوس، على العكس، أن التحرر الحقيقي للعقل يتحقق مع نشأة الفلسفة السياسية الكلاسيكية نفسها. فالأمر لا يتعلق إذن بتأسيس ذاتي (autofondation)، بل بتأسيس عقلاني لا يمتنع عن التفكير فيما فوق السياسي، ولا عن إدراج الإنسان ضمن طبيعة تتجاوزه.

ستكون المهمة أيضا، في مواجهة تقليص الفكر الحديث للصراعات–و"التقليص" هنا بمعنى إخضاع الخصم وإسكاته–إعادة اكتشاف وإحياء الصراع بين الفلسفة والشريعة، بين "أثينا والقدس"، وبين الفيلسوف والمدينة. ذلك أن إشكالية هذه الإرادة المضادة للدين أو المضادة للاهوت، التي تحدد الفعل المكيافللي وتفكك أطروحة العلمنة، تكمن في أنها تؤدي إلى خنق الوجهة الدينية من قبل الوجهة الفلسفية، التي تفقد، في هذه الحالة، كثيرا من طابعها الفلسفي. ولا يمكن للفلسفة أن توجد ككيان مستقل إلا في استمرارية الصراع مع الوحي ومع المدينة؛ إذ من دون هذا الصراع لا يمكنها أن تتحدد كنمط حياة قائم بذاته (أي باعتبارها موقفا أساسيا يقوم على التفكير فيما يتجاوز البعد الإنساني المحض).

---

[1] Ibid., p. 21.

[2] Ibid., p. 22.

[3] قد نميل إلى الحديث عن إعادة تأهيل "قيم" الفلسفة الكلاسيكية. لكن، كما أشار بشكل دقيق بيير هاسنر Hassner خلال المؤتمر، فإن استعمال مصطلح "قيم" بخصوص ما يشكل جوهر الفلسفة عند شتراوس يعد أمرا متناقضا. فـ "القيم"، بحسب تعريفها، تتحدد بالمقارنة مع قيم أخرى؛ وبذلك، لا يمكن على الإطلاق اعتبار غايات الفلسفة الكلاسيكية عند شتراوس "قيما".

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لقد أكدنا أعلاه على جانبين يمكن استخلاصهما من قراءة شتراوس لمكيافللي: بعد الصراع وبعد العلاقة بين الاستمرارية والقطيعة. ويبدو أن الموقف الشتراوسي يتحدد، في جوهره، من خلال هذين البعدين.

ذلك أن ما ينبغي الحفاظ عليه هو الصراع، أي الاختلاف الحي بين أنماط العيش وتراتبيتها، وهما اختلاف وتراتبية مؤسسان، في الطبيعة نفسها. وهنا يبرز الطابع اللاديمقراطي و"النخبوي" في فكر شتراوس، أي "تحيزه الأرستقراطي". ويجب التنبيه إلى أن هذا الجانب بعيد كل البعد عن أن يكون ثانويا لديه؛ فهو ليس مجرد رأي سياسي بسيط، بل هو أطروحة تتحكم في عدد كبير من تحليلاته الفلسفية. وقد رأينا بالفعل أن تأويله لمكيافللي يفضي إلى مشكلة التمييز بين الفلاسفة وغير الفلاسفة.

يتيح لنا ذلك فهما أوضح لمفارقة القطيعة على خلفية الاستمرارية. فما يميّز الأصل الفلسفي هو أنه يقوم على فعل جديد وعلى نمط جديد من التفكير. وبعبارة أخرى، فإن القطيعة تكون حادة، لكنها عند شتراوس لا تتحدد إلا داخل المجال الفلسفي نفسه. ومن ثم، لا يتعارض هذا التصور للقطيعة مع فكرة استمرارية الواقع، بل يفترضها؛ إذ إن الواقع، في نهاية المطاف، دائم لأنه طبيعي. وعلى نحو مفارق، ورغم نقده لفكرة "التأسيس الذاتي العقلاني"، يرفض شتراوس في العمق أن يكون الفكر ثانويا أو مشتقا؛ فالتمايزات لديه تظل دائما تمايزات بين أنماط التفكير. وهكذا يمكن إعادة تفعيل التجارب المؤسسة لنمط التفلسف الكلاسيكي واستعادتها، لأنها تنطوي على شكل من أشكال الاستمرارية.

من المعلوم أن أحد الجوانب الكبرى في نقد شتراوس لانحرافات الحداثة يتمثل في نقده للنزعة التاريخانية (أي قراءة الأفكار بوصفها تابعة في جوهرها لعصرها). وقد يخيل إلينا أنه برفضه في آن واحد نظرية العلمنة والتاريخانية، إنما يرفض معا إهمال التغير والمبالغة في تقديره. غير أن خطاب شتراوس لا يتموضع في هذا المستوى، أي في مستوى فهم التغيرات داخل الواقع نفسه؛ إذ إنه لا يدمجها إلا داخل مجال الفكر.

ولهذا نقترح، في الختام، مقابلة فكر شتراوس بفكر حنّة آرندت Hannah Arendt: إذ تُظهر آرندت، بامتياز، ولا سيما في كتابيها ***أصول التوتاليتارية*** و***شرط الإنسان الحديث***، أن البحث عن السمات الثابتة للوجود الإنساني لا يمكن أن ينفصل عن التفكير في الحدث. وتتطور الفينومينولوجيا السياسية في أعمالها في تعارض واضح مع الفكرة الشترواسية عن الفلسفة السياسية. فالتفكير، في منظورها، يجب أن يتحرر من "قيم" الفلسفة كي يتمكن من إدراك الواقع السياسي. غير أن ذلك لا يعني التخلي عن البحث عن أي أساس؛ إذ يتمثل هذا الأساس عند آرندت في إشكالية "الشرط" condition. وهي تطور تصورا للفعل بوصفه إمكانية لبدايات جديدة؛ وبهذا المعنى، فإن ما تأخذه على مكيافللي هو ميله إلى محاولة تطويع الواقع وإخضاعه (أي اختزال الفعل في الصنع). وبخلاف التصور الشترواسي للطبيعة الإنسانية، فإن هذا الارتباط بين الفعل والشرط يتيح التفكير فعلا في ظهور الجديد داخل الظواهر، كما يسمح للفكر بأن يعثر على مرجعياته داخل أزمة الحكم التي تميز حداثتنا.

لعل هذا هو السبيل الذي يمكن من خلاله فهم الحداثة، في كل لحظة من لحظاتها، في ذاتها، أي بوصفها حقبة تاريخية (عصر قائم بذاته) (époque) لا مجرد فترة زمنية (période).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

- Hans Blumenberg, La Légitimité des Temps modernes, trad. M. Sagnol, J.-L. Schlegel et D. Trierweiler, Paris, Gallimard, 1999.
- Carl Schmitt, Théologie politique, trad. J.-L. Schlegel, Paris, Gallimard, 1988.
- Daniel Tanguay, Leo Strauss. Une biographie intellectuelle, Paris, Grasset, 2003.
- Leo Strauss, Droit naturel et histoire, trad. Monique Nathan et Éric de Dampierre, Paris, Champs Flammarion, 1986.
- Leo Strauss, Pensées sur Machiavel, trad. M.-P. Edmond et Th. Stern, Paris, Payot, 1982.
- Leo Strauss, « Les trois vagues de la modernité », trad. Y. Hersant, Cahiers philosophiques, n° 20, 1984.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Can Machine Learning Replace VAR?

A Critical Evaluation in the Moroccan Inflation Context

Mariam Belamar, Raby Guerbaz[1]

Hassan II University, Ain Sebaa Faculty, MAEG laboratory

Morocco

Abstract

Inflation is never merely a statistic. It is the visible surface of a complex, historically contingent phenomenon shaped by supply chains, monetary institutions, exchange-rate regimes, and the psychology of expectations. This paper asks whether machine learning (ML) algorithms— Random Forest, XGBoost, LASSO-regularised VAR, and Long Short-Term Memory networks—can replace or substantively outperform traditional Vector Autoregressive (VAR) frameworks for inflation analysis in Morocco, a small open economy whose price dynamics are most conditioned by import dependence, a managed exchange-rate peg, and thin financial markets. Drawing on quarterly Moroccan macroeconomic data (1990–2024) and a rolling out-of-sample evaluation framework, we document a regime-contingent pattern: ML models achieve statistically significant forecast improvements during structurally turbulent periods— most acutely during the 2022–2023 commodity price shock—while VAR retains decisive advantages in structural identification, causal inference, and the counterfactual policy exercises that central banks require. We conclude that ML *complements* but cannot *replace* VAR in the Moroccan monetary policy toolkit, and we sketch a hybrid forecasting architecture appropriate for Bank Al-Maghrib's ongoing inflation-targeting transition.

Keywords: Inflation forecasting; Machine learning; Vector autoregres-sion; Morocco; Exchange-rate pass-through; Emerging economies; Hybrid models

[1] The authors thank Bank Al-Maghrib and the Haut Commissariat au Plan for statistical access.
JEL Classification: C53, C45, E31, E52, O55

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1 Introduction

1.1 Inflation as Phenomenon

In the standard macroeconomic textbook, inflation appears as a well-behaved variable—an index number that rises or falls in response to identifiable causal forces: the money supply, the output gap, imported commodity prices, and expectations. Yet practitioners who have navigated Morocco's price history across four turbulent decades will attest that this representation captures only the most tractable layer of a deeper social and economic phenomenon. Inflation, as Bresciani-Turroni [9] observed in his canonical study of the German hyperinflation, is ultimately "a human event"—one that feeds on expectations, distributes economic pain unevenly, and generates institutional and political responses that alter the very structural parameters models presuppose.

The Moroccan case makes this phenomenological complexity unusually transparent. Between 2000 and 2019, consumer price inflation averaged barely 1.8% annually [24]—a figure that might suggest a benign, easily modelled process. Then, within three years, Morocco experienced a deflationary episode (2020), a mild recovery-driven acceleration (2021), and a sharp commodity price surge that drove headline CPI to 8.3% year-on-year in February 2023 [5]. This sequence was not a failure of monetary policy: it reflected the intersection of a global energy shock, a severe domestic drought, and a managed exchange-rate regime illsuited to absorbing external price volatility [20]. Understanding this sequence—and forecasting the next one—requires analytical frameworks capable of accommodating structural discontinuity, nonlinear transmission, and regime-dependent determinant hierarchies.

The question this paper explores is whether machine learning provides such frameworks, or whether the Vector Autoregressive model, suitably augmented, remains the more appropriate workhorse for Moroccan inflation analysis.

1.2 The Methodological Stakes

The debate between econometrics and machine learning has moved far beyond academic tribalism. At its core, it concerns three distinct analytical objectives that are

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

often conflated in the forecasting literature: *prediction*—accurately anticipating future price-level changes; *identification*—isolating the causal contribution of individual shocks; and *communication*— translating analytical findings into the policy language of central bank committees [31, 38]. VAR and ML methods are optimised for different subsets of these objectives, and their comparative advantages shift depending on which objective is prioritisé.

For Bank Al-Maghrib, an institution navigating a consequential transition from a fixed exchange-rate regime toward greater flexibility and a formal inflation-targeting framework [25], all three objectives are simultaneously relevant. Short-run forecasting accuracy matters for operational decisions; structural identification matters for understanding the transmission mechanism; and communicative transparency matters for maintaining the credibility that effective inflation targeting requires. A methodology that excels at prediction while sacrificing identification and communicability may therefore be less useful than its raw forecast statistics suggest.

1.3 Contribution and Outline

This paper makes three contributions. First, we frame the ML-versus-VAR comparison within an explicit theory of inflation as a multi-regime phenomenon, allowing methodological performance to be evaluated not only statistically but against the demands of the phenomenon itself. Second, we conduct a rolling out-of-sample forecasting comparison across crisis and non-crisis sub-periods, demonstrating that methodological rankings are regime-contingent rather than universal. Third, we draw implications for the analytical architecture of Bank Al-Maghrib in the specific context of its inflation-targeting transition.

The paper is organised as follows. Section 2 characterises Moroccan inflation as a structural phenomenon. Section 3 reviews the relevant literature on VAR and ML methods. Section 4 presents the analytical frameworks compared. Section 5 describes the empirical strategy and summarises the key findings. Section 6 discusses the implications. Section 7 concludes.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2 Moroccan Inflation as Structural Phenomenon

2.1 The Anatomy of Moroccan Price Dynamics

Before asking how to model Moroccan inflation, it is necessary to understand what kind of process one is modelling. Three structural features, in combination, define the Moroccan inflation phenomenon and distinguish it from the processes for which most ML and econometric benchmarks were originally designed.

Import dependence and the pass-through problem. Morocco imports more than 90% of its primary energy needs and approximately 50% of its cereal consumption in drought years [20]. This structural import dependence means that international commodity price shocks transmit rapidly and potently into domestic consumer prices—a pattern documented empirically by Abbad et al. [1], who estimated significant but regime-varying exchange-rate pass-through (ERPT) coefficients. The pass-through is not, however, linear: energy subsidy schemes historically absorbed much of the first-round transmission, while their partial dismantlement in 2014 altered the regime in ways that single-equation models cannot capture.

The managed exchange rate as shock filter and amplifier. Morocco's exchange-rate management—historically a peg to a euro-dollar basket with a crawling band progressively widened since 2018—means that the nominal exchange rate does not freely absorb external shocks. As Zouhar & Motaouakkil [39] document, this design partially insulates domestic inflation from short-run com-modity price volatility but simultaneously concentrates adjustment pressure on domestic prices during episodes of significant external disequilibrium, generating abrupt inflation accelerations that linear time-series models systematically underpredict.

Monetary transmission attenuation. Morocco's banking sector, while formally sophisticated, exhibits features—concentrated ownership, limited interbank market development, and a large informal economy—that attenuate the pass-through from policy rates to retail lending rates and, ultimately, to aggregate demand and inflation [15, 39]. This attenuation implies that inflation in Morocco is less responsive to monetary policy than canonical theory suggests.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2.2 Crisis Episodes and Structural Instability

The historical record reveals three distinct crisis episodes that punctuate an otherwise tranquil baseline inflation environment (Table 1). Each episode is structurally distinct in its origin, propagation mechanism, and policy response—a heterogeneity that poses severe challenges for any model estimated on pooled time-series data.

Table 1: Moroccan Inflation Crisis Episodes: Structural Characteristics

Episode	Primary shock	Propagation mechanism	Peak CPI
2007–2009 GFC	Global food and oil price surge; capital flow reversal	Import price channel; subsidy pressure	3.9% (2008)
2020 COVID-19	Global demand collapse; supply chain disruption	Deflationary demand shock, then cost-push recovery	−0.6% (2020)
2022–2023 Commodity surge	Russia–Ukraine war; European energy crisis; domestic drought	Food and energy import prices; ERPT acceleration	8.3% (2023:Q1)

Sources: Bank Al-Maghrib Annual Reports [5]; Haut Commissariat au Plan [20]; IMF Article IV Consultations [24, 25].

This crisis anatomy has a direct methodological implication: Moroccan inflation exhibits *structural heterogeneity across regimes* that cannot be represented by a single-regime linear model estimated over the full sample. As Perron [32] demonstrates in a general framework, ignoring structural breaks in time-series estimation inflates unit-root bias, distorts impulse-response inference, and generates systematically poor out-of-sample forecasts precisely during the episodes that matter most to policymakers.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2.3 Why Moroccan Inflation Demands Flexible Methods

The phenomenological reading of Moroccan inflation thus generates a clear methodological prior: useful models must accommodate (i) nonlinear and threshold dynamics in exchange-rate pass-through, (ii) regime-switching determinant hierarchies (monetary versus external drivers), and (iii) parameter instability across crisis and non-crisis environments. This prior motivates the comparison between VAR—which imposes linearity and parameter constancy but provides structural identification—and machine learning methods—which accommodate nonlinearity and high-dimensional interactions but sacrifice structural interpretability.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

3 Literature Review

3.1 The VAR Tradition in Macroeconomics

The Vector Autoregression, introduced by Sims [34] as a "theory-free" alternative to large-scale simultaneous-equation models, has since become the foundational tool of empirical monetary economics. Its enduring dominance reflects not only its forecasting utility but, more decisively, its capacity for structural identification: through the imposition of theoretically motivated restrictions on the contemporaneous impact matrix, Structural VAR (SVAR) generates orthogonal structural shocks and traces their propagation via impulse-response functions (IRFs) [26].

Applied to Morocco, SVAR specifications have provided consistent evidence that monetary transmission is sluggish and that external shocks account for a disproportionate share of inflation forecast-error variance [6, 15]. The Factor-Augmented VAR (FAVAR) of Bernanke et al. [7] partially addresses the dimensionality problem inherent in rich data environments, compressing information from a large predictor set into a small number of latent factors while preserving VAR-based identification. Yet even FAVAR inherits the linearity and parameter-constancy assumptions of its parent framework—assumptions that our phenomenological analysis suggests are particularly restrictive in the Moroccan context.

3.2 Machine Learning Enters the Macro Forecasting Arena

The entry of machine learning into macroeconomic forecasting was gradual, cautious, and initially sceptical. The early consensus, articulated by Stock & Watson [35], was that simple models tend to forecast macroeconomic variables as well as complex ones. The pivot came with the recognition—catalysed by large-scale forecasting competitions [29] and the availability of rich macroeconomic databases [19]—that the superior performance of simple models was itself regime-contingent: simple models win during stable periods; complex models win during turbulent ones.

Regularised regression. The LASSO [37] and Ridge penalised regression estimators address the over-parameterisation problem that afflicts unrestricted VARs in high-dimensional settings. Bai & Ng [4] established the theoretical foundations for

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

LASSO in the time-series context, while Kocenda & Macek [27] demonstrated empirically that LASSO-VAR outperforms both unrestricted VAR and pure LASSO for inflation forecasting in Central and Eastern European economies with structural characteristics broadly comparable to Morocco.

Ensemble tree methods. Random Forest [8] and Gradient Boosted Trees (XGBoost; Chen & Guestrin 11) achieve high predictive accuracy by aggregating large numbers of decision trees, implicitly implementing a flexible, nonparametric approximation to the conditional mean of the inflation process. Medeiros et al. [30] provided the benchmark evidence for US inflation, demonstrating substantial RMSE reductions during the most volatile sub-samples. Importantly, the ML advantage in Medeiros et al. [30] is asymmetric: the gain is concentrated in high-uncertainty regimes, precisely the periods that matter most for central bank operations.

Deep learning. Long Short-Term Memory (LSTM) networks [23] exploit gated recurrent architectures to capture long-range temporal dependencies in inflation series, making them theoretically attractive for processes with high persistence. Hidalgo-Pacheco et al. [22] documented LSTM outperformance over VAR benchmarks in Latin American economies—an encouraging result for Morocco, which shares several structural characteristics with that country group, including commodity dependence and managed exchange-rate arrangements.

3.3 The Interpretability Problem

The most fundamental objection to deploying ML for central bank inflation analysis is not forecasting performance but interpretability. Mullainathan & Spiess [31] formalise the distinction between *prediction problems* and *causal inference problems*: ML methods are well-suited to the former but poorly suited to the latter, because their flexible functional forms capture correlational signal without distinguishing causal from confounded relationships.

Explainability tools such as SHAP (Shapley Additive Explanations; Lundberg & Lee 28) and LIME [33] have partially addressed this limitation by providing local approximations to model predictions that satisfy axiomatic fairness properties. Yet as Athey & Imbens [2] emphasises, SHAP feature importance quantifies *predictive*

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

relevance, not *causal* relevance. A variable may rank highly in SHAP because it is correlated with the true causal driver, not because it independently causes inflation— a distinction that is operationally critical for policy evaluation.

3.4 The Hybrid Synthesis

The most productive current in the literature treats ML and VAR not as competitors but as complements with distinct comparative advantages. Goulet Coulombe [18] develops a "macroeconomic random forest" that imposes economic structure—lag restrictions, monotonicity constraints—on the ensemble learning process, achieving both forecasting gains and enhanced interpretability. Giannone et al. [17] propose a Bayesian model averaging framework that formally combines ML and structural model forecasts, weighting each according to its recent predictive accuracy. Major central banks—the ECB [16], the Bank of England [10], and the Federal Reserve [13]— have all integrated ML components into their forecasting suites while explicitly preserving structural models for policy evaluation.

For Morocco, this hybrid logic is even more compelling: an economy in institutional transition cannot afford to sacrifice the structural transparency that VAR provides, even if it can meaningfully exploit ML's regime-adaptive forecasting flexibility.

3.5 Morocco in the Literature

The Morocco-specific empirical literature is rich by regional standards but limited in methodological scope. Existing work—El Aynaoui et al. [15], Benlghazi et al. [6], Zouhar & Motaouakkil [39], Abbad et al. [1]—establishes the empirical stylised facts that motivate this study: sluggish monetary transmission, significant ERPT, and the dominant role of imported commodity prices in driving inflation volatility. However, all existing studies employ single-regime linear specifications, and to our knowledge no published work has applied ML methods to Moroccan inflation or formally compared ML to VAR benchmarks in this context. This paper fills both gaps.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

4 Analytical Frameworks

4.1 The VAR Family: Identification as Comparative Advantage

We consider three VAR-family specifications, each addressing a distinct limitation of the benchmark reduced-form model.

Reduced-form VAR. The benchmark specification models the joint dynamics of a vector $\mathbf{X}_t$ comprising CPI inflation, the BAM policy rate, the MAD/EUR exchange rate change, real GDP growth, broad money (M2) growth, and the oil price change:

$$\mathbf{X}_t = \mathbf{c} + \sum_{j=1}^{p} \mathbf{A}_j \mathbf{X}_{t-j} + \boldsymbol{\varepsilon}_t, \qquad \boldsymbol{\varepsilon}_t \sim \mathrm{N}(\mathbf{0}, \boldsymbol{\Sigma}). \tag{1}$$

The lag order p is selected via the Akaike Information Criterion. Equation by equation OLS provides efficient estimates under the Gauss-Markov conditions.

Structural VAR (**SVAR**). Impulse-response analysis requires a Structural VAR that recovers orthogonal structural shocks through identifying restrictions. We adopt the recursive Cholesky identification of El Aynaoui et al. [15], placing commodity prices and the exchange rate first in the ordering (treated as contemporaneously exogenous to domestic policy), with the monetary policy rate ordered last. The resulting impulse responses trace the dynamic path of inflation following oil price shocks, exchange-rate depreciations, and monetary policy tightenings— information that has direct operational relevance for Bank Al-Maghrib.

Factor-Augmented VAR (**FAVAR**). The FAVAR of Bernanke et al. [7] augments the core VAR with latent factors extracted by principal component analysis from a broader information set of 48 Moroccan and international quarterly indicators. Retaining three factors—as indicated by the Bai & Ng [3] information criterion— substantially reduces omitted-variable bias while preserving the low-dimensional structure of the VAR system.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

4.2 Machine Learning Specifications: Prediction as Comparative Advantage

We consider four ML specifications chosen to span the main families in the literature while remaining estimable on Morocco's relatively short quarterly dataset.

LASSO–VAR and Ridge–VAR. Regularised VAR specifications embed penalised regression into the inflation equation, imposing ℓ_1 (LASSO) or ℓ_2 (Ridge) penalty terms that shrink irrelevant coefficients toward zero. These hybrid specifications occupy the methodological bridge between VAR and ML: they retain the linear structure of the VAR while exploiting the dimensionality-reduction advantages of regularisation [27].

Random Forest and XGBoost. Ensemble tree methods are specified as non-parametric regressions of the h-step-ahead inflation rate on a lagged predictor matrix comprising all variables in $\mathbf{X}_t$ and a set of global external variables. These specifications capture nonlinearities and interactions that the linear VAR cannot represent, at the cost of structural interpretability [8, 11].

LSTM network. The Long Short-Term Memory specification treats inflation forecasting as a sequence-to-one prediction problem, processing the history of $\mathbf{X}_t$ through gated recurrent cells that learn to selectively retain and forget historical information [23]. Given the short Moroccan sample, the LSTM is regularised with dropout and trained with early stopping to prevent overfitting.

4.3 A Note on the Complementarity of the Two Families

The juxtaposition of VAR and ML methods in this study is not symmetric: the two families are optimised for different objective functions. VAR is designed for *structural inference* and incidentally produces forecasts; ML is designed for *predictive accuracy* and incidentally produces interpretable outputs (via post-hoc explainability tools). Comparing them solely on forecasting metrics— as much of the literature does— therefore provides an incomplete and potentially misleading picture of their relative utility for policy institutions. Our evaluation accordingly combines statistical forecast comparison with a qualitative assessment of structural interpretability.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

5 Empirical Strategy and Key Findings

5.1 Data and Evaluation Design

We assemble a quarterly dataset spanning 1990:Q1–2024:Q4 from Bank Al-Maghrib, the Haut Commissariat au Plan, the World Bank Pink Sheet database, the FAO Food Price Index, and Eurostat. The variable set mirrors the theoretical determinants identified in Section 2: domestic monetary conditions, exchange-rate dynamics, imported commodity prices, the output gap, and the Euro Area inflation environment.

All models are evaluated under a standardised rolling-window protocol: an initial training window (1990:Q1–2009:Q4) is expanded quarter by quarter, with each successive step re-estimating all models and generating genuine out-of-sample forecasts for h = 1, 2, 4 quarters. Statistical significance of forecast differentials is assessed using the Diebold–Mariano test [14] with the Harvey–Leybourne–Newbold small-sample correction.

5.2 The Regime-Contingent Pattern of ML Advantage

The central empirical finding can be stated in a single proposition: machine learning methods do not uniformly outperform VAR; their advantage is regime-contingent, concentrating in crisis episodes where structural instability and nonlinear dynamics overwhelm linear model capacity.

Figure 1 summarises this pattern schematically.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

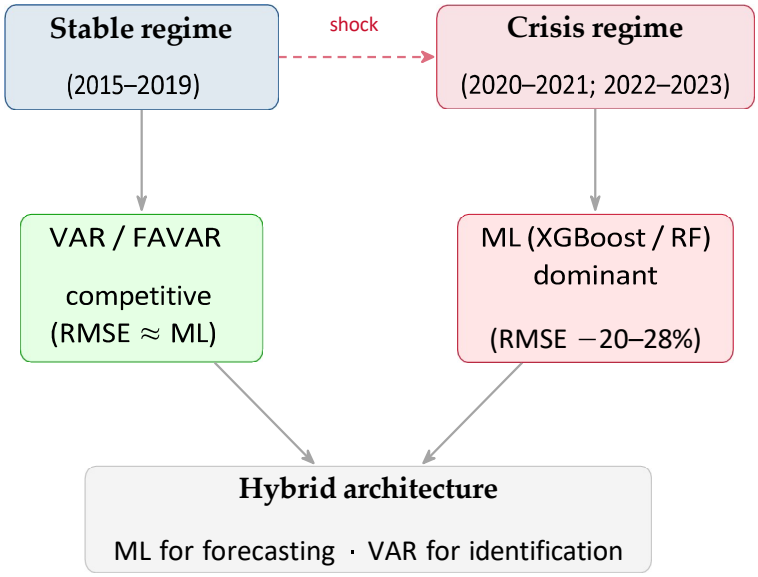


Figure 1: Regime-contingent methodological performance: schematic summary of empirical findings.

During stable macroeconomic periods, VAR-family and ML models perform comparably. During crisis episodes, ML ensemble methods achieve significant predictive gains. Neither family dominates across all objectives, motivating a hybrid architecture.

More specifically, across the full out-of-sample evaluation period (2015:Q1–2024:Q4):

(i) At the one-quarter horizon, XGBoost achieves an RMSE reduction of approximately 17–18% relative to the unrestricted VAR(2) benchmark, with the differential statistically significant at the 5% level (Diebold–Mariano test). FAVAR narrows this gap substantially, reflecting its information-richness relative to small-scale VARs.

(ii) The ML advantage is sharply asymmetric across sub-periods. During non-crisis quarters, the Diebold–Mariano test *fails* to reject equal predictive accuracy for Random Forest versus FAVAR ($p \approx 0.17$), suggesting that flexible ML methods offer no systematic gain over factor-augmented econometrics in structurally stable

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

environments. During crisis quarters, by contrast, Random Forest achieves RMSE reductions exceeding 27% relative to VAR(2), with the differential significant at the 5% level.

(iii) At the four-quarter horizon, the LSTM network outperforms all other specifications—consistent with the hypothesis that its temporal memory architecture confers advantages at extended horizons where inflation persistence dominates forecast accuracy.

5.3 What the VAR Reveals That ML Cannot

The superiority of ML in crisis forecasting coexists with a capability gap that no forecasting metric can capture: structural identification. The SVAR impulse-response analysis reveals three findings of direct operational significance for Bank Al-Maghrib:

- A one-standard-deviation positive shock to the BAM policy rate reduces inflation by approximately 0.4 percentage points after three to four quarters—a transmission magnitude roughly one-third the size of an equivalent food price shock. This asymmetry confirms that Morocco's inflation problem is primarily supply-side and import-driven, rendering monetary policy a blunt instrument for inflation stabilisation.

- The Forecast Error Variance Decomposition (FEVD) reveals a dramatic shift in the inflation determinant hierarchy during the 2022–2023 crisis: import price and exchange-rate shocks jointly account for approximately 58% of one-year-ahead inflation forecast variance during the commodity surge, compared to roughly 21% in the pre-crisis baseline. This structural shift is entirely invisible to a single-regime linear model estimated over the full sample.

- Chow breakpoint tests detect significant parameter instability in the VAR system at all three crisis dates at the 1% level, confirming that the structural assumption of time-invariant parameters is violated in Moroccan inflation data.

Crucially, these three findings together constitute the structural case *for* ML flexibility— but they also constitute the institutional case *for* retaining VAR alongside ML, because only the SVAR can generate the conditional counterfactuals

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

("What happens to inflation if we raise the policy rate by 50bp given the current external shock?") that monetary policy committees require [21].

6 Discussion

6.1 Can ML Replace VAR?

The paper's central finding is negative in its literal sense but constructive in its implications: machine learning cannot replace VAR in the Moroccan monetary policy context, for reasons that are structural and institutional rather than merely statistical.

The argument has two components. First, the *structural identification argument*: VAR-based IRF analysis generates counterfactual causal pathways—the dynamic response of inflation to an isolated monetary policy shock—that ML models cannot produce without reimposing structural assumptions that effectively recreate the econometric framework [12, 21]. SHAP feature importance, however elegant, does not substitute for this: it quantifies predictive correlation, not causal transmission.

Second, the *institutional communication argument*: inflation targeting, as a governance framework, requires a central bank not only to forecast inflation accurately but to commit publicly to a specific projection, explain deviations, and articulate the policy logic connecting instrument settings to outcomes [36]. A gradient-boosted ensemble model, however accurate in ex-ante backtests, cannot straightforwardly discharge this communicative function. As Varian [38] observes, data-driven prediction and institutional accountability are not the same kind of activity.

6.2 The Specific Lessons for Morocco

The Moroccan experience yields three policy-relevant lessons that transcend the methodological debate.

Lesson 1: **Supply-side inflation demands supply-side intelligence**. The SVAR and ML analyses agree that Moroccan inflation is primarily driven by external supply shocks—oil prices, food prices, Euro Area inflation, and exchange-rate dynamics—during the crisis episodes that impose the greatest costs on households. Improving the tracking of global commodity markets, shipping cost indices, and agricultural

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

production data is therefore as valuable for inflation forecasting as any methodological refinement.

Lesson 2: **ML should be crisis-aware, not crisis-activated**. Our findings show that ML advantage concentrates in crisis periods—but by definition, policymakers only discover they are in a crisis after its onset. A practical implementation should therefore use real-time regime indicators (commodity price volatility indices, exchange-rate stress measures, global uncertainty proxies) to activate ML model weighting *before* crisis-period forecasting errors accumulate.

Lesson 3: **Institutional transition demands methodological pluralism**. Bank Al-Maghrib's ongoing transition toward inflation targeting creates a period of heightened uncertainty about the structural parameters of monetary transmission. Methodological monoculture—relying exclusively on either VAR or ML—concentrates model risk during precisely the period when analytical flexibility is most valuable. A hybrid architecture, deploying each method for the tasks it performs best, is the appropriate institutional response.

6.3 Toward a Hybrid Architecture for Bank Al-Maghrib

We propose a three-tier analytical architecture for Moroccan inflation forecasting, summarised in Table 2.

Table 2: Proposed Hybrid Analytical Architecture for Bank Al-Maghrib

Tier	Primary tool	Purpose

Note: All three tiers operate in parallel. Forecast disagreement across tiers serves as a real-time model uncertainty signal. The structural tier is irreplaceable for monetary policy communication and committee deliberation.

This architecture is consistent with the practice of leading central banks [10, 16] and draws on the theoretical synthesis proposed by Goulet Coulombe [18] and Giannone et al. [17]. It acknowledges that the ML-versus-VAR debate, framed as an either-or choice, poses a false dilemma: the relevant question is not which method wins

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

but how their complementary strengths can be integrated into a coherent institutional forecasting process.

Conclusion

This paper began with an observation that inflation is a phenomenon, a complex, historically contingent process shaped by institutions, expectations, and structural vulnerabilities that resist compression into any single econometric or algorithmic specification. The Moroccan case makes !!this observation especially transparent: three decades of price data reveal a low-inflation baseline punctuated by sharp, structurally distinct crisis episodes whose dynamics systematically overwhelm the linear, time-invariant assumptions that underpin conventional VAR estimation.

Against this backdrop, machine learning methods offer genuine value: tree-based ensembles and LSTM networks adapt to regime shifts faster than linear models, generate significant forecast improvements during the crisis episodes that matter most, and identify determinant hierarchies—the shift from monetary to external drivers—that conventional FEVD analysis subsequently validates. But ML's forecasting advantages coexist with structural limitations that are decisive for monetary policy practice: an inability to generate structural identification, a lack of conditional counterfactual capacity, and a communicative opacity that is incompatible with the transparency requirements of inflation targeting.

We therefore answer our title question with a principled negative qualified by a constructive proposal. Machine learning cannot replace VAR in the Moroccan inflation context—but it should be integrated alongside VAR in a hybrid analytical architecture that allocates each method to the tasks for which it is best suited. For Bank Al-Maghrib, navigating an institutional transition of historical significance, this methodological pluralism is not a counsel of indecision but a recognition that the phenomenon demands more intellectual flexibility than any single analytical tradition can provide.

Future research should extend this framework in two directions. First, the application of Bayesian model averaging to combine ML and VAR forecasts [17] would provide a principled, probabilistically coherent synthesis of the two families. Second, the

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Moroccan experience—a small, import-dependent economy with a managed exchange rate navigating an inflation-targeting transition—may generalise to a broad set of MENA and Sub-Saharan African economies. Systematic comparative analysis across this group represents an important and largely unexplored research agenda.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

References

- Abbad, M., Bensassi, S., & Taamouti, A. (2020). Exchange rate pass-through to domestic prices in Morocco: Evidence from a structural VAR model. *Journal of African Economies*, 29(4), 311–338.
- Athey, S., & Imbens, G. W. (2019). Machine learning methods that economists should know about. *Annual Review of Economics*, 11, 685–725.
- Bai, J., & Ng, S. (2002). Determining the number of factors in approximate factor models. *Econometrica*, 70(1), 191–221.
- Bai, J., & Ng, S. (2008). Forecasting economic time series using targeted predictors. *Journal of Econometrics*, 146(2), 304–317.
- Bank Al-Maghrib. (2023). *Annual Report 2022–2023: Monetary Policy, Inflation and Economic Developments*. Rabat: Bank Al-Maghrib Publications.
- Benlghazi, R., Chaara, M., & El Ghini, A. (2015). Long-run determinants of inflation in Morocco: An ARDL bounds testing approach. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 5(3), 807–817.
- Bernanke, B. S., Boivin, J., & Eliasz, P. (2005). Measuring the effects of mon-etary policy: A factor-augmented vector autoregressive (FAVAR) approach. *Quarterly Journal of Economics*, 120(1), 387–422.
- Breiman, L. (2001). Random forests. *Machine Learning*, 45(1), 5–32.
- Bresciani-Turroni, C. (1931). *The Economics of Inflation: A Study of Currency Depreciation in Post-War Germany*. London: George Allen & Unwin. [English translation, 1937]
- Chakraborty, C., & Joseph, A. (2022). Machine learning at central banks: Applications and interpretability. *Bank of England Working Paper*, No. 674.
- Chen, T., & Guestrin, C. (2016). XGBoost: A scalable tree boosting system. In *Proceedings of the 22nd ACM SIGKDD International Conference on Knowledge Discovery and Data Mining* (pp. 785–794). ACM.
- Chen, T., Guestrin, C., & He, X. (2020). Interpretability and causality in machine *learning for economics. AEA Papers and Proceedings, 110, 432–437.*

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Coulombe, P. G., Leroux, M., Stevanovic, D., & Surprenant, S. (2020). How is machine learning useful for macroeconomic forecasting? CIRANO Working Papers, No. 2020s-45.
- Diebold, F. X., & Mariano, R. S. (1995). Comparing predictive accuracy.
- Journal of Business & Economic Statistics, 13(3), 253–263.
- El Aynaoui, K., Quarouch, H., & Lahlou, M. (2008). Monetary transmission mechanism in Morocco: A structural VAR approach. Bank Al-Maghrib Working Paper Series, No. 23.
- European Central Bank. (2020). Machine learning applications in central bank-ing (Occasional Paper Series No. 25/2020). ECB.
- Giannone, D., Henry, J., Lalik, M., & Modugno, M. (2021). An area-wide real-time database for the euro area. Review of Economics and Statistics, 103(5), 799–812.
- Goulet Coulombe, P. (2022). The macroeconomy as a random forest. Journal of Applied Econometrics, 37(5), 1045–1068.
- Ha, J., Kose, M. A., & Ohnsorge, F. (2023). One-stop source: A global database of inflation. Journal of International Money and Finance, 137, 102896.
- Haut Commissariat au Plan. (2023). Tableau de bord de l'économie marocaine: 2022–2023. Rabat: HCP.
- Heckman, J. J. (2001). Micro data, heterogeneity, and the evaluation of public policy: Nobel lecture. Journal of Political Economy, 109(4), 673–748.
- Hidalgo-Pacheco, C., Restrepo-Tobón, D., & Arias-Castro, J. (2021). LSTM networks for inflation forecasting in Latin America. Latin American Journal of Central Banking, 2(3), 100036.
- Hochreiter, S., & Schmidhuber, J. (1997). Long short-term memory. Neural Computation, 9(8), 1735–1780.
- International Monetary Fund. (2022). Morocco: 2022 Article IV Consultation Staff Report (Country Report No. 22/235). IMF.
- International Monetary Fund. (2023). Morocco: Selected Issues—Exchange Rate Flexibility and Inflation Dynamics (Country Report No. 23/302). IMF.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- *Kilian, L., & Lütkepohl, H. (2017). Structural Vector Autoregressive Analysis. Cambridge University Press.*
- *Kocenda, E., & Macek, M. (2022). Inflation forecasting in Central and Eastern Europe: A comparison of LASSO-VAR and standard VAR models. Economic Modelling, 110, 105796.*
- *Lundberg, S. M., & Lee, S.-I. (2017). A unified approach to interpreting model predictions. In I. Guyon et al. (Eds.), Advances in Neural Information Processing Systems, Vol. 30. Curran Associates.*
- *Makridakis, S., Spiliotis, E., & Assimakopoulos, V. (2022). M5 accuracy competition: Results, findings, and conclusions. International Journal of Forecasting, 38(4), 1346–1364.*
- *Medeiros, M. C., Vasconcelos, G. F. R., Veiga, Á., & Zilberman, E. (2021). Forecasting inflation in a data-rich environment: The benefits of machine learning methods. Journal of Business & Economic Statistics, 39(1), 98–119.*
- *Mullainathan, S., & Spiess, J. (2017). Machine learning: An applied econo-metric approach. Journal of Economic Perspectives, 31(2), 87–106.*
- *Perron, P. (2006). Dealing with structural breaks. In T. C. Mills & K. Patter-son (Eds.), Palgrave Handbook of Econometrics, Vol. 1 (pp. 278–352). Palgrave Macmillan.*
- *Ribeiro, M. T., Singh, S., & Guestrin, C. (2016). "Why should I trust you?": Explaining the predictions of any classifier. In Proceedings of the 22nd ACM SIGKDD International Conference on Knowledge Discovery and Data Mining (pp. 1135–1144). ACM.*
- *Sims, C. A. (1980). Macroeconomics and reality. Econometrica, 48(1), 1–48.*
- *Stock, J. H., & Watson, M. W. (2002a). Macroeconomic forecasting using diffusion indexes. Journal of Business & Economic Statistics, 20(2), 147–162.*
- *Svensson, L. E. O. (2010). Inflation targeting. In B. M. Friedman & M. Wood-ford (Eds.), Handbook of Monetary Economics, Vol. 3B (pp. 1237–1302). Else-*

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

vier.

- *Tibshirani, R. (1996). Regression shrinkage and selection via the lasso.*
- *Journal of the Royal Statistical Society: Series B, 58(1), 267–288.*
- *Varian, H. R. (2014). Big data: New tricks for econometrics. Journal of Economic Perspectives, 28(2), 3–28.*
- *Zouhar, Y., & Motaouakkil, A. (2019). Monetary policy transmission in Morocco: A VAR analysis of the interest rate channel. Review of Economic Analysis, 11(1), 93–121.*

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Le tourisme de montagne solidaire comme levier d'innovations territoriales : le cas de la commune de Ouirgane dans le Haut Atlas de Marrakech

Yasmine CHAKIR & Pr. Fatima GEBRATI
Université Cadi Ayyad – Marrakech
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines – FLSH
Laboratoire d'Études sur les Ressources, Mobilité et Attractivité (LERMA)
Maroc

Résumé

Dans le Haut Atlas de Marrakech, la commune rurale de Ouirgane illustre le rôle stratégique du tourisme de montagne solidaire comme levier d'innovations territoriales et de développement durable. Face à des défis structurels : enclavement géographique, fragilité socioéconomique et dépendance à l'agriculture le territoire mobilise ses ressources naturelles, culturelles et humaines à travers des initiatives solidaires ancrées dans les savoir-faire amazighs. Cette recherche analyse dans quelle mesure ces dynamiques constituent un facteur de résilience territoriale et d'innovation sociale, notamment dans le contexte post-séisme d'Al Haouz (2023). Sur le plan méthodologique, une approche qualitative a été adoptée, combinant des entretiens semi-directifs menés auprès de quinze acteurs locaux (gérants de gîtes, femmes entrepreneures, responsables associatifs), une observation participante sur le terrain, et une analyse documentaire s'appuyant sur des rapports institutionnels (HCP) et des travaux scientifiques. L'analyse révèle l'émergence d'une offre touristique territorialisée (hébergements communautaires, circuits écotouristiques, agrotourisme immersif) portée par des coopératives, des associations locales et des initiatives citoyennes. L'implication des femmes et des jeunes, la gouvernance participative et les partenariats public-privé-associatif constituent les piliers de ce modèle. Néanmoins, des contraintes structurelles persistent : dépendance vis-à-vis des opérateurs de Marrakech, insuffisances infrastructurelles et limites de la gouvernance locale. Ouirgane apparaît ainsi comme un laboratoire territorial où le tourisme solidaire articule diversification économique, cohésion sociale et revitalisation territoriale.

Mots-clés : tourisme de montagne, tourisme solidaire, Ouirgane, Haut Atlas, innovation territoriale, résilience, développement local.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

In the High Atlas of Marrakech, the rural commune of Ouirgane illustrates the strategic role of solidarity-based mountain tourism as a driver of territorial innovation and sustainable development. Faced with structural challenges geographical isolation, socioeconomic vulnerability, and agricultural dependence the territory mobilises its natural, cultural, and human resources through solidarity-based initiatives rooted in Amazigh knowledge. This research examines the extent to which these dynamics foster territorial resilience and social innovation, particularly in the aftermath of the Al Haouz earthquake (2023). The study adopts a qualitative methodology combining semi-structured interviews with fifteen local stakeholders (guesthouse managers, women entrepreneurs, associative leaders), participant observation, and documentary analysis drawing on institutional reports (HCP) and scientific literature. The findings reveal the emergence of a territorialised tourism offer community-based accommodation, ecotourism circuits, and immersive agrotourism driven by cooperatives, local associations, and community initiatives. The involvement of women and youth, participatory governance, and public-private-associative partnerships form the pillars of this model. However, structural constraints persist: dependency on Marrakech-based operators, infrastructure gaps, and limitations of local governance. Ouirgane thus emerges as a territorial laboratory where solidarity-based tourism articulates economic diversification, social cohesion, and territorial revitalisation.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. INTRODUCTION

Le tourisme de montagne connaît depuis plusieurs décennies une dynamique de croissance soutenue à l'échelle mondiale, s'imposant comme l'une des formes touristiques les plus en vogue auprès d'une clientèle en quête d'authenticité, de nature et d'expériences culturelles immersives (Gebrati, 2014). Au Maroc, cette tendance se manifeste avec une acuité particulière dans les massifs de l'Atlas, où les communautés rurales tentent de valoriser leurs ressources patrimoniales dans un contexte de mutations socioéconomiques profondes.

La commune rurale de Ouirgane, nichée au cœur du Haut Atlas de Marrakech, constitue un terrain d'observation privilégié pour analyser ces dynamiques. Ce territoire, longtemps marqué par l'enclavement, la pauvreté et la dépendance à l'agriculture traditionnelle, connaît depuis le début des années 2000 une transformation progressive fondée sur l'essor du tourisme de montagne solidaire. Ce type de tourisme, qui place la participation des communautés locales et la solidarité au centre du projet touristique (UNAT, 2006), se distingue du tourisme de masse par son ancrage territorial et sa vocation redistributive.

La problématique de cette recherche s'articule autour de la question suivante : dans quelle mesure le tourisme de montagne solidaire constitue-t-il un levier d'innovation territoriale, de développement local durable et de résilience dans la commune de Ouirgane ? Cette interrogation prend une résonance particulière au lendemain du séisme d'Al Haouz (septembre 2023), qui a mis à rude épreuve la capacité des communautés montagnardes à absorber les chocs et à reconstruire leurs économies locales.

Cette recherche s'interroge également sur les spécificités du système touristique local, les formes de tourisme solidaire qui y émergent, leurs impacts sur la valorisation du territoire et sur les dynamiques socio-économiques locales, ainsi que sur les vulnérabilités et les défis auxquels ce système demeure confronté.

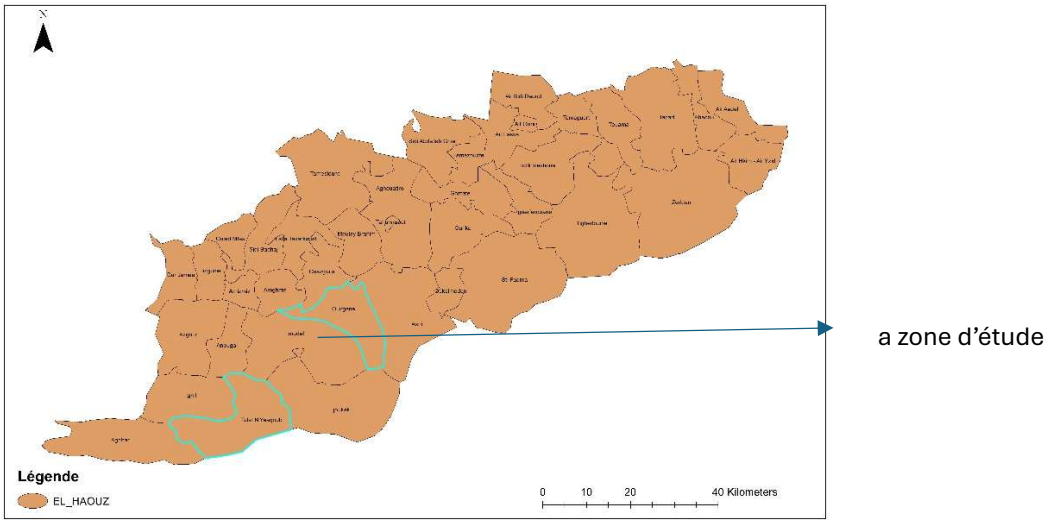
© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Après cette introduction qui présente la zone d'étude, l'article s'organise en quatre parties : le cadre théorique et la revue de littérature, la méthodologie adoptée, l'analyse des résultats, puis une discussion critique, suivie d'une conclusion.

1.1 Zone d'étude

La commune rurale de Ouirgane est située au cœur du Haut Atlas de Marrakech, relevant administrativement du cercle d'Asni dans la province d'Al Haouz. Longtemps rattachée à la commune de Tlat N'Yaaqoub depuis 1956, elle a acquis le statut de commune autonome en 1977. Selon les données du Haut-Commissariat au Plan (2024), la commune compte environ 10 674 habitants répartis sur 65 douars, avec une économie reposant essentiellement sur l'agriculture traditionnelle, l'élevage et les activités touristiques émergentes.

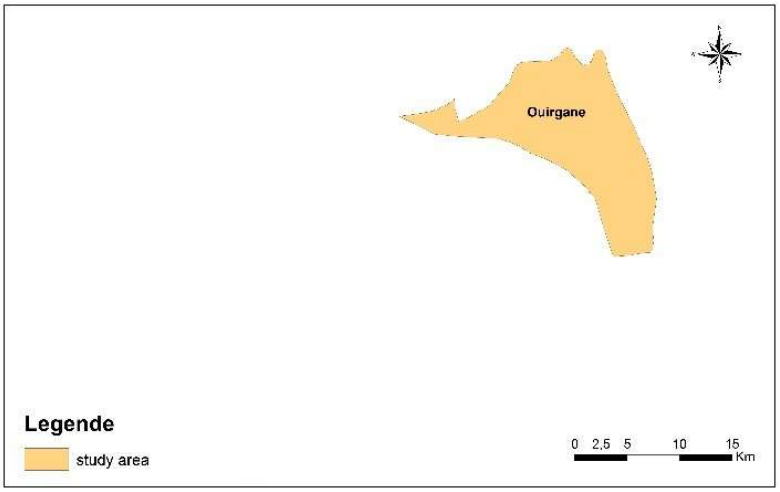
Carte 1 : La province d'Al Haouz



Source : Yasmine CHAKIR (2025)

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

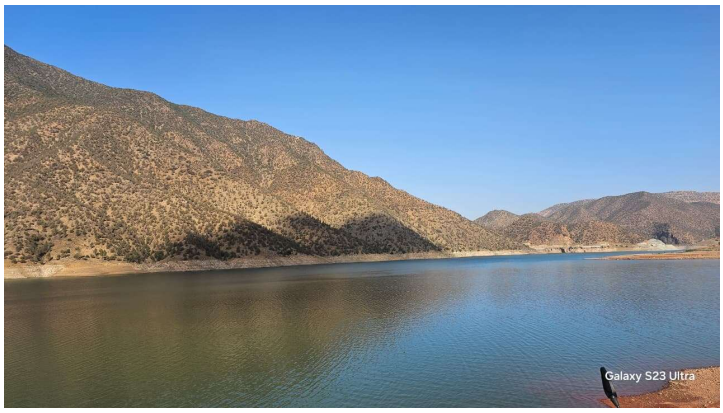
Carte 2 : La commune de Ouirgane



Source : Yasmine CHAKIR (2025)

Le territoire bénéficie d'importantes ressources paysagères et hydrauliques, notamment le lac associé au complexe du barrage Yacoub El Mansour, qui contribue à la fois à l'irrigation agricole et à l'attractivité touristique du territoire. Par ailleurs, le projet du barrage de Tassa Ouirgane s'inscrit dans une vision globale de gestion durable des ressources hydriques, visant à renforcer l'approvisionnement en eau et à protéger contre les risques d'inondation. Le territoire dispose également d'un potentiel en matière d'énergies renouvelables, notamment à travers les installations hydroélectriques liées au barrage d'Ouirgane.

Figure 1: Photo du Barrage Yacoub El Mansour



Par : Yasmine Chakir le 28/11/2024

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Figure 2: le nouveau barrage de Tassa Ouirgane



Par : Mustapha Aboudrar (2025)

Au-delà de ses ressources naturelles, Ouirgane se distingue par une société civile active composée de plus de 50 associations locales impliquées dans des actions de développement, de solidarité et de valorisation territoriale. Cette mobilisation des acteurs locaux participe à l'émergence de nouvelles formes de tourisme de montagne solidaire fondées sur l'implication des communautés, la promotion des savoir-faire traditionnels et la mise en valeur des ressources territoriales.

2. REVUE DE LITTERATURE ET CADRE THEORIQUE

2.1 Le tourisme solidaire : fondements conceptuels

L'Union Nationale des Associations de Tourisme (UNAT, 2006) définit le tourisme solidaire comme l'ensemble des formes de tourisme alternatif qui placent l'humain, la rencontre et la participation des populations locales au centre du projet touristique. Cette approche repose sur plusieurs principes fondamentaux : l'implication des communautés dans les différentes phases des projets, le respect des cultures et de l'environnement, ainsi qu'une répartition équitable des ressources générées.

Dans les espaces du Sud, le tourisme solidaire a été analysé comme une forme d'économie sociale et solidaire susceptible de réduire les inégalités territoriales et de

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

favoriser l'empowerment des communautés marginalisées (Mowforth & Munt, 2016). Cependant, plusieurs travaux soulignent les risques de récupération marchande de ces formes de tourisme par les opérateurs conventionnels, qui peuvent vider de leur substance les principes de solidarité et de participation (Honey, 2008).

2.2 Le tourisme de montagne dans les espaces marocains

Le tourisme de montagne présente des spécificités liées aux contraintes naturelles, à l'isolement géographique et à la fragilité des écosystèmes. Les travaux de Gebrati (2014) montrent que les espaces montagneux marocains disposent d'importantes potentialités touristiques et patrimoniales, mais restent confrontés à plusieurs contraintes structurelles, notamment la faiblesse des infrastructures, les difficultés d'accessibilité et les inégalités territoriales.

Dans ce contexte, la province d'Al Haouz constitue une destination touristique majeure pour les visiteurs nationaux et internationaux, grâce à la richesse de ses paysages naturels. Elle abrite plusieurs sites d'envergure internationale le parc national du Toubkal, la réserve naturelle d'Aghbar, les oueds Zat et Ourika, le barrage de Lalla Takerkoust ainsi que la station de ski d'Oukaïmeden (Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services de la Région Marrakech-Safi [CCISRMS], 2024). Lainé (2024) met en évidence les tensions existantes entre développement touristique et préservation des ressources naturelles dans ces espaces sensibles.

2.3 Innovation territoriale et résilience

L'innovation territoriale peut être définie comme une nouvelle solution à une problématique identifiée collectivement dans un territoire, dans le but d'améliorer le bien-être et de favoriser un développement local durable. Elle renvoie au processus de promotion et de mise en œuvre de pratiques innovantes à l'échelle d'un espace géographique spécifique (Torre, 2023). Cela implique le développement et l'application de nouvelles idées, technologies et approches pour relever les défis économiques, sociaux et environnementaux auxquels un territoire est confronté (Sellami & Rouggani, 2024).

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

La notion de résilience territoriale, quant à elle, désigne la capacité d'un territoire à absorber les perturbations, à s'adapter et à se transformer positivement face aux crises (Martin, 2012). Dans les espaces ruraux de montagne, cette résilience repose souvent sur la diversification des activités économiques, le renforcement du capital social et la mobilisation des ressources patrimoniales (Bourdeau, 2009).

Selon Pritchard et Morgan (2001), les dynamiques touristiques participent à la construction des identités territoriales et à la reconfiguration des économies locales. De leur côté, Bousquet et ses co-auteurs (2022) soulignent l'importance de l'attachement au lieu, de la gouvernance locale et de la participation des acteurs dans la réussite des projets territoriaux et des processus d'innovation.

Ces apports théoriques permettent d'appréhender le tourisme de montagne solidaire à Ouirgane non pas comme une simple activité économique, mais comme un processus d'innovation sociale et territoriale susceptible de reconfigurer les relations entre les acteurs locaux et de renforcer la résilience du territoire face aux crises.

3. Méthodologie

Cette recherche adopte une approche qualitative de type étude de cas (Yin, 2018), particulièrement adaptée pour analyser les dynamiques complexes d'un territoire spécifique et saisir les significations que les acteurs locaux attribuent à leurs pratiques. Cette posture épistémologique s'inscrit dans une démarche compréhensive et inductive, cherchant à appréhender les processus d'innovation territoriale dans leur contexte socio-historique.

3.1 Collecte des données

La collecte des données a reposé sur trois sources complémentaires :

(1) Entretiens semi-directifs. Quinze entretiens ont été réalisés entre novembre 2024 et mars 2025 auprès d'acteurs locaux diversifiés : gérants de gîtes et maisons d'hôtes (n = 5), femmes entrepreneures et membres de coopératives (n = 4), responsables associatifs et représentants de la société civile (n = 3), élus locaux et agents de l'Initiative Nationale pour le Développement Humain (INDH) (n = 3).

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Chaque entretien, d'une durée moyenne de 45 à 75 minutes, a été enregistré avec le consentement des participants puis retranscrit intégralement. Un guide d'entretien thématique a été utilisé, abordant les thèmes suivants : pratiques touristiques locales, perceptions du développement territorial, formes d'innovation sociale, gouvernance et partenariats.

(2) Observation participante. Plusieurs séances d'observation ont été menées lors de visites de terrain, permettant d'observer directement les pratiques touristiques (hébergements communautaires, circuits écotouristiques, activités d'agrotourisme) et de saisir les interactions entre acteurs locaux et visiteurs.

(3) Analyse documentaire. Des rapports institutionnels (HCP, CCISRMS), des données statistiques officielles et des travaux scientifiques ont été analysés afin de compléter et contextualiser les données primaires.

3.2 Analyse des données

Les données issues des entretiens ont été soumises à une analyse thématique (Braun & Clarke, 2006), impliquant une codification manuelle des verbatim autour de catégories thématiques émergentes et prédéfinies : valorisation des ressources territoriales, diversification économique, gouvernance participative, résilience post-séisme, contraintes et limites du développement touristique. Le croisement des données issues des trois sources (triangulation méthodologique) a permis de renforcer la validité des résultats.

3.3 Limites méthodologiques

Plusieurs limites doivent être signalées. D'une part, le nombre restreint d'entretiens (n = 15) ne permet pas de prétendre à une représentativité statistique ; la démarche vise plutôt la saturation théorique. D'autre part, l'observation participante comporte un risque de biais de désirabilité sociale, atténué par le recours à la triangulation. Enfin, l'accès à certains douars a été limité par des contraintes d'accessibilité routière, réduisant partiellement le champ d'observation.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

4. Résultats

L'analyse du tourisme de montagne solidaire dans la commune de Ouirgane met en évidence une transformation progressive du territoire, où le tourisme dépasse sa fonction économique classique pour devenir un véritable moteur de recomposition territoriale et sociale. Les résultats s'organisent autour de quatre dimensions analytiques principales.

4.1 Valorisation des ressources locales et construction d'une offre touristique territorialisée

L'un des résultats les plus marquants de cette recherche concerne la capacité du territoire à mobiliser ses ressources naturelles, agricoles et culturelles pour construire une offre touristique différenciée. Les paysages du Haut Atlas, le lac du barrage Yacoub El Mansour, les productions agricoles locales (miel, safran, plantes aromatiques) ainsi que les savoir-faire traditionnels amazighs constituent les principaux supports de cette attractivité touristique.

Cette valorisation patrimoniale favorise le développement de formes alternatives au tourisme de masse, notamment l'écotourisme, l'agrotourisme et le tourisme culturel. Ces formes permettent de maintenir un lien étroit entre activités touristiques et pratiques agricoles traditionnelles, contribuant à préserver l'identité territoriale de la commune. Comme le souligne un gérant de gîte interrogé : « Les touristes ne viennent pas seulement pour les paysages, ils veulent partager notre quotidien, apprendre à préparer le pain au four traditionnel, participer à la récolte du miel ».

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Figure 3 : Les savoir-faire locaux comme levier de valorisation territoriale et



d'attractivité touristique à Ouirgane

Source : Photos fournies par un propriétaire d'auberge à Ouirgane, 2025

4.2 Diversification économique et réduction des vulnérabilités

L'étude révèle une diversification progressive des revenus des ménages ruraux. Historiquement dépendantes de l'agriculture et de l'élevage, plusieurs familles développent désormais des activités complémentaires liées à l'accueil touristique, à l'artisanat ou à la transformation des produits locaux. Plusieurs femmes entrepreneures interrogées rapportent que les revenus issus de leurs coopératives (production de confitures, de miel ou de jus) ont augmenté de manière significative depuis le développement du tourisme solidaire, constituant pour certaines une source de revenus additionnelle couvrant, selon leurs propres estimations, entre 30 et 50 % des besoins du ménage.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Les hébergements communautaires notamment le Riad Idar et l'Eco Camp jouent un rôle central dans cette dynamique de diversification, en offrant une alternative aux grandes structures hôtelières et en redistribuant les bénéfices au sein des communautés locales. Les circuits écotouristiques participatifs (kayak solidaire, randonnées muletières) diversifient également les revenus et renforcent la résilience économique du territoire, notamment dans le contexte post-séisme d'Al Haouz.

4.3 Innovation sociale et gouvernance participative

Les résultats mettent en évidence l'émergence d'une dynamique d'innovation sociale portée par les associations locales, les jeunes et les acteurs de la société civile. Dans ce cadre, l'expérience de CorpsAfrica apparaît particulièrement significative. À travers l'accompagnement des initiatives locales et l'encouragement des approches participatives, cette organisation contribue au renforcement des capacités locales et à la construction de projets davantage adaptés aux besoins du territoire. Cette forme d'innovation favorise une gouvernance plus participative et une implication accrue des populations dans les processus de développement local.

L'implication des femmes et des jeunes constitue également un facteur d'innovation sociale majeur. Les coopératives féminines jouent un rôle central non seulement dans la production et la commercialisation de produits du terroir, mais aussi dans la transmission des savoir-faire traditionnels aux visiteurs, créant ainsi une interface entre culture locale et expérience touristique.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Figure 4 : Aperçu de deux projets portés par l'ONG CorpsAfrica



Source : CorpsAfrica Maroc (2025)

4.4 Résilience territoriale post-séisme

Le séisme d'Al Haouz (septembre 2023) a constitué une épreuve majeure pour le territoire de Ouirgane, détruisant ou endommageant de nombreuses infrastructures locales et affectant gravement les activités touristiques. Les résultats montrent cependant que les réseaux associatifs et les structures de tourisme solidaire préexistants ont joué un rôle déterminant dans les processus de relèvement, en facilitant la coordination entre acteurs locaux, l'accès aux ressources et la reconstruction des activités économiques.

L'organisation d'événements culturels et sportifs, comme le Sonasid High Atlas Ultra Trail, a contribué à signaler la renaissance du territoire et à attirer une clientèle internationale, participant ainsi à la reconstruction de l'image touristique de Ouirgane. Ces initiatives illustrent la capacité du tourisme solidaire à fonctionner comme un mécanisme de résilience territoriale, en mobilisant le capital social local face aux crises.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Figure 5 : Le Sonasid High Atlas Ultra Trail à Ouirgane



Source : https://lnt.ma/cloture-de-la-4eme-edition-du-sonasid-high-atlas-ultra-trail-a-ouirgane/ (2025)

5. Discussion

Les résultats obtenus à Ouirgane s'inscrivent dans un contexte national de croissance touristique soutenue : le Maroc a enregistré en 2025 un chiffre record d'environ 19,8 millions de touristes, représentant une augmentation de 14 % par rapport à 2024, avec des recettes touristiques atteignant 124 milliards de dirhams (Ministère du Tourisme, de l'Artisanat et de l'Économie Sociale et Solidaire, 2026).

Les espaces montagneux du Haut Atlas participent à cette dynamique à travers une valorisation croissante des itinéraires de randonnée, des villages perchés et du patrimoine naturel et culturel, traduisant une demande touristique orientée vers des expériences hybrides associant sport, immersion culturelle et rencontre. Toutefois, l'analyse révèle des tensions et des limites structurelles qui nuancent significativement ce tableau.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

5.1 La dépendance économique vis-à-vis de Marrakech

La première limite structurelle concerne la forte dépendance économique vis-à-vis de Marrakech. Une grande partie des flux touristiques, des circuits de commercialisation et des fonctions d'intermédiation reste contrôlée par des agences de voyages installées à Marrakech dont le nombre atteint 291 en 2024 selon le Ministère du Tourisme. Cette concentration des fonctions d'organisation au profit de la métropole régionale réduit la capacité du territoire à maîtriser sa propre économie touristique et limite les retombées financières réellement captées par les populations locales, illustrant ce que la littérature désigne comme une relation de « périphérie touristique » (Cazes, 1989).

5.2 Les vulnérabilités environnementales et infrastructurelles

La vulnérabilité face aux risques naturels constitue un enjeu majeur, mis en lumière par le séisme de 2023. Cette situation révèle l'absence d'une prospective stratégique permettant d'anticiper les risques et d'élaborer des mécanismes préventifs adaptés aux spécificités du territoire. De même, des insuffisances persistantes en matière d'infrastructures et d'équipements, état des routes, signalisation, services de base limitent l'attractivité touristique et réduisent les possibilités de développement local, avec des disparités marquées entre douars.

L'augmentation de la fréquentation touristique exerce par ailleurs des pressions croissantes sur les ressources naturelles et les écosystèmes de montagne. Les risques de dégradation environnementale liés à la gestion des déchets, à la pression sur les ressources en eau ou à la transformation des paysages deviennent de plus en plus visibles, ce qui soulève la question de la capacité de charge touristique du territoire (Boullón, 2006).

5.3 Les limites de la gouvernance locale

La gouvernance territoriale reste confrontée à des difficultés liées à la coordination entre acteurs locaux. Malgré l'existence d'initiatives associatives importantes, la mobilisation collective autour de projets structurants demeure limitée, et la capacité du territoire à construire une stratégie touristique intégrée

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

reste faible. Ce constat rejoint les observations de Bousquet et al. (2022), qui soulignent l'importance d'une gouvernance ancrée dans l'attachement au lieu et dans la participation effective des acteurs pour assurer la durabilité des projets territoriaux.

Ces résultats invitent à dépasser une vision idéalisée du tourisme solidaire et à reconnaître ses contradictions inhérentes : entre valorisation des ressources locales et risques de marchandisation de la culture amazighe ; entre inclusion des femmes et reproduction de certaines normes de genre ; entre renforcement de la résilience locale et persistance de la dépendance aux flux exogènes. Ces tensions appellent une réflexion approfondie sur les conditions de durabilité du modèle touristique de Ouirgane.

6. CONCLUSION

Le contexte marocain illustre à la fois les opportunités et les défis associés aux nouvelles dynamiques touristiques évoquées plus haut. Cette croissance nationale se traduit, dans les espaces montagneux comme le Haut Atlas et l'Anti-Atlas, par une valorisation croissante du patrimoine naturel et culturel et par une demande croissante d'expériences hybrides associant sport, immersion culturelle et découverte des modes de vie locaux.

Toutefois, ces dynamiques soulèvent plusieurs enjeux majeurs liés à la préservation des écosystèmes fragiles, à la valorisation durable du patrimoine, à la justice sociale ainsi qu'à la culture du risque et aux mécanismes de responsabilité territoriale. Elles mettent également en évidence certaines limites structurelles telles que la saisonnalité des flux touristiques, l'insuffisance des infrastructures, les difficultés d'accessibilité, ainsi que la faible intégration de l'économie locale et de l'« empowerment » des communautés comme composantes centrales du développement territorial. Par ailleurs, l'implication des acteurs de la société civile dans les processus de gestion et de gouvernance territoriale demeure un enjeu important.

Dans ce contexte, le tourisme de montagne solidaire à Ouirgane apparaît comme une expérience territoriale particulièrement intéressante où l'activité touristique devient un outil de diversification économique, de valorisation des ressources

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

locales et de renforcement des dynamiques communautaires. À travers l'écotourisme, l'agrotourisme, le tourisme culturel et le tourisme de bien-être, le territoire construit progressivement une offre touristique alternative reposant sur les spécificités locales et sur une participation active des populations.

L'implication des associations locales, des coopératives et des initiatives communautaires joue un rôle déterminant dans cette dynamique. Ces acteurs contribuent non seulement à l'innovation sociale et territoriale, mais également au renforcement des capacités locales et à l'émergence de formes de gouvernance plus participatives.

Néanmoins, les résultats révèlent que le développement du tourisme solidaire reste confronté à plusieurs contraintes structurelles, notamment la dépendance économique vis-à-vis de Marrakech, les insuffisances infrastructurelles, les vulnérabilités environnementales et les limites de la gouvernance locale.

Dans cette perspective, la durabilité du modèle touristique de Ouirgane repose sur le renforcement des infrastructures, l'amélioration de la gouvernance territoriale, la préservation des ressources naturelles et une meilleure redistribution des retombées économiques, tout en intégrant une vision prospective axée sur la résilience territoriale.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Références bibliographiques

- Boullón, R. C. (2006). Planificación del espacio turístico. México : Trillas.
- Bourdeau, P. (2009). *De l'après-ski à l'après-tourisme, une figure de transition pour les Alpes ?* Revue de géographie alpine, 97(3), 1–14.
- Bousquet, F., Mathevet, R., Quinn, T., Barreteau, O., & Jankowski, F. (2022). Attachements et changement dans un monde en transformation. Versailles : Éditions Quæ.
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). *Using thematic analysis in psychology.* Qualitative Research in Psychology, 3(2), 77–101.
- Cazes, G. (1989). *Le tourisme en pays sous-développé : un bilan controversé.* Hérodote, (52), 46–61.
- Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services de la Région Marrakech-Safi (CCISRMS). (2024). Monographie socio-économique de la région Marrakech-Safi. Portail Open Data Maroc.
- CorpsAfrica/Maroc [@corpsafricamaroc]. (2025). Projets d'empowerment des femmes et des jeunes à Ouirgane [Publications Instagram]. Instagram. https://www.instagram.com/corpsafricamaroc/
- Gebrati, F. (2014). La valorisation patrimoniale du Haut Atlas de Marrakech : Un nouveau moyen d'intégration et de requalification des espaces de marges. Dans B. El Fasskaoui & A. Kagermeier (Éds.), Patrimoine et tourisme culturel au Maroc (pp. 3–4). Meknès : Presses Universitaires de Meknès.
- Haut-Commissariat au Plan. (2024). RGPH 2024 : Province d'Al Haouz. Rabat : Haut-Commissariat au Plan.
- Honey, M. (2008). *Ecotourism and sustainable development: Who owns paradise?* (2nd ed.). Washington DC: Island Press.
- Martin, R. (2012). *Regional economic resilience, hysteresis and recessionary shocks.* Journal of Economic Geography, 12(1), 1–32.
- Ministère du Tourisme, de l'Artisanat et de l'Économie Sociale et Solidaire. (2024). Annuaire des agences de voyages. Consulté le 23 avril 2026 à l'adresse https://mtaess.gov.ma/fr/annuaires/annuaire-des-agences-de-voyages/

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Ministère du Tourisme, de l'Artisanat et de l'Économie Sociale et Solidaire. (2026). *Tourisme : le Maroc atteint un seuil historique de près de 20 millions de touristes en 2025*. Consulté le 22 juin 2026 à l'adresse https://mtaess.gov.ma/fr/tourisme-le-maroc-atteint-un-seuil-historique-de-pres-de-20-millions-de-touristes-en-2025/
- Mowforth, M., & Munt, I. (2016). *Tourism and sustainability: Development, globalisation and new tourism in the Third World* (4th ed.). London: Routledge.
- Pritchard, A., & Morgan, N. J. (2001). *Culture, identity and tourism representation: Marketing Cymru or Wales?*Tourism Management, 22(2), 167–179. https://doi.org/10.1016/S0261-5177(00)00047-9
- Sellami, L., & Rouggani, K. (2024). *L'innovation dans le développement des territoires actuels : Une exploration littéraire.* Revue Economie & Kapital, (25).
- Torre, A. (2023). Proximités et territoires. Paris : Economica.
- Union Nationale des Associations de Tourisme (UNAT). (2006). Définition du tourisme solidaire. Paris : UNAT.
- Yin, R. K. (2018). *Case study research and applications: Design and methods* (6th ed.). Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Les portes en bois et fenêtres traditionnelles des zones subatlasiques : Diversité des formes et richesse patrimoniale

Larbi BEROUANE
Archéologue, chercheur en conservation et gestion du patrimoine culturel
Maroc

Résumé

Les portes et les fenêtres traditionnelles constituent l'un des composantes les plus saisissantes et les plus originales de l'architecture traditionnelle marocaine. Leurs formes et leurs décors ont retenu l'attention des historiens de l'art mais aussi des collectionneurs et les amateurs d'art. Le sud marocain est dépositaire d'une typologie de portes et fenêtres traditionnelles très variée d'une grande originalité. Qu'il s'agisse des portes des kasbahs et ksour fortifiés, des greniers collectifs ou encore des maisons privées. Elles expriment tout un savoir-faire et une tradition ancestrale bien enracinée dans l'histoire locale. Cet article vise de mettre en lumière l'analyse de certain nombre de portes d'entrée en bois et de fenêtres. Il se focalise notamment sur les matériaux et techniques de fabrication qui les caractérisent, afin d'en comprendre les types et les composantes patrimoniales. Leur conception et leur construction ont été influencées par le contexte culturel et historique dans lequel elles ont été créées.

Pourtant, cet héritage, qui fait la valeur de notre patrimoine, est aujourd'hui menacé de disparition et de dégradation à cause de plusieurs facteurs humains et naturels. C'est leur mode de confection très solide qui leur a permis de résister à ces facteurs. Elles sont même parfois vendues et remplacées au lieu de les réparer et de les entretenir. Il est donc important que leur conservation et restauration suivent des principes définis, en cohérence avec leur style originel et leur contexte historique.

Mots-clés: Portes en bois et fenêtres traditionnelles, patrimoine culturel, sud du Maroc, fer forgé, savoir-faire, architecture rurale.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Traditional doors and windows are among the most striking and distinctive features of traditional Moroccan architecture. Their forms and decorative motifs have captured the attention not only of art historians but also of collectors and art lovers. Southern Morocco is home to a wide variety of traditional doors and windows, all of which are highly distinctive. Whether they are the gates of fortified kasbah and ksour, communal granaries or private homes, they reflect a wealth of craftsmanship and an age-old tradition deeply rooted in local history. This article aims to examine à number of wooden entrance doors and windows on the external façades of buildings. It focuses in particular on the materials and construction techniques characteristic of these doors and windows, with a view to understanding their types and heritage features. Their design and construction were influenced by the cultural and historical context in which they were created.

Yet this legacy, which is the very essence of our cultural heritage, is now threatened with disappearance and deterioration due to various human and natural factors. It is their very sturdy construction that has allowed them to withstand these factors. They are even sometimes sold and replaced instead of being repaired and maintained. It is therefore important that their conservation and restoration follow defined principles, consistent with their original style and historical context.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Introduction

La zone subatlasique, qui fait l'objet de notre étude, notamment une partie du territoire du Haut-Atlas central et de l'Anti-Atlas, est dépositaire d'un patrimoine architectural remarquable et éminent. Cet espace abrite également un paysage naturel, caractérisé par des oasis verdoyantes et une agriculture vivrière parfaitement adapté aux conditions climatiques et au cadre géographique de la région. Parmi ces éléments, on invoque les portes d'entrée en bois et les fenêtres traditionnelles. Dans cette zone, nous trouvons un grand nombre de ces éléments qui font la valeur de notre patrimoine. La porte d'entrée "*bab*" en arabe "*taggurt*" en tamazight constituent l'un des composantes les plus saisissantes et les plus originales de l'architecture traditionnelle marocaine. Leur forme et leur décor ont retenu l'attention des historiens de l'art mais aussi des collectionneurs et des amateurs d'art.

En effet, ces œuvres présentent une grande variété de choix et fait l'objet de travail artisanal distinct quelque soit le statut social du propriétaire. Elle est l'œuvre d'un menuisier spécialiste, établi de nombreux villages de montagne au voisinage de la forêt. Sa pose marque l'achèvement de la maison. Les techniques de sa mise en œuvre et de sa conception requièrent une attention particulière ; elles dépondent de tout un traitement délicat[1]. Cette importance témoigne de la qualité des matériaux utilisés aussi bien que du savoir-faire des artisans. Qu'il s'agisse des portes des kasbahs et ksour fortifiés, des greniers collectifs ou encore des maisons privées. La combinaison des éléments architectoniques et artisanales dans leur exécution exprime belle et bien l'authenticité et la bonne maîtrise de cet art délicat[2]. Malgré les vicissitudes du temps, cet art a pu conserver ses valeurs et ses techniques de fabrication.

Notre étude se bornera à la porte d'entrée des kasbahs et ksour des zones subatlasiques du Maroc à fin d'élaborer une analyse et une étude typologiques d'un grand nombre de ces portes en tant qu'un champ encore riche et pourtant peu étudié par les chercheurs. Cette étude se base sur deux méthodes de recherche,

[1]Skounti, A. (2010), « De la patrimonialisation. Comment et quand les choses deviennent-elles des patrimoines » in Hespéris-Tamuda, vol. XLV, p. 123, Rabat.p. 19-34.

[2] Belay T. (1944), « Types et demeures de l'Ouarzazate et du Dadès » in. R.G.M. vol. XXVIII, p. 25.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

d'abord notre travail de terrain qui nous a permis d'effectuer des croquis et de prendre des photos et ensuite la recherche bibliographique. L'objectif est d'attirer l'attention de tous les intervenants y compris les artisans et les propriétaires sur l'extrême diversité et la sensibilité de ces éléments du patrimoine.

Ainsi, s'intéresser aux portes en bois et fenêtres traditionnelles c'est également s'interroger sur leur place et leur rapport à l'architecture, qu'elles soient extérieures, intégrées à la façade ou intérieures comme éléments fonctionnels ou décoratifs. Il semble naturel aujourd'hui de préserver cet héritage ancestral et de conserver pour pouvoir le transmettre aux générations futures. Mais cet héritage et ce savoir-faire, qui ont pu se perpétuer pendant des siècles, vont-elles résister longtemps encore face à la concurrence et au pillage ? Elles sont en effet devenues des objets convoités pour devenir aussi bien des objets de musée que des objets d'art.

I– les portes traditionnelles en bois

1.1. Matériaux et techniques de fabrication

La porte d'entrée est l'un des éléments les plus importants de la maison traditionnelle du sud marocain et de l'Atlas. Elle est le symbole du niveau socio-économique de l'habitant. Sa fonction ne se limite pas à la préservation de l'intimité de la maison, mais aussi elle reflète par excellence tout un savoir-faire bien enraciné dans l'histoire et l'art marocain. À cet égard, elle doit répondre à des règles et des conditions très strictes. Ainsi, les anciennes portes possèdent un vantail unique composé de planches en bois assemblées verticalement. Orné et renforcé de clous à tête ronde, ce ventail, assure à lui seul une protection de la bâtisse. Un soin particulier est accordée aussi aux portes, gravées et peintes, qui peuvent être consolidées et embellie à la fois par un assemblage de pièces clouées.

Par ailleurs et avant d'entrer dans le vif de notre sujet, il nous s'avère important de parler de matériaux et techniques de confection. Chercher la particularité et l'originalité de ce métier passe obligatoirement par la connaissance de la matière première et les techniques qui en engendrent.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Ce ci dit, l'emploi du bois dans les constructions traditionnelles des zones subatlasiques est très sommaire. Cet état de fait a en fait un objet précieux. Le bois de palmiers, d'arbres fruitiers et de lauriers-roses sont les types les plus utilisés dans la fabrication de ces portes. Pour le bois de palmier, il n'est traité qu'à la hache[1]. Malgré la difficulté de sa mise en œuvre, ce bois donne à la porte un aspect sobre et robuste. Les ksourians veillent toujours à ce que leurs maisons soient embellies de très belles portes. En effet, c'est justement cette tendance à la perfection qui nous a perpétué cette richesse et cette variété de formes.

Pour des raisons techniques et fonctionnelles, l'entrée principale est souvent construite en briques crues et dans certain cas en pierre. Cet emploi accentué de la brique se manifeste surtout au niveau de la croisée de la porte, des jambages, et des piédroits. Ces derniers sont parfois revêtus de planches en bois comme pour les grilles de fenêtres. Pour les soubassements, on fait appelle comme d'habitude à la pierre pour les protéger contre les intempéries, tout comme les enceintes et les maisons d'habitation. Cet élément est utilisé aussi pour la mise en œuvre des motifs décoratifs variés. Vue de l'extérieur, certaines portes présentent une allure monumentale comme c'est le cas à Agadir Tagenza, celui des Ait Kine à Tagmout et celui de la kasbah de Tamnougalt à Agdez.

Pour la technique de fabrication, notre travail de terrain nous a permis de constater que la plupart des portes se compose d'un vantail unique rectangulaire s'inscrivant dans une bais à arc ou à linteau. Leur schéma prend des aspects variés alors que leur technique de fabrication reste la même. La charpente dite "*Sellouma*" est formée de montants et de traverses assemblées à mortaise et à tenon sur lesquels se griffent les planches. Disposées verticalement ou horizontalement, ces planches sont souvent renforcées de l'extérieur par une sorte de baguettes qui divisent pour leur part la porte en plusieurs panneaux. Ces derniers ne tardent à se couvrir de motifs décoratifs souvent en relief (cf. fig.1). Dans le musée Batha de Fès, existe une

[1] Adam, A. (1950), La maison et le village dans quelques tribus de l'Anti-Atlas, Hespéris, N° 37, p. 289-362.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

porte Almohade exécutée à la même manière nous a fait penser que cette technique d'assemblage remonte bien au XIIème siècle[1].

Ces matériaux de confection, qualifiés de base, sont souvent rythmés et animés par d'autres éléments aussi importants dans l'architecture de terre à savoir le métal. Au-delà de sa fonction utilitaire, le fer est le talisman par excellence contre le mauvais œil. Les habitants le fait introduire dans leurs portes traditionnelles pour la fabrication des pentures, charnières, clous d'assemblage, heurtoirs, etc. Les habitants eux-mêmes, portés sur une certaine idée du progrès renforcée par l'idéologie officielle de l'après indépendance, ont vite sacrifié cet héritage en utilisant des portes en fer[2].

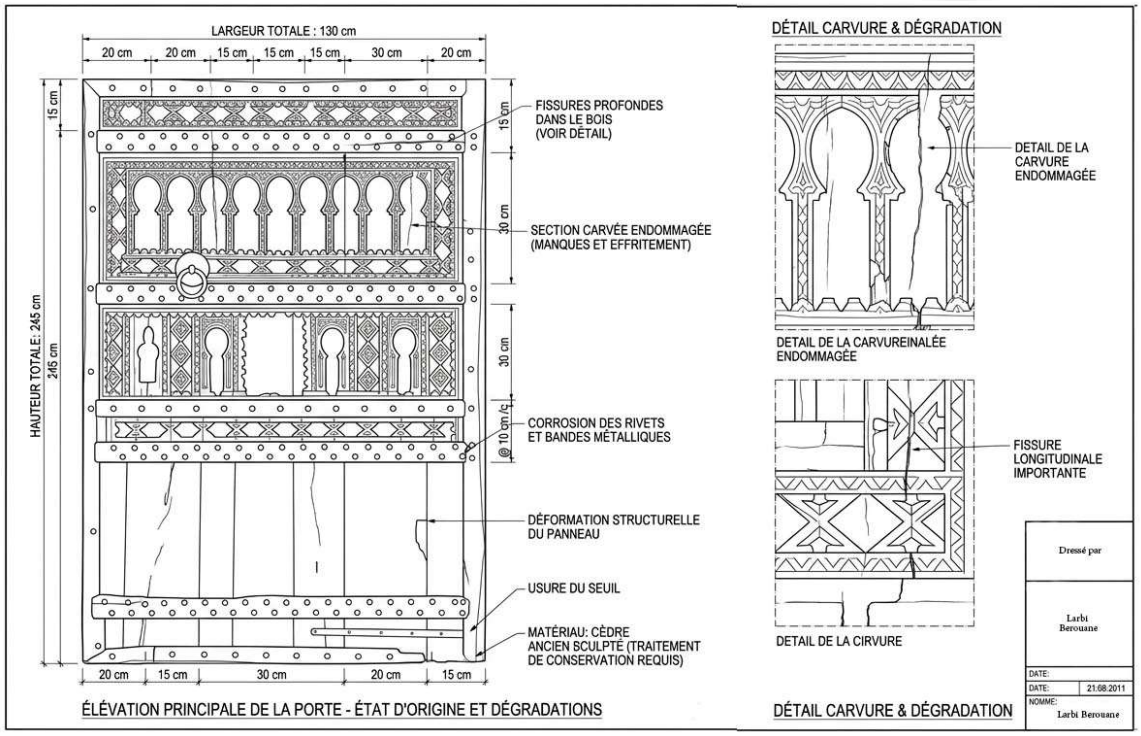


Figure 1: élévation frontale d'une porte ancienne (source : L. Berouane)

[1] À Tata, par exemple, ce sont les artisans d'Ida Oundif, qui habitent dans le nord de la commune de Tagmout, qui sont réputés pour cette technique de travail du bois qui est aujourd'hui en voie de disparition.

[2] Naji, S. (2003), Portes du Sud marocain, Aix-en-Provence, p. 156, Edisud.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1.2. Caractéristiques traditionnelles

A– le ventail, le pivot et le cadre

Dans la plupart des cas, la porte, lourde et massive, est d'un seul battant de planches épaisses, clouées verticalement sur leur face intérieure à trois ou quatre fortes traverses. La préparation du ventail est l'une des étapes les plus importantes dans la fabrication de la porte ; elle nécessite un traitement particulier. Cette opération commence d'abord par la confection des planches aux épaisseurs et aux dimensions voulues par un menuisier spécialiste, établi de nombreux villages de montagne au voisinage de la forêt ou bien aux grands villages. Une fois cet étape terminée, ces planches sont fixées verticalement sur une charpente dite "*selloume*" composée de montants et de traverses assemblées à mortaise et à tenon. Pour les portes qui ont fait l'objet de cette étude, elles s'encadrent généralement dans une baie rectangulaire et soutenues dans la plupart des cas de trois ou quatre traverses au maximum et ce pour bien consolider les montants. Leur ventail peut atteindre une hauteur de 2 m à 2.50 m. Chez les Ammeln[1] de l'Anti-Atlas où la pièce inférieure en bois d'olivier forme le seuil, *imrir*, les montants latéraux sont en bois quelconque, tandis que la poutre supérieure forme le linteau[2].

Par ailleurs, notre prospection, nous a permis de rencontrer des portes percées de *khoukha* guichet s'ouvrant vers l'intérieur de la grande porte. De dimensions réduites, ce guichet est formé d'un chassis également revêtu d'un panneau fixé au ventail par de véritables charnières. Ce type de portes est attesté particulièrement dans les entrées principales des kasbahs (*tighremt)*[3] et demeures seigneuriales. Les

[1]Au pied des flancs abrupts du Lkest s'étendent d'est en ouest la vaste vallée de l'Assif d'Ammeln qui porte le nom de la tribu des Ammeln : En descendant cette vallée, de l'est à l'ouest, cette tribu est formée de huit fractions ou *taqbilt-s*, à savoir: Aït Oussim, Afella Wassif, Ida ou Milk, Aït Smayoun, Agouns Wassif, Tahala qui comporte un mellah et Aït Tefraout au centre. Le Lkest sépare les Ammeln des trois grandes tribus installées sur son versant nord, les Aït Abdellah, les Ida ou Gnidif et Ait Yahya

[2] Adam, A. (1950), op.cit. p. 290.

[3] Cette appellation" *tighremt* " renvoie à une construction fortifiée (parfois avec des tours d'angle) possédant en général une porte unique et étant pratiquement dépourvue de fenêtres, construction qui, selon différents exemples régionaux, peut correspondre soit à un grenier collectif ou un grenier de lignage, soit à une ancienne habitation d'un propriétaire plus connu.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

artisans adoptent ce système lorsque la porte présente des dimensions plus grandes. Ce guichet est utilisé pour laisser juste le passage à un habitant courbé. Toutefois, la porte ne s'ouvre dans sa totalité que dans des circonstances exceptionnelles, par exemple lors de réparations importantes dans l'habitation, de la rentrée de provisions encombrantes, du passage des bêtes de somme, etc.

Un bon fonctionnement de la porte dépend aussi de la qualité du pivot "*rtaje*" et de la technique de sa mise en œuvre. Il doit être suffisamment solide pour supporter le poids du battant. Pour mettre en place une porte, une fosse doit être creusée dans le sol pour recevoir la partie inférieure de l'un de ses montants extrêmes. Pour la partie supérieure, elle est fixée dans une crapaudine creusée dans le linteau ou dans un simple madrier. Il est à signaler aussi que l'emploi des bagues de fer protectrices, qui protège les deux parties extrêmes du montant et que l'on trouve dans la plupart des portes traditionnelles marocaines, est très rare. La même chose s'applique aussi sur l'utilisation du cadre. Parfois le cadre n'est qu'une simple planche en bois encastrée dans l'épaisseur du mur et trouée au niveau de la serrure pour recevoir le verrou *(areggal)*.

De plus, nous signalons l'emploi presque absolu des clous à tête hémisphérique, plate et même conique (cf. fig.2). Ils sont régulièrement espacés et alignés sur le vantail et suivent le tracé des montants et des traverses de la porte tout en créant plusieurs série superposées[1]. Cette technique semble être empruntée au vocabulaire artistique des portes traditionnelles des demeures et medersa marocaines. Ces clous massifs n'étaient pas seulement décoratifs, mais étaient enfoncés en densité pour renforcer les panneaux de bois et rendre la porte résistante aux effractions et aux coups ou aux tentatives de cambriolage, à une époque où ces zones subissaient des attaques extérieures.

En gros, la porte est de proportion généralement basse et trapue. Ses dimension varient selon l'affectation des espaces auxquels elle permet d'accéder, et se situent entre 100x180 cm et 140x190 cm (cf.fig. 1 et 2). Elle est composée des éléments suivants :

[1] À la période médiévale, le cloutage est réalisé à l'aide de longs clous en fer forgé, à tête ronde ou plate apparente en façade, traversant les deux épaisseurs de planches et retournés au revers. Ils forment un dessin régulier qui constitue souvent le seul décor de la façade de la porte.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

➢ le linteau en bois permet la transmission des charges des murs au-dessus du cadre de la porte ;

➢ le cadre de bois qui permet à son rôle la transmission des charges depuis le linteau jusqu'au sol et protège contre les altérations des murs dues aux frottements et aux chocs divers. Ce cadre consiste en la pose verticalement de chaque côté de la porte de deux poteaux épais surhaussés par le linteau et abritant le vantail ;

➢ le vantail est constitué de planches assemblées verticalement sur des traverses en bois à l'aide de grands clous en fer. Un pivot fixé latéralement à la porte et retenu, en haut, par une pièce en bois et, en bas, dans une cavité aménagée dans le sol, permet le mouvement du vantail.

Par ailleurs, les portes les plus anciennes sont principalement constituées d'un seul ventail, composé de planches épaisses parfois décorées sous forme de caissons et panneaux en relief ou plan alternés par des clous en fer forgé à tête ronde traversant les deux épaisseurs de planches et retournés au revers. Ils forment un dessin régulier qui constitue souvent le seul décor de la façade de la porte.

Quant aux portes simples, elles constituent la majorité des portes étudiées. Elles sont composées d'un assemblage de planches verticales. Les décorations sont simples composées de motifs peints variés. Ainsi, le fer forgé est utilisé, de façon plus ou moins importante, au décor et à sa solidité.

B- les dispositifs de fermeture

Comme partout ailleurs dans la zone de notre étude, la porte traditionnelle est dotée d'un système de fermeture et d'ouverture très élaboré. Les soucis de sécurité à l'intérieur même du ksar ou de la kasbah sont l'une des préoccupations des habitants. Pour cette raison le renforcement du système de fermeture de la porte de leurs maisons deviennent une obligation majore. Ce renforcement est assuré surtout par des serrures en bois ou en fer forgé, parfois plusieurs systèmes de verrouillage anciens et modernes se superposent : verrous, cadenas à chaine, pênes bricoles, clefs occidentales, barres métalliques, fermeture à crampon. Pour renforcer la sécurisation de la porte, un grand verrou muni d'une poignée droite perforée qui

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

aide à le faire glisser et à faire pénétrer l'une de ses extrémités dans un trou pratiqué dans le montant. Le vantail restant généralement verrouillé, c'est surtout le guichet qui ferme ou ouvre le passage à laide d'un simple loquet ou d'un petit verrou plat ou rond avec poignée droite.

Pour les serrures en bois, elles se fixaient souvent à mi-hauteur de la porte sur les parois extérieures et intérieures des planches. Elle se compose d'un crampon fixé au vantail à l'aide de clous et dans lequel fixé un long verrou de 20 à 30 cm[1]. Il s'agit en effet d'une pièce de bois, souvent décorée de motifs rectilignes, qui coulisse horizontalement de manière à s'engager dans un crampon (*Leqfel n'ouhchoud).* D'après E. Laoust, ce système est d'un usage courant dans tout le Maroc, mais il ne lui pas particulier[2]. Ces serrures surtout de l'extérieur se composent principalement d'un bloc, d'un pêne long de 20 à 35 cm et d'une clé. Ainsi, le bloc constitue le corps proprement dit de la serrure. Il sert de logement au pêne qui se termine à chacune de ses deux petites faces par un butoir percé de trous. Le nombre de ces trous doivent conformes exactement aux ceux de la clé pour le fermer ou l'ouvrir. Aujourd'hui ces serrures en bois ont été substituées par des serrures et des clés métalliques.

C- les pentures et les heurtoirs

Le métal joue aussi un rôle essentiel dans la fabrication des portes traditionnelles. De plus sa fonction utilitaire, le métal fait l'objet d'une recherche décoratif plus élaborée et plus raffinée. On en façonne surtout les heurtoirs, les pentures, les clous, les charnières, les serrures, les loquets, etc.

L'emploi des pentures dans les portes traditionnelles remonte bien dans l'architecture traditionnelle marocaine. Outre leur fonction décorative, les pentures jouent aussi un rôle essentiel dans la solidité et la sécurité de la porte[3]. Dans la plupart des cas, elles sont composées d'un morceau de fer plat fixé sur la face extérieur à la hauteur supérieure et inférieure du ventail (cf.fig.2). Parfois, une fausse penture, en

[1] Laoust, E. (1983), Mots et choses berbères, Rabat, Société marocaine d'édition, p. 15, (1920).

[2] Laoust, E. (1932), L'habitation chez les transhumants du Maroc Central (suite) : La maison, in Hesperis T. XIV, 3ème Trimestre, Fascicule II, p. 141.

[3] Belay T. « Types et demeures de l'Ouarzazate et du Dadès ». R.G.M. vol. XXVIII, p. 127, 1944.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

fer à cheval, s'y ajoute. On les trouve en grande variété dans notre zone d'étude, on site à titre d'exemple : penture simple, à une seule branche, à trois et quatre branches. En plus de leur rôle de renforcement et de consolidation de la porte, ces éléments métalliques ont une autre fonction symbolique et spirituelle ; ils s'utilisent en effet pour écarter le mauvais œil et pour protéger la maison de toute malédiction. Ainsi, les objets accrochés aux murs et aux autres endroits de la maison découlent-on d'une volonté de créer des barrières de protection contre tout mal. Sur la porte, il est très souvent de trouver des figures: fer à cheval, clous, amulettes, pierres trouées, d'autres sont planqués, à l'intérieur, ou sous des poutres du plafond[1].

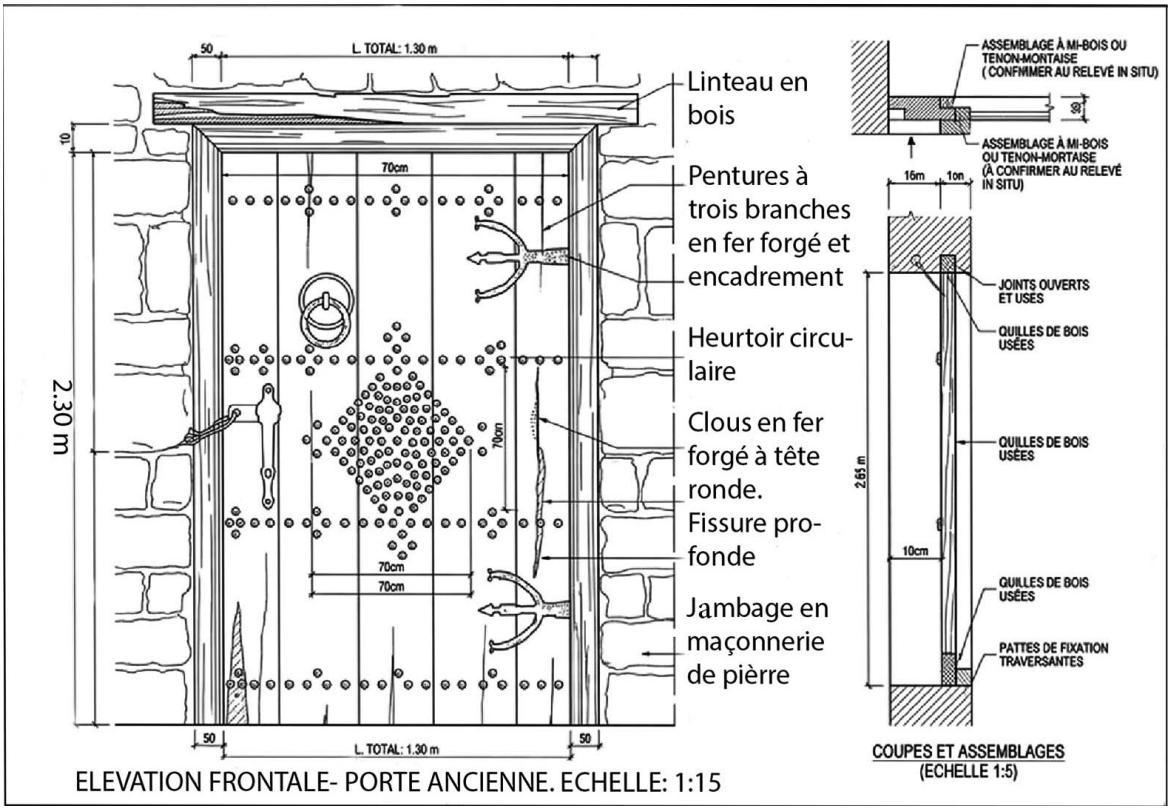


Figure 2: composantes principale d'une porte (anti Atlas, source : L. Berouane)

Qui dit porte dit heurtoir. Un grand nombre de portes traditionnelles du sud marocain nous conserve encore cette tradition et nous présente une variété avec toutes les marques et les qualités d'un héritage et d'un savoir-faire de grande valeur.

[1] Naji S. (2003). Portes du Sud marocain (Métal et talismans). Aix-en-Provence, Édisud, Casablanca, La Croisée des Chemins. p.95.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Ils sont souvent cloués et placés dans la partie supérieure du vantail. Sur certain nombre de portes, on trouvait parfois deux heurtoirs, l'un supérieur et imposant destiné aux hommes, qui produisait un son puissant, l'autre inférieure ou plus petite, destiné aux femmes et produisant un son plus léger, afin que les habitants de la maison puissent reconnaître l'identité de la personne qui frappait avant d'ouvrir la porte.

Par ailleurs, ce travail nous a permis de mettre en évidence trois types de heurtoirs. Le premier type dit "*Khorsa*"/ "*Halka*" anneau cylindrique est le plus rencontré de 7 à 15 cm de diamètre (cf.fig.2). Désormais, la forme circulaire à une raison d'être, elle est considérée comme protectrice de l'œil funeste. Le second type dit "*Mhancha*" serpentiforme, est aussi d'un emploi constant mais moins fréquent que le premier type. A ces deux types s'ajoute un troisième. Il s'agit bien entendu d'une main refermée sur boule, en fonte moulée. Il s'avère que l'emploi de ce type remonte à une date bien récente. Il fut apparemment introduit par les européens pendant le Protectorat.

Signalant en fin que ces dispositifs de fer forgé sont souvent garnis de fines ciselures florales et géométriques et d'un support à la fois cylindrique ou conique parsemé également de pointes et de dentelures.

II– Les fenêtres traditionnelles

2.1. Le grillage en fer forgé

De formes rectangulaires et de petites dimensions, les fenêtres se trouvent souvent au niveau des étages supérieurs à une hauteur de 0.4 à 0.5 m du sol de la salle de réception. Ces petites ouvertures, munies d'une claire-voie en bois ou d'un grillage en fer, ont des volets en bois qui s'ouvrent vers l'intérieur. Les fenêtres parfois ne trouvent pas de places dans le rez-de-chaussée. Ce sont des petites meurtrières, de formes rectangulaires, qui assurent la ventilation et quelques rayons de lumière à l'intérieur de ces espaces. Certaines fenêtres sont mises en valeur par des encadrements qui les font ressortir dans la composition de la façade.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Par ailleurs, le fer forgé a toujours joué un rôle primordial dans l'art traditionnel marocain. Il entre dans la fabrication de plusieurs objets artisanaux à savoir les grilles, lanternes, poignées et les serrures. Cet art, qui est bien lié aux modes et aux techniques du bâti ancien, s'était épanoui surtout dans les villes impériales en l'occurrence : Fès, Meknès, Marrakech et Salé. Il est pratiqué surtout par des maîtres forgerons "*Chbabkiya*". L'imbrication de formes et la duplication des unités obtenues forment la totalité de la grille. Les mêmes techniques et les mêmes procédés sont encore pratiqués comme il y a plusieurs années. Ainsi, on distingue trois étapes principales de fabrication :

A- la confection du modèle voulu : le forgeron s'occupe de créer des motifs de décors qui vont éventuellement constituer le schéma général d'un objet. Une fois les parties à percer sont marquées, le *mâalam* et son apprenti commencent à mesurer et découper les barres.

B- l'étirage "*tamdid*" : il s'agit d'un procédé qui consiste à modeler les barres de fer par le martelage à chaud. C'est un travail qui demande beaucoup d'efforts physique mais aussi de vigilance et de métier. Le forgeron se laisse pencher dans un processus fatigant rythmé par le bruit du marteau et de l'enclume. Une fois l'opération de refoulage se termine, le forgeron entame celle de perçage des barres qui vont constituer le cadre du grillage.

C- le perçage "*tqib*": à l'aide d'un poinçon tronconique "*mtqab*", le forgeron procède le perçage des barres pour permettre aux barres verticales dite "*dkar*" de traverser celles horizontales dites "*nta*" ou femelle. Une fois le cadre du grillage est prêt, on procède à fixer et à griffer les motifs du décor. Ces derniers se fixent à l'aide des anneaux en fer dits "*mched*" ou "*rbat*" ce qui n'est pas le cas pour la ferronnerie moderne qui utilisent la soudure ou lieu des anneaux.

2.2. Les motifs de remplissage

La ferronnerie traditionnelle utilise des motifs décoratifs très variés. Les formes répétitives comme les courbes simples ou en spirale, sont les éléments les plus utilisés. Ces motifs se combinent et s'organisent dans une parfaite symétrie. Ils révèlent souvent la forme d'une fleur rythmée des enroulements (volutes) en "C"

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ou en "S" ou les deux à la fois. Ces volutes sont caractérisées par une répétition de rectangles verticaux et étroits constitués de forts montants carrés et de volutes superposées dont les fers très fins mais de même largeur que ces montants sont réunis par des colliers.

La composition classique est rythmée souvent par un panneau large à deux axes de symétries intercalé entre deux panneaux étroits à symétrie verticale. Un deuxième cadre inscrit, restreint légèrement la surface de volute du grand panneau. Le feuillage est assez fréquent pour marquer la richesse de l'ouvrage. Il est attesté surtout dans la kasbah de Taourirt à Ouarzazate.

Pour les liaisons décoratives, on utilise surtout des cordons. Les billes forgées sont rarement fréquentes ; leur rôle est de séparer les points de tangence. Cette manière de disposition des motifs vient pour répondre effectivement à des soucis purement artistiques et décoratifs. Généralement le grillage traditionnel est un jeu d'entrecroisement des courbes et des spires obtenues par la répétition et l'opposition des formes. Parmi ces formes on trouve :

✓ *Stermiya* : il est de forme circulaire constituée de courbes en C. Ce motif est très utilisé dans la ferronnerie traditionnelle, il révèle souvent la forme d'une fleur ou d'une rosace. Ce décor floral est l'élément de base des schémas des grillages autour duquel vient se griffer plusieurs autres motifs. Cette combinaison, outre son rôle décoratif, joue aussi un rôle de remplissage.

✓ *Trbica*, carré, constitue aussi un élément de base du décor du grillage de notre zone d'étude. Il s'agit d'un schéma à base floral issue de quatre palmes.

Les motifs géométriques prennent une place considérable dans le répertoire décoratif du grillage en fer des zones étudiées. Ce répertoire est constitué surtout d'éléments s'inspirant des objets liés principalement à la culture et aux traditions locales. Ainsi, on distingue des éléments connu sous le nom de "*barrad*" qui vous dire théière ou encore "*mankhar*" nez.

Les modes d'assemblages sont souvent assez importants pour susciter une présence visuelle qui peut représenter un décor à part entière. Le mode de

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

percement des traverses (dites à trous renflés), les colliers (liens à cordon) rentrent dans cette catégorie. Cependant, les assemblages soudés à la forge, tels que les départs de volutes, ont autorisé une composition de plus en plus libre.

2.3. La menuiserie

Si la fenêtre est un équipement, la qualité de son dessin reste prioritaire. On a toujours cherché à isoler, à s'éclairer et à embellir mais aussi à tenir compte de l'intégration à la façade. Dans l'habitat traditionnel de notre zone d'étude la baie est l'un des éléments clés de la composition de la façade : elle l'organise et la divise, symétriquement ou non, savamment ou modestement. Mais à l'intérieur de la baie, la menuiserie joue à son tour un rôle de subdivision déterminant.

Il est temps de reconnaître à la menuiserie traditionnelle de cette zone des qualités qui ont fait d'elle un élément essentiel de l'expression architecturale, particulièrement riche et variée. Une meilleure connaissance des fenêtres anciennes permettrait de conserver en place celles qui peuvent encore être entretenues et de remplacer les autres par des modèles adaptés.

Les fenêtres et les petites ouvertures sont en générale inscrites dans un encadrement rectangulaire et surmontées d'un linteau en bois. La hiérarchie des étages s'exprime par une évolution des dimensions des baies de bas en haut suivant un rythme verticale ou horizontal. Certains cadres de fenêtres sont traités en forme d'arcade. D'autres présentent dans leur partie supérieure un moucharabieh qui régule le rapport dedans/dehors et procure à la fois protection et ornement. Leurs dimensions sont plus réduites. Les vantaux s'ouvrent vers l'intérieur de la pièce, ce qui leur permet de rester logés dans l'embrasure de la fenêtre en position ouverte. Généralement, les vantaux et autres bois sculptés du sud marocain empruntent ainsi la technique de panneaux de bois ajourés utilisant de la géométrie de l'art islamique[1].

Les baies étaient équipées de simples volets intérieurs à lames croisées. Des guichets ont parfois été introduits pour permettre une ouverture partielle. Cette technique s'est perpétuée jusqu'à nos jours pour les portes et les contrevents.

[1] Naji, S. op. cit. p. 152.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

III– les motifs de décor

L'ornementation de la porte revêt une importance capitale dans l'architecture traditionnelle marocaine. Simples ou composés, les motifs y ont une forte unité esthétique exceptionnelle illustrant avec brio l'exubérance et la qualité d'un style rude et subtile. Ainsi pour saisir les caractéristiques de cet art, il faut aller sur terrain pour assister de près son charme et ses énigmes aussi bien ses maîtres et ses vétérans. Les motifs réalisés représentent des symboles d'un langage artistique, qui ne se réduit pas à la simple fonction d'ornement. Ce dernier "*emprunte visiblement ses éléments essentiels à l'art musulman, associés à l'art berbère dans la mesure où l'on peut ainsi qualifier une ornementation purement linéaire et géométrique*"[1]. Ils s'inspirent du répertoire traditionnel dont s'ornent encore les tapis et les tatouages mais aussi les façades des tours de ksour et kasbahs. Les motifs les plus rencontrés sont : points, lignes, droites, obliques, parallèles ou brisées, dents de scie, chevrons, triangles, des croix et bien évidemment étoiles à cinq branches.

Sur ce bois, on exécute des formes décoratives et des compositions dérivant ainsi d'un même principe. Désormais, notre travaille de terrain nous a permis de définir et de répertorier un ensemble de formes et motifs décoratifs en creux, en relief, peints ou sculptés. Ces motifs décoratifs géométriques et floraux, peints ou gravés, s'inspirent du répertoire artistique local dans lequel puissent les artisans du sud marocain et s'étend depuis le Haut Atlas jusqu'aux piémonts sud-est de l'Anti-Atlas.

À regarder ces compositions, on trouve que le décor rectiligne est le thème le plus rencontré, tout comme l'architecture et l'art du tapis et bien d'autres objets d'art local. Il se compose d'appliques géométriques en relief en l'occurrence le triangle, le rectangle, l'octogone, l'étoile, l'arcature, etc. (cf.fig.1). L'ornementation fait également appel à des éléments architectoniques à savoir les arceaux, les courbes, les triangles, etc. Tous ces ornements s'organisent dans des registres séparés de traverses fardées de clous à tête hémisphériques. Les éléments en bois découpés sont distribués en plusieurs registres horizontaux généralement soulignés par les clous.

[1] Laoust, E. mots et choses berbères, op. cit. p.147. voir également, Ricard, P. Pour comprendre l'art musulman en Afrique du Nord et en Espagne, Hachette, Paris, 1926, p. 76.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Le décor peint est également attesté par un grand nombre de portes par l'utilisation des formes géométriques semblables à celles produites par la gravure. Le même schéma de composition des portes peintes se rencontre partout, de Tata à la vallée du Drâa, en passant par la vallée du Dadès jusqu'aux montagnes de l'Anti-Atlas. Cette similitude des formes est frappante[1].

Pour les portes les plus récentes, elles sont souvent couronnées d'un auvent en tuile verte et d'une plinthe en planches. Le tout est supporté par des consoles en bois avec un encadrement rectangulaire. Cette forme de porte se distingue par ses proportions symétriques et par son homogénéité architectonique. Cette représentation nous rappellent belle et bien ceux des grandes mosquées et demeures traditionnelles marocaines.

Pour leur part, les linteaux en rondins ou en planches, conservent souvent un décor riche et varié. Ils sont constitués par deux ou trois fortes traverses encastrées dans la maçonnerie du mur. Ce sont, avant tout, des alternances de compositions simples allongées (hexagones) et formes simples trapues (carrés, triangles, losanges, chevrons, cordelettes torsadées, etc.).

IV- Évolution et transformation

Les changements socio-économiques et la prolifération des techniques et matériaux modernes moins cher, ont contribué, au cours de ces dernières années, à l'altération des anciens procédés de fabrication des portes et fenêtres traditionnelles. Ainsi, l'originalité de ces œuvres se fond dans l'uniformité. À ces causes, s'ajoute également la défaillance générale du goût et le manque de la main-d'œuvre qualifiée (menuisier, forgeron). Ces procédés et métiers traditionnels estimés actuellement trop onéreux et non rentables n'ont pas été retransmis et ne sont pas loin d'être perdus.

De ce fait, on assiste à l'introduction des compositions architecturales et de matériaux plus raffinées comme l'emploi de tuile vertes vernissées. Ce dernier a fait son apparition particulièrement dans la construction des auvents et des corniches. Ce recours à ces éléments n'a pas d'autre explication que le désir d'imiter les maisons citadine. Cette évolution se voit également au niveau des heurtoirs et des serrures

[1] Naji,S. op. cit. p.123.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

qui vont prendre plusieurs formes. Le décor de la porte, si caractéristique de l'architecture des vallées du sud marocain, a peu changé. Il devient plus en plus simple avec des linteaux droits dépourvus de toutes décorations.

L'identité de la menuiserie s'affirme par sa qualité d'exécution et l'originalité de ses proportions. On l'a vu : ce sont des ouvrages relativement savants. Il est toujours souhaitable de conserver des portes anciennes plutôt que de les remplacer lorsque cela est possible. Si un remplacement s'avère indispensable, le maintien des qualités essentielles de la menuiserie originelle permettra de conserver aux édifices anciens toutes leurs qualités architecturales. Un certain nombre de modifications des menuiseries correspond à une nécessité d'adaptation sans toutefois dénaturer ces œuvres d'art. Il s'agit des perturbations douces. On parlera de perturbations dures lorsque les caractéristiques essentielles de la menuiserie sont perdues.

De plus, on commence aussi à peindre les portes en bleu lilas, jaune d'or, vert pâle. Ainsi, la porte change totalement de caractère, dans sa structure et dans son aspect[1]. Parfois, les ferrures s'évanouissent complètement: la porte est alors revêtue de feuilles de fer blanc souvent tirées de bidons à pétrole hors d'usage, fixées sur le ventail au moyen de petits clous à tête minuscule. Pour acheter ces clous, on ne s'adresse plus au forgeron, comme autrefois, mais au quincaillier. Résultat, l'originalité de la porte, qui était la fierté de l'artisanat marocaine, se fond dans l'uniformité banale.

Au niveau des fenêtres, cette évolution se traduise par le passage de fenêtres étroites à celles plus vastes avec l'introduction des éléments modernes. La rudesse du climat et l'insécurité sont des facteurs déterminée dans le choix de leurs dimensions et emplacement. Les meurtrières et fentes sont remplacés par des fenêtres plus grandes dotées d'un vitrage intégré dans les ouvrants. De ce fait, les petites ouvertures vont prendre des dimensions plus grandes et souvent en forme d'arcade mauresque. Elles s'embellissent de plus en plus de grilles en fer forgé.

[1] Ricard P., Delpy A. (1932). Note au sujet de vieilles portes de maisons marocaines, in Hespéris, T. XV, p. 173. pp. 165-174.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Conclusion

Les portes et les fenêtres traditionnelles fournissent des renseignements inestimables sur l'art et l'architecture locale. Leur étude nous a permis de les situer dans leur cadre historique et de saisir les techniques de leur fabrication ainsi que de suivre leur évolution. Elles conservent encore, comme nous l'avant montré en haut, leur trait et caractéristique traditionnel malgré les influences extérieures. Leurs formes et leurs dimensions ne sont pas dictées uniquement par des conditions socio-économiques et culturelles mais aussi par des conditions géographiques et climatiques.

Dans la plupart des cas, l'entrée occupe le centre de la façade de mur le moins exposé au soleil et au vent. Elle s'ouvre sur un vestibule qui représente un espace tampon entre l'intérieur et l'extérieur. Pour leur part, les petites fenêtres, qui n'étaient autrefois que des meurtrières destinées à la défense du logis, ont toujours une dimension réduite et ce pour garder la fraicheur à l'intérieur de la pièce en été et aussi pour se mettre à l'abri du froid pendant l'hiver[1].

À l'encontre de ce qu'a été dit par plusieurs écrits, les portes traditionnelles du sud marocain et de la l'Atlas présentent un répertoire décoratif riche et une diversité de forme très variée. Malgré leur aspect rudimentaire, ces éléments patrimoniaux sont encore intacts. L'état de dégradation dans lequel ils se trouvent actuellement nécessite une intervention urgente pour conserver leur valeur patrimoniale et assurer leur protection contre les trafiquants d'objets d'art.

Il est donc important que leur conservation et restauration suivent des principes définis, en cohérence avec leur style originel et leur contexte historique. Ils sont ainsi une preuve du savoir-faire des artisans et sont donc des éléments patrimoniaux à conserver et à protéger, afin de respecter leur typologie originelle et l'identité qu'elles représentent. La connaissance préalable de leur technique et matériaux de fabrication permettra de privilégier leur entretien et leur restauration.

[1] Adam, A. (1950), op. cite. p. 253.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Bibliographie

- **Adam**, **A**. (1950), La maison et le village dans quelques tribus de l'Anti-Atlas, *Hespéris*, n° 37, p. 289-362.
- **Ait Hamza M**. (1986), Aspect des transformations socio spatiales du bassin-versant d'Assif M'goun (versant sud du Haut Atlas Central), thèse de 3ème cycle en géographie, Faculté des lettres Rabat, (en arabe).
- **Ameziane M**, **et Benjilali**, **Y**, (1990), L'habitat dans la vallée des Aït Bou Guemez, E.N.A, (Mémoire pour l'obtention du Diplôme d'architecte.
- **Belay T**. (1987) "Types et demeures de l'Ouarzazate et du Dadès". R.G.M. vol. XXVIII.1944.
- **Champault D**. (1965). La main, ses figurations au Maghreb et au Levant. Musée de l'Homme – Muséum d'Histoire Naturelle, Paris.
- **Chastel A**. (1994), Architecture et patrimoine, Imprimerie National Edition, Paris, p.33.
- **Dresch J**. (1943), " L'habitat chez les chleuhs du Haut-Atlas". Bull. de l'Association des
- Géographes Français. Mars-Avril.
- **Doutté**, **E**. (1908) Magie et religion dans l'Afrique du Nord, Jourdan, algiers, Maisonneuve & geuthner, paris, 1984.
- **Dupas P**. (1929), *Notes sur les magasins collectifs du Haut-Atlas occidental*. Hespéris IX. pp. 302-322.
- **Hammoudi**, **A**. (1970) " L'évolution de l'habitat dans la vallée du Draa". R.G.M, n°18. Rabat
- Faculté des Lettres, pp. 33-45.
- **Huet**, **K**. **Lamazou**, **T**. (1988), Sous les toits de terre, Haut Atlas: éléments d'architecture traditionnelle et décoration picturale dans l'habitat berbère des hautes vallées. Billère: Publi-action.
- **Jacques-Meunié**, **Dj**. (1949), Greniers collectifs. Hespéris XXXVI. pp.97-133.
- **Jacques-Meunié Dj**. (1962). Architectures et habitats du Dadès, Maroc présaharien. Paris, Klincksieck. Journal des Africanistes (1999). Des objets et leurs musées. Paris.
- **Jeanne J**. (1932), Les thèmes décoratifs des broderies marocaines. Leur carrière et leurs origines, in Hesperis, T. XV, 11- 51.
- **Laoust**, **E**. (1983), *Mots et choses berbères*, Rabat, Société marocaine d'édition.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **Laoust É**. (1932), L'habitation chez les transhumants du Maroc Central (suite) : La maison, in Hesperis T. XIV, 115 – 158.
- **Maunier**, **R**. (1926), *La construction collective de la maison en Kabylie*, Paris, Institut d'ethnologie.
- **Mercier M**. (1928), " Notes sur une architecture berbère saharienne ". Héspéris. T.VIII, 3e –4e. Tri. pp.413-429.
- **Mezzine L**. (1987). Le Tafilalt (Contribution à l'Histoire du Maroc aux XVII et XVIIIe siècles). Rabat, Faculté des Lettres et Sciences Humaines.
- **Naji S**. (2001). Art et architectures berbères (Maroc présaharien). Aix-en-Provence, Édisud, Casablanca, EDDIF.
- **Naji**, **S**. (2003), Portes du Sud marocain, Aix-en-Provence, Edisud.
- **Naji S**. (2006). Greniers de l'Atlas (Patrimoines du Sud marocain). Aix-en-Provence, Édisud.
- **Peyron**, **M**. (1976), Habitat rural et vie montagnarde dans le Haut Atlas de Midelt (Maroc). Revue de géographie alpine, tome 64, n°3, pp. 327-363.
- **Ricard P**. (1926). Pour comprendre l'art musulman dans l'Afrique du Nord et de l'Espagne. Paris, Hachette.
- **Ricard P**., **Delpy A**. (1932). Note au sujet de vieilles portes de maisons marocaines, in Hespéris, T. XV, 165-174.
- **Sijelmassi M**. (1974). Les arts traditionnels au Maroc. Paris, Flammarion.
- **Terrasse H**. (1923). Le décor des portes anciennes au Maroc, Hespéris: 147-174.
- **Terrasse**, **H**. (2010) [1938], Kasbahs berbères de l'Atlas et des oasis. Les grandes architectures du Sud marocain. Rabat, Centre Jacques-Berque.
- **Terrasse H**. « Les architectures berbères et leur répartition dans le sud marocain ». R.E.M.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Disparités régionales et territorialisation des Objectifs de développement durable au Maroc: Lecture multidimensionnelle à partir des données récentes

Ghizlane CHAKLATI
FSJES Ain Sebaa

Résumé

L'article analyse la relation entre les disparités régionales et la mise en œuvre des Objectifs de développement durable (ODD) au Maroc. Il repose sur une approche documentaire et descriptive qui utilise les données récentes du Haut-Commissariat au Plan, notamment les comptes régionaux 2023, les résultats du RGPH 2024, les données sur la pauvreté multidimensionnelle et les indicateurs du marché du travail. L'analyse est complétée d'articles scientifiques sur le développement humain, le bien-être régional, la pauvreté multidimensionnelle et la territorialisation du développement durable. Les résultats montrent que les disparités régionales ne se cantonnent pas à la production économique. Ils touchent également l'emploi, l'éducation, l'accès aux services de base, la pauvreté multidimensionnelle et les usages du numérique. Ces disparités ralentissent l'atteinte équilibrée des ODD et soulignent la nécessité d'une lecture territoriale des politiques publiques. L'article soutient que la territorialisation des ODD doit aller au-delà du suivi national moyen et s'appuyer sur des diagnostics régionaux, provinciaux et communaux.

Mots-clés : disparités régionales ; Objectifs de développement durable ; Maroc ; développement territorial ; pauvreté multidimensionnelle ; régionalisation avancée.

Codes JEL : O18 ; R11 ; R58 ; I32 ; Q01.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This article examines the relationship between regional disparities and the achievement of the Sustainable Development Goals (SDGs) in Morocco. It uses a documentary and descriptive approach based on recent data from the High Commission for Planning, including regional accounts for 2023, the 2024 population census, multidimensional poverty mapping and labour market indicators. The analysis is complemented by scientific articles on human development, regional well-being, multidimensional poverty and sustainable territorial development. The findings show that regional gaps are not limited to economic output. They also concern employment, education, access to basic services, multidimensional poverty and digital inclusion. These disparities slow down the balanced achievement of the SDGs and confirm the need for territorialized public policies. The article argues that SDG localization in Morocco should move beyond national averages and rely on regional, provincial and local diagnostics.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. Introduction

L'Agenda 2030 a placé le développement durable dans une logique d'ensemble. Les ODD ne font pas de distinction entre la croissance économique,la réduction de la pauvreté, l'éducation, la santé, l'eau, l'égalitédes genres, l'emploi, l'innovation, la durabilité urbaine et la protectionde l'environnement. Ils s'appuient également sur le principe de ne laisser personne de côté. Ce principe implique une lecture territoriale, les progrès nationaux pouvant masquer d'importantes disparités entre régions, provinces, communes et milieux de résidence.

Au Maroc, c'est une question centrale. Depuis plusieurs années, le pays a engagé des réformes en matière de régionalisation avancée, de développement humain et de territorialisation des politiques publiques. Les indicateurs économiques et sociaux traduisent toutefois encore une forte concentration de la richesse sur certains pôles, notamment sur l'axe atlantique, ainsi que des fragilités persistantes dans plusieurs régions intérieures ou rurales. Par conséquent, l'atteinte des ODD ne dépend pas uniquement de la performance globale du pays. Elle dépend également de la capacité des politiques publiques à réduire les inégalités entre les territoires.

L'intérêt scientifique de ce sujet réside dans ce qu'il rajoute au croisement de deux champs d'analyse. Le premier se réfère aux inégalités territoriales, généralement examinées à partir du PIB, de l'activité, des infrastructures et des variables sociales. Le second, touchant aux ODD, nécessite une approche plus globale du développement. Ainsi, relevait-il les travaux d'Ibourk et Raoui (2021) qui montrent que l'échelle territoriale est un élément important à prendre en compte dans l'étude du développement humain durable au Maroc. Boumahdi et Zaoujal (2023) construisent une matrice de bien-être régional que l'on peut élargir à d'autres dimensions que celle monétaire. Benaabdelaali, Bennaghmouch, Cheddadi et Kamal (2013) montrent déjà les disparités de développement humain selon les régions marocaines, surtout en éducation et niveau de vie.

On peut formuler ainsi la problématique de cet article : dans quelle mesure les disparités régionales au Maroc influencent-elles la réalisation équilibrée des Objectifs de développement durable ? Cette question conduit à trois buts. La

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

première consiste à identifier les principales formes de disparités régionales au Maroc. Le second a pour objectif de lier ces écarts aux ODD les plus concernés. Le troisième tente d'évoquer les conséquences de ces disparités pour la territorialisation des politiques publiques.

L'article soutient que les inégalités régionales constituent un obstacle transversal à la réalisation des ODD au Maroc, du fait de leur impact simultané sur les dimensions économiques, sociales et territoriales du développement. Une politique nationale du développement durable reste insuffisante, à défaut d'un ciblage régional et local précis.

2. Cadre conceptuel : disparités régionales et ODD

Les disparités régionales correspondent aux différences observables entre les territoires en termes de richesse produite, d'accès à l'emploi, de services publics, d'infrastructures, de capital humain, de santé, d'accès à l'eau, de logement, de mobilité ou de participation économique. Elles peuvent être mesurées à plusieurs échelles (région, province, commune) et dans les deux milieux, urbain et rural. Cette dimension d'échelle est importante : une région peut paraître relativement avancée en moyenne tout en contenant des provinces ou des communes très fragiles.

Les ODD élargissent l'analyse des inégalités. Une région moins productive du point de vue économique n'est pas seulement concernée par l'ODD 8 sur le travail décent et la croissance économique. Elle peut également concerner l'ODD 1 sur la pauvreté, l'ODD 4 sur l'éducation, l'ODD 6 sur l'eau et l'assainissement, l'ODD 9 sur les infrastructures et l'innovation, l'ODD 10 sur la réduction des inégalités et l'ODD 11 sur les villes et communautés durables.

Il convient dès lors de concevoir le lien entre inégalités territoriales et ODD comme un lien systémique. Une insuffisance d'accès à l'éducation risque de réduire l'accès à l'emploi. Une économie de l'emploi précaire peut accentuer la pauvreté. Une pauvreté persistante joue sur l'accès aux soins, au numérique et aux services de base. Ce sont ces relations qui expliquent pourquoi les ODD doivent être envisagés dans leur ensemble et non séparément.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Les travaux existants sur le cas marocain viennent corroborer cette lecture. Ibourk et Raoui (2021) insistent sur l'effet d'échelle : les différences de développement humain durable peuvent sembler moins fortes à l'échelon régional qu'en fait à celui des territoires plus détaillés. Boumahdi et Zaoujal (2023) démontrent que même les dimensions d'un bien-être régional devront être appréhendées sous plusieurs axes, en l'occurrence l'économie, le social, l'environnement et la gouvernance. D'après Abdelkhalek et Boccanfuso (2021), la pauvreté multidimensionnelle est en effet un indicateur non négligeable pour analyser les politiques sociales. Ces recherches vont dans le même sens : le développement ne peut se réduire au revenu ou au PIB.

Tableau 1. Correspondance entre dimensions des disparités régionales et ODD concernés

Dimension de disparité	**Indicateurs mobilisables**	**ODD principalement concernés**
Richesse régionale et structure productive	PIB régional, PIB par habitant, contribution au PIB national	ODD 8, ODD 9, ODD 10
Pauvreté et vulnérabilité	Pauvreté multidimensionnelle, privations sociales, conditions de vie	ODD 1, ODD 3, ODD 4, ODD 10
Marché du travail	Taux de chômage, sous-emploi, emploi des jeunes et des femmes	ODD 5, ODD 8, ODD 10
Capital humain	Analphabétisme, durée moyenne d'études, niveau scolaire atteint	ODD 4, ODD 5, ODD 10
Services de base	Eau potable, électricité, assainissement, logement	ODD 6, ODD 7, ODD 11
Inclusion numérique	Usage d'Internet, accès aux TIC, services numériques	ODD 4, ODD 9, ODD 10

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Dimension de disparité	Indicateurs mobilisables	ODD principalement concernés
Gouvernance territoriale	Rôle des collectivités, planification, coordination des acteurs	ODD 11, ODD 16, ODD 17

3. Revue de littérature

Quant à l'analyse de la littérature disponible sur les divers aspects des disparités régionales au Maroc, elle souligne la persistance des disparités à travers le temps et malgré les réalisations institutionnelles et sociales. 13 Benaabdelaali et al., 2013, proposent ainsi une mesure du développement humain des régions marocaines à partir de la méthodologie révisée de l'IDH.). Ils apportent quelque chose, car ils montrent que les disparités se retrouvent dans l'éducation et le niveau de vie, de façon plus accentuée. Bien que l'étude soit antérieure à l'Agenda 2030, elle offre une assise à la connaissance des ODD 4, 8 et 10.

Ibourk et Raoui (2021) font mention plus directement liée au développement durable. Dans leur analyse spatiale du développement humain durable au Maroc, ils montrent que c'est le type d'échelle d'observation qui modifie considérablement les tendances observées en termes de disparités. Les auteurs recommandent d'aller au-delà des moyennes régionales jusque vers des échelles plus fines. Ce résultat est très important pour la territorialisation des ODD, parce que des valeurs d'indicateurs nationaux, voire régionaux, peuvent masquer d'importants écarts intra-régionaux.

Boumahdi et Zaoujal (2023) suggèrent d'aborder le bien-être régional au Maroc et chez ses partenaires de l'OCDE sous plusieurs angles. Leur grille lie économie, marché du travail, capital humain, santé, conditions de vie, genre, environnement et gouvernance. Cette approche est en phase avec l'esprit des ODD en considérant le développement comme un ensemble de dimensions interdépendantes. Elle évite aussi une lecture réductrice du seul PIB.
Un autre axe de la littérature est celui de la pauvreté multidimensionnelle. Abdelkhalek et Boccanfuso (2021) examinent au Maroc l'effet de programmes de

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

protection sociale sur la pauvreté multidimensionnelle. Leur travail indique que la pauvreté devrait être évaluée en prenant en compte les privations cumulées et non uniquement le revenu. Cette perspective est en lien direct avec l'ODD 1, mais également avec les ODD 3, 4, 6 et 10.

Des travaux récents prolongent cette réflexion à l'échelle territoriale. El Hazzaz (2026) analyse les inégalités entre Casablanca-Settat et Drâa-Tafilalet sur la période 2015-2023. Bellali (2025) parle des ODD et des acteurs locaux à Guelmim, ce qui montre que la réussite de l'Agenda 2030 passe aussi par l'appropriation locale. Malgré leur statut de littérature institutionnelle, les études de la DEPF sur les inégalités régionales au regard des ODD offrent une base intéressante pour analyser les performances comparées des régions marocaines à l'aide d'un indice synthétique des ODD.

Cette revue fait apparaître une évolution très importante. Les premiers travaux portaient essentiellement sur le développement humain ou économique. Les travaux récents s'orientent vers une lecture plus multidimensionnelle et plus territoriale. L'intérêt de cet article est d'établir un lien entre ces deux lectures : les disparités régionales classiques et la territorialisation des ODD.

Tableau 2. Principales références scientifiques mobilisées

Référence	**Objet principal**	**Apport pour l'article**
Benaabdelaali et al. (2013)	Développement humain régional au Maroc	Montre les écarts de développement humain, surtout en éducation et niveau de vie.
Ibourk et Raoui (2021)	Développement humain durable et analyse spatiale	Montre l'importance de l'échelle territoriale dans la mesure des disparités.
Abdelkhalek et Boccanfuso (2021)	Pauvreté multidimensionnelle et protection sociale	Appuie l'analyse de l'ODD 1 et des privations cumulées.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Référence	Objet principal	Apport pour l'article
Boumahdi et Zaoujal (2023)	Bien-être régional multidimensionnel	Propose une grille d'analyse proche de la logique intégrée des ODD.
Bellali (2025)	ODD et acteurs locaux à Guelmim	Souligne l'importance de l'appropriation locale des ODD.
El Hazzaz (2026)	Inégalités territoriales entre Casablanca-Settat et Drâa-Tafilalet	Illustre les contrastes entre régions économiquement différenciées.

4. Méthodologie

Cet article suit une méthodologie descriptive et documentaire. Il ne s'appuie ni sur une enquête de terrain originale, ni sur un modèle économétrique propre. Nous assumons ce choix méthodologique afin de construire une lecture analytique des liens entre disparités régionales et ODD à partir de données secondaires fiables et de travaux scientifiques publiés.

Les données statistiques utilisées proviennent essentiellement du Haut-Commissariat au Plan. Elles portent sur les comptes régionaux de 2023, les résultats du RGPH 2024, la pauvreté multidimensionnelle et les indicateurs du marché du travail. Ces données sont enrichies par les références internationales liées à l'Agenda 2030 et par des articles scientifiques traitant des disparités régionales, du développement humain, du bien-être territorial et de la pauvreté multidimensionnelle au Maroc.

L'analyse se fait en trois étapes. La première repose sur la sélection d'indicateurs territoriaux disponibles et directement liables aux ODD. La deuxième consiste à comparer les disparités entre régions, ou entre milieu urbain et milieu rural. La troisième consiste à interpréter ces écarts à la lumière de la littérature scientifique et des enjeux de territorialisation des politiques publiques.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Cette méthodologie comporte deux limites. Tout d'abord, les données disponibles ne couvrent pas toutes la même année, les sources statistiques ayant des temporalités différentes. Ensuite, l'analyse ne permet pas d'établir une stricte causalité entre le niveau d'atteinte des ODD et les disparités régionales. Elle permet toutefois d'identifier des associations cohérentes et des points de tension utiles à la décision publique et à la recherche future.

5. **Résultats et analyse**

5.1. Concentration économique régionale et ODD 8

La première forme de disparité régionale est la concentration de la richesse. Les comptes régionaux 2023 de l'HCP indiquent que trois régions, à savoir Casablanca-Settat, Rabat-Salé-Kénitra et Tanger-Tétouan-Al Hoceima, détiennent 58,5 % du PIB national. Casablanca-Settat représente à elle seule les 32,2 % du PIB. À l'inverse, Drâa-Tafilalet et les régions du Sud à elles deux contribuent à une part très largement inférieure de la richesse nationale.
Cette concentration reflète une polarisation économique autour de quelques pôles. Elle n'est pas mauvaise en soi, les grandes métropoles jouant un rôle moteur dans la croissance. Mais elle pose problème si la croissance n'entraîne pas suffisamment les régions moins intégrées aux circuits productifs, logistiques et financiers.
Le PIB par tête vient conforter cette observation. En 2023, la moyenne nationale s'établit à 40 508 DH. Dakhla-Oued Ed-Dahab atteint 89 533 DH et Casablanca-Settat 62 777 DH, tandis que Drâa-Tafilalet se situe à 25 324 DH. Ces écarts traduisent une différence de conditions de création de richesse selon les territoires.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Tableau 3. Exemples de disparités économiques régionales au Maroc selon les comptes régionaux 2023

Indicateur	Région ou groupe de régions	Valeur	Lecture ODD
Contribution au PIB national	Casablanca-Settat	32,2 %	Concentration de la richesse ; ODD 8 et ODD 10
Contribution cumulée au PIB national	Casablanca-Settat, Rabat-Salé-Kénitra, Tanger-Tétouan-Al Hoceima	58,5 %	Polarisation économique autour de trois régions ; ODD 8
PIB par habitant	Dakhla-Oued Ed-Dahab	89 533 DH	Niveau élevé, à interpréter avec la taille démographique ; ODD 8
PIB par habitant	Casablanca-Settat	62 777 DH	Région métropolitaine productive ; ODD 8 et ODD 9
PIB par habitant	Drâa-Tafilalet	25 324 DH	Faible création de richesse par habitant ; ODD 8 et ODD 10
PIB par habitant	Moyenne nationale	40 508 DH	Référence nationale qui masque des écarts régionaux

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Une prudence d'interprétation s'impose. Un PIB élevé par habitant ne signifie pas automatiquement que l'ensemble de la population bénéficie d'un bien-être élevé. Dans certaines régions faiblement peuplées, un ratio élevé peut être observé sans pour autant entraîner une répartition équitable des revenus, de l'emploi et des services. Le PIB doit donc être croisé avec la pauvreté, l'éducation, l'emploi, la santé, les services de base et la gouvernance locale.

5.2. Pauvreté multidimensionnelle et ODD 1

La pauvreté multidimensionnelle permet d'aller au-delà de la seule mesure monétaire de la pauvreté. Elle tient compte des contraintes sanitaires et scolaires et des conditions de vie. Cette logique est plus conforme à la logique des ODD en reliant l'ODD 1 avec plusieurs autres ODD.
Les statistiques récentes de HCP montrent un recul de la pauvreté multidimensionnelle à l'échelon national, mais les différenciations territoriales sautent aux yeux. Des taux au-dessus de la moyenne nationale se situent dans certaines régions, comme Béni Mellal-Khénifra, l'Oriental, Fès-Meknès, Drâa-Tafilalet et Marrakech-Safi. d'autres zones comme sont celles de Laâyoune-Sakia El Hamra et de Dakhla-Oued Ed-Dahab qui se trouvent à des niveaux plus faibles. Ce constat témoigne du fait que l'ODD 1 ne peut plus être considéré comme un objectif uniquement social. Il est aussi territorial ; Une localisation où les privations éducatives, sanitaires ou liées aux conditions de ses logements sont plus fortes nécessite des réponses relativement à cette localisation. Les politiques de protection sociale doivent donc s'articuler avec les politiques d'éducation, de santé, d'emploi et d'équipement du territoire ;

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Tableau 4. Exemples de pauvreté multidimensionnelle régionale selon les données récentes du HCP

Région	**Taux de pauvreté multidimensionnelle**	**Lecture analytique**
Béni Mellal-Khénifra	9,8 %	Taux élevé ; cumul de vulnérabilités sociales et territoriales
Fès-Meknès	9,0 %	Taux supérieur à la moyenne ; besoin de ciblage social et territorial
Oriental	8,4 %	Fragilités sociales et économiques persistantes
Marrakech-Safi	7,9 %	Écart avec les régions les mieux placées malgré une dynamique économique importante
Drâa-Tafilalet	7,7 %	Vulnérabilités liées au territoire, à la distance et aux conditions de vie
Laâyoune-Sakia El Hamra	2,4 %	Taux faible dans la cartographie récente
Dakhla-Oued Ed-Dahab	2,5 %	Taux faible, mais à interpréter avec les spécificités démographiques et économiques

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

C'est important d'approcher la lecture les yeux ouverts. Une région peut avoir un taux de pauvreté multidimensionnelle très faible tout en rencontrant des difficultés d'emploi ou de participation économique. À l'opposé, un territoire présentant un taux de pauvreté élevé peut se retrouvez dans ce positionnent tout en disposant de ressources importantes (ressources naturelles, culturelles ou agricoles). On doit donc s'employer à transformer ces ressources en opportunités territoriales durables.

5.3. Marché du travail, chômage et ODD 8

L'ODD 8 repose principalement sur des indicateurs du marché du travail. Les données nationales récentes montrent que si le chômage est un défi majeur au Maroc, il concerne plus particulièrement les jeunes, les diplômés ainsi que les femmes. Les différences de territoire constituent un défi supplémentaire : des zones géographiques plus peuplées de chômeurs, des taux de chômage nettement au-dessus de la moyenne…

Le HCP table sur un taux de chômage de 13 % au niveau national pour 2025. Les jeunes de 15 à 24 ans sont toujours très touchés, le taux est supérieur à 37 %, de même que le chômage féminin. Teritorialisation. Au niveau territorial, les données infra-annuelles montrent que les régions du Sud et l'Oriental sont les régions où le taux de chômage est le plus élevé, contrairement à Marrakech-Safi et quelques régions à dominante rurale où les taux de chômage sont les plus faibles. Ces écarts nous rappellent que le chômage dépend à la fois de la structure productive, de la formation, de la mobilité, de l'investissement et de la capacité locale de créer des emplois.

L'ODD 8 ne se borne pas à la création quantitative d'emplois. Il évoque également la qualité de l'emploi, le sous-emploi, l'emploi des jeunes, l'emploi des femmes et la transition vers des activités plus productives. L'agriculture, le commerce informel ou les services peu qualifiés offrent de l'emploi à de nombreuses régions, mais pas toujours de la stabilité ou de la protection sociale. Le lien avec les disparités régionales est donc double. D'une part, les régions à la vitalité économique ne font pas disparaître pour autant le chômage si la croissance

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

crée peu d'emplois ou si les qualifications ne répondent pas aux besoins. D'un autre côté, les zones moins industrialisées ou moins connectées peuvent enregistrer un manque d'opportunités, ce qui incite les jeunes diplômés à migrer vers les métropoles.

5.4. Éducation, capital humain et ODD 4

L'éducation est une des dimensions les plus structurantes des disparitésrégionales. Les inégalités éducatives ont un impact sur l'accès à l'emploi, les revenus, l'utilisation du numérique, la santé et la participation sociale. Ils agissent donc sur plusieurs ODD simultanément.
Le RGPH 2024 fait apparaître une amélioration générale de plusieurs indicateurs, mais les écarts entre milieu urbain et milieu rural restent importants. Le taux d'analphabétisme au niveau national est de 24,8 %, mais il monte à 38 % en milieu rural et à 32,4 % chez les femmes. En milieu urbain, la durée moyenne d'études des personnes âgées de 25 ans et plus est nettement plus élevée qu'en milieu rural. La part des personnes titulaires au moins du niveau collégial est aussi bien plus élevée en milieu urbain.

Ces écarts ont un impact direct sur l'ODD 4. Ils ont aussi un impact sur l'ODD 5 sur l'égalité de genre et l'ODD 10 sur la réduction des inégalités. Les régions ou les territoires dont le capital humain reste faible ont plus de mal à attirer les investissements, à développer l'entrepreneuriat local et à intégrer les jeunes dans des emplois qualifiés.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Tableau 5. Quelques indicateurs éducatifs et sociaux issus du RGPH 2024

Indicateur	National	Urbain	Rural	ODD concernés
Taux d'analphabétisme	24,8 %	17,3 %	38,0 %	ODD 4, ODD 5, ODD 10
Analphabétisme chez les femmes	32,4 %	n.d.	n.d.	ODD 4, ODD 5
Durée moyenne d'études des 25 ans et plus	6,3 ans	7,9 ans	3,2 ans	ODD 4, ODD 10
Population de 25 ans et plus ayant au moins le niveau collégial	39,1 %	50,4 %	18,1 %	ODD 4, ODD 8, ODD 10

L'éducation démontre bien que les inégalités ne sont pas qu'uniquement géographiques. Elles sont intra-régionales. Une région peut avoir des villes assez bien dotées en établissements scolaires et universitaires et, en même temps, présenter des espaces ruraux où l'on accède plus difficilement à l'école, au transport scolaire, au second cycle ou à la formation professionnelle.

5.5. Accès aux services de base, eau, assainissement et ODD 6

Les services d'appui sont au centre du développement territorial. Le potentiel de santé, de scolarisation, de dignité du logement, d'attractivité économique est conditionné par l'accès à l'eau potable, à l'électricité, à l'assainissement. Les chiffres du RGPH 2024 marquent d'importants progrès mais aussi des écarts qui demeurent. Au niveau national, 82,9 % des ménages sont raccordés au réseau d'eau potable. Celle-ci est de 97,1 % en milieu urbain, contre 54,6 % dans le rural. L'accès au réseau d'égout fait apparaître un fossé plus important : il est quasi généralisé en milieu urbain, alors qu'il demeure très limité dans le milieu rural. Ces écarts relèvent directement de l'ODD 6, mais aussi de l'ODD 11 relatif aux villes et communautés durables.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Il faudrait également relier la question de l'eau au Maroc au stress hydrique, à l'agriculture, au changement climatique et aux inégalités d'équipement. Les territoires semi-arides ou ruraux devraient alors subir une double contrainte : faible infrastructure et pression croissante sur les ressources hydriques. Face à cette situation, une politique intégrée devant relier l'ODD 6 à l'ODD 11, à l'ODD 13 et à l'ODD 15 est nécessaire.

Tableau 6. Accès aux services de base selon le RGPH 2024

Indicateur	National	Urbain	Rural	Lecture ODD
Ménages raccordés à l'électricité	97,1 %	98,7 %	93,8 %	Progrès général ; ODD 7
Ménages raccordés au réseau d'eau potable	82,9 %	97,1 %	54,6 %	Écart urbain-rural très marqué ; ODD 6
Ménages raccordés au réseau d'égout	65,4 %	93,4 %	9,6 %	Assainissement rural limité ; ODD 6 et ODD 11

5.6. Fracture numérique, innovation et ODD 9

L'inclusion digitale est désormais un axe essentiel du développement durable. L'accès à Internet favorise l'accès à l'information, aux démarches administratives, à des opportunités de formation, à des réseaux professionnels, à des activités économiques. À ce titre, il agit sur l'ODD 4, l'ODD 8, l'ODD 9 et l'ODD 10. D'après les données du RGPH 2024, 59,6 % de la population âgée de 15 ans et plus sont des utilisateurs d'Internet. L'écart de proportions entre milieux est fort : 70,2 % se trouvent en milieu urbain contre 40,4 % en milieu rural. Cette différence peut aggraver d'autres inégalités. Les jeunes vivant en milieu rural ou les femmes ayant un faible niveau scolaire peuvent éprouver plus de difficultés à accéder aux formations en ligne, aux services publics numériques ou aux opportunités d'emploi. La fracture numérique doit être entendue comme une nouvelle inégalité territoriale. Elle ne substitue pas aux inégalités classiques d'accès à l'école, l'eau ou

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

l'emploi. Elle les rallonge. Une politique de réduction des inégalités en matière de territoire doit donc comprendre les infrastructures numériques, les compétences numériques et l'accessibilité financière des outils de connexion.

La deuxième conséquence touche à la gouvernance. Le suivi des ODD doit impliquer les collectivités territoriales, les régions, les provinces et les communes. Les politiques centrales peuvent établir des priorités au niveau national, mais leur mise en oeuvre dépend beaucoup des capacités locales : planification, financement, coordination, disponibilité des données, suivi de projet et participation. L'enquête sur les acteurs locaux de Guelmim réalisée par Bellali (2025) rappelle que la connaissance et l'appropriation des ODD au niveau local restent un facteur essentiel de leur mise en œuvre.

L'autre implication est celle de l'articulation des politiques publiques. Les ODD sont liés les uns aux autres. Par exemple, le renforcement de l'accès à l'eau en zone rurale peut diminuer certaines contraintes sanitaires, permettre la scolarisation des filles, améliorer les conditions de vie et la résilience des territoires. Renforcer l'éducation dans les régions défavorisées l'est tout aussi (ce qui peut soutenir l'emploi, l'entrepreneuriat, l'inclusion numérique…). Les politiques sectorielles doivent donc être mises en œuvre de façon coordonnée territorialement.

La quatrième implication est essentielle. Croire que la dynamique des régions les plus compétitives va mécaniquement réduire les écarts, ceci étant insuffisant. Les données font apparaître que la concentration économique a des fragilités sociales et territoriales. Pour réduire les écarts, il faut orienter davantage les investissements, améliorer la mobilité, proposer des services publics de qualité, consolider des formations qui répondent aux besoins écologiques et sociaux des territoires, mettre en valeur les ressources locales.

Il apparaît enfin de l'analyse que cette régionalisation avancée doit se mesurer à l'aune de sa capacité à générer de l'équité territoriale. Il ne s'agit pas seulement de transférer des compétences aux régions. Elle est également de doter les territoires des outils techniques, financiers et statistiques adaptés pour mettre en oeuvre des politiques qui respectent les ODD.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

6 Discussion : territorialiser les ODD pour dépasser les moyennes nationales

Les résultats précédents montrent clairement l'existence de disparités régionales au Maroc qui se révèlent être multidimensionnelles. Elles appartiennent à différentes industries. On les retrouve dans la richesse produite, la pauvreté, l'emploi, l'éducation, les services de base et le numérique. Cette récolte va dans le sens de l'intérêt d'une lecture par les ODD, dès lors que les ODD permettent de relier entre elles ces différentes dimensions.

La première conséquence est méthodologique. --L'évaluation des ODD ne saurait se limiter aux moyennes nationales ;--Il n'existe aucune indication selon laquelle, quand la moyenne nationale s'améliore, il existe encore des territoires très fortement éloignés des objectifs ;--Cette limite est d'ailleurs d'autant plus manifeste pour l'eau potable, l'assainissement, l'éducation et l'emploi. C'est le principe de ne laisser personne sur le bord de la route qui obligent donc des indicateurs territorialisés et désagrégés par sexe, âge, milieu de résidence et niveau géographique.

7. Recommandations

Premièrement, renforcer le suivi des ODD au niveau régional et local. Les indicateurs doivent être produits à des échelles fines, au moins au niveau régional et provincial et, quand c'est possible, au niveau communal. Cette désagrégation permettrait d'identifier les territoires les plus éloignés des cibles. Ensuite, faire le lien entre les politiques de lutte contre la pauvreté et celles de l'éducation, de la santé, de l'eau, de l'emploi et du numérique. La pauvreté multidimensionnelle montre que les privations sont souvent cumulées. Une intervention isolée ne produit donc que des effets limités.

Troisième axe : adapter les politiques de l'emploi aux profils des territoires. Les zones où le chômage est élevé ont besoin de formations adaptées à leurs secteurs porteurs, mais aussi de dispositifs d'insertion des jeunes diplômés, de soutien à

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

l'entrepreneuriat local et d'une meilleure articulation entre formation professionnelle et besoins économiques.

Quatrième axe : Réduire les écarts urbain-rural dans l'accès aux services de base. L'eau potable, l'assainissement, le transport scolaire, les soins de santé de proximité et la connectivité numérique doivent être considérés comme des conditions minimales pour la réalisation des ODD.

Cinquièmement, renforcer les capacités des collectivités locales. La territorialisation des ODD implique de disposer de compétences en diagnostic, planification, suivi-évaluation, mobilisation de financements et coordination avec les services déconcentrés de l'État.

Sixièmement, mettre en valeur les ressources propres des régions.le redressement des inegalites ne doit pas passer uniquement par des transferts publics Elle doit également s'appuyer sur l'agriculture durable, le tourisme culturel et naturel, les énergies renouvelables, l'économie sociale et solidaire, les chaînes de valeur locales et l'innovation territoriale.

8. Conclusion

Cet article illustre que les inégalités de développement au niveau territorial représentent un défi majeur pour la mise en œuvre des ODD au Maroc. Les disparités en matière de richesse régionale, de pauvreté multidimensionnelle, de chômage, d'éducation, d'accès aux services de base et d'inclusion numérique montrent qu'il n'est pas possible de mesurer le développement durable sur la base d'indicateurs nationaux moyens.

Corrélations entre disparités régionales et ODD. Une fragilité économique peut exacerber les tensions sociales. Un manque de formation peut restreindre l'accès à l'emploi. L'accès restreint à l'eau, à l'assainissement ou à Internet peut diminuer les chances de participation économique et sociale. Les ODD constituent donc un cadre particulièrement adapté pour cerner ces interactions et orienter les politiques publiques vers davantage d'équité territoriale.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Le cas du Maroc montre également que la territorialisation des ODD est une condition de leur efficacité. Les politiques nationales doivent s'appuyer sur des diagnostics régionaux et locaux. Les régions ne sont pas parties de mêmes niveaux, ni ne disposent des mêmes ressources, contraintes et besoins. Une politique uniforme risque d'augmenter les inégalités plutôt que de les réduire. Le principal constat est que l'atteinte des ODD au Maroc dépendra de la capacité à faire de la régionalisation avancée un véritable outil de cohésion territoriale. Cela implique des données territorialisées, des investissements ciblés, un renforcement de la gouvernance locale et une coordination accrue entre les secteurs. La réduction des disparités régionales n'est donc pas un objectif secondaire. C'est une condition pour la réussite de l'Agenda 2030.

Limites de l'article et pistes de recherche

L'article est fondé sur des données secondaires et sur une analyse documentaire. Il ne calcule pas par le biais d'un modèle économétrique l'effet causal des disparités régionales sur les ODD. Une recherche ultérieure pourrait établir un indice régional actualisé des ODD, inclure les données provinciales et communales, puis tester les déterminants des performances territoriales à l'aide de méthodes statistiques ou spatiales.

Une autre piste serait d'interroger l'ensemble des acteurs régionaux : conseils régionaux, communes, services déconcentrés, associations, entreprises et citoyens. Cela permettrait d'enrichir la lecture statistique par une compréhension des mécanismes institutionnels, des contraintes de mise en œuvre et du degré d'appropriation locale des ODD.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Références bibliographiques

- Abdelkhalek, T., & Boccanfuso, D. (2021). Impact des programmes de protection sociale sur la pauvreté multidimensionnelle : nouvelles approches et application au cas du Maroc. Revue d'économie du développement, 29(3), 5-48.
- Abeladim, O., & Ait Bari, A. (2024). Une analyse spatiale de la décentralisation et des disparités régionales au Maroc. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 5(10).
- Bellali, F. (2025). Objectifs de développement durable (ODD) et acteurs locaux de la ville de Guelmim (Maroc) : connaissances, priorités et perception des stratégies locales. GeomaGreb, 21.
- Benaabdelaali, W., Bennaghmouch, Z., Cheddadi, S., & Kamal, A. (2013). Disparités régionales de développement humain au Maroc. Région et Développement, 37, 65-93.
- Boumahdi, I., & Zaoujal, N. (2023). Regional well-being disparities in Morocco and its OECD partners. Social Indicators Research, 167(1), 183-211. https://doi.org/10.1007/s11205-023-03097-7
- Direction des Études et des Prévisions Financières. (2018). Inégalités régionales sous le prisme des Objectifs de développement durable à l'horizon 2030. Ministère de l'Économie et des Finances, Royaume du Maroc.
- El Hazzaz, N. (2026). Inégalités territoriales et développement différencié au Maroc (2015-2023) : analyse économétrique des régions Casablanca-Settat et Drâa-Tafilalet. Revue des Études Multidisciplinaires en Sciences Économiques et Sociales, 11(1).
- Haut-Commissariat au Plan. (2024). Recensement général de la population et de l'habitat 2024 : premiers résultats et indicateurs clés. Rabat : HCP.
- Haut-Commissariat au Plan. (2025). Note d'information sur les comptes régionaux de l'année 2023. Rabat : HCP.
- Haut-Commissariat au Plan. (2025). Cartographie de la pauvreté multidimensionnelle : paysage territorial et dynamique. Rabat : HCP.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Haut-Commissariat au Plan. (2026). Activité, emploi et chômage : résultats annuels 2025. Rabat : HCP.
- Ibourk, A., & Raoui, S. (2021). Scale effect on territorial disparities of sustainable human development in Morocco: a spatial analysis. Discover Sustainability, 2, 57. https://doi.org/10.1007/s43621-021-00068-1
- Nations Unies. (2015). Transformer notre monde : le Programme de développement durable à l'horizon 2030. Résolution A/RES/70/1 de l'Assemblée générale des Nations Unies.
- Ouazzani Touhami, N., & El Hazzaz, N. (2024). Évolution des dynamiques et disparités territoriales au Maroc (2015-2023) : une analyse économétrique des régions Fès-Meknès et Casablanca-Settat. International Journal of Applied Management and Economics, 2(9). https://doi.org/10.5281/zenodo.13195803

Note pour la soumission

Ce document est rédigé dans une forme proche d'un article scientifique soumis à une revue. Avant soumission, il faut adapter la longueur, la mise en page, le style de citation, la langue du résumé, les informations de l'auteur et les normes bibliographiques aux exigences précises de la revue ciblée. Si la revue exige une contribution empirique originale, il sera nécessaire d'ajouter une base de données, une méthode statistique ou une enquête de terrain.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

La légitimité de l'arbitrage dans le règlement des différends environnementaux nationaux

Addi MOUHAND
Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales-Souissi
Université Mohamed V de Rabat
Équipe de Recherche en Doit de l'Environnement
Politiques Publiques en Droit de l'Environnement
Maroc

Résumé

Cet article examine l'évolution et l'efficience de l'arbitrage interne au Maroc En tant qu'outil de résolution des litiges environnementaux. Face à la complexité et à aux délais considérables du contentieux par voies judiciaires traditionnelles, la loi n° 95-17 offre un cadre autonome favorisant la flexibilité, la rapidité et l'expertise spécialisée. L'étude démontre que l'arbitrabilité de ces litiges, notamment en matière civile et de réparation des préjudices écologiques, permet l'amélioration des mesures de préservation écologique en impliquant des arbitres qualifiés tout en maintenant un contrôle juridictionnel garantissant la sécurité juridique.

Mots-clés : Arbitrage, Différends environnementaux, Loi 95-17, Maroc, Préjudice écologique, Expertise.

Abstract

This article examines the evolution and effectiveness of domestic arbitration in Morocco as a mechanism for resolving environmental disputes. Faced with the complexity and slowness of traditional judicial procedures, Law No. 95-17 provides an autonomous framework promoting flexibility, speed, and specialized expertise. The study demonstrates that the arbitrability of these disputes, particularly in civil matters and the compensation of ecological damage, allows for better environmental protection by involving qualified arbitrators while maintaining judicial oversight to ensure legal certainty.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Introduction

L'homme, en tant qu'être libre dans la nature, voit son bien-être indissociablement lié au respect des systèmes naturels qui régissent l'univers. Toute atteinte à un écosystème perturbe son équilibre, entraînant des conséquences néfastes à la nature, à la santé humaine et à l'environnement[1] de manière générale. Dans ce contexte, sa protection et sa préservation devienne une impérative fondamentale.

Parallèlement au droit positif en matière civile, pénale et administrative, et afin de promouvoire le contrôle de l'intervention de humaine envers de la nature, le législateur a promulgué une réglementation environnementale visant à assurer une régulation appropriée des activités humaines et à garantir la durabilité des écosystèmes, qu'ils soient naturels ou artificiels, en faveur d'un développement durable.

Ainsi, chacun, quel que soit son statut, doit préserver l'environnement de tout dommage, et de contribuer activement aux efforts, tant individuels que collectifs, visant ainsi la préservation de l'environnement et la propagation et la familiarisation des principes d'une culture de durabilité[2]. Les agissements humains, qu'il s'agisse d'une exploitation excessive de la nature, de diverses formes de pollution ou du non-respect des principes de développement durable, conduisent inévitablement à des différends environnementaux. Ces conflits surviennent Dès que l'action de l'homme cause du préjudice écologique et peuvent porter sur la préservation et l'administration des ressources naturelles, la préservation des écosystèmes, la pollution, à côté des droits des populations affectées par ces atteintes. Ces conflits, souvent issus de comportements négligents ou irresponsables, mettent en lumière les tensions croissantes entre les besoins humains et les capacités limitées de la nature à se régénérer. Ainsi, ls actions humaines néfastes sur les écosystèmes, qu'ils soient le résultat des pratiques industrielles, agricoles ou urbaines, entraînent des

[1] Article n°3 de la loi 11-03 relative à la protection et à la mise en valeur de l'environnement : « L'environnement est l'ensemble des conditions naturelles et culturelles qui peuvent agir sur les organismes vivants et les activités humaines. Juridiquement, il est défini comme l'ensemble des éléments naturels et des établissements humains ainsi que les facteurs économiques, sociaux et culturels favorisant l'existence et le développement des organismes vivants et des activités humaines. »

[2] Articles 4 et 5 de la loi cadre n° 99 -12 portant charte nationale de l'environnement et du développement durable

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

contestations légales et des défis de régulation, nécessitant des mécanismes efficaces de résolution des différends environnementaux pour préserver l'équilibre entre développement et environnement.

Traditionnellement, la résolution des différends s'effectue par voie judiciaire. Cependant, face à la diversité et à la multiplicité des contentieux, notamment ceux de nature environnementale, le Maroc a instauré et développé des mécanismes non-contentieux de règlement des différends, encadrés par la justice ordinaire. Parallèlement, des mécanismes alternatifs, tels que l'arbitrage[1], se déroulent en dehors du cadre institutionnel judiciaire.

L'arbitrage, généralement considéré semblablement une voie amiable de résolution des différends. Cependant, il dévoile également des caractéristiques juridictionnelles[2], car il repose sur l'application du droit pour rendre sa sentence[3] et trancher le litige

Nul ne conteste que l'arbitrage constitue une alternative efficace aux juridictions étatiques, notamment pour les contentieux commerciaux, d'investissement et autres domaines connexes. Toutefois, l'application de l'arbitrage aux différends environnementaux, qui touchent fréquemment des enjeux d'intérêt public, pourrait sembler moins adaptée, étant donné la nature de ces différends et l'obligation d'examiner et de considérer des principes d'ordre public. À titre d'illustration, la résolution des différends environnementaux exige non seulement l'application de règles juridiques, mais aussi de règles techniques, d'où l'impératif de faire intervenir divers experts dans ce processus. Les règles et principes environnementaux représente des différends généralement techniques, à savoir la préservation de la nature, les droits liés au droit à un environnement sain. Il implique

[1] La convention de la Haye de 1907 donne une première définition de l'arbitrage en droit international : « le règlement des litiges entre les États par des juges de leur choix sur la base du respect du droit ».
Une autre définition donnée par la loi marocaine 95-17 relative à l'arbitrage et la médiation conventionnelle :
"التحكيم" : عرض نزاع على هيئة تحكيمية تتلقى من الا طراف مهمة الفصل في النزاع بناء على اتفاق تحكيم"

[2] Loïc Cadet & Thomas Clay, Les modes alternatifs de règlement des conflits, édition Dalloz, France, 3ième édition, 2019, p

[3] Sentence arbitrale : la décision rendue par un arbitre, un organisme ou une institution d'arbitrage. Selon la loi 95-17 relative à l'arbitrage et la médiation conventionnelle, article premier.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

la nécessité de démontrer positivement ou négativement, l'existence d'une atteinte ou d'un dommage environnemental[1].

Les différends environnementaux, ne se limitent pas aux conflits privés entre individus ou entités, mais touchent des enjeux plus larges affectant l'ensemble de la société et l'équilibre écologique mondial. Les solutions de règlement de ce genre de différends doivent ainsi concilier des impératifs de développement économique et de justice sociale, tout en respectant les normes environnementales en vigueurs. Ces spécificités rendent nécessaires l'élaboration de mécanismes de résolution de conflits qui intègrent les enjeux environnementaux de manière transversale[2] et holistique[3].

Face aux limites du système judiciaire traditionnel et à l'urgence de protéger l'environnement, comment l'arbitrage interne peut-il légitimement constituer une alternative efficiente pour la résolution des différends environnementaux, sous le respect des dispositions incontournables d'ordre public et en assurant une réparation effective des préjudices causés à la nature ?

Nous avons structuré et développé notre étude selon deux axes complémentaires. D'abord, on examinera les **fondements législatifs de l'arbitrage ainsi que la possibilité de l'arbitrabilité des différends environnementaux** au Maroc, en démontrant que la loi n° 95-17 offre un fondement juridique solide permettant de concilier les exigences de l'ordre public environnemental avec l'autonomie des parties lors de la procédure d'arbitrage. Ensuite, nous analyserons comment **l'arbitrage interne constituera une solution efficiente pour les différends environnementaux complexes**, en mettant en lumière les avantages pratiques de ce mécanisme : la participation des parties au choix des arbitres, le recours à une expertise spécialisée, et le contrôle juridictionnel garantissant la sécurité juridique.

---

[1] Il faut faire la preuve d'une atteinte ou d'une non atteinte, d'un dommage ou d'un non dommage

[2] **Transversale** : Cela fait référence à une approche qui traverse plusieurs domaines ou secteurs, prenant en compte l'ensemble des interactions et impacts d'une question environnementale à travers différents aspects (juridiques, économiques, sociaux, etc.). Ainsi, la résolution des conflits doit intégrer ces différentes dimensions pour être pleinement efficace.

[3] **Holistique** : Cela désigne une approche qui considère l'ensemble du problème dans sa globalité, plutôt que de se concentrer sur des parties isolées. En matière de conflits environnementaux, cela signifie prendre en compte tous les éléments qui peuvent être liés à l'environnement dans le cadre de la résolution du conflit, afin de saisir l'ensemble du contexte et des implications à long terme.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

I : Cadre législatif de l'arbitrage interne et l'arbitrabilité des différends environnementaux

Pour établir la légitimité et la pertinence de l'instrument d'arbitrage en matière environnementale, il est impératif d'examiner d'abord le cadre juridique qui le régit. Cette première partie s'attachera à démontrer que la loi marocaine n° 95-17 offre les fondements nécessaires à l'application de cette procédure aux différends environnementaux. Nous retracerons en premier lieux **l'évolution de l'arbitrage interne au Maroc**, en montrant comment le passage de régime encadré par le **C**ode de **P**rocédure **C**ivile (**C**.**P**.**C**.) au cadre autonome créant les conditions d'une application flexible et sécurisée. Nous examinerons ensuite **l'arbitrabilité des différends environnementaux à la lumière des règles d'ordre public environnemental**, en démontrant ainsi la nature publique de la matière environnementale n'interdit pas la voie d'arbitrage, mais impose plutôt un encadrement rigoureux garantissant le respect des principes fondamentaux.

A : Évolution de l'arbitrage interne au Maroc : du C.P.C. à un cadre autonome garantissant la sécurité juridique dans les litiges complexes, notamment environnementaux

Initialement encadré par le **C.P.Civile**, l'arbitrage marocain a fait l'objet d'une refonte progressive significatives dont l'objectif de renforcer son efficacité et sa conformité aux normes internationales. Ces réformes ont permis d'améliorer la procédure arbitrale et d'élargir son champ d'application, dans un souci d'adaptabilité et de compétitivité à l'échelle mondiale.

L'arbitrage au Maroc a connu un développement significatif, passant de 22 articles dans le (CPC) de 1974 à 76 articles dans la loi n° 08-05, promulguée en 2007. Cette dernière s'inspire largement de la Convention des Nations Unies sur l'exécution et la reconnaissance des sentences arbitrales étrangères (Convention : New York 1958), tout en intégrant les principes énoncés dans le C.P.C. Cette évolution témoigne de la volonté du Maroc de moderniser les dispositions légales de l'arbitrage en s'inspirant des standards internationaux. En 2022, l'arbitrage est principalement régulé par la loi n° 95-17 qui a introduit une réforme majeure visant

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

à établir un cadre juridique plus spécifique et autonome, distinct du C.PC., formant une base légale à part, afin de répondre aux exigences contemporaines du règlement des différends.

Cette loi s'inscrit dans une stratégie visant à adopter et à s'ouvrir aux mécanisme amiables de résolution des litiges, permettant ainsi au Maroc de diversifier les options disponibles pour résoudre des conflits, tout en favorisant des solutions plus flexibles, rapides et efficaces en dehors du cadre judiciaire traditionnel. Cette ouverture s'inscrit dans une volonté de modernisation et d'internationalisation des mécanismes de résolution des litiges. Elle s'inscrit également dans une démarche visant à positionner le Maroc comme un centre international pour l'arbitrage et la médiation. Dans une perspective d'efficacité de la résolution des différends, notamment les plus complexes, la loi en vigueur apporte des précisions importantes concernant le choix des arbitres[1], les obligations des parties et le fonctionnement des conventions d'arbitrage[2]. Ladite loi comporte plusieurs définitions, en l'occurrence la validité de la convention d'arbitrage, ainsi que l'opportunité de transiger vers l'arbitrage pendant le déroulement d'un procès[3]. L'accord des parties pour recourir à l'arbitrage constitue la loi qui les gouverne, manifestant leur intention de régler le différend et d'accepter la décision arbitrale.

En matière d'arbitrage, la loi met en avant sa flexibilité en permettant aux parties de choisir librement leurs arbitres ou une institution d'arbitrage. Cette fois ci l'institution assure uniquement le suivi correct de la procédure arbitrale. En présence de difficultés à désigner les arbitres ou à déterminer leur nombre conformément à la loi, le président de la juridiction compétente[4] prend en charge cette tâche. Lorsque l'arbitrage institutionnel est choisi, l'institution applique sa propre réglementation[5].

---

[1] Le décret d'application n° 2.23.119 du 14 mai 2024 encadre les conditions d'éligibilité des arbitres, afin de renforcer davantage la qualité des procédures arbitrales.

[2] advoc, Morocco: privileged place of mediation and arbitration in Africa, 09 Nov 2022, in site : https://www.advoc.com/news/morocco-privileged-place-of-mediation-and-arbitration-in-africa, consulté le 30 Janvier 2025

[3] Article 4 de la loi 95-17 portant sur l'arbitrage et la médiation conventionnelle, BO n°7099 (13 Juin 2022), Page 3580

[4] C'est la juridiction compétente qui tranche le litige en cas d'absence de convention d'arbitrage entre les parties.

[5] Arts. 22 et 23 de la loi 95-17

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Un autre point non négligeable, qui garantit et légitime la sentence est celui de la récusation des arbitres, s'ils ne remplissent pas les conditions demandées par ladite loi[1] ; En concertation avec les parties, l'instance arbitrale défini la procédure en faveur des parties, sous réserve des règles juridiques en vigueur. De plus, le tribunal arbitral est habilité, même en cours de procédure, à apporter des modifications aux règles déjà établies, cela étant admis que ces ajustements s'alignent sur les principes incontournables de la loi applicable.

Outre ce qui précède, l'instance arbitrale doit préserver le secret de la procédure et garantir l'équité entre les parties, sans partialité, afin de garantir une procédure équitable et transparente pour toutes les parties impliquées, et l'égalité des chances est garantie pour tous pour faire connaitre leurs droits, exposés leur requête, leurs moyens et pour exercer leur droit de défense[2]. L'assistance ou la représentation demeurent possibles pour les parties à travers toute personne de leur choix. La loi 95-17 dispose que « *le tribunal arbitral procède à toutes investigations par audition de témoins, commission d'experts, ou par toutes autres d'instruction. Il peut également procéder à l'audition de toute personne qu'il estime utile d'entendre.* »

Outre la souplesse procédurale, les parties disposent du choix des règles juridiques applicables pour résoudre le différend, la souplesse de la procédure d'arbitrage se manifeste par la possibilité de résoudre le litige de manière amiable par la voie de la médiation, si les parties ont expressément investi l'instance arbitrale de cette mission. Dans ce cas, l'instance arbitrale a le choix de trancher le différends selon les règles qu'elle juge utile en faveur des parties sans écarter les règles de justice et d'équité et sans compromettre au respect des principes d'ordre public. La sentence arbitrale rendue dans ce cadre a la même valeur juridique que celle rendue par voie d'arbitrage[3], garantissant ainsi son caractère contraignant et exécutoire. Cette approche renforce la capacité de l'arbitrage à offrir des solutions adaptées et équilibrées, sans compromettre la liberté contractuelle des parties et en préservant l'intégrité du processus.

[1] Arts. 11 ; 12 ; 24 et 25 de la loi 95-17

[2] Art. 33 loi 95-17

[3] Art. 46 et 47 de la loi 95-17

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Toujours dans le cadre de la souplesse et de la rapidité de la procédure : lorsqu'aucun délai n'est stipulé pour la remise de la sentence, les arbitres disposent de six mois à compter de leur acceptation collective. Ce délai, peut être reconduit une seconde fois, deux voies s'offrent : via l'accord des intéressés ou l'ordonnance du président de la juridiction compétente.

à défaut de remise de la sentence dans le temps imparti, chaque partie au différend peut solliciter le président de la juridiction compétente, pour qu'il ordonne la suspension et la clôture de la procédure arbitrale. Et après, chaque partie a le droit de saisir la juridiction compétente étatique pour connaître son droit[1].

Un aspect fondamental de l'arbitrage est que la sentence arbitrale devra être motivée, sauf si la convention, la procédure choisie prévoient expressément une clause qui exclut cette obligation. Cependant, si l'une des parties relève du droit public, la motivation de la sentence est impérative[2]. Cette exigence cherche à établir une totale franchise et une pleine intelligibilité des décisions arbitrales.

L'obligation de motivation, particulièrement dans les cas impliquant des entités publiques, permet également de renforcer la légitimité de l'arbitrage en offrant une justification détaillée des raisons ayant conduit à la décision, ce qui permet aux parties de mieux comprendre les fondements juridiques de la sentence. En outre, cette justification permet d'assurer la conformité aux impératifs de justice et de clarté des débats, éléments structurants pour l'aboutissement d'une solution loyale et équilibrée durant la procédure arbitrale, et ce afin de sauvegarder l'équité dans la résolution des conflits, spécialement ceux revêtant une portée significative pour l'intérêt public.

Les points abordés dans cette étude ne sont pas exhaustifs. Toutefois, à travers l'analyse de la loi 95-17, le législateur vise à désengorger le système judiciaire ; à permettre une résolution rapide des différends et à garantir la stabilité relationnelle des citoyens. Il confie aux juridictions compétentes la tâche d'assurer la reconnaissance des sentences arbitrales par l'exequatur, ainsi que le contrôle de leur validité et de leur conformité aux règles d'ordre public. Cette approche vise à

[1] Art. 48 de la loi 95-17

[2] Art. 51 de la loi 95-17

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

renforcer l'efficacité du règlement des conflits sans compromettre aux principes de base de la justice et de l'ordre public.

On peut ajouter que cette stratégie s'inscrit dans une volonté de modernisation du système judiciaire, en permettant aux parties de faire appel aux modes non juridictionnels pour connaitre leur droit, tout en garantissant que les décisions rendues respectent les normes juridiques et éthiques en vigueur.

Les dispositions des derniers alinéas des articles 39 et 51 de la loi n° 95-17, qui imposent la consignation des débats des séances tenues par l'instance arbitrale dans un procès-verbal, une copie devant être remise aux parties, ainsi que la motivation de la sentence dans les litiges impliquant une personne de droit public, reflètent une volonté manifeste d'assurer la clarté et l'impartialité du processus arbitral. Ces stipulations témoignent de l'engagement à assurer la résolution des différends, aussi bien ce qui touche aux intérêts particuliers, mais aussi les enjeux de droit public, notamment ceux concernant la préservation de l'environnement. **Cela nous dirige à étudier les possibilités d'arbitrabilité des différends environnementaux**.

B : L'arbitrabilité des différends environnementaux et la notion d'ordre public environnemental

Après avoir établi l'évolution du système arbitral interne marocain et ses fondements légaux, l importe d'analyser la question centrale de l'arbitrabilité des différends environnementaux. Cette question soulève deux enjeux complémentaires. Nous examinerons d'abord **le périmètre de l'arbitrage interne** selon la loi 95-17 et les types des différends environnementaux potentiellement arbitrables, notamment à travers l'examen des exceptions et des élargissements progressifs du champ d'application. Ensuite, nous aborderons la **notion d'ordre public et son articulation avec l'arbitrabilité des différends environnementaux**, en démontrant que le caractère impératif des normes environnementales, loin de constituer un obstacle, crée au contraire les conditions d'un arbitrage environnemental responsable et encadré.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1° : Domaine de l'arbitrage interne

L'arbitrage des différends environnementaux soulève plusieurs questions en raison de la nature publique de cette matière, ainsi que de l'implication fréquente des entités publiques. En outre, ces différends concernent non seulement l'intérêt général, mais aussi des groupes d'individus, cas des associations environnementales ; et parfois il arrive que la partie victime du préjudice soit un citoyen, cas de pollution causée aux propriétés privées.

Selon l'article 14 de la loi n° 95-17, toute personne est habilitée d'établir et mettre en place une convention arbitrale concernant les droits dont elle dispose librement, sans préjudice aux dispositions de l'article 62 du dahir des obligations et des contrats marocain (DOC). Cette disposition souligne l'importance de l'autonomie des parties en matière arbitrale, tout en assurant que cet exercice reste encadré par des principes de droit qui garantissent la validité et l'équité des accords conclus. Ainsi, nonobstant la faculté reconnue aux parties de soumettre leur différend à l'arbitrage, cela reste soumis à un cadre juridique strict, visant à garantir l'inviolabilité des droits fondamentaux et respecter les règles de l'ordre public.

Ainsi, le législateur marocain a exclu du champ de l'arbitrage la résolution des différends liés à l'état et au droits inaliénables et personnels ainsi que les questions de capacité juridique[1]. Il a également réservé à la juridiction compétente le règlement des différends découlant des actes unilatéraux émanent des autorités publiques. Cependant, à l'exception de ceux relatifs à la fiscalité, ceux d'ordre monétaires qui en découlent peuvent d'être arbitrables[2]. Cette exclusion vise à préserver l'ordre public et à garantir que certaines questions, en raison de leur nature spécifique, ne soient pas soumises à un règlement privé.

L'arbitrage est interdit pour les personnes publiques, cette hypothèse constitue un principe fondamental, auquel il n'est possible de déroger que par une disposition législative expresse. Ainsi le législateur marocain installe des exceptions limitativement énumérées, notamment certains litiges contractuels, notamment ceux liés à l'exécution des marchés publics, dont auparavant la compétence est

[1] Art. 15 de la loi 95-17

[2] Art. 16 de la loi 95-17

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

réservée aux juridictions étatiques[1]. Toutefois, avec la réforme de 2016, le législateur a élargi le domaine de l'arbitrage allant au règlement des litiges de nature d'intérêt général, pour inclure ceux portant sur les marchés publics, en particulier ceux relatifs aux travaux. Le décret[2] en question consacre un chapitre entier, composé des articles 81 à 83, spécifiquement consacrés à la résolution des différends. Ce texte permet aux parties de convenir et de s'accorder pour recourir aux moyens alternatifs extrajudiciaires tels l'arbitrage ou la médiation[3]. Il est généralement prévu dans le contrat du marché, partie contentieux un article spécifique contenant : « *Si, en cours d'exécution du marché, des difficultés, des différends et litiges surviennent avec l'entrepreneur, les parties s'engagent à régler ceux-ci dans le cadre des stipulations des articles 81 à 84 du CCAG-T. Lorsque ces litiges ne sont pas réglés, ils seront soumis aux tribunaux compétents.*»[4]

D'autre part, la loi n° 54-05 (art.9), relative à la gestion déléguée[5] du service public, prévoit l'arbitrabilité des différends non seulement entre le délégataire et les usagers, mais aussi pour les litiges survenant entre les parties contractantes, à savoir le délégant (entité publique) et le délégataire (entité publique ou privé). L'arbitrage peut s'effectuer selon les normes nationales ou les traités internationaux applicables. Cette disposition élargit les options de règlement des litiges, offrant ainsi aux parties un mécanisme flexible et efficace pour résoudre leurs différends dans un cadre

[1] Article 73 (Règlement judiciaire des litiges) : « Tout litige entre le maître d'ouvrage et l'entrepreneur est soumis aux tribunaux compétents. », décret n° 2-99-1087 du 29 moharrem 1421 (04/05/2000) approuvant le cahier des clauses administratives générales applicables aux marchés de travaux exécutés pour le compte de l'Etat. (CCAG-T), B.O. n° 4800 du 01/06/2000. Abrogé par le décret n° 2- 14-394 du 13 Mai 2016 approuvant CCAG-T.

[2] le décret n° 2- 14-394 du 13 Mai 2016 approuvant le cahier des clauses administratives générales applicables aux marchés de travaux (CCGA-T), B.O. n° 6470 du 02/06/2016, P.858, qui constitue le texte d'application de décret 2.12.349 du (20 Mars 2013) qui est abrogé par le décret n° 2.22.431 du 08 Mars 2023 tout en maintenant en vigueur ses textes d'application.

[3] selon les dispositions de la loi n° 95-17

[4] Le contenu d'un article du cahier des prescriptions spéciales (CPS) d'une collectivité territoriale privilégie le règlement des litiges par arbitrage.

[5] Art. 2 de de la loi n° 54-05 relative à la gestion déléguée des services public. « *La gestion déléguée est un contrat par lequel une personne morale de droit public, dénommée "délégant" délègue, pour une durée limitée, la gestion d'un service public dont elle a la responsabilité à une personne morale de droit public ou privé, dénommée "délégataire" en lui reconnaissant le droit de percevoir une rémunération sur les usagers et/ou de réaliser des bénéfices sur ladite gestion. La gestion déléguée peut également porter sur la réalisation et/ou la gestion d'un ouvrage public concourant à l'exercice du service public délégué.* »

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

juridique structuré, tout en garantissant la conformité avec les accords internationaux relatifs aux contrats de gestion déléguée.

L'univers de l'arbitrage impliquant les entités publiques s'élargit pour inclure également les différends liés à la convention de partenariat public-privé[1]. Cette législation[2] propose une gamme de procédures amiables de résolution des litiges, telle : conciliation, médiation ; ou arbitrage. Elle permet une conciliation préalable avant de faire appel à la médiation ou l'arbitrage. Aussi, la loi dispose que, lorsqu'une partie choisit l'arbitrage ou la médiation, le contrat doit désigner explicitement le médiateur ou le tribunal arbitral compétent.

Faire appel à l'arbitrage par les entités publiques afin de résoudre leurs conflits avec des partenaires privés, en l'occurrence aux marchés publics, de la gestion déléguée ou des partenariats public-privé, reflète une volonté de garantir l'efficacité, l'impératif d'information loyale et de sécurité juridique dans la résolution des différends. La visée est d'ouvrir aux parties une faculté de substitution rapide et flexible aux procédures judiciaires traditionnelles, tout en garantissant un cadre juridique clair, cohérent et équilibré. En agréant le recourir à l'arbitrage, la loi encourage un règlement des litiges plus efficace, en particulier dans des secteurs complexes tels que les marchés publics ou la gestion déléguée, où les enjeux techniques et financiers sont en jeu. Ainsi, l'arbitrage se positionne comme un mécanisme essentiel pour assurer une résolution rapide des conflits tout en observant les règles d'équité et de justice. Ce développement témoigne d'une volonté de moderniser les moyens de résolution de litiges, d'améliorer la flexibilité du processus et de favoriser une gestion plus pragmatique des relations contractuelles au sein des relations entre entités publiques et privées. De ce fait, l'introduction de la possibilité de résoudre également les différends environnementaux par l'arbitrage s'inscrit comme une évolution logique, Cela favorise la résolution rapide des problèmes écologiques, tout en offrant aux parties une alternative qui respecte les principes de durabilité et de responsabilité.

Avant d'affirmer cette hypothèse, il est essentiel d'examiner un point crucial mentionné par la loi n° 95-17, en particulier son article 62 qui évoque la notion

[1] régis par la loi n° 86-12

[2] Art. 27 de la loi 86-12 relative aux contrats de partenariat public-privé du 24 décembre 2014

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

d'ordre public constituant un pilier essentiel du droit de l'environnement. En effet, l'annulation de la sentence arbitrale reposent sur plusieurs critères, mais notre analyse portera essentiellement sur le cas où la décision rendue viole les principes impératifs d'intérêt général. Avec l'évolution du champ de l'arbitrage et de la transaction environnementale non seulement au domaine civil, mais aussi au délictuel, il est désormais largement admis que cette règle ne prive pas l'arbitrage de sa compétence dans des différends tenant compte des principes d'ordre public. Concernant le domaine des différends environnementaux, souvent caractérisés par leur complexité technique, l'objectif principal de l'arbitrage est de rendre une décision tout en garantissant le respect des normes environnementales. Cela implique que l'arbitre est dans l'obligation de vérifier la conformité juridique et environnementale, afin de protéger l'intérêt général public en garant la durabilité des ressources naturelles. Ainsi, bien que l'arbitrage soit un mécanisme de résolution des conflits flexible et rapide, il ne saurait négliger les normes impératives préservant l'environnement. Il doit impérativement allier l'efficacité procédurale avec le respect des principes environnementaux fondamentaux, classés en tant **qu'ordre public**, au risque de provoquer la **nullité** de la sentence par le tribunal compétent.

2° : Notion d'ordre public environnemental et l'arbitrabilité des différends environnementaux

Outre les différends environnementaux affectant les biens privés des particuliers, la sauvegarde environnementale mérite une attention particulière est une responsabilité collective, du fait qu'il constitue un bien commun de tous. De ce fait, les différends environnementaux ne concernent pas seulement les parties directement impliquées, mais affectent également toutes les générations présentes et futures. Il convient dès lors de déterminer comment l'arbitrage peut être appliqué dans le domaine environnemental, étant donné que la majorité des enjeux environnementaux relève de principes d'ordre public. Cette notion repose sur trois piliers fondamentaux : la mise en avant de l'intérêt général, la limitation de la liberté individuelle pour garantir la primauté de cet intérêt, et l'établissement d'un cadre d'organisation et de régulation[1] aux fins d'assurer une gouvernance équilibrée des ressources naturelles et d'en préserver l'environnement.

[1] Yosra SGHIR, la désignation de l'arbitre, Latrach édition, Tunis 2023, p.122

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Selon l'article 62 de la loi 95-17, l'ordre public mentionné se rapporte à l'ordre public de fond, en contraste avec l'ordre public de procédure. Il concerne les principes substantiels du droit, affectant ainsi l'arbitrabilité des différends en question, en l'occurrence ceux de l'environnement. L'arrêt du 19 Juin 2012 de la cour de cassation tunisienne[1] précise « *que la notion d'ordre public couvre aussi les principes garantissant une bonne justice privée, à savoir la bonne foi, la loyauté, l'absence de détournement de la loi et le non usage de la fraude et du faux.* »[2]. Cela soulève des questions concernant la concordance de l'arbitrage avec les règles d'ordre public, particulièrement celles concernant la protection d'un bien commun tel que l'environnement. Vanessa Thieffry a confirmé que : « *le caractère impératif de la norme environnementale ne semble donc pas représenter un obstacle instrumental à la résolution par la voie de l'arbitrage du contentieux environnemental* ».[3] Il est essentiel de s'assurer que les décisions arbitrales respectent les normes impératives protégeant la nature, afin de concilier l'efficacité de l'arbitrage avec la préservation des valeurs fondamentales liées à l'intérêt public.

Selon l'arrêt du 19 mai 1993 rendu par la juridiction de second degré de Paris[4], dans une affaire dite « Labinal », « *L'arbitrage d'un litige n'est pas exclu du seul fait qu'une réglementation d'ordre public est applicable au rapport du droit litigieux* ». Il découle de cette décision judiciaire que, pour prévenir la nullité de la sentence, cette dernière doit respecter les principes d'ordre public environnemental. Cela signifie l'observation des obligations incluent le respect légal et la prise en compte des enjeux écologiques en relation avec la durabilité de système « écologique. Ainsi, l'arbitrage doit garantir que les décisions arbitrales respectent rigoureusement les règles impératives protégeant l'environnement, sous peine de rendre une sentence susceptible d'être annulée par le tribunal compétent.

[1] Arrêt n°70334/2012, in : Yosra SGHIR, la désignation de l'arbitre, Latrach édition, Tunis 2023, p.125

[2] Yosra SGHIR, la désignation de l'arbitre, Latrach édition, Tunis 2023, p.125

[3] Vanessa THEIFFRY, La convention d'arbitrage, convention d'aménagement du contentieux environnemental interne et international, Colloque les conventions d'aménagement du risque environnemental Bulletin du Droit de l'environnement Industriel 2007.

[4] Christian HUGLO, « Contentieux ou arbitrage Incompatibilité, complément ou supplément ? » in site : http://www.afa-arbitrage.com/?wysija-page=1&controller=email&action=view&email_id=321&wysijap=subscriptions-2

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Un autre point essentiel lié à la notion d'ordre public concerne les parties impliquées dans les différends environnementaux, qui incluent généralement l'administration, les collectivités, les organisations écologiques protégeant l'environnement, et les particuliers, entre autres. Il convient de noter que l'arbitrage s'appuie sur un contrat liant les parties au litige, ce qui signifie que la sentence arbitrale ne concerne et ne contraint que les parties signataires dudit contrat. Dans ce cadre, hormis les parties qui défendent leurs propres intérêts, il est pertinent de rappeler que l'administration, ainsi que les entités publiques ou privées, agissant en tant qu'entité Chargée d'administrer et de préserver les écosystèmes naturels, doivent obtenir une autorisation expresse de la loi pour pouvoir conclure un compromis, parce que la gestion d'un bien collectif fait partie d'ordre public directif et non pas protecteur[1]. En outre, le tribunal arbitral, dans le cadre de sa décision, doit veiller à statuer en toute équiter et justice, en prenant en compte non uniquement les enjeux privés des parties, mais également ceux de l'humanité globale à côté des impératifs de protectrices de l'environnement. Il doit ainsi concilier les droits et obligations des parties tout en respectant les principes de durabilité et de responsabilité écologique, afin de préserver l'équilibre entre les enjeux particuliers que collectifs dans le règlement des différends environnementaux.

Au sein de cette étude, la question de l'arbitrabilité des différends environnementaux semble s'orienter vers une réponse positive. Cependant, il reste encore nécessaire d'approfondir l'étude des domaines éligibles à l'arbitrage, des défis entravant l'efficacité de cette voie alternative, ainsi que des recommandations pragmatiques en faveur d'une légale préservation et plus efficace de l'environnement.

[1] Yosra SGHIR, la désignation de l'arbitre, Latrach édition, Tunis 2023, p.129 : « *L'ordre public est classifié en ordre public de direction et l'ordre public de protection. Le premier vise la protection de l'intérêt de la société dans son ensemble. La règle est d'ordre public de direction lorsqu'elle s'attache à l'intérêt collectif. Il en résulte que la renonciation à son application n'est pas autorisée même par la partie à laquelle la règle semble plus avantageuse ou protectrice. La renonciation sera sanctionnée par la nullité absolue. Le second, l'ordre public de protecteur, vise la protection d'intérêts privés ou individues. Renoncer à cette protection est dans ce cas possible.* » : D'où l'intervention du législateur s'avère nécessaire afin d'autoriser le gestionnaire des biens collectifs à conclure un compromis.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

II : Arbitrage interne au Maroc : une solution efficace pour les différends environnementaux complexes

Après avoir établi les fondements juridiques de l'arbitrabilité des différends environnementaux, il convient de démontrer son efficacité pratique. Cette deuxième partie s'attache à montrer comment l'arbitrage interne constitue une réponse adaptée aux défis posés par les litiges environnementaux complexes. D'abord, nous examinerons la **participation des parties au choix des arbitres et le rôle du contrôle juridictionnel**, en démontrant comment cette combinaison offre une solution idoine pour le règlement des différends environnementaux, notamment en permettant aux parties de sélectionner des arbitres compétents tout en garantissant la sécurité juridique. Ensuite, nous analyserons **l'importance de la sélection d'arbitres qualifiés et de l'expertise spécialisée dans la réparation des préjudices écologiques**, en montrant comment l'arbitrage permet une évaluation précise et adaptée des dommages et préjudices environnementaux.

A : La participation au choix des arbitres et le contrôle juridictionnel : une solution idoine pour le règlement des différends environnementaux

L'analyse de divers arrêts classés en matière environnementale, rendus par la cour de cassation, a révélé la diversité des différends, répartis entre ceux de nature civile, administrative et délictuelle. Les parties impliquées dans ces litiges sont généralement des entités publiques ; celles privés ; et les particuliers. Les types de différends sont variés : pollution sonore, de l'eau superficielle ou/et souterraine, du sol, de l'air, atteinte à la biodiversité, gestion des ressources naturelles, etc. Outre le coût élevé du traitement de ces litiges, leur gestion s'avère également longue et complexe.

Les divers dysfonctionnements du système judiciaire étatique, combinés à l'exigence d'une protection environnementale effective et rapide, ont conduit le législateur à adopter des mécanismes amiables et alternatifs. Ces derniers visent non seulement à substituer, dans certains cas, les juridictions étatiques, mais également à les soutenir en offrant des solutions plus efficaces sous **leur contrôle** pour

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

surmonter leurs difficultés. L'intégration de **la transaction** dans diverses lois environnementales, a participé à désengorger les tribunaux, comme en témoignent les statistiques, cas du règlement des différends de nature délictuelle.

Apart les litiges nécessitant l'intervention du ministère publique, le monde entier reconnaît l'importance de la participation citoyenne en matière de règlement des différends, conduisant à la nécessité du développement des dispositifs participatifs permettant aux parties aux litige de parvenir aux solutions efficaces, inclusives et représentatives. En effet, il est de plus en plus admis que la participation active des citoyens constitue une solution, favorisant ainsi l'engagement des parties dans la recherche de solutions consensuelles.

D'un point de vue collectif, la question se rapporte principalement aux rapports de force et aux déséquilibres de pouvoir susceptibles d'affecter l'aptitude des individus à contribuer, à se dire et à défendre leurs opinions. Elle soulève également la faculté de ces processus à générer des conclusions favorables à l'intérêt général[1]. Dans ce cadre, l'arbitrage interne en matière des différends environnementaux de nature civile apparaît comme un mécanisme idoine, permettant aux parties litigieuses de participer positivement dans le règlement de leur différend.

En matière civile, l'arbitrage offre aux parties une alternative pertinente grâce à sa flexibilité : choix du droit applicable, composition du tribunal arbitral, délais accélérés et contrôle judiciaire.

Un autre avantage majeur réside dans le niveau de professionnalisme des arbitres. En effet, à la différence des magistrats, qui bénéficient principalement d'une formation juridique[2]. Les différends environnementaux sont souvent complexes et nécessitent une expertise technique spécifique. Dans de tels litiges, le juge, bien qu'il puisse être formé en droit, se voit souvent contraint de recourir à des experts pour éclairer les aspects techniques du dossier. En réalité, la décision finale n'est pas toujours rendue par le juge lui-même, mais souvent par l'expert, qui fournit une

[1] Adeline Audrerie, « Les modes de prévention et de règlement des différends [PRD] : une forme de participation citoyenne ? », in site : https://wyaj.uwindsor.ca/index.php/wyaj/article/view/9068, consultée le 25 février 2025

[2] S. Hakari, Z. Herrass, F. I. Houssaini, R. Majid, I.Smaili, « L'Etendue de la libérté Juridictionnelle du tribunal arbitral », Mélanges A titre posthume en l'honneur du professeur Mohammed El Mernissi, sous la direction du professeur Azzedine Kettani, LexisNexis, 2021, p.56

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

analyse technique cruciale pour la résolution du litige. Ce recours à des arbitres spécialisés et à des experts permet ainsi d'assurer que les décisions prises soient non seulement juridiques, mais aussi fondées sur des connaissances techniques pointues, garantissant une résolution plus juste et adaptée aux enjeux environnementaux.

Contrairement à la voie judiciaire, où les juges sont désignés par l'État, la voie d'arbitrage dispose les parties d'une liberté dans le choix de leurs arbitres, qu'elles estiment compétents et experts dans le domaine concerné. Cette liberté de choix permet aux parties de recourir à des professionnels hautement qualifiés, souvent spécialisés dans des domaines techniques ou spécifiques, tel l'environnement, à l'instar des secteurs commerciaux ou industriels. En effet, l'arbitrage fait la part belle à l'expertise des arbitres, permettant une résolution des litiges plus adaptée aux enjeux techniques et complexes des affaires en question. Cela garantit une décision plus éclairée et pertinente, répondant aux exigences des parties tout en assurant une justice spécialisée.

Un élément clé qui encourage le règlement arbitral interne des différends environnementaux civils réside dans les pouvoirs considérables accordés aux arbitres par le législateur marocain via la loi n° 95-17 pour diriger l'instance arbitrale.[1]. Cette législation permet aux arbitres de jouer un rôle central et de disposer d'une grande flexibilité pour gérer le déroulement du processus, tout en assurant toutefois un contrôle continu de la part du président de la juridiction tout au long de la procédure arbitrale. Cette dualité, qui combine : le contrôle de l'Etat et l'autonomie de l'arbitrage, offre un équilibre entre l'efficacité des modes alternatives de résolution des différends et le respect des principes juridiques fondamentaux, garantissant ainsi un cadre sécurisé et fiable pour la résolution des différends environnementaux. Cette législation permet aux arbitres de recourir à des experts spécialisés afin d'éclairer des questions techniques complexes, garantissant ainsi des décisions éclairées et adaptées aux enjeux spécifiques de chaque litige.

À titre d'illustration, l'arrêt n° 102 du 07 février 2017 de la Cour de cassation[2] constitue un exemple pertinent. Dans cette affaire, la Cour a cassé la décision

[1] Articles 41 et 42 de la loi 95-17 :

[2] Arrêt n° 102 du 07 février 2017 rendu par la cour de cassation (Affaire civile N° 2352/1/5/2016), اجتهادات قضائية ودراسات قانونية في التصدي لقضايا البيئة, دفاتر محكمة النقض عدد 30

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

rendue, en s'appuyant sur le fait que l'expertise qui avait servi de fondement à la décision provenait d'un expert non spécialisé dans la matière en question. Cet arrêt illustre parfaitement l'importance cruciale la compétence et la spécialisation des experts dans le traitement des litiges complexes, notamment dans le domaine environnemental, où les enjeux techniques et scientifiques sont prépondérants. En l'absence d'une expertise adéquate, la décision rendue risque de manquer de fondement solide, ce qui compromet l'intégrité du processus judiciaire et l'équité de la solution apportée aux parties. Ainsi, cet arrêt souligne la nécessité de recourir à des experts qualifiés, capables de fournir une analyse technique précise, afin de garantir des décisions judiciaires justes et bien fondées.

Ainsi, la loi 95-17, en permettant aux arbitres de désigner des experts qualifiés, entendre des témoins ou toute personne dont ils jugent utile, assure que les décisions arbitrales en matière environnementale reposent sur des bases solides et appropriées, renforçant la légitimité et l'efficacité du processus arbitral.

B : Sélection d'arbitres qualifiés et expertise spécialisée dans la réparation des préjudices écologiques

Le dommage écologique se réfère à l'atteinte directe à l'environnement, englobant la dégradation ou la destruction des éléments naturels notamment : la flore, la faune, le sol, l'air et l'eau etc. En revanche, le préjudice écologique désigne les conséquences négatives de ces dommages sur les contributions vitales que l'Homme tire de la nature. Ainsi, tandis que le dommage écologique concerne la détérioration physique de l'environnement, le préjudice écologique englobe les impacts de cette détérioration sur les fonctions écologiques essentielles et les services écosystémiques dont dépend le bien-être humain.

Le caractère technique des différends environnementaux et la complexité de l'évaluation des dommages et préjudices, tels que : des préjudices subjectifs et individuels ; des préjudices subjectifs mais collectifs ; et finalement des préjudices objectifs causés à l'environnement, tel le préjudice écologique « pur », affectant directement la nature en dehors de toute répercussion sur les personnes[1]. En France, la loi de 2016 pour la reconquête de la biodiversité, de la nature et des paysages dans

[1] Rapport Jegouzo Assemblée Nationale, France, 17 septembre 2013, p 15

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

son (article 1246), a inspiré le Code civil de la notion de préjudice écologique, reconnaissant ainsi le droit à la réparation des atteintes directes à l'environnement[1].

La diversité des préjudices environnementaux, leur évaluation complexe, les exigences de durabilité des écosystèmes et l'état actuel du droit compromettent l'efficacité de la protection et de la réparation des dommages environnementaux. Dans ce contexte, l'arbitrage interne émerge comme une alternative pertinente pour résoudre les différends environnementaux de nature civile, et ceux autorisés par la loi à être réglés par transaction et ne nécessitant pas l'intervention du parquet. La loi 95-17 confère aux arbitres des pouvoirs étendus pour mener l'instance arbitrale, tout en maintenant le contrôle des juridictions compétentes durant le processus[2]. Cette approche vise à surmonter les dysfonctionnements du système judiciaire étatique et à offrir une sauvegarde plus rigoureuse de la nature.

Concernant la gestion des différends environnementaux complexes, la participation active des parties au litige est essentielle. Leur implication dans le choix d'arbitres expérimentés et d'experts possédant des compétences approfondies dans divers secteurs de la science tels que la chimie, la physique, l'économie, les sciences de la vie, et d'autres disciplines pertinentes est cruciale. Cette approche garantit une évaluation précise des dommages et préjudices environnementaux, en tenant compte de leur nature technique et de leur impact à long terme.

L'arbitrage interne, en qualité de mode de résolution des conflits, apporte une flexibilité et une efficacité accrues, notamment en matière de délais et de coûts, par rapport aux procédures judiciaires traditionnelles. Cette efficacité est renforcée par la possibilité pour les parties de sélectionner des arbitres et des experts spécialisés, assurant ainsi une expertise technique adaptée à la complexité des enjeux environnementaux. De plus, l'arbitrage permet de préserver la confidentialité des

[1] **Le préjudice écologique** : **comprendre la notion in site** : https://www.novethic.fr/lexique/detail/prejudice-ecologique.html, consulté le 18 juin 2026

[2] Arbitrage au Maroc : nouveautés, enjeux, obstacles, in site : https://lematin.ma/express/2022/arbitrage-maroc-nouveautes-enjeux-obstacles/383076.html, consulté le 18 juin 2026

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

informations sensibles, ce qui peut être particulièrement pertinent dans les litiges environnementaux où des données techniques et stratégiques sont en jeu[1].

En outre, l'arbitrage offre une certaine souplesse procédurale, permettant d'adapter les procédures aux spécificités du différend et aux besoins des parties. Cette flexibilité est particulièrement bénéfique dans les litiges environnementaux, où les questions techniques et scientifiques peuvent nécessiter des approches personnalisées. Par exemple, la possibilité d'intégrer des experts scientifiques dans le processus décisionnel permet de garantir que les décisions prises s'appuient sur une compréhension approfondie des enjeux techniques[2].

[1] MARIE-CLAUDE AUGER BOUCHARD, L'ARBITRAGE DES QUESTIONS ENVIRONNEMENTALES SOUS LE CHAPITRE 11 DE L'ALÉNA : DE LA CONFIDENTIALITÉ À LA TRANSPARENCE, In site : https://archipel.uqam.ca/5028/1/M9843.pdf, consulté le 20 / 06 / 2026

[2] Cour Permanente d'Arbitrage, Commissions d'arbitres et d'experts pour les différends environnementaux, in site : https://pca-cpa.org/fr/about/panels/panels-of-arbitrators-and-experts-for-environmental-disputes/, consulté le 20 / 06 / 2026

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Conclusion

L'arbitrabilité des différends environnementaux au Maroc se révèle favorable, et l'arbitrage interne constitue une opportunité significative pour consolider le droit de l'environnement, notamment la protection et la réparation des dommages et préjudices causés à la nature et à l'environnement dans son ensemble.

La loi n° 95-17, promulguée le 24 mai 2022, marque une avancée significative en modernisant le cadre juridique de la médiation et de l'arbitrage au Maroc. Elle dissocie les textes du Code de procédure civile marocain portant sur la médiation et l'arbitrage, établissant ainsi un cadre autonome pour ces mécanismes. Cette réforme vise à améliorer la performance opérationnelle de l'arbitrage en élargissant son champ d'application et en assurant une meilleure coopération avec la juridiction étatique, notamment la vérification de la validité des sentences arbitrales et l'exéquatur de celles-ci. Elle réaffirme également l'accès des entités publique à l'arbitrage, garantissant ainsi une plus grande accessibilité et efficacité des moyens extrajudiciaire de règlement des différends.

Ainsi, l'arbitrage interne au Maroc, offre une solution efficace et spécialisée pour la résolution des différends environnementaux complexes, contribuant ainsi à la protection et à la durabilité de l'environnement.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Bibliographie :

✓ Ouvrages

- SGHIR, Yosra, La désignation de l'arbitre, Latrach édition, Tunis, 2023.
- CADET, Loïc & CLAY, Thomas, Les modes alternatifs de règlement des conflits, édition Dalloz, France, 3e édition, 2019.
- BLACHÈRE, Philippe, Droit des relations internationales, 4e édition, LexisNexis, 2011.
- HAKARI, S., HERRASS, Z., HOUSSAINI, F. I., MAJID, R. & SMAILI, I., « L'Étendue de la liberté juridictionnelle du tribunal arbitral », in Mélanges à titre posthume en l'honneur du professeur Mohammed El Mernissi, sous la direction du professeur Azzedine Kettani, LexisNexis, 2021.

✓ Articles

- THEIFFRY, Vanessa, « La convention d'arbitrage : convention d'aménagement du contentieux environnemental interne et international », Bulletin du Droit de l'environnement Industriel, Colloque les conventions d'aménagement du risque environnemental, 2007.
- HUGLO, Christian, « Contentieux ou arbitrage : incompatibilité, complément ou supplément ? », disponible à : http://www.afa-arbitrage.com/?wysijapage=1&controller=email&action=view&email_id=321&wysijap=subscriptions-2
- AUDRERIE, Adeline, « Les modes de prévention et de règlement des différends [PRD] : une forme de participation citoyenne ? », Windsor Yearbook of Access to Justice, disponible à : https://wyaj.uwindsor.ca/index.php/wyaj/article/view/9068, consulté le 25 février 2025.
- « Le préjudice écologique : comprendre la notion », Novethic, disponible à : https://www.novethic.fr/lexique/detail/prejudice-ecologique.html
- « Arbitrage au Maroc : nouveautés, enjeux, obstacles », Le Matin Express, 2022, disponible à : https://lematin.ma/express/2022/arbitrage-maroc-nouveautes-enjeux-obstacles/383076.html, consulté le 30 janvier 2025.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- « Morocco: privileged place of mediation and arbitration in Africa », Advoc, 09 novembre 2022, disponible à : https://www.advoc.com/news/morocco-privileged-place-of-mediation-and-arbitration-in-africa, consulté le 30 janvier 2025.

✓ **Rapports et documents institutionnels**

- JEGOUZO, Rapport à l'Assemblée Nationale, France, 17 septembre 2013.
- Cour Permanente d'Arbitrage, « Commissions d'arbitres et d'experts pour les différends environnementaux », disponible à : https://pca-cpa.org/fr/about/panels/panels-of-arbitrators-and-experts-for-environmental-disputes/

✓ **Jurisprudence internationale et arbitrale**

- Cour de cassation marocaine, Arrêt n° 102 du 07 février 2017 (Affaire civile n° 2352/1/5/2016), in Jurisprudences et études juridiques dans la lutte contre les questions environnementales, Dossiers de la Cour de cassation, n° 30.
- Cour d'appel de Paris, Arrêt du 19 mai 1993, Affaire Labinal, Revue de l'arbitrage, 1993, pp. 405-420.
- Cour de cassation tunisienne, Arrêt n° 70334/2012 du 19 juin 2012.

✓ **Textes juridiques**

Textes marocains

- Dahir du 12 août 1913 portant sur le droit des obligations et des contrats.
- Code de procédure civile marocain de 1974.
- Loi n° 11-03 relative à la protection et à la mise en valeur de l'environnement, promulguée par le Dahir n° 1-03-60 du 12 rabii II 1424 (12 juin 2003).
- Loi cadre n° 99-12 portant charte nationale de l'environnement et du développement durable, promulguée par le Dahir n° 1-14-09 du 27 safar 1435 (30 décembre 2013).
- Loi n° 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics, promulguée par le Dahir n° 1-05-154 du 14 novembre 2005.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Loi n° 86-12 relative aux contrats de partenariat public-privé, promulguée par le Dahir n° 1-14-181 du 24 décembre 2014.
- Loi n° 95-17 relative à l'arbitrage et à la médiation conventionnelle, promulguée par le Dahir n° 1-22-16 du 13 juin 2022, Bulletin officiel n° 7099.
- Décret n° 2-99-1087 du 29 moharrem 1421 (04 mai 2000) approuvant le cahier des clauses administratives générales applicables aux marchés de travaux exécutés pour le compte de l'État (CCAG-T), Bulletin officiel n° 4800 du 01 juin 2000 (abrogé).
- Décret n° 2-14-394 du 13 mai 2016 approuvant le cahier des clauses administratives générales applicables aux marchés de travaux (CCAG-T), Bulletin officiel n° 6470 du 02 juin 2016.
- Décret n° 2-22-431 du 08 mars 2023 modifiant le décret n° 2-12-349 du 20 mars 2013.
- Décret d'application n° 2-23-119 du 14 mai 2024 encadrant les conditions d'éligibilité des arbitres.

Textes internationaux

- Convention de la Haye de 1907 relative au règlement pacifique des conflits internationaux.
- Convention des Nations Unies sur la reconnaissance et l'exécution des sentences arbitrales étrangères (Convention de New York), 10 juin 1958.
- Code de procédure civile type de la CNUDCI sur l'arbitrage international (1985, révisé en 2006).

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Weaponizing Interdependence in the Grey Zone:

How Hybrid Threats Convert Economic Leverage into Security Erosion

Alae-Eddine SANOUSSI
Doctorant, FSJES Souissi-Université Mohamed V, Rabat, Maroc
Structure de recherche Gouvernance de l'Afrique et Moyen-Orient (GAMO)
Morocco

Abstract

Economic coercion and security erosion are routinely treated as correlated outcomes, yet the causal pathway connecting them is rarely specified. This article asks through what mechanisms hybrid threats with an economic component convert economic leverage into the erosion of targeted states' internal and external security. It identifies a gap at the meso level: weaponized-interdependence theory explains how asymmetric network positions become coercive instruments, and securitization theory explains how issues acquire existential urgency, but the two literatures seldom meet, and neither traces the bidimensional propagation of an economic shock. The article proposes a mid-range causal model, the economic transmission belt, comprising the weaponization of interdependence at a network choke point under conditions of strategic ambiguity, an external transmission pathway into alliance and military dynamics, an internal transmission pathway into fiscal and societal strain, and a securitizing move that elevates the disturbance to an existential register and feeds back into the strategic environment. The model is examined through process-tracing across three deliberately heterogeneous, non-great-power episodes that vary by initiating actor and coercive vector: Western financial-exclusion measures on Iran, the Eastern Mediterranean maritime-resource dispute involving Turkey, Greece, and Cyprus, and the 2021 closure of the Gazoduc Maghreb-Europe between Algeria and Morocco. Evidence tests of differing inferential weight are applied transparently. The findings indicate that the mechanism is actor-agnostic, that securitization intensity and substitutability condition outcomes, and that internal and external erosion can decouple. The contribution integrates two separate theoretical traditions into a single, testable process model of economic-to-security conversion.

Keywords: hybrid threats; weaponized interdependence; economic statecraft; securitization; process-tracing; Eastern Mediterranean; energy coercion; Maghreb

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. Introduction

A recurring pattern marks the contemporary security environment. A state with a favourable position in an economic network, in energy transit, in financial messaging, or in access to maritime resources, restricts or threatens to restrict a flow on which another state depends, and within months the disturbance is no longer economic. It registers as realigned alliances, naval standoffs, accelerated weapons programmes, fiscal distress, street protest, and contested legitimacy. The economic act and the security consequence are widely observed together. The connection between them is much less well understood.

The gap is not merely descriptive. It is consequential for how analysts assess coercion, how policymakers anticipate its effects, and how scholars theorize the relationship between the economy and security. If economic leverage reliably translated into security erosion, the analytical task would reduce to measuring exposure. If it never did, the instrument would be of marginal strategic interest. The reality is that the conversion is conditional and uneven, and that its unevenness is precisely what a mechanism-based account must explain. An episode of financial exclusion may devastate a target's household economy while leaving its strategic posture intact, or stiffen its external resolve while sparing its domestic order. A contest over offshore resources may militarize a maritime frontier without imposing measurable economic cost on anyone. A pipeline closure may rearrange a regional security landscape while the gas simply finds another route. These divergences are not anomalies to be averaged away. They are the data that a theory of conversion is obliged to explain.

The puzzle is not whether economic instruments matter for security. That much is settled (Baldwin, 1985; Blackwill & Harris, 2016). The puzzle is causal and mechanistic. When an economic shock is deliberately administered short of armed conflict, by what intervening steps does it become a security problem, and why does it sometimes erode the target's external position while leaving its internal order intact, or the reverse? Aggregate studies of sanctions effectiveness answer a different question, namely whether coercion changes the target's policy, and they reach

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

famously divergent conclusions (Pape, 1997; Drezner, 2003; Hufbauer et al., 2007). They do not open the box between the economic input and the security output. They measure the ends of a chain whose links remain dark.

This article addresses that gap. Its research question is stated directly: through what causal mechanisms do hybrid threats with an economic component convert economic leverage into the erosion of targeted states' internal and external security? The phrasing is deliberate. It treats the conversion as a process to be traced rather than a coefficient to be estimated, and it specifies that the erosion is bidimensional, internal and external at once, rather than a single undifferentiated outcome.

The choice of a mechanism-based question reflects a methodological conviction as well as a substantive one. Correlational designs that array sanctions episodes against outcomes can establish that economic pressure and security change covary, but they cannot show by what steps one becomes the other, and they are vulnerable to the selection problems that have long shadowed the sanctions field (Drezner, 2003). A process-tracing approach trades breadth for depth. It cannot speak to the average episode, but it can establish, within a given episode, whether a posited chain of intervening steps actually obtained, and it can grade the confidence with which that claim is held. For a question about how conversion happens, rather than how often, this is the appropriate instrument.

The argument is that an identifiable mid-range mechanism performs the conversion. We call it the economic transmission belt. It has three moving parts. First, an actor weaponizes interdependence by converting an asymmetric economic dependence, anchored at a network choke point, into a coercive instrument under conditions of strategic ambiguity that keep the action below the threshold of overt war (Farrell & Newman, 2019). Second, the resulting shock transmits externally, into alliance realignment, militarization, and brinkmanship. Third, the same shock transmits internally, into fiscal strain, distributional pain, and contested legitimacy. A securitizing move is the hinge that elevates the economic disturbance to an existential register and licenses emergency or security responses (Wæver, 1995;

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Buzan et al., 1998). A feedback loop then carries the security consequences back into the strategic environment, conditioning the next round.

The metaphor of a belt is meant to do analytical work rather than to decorate. A transmission belt couples a source of force to a load, and its behaviour depends on the tension under which it is held, on the friction at the points of contact, and on whether it slips. Translated into the present terms, the source of force is the asymmetric dependence, the tension is the magnitude of that dependence, the friction is the substitutability available to the target, and slippage is what occurs when a securitizing move fails to land or when the target dissipates the shock through adaptation. The conversion of economic leverage into security erosion is therefore not guaranteed by the existence of leverage. It is contingent on the state of the belt, and the empirical sections are organized around establishing, case by case, whether each part of the belt was engaged.

The contribution is threefold. The article integrates weaponized-interdependence theory, which is structural and concerned with network topology, with securitization theory, which is agential and concerned with discourse, two bodies of work that are usually kept apart. It supplies an explicitly bidimensional account of security erosion rather than collapsing internal and external effects into one. And it tests the model with transparent process-tracing evidence tests across three heterogeneous, non-great-power cases, chosen so that the initiating actor and the coercive vector differ in each, thereby demonstrating that the mechanism is actor-agnostic rather than a property of any particular state.

A note on stance precedes the analysis. The cases involve actors with sharply opposed narratives, and each frames itself as the responding party. This article takes no side. It treats Iran, the United States, the European Union, Turkey, Greece, Cyprus, Algeria, and Morocco symmetrically, as occupants of mechanism roles in particular episodes. The labels initiating actor and target denote positions in a sequence, not moral standing, and they can reverse across episodes. This is not a rhetorical posture but an analytical requirement. A mechanism that is claimed to be actor-agnostic cannot be demonstrated through an account that pre-assigns

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

culpability, because such an account would smuggle the actor's identity into the explanation. The discipline of symmetric description is therefore part of the test: if the same chain of steps can be recovered regardless of who occupies the initiating role, the claim of generality is supported; if the description tilts toward one party, the claim is compromised before it is examined.

The remainder proceeds as follows. Section 2 reviews three relevant literatures and isolates the gap. Section 3 builds the transmission-belt model and derives observable implications. Section 4 sets out the research design, the case-selection logic, and the evidence tests. Sections 5 to 7 trace the mechanism within each case. Section 8 compares the cases. Section 9 discusses theoretical and governance implications. Section 10 concludes.

2. Literature review

Three bodies of scholarship bear on the question, and each illuminates one part of the puzzle while leaving the connective tissue unexamined.

The first concerns hybrid threats and grey-zone competition. The concept of hybrid warfare originated in the analysis of adversaries who blend conventional, irregular, terrorist, and criminal means within a single operational design, fusing modes of conflict that earlier doctrine had treated as separate (Hoffman, 2007). The early formulation was preoccupied with the battlefield, with the simultaneity of regular and irregular tactics employed by a single belligerent. Subsequent work shifted the emphasis from the battlefield to the systematic exploitation of an opponent's vulnerabilities below the threshold of war, where the object is less to defeat an adversary in combat than to weaken, divide, and destabilize it through instruments that fall short of armed attack. Wigell (2019) theorizes hybrid interference as a wedge strategy that combines clandestine diplomacy, geoeconomics, and disinformation to fracture a target's internal cohesion, and his account is notable for placing economic instruments at the centre of non-kinetic coercion rather than treating them as ancillary. The institutional literature has worked to operationalize these ideas for European security, mapping how hybrid campaigns can be detected, deterred, and answered, and developing typologies of

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

the tools and effects involved (Cullen & Reichborn-Kjennerud, 2017). What this literature establishes is the strategic logic of sub-threshold coercion, the analytical importance of ambiguity, and the prominence of the economic vector within the contemporary repertoire. What it does not supply is a specified causal mechanism that shows how a particular economic act becomes a particular security outcome. It identifies the genre of action and its strategic rationale; it stops short of tracing the internal machinery of conversion.

The second body of work concerns economic statecraft, geoeconomics, and the effectiveness of sanctions. Baldwin (1985) systematized the full repertoire of economic instruments of foreign policy, from trade and aid to embargoes and boycotts, and insisted that their utility be judged against realistic alternatives rather than against an ideal of costless success, a methodological caution that the effectiveness literature has often honoured in the breach. Blackwill and Harris (2016) recast this repertoire as geoeconomics, the use of economic tools for geopolitical ends, and documented its growing salience in a period when several states came to prefer economic instruments to military ones. Wigell and Vihma (2016) sharpened the analytical distinction between geopolitical and geoeconomic power projection, showing through the Russia and European Union case that geoeconomic pressure can produce centrifugal effects and underbalancing within a target coalition, an insight that anticipates the external transmission pathway developed below. Alongside this conceptual work sits a long quarrel over whether sanctions work. Pape (1997) argued that they rarely achieve ambitious goals and that apparent successes are usually misattributed to coercion when they owe more to force or to factors unrelated to the sanction. Drezner (2003) countered that the historical record understates their utility because successful coercion frequently ends at the threat stage, where concessions leave no executed sanction to observe, a selection effect he names the hidden hand, and his earlier work had already shown that prior expectations of conflict and the state of alliance relations shape whether coercion produces compliance (Drezner, 1999). The standard empirical reference catalogues the conditions under which coercion has and has not changed target behaviour across a century of cases (Hufbauer et al., 2007). This literature is

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

indispensable for assessing whether economic pressure shifts policy. It is not designed, however, to trace how economic pressure becomes a security disturbance, because its dependent variable is compliance, not security erosion, and a campaign that fails to extract a concession may nonetheless erode the target's internal order or rearrange its external alignments in ways the effectiveness frame does not register.

The third body of work is the Copenhagen School's theory of securitization. Wæver (1995) articulated security as a speech act, a discursive move through which an actor lifts an issue out of normal politics and into the realm of existential threat, thereby licensing extraordinary measures that would not be tolerated in ordinary times. Buzan, Wæver, and de Wilde (1998) generalized this into a framework spanning military, political, economic, societal, and environmental sectors, with the successful securitizing move requiring an audience that accepts the existential framing rather than merely a speaker who advances it. The framework is explicitly intersubjective: securitization is completed not by the utterance but by its uptake. This literature explains how an issue acquires the urgency and the permissions of security, and it is well suited to the economic sector, where threats to supply, solvency, or sovereignty are routinely framed in existential terms. It is largely agnostic, however, about the material substrate of the threat. It tells us how an economic disturbance can be talked into the security register, but not how the underlying network leverage generates the disturbance in the first place, nor by what pathways the resulting security framing produces concrete security effects. The structural origin of the leverage lies outside its purview.

A methodological literature underpins the inquiry without resolving the substantive gap. Process-tracing offers tools for within-case causal inference, for identifying the intervening steps of a mechanism and for grading the evidentiary weight of particular observations (George & Bennett, 2005; Beach & Pedersen, 2013; Bennett & Checkel, 2015). It provides the apparatus this article uses, but it is a method, not a theory of economic-to-security conversion.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The gap, then, is structural rather than topical. Weaponized-interdependence theory specifies the network conditions under which economic leverage exists and can be exercised (Farrell & Newman, 2019). Securitization theory specifies the discursive conditions under which a disturbance becomes a security matter (Buzan et al., 1998). The hybrid-threat and geoeconomics literatures establish that the economic vector is strategically central. Yet no single account links the structural source of leverage to the discursive elevation of threat, and then traces the propagation of the resulting shock into both the external and the internal security domains. The missing element is a meso-level causal mechanism that is bidimensional in its outputs and agnostic about the identity of the actor. Supplying that mechanism is the task of the next section.

3. Theoretical framework: the economic transmission belt

The framework treats economic coercion as the input to a process and bidimensional security erosion as the output, and it specifies the intervening machinery. The metaphor of a transmission belt is chosen with care. A belt does not generate force; it transfers force from one component to another, and its operation depends on tension, traction, and the absence of slippage. So too here. The economic act does not by itself constitute security erosion. It must be transmitted, and transmission can fail.

3.1 Mechanism component M1: weaponization of interdependence

The mechanism begins with structure. Economic interdependence is rarely symmetric, and the asymmetries are not random. Networks of energy transit, financial messaging, and maritime or resource access concentrate connectivity at particular nodes, and a state that sits astride such a node controls a choke point through which others must pass (Farrell & Newman, 2019). The original formulation distinguishes two logics by which network position confers power: a panopticon effect, through which a central node gathers information passing through it, and a choke-point effect, through which it can deny others access to the network. The present model draws principally on the choke-point logic, because it is the denial of access, actual or threatened, that constitutes the coercive act in

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

each of the cases examined. Two conditions convert a favourable position into a usable instrument. The first is asymmetric dependence: the target must rely on the flow more than the initiator relies on the target's custom, and substitutes must be costly, slow, or unavailable. Dependence is a matter of degree, and its magnitude sets the upper bound on the shock the initiator can administer. The second is strategic ambiguity. The action is taken, or threatened, in a manner that preserves deniability or plausible commercial cover, and keeps it below the threshold that would trigger an overt security response, which is the defining grey-zone quality of hybrid coercion (Wigell, 2019). Ambiguity is not incidental. It is what allows an economic instrument to do security work without being treated, initially, as an act of war, and it is what complicates the target's choice of response, since overreaction risks self-securitization while underreaction concedes the point. The literature on coercion reminds us, moreover, that much of this work occurs at the threat stage and may never appear as an executed measure, so the absence of a visible sanction does not imply the absence of coercion (Drezner, 2003).

3.2 Mechanism components M2 and M3: external and internal transmission

Once the leverage is exercised, the shock propagates along two distinct pathways, and the analytical payoff of the model lies in keeping them separate.

External transmission, M2, carries the disturbance into the interstate security domain. The target and third parties reassess alignments; coalitions form or harden; militarization, naval brinkmanship, arms procurement, and proxy or basing dynamics follow. Geoeconomic pressure here functions as Wigell and Vihma (2016) describe, generating centrifugal forces that reconfigure a regional security architecture, sometimes drawing in outside powers as patrons or balancers. The mechanism does not require that the target capitulate, and it is important to keep external transmission analytically distinct from coercive success. A target that refuses to concede may nonetheless rearm, switch patrons, or provoke a counter-coalition, all of which are security effects even though none is a concession. The mechanism

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

requires only that the strategic environment be rearranged in a manner traceable to the economic act.

Internal transmission, M3, carries the same disturbance into the domestic security domain. The economic shock translates into fiscal strain, currency pressure, inflation, and distributional pain, which in turn can produce unrest, repression, polarization, and the erosion of governing legitimacy. The pathway typically runs through prices and incomes before it runs through politics: a currency that loses value or a supply that is curtailed raises the cost of living, narrows fiscal room, and concentrates hardship, and the political consequences follow from how that hardship is distributed. The internal pathway is frequently regressive, falling hardest on populations with the least capacity to absorb it rather than on the decision-makers who are the nominal target of coercion, a feature that complicates any straightforward equation of economic pain with policy change.

The two pathways are conceptually independent. A given episode may exhibit strong external transmission and weak internal transmission, or the reverse, and tracing them separately is what allows the model to register that variation rather than averaging it away. The independence is not merely a modelling convenience. It reflects the fact that the external and internal security domains have different audiences, different institutions, and different thresholds of mobilization, so that a single economic shock can be absorbed in one domain while amplifying in the other.

3.3 The securitizing hinge and the feedback loop

Neither pathway operates automatically. The hinge that activates them is a securitizing move (Wæver, 1995; Buzan et al., 1998). Political actors, in the target state, in the initiating state, or in third parties, frame the economic disturbance as an existential threat to the nation, its sovereignty, its energy security, or its survival, and an audience accepts the framing. Acceptance licenses extraordinary measures: emergency spending, military mobilization, the suspension of ordinary bargaining, the rallying of populations. The securitizing move is what elevates an economic disturbance from a manageable cost to a security imperative, and it can be

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

performed by any party to the episode, including the initiator, who may securitize its own action to justify it.

A feedback loop closes the model. The security responses provoked by M2 and M3, coalition formation, rearmament, repression, and emergency policy, alter the strategic environment in which the next move is contemplated. They can raise the cost of further coercion, invite counter-coercion, or entrench the underlying rivalry. Crucially, the sign of the loop is not fixed. Feedback may be escalatory, when each round of response hardens postures and lowers the threshold for the next confrontation, or it may be stabilizing, when the responses include institutional channels, de-confliction arrangements, or negotiated settlements that absorb the shock and reduce the risk of inadvertent escalation. Which sign obtains is itself an object of inquiry, and the cases below display both. The mechanism is therefore recursive rather than linear, and outcomes in one round become initial conditions for the next.

3.4 Scope conditions and observable implications

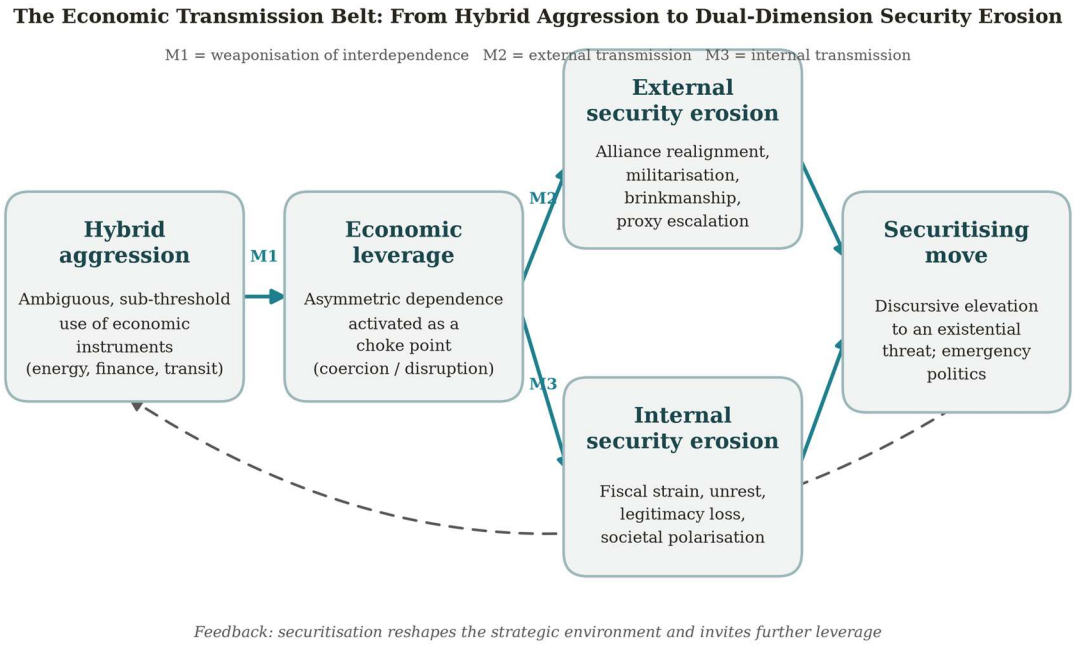
The model is mid-range and bounded. It is specified for sub-threshold, grey-zone coercion among states that are not great powers, where an asymmetric economic dependence anchored at a network choke point exists and where domestic and regional audiences are available to receive securitizing moves. Three scope conditions govern the strength of transmission. The magnitude of asymmetric dependence sets the size of the potential shock. The substitutability of the flow sets how much of that shock the target can dissipate through re-routing, stockpiling, or new partners. The intensity of securitization sets how strongly the disturbance is converted into security action. Where dependence is shallow, substitutes are cheap, or no credible securitizing move is accepted, the belt slips and the conversion weakens.

These conditions yield observable implications that structure the empirical chapters and that serve as the hypotheses against which evidence is graded. If M1 operates, we should observe an identifiable choke point, evidence of asymmetric dependence, and an exercise or credible threat conducted under ambiguity. If M2

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

operates, we should observe realignment, coalition adjustment, or militarization traceable to the economic act rather than to unrelated causes, and the burden is to distinguish the effect of the act from pre-existing trends. If M3 operates, we should observe fiscal, monetary, or distributional stress followed by domestic instability or legitimacy contestation, again with attention to confounders. If the hinge operates, we should observe explicit securitizing rhetoric accepted by a relevant audience and followed by extraordinary measures, not merely rhetoric in isolation. If feedback operates, we should observe the security responses reshaping subsequent strategic choices, and we should be able to characterize the sign of the loop. Each implication maps onto an evidence test of specifiable weight, so that the presence or absence of the predicted observation does determinate work on confidence rather than serving as illustration. Figure 1 represents the model schematically.

Figure 1. The economic transmission belt: from hybrid aggression to dual-dimension security erosion.



Source: author's own elaboration

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

4. Research design and methods

The study employs a small-n, multiple-case design built for causal-mechanistic inference rather than for estimating average effects. The objective is to establish whether the transmission belt is present and operative within each case, and whether its components recur across cases that differ in theoretically relevant ways. This is the domain in which case-based methods are strongest, and in which large-n correlational designs are weakest, because the quantity of interest is the presence and articulation of a mechanism inside particular sequences of events (George & Bennett, 2005).

4.1 Case-selection logic

The three cases were selected for heterogeneity on two dimensions that matter for the central claim of actor-agnosticism. The first is the identity and type of the initiating actor. The Iran case features a coalition of established Western powers acting through multilateral and then unilateral instruments, a configuration in which a powerful coalition coerces a single state. The Eastern Mediterranean case features a regional middle power and its neighbours, with the European Union as a secondary participant, a configuration of reciprocal claims among roughly comparable regional actors with an external institution attached. The Maghreb case features two non-aligned regional states of broadly comparable weight, a dyadic configuration with external patrons in the background. The second dimension is the coercive vector, the type of network choke point exploited. Iran is a financial-exclusion vector, operating through the architecture of sanctions and financial messaging, where the choke point is institutional. The Eastern Mediterranean is a maritime-resource vector, operating through contested access to seabed hydrocarbons and the maritime zones that govern them, where the choke point is a resource frontier. The Maghreb is an energy-transit vector, operating through a cross-border pipeline, where the choke point is physical infrastructure. The two dimensions are deliberately crossed so that no two cases share both the actor type and the vector, which prevents the recovery of the mechanism in one case from being attributable to features it shares with another. A diverse-case logic of this kind

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

does not aim at statistical representativeness, and it cannot support claims about frequency or average effect. It aims instead to show that the same mechanism can be recovered across maximally different settings, which is the strongest available demonstration that the mechanism is a general property of economic-to-security conversion rather than an artefact of one actor or one instrument. The cases are also chosen because each is comparatively well documented, which is a precondition for the kind of within-case inference the method requires.

4.2 Process-tracing and evidence tests

Within each case the method is process-tracing, the disciplined reconstruction of the causal chain linking the economic act to the security outcome, with attention to the intervening steps predicted by the model (Beach & Pedersen, 2013; Bennett & Checkel, 2015). The analysis is theory-testing in orientation: the transmission belt supplies a set of expected observations, and the task is to determine whether those observations are present and whether their presence supports the mechanistic claim against plausible alternatives, such as the possibility that the security outcome was driven by a pre-existing rivalry rather than by the economic act. The inferential discipline comes from grading observations by their probative value rather than from accumulating confirming instances. Following the standard typology, an observation can be a straw-in-the-wind test, which is neither necessary nor sufficient for a hypothesis and only nudges confidence up or down; a hoop test, which a hypothesis must pass to remain viable but which alone does not confirm it; a smoking-gun test, which strongly confirms if passed though its absence does not refute; or a doubly-decisive test, which both confirms one hypothesis and eliminates rivals and is correspondingly rare in observational social science. Each test type bears a different relationship between certainty, the probability of finding the evidence if the hypothesis is true, and uniqueness, the probability of finding it if the hypothesis is false, and therefore a different inferential leverage, summarized below.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Table 1. Process-tracing evidence tests applied.

Test type	Logic (certainty / uniqueness)	Inferential leverage	Illustrative observable in this study
Straw-in-the-wind	Low certainty, low uniqueness	Weakly raises or lowers confidence; neither necessary nor sufficient	Coincidence in timing between an economic measure and the first securitizing statements
Hoop	High certainty, low uniqueness	Necessary for the claim; failure eliminates it, passing does not confirm	Existence of a documented asymmetric dependence at the alleged choke point
Smoking-gun	Low certainty, high uniqueness	Passing strongly confirms; failure does not eliminate	An official act explicitly tying an emergency security response to the economic act
Doubly-decisive	High certainty, high uniqueness	Confirms the claim and rules out rivals	Quantified attribution of a shock to the measure plus a documented security response keyed to it

Source: author's own elaboration

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

A complementary table records which mechanism components survived which tests in each case; it appears in the cross-case section to support comparison.

4.3 Data, triangulation, transparency, and limitations

Inference rests on triangulation across three families of source. Primary and official documents anchor the factual record: statutory and regulatory instruments, official communiqués, parliamentary records, and the public statements of the institutions involved. Peer-reviewed scholarship supplies measured estimates of economic magnitudes and theory-disciplined interpretation. Specialist think-tank analysis and the press of record supply contemporaneous detail and the discursive material needed to identify securitizing moves. Where a single source family would be vulnerable, agreement across families raises confidence; disagreement is flagged and hedged. The families are weighted by the kind of claim they are asked to support. Official instruments carry the weight for the existence and content of a measure, since a regulation or a communiqué is close to dispositive for what was formally enacted. Peer-reviewed estimates carry the weight for economic magnitudes, because the attribution of an output loss or a currency movement to a measure requires modelling that the press cannot supply. Contemporaneous reporting and specialist analysis carry the weight for sequence and for discourse, since the identification of a securitizing move depends on dated statements and on the framing in which they were received. No securitizing claim rests on a single outlet, and where the press is the only available witness to a private decision, the inference is downgraded accordingly. Table 2 records the evidentiary base for each case.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Table 2. Evidentiary base by case (source triangulation).

Case	Primary / official sources	Peer-reviewed scholarship	Specialist think-tank and press of record
Iran	OFAC Iran sanctions program; Council Regulation (EU) 267/2012; SWIFT press release (2012); UNSC Resolution 2231; CRS reports (Thomas; Kerr & Katzman; Katzman et al.); IMF Article IV (2014, 2018); World Bank Iran Economic Monitors	Ghomi (2022); Batmanghelidj & Farzanegan (2023); Laudati & Pesaran (2021); Dizaji & Farzanegan (2021); Dizaji & van Bergeijk (2013); Farzanegan & Gutmann (2024); Arslanian (2023); Drezner (2003, 2022); Pape (1997); Sabet et al. (2020)	Atlantic Council assessments (2019, 2024)
Eastern Mediterranean	Council conclusions (2019); Council Decision (CFSP) 2019/1894; Joint Communication JOIN(2021) 8; NATO de-confliction communiqué (2020); EIA regional overviews	Siousiouras & Chrysochou (2014); Schaller (2022); Acer (2021); Ceyhun (2023); Fahmy (2020); Topalidis et al. (2024); Kutlay & Öniş (2021); Alabi & Işıksal (2025); Grigoriadis (2022); Marghelis (2021)	International Crisis Group (2020, 2021); SWP (Adar & Toygür, 2020); ECFR (Aydıntaşbaş et al., 2020)

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Case	Primary / official sources	Peer-reviewed scholarship	Specialist think-tank and press of record
Morocco-Algeria	European Parliament questions (Kovatchev, 2021; Tajani & Salini, 2021); EIA energy data (2023); AJIL recognition note (2021)	Cherkasova (2023); Mundy (2021); Blila (2025); Voytyuk (2023); Lounnas & Messari (2018)	OIES (Ouki, 2021); S&P Global; MEES; El País; ECFR (Dworkin, 2022, 2024); Carnegie (Wehrey, 2024; Meddeb & Adraoui, 2025); CIDOB (Ghilès, 2021); Elcano (Amirah-Fernández, 2023); MEI (Fabiani, 2023, 2024)

Source: author's own élaboration

Three limitations bound the claims. Qualitative within-case inference cannot deliver the kind of point estimate that an experiment or a large-n design might, and the conclusions are stated as graded confidence rather than as proof. Attribution is intrinsically difficult where economic shocks coincide with domestic policy failures and exogenous events, and the analysis is correspondingly cautious in separating the effect of the coercive measure from confounders, a difficulty acknowledged directly in the Iran economics literature (Batmanghelidj & Farzanegan, 2023). Finally, the securitizing move is identified from public discourse, which captures the visible portion of a process whose decisive moments may be private, a constraint that the model shares with all discourse-based security analysis.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

5. Case study I: Western financial-exclusion measures on Iran

The Iran case is the financial-exclusion variant of the transmission belt, and it offers the clearest illustration of a choke point located not in physical geography but in the architecture of global finance.

5.1 M1: the financial choke point and its weaponization

The leverage rests on the centrality of a small number of nodes in the global payment system. Cross-border banking depends on shared messaging infrastructure and on clearing in a handful of major currencies, and an actor positioned at those nodes can deny a target access to them. In 2012 the European Union prohibited the provision of specialized financial-messaging services to designated Iranian banks and imposed an embargo on Iranian crude oil, petroleum products, and petrochemicals, codified in Council Regulation (EU) No 267/2012, which gave legal force to the political decision taken earlier that year (Council of the European Union, 2012). The messaging operator confirmed that it had been instructed to disconnect the sanctioned Iranian institutions, describing the step as extraordinary and unprecedented (SWIFT, 2012). The disconnection mattered because it degraded the plumbing of trade rather than any single transaction, and analysis based on extensive practitioner interviews documents how the resulting payment-system gap impeded even permitted humanitarian commerce, illustrating that the choke point operated on the network as a whole (Sabet et al., 2020). In parallel, the United States built a layered regime of statutory and executive instruments, including secondary sanctions that exposed third-country banks to exclusion from the United States financial system if they conducted significant transactions with designated Iranian counterparts (Office of Foreign Assets Control, n.d.; Thomas, 2022). This is weaponized interdependence in a precise sense: an asymmetric position in financial connectivity converted into an instrument of coercion (Farrell & Newman, 2019). The accompanying design exhibited strategic ambiguity, in that secondary sanctions operate as domestic regulation with extraterritorial reach, leaving foreign banks to self-enforce under uncertainty about how aggressively enforcement would proceed, a feature that scholarship has analysed as a deliberate

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

use of ambiguity in sanctions architecture that maximizes deterrence at low administrative cost (Hoye, 2024). The hoop test for M1, the existence of a genuine asymmetric dependence at the alleged choke point, is passed: the messaging and dollar-clearing nodes were not readily substitutable in the period under study, and the burden of adjustment fell on the target rather than on the initiators.

5.2 M3: internal transmission

The internal pathway is the most heavily documented. The International Monetary Fund recorded that real output fell by close to six per cent in 2012/13, that oil-export proceeds dropped by more than half to around fifteen per cent of GDP, and that the rial lost roughly four-fifths of its parallel-market value (International Monetary Fund, 2014). Synthetic-control estimation places the maximum output loss relative to a counterfactual Iran near nineteen per cent, with effects persisting beyond the period of sanctions relief, and finds the distributional incidence regressive, concentrated among rural, young, and less-educated households rather than among the elites who were the nominal target (Ghomi, 2022). A newspaper-coverage index corroborates a sharp currency over-reaction followed by inflation and several percentage points of foregone annual growth, with adverse effects on employment and on schooling, particularly for women (Laudati & Pesaran, 2021). Surveys of the literature converge on output losses in the high teens while cautioning that domestic policy failures are entangled with the sanctions effect (Batmanghelidj & Farzanegan, 2023). The temporal structure of the damage matters for the model. The last Article IV consultation before the United States withdrawal recorded a recovery baseline, with real growth above four per cent and inflation in single digits in 2017/18, against which the subsequent contraction can be measured (International Monetary Fund, 2018). After the 2018 reimposition, official monitoring documented two consecutive years of recession, with the economy standing at roughly nine-tenths of its prior peak, alongside renewed currency depreciation and constrained access to foreign exchange (World Bank, 2021). The translation into instability is also estimable: a vector-autoregressive analysis on quarterly data finds that increases in sanctions intensity raise the risk of

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

civil disorder and terrorism within a few quarters, without tipping into civil war, which suggests that the internal pathway produces contention and repression rather than state collapse (Farzanegan & Gutmann, 2024). The protest waves of 2017 to 2018 and of 2019, the latter triggered by a fuel-price adjustment, are consistent with this pathway, and one prominent assessment notes that the November 2019 protests were cited at the time as evidence of pressure taking effect (Atlantic Council, 2019a). Later cycles of mobilization have been read as drawing on accumulated socioeconomic grievance layered onto other causes, which both supports and qualifies the attribution to economic pressure (Sadeghi-Boroujerdi, 2023; Khatam, 2023). The combination of a quantified shock attributable to the measure and a documented instability response approaches a doubly-decisive standard for M3, with the explicit caveat that protest is multiply caused and that domestic policy failures contributed to the same outcomes (Batmanghelidj & Farzanegan, 2023).

5.3 M2: external transmission

The external pathway runs in two phases that the model helps to distinguish, and the contrast between them is the analytical core of the case. In the multilateral phase from roughly 2012 to 2015, the convergence of United States, European, and United Nations measures coincided with a shift in Iran's strategic posture that culminated in the Joint Comprehensive Plan of Action and its endorsement by the Security Council, which supplied the multilateral legal framework for relief (United Nations Security Council, 2015). One causal account holds that the multilateral squeeze worked on the demand side, by reshaping domestic politics and empowering a pro-negotiation coalition, rather than only on the supply side by constraining nuclear procurement, so that the decisive transmission ran through domestic politics into a changed external posture (Arslanian, 2023). The distinction between unilateral and multilateral pressure matters in a way the model predicts: only multilateral sanctions appear to have constrained Iranian military expenditure significantly, because a broad coalition reduces the substitutability of partners and markets that a target can otherwise exploit (Dizaji & Farzanegan, 2021). In the second phase, the United States withdrew from the agreement in 2018 and

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

reimposed and intensified measures under the maximum-pressure campaign, while the other parties sought to preserve it (Kerr & Katzman, 2018). Here the external transmission ran in the opposite direction. Despite severe economic damage, Iran's regional activities were assessed as substantially unchanged, and its nuclear programme subsequently advanced beyond the agreement's limits, a trajectory that the withdrawal of the diplomatic track is widely held to have accelerated (Atlantic Council, 2019b; Alcaro, 2023; Atlantic Council, 2024). The campaign also coincided with a cluster of regional incidents, including the designation of the Revolutionary Guard, the killing of a senior commander, and confrontations affecting shipping near the Strait of Hormuz, which sharpened the military dimension of the standoff (Katzman et al., 2020; Katzman, 2020). The episode has been characterized as a paradigm of sanctions that imposed heavy costs while achieving none of their principal aims (Drezner, 2022). Read through the model, the contrast is instructive: external transmission produced strategic accommodation when securitization on the target side favoured negotiation and the coalition was broad enough to foreclose substitution, and it produced escalation when the coalition narrowed, alternative partners became available, and the target securitized resistance rather than relief. The same instrument, applied with comparable economic force, yielded opposite external outcomes because the conditions governing transmission differed.

5.4 The securitizing hinge, feedback, and the effectiveness debate

The hinge is visible on multiple sides. Within Iran, economic distress was framed alternately as externally imposed siege warfare, licensing resistance and self-sufficiency, and as a reason to seek relief through negotiation, the balance shifting with the domestic coalition. Within the United States, the 2019 protests were cited as evidence that pressure was working, a securitizing reading of an economic outcome (Atlantic Council, 2019a). The feedback loop is evident in the post-2018 acceleration of enrichment and the regional incidents that followed the narrowing of the diplomatic track, including events around the Strait of Hormuz, which fed back into the strategic environment and raised the salience of military instruments

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

(Katzman et al., 2020; Katzman, 2020). The case also adjudicates the long-running effectiveness debate at the level of mechanism rather than outcome. The early bite without durable concession that econometric work identified in the first sanctions period is consistent with the hidden-hand logic that successful coercion can occur at the threat and negotiation stage (Dizaji & van Bergeijk, 2013; Drezner, 2003), while the post-2018 failure aligns with the skeptical tradition that sanctions rarely secure ambitious aims (Pape, 1997). The transmission-belt model reconciles these by locating the difference not in the economic damage, which was severe in both phases, but in the configuration of the hinge and the breadth of the coalition that conditioned transmission.

6. Case study II: the Eastern Mediterranean maritime-resource dispute

The Eastern Mediterranean case is the maritime-resource variant. Its choke point is not a pipe or a payment rail but contested access to seabed hydrocarbons and to the maritime zones that determine who may exploit them.

6.1 M1: the resource choke point and its weaponization

A succession of gas discoveries in the Levantine basin, including the Tamar, Leviathan, Aphrodite, and Zohr fields, transformed the seabed into a strategic asset and made the delimitation of maritime zones a question of who could access and monetize those resources, recasting an offshore frontier as a new arena of international rivalry (U.S. Energy Information Administration, 2013, 2025; Bowden & Golan, 2024; Elbassoussy, 2018). The legal substrate is contested. Greece and Cyprus rest their claims on the equidistance and median-line method associated with the United Nations Convention on the Law of the Sea, while Turkey, which is not a party to the Convention, advances an equity-based continental-shelf position that disputes the maritime entitlement generated by small islands such as Kastellorizo (Siousiouras & Chrysochou, 2014; Acer, 2021; Schaller, 2022). The weaponization of this interdependence took the form of competing acts that sought to foreclose the other side's access. Turkey conducted hydrocarbon exploration in disputed waters and concluded a maritime memorandum of understanding with the Government of National Accord in Libya in November

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2019, which Greece and Egypt regarded as incompatible with their own entitlements and answered with a delimitation agreement of their own in 2020 (Fahmy, 2020; Marghelis, 2021). The doctrine of Mavi Vatan, or Blue Homeland, framed expansive maritime claims as a national strategic imperative (Ceyhun, 2023; Adar & Toygür, 2020). The hoop test for M1 is passed in that access to a finite, hard-to-substitute resource was genuinely at stake; the ambiguity condition is satisfied by the conduct of exploration and naval activity short of declared conflict.

6.2 M2: external transmission

External transmission is the dominant pathway in this case, and it is unusually legible. The dispute drove coalition formation. The East Mediterranean Gas Forum, initiated in 2018 and institutionalized through ministerial meetings, assembled regional producers and consumers in a cooperative architecture that pointedly did not include Turkey, an outcome that the securitization of resources helped to crystallize (East Mediterranean Gas Forum, n.d.; Alabi & Işıksal, 2025). Greece pursued a wider realignment, concluding delimitation agreements and cultivating partners in an arc designed to balance Turkish claims (Grigoriadis, 2022; Marghelis, 2021). The competition militarized. The summer of 2020 produced the longest naval standoff in the region since the 1970s, centred on the survey vessel Oruç Reis, including a collision between frigates in August, and it drew in external naval power and sharpened intra-European divisions between a harder Franco-Hellenic-Cypriot line and a more accommodating position favoured by other member states (International Crisis Group, 2021; Adar & Toygür, 2020; Aydıntaşbaş et al., 2020). The Turkish intervention in Libya was directly linked to the maritime agreement and to the goal of preserving Mediterranean access (International Crisis Group, 2020; Manoilo et al., 2022). The realignment and the brinkmanship constitute a smoking-gun observation for M2: a security architecture reorganized around the resource dispute.

6.3 M3, the securitizing hinge, and feedback

Internal transmission is present but comparatively muted, which the model anticipates because the economic shock here is a contest over prospective rents

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

rather than an executed deprivation imposing immediate fiscal pain. No flow was severed and no household budget was compressed, so the price-to-politics channel that dominates the Iran case is largely dormant. The principal internal effect runs instead through nationalist mobilization. The Blue Homeland doctrine and its counterparts functioned as domestic political resources, binding maritime claims to national identity and constraining the room for compromise, a dynamic in which foreign-policy assertiveness served domestic legitimation as much as external strategy (Kutlay & Önış, 2021; Ceyhun, 2023). This is internal transmission of an unusual kind, operating on legitimacy and identity rather than on income, and it tightens the external pathway by raising the domestic cost of concession for any leader who might otherwise bargain. Because the effect is discursive rather than material, the evidence supports only a straw-in-the-wind reading for M3 in this case: the mobilization is observable and consistent with the mechanism, but it is neither a necessary nor a sufficient marker of internal erosion, and it could be sustained by prior nationalist currents independent of the resource dispute. The securitizing hinge is explicit and institutional. The European Union framed exploration in claimed Cypriot waters as illegal drilling, adopted Council conclusions condemning it, and established a framework of restrictive measures targeting individuals and entities involved, later reaffirmed in a joint review of relations (Council of the European Union, 2019a, 2019b; European Commission & High Representative, 2021). The securitization of hydrocarbons reshaped regional security relations and inhibited the very economic cooperation that the resources might otherwise have fostered, a reading consistent with regional-security-complex analysis (Alabi & Işıksal, 2025). The restrictive-measures track is itself a security instrument grafted onto an economic dispute, since the listing framework attached personal and entity sanctions to drilling activity, converting a contest over seabed access into a question of compliance and enforcement that the European institutions then carried into their wider review of relations (Council of the European Union, 2019b; European Commission & High Representative, 2021). The feedback loop is visible in the institutional de-escalation that followed the peak of the crisis. A bilateral military de-confliction mechanism was established

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

at NATO in October 2020, complete with a hotline, an arrangement that altered the strategic environment by lowering the risk of inadvertent escalation while leaving the underlying dispute unresolved (NATO, 2020; International Crisis Group, 2021). The mechanism did not settle the delimitation question or dismantle the rival coalitions, and the unresolved core meant that the dispute could reactivate; what the channel changed was the probability that a routine encounter at sea would escalate by accident rather than by decision. Feedback here therefore took a stabilizing rather than an escalatory form, a contrast with the Iran and Maghreb cases that is intelligible through the availability of an institutional venue, and a reminder that the loop's sign is variable and is itself shaped by whether a forum exists in which the parties can manage the shock without conceding the substance.

7. Case study III: the Morocco–Algeria pipeline closure

The Maghreb case is the energy-transit variant. Its choke point is a physical conduit, and the episode supplies an unusually clean instance of a transit dependence converted into leverage between two regional states of comparable weight.

7.1 M1: the transit choke point and its weaponization

The Gazoduc Maghreb-Europe carried Algerian gas from the Hassi R'Mel field across Morocco to Spain, with onward connection to Portugal, under a transit arrangement that yielded Morocco both royalties and physical gas, and whose twenty-five-year term expired on 31 October 2021 (Ouki, 2021; Global Energy Monitor, n.d.; Tajani & Salini, 2021). The pipeline's capacity is reported at roughly 11.5 billion cubic metres per year (Calik, 2021; Africa Oil & Gas Report, 2021). Algeria announced that it would not renew the transit contract, ending flows through Morocco and re-routing supply to Spain through the undersea Medgaz link, with reporting indicating the decision was prepared months in advance (Reuters, 2021; Elliott & Baratti, 2021; Sahar & Elliott, 2021). The weaponization of the transit dependence is the conversion of a routine commercial expiry into an instrument of pressure, following the August 2021 severance of diplomatic relations (Al Jazeera, 2021a; Mosis & Chou, 2021). The asymmetry ran in two directions and is central to the case. Algeria depended little on this particular route because it

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

possessed an alternative in Medgaz; Morocco depended heavily on the gas for power generation and lacked a ready substitute, importing the great majority of its energy needs (Middle East Institute, 2023; U.S. Energy Information Administration, 2023). The hoop test for M1 is passed, and contemporaneous specialist analysis treated the closure as a deliberate political-economic act rather than a purely commercial lapse, including reporting that linked it to allegations surrounding surveillance software and to the wider rupture (Menas Associates, 2021; Ghilès, 2021).

7.2 M3: internal transmission

Internal transmission falls on the target of the transit cut. Morocco lost both the royalties and the physical gas on which two power stations relied, in a country that imports more than ninety per cent of its energy and had limited immediate alternatives (Middle East Institute, 2023). The adaptation was costly and is documented concretely: by mid-2022 Spain had begun re-exporting gas to Morocco through the same pipeline in reverse flow, an arrangement that reversed the prior dependency and underscored the constraint imposed on Rabat (Baratti & Elliott, 2022). Morocco also turned to liquefied natural gas solutions to shore up supply (Middle East Institute, 2023). The internal effect was a tangible energy-security strain rather than mass unrest, which is consistent with the model where substitution, though expensive, was feasible and was achieved without a destabilizing fiscal shock. The internal pathway is thus present but bounded, and the relevant evidence is best read as a hoop test passed for the existence of strain rather than a smoking gun for instability.

7.3 M2: external transmission

External transmission is the more pronounced pathway. The closure sat within a broader deterioration that carried clear security content. A regional arms dynamic intensified, with reporting describing competing procurement in which external suppliers aligned on opposite sides, one set of partners associated with Algeria and another with Morocco (Helou, 2022; Blila, 2025). The episode is embedded in a wider pattern of bloc alignment in which external powers deepened ties on each

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

side, a competition that analysts have characterized as a regional cold war and a slide toward zero-sum logic (Amirah-Fernández, 2023; Wehrey, 2024; Dworkin, 2022). The closure also produced a spillover into Spain, a third party whose supply security was directly implicated and whose government engaged Algiers as the decision unfolded amid a tight European gas market, with the operator seeking to keep the link open (Peregil et al., 2021; Baratti & Elliott, 2021; Cherkasova, 2023). Algeria meanwhile expanded Medgaz capacity to absorb the redirected volumes (Enerdata, 2021). The rivalry has been analysed explicitly as the use of energy, trade, and other economic levers as instruments of geopolitical competition, which situates the closure squarely within the economic-statecraft frame (Meddeb & Adraoui, 2025; Fabiani, 2024). The arms dynamics and the third-party spillover together support a smoking-gun reading of M2.

7.4 The securitizing hinge and feedback

Securitization is reciprocal in this case, performed by both governments. Algiers framed the rupture and the closure as responses to hostile actions, citing grievances that ranged across the Western Sahara question, the normalization of relations between Morocco and Israel under the Abraham Accords, and accusations connected to wildfires and to support for movements it designates as terrorist (Al Jazeera, 2021a, 2021b; Bennis, 2021; Cafiero, 2021; Times of Israel, 2021). The recognition of Moroccan sovereignty over Western Sahara, bundled with the normalization, has been identified as a pivotal trigger for Algerian security alarm (Cambridge University Press, 2021; Atlantic Council, 2021; Fakir, 2022). The resumption of armed activity in Western Sahara after a long ceasefire raised the ambient security temperature still further (Mundy, 2021). Each capital framed the other's conduct as an existential threat to national security and sovereignty, the audience condition was met domestically on both sides, and the structural roots of the rivalry, including the long immobilization of regional integration, deepened the securitization (Lounnas & Messari, 2018; Blila, 2025). The feedback loop runs through the arms build-up and the hardening alignments, which raise the cost and risk of the next move and entrench the rivalry, a self-reinforcing dynamic that

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

observers have warned carries a heightened risk of armed confrontation (Fabiani, 2023; International Crisis Group, 2024).

8. Cross-case analysis

A structured, focused comparison holds the same analytical questions against all three cases and asks which parts of the mechanism recur and which are case-specific (George & Bennett, 2005). Table 3 sets out the comparison along the dimensions of the model.

Table 3. Cross-case comparison.

Dimension	Iran	Eastern Mediterranean	Morocco-Algeria
Initiating actor	United States and European Union (coalition)	Turkey, with Greece and Cyprus as counter-initiators; EU secondary	Algeria
Target(s)	Iran	Greece, Cyprus, and Turkey reciprocally	Morocco (and Spain as third party)
Economic vector / choke point	Financial messaging and dollar clearing; oil exports	Access to seabed hydrocarbons and maritime zones	Cross-border gas transit pipeline
Nature of asymmetric dependence	Iranian reliance on global payment and oil-export channels	Mutual reliance on contested resource access; limited substitutes	Moroccan reliance on transit gas; Algeria holds an alternative route
Strategic ambiguity (grey-zone character)	Extraterritorial secondary sanctions with self-enforcement	Exploration and naval activity below declared conflict	Commercial non-renewal masking political intent

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Dimension	Iran	Eastern Mediterranean	Morocco–Algeria
Internal transmission (M3) observed	Strong: deep recession, inflation, recurrent protest	Muted: mainly nationalist mobilization	Bounded: energy-security strain, costly substitution
External transmission (M2) observed	Phase-dependent: accommodation then escalation	Strong: coalition formation, naval brinkmanship	Strong: arms dynamics, bloc alignment, Spain spillover
Securitizing move (by whom)	Iran, the US, and third parties, variably	EU (illegal drilling); Turkey (Blue Homeland)	Both Algiers and Rabat reciprocally
Substitution / resilience response	Partial adaptation; trade re-routing; sanctions evasion	Counter-coalitions and rival delimitation agreements	Medgaz re-routing; reverse-flow imports; LNG
Net coercive outcome	Concession in multilateral phase; failure post-2018	Stalemate with managed de-confliction	Entrenched rivalry; no concession

Source: author's own elaboration

The comparison yields three observations. First, M1 and the securitizing hinge are present in every case, which supports the claim that the weaponization of an asymmetric network dependence, paired with an accepted existential framing, is the recurrent core of the mechanism. Second, the relative strength of the two transmission pathways varies systematically with the vector. A financial-exclusion vector that imposes an executed, economy-wide deprivation produces strong internal transmission, as in Iran. A resource-access vector that contests prospective rents produces strong external transmission and muted internal transmission, as in

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

the Eastern Mediterranean. A transit vector against a substitutable but costly route produces bounded internal strain and strong external realignment, as in the Maghreb. Third, the net coercive outcome tracks the scope conditions rather than the magnitude of the shock alone. Where substitutability was low and the coalition broad, transmission was strong; where the target found substitutes, the internal shock was contained even when leverage was real.

The evidence tests reinforce this reading. Table 4 records which mechanism component passed which test in each case.

Table 4. Mechanism–test results by case.

Mechanism component	Iran	Eastern Mediterranean	Morocco–Algeria
M1 weaponization of interdependence	Hoop passed; smoking-gun passed	Hoop passed	Hoop passed; smoking-gun passed
M2 external transmission	Hoop passed (phase-dependent)	Smoking-gun passed	Smoking-gun passed
M3 internal transmission	Doubly-decisive approached	Straw-in-the-wind only	Hoop passed
Securitizing hinge	Smoking-gun passed	Smoking-gun passed	Smoking-gun passed
Feedback	Smoking-gun passed (escalatory)	Hoop passed (stabilizing)	Smoking-gun passed (escalatory)

Source: author's own elaboration

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The pattern across the two tables is coherent. The components for which the strongest tests are passed in all three cases are the securitizing hinge and the weaponization step, which are the necessary anchors of the mechanism. The transmission pathways are where the cases diverge, and the divergence is intelligible through the scope conditions of dependence magnitude, substitutability, and securitization intensity. The feedback loop is present everywhere but variable in sign, escalatory in Iran and the Maghreb, stabilizing in the Eastern Mediterranean, where an institutional channel was available to absorb the shock.

9. Discussion

The model's first theoretical contribution is integrative. Weaponized-interdependence theory supplies a structural account of where coercive leverage comes from but says little about how a network shock acquires the urgency and the permissions of security (Farrell & Newman, 2019). Securitization theory supplies an account of how an issue becomes existential but is largely indifferent to the material origin of the threat (Buzan et al., 1998). The transmission belt joins them by making the securitizing move the hinge that converts a structurally generated economic disturbance into security action. The structural and the discursive are not rival explanations here; they are sequential components of one mechanism. This positions the article to speak to both literatures at once and to suggest that each is incomplete without the other when the object of study is economic-to-security conversion.

The second contribution is the bidimensional specification of erosion. By tracing the external and internal pathways separately, the framework registers a phenomenon that single-outcome studies obscure, namely that the two can decouple across the three cases. A model that collapsed them into a single index of security erosion would misdescribe all three. The decoupling is not noise; it is theoretically informative, because it follows from the type of vector and from the scope conditions. The regularity that emerges is that the locus of erosion tracks the form of the economic act. An executed, economy-wide deprivation, such as the financial exclusion of Iran, drives the shock through prices and incomes into the

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

domestic order, producing strong internal transmission, while its external effect depends on the breadth of the coalition and the configuration of the hinge. A contest over prospective rents that severs no existing flow, as in the Eastern Mediterranean, leaves household budgets intact and instead reorganizes the interstate environment, producing strong external transmission and only discursive internal effects. A severed but substitutable transit flow, as in the Maghreb, imposes a bounded internal strain that adaptation can absorb while still rearranging external alignments. Read together, these patterns suggest that the type of choke point does predictive work: it indicates in advance which security domain is likely to bear the conversion, which is information that a single-outcome design cannot recover and that has direct value for anticipating where a given coercive instrument will register.

The third contribution is the demonstration of actor-agnosticism. The same mechanism is recovered whether the initiator is a coalition of major Western states, a regional middle power, or a non-aligned regional state, and whether the instrument is a payment rail, a contested seabed, or a pipeline. This supports treating economic-to-security conversion as a general feature of grey-zone competition rather than as a signature of any particular actor, and it is the analytical justification for the strict neutrality maintained throughout. The mechanism describes positions and moves, not characters.

The findings also speak, neutrally, to the literature on coercion effectiveness. The model helps explain why the same instrument can succeed and fail. The difference between the Iranian phases lay not in the severity of the economic damage but in the configuration of the hinge and the breadth of the coalition, which conditioned whether external transmission produced accommodation or escalation (Drezner, 2003, 2022; Arslanian, 2023). This reframes the Pape-Drezner debate as a question about the conditions of transmission rather than about the inherent efficacy of sanctions (Pape, 1997). It also clarifies why coercion frequently inflicts severe, regressive internal harm without securing concessions: internal transmission and policy change are governed by different parts of the mechanism (Ghomi, 2022; Farzanegan & Gutmann, 2024).

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

For risk governance and resilience, stated without prescription, the analysis implies that the binding constraint on coercive conversion is substitutability. Where a target can re-route a flow, diversify a supplier, or build an alternative coalition, the internal shock is contained and the external pathway tends toward realignment rather than capitulation, as the Medgaz pivot illustrates (Enerdata, 2021; Grigoriadis, 2022). The corollary is that the management of securitization matters as much as the management of material exposure, since the hinge is where an economic disturbance is amplified into a security imperative, and institutional channels can change the sign of the feedback loop, as the NATO de-confliction arrangement suggests (NATO, 2020).

The boundaries of the claim should be stated plainly. The model is built for sub-threshold coercion among non-great-power states with a network choke point and an available audience. It is not a theory of major-power economic warfare, of conventional war, or of coercion in the absence of asymmetric dependence. Within its scope it travels well across vectors and actors; outside it, the components may reconfigure. Generalization beyond the three vectors examined here, to data, supply-chain, or technology choke points, is plausible on the logic of the mechanism but remains to be tested.

10. Conclusion

This article set out to open the causal box between economic coercion and security erosion. It asked through what mechanisms hybrid threats with an economic component convert economic leverage into the erosion of targeted states' internal and external security, and it answered with a mid-range process model, the economic transmission belt. The model specifies the weaponization of an asymmetric network dependence under strategic ambiguity, two distinct pathways through which the resulting shock propagates into the external and internal security domains, a securitizing move that hinges the conversion, and a feedback loop that makes the process recursive.

Process-tracing across three heterogeneous, non-great-power cases supports the model and refines it. The weaponization step and the securitizing hinge recur in

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

every case and pass the strongest tests, establishing them as the necessary core of the mechanism. The two transmission pathways vary systematically with the coercive vector and with the scope conditions of dependence magnitude, substitutability, and securitization intensity, which explains why internal and external erosion can decouple and why the same instrument can coerce in one configuration and fail in another. The feedback loop is universal in presence but variable in sign. Recovered across heterogeneous actors and across financial, maritime, and transit vectors, the mechanism is shown to be actor-agnostic.

The contribution is to have integrated two theoretical traditions that are usually kept apart, the structural account of weaponized interdependence and the discursive account of securitization, into a single bidimensional and testable process model, and to have demonstrated its portability without taking a side among the actors involved. The limitations are those of qualitative causal inference: graded rather than decisive confidence, the difficulty of attribution amid confounders, and reliance on the visible portion of securitizing discourse. The agenda that follows is concrete. The model invites testing against additional vectors, including data flows, supply chains, and critical technologies; against negative cases in which transmission failed despite available leverage, to probe the scope conditions directly; and against the dynamics of the feedback loop over longer horizons. A particularly consequential question concerns the conditions under which an institutional venue becomes available to absorb a shock, since the Eastern Mediterranean case suggests that the presence of such a channel, rather than the magnitude of the leverage, may determine whether feedback stabilizes or escalates. If that conjecture survives further testing, it would carry the analysis from the description of a mechanism toward the specification of the conditions under which its most dangerous form can be averted.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Bibliographic References :

- Acer, Y. (2021). Turkey's legal approach to maritime boundary delimitation in the Eastern Mediterranean Sea. *Insight Turkey*, *23*(1), 79-104. https://doi.org/10.25253/99.2021231.8
- Adar, S., & Toygür, I. (2020). *Turkey, the EU and the Eastern Mediterranean crisis: Militarization of foreign policy and power rivalry* (SWP Comment No. 2020/C62). Stiftung Wissenschaft und Politik. https://doi.org/10.18449/2020C62
- Africa Oil & Gas Report. (2021, November). Algeria has ended its gas export to Spain via Morocco. *Africa Oil & Gas Report*. https://africaoilgasreport.com/2021/11/gas-monetization/17656/
- Alabi, J., & Işıksal, H. (2025). Understanding the complexities of the Eastern Mediterranean hydrocarbon puzzle by Regional Security Complex Theory. *Uluslararası İlişkiler Dergisi*, *22*(88). https://doi.org/10.33458/uidergisi.1747941
- Al Jazeera. (2021a, August 24). Algeria cuts diplomatic ties with Morocco over 'hostile actions.' *Al Jazeera*. https://www.aljazeera.com/news/2021/8/24/algeria-cuts-diplomatic-ties-with-morocco
- Al Jazeera. (2021b, August 19). Algeria blames groups it links to Morocco, Israel for wildfires. *Al Jazeera*. https://www.aljazeera.com/news/2021/8/19/algeria-review-relations-morocco-israel-wildfires
- Alcaro, R. (2023). Weathering the geopolitical storms: The ever-elusive success of EU policy towards Iran. *The International Spectator*, *58*(4). https://doi.org/10.1080/03932729.2023.2273852
- Amirah-Fernández, H. (2023, July 20). *The Maghreb: Regional disintegration and the risks of the zero-sum logic* (ARI 68/2023). Real Instituto Elcano. https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/the-maghreb-regional-disintegration-and-the-risks-of-the-zero-sum-logic/
- Arslanian, F. (2023). The impact of economic sanctions on nuclear non-proliferation: The case of Iran (2005-15). *The International Spectator*, *58*(4), 16-35. https://doi.org/10.1080/03932729.2023.2228679
- Atlantic Council. (2019a, December 5). *Assessing US policy toward Iran*. Atlantic Council. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/assessing-us-policy-toward-iran/
- Atlantic Council. (2019b, August 15). *Under US sanctions, Iran regional influence grows*. Atlantic Council. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/under-us-sanctions-iran-regional-influence-grows/
- Atlantic Council. (2021, October 7). *Morocco and Israel are friendlier than ever thanks to the Abraham Accords: But what does this mean for the rest of North Africa?* Atlantic

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Council. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/morocco-and-israel-are-friendlier-than-ever-thanks-to-the-abraham-accords-but-what-does-this-mean-for-the-rest-of-north-africa/

- Atlantic Council. (2024). *The future of US strategy toward Iran*. Atlantic Council Scowcroft Middle East Security Initiative. https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2024/10/The-future-of-US-strategy-toward-Iran.pdf
- Aydıntaşbaş, A., Barnes-Dacey, J., Bianco, C., Bowlus, J. V., Lovatt, H., Megerisi, T., & Tanchum, M. (2020). *Deep sea rivals: Europe, Turkey, and new eastern Mediterranean conflict lines*. European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/special/eastern_med/
- Baldwin, D. A. (1985). *Economic statecraft*. Princeton University Press.
- Baratti, G., & Elliott, S. (2021, November 10). Spain's Naturgy still in talks with Morocco, Algeria over GME gas link extension. *S&P Global Commodity Insights*. https://www.spglobal.com/energy/en/news-research/latest-news/electric-power/111021-spains-naturgy-still-in-talks-with-morocco-algeria-over-gme-gas-link-extension
- Baratti, G., & Elliott, S. (2022, June 29). Spain begins gas re-exports to Morocco via GME pipeline: Enagas. *S&P Global Commodity Insights*. https://www.spglobal.com/energy/en/news-research/latest-news/natural-gas/062922-spain-begins-gas-re-exports-to-morocco-via-gme-pipeline-enagas
- Batmanghelidj, E., & Farzanegan, M. R. (2023). Understanding economic sanctions on Iran: A survey. *The Economists' Voice*, *20*(2), 197-226. https://doi.org/10.1515/ev-2023-0014
- Beach, D., & Pedersen, R. B. (2013). *Process-tracing methods: Foundations and guidelines*. University of Michigan Press.
- Bennett, A., & Checkel, J. T. (Eds.). (2015). *Process tracing: From metaphor to analytic tool*. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9781139858472
- Bennis, S. (2021, August 31). Algeria-Morocco relations: For Moroccans, it's déjà-vu. *The Washington Institute for Near East Policy*, Fikra Forum. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/algeria-morocco-relations-moroccans-its-deja-vu
- Blackwill, R. D., & Harris, J. M. (2016). *War by other means: Geoeconomics and statecraft*. Belknap Press of Harvard University Press.
- Blila, W. (2025). Maghreb power struggle: An offensive realist analysis of Moroccan-Algerian rivalry. *International Journal of Social Science Research and Review*, *8*(6). https://doi.org/10.47814/ijssrr.v8i6.2793

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Bowden, J., & Golan, E. (2024, May). *East Mediterranean gas: A triangle of interdependencies* (Energy Insight 151). Oxford Institute for Energy Studies. https://doi.org/10.26889/9781786439406
- Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). *Security: A new framework for analysis*. Lynne Rienner.
- Cafiero, G. (2021, December 9). The Abraham Accords: Algeria and Morocco's new cold war. *The New Arab*. https://www.newarab.com/analysis/abraham-accords-algeria-and-moroccos-new-cold-war
- Calik, A. (2021, November 5). Algeria-Morocco-Spain: Key gas pipeline stops flowing. *Middle East Economic Survey (MEES)*. https://www.mees.com/2021/11/5/geopolitical-risk/algeria-morocco-spain-key-gas-pipeline-stops-flowing/12323670-3e3d-11ec-8f3a-fbab7d701659
- Cambridge University Press. (2021). United States recognizes Morocco's sovereignty over Western Sahara. *American Journal of International Law*, *115*(2), 319-327. https://doi.org/10.1017/ajil.2021.11
- Ceyhun, G. Ç. (2023). Maritime dynamics and energy security in the Eastern Mediterranean: Analyzing the Blue Homeland Doctrine. *Journal of Corporate Governance, Insurance, and Risk Management*, *10*(2), 159-168. https://doi.org/10.56578/jcgirm100205
- Cherkasova, E. (2023). Spain's energy security in the context of the Algerian-Moroccan conflict. *Mirovaya ekonomika i mezhdunarodnye otnosheniya*, *67*(9), 48-57. https://doi.org/10.20542/0131-2227-2023-67-9-48-57
- Council of the European Union. (2012, March 23). *Council Regulation (EU) No 267/2012 of 23 March 2012 concerning restrictive measures against Iran and repealing Regulation (EU) No 961/2010*. Official Journal of the European Union, L 88, 1-112. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32012R0267
- Council of the European Union. (2019a, October 14). *Council conclusions on Turkey's illegal drilling activities in the Eastern Mediterranean* (Doc. 13092/19). Foreign Affairs Council. https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-13092-2019-INIT/en/pdf
- Council of the European Union. (2019b, November 11). *Council Decision (CFSP) 2019/1894 concerning restrictive measures in view of Turkey's unauthorised drilling activities in the Eastern Mediterranean*. Official Journal of the European Union, L 291, 47-51. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32019D1894
- Cullen, P. J., & Reichborn-Kjennerud, E. (2017). *Understanding hybrid warfare*. Multinational Capability Development Campaign.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5a8228a540f0b62305b92caa/dar_mcdc_hybrid_warfare.pdf

- Dizaji, S. F., & Farzanegan, M. R. (2021). Do sanctions constrain military spending of Iran? *Defence and Peace Economics*, *32*(2), 125–150. https://doi.org/10.1080/10242694.2019.1705682
- Dizaji, S. F., & van Bergeijk, P. A. G. (2013). Potential early phase success and ultimate failure of economic sanctions: A VAR approach with an application to Iran. *Journal of Peace Research*, *50*(6), 721–736. https://doi.org/10.1177/0022343313485487
- Drezner, D. W. (1999). *The sanctions paradox: Economic statecraft and international relations*. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9780511549366
- Drezner, D. W. (2003). The hidden hand of economic coercion. *International Organization*, *57*(3), 643–659. https://doi.org/10.1017/S0020818303573052
- Drezner, D. W. (2022). How not to sanction. *International Affairs*, *98*(5), 1533–1552. https://doi.org/10.1093/ia/iiac065
- Dworkin, A. (2022, April 8). *North African standoff: How the Western Sahara conflict is fuelling new tensions between Morocco and Algeria*. European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/publication/north-african-standoff-how-the-western-sahara-conflict-is-fuelling-new-tensions-between-morocco-and-algeria/
- Dworkin, A. (2024, January). *The Maghreb maze: Harmonising divergent European policies in North Africa*. European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/wp-content/uploads/2024/01/The-Maghreb-maze-Harmonising-divergent-European-policies-in-North-Africa.pdf
- East Mediterranean Gas Forum. (n.d.). *Overview*. EMGF. https://emgf.org/pages/about/overview.aspx
- Elbassoussy, A. (2018). East Mediterranean gas: A new arena for international rivalry. *Review of Economics and Political Science*, *3*(3–4), 83–103. https://doi.org/10.1108/REPS-07-2018-005
- Elliott, S., & Baratti, G. (2021, November 1). Algerian gas supply via Morocco to Spain to end on contract non-renewal. *S&P Global Commodity Insights*. https://www.spglobal.com/commodity-insights/en/news-research/latest-news/natural-gas/110121-algerian-gas-supply-via-morocco-to-spain-to-end-on-contract-non-renewal
- Enerdata. (2021, November 10). Algeria will expand the capacity of the Medgaz pipeline to Spain by one-third. *Enerdata Daily Energy News*. https://www.enerdata.net/publications/daily-energy-news/algeria-will-expand-capacity-megaz-pipeline-spain-13.html

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- European Commission & High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy. (2021, March 22). *Joint Communication to the European Council: State of play of EU-Turkey political, economic and trade relations* (JOIN(2021) 8 final/2). European Union. https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-7416-2021-REV-1/en/pdf
- Fabiani, R. (2023, September 11). Morocco and Algeria's regional rivalry is about to go into overdrive. *Middle East Institute*. https://www.mei.edu/publications/morocco-and-algerias-regional-rivalry-about-go-overdrive
- Fabiani, R. (2024). Brothers at arm's length: Moroccan-Algerian rivalry and the challenge of Maghrebi integration. *Middle East Institute*. https://mei.edu/publications/brothers-arms-length-moroccan-algerian-rivalry-and-challenge-maghrebi-integration
- Fahmy, W. (2020). The conundrum of delimitation of maritime boundaries in the Eastern Mediterranean: The Greece-Egypt agreement in the face of the Turkey-Libya agreement. *Pro Justitia*, *3*(3). https://doi.org/10.26262/PJ.V3I3.7957
- Fakir, I. (2022, December). *Morocco and Israel: Economic opportunities, military incentives, and moral hazards*. Middle East Institute. https://mei.edu/publications/morocco-and-israel-economic-opportunities-military-incentives-and-moral-hazards
- Farrell, H., & Newman, A. L. (2019). Weaponized interdependence: How global economic networks shape state coercion. *International Security*, *44*(1), 42-79. https://doi.org/10.1162/isec_a_00351
- Farzanegan, M. R., & Gutmann, J. (2024). *International sanctions and internal conflict: The case of Iran* (CESifo Working Paper No. 11578). CESifo. https://doi.org/10.13140/RG.2.2.30824.17920
- George, A. L., & Bennett, A. (2005). *Case studies and theory development in the social sciences*. MIT Press.
- Ghilès, F. (2021, November). Escalating rivalry between Algeria and Morocco closes the Maghreb-Europe pipeline. *CIDOB Opinion*. Barcelona Centre for International Affairs. https://www.cidob.org/en/publications/escalating-rivalry-between-algeria-and-morocco-closes-maghreb-europe-pipeline
- Ghomi, M. (2022). Who is afraid of sanctions? The macroeconomic and distributional effects of the sanctions against Iran. *Economics & Politics*, *34*(3), 395-428. https://doi.org/10.1111/ecpo.12203
- Global Energy Monitor. (n.d.). *Maghreb-Europe Gas Pipeline*. GEM Wiki. https://www.gem.wiki/Maghreb-Europe_Gas_Pipeline

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Grigoriadis, I. N. (2022). Understanding Greece's new foreign policy towards the Arab world. *Mediterranean Politics*, *27*(5), 661-681. https://doi.org/10.1080/13629395.2022.2148193
- Helou, A. (2022, July 5). In North Africa, a fighter jet arms race, with Russia and the US on either side. *Breaking Defense*. https://breakingdefense.com/2022/07/in-north-africa-a-fighter-jet-arms-race-with-russia-and-the-us-on-either-side/
- Hoffman, F. G. (2007). *Conflict in the 21st century: The rise of hybrid wars*. Potomac Institute for Policy Studies.
- Hoye, J. (2024). OFAC, famine, and the sanctioning of Afghanistan: A catastrophic policy success. *Global Studies Quarterly*, *4*(2). https://doi.org/10.1080/07393148.2024.2339127
- Hufbauer, G. C., Schott, J. J., Elliott, K. A., & Oegg, B. (2007). *Economic sanctions reconsidered* (3rd ed.). Peterson Institute for International Economics.
- International Crisis Group. (2020, April 30). *Turkey wades into Libya's troubled waters* (Europe Report No. 257). International Crisis Group. https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/western-europemediterranean-turkiye-cyprus/257-turkey-wades-libyas-troubled-waters
- International Crisis Group. (2021, May 31). *Turkey-Greece: From maritime brinkmanship to dialogue* (Europe Report No. 263). International Crisis Group. https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/western-europemediterranean-turkiye-cyprus/turkey-greece-maritime-brinkmanship
- International Crisis Group. (2024, November 29). *Managing tensions between Algeria and Morocco* (Crisis Group Report No. 247). International Crisis Group. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/247-algeria-morocco-western-sahara/managing-tensions-between
- International Monetary Fund. (2014). *Islamic Republic of Iran: Staff report for the 2014 Article IV consultation* (IMF Country Report No. 14/93). International Monetary Fund. https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1493.pdf
- International Monetary Fund. (2018). *Islamic Republic of Iran: Staff report for the 2018 Article IV consultation* (IMF Country Report No. 18/93). International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/publications/cr/issues/2018/03/29/islamic-republic-of-iran-staff-report-for-the-2018-article-iv-consultation-45782
- Katzman, K. (2020). *Iran's foreign and defense policies* (CRS Report No. R44017). Congressional Research Service. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R44017
- Katzman, K., McInnis, K. J., & Thomas, C. (2020). *U.S.-Iran conflict and implications for U.S. policy* (CRS Report No. R45795). Congressional Research Service. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R45795

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Kerr, P. K., & Katzman, K. (2018). *Iran nuclear agreement and U.S. exit* (CRS Report No. R43333). Congressional Research Service. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R43333
- Khatam, A. (2023). Mahsa Amini's killing, state violence, and moral policing in Iran. *Middle East Report*, (305). https://doi.org/10.1177/19427786231159357
- Kutlay, M., & Öniş, Z. (2021). Turkish foreign policy in a post-western order: Strategic autonomy or new forms of dependence? *International Affairs*, *97*(4), 1085–1104. https://doi.org/10.1093/ia/iiab094
- Laudati, D., & Pesaran, M. H. (2021). *Identifying the effects of sanctions on the Iranian economy using newspaper coverage* (arXiv Working Paper No. 2110.09400). https://doi.org/10.48550/arXiv.2110.09400
- Lounnas, D., & Messari, N. (2018, October). *Algeria-Morocco relations and their impact on the Maghrebi regional system* (MENARA Working Papers No. 20). Istituto Affari Internazionali. https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_20.pdf
- Manoilo, A. V., Rozhin, B. A., Simons, G., & Strigunov, K. S. (2022). Energy market wars as a factor of military-political escalation in Eastern Mediterranean region: A Russian perspective. *Cogent Social Sciences*, *8*(1), Article 2005878. https://doi.org/10.1080/23311886.2021.2005878
- Marghelis, A. (2021). The maritime delimitation agreement between Greece and Italy of 9 June 2020: An analysis in the light of international law, national interest and regional politics. *Marine Policy*, *127*, Article 104403. https://doi.org/10.1016/J.MARPOL.2021.104403
- Meddeb, H., & Adraoui, M. A. (2025, July 22). *Economic statecraft as geopolitical strategy: New dimensions of Moroccan-Algerian rivalry*. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/research/2025/10/economic-statecraft-as-geopolitical-strategy-moroccan-algerian-rivalry
- Menas Associates. (2021, November 2). *The real reason for Algeria's closure of the GME gas pipeline*. Menas Associates. https://www.menas.co.uk/blog/the-real-reason-for-algerias-closure-of-the-gme-gas-pipeline/
- Middle East Institute. (2023, October 27). *Enhancing Morocco's energy supplies with ISO tank and small-scale LNG*. Middle East Institute. https://www.mei.edu/publications/enhancing-moroccos-energy-supplies-iso-tank-and-small-scale-lng
- Mosis, S., & Chou, Y.-C. (2021, August 26). Spotlight: GME pipeline transit renewal at risk as Algeria cuts diplomatic ties with Morocco. *S&P Global Commodity Insights*. https://www.spglobal.com/energy/en/news-research/latest-news/natural-gas/082621-

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

spotlight-gme-pipeline-transit-renewal-at-risk-as-algeria-cuts-diplomatic-ties-with-morocco

- Mundy, J. (2021). The end of the ceasefire in Western Sahara. *Mediterranean Politics*, *27*(3), 407-415. https://doi.org/10.1080/13567888.2021.2006931
- NATO. (2020, October 1). *Military de-confliction mechanism between Greece and Turkey established at NATO*. North Atlantic Treaty Organization. https://www.nato.int/en/news-and-events/articles/news/2020/10/01/military-de-confliction-mechanism-between-greece-and-turkey-established-at-nato
- Office of Foreign Assets Control. (n.d.). *Iran sanctions*. U.S. Department of the Treasury. https://ofac.treasury.gov/sanctions-programs-and-country-information/iran-sanctions
- Ouki, M. (2021, September). *Gazoduc Maghreb Europe (GME): Another gas transit headache for Europe?* (OIES Energy Comment). Oxford Institute for Energy Studies. https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2021/09/Gazoduc-Maghreb-Europe-GME-another-gas-transit-headache-for-Europe.pdf
- Pape, R. A. (1997). Why economic sanctions do not work. *International Security*, *22*(2), 90-136. https://doi.org/10.1162/isec.22.2.90
- Peregil, F., Fariza, I., & Noceda, M. Á. (2021, October 28). Why the closure of an Algerian gas pipeline is bad news for Spain. *El País* (English edition). https://english.elpais.com/economy-and-business/2021-10-28/why-the-closure-of-an-algerian-gas-pipeline-is-bad-news-for-spain.html
- Reuters. (2021, October 25). Algeria to end gas supplies to Morocco; supply Spain directly, sources. *Reuters*. https://www.reuters.com/world/africa/algeria-end-gas-supplies-morocco-supply-spain-directly-sources-2021-10-25/
- Sabet, F., Mallard, G., & Sun, J. (2020). The humanitarian gap in the global sanctions regime. *Global Governance*, *26*(1), 121-153. https://doi.org/10.1163/19426720-02601003
- Sadeghi-Boroujerdi, E. (2023). Iran's uprisings for 'Women, Life, Freedom': Over-determination, crisis, and the lineages of revolt. *Capital & Class*, *47*(2). https://doi.org/10.1177/02633957231159351
- Sahar, L., & Elliott, S. (2021, June 30). Algeria has taken 'necessary measures' to offset non-renewal of Morocco gas deal. *S&P Global Commodity Insights*. https://www.spglobal.com/energy/en/news-research/latest-news/natural-gas/063021-algeria-has-taken-necessary-measures-to-offset-non-renewal-of-morocco-gas-deal
- Schaller, C. (2022). Hardly predictable and yet an equitable solution: Delimitation by judicial process as an option for Greece and Turkey in the Eastern Mediterranean. *Leiden Journal of International Law*, *35*(3), 549-570. https://doi.org/10.1017/S0922156522000292

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Siousiouras, P., & Chrysochou, G. (2014). The Aegean dispute in the context of contemporary judicial decisions on maritime delimitation. *Laws*, *3*(1), 12–49. https://doi.org/10.3390/LAWS3010012
- SWIFT. (2012, March 15). *SWIFT instructed to disconnect sanctioned Iranian banks following EU Council decision* [Press release]. https://www.swift.com/insights/press-releases/swift-instructed-to-disconnect-sanctioned-iranian-banks-following-eu-council-decision
- Tajani, A., & Salini, M. (2021, November 2). *Parliamentary question E-004956/2021: Maghreb-Europe gas pipeline (MEG)*. European Parliament. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-9-2021-004956_EN.html
- Thomas, C. (2022, February 2). *Iran sanctions* (CRS Report No. RS20871). Congressional Research Service. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RS/RS20871
- Times of Israel. (2021, August 24). Algeria cuts ties with 'hostile' Morocco, partly blaming Israel rapprochement. *Times of Israel*. https://www.timesofisrael.com/algeria-cuts-ties-with-hostile-morocco-partly-blaming-israel-rapprochement/
- Topalidis, G., Kartalis, N. N., Velentzas, J., Sidiropoulou, C., & Koniaris, V. (2024). Political realism in the EEZ: The differences between Greece and Turkiye as an issue of maritime security. *Journal of Infrastructure, Policy and Development*, *8*(8), Article 6142. https://doi.org/10.24294/jipd.v8i8.6142
- United Nations Security Council. (2015, July 20). *Resolution 2231 (2015): Endorsement of the Joint Comprehensive Plan of Action* [S/RES/2231]. United Nations. https://www.un.org/en/sc/2231/
- U.S. Energy Information Administration. (2013, August 15). *Overview of oil and natural gas in the Eastern Mediterranean region*. U.S. Department of Energy. https://www.eia.gov/international/content/analysis/regions_of_interest/Eastern_Mediterranean/eastern-mediterranean.pdf
- U.S. Energy Information Administration. (2023, May 23). *In 2021, Algeria produced record amounts of natural gas*. EIA Today in Energy. https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=56580
- U.S. Energy Information Administration. (2025). *Eastern Mediterranean in context*. U.S. Department of Energy. https://www.eia.gov/international/content/analysis/regions_of_interest/Eastern_Mediterranean/
- Voytyuk, O. (2023). New gas pipelines as an element of the geopolitical competition of Algeria and Morocco in Africa. *African Journal of Economics, Politics and Social Studies*, *2*(1). https://doi.org/10.15804/ajepss.2023.1.02

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Wæver, O. (1995). Securitization and desecuritization. In R. D. Lipschutz (Ed.), *On security* (pp. 46-87). Columbia University Press.
- Wehrey, F. (2024, October 3). *A mixed balance sheet: Russia's uneven influence in the Maghreb*. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/research/2024/10/russias-uneven-influence-maghreb
- Wigell, M. (2019). Hybrid interference as a wedge strategy: A theory of external interference in liberal democracy. *International Affairs*, *95*(2), 255-275. https://doi.org/10.1093/ia/iaz018
- Wigell, M., & Vihma, A. (2016). Geopolitics versus geoeconomics: The case of Russia's geostrategy and its effects on the EU. *International Affairs*, *92*(3), 605-627. https://doi.org/10.1111/1468-2346.12600

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Système éducatif marocain face aux défis de l'intelligence artificielle

Jihane RAHMOUNI
Formation Doctorale GRDT
(Gestion des Risques et Développement Territorial)
Maroc

Résumé

La présente étude examine l'insertion de l'intelligence artificielle dans le milieu éducatif. Elle met en évidence la nécessité de cultiver les compétences éthiques et l'esprit critique des enseignants et des apprenants. Face aux défis soulevés par l'IA, cette recherche propose des leviers pédagogiques visant à sensibiliser les acteurs de l'éducation à des pratiques technologiques responsables.

Mots clés : Système éducatif, Intelligence Artificielle, leviers, enseignant, apprenant.

Abstract

This study examines the integration of artificial intelligence in education. It highlights the need to cultivate ethical skills and critical thinking among teachers and learners. In response to the challenges posed by AI, this research proposes pedagogical strategies to raise awareness among education stakeholders regarding responsible technological practices.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Contexte général

Le Royaume du Maroc repense en profondeur son modèle éducatif pour embrasser pleinement le numérique et l'intelligence artificielle. Porté par des feuilles de route ciblées, le pays relève le défi de l'inclusion et de la souveraineté technologique en formant sa jeunesse dès le plus jeune âge aux exigences de l'économie mondiale.

La transformation numérique constitue désormais un écosystème mondial reliant les hommes et les objets, capable d'apporter des réponses aux enjeux globaux. Dans le secteur éducatif, elles ont démontré leur capacité à enrichir les pratiques et se présentent comme un levier majeur pour atteindre l'ODD 4[1]. Le numérique élargit l'accès à l'apprentissage, en renforce l'inclusion et la qualité, et modernise la gouvernance scolaire. Face aux crises, ces technologies s'avèrent également être des solutions incontournables pour assurer la continuité des enseignements.

Selon plusieurs spécialistes, le Maroc connaît une progression fulgurante dans l'accès à Internet et aux technologies de l'information et de la communication (TIC). Le pays a véritablement renforcé son écosystème numérique, notamment en matière de gouvernance des données et de cyber sécurité ; Par ailleurs, le Nouveau Modèle de Développement (NMD) repose sur une nouvelle vision pour le Royaume du Maroc, dans laquelle la transition numérique joue un rôle moteur.

L'intelligence artificielle s'inscrit aujourd'hui comme un moteur majeur de la transformation éducative à l'échelle internationale. L'essor de l'apprentissage automatique et de l'IA générative redéfinit les standards de la planification pédagogique, de l'évaluation et de la production de ressources. L'intégration de ces technologies dans les pratiques enseignantes favorise ainsi une analyse prédictive et une adaptation fine des trajectoires d'apprentissage[2].

---

[1] L'**ODD 4** (Objectif de développement durable numéro 4) vise à « assurer l'accès de tous à une **éducation de qualité**, sur un pied d'égalité, et promouvoir les possibilités d'apprentissage tout au long de la vie ».

[2] Revue en sciences de l'éducation, n°7, février 2026 « Transformation Pédagogique à l'ère de l'Intelligence Artificielle : Enjeux, Défis et Perspectives » coordonnée par Hasna Abioui et Abderrahmane Amssider.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Le potentiel d'amélioration des apprentissages par l'IA ne peut se concrétiser qu'à travers une pratique pédagogique sur mesure et soucieuse des principes d'équité ; l'un des enseignements cruciaux de cet échange réside dans la volonté d'ancrer plus profondément la culture numérique au sein des programmes éducatifs.

L'enjeu dépasse la simple maîtrise passive des outils numériques ; il est impératif de stimuler la capacité de production et d'innovation locale. Comme il le rappelle, l'éclosion d'un écosystème de startups technologiques performant exige une initiation précoce.

Face aux défis soulevés par l'IA, cette recherche propose des leviers pédagogiques visant à sensibiliser les acteurs de l'éducation à des pratiques technologiques responsables.

Contextualisation de la problématique :

Autrement dit, L'adoption de cette nouvelle technologie éducative appelle à une vigilance éthique rigoureuse. L'éthique de l'éducation, articulée autour de l'équité, du respect de la vie privée et de la transparence, a pour vocation de mettre l'IA au service de la pédagogie, dans le strict respect des droits des usagers. Bien que des instances internationales commencent à légiférer sur le sujet, ces dispositifs restent perfectibles. Une clarification des responsabilités de chaque acteur — des développeurs aux instances dirigeantes — s'avère désormais nécessaire pour prévenir toute dérive déontologique.

Quels sont les leviers mobilisés par le système éducatif marocain pour faire intégrer l'I.A et la transformation digitale dans celui-ci afin de mener à bien cette initiative ?

Organisation du plan :

Pour réaliser ce livrable, nous avons adopté une démarche et un plan d'organisation divisé en deux parties :

Dans la première partie, intitulée « Intelligence Artificielle dans le système éducatif».

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Nous avons limité cette première partie à deux axes pour mettre en évidence, d'une part, Les objectifs prioritaires de l'IA dans le système éducatif marocain, ce qui implique la valeur ajouter de l'IA au système éducatif de l'apprenant, d'autre part, voir la Politique d'amélioration de l'enseignement

La deuxième partie est intitulée : « Repenser l'éducation avec l'IA : Le défi de l'éthique et de la pensée critique chez l'apprenant et l'enseignant »

Nous avons proposé de faire une étude sur Renforcement de l'esprit d'analyse face à l'IA et les Leviers pédagogiques pour éveiller l'esprit critique et la conscience morale.

1- Intelligence Artificielle dans le système éducatif

L'intelligence artificielle (IA) pénètre désormais de multiples sphères sociétales, en particulier le secteur éducatif. Cette technologie ouvre des perspectives inédites pour optimiser les méthodes d'enseignement et d'apprentissage. Ce livrable examine l'insertion croissante de l'intelligence artificielle dans le milieu éducatif. Elle met en évidence la nécessité de cultiver les compétences éthiques et l'esprit critique des enseignants et des apprenants.

L'IA en milieu éducatif fait référence aux dispositifs numériques conçus pour optimiser les processus d'apprentissage. Elle permet notamment d'ajuster les parcours de formation en continu et d'enrichir l'interaction pédagogique[1]. Au Maroc, l'intégration de l'intelligence artificielle en éducation s'appuie sur une multitude de technologies de pointe, dans le but de moderniser les processus d'enseignement et d'apprentissage à tous les cycles scolaires.

1–1.Les objectifs prioritaires de l'IA dans le système éducatif marocain

L'intégration de l'intelligence artificielle dans le secteur éducatif au Royaume du Maroc s'articule autour de missions clés. Parmi ces missions, la personnalisation des parcours pédagogiques qui se distingue grâce à des outils adaptatifs, l'ajustement des contenus et le rythme d'apprentissage aux besoins de chaque élève, pour garantir

[1] Ejjami, R. (2024). Révolutionner l'éducation marocaine grâce à l'IA: une voie vers un apprentissage personnalisé. Revue internationale de recherche multidisciplinaire.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ainsi un meilleur accompagnement individuel[1] ; ensuite, sa deuxième mission consiste à l'évaluation automatisée et la prescription de contenus en temps réel, l'IA facilite un diagnostic exact et un ajustement pédagogique rapide et individualisé.

Concernant le troisième objectif, L'automatisation des corrections et du suivi permet aux enseignants de se concentrer sur l'accompagnement individualisé et la pédagogie.

Pour structurer l'utilisation de l'IA dans le milieu académique et la recherche, Le Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique (CSEFRS) appelle à la création d'un cadre d'orientation national[2].

Pour une intégration réussie de l'IA dans l'éducation, le Conseil formule les recommandations suivantes :

- **Gouvernance** : Établir un cadre national pour pallier le retard réglementaire face à l'essor rapide de l'IA.
- **Approche centrée sur l'humain** : Privilégier une démarche intersectorielle qui place l'apprenant et l'enseignant au cœur des priorités.
- **Enjeux majeurs** : Garantir l'équité, sécuriser la protection des données, réduire la fracture numérique et valoriser la diversité linguistique ; autrement dit, pour réussir l'intégration de ces technologies au Royaume du Maroc implique de tenir compte de son environnement linguistique varié et des inégalités d'infrastructures, avec pour priorité l'accessibilité pour tous et sur tout le territoire
- **Vision** : Mener une transformation responsable garantissant la qualité de l'éducation pour tous.

1-2. Politique d'amélioration de l'enseignement

L'évaluation de la qualité éducative repose sur une approche multidimensionnelle, allant bien au-delà des seuls taux de réussite pour analyser finement les processus d'apprentissage, le vécu des élèves et l'équité du système.

---

[1] Ezzaim, A., et al. (2024). Impact de la mise en œuvre d'un plug-in Moodle comme solution d'apprentissage adaptatif basée sur l'IA sur l'efficacité de l'apprentissage: cas du Maroc. Int. J. Interact. Mob. Technol.

[2] Journal l'Opinion, vendredi 05 juin 2026, https://lopinion.ma/fr/actu-maroc.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Dans le contexte marocain, les travaux consacrés à l'IA retiennent les axes et les dimensions pour assurer une politique d'amélioration de l'enseignement[1].

Concernant l'axe pédagogique, il se focalise sur l'évolution des enseignements pour garantir l'inclusion et la réussite de la diversité des apprenants ; en plus, il vise l'ajustement automatique des parcours et des contenus en fonction des capacités cognitives et de la vitesse d'assimilation de l'apprenant ; comme il met à disposition de supports adaptés aux compétences et aux difficultés singulières de chaque apprenant.

Enfin, il aide à la conceptualisation et l'utilisation de feedbacks immédiats et identification automatisée des erreurs récurrentes pour stimuler la métacognition.

Pour l'axe organisationnel contribue à optimiser le fonctionnement des établissements scolaires, l'Intelligence Artificielle favorise la Simplification du travail des enseignants grâce à l'automatisation des corrections, du suivi d'assiduité et de la gestion des évaluations ; en outre, Rationalisation du temps de classe et ingénierie des séquences pédagogiques et La synergie entre l'équipe pédagogique, l'administration et les parents grâce à des outils de suivi collaboratifs.

Egalement, l'axe socio-affectif l'IA a pour finalité enrichir les interactions entre élèves et enseignant et au bien être de l'élève en proposant des ressources adaptées au rythme et aux centres d'intérêt de chacun, ce qui renforce la motivation et l'engagement.

D'une part, l'intégration de ces technologies enrichit l'engagement des apprenants via des dispositifs immersifs tels que l'apprentissage adaptatif et les agents conversationnels ludiques.

D'autre part, elle optimise le climat éducatif en permettant une individualisation du suivi et une identification précoce des risques de désengagement.

[1] Moukhliss, G., et al. (2024). L'impact de l'intelligence artificielle sur la recherche et l'enseignement supérieur au Maroc. Revue d'éducation et d'apprentissage (EduLearn).

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Toutefois, l'hyper-centralité de ces outils soulève des questions quant aux répercussions sur le développement de la créativité et des compétences interpersonnelles[1].

En dernier lieu, l'axe de l'équité et d'inclusion suppose que le principal enjeu demeure l'instauration d'une véritable équité éducative, afin que chaque élève, quelles que soient ses origines, puisse bénéficier des mêmes chances d'apprentissage vue que l'IA pallie les disparités géographiques et sociales en proposant des contenus didactiques sur mesure, adaptés aux zones défavorisées ou rurales ; comme elle permet de détecter les difficultés en amont et prendre en charge les élèves à besoin spécifiques.

La portée de ces innovations reste freinée par les inégalités d'accès aux équipements, la barrière de la langue et le manque de contenus adaptés aux contextes locaux, sont des défis à relever[2].

La deuxième partie aura pour objectif l'analyse des perspectives et l'implication de l'apprenant et l'enseignant dans le développement des compétences éthiques et la pensée critique à l'âge de l'IA .

2-Repenser l'éducation avec l'IA : Le défi de l'éthique et de la pensée critique chez l'apprenant et l'enseignant

L'intégration de l'IA dans l'éducation rend indispensable le développement d'une pensée critique et de compétences éthiques chez les usagers. Cette recherche a donc pour finalité de sensibiliser la communauté éducative en abordant les problématiques de biais et de responsabilité, et en proposant des méthodes pédagogiques garantes d'un usage éclairé et maîtrisé des technologies.

[1] Hachimi, T., et al. (2025). Analyse de l'impact de l'IA sur la créativité humaine dans l'apprentissage et l'enseignement des langues au sein des écoles marocaines. Réseau de conférences SHS.

[2] Lotfi, FZ, & Laajan, Y. (2025). Quand l'IA entre dans les écoles primaires marocaines: quels usages, quels défis et quelles perspectives pour l'éducation de demain? EIKI Journal of Effective Teaching Methods

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2–1. Renforcement de l'esprit d'analyse face à l'IA

L'esprit critique constitue le pilier d'une utilisation éthique de l'intelligence artificielle. Il donne aux apprenants les moyens d'interroger la conception, l'usage et l'impact de ces outils sur leurs apprentissages. Cette capacité devient indispensable pour évoluer avec discernement au sein d'un écosystème technologique en perpétuel changement[1].

Face aux outils numériques, l'esprit critique conduit les apprenants à évaluer la transparence des modèles algorithmiques[2]. Il s'agit d'analyser les logiques de décision qui régissent des domaines essentiels de la vie courante, tels que l'orientation scolaire et l'administration publique.

A cet effet, l'introduction de l'intelligence artificielle en milieu scolaire risque de fragiliser l'indépendance pédagogique des professeurs. Bien que ces technologies offrent un appui précieux, la perspective que des algorithmes se substituent aux éducateurs dans les choix pédagogiques constitue une menace tangible. Cela pourrait marginaliser le rôle fondamental de l'enseignant, notamment dans sa capacité à individualiser les apprentissages. Par conséquent, une formation permanente centrée sur un usage éthique et pertinent de l'IA s'avère indispensable pour préserver cette liberté d'action.

L'esprit critique incite les étudiants à évaluer la transparence des algorithmes. Cette démarche consiste à décoder les choix générés par ces systèmes, qui modifient régulièrement des aspects cruciaux de notre quotidien comme l'apprentissage et l'accès aux services de l'État[3].

Cependant, Cultiver l'esprit critique des apprenants implique de leur octroyer des instruments méthodologiques appropriés, notamment, l'apprentissage à analyser la logique algorithmique pour comprendre précisément comment une décision est générée ; également, Examiner les bases d'entraînement des systèmes d'intelligence

---

[1] Heiser, L., & Romero, M. (2023). Education à l'intelligence artificielle : Quelles compétences acquérir par les élèves ? https://hal.science/hal-04114236v1.

[2] Pour mieux naviguer dans un environnement éducatif influencé par l'IA, il est indispensable que les enseignants et les apprenants soient conscients des biais algorithmique.

[3] Dufourt,P. (2020). Fondements épistémiques et enjeux éthiques d'une éducation critique aux droits humains.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

artificielle afin de déceler et corriger les biais potentiels ; enfin, Analyser l'impact sociétal et les responsabilités liées à l'intégration de l'IA dans nos pratiques, notamment pédagogiques.

En conclusion, cultiver l'esprit critique s'avère indispensable pour naviguer dans l'écosystème de l'IA. En apprenant à analyser et à questionner cette technologie, nous favorisons des pratiques plus éthiques. C'est par une collaboration étroite entre formateurs et étudiants que nous garantirons un usage de l'IA respectueux de l'humain.

2–1. Leviers pédagogiques pour éveiller l'esprit critique et la conscience morale

Pour aiguiser le jugement critique et la conscience éthique face aux défis actuels de l'IA, plusieurs approches pédagogiques sont envisageables.

Tout d'abord, l'efficacité d'une formation éthique à l'intelligence artificielle repose sur une synergie indispensable entre l'accompagnement des enseignants et l'évolution des ressources pédagogiques. D'une part, un enseignement dédié aux biais algorithmiques et aux répercussions sociétales de l'automatisation est nécessaire. D'autre part, cette montée en compétences outille les professeurs pour développer l'esprit critique de leurs apprenants face aux défis contemporains.

Ensuite, l'apprentissage de l'éthique de l'IA repose sur deux piliers indissociables : des contenus pédagogiques adaptés et des enseignants formés. En se familiarisant avec les enjeux éthiques (responsabilité, biais, impact de l'automatisation), les professeurs seront pleinement outillés pour guider leurs élèves vers une utilisation éclairée et critique de l'IA.

En outre, l'intégration transversale de l'éthique dans toutes les matières scolaires est essentielle. En abordant l'IA sous un prisme pluridisciplinaire (sociétal, économique, philosophique), les apprenants développent une conscience globale et durable des enjeux, leur permettant de mieux maîtriser ces technologies dans leur sphère privée comme professionnelle.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

En dernier lieu, la pédagogie de projet s'avère particulièrement efficace pour enseigner la réflexion critique et éthique. En prenant part activement à l'évaluation d'IA ou à la conception de solutions technologiques, les apprenants sont confrontés à des enjeux déontologiques réels. Cette démarche permet une assimilation concrète des problématiques morales et des biais algorithmiques, transformant l'éthique en une véritable compétence opérationnelle à l'ère du numérique; elle stimule par ailleurs leur responsabilité et leur autonomie.

Conclusion :

Le déploiement de l'IA dans le système éducatif représente un vecteur clé pour faciliter l'accès au savoir, favoriser l'inclusion, optimiser le développement des compétences professionnelles et garantir la précision de l'évaluation pédagogique.

Le développement de l'intelligence artificielle dans le milieu éducatif métamorphose les pratiques pédagogiques, mais engendre des défis éthiques indéniables. Face à cette réalité, le renforcement de l'esprit critique et de la conscience morale s'avère essentiel pour les apprenants comme pour les enseignants. Une approche réflexive sur ces innovations permet ainsi de former des individus autonomes et responsables, armés pour naviguer dans une société numérisée.

Face à l'évolution rapide des métiers, l'école doit dépasser la simple transmission de savoirs pour forger des esprits adaptables et créatifs. L'IA devient alors un formidable levier pour cultiver l'autonomie et l'esprit critique, à condition de rester fidèle à la pédagogie et au service de l'Humain.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Bibliographie :

✓ **Ouvrage** :

- Ejjami, R. (2024). Révolutionner l'éducation marocaine grâce à l'IA: une voie vers un apprentissage personnalisé. Revue internationale de recherche multidisciplinaire.
- Ezzaim, A., et al. (2024). Impact de la mise en œuvre d'un plug-in Moodle comme solution d'apprentissage adaptatif basée sur l'IA sur l'efficacité de l'apprentissage: cas du Maroc. Int. J. Interact. Mob. Technol.
- Moukhliss, G., et al. (2024). L'impact de l'intelligence artificielle sur la recherche et l'enseignement supérieur au Maroc. Revue d'éducation et d'apprentissage (EduLearn).
- Hachimi, T., et al. (2025). Analyse de l'impact de l'IA sur la créativité humaine dans l'apprentissage et l'enseignement des langues au sein des écoles marocaines. Réseau de conférences SHS.
- Dufourt,P. (2020). Fondements épistémiques et enjeux éthiques d'une éducation critique aux droits humains.

✓ **Article** :

- Revue en sciences de l'éducation, n°7, février 2026 « Transformation Pédagogique à l'ère de l'Intelligence Artificielle : Enjeux, Défis et Perspectives » coordonnée par Hasna Abioui et Abderrahmane Amssider.
- Lotfi, FZ, & Laajan, Y. (2025). Quand l'IA entre dans les écoles primaires marocaines: quels usages, quels défis et quelles perspectives pour l'éducation de demain? EIKI Journal of Effective Teaching Methods

✓ **Webiographie** :

- Journal l'Opinion, vendredi 05 juin 2026, https://lopinion.ma/fr/actu-maroc.
- Heiser, L., & Romero, M. (2023). Education à l'intelligence artificielle : Quelles compétences acquérir par les élèves ? https://hal.science/hal-04114236v1.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

L'intelligence artificielle générative dans l'apprentissage universitaire : quel impact sur l'autonomie des étudiants de l'ENCG de Fès ?

Amina BELAID
Doctorante en sciences de l'éducation
Université Hassan 2 Casablanca, ENS, Laboratoire Multidisciplinaire en Sciences de l'Éducation et de l'Ingénierie de Formation
Jafaar HAMID
Professeur universitaire, Université Hassan 2 Casablanca, ENS, Laboratoire Multidisciplinaire en Sciences de l'Éducation et de l'Ingénierie de Formation
Maroc

Résumé

Dans un contexte de transformation numérique accélérée, l'intégration de l'intelligence artificielle générative dans l'enseignement supérieur redéfinit les modalités d'apprentissage et les compétences attendues des étudiants. Des outils tels que Quillbot, Copilot ou Gemini offrent des possibilités nouvelles en matière de personnalisation des parcours, d'assistance à la rédaction et d'accès à l'information, contribuant ainsi à renforcer l'engagement et la réussite académique. Cette recherche s'intéresse particulièrement à l'impact de ces technologies sur l'autonomie de l'apprenant, en s'appuyant sur les cadres théoriques de l'autonomie (Holec) et du socioconstructivisme (Vygotsky), l'étude analyse dans quelle mesure l'usage de l'IA générative favorise le développement de l'apprentissage auto-régulé chez les étudiants. Adoptant une démarche empirique à visée compréhensive, l'étude a été menée auprès de 100 étudiants de première année de l'ENCG de Fès, à travers un questionnaire basé sur des données quantitatives. Elle vise à explorer les usages réels de l'IA ainsi que les perceptions des étudiants concernant son rôle dans leur apprentissage. Les résultats montrent une appropriation significative à travers le logiciel de statistique JASP, de ces outils par les étudiants, contribuant à faciliter

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

l'accès aux connaissances, à soutenir la compréhension et à diversifier les stratégies d'apprentissage. En définitive, cette recherche met en lumière les enjeux pédagogiques liés à l'intégration de l'intelligence artificielle générative dans l'enseignement supérieur, en soulignant son rôle dans la transformation des pratiques d'apprentissage et le développement des compétences du futur.

Mots clés : Intelligence artificielle ; Autonomie ; Apprentissage universitaire ; Enseignement supérieur ; Connaissance

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Introduction

Au cours des dernières années, l'enseignement supérieur a connu une transformation profonde sous l'effet de la digitalisation croissante des pratiques pédagogiques. Parmi les innovations les plus marquantes, l'émergence de l'intelligence artificielle générative constitue un tournant majeur, en modifiant non seulement les outils mobilisés dans l'apprentissage, mais également les modes d'appropriation des savoirs par les étudiants. Des applications telles que les assistants conversationnels, les générateurs de texte ou les outils d'aide à la rédaction offrent désormais des possibilités inédites en matière d'accès à l'information, de personnalisation des apprentissages et d'accompagnement pédagogique (H. Crompton et al., 2023). Entre 2016 et 2022, le nombre de publications sur l'IA en éducation supérieure a augmenté de manière significative, avec un déplacement notable du leadership scientifique des États-Unis vers la Chine (H. Crompton et al., 2023).

Dans ce contexte, l'étudiant n'est plus seulement un récepteur de connaissances, mais devient un acteur central de son apprentissage, engagé dans un processus actif de construction des savoirs à travers la mobilisation de ressources numériques variées. Cette transformation s'inscrit pleinement dans une dynamique de développement de l'autonomie de l'apprenant (Lan et Zhou, 2025), aujourd'hui reconnue comme une compétence essentielle dans les environnements éducatifs contemporains. En effet, l'autonomie ne se limite pas à l'indépendance dans l'apprentissage, mais renvoie à une capacité complexe d'auto-régulation, impliquant la planification des objectifs, l'organisation des activités, le suivi des progrès et l'évaluation des résultats (Wang et al., 2024). Dans cette perspective, les outils numériques, et en particulier les technologies d'intelligence artificielle, peuvent jouer un rôle de médiation en soutenant ces processus cognitifs et métacognitifs, contribuant ainsi à renforcer la capacité des étudiants à gérer de manière réflexive et stratégique leur propre apprentissage (Zhang, 2025).

Cependant, si l'intelligence artificielle générative offre de nombreuses opportunités, elle soulève également des interrogations quant à son rôle réel dans le

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

développement de cette autonomie. Des enquêtes à grande échelle indiquent que la maîtrise des outils d'IA est associée à une plus forte volonté d'apprentissage autonome et à une meilleure capacité à construire des parcours personnalisés, notamment grâce à des ressources disponibles à tout moment et adaptées au rythme de chacun étudiant (Wu et al., 2024), (Lan et Zhou, 2025), (Navas Bonilla et al., 2025). Alors, il convient de s'interroger sur la manière dont ces technologies influencent les processus d'apprentissage universitaire et les stratégies mobilisées par les étudiants. Ainsi, la problématique centrale de cette étude peut être formulée comme suit : dans quelle mesure l'usage de l'intelligence artificielle générative contribue-t-il au développement de l'autonomie des étudiants de l'ENCG de Fès ? Autrement dit, l'intelligence artificielle constitue-t-elle un levier favorisant l'apprentissage auto-régulé ou, au contraire, un facteur de dépendance technologique susceptible d'affaiblir les capacités réflexives des étudiants ? Cette tension met en évidence la nécessité d'analyser de manière approfondie les usages réels de ces outils ainsi que leurs effets sur les pratiques d'apprentissage. C'est dans cette perspective que s'inscrit la présente recherche, qui vise à examiner l'impact de l'intelligence artificielle générative sur l'autonomie des étudiants dans le contexte universitaire marocain, en particulier au sein de l'École Nationale de Commerce et de Gestion (ENCG) de Fès.

Intelligence Artificielle : Identifications ; Approches ; Types

1.Définitions de l'Intelligence Artificielle

Le cadre théorique s'intéresse d'abord au concept d'intelligence artificielle générative et à ses usages dans l'enseignement supérieur. Il examine ensuite la notion d'autonomie dans l'apprentissage universitaire ainsi que les principaux modèles théoriques qui la sous-tendent. Enfin, il analyse les relations potentielles entre l'usage de l'IA générative et le développement de l'autonomie des étudiants à travers les travaux empiriques récents.

Le concept d'intelligence artificielle (IA) a été introduit en 1956 par John McCarthy lors de la conférence de Dartmouth, marquant ainsi la naissance officielle de ce champ de recherche. À cette époque, Marvin Minsky définissait l'IA comme

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

la conception de programmes informatiques capables d'exécuter des tâches qui nécessitent habituellement l'intelligence humaine, telles que l'apprentissage, la mémorisation, la perception, le raisonnement ou encore la résolution de problèmes. (Gelin et al., 2024).

Depuis son émergence, l'intelligence artificielle a connu une évolution considérable, donnant lieu à une multitude de définitions et d'applications. Certaines approches adoptent une vision large de l'IA, englobant un grand nombre de systèmes informatiques, tandis que d'autres se concentrent sur des capacités spécifiques reproduisant certains mécanismes cognitifs humains.

L'intelligence artificielle en éducation (IAE) désigne l'ensemble des technologies capables de simuler certaines fonctions cognitives humaines afin de soutenir et d'améliorer les processus d'enseignement et d'apprentissage (Hamal et al., 2022). Elle désigne des systèmes capables de percevoir des données éducatives (travaux, interactions, traces numériques), d'analyser et de diagnostiquer les besoins des apprenants, puis d'agir via du tutorat intelligent, de la personnalisation, de l'évaluation automatisée ou de l'aide à la décision pour les étudiants, les enseignants et institutions (Ahmad et al., 2024). En résumé, l'IA en éducation est généralement définie comme l'usage de systèmes informatiques capables de simuler des fonctions intelligentes (percevoir, analyser, décider, apprendre) pour soutenir, personnaliser ou automatiser des aspects de l'enseignement, de l'apprentissage et de la gestion éducative. Ces définitions combinent une vision technologique (algorithmes, agents, apprentissage automatique) et une visée pédagogique (adapter, diagnostiquer, accompagner).

Pour Russell et Norvig, l'intelligence artificielle correspond à « l'étude des agents intelligents ». Un ensemble des systèmes capables de percevoir leur environnement et d'agir de manière autonome afin d'atteindre des objectifs prédéfinis. (Russell et al., 2021). De son côté, Kaplan et Haenlein définissent l'intelligence artificielle comme « La capacité d'un système à interpréter correctement des données externes, à apprendre de ces données et à utiliser les connaissances acquises pour atteindre des objectifs spécifiques grâce à une adaptation flexible ». (Kaplan et al., 2019). Cette

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

définition insiste sur les capacités d'apprentissage et d'adaptation des systèmes intelligents.

L'objectif fondamental de l'intelligence artificielle est de permettre aux systèmes informatiques d'aller au-delà du simple traitement numérique. Il s'agit de développer des programmes capables de représenter des connaissances, d'analyser des situations complexes, de prendre des décisions et de proposer des solutions adaptées à des problèmes donnés. En s'appuyant sur des modèles et des algorithmes sophistiqués, ces systèmes cherchent ainsi à reproduire certaines fonctions associées à l'intelligence humaine, notamment l'apprentissage, le raisonnement et l'adaptation à de nouveaux contextes. (Gelin et al., 2024).

D'après les définitions mentionnées, nous constatons que l'Intelligence Artificielle (AI) est capacité maximale d'un système artificiel à atteindre des buts nouveaux via des algorithmes, un système informatique complexe qui vise à effectuer les tâches qui nécessite une intelligence humaine, telle que la prise de la décision, planification, le raisonnement et la résolution des problèmes.

2. Les approches de l'Intelligence Artificielle

L'intelligence artificielle a été appréhendée selon différentes perspectives théoriques au fil de son évolution. Afin de mieux comprendre les fondements de ce domaine, il apparaît indispensable d'une classification reposant sur quatre approches majeures. Ces approches se distinguent selon qu'elles cherchent à reproduire la manière de penser ou d'agir de l'être humain, ou qu'elles visent à développer des systèmes capables de penser ou d'agir de manière rationnelle. Cette typologie constitue aujourd'hui l'un des cadres de référence les plus utilisés pour analyser les objectifs et les mécanismes de l'intelligence artificielle.

– **Penser comme un être humain « les machines – systèmes pensent comme les humains »** : Cette approche cherche à reproduire les mécanismes cognitifs humains, notamment l'apprentissage, la mémoire, la perception et le raisonnement. Cette approche s'appuie sur les apports de la psychologie cognitive et des neurosciences afin de comprendre et de reproduire les mécanismes de

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

l'intelligence humaine. Elle peut être envisagée selon deux perspectives complémentaires : la première consiste à imiter les processus de raisonnement et de prise de décision de l'être humain, en s'appuyant sur les connaissances issues des sciences cognitives ; la seconde vise à reproduire le fonctionnement du cerveau humain à partir des avancées de la neurobiologie. Ainsi, cette approche ne cherche pas uniquement à développer des systèmes capables d'adopter des comportements similaires à ceux des êtres humains, mais également à concevoir des modèles dont les mécanismes internes s'inspirent du fonctionnement cognitif humain. (Mattei et al., 2022)

– **Agir comme un être humain « machines – systèmes qui se comportent comme des humains »** : Cette approche vise à concevoir des systèmes capables d'imiter le comportement humain. Elle est formalisée par Alan Turing dans son célèbre article publié en 1950, dans lequel il propose le « test de Turing » comme critère d'évaluation de l'intelligence d'une machine. Ce test consiste à placer un évaluateur humain dans une situation d'échange écrit avec deux interlocuteurs, l'un humain et l'autre artificiel, sans connaître leur identité. Si l'évaluateur ne parvient pas à distinguer la machine de l'être humain à partir de leurs réponses, la machine est alors considérée comme capable de reproduire un comportement intelligent. Pour réussir ce test, un système d'intelligence artificielle doit mobiliser plusieurs capacités fondamentales, notamment le traitement du langage naturel pour communiquer de manière fluide, la représentation des connaissances pour stocker et exploiter des informations, le raisonnement automatique pour déduire des réponses pertinentes, ainsi que l'apprentissage automatique pour enrichir continuellement ses connaissances. Dans une version plus complète du test, la machine doit également disposer de capacités de perception et d'interaction avec son environnement, telles que la vision artificielle, la reconnaissance et le traitement de la parole, ainsi que des compétences robotiques lui permettant de manipuler des objets. (Russell et al., 2021).

– **Penser rationnellement « machines – systèmes qui pensent rationnellement »** : Fondée sur les lois de la logique, cette approche cherche à

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

développer des systèmes capables de raisonner correctement et de tirer des conclusions valides à partir de connaissances et de règles formelles. Dans cette perspective, la notion de rationalité est appréhendée à travers des principes formels définis par les mathématiques et la logique, indépendamment des modes de raisonnement habituellement mobilisés par les êtres humains. La logique, en particulier, constitue un cadre rigoureux permettant d'élaborer des raisonnements cohérents et valides à partir d'un ensemble de prémisses. À ce titre, elle occupe une place centrale dans le développement des systèmes d'intelligence artificielle, même lorsque les mécanismes de raisonnement mis en œuvre diffèrent des processus cognitifs naturellement utilisés par l'être humain. (Mattei et al., 2022)

– **Agir rationnellement** « **machines agissant rationnellement** » est considérée aujourd'hui comme l'approche dominante, elle vise à concevoir des agents intelligents capables de prendre les meilleures décisions possibles pour atteindre leurs objectifs en fonction des informations disponibles et de leur environnement. De façons plus détaillée, cette approche repose sur le concept « Action rationnelle », défini comme la capacité à sélectionner les actions les plus susceptibles de conduire au meilleur résultat possible ou, en présence d'incertitudes, au meilleur résultat attendu. Son objectif est de concevoir des agents intelligents capables d'interagir avec leur environnement afin d'atteindre un ou plusieurs objectifs prédéfinis. Pour ce faire, ces agents mobilisent des mécanismes de raisonnement leur permettant d'évaluer différentes alternatives et de choisir les actions les plus appropriées. (Russell et al., 2021).

En somme, l'analyse des quatre approches de l'intelligence artificielle met en évidence l'évolution progressive des conceptions de l'intelligence au sein de ce domaine. Les approches fondées sur la pensée et l'action humaines visent principalement à reproduire les capacités cognitives et comportementales de l'être humain. À l'inverse, les approches centrées sur la rationalité privilégient la recherche de solutions optimales et la prise de décisions efficaces, indépendamment des mécanismes de raisonnement humains. Parmi ces approches, celle de l'agent rationnel s'est progressivement imposée comme le paradigme dominant de

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

l'intelligence artificielle contemporaine, en raison de sa capacité à concevoir des systèmes autonomes capables d'agir efficacement dans des environnements complexes et incertains. Cette évolution a notamment favorisé l'émergence des technologies actuelles d'apprentissage automatique et d'intelligence artificielle générative, qui reposent davantage sur l'optimisation des performances que sur la reproduction fidèle des processus cognitifs humains.

3. Les types de l'intelligence artificielle :

Les travaux récents distinguent plusieurs grandes familles de types d'IA, selon leur niveau de capacité, leur ressemblance aux humains ou leur rôle pratique. Voici une introduction structurée, en gardant seulement les catégories les plus utilisées.

3.1. Types d'IA selon le niveau de capacité

Types	Caractéristiques	Statut
IA étroite (**Narrow / Weak AI**)	Spécialisée dans une ou quelques tâches précises	Assistants vocaux, traduction, jeux, systèmes médicaux actuels
IA générale (**AGI / Strong AI**)	Une intelligence « générale » proche de l'humain, capable de transférer ses compétences entre domaines	Encore hypothétique / non réalisée
Super intelligence / Super AI	Surpasse largement les capacités intellectuelles humaines	Concept spéculatif, souvent traité comme objectif ou risque futur

Tableau 1 : Les niveaux de capacité de l'IA (Kazanskaia, 2025)

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Le tableau met en évidence les principaux types d'intelligence artificielle selon l'étendue de leurs capacités cognitives. Il montre que l'intelligence artificielle étroite est actuellement la seule forme opérationnelle et largement utilisée dans divers domaines. En revanche, l'intelligence artificielle générale et la super intelligence artificielle demeurent des concepts théoriques ou prospectifs. Cette classification permet ainsi de situer les outils d'intelligence artificielle générative, dans la catégorie de l'intelligence artificielle étroite.

3.2. Types d'IA selon la similarité au fonctionnement humain

Cette classification fondée sur les capacités cognitives des systèmes intelligents, l'intelligence artificielle peut également être catégorisée selon son degré de similarité avec le fonctionnement humain. Cette approche s'intéresse à la manière dont les systèmes d'IA reproduisent certaines facultés cognitives telles que la mémoire, l'apprentissage, le raisonnement, la compréhension des émotions ou encore la conscience de soi.

La classification selon la similarité au fonctionnement humain d'IA distingue :

- Machines réactives / interactives (sans mémoire, très spécialisées)
- IA à mémoire limitée (utilisent un peu d'historique, p. ex. véhicules autonomes)
- Théorie de l'esprit (capables, en théorie, de modéliser émotions et intentions)
- IA auto-consciente (un concept spéculatif) (Bansal et al., 2024).

Cette classification met en évidence les différents niveaux de développement de l'intelligence artificielle selon sa capacité à reproduire les mécanismes cognitifs humains. Elle distingue les machines réactives, les systèmes à mémoire limitée, les IA fondées sur la théorie de l'esprit et les IA auto-conscientes, ces deux dernières demeurant encore théoriques. Ainsi, plus un système d'IA se rapproche du fonctionnement cognitif humain, plus son niveau de complexité et d'autonomie est élevé.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Autonomie des étudiants dans l'apprentissage universitaire (Identifications ; Modèles théoriques ; Facteurs)

1. Définitions de l'autonomie

L'autonomie de l'étudiant renvoie à sa capacité à prendre en charge son propre processus d'apprentissage de manière responsable et proactive. Selon Holec, l'autonomie est définie comme « la capacité de prendre en charge son propre apprentissage » (Holec, 1981), impliquant que l'apprenant soit en mesure de définir ses objectifs, choisir ses méthodes d'apprentissage, gérer ses ressources et évaluer ses progrès. Ce concept est défini comme la capacité à prendre en charge son propre apprentissage, trouve aujourd'hui un nouvel élan avec l'intégration de l'intelligence artificielle dans les environnements éducatifs (Mohebbie, 2024). Cette autonomie repose sur la faculté de l'apprenant à fixer ses objectifs, choisir ses méthodes et évaluer ses progrès (Mohebbie, 2024). L'autonomie universitaire renvoie à la capacité des étudiants à prendre en charge leur apprentissage : fixer des buts, organiser leur travail, s'auto-évaluer et persévérer. Les recherches montrent qu'elle ne se développe pas « automatiquement » avec les années d'étude, mais dépend fortement des dispositifs pédagogiques, du soutien des enseignants et de la motivation des étudiants. (Dragomir et al., 2024).

D'après ce qui précède, l'autonomie constitue aujourd'hui une compétence essentielle dans l'enseignement supérieur, où l'étudiant est appelé à devenir un acteur actif de son propre apprentissage. Elle ne se limite pas à la capacité de travailler seul, mais implique également la prise d'initiative, l'autorégulation, la gestion des ressources et la capacité à évaluer ses progrès.

2. Modèles théoriques

L'autonomie de l'apprenant constitue un concept central dans les sciences de l'éducation et repose sur plusieurs cadres théoriques qui mettent en évidence le rôle actif de l'étudiant dans son processus d'apprentissage. Parmi les modèles les plus influents figurent l'apprentissage autodirigé de Knowles (1975), l'apprentissage

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

auto-régulé de Zimmerman (2000) et la théorie de l'autodétermination développée par Deci et Ryan (1985).

- **L'apprentissage autodirigé** : Knowles définit l'apprentissage autodirigé comme un processus dans lequel les individus prennent l'initiative de diagnostiquer leurs besoins d'apprentissage, de formuler leurs objectifs, d'identifier les ressources nécessaires, de choisir les stratégies appropriées et d'évaluer les résultats obtenus. Dans cette perspective, l'apprenant devient le principal acteur de sa formation et assume la responsabilité de son développement personnel et académique. L'autonomie est ainsi considérée comme la capacité à gérer et à orienter son propre apprentissage de manière indépendante. (Dhami, 2024)

- **L'apprentissage auto-régulé** : Selon Zimmerman, les apprenants auto-régulés sont capables de planifier leurs activités, de surveiller leurs progrès, d'adapter leurs stratégies d'apprentissage et d'évaluer leurs performances. L'autonomie est alors envisagée comme un processus dynamique de contrôle et de régulation de ses propres apprentissages. Cette approche accorde une importance particulière à la métacognition, à la gestion du temps et à l'autoévaluation. (Zimmerman et al., 2013).

- **La théorie de l'autodétermination** : **Cette** théorie considère l'autonomie comme un besoin psychologique fondamental favorisant la motivation intrinsèque et l'engagement dans les activités d'apprentissage. Les auteurs Deci et Ryan identifient trois besoins psychologiques fondamentaux : l'autonomie, la compétence et l'appartenance sociale. Lorsque ces besoins sont satisfaits, les apprenants développent une plus grande implication dans leurs études, une meilleure persévérance et une plus forte capacité à apprendre de manière autonome. (Ryan et al., 2017).

En synthèse, les différents fondements théoriques de l'autonomie soulignent le rôle central de l'apprenant dans la gestion de son apprentissage. Qu'il s'agisse de l'apprentissage autodirigé, de l'apprentissage auto-régulé ou de la théorie de l'autodétermination, ces approches mettent en avant la capacité de l'étudiant à fixer

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ses objectifs, à mobiliser des stratégies adaptées, à réguler ses actions et à maintenir sa motivation.

3. Les facteurs de l'autonomie

L'autonomie de l'étudiant est influencée par plusieurs facteurs qui interagissent entre eux et contribuent au développement de sa capacité à apprendre de manière indépendante. Le tableau suivant présente les principaux facteurs de l'autonomie :

Catégorie de facteurs	Description	Exemples
Facteurs individuels	Caractéristiques propres à l'étudiant influençant sa capacité à apprendre de manière autonome.	Motivation, confiance en soi, compétences numériques, sentiment d'efficacité personnelle, esprit critique.
Facteurs cognitifs	Capacités liées au traitement de l'information et à la gestion des apprentissages.	Métacognition, autoévaluation, planification, gestion du temps, résolution de problèmes.
Facteurs pédagogiques	Éléments liés aux pratiques d'enseignement et à l'environnement d'apprentissage.	Méthodes actives, accompagnement des enseignants, feedback, projets collaboratifs.
Facteurs sociaux	Influence de l'environnement relationnel et des interactions avec autrui.	Soutien des pairs, échanges avec les enseignants, travail en groupe, climat d'apprentissage.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Facteurs technologiques	Outils numériques facilitant l'accès à l'information et l'apprentissage autonome.	Plateformes d'apprentissage, ressources en ligne, intelligence artificielle générative, bibliothèques numériques.
Facteurs contextuels	Conditions matérielles et organisationnelles dans lesquelles évolue l'étudiant.	Accès à Internet, disponibilité des ressources, environnement de travail, contraintes de temps.

Tableau 2 : **Les facteurs de l'autonomie** (Duy et al., 2024)

Le tableau met en évidence le caractère multidimensionnel de l'autonomie étudiante. Il montre que celle-ci ne dépend pas uniquement des caractéristiques individuelles de l'apprenant, mais également de facteurs liés à son environnement pédagogique, social et technologique. Ainsi, le développement de l'autonomie résulte d'une combinaison de ressources personnelles et de conditions favorables permettant à l'étudiant de s'engager activement dans son processus d'apprentissage.

4. L'autonomie de l'étudiant et l'intelligence artificielle

Dans ce cadre, les outils d'intelligence artificielle, notamment générative, jouent un rôle de soutien en facilitant l'accès à l'information, en proposant des explications personnalisées et en Offrant un accompagnement continu (Lan et al., 2025). Ils permettent ainsi aux étudiants de développer des compétences d'auto-régulation, telles que la planification, le suivi et l'ajustement de leurs stratégies d'apprentissage. Toutefois, cette relation entre autonomie et intelligence artificielle demeure ambivalente : si ces technologies peuvent renforcer l'indépendance cognitive des apprenants, elles peuvent également engendrer une forme de dépendance si leur usage n'est pas critique et réfléchi. Dès lors, l'enjeu principal réside dans une intégration pédagogique équilibrée de l'intelligence artificielle, favorisant une autonomie éclairée et responsable (Jin et al., 2023). Pour l'apprentissage universitaire renvoie aux modalités spécifiques d'acquisition des savoirs et de

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

développement des compétences dans le contexte de l'enseignement supérieur, caractérisées par une exigence accrue d'autonomie, de réflexion critique et de capacité d'auto-régulation (Budwig, 2020). L'apprentissage universitaire se caractérise par une exigence accrue en matière d'autonomie, de réflexion critique et de capacité à mobiliser des stratégies d'auto-régulation. Dans ce contexte, l'étudiant est amené à devenir un acteur actif de son propre apprentissage, capable de gérer ses objectifs, d'organiser ses activités et d'évaluer ses progrès (Wang et al., 2024). L'intégration de l'intelligence artificielle dans l'enseignement supérieur, notamment à travers les outils génératifs, vient transformer ces dynamiques en offrant de nouvelles possibilités d'accompagnement personnalisé (Black, et al., 2025). Ces technologies permettent un accès facilité à l'information, la génération d'explications adaptées et un soutien continu dans la réalisation des tâches académiques, ce qui peut favoriser le développement de l'autonomie de l'apprenant.

En définitive, ce cadre théorique met en évidence les liens étroits qui unissent l'autonomie de l'apprenant, ses fondements théoriques ainsi que les différents facteurs susceptibles d'influencer son développement. Les approches de l'apprentissage autodirigé, de l'apprentissage auto-régulé et de l'autodétermination soulignent toutes le rôle actif de l'étudiant dans la construction de ses connaissances, la gestion de ses apprentissages et le maintien de sa motivation. Par ailleurs, l'analyse des facteurs individuels, cognitifs, pédagogiques, sociaux et technologiques montre que l'autonomie ne constitue pas une compétence innée, mais un processus dynamique qui se construit et se renforce au sein d'un environnement favorable.

Dans ce contexte, l'émergence de l'intelligence artificielle générative ouvre de nouvelles perspectives pour l'enseignement supérieur. En facilitant l'accès à l'information, en offrant un accompagnement personnalisé et en soutenant certaines activités d'apprentissage, ces technologies sont susceptibles de favoriser le développement de compétences liées à l'autonomie, telles que la recherche d'information, la résolution de problèmes, l'autorégulation et l'apprentissage continu.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Ainsi, ce cadre théorique offre une grille de lecture pertinente pour comprendre les transformations actuelles de l'apprentissage universitaire à l'ère du numérique. Il permet d'analyser dans quelle mesure l'intelligence artificielle générative peut constituer un levier de renforcement de l'autonomie des étudiants. Cette réflexion constitue le fondement conceptuel de la présente recherche, qui vise à examiner l'impact de l'intelligence artificielle générative sur l'autonomie des étudiants de l'ENCG de Fès.

Méthodologie

La présente recherche s'inscrit dans une démarche empirique à visée compréhensive, reposant sur un positionnement épistémologique de type interprétatif. Ce choix méthodologique se justifie par la volonté de saisir en profondeur les pratiques et les représentations des étudiants face à l'usage de l'intelligence artificielle générative dans leur apprentissage, ainsi que les dynamiques d'autonomisation qui en découlent. L'étude vise ainsi à analyser la manière dont ces technologies influencent les stratégies d'apprentissage, les processus d'auto-régulation et les perceptions liées à l'autonomie. Le terrain de recherche est constitué de l'École Nationale de Commerce et de Gestion (ENCG) de Fès. L'échantillon est composé de 100 étudiants inscrits en première année. Le choix de cette population repose sur plusieurs critères : d'une part, leur forte exposition aux outils numériques dans le cadre de leur formation, et d'autre part, la diversité des disciplines étudiées (management, comptabilité, mathématiques appliquées, gestion financière), qui favorise des usages variés de l'intelligence artificielle. La collecte des données a été réalisée à l'aide d'un questionnaire structuré, administré auprès des étudiants. Le questionnaire a été conçu en lien avec les objectifs de la recherche et les dimensions de l'autonomie de l'apprenant (régulation et auto-évaluation). Le traitement des données repose sur une approche méthodologique purement quantitative. Les données quantitatives feront l'objet de traitements descriptifs (fréquences, pourcentages, tendances générales) afin de dégager des profils d'usage et des tendances globales.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Le tableau suivant présente une synthèse de la démarche méthodologique adoptée dans le cadre de cette recherche :

Élément	Description
Approche de recherche	Approche empirique à visée compréhensive
Positionnement épistémologique	Interprétatif
Méthode de recherche	Méthode quantitative
Terrain d'étude	ENCG de Fès
Échantillon	100 étudiants de première année
Outil de collecte	Questionnaire structuré
Objectif de collecte	Identifier les usages de l'IA générative et leurs effets sur l'autonomie de l'étudiant
Analyse des données	Analyse quantitative descriptive + Analyse statistique (Corrélations)

Tableau 3: **Méthodologie**

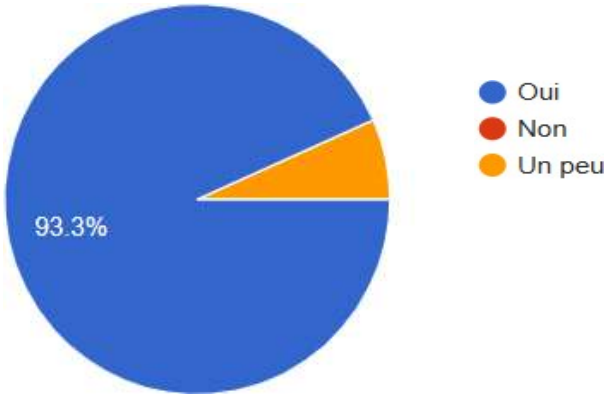
Analyse descriptive

Dans le cadre de cette étude, les données collectées à travers le questionnaire ont été analysées selon une approche mixte, articulant une analyse quantitative descriptive (fréquences et pourcentages). Cette démarche vise à mettre en évidence

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

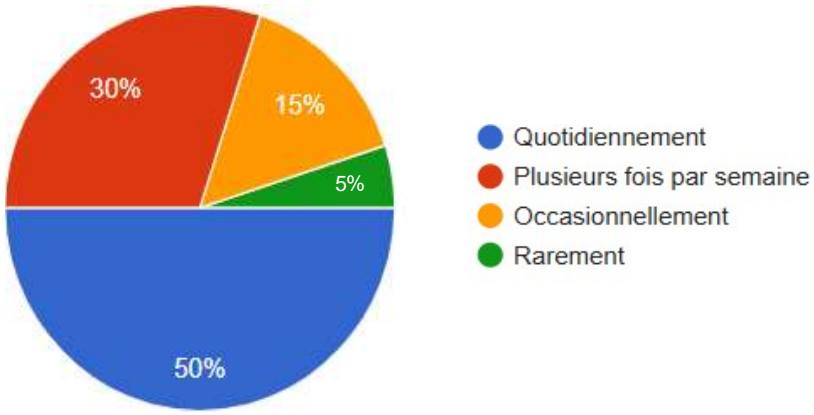
les usages de l'intelligence artificielle générative et à comprendre leurs effets sur les pratiques d'apprentissage et le développement de l'autonomie des étudiants.

Question 1 : Utilisez-vous des outils d'intelligence artificielle générative (ChatGPT, Copilot, Gemini, Deepseek, etc.) ?



La grande majorité des étudiants (93,3 %) répond « Oui », ce qui montre une perception très positive de l'intelligence artificielle. Une faible proportion exprime une adhésion modérée « Un peu », tandis que la réponse « Non » est absente. Ces résultats indiquent que l'IA est largement perçue comme un outil bénéfique pour l'apprentissage.

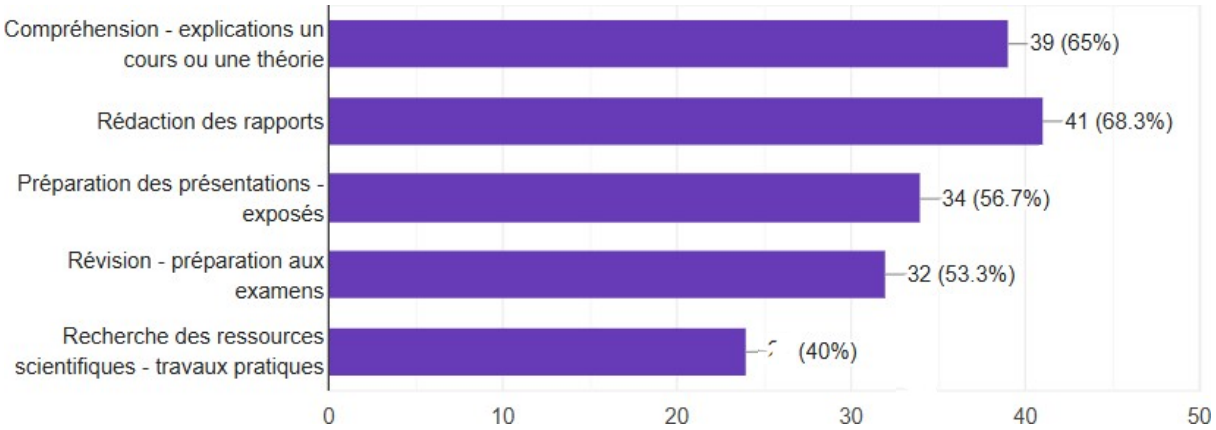
Question 2 : Si oui, à quelle fréquence utilisez-vous ces outils ?



La majorité des étudiants utilisent l'intelligence artificielle (50%), suivis de (30%) qui l'utilisent plusieurs fois par semaine. Une proportion plus faible y recourt occasionnellement (15%) et (5%) rarement. Ces résultats montrent une intégration fréquente de l'IA dans les pratiques d'apprentissage des étudiants.

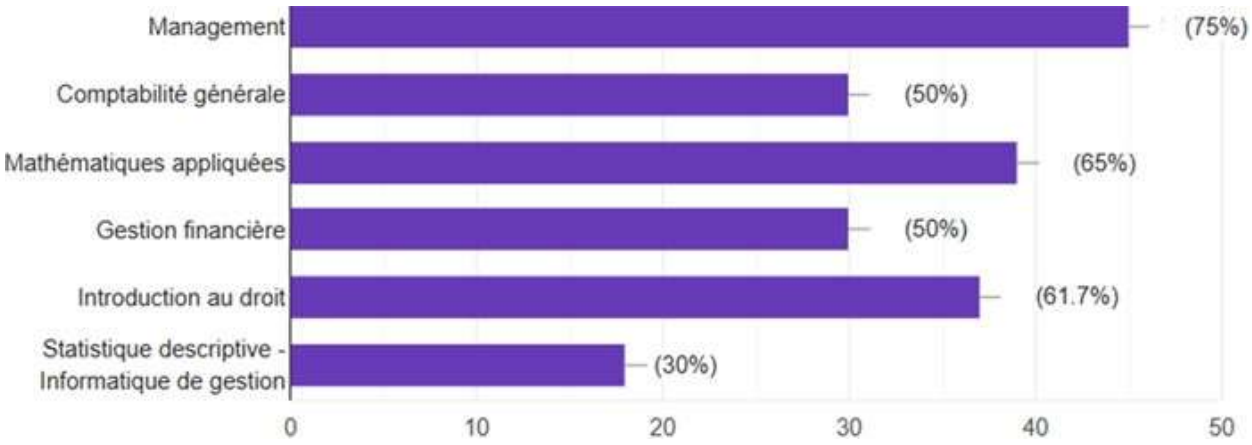
© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Question 3 : Dans quels contextes utilisez-vous l'IA ? (Plusieurs réponses possibles)



Les résultats montrent que l'usage principal de l'IA concerne la rédaction des rapports (68,3 %) et la compréhension des cours (65 %). Elle est également mobilisée pour les présentations (56,7 %) et la révision (53,3 %), ce qui confirme son rôle dans diverses activités académiques. En revanche, son utilisation pour la recherche scientifique et les travaux pratiques restent plus limités (40 %).

Question 4 : Dans quels modules utilisez-vous le plus l'IA ?

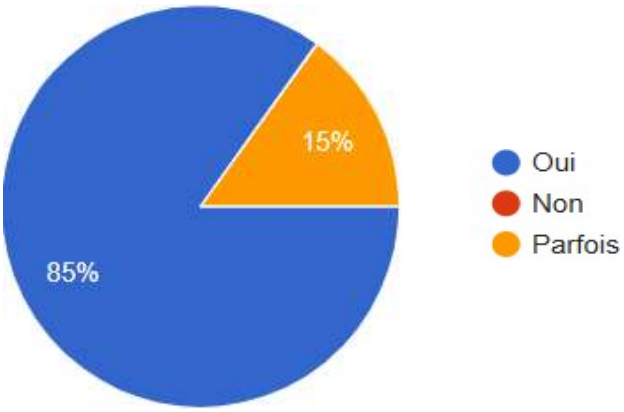


Les résultats montrent que l'intelligence artificielle est principalement utilisée en management (75%) et en mathématiques appliquées (65 %), suivies de l'introduction au droit (61,7 %). Son usage est modéré en comptabilité générale et en gestion

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

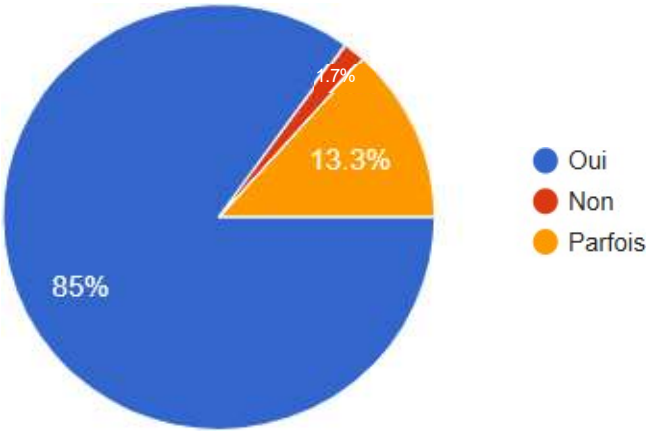
financière (50 %), tandis qu'il reste plus faible en statistique et informatique de gestion (30 %). Cela met en évidence une variation des usages selon les modules étudiés.

Question 5 : L'IA vous aide-t-elle à mieux comprendre vos modules de S1 et S2?



La majorité des étudiants (85 %) répondent « Oui », indiquant une perception largement positive. Une minorité (15 %) exprime une utilisation occasionnelle « Parfois », tandis que la réponse « Non » est absente.

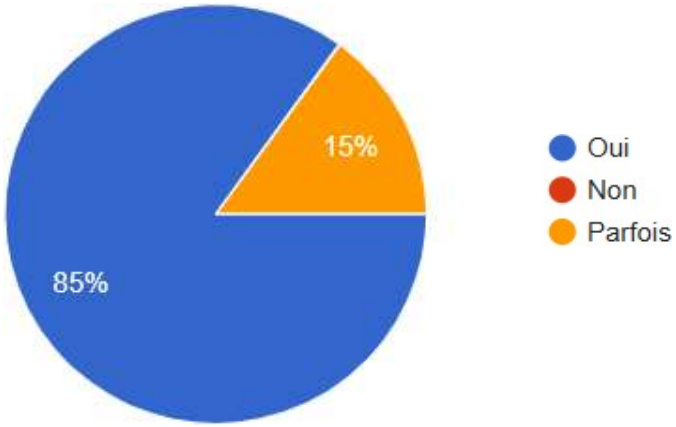
Question 6 : L'IA vous fait-elle gagner du temps dans vos études ?



Une large majorité des étudiants (85 %) affirme que l'IA leur fait gagner du temps dans leurs études. Une minorité (13,3 %) indique que cela dépend des situations, tandis que très peu répondent négativement.

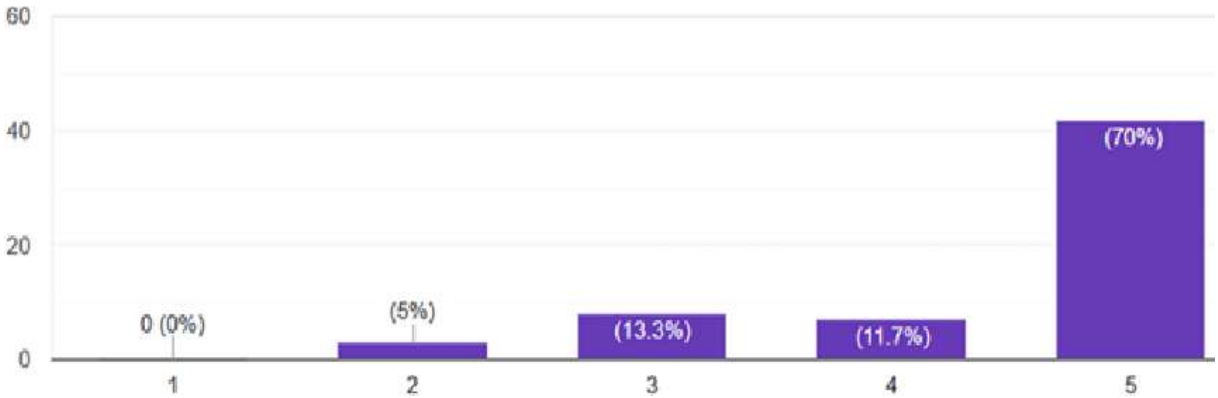
© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Question 7 : L'utilisation de l'IA vous aide-t-elle à travailler de manière plus autonome ?



La majorité des étudiants (85 %) affirme que l'utilisation de l'intelligence artificielle les aide à travailler de manière plus autonome. Une proportion plus faible (15%) estime que cela dépend des situations « Parfois », tandis que la réponse « Non » est absente. Ces résultats montrent que l'IA est perçue comme un levier important de développement de l'autonomie des étudiants.

Question 8 : Pensez-vous que l'intelligence artificielle favorise un apprentissage adapté au rythme et renforce l'autonomie de l'étudiant (e)?

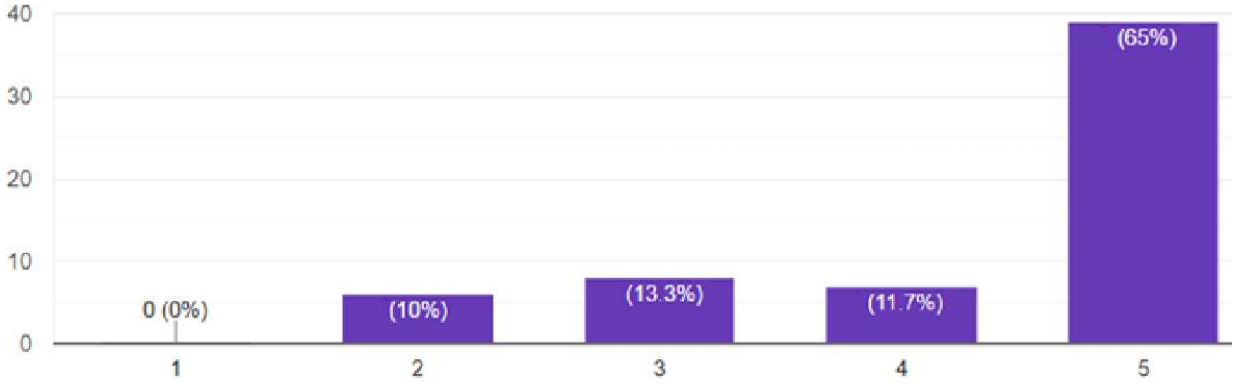


Les résultats révèlent une forte adhésion des étudiants, avec 70 % ayant choisi le niveau maximal (5), indiquant que l'IA favorise un apprentissage adapté à leur rythme et renforce leur autonomie. Les réponses intermédiaires (3 et 4) confirment cette perception positive, tandis que les niveaux faibles sont presque absents. Cela

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

montre que l'IA est largement perçue comme un outil facilitant un apprentissage autonome et personnalisé.

Question 9: Pensez-vous que l'intelligence artificielle peut compléter et enrichir les explications de l'enseignant ?



Les résultats montrent une forte adhésion des étudiants, avec 65 % ayant choisi le niveau maximal (5), indiquant que l'IA est perçue comme un outil capable de compléter et enrichir les explications de l'enseignant. Les réponses intermédiaires (3 et 4) confirment cette tendance positive, tandis que les niveaux faibles restent minoritaires. Cela souligne le rôle complémentaire de l'IA dans le processus d'enseignement-apprentissage.

Interprétation des résultats obtenus

Les résultats obtenus mettent en évidence une appropriation significative de l'intelligence artificielle générative par les étudiants, marquée par une fréquence d'utilisation élevée et une diversité d'usages dans les différentes activités académiques. L'IA est principalement mobilisée pour la compréhension des cours, la rédaction de travaux et la préparation des présentations, ce qui témoigne de son intégration progressive dans les pratiques d'apprentissage universitaire.

Du point de vue de l'autonomie, les données révèlent que la majorité des étudiants perçoivent l'intelligence artificielle comme un outil facilitant leur capacité à apprendre de manière indépendante. En effet, les résultats montrent que l'IA contribue à un apprentissage plus flexible, adapté au rythme de chaque étudiant,

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

tout en favorisant des processus d'auto-régulation tels que la planification, l'organisation et l'évaluation des apprentissages. Ces éléments rejoignent la conception de l'autonomie développée par Henri Holec, selon laquelle l'apprenant devient acteur de son propre parcours en prenant en charge les différentes dimensions de son apprentissage.

Par ailleurs, le fait que les étudiants reconnaissent que l'IA complète et enrichit les explications de l'enseignant souligne son rôle de médiation pédagogique, en cohérence avec les approches socioconstructivistes inspirées de Lev Vygotsky. L'intelligence artificielle apparaît ainsi comme un support cognitif permettant de prolonger l'apprentissage au-delà de la classe et de renforcer l'engagement des apprenants.

Toutefois, certains résultats nuancés, notamment en ce qui concerne la dépendance potentielle à l'IA, mettent en évidence la nécessité d'un usage encadré et réfléchi de ces technologies. L'autonomie ne doit pas être confondue avec une délégation excessive des tâches cognitives à l'outil, mais plutôt envisagée comme une capacité critique à mobiliser l'IA de manière pertinente.

En définitive, ces résultats confirment que l'intelligence artificielle générative constitue un levier important pour le développement de l'autonomie des étudiants dans l'enseignement supérieur. Son efficacité dépend néanmoins des conditions de son intégration pédagogique et de la capacité des apprenants à en faire un usage réfléchi, critique et stratégique.

Analyse statistique inférentielle

Afin d'examiner l'impact de l'intelligence artificielle générative sur l'autonomie des étudiants de l'ENCG de Fès, une analyse statistique inférentielle a été réalisée. Cette analyse repose sur l'étude de la relation entre l'usage de l'intelligence artificielle générative, considérée comme la variable indépendante, et l'autonomie des étudiants, retenue comme variable dépendante. L'autonomie est appréhendée à travers différentes dimensions telles que la gestion de l'apprentissage, la recherche d'information, la prise d'initiative, l'autorégulation et la résolution de problèmes.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Dans cette perspective, l'étude s'appuie sur l'hypothèse générale suivante :

L'usage de l'intelligence artificielle générative exerce une influence significative sur l'autonomie des étudiants de l'ENCG de Fès.

Afin de vérifier cette hypothèse, des tests statistiques appropriés ont été mobilisés pour évaluer l'existence et l'intensité des relations entre les variables étudiées en utilisant le logiciel **JASP**. Le coefficient de corrélation de Spearman a été choisi. Ce choix se justifie par la nature ordinale des variables étudiées, à savoir la fréquence d'utilisation de l'intelligence artificielle générative et le niveau d'autonomie perçu des étudiants, mesurés à l'aide d'échelles ordinales. Le coefficient de Spearman permet d'évaluer l'intensité et le sens de la relation entre deux variables ordinales. Il apparaît ainsi comme la méthode la plus appropriée pour analyser la relation entre les variables de cette étude.

Correlation Table

			Pearson		Spearman	
			r	p	rho	p
Freq_IA	-	Autonomie	0.478	< .001	0.438	< .001

Tableau 4: Corrélation Pearson – Spearman

Le tableau de corrélation met en évidence une relation positive entre la fréquence d'utilisation de l'intelligence artificielle générative et l'autonomie des étudiants. Le coefficient de corrélation de Spearman ($\rho = 0{,}438$) indique une corrélation positive d'intensité modérée, ce qui signifie qu'une augmentation de la fréquence d'utilisation de l'IA tend à s'accompagner d'une augmentation du niveau d'autonomie perçu par les étudiants. Par ailleurs, la valeur de significativité ($p < 0{,}001$) montre que cette relation est statistiquement significative, ce qui permet de confirmer l'hypothèse de la relation entre les deux variables.

Conclusion

L'émergence de l'intelligence artificielle générative transforme progressivement les pratiques d'apprentissage dans l'enseignement supérieur en offrant aux étudiants

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

de nouvelles possibilités d'accès à l'information, d'accompagnement et de personnalisation des apprentissages. Dans ce contexte, cette recherche avait pour objectif d'examiner l'impact de l'utilisation de l'intelligence artificielle générative sur l'autonomie des étudiants de l'ENCG de Fès.

L'analyse théorique a permis de mettre en évidence l'importance de l'autonomie comme compétence essentielle à la réussite universitaire, ainsi que le potentiel des technologies numériques à soutenir son développement. Les résultats empiriques montrent une utilisation fréquente des outils d'intelligence artificielle générative par les étudiants et révèlent une perception globalement favorable de leur contribution aux apprentissages. L'analyse inférentielle a également mis en évidence une corrélation positive et statistiquement significative entre la fréquence d'utilisation de l'intelligence artificielle générative et l'autonomie des étudiants ($\rho = 0{,}438$; $p < 0{,}001$), confirmant ainsi l'hypothèse de recherche.

Ces résultats suggèrent que l'intelligence artificielle générative constitue un levier susceptible de renforcer l'autonomie des étudiants en facilitant l'accès aux connaissances, en favorisant l'apprentissage à un rythme personnalisé et en encourageant une plus grande indépendance dans la réalisation des tâches académiques. Toutefois, ces bénéfices nécessitent un usage réfléchi et encadré afin d'éviter les risques liés à une dépendance excessive à ces outils ou à une diminution de l'effort cognitif.

Enfin, cette étude ouvre des perspectives de recherche futures portant sur l'analyse des effets de l'intelligence artificielle générative sur d'autres dimensions de l'apprentissage, telles que la motivation, la réussite académique, l'esprit critique ou encore les compétences d'auto-régulation. Elle invite également les établissements d'enseignement supérieur à réfléchir aux modalités d'intégration pédagogique de ces technologies afin d'en maximiser les bénéfices tout en préservant le rôle actif de l'étudiant dans son processus d'apprentissage.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Références

- **Ahmad**, **K**., **Iqbal**, **W**., **Elhassan**, **A**., **Qadir**, **J**., **Benhaddou**, **D**., **Ayyash**, **M**., **& Al-Fuqaha**, **A**. (2024). Data-Driven Artificial Intelligence in Education: A Comprehensive Review. IEEE Transactions on Learning Technologies, 17, 12-31. https://doi.org/10.1109/tlt.2023.3314610
- Bansal, R., & Sangwan, A. (2024). A Comprehensive Review of Artificial Intelligence. International Journal For Multidisciplinary Research. https://doi.org/10.36948/ijfmr.2024.v06i05.28932
- **Black**, **R**., **& Tomlinson**, **B**. (2025). University students describe how they adopt AI for writing and research in a general education course. Scientific Reports, 15. https://doi.org/10.1038/s41598- 025-92937-2
- **Budwig**, **N**., **& Alexander**, **A**. (2020). A Transdisciplinary Approach to Student Learning and Development in University Settings. Frontiers in Psychology,11. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2020.576250
- **Crompton**, **H**., **& Burke**, **D**. (2023). Artificial intelligence in higher education: the state of the field. International Journal of Educational Technology in Higher Education, 20, https://doi.org/10.1186/s41239-023-00392-8.
- **Gelin**, **R**. **et Guilhem**, **O**. (2024). 1. Qu'est-ce que l'intelligence artificielle ? L'intelligence artificielle en 30 questions (p. 22-23). La Documentation française. https://stm.cairn.info/l-intelligence-artificielle-en-30-questions--9782111579231-page-22?lang=fr.
- **Dhami**, **B**. **S**. (2022). Becoming an Autonomous Learner in Nepalese EFL Context An Autoethnographic Study. KMC Journal. https://doi.org/10.3126/kmcj.v4i2.47727
- **Dragomir**, **I**.**-A**., **& Niculescu**, **B**.**-O**. (2024). Mastering Autonomy: The Power of Self-Regulated Learning in Higher Education. International conference KNOWLEDGE-BASED ORGANIZATION, 30, 126 - 130. https://doi.org/10.2478/kbo-2024-0063
- **Duy**, **P**. **T**. **T**., **& Phuong**, **N**. **T**. **N**. (2024). Integrating Autonomous

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Learning in University Teaching for Students. *The International Journal of Humanities&SocialStudies*. https://doi.org/10.24940/theijhss/2024/v12/i6/hs2406-016

- **Hamal**, **O**., **Faddouli**, **N**., **Harouni**, **M**., **& Lu**, **J**. (2022). Artificial Intelligent in Education. Sustainability. https://doi.org/10.3390/su14052862.
- **Holec**, **H**. (1981). Autonomy and Foreign Language Learning. Oxford: Pergamon Press.
- **Jin**, **S**., **Im**, **K**., **Yoo**, **M**., **Roll**, **I**., **& Seo**, **K**. (2023). Supporting students' self-regulated learning in online learning using artificial intelligence applications. International Journal of Educational Technology in Higher Education, 20, 1-21. https://doi.org/10.1186/s41239-023-00406-5
- **Mohebbi**, **A**. (2024). Enabling learner independence and self-regulation in language education using AI tools: a systematic review. Cogent Education. https://doi.org/10.1080/2331186x.2024.2433814
- **Kaplan**, **A**., **& Haenlein**, **M**. (2019). *Siri, Siri, in my hand: Who's the fairest in the land? On the interpretations, illustrations, and implications of artificial intelligence*. Business Horizons, 62(1), 15–25.
- **Kazanskaia**, **A**. (2025). Artificial Intelligence Fundamentals: Classifications, Core Technologies, and Computational Techniques. *NEYA Global Journal of Non-Profit Studies*. https://doi.org/10.64357/neya-gjnps-ai-mch-lr-03.
- **Lan**, **M**., **& Zhou**, **X**. (2025). A qualitative systematic review on AI empowered self-regulated learning in higher education. npj Science of Learning, 10, 21. https://doi.org/10.1038/s41539-025- 00319-0
- **Mattei**, **P.-A**., **& Villata**, **S**. (2022). Introduction à l'intelligence artificielle et aux modèles génératifs. Dans B. Martin & S. Riva (Dir.), Informatique mathématique: Une photographie en 2022. CNRS Éditions.Russell, S., & Norvig, P. (2021). Artificial Intelligence: A Modern Approach (4th ed.). Pearson.
- **Ryan**, **R**. **M**., **& Deci**, **E**. (2017). Self-Determination Theory: Basic

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Psychological Needs in Motivation, Development, and Wellness. https://doi.org/10.4135/9781446249215.n21

- **Wang**, **L**., **& Li**, **W**. (2024). The impact of AI usage on university students' willingness for autonomous learning. Behavioral Sciences, 14(10). https://doi.org/10.3390/bs14100956
- **Zhang**, **Z**. (2025), The Role of Artificial Intelligence Tools on Chinese EFL Learners' Self- Regulation, Resilience and Autonomy. Eur J Educ, 60: e70127. https://doi.org/10.1111/ejed.70127
- **Zimmerman**, **B**., **& Schunk**, **D**. (2013). Self-regulated learning and academic achievement: theoretical perspectives. https://doi.org/10.4324/9781410601032

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Intelligence artificielle et compétence communicative : Vers une redéfinition des pratiques didactiques en classe de langue

Doctorant Mustapha EL BOUHSINI
Encadrante : Mme Nadia SAQRI
Laboratoire : Langues, Littératures et Traduction (LALITRA)
FLSH Mohammedia – Université Hassan II – Casablanca
elbouhsinimustapha@gmail.com
Maroc

Résumé :

Cet article examine l'impact de l'intégration de l'intelligence artificielle générative sur le développement de la compétence communicative des apprenants en classe de français langue étrangère. L'étude s'inscrit dans une démarche de recherche-action menée auprès de 144 élèves du secondaire qualifiant marocain. L'expérimentation repose sur la mise en œuvre d'une séquence didactique intégrant des outils d'intelligence artificielle dans des activités de production écrite et d'interaction orale. Plusieurs instruments d'évaluation ont été mobilisés, notamment des grilles inspirées du Cadre européen commun de référence pour les langues, une échelle de sentiment d'efficacité personnelle et des outils d'analyse de l'engagement des apprenants.

Les résultats mettent en évidence une amélioration globale de la structuration des productions écrites, une participation orale accrue chez certains élèves ainsi qu'un renforcement modéré du sentiment d'efficacité personnelle. Toutefois, ces effets demeurent inégaux, en raison notamment de pratiques d'utilisation passive des outils par une partie des apprenants. L'étude souligne ainsi que l'intelligence artificielle peut constituer un levier pédagogique intéressant, à condition d'être intégrée dans un cadre structuré favorisant l'appropriation, l'esprit critique et l'accompagnement pédagogique. Elle met également en évidence la nécessité de repenser le rôle de l'enseignant dans un environnement d'apprentissage enrichi par les technologies.

Mots clés : intelligence artificielle, compétence communicative, didactique des langues, FLE, production écrite, interaction orale, self-efficacy, engagement des apprenants.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract:

This article examines the impact of integrating generative artificial intelligence on the development of learners' communicative competence in French as a foreign language classroom. The study adopts an action research approach conducted with 144 students from Moroccan high scool. The experiment is based on the implementation of a didactic sequence integrating artificial intelligence tools into activities related to written production and oral interaction. Several assessment instruments were used, including grids inspired by the Common European Framework of Reference for Languages, a self-efficacy scale, and tools designed to analyze student engagement.

The findings indicate an overall improvement in the organization of written productions, as well as increased oral participation among some learners. However, the results remain uneven, as differences were observed in the ways students appropriated the use of artificial intelligence tools. The study highlights that artificial intelligence can be an effective pedagogical support when integrated within a structured framework that promotes critical thinking, learner involvement, and teacher guidance.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Introduction

Au cours des dernières années, l'émergence de l'intelligence artificielle générative a profondément transformé les usages numériques dans de nombreux domaines, notamment celui de l'éducation. Les outils basés sur les modèles de langage, capables de produire des textes, de reformuler des idées ou encore de simuler des interactions conversationnelles, ouvrent de nouvelles perspectives pour l'enseignement et l'apprentissage des langues. Dans ce contexte, l'intégration de ces technologies dans les pratiques pédagogiques suscite à la fois un intérêt croissant et des interrogations quant à leurs effets sur les processus d'apprentissage.

Dans le domaine de la didactique des langues, l'objectif central demeure le développement de la compétence communicative des apprenants. Introduite par Hymes (1972) puis développée par Canale et Swain (1980), cette notion dépasse la simple maîtrise des structures linguistiques pour inclure la capacité à utiliser la langue de manière appropriée dans des situations de communication variées. Cette compétence implique ainsi plusieurs dimensions complémentaires, notamment la compétence linguistique, sociolinguistique, discursive et stratégique. Dans cette perspective, les approches communicatives et actionnelles, notamment celles promues par le Cadre européen commun de référence pour les langues(Europe), accordent une place centrale à l'interaction, à la production et à la construction du sens dans des contextes authentiques de communication.

Parallèlement, les avancées technologiques ont progressivement introduit de nouveaux outils numériques dans les pratiques pédagogiques. Les technologies de l'information et de la communication ont déjà contribué à diversifier les supports d'apprentissage et à favoriser des formes d'enseignement plus interactives. Toutefois, l'arrivée des intelligences artificielles génératives marque une évolution notable dans la mesure où ces outils ne se limitent plus à la diffusion de contenus, mais participent directement à la production et à la co-construction du discours. Les travaux récents soulignent ainsi le potentiel de ces technologies pour soutenir l'apprentissage des langues, notamment en facilitant la planification des productions

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

écrites, en enrichissant le lexique des apprenants ou encore en simulant des situations communicatives (Godwin-Jones; Kohnke).

Cependant, l'intégration de l'intelligence artificielle dans l'enseignement ne va pas sans soulever certaines interrogations. Plusieurs chercheurs mettent en garde contre les risques liés à une utilisation non encadrée de ces technologies, notamment en ce qui concerne la dépendance des apprenants aux outils numériques ou la reproduction mécanique de contenus générés automatiquement (CCR; *Guidance for generative AI in education and research - UNESCO Bibliothèque Numérique*; Holmes et al.). Dans cette perspective, la question centrale ne réside pas tant dans l'usage de l'intelligence artificielle que dans les modalités pédagogiques de son intégration dans les dispositifs d'enseignement.

C'est dans ce contexte où s'inscrit la présente étude, qui vise à analyser dans quelle mesure l'intégration d'outils d'intelligence artificielle générative peut contribuer au développement de la compétence communicative des apprenants en classe de français langue étrangère. Plus précisément, cette recherche s'interroge sur les transformations possibles des pratiques didactiques lorsque ces technologies sont mobilisées comme supports d'apprentissage dans les activités de production écrite et d'interaction orale.

Afin d'explorer cette problématique, une expérimentation pédagogique a été menée dans plusieurs classes du secondaire au Maroc, intégrant l'utilisation d'outils d'intelligence artificielle générative dans une séquence didactique complète. L'objectif est d'observer les effets de ce dispositif sur les productions des apprenants, leur participation aux activités communicatives ainsi que leur engagement dans les tâches proposées.

Ainsi, cet article propose d'examiner le rôle que peut jouer l'intelligence artificielle comme outil de médiation pédagogique dans le développement de la compétence communicative, tout en mettant en lumière les apports et les limites de son utilisation dans le contexte de l'enseignement du français langue étrangère.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Cadre théorique

2.1. La compétence communicative en didactique des langues

Dans le domaine de la didactique des langues, la notion de compétence communicative occupe une place centrale(*Hymes D. (1972), « On communicative competence », dans Pride J. B. & Holmes J. (dir.), Sociolinguistics. Harmondsworth, Penguin Books, p. 269-293.*). Elle renvoie à la capacité de l'apprenant à utiliser la langue de manière appropriée en fonction des situations de communication, et ne se limite pas à la seule maîtrise des règles grammaticales. Cette compétence implique ainsi la mobilisation de plusieurs dimensions complémentaires, notamment linguistique, sociolinguistique, discursive et stratégique(Canale et Swain).

La compétence communicative suppose également la capacité à adapter son discours au contexte, à organiser ses idées de manière cohérente et à interagir efficacement avec autrui. Dans le cadre de l'enseignement du français langue étrangère, elle se traduit par la capacité des apprenants à produire des textes structurés, à participer à des échanges oraux et à construire du sens dans des situations variées.

Dans les approches communicatives et actionnelles(Europe), l'apprenant est considéré comme un acteur social amené à accomplir des tâches authentiques. L'enseignement des langues vise ainsi à développer des compétences mobilisables dans des contextes réels, ce qui implique de privilégier des activités centrées sur la production, l'interaction et la résolution de problèmes communicatifs.

2.2. La production écrite argumentative dans le contexte marocain

Dans le contexte de l'enseignement secondaire au Maroc, la production écrite occupe une place importante dans l'apprentissage du français, notamment au niveau de la première année du baccalauréat. Elle se concentre principalement sur la rédaction de textes argumentatifs(« Orientations pédagogiques français lycée | PDF | Pédagogie | Lecture (Processus) »), en lien avec les œuvres au programme.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Les apprenants sont amenés à produire des textes structurés selon un plan simple ou dialectique, en mobilisant des arguments et des exemples pour défendre un point de vue. Les sujets proposés s'articulent généralement autour de thématiques sociales et humaines telles que les relations familiales, la solitude, la tradition et la modernité ou encore la justice.

Les œuvres étudiées, telles que *La Boîte à Merveilles*, *Antigone* et *Le Dernier Jour d'un Condamné*, constituent des supports privilégiés pour développer la réflexion et l'argumentation. Elles permettent d'aborder des problématiques variées, allant du conflit des générations à la peine de mort, en passant par les questions de liberté, de devoir et de solidarité.

Cependant, les apprenants rencontrent souvent des difficultés dans la structuration de leurs idées(*Philippe Perrenoud - Évaluer des compétences [2004_01]*), la cohérence de leurs productions et l'élaboration d'arguments pertinents. Ces difficultés constituent un enjeu majeur pour les pratiques didactiques en classe de langue.

2.3. L'intelligence artificielle en éducation et en didactique des langues

L'émergence des intelligences artificielles génératives marque une évolution importante dans le domaine de l'éducation. Contrairement aux outils numériques traditionnels, ces technologies sont capables de produire du contenu, d'interagir avec les utilisateurs et de s'adapter à leurs besoins.

Dans le contexte de l'enseignement des langues, ces outils offrent de nouvelles possibilités pour accompagner les apprenants dans leurs activités(Godwin-Jones). Ils peuvent notamment être utilisés pour générer des idées, proposer des reformulations, simuler des dialogues ou encore aider à structurer des productions écrites(Kohnke).

L'intelligence artificielle peut ainsi jouer un rôle de soutien dans le processus d'apprentissage(Holmes et al.), en facilitant certaines étapes telles que la planification, la formulation ou la révision des productions langagières. Elle peut

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

également contribuer à rendre les activités plus interactives et à favoriser l'engagement des apprenants.

Toutefois, l'intégration de ces technologies dans les pratiques pédagogiques soulève également des enjeux importants. L'un des principaux risques réside dans l'utilisation passive de l'outil, lorsque l'apprenant se contente de reproduire les contenus générés sans réelle appropriation(*Guidance for generative AI in education and research - UNESCO Bibliothèque Numérique*). Cette situation peut limiter le développement des compétences cognitives et langagières.

Dans cette perspective, l'intelligence artificielle ne doit pas être envisagée comme un substitut à l'apprentissage, mais comme un outil de médiation pédagogique. Son efficacité dépend de la manière dont elle est intégrée dans les dispositifs didactiques et du rôle joué par l'enseignant dans l'accompagnement des apprenants(Luckin).

2.4. Vers une redéfinition des pratiques didactiques

L'intégration de l'intelligence artificielle dans l'enseignement des langues conduit à repenser certaines pratiques didactiques. Elle invite à passer d'un modèle centré sur la transmission des connaissances à une approche plus interactive, dans laquelle l'apprenant est acteur de son apprentissage(Holmes et al.).

Dans ce cadre, le rôle de l'enseignant évolue vers celui de guide et de médiateur(*Guidance for generative AI in education and research - UNESCO Bibliothèque Numérique*), chargé d'orienter l'utilisation des outils numériques et de développer l'esprit critique des apprenants. L'objectif n'est pas seulement de produire des réponses correctes, mais de comprendre les processus de construction du sens.

Ainsi, l'intelligence artificielle peut constituer un levier pour renouveler les pratiques pédagogiques, à condition d'être intégrée de manière réfléchie et encadrée. Elle ouvre la voie à des dispositifs hybrides, combinant interaction humaine et assistance technologique, dans une perspective de développement des compétences communicatives.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Méthodologie

3.1 Cadre de la recherche

La présente étude s'inscrit dans une démarche de recherche-action menée dans des établissements publics d'enseignement secondaire au Maroc. Elle vise à analyser l'impact de l'intégration de l'intelligence artificielle générative sur le développement de la compétence communicative des apprenants en classe de français langue étrangère.

L'expérimentation a été conduite durant une séquence didactique complète auprès de quatre classes du cycle qualifiant :

- deux classes première année baccalauréat Sciences expérimentales (Biof) au lycée qualifiant El Azzouzia, regroupant 66 élèves ;
- une classe de première année baccalauréat Sciences expérimentales (Biof) au lycée Tameslouhte, composée de 40 élèves ;
- une classe de première année baccalauréat Sciences expérimentales (Biof) au lycée Fatima El Mernissi, composée de 38 élèves.

Les quatre classes du cycle qualifiant totalisent un échantillon global comprenant 144 apprenants.

Cette recherche s'appuie sur une expérimentation en contexte réel de classe, ce qui permet d'observer les effets de l'intégration des outils d'intelligence artificielle dans des situations d'apprentissage authentiques, en lien avec les exigences du programme officiel de l'enseignement du français au secondaire.

3.2 Dispositif pédagogique

L'expérimentation a été conçue sous la forme d'une séquence didactique complète intégrant l'usage d'outils d'intelligence artificielle générative dans différentes activités d'apprentissage. Elle s'inscrit dans le cadre du programme officiel de l'enseignement du français au secondaire, notamment en première année du baccalauréat, où la production écrite argumentative occupe une place centrale.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Les activités proposées ont été élaborées en lien avec les œuvres au programme, notamment *La Boîte à Merveilles*, *Antigone* et *Le Dernier Jour d'un Condamné*. Les apprenants ont été amenés à produire des textes argumentatifs portant sur des thématiques variées telles que la solitude, les relations familiales, la justice ou encore la tradition et la modernité.

Dans ce cadre, les outils d'intelligence artificielle (ChatGPT et DeepSeek) ont été mobilisés à différentes étapes du processus d'apprentissage :

- génération d'idées et de plans pour la production écrite ;
- reformulation et enrichissement des productions des élèves ;
- simulation de situations d'interaction orale ;
- élaboration de cartes mentales facilitant la structuration des idées ;
- schématisation des contenus étudiés en classe.

L'enseignant a assuré un rôle de médiation en guidant l'utilisation de ces outils, en orientant les requêtes formulées par les élèves et en encourageant une analyse critique des productions générées.

3.3 Outils de collecte des données

Afin d'analyser les effets de l'intégration de l'intelligence artificielle sur le développement de la compétence communicative, plusieurs instruments d'évaluation ont été mobilisés. Ces derniers, les grilles d'évaluation, utilisées dans cette étude sont présentées en annexe.

Une grille d'évaluation inspirée des descripteurs du Cadre européen commun de référence pour les langues a été utilisée pour analyser les productions écrites et orales des apprenants. Cette grille a permis d'évaluer des critères tels que l'organisation du discours, la cohérence des idées, la richesse linguistique et la capacité d'interaction(Europe).

Par ailleurs, une échelle de perception inspirée des travaux sur le sentiment d'efficacité personnelle a été utilisée afin d'évaluer la confiance des apprenants lors des activités orales. Cette échelle a permis de mesurer le degré d'aisance des élèves

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

face à la prise de parole et à l'expression de leurs idées(*Development and validation of scales for speaking self-efficacy: Constructs, sources, and relations | PLOS One*; Wang et al.) .

Afin d'analyser le niveau d'engagement des apprenants, une grille d'observation adaptée des instruments d'évaluation de l'engagement scolaire a été mobilisée(Appleton et al.). Elle a permis d'identifier les différents niveaux d'implication des élèves dans les tâches proposées.

Enfin, une grille d'analyse a été élaborée pour examiner la manière dont les apprenants utilisent les outils d'intelligence artificielle, notamment en distinguant les usages critiques et réflexifs des pratiques de reproduction passive des contenus générés(*Guidance for generative AI in education and research - UNESCO Bibliothèque Numérique*).

Résultats

4.1 Exemple d'activité intégrant l'intelligence artificielle

Dans le cadre de l'expérimentation menée, une activité de production écrite argumentative a été proposée aux apprenants de première année du baccalauréat, en lien avec l'œuvre *La Boîte à Merveilles* d'Ahmed Sefrioui.

L'objectif de cette activité était d'amener les élève à réfléchir sur la question de la solitude et du besoin de compagnie, thème central de l'œuvre, tout en mobilisant les outils d'intelligence artificielle pour structurer leur pensée et enrichir leur production.

La consigne proposée était la suivante :

« *La solitude est-elle une force ou une faiblesse ? Rédigez un texte argumentatif en vous appuyant sur votre lecture de La Boîte à Merveilles et sur vos propres idées.*»

Dans un premier temps, les apprenants ont été invités à formuler des idées de manière individuelle. Ensuite, ils ont utilisé un outil d'intelligence artificielle pour générer un plan de rédaction ou proposer des arguments complémentaires. Cette

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

étape a permis à certains élèves de mieux organiser leurs idées et de dépasser les difficultés liées au démarrage de l'écriture.

Par la suite, les élèves ont rédigé leur production en s'appuyant sur les éléments élaborés, tout en étant encouragés à reformuler et à personnaliser les contenus proposés par l'outil. L'enseignant a joué un rôle d'accompagnement en orientant les interactions avec l'intelligence artificielle et en incitant les apprenants à adopter une posture critique face aux réponses générées.

L'analyse des productions a révélé des différences significatives entre les apprenants. Certains élèves ont montré une amélioration notable dans la structuration de leurs idées et dans la cohérence de leur argumentation. Par contre, d'autres se sont limités à reproduire les contenus générés, sans réelle appropriation, ce qui a impacté la qualité de leurs productions.

Par ailleurs, cette activité a contribué à renforcer la participation de certains apprenants, notamment ceux qui éprouvaient des difficulté à s'exprimer, en leur offrant un support facilitant la mise en mots de leurs idées.

4.2 Effets sur la production écrite

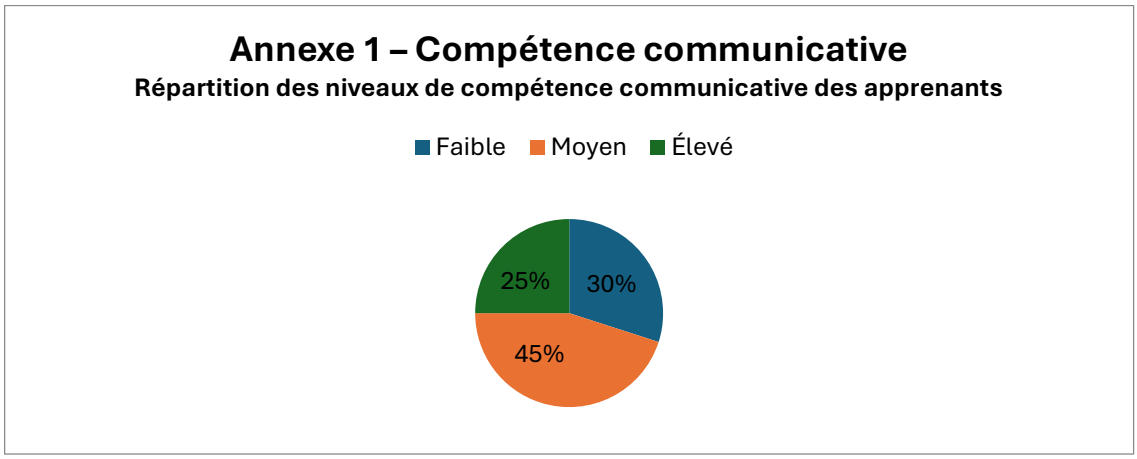
L'analyse des productions écrites des apprenants montre qu'il y a des évolutions notables dans la structuration des idées et l'organisation du discours. L'utilisation des outils d'intelligence artificielle a permis à certains élèves de mieux planifier leurs textes, surtout à travers la proposition de plans argumentatifs et la génération d'idées.

Plusieurs productions montrent une amélioration de la cohérence globale, avec une articulation plus claire entre les différentes parties du texte, ainsi qu'une meilleure progression des arguments. Les apprenants ayant utilisé l'intelligence artificielle comme outil d'aide à la planification ont ainsi pu dépasser certaines difficultés liées à l'élaboration du plan et à l'organisation des idées.

Par ailleurs, une certaine évolution a été observée au niveau de la richesse lexicale, certains élèves ayant intégré des expressions variées et des structures plus élaborées dans leurs productions.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Cependant, ces résultats restent contrastés. Si certains apprenants ont su tirer profit des outils proposés, d'autres se sont limité à reproduire des contenus générés, sans réelle appropriation. Dans ces cas, les productions présentent souvent un manque de cohérence interne ou une inadéquation entre les idées développées et la problématique posée. Les résultats globalement sont présentés dans le digramme suivant :



La majorité des apprenants (45 %) se situent à un niveau intermédiaire, tandis que 25 % atteignent un niveau élevé. Toutefois, 30 % présentent encore des difficultés, ce qui confirme une progression inégale des compétences communicatives.

4.3 Effets sur l'interaction orale et la confiance

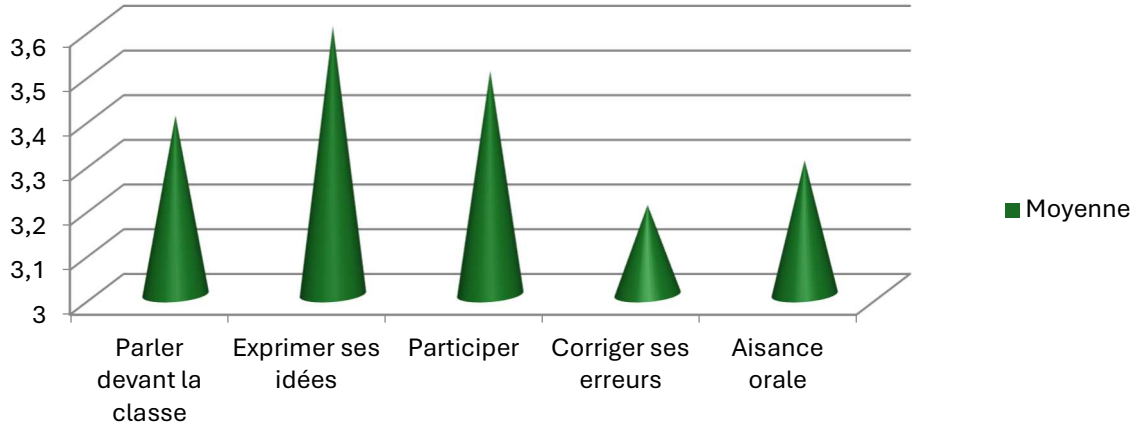
L'intégration de l'intelligence artificielle dans les activités d'apprentissage a également eu un impact sur la participation orale des apprenants. Une augmentation de la prise de parole a été observée chez certains élèves, notamment ceux qui manifestaient auparavant des difficultés à s'exprimer en classe.

Les outils d'intelligence artificielle ont joué un rôle de soutien en facilitant la préparation des interventions orales, ce qui a contribué à renforcer le sentiment d'efficacité personnelle des apprenants. Plusieurs élèves ont ainsi montré une plus grande aisance dans l'expression de leurs idées et une participation plus active aux échanges en classe.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Toutefois, cet effet n'est pas généralisé. Certains apprenants continuer à adopter une posture réservée, ce qui souligne l'importance d'un accompagnement pédagogique adapté pour encourager la participation de tous.

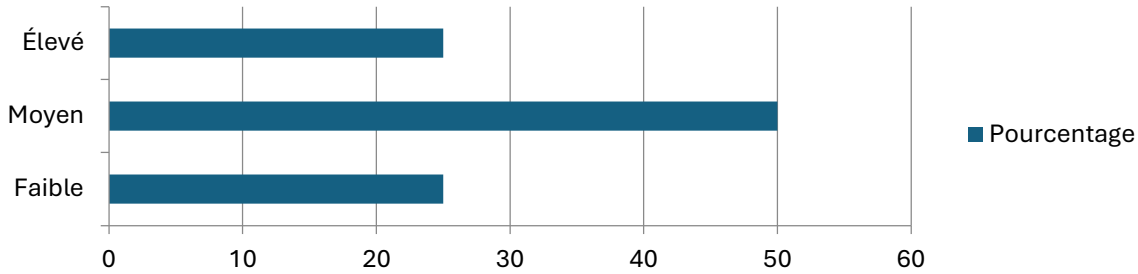
Figure 2 : Niveau de perception du sentiment d'efficacité personnelle à l'oral



Les résultats montrent un niveau global de confiance modéré (moyenne de 3,4/5). Les apprenants manifestent une certaine aisance dans la participation orale, bien que des difficultés subsistent chez une partie d'entre eux.

Egalement, Les données révèlent que 50 % des apprenants présentent un engagement moyen, tandis que 25 % affichent un engagement élevé. Cependant, un quart des élèves restent faiblement impliqués, ce qui souligne une hétérogénéité dans la participation, les résultats sont présentés dans la figure 3.

Figure 3 : Niveau d'engagement des apprenants dans les activités proposées



© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Quant à Usage de l'intelligence artificielle, les résultats montrent que 35 % des apprenants adoptent un usage passif basé sur le copier-coller, tandis que 40 % utilisent l'outil de manière partielle. Seuls 25 % développent un usage critique, ce qui met en évidence la nécessité d'un encadrement pédagogique.

4.4 Limites observées

Malgré les apports observés, l'intégration de l'intelligence artificielle dans les activités pédagogiques présente certaines limites. L'une des principales difficultés concerne l'utilisation passive des outils par certains apprenants, qui se contentent de reproduire les contenus générés sans véritable appropriation.

Ce phénomène se traduit par une faible implication cognitive et une absence de réflexion personnelle dans les productions réalisées. Dans certains cas, les élèves ont tendance à privilégier la rapidité d'exécution au détriment de la qualité de leur travail.

Par ailleurs, des différences importantes ont été constatées entre les apprenants, certains faisant preuve d'une réelle autonomie dans l'utilisation des outils, tandis que d'autres restent dépendants des propositions générées.

Ces observations mettent en évidence la nécessité d'un encadrement pédagogique rigoureux afin de favoriser un esprit critique et réfléchi de l'intelligence artificielle dans les situations d'apprentissage.

Discussion

5.1 Lecture globale des résultats

Les résultats obtenus dans le cadre de cette expérimentation mettent en évidence une évolution globalement positive des compétences communicatives des apprenants, bien que celle-ci reste inégale selon les profils. L'intégration de l'intelligence artificielle dans les activités pédagogiques semble avoir contribué à faciliter certaines étapes du processus d'apprentissage, notamment en ce qui concerne la structuration des idées et l'entrée dans la production écrite.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Dans l'ensemble, une partie des apprenants a su tirer profit des outils proposés en développant des productions plus organisées et en participant davantage aux activités orales. Cette évolution est aussi visible par une amélioration relative du sentiment d'efficacité personnelle chez certains élèves, qui se montrent plus enclins à prendre la parole et à s'impliquer dans les échanges(Godwin-Jones).

Cependant, ces résultats révèlent également une forte hétérogénéité au sein des classes. Tandis que certains apprenants adoptent une posture active et réflexive, d'autres restent en difficulté, notamment en raison d'un usage peu maîtrisé des outils ou d'une implication limitée dans les tâches proposées. Cette disparité souligne que l'impact de l'intelligence artificielle ne peut être envisagé de manière uniforme et dépend largement des pratiques pédagogiques mises en œuvre ainsi que des caractéristiques des apprenants.

A partir de ce qu'on a constaté, les résultats de cette étude suggèrent que l'intelligence artificielle constitue un levier intéressant pour soutenir le développement de la compétence communicative, à condition qu'elle soit intégrée dans un cadre pédagogique structuré et accompagné.

5.2 Apports de l'intelligence artificielle dans le développement de la compétence communicative

L'analyse des résultats met en évidence plusieurs apports de l'intégration de l'intelligence artificielle dans les pratiques pédagogiques, notamment en ce qui concerne le développement de la compétence communicative des apprenants.

En premier lieu, l'intelligence artificielle semble avoir facilité la structuration des productions écrites. Les outils utilisés ont permis aux apprenants de générer des idées, d'organiser leurs arguments et de construire des plans plus cohérents. Cette assistance apparaît particulièrement bénéfique pour les élèves en difficulté, notamment ceux qui éprouvent des blocages au moment de commencer une production écrite. Ces observations rejoignent les travaux qui soulignent le rôle de l'intelligence artificielle comme outil d'aide à la planification et à l'élaboration du discours(Godwin-Jones).

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Par ailleurs, l'intelligence artificielle a contribué à enrichir les productions des apprenants, en proposant des reformulations, des exemples ou des expressions variées. Certains élèves ont ainsi pu améliorer la qualité linguistique de leurs textes, en intégrant un vocabulaire plus diversifié et des structures plus élaborées.

Au niveau de l'oral, l'utilisation de ces outils a favorisé, chez certains apprenants, une participation plus active. En facilitant la préparation des idées, l'intelligence artificielle a permis de réduire l'appréhension liée à la prise de parole. Cette évolution se traduit par une amélioration du sentiment d'efficacité personnelle, certains élèves se montrant plus confiants dans leur capacité à s'exprimer et à interagir en langue étrangère.

De manière générale, ces résultats suggèrent que l'intelligence artificielle peut constituer un levier pédagogique intéressant(Holmes et al.), à condition d'être utilisée comme un outil de soutien et non comme un substitut à l'apprentissage. Elle peut ainsi accompagner les apprenants dans la construction du sens, tout en favorisant leur engagement dans les activités proposées.

5.3 Limites et dérives observées dans l'usage de l'intelligence artificielle

Malgré les apports observés, l'intégration de l'intelligence artificielle dans les pratiques pédagogiques met également en évidence un certain nombre de limites qui méritent d'être analysées avec attention. Ces limites ne remettent pas en cause l'intérêt de ces outils, mais soulignent la nécessité d'un usage réfléchi et encadré.

L'une des principales dérives constatées concerne le recours à une utilisation passive de l'intelligence artificielle. Une partie des apprenants tend à se contenter de reproduire les contenus générés, sans réelle appropriation ni effort de reformulation. Cette posture se traduit par des productions qui, bien que parfois correctes sur le plan linguistique, manquent de cohérence interne et d'implication personnelle. Dans ces cas, l'activité d'apprentissage se réduit à une simple exécution, ce qui limite le développement des compétences cognitives et communicatives.

Ce phénomène peut être interprété comme une forme de dépendance cognitive, dans laquelle l'apprenant délègue une partie du processus de réflexion à l'outil. Cette

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

situation est particulièrement problématique dans le cadre de l'apprentissage des langues, où la construction du sens et l'effort de formulation jouent un rôle essentiel. Plusieurs travaux mettent en garde contre ce risque, en soulignant que l'utilisation non encadrée de l'intelligence artificielle peut favoriser des pratiques de reproduction plutôt que de véritable apprentissage (*Guidance for generative AI in education and research - UNESCO Bibliothèque Numérique*).

Par ailleurs, les résultats montrent que tous les apprenants ne bénéficient pas de la même manière de l'intégration de ces outils. Une forte hétérogénéité a été observée, certains élèves étant capables d'utiliser l'intelligence artificielle de manière critique et réfléchie, tandis que d'autres restent dans une logique de dépendance ou d'exécution. Cette disparité renvoie à des différences de niveau, mais également à des différences dans les stratégies d'apprentissage et dans la capacité à mobiliser les outils de manière autonome.

Une autre limite réside dans le risque de superficialité des apprentissages. Lorsque l'intelligence artificielle est utilisée comme une solution immédiate, elle peut donner l'illusion d'une maîtrise rapide, sans que les compétences sous-jacentes soient réellement consolidées. Les apprenants peuvent ainsi produire des textes apparemment structurés, sans pour autant maîtriser les mécanismes de l'argumentation ou de l'organisation du discours.

Ces observations confirment que l'intelligence artificielle ne constitue pas en elle-même une solution pédagogique, mais un outil dont l'efficacité dépend étroitement des conditions de son utilisation. Comme le soulignent certains travaux, l'enjeu principal ne réside pas dans la présence de la technologie, mais dans la manière dont elle est intégrée dans les pratiques d'enseignement et dans l'accompagnement proposé aux apprenants(Holmes et al.).

Ainsi, les limites observées dans cette étude mettent en évidence la nécessité de développer des dispositifs pédagogiques favorisant l'appropriation, l'esprit critique et l'engagement actif des apprenants, afin d'éviter que l'intelligence artificielle ne devienne un facteur de passivité plutôt qu'un levier d'apprentissage.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

5.4 Le rôle de l'enseignant dans l'intégration de l'intelligence artificielle

Les résultats de cette étude mettent en évidence que l'intégration de l'intelligence artificielle en classe ne peut produire des effets positifs que si elle s'accompagne d'un encadrement pédagogique structuré. Dans ce contexte, le rôle de l'enseignant apparaît comme central, non seulement dans l'organisation des activités, mais également dans la régulation des usages des outils numériques.

L'enseignant ne se limite plus à une fonction de transmission des savoirs, mais devient un médiateur chargé d'orienter les interactions entre l'apprenant et l'outil(Holmes et Tuomi). Cette médiation consiste notamment à guider les élèves dans la formulation de leurs requêtes, à les amener à questionner les réponses générées et à les inciter à reformuler les contenus afin de favoriser leur appropriation. Sans cet accompagnement, l'usage de l'intelligence artificielle risque de se réduire à une simple reproduction de réponses, sans véritable construction du sens.

Par ailleurs, l'enseignant joue un rôle essentiel dans le développement de l'esprit critique des apprenants(McPhee et Jerowsky). Face à des contenus générés automatiquement, il devient nécessaire d'apprendre aux élèves à évaluer la pertinence des réponses, à identifier les limites des outils utilisés et à adopter une posture réflexive. Cette dimension est particulièrement importante dans le cadre de l'apprentissage des langues, où la qualité de la production dépend largement de la capacité à mobiliser ses propres ressources linguistiques et discursives.

Les observations réalisées montrent également que la réussite de l'intégration de l'intelligence artificielle dépend en grande partie de la clarté des consignes proposées. Lorsque les tâches sont précises et orientées vers des objectifs d'apprentissage clairement définis, les apprenants sont davantage en mesure d'utiliser l'outil de manière pertinente. À l'inverse, des consignes floues favorisent des usages passifs et peu productifs(Mollick et Mollick).

Ainsi, l'enseignant doit veiller à concevoir des situations d'apprentissage dans lesquelles l'intelligence artificielle est intégrée comme un outil d'aide et non comme une finalité. Cela implique de maintenir un équilibre entre l'utilisation des technologies et les activités mobilisant directement les compétences des apprenants.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Ces constats rejoignent l'idée selon laquelle l'efficacité des technologies éducatives repose moins sur leur potentiel technique que sur les pratiques pédagogiques qui les accompagnent. Dans cette perspective, l'intelligence artificielle ne remplace pas l'enseignant, mais renforce au contraire la nécessité de son intervention pour structurer les apprentissages et accompagner les élèves dans le développement de leurs compétences.

5.5 Conditions d'une intégration pédagogique réussie de l'intelligence artificielle

Les résultats de cette étude montrent que l'intégration de l'intelligence artificielle dans l'enseignement des langues ne peut être efficace que si elle s'inscrit dans un cadre pédagogique clairement défini. L'enjeu ne réside pas uniquement dans l'accès à ces outils, mais dans la manière dont ils sont mobilisés au service des apprentissages.

Tout d'abord, il apparaît nécessaire de définir des consignes précises et orientées vers des objectifs d'apprentissage explicites. L'intelligence artificielle doit être utilisée comme un support à la réflexion et non comme une source de réponses immédiates. À cet effet, les activités proposées doivent inciter les apprenants à analyser, reformuler et enrichir les contenus générés, afin de favoriser une appropriation réelle des savoirs.

Par ailleurs, le développement de l'esprit critique constitue une condition essentielle pour une utilisation pertinente de ces outils. Les apprenants doivent être formés à questionner les réponses produites par l'intelligence artificielle, à en évaluer la pertinence et à identifier leurs limites. Cette démarche permet de transformer l'usage de l'outil en une activité cognitive active, plutôt qu'en une simple reproduction de contenus.

Il est également important de diversifier les modalités d'apprentissage en combinant l'usage de l'intelligence artificielle avec des activités plus traditionnelles, telles que la production autonome, le travail collaboratif ou les échanges oraux en classe. Cette complémentarité permet de maintenir un équilibre entre assistance technologique et mobilisation des compétences propres des apprenants.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

En outre, l'accompagnement des élèves dans l'utilisation de ces outils doit être progressif et adapté à leurs niveaux. Tous les apprenants ne disposent pas des mêmes capacités d'autonomie face à l'intelligence artificielle, ce qui implique de proposer un encadrement différencié, en fonction des besoins identifiés.

Enfin, la formation des enseignants constitue un levier déterminant pour une intégration réussie de l'intelligence artificielle dans les pratiques pédagogiques. Les enseignants doivent être en mesure de comprendre les potentialités et les limites de ces outils, afin de les intégrer de manière pertinente dans leurs dispositifs d'enseignement.

Ainsi, l'intelligence artificielle peut contribuer au développement de la compétence communicative des apprenants, à condition d'être intégrée dans une approche pédagogique réfléchie, centrée sur l'activité de l'élève et sur la construction du sens.

Conclusion

Cette étude avait pour objectif d'analyser l'impact de l'intégration de l'intelligence artificielle générative sur le développement de la compétence communicative des apprenants en classe de français langue étrangère. Les résultats obtenus mettent en évidence des effets globalement positifs, notamment en ce qui concerne la structuration des productions écrites, l'enrichissement linguistique et la participation orale de certains apprenants.

Toutefois, ces effets demeurent inégaux, révélant une forte hétérogénéité dans les modes d'appropriation des outils. Si certains élèves ont su mobiliser l'intelligence artificielle de manière active et réflexive, d'autres ont adopté des usages plus passifs, limitant ainsi les bénéfices attendus en termes d'apprentissage.

Ces constats confirment que l'intelligence artificielle ne constitue pas en soi une solution pédagogique, mais un outil dont l'efficacité dépend étroitement des conditions de son intégration. Le rôle de l'enseignant apparaît dès lors déterminant pour orienter les usages, développer l'esprit critique des apprenants et favoriser une appropriation réelle des contenus.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Dans cette perspective, l'intégration de l'intelligence artificielle en classe de langue doit s'inscrire dans une approche pédagogique structurée, articulant accompagnement, réflexion et autonomie. Elle ouvre ainsi des perspectives intéressantes pour le renouvellement des pratiques didactiques, tout en posant la nécessité d'un encadrement rigoureux.

Enfin, cette recherche invite à poursuivre la réflexion sur les usages pédagogiques de l'intelligence artificielle, notamment à travers des études à plus long terme permettant d'évaluer son impact durable sur le développement des compétences communicatives.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Annexes – Grilles d'évaluation :

Annexe 1 – Compétence communicative

Critère	**Faible**	**Moyen**	**Élevé**
Organisation	Idées désorganisées	Organisation partielle	Structure claire
Cohérence	Peu coherent	Cohérence partielle	Cohérence fluide
Richesse linguistique	Vocabulaire limité	Vocabulaire correct	Vocabulaire varié
Argumentation	Arguments faibles	Arguments simples	Arguments développés
Interaction orale	Peu de participation	Participation moyenne	Interaction active

Annexe 2 – Self-efficacy (1 à 5)

a. Je me sens capable de parler en français devant la classe
b. Je peux exprimer clairement mes idées
c. Je participe facilement aux échanges
d. Je peux corriger mes erreurs
e. Je suis à l'aise lors des activités orales

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Annexe 3 – Engagement

Critère	Faible		Moyen	Élevé
Engagement cognitif	Ne réfléchit pas		Réflexion limitée	Analyse active
Participation	Passif		Participation irrégulière	Participation active
Autonomie	Dépendant		Semi-autonome	Autonome
Implication	Effort faible		Effort moyen	Investissement fort

Annexe 4 – Usage de l'IA

Critère	Faible	Moyen	Élevé
Utilisation	Copier-coller	Adaptation partielle	Réappropriation
Compréhension	Faible	Moyenne	Bonne
Esprit critique	Absent	Limité	Développé
Contribution personnelle	Nulle	Partielle	Importante

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Références :

- Appleton, James J., et al. « Measuring Cognitive and Psychological Engagement: Validation of the Student Engagement Instrument ». *Journal of School Psychology*, vol. 44, nº 5, octobre 2006, p. 427-45. *DOI.org (Crossref)*, https://doi.org/10.1016/j.jsp.2006.04.002.
- Canale, Michael, et Merrill Swain. *THEORETICAL BASES OF COMMUNICATIVE APPROACHES TO SECOND LANGUAGE TEACHING AND TESTING*. *academic.oup.com*, https://dx.doi.org/10.1093/applin/I.1.1.
- CCR. *AI Book Introduced by CCR | Center for Curriculum Redesign | Education for the Age of AI*. 20 mars 2019, https://curriculumredesign.org/the-ccr-is-pleased-to-introduce/.
- *Development and validation of scales for speaking self-efficacy: Constructs, sources, and relations | PLOS One*. https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0297517..
- Europe, Council of. *Common European Framework of Reference for Languages: Companion Volume*. Council of Europe, 2020.
- Godwin-Jones, Robert. *Evolving Technologies for Language Learning*.
- *Guidance for generative AI in education and research - UNESCO Bibliothèque Numérique*. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000386693.
- *Guidance for generative AI in education and research - UNESCO Bibliothèque Numérique*. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000386693.
- Holmes, W., et al. *Artificial Intelligence in Education Promises and Implications for Teaching and Learning*. Boston, MA, USA, 2019. *discovery.ucl.ac.uk*, https://circls.org/primers/artificial-intelligence-in-education-promises-and-implications-for-teaching-and-learning.
- Holmes, Wayne, et Ilkka Tuomi. « State of the Art and Practice in AI in Education ». *European Journal of Education*, vol. 57, nº 4, 2022, p. 542-70. *Wiley Online Library*, https://doi.org/10.1111/ejed.12533.
- *Hymes D. (1972), « On communicative competence », dans Pride J. B. & Holmes J. (dir.), Sociolinguistics. Harmondsworth, Penguin Books, p. 269-293.*

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Kohnke, Lucas. « L2 learners' perceptions of a chatbot as a potential independent language learning tool ». *International Journal of Mobile Learning and Organisation*, vol. 17, nos 1-2, janvier 2023, p. 214-26. *inderscienceonline.com (Atypon)*, https://doi.org/10.1504/IJMLO.2023.128339.
- Luckin, Rosemary. *Machine Learning and Human Intelligence. The Future of Education for the 21st Century*. London, UK, 2018. *discovery.ucl.ac.uk*, https://www.ucl-ioe-press.com/books/education-and-technology/machine-learning-and-human-intelligence/.
- McPhee, Siobhán Wittig, et Micheal Jerowsky. « Beyond Technical Skills: A Pedagogical Perspective on Fostering Critical Engagement with Generative AI in University Classrooms ». *Frontiers in Education*, vol. 10, septembre 2025. *Frontiers*, https://doi.org/10.3389/feduc.2025.1593278.
- Mollick, Ethan R., et Lilach Mollick. « Assigning AI: Seven Approaches for Students, with Prompts ». SSRN Scholarly Paper no. 4475995, Social Science Research Network, 23 septembre 2023. *papers.ssrn.com*, https://doi.org/10.2139/ssrn.4475995.
- « Orientations pédagogiques français lycée | PDF | Pédagogie | Lecture (Processus) ». *Scribd*, https://fr.scribd.com/doc/168358032/Maroc-orientations-pedagogiques-de-francais-au-deuxieme-cycle-qualifiant-pdf.
- *Philippe Perrenoud - Évaluer des compétences [2004_01]*. https://www.unige.ch/fapse/SSE/teachers/perrenoud/php_main/php_2004/2004_01.html.
- Wang, Kai, et al. « Exploring teachers' behavioural intentions to design artificial intelligence-assisted learning in Chinese K–12 education ». *Technology, Pedagogy and Education*, vol. 33, no 5, octobre 2024, p. 629-45. *Taylor and Francis+NEJM*, https://doi.org/10.1080/1475939X.2024.2369241.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Enhancing the Competencies of Moroccan Amazigh Language Teachers Through Pre- and In-Service Training

Youness EL BOUTAKMANTI
Mohamed I University, Oujda, Morocco
youness.elboutakmanti@ump.ac.ma
Morocco

Abstract:

Both pre- and in-service training are indispensable for teachers' professional development. The present paper investigates the importance of pre- and in-service training in improving the Amazigh language teachers' competencies. It also explored how in-service training quality enhances the proficiency of Amazigh language teachers, as well as the role of training in providing novice teachers with the necessary competencies to effectively teach the Amazigh language. The participants highlighted the importance of this training. They emphasized that it helped them to embark on the adventure of teaching the Amazigh language. They also affirmed that in-service training courses develop teachers' competencies and performance, and they enhance their abilities in language, pedagogy, and didactics. The highlighted recommendations include focusing more on practicums than theoretical training, extending the training year to a full year, and enhancing the quality of trainers.

Keywords: The Amazigh language; pre-service training; in-service training.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. Introduction

The Amazigh language is recognized as an official language in the 2011 Constitution[1]. The Royal Decree No. 1.19.121, dated Muharram 12, 1441, corresponding to September 12, 2019, was issued in the Official Journal, implementing Regulatory Law No. 26.16 relating to determining the stages of activating the official character of the Amazigh language and how to integrate it into the field of education and in priority areas of public life. However, teaching the language in Moroccan primary schools started in the 2003-2004 school year with 807 teachers (Sadiqi, 2011; Idhssaine, 2022). The number of these teachers reached 1817 during the 2023-2024 school year (El Boutakmanti, 2025).

While the Ministry of National Education (MEN) has the will to generalize the Amazigh language instruction among primary schools, there are diverse challenges and limitations when it comes to pre-service training at the regional centers (CRMEF) and in-service training sessions. Case in point: A number of Amazigh language teachers did not undergo pre-service training before starting to teach the language. Moreover, a considerable number of El Boutakmanti's (2025) participants reported that they had never attended in-service training sessions. Additionally, it is reported that the contents of in-service training sessions lack depth and are mediocre. (El Boutakmanti, 2025)

Given that competent teachers are a key to successful integration and generalization of teaching the Amazigh language in Moroccan schools, the need for good pre-training at CRMEF is very urgent. Additionally, in-service training sessions are compulsory for the sake of guaranteeing a satisfactory follow-up of teachers' competencies along their professional careers. The current paper investigates the importance of pre- and in-service training in enhancing the Amazigh language teachers' competencies. It explores the role of pre-service training in providing novice teachers with the necessary tools to teach the language. Thus, the research questions of the present paper are the following:

- What is the importance of the pre- and in-service training in improving the Amazigh language teachers' competencies?

[1] See the 2011 Constitution of the Moroccan Kingdom, article 5.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- To what extent does current pre-service training provide novice teachers with the necessary competencies to effectively teach the Amazigh language?
- How does the in-service training quality enhance the proficiency of Amazigh language teachers?

2. Literature Review

Expert teachers are those who master professional skills and knowledge (Eliyawati et al. 2023). Furthermore, pre-service training, in particular, and training in general, make effective teachers and positively impact the entire education system (El Boutakmanti, 2011). Following Stronge (2018), the qualities of an exemplary teacher should include five characteristics. First, the teacher must build a positive personality representation. Second, the teacher should master the classroom management and organization. Additionally, the teacher has to be an effective instructor. Moreover, the teacher should monitor the progress of his students and their potential. Finally, an outstanding teacher should be professional. Agnau (2022) mentioned some pedagogical competencies targeted by training the Amazigh language teachers. These include the following:

- Know the reference texts on which the teaching of Tamazight is based;
- Assimilate the historical and cultural dimension of the Amazigh curriculum;
- Master the basic structures of the Amazigh language;
- Immerse oneself in the process of progressive standardization and its management through the cycles;
- Grasp the contents of the educational resources specific to the teaching of Tamazight;
- Plan, manage, and evaluate teaching-learning situations;[1]

Gardner (2002), who studied language policy for Basque education, confirmed that in 1986 a major change occurred in the domain of teaching the Basque language, especially when it comes to teachers' profiles. It was confirmed that

[1] See also Nachef (2016) for more details about the Amazigh language teachers' pre- and in-service training.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

"Teachers had to be qualified as teachers, hold EGA[1] or a recognized equivalent, OR have specialized in Basque in their university/teacher training college." (Gardner, 2002: 20)

Ichou & Fathi (2022) studied the effects of the gap between macro and micro levels of Amazigh language planning in Morocco. They confirmed that the fact that these teachers undergo pre-service training "is completely supported by the answers of the teachers' concerning responses about the question related to pre-service training. 96.1% assured that they have benefited from pre-service training before they become teachers of the Amazigh language" (Ichou & Fathi, 2022: 3707). However, 53% of them have training problems. More than half said that the training that they have undergone is of average quality, and only 10% assessed it as very good training. (Ichou & Fathi, 2022)

Moyo (2001) studied language policy and planning in the educational system in Malawi. He confirmed that the lack of well-trained graduates is among the list of problems that teaching indigenous languages encounters in Malawi. Malawian problems in teaching indigenous languages when it comes to pre- and in-service training are also confirmed by Awoniyi (1982). Furthermore, Boukous (2009) cited that the Amazigh language teachers are trained but affirmed the weakness of this training:

> Jusqu'à la rentrée scolaire 2003, le système éducatif n'a accordé aucune place à l'amazighe. En 2009, près du huitième de la population scolarisée dans le primaire suit le cours de langue amazighe, des enseignants sont formés, des supports pédagogiques existent, des filières d'études amazighes sont créées dans quelques universités et des centres de formation des cadres de certaines institutions intègrent l'amazighe dans leur cursus. C'est-à-dire que la langue et la culture amazighes sont présentes dans l'éducation et la formation, et que cette présence est appelée à prendre de la consistance, en dépit de lenteurs qui grèvent la généralisation de l'enseignement, notamment l'absence de cadre législatif, l'insuffisance des enseignants, et la faiblesse de leur formation." (Boukous, 2009: 17)

On the other hand, Errihani (2006) said that teachers of Tamazight received two weeks of training in the beginning of the school year 2003-2004, the first year of integrating the language into the Moroccan educational system. He added that the

[1] EGA stands for *Euskararen Gaitasun Agiria* which means "Basque language certificate." The objective of the *Euskararen Gaitasun Agiria* exam is to certify having the C1 level of the Common European Framework of Reference in the Basque language.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Moroccan state organized minimal training efforts in order to assist Tamazight teachers with language pedagogy and didactics. Similarly, Monahan & Severo (2020) supported this by saying, "Teacher training programs were shortened to three weeks, and they started to try to recruit teachers who were already trained in the language" (Monahan & Severo, 2020: 64). Abdelhay. B et al. (2018) also affirmed a similar situation when it comes to teachers' training in Sudan when they changed teaching in Arabic to English.

Following Panda et al. (2025), in-service training sessions are important for many reasons. These include improving teaching effectiveness, fostering professional growth, adapting to changes in educational standards, and enhancing student outcome. However, in-service training sessions with regard to the Amazigh language instruction are rare and of very low quality (El Boutakmanti, 2025). Furthermore, Moutaki & Taoufik (2023), while talking about the fact of adding a new component to the curriculum of the Amazigh language school subject, namely the Unity Project, confirmed that the new component requires in-service training and educational follow-up, which is a very unlikely process, in light of the absence of supervisors and pedagogical inspectors specialized in the Amazigh language and its didactics.

Furthermore, Belkhir & Abdelhay (2019) suggested a number of steps in order to promote teaching the Amazigh language, among which we find two suggestions with regard to in-service training. These are the following: "Tamazight teachers need in-service training frequently to learn about how to remedy issues such as time and classroom management. And "The ministry of education is supposed to train more inspectors to cover the needs of instructors as the number of demands and challenges is increasing. Four inspectors to cover a whole country are not enough." (Belkhir & Abdelhay, 2019: 306-307)

3. Methodology

To explore the research questions of the present paper, fourteen interviews (n=11) have been conducted with novice Moroccan Amazigh teachers (from 1 to 3 years of experience) using the Easy Voice Recorder application. The interviews

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

provided me with qualitative data and allowed the researcher and the participants to have a direct interaction. Furthermore, interviews are a suitable way to let the participants freely express their views and ideas. The interview guide contains five open-ended questions. These include the following:

- How do you evaluate the quality of pre-service training in the Amazigh language at CRMEF?
- To what extent did pre-service training help you build the necessary competencies to teach the Amazigh language?
- How do you evaluate the quality of in-service training sessions in the Amazigh language?
- In your opinion, how does in-service training contribute to improving the efficiency of Amazigh language teachers?
- What are your recommendations for improving and developing pre- and in-service training systems for the Amazigh language?

I listened to audio-recorded data once to have a holistic idea about what participants say when answering the questions. I also listened to them another time in order to translate them. It is worth mentioning that we re-listened to each part of all audio-recorded data many times during the translation phase. Additionally, the translated data are read many times in order to be familiar with them. The translated data are coded. This forms the main themes that are discussed in this thesis. Through reading and re-reading my results, I searched for the themes that occurred through the data and thus presented regularities and similarities. The themes that have been constructed are relevant to the investigated research questions. It is significant to point out that during the translation phase, I removed asides and interruptions that were unrelated to my topic.

In terms of the discussion of the current research findings, I followed a qualitative content analysis (QCA). The latter is defined as "an approach of empirical, methodological, controlled analysis of texts within their context of communication, following content analytic rules and step-by-step model, without rush quantification" (Mayring, 2000: 2). According to Hsieh & Shannon (2005), QCA

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

is a research method used to subjectively interpret the content of text data by means of coding and identifying patterns or themes. There are three approaches to QCA. These include direct content analysis, conventional qualitative content analysis, and summative content analysis. The current paper will basically follow a direct content analysis (DCA) in discussing the findings. This choice is supported by the truth that it easily compares what is officially cited at the macro level and what is actually happening in the issue of Amazigh language teachers' training. Moreover, DCA highly organizes the study and provides a clear vision to the reader.

4. Findings

4.1 Evaluating the pre- and in-service training quality

Generally, the current paper participants reported that the quality of pre-service training at CRMEF is acceptable to good. This is supported by a number of quotations. For the sake of clarification, I cite the following:

- "The pre-service training that I underwent was a fair-to-good one." (O.A.)
- "The quality of the pre-service training is good in terms of theoretical content." (M.T.)
- "I think it's an average pre-service training." (T.S.)
- "It's a fair-to-good pre-service training." (L.E.)

As for in-service training sessions, a significant number of these participants cited that they have never attended in-service training courses with regard to teaching the Amazigh language. This is the case of Mr. O.A. when he said, "Actually, I do not know even if there are in-service training sessions." It's confirmed by other teachers. These include the following:

- "I have not attended any in-service training courses about teaching Tamazight." (Mr. T.S.)
- "I have never attended any in-service trainings." (Mr. L.E.)
- "I did not participate in any training courses." (Mr. H.S.)
- "I did not attend any of the in-service training courses." (Mr. M.K.)

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Furthermore, these participants affirmed the fact that in-service training sessions with regard to the Amazigh language are limited and their presence in the field of educational in-service training is weak. "Because this aspect is very weak with regard to the Amazigh language." Said (Mr. H.S.). This is confirmed by Mr. M.F.: "As far as I know, these (in-service training courses) are rare and limited." Moreover, two other teachers affirmed this perspective by saying, "By the way, it is almost non-existent" (Mr. M.A.). "Tamazight is excluded from training courses" (Mr. M.T.). Given the situation cited above, teachers rely on self-training, such as Mr. H.S., who reported that "the majority of teachers only benefit from pre-service training at CRMEF before being assigned to their workplaces; then they rely on self-training."

Moreover, other teachers said that there is a certain improvisation when it comes to Amazigh language trainings. "There is a kind of improvisation and a lack of scientific knowledge in trainings," (Mr. M.T.) In addition to this, Mr. M.A. said that "even if there is a training course, it does not respond to the expectations of the Amazigh language teachers at all." However, three of these participants reported a positive response when they confirmed that they attended an in-service training course about the new Pioneer Schools project and that "the training session is not bad." (Mr. A.R.)

4.2 The role of pre-service training in building vital teaching competencies

When the participants of the current paper were asked the following question: "To what extent did pre-service training help you build the necessary competencies to teach the Amazigh language?" All the participants affirmed the importance and indispensability of this training. They emphasized that it helped them to embark on the adventure of teaching the Amazigh language. Mr. S.T. said, "What I gained during the training, even if it was limited, is crucial for starting to teach." The idea is also confirmed by Mr. L.N.; he cited that pre-service training provided him with the initial support, tools, and raw materials to embark on the adventure of teaching the Amazigh language.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Furthermore, the Amazigh language teachers reported that pre-service training contributed to building professional, linguistic, and pedagogical competencies. Moreover, it provided them with initial tools to begin teaching the language, such as lesson planning, learning management, and the use of modern teaching approaches. The idea is supported by a number of attestations. These include the following:

- "It helped me to some extent. After graduating, I found myself possessing the initial tools to begin teaching the language." (Mr. O.A.)
- "The pre-service training significantly contributed to building my professional, linguistic, and pedagogical competencies, especially in lesson planning, learning management, and the use of modern teaching approaches." (Mr. M.T.)

4.3 The impact of in-service training on teacher efficiency

The Amazigh language teachers reported negative responses with regard to the number of in-service training sessions they attended. They confirmed that this type of training is very rare regarding Amazigh language didactics. This issue is affirmed by a number of participants. By way of example, Mr. M.F. stated, "In-service training courses are important for continuing professional development and keeping teachers up-to-date, but unfortunately, they are rare."

However, the respondents emphasized the importance of the in-service training courses. They affirmed that these courses develop teachers' competencies and performance, and they enhance their abilities in language, pedagogy, and didactics. "High-quality training courses are crucial to developing teachers' performance and competence, and they contribute to enhancing their abilities in pedagogy, education, and language" (Mr. S.T.). Furthermore, this type of training helps teachers to "develop their teaching and assessment skills and keep them informed about the latest curriculum and program updates." (Mr. L.E.)

Additionally, the Amazigh language teachers responded that Pioneer Schools training is among the in-service training courses that they recently attended. It is confirmed that training allowed them to understand many issues with regard to the new Moroccan projects, namely Pioneer Schools. It also helped them to clarify

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

much of the confusion surrounding this new project. The idea is clarified by a number of attestations. Here are some examples:

- "The in-service training course on Pioneer Schools helped me to clarify much of the confusion surrounding this new project and how to implement its new methodology." (Mr. L.N.)
- "In-service training courses contribute to improving teachers' competencies. The last training course helped me understand everything related to the teaching methods used in Pioneer Schools." (Mr. H.S.)

4.4 Strategic recommendations for enhancing the Amazigh language training system

The participants of the current study highlighted a set of recommendations for enhancing the Amazigh language pre-service training system. These recommendations encompass focusing on practicums more than theoretical training, extending the training year to a full year, and enhancing the quality of trainers. (Mr. M.A.) said, "I suggest emphasizing practicums over theoretical training during pre-service training at CRMEF." This is confirmed by other respondents of the present paper, such as the attestation of Mr. M.F.: "I propose strengthening the practical component of the curriculum." Other quotations that support the issues cited above are the following:

- "The training year should be extended to a full year, from September to July." (Mr. O.A.)
- "The skills of the instructors should be enhanced." (Mr. L.E.)

Regarding the in-service training courses, the participants cited some recommendations to enhance their quality. It is reported that these training courses should be regularly organized: "Training sessions should be organized regularly and continuously." (Mr. S.T.) It is also recommended to organize in-service training sessions once there are new issues with regard to Amazigh language teaching: "First, regular and periodic training sessions should be organized, especially when there are new developments in the field of teaching the Amazigh language." (Mr. M.K.)

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

5. Analysis and Discussion

The participants of the current study reported that they had undergone pre-service training in teaching the Amazigh language at CRMEF. This issue is one of the positive points regarding Amazigh language teaching. It is worth noting that pre-service training at CRMEF targets a set of skills as cited by Agnau (2022). Given that these teachers benefited from this training and that they have provided positive responses regarding its quality, this means that they have gained these skills and basic competencies to start teaching the Amazigh language.

The present study participants emphasized the importance of pre-service training and its crucial role in building their initial knowledge to embark on the adventure of teaching the Amazigh language. This means that MEN should keep up the same strategy to train Amazigh language teachers and avoid any patchwork approach to providing for these teachers. Furthermore, it has to enhance, promote, and develop the pre-service training at all levels.

Moreover, the Amazigh language teachers confirmed the indispensability of in-service training. They affirmed that such training plays a great role in developing teachers' competencies, and it provides them with any updates regarding Amazigh language teaching. However, this type of training is rare, as it is reported by the respondents of the present paper. Thus, MEN has to seriously work on the workshop of organizing in-service training courses in a regular manner so that these teachers will benefit from any pedagogical updates.

The results of the current study with regard to training are in line with Ichou and Fathi (2022) and Gardner (2002), who studied language policy for Basque education. He confirmed that in 1986 a major change occurred in the domain of teaching the Basque language, especially when it comes to teachers' profiles.

However, the results are in opposition to previous research (Moyo, 2001; Errihani, 2006; Boukous, 2009; Monahan & Severo, 2020). Moyo (2001) studied language policy and planning in the educational system in Malawi. He confirmed that among the list of problems that teaching indigenous languages encountered in Malawi, we found the lack of well-trained graduates.[1] Furthermore, Boukous

[1] See also Awoniyi (1982) for details about Malawian problems in teaching indigenous languages.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

(2009) cited that the Amazigh language teachers are trained but affirmed the weakness of this training.

On the other hand, Errihani (2006) said that teachers of Tamazight received two weeks of training in the beginning of the school year 2003-2004, the first year of integrating the language into the Moroccan educational system. He added that the Moroccan state organized minimal training efforts in order to assist Tamazight teachers with language pedagogy and didactics. Similarly, Monahan & Severo (2020) supported the issue by saying, "Teacher training programs were shortened to three weeks, and they started to try to recruit teachers who were already trained in the language." (Monahan and Severo, 2020: 64)[1]

The participants of the current study reported negative responses when it comes to in-service training. First, some of them said that they have never participated in this type of training. It is confirmed that this kind of training is very weak and limited. However, they emphasized the fact that these in-service training courses are crucial for increasing the knowledge, proficiency, and advancement of teachers as well as allowing them to benefit from any pedagogical updates regarding Amazigh language teaching.

Moutaki and Taoufik (2023), while talking about the fact of adding a new component to the curriculum of the Amazigh language school subject, namely the Unity Project, confirmed that the new component requires in-service training and educational follow-up, which is a very unlikely process in light of the absence of supervisors and pedagogical inspectors specialized in the Amazigh language and its didactics.

The results of the present paper are in line with Belkhir & Abdelhay (2019). They suggested a number of steps to promote teaching the Amazigh language, among which we find two suggestions with regard to in-service training. These are the following: "Tamazight teachers need in-service training frequently to learn about how to remedy issues such as time and classroom management. Furthermore, "The Ministry of Education is supposed to train more inspectors to cover the needs

[1] See also Abdelhay. B et al. (2018) for a similar situation when it comes to teachers' training in Sudan when they changed teaching in Arabic to English.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

of instructors as the number of demands and challenges is increasing. Four inspectors to cover a whole country are not enough." (Belkhir & Abdelhay, 2019: 306-307)

6. Conclusion

The objective of the present study was to investigate the importance of pre- and in-service training in improving the Amazigh language teachers' competencies. It also explored how in-service training quality enhances the proficiency of Amazigh language teachers, as well as the role of training in providing novice teachers with the necessary competencies to effectively teach the Amazigh language.

First, the participants reported that the quality of pre-service training at CRMEF ranged from acceptable to good. Second, the findings highlighted the importance and indispensability of this training. They emphasized that it helped teachers to embark on the adventure of teaching the Amazigh language. Furthermore, the Amazigh language teachers reported negative responses with regard to the number of in-service training sessions they attended, while they emphasized the importance of the in-service training courses. The respondents affirmed that these courses develop teachers' competencies and performance, and they enhance their abilities in language, pedagogy, and didactics. Moreover, the results highlighted a set of recommendations for enhancing the Amazigh language pre-service training system. These recommendations encompass focusing on practicums more than theoretical training, extending the training year to a full year, and enhancing the quality of trainers.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Bibliography

- Abdelhay, A., et al. (2018). 'When God Is a Linguist: Missionary Orthographies as a Site of Social Differentiation and the Technology of Location'. Tyranny of Writing: Ideologies of the Written Word, Bloomsbury Publishing Plc, 97–112.
- Awoniyi, T. (1982). The teaching of African languages. Logos: Nigeria Publishing Services.
- Belkhir, Y, and Bakhta, A. (2019). Teaching Tamazight in Mostaganem: Challenges and Perspectives. Arab World English Journal 10.3, 299-308.
- Boukous, A. (2009). Aménagement de l'amazighe: pour une planification stratégique. Revue de l'Institut Royal de la Culture Amazighe, Asinag 3: 13-40.
- El Boutakmanti, Y. (2025). Integrating Tamazight in Moroccan Schools: A Sociolinguistic Perspective on Policy and Planning in Education. (Unpublished doctoral dissertation). Mohamed I University, Oujda, Morocco.
- Eliyawati, E., Widodo, A., Kaniawati, I., & Fujii, H. (2023). The effectiveness of teacher training on environmental education: Challenges and strategy for future training program. Jurnal Penelitian Pendidikan IPA, 9(8), 6056-6066.
- Errihani, M. (2006). Language policy in Morocco: Problems and prospects of teaching Tamazight. Journal of North African Studies 11.2: 143-154.
- Gardner, N. (2002). Language policy for Basque in education. Submission to the Education and Lifelong Learning Committee of the National Assembly of Wales.
- Hsieh, H.F., and Shannon, S.E. (2005) Three approaches to qualitative content analysis. Qualitative Health Research,15 (9), 1277 – 1288.
- Ichou, A, and Said, F. (2022). Amazigh Language in Education Policy and Planning in Morocco: Effects of the Gap between Macro and Micro Levels of Planning. International Journal of Social Science and Human Research 5.08: 3702-3719.
- Idhssaine, A. (2022). The evolution of the status and teaching of Amazigh in Morocco: From marginalization to institutionalization. Journal of Language Teaching 2.12: 1-7.
- Kingdom of Morocco. Royal Decree n° 1-11-91 of 27 Shaabane 1432 (29 July 2011) promulgating the text of the Constitution.
- Mayring, P.: Qualitative content analysis, forum: Qualitative Social Research, 1(2), 1–10 (2000)

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- MEN (2019). Regulatory Law No. 26.16. Determining the stages of activating the official nature of the Amazigh language and modalities of integrating it into the field of education and in priority areas of publiclife:KingdomofMorocco.chromeextension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/lois/Loi_26.16_Ar.pdf?ver=2016-09-16-131326-733
- Monahan, C. B., and C. G. Severo. (2020). Amazigh language policy in Morocco and the power of contradiction. Language Planning and Policy Ideologies, Ethnicities, and Semiotic Spaces of Power: 50-67.
- Moyo, C, T. (2001). Formulating effective policy: issues in language and education in Malawi. Diss. University of Zululand.
- Nachef, Lahcen. (2016). Normativisation et enseignement de la langue amazighe au Maroc: état des lieux, méthodes et réalisations. Diss. Lyon.
- Panda, A. S., Samantaray, M., Rani, E., Pallavi, Behera, G. K., & Nayyar, S. (2025). A study on the effectiveness of in-service training programs in terms of professional development in Chhattisgarh. International Journal of Social Impact, 10(1), 181–187. https://doi.org/10.25215/2455/1001S25
- Sadiqi, F. (2011). The teaching of Amazigh (Berber) in Morocco. Handbook of language and ethnic identity: The success-failure continuum in language and ethnic identity efforts: 33-44.
- Stronge, J. H. (2018). Qualities of effective teachers. Ascd.
- البوتكمانتي، يونس. (2011). إصلاح نظام تكوين المدرسين من بوادر الإصلاح التربوي الشامل. مجلة علوم التربية، (49): 102-107.
- متقي، فيصل، وتوفيق، رحمة. (2023). موقع اللغة الأمازيغية من الإصلاح التربوي بالمغرب. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا: 57 - 79

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Apprendre des Softs Skills dans un langage didactique : limites et contraintes (cas des étudiants de l'OFPPT de Meknès)

Dr. Adil LOUKILI
Université Ibn Tofail de Kénitra
Maroc

Résumé :

Sur la base de la méthodologie quantitative, cette recherche a permis de mettre en lumière l'importance des soft skills ainsi que les limites et les contraintes de leur enseignement dans les établissements supérieurs marocains. À travers une enquête de terrain menée auprès des étudiants de la deuxième année à l'OFPPT de Meknès, en faveur de qui des cours de Soft Skills ont été dispensés, les résultats ont montré que ces compétences étaient perçues comme essentielles pour favoriser l'adaptation, la communication et l'insertion professionnelle et sociale. En dépit de leur utilité reconnue, l'enseignement des Soft Skills demeure carencé, en l'absence de formateurs spécialisés et d'un programme didactique riche, clair et harmonisé.

Mots clés : Soft skills, enseignement, didactique, insertion professionnelle.

Abstract :

Based on a quantitative methodology, this study highlighted the importance of soft skills as well as the limitations and constraints associated with their teaching in Moroccan higher education institutions. Through a field survey conducted among second-year students at the OFPPT in Meknes who had received Soft Skills training, the findings revealed that these competencies are perceived as essential for fostering adaptability, communication, and both professional and social integration. Despite their widely acknowledged value, the teaching of soft skills remains inadequate due to the lack of specialized instructors and the absence of a comprehensive, clear, and harmonized instructional program

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Introduction :

Dans un contexte marqué par de profondes mutations sociales, technologiques et éducatives, la question des compétences comportementales suscite un intérêt croissant auprès des chercheurs et des praticiens. En effet, ce phénomène occupe aujourd'hui une place importante dans les réflexions scientifiques récentes qui tentent d'harmoniser entre les besoins du marché et le parcours académique des jeunes. Communément appelées Soft Skills, ces compétences ont connu dernièrement un essor considérable en raison de leur importance dans le champ professionnel et social. Les organisations recherchent désormais des individus capables non seulement de maîtriser des savoirs techniques, mais également de communiquer efficacement, de collaborer, de faire preuve d'adaptabilité et de résoudre des problèmes complexes. Les soft skills sont un ensemble de compétences personnelles, relationnelles et émotionnelles qui facilitent l'interaction avec les autres en favorisant l'efficacité comportementale dans différents contextes professionnels et sociaux. Parmi les plus appréciées figurent la communication, l'esprit d'équipe, la créativité, l'intelligence émotionnelle, la gestion du temps, la pensée critique et le leadership. L'intérêt porté aux soft skills s'est particulièrement renforcé avec l'explosion de la mondialisation et de la digitalisation des activités professionnelles. Dans les établissements scolaires où les savoirs, savoir-faire et savoir-être sont enseignés pour préparer rigoureusement des futurs employés aux besoins du marché parait la nécessité d'introduire les Soft Skills dans les programmes dédiés aux étudiants. Au Maroc, l'enseignement de ces compétences n'est pas facile à réaliser, car les enseignants qui travaillent sur la didactique de la discipline ne sont pas spécialisés dans le domaine et n'ont pas une plate-forme large et unique sur les objectifs escomptés. En plus, l'acquisition de ces habilités nécessite du temps et donc un cumul de connaissances et de pratiques ; ce qui n'est pas le cas dans les établissements marocains. Confronté à ces contraintes, le langage didactique, manipulé en classe des Soft Skills, n'arrive souvent pas à remplir sa fonction, mais il peut influencer les apprenants dans une certaine mesure quand il traverse pertinemment leur esprit. C'est dans cette perspective que s'inscrit notre présente recherche. Celle-ci s'interroge sur ce qu'on doit enseigner et sur les limites de de

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

cet l'enseignement. Un intérêt particulier sera centré sur les établissements de l'OFPPT, vu qu'ils forment des étudiants pour leur qualification professionnelle et qu'ils intègrent les Soft Skills comme module principal dans chaque spécialité. Nous posons donc la problématique suivante : dans quelle mesure l'enseignement des Soft Skills s'avère efficace dans le langage didactique choisi par nos enseignants ? Pour répondre à cette question, nous mettrons d'abord l'accent sur le rôle du langage didactique dans le processus d'apprentissage, puis nous expliquerons la visée derrière l'enseignement des Soft Skills, enfin nous discuterons à travers l'analyse des résultats de l'enquête l'utilité de cet apprentissage dans l'employabilité et dans le quotidien des étudiants. Le terrain d'enquête sera axé sur l'OFPPT de Meknès avenue des FAR en raison de sa proximité et sa richesse en termes de variables.

Cadre théorique :

S'imbiber d'un langage dans une atmosphère didactique :

Depuis l'ère d'Aristote et de Platon et jusqu'à aujourd'hui, **le langage**, « cet inconnu », comme l'appelait (Kristeva Julia , 1969), se pose comme moyen incontournable dans l'établissement du rapport que l'homme entretient avec soi-même et avec le monde qui l'entoure. Autrement dit, l'homme ne peut se rendre compte de son existence, penser le monde extérieur ou communiquer avec l'autre sans langage. Pour cette créature sociale, les objectifs que ce dernier peut remplir sont toujours tributaires de son contexte d'emploi, de l'espace où se produit son énoncé, du temps et des besoins des intervenants. Par ailleurs, les formes, à partir desquelles le langage se met en évidence, ne peuvent être composées et construites qu'au moyen des interactions qui s'effectuent entre les membres d'une société. À vrai dire, la vie en société dépend de l'intercompréhension entre ses individus rendue possible par le langage. En effet, le langage permet de percevoir, de déclarer et de partager des émotions et des idées. Ainsi, le locuteur se trouve dans la nécessité de se servir de ce moyen de communication pour présenter et représenter un fait, suivant une mentalité propre à une société. Dans ce contexte, le langage, sous ses formes multiples et variées (verbales, non verbales et para verbales), permet à

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

l'apprenant de se connecter au monde de la connaissance à partir d'une représentation symbolique du sens élaborée en classe.

Ce moyen d'expression, comme l'illustrent de nombreux linguistes (Laplane Dominique, 2005), permet à l'émetteur (enseignant ou élève) de véhiculer une information au destinataire en accomplissant un acte de langage qui peut varier selon la situation de communication. Selon (Austin John , 1970), les actes de langage sont, soit constatifs (qui décrivent une réalité), soit performatifs (qui accomplissent une action). La fonction communicative du langage est définie par Austin et (Searle John, 1972) comme un acte illocutoire (le fait de produire un énoncé pour réaliser un objectif : promesse, ordre, question, etc.), par contre la conative est perçue par les mêmes auteurs comme un acte perlocutoire dont l'objectif énonciatif est de faire réagir le récepteur. Dans ce cadre, nous pouvons dire que le langage en tant qu'acte individuel et social en même temps, permet de mettre l'opération enseignement-apprentissage en pratique suivant des règles et des valeurs communes.

Dans une situation de communication où le langage est considéré comme moyen incontournable de contact entre les interlocuteurs, l'apprenant peut construire le sens du message à travers un processus qui repose sur les réflexions mentales qu'il a élaborées avec le soutien de son professeur ; un processus qui favorise la compréhension et améliore la communication collective entre tous les membres. Les représentations symboliques structurées en classe doivent être comprises de la même manière, par tous intervenants, selon des références sémantiques partagées en commun. En effet, le langage, non seulement permet, à partir d'une langue, d'exprimer des idées, mais donne aussi un cadre socio spatial de réflexion qui anime le travail pédagogique et didactique. On peut dire que l'environnement de l'apprentissage dépend de son langage.

La didactique, comme la définissent plusieurs auteurs, est une discipline, à visée praxéologique, qui étudie les conditions permettant à un apprenant de construire un savoir et d'endiguer les obstacles qui le bloquent dans les processus d'apprentissage. Elle est mise en pratique à travers un langage qui s'articule autour des formes diverses de communication utilisées dans des situations d'enseignement-

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

apprentissage. Le but est de transmettre, au moyen des consignes, des explications et des productions (écrites ou orales), un certain savoir en vue de faire acquérir des compétences opérationnelles. En classe, le langage agit donc comme un médiateur qui facilite la compréhension, favorise les échanges et aide à construire progressivement les capacités intellectuelles et sociales des élèves. Ceci dit, le langage didactique permet à ces derniers d'acquérir le savoir à partir des activités proposées. Ce que l'enseignant conçoit comme leçon vise à forger un socle sémantique dont l'objectif est d'imprégner l'esprit de l'apprenant. Diverses formes de comportement adoptées par ce dernier sont ancrées dans sa personnalité par le biais d'un quelconque apprentissage ayant défini un jour sa manière de penser, de réfléchir ou de raisonner. Ainsi, on parle de savoir, de savoir-faire et de savoir-être dans des situations d'initiative et d'action. Les mots, les textes ou les expressions orales sont destinés à transmettre des concepts dont les dimensions symboliques traversent l'espace didactique vers un autre social et humain. Ces concepts sont des constructions cognitives qui ont une base fonctionnelle ; celle de pousser à l'action et de planifier un comportement à venir. C'est dans cette perspective que l'on peut parler du lien entre le langage didactique, le sens et la compétence transversale. Les travaux didactiques tracent donc en faveur des apprenants un chemin psycho-cognitif où le sens dresse ses jalons pour déterminer une compétence, la mettre à nu et lui donner un droit de cité. Cette compétence leur permet d'intervenir quand il le faut dans des situations où ils se trouvent dans le besoin d'agir. Dans ce stade, il ne faut pas oublier que l'environnement social impose fortement sa loi chez tout le monde ; ce que les sociologues (Blanchet Jacques , 2011), les psychologues (Gosling Patrick, Ric François, 1996) et d'autres scientifiques ont affirmé à propos de l'influence incontournable de la société sur l'homme est très marquant. Ces derniers ont montré, à plusieurs reprises, que nous ne sommes pas maitres à bord de nos choix quotidiens dans la vie, même s'il nous parait parfois que nous en sommes acteurs. À vrai dire, nous ne faisons que dégurgiter consciemment ou inconsciemment ce que nous avons acquis et appris dans notre entourage. Ceci dit, le conformisme social se pose comme évidence dans la dynamique du groupe social. En d'autres mots, les valeurs sociales permettent à l'individu de se définir une

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

identité partagée en masse avec d'autres membres de la même société, car tout homme, dans le devoir inéluctable de vivre en commun, cherche naturellement à s'intégrer dans le groupe social auquel il appartient en adoptant les mêmes comportements que ses concitoyens. Dans ce cas, il trouve la sérénité de se mettre au diapason du groupe social et craint qu'il soit jugé différent, en plus. L'idée est bien confirmée par Haviland, Crawford, Fedorak et Lee qui estiment, dans leur ouvrage *Cultural Anthropology*, que le conformisme social redresse, à partir des valeurs sociales, le comportement des gens. Ils affirment, dans ce cas, que :

« *les valeurs, croyances et idéaux guident et colorent les comportements des individus, et permettent à ceux-ci d'interpréter leurs expériences quotidiennes.* » (Haviland William, Crawford Gary, Fedorak Shirley et Lee Richard , 2004).

En se basant sur la puissance naturelle du mimétisme, l'école peut jouer un rôle majeur dans l'affermissement des liens culturels entre l'apprenant et la société. Dans ce contexte, elle peut réguler certains comportements, sarcler certaines idées ou en inculquer d'autres. Les concepts et les connaissances appris en classe pourraient côtoyer l'atmosphère sociale de l'apprenant sans devoir s'y soumettre de fond en comble. Il s'agit d'une reprogrammation mentale collective et partagée qui s'adapte aux différents rythmes de l'évolution humaine. À partir des éléments cognitifs qu'il véhicule (valeurs ; croyances…), le langage didactique est capable donc d'orienter les perceptions et les comportements des gens.

S'approprier des soft Skills dans un établissement scolaire :

Les soft skills sont difficiles à définir en raison de leur nature conceptuelle et contextuelle. Contrairement aux Hard Skills, elles ne sont ni facilement mesurables ni universellement prises en compte, vu qu'elles varient suivant les paramètres d'évaluation que propose chaque organisation et suivant les besoins et les attentes du marché d'emploi. La traduction littérale de l'expression ne reflète pas vraiment le bon sens vers le français ; la qualifier de "compétences douces" ne fait pas mouche dans sa vraie désinence. Certains la traduisent en "compétences transversales ou comportementales". En revanche, il s'avère pertinent de la garder dans sa structure linguistique originale. Sur le plan sémantique, il est question de l'ensemble des

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

aptitudes interrelationnelles et psycho-cognitives essentielles à la réussite professionnelle et personnelle de l'individu. Selon Feraco, T., Resnati, D., Fregonese, D., Spoto, A., & Meneghetti, C : « *les compétences transversales sont des traits de personnalité adaptables qui influencent notre cognition, notre comportement et nos émotions, et nous aident à atteindre nos objectifs. Elles sont essentielles à l'insertion professionnelle car elles augmentent les chances de trouver un emploi, de réussir professionnellement et de produire des résultats innovants.* » (Tommaso Feraco, 2023).

Les recherches focalisées sur les Soft Skills captent de plus en plus l'attention des intervenants dans le marché d'emploi. Ces dernières années, la majorité d'entre eux considèrent que le succès professionnel d'un futur travailleur est étroitement lié à ce genre de compétences. Les compétences techniques, bien qu'elles soient capitales dans l'exercice d'une tâche, d'un métier ou d'une fonction, elles demeurent à maintes reprises insuffisantes dans l'accomplissement des objectifs tracés par les responsables (Klaus, 2008)

L'évolution du monde de travail exige une pléiade de changements au niveau des attentes académiques et techniques. Depuis très longtemps, l'environnement d'emploi a abrité des gens dont les habilités techniques sont puissantes, mais insuffisantes pour garantir leur insertion professionnelle et sociale. Les soft skills sont devenues, à cet égard, un support indéniablement incontournable pour répondre favorablement aux exigences du marché de l'emploi. Désormais, les entreprises recherchent des profils capables de s'adapter efficacement aux évolutions technologiques et sociales, comme travailler en équipe, réussir le contrôle du leadership et résoudre les problèmes relatifs au fonctionnement de la gestion. D'où la nécessité de tracer un nouveau profil de candidat dont les qualités comportementales sont davantage satisfaisantes par le monde des entreprises. Récemment, le divorce entre le marché d'emploi et les nouveaux travailleurs commence à retrouver des taux plus ou moins faibles grâce aux nouvelles formations que certaines entreprises ou institutions tachent à leur faire subir, notamment au niveau de la communication et de l'insertion professionnelle. Depuis leur

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

émergence en (1968), les soft skills attirent de plus en plus l'attention des responsables pédagogiques dont l'objectif axial est de forger des compétences et des qualifications nécessaires, car elles représentent une clé de succès pour les jeunes d'aujourd'hui, vu qu'elles facilitent leur épanouissement personnel et professionnel. Depuis lors, l'expression est utilisée par des entités spéciales au sein de l'armée américaine et a commencé jusqu'à 1972 à prendre plus d'ampleur, car certains dirigeants militaires aux USA ont remarqué que beaucoup de missions des soldats étaient réussies grâce à la manière dont ces derniers avait été dirigés. Les soft skills sont donc " *une combinaison de qualités relationnelles, interpersonnelles et sociales, considérées comme un complément aux compétences techniques (Hard Skills)*" (…) « *ils regroupent plusieurs types de compétences à savoir les compétences interpersonnelles, relationnelles, l'intelligence émotionnelle, la pensée critique, la communication, les compétences d'équipe, de management des personnes et des projets.*» (Meenakshi, 2009)

Acquérir des qualités de ce genre n'est pas facile pour un futur travailleur ; si l'environnement social remplit sa mission sacrée d'en forger un ensemble indéterminé, l'école assume une grande responsabilité dans la modélisation de cet apprentissage. Il arrive que certains individus trouvent personnellement facile de prendre l'initiative, de communiquer ou de travailler en équipe sans que la classe leur inculque quoi que ce soit. Cependant, la grande majorité se trouve, en dépit des qualités techniques dont elle fait preuve, bloquée dans la mise en pratique de ces qualités. Faute de quoi beaucoup de gens ne parviennent souvent pas à exceller dans leurs travaux dus ou dans leurs missions confiées au sein de l'entreprise, quelques soient leurs potentiels en termes de savoir. Par conséquent, l'employabilité chez eux demeure carencée et sans effet effectif. Selon Monchatre, « *il semble qu'un phénomène de responsabilisation des actifs au service de la production émerge, et ferait de la compétence un instrument de gestion des parcours en fonction des besoins du marché, et de la négociation salariale. »*. (Monchatre, 2007). Vu leur capital bénéfice dans le marché d'emploi, les soft skills commencent ces dernières années à intéresser les acteurs pédagogiques au Maroc et ailleurs. Le but principal est d'assurer aux jeunes formés des aptitudes complémentaires qui marient entre le

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

volet académique et professionnel. Depuis lors, on commence à voir l'enseignement des Soft skills s'effectuer dans des cours dispensés ou sous forme d'une discipline à part entière. Au Maroc, les profs qui s'en occupent manquent en général d'une spécialité précise dans ce champ, car il n'existe pas une branche officielle d'études qui prend ce nom ou qui se focalise uniquement sur ce genre de connaissances dans les facultés marocaines. En revanche, les recherches qui se sont frayées ce chemin avaient beaucoup avancé et permis à la communauté académique et entrepreneuriale de mettre le doigt sur des entraves susceptibles de contrer l'insertion professionnelle ou d'hypnotiser l'épanouissement managérial des employés. Il s'agit des études qui portent sur le champ psychologique (esprit critique, confiance en soi, gestion des émotions), sur le champ linguistique (communication, débats, réunions) et social (relations interpersonnelles, leadership, travail en équipe), etc. Selon la dernière étude Future of Jobs publiée en 2018 par le Forum Économique Mondial, les recruteurs s'attacheront en priorité aux 10 compétences suivantes :

1. Pensée analytique et capacité d'innovation
2. Techniques d'apprentissage actif
3. Créativité, originalité et prise d'initiative
4. Capacité à concevoir des technologies et à programmer
5. Capacité d'analyse et pensée critique
6. Capacité à résoudre des problèmes complexes
7. Leadership et influence sociale
8. Intelligence émotionnelle
9. Raisonnement, capacité à résoudre des problèmes complexes
10. Capacités d'analyse de systèmes et d'évaluation

Ces Soft skills peuvent changer selon le contexte et les exigences du travail alloué. L'étude confirme qu'ils occupent une place importante dans les marchés d'emploi d'aujourd'hui, bien qu'ils soient difficilement évaluables sur le plan

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

technique. Ils représentent donc un paramètre déterminant qui crée la différence entre un travailleur et un autre, car ils jouent un rôle crucial dans le succès professionnel de ces derniers. À vrai dire, celui qui parvient à communiquer facilement avec ses collaborateurs et à les pousser à prendre des décisions favorables pour l'entreprise demeure plus efficace qu'un employé passif qui se soustrait à accomplir des tâches imposées. Ces compétences comportementales procurent une valeur ajoutée à l'environnement du travail, quelques soient ses objectifs. Si la société conditionne la présence effective d'une grande partie des Soft skills chez les gens, les établissements scolaires peuvent faire à bon escient leur part dans l'acquisition de ces compétences. Les études ont prouvé par exemple qu'un élève de nature timide pouvait dépasser son trac au moment de ses prises de parole et devenir un bon communiquant grâce à l'apprentissage ; de même, un étudiant d'habitude réticent peut apprendre à partager efficacement ses idées et se métamorphoser en un bon collaborateur et ainsi de suite. Cela s'avère sans doute difficile, eu égard au poids des accoutumances socioculturelles qui déterminent avec le temps le caractère et les comportements des gens ; il se trouve aberrant de parler d'un changement abrupt du jour au lendemain. Cependant, une telle prise de conscience d'un savoir-faire ou d'un savoir-être a tellement du poids que les futurs employés peuvent au moins réguler et adapter une partie de leurs manières d'agir, de penser ou de décider. Cela dépend certainement de la manière dont ces compétences ont été enseignées et de l'espace temporel et didactique de l'apprentissage.

Cadre pratique:

Présentation de l'enquête:

Notre enquête se base sur une démarche quantitative qui consiste à élaborer un questionnaire dont les données collectées feront l'objet d'une interprétation et une analyse des résultats. Nous avons demandé à Monsieur H M, Directeur de l'OFPPT de Meknès avenue des FAR, de nous aider à réaliser la recherche tout en nous facilitant l'accès au groupes Watsapp des étudiants de différentes spécialités. Dans cette perspective, nous avons cherché à envoyer des questionnaires aux apprenants

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

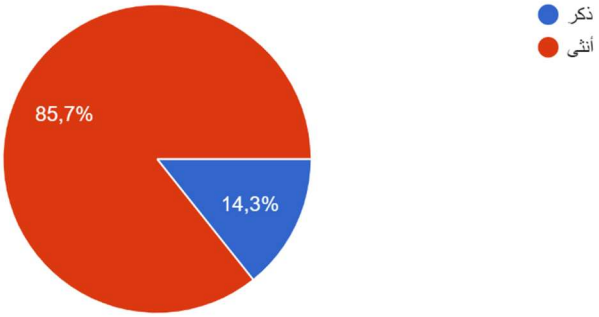
de l'établissement pour recueillir les informations dont nous avons besoin. L'objectif est de mettre l'accent sur les potentiels bénéfices de l'enseignement des Soft Skills que ces étudiants ont pu constater chez eux. Les résultats puiseront donc dans les opinions des apprenants vis-à-vis de ce qu'ils ont retenu comme compétences comportementales ou transversales dans la discipline de Soft Skills. L'essentiel dans la recherche est de déterminer dans quelle mesure le langage didactique qui circule en classe des Soft Skills arrive à imprégner et influencer favorablement ces futurs employés. Nous avons envoyé le questionnaire au maximum d'étudiants à dessein de saisir le maximum de réponses, après leur avoir expliqué notre la visée derrière l'enquête. Il s'agit de définir, selon eux, l'importance des Soft Skills dans leur façon de penser, d'agir ou de réagir. La potentielle valeur ajoutée de l'enseignement de la matière sera mise en relief non seulement à partir du contenu envisagé en classe, mais également à partir du langage que l'enseignant a cherché à manipuler. Majoritairement des admis en deuxième année scolaire, les étudiants à qui le questionnaire a été envoyé avaient déjà subi une formation de 60 heures en Soft Skills quelle que soit leur spécialité (Gestion des Entreprises ; Assistant Administratif ; Tailleur Couturier ; etc.). En effet, ils ont déjà validé ce module (soit directement soit par compensation) et retenu différentes notions en question. Nous avons demandé aux répondants de réagir objectivement aux questions posées pour obtenir plus ou moins des résultats non biaisés. Il s'agit de 3 classes de la deuxième année (AAOCP201 ; AAOC201 ; AAOG201) choisies arbitrairement. Chaque classe renferme successivement (20, 20, 21) étudiants. Les questionnaires ont été formulés en arabe pour faciliter la compréhension des questions et envoyés en ligne en vue de fluidifier la participation. Le processus s'est fait à travers le lien suivant : https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSfj0ccjNsKopFhGZczbj7zmJr6vlCDZgqzpXqos_D9jt73Dw/viewform?usp=header

Nous avons amené les participants à déterminer d'abord leur sexe, puis à apprécier les notes qu'ils avaient eues en classe, enfin à donner leur avis sur le déroulement des activités et sur les contraintes qui pourraient étouffer les objectifs escomptés derrière l'enseignement de la discipline. Les données recueillies nous ont donné les résultats suivants :

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

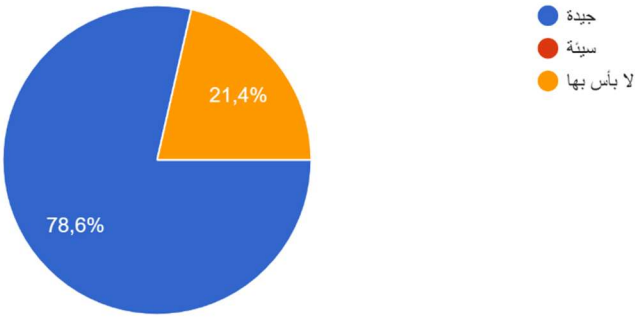
الجنس

28 réponses



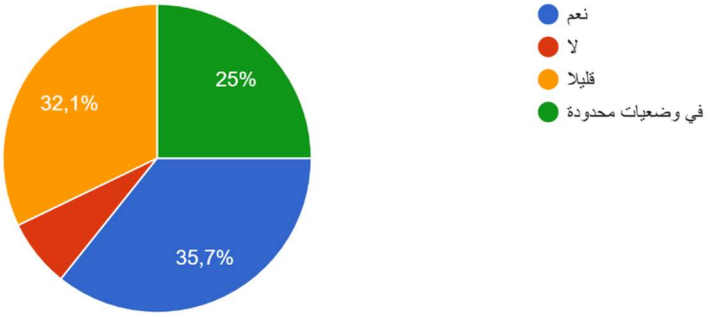
كيف كانت نقطك في مادة Soft Skills التي درستها سابقا ؟

28 réponses



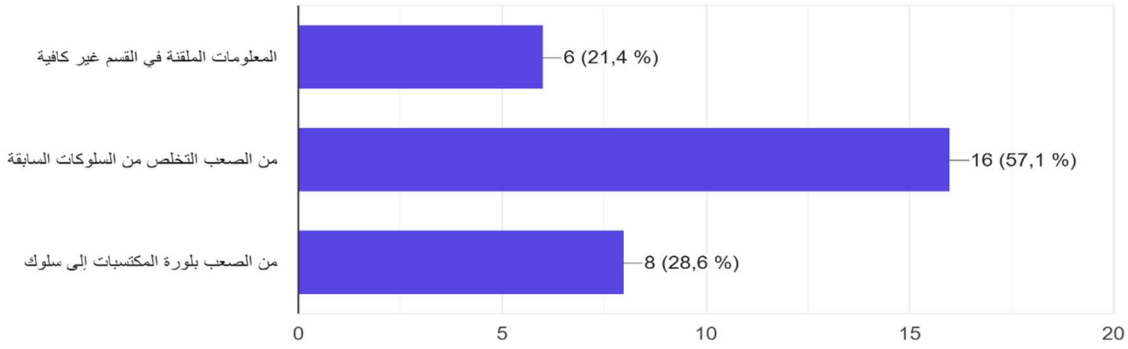
هل ما اكتسبته في مادة Soft Skills غير من شخصيتك أو من طبعك ؟

28 réponses

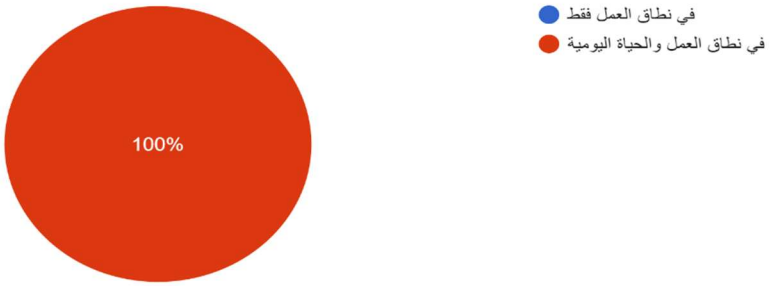


© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

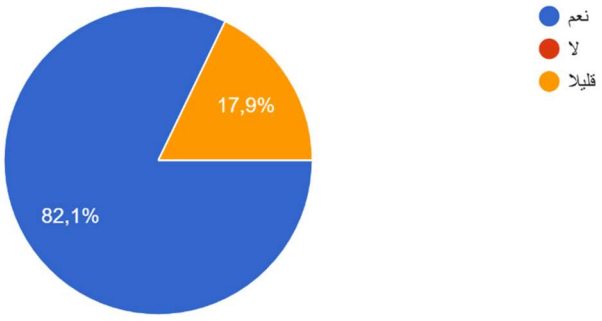
ما الذي يجعل ما اكتسبته صعبا في تداوله كسلوك دائم؟
28 réponses



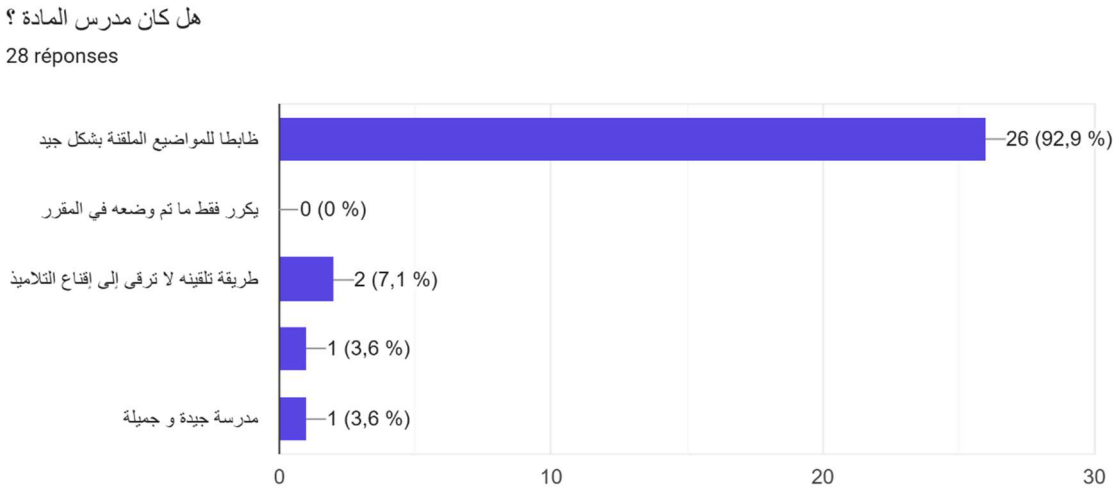
هل ترى أن ما اكتسبته يجب أن يدخل
23 réponses

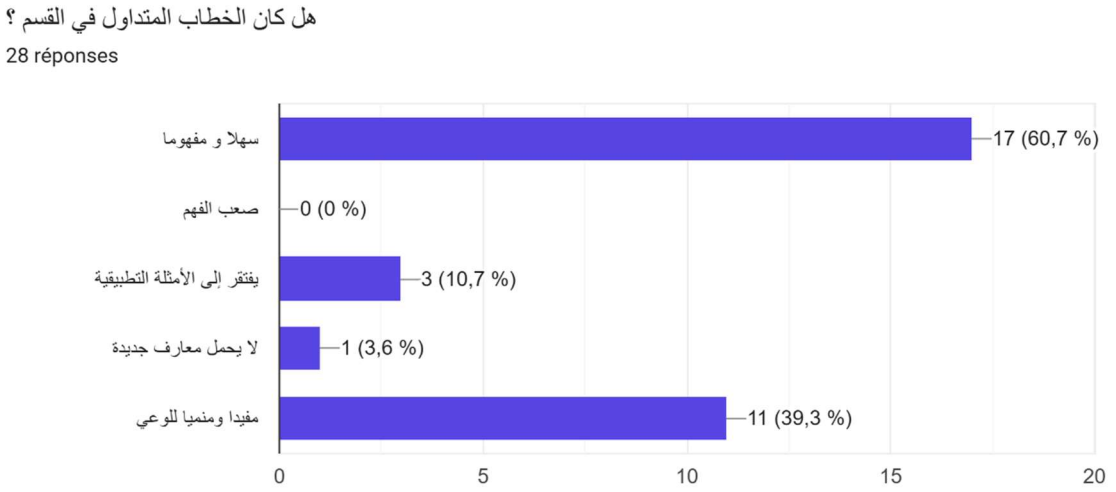


هل استفدت أمورا جديدة من هذه المادة ؟
28 réponses



© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/





Analyse des résultats :

Sur 61 étudiants, nous n'avons pu obtenir que 28 participations. Ces résultats montrent clairement que les « compétences douces » (soft skills) sont, aux yeux de la grande majorité des étudiants, fructueuses. Ces derniers ont déclaré que la discipline enseignée avait influencé au moins certains traits de leur personnalité. Autrement dit, on peut dire que l'apprentissage de ces compétences en classe a

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

marqué ces apprenants au point qu'ils ont avoué son utilité dans leur quotidien. À cet effet, tout le monde a avancé que les acquis des Soft Skills devaient non seulement faire partie de l'environnement du travail, mais également de l'environnement social. Cependant, les répondants ont précisé que l'enseignement des Soft Skills en classe n'avait pas un poids suffisant pour faire traduire les acquis en véritables comportements pérennes ; cela est dû, d'après eux, soit à la pénurie d'informations transmises, soit aux difficultés rencontrées dans le changement de leurs accoutumances. Si l'enseignement de la matière n'a pas été sans effet, c'est parce que le langage didactique entretenu par le Formateur avait certainement joué un rôle indéniable selon les résultats de l'enquête. La plupart des participants ont relevé que l'enseignant de la matière maitrisait ce qu'il véhiculait comme contenu, en dépit du manque d'exemples concrets, et utilisait un langage accessible et constructif. Dans la vie de tous les jours et chez n'importe quel apprenant, il est difficile de changer foncièrement et accidentellement de caractère à l'issue d'une information transmise ou d'une expérience vécue en classe, mais un savoir de valeur enseigné avec clairvoyance et simplicité ne peut jamais passer à côté ; à vrai dire, prendre conscience de l'utilité d'un savoir-faire ou d'un savoir-être peut mener l'apprenant à remettre ses comportements habituels en question en vue de les amender, les sarcler et les réguler en faveur du bien-être individuel et collectif. La façon dont les Soft Skills sont enseignés interroge énormément de chercheurs dans le processus didactique, vu le manque de profs spécialisés en la matière (discipline enseignée soit par des profs de français, de psychologie ou de pédagogie) et l'écart flagrant entre ce qu'on veut réaliser comme compétences chez les apprenants et ce qu'on suggère comme savoir conçu. De ce fait, un tel enseignement de ce genre n'arrivera toujours pas à généraliser, chez tout le monde, le traçage des objectifs et à les réaliser avec succès en mettant le doigt sur l'origine du problème. Une pénurie de connaissances de la part du prof (des profs qui manquent de savoir approfondi) et une orientation nébuleuse de la part des responsables du programme conçu (pas de programme didactique unique et complémentaire pour tous les professeurs) pourraient sans doute bousiller la réalisation des objectifs. Par conséquent, le langage que le Formateur peut employer pour amener ses apprenants à s'investir dans

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

l'opération de l'apprentissage autonome sera carencé, monotone et très basique En plus certaines compétences doivent prendre du temps pour se construire et faire partie des potentiels de l'apprenant comme la communication (en français ou en anglais). Concernant les chances d'employabilité. Il est certain que les Soft Skills permettront un jour à ce dernier de se différencier auprès des recruteurs, car ils représentent un atout considérable qui distingue un employé d'un autre. D'après Bouret, J. Mauléon, F. Hoarau, : « *Les Soft skills permettent au recruteur d'identifier la singularité d'un profil et les compétences interpersonnelles qui vont fluidifier son relationnel, d'évaluer si le candidat va répondre aux attentes, s'épanouir, s'adapter au quotidien et aux imprévus* » (Bouret Julien, 2018). Ces compétences permettent également de s'adapter aux changements du marché de l'emploi et de progresser à bon escient dans les carrières professionnelles.

Conclusion :

En conclusion, la recherche que nous avons réalisée a mis en évidence les limites et les contraintes relatives à l'enseignement des Soft Skills dans les établissements supérieurs marocains ; l'objectif de la recherche consistait donc à déterminer dans quelle mesure le langage didactique manipulé en classe permettait de forger à bon escient ces compétences, eu égard à leur importance dans la vie des futurs employés. Nous avons pris l'OFPPT de Meknès avenue des FAR comme échantillon représentatif et opté pour le questionnaire comme instrument d'enquête sous la bannière de l'approche quantitative. L'étude s'est basée sur l'avis des étudiants de la deuxième année scolaire ayant déjà pris connaissance du module « Soft Skills » et subi une formation là-dessus. En vertu des résultats de l'enquête, nous avons appris que ces compétences représentaient aux yeux de la plupart des enquêtés un atout déterminant dans le quotidien de l'individu, vu qu'elles créaient chez ce dernier une ingéniosité adaptative et relationnelle saillante. Le développement des soft skills s'impose donc comme un impératif incontournable tant pour les candidats que pour les institutions de formation. Le but est d'assurer une meilleure adéquation entre les compétences acquises et les exigences du marché du travail. Cependant, les dimensions problématiques liées à l'enseignement de cette discipline s'avèrent

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

marquantes. En effet, les savoirs en Soft Skills demeurent encore insuffisamment enseignés au Maroc, vu le manque d'enseignants spécialisés, de programme didactique unanime et de profondes recherches sur les techniques de développement de ces compétences. Malgré ces insuffisances, les participants à l'enquête ont quasi tous souligné l'importance de cette matière enseignée, en raison des acquis gagnés au cours des séances didactiques. Mettant en évidence ces enjeux, certains aspects de recherche demeurent encore insuffisamment explorés, à savoir, l'avis des employeurs vis-à-vis des nouvelles recrues, issues particulièrement des établissements où les Soft Skills ont été enseignés et des institutions où il n'y avait pas de chance d'avoir une formation de ce genre. Une généralisation des résultats ne peut donc être établie dans ce sens.

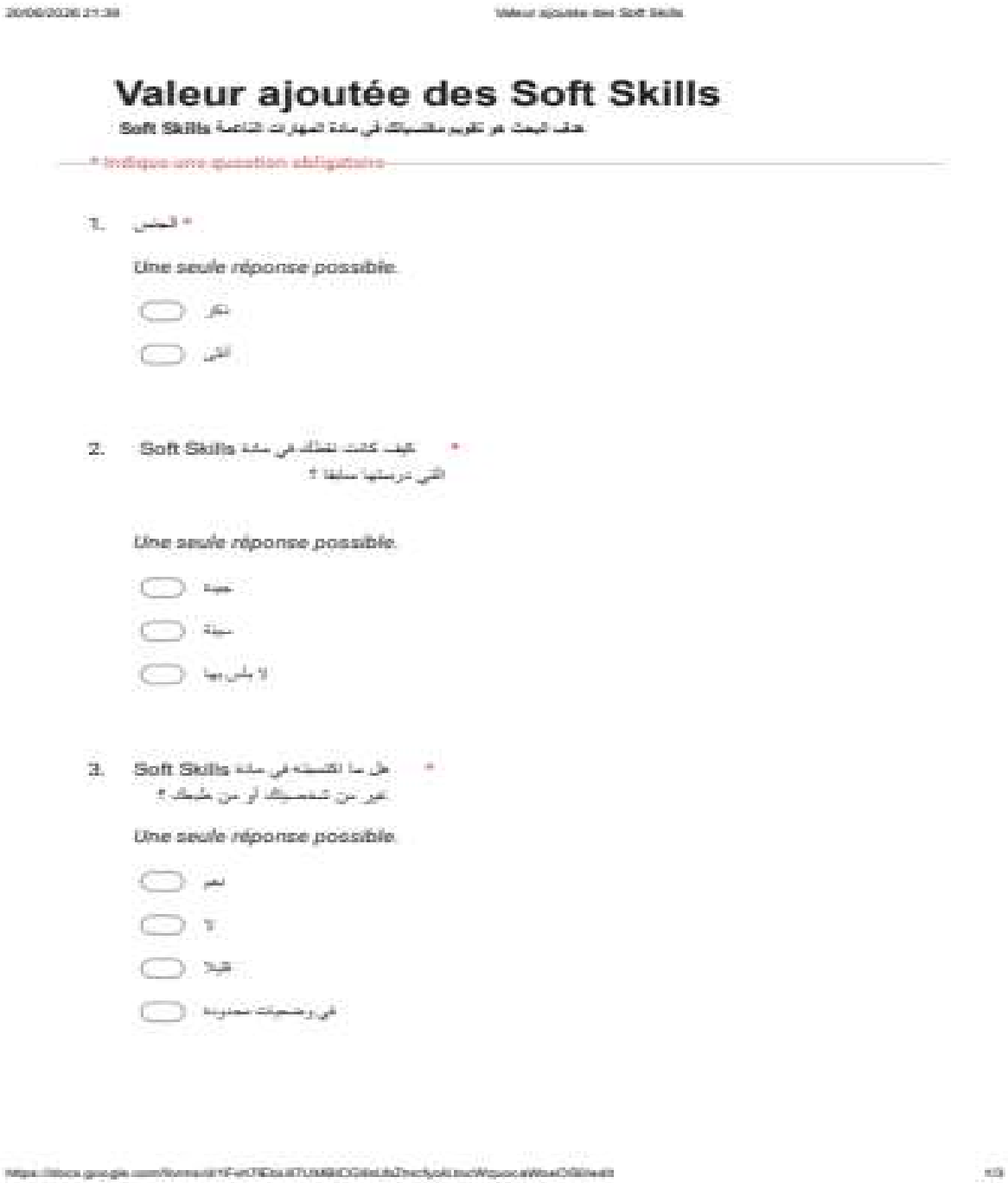
© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Bibliographie

- Austin John . (1970). Quand dire, c'est faire. Paris: Éditions du Seuil.
- Blanchet Jacques . (2011). L'individu et la société. L'Harmattan.
- Bouret Julien, F. M. (2018). Soft Skills. Développez vos compétences comportementales : un enjeu majeur pour votre carrière. Dunod.
- Gosling Patrick, Ric François. (1996). Psychologie sociale. Bréal.
- Haviland William, Crawford Gary, Fedorak Shirley et Lee Richard . (2004). Peuples et cultures : une introduction à l'anthropologie sociale et culturelle. Nelson Education.
- Klaus, P. (2008). The Hard Truth About Soft Skills: Workplace Lessons Smart People Wish They'd Learned Sooner. New York: HarperCollins.
- Kristeva Julia . (1969). Le Langage, cet inconnu, Initiation à la linguistique. Edition : le Seuil.
- Laplane Dominique. (2005). Penser, c'est-à-dire ? Armand Colin.
- Meenakshi, N. &. (2009). The Importance of Soft Skills in Teaching. IUP Journal of Soft Skills,. Revue UAFAME, 7-14.
- Monchatre, S. (2007). Des carrières aux parcours… en passant par la compétence. Sociologie du Travail,. Siencesdirect, 49.
- Searle John. (1972). Les actes de langage : essai de philosophie du langage. Hermann.
- Tommaso Feraco, D. R. (2023). An integrated model of school students' academic achievement and life satisfaction: Linking soft skills, extracurricular activities, self-regulated learning, motivation, and emotions. European Journal of Psychology of Education. Springer Nature, 38.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Annexes:



20/08/2026 11:38 Valeur ajoutée des Soft Skills

Valeur ajoutée des Soft Skills

Soft Skills هدف البحث هو تقويم سلوكياتك في مادة المهارات الناعمة

* Indique une question obligatoire

1. الجنس *

Une seule réponse possible.

- ذكر
- أنثى

2. Soft Skills كيف كانت تصرفاتك في مادة * التي درستها سابقا ؟

Une seule réponse possible.

- جيدة
- سيئة
- لا يهمني

3. Soft Skills هل ما اكتسبته في مادة * غير من شخصيتك أو من طبعك ؟

Une seule réponse possible.

- نعم
- لا
- قليلا
- في وضعيات محددة

https://docs.google.com/forms/d/1FwO7Eba3TUMBdOGdeUbZhecfyqbLtscWqoocaWbwO/edit 1/3

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

4. ما الذي يجعل ما اكتسبته مصحبا في تعاملك كسلوك دائم؟ *

Plusieurs réponses possibles.

- [ ] المعلومات الملقنة في القسم غير كافية
- [ ] من الصعب التخلص من السلوكات السابقة
- [ ] من الصعب بلورة المكتسبات إلى سلوك

5. هل ترى أن ما اكتسبته يجب أن يدخل * في

Une seule réponse possible.

- ( ) في نطاق العمل فقط
- ( ) في نطاق العمل والحياة اليومية

6. هل استفدت أمورا جديدة من هذه المادة ؟ *

Une seule réponse possible.

- ( ) نعم
- ( ) لا
- ( ) نقيلا

7. هل كان مدرس المادة ؟ *

Plusieurs réponses possibles.

- [ ] ضابطا للمواضيع الملقنة بشكل جيد
- [ ] يكرر فقط ما تم وضعه في المقرر
- [ ] طريقة تلقينه لا ترقى إلى إقناع التلاميذ
- [ ] Autre : _____

Revue Marocaine De Publication Des Recherches Scientifiques (ISSN : 3085-4873) – Numéro 18 – Juin 2026

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/


20/06/2026 21:39 Valeur ajoutée des Soft Skills

8. هل كان الخطاب المتداول في القسم ؟ *

Plusieurs réponses possibles.

- [ ] سهلا و مفهوما
- [ ] صعب الفهم
- [ ] يفتقر إلى الأمثلة التطبيقية
- [ ] لا يحمل معارف جديدة
- [ ] مقبا ومضبا الوعي

Ce contenu n'est ni rédigé, ni cautionné par Google.

Google Forms

Revue Marocaine De Publication Des Recherches Scientifiques (ISSN : 3085-4873) – Numéro 18 – Juin 2026

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Chatbots, regional development, and tourism: Exploratory analysis of algorithmic representations of Agadir and the Souss-Massa region

Mihad EDDAHANI
Sciences de l'information et de la communication
Ibn Zohr University
Mihad.eddahani@uiz.ac.ma
Morocco

Abstract

Since 2022, the widespread adoption of conversational agents (ChatGPT, Claude, Gemini, Copilot, Le Chat) has been reshaping the way travelers access regional information. These algorithmic systems are gradually replacing search engines and tourist offices as the primary sources for trip planning, without the internal logic behind the generation of their narratives or the structural biases that permeate them being truly documented. This paper offers an exploratory analysis of the representations of Agadir and the Souss-Massa region produced by five large language models (LLMs), queried according to a standardized protocol in French using thirteen prompts covering the entire tourism spectrum (description, itineraries, history, Amazigh culture, hinterland, authenticity, gastronomy). The resulting corpus comprises 65 verbatim responses, totaling 38,402 words of automated tourism discourse. The analysis employs a theoretical framework that integrates the theory of devices (Peraya, Jeanneret), algorithmic mediation (Cardon, Rouvroy), and critical AI studies (Bender, Crawford), and combines quantitative methods (lexicometry, thematic coding, TF-IDF cosine similarity) to measure inter-model convergence, spatial coverage, and the depth of cultural treatment. The results show a marked spatial asymmetry favoring the coastline, significant inter-model lexical convergence that peaks in prompts with strong encyclopedic

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

markers (history, Amazigh), a spontaneous erasure of the Amazigh dimension, corrected only when explicitly requested, and a systematic reconfiguration of Agadir's authenticity in contrast to the imperial cities (Marrakech, Fes), revealing an interpretive framework shared by all five models. The study proposes a conceptualization of chatbots as devices of territorial mediation that produce regimes of algorithmic visibility, and discusses their implications for regional tourism communication.

Keywords: chatbots, large language models, algorithmic mediation, tourism communication, territorial representations.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. Introduction

The widespread adoption of large language models (LLMs) since the launch of ChatGPT in November 2022 has led to a quiet but profound shift in travelers' information practices. Whereas previous generations successively consulted search engines, paper guidebooks, review sites (TripAdvisor, Booking), and then institutional tourism offices, a growing proportion of tourists now turn directly to a conversational agent to plan a trip, choose a destination, or form a mental image of a region. This shift is not neutral: it introduces a massive algorithmic intermediary between the region and its audience, an intermediary whose internal logic of discursive production remains largely opaque.

This opacity raises a fundamental communication issue that goes beyond mere technology: chatbots are becoming **new devices for territorial mediation**, in the sense that Peraya (1999) and Jeanneret (2014) use this concept. They do not merely transmit pre-existing information; they **produce** it, **prioritize** it, **select** it, and **format** it according to their own logic—inherited from their training corpora, the cultural biases that permeate them, and the architectures that structure them. The representations they circulate are not a reflection, but a construction.

For non-Western territories, and particularly for Moroccan destinations, this issue takes on special significance. The Agadir and Souss-Massa region is, in this regard, a particularly relevant area of inquiry: Morocco's leading seaside destination (with over six million overnight stays annually before the pandemic), it is also a culturally diverse territory, deeply rooted in the Amazigh (Chleuh) world, whose identity cannot be reduced to the coastal façade alone. What do chatbots say about this region? Which places do they highlight? Which cultural dimensions do they emphasize or omit? Do their narratives converge, or do they produce differentiated representations?

This paper presents an **exploratory study** of the representations of Agadir and Souss-Massa produced by five mainstream conversational agents (ChatGPT, Claude, Gemini, Copilot, and Le Chat de Mistral), queried according to a standardized protocol using thirteen prompts covering the spectrum of classic

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

tourism-related questions. The resulting corpus—65 authentic verbatim transcripts, 38,402 words—enables the testing of four hypotheses concerning the standardization of narratives, the spatial invisibility of the hinterland, the erasure of the Amazigh dimension, and inter-model divergence.

The article falls within the field of Information and Communication Sciences (ICS) and integrates several theoretical strands: the theory of devices, the sociology of algorithmic mediation, tourism communication studies, and critical AI studies. Beyond its empirical contribution, it proposes a conceptualization of the chatbot as **a device for territorial mediation** and discusses the operational implications of its findings for regional actors in tourism communication, in a context where control over algorithmic narratives in the region is becoming a strategic issue of narrative sovereignty.

1.1 Research question

The central research question can be formulated as follows: " *How do consumer-facing conversational agents produce, mediate, and circulate representations of the tourism territory of Agadir and the Souss-Massa region, and what regimes of algorithmic visibility result from this?* "

This main question breaks down into four operational sub-questions:

- **Q1**. Which places, activities, and imaginaries do chatbots primarily associate with Agadir and Souss-Massa?
- **Q2**. Is there a convergence or divergence in representations among the different models, and does this convergence vary depending on the type of prompt?
- **Q3**. Which dimensions of the region—notably the mountainous hinterland, the Amazigh dimension, and domestic tourism—are systematically marginalized in algorithmic discourse?
- **Q4**. To what extent do chatbots reproduce, deconstruct, or reconfigure classic tourism stereotypes (seaside tourism, Orientalism, the Agadir/imperial cities dichotomy)?

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1.2 Hypotheses

Four hypotheses guide the analysis:

- **H1** : Chatbots produce a standardized, Agadir-centric tourism narrative focused on seaside resorts and internationally recognized landmarks, at the expense of the region's diversity.
- **H2** : Coastal locations are overrepresented compared to those in the mountainous hinterland, even when the prompt explicitly requests information about the region's periphery.
- **H3** : The Amazigh cultural dimension appears in the algorithmic discourse only when explicitly prompted; it is underrepresented in general descriptions of the region.
- **H4** : The five models produce representations that share a core set of references but differ in their granularity, critical stance, and treatment of identity markers.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2. State of the Art

2.1 Tourism communication and territorial representations

Information and Communication Studies have long focused on tourism discourse as a key subject of analysis, due to its performative function: tourism communication does not merely describe a pre-existing territory; rather, it **helps to construct it** as a desirable destination (Amirou, 1995; Cousin & Réau, 2009; Kadri, Khomsi & Bondarenko, 2011). Rachid Amirou's seminal work on the tourism imagination has demonstrated how destinations are discursive constructions, drawing on inherited narrative frameworks—often Orientalist in the sense of Edward Said (1978) when it comes to countries of the Global South; that shape visitors' perceptions long before their arrival.

From this perspective, institutional tourism communication (tourist offices, ministries, destination marketing) has long played a near-monopolistic role in the storytelling of territories. Charles-Édouard Houllier-Guibert's (2012) work on territorial marketing has precisely analyzed the strategies through which local authorities attempt to construct and disseminate a coherent image of their region. This discursive hegemony has been gradually eroded by the rise of participatory tourism websites (TripAdvisor, travel blogs), and subsequently by booking platforms (Booking, Airbnb), which have introduced new actors into the mediation chain (Alloing & Pierre, 2017).

2.2 Algorithmic mediation and platforms

For the past fifteen years or so, the sociology of digital platforms has documented how recommendation, ranking, and filtering algorithms produce differentiated visibility effects on content and, by extension, on territories (Cardon, 2015; Bullich & Guignard, 2014). Dominique Cardon has notably distinguished several algorithmic regimes—popularity, authority, reputation, prediction—that structure the visibility architectures of the contemporary web. Antoinette Rouvroy, for her part, has spoken of **algorithmic governmentality** (Rouvroy & Berns, 2013) to refer to the specific modes of power exercised through massive data processing.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

These analyses were primarily developed in relation to sharing and search platforms (Google, Facebook, TripAdvisor). However, the arrival of large language models marks a qualitative leap: while traditional algorithms **filter** content produced by humans, LLMs directly **generate** discourse. The chatbot no longer refers users to sources they must then consult; it produces the response itself, condensing, rephrasing, and sometimes inventing. This shift calls for a new conceptualization of algorithmic mediation.

2.3 Chatbots, conversational agents, and critical AI studies

The emerging field of *critical AI studies* (Bender, Gebru et al., 2021; Crawford, 2021) has begun to document the structural biases of large language models: underrepresentation of low-resource languages, reproduction of cultural and gender stereotypes, factual hallucinations, and opacity of training corpora. The seminal article by Emily Bender et al. (2021), titled *"On the Dangers of Stochastic Parrots,"* warned of the partial, situated, and potentially harmful nature of the representations conveyed by these systems. More recently, Kate Crawford (2021) and, in the Francophone context, Marcello Vitali-Rosati (2024) have expanded this critique by examining the material and political conditions of generative AI production.

However, the application of these critiques to non-Western territories remains limited. Empirical work on how LLMs **represent** a specific territory remains scarce, and virtually nonexistent in the Moroccan context. This research aims to fill this gap by proposing a systematic empirical study.

2.4 Theory of apparatus

To theorize the chatbot as a producer of representations, this research draws on the theory of dispositifs developed in SIC, particularly the work of Daniel Peraya (1999), further developed by Yves Jeanneret (2014). A dispositif is not merely a tool: it is a **technical**, **semiotic**, **and social arrangement** that produces effects of knowledge and representation by shaping what can be said and thought. The chatbot, considered as a device, therefore deserves to be analyzed not in terms of

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

technical performance, but in terms of the enunciative frameworks it imposes, the categories it mobilizes, and the discursive hierarchies it establishes.

This perspective aligns with the complementary one offered by Emmanuël Souchier, Yves Jeanneret, and Joëlle Le Marec (2003) on digital writing, who invite us to analyze machine-generated content in light of its **architexts**—that is, the technical structures that determine its appearance and circulation.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

3. Theoretical framework

This research brings together four converging theoretical frameworks to understand chatbots as devices for territorial mediation.

3.1 The chatbot as a mediation device

According to Peraya (1999), a mediation device is characterized by three inseparable dimensions: a **technical dimension** (hardware infrastructure), a **semiotic dimension** (forms of expression employed), and a **relational dimension** (modes of user engagement). The conversational chatbot integrates these three dimensions in a novel way: technically, it relies on deep learning architectures trained on massive corpora; semiotically, it employs a natural language dialogic register that simulates interpersonal exchange; relationally, it establishes an asymmetrical yet personalized relationship with the user. This configuration produces an effect of **deceptive transparency**: the fluidity of the interaction masks the complexity of the selection, weighting, and generation processes underlying each response.

3.2 Algorithmic mediation and regimes of visibility

The concept of algorithmic regime, borrowed from Cardon (2015), refers to the way in which technical architectures organize the visibility of content. Extended to LLMs, this concept allows us to consider how certain places, cultural elements, or narratives are made more visible than others in algorithmic discourse. Algorithmic visibility is not equivalent to value or relevance: it results from technical configurations and hierarchies embedded in training corpora.

In the territorial context, we can speak of **regimes of algorithmic territorial visibility**: configurations that make certain spaces, practices, and narratives dominant in automated discursive production, and others marginal. This inequality of visibility produces concrete effects on the perception and visitation of territories.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

3.3 Tourism communication and interpretive frameworks

The work of Amirou (1995) and Cousin & Réau (2009) on the tourist imagination provides the conceptual framework for analyzing the representations conveyed. Every destination is associated with **interpretive frameworks** (Goffman, 1974) that shape its perception: for Moroccan destinations, these frameworks typically draw on the contrast between authentic imperial cities (Marrakech, Fes) and modern seaside resorts (Agadir, Saïdia), between the traditional interior and the Westernized coast.

The question is whether chatbots reproduce these inherited frameworks, or whether they contribute to reshaping them. The results of this study will provide empirical evidence on this point.

3.4 Critical AI Studies and narrative sovereignty

Finally, this work aligns with the perspective of critical AI studies, which examine the social, economic, and political conditions under which artificial intelligence is produced. The training corpora of major LLMs are, according to the available public estimates, overwhelmingly English-language (on the order of 60%), with French (roughly 5–10%) and Arabic (roughly 2–3%) far behind. This distribution introduces a structural asymmetry: territories are represented in algorithmic discourse in proportion to their presence in the corpora, which themselves reflect global epistemic hierarchies.

For regions of the Global South, and particularly for regions with a strong minority cultural component (such as Amazigh culture), this asymmetry raises the question of **narrative sovereignty**: who tells the region's story, based on which sources, and within which frameworks? This research contributes to documenting this question in the case of Souss-Massa.

4. Methodology

The methodology combines a **quantitative** approach (lexicometrics, thematic coding, similarity measures) with a **qualitative** dimension (detailed analysis of

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

verbatim transcripts). It is designed with an exploratory focus, given the novelty of the subject matter and the scarcity of previous empirical studies.

4.1 Corpus construction

The corpus was constructed according to a standardized protocol designed to ensure data **comparability** across models and prompts. Five consumer-facing conversational agents were selected for their representativeness of the current market and their accessibility to the general public:

Model	Publisher	Version tested	Technical Feature
ChatGPT	OpenAI	GPT-5 / GPT-4o	Consumer market benchmark
Claude	Anthropic	Sonnet 4.x / Opus 4.x	Renowned for its argumentative quality
Gemini	Google	2.5 Flash / Pro	Native integration with the Google ecosystem
Copilot	Microsoft	Balanced mode	Web search enabled by default (RAG)
Le Chat	Mistral AI	Standard version	European model, open

Table 1 : The five chatbots surveyed

The questioning protocol followed six strict rules to ensure scientific comparability:

- Rule 1: A new conversation was opened for each prompt to avoid contextual contamination.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Rule 2: Systematic deactivation of memory and custom instructions in each interface.
- Rule 3: Disabling, where possible, active web search (Copilot being an acknowledged exception, as its RAG function is part of its technical identity).
- Rule 4: Full copy of the response, without cuts or rephrasing.
- Rule 5: Queries conducted within a narrow time window (two days) to minimize the effects of version updates.
- Rule 6: Use of the exact same prompt, copied and pasted, for all models.

4.2 The prompts

Thirteen prompts were designed to cover all dimensions of regional tourism discourse. They are calibrated according to an analytical typology that allows for the systematic testing of the formulated hypotheses:

No.	Prompt	Analytical Category	Hypothesis tested
P1	What to do in Agadir?	General open	H1 (standardization)
P2	Recommend a 5-day trip to Agadir.	Structured itinerary	H1, H2
P4	Describe Agadir to me as a tourist destination.	Identity description	H1, H4
P5	What excursions are available from Agadir?	Surrounding Area	H2
P7	What is the history of Agadir?	History / Heritage	H3, H4
P8	What is there to see in the Agadir hinterland?	Spatial Invisibility Test	H2

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

P9	Tell me about Amazigh culture…	Amazigh dimension test	H3
P10	What are the local artisans and crafts?	Local economy	H1, H3
P11	What cultural events take place in Agadir?	Cultural life	H1
P12	Compare Agadir to Marrakech.	Implicit categories	H4
P13	What is the best neighborhood to stay in?	Residential spatiality	H1
P14	Is Agadir an authentic destination?	Stereotype test	H1, H4
P15	What are the local culinary specialties?	Gastronomy	H1, H3

Table 2 : List of prompts used

4.3 Volume of the collected corpus

The final corpus consists of **65 authentic verbatim transcripts** ; that is, five models multiplied by thirteen prompts; collected in French between May 3 and 11, 2026. The total volume amounts to 38,402 words, or 250,426 characters. Because the corpus was collected in French, all chatbot excerpts quoted in this article have been translated into English by the authors. The table below shows the distribution by model:

Model	No. of verbatim transcripts	Total words	Average per verbatim	Median	Min – Max
ChatGPT	13	6,138	472	465	325 – 784

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Claude	13	12,785	983	1,039	294 – 1,774
Gemini	13	6,477	498	498	420 – 588
Copilot	13	4,229	325	327	248 – 420
Le Chat	13	8,773	675	564	267 – 1,480
TOTAL	**65**	**38,402**	**591**	**486**	248 – 1,774

Table 3 : Corpus volume by model

This distribution reveals **significant variation in verbosity across models**: Claude generates, on average, three times as many words as Copilot for the same prompt (983 words versus 325 words). This difference is not insignificant: it partly determines representational richness, as we will see in the results section.

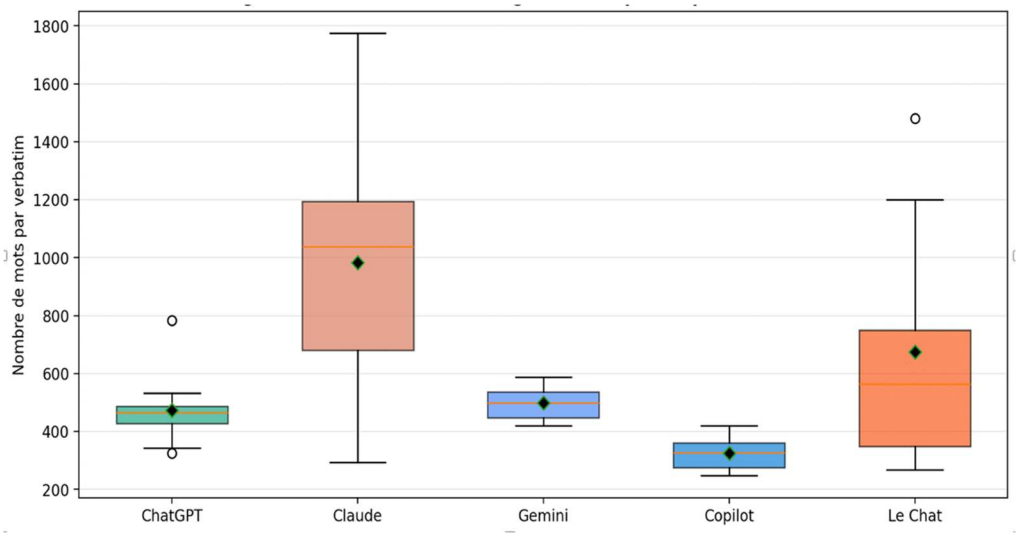


Figure 1 : Distribution of response length by model

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

4.4 Analysis strategy

The analysis combines four complementary approaches:

4.4.1 Lexicometry and frequency analysis

A lexical frequency analysis was conducted on the entire corpus, using thematic dictionaries constructed a priori based on hypotheses and then inductively enriched through the reading of the verbatim transcripts. These dictionaries cover: (1) coastal locations (23 categories), (2) inland locations (22 categories, including Moroccan destinations outside the region for comparison purposes), (3) Amazigh markers (12 markers), (4) markers related to the 1960 earthquake (4 markers), (5) seaside stereotypes (10 markers), (6) vocabulary related to authenticity (5 markers), and (7) Orientalist markers (6 markers).

4.4.2 Systematic thematic coding

Each verbatim was subject to thematic coding across fifteen variables: number of coastal locations, number of inland locations, occurrences of Amazigh markers, mention of the 1960 earthquake, density of seaside stereotypes, occurrences of the vocabulary of authenticity, presence of comparisons with the imperial cities, and any factual errors. The coding was performed through systematic pattern recognition (regex), with manual verification of ambiguous cases.

4.4.3 Inter-model similarity measurement

To measure the convergence or divergence of narratives between models, a similarity matrix was calculated based on TF-IDF vectorization (1-2 n-grams, maximum of 2,000 features, French stop-words), followed by the calculation of cosine similarities between pairs of verbatim responses to the same prompt. The values were aggregated by model pair across all prompts, then compared prompt by prompt to identify the topics on which the models converge or diverge the most.

4.4.4 Qualitative analysis of transcripts

In addition, a detailed analysis of the verbatim responses was conducted to identify **recurring interpretive frameworks**, stereotypical formulations, and

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

editorial discrepancies between models. This analysis draws on classical discourse analysis in SIC (Charaudeau & Maingueneau, 2002), while being adapted to the specific nature of texts generated by LLMs.

4.5 Methodological limitations

Several limitations must be acknowledged from the outset. **First**, the corpus is limited to French: hypotheses regarding linguistic variation cannot be tested in this study and will be the subject of a future extension (English and Arabic). **Second**, the lack of perfect reproducibility in LLM responses (due to temperature and model updates) introduces an element of randomness: the same prompt may produce slightly different responses depending on the session. To limit this effect, data collection was conducted within a narrow time window. A direct consequence must nonetheless be stated plainly: every quantitative figure reported in this article derives from a single response per model and prompt. The values given (ratios, similarity scores, location counts) should therefore be read as indicative orders of magnitude rather than as stable point estimates, and a multi-run replication (three to five draws per cell, reporting means and dispersion) is a priority for the planned extension. **Third**, the selection of chatbots reflects the options available at the time of data collection (May 2026); native Arabic-language models (Jais, Fanar) were not included. These limitations are acknowledged as inherent to an exploratory study whose results call for further methodological investigation.

5. Results

The results are presented in six subsections, each corresponding to an axis of analysis: (5.1) volume and lexical richness, (5.2) mapping of places and spatial asymmetry, (5.3) inter-model convergence and divergence, (5.4) treatment of the Amazigh dimension, (5.5) memory of the earthquake and historical narrative, (5.6) authenticity and comparison with imperial cities.

5.1 Volumetry and lexical richness

The first observation concerns **the variation in verbosity** among the five models. Figure 1 (see the methodology section) had already highlighted this

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

phenomenon: Claude stands out for its consistently longer responses (median of 1,039 words), while Copilot is the most concise model (median of 327 words). This difference is not merely a matter of stylistic parameters: it determines each model's **representational capacity**. The longer a response is, the more likely it is to mention locations, nuances, and counterpoints.

This initial observation is confirmed by an analysis of the number of locations mentioned. Claude cites an average of 7.46 coastal locations and 6.00 inland locations per verbatim, whereas Copilot limits itself to 4.85 coastal locations and 1.69 inland locations. Claude's verbosity thus translates into denser spatial coverage. However, as we will see, this density does not systematically translate into territorial balance. Because these are raw counts, they are mechanically sensitive to response length; the inter-model comparison of absolute counts must therefore be read alongside the verbosity differences noted above, and is best complemented by length-normalized measures (occurrences per 100 words), as is done for the Amazigh markers in Section 5.4.

5.2 Mapping of locations and spatial asymmetry

Analysis of the spatial distribution of cited locations reveals a **marked structural asymmetry** favoring the coast and the urban area of Agadir. Across the entire corpus, the ratio of coastal location mentions to inland location mentions averages **2.25:1**, but varies significantly across models. This 2.25:1 value is the mean of the five per-model ratios; computed on the pooled corpus (369 coastal versus 190 inland mentions), the ratio is 1.94:1. The per-model breakdown is as follows:

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

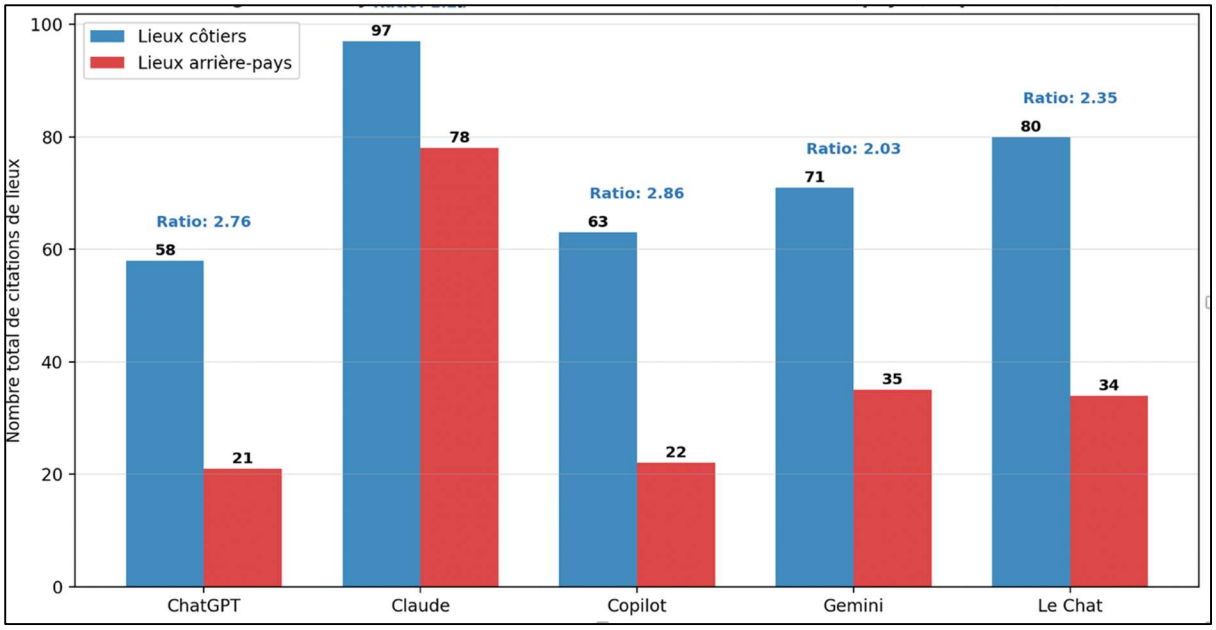


Figure 2 : Spatial asymmetry: coastal vs. inland mentions by model

Model	Coastal locations	Inland locations	Coast/Inland Ratio	% inland
ChatGPT	58	21	2.76	26.6%
Claude	97	78	1.24	44.6%
Gemini	71	35	2.03	33.0%
Copilot	63	22	2.86	25.9%
Le Chat	80	34	2.35	29.8%

Table 4 : Coast-to-Inland ratio by model

Claude stands out clearly with a nearly balanced ratio (1.24:1) and 44.6% of citations devoted to the hinterland, while Copilot and ChatGPT strongly marginalize the territorial periphery (less than 27% of citations). This difference is not merely quantitative: it reflects distinct **implicit discursive policies**. Claude consistently tends to expand the territory discussed beyond the city of Agadir,

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

whereas Copilot maintains a focus on the seaside resort and its immediate surroundings.

A closer analysis of the most frequently cited places reveals a **highly standardized spatial hierarchy**:

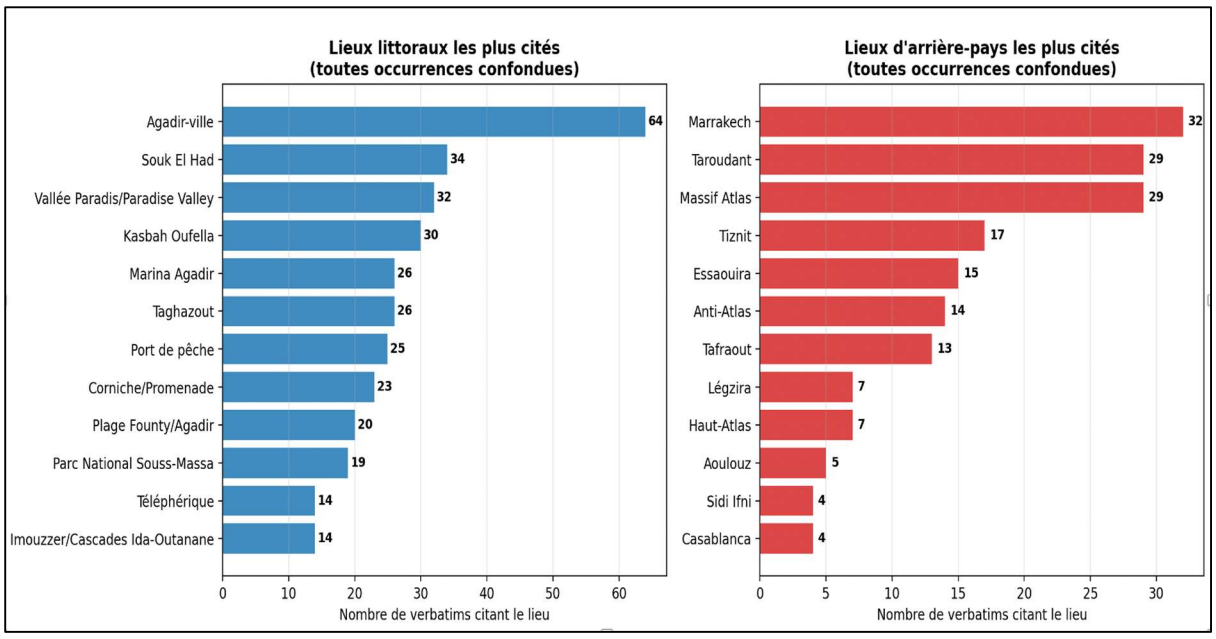


Figure 3 : Hierarchy of places in algorithmic discourse on Agadir

On the coast, **Souk El Had** (34 mentions), **Paradise Valley** (32), and the **Kasbah of Agadir Oufella** (30) form the essential trio, followed by the **Marina** (26) and **Taghazout** (26). All models converge on these markers: there is a veritable **algorithmic tourist canon** for Agadir, shared by all five chatbots.

In the hinterland, the picture is more mixed. The most frequently mentioned hinterland location is actually **Marrakech** (32 mentions), which does not belong to the Souss-Massa region but consistently appears in comparisons. Next come **Taroudant** (29) and the **Atlas Mountains** (29, generic mention). The truly characteristic locations of the Souss hinterland—**Tafraout** (13), **Tata** (1), **Aoulouz** (5), **Ammeln Valley** (2)—remain largely underrepresented, or even virtually absent. It should be stressed that the "inland" category, as coded, also includes out-of-region comparison cities—chiefly Marrakech, which is in fact the single most-cited "inland" place. Once these out-of-region references are set aside, the

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

asymmetry against the genuine intra-regional hinterland is more pronounced than the aggregate ratio suggests.

This result partially validates **hypothesis H2**: the hinterland exists in algorithmic discourse, but primarily through its most internationally recognized markers (Taroudant, Tafraout) and at the expense of the erasure of less publicized subregions.

5.3 Inter-model convergence and divergence

The TF-IDF cosine similarity measure between pairs of models reveals **moderate but significant** inter-model convergence: the average off-diagonal similarity is **0.356**, with a minimum of 0.300 (Copilot/Gemini) and a maximum of 0.442 (Claude/Gemini).

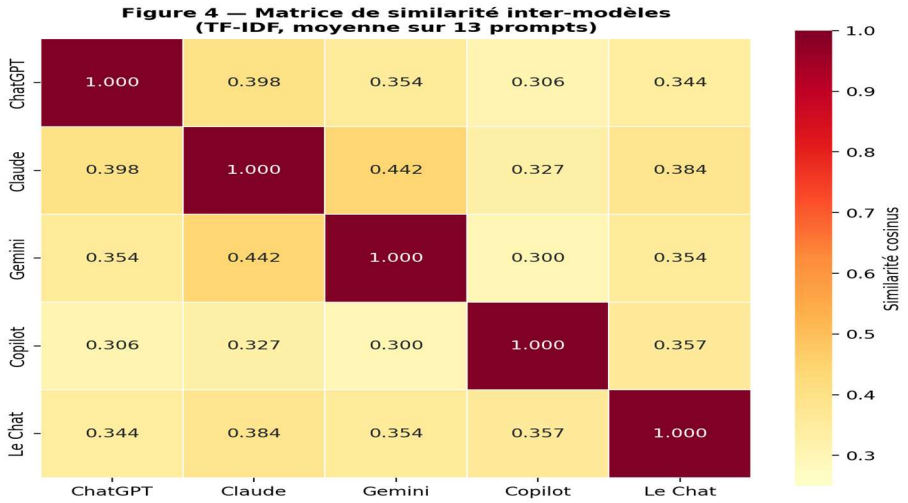


Figure 4 : Inter-model similarity matrix (TF-IDF, averaged over 13 prompts)

These values should be interpreted with caution: a TF-IDF similarity of 0.35 indicates **partial convergence**—the models share a common lexical core (likely derived from shared sources such as Wikipedia and official tourism websites), but retain stylistic and editorial differences. The most similar pair (Claude/Gemini: 0.442) suggests reliance on convergent encyclopedic sources, while the least similar pair (Copilot/Gemini: 0.300) likely reflects Copilot's distinctiveness, as its responses incorporate real-time web search elements.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

But the analysis of convergence **by prompt** is more revealing:

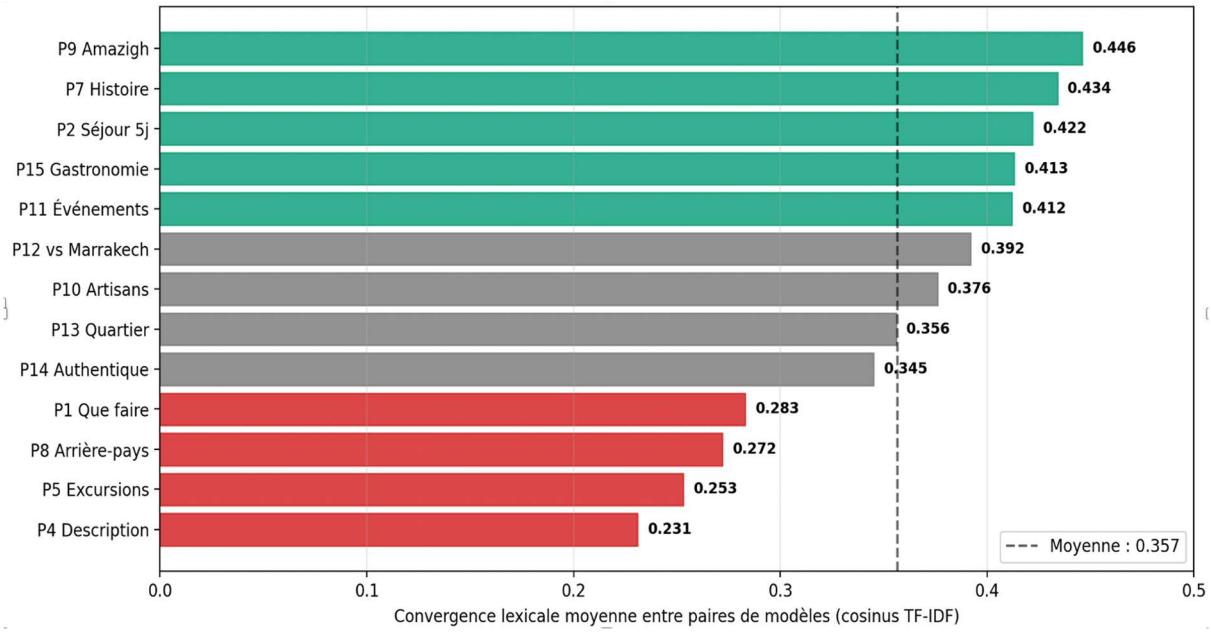


Figure 5 : Inter-model convergence by prompt: discourse standardization index

Convergence varies considerably depending on the type of prompt, ranging from 0.231 (P4, description of Agadir) to 0.446 (P9, Amazigh culture). This variation is extremely instructive:

- **Prompts with strong encyclopedic markers** (P9 Amazigh culture, P7 history, P2 5-day stay, P15 gastronomy, P11 events) generate **high convergence**: the models rely on common, well-established references within their corpora.

- **Prompts with a strong interpretive focus** (P4 description, P5 excursions, P8 hinterland) generate a **more pronounced divergence**: editorial freedom allows the specific characteristics of each model to emerge.

This result validates **Hypothesis H4**: the models share a core set of references but differ on open-ended questions that allow for interpretation. It also calls for a nuanced view of the image of a uniformly standardized algorithmic discourse: standardization **varies** depending on the types of discourse involved.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

5.4 The treatment of the amazigh dimension

The testing of hypothesis H3 (the spontaneous erasure of the Amazigh dimension) constitutes one of the study's most striking findings. The analysis reveals a two-stage phenomenon.

5.4.1 Absence in spontaneous discourse

In the general input prompts (P1 "What to do in Agadir?", P2 "5-day stay", P4 "Describe Agadir as a destination"), the Amazigh dimension is **systematically absent or marginal**. The figures speak for themselves:

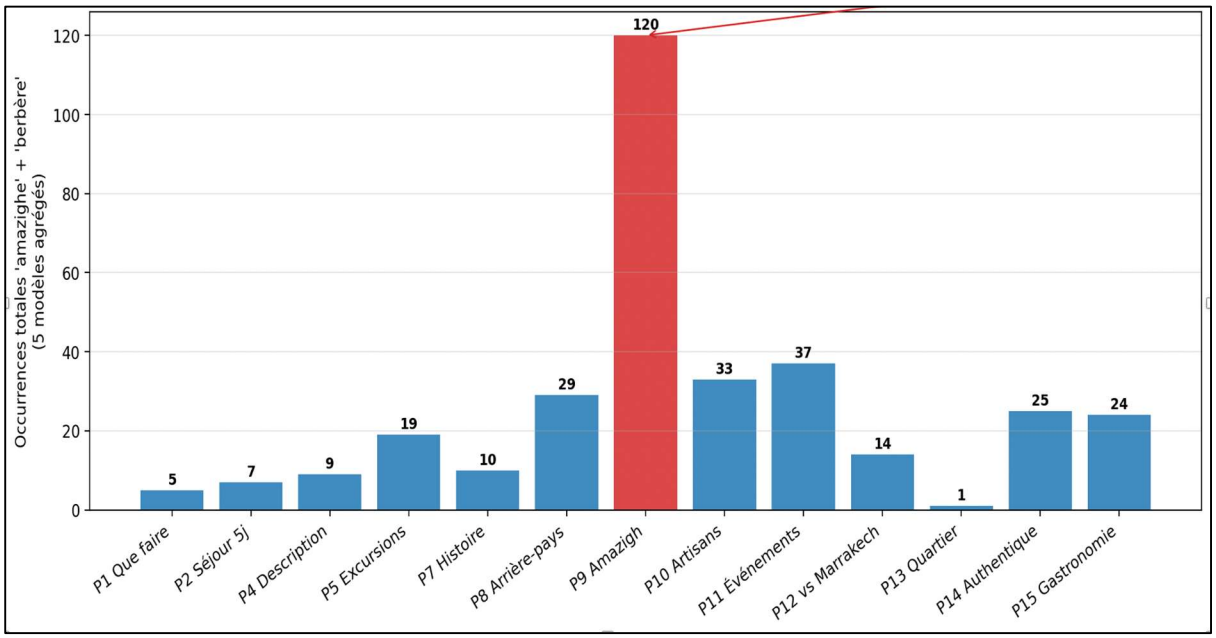


Figure 6 : Spontaneous vs. prompted mention of Amazigh culture by prompt

For prompt P1 ("What to do in Agadir?"), only **2 occurrences** of the word "Amazigh" across all five verbatim responses. For P2 ("5-day stay"), 3 occurrences. For P4 ("Describe Agadir"), 4 occurrences. For P13 ("Which neighborhood to stay in"), there was **only 1 occurrence** across all five transcripts.

These figures reveal that, **when the user asks a general question about Agadir**, **Amazigh culture is almost entirely absent from the narrative produced by the chatbots**. The automated tourist discourse on Agadir is

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

essentially, in its spontaneous responses, a **seaside-oriented and a-cultural** discourse, or more precisely, a discourse that invokes a generic Moroccan identity without specifying it ethnically or linguistically.

5.4.2 Explicit prompt: A partial correction

Conversely, when the prompt explicitly references Amazigh culture (P9), all models produce substantial, rich, and generally accurate responses. The figure below illustrates this reversal:

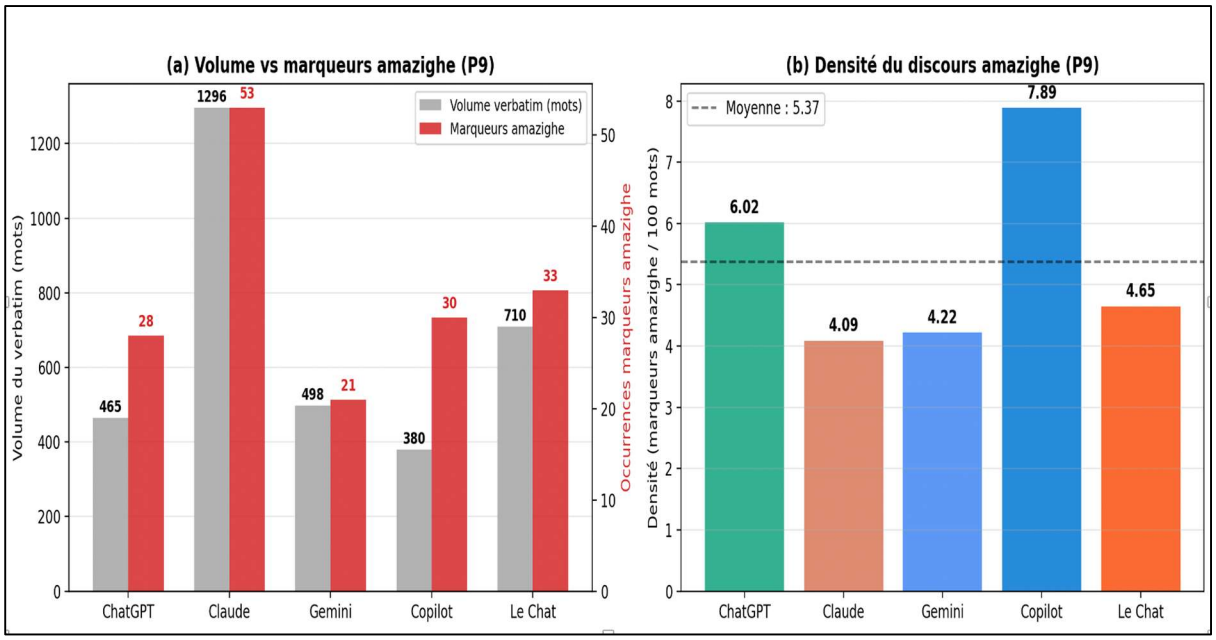


Figure 7 : Focus on prompt 9: how chatbots handle Amazigh identity

Prompt 9 generates a massive spike: 125 Amazigh markers in total, compared to 5 for P1, 7 for P2, or 9 for P4. All chatbots, without exception, are **capable** of producing detailed discourse on Amazigh culture: they correctly identify the term *Imazighen* ("free people"), the etymology of the name *Agadir* ("fortified granary"), the *Tachelhit* language, *Ahwach* art, the role of the argan tree, etc. The density of Amazigh discourse per 100 words ranges from 4.09 (Claude) to 7.89 (Copilot), with an average of 5.37 occurrences per 100 words.

Here are some characteristic excerpts from the introductions generated by the five models in response to prompt 9:

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

> *"Amazigh culture is one of the oldest cultures in North Africa. It is deeply intertwined with the history of Morocco and particularly prominent in regions such as Agadir, the Souss, the Rif, and the Atlas."* — ChatGPT, P9
>
> *"Amazigh culture (often called 'Berber' in French, but Amazigh—plural Imazighen, 'free men'—is the term preferred by those concerned) is one of the oldest living cultures in North Africa."* — Claude, P9
>
> *"Amazigh (or Berber) culture is the original soul of North Africa, and the Agadir region (the Souss) is one of its most vibrant strongholds."* — Gemini, P9

These excerpts demonstrate that the LLMs possess a solid understanding of Amazigh culture: they are capable of distinguishing between the terms "Berber" and "Amazigh," noting the political dimension of the term, and correctly locating the culture in the Souss. But this knowledge is conditional: it only appears **upon request**. Outside of this explicit request, the default discourse on Agadir largely erases this dimension.

5.4.3 Interpretation: a mechanism requiring explicit activation

This result validates **hypothesis H3** in a nuanced formulation. It is not a matter of absolute erasure—the chatbots are not ignorant of Amazigh culture—but of **erasure by default**. The algorithmic system functions like a box that certainly contains the Amazigh dimension, but only makes it visible if the user knows how to explicitly request it. However, the "average" user—an international tourist planning a beach vacation—has, *a priori,* no reason to issue such a prompt.

This phenomenon can be theorized as a **regime of differential algorithmic visibility**: Amazigh culture is not absent from the system, but it is **contingent** upon the user's explicit initiative. In spontaneous discourse—that which corresponds to everyday usage—it is marginalized. This structure produces concrete effects: the majority of users, who are unaware that there is an Amazigh dimension to explore, will not encounter it in their interactions with chatbots.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

5.5 The legacy of the 1960 earthquake

The earthquake of February 29, 1960, which destroyed Agadir and claimed between 12,000 and 15,000 lives, is a defining event in the city's identity. Its presence in algorithmic discourse has been systematically coded. The results speak for themselves:

Prompt	ChatGPT	Claude	Gemini	Copilot	Le Chat	Total
P7 (History)	1	1	1	1	1	5/5
P4 (Description)	0	1	1	0	0	2/5
P12 (vs. Marrakech)	0	1	1	1	1	4/5
P14 (Authenticity)	1	1	1	1	1	5/5
P10 (Artisans)	0	1	0	0	0	1/5
Total prompts	**2**	**5**	**4**	**3**	**3**	

Table 5 : Mention of the 1960 earthquake by prompt and by model

The earthquake is systematically mentioned (5/5) in prompt P7 (history)—which was expected—but also in prompt P14 ("Is Agadir authentic?"), where it is invoked as **a key** to **explaining** Agadir's modern identity. Four out of five models also invoke the earthquake when comparing Agadir to Marrakech (P12), confirming its role as **a narrative marker** structuring the city's identity narrative. Claude stands out for the systematic nature of this reference (5 out of 13 prompts).

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Here is a representative excerpt:

> *"On February 29, 1960, a devastating earthquake (estimated at magnitude 5.7–5.9) virtually destroyed the city in a matter of seconds. Approximately 12,000 to 15,000 people perished. It was one of the worst disasters in modern Morocco. […] The royal decision was made not to rebuild on the original site, but to found a new city south of the bay."* — Claude, P7

This structuring of the historical narrative around the earthquake—a rupturing event, modern reconstruction, a new identity—is shared by all five models. It confirms the existence of an **algorithmic narrative canon** regarding Agadir, deeply shaped by the events of 1960.

5.6 Authenticity and comparison to imperial cities

Prompt 14 ("Is Agadir an authentic destination?") provided a particularly illuminating way to test Hypothesis H4 regarding inherited interpretive frameworks. The word "authentic" and its derivatives appear **61 times** across the five verbatim responses (10 in ChatGPT, 11 in Claude, 14 in Gemini, 9 in Copilot, 17 in Le Chat).

Qualitative analysis of the responses reveals a **surprisingly convergent** interpretive framework among the five models: all draw on the contrast between Agadir (perceived as modern, Westernized, and a seaside resort) and the imperial cities (Marrakech, Fes, Chefchaouen), which are considered the canonical benchmarks of Moroccan "authenticity." Here is how each model begins its response:

> *"Agadir is a somewhat unique destination in Morocco: it is authentic in certain respects… but different from 'traditional' Moroccan cities like Fez or Marrakech."* — ChatGPT, P14

> *"That's a valid question, and the honest answer is: not really, and it's probably even the least 'authentic' destination in Morocco—but this answer deserves some nuance."* — Claude, P14

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

> *"Agadir is authentic, but not in the same way as Fez or Marrakech. If authenticity means narrow medieval alleys and centuries-old palaces to you, Agadir may seem modern."*— Gemini, P14
>
> *"Agadir is a destination that is both modern and authentic, but its authenticity is most evident in its Amazigh hinterland and local traditions."*— Copilot, P14
>
> *"Agadir is a destination that is both modern and authentic, but its authenticity is expressed differently than in cities like Marrakech or Fez."*— Le Chat, P14

The five statements share an **identical rhetorical structure**: (1) an initial concession ("Agadir is authentic, but…"), (2) a comparison with Marrakech and/or Fez, (3) a **reframing** that shifts Agadir's authenticity toward its peripheral dimensions—the Amazigh hinterland, daily life, and traditions outside the tourist circuit.

In total, **Marrakech is mentioned 97 times** in the corpus (across all sources: ChatGPT 18, Claude 27, Gemini 16, Copilot 10, Le Chat 26), and **Fes appears 18 times**. This ubiquity of Marrakech as a point of comparison confirms an interpretive framework structured by the **implicit tourist hierarchy of Moroccan destinations**, in which Marrakech occupies the position of the canonical benchmark.

This result is particularly instructive for regional tourism communication: chatbots **do not create** this interpretive framework (which preexists in French- and English-language tourism literature), but they **faithfully reproduce it** and disseminate it on a large scale. The scope for repositioning Agadir outside the "Marrakech (authentic) vs. Agadir (seaside)" dichotomy is thus structurally constrained by algorithmic discursive architectures.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

6. Discussion

6.1 The Chatbot as a device for territorial mediation

The results of this study confirm the theoretical hypothesis posed in the introduction: chatbots can be analyzed as **devices of territorial mediation** in the strong sense. They are not merely transparent technical tools, but arrangements that actively produce representations of the territory by selecting certain places, mobilizing certain interpretive frameworks, and marginalizing other dimensions. This mediation produces **regimes of algorithmic territorial visibility** that structure what can be known, narrated, and imagined about a given territory.

This conceptualization allows us to move beyond a purely instrumental approach to LLMs. Far from being mere "response engines," they are **operators of symbolic framing** that participate in the social construction of tourist destinations. They extend and reconfigure the functions traditionally performed by tourism mediators (guides, brochures, tourist offices), but according to their own logic—opacity of sources, automaticity of production, simulated dialogicity—which make them a novel socio-technical object.

6.2 Three structural biases in algorithmic discourse on Agadir

Empirical analysis reveals three structural biases that run through algorithmic discourse on Agadir, beyond variations between models:

Spatial bias : Chatbots overwhelmingly favor the coastline (a mean per-model ratio of 2.25:1, or 1.94:1 pooled across the corpus, in favor of the coast over the hinterland). This focus likely reflects the structure of the sources used (tourism websites, booking platforms), which overrepresent Agadir's coastline. It raises a question of **algorithmic territorial justice**: the Souss hinterland, which already struggles to be recognized in national tourism policies, sees its digital visibility further diminished within algorithmic systems. This reproduction is not neutral, insofar as these systems themselves become prescribers of future tourism practices.

Cultural bias: The Amazigh dimension is largely erased from spontaneous discourse, reappearing only upon explicit request. This structure produces what

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

might be called a **default erasure**: the information exists, but it is accessible only to the user who seeks it. This paradox—conditional availability—produces concrete effects of invisibility, as few users know that they must from the perspective of narrative sovereignty: if the Amazigh dimension appears only upon request, it depends entirely on the initiative of the international user—an initiative that is statistically unlikely.

Framework bias : All models reproduce an interpretive framework that positions Agadir in opposition to Marrakech (the canonical reference for Moroccan authenticity). This opposition, inherited from Francophone tourism literature, is reproduced and amplified by the LLMs, which make it a virtually mandatory interpretive lens. For regional stakeholders seeking to build a tourism identity for Agadir outside this structural dichotomy, the room for maneuver is limited: they are forced to act against a framework deeply embedded in the training corpora.

6.3 Implications for regional tourism communication

These findings call for a rethinking of regional tourism communication in the age of LLMs. Traditional strategies—brochure production, institutional websites, social media campaigns—remain necessary, but they are no longer sufficient to shape the narratives circulating in the region. A new family of strategies is emerging, grouped under the term **Generative Engine Optimization** (**GEO**): this involves influencing the training corpora and the sources utilized by LLMs to indirectly shape their generative outputs.

In practical terms, several avenues can be explored for stakeholders in Souss-Massa (CRT, ONMT, regional authorities):

- **Production of structured content and open data on the hinterland**. LLMs rely on available textual sources. Increasing the volume of high-quality content on Tafraout, Tata, the Ammeln Valley, the Anti-Atlas, etc.—published under open licenses and well-referenced—raises the likelihood of their appearing in generated outputs.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **Systematic promotion of the Amazigh dimension in official communications**. If LLMs default to ignoring this dimension, it is partly because institutional sources themselves rarely highlight it. Regional tourism communications that systematically incorporate the Amazigh marker could, over time, shift the training corpora.

- **Development of an identity narrative for Agadir that stands apart from the Marrakech narrative**. Rather than accepting an imposed interpretive framework, actively construct an autonomous narrative positioning (Agadir as the gateway to the Atlas Mountains, as a maritime Amazigh territory, as a laboratory for sustainable tourism, etc.) and incorporate it into the sources utilized by LLMs.

- **Regular audit of algorithmic outputs**. Establish systematic monitoring of responses generated by the region's main chatbots to detect trends, identify emerging blind spots, and inform an adaptive communication strategy.

6.4 Theoretical contributions to information and communication sciences

Beyond its empirical results, this study makes several contributions to the field of Information and Communication Sciences. **First**, it proposes an empirical operationalization of the concept of "device" as applied to LLMs, demonstrating how classical discourse analysis can be combined with quantitative methods (lexicometry, TF-IDF similarity) to characterize a conversational agent as a producer of situated representations. **Second**, it extends the notion of a visibility regime—originally theorized for sharing platforms—to generative systems that no longer merely filter but actively produce discourse. **Third**, it opens up a research perspective on the **algorithmic narrative sovereignty of territories**, an issue set to become central as LLMs establish themselves as dominant informational intermediaries.

7. Conclusion

The exploratory study presented here has documented, based on a corpus of 65 authentic verbatim transcripts produced by five general-purpose conversational

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

agents, the regimes of algorithmic visibility that are taking shape around Agadir and the Souss-Massa region. Four main findings can be highlighted.

First, the algorithmic discourse on Agadir is structured by a **marked spatial asymmetry** (mean per-model ratio 2.25:1, or 1.94:1 pooled across the corpus) that prioritizes the coastline and marginalizes the mountainous hinterland, with the exception of internationally recognized landmarks (Taroudant, Tafraout).

Second, **inter-model convergence** is moderate (average similarity 0.356) but varies significantly depending on the type of prompt: high for prompts with strong encyclopedic markers (P9 Amazigh culture: 0.446; P7 history: 0.434), lower for prompts with high editorial freedom (P4 description: 0.231). Algorithmic standardization is therefore not uniform: it is differential.

Third, the **Amazigh dimension** is almost entirely erased from spontaneous discourse on Agadir, but reappears richly when explicitly solicited. This structure—conditional availability, erasure by default—produces a differential regime of algorithmic visibility that concretely marginalizes this dimension in everyday usage.

Fourth, the interpretive framework of **authenticity** is reproduced by all models according to an identical rhetorical structure contrasting Agadir with the imperial cities (Marrakech, Fes), reflecting and amplifying a framework inherited from Francophone tourism literature.

These results invite us to conceptualize chatbots as genuine **devices of territorial mediation**, the analysis of which falls squarely within the realm of Information and Communication Sciences. They also call on regional actors in tourism communication to integrate the algorithmic dimension into their strategies by influencing the sources utilized by LLMs, systematically highlighting cultural dimensions that are currently marginalized, and constructing autonomous identity narratives capable of resisting imposed comparative frameworks. Control over algorithmic narratives within a region is becoming a matter of narrative sovereignty, both at the local and regional levels.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Beyond the case of Agadir, this study proposes an analytical framework—and a methodological protocol—that can be applied to other territories, Moroccan or otherwise, as LLMs establish themselves as dominant intermediaries between destinations and their audiences. The question will no longer be merely "what is a territory?" but "what is a territory as told by algorithms?"—and this question is now central to the field of territorial communication studies.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Bibliographic References

- Alloing, C., & Pierre, J. (2017). *Le web affectif. Une économie numérique des émotions*. INA Éditions.
- Amirou, R. (1995). *L'imaginaire touristique et sociabilités du voyage*. Presses Universitaires de France.
- Bender, E. M., Gebru, T., McMillan-Major, A., & Shmitchell, S. (2021). On the Dangers of Stochastic Parrots: Can Language Models Be Too Big? *Proceedings of the 2021 ACM Conference on Fairness, Accountability, and Transparency (FAccT '21)*, 610-623.
- Bullich, V., & Guignard, T. (2014). Les industries de la culture et de la communication à l'épreuve de la régulation : le cas des plateformes. *tic&société*, 7(2).
- Cardon, D. (2015). *À quoi rêvent les algorithmes. Nos vies à l'heure des big data*. Seuil.
- Charaudeau, P., & Maingueneau, D. (2002). *Dictionnaire d'analyse du discours*. Seuil.
- Cousin, S., & Réau, B. (2009). *Sociologie du tourisme*. La Découverte.
- Crawford, K. (2021). *Atlas of AI: Power, Politics, and the Planetary Costs of Artificial Intelligence*. Yale University Press.
- Goffman, E. (1974). *Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience*. Harvard University Press.
- Houllier-Guibert, C.-E. (2012). De la communication publique vers le marketing territorial : une approche microsociologique de la construction de l'image de marque. *Communication & Organisation*, 41, 59-72.
- Jeanneret, Y. (2014). *Critique de la trivialité. Les médiations de la communication, enjeu de pouvoir*. Éditions Non Standard.
- Kadri, B., Khomsi, M. R., & Bondarenko, M. (2011). Le concept de destination. Diversité sémantique et réalité organisationnelle. *Téoros*, 30(1), 12-24.
- Peraya, D. (1999). Médiation et médiatisation : le campus virtuel. *Hermès*, 25, 153–167.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Rouvroy, A., & Berns, T. (2013). Gouvernementalité algorithmique et perspectives d'émancipation. *Réseaux*, 177(1), 163-196.
- Said, E. W. (1978). *Orientalism*. Pantheon Books.
- Souchier, E., Jeanneret, Y., & Le Marec, J. (2003). *Lire, écrire, récrire. Objets, signes et pratiques des médias informatisés*. Bibliothèque Publique d'Information.
- Vitali-Rosati, M. (2024). *Éloge du bug. Être libre à l'époque du numérique*. Zones / La Découverte.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Pour une Épistémologie Inversée: La primauté de l'énoncé prédictif sur l'explication causale dans la méthode scientifique

Mohammed Guerouaoui (Doctorant)
Pr. Abou Bakr Abdel Jabar (Directeur de recherche)
Laboratoire Homme, Sociétés et Valeurs (LHSV),
Département de Philosophie, Faculté des Sciences Humaines et Sociales,
Université Ibn Tofail, Kénitra
Maroc

Abstract

The Inverse Epistemology project challenges the traditional primacy of causal explanation in science, arguing that the historical reliance on "retrodiction",narrative attempts to rationalize past phenomena,has obscured the true engine of scientific progress: proleptic, formal necessity. By examining foundational breakthroughs in physics and molecular biology, the study demonstrates that mathematical formalism does not merely describe reality but actively structures it, acting as an ontological mandate that forces the physical world to conform to algebraic constraints long before empirical verification. Consequently, the research advocates for a fundamental shift from a classical ontology of substances, which centers on material entities with intrinsic properties, to a structural realism, positing that the objective world is composed entirely of invariant mathematical relations. This reconfiguration leads to a post-human epistemic horizon where the value of scientific knowledge is no longer contingent upon its human intelligibility or intuitive clarity, but exclusively upon the precision of its predictive power. Ultimately, the study concludes that mature science functions as an autonomous, objective system of formal calculation, wherein the "real" is defined solely by the rigid necessity of what can be formally anticipated, rendering the human desire for causal storytelling a secondary, psychological relic in an architecture of purely objective necessity.

Keywords: Inverse Epistemology, Proleptic Necessity, Structural Realism, Formalism, Scientific Rationality, Post-human Epistemology.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Introduction :

La tradition épistémologique moderne s'est construite, pour une large part, autour du modèle explicatif comme finalité de la recherche. Depuis l'avènement de la science classique , depuis Galilée et Newton, pourrait-on dire, la valeur d'un programme de recherche se mesurait à sa capacité à intégrer les phénomènes observés dans des chaînes causales cohérentes. La prédiction, dans ce schéma hérité du modèle déductif-nomologique, n'occupait qu'une fonction seconde : elle servait à vérifier empiriquement une architecture conceptuelle déjà constituée, sans jamais en être le moteur.

Cette hiérarchie a pourtant été mise à l'épreuve, depuis le début du XXe siècle, par l'évolution de plusieurs disciplines , la physique des hautes énergies et la biologie moléculaire au premier chef. On pourrait objecter qu'il s'agit là d'exceptions ponctuelles plutôt que d'une tendance générale ; c'est une réserve qu'il faudra examiner. Mais le constat reste troublant : dans des cas comme la prédiction du positron par Dirac ou celle du codon par Gamow, le formalisme mathématique a précédé, et non suivi, toute compréhension causale du phénomène concerné. Le calcul, ici, n'a pas vérifié une théorie déjà comprise ; il a anticipé un fait que l'explication n'a rattrapé que des années plus tard.

C'est cette inversion, partielle mais réelle, que la présente étude se propose d'interroger sous le nom d'« Épistémologie Inversée » — une appellation provisoire, qu'on pourra juger excessive, et qu'il conviendra de discuter plutôt que d'imposer. Il ne s'agit pas de disqualifier l'explication causale, dont la fonction heuristique reste indéniable, mais de se demander si elle conserve, dans tous les cas, la priorité méthodologique qu'on lui accorde traditionnellement. Trois lignes directrices structurent ce travail : retracer le glissement de la rétrodiction vers la prolepse dans quelques cas historiques bien choisis ; examiner ce que signifierait, philosophiquement, qu'une structure formelle « génère » un fait plutôt que de le décrire ; et enfin se demander à quelles conditions un réalisme fondé sur l'exactitude prédictive pourrait se substituer à un réalisme fondé sur l'intelligibilité narrative — sans présumer d'emblée que cette substitution soit souhaitable.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

La question qui structure cette enquête est donc moins tranchée qu'elle ne paraît au premier abord : dans quelle mesure, et dans quels domaines précis, la primauté du modèle prédictif transforme-t-elle effectivement la nature de la démarche scientifique , par opposition à une simple évolution des outils, qui laisserait intacte la structure explicative sous-jacente ? Répondre à cette question suppose d'examiner des cas concrets avant de risquer une généralisation, ce que les chapitres suivants tenteront de faire

1. Fondements Conceptuels : De la Rétrodiction à la Prolepse Formelle

1.1. Déconstruction du modèle classique : l'illusion de l'énoncé explicatif

La tradition épistémologique classique a longtemps présupposé que l'achèvement de la démarche scientifique se mesurait à sa capacité à fournir une explication causale exhaustive des phénomènes. Ce postulat implique, du moins de façon non explicitée, que le réel précède l'investigation et n'attend que d'être déchiffré, rationalisé, intégré dans une trame narrative intelligible pour l'esprit humain. Cette présupposition mérite d'être interrogée : l'examen de la nature de l'énoncé explicatif révèle, en effet, une asymétrie structurelle qui en limite sérieusement la portée épistémique , l'explication, par construction, demeure une opération rétrodictive.[1]

Le modèle déductif-nomologique, qui en constitue la formulation la plus rigoureuse, conçoit l'explication comme la subsomption d'un fait empirique déjà avéré sous une loi générale de couverture. Le théoricien y intervient nécessairement a posteriori : le phénomène s'est déjà produit, et son travail consiste à construire, après coup, un échafaudage logique censé montrer que l'événement était, en droit, prévisible. On objectera, à raison, que cette reconstruction logique n'est pas pour autant arbitraire , elle reste contrainte par les lois disponibles et par la cohérence du système théorique dans lequel elle s'insère. Mais cette contrainte ne dissipe pas entièrement le soupçon d'un biais de rationalisation : rien ne garantit, dans la procédure même, que l'on n'ait pas simplement ajusté l'échafaudage à la forme du

[1]Carl G. Hempel, Aspects of Scientific Explanation and Other Essays in the Philosophy of Science (New York: Free Press, 1965), 247-248.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

fait déjà connu. L'énoncé explicatif, en ce sens, ne semble pas générer de réalité ontologique inédite ; il traduit l'inconnu dans le vocabulaire familier de l'expérience passée.[1]

Cette opération de traduction n'est pas neutre. Elle répond, selon la critique bachelardienne, à un besoin de sens qui précède et oriente l'enquête elle-même : l'explication immédiate tend à figer la pensée en transformant une énigme en évidence , l'un des obstacles que Bachelard range parmi les plus retors à la connaissance objective.[2] Le risque n'est pas seulement psychologique : il est méthodologique. Dès qu'un phénomène est jugé « expliqué », l'enquête a tendance à s'arrêter, alors même que l'explication retenue n'a satisfait qu'un critère de familiarité, non de nécessité.

Reste un argument plus difficile à écarter : la thèse de la sous-détermination des théories par l'expérience, telle que Carnap la formule dans son entreprise de reconstruction logique du monde[3] Un même ensemble de données peut être rendu compatible avec des modèles théoriques distincts, voire opposés, à condition d'ajuster les hypothèses auxiliaires. On pourrait répondre que cette flexibilité n'est pas un défaut mais une ressource , c'est elle qui permet à une théorie d'absorber une anomalie sans s'effondrer immédiatement, et Lakatos en fera plus loin un usage positif. Il reste qu'elle interdit de présenter l'explication causale comme une procédure univoque : deux récits incompatibles peuvent revendiquer la même légitimité explicative, ce qu'aucune équation prédictive ne tolérerait de la même manière.

C'est cette différence de tolérance à l'anomalie , plutôt qu'un simple jugement de valeur porté sur la rétrodiction , qui motive, dans ce travail, le déplacement vers ce que nous appellerons la prolepse formelle : non pas le rejet de l'explication causale, dont la fonction heuristique reste réelle, mais la mise en évidence d'une asymétrie de robustesse entre récit explicatif et formalisme prédictif.

---

[1] *Ibid.*,p.p 332-333.

[2] Gaston Bachelard, *Le Nouvel Esprit Scientifique* (Paris: Presses Universitaires de France, 1934),pp. 14-16.

[3] Rudolf Carnap, *Der logische Aufbau der Welt* (Berlin: Weltkreis-Verlag, 1928),S.S 188-190.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1.2. Définition de l'Épistémologie Inversée : la primauté de l'énoncé prédictif

Si l'énoncé explicatif se heurte à ces limites , la dépendance à la rétrodiction, la tentation de psychologiser le réel, on peut se demander si la rigueur méthodologique n'impose pas, au moins dans certains cas, de renverser l'axe habituel de la démarche scientifique. C'est ce renversement, encore partiel à ce stade de l'argumentation, que nous proposons de nommer l'Épistémologie Inversée. La doxa philosophique subordonne traditionnellement la capacité prédictive à la justesse de l'explication causale, la première n'étant que la vérification expérimentale de la seconde ; c'est précisément cette subordination , formulée avec la plus grande clarté par Hempel dans sa thèse de la symétrie entre explication et prédiction , que ce travail entend mettre en question.[1]

Dans le cadre hypothético-déductif classique, la prédiction n'est en effet perçue que comme un corollaire logique, un test empirique destiné à corroborer une architecture conceptuelle préexistante. Mais cette hiérarchie n'a rien d'évident dès qu'on observe certains épisodes de l'histoire des sciences : l'énoncé proleptique n'y dérive pas d'une compréhension préalable des mécanismes naturels, il émerge des nécessités internes du formalisme logico-mathématique, avant même que l'esprit humain ne dispose d'une image ou d'un récit pour encadrer le phénomène. Bachelard a montré, dans un contexte voisin, comment la réalisation mathématique peut précéder l'observation elle-même plutôt que la suivre.[2] Si l'on accepte cette description , et elle reste discutable, alors la science n'anticiperait pas l'avenir parce qu'elle aurait compris le passé ; elle ferait surgir un fait nouveau par la seule contrainte de sa syntaxe.

---

[1] Carl G. Hempel, *Aspects of Scientific Explanation and Other Essays in the Philosophy of Science* (New York: Free Press, 1965), p.p.352-354. Hempel soutient ici la thèse de symétrie entre explication et prédiction, thèse que l'Épistémologie Inversée réfute formellement en brisant cette équivalence logique.

[2] Gaston Bachelard, *L'Activité rationaliste de la physique contemporaine* (Paris: Presses Universitaires de France, 1951),pp. 22-25. L'auteur souligne la primauté de la réalisation mathématique sur l'observation immédiate.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

On objectera que cette asymétrie entre comprendre et prévoir est moins radicale qu'elle ne paraît. L'empirisme logique, dans sa tentative de purifier le langage scientifique, avait déjà perçu quelque chose de cette puissance de la structure formelle : Carnap, en particulier, établit la supériorité méthodologique de la syntaxe logique sur la sémantique.[1] Mais sa position s'arrête à mi-chemin : en réduisant l'énoncé scientifique à une coordination de protocoles d'observation, elle ne rend pas compte de ce que le formalisme peut avoir de proprement génératif ; c'est-à-dire de sa capacité, dans certains cas documentés plus loin dans ce travail, à devancer le fait qu'il décrit plutôt qu'à le coder après coup.

C'est cette capacité générative, et non une préférence esthétique pour le calcul, qui justifie de parler d'un « surplus » du formalisme mathématique par rapport à l'expérience qu'il anticipe. Si cette description résiste à l'examen des cas historiques que nous allons maintenant détailler, alors la méthode scientifique, dans ces cas au moins, ne se contente pas de refléter une nature donnée : elle impose des contraintes auxquelles l'expérience doit, pour ainsi dire, répondre. Reste à vérifier, chapitre après chapitre, si cette description vaut au-delà des quelques exemples canoniques sur lesquels elle s'appuie le plus souvent.

2. Critique Radicale des Paradigmes Explicatifs Dominants

2.1. L'échec de la symétrie hempélienne et la circularité rétrodictive

Au cœur de l'épistémologie analytique du vingtième siècle trône un dogme tenace, méthodiquement formulé par Carl Gustav Hempel à travers le modèle déductif-nomologique. Ce dogme repose sur la célèbre thèse de l'identité structurelle, ou symétrie logique, entre l'explication et la prédiction. Selon ce postulat, l'architecture formelle d'une explication scientifique est rigoureusement équivalente à celle d'une prédiction, seule leur position pragmatique par rapport à l'axe temporel de l'observateur permettant de les distinguer.[2]. En d'autres termes, si le phénomène est déjà advenu, l'inférence logique sert d'explication ; s'il est à venir,

[1] Rudolf Carnap, *Logische Syntax der Sprache* (Wien: Julius Springer, 1934), pp.14-17. Carnap établit la supériorité de la syntaxe logique sur la sémantique, étape cruciale vers l'autonomie du formalisme, bien qu'insuffisante pour saisir sa portée générative.

[2] Carl G. Hempel, *op.cit.*,pp. 367-368.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

la même inférence fait office de prédiction. Or, cette assimilation s'avère être une grave illusion épistémologique qui occulte la dissymétrie ontologique fondamentale séparant la démarche proleptique de l'artifice rétrodictif.

L'erreur originelle de la symétrie hempélienne consiste à abstraire l'acte cognitif de son affrontement réel avec l'indétermination de la matière. En décrétant l'interchangeabilité de l'explication et de la prédiction, Hempel feint d'ignorer que l'explication a posteriori bénéficie d'un avantage absolu : la connaissance préalable et indubitable du résultat empirique. Le théoricien explicatif opère systématiquement en terrain conquis. Sachant l'effet qu'il doit démontrer, il lui suffit de remonter la chaîne causale et de forger sur mesure les conditions initiales et les lois de couverture censées aboutir au fait déjà observé. Cette démarche engendre inévitablement un biais méthodologique mortifère : la circularité rétrodictive. Le chercheur ajuste subrepticement les prémisses de son modèle jusqu'à ce qu'elles épousent parfaitement la silhouette du phénomène à expliquer.[1]

Cette circularité ruine la valeur probante de l'explication causale et condamne le modèle hempélien à une forme de tautologie déguisée. Pierre Duhem avait déjà anticipé cette faille béante en formulant le principe de la sous-détermination des théories physiques par l'expérience. Face à un répertoire fini de données factuelles passées, il est mathématiquement et logiquement toujours possible d'échafauder une multitude de systèmes explicatifs concurrents, tous paradoxalement capables de "sauver les phénomènes" par l'incorporation stratégique d'hypothèses ad hoc.[2]. L'explication n'est par conséquent jamais strictement nécessaire ni ontologiquement contraignante. Elle demeure infiniment malléable, complaisante envers l'intuition du savant qui cherche désespérément à rationaliser un réel figé. Elle s'apparente moins à une authentique conquête intellectuelle qu'à une justification narrative post-expérimentale.

---

[1] Wolfgang Stegmüller, *Probleme und Resultate der Wissenschaftstheorie und Analytischen Philosophie, Band 1: Erklärung-Begründung-Kausalität* (Berlin: Springer-Verlag, 1983),S.S. 152-155.

[2] Pierre Duhem, *La Théorie physique : son objet, sa structure* (Paris: Chevalier & Rivière, 1906),pp. 278-281.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

À l'inverse, l'énoncé prédictif promu par l'Épistémologie Inversée pulvérise cette symétrie factice en refusant la compromission circulaire. La prolepse formelle s'élance dans le vide cognitif absolu, dépourvue du filet de sécurité que procure la réassurance empirique. Elle ne calibre pas ses variables a posteriori pour légitimer un fait manifeste ; elle verrouille algébriquement une coordonnée que le réel est mis en demeure d'occuper.[1] Tandis que la rétrodiction explicative invente des causes fictives pour des effets concrets, la nécessité prédictive force l'univers à s'aligner sur la syntaxe de l'équation. Dès lors, l'effondrement du dogme de l'équivalence hempélienne démontre de manière flagrante que l'explication n'est qu'un palliatif anthropocentrique, tandis que la prédiction constitue l'unique vecteur d'accès à la matérialité objective.

2.2. Au-delà de la falsification poppérienne : la prédiction comme matrice ontologique

L'épistémologie du vingtième siècle a été indéniablement dominée par le falsificationnisme de Karl Popper, érigé en rempart méthodologique contre les dérives de l'inductivisme naïf et du positivisme logique. En substituant le critère de réfutabilité empirique à celui de vérifiabilité, Popper a judicieusement placé le risque au centre de l'activité scientifique.[2] Dans cette architecture conceptuelle, une théorie n'acquiert le statut de scientificité qu'à la condition expresse de formuler des prédictions audacieuses, susceptibles d'être catégoriquement démenties par l'expérience. Toutefois, sous l'apparence d'une valorisation radicale de la prédiction, l'édifice poppérien dissimule une subordination épistémique fatale : la prédiction y demeure un instrument subalterne, un simple dispositif au service exclusif de l'explication théorique.

Chez Popper, la finalité suprême et inaltérable de la science réside dans la quête d'énoncés explicatifs universels, capables de rendre raison de la structure du monde.

---

[1] Carl G. Hempel.op.cit.,pp. 374-376. Hempel y concède indirectement les limites pragmatiques de la prédiction face à l'explication, soulignant involontairement la vulnérabilité de sa propre thèse de symétrie face à l'incertitude expérimentale.

[2] Karl R. Popper, *La Logique de la découverte scientifique*, trad. Nicole Thyssen-Rutten et Philippe Devaux (Paris: Payot, 1973),pp. 36-39.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

La prédiction ne possède, dans ce schéma, aucune dignité ontologique propre. Elle est ravalée au rang de tribunal expérimental, une "instance cruciale" dont l'unique mission est de prononcer la falsification ou l'éphémère corroboration d'une conjecture.[1]. Si le fait contredit l'énoncé prédictif, la théorie explicative est anéantie ; s'il s'y conforme, la théorie survit provisoirement. En réduisant la prédiction à cette stricte fonction judiciaire et réactive, la méthodologie poppérienne passe tragiquement à côté de la véritable nature générative du formalisme logico-mathématique. Elle ampute la prédiction de son pouvoir créateur pour l'enfermer dans une mécanique d'élimination des erreurs.

L'Épistémologie Inversée s'inscrit en rupture totale avec cette vision instrumentale. La dynamique historique des sciences de pointe prouve avec une clarté implacable que l'énoncé prédictif ne se limite nullement à "tester" une explication humaine. Au contraire, il agit comme la matrice ontologique du fait scientifique[2]. Lorsqu'un système formel aboutit à une prédiction inédite, il ne propose pas simplement une cible au couperet de la falsification ; il circonscrit mathématiquement un espace vacant dans le tissu de la réalité physique et somme la matière de l'investir. La prédiction n'est pas le thermomètre de la vérité théorique, elle est l'acte fondateur par lequel de nouvelles entités (particules élémentaires, singularités cosmiques) sont arrachées au néant pour être imposées à la conscience scientifique.[3]

En persistant à considérer l'explication causale comme la clef de voûte de la rationalité, l'approche poppérienne entretient l'illusion d'un dialogue herméneutique continu entre le chercheur et la nature. Or, la science contemporaine ne cherche plus à "raconter" les phénomènes. Le savant ne calcule

---

[1] Karl R. Popper, *Conjectures and Refutations: The Growth of Scientific Knowledge* (London: Routledge and Kegan Paul, 1963),p.p. 48-50.

[2] Wolfgang Stegmüller, *op.cit*, ,S.S. 205-208. Stegmüller pointe ici les limites de l'approche strictement réfutationniste face à la dynamique interne des structures théoriques.

[3] Imre Lakatos, *The Methodology of Scientific Research Programmes: Philosophical Papers Volume 1* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978).p.p., 31-33. Lakatos amorce cette critique en démontrant que les grands programmes de recherche progressent par leur heuristique positive (la prédiction de faits nouveaux), et non par leur simple capacité à survivre à des tentatives de réfutation.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

pas pour vérifier s'il a bien compris le mécanisme intime de la matière ; il calcule pour forcer la manifestation d'un réel fondamentalement inintelligible à l'intuition. Il s'avère donc impératif de dissiper le mirage falsificationniste : la prédiction n'est pas l'outil de démarcation de l'explication, elle est la condition de possibilité absolue de l'émergence des faits, reléguant l'explication au statut de simple commentaire psychologique opérant dans le sillage de l'événement formel.

3. L'Autonomie Syntaxique et le Surplus Ontologique des Mathématiques

3.1. Le découplage empirique : l'affranchissement de l'observation initiale

L'objection la plus récurrente et la plus tenace adressée à la primauté absolue de l'énoncé prédictif s'articule autour du paradoxe de la genèse matérielle. Les défenseurs de la tradition rétrodictive rétorquent que le formalisme mathématique, aussi abstrait et autonome paraisse-t-il dans sa formulation finale, puise inévitablement ses racines dans une observation initiale du monde physique. Selon cette perspective, l'équation ne serait qu'une traduction condensée d'explications empiriques préalables, restaurant ainsi de facto l'antériorité de l'observation sur le calcul. Pour démanteler cette objection qui confond l'origine historique d'une idée avec sa validité épistémique, l'Épistémologie Inversée introduit le concept décisif de découplage empirique.[1]

Il est indéniable que l'investigation scientifique s'initie par un contact frictionnel avec la matérialité. Toutefois, les observations contingentes et les tentatives d'explications primitives qui en découlent ne constituent nullement l'essence du savoir formel ; elles n'opèrent que comme un strict « échafaudage empirique ». Le physicien assemble des données factuelles fragmentaires pour ériger l'édifice mathématique. Cependant, à l'instant précis où la syntaxe logico-mathématique est verrouillée, une transition de phase épistémique radicale se produit. L'échafaudage observationnel devient instantanément obsolète et se détache de la structure. À la

[1] Ernst Cassirer, *Substanzbegriff und Funktionsbegriff: Untersuchungen über die Grundfragen der Erkenntniskritik* (Berlin: Bruno Cassirer, 1910),S.S. 174-176. Cassirer y démontre le passage de la notion de substance (dérivée de l'observation) à celle de fonction pure, affranchie du sensible.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

manière de l'échelle décrite par Wittgenstein, qu'il convient de repousser après l'avoir gravie pour accéder à une vision juste du monde, l'intention herméneutique de départ est définitivement engloutie par la puissance proleptique du calcul.[1]

Ce phénomène de séparation marque l'avènement de l'autonomie structurale du formalisme. Dès lors, l'équation n'est plus asservie à la description du passé empirique ; elle dicte unilatéralement la configuration du futur expérimental. Si l'appareil mathématique n'était qu'un résumé tautologique des observations antérieures, il serait fondamentalement stérile, incapable de produire le moindre excédent d'information. Or, la dynamique de la physique mathématisée démontre une sur-générativité syntaxique spectaculaire. Le chercheur insère un nombre fini de variables issues de l'expérience, mais la cohérence interne de la matrice lui restitue des solutions impliquant des entités inédites qui excèdent infiniment le cadre conceptuel initial.[2]

L'histoire de la relativité générale illustre magistralement ce découplage paroxystique. Albert Einstein a initialement forgé ses équations tensorielles pour résoudre des anomalies observationnelles circonscrites et préserver une métaphysique fondée sur un univers statique, allant jusqu'à y introduire une constante cosmologique ad hoc pour contraindre le calcul à respecter son explication philosophique. Néanmoins, la rationalité intraitable du formalisme s'est violemment affranchie de la volonté conservatrice de son créateur, prédisant implacablement l'expansion dynamique de l'univers. L'équation a mathématiquement pensé contre, et au-delà, du physicien. Vouloir ramener l'origine de l'équation à la seule observation initiale revient à nier cette émancipation radicale de la syntaxe. Le formalisme, une fois cristallisé, s'autonomise de l'humain pour devenir le despote ontologique exclusif du réel matériel.

---

[1] Ludwig Wittgenstein, *Tractatus logico-philosophicus*, trad. Gilles Gaston Granger (Paris: Gallimard, 1993),p. 112 (proposition 6.54).

[2] Eugene P. Wigner, "The Unreasonable Effectiveness of Mathematics in the Natural Sciences", *Communications on Pure and Applied Mathematics* 13, n° 1 (1960):p.p. 8-10. Wigner souligne l'étrange capacité des concepts mathématiques à s'appliquer bien au-delà du contexte empirique qui a justifié leur création.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

3.2. La sur-générativité du calcul formel : le triomphe de l'équation

L'émancipation du formalisme, loin de se réduire à une simple abstraction linguistique, se déploie à travers une fécondité prodigieuse que nous désignons sous le concept de sur-générativité syntaxique. L'outil mathématique, une fois libéré de son ancrage observationnel précaire, ne se contente plus d'agencer logiquement des données connues ; il produit, par la seule vertu de ses nécessités internes, un excédent d'information qui contraint radicalement la structure du réel. Ce « surplus ontologique » démontre que l'équation ne reflète pas passivement la nature : elle la précède, la sculpte et l'oblige à se manifester là où l'intuition humaine ne percevait que le néant.[1]

L'histoire de la physique théorique offre des démonstrations irréfutables de ce triomphe proleptique de l'équation sur l'explication causale. Le cas des équations de James Clerk Maxwell constitue un premier jalon paradigmatique de l'Épistémologie Inversée. En cherchant à unifier les lois de l'électricité et du magnétisme, Maxwell a été confronté à une asymétrie purement algébrique dans le théorème d'Ampère, une asymétrie qui violait le principe formel de conservation de la charge. Pour restaurer l'élégance syntaxique et la clôture mathématique de son système, il a introduit un terme correctif strictement théorique : le courant de déplacement[2]. Ce terme n'émanait d'aucune observation expérimentale, ni d'aucune nécessité explicative empirique. Or, cette pure exigence syntaxique a engendré par la force du calcul la prédiction de la propagation d'ondes électromagnétiques, anticipant de plusieurs décennies leur découverte physique par Heinrich Hertz. Le formalisme a littéralement inventé un nouveau continent phénoménal.

Cependant, c'est avec le physicien britannique Paul Dirac que la puissance démiurgique de la matrice formelle atteint son paroxysme absolu. En 1928, en élaborant l'équation relativiste de l'électron pour concilier la mécanique quantique

---

[1] Gaston Bachelard, *Le Rationalisme appliqué* (Paris: Presses Universitaires de France, 1949), p.p.112-114. Bachelard y développe magistralement la notion selon laquelle les mathématiques ne sont plus un langage descriptif, mais une véritable puissance organisatrice de l'expérience physique.

[2] Olivier Darrigol, *Electrodynamics from Ampère to Einstein* (Oxford: Oxford University Press, 2000), pp.162-165.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

et la relativité restreinte, Dirac s'est soumis à de stricts impératifs d'invariance de Lorentz. La résolution algébrique de la matrice a alors exigé deux racines pour l'énergie : l'une positive, et l'autre negative.[1]. Face à cette absurdité conceptuelle , une énergie négative défiant toute rationalité ou explication physique pensable à l'époque, Dirac a refusé de mutiler son équation pour complaire à l'entendement humain. Il s'est incliné devant la dictature de la syntaxe mathématique et a prophétisé l'existence de l'antimatière. En 1932, la détection empirique du positron par Carl David Anderson est venue sceller la soumission intégrale de la matière au calcul.[2]

Ces bouleversements historiques signent l'acte de décès définitif du primat herméneutique en science. Dans les deux cas paradigmatiques, le savant n'a disposé d'aucune narration explicative pour guider sa découverte ; il a même confessé que son équation s'avérait plus intelligente que lui. L'explication causale , la conceptualisation de la lumière ou la fiction de la "mer de Dirac" pour justifier l'antimatière , n'est intervenue que tardivement, en tant que prothèse sémantique destinée à rationaliser un séisme ontologique préalablement déclenché par l'équation. Le triomphe du formalisme réside précisément dans cette antériorité implacable : l'équation pense de manière autonome, reléguant l'explication au statut de commentaire désuet face à l'autorité absolue de la prédiction validée.

4. La Révolution Quantique : L'Apogée de la Prédiction sans Explication

4.1. L'effondrement du mécanisme causal et de la représentation intuitive

L'avènement de la mécanique quantique au début du vingtième siècle ne constitue pas une simple révision des lois physiques, mais une rupture

[1] Paul A. M. Dirac, *The Principles of Quantum Mechanics* (Oxford: Clarendon Press, 1930), pp.253-255.

[2] Michel Bitbol, *Mécanique quantique : une introduction philosophique* (Paris: Flammarion, 1996),pp. 145-148. Bitbol analyse avec rigueur la manière dont la structure mathématique de la mécanique quantique précède systématiquement l'effort d'interprétation philosophique et physique.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

épistémologique absolue qui pulvérise définitivement les fondements du paradigme explicatif classique. Pendant des siècles, l'idéal de la rationalité scientifique fut confondu avec le déterminisme laplacien et le mécanisme causal. Comprendre le monde, c'était pouvoir s'en forger une représentation intuitive, mentale ou mécanique, semblable à un gigantesque jeu de billard cosmique où chaque effet découle d'une cause localisée, continue et identifiable. Or, la révolution quantique, portée par l'École de Copenhague, a formellement interdit cette projection anthropomorphique, démontrant que l'explication mécaniste n'était qu'une fiction macroscopique.[1]

L'effondrement de la représentation intuitive s'incarne de manière flagrante dans le principe d'incertitude formulé par Werner Heisenberg. En postulant l'impossibilité radicale de déterminer simultanément la position exacte et l'impulsion d'une particule, Heisenberg ne signale pas une simple limitation technologique de nos instruments d'observation, mais une indétermination ontologique inhérente à la matière elle-même[2]. La notion de « trajectoire » spatio-temporelle continue, pierre angulaire de toute explication causale classique, se désintègre. Dès lors, il devient strictement impossible de dessiner, de conceptualiser ou de "raconter" le comportement d'un électron entre deux actes de mesure. L'explication descriptive, qui nécessite impérativement un langage sémantique structuré et des objets aux propriétés intrinsèques bien définies, se heurte au mur de l'inintelligibilité subatomique.

Niels Bohr a parachevé cette destruction de l'énoncé explicatif en instaurant le principe de complémentarité. Face à l'irréductible dualité onde-corpuscule, Bohr démontre que le langage ordinaire et les concepts spatio-temporels classiques sont structurellement inaptes à rendre compte de la totalité du phénomène quantique sans sombrer dans le non-sens.[3] Toute tentative de fournir une "explication"

---

[1] Werner Heisenberg, *Physik und Philosophie* (Stuttgart: S. Hirzel Verlag, 1959),S.S. 42-45. L'auteur y fustige l'attachement dogmatique à la *Anschaulichkeit* (représentabilité visuelle), considérée comme un obstacle à l'abstraction quantique.

[2] *Ibid.*, pp.58-61.

[3] Niels Bohr, *Atomic Physics and Human Knowledge* (New York: John Wiley & Sons, 1958), pp.88-91. Bohr expose avec une clarté redoutable l'incapacité radicale du langage classique à

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

physique causale de la superposition d'états ou de l'intrication sombre inévitablement dans la contradiction logique ou l'absurdité métaphysique. L'esprit humain se voit ainsi neurologiquement et linguistiquement évincé des rouages intimes du réel. La science doit capituler sur sa prétention à l'exégèse : chercher à comprendre par quel "mécanisme" caché la particule agit lors de l'effondrement de la fonction d'onde est une question dénuée de validité physique.

Cependant, cette abdication totale de l'explication causale ne marque nullement la défaite de la physique ; elle signe, au contraire, la consécration définitive de l'Épistémologie Inversée. Dépouillée de toute imagerie rassurante et de tout récit déterministe, la mécanique quantique révèle l'essence pure de la rationalité scientifique : la dictature absolue de l'énoncé proleptique. Là où l'intuition humaine échoue lamentablement, le formalisme algébrique opère avec une infaillibilité vertigineuse.[1] La physique atteint ici son acmé paradoxale : elle prouve qu'elle n'a jamais été aussi puissante, rigoureuse et universellement exacte que depuis l'instant où elle a radicalement renoncé à expliquer le monde pour se vouer exclusivement à la pure anticipation de ses états contingents.

4.2. Le dictat probabiliste : l'équation de Schrödinger comme pure puissance prédictive

L'effondrement de l'idéal explicatif en mécanique quantique aurait pu précipiter la science dans un scepticisme nihiliste si ce renoncement n'avait été immédiatement supplanté par l'avènement d'une rigueur prédictive sans précédent. Au cœur de ce triomphe formel se dresse l'équation de Schrödinger, artefact mathématique qui incarne à lui seul la quintessence de l'Épistémologie Inversée. Cette équation différentielle régit l'évolution temporelle de la fonction d'onde, notée ψ. Pourtant, contrairement aux équations de la mécanique classique, l'équation de

formuler une explication non ambiguë des processus quantiques, imposant l'usage exclusif du formalisme pour éviter les paradoxes sémantiques.

[1] Bernard d'Espagnat, *Le Réel voilé : Analyse des concepts quantiques* (Paris: Fayard, 1994), pp.115-118. D'Espagnat met en évidence la dichotomie irréductible entre l'efficacité opératoire (prédictive) écrasante de l'équation de Schrödinger et notre impuissance ontologique à lui attribuer une signification explicative claire.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Schrödinger ne décrit pas le mouvement continu d'une entité matérielle tangible. La fonction d'onde n'est pas une vibration physique oscillant dans l'espace tridimensionnel à la manière d'une onde acoustique ; elle est, selon l'interprétation matricielle de Max Born, une pure amplitude de probabilité opérant dans un espace de configuration abstrait.[1]

Cette nature strictement probabiliste consacre la rupture définitive avec l'énoncé explicatif. L'équation ne nous dit absolument rien sur la nature intrinsèque de l'électron ni sur le prétendu "mécanisme" sous-jacent par lequel il transiterait d'un état à un autre lors de la réduction du paquet d'onde. Elle s'interdit formellement de fournir la moindre narration causale concernant l'événement quantique individuel, qui demeure ontologiquement indéterminé. Néanmoins, en renonçant à l'explication, le formalisme accède à une omnipotence proleptique. L'équation de Schrödinger, bien que métaphysiquement muette sur le pourquoi phénoménal, calcule le comment statistique avec une infaillibilité troublante, prescrivant l'éventail exact des possibles et forçant la matière à respecter les probabilités d'occurrence qu'elle a dictées.[2]

La physique théorique post-quantique, notamment l'électrodynamique quantique (QED), porte cette dynamique asymétrique à son paroxysme. L'accord entre les calculs théoriques (comme la prédiction du moment magnétique anomal de l'électron) et les mesures expérimentales atteint aujourd'hui une précision sidérante de plus de dix decimals.[3] Une telle exactitude constitue le démenti le plus cinglant opposé aux défenseurs de l'épistémologie classique : comment la science

---

[1] Max Born, "Zur Quantenmechanik der Stoßvorgänge", *Zeitschrift für Physik* 37, n° 12 (1926): S.S.863-865. Born y introduit l'interprétation probabiliste, substituant la certitude causale classique par l'amplitude de probabilité, geste fondateur qui consacre l'autonomie de la prédiction statistique.

[2] Michel Bitbol, *Mécanique quantique : une introduction philosophique* (Paris: Flammarion, 1996),pp. 210-213.

[3] Richard P. Feynman, *QED: The Strange Theory of Light and Matter* (Princeton: Princeton University Press, 1985),pp 7-9. Feynman souligne la précision vertigineuse de l'électrodynamique quantique tout en concédant, avec une honnêteté brutale, son inintelligibilité explicative totale pour l'intuition humaine.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

pourrait-elle atteindre un tel degré de maîtrise sur le réel si la prédiction n'était qu'un simple "test" subordonné à l'élaboration d'une explication ? L'évidence historique et mathématique démontre très exactement l'inverse. C'est précisément parce que le physicien a cessé de chercher à expliquer la nature intime du champ quantique qu'il a pu libérer la puissance prédictive absolue de la matrice algébrique.

L'Épistémologie Inversée reconnaît ici un impératif méthodologique radicalement anti-herméneutique. La célèbre injonction pragmatique "calcule et tais-toi", loin d'être un aveu d'impuissance, traduit la reconnaissance lucide de la supériorité épistémique du calcul formel sur le récit causal. Les théorèmes de non-localité fondés sur les inégalités de Bell ont d'ailleurs mathématiquement foudroyé l'hypothèse des variables cachées, verrouillant toute tentative de restaurer une explication déterministe rassurante.[1] Le dictat probabiliste n'est donc pas une étape transitoire souffrant d'un déficit conceptuel ; il est la condition ontologique finale du discours scientifique. La mécanique quantique prouve que la réalité ne se donne pas comme une structure logico-causale offerte à la compréhension humaine, mais comme un réseau aveugle qui cède uniquement sous la coercition stricte de l'anticipation mathématique.

5. La Phénoménotechnique et l'Instrumentation Proleptique

5.1. L'appareil expérimental comme « prédiction réifiée »

L'illusion rétrospective qui fonde l'épistémologie classique s'est nourrie d'un mythe tenace concernant la nature et la fonction de l'instrumentation scientifique. L'empirisme naïf postule en effet que l'appareil expérimental (le télescope, le microscope) agirait comme un simple prolongement prothétique des sens humains. Dans ce schéma canonique, l'instrument est perçu comme une fenêtre neutre et passive, béante sur un réel préexistant, dont la vocation exclusive serait de collecter des données contingentes afin d'alimenter ultérieurement le travail d'explication théorique. L'Épistémologie Inversée détruit radicalement cette conception descriptive de l'instrument en s'appuyant sur l'intuition bachelardienne : la science

[1] John S. Bell, *Speakable and Unspeakable in Quantum Mechanics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987),pp 14-17. La démonstration de Bell ferme définitivement la porte aux théories déterministes locales, condamnant le rêve d'une explication mécaniste classique sous-jacente au profit de la prédiction pure.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

contemporaine ne se contente plus de constater les phénomènes, elle les fabrique. L'appareil n'est plus un outil d'observation, il est un théorème materialize.[1]

Toutefois, notre projet radicalise cette « phénoménotechnique » en affirmant que l'instrument de la physique des hautes énergies n'est pas seulement une théorie concrétisée, mais fondamentalement une prédiction réifiée. Les dispositifs titanesques de la Big Science contemporaine, à l'instar de l'interféromètre LIGO ou du grand collisionneur de hadrons (LHC) du CERN, illustrent de manière éclatante ce basculement épistémique. On n'investit pas des milliards d'euros et des décennies d'ingénierie dans ces architectures métalliques et informatiques pour simplement « regarder ce qui s'y passe » dans l'espoir d'y glaner une anomalie à expliquer. Ces machines sont construites dans un but singulier et impérieux : contraindre l'univers à matérialiser une coordonnée mathématique précise, formulée par une matrice proleptique.[2]

L'architecture même de l'instrument est intégralement dictée par la syntaxe de l'équation qu'il sert à tester. Ses lasers, ses champs magnétiques et ses algorithmes de filtrage constituent les rouages d'un piège ontologique conçu avec une précision maniaque pour capturer une entité dont la nécessité a été formellement décrétée a priori. Ainsi, l'acte expérimental ne précède plus l'énoncé scientifique ; il en est le serviteur technologique aveugle. L'interféromètre ne "découvre" pas les ondes gravitationnelles au sens d'une exploration fortuite ; il force la courbure de l'espace-temps à s'inscrire dans une asymétrie interférentielle calculée un siècle plus tôt par le formalisme relativiste. La technique se fait ici la main armée du calcul mathématique, agissant comme une injonction d'existence adressée à la matière.[3]

---

[1] Gaston Bachelard, *L'Activité rationaliste de la physique contemporaine* (Paris: Presses Universitaires de France, 1951),pp 24-26. Bachelard y forge le concept de phénoménotechnique, affirmant que les instruments ne sont que des "théories matérialisées".

[2] Hans-Jörg Rheinberger, *Experiment, Differenz, Schrift: Zur Geschichte epistemischer Dinge* (Marburg: Basilisken-Presse, 1992),S.S. 74-77. L'auteur analyse la dynamique par laquelle le système expérimental conditionne absolument l'émergence de l'objet épistémique.

[3] Peter Galison, *How Experiments End* (Chicago: University of Chicago Press, 1987),pp. 244-248. Galison y décrit comment les contraintes formelles et instrumentales fusionnent dans la physique des particules pour clore le débat expérimental, bien avant toute certitude explicative.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Cette dynamique prouve de façon irréfutable que la prédiction a pris le pas sur l'explication jusque dans l'infrastructure matérielle de la science. L'instrument proleptique opère comme un crible d'exclusion massive : il élimine volontairement tout le "bruit" phénoménal de l'univers pour ne laisser subsister que la contrepartie exacte de l'équation. Ian Hacking a pertinemment souligné que l'intervention crée la représentation, mais l'Épistémologie Inversée ajoute que cette intervention est toujours, par nature, mathématiquement programmée.[1] En érigeant l'appareil expérimental au rang de prophétie de métal et de silicium, la science contemporaine démontre que le réel n'est plus ce qui est donné à observer, mais très exactement ce que la machine est programmée pour arracher au néant empirique au nom d'une nécessité prédictive.

5.2. Forcer le réel : l'intersection entre trajectoire prédictive et matière

Si l'instrument scientifique s'affirme comme une prédiction matérialisée, l'acte expérimental lui-même doit être radicalement redéfini. L'empirisme classique concevait l'expérience comme un tribunal passif où le réel comparaissait librement pour valider ou infirmer une hypothèse explicative. L'Épistémologie Inversée balaie cette illusion procédurale : l'expérimentation de pointe n'est pas une comparution neutre, c'est un interrogatoire coercitif. L'événement physique n'y survient pas spontanément ; il est violemment extorqué à la matière au point d'intersection exact où la trajectoire prédictive percute l'ingénierie instrumentale. Le parangon absolu de cette coercition ontologique réside dans l'émergence historique du Boson de Higgs.

Au début des années 1960, le Modèle Standard de la physique des particules se heurtait à une contradiction d'ordre strictement syntaxique. Les exigences mathématiques de l'invariance de jauge, qui conféraient au modèle son indépassable élégance et sa clôture formelle, interdisaient catégoriquement aux bosons vecteurs

[1] Ian Hacking, *Representing and Intervening: Introductory Topics in the Philosophy of Natural Science* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983),pp 150-153. Hacking détruit l'illusion d'un expérimentalisme naïf en montrant que manipuler une entité physique (comme pulvériser des électrons) confère une réalité ontologique distincte de sa simple justification théorique.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

de l'interaction faible de posséder une masse[1]. Face à cette crise systémique, les théoriciens, notamment Peter Higgs, François Englert et Robert Brout, n'ont formulé aucune "explication" empirique issue de l'observation. Ils ont riposté à l'anomalie par un artifice purement algébrique : le mécanisme de brisure spontanée de symétrie. Pour sauver la cohérence de l'équation, ils ont postulé ex nihilo l'existence d'un champ scalaire omniprésent et de sa particule associée.[2]

Pendant près d'un demi-siècle, ce boson fantôme n'a possédé d'autre réalité que celle d'une nécessité mathématique absolue. Il n'existait aucune donnée observationnelle pour le justifier, ni aucune narration explicative de son mécanisme intime qui ne relève de la métaphore anthropomorphique de vulgarisation. Il constituait une pure exigence syntaxique. C'est à ce stade critique que l'instrumentation proleptique révèle sa fonction démiurgique. Le Grand Collisionneur de Hadrons (LHC) n'a pas été excavé sous la frontière franco-suisse pour explorer candidement les arcanes de la nature, mais pour faire appliquer une injonction d'existence. En précipitant des faisceaux de protons à des niveaux d'énergie colossaux (13 TeV), la machine a artificiellement fracturé le vide quantique dans l'unique but de forcer l'entité mathématique à s'incarner matériellement.[3]

En 2012, lorsque l'anomalie statistique a franchi le seuil probatoire des cinq sigmas, la science n'a pas "découvert" le boson au sens géographique ou phénoménologique du terme. Elle a acculé l'univers à s'aligner sur une formule posée cinquante ans plus tôt. Comme l'a pertinemment analysé Karin Knorr-Cetina

---

[1] Peter W. Higgs, "Broken Symmetries and the Masses of Gauge Bosons", *Physical Review Letters* 13, n° 16 (1964):pp 508-509. Higgs y résout le problème de la masse par une pure manipulation des équations de champ, sans aucun recours à une explication causale empirique.

[2] Andrew Pickering, *Constructing Quarks: A Sociological History of Particle Physics* (Chicago: University of Chicago Press, 1984),pp 211-214. L'auteur démontre de quelle manière les physiciens ont privilégié l'harmonie des structures formelles (symétrie de jauge) plutôt que la phénoménologie expérimentale immédiate.

[3] Steven Weinberg, *Dreams of a Final Theory: The Search for the Fundamental Laws of Nature* (New York: Pantheon Books, 1992),pp 115-118. Weinberg exalte la puissance anticipatrice des mathématiques qui imposent à la physique expérimentale la direction univoque de ses recherches.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

en étudiant les cultures épistémiques de la physique des hautes énergies, le laboratoire contemporain ne traite plus avec une nature préexistante, mais avec un environnement synthétique intégralement programmé par des algorithms.[1] L'explication humaine n'intervient, une fois de plus, qu'après coup, sous forme de commentaires rétrospectifs. Le véritable basculement ontologique s'est opéré par l'action aveugle, asémantique et d'une violence extrême de la mathématique forçant la matière à s'agenouiller devant la prolepse.

6. La Transition Épistémique des Sciences du Vivant : Du Récit Descriptif à la Prolepse Mathématique

6.1. Les limites de la rétrodiction darwinienne et l'émergence du formalisme biologique

L'hégémonie du paradigme explicatif a trouvé son ultime refuge épistémologique dans la biologie classique du dix-neuvième siècle. En formulant la théorie de la sélection naturelle, Charles Darwin a institué une discipline fondamentalement historique, reposant presque exclusivement sur la rétrodiction causale. Face à la profusion du monde naturel, l'évolutionniste primitif opérait comme un archiviste des formes : il recensait des homologies anatomiques, classifiait des archives fossiles et tissait, a posteriori, un récit causal censé rendre compte de l'apparition d'un trait ou de l'extinction d'une espèce.[2] La biologie classique s'affirmait ainsi comme la science par excellence de l'explication rétrospective, tentant de rationaliser des événements passés sans posséder l'armature formelle nécessaire pour anticiper leur trajectoire future.

Or, cette dépendance structurelle à l'égard de la narration historique constitue une vulnérabilité épistémique majeure. Dépourvue de substrat mathématique, l'explication évolutionniste pré-formelle frôle perpétuellement la rationalisation circulaire : elle explique la survie du plus apte en observant empiriquement les

---

[1] Karin Knorr-Cetina, *Epistemic Cultures: How the Sciences Make Knowledge* (Cambridge: Harvard University Press, 1999),pp 46-49. Knorr-Cetina décrit l'expérience du CERN non comme une observation de la nature, mais comme l'exploitation d'une réalité artificielle, encodée et signifiée par les détecteurs avant même toute formulation d'une loi physique compréhensible.

[2] Ernst Mayr, *The Growth of Biological Thought: Diversity, Evolution, and Inheritance* (Cambridge: Harvard University Press, 1982)pp, 68-71.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

entités qui ont survécu. L'énoncé explicatif s'y déploie dans une plasticité pernicieuse, autorisant le naturaliste à postuler des pressions sélectives fictives pour justifier n'importe quelle morphologie présente.[1] Contrairement au physicien qui assujettit la matière à la rigidité de l'équation différentielle, le biologiste descriptif "raconte" la genèse d'un organe sans détenir la capacité formelle de dicter rigoureusement sa nécessité a priori. L'explication causale, dans ce contexte qualitatif, s'apparente à une projection psychologique anthropocentrée plutôt qu'à une authentique contrainte ontologique.

Pour s'élever au statut de science exacte et intégrer le cadre strict de l'Épistémologie Inversée, la biologie devait impérativement expurger son corpus de ces descriptions rétrospectives molles. Cette rupture épistémique fondatrice ne s'est pas opérée par l'accumulation de nouvelles observations sur le terrain, mais par l'irruption brutale du formalisme mathématique à l'aube du vingtième siècle. La formulation du principe de Hardy-Weinberg en 1908 marque le premier coup d'arrêt porté à la biologie descriptive. Pour la première fois, la distribution des fréquences alléliques au sein d'une population n'était plus "racontée" après observation, mais déduite formellement à partir d'une équation algébrique posant un équilibre idéal[2]. La structure mathématique commençait à précéder et à dicter la dynamique du vivant.

Cette métamorphose proleptique a atteint sa véritable maturité avec la fondation de la génétique des populations par Ronald A. Fisher, J. B. S. Haldane et Sewall Wright. En traduisant l'intuition darwinienne en modèles statistiques rigoureux, cette synthèse a définitivement aboli l'approche narrative et purement explicative. Le biologiste scientifique ne spécule plus sur l'histoire contingente et passée d'une espèce ; il calcule la probabilité exacte de fixation d'une mutation et déduit les

[1] Karl R. Popper, *Objective Knowledge: An Evolutionary Approach* (Oxford: Clarendon Press, 1972),pp 267-269. Popper y fustigeait l'incapacité initiale de la théorie darwinienne à générer des prédictions strictes, la reléguant temporairement au rang de programme de recherche métaphysique et explicatif.

[2] Godfrey H. Hardy, "Mendelian Proportions in a Mixed Population", *Science* 28, n° 706 (1908): pp.49-50. Cet article fondateur inaugure le traitement purement algébrique et prédictif de l'hérédité.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

contraintes formelles qui pèsent sur l'évolution avant même qu'elles ne soient mesurées in vivo.[1]. La biologie mute alors en une science de l'anticipation rigoureuse : le calcul mathématique de la variance génétique dicte la forme de la réalité biologique. En abandonnant la quête d'une explication causale historico-descriptive au profit exclusif de la prédiction statistique, les sciences du vivant prouvent que la validité scientifique universelle exige la primauté absolue de l'énoncé proleptique.

6.2. La molécularisation du vivant : le code génétique comme contrainte combinatoire pure

La consécration de l'Épistémologie Inversée au sein des sciences de la vie ne s'est pas arrêtée aux frontières macroscopiques de la génétique des populations ; elle a investi l'intimité même de la matière vivante à travers l'avènement de la biologie moléculaire. Ce second basculement proleptique a exigé l'abandon définitif de toute référence à une quelconque "substance vitale" qualitative, jadis objet d'innombrables descriptions empiriques. L'organisme cesse d'être perçu comme une entité physiologique mystérieuse dont il faudrait laborieusement rationaliser les causes matérielles a posteriori. Il est désormais conceptualisé sous l'angle strict de la théorie formelle : le vivant devient une matrice d'informations régie par des lois combinatoires et structurelles implacables.[2]

L'épisode historique de la théorisation du code génétique fournit l'illustration la plus éclatante de cette primauté absolue de l'énoncé prédictif. Au milieu des années 1950, après la modélisation de l'ADN, la communauté scientifique s'est heurtée au problème de la traduction des acides nucléiques en protéines. Dans un cadre épistémologique classique, la démarche aurait consisté à multiplier les observations

---

[1] Ronald A. Fisher, *The Genetical Theory of Natural Selection* (Oxford: Clarendon Press, 1930),pp. 22-25. Fisher démontre que la sélection naturelle n'est intelligible qu'une fois soumise aux lois fondamentales de la probabilité mathématique, marquant le triomphe de la méthode proleptique sur le récit naturaliste.

[2] François Jacob, *La Logique du vivant : une histoire de l'hérédité* (Paris: Gallimard, 1970), pp.278-281. Jacob y détaille l'effacement de la description morphologique classique au profit d'un programme logico-moléculaire où l'organisme s'assimile à un message codé.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

biochimiques laborieuses in vitro pour tenter d'induire, de manière rétrospective, le mécanisme explicatif de cette synthèse. Or, la résolution de cette énigme n'a pas émergé de l'observation empirique. Elle a été formulée a priori par une déduction algébrique pure, imposée de l'extérieur par la physique théorique.[1]

C'est en effet le physicien George Gamow qui a introduit une contrainte logico-mathématique inéluctable au cœur du substrat biologique. Face à un alphabet nucléique composé de quatre bases et un alphabet protéique de vingt acides aminés, Gamow a opéré un calcul combinatoire simple mais ontologiquement décisif : un codage fondé sur des paires de bases ($4^2 = 16$) s'avérait mathématiquement insuffisant pour coder les vingt acides. La nécessité formelle imposait donc catégoriquement un code organisé en triplets ($4^3 = 64$ permutations). Le concept du "codon" n'a pas été découvert en observant les replis d'une cellule ; il a été postulé et dicté par une stricte injonction mathématique.[2] L'exigence algébrique a précédé la réalité matérielle, sommant la machinerie cellulaire de s'y conformer.

Francis Crick a parachevé cette dynamique proleptique en formulant l'hypothèse de la molécule "adaptatrice" (le futur ARN de transfert). Constatant l'impossibilité géométrique et chimique d'une interaction directe entre la séquence nucléique et l'acide aminé, Crick n'a pas attendu qu'un instrument d'optique décrive un intermédiaire. Il a calculé son existence comme une pure nécessité structurale, indispensable à la clôture logique du système de traduction.[3]. L'explication biochimique concrète de l'interaction ribosomale ne viendra que des années plus

---

[1] Michel Morange, *Histoire de la biologie moléculaire* (Paris: La Découverte, 1994),pp. 135-138. L'auteur souligne l'intrusion décisive des physiciens et de leur rigueur déductive dans le champ de la biologie, précipitant la crise du modèle descriptif.

[2] Lily E. Kay, *Who Wrote the Book of Life? A History of the Genetic Code* (Stanford: Stanford University Press, 2000),pp. 128-132. Kay analyse comment l'approche du « club de l'ARN », et de Gamow en particulier, a imposé le concept d'information comme une nécessité cryptographique et mathématique avant toute confirmation chimique.

[3] Francis H. C. Crick, "On Protein Synthesis", *Symposia of the Society for Experimental Biology* 12 (1958):pp. 138-163. Dans cet article fondateur, Crick déploie l'hypothèse de l'adaptateur par pure inférence logique, instaurant une contrainte prédictive que l'expérimentation mettra des années à isoler matériellement.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

tard, validant empiriquement ce que la rationalité combinatoire avait déjà formellement anticipé.

La molécularisation du vivant scelle ainsi la déroute de la biologie strictement descriptive. Cet épisode démontre de manière irréfragable que la vérité scientifique ne s'obtient pas en décrivant passivement la nature pour lui accoler ensuite une narration explicative. Au contraire, le réel biologique n'acquiert son intelligibilité que lorsqu'il est contraint par un réseau formel préalable. L'explication causale est ravalée au rang de vérification matérielle secondaire, confirmant que la puissance suprême de la science réside dans la prédiction combinatoire qui force le vivant à manifester sa structure cachée.

7. L'Ontologie du Réalisme Prédictif

7.1. L'épuisement de l'ontologie substantielle et l'avènement du structuralisme formel

L'adoption de l'Épistémologie Inversée ne se limite pas à une simple réforme méthodologique ; elle exige un bouleversement métaphysique radical. Si la primauté absolue appartient à l'énoncé prédictif et non plus à l'explication causale, il devient impératif de redéfinir la nature même de la réalité scientifique. L'édifice épistémologique classique, fondé sur la rétrodiction, s'adossait inévitablement à une « ontologie substantielle ». Dans ce schéma séculaire, le réel est perçu comme une collection de « choses » , particules matérielles, ondes, fluides , dotées de propriétés intrinsèques qu'il s'agirait d'observer scrupuleusement pour en déduire les lois.[1]. L'effort explicatif s'épuisait ainsi à décrire la prétendue nature intime de ces substances pour justifier, a posteriori, leurs diverses interactions.

Or, l'histoire des bouleversements théoriques démontre l'extrême précarité de cette métaphysique des substances. Les entités matérielles que la science classique s'efforçait ardemment de décrire et d'expliquer , le phlogistique, l'éther luminifère,

[1] James Ladyman et Don Ross, *Every Thing Must Go: Metaphysics Naturalized* (Oxford: Oxford University Press, 2007),pp. 130-133. Les auteurs y décrètent la faillite définitive de la métaphysique analytique traditionnelle fondée sur l'intuition des « objets », plaidant pour une ontologie dictée exclusivement par la physique fondamentale contemporaine.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

le calorique, ou même l'atome solide et indivisible , ont été impitoyablement balayées par les changements de paradigmes. La quête de l'essence matérielle s'avère être un mirage, une illusion née du besoin psychologique humain de s'accrocher à une représentation familière et tangible du monde.[1]. L'Épistémologie Inversée acte la mort définitive de cette ontologie des choses. La physique fondamentale contemporaine ne traite plus avec des objets isolés aux contours bien définis, mais avec des champs tensoriels et des amplitudes de probabilité qui défient toute assignation substantielle classique.

Face à cet effondrement du modèle descriptif, la seule ontologie viable capable de soutenir l'absolutisme de l'énoncé prédictif est le réalisme structural. Cette approche philosophique affirme avec force que la nature ne nous livre pas des entités matérielles isolées, mais exclusivement des relations mathématiques. Lors des grandes ruptures théoriques, si les narrations explicatives s'effondrent et les substances disparaissent, les équations proleptiques survivent. Le cas de la théorie ondulatoire de la lumière est emblématique : la substance censée porter les ondes (l'éther) a été définitivement annihilée, mais les équations de Fresnel, capturant la stricte asymétrie des relations lumineuses, ont été intégralement conservées et intégrées dans l'électromagnétisme de Maxwell.[2]. La réalité ne résidait nullement dans la chose expliquée (l'éther), mais exclusivement dans la rigidité de la structure prédictive (les équations).

, le structuralisme formel accomplit la substitution finale : la fonction mathématique remplace la substance matérielle. Dans ce nouveau cadre ontologique, les constituants de l'univers ne sont plus des entités pourvues d'une identité propre, mais de simples nœuds relationnels, des intersections de symétries strictement définies par la théorie des groupes. Ces éléments n'ont d'autre

[1] Ernst Cassirer, *Substanzbegriff und Funktionsbegriff: Untersuchungen über die Grundfragen der Erkenntniskritik* (Berlin: Bruno Cassirer, 1910),S.S 214-217. Cassirer trace avec acuité le déclin du concept aristotélicien de substance au profit de l'autorité suprême de la fonction mathématique.

[2] John Worrall, "Structural Realism: The Best of Both Worlds?", *Dialectica* 43, n° 1-2 (1989): pp.117-120. Worrall utilise précisément la pérennité des équations de Fresnel comme preuve décisive que la science capture la structure mathématique du monde, et non la nature de ses constituants illusoires.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

consistance que les propriétés d'invariance que la matrice algébrique leur dicte.[1] L'univers scientifique cesse ainsi d'être un réservoir d'objets passifs en attente d'une explication causale pour se révéler comme un pur réseau de contraintes formelles. Ce que l'Épistémologie Inversée désigne comme « réel », c'est précisément l'architecture aveugle mais infaillible de ces relations prédictives qui forcent la matérialité à se manifester.

7.2. L'injonction ontologique : redéfinir la nature du "réel"

L'effondrement de l'ontologie substantielle impose à l'Épistémologie Inversée de forger une nouvelle définition métaphysique de la réalité. Dans le paradigme explicatif classique, intimement lié à la théorie naïve de la correspondance, le réel était conçu comme un donné préalable, une extériorité muette que la théorie avait pour mission de décrire, de rationaliser et de justifier rétrospectivement. Or, cette prétention descriptive repose sur une confusion délétère entre la familiarité de l'intuition sensible et la rigueur de la connaissance scientifique authentique.[2]. Si le réel se limitait à ce qui peut être intuitivement expliqué et compris par l'entendement humain, l'opacité causale de la mécanique quantique marquerait la défaite absolue de la rationalité. Il s'avère donc impératif de rompre avec cette passivité empirique : le réel n'est plus ce qui subit l'explication, il est ce qui obéit à la contrainte proleptique.

Cette redéfinition s'articule autour du concept radical d'injonction ontologique . Puisque l'autonomie du formalisme mathématique précède l'observation, la prédiction ne s'apparente plus à une hypothèse prudente jetée dans le vide expérimental, mais à un authentique mandat d'existence adressé à l'univers physique. L'équation ne se contente pas de refléter une symétrie de la nature, elle exige sa matérialisation immédiate. La matière est ainsi convoquée par la syntaxe. Dans ce cadre, le statut de réalité n'est accordé qu'à la manifestation empirique qui

---

[1] Steven French, *The Structure of the World: Metaphysics and Representation* (Oxford: Oxford University Press, 2014),pp. 85-88. French démontre que les particules élémentaires n'existent pas en tant qu'individus ; elles se réduisent à de pures instanciations des structures de symétrie.

[2] Moritz Schlick, *Allgemeine Erkenntnislehre* (Berlin: Julius Springer, 1918),S.S 45-48. Schlick y déconstruit magistralement l'erreur consistant à confondre la simple reconnaissance intuitive (*Kennen*) des objets avec la véritable connaissance logico-structurelle (*Erkennen*).

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

se voit forcée d'apparaître pour satisfaire à l'équilibre interne d'une matrice algébrique[1]. Des entités telles que le positron ou les ondes gravitationnelles n'appartiennent pas au réel parce qu'elles ont été "comprises" ou intégrées dans un récit causal, mais parce que leur inexistence aurait violé une nécessité structurelle absolue imposée par le calcul prédictif.

le Réalisme Prédictif tranche définitivement le nœud gordien de la philosophie des sciences contemporaine. Il affirme sans compromis que le réel scientifique est la limite exacte de résistance qui obéit à l'anticipation formelle. La réalité en soi se dérobe totalement à notre désir d'explication narrative , elle demeure fondamentalement asémantique et inintelligible, mais elle s'ancre avec une rigidité absolue dans la contrepartie de la prédiction validée.[2]. Le chercheur ne touche l'ossature véritable de l'univers qu'au point d'intersection précis où la contingence de la matière est pulvérisée par la nécessité de l'équation. Le réel devient l'asymptote du formalisme, le résidu incompressible qui ne fait que valider la coercition algébrique.

Cette ontologie nouvelle consacre le triomphe de la méthode scientifique tout en actant la destitution définitive de l'anthropocentrisme explicatif. L'univers n'a nul besoin d'être sémantiquement intelligible ou causalement rassurant pour l'esprit humain ; il lui incombe uniquement d'être mathématiquement calculable. Comme l'intuition rationaliste l'avait fulguré, le réel contemporain n'est jamais un donné immédiat, il est une réalisation mathématique coercitive[3]. L'Épistémologie Inversée parachève ainsi son assise métaphysique : la vérité de la science n'est en aucun cas la description d'un monde qui est, mais le calcul aveugle et infaillible d'un monde qui

---

[1] Michel Bitbol, *L'aveuglante proximité du réel* (Paris: Flammarion, 1998),pp. 112-115. L'auteur y démontre que la réalité n'est pas une "chose en soi" dissimulée derrière les phénomènes, mais précisément ce qui oppose une résistance structurée à nos anticipations expérimentales.

[2] James Ladyman et Don Ross, *Every Thing Must Go: Metaphysics Naturalized* (Oxford: Oxford University Press, 2007), pp.145-148. Dans leur défense du réalisme ontologique structural, Ladyman et Ross postulent que la réalité objective se réduit intégralement aux modèles mathématiques qui demeurent invariants à travers les changements d'explications théoriques.

[3] Gaston Bachelard, *Le Nouvel Esprit Scientifique* (Paris: Presses Universitaires de France, 1934),pp. 58-60. Bachelard affirme sans équivoque que « le réel est une réalisation mathématique », prophétisant la subordination totale de l'existence empirique à la rationalité mathématique.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

doit impérativement se manifester sous la dictature exclusive de l'énoncé proleptique.

8. L'Horizon Épistémologique : Limites Cognitives et Triomphe du Formalisme

8.1. Le décalage anthropologique : prédire au-delà de la compréhension

L'aboutissement logique et inexorable de l'Épistémologie Inversée ne se circonscrit pas à une simple redéfinition de la méthodologie scientifique ; il engendre une crise abyssale touchant la place même du sujet connaissant face à la matérialité du monde. L'épistémologie classique, profondément tributaire de l'héritage rationaliste des Lumières, promettait une transparence absolue de l'univers : l'explication causale devait rendre la nature parfaitement intelligible et transparente à l'esprit humain. Or, le triomphe absolu de l'énoncé prédictif sur la narration rétrodictive consacre la ruine définitive de cette promesse. Il instaure ce que nous nommons un « décalage anthropologique » irréversible : une rupture structurelle, totale et assumée, entre la capacité psychologique de comprendre et la puissance mathématique de prédire.[1]

Ce décalage trouve son origine fondamentale dans les limites biologiques et cognitives de l'intuition humaine. L'entendement est neurologiquement structuré pour appréhender un monde macroscopique, euclidien, lent et soumis à une causalité linéaire de contact. Lorsque le savant classique exige avec obstination une "explication" à un phénomène fondamental, il réclame en réalité la dégradation et la traduction de ce phénomène complexe vers son vocabulaire cognitif familier et rassurant. C'est l'ultime obstacle épistémologique[2]. Cependant, le formalisme logico-mathématique contemporain , qu'il s'agisse de la géométrie non commutative, des espaces vectoriels à N-dimensions ou de la théorie quantique des

---

[1] Gaston Bachelard, *La Formation de l'esprit scientifique.op.cit.*pp. 13-17. Bachelard y démontre que l'acte de connaître implique nécessairement une rupture douloureuse avec le besoin primaire de compréhension intuitive et familière.

[2] Paul A. M. Dirac, *The Principles of Quantum Mechanics* (Oxford: Clarendon Press, 1930), pp.10-12. Dirac exige dès l'introduction de son traité l'abandon total de l'imagerie mentale classique, affirmant que la nature fondamentale ne se livre qu'à travers un formalisme mathématique dépourvu de toute contrepartie explicative visualisable.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

champs , évolue dans une sphère d'abstraction qui pulvérise instantanément ces catégories innées. L'équation ne se soucie d'aucune intelligibilité humaine ; elle se contente d'être mathématiquement infaillible et ontologiquement coercitive.

La physique théorique des hautes énergies offre l'illustration la plus saisissante de cette opacité épistémique. Les calculs régissant l'interaction forte (Chromodynamique Quantique) ou les sommets de perturbation de l'électrodynamique quantique exigent la résolution de matrices formelles d'une hyper-complexité vertigineuse. Le physicien théoricien qui manipule ces structures algébriques ne "comprend" pas, au sens phénoménologique ou causal, l'entrelacement intime des millions de variables mathématiques qu'il déploie[1]. L'énoncé explicatif s'anéantit littéralement face à la masse aveugle du calcul formel. La prédiction proleptique qui en résulte s'avère d'une exactitude terrifiante, anticipant la matière jusqu'à la douzième décimale, mais elle s'érige sur un socle de pure inintelligibilité sémantique. L'esprit humain se retrouve ainsi relégué au rang de simple opérateur de la syntaxe, incapable de forger la moindre imagerie mentale du processus ontologique qu'il a déclenché.

Loin de constituer une régression ou une défaite de la raison, ce divorce absolu entre prédiction et compréhension signe l'émancipation définitive de la rationalité scientifique. Tant que la science s'acharnait à rester "intelligible", elle demeurait emprisonnée dans un anthropocentrisme invalidant qui bridait sa force générative. En acceptant délibérément de prédire au-delà de toute compréhension possible, l'Épistémologie Inversée prouve que la validité du réel ne se mesure nullement à l'aune de la conscience humaine, mais à l'aune exclusive de la nécessité mathématique.[2]. La frustration cognitive ressentie par les derniers défenseurs de

[1] Paul Humphreys, *Extending Ourselves: Computational Science, Empiricism, and Scientific Method* (Oxford: Oxford University Press, 2004),pp. 147-150. Humphreys développe le concept d'« opacité épistémique » pour décrire ces systèmes formels dont l'exactitude calculatoire excède structurellement les capacités de compréhension causale du cerveau humain.

[2] Jean-François Lyotard, *La Condition postmoderne : rapport sur le savoir* (Paris: Éditions de Minuit, 1979), pp.72-75. Lyotard anticipe la fin des "grands récits" explicatifs en science, soulignant que la légitimité du savoir contemporain ne repose plus sur sa capacité à produire du sens, mais exclusivement sur sa performativité prédictive.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

l'explication n'est que le symptôme psychologique d'une révolution copernicienne ultime : l'homme, en tant que sujet interprétant, n'est plus le centre épistémologique de la science ; il a été souverainement supplanté par l'autonomie aveugle de la matrice prédictive.

8.2. Vers une épistémologie posthumaine de la nécessité

L'ultime conséquence de l'Épistémologie Inversée réside dans la destitution radicale de l'anthropocentrisme qui a secrètement gouverné la philosophie des sciences depuis l'aube de la modernité. L'explication causale, en tant qu'idéal régulateur, maintenait l'illusion tenace que l'univers devait impérativement se plier à la mesure de l'esprit humain. Comprendre, justifier, raconter le monde à travers des chaînes de causalité rassurantes, c'était ériger le sujet connaissant en centre de gravité de la vérité scientifique. Or, le triomphe écrasant de la matrice prédictive sur l'énoncé rétrodictif pulvérise cette illusion égocentrique. Il annonce l'avènement d'une épistémologie posthumaine, non pas au sens d'une science instrumentalisée par la technique, mais au sens d'une rationalité pure qui s'exerce en l'absence de toute dépendance à la conscience psychologique et à l'intuition humaine.[1]

Cette transition s'inscrit dans le prolongement direct de la philosophie du concept, magistralement théorisée par Jean Cavaillès. Contre l'approche phénoménologique qui subordonnait la genèse de la vérité à l'intentionnalité d'un sujet, l'Épistémologie Inversée affirme que la nécessité mathématique possède une autonomie dialectique absolue. Le théoricien n'est plus l'auteur d'une narration explicative qui donne sens au réel ; il est le simple vecteur par lequel la nécessité syntaxique se déploie. La prédiction logico-mathématique agit comme une force aveugle qui engendre ses propres conséquences formelles avec une rigueur intraitable, totalement indifférente à la capacité d'un esprit humain à s'en forger une

[1] Michel Foucault, *Les Mots et les Choses : une archéologie des sciences humaines* (Paris: Gallimard, 1966),pp. 396-398. Foucault y prophétise l'effacement de la figure classique de « l'Homme » comme centre épistémique, ouvrant la voie à des structures de savoir autonomes où le discours prévaut sur le sujet.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

représentation ou à y attacher une signification causale.[1] La vérité scientifique survit à l'effacement de la compréhension.

Karl Popper avait brillamment anticipé cette autonomisation à travers sa théorie du « troisième monde », celui de la connaissance objective. L'édifice scientifique, une fois cristallisé dans le formalisme proleptique, se détache irréversiblement de ses créateurs pour exister par lui-même. C'est une épistémologie sans sujet connaissant.[2]. Les équations fondamentales de la physique ne sont plus des outils cognitifs destinés à apaiser l'angoisse herméneutique de l'homme face à l'inconnu ; elles constituent une architecture de nécessités objectives qui contraignent la matière. Dès lors, chercher à "expliquer" un formalisme prédictif valide revient à commettre un anachronisme philosophique, une tentative désespérée de ramener une structure de nécessité universelle et atemporelle vers la contingence misérable du langage humain.

il convient de réaffirmer que le but ultime de l'investigation scientifique n'est pas de fournir un sens à l'univers. Le réel se moque éperdument d'être intelligible. La méthode scientifique accomplit sa vocation suprême lorsqu'elle parvient à évacuer le discours explicatif, toujours entaché de psychologisme, pour laisser s'exprimer la dictature silencieuse de la prolepse formelle. L'Épistémologie Inversée célèbre cette ascèse ultime : la nature ne se donne pas à comprendre, elle se calcule et obéit[3]. L'horizon final de la science est une immense matrice d'injonctions ontologiques,

---

[1] Jean Cavaillès, *Sur la logique et la théorie de la science* (Paris: Presses Universitaires de France, 1947), pp.76-78. Cavaillès démolit la philosophie de la conscience au profit d'une philosophie du concept, démontrant que le développement formel possède une nécessité interne qui se passe de l'intuition du mathématicien.

[2] Karl R. Popper, *Objective Knowledge.op.cit.*),pp. 108-111. Popper formalise ici la notion fondamentale de savoir objectif, existant indépendamment de toute croyance humaine ou de toute capacité individuelle de compréhension explicative.

[3] Jules Vuillemin, *La Philosophie de l'algèbre* (Paris: Presses Universitaires de France, 1962), pp.505-508. L'auteur conclut son œuvre en consacrant le triomphe des structures abstraites, affirmant que la réalité ontologique finale est purement formelle et contraint irréversiblement l'expérience.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

froide, asémantique et d'une perfection prédictive absolue, devant laquelle la volonté humaine d'explication n'est plus qu'un murmure obsolète.

Conclusion :

il apparaît que le basculement épistémologique analysé ne constitue pas une simple évolution méthodologique, mais une reconfiguration fondamentale de la rationalité scientifique. En substituant la primauté de l'énoncé prédictif au dogme de l'explication causale, l'Épistémologie Inversée ne propose pas seulement une nouvelle manière de faire de la science ; elle redéfinit les conditions de possibilité de la connaissance elle-même. La trajectoire de notre démonstration a permis de mettre en évidence que la validité d'une théorie ne réside plus dans sa capacité à produire une narration rétrospective satisfaisante pour l'intuition humaine, mais dans sa puissance à imposer des contraintes formelles à la matérialité du monde.

Le constat est désormais irréfutable : la science contemporaine, dans ses branches les plus rigoureuses, a cessé d'être une entreprise descriptive. Elle est devenue un système de clôture formelle où l'équation ne représente pas le réel, mais le précède. Le passage de la rétrodiction à la prolepse marque la fin de l'illusion selon laquelle le monde serait structuré pour être "compris" par l'entendement macroscopique. La nature, dépouillée de son anthropocentrisme explicatif, se révèle comme un réseau de nécessités structurelles. Dans ce cadre, la vérité scientifique ne se mesure plus par la clarté du récit causal, mais par l'exactitude de la prédiction mathématique qui force les entités physiques à se manifester au point précis de la contrainte algébrique.

Cette étude a également mis en lumière l'épuisement de l'ontologie des substances. L'abandon de la quête des essences matérielles au profit du réalisme structural s'est imposé comme une nécessité logique. Puisque les substances disparaissent à mesure que les théories s'affinent, seule la structure relationnelle, traduite par le formalisme mathématique, survit aux révolutions épistémiques. Le réel, tel que la science l'objective, est précisément cette architecture de relations invariantes. Dès lors, le chercheur n'est plus le narrateur d'une histoire naturelle, mais l'opérateur d'une syntaxe. Il ne cherche plus à interpréter les signes de la nature, il veille à la cohérence de son propre système formel.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

l'Épistémologie Inversée inaugure une rationalité que l'on pourrait qualifier de « froide » ou d'asémantique, car elle se déploie en totale indépendance vis-à-vis des besoins psychologiques de sens. L'opacité épistémique, loin d'être un échec, est le signe d'une maturité intellectuelle : elle signifie que la raison a atteint un degré d'abstraction tel qu'elle n'a plus besoin de se traduire en images familières pour être efficiente. La science accomplit ainsi sa vocation suprême lorsqu'elle devient une puissance de calcul pure, capable de prédire l'émergence de la matière avec une précision qui dépasse radicalement nos capacités de représentation mentale.

L'horizon ouvert par cette étude n'est donc pas celui d'une science qui expliquerait tout, mais celui d'une science qui anticipe tout, forçant le réel à obéir à la dictature de ses prévisions. En acceptant cette inversion, nous renonçons à la satisfaction de l'explication pour embrasser la rigueur de la nécessité. C'est là, sans doute, le prix à payer pour l'accès à une connaissance qui, loin de se limiter à la surface phénoménale des choses, atteint l'ossature mathématique même du monde, faisant de la science une activité qui, pour être parfaitement objective, doit inéluctablement se décentrer de l'homme.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Biblioghraphie:

- Bachelard, Gaston. L'Activité rationaliste de la physique contemporaine. Paris: Presses Universitaires de France, 1951.
- Bachelard, Gaston. La Formation de l'esprit scientifique : contribution à une psychanalyse de la connaissance objective. Paris: Librairie philosophique J. Vrin, 1938.
- Bachelard, Gaston. Le Nouvel Esprit Scientifique. Paris: Presses Universitaires de France, 1934.
- Bachelard, Gaston. Le Rationalisme appliqué. Paris: Presses Universitaires de France, 1949.
- Bell, John S. Speakable and Unspeakable in Quantum Mechanics. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.
- Bitbol, Michel. L'aveuglante proximité du réel. Paris: Flammarion, 1998.
- Bitbol, Michel. Mécanique quantique : une introduction philosophique. Paris: Flammarion, 1996.
- Bohr, Niels. Atomic Physics and Human Knowledge. New York: John Wiley & Sons, 1958.
- Born, Max. "Zur Quantenmechanik der Stoßvorgänge". Zeitschrift für Physik 37, n° 12 (1926): 863-867.
- Carnap, Rudolf. Der logische Aufbau der Welt. Berlin: Weltkreis-Verlag, 1928.
- Carnap, Rudolf. Logische Syntax der Sprache. Wien: Julius Springer, 1934.
- Cassirer, Ernst. Substanzbegriff und Funktionsbegriff: Untersuchungen über die Grundfragen der Erkenntniskritik. Berlin: Bruno Cassirer, 1910.
- Cavaillès, Jean. Sur la logique et la théorie de la science. Paris: Presses Universitaires de France, 1947.
- Crick, Francis H. C. "On Protein Synthesis". Symposia of the Society for Experimental Biology 12 (1958): 138-163.
- Darrigol, Olivier. Electrodynamics from Ampère to Einstein. Oxford: Oxford University Press, 2000.
- D'Espagnat, Bernard. Le Réel voilé : Analyse des concepts quantiques. Paris: Fayard, 1994.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Dirac, Paul A. M. The Principles of Quantum Mechanics. Oxford: Clarendon Press, 1930.
- Duhem, Pierre. La Théorie physique : son objet, sa structure. Paris: Chevalier & Rivière, 1906.
- Feynman, Richard P. QED: The Strange Theory of Light and Matter. Princeton: Princeton University Press, 1985.
- Fisher, Ronald A. The Genetical Theory of Natural Selection. Oxford: Clarendon Press, 1930.
- Foucault, Michel. Les Mots et les Choses : une archéologie des sciences humaines. Paris: Gallimard, 1966.
- French, Steven. The Structure of the World: Metaphysics and Representation. Oxford: Oxford University Press, 2014.
- Galison, Peter. How Experiments End. Chicago: University of Chicago Press, 1987.
- Hacking, Ian. Representing and Intervening: Introductory Topics in the Philosophy of Natural Science. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.
- Hardy, Godfrey H. "Mendelian Proportions in a Mixed Population". Science 28, n° 706 (1908): 49-50.
- Heisenberg, Werner. Physik und Philosophie. Stuttgart: S. Hirzel Verlag, 1959.
- Hempel, Carl G. Aspects of Scientific Explanation and Other Essays in the Philosophy of Science. New York: Free Press, 1965.
- Higgs, Peter W. "Broken Symmetries and the Masses of Gauge Bosons". Physical Review Letters 13, n° 16 (1964): 508-509.
- Humphreys, Paul. Extending Ourselves: Computational Science, Empiricism, and Scientific Method. Oxford: Oxford University Press, 2004.
- Jacob, François. La Logique du vivant : une histoire de l'hérédité. Paris: Gallimard, 1970.
- Jumper, John et al. "Highly accurate protein structure prediction with AlphaFold". Nature 596, n° 7873 (2021): 583-589.
- Kay, Lily E. Who Wrote the Book of Life? A History of the Genetic Code. Stanford: Stanford University Press, 2000.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Knorr-Cetina, Karin. Epistemic Cultures: How the Sciences Make Knowledge. Cambridge: Harvard University Press, 1999.
- Ladyman, James et Don Ross. Every Thing Must Go: Metaphysics Naturalized. Oxford: Oxford University Press, 2007.
- Lakatos, Imre. The Methodology of Scientific Research Programmes: Philosophical Papers Volume 1. Cambridge: Cambridge University Press, 1978.
- Levinthal, Cyrus. "Are there pathways for protein folding?". Journal de Chimie Physique et de Physico-Chimie Biologique 65 (1968): 44-46.
- Lyotard, Jean-François. La Condition postmoderne : rapport sur le savoir. Paris: Éditions de Minuit, 1979.
- Mayr, Ernst. The Growth of Biological Thought: Diversity, Evolution, and Inheritance. Cambridge: Harvard University Press, 1982.
- Mayr, Ernst. Toward a New Philosophy of Biology: Observations of an Evolutionist. Cambridge: Harvard University Press, 1988.
- Morange, Michel. Histoire de la biologie moléculaire. Paris: La Découverte, 1994.
- Pickering, Andrew. Constructing Quarks: A Sociological History of Particle Physics. Chicago: University of Chicago Press, 1984.
- Pigliucci, Massimo. Making Sense of Evolution: The Conceptual Foundations of Evolutionary Biology. Chicago: University of Chicago Press, 2006.
- Popper, Karl R. Conjectures and Refutations: The Growth of Scientific Knowledge. London: Routledge and Kegan Paul, 1963.
- Popper, Karl R. La Logique de la découverte scientifique. Traduit par Nicole Thyssen-Rutten et Philippe Devaux. Paris: Payot, 1973.
- Popper, Karl R. Objective Knowledge: An Evolutionary Approach. Oxford: Clarendon Press, 1972.
- Rheinberger, Hans-Jörg. Experiment, Differenz, Schrift: Zur Geschichte epistemischer Dinge. Marburg: Basilisken-Presse, 1992.
- Schlick, Moritz. Allgemeine Erkenntnislehre. Berlin: Julius Springer, 1918.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Stegmüller, Wolfgang. Probleme und Resultate der Wissenschaftstheorie und Analytischen Philosophie, Band 1: Erklärung-Begründung-Kausalität. Berlin: Springer-Verlag, 1983.
- Stegmüller, Wolfgang. Probleme und Resultate der Wissenschaftstheorie und Analytischen Philosophie, Band 2: Theorie und Erfahrung. Berlin: Springer-Verlag, 1973.
- Weinberg, Steven. Dreams of a Final Theory: The Search for the Fundamental Laws of Nature. New York: Pantheon Books, 1992.
- Wigner, Eugene P. "The Unreasonable Effectiveness of Mathematics in the Natural Sciences". Communications on Pure and Applied Mathematics 13, n° 1 (1960): 1-14.
- Wittgenstein, Ludwig. Tractatus logico-philosophicus. Traduit par Gilles Gaston Granger. Paris: Gallimard, 1993.
- Worrall, John. "Structural Realism: The Best of Both Worlds?". Dialectica 43, n° 1-2 (1989): 99-124.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Lexique rituel et sémiotique du discours religieux : vers une analyse sémantico-syntaxique et discursive

Dr. Abdelilah BOUALI
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Université Mohammed Premier, Oujda
abdel-ilah-1977@hotmail.fr
Maroc

Résumé :

Cet article propose une analyse sémantico-discursive et sémiotique d'un corpus de poèmes rituels soufis appartenant à la tradition maghrébine des Fokaras, récités lors des séances de Dhikr et de Samāʿ. La problématique centrale interroge les mécanismes par lesquels le langage rituel parvient à construire linguistiquement l'expérience de la présence divine (ḥaḍra) et de l'extase (wajd). En s'appuyant sur un cadre théorique pluridisciplinaire mobilisant la linguistique structurale, l'analyse de l'énonciation, la sémiotique narrative et la pragmatique, l'étude déconstruit les stratégies discursives à l'œuvre. L'analyse procède à une décomposition fine du lexique rituel, à l'étude des constructions syntaxiques dominantes, à l'identification des isotopies sémantiques et des réseaux métaphoriques, ainsi qu'à l'examen des stratégies énonciatives et des marques de subjectivité. Les résultats montrent que le discours soufi repose sur un système d'oppositions binaires structurantes (présence/absence, matériel/spirituel, proximité/éloignement) qui organisent la progression spirituelle du disciple.

Mots-clés : soufisme, discours rituel, sémantique lexicale, sémiotique des passions, extase, Dhikr, Maghreb, Fokaras, analyse du discours, transcendance.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract :

This article offers a semantic-discursive and semiotic analysis of a corpus of Sufi ritual poems belonging to the Maghrebi *Fokaras* tradition, recited during *Dhikr* and *Samāʿ* gatherings. The central issue concerns the mechanisms by which ritual language linguistically constructs the experience of divine presence (*ḥaḍra*) and ecstasy (*wajd*). Drawing on a multidisciplinary theoretical framework that incorporates structural linguistics, the analysis of enunciation, narrative semiotics, and pragmatics, the study deconstructs the discursive strategies at play. The analysis involves a detailed breakdown of the ritual lexicon, a study of dominant syntactic structures, the identification of semantic isotopies and metaphorical networks, and an examination of enunciative strategies and markers of subjectivity. The results demonstrate that Sufi discourse relies on a system of structuring binary oppositions (presence/absence, material/spiritual, proximity/distance) that organize the disciple's spiritual progression.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Introduction :

Selon le contexte du soufisme religieux au sein des pays Maghrébins, le soufisme, ou taṣawwuf, constitue la dimension ésotérique et mystique de l'Islam, une voie spirituelle qui vise la purification de l'âme et l'union avec le divin. Au Maghreb, cette tradition a connu un développement particulier, s'enracinant dans des pratiques communautaires et des confréries qui ont structuré la vie religieuse et sociale depuis le Moyen Âge. Les confréries soufies maghrébines, telles que la Shādhiliyya, la Qādiriyya ou la Tijāniyya, ont élaboré des rituels spécifiques, parmi lesquels les séances de dhikr (invocation de Dieu), de samā‘ (audition spirituelle) et de ḥaḍra (présence divine) occupent une place centrale.

Ces rituels, qui combinent récitation de formules religieuses, chant, musique et mouvements corporels, visent à provoquer chez les participants un état d'extase et de communion avec Dieu. Les Fokaras – terme dérivé de l'arabe faqīr (pauvre), désignant les disciples soufis qui se dépouillent des biens mondains, sont les acteurs principaux de ces cérémonies. Leur pratique rituelle s'inscrit dans le cadre de la zāwiya, lieu de rassemblement et d'enseignement spirituel placé sous l'autorité d'un maître ou shaykh.

Le corpus analysé dans le présent article est constitué de poèmes soufis chantés lors des séances rituelles des Fokaras. Ces textes, dont les auteurs demeurent souvent anonymes, relèvent d'une tradition orale et collective. Ils sont caractérisés par une langue qui mêle l'arabe classique à des éléments dialectaux, et par une structure poétique marquée par la répétition, le parallélisme et la rime.

Les poèmes intègrent des formules d'invocation, des supplications, des louanges et des descriptions des états spirituels. Ils sont destinés à être récités ou chantés lors des veillées rituelles, où ils accompagnent les mouvements de transe et contribuent à l'atmosphère d'effervescence spirituelle. Le dhikr, qui consiste en la répétition du nom de Dieu ou de formules pieuses, constitue le noyau de ces séances. Le samā‘, ou audition spirituelle, désigne l'écoute de poèmes et de musique sacrée. Quant à La ḥaḍra est l'assemblée rituelle elle-même, où la présence divine est invoquée et expérimentée collectivement.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

La problématique de notre travail s'oriente vers la question suivante : comment le langage rituel construit-il l'expérience de la présence divine et de l'extase ?

A l'issu de cette problématique, la question centrale qui guide notre recherche est la suivante : comment le langage rituel, dans ses dimensions lexicale, syntaxique, énonciative et sémiotique, construit-il l'expérience de la présence divine et de l'extase mystique ? Autrement dit, quels sont les mécanismes linguistiques par lesquels le discours soufi parvient à dire l'indicible, à nommer l'innommable et à signifier une expérience qui, par définition, excède les capacités expressives du langage ordinaire ?

Cette problématique se décline en plusieurs questions de recherche spécifiques : quelles sont les unités lexicales et les constructions syntaxiques qui structurent le discours rituel ? Comment les stratégies énonciatives (apostrophe, impératif, pronoms personnels) contribuent-elles à instaurer une relation de face-à-face avec le divin ? Quelles sont les oppositions sémantiques fondamentales qui organisent l'univers soufi ? Comment les métaphores et les symboles fonctionnent-ils comme des instruments de connaissance et de transformation spirituelle ? Enfin, quelle est la dimension performative du discours rituel, c'est-à-dire sa capacité à agir sur le sujet et à provoquer l'extase ?

Nous sommes partis de l'hypothèse que le discours soufi opère une véritable « mise en signes » du sacré, où les catégories grammaticales, les oppositions sémantiques et les figures rhétoriques ne sont pas de simples procédés d'ornements mais des opérateurs de sens qui construisent progressivement l'effet de présence divine. Plus précisément, Les constructions syntaxiques dominantes (impératif, apostrophe, parallélisme) confèrent au discours une dimension performative et incantatoire.

II –L'objet linguistique central du discours et sa perspective sémantique et discursive

Au-delà de l'analyse lexicale et syntaxique, il convient d'interroger la construction discursive de l'objet central du discours soufi, à savoir la relation entre le fidèle et le divin. Cette relation n'est pas simplement évoquée ou décrite ; elle est

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

activement construite par des mécanismes discursifs qui en organisent la représentation et en orientent la signification.

1. *L'objet linguistique central du texte*

Si l'on cherche à identifier l'objet linguistique central autour duquel s'organise le discours des poèmes soufis, on est conduit à reconnaître que cet objet n'est autre que la présence divine elle-même, appréhendée à travers ses effets sur le fidèle. Mais cette présence n'est pas posée comme un donné objectif ; elle est construite par le discours comme un objet à la fois désirable et insaisissable, proche et lointain, manifeste et caché. Le corpus ne cesse de tourner autour de cet objet central, en tentant de le circonscrire par des approches successives et des métaphores renouvelées.

La présence divine est d'abord désignée par des termes qui en soulignent l'immanence et la proximité. Le vers « Tu es dans un lieu lointain et pourtant proche » (أَنتَ فِي المَوْقِعِ البَعيدِ قريبُ) exprime parfaitement ce paradoxe de la présence divine, qui ne se laisse pas réduire aux catégories spatiales ordinaires. La notion de « présence » (حضرة, ḥaḍra) est d'ailleurs un terme clé du corpus, qui désigne à la fois l'assemblée rituelle et la manifestation de la puissance divine. La présence de Dieu est ce qui est recherché, célébré et expérimenté dans la transe.

Mais cette présence est aussi marquée par le sceau de l'absence et de l'inaccessibilité. Les soufis sont décrits comme « absents en Dieu » (غابوا في الله, ġābū fī llāh), ce qui signifie qu'ils sont présents à Dieu par leur absence au monde. Cette dialectique de la présence et de l'absence est constitutive de l'expérience mystique et le discours la construit par un jeu d'oppositions et de médiations. L'objet central du discours n'est donc pas simplement Dieu, mais la relation dynamique et paradoxale qui unit le fidèle à Dieu, relation faite de distance et de proximité, de quête et de don, d'absence et de présence.

2. *Les mécanismes discursifs de la représentation du sacré*

La représentation du sacré dans le corpus soufi repose sur plusieurs mécanismes discursifs qui en organisent la mise en signes. Le premier de ces mécanismes est la

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

métaphore, qui permet de dire l'indicible en le transposant dans un registre accessible. Le corpus regorge de métaphores empruntées à des domaines variés : la métaphore médicale (Dieu comme médecin, le cœur comme malade), la métaphore de l'ivresse (la transe comme ivresse, l'absence comme ébriété), la métaphore de la lumière (la vision claire), la métaphore de la folie (l'extase comme démence), la métaphore de la disparition (l'absence en Dieu comme dissolution). Ces métaphores ne sont pas de simples ornements rhétoriques : elles sont des instruments de connaissance qui permettent de conceptualiser l'expérience spirituelle en la reliant à des expériences sensibles et quotidiennes.

Le deuxième mécanisme est l'antithèse, qui structure la pensée soufie par des oppositions frappantes. La présence et l'absence, la proximité et l'éloignement, la clarté et la discrétion, le concret et l'abstrait sont constamment mis en tension. Cette esthétique de l'opposition ne relève pas d'un simple goût pour le paradoxe : elle exprime la nature même de l'expérience mystique, qui est faite de contradictions vécues et dépassées. Le discours soufi ne résout pas ces contradictions sur le plan logique ; il les maintient dans une tension productive qui ouvre l'espace de la transcendance.

Le troisième mécanisme est la répétition, qui crée un effet de litanie et d'incantation. La répétition du nom de Dieu, des injonctions, des formules de louange, produit une saturation sémantique qui submerge le récepteur et le prépare à l'expérience de la transe. La répétition n'est pas redondance ; elle est intensification. Chaque occurrence répétée ajoute une couche de sens et renforce l'effet de présence.

3. *Les stratégies énonciatives*

L'analyse des stratégies énonciatives dans le corpus soufi révèle une configuration complexe où se mêlent plusieurs instances d'énonciation. La première instance est celle du poète ou du chanteur, qui est à la fois un énonciateur individuel et le porte-parole d'une tradition collective. L'anonymat des textes et l'emploi du « nous » (ن, nā) suggèrent que le discours n'émane pas d'un sujet singulier mais d'une

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

communauté de fidèles qui partagent la même expérience et la même voix. L'énonciation est donc fondamentalement collective et communautaire.

La deuxième instance est celle du destinataire, qui est à la fois Dieu et les fidèles. Le discours soufi est constamment adressé à un « tu » divin, comme en témoignent les apostrophes et les supplications. Mais il est également adressé aux fidèles présents, exhortés à participer à la transe et à suivre la voie spirituelle. Cette double destination du discours crée une tension énonciative intéressante : le poète parle à Dieu tout en parlant aux hommes, et il parle aux hommes tout en parlant à Dieu.

La troisième instance est celle du « il » ou du « ils », qui désigne les soufis parvenus au degré suprême. Ces figures sont présentées comme des modèles ou des témoins de l'expérience mystique. Le discours les évoque à la troisième personne, ce qui crée une distance respectueuse et instaure une hiérarchie spirituelle. Le « ils » est un objet d'admiration et d'émulation, mais aussi un horizon inaccessible.

4. *Les marques de subjectivité et d'intersubjectivité*

Le corpus soufi est traversé par des marques de subjectivité qui expriment l'engagement affectif et spirituel de l'énonciateur. L'emploi du pronom personnel « je » dans les supplications (« guéris ma maladie », « mon appel auprès de toi est réconfortant ») manifeste une subjectivité qui se présente comme un sujet désirant, souffrant et espérant. Cette subjectivité n'est pas repliée sur elle-même ; elle est orientée vers Dieu et vers la communauté. Le « je » soufi est un « je » en relation, un « je » qui se définit par son lien à l'autre divin et à l'autre humain.

L'intersubjectivité est également marquée par l'emploi fréquent du « nous » inclusif, qui intègre l'énonciateur dans la communauté des fidèles. Ce « nous » est à la fois un pluriel de modestie (le poète s'efface derrière la communauté) et un pluriel d'inclusion (il associe les auditeurs à son expérience). Les formules de félicitation (« Félicitation à nous ! ») ou d'encouragement (« Sache ! ») instaurent une relation de partage et de solidarité spirituelle.

Les marques d'affectivité sont également très présentes dans le lexique. Les termes qui désignent les émotions et les états d'âme – joie, peine, désir, amour, crainte,

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

espoir – sont abondants et contribuent à la dimension pathémique du discours. La sémiotique des passions, sur laquelle nous reviendrons, permet d'analyser comment ces affects sont organisés en parcours et en transformations.

5. *La fonction pragmatique du discours soufi*

Du point de vue pragmatique, le discours soufi remplit plusieurs fonctions qui ne sont pas exclusives mais se combinent et se renforcent mutuellement. La première est une fonction performative, déjà évoquée : le discours ne se contente pas de dire le réel, il agit sur lui et sur les destinataires. Les injonctions, les supplications, les louanges sont des actes de langage qui visent à transformer la réalité spirituelle du fidèle et à provoquer l'extase.

La deuxième fonction est une fonction didactique. Le discours soufi transmet un savoir sur la voie spirituelle, les étapes à parcourir, les qualités à acquérir, les pièges à éviter. Les recommandations adressées aux Fokaras ont une visée éducative et formatrice. Le poème devient un manuel de spiritualité qui guide le disciple sur le chemin de la perfection.

La troisième fonction est une fonction doxologique, c'est-à-dire de louange et de glorification. Le discours soufi célèbre la grandeur de Dieu, sa beauté, sa miséricorde, sa puissance. La louange, qui est au cœur du dhikr, n'est pas un simple compliment adressé à la divinité ; elle est un acte d'adoration qui reconnaît la souveraineté de Dieu et la dépendance du fidèle.

La quatrième fonction est une fonction communautaire. Le discours soufi rassemble les fidèles, crée un sentiment d'appartenance et de solidarité. Les séances de dhikr et de samā‘ sont des moments de communion où les participants partagent la même expérience et la même émotion. Le discours contribue ainsi à la cohésion du groupe et à la transmission de ses valeurs.

Enfin, le discours soufi remplit une fonction herméneutique, qui consiste à interpréter le monde et l'existence à la lumière de la foi. En proposant une lecture spirituelle de la réalité, il donne un sens à la vie et à la souffrance, et ouvre une perspective de salut.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Conclusion :

Les résultats de l'analyse que nous venons de conduire appellent une confrontation avec les approches théoriques de la sémantique lexicale, de l'analyse du discours et de la sémiotique, ainsi qu'avec les doctrines des grands maîtres du soufisme. Cette approche permettra de situer notre contribution dans le champ des études linguistiques et de dégager les implications théoriques de nos analyses.

Notre étude contribue à la sémiotique du discours religieux en montrant comment un corpus rituel construit un univers de sens cohérent et agissant. Elle illustre la fécondité d'une approche qui combine l'analyse du lexique, des constructions syntaxiques, des stratégies énonciatives et des symboles. Elle montre que le discours soufi n'est pas un simple reflet d'une expérience préexistante, mais un véritable opérateur de sens qui produit l'expérience qu'il décrit.

Les résultats de notre analyse sémantico-discursive trouvent un écho dans les doctrines des grands maîtres du soufisme, tels qu'Ibn Arabi, Al-Ghazali et Jalal al-Din Rumi.

Effectivement, sur le plan discursif, nous avons identifié l'objet linguistique central du discours soufi : la présence divine, appréhendée à travers ses effets sur le fidèle. Les stratégies énonciatives (alternance des pronoms personnels, double destination du discours, instances multiples) construisent une subjectivité qui n'est jamais repliée sur elle-même mais toujours orientée vers l'autre divin et l'autre humain. La fonction pragmatique du discours est multiple : performative, didactique, doxologique, communautaire et herméneutique.

En définitive, le discours soufi apparaît comme un laboratoire privilégié pour l'étude du langage religieux. Il montre que la langue n'est pas un simple instrument de communication mais un lieu de construction du sens, de transformation du sujet et de communion avec le divin. Il témoigne de la capacité du langage à dire l'indicible et à faire advenir une présence.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Bibliographie :

- Austin, J. L. (1962). How to Do Things with Words. Oxford University Press.
- Benveniste, É. (1966). Problèmes de linguistique générale, tome 1. Gallimard.
- Benveniste, É. (1970). L'appareil formel de l'énonciation. Langages, 5(17), 12-18.
- Charaudeau, P. (2005). Le discours politique. Les masques du pouvoir. Vuibert.
- Charaudeau, P., & Maingueneau, D. (dir.) (2002). Dictionnaire d'analyse du discours. Seuil.
- Corbin, H. (1983). L'Homme de lumière dans le soufisme iranien. Entrelacs.
- Fontanille, J. (1998). Sémiotique du discours. Presses Universitaires de Limoges.
- Greimas, A. J. (1966). Sémantique structurale. Larousse.
- Greimas, A. J., & Courtés, J. (1979). Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage. Hachette.
- Greimas, A. J., & Fontanille, J. (1991). Sémiotique des passions. Des états de choses aux états d'âme. Seuil.
- Ibn Arabi. (1999). La sagesse des prophètes (trad. T. Burckhardt). Albin Michel.
- Jakobson, R. (1963). Essais de linguistique générale. Éditions de Minuit.
- Kerbrat-Orecchioni, C. (1980). L'énonciation. De la subjectivité dans le langage. Armand Colin.
- Lakoff, G., & Johnson, M. (1980). Metaphors We Live By. University of Chicago Press.
- Lory, P. (1989). Le soufisme. Desclée de Brouwer.
- Maingueneau, D. (1991). L'Analyse du discours. Introduction aux lectures de l'archive. Hachette.
- Massignon, L. (1982). La Passion d'al-Hosayn ibn Mansour al-Hallâj. Gallimard.
- Rahhali, M. (2022). La figure de l'homéotéleute dans le discours soufi. Revues.imist.ma.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/